شرح مفتاح العلوم

تأليف

الإمام العلامة النحرير

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

(٧٢٢ - ٧٩٢ هـ)

يُطبع أول مرة

حققه

الدكتور عجاج عودة برغش

الجزء الثاني

دار التقوى

دمشق الشام


شرح
مفتاح العلوم


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

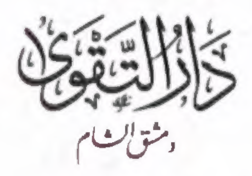
الكتاب: شرح مفتاح العلوم

المؤلف: سعد الدين التفتازاني

الطبعة الأولى: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

الرقم الدولي: 978-9933-610-36-4





دار التقوى

دمشق الشام

هاتف: ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب: ٣٠٧٢١

جوال: ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+

daraltaqwa.pu@gmail.com

فصل

[اعتبارات الفعل وما يتعلق به]

واعلمْ : أنَّ للفعلِ ولِمَا يتعلَّقُ بهِ اعتباراتٍ مجموعُها راجعٌ إلى التركِ والإثباتِ ، والإظهارِ والإضمارِ ، والتقديمِ والتأخيرِ ؛ فلا بدَّ مِنَ التكلُّمِ هناكَ ، ومِنَ التكلُّمِ على الخُصوصِ في تقييدِهِ ـ **أعني** : الفعلَ ـ بالقيودِ الشرطيَّةِ .

[التركُ لا يتوجَّهُ إلى الفاعلِ]

فنقولُ : أمَّا التركُ : فلا يتوجَّهُ إلىٰ فاعلِهِ . . . .

قولُهُ : (**فصلٌ**) هـٰذا هو الفصلُ الموعودُ في بحثِ (تقييدِ المسندِ الفعليِّ) أنْ يذكرَهُ في آخرِ هـٰذا الفنِّ[1] .

وقولُهُ : (**واعلمْ : أنَّ للفعلِ . . .**) إلىٰ آخرِهِ . . تكرارٌ لِمَا سبقَ[2] .

والمرادُ بما يتعلَّقُ بهِ : الفاعلُ وغيرُهُ .

وقولُهُ : (**على الخصوصِ**) حالٌ مِنَ (القيودِ الشرطيَّةِ) تقديماً علىٰ ذي الحالِ المجرورِ ، أو في موقعِ المفعولِ المطلقِ ؛ أي : تكلُّماً كائناً على الخصوصِ .

وفصلَها عمَّا سبقَ[3] ؛ لكثرةِ مباحثِها .

قولُهُ : (**فلا يتوجَّهُ إلىٰ فاعلِهِ**) ؛ أي : فاعلِ الفعلِ . . احترازٌ عن فاعلِ

---

(١) حيث قال (١/ ٥٥٩ـ ٥٦٠) : (يُذكَرُ جميعُ ذلك في آخر هـٰذا الفن في فصل لها علىٰ حدة) .

(٢) حيث قال (١/ ٥٥٩) : (**واعلم** : أن للفعل ولما يتَّصل به من المسند إليه وغير المسند إليه . . اعتباراتٍ في الترك والإثبات ، والإظهار والإضمار ، والتقديم والتأخير ، وله ـ **أعني** : الفعلَ ـ بتقييده بالقيد الشرطي على الخصوص اعتبارات أيضاً) .

(٣) أي : فصل القيودَ الشرطية عما سبق ، ولم يُدرجها فيه ؛ فقال : (ومن التكلم بالقيود الشرطية) . « قوجحصاري » (ق٧٨) .

. . . .

المصدرِ ؛ فإنَّهُ قد يُحذَفُ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد : ١٤][١] .

والمرادُ : الفاعلُ بدونِ الفعلِ ؛ إذ معَ الفعلِ قد يُحذَفُ ؛ مِثلُ : (نعم)[٢] في جوابِ : (هل قامَ زيدٌ ؟) .

وأمَّا ما جوَّزَهُ الكسائيُّ ؛ مِنْ حذفِ الفاعلِ في تنازعِ العاملينِ ، والجمهورُ في مِثلِ : (ما ضربَ وأكرمَ إلا أنا) . . **فلم يُوجَدْ في كلامِ العربِ**[٣] .

وإنَّما خصَّ عدمَ تركِ الفاعلِ بالتعرُّضِ[٤] ؛ لِمَا رتَّبَ عليهِ مِنَ الكلامِ[٥] ، وإلا فلا يجري فيهِ التقديمُ أيضاً ، ولا في الفعلِ التأخيرُ ولا الإضمارُ ؛ فإنَّ الكنايةَ بالضميرِ مِنْ خواصِّ الاسمِ ، وكذا لا يجري الإضمارُ في الحالِ والتمييزِ .

وبالجملةِ : **فالمرادُ** : أنَّ هـٰذهِ اعتباراتٌ ترجعُ إلى الفعلِ ومتعلِّقاتِهِ إجمالاً ، لا أنَّ كلّاً يجري في كلٍّ[٦] .

وإنَّما جعلَ الاعتباراتِ راجعةً إلى الستِّ معَ أنَّ كثيراً مِنْ أحوالِ المسندِ إليهِ

---

(١) والتقدير : أو إطعام مُطعِم . « قوجحصاري » (ق٧٨) .

(٢) أي : نعم قام زيد . « قوجحصاري » (ص٧٨) .

(٣) أي : العرب العرباء ، فلم يُعتد به . « قوجحصاري » (ق٧٨) ، وفي ذلك جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق ١٠٨) : (لا نسلِّم أنه لا يتوجه إلىٰ فاعله ؛ كيف وتركُ الفاعل قياس مطَّرد في نحو : « ما ضرب وأكرم إلا أنا ، أو أنت » كما عُرف في علم النحو) .

(٤) أي : خصَّهُ من بين أحواله ؛ من عدم التقدُّم ، وعدم التعدد . من هامش (هـ) .

(٥) من قوله : (وإنما يتوجه إلىٰ نفس الفعل) . من هامش (هـ) ، وذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٧٨) أن وجه الترتب : أنه ذكر أولاً الترك ؛ فقال : (فنقول : أما الترك) .

(٦) أي : لا أن كل واحد من هـٰذه الاعتبارات يجري في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره . « قوجحصاري » (ق٧٨) .

كما عُرِفَ في علمِ النَّحوِ ، وإنَّما يتوجَّهُ إلىٰ نفسِ الفعلِ ، أو إلىٰ غيرِ الفاعلِ ، لـٰكنَّهُ لا يتَّضحُ اتِّضاحاً ظاهراً إلا في المفعولِ بهِ كما ستقفُ عليهِ[1] .

والمسندِ تجري في متعلِّقاتِ الفعلِ[2] ، وأنَّ ما ذكرَ مِنْ تركِ الفعلِ وإثباتِهِ وإضمارِ الفاعلِ وإظهارِهِ إنَّما هي مِنْ أحوالِ المسندِ والمسندِ إليهِ ؛ لأنَّ الغرضَ بيانُ اعتباراتٍ لها زيادةُ شُعَبٍ وفُروعٍ ، ومزيدُ دِقَّةٍ وغُموضٍ ، ولم يُبيَّنْ حالُها فيما سبقَ ، أو تختصُّ بالمسندِ والمسندِ إليهِ الفعلِ والفاعلِ[3] ؛ إذ قد أشَرْنا إلىٰ أنَّ عامَّةَ المباحثِ السالفةِ إنَّما هي في المسندِ إليهِ والمسندِ المبتدأِ والخبرِ .

قولُهُ : (وإنَّما يتوجَّهُ إلىٰ نفسِ الفعلِ) ؛ مِثْلُ : (زيدٌ) في جوابِ : (مَنْ قامَ ؟) و(إنْ زيدٌ قامَ) ، و(لو زيدٌ قامَ) .

(أو إلىٰ غيرِ الفاعلِ) ؛ كالمفعولِ في (زيدٌ يُعطي) ، والظرفِ في (اليومَ دخلتُ وخرجتُ) ، والمفعولِ لهُ ؛ مِثْلُ : (للتأديبِ ضربتُ وشتمتُ) ، والحالِ ؛ مِثْلُ : (البُرُّ الكُرُّ بستِّينَ) ؛ فإنَّ المحذوفَ ـ أعني : (منهُ) ـ حالٌ مِنَ المُستكِنِّ في (بستِّينَ) ، والتمييزِ في (خذْ عشرينَ درهماً ، واردُدْ عشرينَ) .

(لـٰكنَّهُ) ؛ أي : التركَ لا يتَّضحُ اتِّضاحاً ظاهراً ؛ ينساقُ الذِّهنُ إليهِ بسهولةٍ . . إلا في المفعولِ بهِ ؛ فإنَّهُ ممَّا يحتاجُ إليهِ الفعلُ المتعدِّي في التعقُّلِ والوجودِ ، فيُعلَمُ عندَ عدمِ الذِّكرِ أنَّهُ متروكٌ ، ويُطلَبُ خصوصُهُ بالنظرِ في القرائنِ .

* * *

---

(١) انظر (٢/ ٣١ـ ٤١) .

(٢) قوله : (الست) ؛ أي : الترك والإثبات ، والإظهار والإضمار ، والتقديم والتأخير . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (أو تختص) عطف علىٰ قوله : (لها زيادة) . « قوجحصاري » (ق١٣٣) نسخة نور عثمانية .

ترك الفعل

أمَّا الحالةُ المقتضيةُ لتركِ الفعلِ : فهي أنْ تُغنيَ قرائنُ الأحوالِ عن ذكرِهِ ، ويكونَ المطلوبُ هو الاختصارَ ، أوِ اتِّباعَ الاستعمالِ الواردِ علىٰ تركِهِ ؛ كما إذا أردتَ ضربَ المَثَلِ بقولِهم : (إلا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ) ، أو بقولِهم : (لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْني) ، أو غيرِ ذلكَ ممَّا هو مصبوبٌ في هٰذا القالبِ ، **أو علىٰ تركِ نظائرِهِ** ؛ كما إذا قلتَ : (إنْ زيدٌ جاءَ) ، و(لو عمرٌو ذهبَ) .

قولُهُ : (**أمَّا الحالةُ المقتضيةُ لتركِ الفعلِ**) ؛ **يعني** : الجنسَ قلَّ أو كثُرَ[1] ؛ فلذا جمعَ (قرائنُ الأحوالِ) ، وإلا ففي تركِ الفعلِ في مثالٍ واحدٍ ربَّما لا يكونُ إلا قرينةٌ واحدةٌ[2] .

وأرادَ بقرائنِ الأحوالِ : أعمَّ مِنَ اللفظيَّةِ ؛ فإنَّ الاقترانَ بها حالٌ مِنَ الأحوالِ ؛ كما في (إنْ زيدٌ قامَ) ، والمعنويَّةِ ؛ كما في (زيدٌ) في جوابِ : (مَنْ قامَ ؟) .

وبقيامِ القرينةِ لا يحصلُ إلا صُلُوحُ المقامِ ، فلا بدَّ لترجيحِ التركِ مِنْ مُرجِّحٍ ، وقدِ اقتصرَ منهُ علىٰ ذكرِ الاختصارِ واتِّباعِ الاستعمالِ ؛ إمَّا اعتماداً علىٰ ما ذكرَ في حذفِ المسندِ إليهِ والمسندِ ؛ مِنْ تفاصيلِ المرجِّحاتِ ، وإمَّا لاندراجِ الكلِّ في طلبِ الاختصارِ ، بخلافِ اتِّباعِ الاستعمالِ ؛ فإنَّهُ ليسَ إليهِ زِمامُ الاختيارِ .

وقد عرفتَ في بحثِ (المسندِ إليهِ) معنى اتِّباعِ الاستعمالِ الواردِ علىٰ تركِهِ ، أو تركِ نظائرِهِ ، وأنَّ الأوَّلَ يكونُ في كلامٍ شائعٍ فيما بينَهم تجعلُهُ مِنْ كلامِكَ ، ويكفيكَ

---

(١) قوله : (الجنس) ؛ أي : من الفعل . « قوجحصاري » (ق٧٨) .

(٢) قوله : (يعني : الجنس . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٠٨) بأن الأحسن أن يقول : (أن تقوم عليه قرينة ، ويكون الاختصار مطلوباً) ، أو يقول : (أما الحالة المقتضية لترك الأفعال : فهي أن تدل عليها القرائن ، ويكون الاختصار مطلوباً) بلفظ الجمع في الموضعين .

قيامُ القرينةِ في الأصلِ[١] ، **وحاصلُهُ** : ضربُ المَثَلِ بما هو مَثَلٌ أو بمنزلتِهِ ، وأنَّ الثانيَ يكونُ فيما لهُ ضابطٌ كلِّيٌّ يُعرَفُ بهِ وجوبُ الحذفِ أو جوازُهُ وإنْ لم يُسمَعِ التركيبُ بخصوصِهِ مِنَ العربِ ، **ويُعبَّرُ عنِ الأوَّلِ بالحذفِ السَّماعيِّ ، وعنِ الثاني بالقياسيِّ** .

فـ (حَظِيَّةٌ) في قولِهِم : (إلا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ)[٢] : فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ؛ أي : إنْ لم يُوجَدْ لكَ حَظِيَّةٌ ؛ أي : مَنْ تحظىٰ عندَكَ وتتمتَّعُ بكَ[٣] ، أو إنْ لم تكنْ لكَ حَظِيَّةٌ ، علىٰ أنْ يكونَ مِنْ (كانَ) الناقصةِ[٤] . . فأنا لا أَلِيَّةٌ ؛ أي : غيرُ مُقصِّرةٍ ، علىٰ أنَّ (لا) بمعنىٰ (غيرٍ) ؛ كما في قولِكَ : (رجعَ بلا شيءٍ) ، وفي التنزيلِ : ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكۡرٌ ﴾ [البقرة : ٦٨] ، لا بمعنىٰ (ليسَ) ليحتاجَ إلىٰ تقديرِ الخبرِ[٥] ، ولا لنفيِ الجنسِ ليحتاجَ معَ الرَّفعِ إلى التكريرِ[٦] ، بل صرَّحَ السجاونديُّ بأنَّها اسمٌ في صورةِ الحرفِ[٧] ، يظهرُ إعرابُهُ فيما بعدَهُ .

و(**حَظِيَّةٌ**) : فعيلةٌ بمعنىٰ فاعلةَ ؛ مِنْ حَظِيَتِ المرأةُ عندَ زوجِها ؛ صارَتْ ذاتَ حُظْوةٍ .

---

(١) وفي ذلك جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق١٠٨) : (لا نسلِّم قيام القرينة إذا أراد ضرب المثل ، وإنما القرينة كانت قائمة في مَورده) .

(٢) رواه الميداني بنصب (حظية) و(ألية) . انظر « مجمع الأمثال » (١/ ٢٠) ، و« مفتاح المفتاح » للشيرازي (ق٩٩) .

(٣) لأن طبعك لا يلائم طبعهنَّ . من هامش (هـ) .

(٤) ويحتمل أن تكون العبارة هٰكذا : علىٰ أنَّ (يكون) من (كان) الناقصة ، كما هو ظاهر النسخة (هـ) .

(٥) **والتقدير** : لا ألية حاصلة . « قوجحصاري » (ق٧٩) ، **وذكر تقدير الخبر معترضاً عليه بأنه قليل** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق٩٩) ، وفي (أ) : (تقدير الاسم) بدل (تقدير الخبر) ، وفي (و) : (تقرير الاسم) .

(٦) فيَرِد اعتراض الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق٩٩) بأن ذلك قليل .

(٧) في (ب ، هـ ، و) : (السخاوي) بدل (السجاوندي) .

و(أَلِيَّةٌ) : مِنْ ألا يألو ؛ قصَّرَ .

وأصلُ ذلكَ : أنَّ رجلاً كانَ لا تحظىٰ عندَهُ امرأةٌ ، فلمَّا تزوَّجَ هـٰذهِ لم تألُ جهداً في أنْ تحظىٰ عندَهُ ، فلم ينفعْ ، وطلَّقَها ، فقالَتْ : (إلا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ) ، فصارَ مَثَلاً في كلِّ قضيَّةٍ كانَ الإنسانُ أهلاً مجتهداً فيها ، ولـٰكنَّها امتنعَتْ عليهِ لعارضٍ عرضَ مِنْ غيرِ جهتِهِ .

وقيلَ : في أنْ يجتهدَ في المداراةِ والتحبُّبِ لحصولِ غرضٍ ، ثمَّ لا يُفيدَ ، ولا يحصلَ الغرضُ .

ويُروىٰ بنصبِ الاسمينِ ؛ أي : إنْ لم أكنْ حَظِيَّةً فإنِّي لم أكنْ أَلِيَّةً .

وقولُهم : (**لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْني**) مِنْ كلامِ حاتمِ الطائيِّ[1] ، أُسِرَ في بعضِ أحياءِ العربِ ، فأمرَتْهُ أمُّ المنزلِ أنْ يَفصِدَ ناقةً لها[2] ، وكانَ مِنْ عادةِ الجاهليَّةِ أكلُ الفَصِيدِ في المَخْمَصةِ[3] ، فنحرَها ، فقيلَ لهُ في ذلكَ ، فقالَ : هـٰكذا فَزْدي إنَّهْ[4] ، فلطمَتْهُ جاريةٌ ، فقالَ : لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْني ؛ أي : حُرَّةٌ[5] ؛ لأنَّ الإماءَ لا يلبَسْنَ السِّوارَ[6] .

---

(١) **وقيل** : قالته امرأة لطمَتْها من ليست بكفء لها . انظر « الصحاح » (ل ط م) (٥/ ٢٠٣٠) .

(٢) قوله : (أم المنزل) ؛ أي : صاحبته . « قوجحصاري » (ق٧٩) .

(٣) **الفصيد** : دم كان يُجعل في مِعىً من فَصْدِ عِرْقٍ ، ثم يُشوىٰ فيُطعمه الضيف في الأزمة . انظر « الصحاح » (ف ص د) (٢/ ٥١٩) .

(٤) قوله : (فزدي) ؛ أي : (فصدي) بإبدال الصاد زاياً ، و(إِنَّهْ) بكسر الهمزة وتشديد النون ؛ أي : إنَّه فزدي ، **وقيل في مثل هـٰذا التركيب** : هـٰذا اختصار من كلام العرب يُكتفىٰ منه بالضمير ؛ لأنه قد عُلم معناه ، وقال الأخفش : (إنه) بمعنىٰ (نعم) ، والهاء للسكت . « قوجحصاري » (ق٧٩) .

(٥) **وقيل** : يعني : إنِّي لا أقتصُّ من النساء . انظر « مجمع الأمثال » (٢/ ٢٠٢) .

(٦) في (أ ، د ، هـ ، و) : (لا تلبس) بدل (لا يلبسن) .

وتلكَ القرائنُ كثيرةٌ ، وأنا أضبطُ لكَ منها ها هنا ما تستعينُ بهِ على دَرْكِ ما عسى يَشِذُّ عنِ الضَّبطِ ، . . . .

و(**ذاتُ سِوارٍ**) : فاعلُ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ الظاهرُ ؛ لأنَّ (لو) إنَّما يدخلُ الفعلَ ، وجوابُ (لو) محذوفٌ ؛ أي : لَهانَ عليَّ ، ويحتملُ أنْ تكونَ للتمنِّي[1] ؛ فلا حاجةَ إلى الجوابِ .

وقولُهُ : (**أو غيرِ ذلكَ**) مجرورٌ معطوفٌ على (قولِهم) ؛ أي : كما إذا ضربتَ المَثَلَ بغيرِ ما ذكرَ مِنَ الأمثالِ الواردةِ على حذفِ الفعلِ .

وفي قولِهِ : (**كما إذا أردتَ ضربَ المَثَلِ**) **دونَ أنْ يقولَ** : (**كقولِهِ**) . . **إشارةٌ** إلى أنَّهُ إنَّما يكونُ مِنْ قَبيلِ اتِّباعِ الاستعمالِ الواردِ على تركِهِ إذا ضُرِبَ بهِ المَثَلُ ؛ فإنَّهُ يُترَكُ الفعلُ ؛ محافظةً على المَثَلِ عنِ التغييرِ ؛ سواءٌ كانَ الحذفُ قياسيّاً أو لا ، بخلافِ مَوردِ المَثَلِ ؛ فإنَّهُ ربَّما يكونُ لاتِّباعِ الاستعمالِ الواردِ على تركِ نظائرِهِ ؛ كما في قولِ حاتمٍ مثلاً ، أو لمعنىً آخرَ ؛ كما في قولِ المرأةِ نفسِها[2] .

قولُهُ : (**وتلكَ القرائنُ**) ؛ **يعني** : المُغنيةَ عن ذكرِ الفعلِ المناسبةَ لحذفِهِ وجوباً ؛ كما في المفسَّرِ ، أو جوازاً ؛ كما في جوابِ السؤالِ . . كثيرةٌ ، وأنا أجمعُ لكَ منها في هـٰذا الموضعِ على طريقِ الضبطِ وذكرِ القاعدةِ . . ما تستعينُ بهِ على إدراكِ القرائنِ التي يمكنُ أنْ تنفُرَ وتخرجَ عنِ الضبطِ إذا ذُكِرَتْ لا على طريقِ الإدراجِ في قاعدةٍ كلِّيَّةٍ .

---

(١) ولا يخرج عن التمثيل أيضاً . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (**وفي قوله** . . .) إلى آخره . . جواب عن اعتراض ذكره الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٣٩) ؛ وهو أن المصنف أورد في مثال اتِّباع الاستعمال الوارد على ترك الفعل (لو ذات سوار لطمتني) ، وهو من أمثلة اتِّباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ؛ إذ حذف هـٰذا الفعل قياسي مطَّرد في جميع نظائره ، وقد أورد المصنف نظيره ؛ وهو (لو عمرو ذهب) في أمثلة الاتِّباع الوارد على ترك نظائره أيضاً .

فأقولُ واللهُ الموفِّقُ للصوابِ :

منها : أنْ يكونَ مفسَّراً ؛ كنحوِ :

. . . . إِنْ ذُو لُـــوثَـــةٍ لانَـــا

و(لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْني) ، و(هلَّا أبوكَ حضرَ) ، و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] ، ونحوِ : (أزيدٌ ذهبَ ، أو ذُهِبَ بهِ ، أو ذهبَ أخوهُ ؟) ، ونحوِ : ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ . . . .

ولفظُ (عسىٰ) في مِثْلِ هٰذا الموضعِ كالمُقحَمِ[1] ؛ لإفادةِ الاحتمالِ وعدمِ القطعِ[2] ، وإلا فالجملةُ الإنشائيَّةُ لا تصلُحُ صلةً للموصولِ ، فكأنَّهُ قيلَ : (ما يَشِذُّ) ؛ ولذا لم يقلْ : (أنْ يَشِذَّ)[3] .

وفي طريقةِ[4] (منها ، ومنها) : إشارةٌ إلى أنَّ الضوابطَ لا تنحصرُ في الثلاثِ المذكورةِ .

قولُهُ : (منها) ؛ أي : مِنَ القرائنِ : أنْ يكونَ الفعلُ المحذوفُ مُفسَّراً بفعلٍ مذكورٍ ، فيجبَ الحذفُ حِذارَ الجمعِ بينَ المُفسَّرِ والمُفسِّرِ .

وإنَّما جُعِلَ الاسمُ المرفوعُ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ ، والفعلُ المذكورُ مفسِّراً دونَ أنْ يُجعَلَ الاسمُ مبتدأً والفعلُ خبراً ؛ لأنَّ (إنْ) و(لو) و(هلَّا) إنَّما تدخلُ الفعلَ دونَ الاسمِ ، وكذا (إذا) على الأكثرِ سيَّما إذا كانَ في الجملةِ بعدَهُ فعلٌ ، وهمزةُ الاستفهامِ وإنْ جازَ دخولُها في الجملةِ الاسميَّةِ ؛ مِثْلُ : (أزيدٌ قائمٌ ؟) . . لٰكنَّ

---

(١) أو بتقدير القول ؛ أي : ما يقال في شأنه : عسىٰ يشذ . « قوجحصاري » (ق٧٩) .
(٢) يعني : فائدة (عسى) الإشعار بأن الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعي . « قوجحصاري » (ق٧٩) .
(٣) يعني : قوله : (يشذ) بدون (أن) يؤيِّد إقحامها ؛ لأنها لو كانت مقصودة لم يحذف عن الخبر لفظة (أن) . « قوجحصاري » (ق ٧٩) .
(٤) في (ب) : (ظرفية) بدل (طريقة) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

الاستفهامَ بالفعلِ أَولىٰ ، فعندَ وجودِ الفعلِ في الجملةِ بعدَها يُجعَلُ مُفسِّراً لفعلٍ محذوفٍ حذراً عن تركِ الأَولىٰ بلا ضرورةٍ ، بخلافِ (أزيدٌ قائمٌ ؟)[1] .

وللتنبيهِ علىٰ كونِ هـٰذا القسمِ مِنَ الأَولىٰ دونَ الواجبِ . . أعادَ لفظَ (نحوِ) .

وذكرَ لهُ ثلاثةَ أمثلةٍ ؛ لأنَّ المحذوفَ إمَّا أنْ يكونَ هو الفعلَ المذكورَ ؛ مِثلُ : (أزيدٌ ذهبَ ؟) ؛ أي : أذهبَ زيدٌ ذهبَ ؟ أو معناهُ ؛ مِثلُ : (أزيدٌ ذُهِبَ بهِ ؟) أي : أأُذهِبَ زيدٌ ؟ أو مُناسِبُهُ ؛ مِثلُ : (أزيدٌ ذهبَ أخوهُ ؟) ؛ أي : أَفُورِقَ أوِ انفردَ زيدٌ .

ومِنَ المناسبِ[2] : أنْ يُذكرَ مثالٌ رابعٌ يُقدَّرُ فيهِ أعمُّ الأفعالِ ؛ مِثلُ : (أزيدٌ حُبِستُ عليهِ) ؛ بمعنىً : أَلُوبِسَ زيدٌ ؟ وكثيرٌ مِنَ النَّحاةِ علىٰ أنَّ المرفوعَ في مِثلِ هـٰذا مبتدأٌ ، والفعلَ خبرُهُ .

ثمَّ ذكرَ مثالاً آخرَ أعادَ فيهِ لفظَ (نحوِ) ؛ وهو ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [البقرة : ٤٠] ؛ لكونِهِ حذفاً عنِ المفعولِ دونَ الفاعلِ ، وكونِ المحذوفِ الفعلَ معَ الفاعلِ لا مُجرَّدَ الفعلِ ، والتقديرُ: (إيَّايَ ارهبوا فارهبونِ) ، وسيأتي الكلامُ فيهِ وفي الفاءِ التي فيهِ[3] .

وقولُهُ : (إنْ ذو لُوثةٍ لانا) مِنْ بيتِ « الحماسةِ »[4] : [من البسيط]

إِذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عِنْدَ ٱلْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لانا

---

(١) فإنه لا يمكن ها هنا رعاية الأَولىٰ . « قوجحصاري » (ق٧٩) .

(٢) في هامش « حاشية قوجحصاري » (ق ١٣٤) نسخة نور عثمانية : (يعني : قد ذكروا هـٰذا المثال في كتب النحو ، وهو من القسم المناسب ، وليس المعنىٰ : أن المناسب : ذكرُ هـٰذا المثال الذي تركه المصنف ، وهـٰذا تقصير منه) ، والحاصل : أن الشارح أراد ذكر مثال من قسم كون المحذوف مناسب الفعل ، ولم يُرِد . انتقاد المصنف بأنه قصَّر في ترك مثال كان المناسب ذكره .

(٣) انظر (٢/ ١٨٠) .

(٤) البيت لقريط بن أنيف . انظر « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٣) .

كما سبقَ التعرُّضُ لهُ في علمِ النَّحوِ .

ومنها : أنْ يكونَ هناكَ حرفُ إضافةٍ ؛ فإنَّ حروفَ الإضافةِ لوضعِها علىٰ أنْ تُفضِيَ بمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ.. لا تنفكُّ عنِ الأفعالِ ، إلا أنَّ دلالتَها لا تتخطَّى الفعلَ المطلقَ ، . . . .

أي : لوِ استُبِيحَ إبلي إذاً واللهِ لقامَ بنصري جماعةٌ فيهم خُشُونةٌ وشدَّةٌ عندَ الغضبِ ، وبقومي لِينٌ وضَعْفٌ[1] ؛ فلذا استُبِيحَ إبلي .

قولُهُ : (كما سبقَ التعرُّضُ لهُ) إنْ أرادَ : لإضمارِ الفعلِ.. كانَ المناسبُ ذكرَهُ قبلَ الشروعِ في ضبطِ القرائنِ معَ أنَّهُ لم يَسبِقْ ثَمَّةَ مِنْ هـٰذا القَبيلِ إلا التمثيلُ بنحوِ[2] : (إنْ ذو لُوثةٍ لانا)[3] ، وإنْ أرادَ : لكونِ الفعلِ المُضمَرِ مُفسَّراً.. فقد سبقَ منهُ أنَّ دخولَ الاستفهامِ و(إذا) في الفعلِ أوقَعُ ، وأنَّ حروفَ الشرطِ والتحضيضِ تمتنعُ عن غيرِ الأفعالِ ، وأنَّ الفعلَ المُضمَرَ لوجودِ المُفسِّرِ قد يكونُ لفظَهُ ، وقد يكونُ معناهُ ، وقد يكونُ لازمَ معناه[4] .

قولُهُ : (ومنها) ؛ أي : ومِنَ القرائنِ : أنْ يكونَ هناكَ ـ أي : في موضعِ حذفِ الفعلِ ـ حرفُ جرٍّ ؛ فإنَّ حروفَ الجرِّ لا تنفكُّ عنِ الأفعالِ ؛ أي : لا تُوجَدُ بدونِها أو بدونِ ما فيهِ معناها ؛ لوضعِها كائنةً علىٰ أنْ تُوصِلَ معانيَ الأفعالِ إلى الأسماءِ المجرورةِ بها ؛ كزيدٍ المنوَّنِ في (مررتُ بزيدٍ) ، ورجلٍ المعرَّفِ بمقارنةِ اللامِ في (مررتُ بالرَّجلِ) ، ولفظِ (قامَ) و(مِنِ) الاسمينِ لـ (قامَ) الماضي و(مِنِ) الجارَّةِ في قولِكَ : (زيدٌ مرفوعٌ بـ « قامَ » ، أو مجرورٌ بـ « مِنْ ») .

---

(١) في (أ ، ب ، هـ) : (ولقومي) بدل (وبقومي) .
(٢) قوله : (ثمة) ؛ أي : في (قسم النحو) من « مفتاح العلوم » .
(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٨٧) .
(٤) قوله : (وإن أراد . . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : علىٰ هـٰذا التقدير لا يرد على المصنف شيء . « قوجحصاري » (٧٩) .

فإذا أُريدَ تقييدُهُ احتيجَ إلىٰ دلالةٍ أخرىٰ ، ثمَّ هي تتفاوتُ ؛ فتارةً تكونُ الشُّروعَ فيهِ ؛ كما إذا قلتَ عندَ الشُّروعِ في القراءةِ : (باسمِ اللهِ) ؛ فإنَّهُ يفيدُ أنَّ المرادَ : (باسمِ اللهِ أقرأُ) ، أو عندَ الشُّروعِ في القيامِ أوِ القُعودِ أو أيِّ فعلٍ كانَ ؛ فإنَّهُ يفيدُ ذلكَ .

وتارةً تكونُ الاقترانَ ؛ . . . .

قولُهُ : (فإذا أُريدَ تقييدُهُ) ؛ أي : تقييدُ الفعلِ المُطلَقِ . . احتيجَ إلىٰ دلالةٍ أخرىٰ ؛ أي : إلىٰ قرينةٍ ذاتِ دلالةٍ سوى الدلالةِ علىٰ مُطلَقِ الفعلِ .

(ثمَّ هي) ؛ أي : تلكَ الدلالةُ (تتفاوتُ) ؛ فتارةً تكونُ الشروعَ والأخذَ في الفعلِ الذي أُضمِرَ اللفظُ الدالُّ عليهِ ، وتارةً تكونُ غيرَهُ علىٰ ما فصَّلَهُ .

ومعنىٰ (باسمِ اللهِ أقرأُ) : ملتبساً بهِ ومتبرِّكاً[1] ؛ كما في : ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [المؤمنون : ٢٠] ، أو بوسيلتِهِ والاستعانةِ ؛ كما في (كتبتُ بالقلمِ) .

وإنَّما قدَّرَ (أقرأُ) دونَ (أبتدئُ القراءةَ) ؛ لأنَّ القرينةَ إنَّما تدلُّ عليهِ ، وليُفيدَ تلبُّسَ الفعلِ كلِّهِ بذلكَ[2] .

وإنَّما قدَّرَهُ مؤخَّراً ؛ لإفادةِ الاهتمامِ والاختصاصِ باسمِ اللهِ .

قولُهُ : (فإنَّهُ) ؛ أي : (باسمِ اللهِ)[3] . . (يُفيدُ ذلكَ) ؛ أي : باسمِ اللهِ أقومُ أو أقعدُ أو أَحُلُّ أو أرتحلُ ، أو نحوَ ذلكَ .

قولُهُ : (وتارةً تكونُ الاقترانَ) ؛ أي : اقترانَ الفاعلِ بالفعلِ وتلبُّسَهُ بهِ ،

---

(١) يريد : أن الظرف حال عاملها (أقرأ) ؛ إذ المتعلَّق الحقيقي للباء ـ أعني : (ملتبساً) ، و(متبرِّكاً) ـ قد تُرك نسياً منسياً ، وحينئذ لا معنىٰ لجعل الجار والمجرور ظرفاً لغواً . من هامش (هـ) .

(٢) أي : كلِّ القراءة باسم الله ، بخلاف ابتداء القراءة . « قوجحصاري » (ق٧٩) .

(٣) في (هـ) : (الشروع) بدل (باسم الله) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

كقولِكَ لمَنْ أعرسَ : (بالرِّفاءِ والبنينَ) ، أو لمَنْ فوَّضَ إليكَ أنْ تختارَ : (إليكَ الاختيارُ) ؛ فإنَّهُ يفيدُ : بالرِّفاءِ أعرستَ ، وإليكَ يُفوَّضُ .

لا مُجرَّدَ شُروعِهِ فيهِ[١] ؛ كالمُعرِسِ اقترنَ بالإعراسِ ، والمُفوِّضِ بالتفويضِ .

ومِنَ البعيدِ ما يقالُ[٢] ؛ **المرادُ** : الاقترانُ بينَ الشيئينِ[٣] ، أوِ اقترانُ الفعلِ الخاصِّ بحرفِ الإضافةِ[٤] .

قولُهُ : (**بالرِّفاءِ**) ؛ أي : الالتئامِ والاتِّفاقِ (**أعرستَ**) : اتخذتَ العِرْسَ[٥] ، وهو علىٰ قصدِ الدُّعاءِ[٦] ، **ذكرَهُ في « الكشَّافِ »**[٧] .

قولُهُ : (**وإليكَ يُفوَّضُ**) **الظاهرُ** : **أنَّ قصدَهُ** : أنَّ الظرفَ لغوٌ ، و(الاختيارُ) : فاعلُ (يُفوَّضُ) .

ويحتملُ أنْ يكونَ (إليكَ الاختيارُ) مبتدأً وخبراً ، ويُقدَّرَ مُتعلَّقُ الظرفِ اللَّغوِ (يُفوَّضُ) بقرينةِ المقامِ[٨] .

---

(١) فثبت الفرق بين الشروع والاقتران . « قوجحصاري » (ق٧٩) .

(٢) في (أ) : (ومن الزيف) بدل (ومن البعيد) ، وفي (ب) : (ومن الغريب البعيد) .

(٣) **ذهب إلىٰ ذلك** : ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٧٩) ، **ووجهُ البُعد في كلامه** : أن اقتران الرفاء بالبنين لا يفيد ذلك . « قوجحصاري » (ق٧٩) .

(٤) **ذهب إلىٰ ذلك** : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٤١) ، **ووجهُ البُعد في كلامه** : أن اقتران هـٰذا الكلام الذي فيه حرفُ الإضافة بالإعراس . . قرينة علىٰ أن الفعل العامل (أعرستَ) ، لا العكس . « قوجحصاري » (ق٧٩) .

(٥) أي : العروس .

(٦) وهو دعاء أهل الجاهلية ، وقد ورد النهي عنه . « قوجحصاري » (ق٧٩) .

(٧) انظر « الكشاف » (١/ ٢ ، ٤) .

(٨) قوله : (**ويُقدَّر** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يقدَّر متعلَّق الظرف اللغو ؛ أي : الظرفِ الذي كان في الأصل لغواً ، ثم لما جُعل خبراً صار ظرفاً مستقرّاً ؛ كما في (الحمد لله) ، لـٰكن قُدِّر ها هنا ـ أي : في الظرف المستقَر ـ ما كان متعلِّقاً للظرف اللغو ـ وهو (يُفوَّض) ـ بقرينة المقام ؛ كما في (زيد بالباب) ؛ أي : حاضر ، أو واقف ، أو منتظر ، وعلى الأول : من صور الجائز الحذف ، وعلى الثاني : من اللازم الحذف . « قوجحصاري » (ق ٧٩) ، وفي (أ) : (المستقر) بدل (اللغو) .

وتارةً تكونُ عمومَ الاستعمالِ ؛ كنحوِ : (في الدَّارِ) ، أو (في البلدِ) ، أو (في كذا) ؛ فإنَّهُ لا يرادُ إلا معنى الحصولِ .

وتارةً تكونُ غيرَ ذلكَ مِنْ مقيِّداتِ الأحوالِ ، فَقِسْ .

ومنها : **أنْ يكونَ الكلامُ جواباً لسؤالٍ واقعٍ** ؛ نحوُ : أنْ يُسمَعَ منكَ : (يكتبُ القرآنَ لي) ، فتُسألَ : (مَنْ يكتبُهُ ؟) فتقولَ : (زيدٌ) ، فتكونَ الحالُ مغنيةً عن ذكرِ (يكتبُ) .

قولُهُ : (**فإنَّهُ لا يُرادُ إلا معنى الحصولِ**) ؛ لأنَّهُ الذي يعمُّ استعمالُهُ في جميعِ الظروفِ عندَ انتفاءِ قرينةِ الخصوصِ ، **وفيهِ دلالةٌ** علىٰ تقييدِ المطلقِ الذي يعمُّ الحصولَ والقيامَ والقعودَ وغيرَها ، **وإشارةٌ** إلىٰ أنَّ ما يقالُ في مِثلِ هـٰذا المقامِ ؛ مِنْ أنَّ المرادَ : (كانَ) أو (كائنٌ) . . فالمرادُ : (كانَ) التامَّةُ لا الناقصةُ ؛ إذ لو أريدَ في مِثلِ : (زيدٌ في البلدِ) : كانَ في البلدِ علىٰ (كانَ) الناقصةِ . . كانَ الظرفُ مُقدَّراً بـ (كانَ) آخرَ ، وهلمَّ جرّاً إلىٰ ما لا يتناهىٰ .

قولُهُ : (**غيرَ ذلكَ مِنْ مُقيِّداتِ الأحوالِ**) ؛ أيِ : الأحوالِ المُقيِّدةِ للفعلِ المطلقِ الذي يدلُّ عليهِ حرفُ الإضافةِ[1] .

وقد عرفتَ أنَّ المرادَ بالأحوالِ ها هنا : ما يعمُّ الأقوالَ ؛ ولهـٰذا قالَ : (فإنَّ الحالَ تكونُ مُغنِيةً عن ذكرِ « يكتبُ ») معَ أنَّ المُغنيَ عنهُ هو قولُ القائلِ[2] : (مَنْ يكتبُ ؟)[3] .

---

(١) في (أ) زيادة : (مثل السؤال ؛ فإنه يفيد أن المراد بقولك : « في المسجد » : جلست فيه ، إذا وقع جواب « أين جلست؟ » ، وصلَّيت فيه ، إذا وقع جواب « أين صلَّيت ؟ » ، وعلى هذا القياس) .

(٢) في (ب ، هـ) : (السائل) بدل (القائل) .

(٣) قوله : (**وقد عرفت** . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق١٠٨) : (ولو قال : « من مقيِّدات الأمور » لكان **أظهر** ؛ لأنه يوهم أن القرائن المفيدة للتعيين منحصرة في الأحوال ، وهي أعم من أن تكون حالية أو مقالية) .

وعليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت : ٦٣] .

وذلكَ كسبقِ ذكرِ الفعلِ في مِثلِ[١] : (مررتُ اليومَ وبزيدٍ)[٢] ، و(ضربتُ القومَ وللتأديبِ)[٣] ، وعليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ . . . ﴾ الآيةَ [البقرة : ١٨٥] ؛ أي : شرعَ ما ذكرَ ؛ مِنَ الأمرِ بمراعاةِ العِدَّةِ ، وتعليمِ كيفيَّةِ القضاءِ ، والترخيصِ في إباحةِ الفطرِ ، و﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنفال : ٨] ؛ أي : فعلَ ما فعلَ ، و﴿ لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ ﴾ [الفتح : ٥] ؛ أي : قضىٰ ذلكَ .

وقد يُعَدُّ منها سبقُ السؤالِ[٤] ؛ مِثلُ : (بزيدٍ) في جوابِ : (بمَنْ مررتَ ؟) ، و(في المسجدِ) في جوابِ : (أينَ صلَّيتَ ؟) ، ومبناهُ علىٰ أنَّ حرفَ الإضافةِ أيضاً قرينةٌ ؛ كوقوعِ الكلامِ جوابَ السؤالِ ، ثمَّ خصوصُ السؤالِ دلالةٌ علىٰ تقييدِ مطلقِ الفعلِ .

قولُهُ : (وعليهِ قولُهُ تعالىٰ) لا خفاءَ في أنَّ الكلامَ مفروضُ التحقُّقِ ، لـٰكنْ عندَ التحقُّقِ يكونُ (اللهُ) جوابَ سؤالٍ واقعٍ لا مُقدَّرٍ .

والدليلُ علىٰ أنَّ المرفوعَ في جوابِ : (مَنْ فعلَ ؟) فاعلٌ لا مبتدأٌ بتقديرِ : (زيدٌ فعلَ كذا) . . هو أنَّهُ عندَ تركِ الحذفِ في الجوابِ يقعُ فاعلاً ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف : ٩] ، ﴿ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس : ٧٨ـ٧٩] ، وأنَّ

---

(١) قوله : (وذلك) إشارة إلىٰ قوله : (غير ذلك) . « قوجحصاري » (ق٧٩) .
(٢) قوله : (وبزيد) ؛ أي : مررت بزيد . « قوجحصاري » (ق٧٩) .
(٣) قوله : (وللتأديب) ؛ أي : ضربت للتأديب . « قوجحصاري » (ق٧٩) .
(٤) في (هـ) : (يقدر فيها) بدل (يعد منها) ؛ أي : يُقدَّر في حروف الإضافة . من هامش (هـ) .

أو جواباً لسؤالٍ مقدَّرٍ ؛ مِثلُ : أنْ تقولَ[1] : (يُكتَبُ القرآنُ لي ، زيدٌ) ،

وعليهِ بيتُ « الكتابِ »[2] : [من الطويل]

لِيُبْـكَ يَـزِيـدُ ضَـارِعٌ لِخُصُـومَـةٍ . . . .

وقراءةُ مَنْ قرأَ : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۞ رِجَالٌ ﴾ [النور : ٣٦ ـ ٣٧][3] ،

فيهِ تقليلَ الحذفِ وإنْ كانَ القياسُ تقديمَ المسؤولِ عنهُ[4] ، فيكونُ التقديرُ : (زيدٌ فعلَ) .

قولُهُ : (لِيُبْكَ يزيدُ) على لفظِ المبنيِّ للمفعولِ ورفعِ (يزيدُ) ، و(ضارعٌ) : فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ؛ أي : جواباً لسؤالِ : (مَنْ يبكيهِ ؟) ؛ أي : يبكيهِ ضارعٌ ذليلٌ لأجلِ الخصومةِ ، ومُختبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطوائحُ ؛ أي : سائلٌ مِنْ أجلِ إطاحةِ المُطِيحاتِ ؛ أي : إهلاكِ الوقائعِ مالَهُ ؛ لأن يزيدَ كانَ غَوْثاً للأذلَّاءِ[5] ، وغَيثاً للسُّوَّالِ والفقراءِ .

وفي « المفصَّلِ » : أنَّ التقديرَ : لِيَبْكِهِ ضارعٌ[6] ، وهو أليَقُ بالمعنىٰ ، كما أنَّ (يبكيهِ ضارعٌ) أوفقُ بسؤالِ : (مَنْ يبكيهِ ؟) .

وقولُهُ : (﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا ﴾) الوجهُ : أنْ يكونَ القائمُ مقامَ الفاعلِ هو الظرفَ

---

(١) في (د) : (يقول) بدل (تقول) ، وجاء دون إعجام في (ج) .

(٢) الكتاب (١/ ٢٨٨) ، ونسبه للحارث بن نهيك النهشلي ، ونُسب لضرار بن نهشل في « المطوَّل » (ص١٤٤) ، و« المختصر » (ص٢٥٩) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢٠٢) ، ونُسب للحارث بن ضرار النهشلي في « الحماسة البصرية » (١/ ٢٦٩) ، وانظر الإفصاح (ق ١١٣ـ ١١٤) ، وتمام البيت :

. . . . ومختبِـطٌ ممَّـا تُطِيـحُ الطَّـوائـحُ

(٣) قرأ بالبناء للمفعول ابن عامر وشعبة ، وقرأ بالبناء للفاعل غيرهما . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٤١١) .

(٤) قوله : (تقليل الحذف) ؛ وهو حذف الفعل فقط . من هامش (أ) .

(٥) قوله : (غوثاً) ؛ أي : ملجأ . « قوجحصاري » (ق ٨٠) .

(٦) انظر « المفصَّل » (ص٤١) .

و(كذلكَ يُوحىٰ إليكَ ربُّكَ) ، بِبناءِ الفعلِ للمفعولِ في البيتِ وفي الآيتينِ .

ومِنَ البناءِ على السُّؤالِ المقدَّرِ ارتفاعُ المخصوصِ في بابِ (نعمَ) و(بئسَ) على أحدِ القولينِ ، وعسىٰ أنْ نتعرَّضَ في فصلِ (الإيجازِ والإطنابِ) لهٰذا البابِ[1] .

وإنَّ هٰذا التركيبَ متىٰ وقعَ مَوقِعَهُ . . رفعَ شأنَ الكلامِ في بابِ البلاغةِ إلىٰ حيثُ يُناطحُ السِّماكَ .

الأوَّلَ ؛ أعني : (لهُ) ؛ لأنَّهُ السابقُ في اللفظِ[2] ، والمفعولُ بهِ في المعنىٰ[3] .

قولُهُ : (« وكذلكَ يُوحَىٰ إليكَ ربُّكَ ») ، وكذا وقعَ في قسمِ النَّحوِ[4] ، وإنَّما في القرآنِ : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الشورىٰ : ٣][5] .

قولُهُ : (ومِنَ البناءِ على السُّؤالِ) ؛ يعني : على القولِ بأنَّ المخصوصَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ . . تكونُ الجملةُ في موقعِ الجوابِ لسؤالٍ مُقدَّرٍ ؛ كأنَّهُ لمَّا قيلَ : (نعمَ الرجلُ ، أو رجلاً) قيلَ : (مَنِ الرَّجلُ ؟) ، فقيلَ : (هو زيدٌ) ، وبهٰذا يظهرُ أنَّ جوابَ (مَنِ المنطلقُ ؟) . . (المنطلقُ زيدٌ) ، لا (زيدٌ المنطلقٌ) ، وجوابَ : (مَنِ المُطالَبُ ؟) . . (المُطالَبُ المُتنهِّدُ) ، لا عكسُهُ ، وقد سبقَ الكلامُ في ذلكَ[6] .

قولُهُ : (وإنَّ هٰذا التركيبَ) ابتداءُ كلامٍ لبيانِ فضيلةِ هٰذا التركيبِ ؛ أعني :

---

(١) في (أ ، د ، هـ) : (يُتعرَّض) بدل (نتعرَّض) ، وجاء دون إعجام في (ج) .
(٢) في (أ) بعد (السابق) زيادة : (في الاعتبار) .
(٣) قوله : (الوجه . . .) إلىٰ آخره . . تعريض بناصر الدين الترمذي ؛ حيث ذكر أن في الآية ثلاثة مجرورات ، فلك أن تُسند إلىٰ أيِّها شئت . « قوجحصاري » (ق٨٠) .
(٤) انظر « مفتاح العلوم » (ص٨٧) .
(٥) قرأ ابنُ كثير : (يُوحَىٰ) بالبناء للمفعول ، وقرأ الباقون : (يُوحي) بالبناء للفاعل . انظر « البدور الزاهرة » (ص٢٨٥) .
(٦) انظر (١/٥٨٦ـ٥٨٩) .

ومَوقِعُهُ : أنْ يصلَ مِنْ بليغٍ عالمٍ بجهاتِ البلاغةِ ، بصيرٍ بمقتضياتِ الأحوالِ ، ساحرٍ في اقتضابِ الكلامِ ، ماهرٍ في أفانينِ السِّحرِ . **إلىٰ بليغٍ مِثْلِهِ** ، مطَّلعٍ مِنْ كلِّ تركيبٍ علىٰ حاقِّ معناهُ وفُصُوصِ مُستتبَعاتِهِ ؛ فإنَّ جوهرَ الكلامِ البليغِ مَثَلُهُ مَثَلُ الدُّرَّةِ الثمينةِ ؛ لا تُرىٰ درجتُها تعلو ، ولا قيمتُها تغلو ، ولا تُشترىٰ بثمنِها ، ولا تُجْرىٰ في مساومتِها علىٰ سَنَنِها . . ما لم يكنِ المُستخرِجُ لها بصيراً بشأنِها ، والراغبُ فيها خبيراً بمكانِها .

بناءَ الفعلِ للمفعولِ ثمَّ ذكرَ الفاعلِ مرفوعاً بمحذوفٍ[1] .

واشترطَ أنْ يكونَ عن بليغٍ عالمٍ بما يقتضيهِ كلُّ حالٍ ؛ ليتحقَّقَ قصدُهُ بمزاياهُ ولطائفِهِ ، فيصحَّ حملُ الكلامِ عليها ، **ويصلَ إلىٰ بليغٍ كذلكَ**[2] ؛ ليطَّلعَ علىٰ دقائقِهِ ، فيحملَهُ عليها ؛ كالدُّرَّةِ إنَّما يظهرُ كمالُها إذا كانَ كلٌّ مِنَ البائعِ والمشتري عالماً بحالِها .

المناطحةُ : مضاربةُ الكبشينِ بقُرونِهما[3] .

والسِّماكُ : كوكبٌ مِنَ الثوابتِ ، ليسَ أعلىٰ مِنَ البواقي[4] ، إلا أنَّ السُّموكَ معناهُ : العلوُّ والارتفاعُ ، فصارَ مَثَلاً في ذلكَ .

الاقتضابُ : الاقتطاعُ ، والارتجالُ .

الأفانينُ : جمعُ أفنانٍ جمعِ فنٍّ ؛ بمعنى النوعِ والأسلوبِ .

حاقُّ المعنىٰ[5] : وسطُهُ وحقيقتُهُ .

---

(١) لا كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٠) ؛ من أنه التركيب المشتمل على جواب سؤال مقدَّر مطلقاً .

(٢) قوله : (**كذلك**) ؛ أي : عالم بما يقتضيه كل حال . « قوجحصاري » (ق٨٠) .

(٣) **والمراد هنا** : المعارضة في العلو والرِّفعة . « قوجحصاري » (ق٨٠) .

(٤) أي : باقي الثوابت ؛ لكونها في فلك واحد . « قوجحصاري » (ق٨٠) .

(٥) في (أ) : (الشيء) بدل (المعنى) .

وثمنُ الكلامِ : أنْ يُوفَّىٰ مِنْ أبلغِ الإصغاءِ وأحسنِ الاستماعِ حقَّهُ ، وأنْ يُتلقَّىٰ مِنَ القبولِ لهُ والاهتزازِ بأكملِ ما استحقَّهُ ، ولا يقعُ ذاكَ ما لم يكنِ السَّامعُ عالماً بجهاتِ حُسْنِ الكلامِ ، ومُعتقِداً بأنَّ المتكلِّمَ تعمَّدَها في تركيبِهِ للكلامِ عن علمٍ منهُ ؛ فإنَّ السامعَ إذا جهلَها لم يُميِّزْ بينَهُ وبينَ ما دونَهُ ، وربَّما أنكرَهُ ، وكذلكَ إذا أساءَ بالمتكلِّمِ اعتقادَهُ ربَّما نسبَهُ في تركيبِهِ ذاكَ إلى الخطأِ ، وأنزلَ كلامَهُ منزلةَ ما يليقُ بهِ مِنَ الدَّرجةِ النَّازلةِ .

وممَّا يشهدُ لكَ بهـٰذا : ما يُروىٰ عن عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَهُ ؛ أنَّهُ كانَ يُشيِّعُ جنازةً ، فقالَ لهُ قائلٌ : (مَنِ المُتوفِّي ؟) بلفظِ اسمِ الفاعلِ سائلاً عنِ المُتوفَّىٰ ، فلم يقلْ :

فَصُّ الشيءِ : خِيارُهُ ، مستعارٌ مِنْ فَصِّ الخاتمِ .

مُستتبَعاتُ التركيبِ : ما يتضمَّنُهُ مِنَ اللطائفِ .

وضميرُ (سَنَنِها) : للمساومةِ .

وقولُهُ : (عن علمٍ) ؛ أي : عظيمٍ كاملٍ ، وبهـٰذا تظهرُ فائدةُ التقييدِ ؛ إذ ليسَ كلُّ تعمُّدٍ عن ذلكَ[1] .

وقولُهُ : (منزلةَ ما يليقُ بهِ) ؛ أي : بذلكَ المتكلِّمِ الذي أساءَ اعتقادَهُ فيهِ ؛ حيثُ اعتقدَ أنَّهُ نازلُ الدرجةِ في البلاغةِ ، فينبغي أنْ يكونَ كلامُهُ كذلكَ .

قولُهُ : (وممَّا يشهدُ لكَ) دفعٌ لِمَا ذكرَهُ صاحبُ « الكشَّافِ » رحمَهُ اللهُ ؛ مِنْ أنَّ قراءةَ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ : (يَتوفَّونَ) بلفظِ المبنيِّ للفاعلِ . تُناقِضُ ما رُوِيَ مِنْ تخطئةِ السائلِ القائلِ : (مَنِ المُتوفِّي ؟) بلفظِ اسمِ الفاعلِ[2] .

---

(١) وفي ذلك ردٌّ على المؤذني ؛ حيث قال في « شرح المفتاح » (ق١٠٩) : (فقوله : « عن علم منه » مستغنىً عنه ؛ لأن تعمُّد تلك الجهات من غير علم . . غير متصوَّر) ، وقوله : (عن ذلك) ؛ أي : عن علم عظيم كامل . « قوجحصاري » (ق٨٠) .

(٢) انظر « الكشاف » (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢) ، وقد نسب القراءة إلى سيدنا علي رضي الله عنه .

(فلانٌ) ، بل قالَ : (اللهُ) ؛ ردّاً لكلامِهِ عليهِ ، مُخطِّئاً إيّاهُ ، مُنبِّهاً لهُ بذلكَ علىٰ أنَّهُ كانَ يجبُ أنْ يقولَ : (مَنِ المُتوفَّىٰ ؟) بلفظِ اسمِ المفعولِ .

ويقالُ : إنَّ هـٰذا الواقعَ كانَ أحدَ الأسبابِ التي دعَتْهُ إلى استخراجِ علمِ النَّحوِ ، فأمرَ أبا الأسودِ الدُّؤليَّ بذلكَ ، فأخذَ فيهِ ، فهو أوَّلُ أئمَّةِ علمِ النَّحوِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعينَ[1] .

وليسَ المرادَ : **أنَّ للتوفِّي معنيينِ** : **أحدُهما** : الإماتةُ وقبضُ الرُّوحِ ، وعليهِ استعمالُ العامَّةِ ، **وثانيهما** : الاستيفاءُ وأخذُ الحقِّ ، وعليهِ استعمالُ البُلَغاءِ[2] ، **بل معناهُ** : الاستيفاءُ وأخذُ الحقِّ لا غيرُ ، لـٰكنْ عندَ الاستعمالِ يُقدَّرُ مفعولُهُ النفسَ ، فيكونُ الفاعلُ هو اللهَ تعالىٰ أوِ المَلَكَ علىٰ ما قالَ تعالىٰ : ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ [السجدة : ١١] ، وهـٰذا هو الاستعمالُ الشائعُ ، وقد يُقدَّرُ مُدَّةَ العمرِ ، فيكونُ الفاعلُ هو الميِّتَ ؛ لأنَّهُ الذي استوفىٰ مُدَّةَ عمرِهِ وحظَّهُ مِنَ الحياةِ ، وهـٰذا مِنَ المعاني الدقيقةِ التي لا يتنبَّهُ لها إلا الأفرادُ مِنَ البُلَغاءِ ، فحينَ عرفَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنهُ مِنَ السائلِ عدمَ تنبُّهِهِ لذلكَ . . لم يحملْ كلامَهُ عليهِ .

قولُهُ : (**إلى استخراجِ علمِ النَّحوِ**) ؛ أي : طلبِ خروجِهِ مِنَ القُوَّةِ إلى الفعلِ ؛ بتقريرِ قواعدِهِ ، وتحريرِ مقاصدِهِ .

والظاهرُ : **أنَّ المرادَ بأوَّلِ أئمَّةِ النَّحوِ** : أبو الأسودِ الدُّؤَليُّ ؛ بدليلِ قولِهِ : (فأخذَ فيهِ) ؛ أي : شرعَ فيهِ بعدَ أمرِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ[3] .

---

(١) في (أ ، ج) : (علىٰ جميعهم) بدل (عليهم أجمعين) .

(٢) في (د) : (الفصحاء) بدل (البلغاء) ، وقوله : (وليس المراد . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠١) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٤٢) .

(٣) وجوّز المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٠٩) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٤٣) . . أن يكون المراد علياً رضي الله عنه .

وما فعلَ ذلكَ كرَّمَ اللهُ وجهَهُ إلا لأنَّهُ عرفَ مِنَ السائلِ أنَّهُ ما أوردَ لفظَ (المتوفِّي) على الوجهِ الذي يكسوهُ جزالةً في المعنىٰ ، وفخامةً في الإيرادِ ، وهو وجهُ القراءةِ المنسوبةِ إليهِ : (والذينَ يَتَوفَّونَ منكم ويَذَرُونَ أزواجاً) بلفظِ بناءِ الفعلِ للفاعلِ ؛ مِنْ إرادةِ معنىٰ : والذينَ يستوفونَ مُدَدَ أعمارِهم .

وإذ قد عرفتَ هٰذا فنقولُ[1] : **في التركيبِ الذي نحنُ فيهِ ؛ مِنْ مِثلِ : (يُكتَبُ القرآنُ لي ، زيدٌ)** برفعِ (زيدٌ) معَ بناءِ الفعلِ للمفعولِ . . **جهاتٌ للحُسْنِ ومزايا** نتلوها عليكَ ؛ لتكونَ لكَ ذريعةً إلىٰ دَرْكِ ما سواها إذا شحَذْنا بها بصيرتَكَ :

منها : أنَّ الكلامَ متىٰ نُسِجَ علىٰ هٰذا المِنوالِ نابَ مَنابَ الجملِ الثلاثِ ؛ إحداها : (يُكتَبُ القرآنُ لي) ، . . . .

قالَ أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ في كتابِ « أخبارِ النَّحويِّينَ » : (أكثرُ الناسِ علىٰ أنَّ أوَّلَ مَنْ رسمَ النَّحوَ هو أبو الأسودِ الدُّؤليُّ ، واسمُهُ ظالمُ بنُ عمرِو بنِ سفيانَ ، وكانَ مِنْ سُكَّانِ البصرةِ ، وكانَ ممَّنْ صحبَ عليّاً رضيَ اللهُ عنهُ ، وسمعَ قارئاً يقرأُ : (أنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولِهِ) بالجرِّ ، فقالَ : « ما ظننتُ أنَّ أمرَ الناسِ رجعَ إلىٰ هٰذا » ، فعمدَ إلى استخراجِ علمِ النَّحوِ .

وعن أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ ، عن عاصمٍ قالَ : أوَّلُ مَنْ وضعَ العربيَّةَ أبو الأسودِ الدُّؤليُّ ، وقد أمرَهُ زيادٌ بذلكَ حينَ جاءَ رجلٌ إليهِ[2] ، فقالَ : تُوفِّيَ أبانا ، وتركَ بنونا ، فوضعَ بابَ الفاعلِ والمفعولِ ، ولم يَزِدْ عليهِ)[3] .

---

(١) في (د) : (وإذا) بدل (وإذ قد) .

(٢) في النسخ ما عدا (هـ) : (أمر له) بدل (أمره) .

(٣) أخبار النحويين البصريين (ص١١ ـ ١٥) ، وفيه : (ظالم بن عمرو بن سليمان) بدل (ظالم بن عمرو بن سفيان) ، هٰذا ؛ وقد تضمَّن النقل الذي نقله الشارح عن السِّيرافي بيان أسباب أخرىٰ دعت إلى استخراج علم النحو ، وقد أشار إليها السكاكي بقوله : (أحد الأسباب) ، وانظر « شرح المفتاح » للمؤذني (ق١٠٩) .

والثَّانيةُ : الجملةُ المدلولُ عليها بـ (زيدٌ) ؛ وهي (مَنْ يكتبُهُ ؟) ، والثَّالثةُ : (زيدٌ) معَ الرَّافعِ المُقدَّرِ ؛ وهي (يكتبُهُ زيدٌ) ، بخلافِهِ إذا قيلَ : (يَكتبُ القرآنَ لي زيدٌ) بلفظِ المبنيِّ للفاعلِ ، ولا شُبهةَ أنَّ الكلامَ متىٰ كانَ أجمعَ للفوائدِ . . كانَ أبلغَ .

ومنها : أنَّ الكلامَ متىٰ سيقَ هـٰذا المَساقَ كانَ كلُّ واحدٍ مِنْ لفظَي (القرآنُ) و(زيدٌ) مقصوداً إليهِ في الذِّكرِ ، غيرَ مُستغنىً عنهُ ، بخلافِهِ في التركيبِ الآخرِ ؛ فإنَّ لفظَ (القرآنَ) فيهِ يُعَدُّ فَضْلةً ، والتقريبُ ظاهرٌ .

ومنها : أنَّ الكلامَ متىٰ سُلِكَ بهِ هـٰذا المَسلكَ لم يكنْ أوَّلُهُ مُطمِعاً في ذكرِ الكاتبِ ، فإذا وردَ السَّامعَ فائدةُ ذكرِهِ[1] . . كانَتْ حالُهُ كمَنْ تتيسَّرُ لهُ غنيمةٌ مِنْ حيثُ لا يحتسبُ ، بخلافِهِ في النَّظمِ الآخرِ .

قولُهُ : (**المدلولُ عليها بـ « زيدٌ »**) ؛ لأنَّهُ الذي يقتضي تقديرَ السؤالِ وإنْ كانَتِ القرينةُ علىٰ خصوصيَّةِ السؤالِ هي قولَهُ : (يُكتَبُ القرآنُ)[2] .

قولُهُ : (**والتقريبُ ظاهرٌ**) ؛ وهو أنَّ سَوْقَ الكلامِ علىٰ وجهٍ يكونُ كلُّ ما يُذكَرُ فيهِ عُمدةً ورُكناً مِنَ الكلامِ ؛ بحيثُ لا يتمُّ الكلامُ بدونِهِ . . أحسنُ وأفضلُ مِنْ أنْ يكونَ بعضُ المذكوراتِ فيهِ مُستغنىً عنهُ في تمامِ الكلامِ ، وإنْ كانَ محتاجاً إليهِ في إفادةِ المرامِ .

ومعنى التقريبِ في أمثالِ هـٰذهِ المقاماتِ : سَوْقُ المقدِّماتِ علىٰ وجهٍ يفيدُ المطلوبَ .

قولُهُ : (**بخلافِهِ**) ؛ أي : بخلافِ الكلامِ في النظمِ الآخرِ الذي هو البناءُ للفاعلِ

---

(١) في (أ) : (أورد) بدل (ورد) ؛ أي : أورد المتكلِّمُ السامعَ .

(٢) قوله : (**لأنه الذي . . .**) إلىٰ آخره ؛ **يعني** : جعل زيد دالاً على السؤال ؛ إذ لولاه لم يقدَّر سؤال ، إلا أن الدال علىٰ خصوصية السؤال هو (يكتب القرآن) . « قوجحصاري » (ق ٨٠) .

ومنها : أنَّ الكلامَ علىٰ ذلكَ النَّظمِ يكونُ كالمتناقضِ مِنْ حيثُ الظاهرُ ؛ لأنَّ كونَ القرآنِ مفعولاً فَضْلةً فيهِ . . يكونُ مُؤذِناً بأنَّ مَساسَ الحاجةِ إليهِ دونَ مَساسِ الحاجةِ

ونصبُ القرآنِ ، وهو وإنْ كانَ أفضلَ مِنْ جهةِ أنَّ المحصولَ بعدَ الشَّوقِ والطلبِ ، أعزُّ وأوقعُ في النَّفسِ مِنَ المُنساقِ بلا تعبٍ[1] . . **لٰكنْ لا يخفىٰ** : أنَّ المرزوقَ مِنْ حيثُ لا يُحتسَبُ ، وحصولَ نعمةٍ لا تُترقَّبُ . . يكونُ ألذَّ ؛ فيكونُ هٰذا النظمُ بهٰذا الاعتبارِ أفضلَ ، سيَّما وليسَ في الآخرِ طُولٌ يناسبُ الشَّوقَ والطلبَ .

قولُهُ : (**أنَّ الكلامَ علىٰ ذلكَ النظمِ**) ؛ أي : النظمِ الآخرِ الذي هو البناءُ للفاعلِ . . يكونُ كالمتناقضِ مِنْ حيثُ الظاهرُ .

إنَّما قالَ : (**كالمتناقضِ**) ؛ لظهورِ أنْ ليسَ مدلولُ أحدِ الكلامينِ نفيَ ما أثبتَهُ الآخرُ بالشرائطِ المُعتبَرةِ في التناقضِ[2] .

وإنَّما قالَ : (**مِنْ حيثُ الظاهرُ**) ؛ لأنَّ جعلَ الشيءِ مفعولاً وفضلةً إنَّما يدلُّ في

---

(١) كما ذكره المصنف في بعض المواضع . من هامش (هـ) .

(٢) **وهٰذه الشرائط** : هي اتفاق القضيَّتين المخصوصتين أو المحصورتين في ثماني وَحَدات : **في الموضوع** ؛ إذ لو اختلفتا فيه ؛ نحو : (زيد قائم ، بكر ليس بقائم) . . لم تتناقضا ؛ لجواز صدقهما معاً أو كذبهما معاً ، **وفي المحمول** ؛ إذ لو اختلفتا فيه ؛ نحو : (زيد كاتب ، زيد ليس بشاعر) . . لم تتناقضا ، **وفي الزمان** ؛ إذ لو اختلفتا فيه ؛ نحو : (زيد نائم) ؛ أي : ليلاً ، (زيد ليس بنائم) ؛ أي : نهاراً . . لم تتناقضا ، **وفي المكان** ؛ إذ لو اختلفتا فيه ؛ نحو : (زيد قائم) ؛ أي : في الدار ، (زيد ليس بقائم) ؛ أي : في السوق . . لم تتناقضا ، **وفي الإضافة** ؛ إذ لو اختلفتا فيها ؛ نحو : (زيد أب) ؛ أي : لعمرو ، (زيد ليس بأب) ؛ أي : لبكر . . لم تتناقضا ، **وفي القوة والفعل** ؛ إذ لو اختلفتا فيهما ؛ بأن تكون النسبة في إحداهما بالقوة ، وفي الأخرىٰ بالفعل ؛ نحو : (الخمر في الدَّنِّ مُسكِر) ؛ أي : بالقوة ، (الخمر في الدَّنِّ ليس بمُسكِر) ؛ أي : بالفعل . . لم تتناقضا ، **وفي الجزء والكل** ؛ إذ لو اختلفتا فيهما ؛ نحو : (الزِّنجي أسود) ؛ أي : بعضه ، (الزِّنجي ليس بأسود) ؛ أي : كله . . لم تتناقضا ، **وفي الشرط** ؛ إذ لو اختلفتا فيه ؛ نحو : (الجسم مفرِّق للبصر) ؛ أي : بشرط كونه أبيض ، (الجسم ليس بمفرِّق للبصر) ؛ أي : بشرط كونه أسود . . لم تتناقضا . انظر « المطلع شرح إيساغوجي في علم المنطق » لزكريا الأنصاري (ص ٢١٩ـ٢٢٠) .

إلى الفاعلِ ، وكونَهُ مُقدَّماً فيهِ على الفاعلِ . . يكونُ مُؤذِناً بالاعتناءِ بشأنِهِ ، وأنَّ مَساسَ الحاجةِ إليهِ فوقَ مَساسِ الحاجةِ إلىٰ ما أُخِّرَ ، بخلافِهِ في هـٰذا النَّظمِ ؛ فإنَّهُ يكونُ سليماً عن ذلكَ .

وفي هـٰذا الوجهِ نظرٌ يُذكَرُ في الحواشي .

الحقيقةِ علىٰ عدمِ الحاجةِ إليهِ في تمامِ الكلامِ بحسَبِ النَّحوِ ، لا في أداءِ المقصودِ ، والتقديمَ إنَّما يدلُّ علىٰ كونِهِ أهمَّ وأعنىٰ بشأنِهِ في الذِّكرِ وأداءِ المعنىٰ ، وهـٰذا لا يُشبِهُ التناقضَ .

ومِنَ الغريبِ ما يقالُ : أنَّهُ احترازٌ عن نظمِ المبنيِّ للمفعولِ ؛ فإنَّهُ أيضاً كالمتناقضِ ، لـٰكنْ لا مِنْ حيثُ الظاهرُ ، بل مِنْ حيثُ التقديرُ ؛ لأنَّ قولَكَ : (زيدٌ) في تقديرِ : (يكتبُهُ زيدٌ) بتقديمِ المفعولِ[1] .

ثمَّ قالَ : (**وفي هـٰذا الوجهِ نظرٌ يُذكَرُ في الحواشي**) ؛ **يعني** : الحواشيَ الموعودةَ في صدرِ الكتابِ بقولِهِ : (وها أنا مُمْلٍ حواشيَ جاريةً مجرى الشَّرحِ للمواضعِ المشكلةِ)[2] ، ولم تُنقَلْ ، وكأنَّها لم تُمْلَ .

والظاهرُ[3] : أنَّ إيهامَ الجمعِ بينَ المتنافيينِ مِنْ جملةِ المحسِّناتِ والمرجِّحاتِ علىٰ ما ذكرَهُ في بحثِ (الإطنابِ) في وجهِ حُسْنِ : (نعمَ الرَّجلُ زيدٌ)[4] ؛ فلا يصلُحُ جهةً للمرجوحيَّةِ .

وقيلَ[5] : لأنَّ تقديمَ المفعولِ على الفاعلِ حاصلٌ في هـٰذا الوجهِ أيضاً ؛ إذِ

---

(١) **ذهب إلىٰ ذلك** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٢) ، وفي هامش (أ) : (**وجه الغرابة** : أن التقديم فيه للضرورة ، فلا يوجب الاعتناء بشأنه) .

(٢) مفتاح العلوم (ص٦) ، وفي (أ) ونسخة في هامش (هـ) : (أُمِلُّ) بدل (ممل) .

(٣) أي : في بيان وجه النظر الذي أشار إليه المصنف . من هامش (هـ) .

(٤) انظر (٢/ ٣٦١-٣٦٧) .

(٥) أي : قيل في بيان وجه النظر ، **والقائل** : هو ناصر الدين الترمذي كما قال قوجحصاري في « حاشيته » (ق٨٠) .

ومنها : أنَّ الكلامَ في التركيبِ الذي نحنُ فيهِ يفيدُ استنادَ الكِتْبةِ إلى الفاعلِ إجمالاً أوّلاً ، وتفصيلاً ثانياً ، وفي غيرِهِ يفيدُ استنادَها إليهِ مِنْ وجهٍ واحدٍ ؛ فيكونُ هٰذا التركيبُ أبلغَ .

ومِنْ قَبيلِ ما نحنُ بصَدَدِهِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [الأنعام : ١٠٠] ؛ فـ (للهِ) و(شركاءَ) هما مفعولا (جعلوا)[١] ، وانتصابُ (الجنَّ) بفعلٍ مُضمَرٍ دلَّ عليهِ السُّؤالُ المقدَّرُ ؛ وهو : مَنْ جعلوا شركاءَ ؟

التقديرُ : (يكتبُهُ زيدٌ) .

ورُدَّ : بأنَّهُ لضرورةِ اتِّصالِ الضميرِ ، فلا يُوجِبُ ذلكَ الاعتناءَ[٢] .

وبهٰذا يندفعُ ما يقالُ في وجهِ النظرِ[٣] ؛ أنَّهُ لو صحَّ ما ذكرَ لكانَ تقديمُ الفاعلِ أحسنَ دائماً معَ أنَّهُ ممتنعٌ في بعضِ الصُّوَرِ ؛ كـ (ضربَني زيدٌ) ، و(ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ)[٤] .

وقيلَ : لأنَّهُ يُوجِبُ أنْ يكونَ التشبيهُ أحسنَ وأبلغَ مِنَ الاستعارةِ سيَّما المرشَّحةِ ؛ مِثلُ : (رأيتُ في الحمَّامِ أسداً لهُ لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمْ) ؛ لشِبْهِ التناقضِ بينَ دعوى الأسديَّةِ ونصبِ القرينةِ المانعةِ[٥] .

قولُهُ : (ومِنْ قَبيلِ ما نحنُ بصَدَدِهِ) ؛ يعني : حذفَ الفعلِ بقرينةِ كونِ الكلامِ جواباً لسؤالٍ مُقدَّرٍ وإنْ كانَ هٰذا حذفاً وسؤالاً عنِ المفعولِ والأمثلةُ السابقةُ عنِ الفاعلِ .

ولم يَحمِلْ علىٰ كونِ (شركاءَ الجنَّ) مفعولي (جعلوا) ، و(للهِ) ظرفاً لغواً

---

(١) في (أ) : (فـ « لله شركاء ») بدل (فـ « لله » و« شركاء ») .

(٢) صاحب الرد : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٠٩) .

(٣) قوله : (وبهٰذا) ؛ أي : بالرد الذي ذكر . « قوجحصاري » (ق٨٠) .

(٤) صاحب القيل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٢) .

(٥) صاحب القيل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٢) ، وفي (أ) : (بسبب) بدل (لشبه) .

. . . .

قُدِّمَ للاهتمامِ في إنكارِ إثباتِ الشركاءِ علىٰ معنىٰ[1] : وجعلوا الجنَّ شركاءَ للهِ ، علىٰ ما ذهبَ إليهِ صاحبُ « الكشَّافِ »[2] ؛ لأنَّ المُنكَرَ هو إثباتُ الشركاءِ الجنَّ كانوا أم غيرَهم ، وجمعُ الشركاءِ لزيادةِ التقريعِ ؛ حيثُ أثبتوا الشركاءَ لِمَنْ لا يصحُّ لهُ شريكٌ[3] .

ومعنىٰ دلالةِ السُّؤالِ المُقدَّرِ على الفعلِ المُضمَرِ : أنَّهُ مِنَ القرائنِ التي تُغني عن ذكرِ الفعلِ ، وهـٰذا لا يُنافي كونَ المنشأِ للسؤالِ والدالِّ علىٰ خصوصِ الفعلِ هو الكلامَ السابقَ[4] .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (ظرفاً لغواً) ؛ أي : للشركاء . « قوجحصاري » (ق٨١) .

(٢) انظر « الكشاف » (٢/ ٥٢) .

(٣) في (أ ، ب ، هـ) : (شركاء) بدل (الشركاء) ، وفي (ب ، و) : (لا يصلح) بدل (لا يصح) .

(٤) فاندفع اعتراض الكاشي في « شرح المفتاح » (ق ١٤٥) بأن ما ذهب إليه المصنف ؛ من أن السؤال المقدَّر يدل على الفعل المحذوف . . فيه نظر ؛ فإن السؤال المقدَّر إنما ينشأ من كلام سابق كما عُرف في الأمثلة المذكورة ، ولولا هـٰذا الكلام السابق لما عُرف السؤال ، فعند الحقيقة إنما يدل على الفعل المحذوف ذاك الكلام السابق ، ولا أثر في السؤال المقدَّر ؛ إذ لو فرضنا عدم تقدير السؤال لكان الكلام السابق دالاً عليه ، فالأولىٰ أن يقال : إن الكلام السابق دال على الحذف .

إثبات الفعل

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لإثباتِ الفعلِ : فاشتمالُ المقامِ على جهةٍ مِنْ جهاتِ الاستدعاءِ لهُ والتلفُّظِ بهِ ، ممَّا نُبِّهْتَ على أمثالِها غيرَ مرَّةٍ .

قولُهُ : (مِنْ جهاتِ الاستدعاءِ لهُ) ؛ أي : للفعلِ ، وجهاتِ التلفُّظِ بهِ[1] ؛ يعني : مِنْ جهاتِ الذِّكرِ المقابلِ للحذفِ ؛ وذلكَ ككونِ الأصلِ هو الذِّكرَ ، وكزيادةِ التقريرِ ، وبسطِ الكلامِ ، والاستلذاذِ ، والتنبيهِ على غباوةِ السامعِ ، ونحوِ ذلكَ ممَّا ذكرَ في إثباتِ المسندِ إليهِ والمسندِ .

وبحسَبِ كثرةِ الجهاتِ المذكورةِ قالَ : (نُبِّهْتَ على أمثالِها غيرَ مرَّةٍ) ؛ بمعنى : بل مراراً ، وانتصابُهُ على المصدرِ ؛ أي : تنبيهاتٍ كثيرةً ، أو على الظرفِ ؛ أي : في حالاتٍ .

ولا يخفى : أنَّ المقتضيَ بالذاتِ للإثباتِ هو تلكَ الجهاتُ ، وإنَّما أُسنِدَ إلى اشتمالِ المقامِ عليها بالواسطةِ .

وأمَّا جعلُ الجهاتِ مِثلَ : إفادةِ التجدُّدِ ، وتقوِّي الحكمِ ، والتخصيصِ بأحدِ الأزمنةِ على أخصرِ ما يمكنُ[2] : فليسَ بمستقيمٍ ؛ لأنَّها جهاتٌ لكونِ المسندِ فعلاً أو جملةً فعليَّةً ؛ سواءٌ كانَ ثابتاً أو محذوفاً .



---

(١) قوله : (وجهات التلفظ به) إشارة إلى أن (التلفظ) معطوف على (الاستدعاء) ، فيكون من قبيل (أعجبني زيد وكرمه) ؛ لأن المراد : الجهات المقتضية لكونه مذكوراً ملفوظاً به ؛ ولهٰذا فسَّره بقوله : (يعني : من جهات الذكر المقابل للحذف) . « قوجحصاري » (ق٨١) ، وبذلك اندفع قول المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٠٩) : (ولو قال : « من جهات الاستدعاء للتلفظ به » لكان أولى) .

(٢) وقد ذهب إلى ذلك : ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق ٨١) .

تركُ المفعول

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لتركِ مفعولِهِ : فهي القصدُ إلى التعميمِ والامتناعُ عن أنْ يَقصُرَهُ السَّامعُ على ما يُذكَرُ معَهُ دونَ غيرِهِ معَ الاختصارِ[1] .

وإنَّهُ أحدُ أنواعِ سِحْرِ الكلامِ ؛ حيثُ يُتوصَّلُ بتقليلِ اللفظِ إلى تكثيرِ المعنى ؛ كقولِهم في بابِ المبالغةِ : (فلانٌ يُعطي ويمنعُ ، ويَصِلُ ويقطعُ ، ويبني ويَهدِمُ ، ويُغني ويُعدِمُ) ، وقولِهِ عزَّ قائلاً : ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس : ٢٥] .

قولُهُ : (وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لتركِ مفعولِهِ) ؛ أي : مفعولِ الفعلِ : فهي قصدُ المتكلِّمِ إلى تعميمِ المفعولِ ، وامتناعُ المتكلِّمِ ـ في روايةِ الرَّفعِ ـ أوِ القصدُ إلى امتناعِ الفعلِ ـ في روايةِ الجرِّ[2] ـ عن أنْ يَقصُرَهُ السامعُ على المفعولِ الذي يُذكَرُ معَهُ متجاوزاً غيرَهُ ممَّا يصلُحُ لمفعوليَّتِهِ ولم يُذكَرْ .

واشترطَ قصدَ الاختصارِ ؛ إذ لا يتحقَّقُ بدونِهِ مقتضي حذفِ المفعولِ ؛ لجوازِ أنْ يعمَّ بذكرِ جميعِ ما يصلُحُ أنْ يكونَ مفعولاً ؛ إمَّا تفصيلاً إنْ أمكنَ ، وإمَّا إجمالاً ؛ مِثلُ : (يُعطي كلَّ شيءٍ) ، و(يدعو كلَّ أحدٍ) .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ لا بدَّ مِنْ قرينةٍ تدلُّ على المفعولِ العامِّ ؛ لامتناعِ الحذفِ بدونِ القرينةِ ، وحينئذٍ يكونُ الغرضُ مِنَ الحذفِ مُجرَّدَ الاختصارِ ؛ إذِ التعميمُ قد حصلَ مِنْ دلالةِ القرينةِ على عمومِ المُقدَّرِ .

وأُجيبَ : بأنَّهُ يجوزُ أنْ تدلَّ القرينةُ على أنَّ هناكَ محذوفاً مِنْ غيرِ دلالةٍ على

---

(١) قوله : (والامتناع) ضُبط في النسخ بالرفع والجر .

(٢) الحاصل : أن (الامتناع) يُروى بالرفع والجر ؛ ففي الرفع عطف على (القصد) ، وفي الجر عطف على (التعميم) ، والمراد من الامتناع على الأول : امتناع المتكلم ، وعلى الثاني : امتناع الفعل ؛ إذ لا معنىٰ للقصد إلى امتناع المتكلم . « قوجحصاري » (ق٨١) .

أوِ القصدُ إلىٰ نفسِ الفعلِ ؛ بتنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللازمِ ؛ ذهاباً في نحوِ : (فلانٌ يُعطي) إلىٰ معنىً : يفعلُ الإعطاء ، ويُوجِدُ هـٰذهِ الحقيقةَ ؛ إيهاماً للمبالغةِ بالطريقِ المذكورِ في إفادةِ اللامِ للاستغراقِ .

خصوصٍ أو عمومٍ ، ويُحمَلَ على العمومِ حِذارَ الترجيحِ بلا مُرجِّحٍ ، فيصحَّ إسنادُ اقتضاءِ الحذفِ إلىٰ قصدِ التعميمِ والاختصارِ .

مثلاً : إذا قلتَ في مقامِ المدحِ : (فلانٌ يُعطي ويمنعُ) لا بمعنىً : أنَّهُ يصدُرُ عنهُ هـٰذا الفعلُ مِنْ غيرِ قصدٍ إلىٰ مفعولٍ ، بل معَ قصدٍ إلىٰ مفعولٍ لم تَقُمْ قرينةٌ علىٰ خصوصِهِ أو عُمومِهِ[1] .. عُلِمَ مِنَ الحذفِ أنَّهُ للعمومِ ؛ لامتناعِ الترجيحِ ، والمعنىٰ : يُعطي ما يصلُحُ أنْ يُعطىٰ ، ويمنعُ ما يجبُ أنْ يُمنَعَ ، وعلىٰ هـٰذا باقي الأفعالِ .

قولُهُ : (ذهاباً) مصدرٌ في موقعِ الحالِ[2] ، و(إيهاماً) : مفعولٌ لهُ منهُ[3] .

و(يُوجِدُ هـٰذهِ الحقيقةَ) : إشارةٌ إلىٰ أنَّ اللامَ في (يفعلُ الإعطاءَ) للحقيقةِ ، ويُفهَمُ منهُ في المقامِ الخَطابيِّ عمومُ الإعطاءاتِ ؛ بعلَّةِ إيهامِ أنَّ القصدَ إلىٰ فردٍ منها دونَ فردٍ .. يقودُ إلىٰ ترجيحِ أحدِ المتساويينِ علىٰ ما ذكرَ فيما اختارَهُ ؛ مِنْ كونِ اللامِ لتعريفِ العهدِ ، ورجوعِ الحقيقةِ إلى المُنزَّلِ منزلةَ المعهودِ ، وتفويضِ الاستغراقِ إلى المقامِ[4] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (بالطريقِ المذكورِ في إفادةِ اللامِ للاستغراقِ) .

وهو معَ وضوحِهِ قد خفيَ على الشارحِ العلَّامةِ ، حتىٰ ذهبَ إلىٰ أنَّهُ إشارةٌ إلىٰ ما ذكرَ في آخرِ بحثِ (تعريفِ المسندِ باللامِ) ؛ مِنْ أنَّ مِثلَ : (حاتمٌ الجوادُ)

---

(١) في (د) : (تدل) بدل (تقم) .
(٢) من فاعل (تنزيل) مع كونه متروكاً ؛ بمعنىٰ : ذاهباً . « قوجحصاري » (ق ٨١) .
(٣) أي : من (ذهاباً) ، أو هو ؛ بمعنىٰ : موهماً . « قوجحصاري » (ق ٨١) .
(٤) انظر (١/ ٥٩٩ـ٦١٠) .

وعليهِ قولُهُ عزَّ وعلا : ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢] ؛

المعنىٰ : وأنتم مِنْ أهلِ العلمِ والمعرفةِ .

أوِ القصدُ إلىٰ مجرَّدِ الاختصارِ ؛ لنيابةِ قرائنِ الأحوالِ عن ذكرِهِ ؛ . . . .

محمولٌ على الانحصارِ ادِّعاءً ومبالغةً بتنزيلِ جُودِ غيرِ حاتمٍ منزلةَ العدمِ ، فكذا ها هنا يُنزَّلُ فعلُهُ الذي هو غيرُ الإعطاءِ منزلةَ العدمِ ، ويكونُ المعنىٰ : أنَّهُ لا غيرَهُ يُوجِدُ هٰذهِ الحقيقةَ لا غيرَها[١] .

وهبْ أنَّ تقديمَ المسندِ إليهِ المُظهَرِ أيضاً يفيدُ القصرَ عليهِ[٢] ، فليتَ شِعْري ما الذي يُفيدُ القصرَ على المسندِ حتىٰ يكونَ المعنىٰ : أنَّهُ لا يفعلُ غيرَ الإعطاءِ ؟!

قولُهُ : (**وعليهِ**) ؛ أي : على القصدِ إلىٰ نفسِ الفعلِ . قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ ﴾ .

وظاهرُ هٰذهِ العبارةِ القصرُ[٣] ، معَ أنَّهُ صرَّحَ بأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ : (وأنتم تعلمونَ) مِنْ قَبيلِ حذفِ المفعولِ لمُجرَّدِ الاختصارِ معَ كونِهِ مُقدَّراً مراداً ؛ ليُتنبَّهَ مِنْ هٰذا أنَّ كلَّ ما ذكرَهُ مِنْ فوائدِ التراكيبِ ليسَ ممَّا يتعيَّنُ[٤] ؛ بحيثُ يمتنعُ أنْ تكونَ الفائدةُ غيرَهُ .

قولُهُ : (**أوِ القصدُ إلىٰ مُجرَّدِ الاختصارِ**) **إشارةٌ** إلىٰ أنَّ في الصُّوَرِ الباقيةِ أيضاً اختصاراً وإنْ كانَ معَ نكتةٍ أخرىٰ هي العُمدةُ .

---

(١) انظر « مفتاح المفتاح » (ق١٠٣) .

(٢) في (ب ، هـ) : (وذهب إلىٰ) بدل (وهب) ، وقوله : (**أيضاً**) ؛ أي : كما أن المسند إليه المضمر يفيد القصر عليه . من هامش (هـ) .

(٣) حيث قدَّم الخبر ؛ وهو قوله : (عليه) . « قوجحصاري » (ق٨١) .

(٤) قوله : (**ليُتنبَّهَ**) علة لقوله : (صرَّح) ، وقوله : (**ليس ممَّا يتعيَّن**) ؛ إذ غايته أنه الأَولىٰ ، فكأنه متعيِّن ، وبمنزلة المتعيِّن . « قوجحصاري » (ق٨١) ، وفي (أ) : (ليُنبِّه) بدل (ليُتنبَّه) ، وفي (هـ) : (لتتنبَّه) .

كقولِهِ عزَّ وعلا : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١] ؛ إذ لا يُلبِسُ أنَّ المرادَ : أهٰذا الذي بعثَهُ اللهُ ؟! لاستدعاءِ الموصولِ الرَّاجعَ إليهِ مِنَ الصِّلةِ .

وقولِهِ : ﴿ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ؛ لاتِّضاحِ أنَّ المرادَ : أرِني ذاتَكَ .

وقولِهِ : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ [القصص : ٢٣] ؛ لانصبابِ الكلامِ إلى إرادةِ : يَسْقونَ مواشيَهم ، وتذودانِ غنَمَهما ، ولا نَسْقي غَنَمَنا حتىٰ يُصدِرَ الرِّعاءُ مواشيَهم .

وقولُهُ أوّلاً : (لاستدعاءِ الموصولِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ تقديرَ المحذوفِ فيهِ لازمٌ لا صحَّةَ للكلامِ بدونِهِ ، وثانياً : (لاتِّضاحِ أنَّ المرادَ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ تقديرَ المفعولِ وإنْ لم يكنْ لازماً محتاجاً إليهِ في صحَّةِ الكلامِ . لٰكنَّهُ جليٌّ لا سُترةَ بهِ ، وثالثاً : (لانصبابِ الكلامِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ يؤولُ الكلامُ إلى التقديرِ وإنْ كانَ الظاهرُ عدمَهُ ، حتىٰ إنَّ هٰذا بمنزلةِ الوسطِ بينَ القصدِ إلىٰ نفسِ الفعلِ والقصدِ إلىٰ مُجرَّدِ الاختصارِ معَ اتِّضاحِ المفعولِ[1] .

وتحقيقُ ذلكَ : ما ذكرَ الشيخُ عبدُ القاهرِ رحمَهُ اللهُ ؛ أنَّ الفعلَ المتعدِّيَ قد لا يكونُ لهُ مفعولٌ يمكنُ النصُّ عليهِ[2] ، فيكونُ متروكَ المفعولِ بمنزلةِ غيرِ المتعدِّي ؛ مِثلُ : (فلانٌ يأمرُ وينهىٰ) ؛ بمعنىٰ : إليهِ الأمرُ والنهيُ ، ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ [النجم : ٤٤] ؛ بمعنىٰ : منهُ الإماتةُ والإحياءُ ، فلا يُذكَرُ لهُ مفعولٌ ولا يُقدَّرُ ؛ لئلا ينتقضَ الغرضُ ؛ فإنَّكَ إذا قلتَ : (فلانٌ يُعطي الدنانيرَ) كانَ المقصودُ بيانَ جنسِ ما يتناولُهُ الإعطاءُ ، لا بيانَ حالِ كونِهِ مُعطِياً ، وكانَ كلاماً معَ

---

(١) في (أ ، د) : (الواسطة) بدل (الوسط) ، وفي (ج ، د) : (إيضاح) بدل (اتضاح) .
(٢) أي : لا يكون له مفعول معيَّن يمكن النص عليه . من هامش (هـ) .

وقولِهِ : ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ ﴾ [النحل : ٩] [1] ؛ لظهورِ أنَّ المرادَ : ولو شاءَ هدايتكم لهداكم .

منْ أثبتَ لهُ إعطاءً ، لكنْ لغيرِ الدَّنانيرِ ، لا معَ مَنْ نفىٰ أنْ يكونَ منهُ إعطاءٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ .

ومنهُ[2] : ما يكونُ لهُ مفعولٌ مُعيَّنٌ يمكنُ النصُّ عليهِ ، إلا أنَّهُ يُحذَفُ لقرينةٍ ، وينقسمُ إلىٰ جليٍّ لا سُترةَ بهِ ؛ مِثلُ : (أصغيتُ إليكَ) ؛ أي : أُذُني ، و(أغضيتُ عليكَ) ؛ أي : جَفْني ، وإلىٰ خفيٍّ تدخلُهُ السُّترةُ ، وهو متنوِّعٌ ؛ فمنهُ : ما يكونُ الغرضُ منهُ بيانَ حالِ الفاعلِ ، وأنَّ ذلكَ الفعلَ دَأْبُهُ ؛ كقولِ طُفَيلٍ الغَنَويِّ لبني جعفرِ بنِ كلابٍ[3] : [من الطويل]

جَزَى ٱللهُ عَنَّا جَعْفَراً حِينَ أُزْلِقَتْ ... بِنَا نَعْلُنَا فِي ٱلْوَاطِئِينَ وَزَلَّتِ

أَبَوْا أَنْ يَمَلُّونَا وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا ... تُلاقِي ٱلَّذِي لاقَوْهُ مِنَّا لَمَلَّتِ

والأصلُ : (لملَّتْنا) ، فحذفَ المفعولَ ، وكأنَّهُ قد أبهمَ أمرَهُ ، ولم يَقصِدْ إلىٰ مُعيَّنٍ[4] ؛ كما تقولُ : (قد ملَّ فلانٌ) تريدُ : قد دخلَهُ المَلالُ ، ولو قالَ : (لملَّتْنا) كانَ بمنزلةِ أنْ يقالَ : (لدخلَها ما يُمِلُّها منَّا) ، فلم يصلُحْ لأنْ يُرادَ بهِ العُمومُ ، وأنَّهُ بحيثُ يُمِلُّ كلَّ أمٍّ مِنْ كلِّ ابنٍ ، وعليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ . . . ﴾ الآيةَ ؛ فإنَّهُ حُذِفَ المفعولُ مِنْ أربعةِ مواضعَ ؛ لأنَّ ذكرَهُ ربَّما يُخِلُّ بالغرضِ ؛ فإنَّهُ لو قيلَ مثلاً : (تذودانِ غنمَهما) لتُوهِّمَ أنَّ الإنكارَ إنَّما جاءَ مِنْ ذَوْدِهما الغنمَ ، لا مِنْ مطلقِ الذَّودِ ؛ كما تقولُ : (ما لكَ تمنعُ الأخَ ؟!) فإنَّ الإنكارَ مِنْ منعِ الأخِ ، لا مِنْ مطلقِ المنعِ[5] .

---

(١) في (أ ، ج ، د ، هـ) : (لو شاء) بدل (ولو شاء) .

(٢) أي : من الفعل المتعدِّي . من هامش (هـ) .

(٣) ديوان طفيل الغنوي (ص١٣٠) .

(٤) أي : مفعول معيَّن . من هامش (هـ) .

(٥) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٥٤ـ ١٦٢) ، والكلام له بطوله .

ولكَ أن تَنظِمَ قولَهُ : ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢] في هٰذا السِّلْكِ علىٰ تقديرِ : وأنتم تعلمونَ أنَّهُ لا يُماثَلُ ، أو : وأنتم تعلمونَ ما بينَهُ وبينَها مِنَ التفاوتِ ، أو : وأنتم تعلمونَ أنَّها لا تفعلُ مِثلَ أفعالِهِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ ﴾ [الروم : ٤٠] .

وأكثرُ فواصلِ القرآنِ ؛ مِنْ نحوِ : (تعلمونَ) ، (يعقلونَ) ، (يفقهونَ) . . **واردةٌ علىٰ ما سمعتَ مِنَ الاحتمالينِ**[1] .

وقولِ الشاعرِ[2] : [من المتقارب]

إِذَا شَـاءَ طَـالَـعَ مَسْجُـورَةً ... يَـرَىٰ حَـوْلَهَـا ٱلنَّبْـعَ وَٱلسَّـاسَمَـا

وها هنا زيادةُ كلامٍ أورَدْناهُ في « شرحِ التلخيصِ »[3] .

قولُهُ : (**مِنَ الاحتمالينِ**) ؛ **يعني** : احتمالَ القصدِ إلىٰ نفسِ الفعلِ ، واحتمالَ القصدِ إلىٰ مُجرَّدِ الاختصارِ وتقديرِ المحذوفِ بحسَبِ دلالةِ القرينةِ .

وإنَّما قالَ : (**أكثرُ**) ؛ لأنَّ بعضَها ممَّا يتعيَّنُ فيهِ أحدُ الاحتمالينِ ؛ مِثلُ : ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] ؛ فإنَّهُ للقصدِ إلىٰ نفسِ الفعلِ ، ومِثلُ : ﴿ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٥٥][4] ؛ أي : مآلَ أمرِكم ، وعاقبةَ حالِكم .

قولُهُ : (**إذا شاءَ**) فاعلُهُ ضميرُ الصَّدَعِ الأعصمِ في البيتِ السابقِ :

فَلَـوْ أَنَّ مِـنْ حَتْفِـهِ نَـاجِيـاً ... لَأَلْفَيْتَـهُ ٱلصَّـدَعَ ٱلْأَعْصَمَـا[5]

---

(١) في (ب) : (وارد) بدل (واردة) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٢) البيت للنمر بن تولب في « ديوانه » (ص١١٨) ، وفيه : (ترىٰ) بدل (يرىٰ) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١١٤ـ١١٥) .

(٣) انظر « المطوّل » (ص١٩٧) ، وفي (أ ، و) : (أوردناها) بدل (أوردناه) .

(٤) فهو متعيِّن للاختصار . « قوجحصاري » (ق٨١) .

(٥) في (أ ، و) : (لكان هو) بدل (لألفيته) ، وفي هامش (أ) نسخة كالمثبت .

وقولِهِ : [من الطويل]

فَإِنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ وَإِنْ شِئْتُ أَرْقَلَتْ ... مَخَافَةَ مَلْوِيٍّ مِنَ ٱلْقِدِّ مُحْصَدِ

وقولِهِ[1] : [من الكامل]

لَوْ شِئْتَ عُدْتَ بِلادَ نَجْدٍ عَوْدَةً ... فَحَلَلْتَ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَزَرُودِهِ

الصَّدَعُ بفتحِ الصادِ والدالِ : مِنَ الوُعُولِ الوسطُ بينَ العظيمِ والصغيرِ .

والأعصمُ : الذي بإحدىٰ يديهِ بياضٌ .

(مَسْجُورةً) ؛ أي : بِرْكةً أو حِياضاً مملوءةً .

النَّبْعُ : شجرٌ يُتَّخذُ منهُ القِسِيُّ .

والسَّاسَمُ : شجرٌ أسودُ ، قيلَ : هو الآبنوسُ .

قولُهُ : (فإنْ شئتُ لم تُرْقِلْ . . .) البيتُ لطرفةَ يصفُ ناقتَهُ بحُسنِ الإطاعةِ[2] .

والإرقالُ : ضربٌ مِنَ الخَبَبِ والإسراعِ .

(مخافةَ مَلْوِيٍّ) ؛ أي : سَوْطٍ مفتولٍ .

(مِنَ القِدِّ) : هو السَّيْرُ يُقَدُّ مِنْ جِلْدٍ غيرِ مدبوغٍ[3] .

(مُحْصَدِ) : مُحكَمٍ مفتولٍ .

عَقِيقٌ وزَرُودٌ : موضعانِ .

و(بلادَ نَجْدٍ) : علىٰ حذفِ الجارِّ[4] ؛ أي : إلىٰ بلادِ نَجْدٍ .

---

(١) البيت للبحتري في « ديوانه » (١/٦٩٣) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١١٦ـ ١١٧) ، وقد ضُبطت الأفعال في البيت بضم التاء في النسخ ، والفتح هو الصواب ؛ لأنه يخاطب المطر .

(٢) ديوان طرفة بن العبد (٤٠) ، وانظر « الإفصاح »(ق١١٥ـ١١٦) .

(٣) قوله : (يُقَدُّ) ؛ أي : يُشَقُّ طُولاً . « قوجحصاري » (ق٨١) ، وفي هامش (هـ) : (يُفتَل) .

(٤) يعني : أنه منصوب علىٰ نزع الخافض . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

أوِ الرِّعايةُ على الفاصلةِ ؛ كنحوِ : ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۞ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحىٰ : ١ـ٣] .

وكانَ مقتضى المناسبةِ أنْ يذكرَ الأبياتَ عَقِيبَ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ ﴾ [الأنعام: ١٤٩] [1] ؛ لأنَّهُ حذفٌ مستمرٌّ لمفعولِ المشيئةِ إذا وقعَتْ شرطاً ، وكانَ المفعولُ هو مضمونَ الجزاءِ ، ولم يكنْ تعلُّقُ المشيئةِ بهِ غريباً ، فلم يُحذَفْ في قولِهِ [2] : [من الطويل]

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرَا ... فَلَمْ يُبْقِ مِنِّي ٱلشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي

لأنَّ مفعولَ المشيئةِ البكاءُ الحقيقيُّ [3] ، ومضمونَ الجزاءِ بكاءُ التفكُّرِ [4] ، ولا في قولِهِ [5] : [من الطويل]

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْكَ وَلَـٰكِنْ سَاحَةُ ٱلصَّبْرِ أَوْسَعُ

لأنَّ تعلُّقَ المشيئةِ ببكاءِ الدَّمِ غريبٌ .

قولُهُ : (أوِ الرِّعايةُ) **الأظهرُ** : أنَّهُ على حذفِ المضافِ [6] ؛ أي : قصدُ الرِّعايةِ .

ولا خفاءَ في أنَّ تركَ (ما قلاكَ) إلىٰ (ما قلىٰ) . . ليسَ لمُجرَّدِ الاختصارِ [7] ،

---

(١) هكذا وردت الآية في جميع النسخ : (فلو شاء) ، وهي من سورة (الأنعام) ، وفي المتن : (ولو شاء) ، وهي من سورة (النحل) .

(٢) البيت لعلي بن أحمد الجوهري كما في « المطوّل » (ص١٩٤) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢٥٤) .

(٣) فلم يكن تعلُّق المشيئة به غريباً . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

(٤) أي : فلم يكن المفعول مضمون الجزاء ، فلم يوجد شرط الحذف . « قوجحصاري » (ق٨٢) ، وفي (د ، و) : (البكاء التفكري) بدل (بكاء التفكر) .

(٥) البيت لإسحاق بن حسان الخريمي كما في « الكامل » (٣/٤) ، و« التذكرة الحمدونية » (٢٦٠/٤) ، وفي (ب ، د) : (عليه) بدل (عليك) .

(٦) لأن قصد الرِّعاية سببُ الترك ، والرِّعاية من لوازم الترك ، فلا تكون سبباً ، واعتبرْ مثل ذلك في الأبيات . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

(٧) أي : فلا يقال : إن قصد الاختصار مما يشمل هـٰذا ؛ لأن الاختصار مقصود هناك بانفراده ، =

أوِ استهجانُ ذِكرِهِ ؛ كقولِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها : (ما رأيتُ منهُ ، ولا رأىٰ منِّي)[1] ؛ تعني : العورةَ .

أوِ القصدُ إلى اعتبارٍ غيرِ ذلك مِنَ الاعتباراتِ المناسبةِ للتركِ .

والمعنىٰ : ما أبغضَكَ ؛ نفياً لِمَا قالَ المشركونَ ؛ مِنْ أنَّ محمداً قد ودَعَهُ ربُّهُ وقلاهُ[2] ، وذلكَ حينَ انقطعَ عنهُ الوحيُ بسببِ أنَّهُ سُئِلَ عن أصحابِ الكهفِ أوِ الرُّوحِ ، فقالَ : (سأُخبرُكم غداً) مِنْ غيرِ أنْ يقولَ : (إنْ شاءَ اللهُ)[3] .

قولُهُ : (مِنَ الاعتباراتِ المناسبةِ للتركِ) ؛ كخوفِ ذكرِهِ ، وإخفاءِ أمرِهِ ، وتطهيرِ اللِّسانِ عنهُ ، أو عكسِهِ ، وتأتِّي الإنكارِ ، ونحوِ ذلكَ ممَّا ذكرَ في حذفِ المسندِ إليهِ والمسندِ[4] .

* * *

= وهنا الرعاية مع الاختصار . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

(١) لم أقف عليه بهـٰذا اللفظ ، ولـٰكن روى الإمام أحمد في « المسند » (٦/ ٦٣) ، والطبراني في « الأوسط » (٢١٩٧) عنها رضي الله عنها أنها قالت : (ما نظرتُ إلىٰ فرجِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم قطُّ ، أو : ما رأيتُ فرجَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم قطُّ) ، واللفظ للإمام أحمد .

(٢) قوله : (ودَعَهُ) ؛ أي : تركه . « قوجحصاري » (ق٨٢) ، وضُبط في بعض النسخ : (ودَّعه) بتشديد الدال ، ومعناه : ما قطعك قَطْعَ المودِّع . انظر « الكشاف » (٤/ ٧٦٥) .

(٣) رواه دون السبب المذكور هنا البخاري (١١٢٥) ، ومسلم (١١٥/١٧٩٧) من حديث سيدنا جندب بن عبد الله رضي الله عنه ، وأورده مع السبب المذكور المفسرون كما ذكر البغوي في « معالم التنزيل » (٨/ ٤٥٠) .

(٤) انظر (١/ ٢٨٤ـ٢٩٦) ، (١/ ٥٢٤ـ٥٣٥) .

إثبات المفعول

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لإثباتِهِ : فعَراءُ المقامِ عمَّا ذُكِرَ .

أوِ القصدُ إلى زيادةِ تقريرِهِ ، وبَسْطِ الكلامِ بذكرِهِ .

أوِ الرِّعايةُ على الفاصلةِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۞ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس : ١ـ٢] .

وما شاكلَ ذلكَ مِنَ الجهاتِ المعتبَرةِ في بابِ الإثباتِ .

قولُهُ : (وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لإثباتِهِ) ؛ أي : إثباتِ المفعولِ : فخلوُّ محلِّ الكلامِ ومَوردِهِ عن مُوجِباتِ التركِ ، فيُذكَرُ علىٰ ما هو الأصلُ ؛ لعدمِ الداعي إلى الحذفِ ، أو وجودُ المقتضي للإثباتِ معَ المقتضي للحذفِ ، فيُذكَرُ ؛ عملاً بالأصلِ .

وجهاتُ الإثباتِ كثيرةٌ جدّاً ؛ كالتبرُّكِ ، والاستلذاذِ ، والتنبيهِ علىٰ غباوةِ السامعِ ، والتسجيلِ في القضيَّةِ ، والتعظيمِ ، والإهانةِ ، ونحوِ ذلكَ .

وكانَ الأنسبُ ذكرَ (بسطِ الكلامِ) بكلمةِ (أو) ؛ لأنَّهُ وجهٌ آخرُ غيرُ زيادةِ التقريرِ[1] .

مثالُ زيادةِ التقريرِ : (بيَّنتُ الأمرَ لكَ) ، و(فوَّضتُ الأمرَ إليكَ) .

ومثالُ بسطِ الكلامِ والاستلذاذِ : ما إذا قالَ لكَ الحبيبُ : (هل تريدُ وِصالي ؟) ، فتقولُ : (أريدُ وِصالَكَ ، وأحبُّ جمالَكَ ، وأُناجي خيالَكَ) .

---

(١) وقيل : إنما عطف تارة بالواو ، وتارة بـ (أو) ؛ إشعاراً بجواز اجتماع الأحوال ، واستقلال كلٍّ علىٰ حِياله . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

. . . .

والتمثيلُ بنحوِ : ﴿ نَعْبُدُ أَصْنَامًا ﴾ [الشعراء : ٧١] في جوابِ : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء : ٧٠][1] . . **ليسَ بمستقيمٍ** ؛ لأَنَّهُ مِنْ صُوَرِ العَراءِ عن مُقتضي الحذفِ بل عن صُلُوحِهِ[2] .

● ● ●

---

(١) قوله : (**والتمثيل** . . .) إلى آخره ؛ أي : التمثيل لبسط الكلام ، **وقد مثَّل بذلك** : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٤٧) .

(٢) قوله : (**لأنه** . . .) إلى آخره ؛ **يعني** : أنه من القسم الأول ؛ وهو عدم الداعي إلى الحذف ؛ لأن الذكر واجب ؛ فلا يكون صالحاً للحذف ، بخلاف البسط ؛ فإنه صالح له . « قوجحصاري » (ق ٨٢) .

إضمار الفاعل

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لإضمارِ فاعلِهِ : فهي كونُ المقامِ حكايةً أو خطاباً ؛ كقولِكَ : (عرفتُ) ، و(عرفتَ) .

أو كونُ الفاعلِ مسبوقاً بالذِّكرِ ؛ كقولِكَ : (جاءَني رجلٌ فطلبَ منِّي كذا) ، أو في حكمِ المسبوقِ بهِ ؛ كنحوِ قولِهِ في مطلعِ القصيدةِ[1] : [من الكامل]

زَارَتْ عَلَيْهَـــا لِلظَّـــلامِ . . . .

قولُهُ : (وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لإضمارِ فاعلِهِ) ليسَ لتخصيصِ إضمارِ الفاعلِ وإظهارِهِ بالذِّكرِ مِنْ بينِ سائرِ أحوالِهِ . . جهةٌ[2] ، ولا لتخصيصِ الفاعلِ بذلكَ مِنْ بينِ سائرِ المتعلِّقاتِ ، علىٰ أنَّ فيما سبقَ مِنْ إضمارِ المسندِ إليهِ غُنيةً عن ذلكَ ، ولا ضرورةَ إلىٰ تقييدِهِ بالمبتدأِ[3] .

قولُهُ : (زارَتْ) ؛ أي : الحبيبةُ ؛ فإنَّ ذكرَها في حكمِ المسبوقِ ؛ لِمَا أنَّ المُحِبَّ لا يخلو عن ذكرِها .

والحقُّ : أنَّهُ لمَّا جازَ استتارُ ضميرِ الفاعلِ جعلوا أمثالَ هـٰذا مِنْ بابِ الإضمارِ بتكلُّفٍ في مرجعِ الضميرِ ، ولم يُجوِّزوا حذفَ الفاعلِ[4] .

---

(١) البيت للمعرّي في « سقط الزند » (ص٢١٠) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٧ـ١٨) .

(٢) لأنه ليس فيها اعتبارات لها زيادة شُعَبٍ وفروع ، ومزيد دِقَّة وغُمُوض ، ولم يبين حالها فيما سبق . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

(٣) قوله : (ولا ضرورة . . .) إلىٰ آخره . . جواب عما يقال ؛ ما ذكر من إضمار المسند إليه هو المبتدأ ، وها هنا الفاعل ؛ فللتخصيص جهة . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

(٤) قوله : (والحق . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الإحالة في اعتبار مرجع الضمير في أمثال هـٰذا إلى المقام . . أولىٰ من اعتباره في حكم المسبوق . من هامش (هـ) ، وقال الحفيد في « حاشيته » (ق ١٦٧) : (ظاهر هـٰذا اعتراض على المتن ؛ يعني : أن كون الفاعل في حكم المسبوق بالذكر . . ليس من مقتضيات الإضمار) .

. . . . رِوَاقُ وَمِـنَ ٱلنُّجُـومِ قَـلائِـدٌ وَنِطَـاقُ

وقولِهِ في الافتتاحِ[1] : [من السريع]

ومِثلُهُ : ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص : ٣٢] ؛ أيِ : الشمسُ ، و﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة : ٢٦] ؛ أيِ : الرُّوحُ ، وفي كلامِهم : (فلِمَ خُلِقَتْ إنْ لم أخدعِ الرِّجالَ ؟!)[2] أيِ : اللِّحيةُ ، وهو كثيرٌ .

والرِّواقُ : سِتْرٌ يُمَدُّ دونَ السَّقفِ .

والقِلادةُ : ما تُعلِّقُهُ المرأةُ في العُنُقِ[3] .

والنِّطاقُ : شُقَّةٌ تلبسُها المرأةُ علىٰ ما مرَّ[4] ، والمِنْطقةُ التي تُشَدُّ على الخصرِ[5] ، والأوَّلُ أنسبُ بالمرأةِ[6] ، والثاني بالمقامِ[7] .

قولُهُ : (في الافتتاحِ) ؛ أيِ : ابتداءِ الكلامِ وإنْ لم يكنْ مطلعَ القصيدةِ[8] .

---

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت كما في « التذكرة الحمدونية » (٢/ ٤٣٥) ، و« المفضَّليات » (ص٢٣٨) ، و« عيار الشعر » (ص٨٤) وانظر « الإفصاح » (ق ١١٨) .

(٢) يُضرَب هٰذا المَثل في الخِلابة والمكر من الرجل الداهي . انظر « مجمع الأمثال » (٢/ ١٣) .

(٣) في (أ) : (تعلقته) بدل (تعلقه) ، وفي (ب) : (تعلقها) ، وفي (و) : (تقلدته) .

(٤) انظر (١/ ٦٣٨) .

(٥) في (د ، و) : (أو المنطقة) بدل (والمنطقة) ، وقال الحفيد في « حاشيته » (ق١٦٧) : (« والمنطقة » بالواو في نسخته بخطه ، ولا ضرورة إلى التغيير إلىٰ لفظ « أو » ؛ لأن الواو لا تقتضي المعيَّة) .

(٦) قوله : (والأول) ؛ أي : التفسير الأول ، وإنما كان أنسب بالمرأة ؛ لأنه لباسها . من هامش (هـ) .

(٧) قوله : (والثاني) ؛ أي : التفسير الثاني ، وإنما كان أنسب بالمقام ؛ لأن المنطقة تناسب القلادة ؛ فالقلادة تُعلَّق في العنق ، والمنطقة ما يُشدُّ به الوسط . من هامش (هـ) .

(٨) وفي ذلك تعريض بالشيرازي ؛ حيث فسَّره في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٤) بافتتاح القصيدة ؛ فيلزم التكرار في كلام المصنف . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

قَـالَـتْ وَلَـمْ تَقْصِـدْ لِقِيـلِ ٱلْخَنَىٰ مَهْـلاً فَقَـدْ أَبْلَغْـتِ إِسْمَـاعِـي[1]

والقِيلُ : اسمٌ كالقالِ منقولٌ مِنْ (قيلَ) و(قالَ) الفعلينِ ، وفي الحديثِ : « نَهَىٰ عَنِ ٱلْقِيلِ وَٱلْقَالِ »[2] .

الخَنَىٰ : الفُحْشُ ، وقد خَنِيَ بالكسرِ ، وأخنىٰ عليهِ في مَنْطقِهِ ؛ أفحشَ .

(**مهلاً**) : مَقُولُ (قالَتْ) ؛ أي : أَمْهِلْ إمهالاً .

(**فقد أبلغتِ**) : مِنَ الإبلاغِ ؛ وهو الإيصالُ والتبليغُ .

(**إسماعي**) ؛ أي : شَتْمي[3] ، وأصلُهُ إسماعُ ما يُكرَهُ .

---

(١) قوله : (**أبلغت**) ضُبط بفتح التاء في جميع النسخ .

(٢) رواه بمعناه البخاري (١٤٧٧) ، ومسلم (٥٩٣/١٢) من حديث سيدنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

(٣) في (و) : (سمعي) بدل (شتمي) ، **وحاصل معنى البيت** : أنها قالت له ناصحةً غيرَ قاصدةٍ لقول الفُحش : كفَّ عن الخوض في الحروب ، والإقدام على الشدائد ، فقال لها : كلامك الذي يتضمَّن النهيَ عن الخوض فيما يشقُّ على النفس . . ليس بنُصح ، بل هو صريح شتم ؛ لأنه نسبة إلى الضعف والجُبن ، يصف نفسه بالقوة والشجاعة . من هامش (هـ) .

إظهار الفاعل

وأمّا الحالةُ المقتضيةُ لكونِهِ مُظهَراً : فهي كونُ المقامِ غيرَ ما ذُكِرَ .

أو كونُهُ مستدعياً زيادةَ التعيينِ والتمييزِ ؛ كقولِكَ : (جاءَني رجلٌ فقالَ ذلكَ الرَّجلُ كذا) .

أو مستدعياً للالتفاتِ ؛ كقولِ الخُلَفاءِ : (يَرسُمُ أميرُ المؤمنينَ كذا) مكانَ (أرسُمُ كذا) .

قولُهُ : (يَرسُمُ أميرُ المؤمنينَ كذا) مبنيٌّ علىٰ ما ذهبَ إليهِ ؛ مِنْ أنَّ الالتفاتَ لا يستدعي سابقةَ التعبيرِ بطريقٍ آخرَ ، بل يكفي كونُ مقتضى الظاهرِ ذلكَ[1] .

---

(١) انظر (١/ ٤٧٨ـ ٥١٢) .

التقديم والتأخير مع الفعل

وأمَّا اعتبارُ التقديمِ والتأخيرِ معَ الفعلِ : فعلىٰ ثلاثةِ أنواعٍ :

أحدُها : أنْ يقعَ بينَ الفعلِ وبينَ ما هو فاعلٌ معنىً ؛ كنحوِ : (أنا عرفتُ) ، و(أنتَ عرفتَ) ، و(هو عرفَ) دونَ (زيدٌ عرفَ) .

وثانيها : أنْ يقعَ بينَهُ وبينَ غيرِ ذلكَ ؛ كنحوِ : (زيداً عرفتُ) ، و(درهماً أعطيتُ) ، و(عمراً منطلقاً علمتُ) .

قولُهُ : (وأمَّا اعتبارُ التقديمِ والتأخيرِ) الإضافةُ بيانيَّةٌ ؛ أي : الاعتبارُ الذي هو التقديمُ والتأخيرُ ؛ لأنَّ المرادَ بهِ : الأمرُ الذي اعتبَرْتَهُ ؛ مِنِ اعتبرتُ الشيءَ ؛ نظرتُ إليهِ ، وراعيتُ حالَهُ ؛ ولهٰذا قالَ في صدرِ الفصلِ : (أنَّ للفعلِ . . . اعتباراتٍ مجموعُها راجعٌ إلى التركِ والإثباتِ . . .) إلىٰ آخرِهِ[1] .

فضميرُ (أنْ يقعَ) : لاعتبارِ التقديمِ والتأخيرِ .

وقيَّدَ الفاعلَ بالمعنويِّ ؛ احترازاً عن مِثلِ : (عرفَ زيدٌ) ؛ للاتِّفاقِ على امتناعِ تقديمِ الفاعلِ اللفظيِّ ، وأنَّهُ لا وجهَ فيهِ لارتكابِ الوجهِ البعيدِ الذي هو الحملُ علىٰ كونِهِ بدلاً مِنَ الضميرِ .

وكانَ ينبغي أنْ يُمثِّلَ بنحوِ : (رجلٌ عرفَ) أيضاً[2] .

ومثَّلَ للنوعِ الثاني بثلاثةِ أمثلةٍ ؛ لأنَّ التعديةَ إمَّا إلىٰ واحدٍ أو إلى اثنينِ متغايرينِ أو غيرِ متغايرينِ ، والمتعدِّيَ إلى الثلاثِ راجعٌ إلى القسمينِ ؛ إذ واحدٌ مغايرٌ ، واثنانِ غيرُ متغايرينِ .

---

(١) انظر (٢/ ٥) .

(٢) لأن فيه أيضاً اعتبار التقديم والتأخير علىٰ ما مر ، فالأَولىٰ : ذكره ؛ لئلا يُتوهَّم اختصاصه بالصور المذكورة من المعارف . من هامش (هـ) .

وثالثُها : أنْ يقعَ بينَ ما يتَّصلُ بهِ ؛ كنحوِ : (عرفَ زيدٌ عمراً) ، و(عرفَ عمراً زيدٌ) ، و(علمتُ زيداً منطلقاً) ، و(علمتُ منطلقاً زيداً) ، و(كسوتُ عمراً جُبَّةً) ، و(جُبَّةً عمراً) .

ولكلٍّ مِنْ ذلكَ حالةٌ تقتضيهِ .

ولا يخفىٰ : أنَّهُ يجيءُ في غيرِ المتغايرينِ تقديمُ أحدِهما ؛ مِثْلُ : (زيداً علمتُ منطلقاً) ، أو (منطلقاً علمتُ زيداً) ، وفي المتغايرينِ ، تقديمُهما ؛ مِثْلُ : (زيداً درهماً أعطيتُ) .

ومثَّلَ للنوعِ الثالثِ بتقديمِ الفاعلِ على المفعولِ وبالعكسِ ، وتقديمِ الأوَّلِ على الثاني وبالعكسِ في المتغايرينِ وغيرِ المتغايرينِ[1] .

واقتصرَ ها هنا مِنْ أمثلةِ ما يتَّصلُ بالفعلِ على المفعولِ بهِ إلا أنَّهُ أعمُّ ، وسنشيرُ إليهِ في أثناءِ المباحثِ[2] .

● ● ●

---

(١) قوله : (الأول) ؛ أي : المفعول الأول . من هامش (هـ) .

(٢) انظر (٢/ ٤٨ـ٩٤) ، وفي (أ ، ب ، و) : (وسيشير) بدل (وسنشير) .

فالحالةُ المقتضيةُ للنَّوعِ الأوَّلِ : هي أنْ يكونَ هناكَ وجودُ فعلٍ وعالمٌ بهِ[1] ، لـٰكنَّهُ مُخطِئٌ في فاعلِهِ أو في تفصيلِهِ ، وأنتَ تقصدُ أنْ تردَّهُ إلى الصَّوابِ[2] ؛ كما تقولُ : (أنا سعيتُ في حاجتِكَ) ، (أنا كفيتُ مُهِمَّكَ) ، تريدُ دعوى الانفرادِ بذلكَ ، وتقريرَ الاستبدادِ بهِ ، وتردُّ بذلكَ علىٰ مَنْ زعمَ أنَّ ذلكَ كانَ مِنْ غيرِكَ ، أو أنَّ غيرَكَ فعلَ فيهِ ما فعلتَ ؛ ولذلكَ إذا أردتَ التأكيدَ قلتَ للزَّاعمِ في الوجهِ الأوَّلِ : (أنا كفيتُ مُهِمَّكَ لا عمرٌو ، أو لا غيري) ، وفي الوجهِ الثاني : (أنا كفيتُ مُهِمَّكَ وحدي) .

وقولُهم في المَثَلِ : (أتعلِّمُني بضَبٍّ أنا حَرَشْتُهُ؟!) . . شاهدُ صِدْقٍ علىٰ ما ذُكِرَ عندَ مَنْ لهُ ذَوْقٌ .

قولُهُ : (لـٰكنَّهُ) أيِ : العالمَ بالفعلِ مُخطئٌ في فاعلِ الفعلِ ؛ بأنْ حسبَهُ غيرَكَ مثلاً ، وإنَّما هو أنتَ ، أو في تفصيلِهِ ؛ بأنْ حسبَهُ أنتَ بمشاركةِ الغيرِ[3] ، وإنَّما هو أنتَ وحدَكَ ، فتقدِّمُ الفاعلَ المعنويَّ وتقولُ : (أنا سعيتُ في حاجتِكَ) ؛ ردّاً لخطئِهِ في تعيينِ الغيرِ أو في مشاركتِهِ معَكَ ، وتؤكِّدُهُ على الأوَّلِ بنحوِ : (لا غيري) أو (لا عمرٌو) إذا ظنَّهُ عمراً ؛ لأنَّهُ الصريحُ في نفيِ الغيرِ ، وعلى الثاني بنحوِ : (وحدي) و(منفرداً)[4] ؛ لأنَّهُ الصريحُ في قطعِ الشِّرْكةِ .

قولُهُ : (شاهدُ صدقٍ) بالإضافةِ ، والمعنىٰ على الوصفيَّةِ .

---

(١) قوله : (وعالم) ضُبط في (ب) بالرفع والجر .

(٢) في هامش (ب) نسخة : (تريد) بدل (تقصد) .

(٣) في (هـ) : (إياك) بدل (أنت) .

(٤) في (هـ) : (متفرداً) بدل (منفرداً) .

وليسَ إذا قلتَ : (سعيتُ في حاجتِكَ) ، أو (سعيتُ أنا في حاجتِكَ) . .
يجبُ أنْ يكونَ أنَّ عندَ السَّامعِ وجودَ سعيٍ في حاجتِهِ . . . .

(علىٰ ما ذُكِرَ)[1] ؛ مِنْ كونِ التقديمِ لنفيِ انفرادِ الغيرِ أو مشاركتِهِ[2] ؛ لأنَّ إنكارَ تعليمِ المخاطَبِ إيَّاهُ إنَّما يَحسُنُ حينئذٍ[3] ؛ إذ لو شاركَهُ المخاطَبُ أوِ انفردَ بهِ . . لجازَ أنْ يكونَ أعلمَ بحالِ الضَّبِّ ، فيَحسُنَ منهُ التعليمُ[4] .

وحَرْشُ الضَّبِّ : هو أنْ تُحرِّكَ يدَكَ علىٰ جُحْرِهِ ليظنَّها حيَّةً ، فيُخرِجَ ذنبَهُ ليضربَها فتأخذَهُ[5] .

قولُهُ : (وليسَ إذا قلتَ) تحقيقٌ وتوضيحٌ لكونِ الحصرِ وردِّ الخطأِ مستفاداً مِنَ التقديمِ ببيانِ انتفائِهِ عندَ عدمِ التقديمِ ؛ بألا يكونَ في الكلامِ فاعلٌ معنويٌّ ؛ مِثلُ : (سعيتُ في حاجتِكَ) ، أو يكونَ لـٰكنْ لم يُقدَّمْ ؛ مِثلُ : (سعيتُ أنا في حاجتِكَ) .

واسمُ (ليسَ) : ضميرُ الشأنِ ، وخبرُهُ الجملةُ الشرطيَّةُ أو قولُهُ : (يجبُ) .

و(إذا) : ظرفٌ لغوٌ مُتعلِّقٌ بـ (ليسَ) .

وفاعلُ (يجبُ) : (أنْ يكونَ) .

وفاعلُ (يكونَ) ـ وهو تامَّةٌ ـ (أنَّ) معَ اسمِهِ ـ وهو (وجودَ سعيٍ) ـ وخبرِهِ ؛ وهو (عندَ السامعِ) .

---

(١) في (أ ، ب ، ج ، د) : (ذكرت) بدل (ذكر) .
(٢) قوله : (التقديم) ؛ أي : تقديم الفاعل المعنوي . من هامش (هـ) .
(٣) قوله : (حينئذ) ؛ أي : حين إذ كان المتكلم منفرداً بالحَرْش مستقلاً به . « قوجحصاري » (ق٨٢) .
(٤) فلا ينكر تعليمه إياه ، وهـٰذا يحتمل كلاً من القلب والإفراد ، فيتعيَّن بحسب المقام . « قوجحصاري » (ق ٨٢) .
(٥) وهـٰذا المثل يُضرب لمن تصدَّىٰ لتعليم من هو أعلم منه . من هامش (هـ) .

قد وقعَ خطأٌ منهُ في مُوجِدِهِ أو تفصيلِهِ ، فتقصدَ إزالةَ الخطأِ ، بل إذا قلتَهُ ابتداءً مفيداً إيّاهُ وجودَ السَّعيِ في حاجتِهِ منكَ غيرَ مَشُوبٍ بتجوُّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ . . صحَّ .

ومنهُ : ما يحكيهِ علَتْ كلمتُهُ عن قومِ شُعَيبٍ عليهِ السَّلامُ : ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ﴾ ؛ أي : العزيزُ علينا يا شُعَيبُ رَهْطُكَ لا أنتَ ؛ لكونِهم مِنْ أهلِ دينِنا ؛

وضميرُ (منهُ) : للسامعِ .

وضميرُ (مُوجِدِهِ) : للسعيِ .

وضميرُ (تفصيلِهِ) : للمُوجِدِ .

و(فتقصدَ) : منصوبٌ معطوفٌ علىٰ (أنْ يكونَ) .

وضميرُ (بل إذا قلتَهُ) : للمثالِ الثاني ؛ أعني : (سعيتُ أنا في حاجتِكَ) ؛ لأنَّهُ الذي يفادُ بهِ وجودُ السعيِ مِنْ غيرِ شائبةِ تجوُّزٍ في الإسنادِ إلى المتكلِّمِ أو سهوٍ أو نسيانٍ علىٰ ما هو فائدةُ التأكيدِ ، بخلافِ (سعيتُ في حاجتِكَ) ؛ فإنَّهُ لا دلالةَ فيهِ علىٰ عدمِ التجوُّزِ والسَّهوِ والنِّسيانِ ؛ إذ لا تأكيدَ .

وإنَّما خصَّ هـٰذا بالبيانِ ؛ لأنَّهُ محلُّ الالتباسِ بـ (أنا سعيتُ) ، فليُتأمَّلْ ؛ فإنَّهُ قد وقعَ في هـٰذا المقامِ لبعضِ الأعاظمِ ما يُقضَىٰ منهُ العجبُ[1] ، وأعجبُ منهُ أنَّهُ لم يتنبَّهْ أحدٌ مِنْ فُضَلاءِ زمانِهِ والناظرينَ في كلامِهِ[2] .

قولُهُ : (ومنهُ) ؛ أي : ممَّا قُصِدَ بتقديمِ الفاعلِ المعنويِّ إفادةُ الحصرِ والاختصاصِ وإنْ لم يكنِ الخبرُ فعلاً بل صفةً . . قولُهُ تعالىٰ حكايةً عن قومِ شُعَيبٍ : ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ﴾ [هود : ٩١] قصداً إلى اختصاصِ النفيِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ عدمَ العِزَّةِ

---

(١) يقصد بذلك : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٥ـ ١٠٦) ، وانظر « المطوَّل » (ص١١٤) ، فقد بيَّن الشارح فيه وجه فساد كلام الشيرازي .

(٢) قوله : (وأعجب منه . . .) إلىٰ آخره . . تعريض بالترمذي والمؤذني والكاشي . « قوجحصاري » (ق ٨٢) .

ولذلكَ قالَ عليهِ السَّلامُ في جوابِهم : ﴿ أَرَهْطِىٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ ؛ أي : مِنْ نبيِّ اللهِ ، ولو أنَّهم كانوا قالوا : (وما عَزَزْتَ علينا) لم يصحَّ هٰذا الجوابُ ، ولا طابَقَ .

مقصورٌ عليكَ ؛ لا يتجاوزُكَ إلىٰ رَهْطِكَ ، لا بمعنىٰ نفيِ الاختصاصِ ؛ بمعنىٰ : لستَ منفرداً بالعِزَّةِ[1] ، وهو ظاهرٌ .

واستدلَّ علىٰ كونِهِ للاختصاصِ بقولِ شُعَيبٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في جوابِ هٰذا الكلامِ : ﴿ أَرَهْطِىٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [هود : ٩٢] ؛ أي : مِنْ نبيِّ اللهِ ؛ فإنَّهُ لو لم يكنْ قصدُهمُ اختصاصَهُ بنفيِ العِزَّةِ ، بل مُجرَّدَ الإخبارِ بعدمِ عِزَّتِهِ عليهم . . لم يَستقِمْ هٰذا الجوابُ ، ولم يكنْ مطابقاً لمقالِهم ؛ إذ لا دلالةَ لنفيِ العِزَّةِ عنهُ علىٰ ثبوتِها للغيرِ ، وإنَّما يدلُّ علىٰ ذلكَ اختصاصُهُ بنفيِ العِزَّةِ .

واعترضَ صاحبُ « الإيضاح » : بأنَّ هٰذا مِنْ بابِ (أنا عارفٌ) ، وهو لا يفيدُ الاختصاصَ وِفاقاً ، وإنَّما يفيدُهُ التقديمُ على الفعلِ ؛ مِثلُ : (أنا عرفتُ) ، وكونُ المشتقَّاتِ قريبةً مِنَ الأفعالِ في التقوّي لا يقتضي كونَها كالأفعالِ في الاختصاصِ ، والتمسُّكُ بالجوابِ ضعيفٌ[2] ؛ لجوازِ أنْ يكونَ جواباً لقولِهم : ﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ﴾ ؛ فإنَّهُ يدلُّ علىٰ أنَّ رَهطَهُ همُ الأعِزَّةُ ؛ حيثُ كانَ الامتناعُ عن رَجْمِهِ بسببِهم لا بسببِهِ ، ومعلومٌ بحسَبِ الحالِ والمقامِ أنَّ ذلكَ لعِزَّتِهم لا لخوفِهم[3] .

والاعتراضُ قويٌّ ، ولا قائلَ بالحصرِ في مِثلِ : (أنا عارفٌ) ، و(أنتَ عارفٌ) ، و(هو عارفٌ)[4] ، **لٰكنْ** ذهبَ صاحبُ « **الكشَّافِ** » رحمَهُ اللهُ وغيرُهُ إلى

---

(١) في (هـ ، و) : (متفرداً) بدل (منفرداً) .

(٢) قوله : (بالجواب) ؛ أي : (أرهطي أعزُّ عليكم من الله) . من هامش (هـ) .

(٣) انظر « الإيضاح » (ص٦١) .

(٤) قوله : (ولا قائل بالحصر . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنه عند التأخير أيضاً مبتدأ ؛ لأن الصفة إذا لم تعتمد لم تعمل ، فلا يكون الضمير معمولاً لا لفظاً ولا معنىً حتىٰ يقال : إنه فاعلٌ معنىً ، =

الحصرِ والاختصاصِ في مِثلِ : ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ﴾ ، ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ ﴾ [الأنعام : ١٠٧] ، ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [هود : ٢٩] ممَّا يلي الضميرُ حرفَ النفيِ وإنْ كانَ الخبرُ صفةً لا فعلاً[1] .

ووجهُهُ[2] : أنَّ الضميرَ في مِثلِ : (عارفٌ أنا) مبتدأٌ لا غيرُ ؛ كما في (أنا عارفٌ) ، فلا تقديمَ ولا حصرَ ، وأمَّا في (ما عارفٌ أنا) فهو فاعلٌ واقعٌ موقعَ الخبرِ ، والصفةُ في معنى الفعلِ ، حتىٰ كانَ معَ الفاعلِ كلاماً تامّاً ؛ كصريحِ الفعلِ ، فكانَ (ما أنا عارفٌ أو بعارفٍ) بزيادةِ الباءِ . . مِنْ قَبيلِ : (أنا عرفتُ) في اعتبارِ التقديمِ وإفادةِ الاختصاصِ[3] ، بخلافِ (أنا عارفٌ) .

وفي قولِهِ : (**مِنْ نبيِّ اللهِ**) **إشارةٌ** إلىٰ دفعِ الإشكالِ بأنَّ كلامَهم إنَّما وقعَ في شُعَيبٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وفي رَهْطِهِ ، وأنَّهُمُ الأعِزَّةُ دونَهُ مِنْ غيرِ دلالةٍ علىٰ أنَّهم أعزُّ مِنَ اللهِ تعالىٰ .

وقد يجابُ : بأنَّ تهاونَهم بنبيِّ اللهِ تهاونٌ باللهِ ، فحينَ عزَّ عليهم رَهْطُهُ دونَهُ كانَ رَهْطُهُ أعزَّ عليهم مِنَ اللهِ ، وبأنَّ المعنىٰ : أرهطي أعزُّ عليكم مِنَ اللهِ حتىٰ كانَ امتناعُكم عن رَجْمي بسببِ انتسابي إليهم وأنَّهم رَهْطي ، لا بسببِ انتسابي إلى اللهِ وأنِّي رسولُهُ .

وقولُهُ : (**علينا**) مُتعلِّقٌ بـ (عزيزٍ) ، وجازَ لكونِ المعمولِ ظرفاً والباءِ

= بخلاف النفي . « قوجحصاري » (ق٨٢) .

(١) انظر مثلاً : « الكشاف » (٢/ ٤٢٣ـ ٤٢٤) .

(٢) أي : وجه الفرق بين النفي والإثبات في إفادة الاختصاص وعدمه ، أو وجه ما ذهب إليه صاحب « الكشاف » . من هامش (هـ) .

(٣) لوجود تقديم ما حقه التأخير . من هامش (هـ) .

ولذلكَ يُنهىٰ أنْ يقالَ في النَّفيِ عندَ التقديمِ : (ما أنا سعيتُ في حاجتِكَ ولا أحدٌ سوايَ) ؛ لاستلزامِ أنْ يكونَ سعىٰ في حاجتِهِ غيرُكَ لا أنتَ ، وألا يكونَ سعىٰ في حاجتِهِ غيرُكَ ولا أنتَ ، **ولا يُنهىٰ أنْ يقالَ** : (ما سعيتُ في حاجتِكَ ولا أحدٌ غيري) .

وكذلكَ إذا أكَّدتَ فقلتَ : (ما سعيتُ أنا في حاجتِكَ ولا أحدٌ غيري) .

مزيدةٌ[1] ، ولكَ أنْ تجعلَهُ متعلِّقاً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ الظاهرُ .

قولُهُ : (**ولذلكَ**) ؛ أي : لكونِ التقديمِ مفيداً للاختصاصِ ؛ بمعنىٰ ثبوتِ الحكمِ المثبَتِ أوِ المنفيِّ للمسندِ إليهِ المذكورِ ونفيِهِ عمَّا سواهُ . . يمتنعُ أنْ يقالَ : (ما أنا سعيتُ في حاجتِكَ ولا أحدٌ سوايَ) ؛ لأنَّ مفهومَ (ما أنا سعيتُ) أنَّ غيرَكَ سعىٰ ؛ لتخصيصِ النفيِ بكَ[2] ، ومنطوقَ (ولا أحدٌ سوايَ) أنَّ غيرَكَ لم يَسْعَ ، فيتناقضُ .

وقولُهُ في الموضعينِ : (**لا أنتَ**) لا دَخْلَ لهُ في النهيِ ولُزومِ التناقضِ[3] ، وإنَّما هو بيانٌ للواقعِ .

قولُهُ : (**وكذلكَ إذا أكَّدتَ**) ؛ لأنَّهُ لا دلالةَ علىٰ اختصاصِ النفيِ وثبوتِ أصلِ الفعلِ للغيرِ ، فلا تناقضَ[4] .

---

(١) فلا يكون من قبيل تقدُّم معمول المجرور على الجار في الحقيقة ؛ لزيادته ، ووجوده كعدمه . من هامش (هـ) .

(٢) في (ج ، د ، هـ ، و) : (ليختص النفي) بدل (لتخصيص النفي) .

(٣) إذ ليس حينئذ لأول الكلام مفهوم يناقض منطوق آخره ، بل التناقض إنما هو بين ثبوت السعي في حاجته لغيرك ونفيه عنه . « قوجحصاري » (ق٨٢) ، وفي هامش (هـ) : (إذ بدونه يصح النهي ، ويتحقق التناقض علىٰ ما لا يخفىٰ) .

(٤) لأن قوله : (ما سعيت أنا) نفي السعي عن الضمير المستتر ، و(أنا) مؤكد له علىٰ معنىٰ أن المحكوم عليه بنفي السعي هو الضمير لا غيره ، **ومعنىٰ (لا غيره)** : أنك لا تظن أن عدم السعي في هـٰذه الحالة التي أتكلم فيها . . مسند إلىٰ غير الضمير ، وإنما أسندتَهُ إلى الضمير علىٰ سبيل التجوُّز أو السهو أو النسيان ، **وليس معناه** : أن نفي السعي منحصر فيه ليتناقض ، فليتأمل . من هامش (هـ) .

ولذلكَ أيضاً يُستهجَنُ أنْ يقالَ في النَّفيِ عندَ التقديم : (ما أنا رأيتُ أحداً مِنَ النَّاسِ) ؛ لاستلزامِهِ أنْ يكونَ قدِ اعتقدَ فيكَ مُعتقِدٌ أنَّكَ رأيتَ كلَّ أحدٍ في الدُّنيا ، فنفيتَ أنْ تكونَ إيَّاهُ ، ولم يُستهجَنْ أنْ يقالَ : (ما رأيتُ أحداً مِنَ النَّاسِ) ، أو (ما رأيتُ أنا أحداً مِنَ النَّاسِ) .

قولُهُ : (ولذلكَ أيضاً) ؛ أي : لكونِ التقديمِ لاختصاصِ النفيِ وثبوتِ أصلِ الفعلِ لغيرِ الفاعلِ المُقدَّمِ ، وكونِهِ في النفيِ للردِّ علىٰ مَنِ اعتقدَ ثبوتَ الفعلِ للمذكورِ المُقدَّمِ . . يُستقبَحُ أنْ يُقالَ : (ما أنا رأيتُ أحداً مِنَ الناسِ) ؛ لاستلزامِهِ أنْ يكونَ ردّاً علىٰ مَنِ اعتقدَ أنَّكَ رأيتَ كلَّ أحدٍ ، وأصابَ في ثبوتِ أصلِ الفعلِ[1] ، وإنَّما أخطأَ في الفاعلِ ؛ حيثُ زعمَ أنَّهُ أنتَ بالانفرادِ أو بمشاركةِ الغيرِ ، فنفيتَ أنْ تكونَ أنتَ الفاعلَ مبيِّناً أنَّ رؤيةَ كلِّ أحدٍ متحقِّقةٌ[2] ، لـٰكنَّ الرائيَ غيرُكَ لا أنتَ ، ولا يُستقبَحُ ذلكَ بدونِ التقديمِ ؛ سواءٌ كانَ بدونِ تأكيدِ الفاعلِ ؛ مِثلُ : (ما رأيتُ أحداً) أو معَهُ ؛ مِثلُ : (ما رأيتُ أنا أحداً) ؛ لانتفاءِ مُوجِبِ الاستقباحِ[3] .

وإنَّما علَّلَ الاستهجانَ بلُزومِ وجودِ مُعتقِدٍ لذلكَ ، لا بلُزومِ الفسادِ في مدلولِ الكلامِ ؛ وهو وجودُ إنسانٍ قد رأىٰ كلَّ أحدٍ ؛ لأنَّهُ قد تعرَّضَ في نحوِ : (ما أنا سعيتُ في حاجتِكَ ولا أحدٌ سوايَ) لفسادِ الكلامِ بحسَبِ الدلالةِ علىٰ أمرٍ مُحالٍ في جانبِ المتكلِّمِ[4] ، فتعرَّضَ ها هنا للفسادِ مِنْ جهةِ الدلالةِ علىٰ أمرٍ مُحالٍ في جانبِ المخاطَبِ[5] ؛ ليُعلَمَ وجهُ الامتناعِ مِنْ وجهينِ بإجراءِ كلٍّ فيما أُجرِيَ فيهِ الآخرُ[6] .

---

(١) وهو رؤية كل أحد . من هامش (هـ) .

(٢) في (أ ، و) : (مثبتاً) بدل (مبيِّناً) ، ويحتمل في (ج) .

(٣) لأنه ليس معناه : أن عدم رؤية كل أحد منحصر فيه علىٰ ما مر في (ما سعيت أنا) . من هامش (هـ) .

(٤) وهو التناقض في كلامه ، أو عدم صحته في نفسه . من هامش (هـ) .

(٥) وهو اعتقاد أنك رأيت كل أحد . من هامش (هـ) .

(٦) أي : ليعلم وجه الامتناع في كل من المثالين من وجهين ، حتىٰ لو اعتُبر في الثاني وجهٌ =

. . . .

فإنْ قيلَ[1] : المنفيُّ هو الرؤيةُ الواقعةُ علىٰ أحدٍ مِنَ الناسِ ، وإنَّما عمَّ بوقوعِهِ في سياقِ النفيِ[2] ، فلا عمومَ في جانبِ الإثباتِ ، فلا يلزمُ إلا وجودُ مُعتقِدٍ أنَّكَ رأيتَ أحداً مِنَ الناسِ ، وإلا الدلالةُ علىٰ أنَّ غيرَكَ رأىٰ أحداً مِنَ الناسِ ، ولا استحالةَ في ذلكَ .

قُلنا : لمَّا كانَ التقديمُ لردِّ خطأِ السامعِ في الفاعلِ معَ إصابتِهِ في الفعلِ . . كانَ الفعلُ مُثبَتاً للغيرِ على الوجهِ الذي نُفِيَ عنِ المذكورِ ؛ مِنَ العُمومِ والخُصوصِ وسائرِ القُيودِ سوى الفاعلِ ، فلمَّا نُفِيَ عنِ المذكورِ علىٰ وجهِ العُمومِ في المفعولِ . . كانَ ثابتاً لغيرِهِ كذلكَ ، ومُعتقَدُ السامعِ ثبوتُهُ لكَ كذلكَ ، فيلزمُ أنْ يكونَ المخاطَبُ قدِ اعتقدَ أنَّ إنساناً قد رأىٰ كلَّ أحدٍ وأصابَ ، وأنَّ ذلكَ الإنسانَ أنتَ وأخطأَ ، وأنتَ نفيتَ أنْ تكونَ أنتَ ذلكَ الإنسانَ ، وقرَّرتَ الرؤيةَ علىٰ وجهِ العُمومِ في المفعولِ لغيرِكَ .

وبهـٰذا يظهرُ أنَّ هـٰذا الاستهجانَ جارٍ في كلِّ منفيٍّ عامٍّ[3] ؛ مِثلُ : (ما أنا قلتُ شعراً) ، (ما أنا أكلتُ اليومَ شيئاً) ، (ما أنا رأيتُ رجلاً) ، علىٰ ما صرَّحَ بِهِ الشيخُ عبدُ القاهرِ رحمَهُ اللهُ مُعلِّلاً باقتضائِهِ المحالَ ؛ وهو أنْ يكونَ ها هنا إنسانٌ قد قالَ كلَّ شعرٍ في الدنيا ، وأكلَ كلَّ شيءٍ يُؤكَلُ ، ورأىٰ كلَّ رجلٍ[4] ، وكذا إذا أُخرِجَ منهُ

= الاستهجان من جانب المتكلم ؛ بأن يقال : لمَّا قال : (ما أنا رأيت أحداً من الناس) لزم أن يكون شخص قد رأىٰ كلَّ أحد في الدنيا يصحُّ ، ولو اعتُبر في الأول جانبُ المخاطَب ؛ بأن اعتقد فيك مُعتقِدٌ أنك سعيت في حاجة زيد وكلُّ أحد سواك ، فنفيت ذلك . . يصحُّ أيضاً ، فأُجريَ كلٌّ فيما أُجريَ فيه الآخر ، فعُلِمَ وجهُ الامتناع في كل من المثالين من وجهين . « قوجحصاري » (ق ٨٣) .

(١) هـٰذا إيراد علىٰ قوله : (ردّاً علىٰ من اعتقد أنك رأيت كل أحد) . « قوجحصاري » (ق ٨٣) .

(٢) في (أ ، ب ، و) : (لوقوعه) بدل (بوقوعه) .

(٣) قوله : (وبهـٰذا) ؛ أي : بهـٰذا الجواب ؛ وهو قوله : (لما كان التقديم . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق ٨٣) .

(٤) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٢٥) .

. . . .

البعضُ[١] ؛ مِثلُ : (ما أنا ضربتُ إلا زيداً) ؛ لاقتضائِهِ ضربَ كلِّ أحدٍ سوىٰ زيدٍ ؛ لأنَّهُ في معنىٰ : (ما أنا ضربتُ أحداً إلا زيداً) .

ويظهرُ فسادُ ما قيلَ[٢] ؛ أنَّهُ قد سقطَ ها هنا لفظُ (كلِّ) مِنْ قلمِ الناسخِ ، وإنَّما الصوابُ : (ما أنا رأيتُ كلَّ أحدٍ)[٣] ، **وما قيلَ** ؛ أنَّ هـٰذا مختصٌّ بلفظِ (أحدٍ)[٤] ؛ لأنَّهُ إذا لم يكنْ مُبدَلَ الهمزةِ مِنَ الواوِ . . فهو اسمٌ لِمَنْ يصلُحُ أنْ يُخاطَبَ ، يستوي فيهِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ والواحدُ والاثنانِ والجمعُ ، ولا يُستعمَلُ في غيرِ النفيِ إلا معَ (كلٍّ) ؛ تقولُ : (ما جاءَني أحدٌ) ، ولا تقولُ : (جاءَني أحدٌ) ، بل (كلُّ أحدٍ) ، نصَّ عليهِ جمهورُ أئمَّةِ اللغةِ ، فها هنا جازَ في (ما أنا رأيتُ أحداً) أنْ يكونَ بدونِ (كلٍّ) ، وأمَّا في الإثباتِ للغيرِ تحقيقاً لمعنى الاختصاصِ . . فلا يكونُ إلا معَ (كلٍّ) ، فكانَ المعنىٰ : أنَّ غيري رأىٰ كلَّ أحدٍ ، وهـٰذا بخلافِ (أحدٍ) ؛ بمعنىٰ (واحدٍ) في العددِ ؛ فإنَّهُ كثيرٌ في الإثباتِ[٥] ؛ مِثلُ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١][٦] .

ويندفعُ أيضاً ما يُتوهَّمُ[٧] ؛ مِنْ أنَّ اختصاصَ النفيِ العامِّ بالمذكورِ . . لا يقتضي

---

(١) قوله : (وكذا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : هـٰذا الاستهجان جارٍ إذا أخرج . . . إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٨٣) .

(٢) قوله : (**ويظهر**) عطف علىٰ قوله فيما سبق : (وبهـٰذا يظهر) . « قوجحصاري » (ق ٨٣) .

(٣) **وقد رد هـٰذا القولَ الفاسد أيضاً** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٧) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٥٠) .

(٤) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : الاستقباح . من هامش (هـ) .

(٥) بدون (كل) . من هامش (هـ) .

(٦) **ذهب إلىٰ هـٰذا القيل الفاسد** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٧) ، **ووجهُ فساده** : ما ذكر في الجواب السابق ؛ أن هـٰذا الاستهجان جارٍ في كل منفي عام ؛ مثل : (ما أنا قلت شعراً) ، (ما أنا رأيت رجلاً) . « قوجحصاري » (ق٨٣) .

(٧) قوله : (**ويندفع**) عطف علىٰ قوله : (يظهر) ؛ أي : يندفع أيضاً بالجواب المذكور . =

ويُحترَزُ عن أنْ يقالَ عندَ التقديمِ : (ما أنا ضربتُ إلا زيداً) ؛ لأنَّ نَقْضَ النَّفيِ بـ (إلا) يقتضي أنْ تكونَ ضربتَ زيداً ، وتقديمَكَ ضميرَكَ وإيلاءَهُ حرفَ النَّفيِ يقتضي نفيَ أنْ تكونَ ضربتَهُ ، ....

سوىٰ ألا يصدُقَ على الغيرِ أنَّهُ لم يرَ أحداً ، ولا استحالةَ فيهِ ؛ إذ يكفي في ذلكَ أنْ يكونَ قد رأىٰ واحداً مِنَ الناسِ ؛ لأنَّ الإيجابَ الجزئيَّ كافٍ في رفعِ السَّلبِ الكلِّيِّ .

نعم ؛ لو وقعَ الخطأُ في فاعلِ النفيِ العامِّ لا الإيجابِ ؛ بأنِ اعتقدَ المخاطَبُ أنَّ إنساناً لم يرَ أحداً مِنَ الناسِ وأصابَ ، وأنَّ ذلكَ الإنسانَ غيرُكَ وأخطأَ ، وأنتَ تريدُ ردَّ خطئِهِ في فاعلِ ذلكَ النفيِ العامِّ المقرَّرِ . . صحَّ منكَ أنْ تقولَ : (أنا ما رأيتُ أحداً) بتقديمِ المسندِ إليهِ علىٰ حرفِ النفيِ ؛ بمعنىٰ : (أنا الذي لم يرَ أحداً لا غيري) ؛ كما تقولُ : (أنتَ لا تكذبُ) قصداً إلى الاختصاصِ دونَ التقوِّي ، وأمَّا في (ما أنا رأيتُ) فالخطأُ إنَّما هو في فاعلِ الرؤيةِ ، لا في نفيها[1] .

قولُهُ : (**ويُحترَزُ**) ؛ أي : ولذلكَ يُحترَزُ .

والتعبيرُ عن عدمِ التجويزِ بالنهيِ والاستهجانِ والاحترازِ . . علىٰ عادةِ افتنانِهِ في الكلامِ .

وتركُ تعليلِ امتناعِ (ما أنا ضربتُ إلا زيداً) بما ذكرَ في (ما أنا رأيتُ أحداً) إلى التعليلِ بأنَّ نَقْضَ النفيِ بـ (إلا) يقتضي أنْ تكونَ ضربتَهُ ، وتقديمَ الضميرِ وإيلاءَهُ حرفَ النفيِ يقتضي نفيَ أنْ تكونَ ضربتَهُ . . بيانٌ للامتناعِ بوجهٍ آخرَ[2] ، وتكثيرٌ للفائدةِ ، **واتِّباعٌ للشيخِ عبدِ القاهرِ وصاحبِ « الكشَّافِ »**[3] .

= « قوجحصاري » (ق ٨٣) .

(١) أي : لا في فاعل نفي الرؤية . « قوجحصاري » (ق ٨٣) .

(٢) أي : فيكون ممتنعاً بالوجهين .

(٣) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٢٦) .

ولا يُحترَزُ أنْ يقالَ : (ما ضربتُ إلا زيداً) ، و(ما ضربتُ أنا إلا زيداً)[1] .

وضمُّ إيلائِهِ حرفَ النفيِ ـ أي : جعلِ الضميرِ يلي حرفَ النفيِ ويتبعُهُ بلا فصلٍ ـ إلىٰ تقديمِ الضميرِ . . إشارةٌ إلىٰ أنَّ مُجرَّدَ التقديمِ لا يقتضي ذلكَ[2] ؛ كما لو قلتَ : (أنا ما ضربتُ إلا زيداً) ؛ لأنَّهُ في معنىً : (أنا الذي لم يضربْ إلا زيداً) ، وهو صحيحٌ .

أمَّا أنَّ نَقْضَ النفيِ بـ (إلا) يقتضي أنْ تكونَ ضربتَهُ : فظاهرٌ ؛ لأنَّ الاستثناءَ مِنَ النفيِ إثباتٌ ، وأمَّا أنَّ تقديمَ الضميرِ يقتضي نفيَ ذلكَ : فلأنَّهُ يكونُ لردِّ الخطأِ في فاعلِ فعلٍ مُعيَّنٍ مُقرَّرٍ هو الضربُ لغيرِ زيدٍ ، فيكونُ المعنىٰ : أنَّ هـٰذا الضربَ الواقعَ علىٰ مَنْ عدا زيداً . . مُسلَّمٌ مُقرَّرٌ ، لـٰكنَّ فاعلَهُ غيري لا أنا ، فلا يكونُ زيدٌ مضروباً لكَ ؛ كما لا يكونُ مضروباً لغيرِكَ .

ثمَّ المنتقضُ بـ (إلا) هو هـٰذا الضربُ الذي وقعَتِ المناظرةُ في فاعلِهِ[3] ، فيكونُ هو واقعاً علىٰ زيدٍ ، ويلزمُ كونُ زيدٍ مضروباً بهِ غيرَ مضروبٍ بهِ ، هـٰذا محالٌ ، فاندفعَ منعُ صاحبِ « الإيضاحِ » هـٰذهِ المقدِّمةَ[4] .

وأمَّا دفعُهُ بأنَّ المنفيَّ عنِ المتكلِّمِ هو الضربُ المُطلَقُ[5] ؛ لأنَّهُ لم يُذكَرْ لهُ مفعولٌ ، فنفيُهُ يستلزمُ نفيَ ضربِ زيدٍ وغيرِهِ ؛ لأنَّ نفيَ العامِّ يستلزمُ نفيَ الخاصِّ ، فلا يكونُ زيدٌ مضروباً لهُ ، وإنَّما لم يُجعَلِ المنفيُّ هو الضربَ الواقعَ علىٰ مَنْ عدا زيداً ؛ لأنَّهُ يستلزمُ أنْ يكونَ المخاطَبُ قدِ اعتقدَ أنَّ الضربَ الواقعَ علىٰ كلِّ أحدٍ

---

(١) في (أ ، د) : (أو ما) بدل (وما) .

(٢) أي : نفيَ أن تكون ضربته . من هامش (أ) .

(٣) في (أ ، ج ، و) : (هو نفي) بدل (هو) .

(٤) قوله : (هـٰذه المقدمةَ) ؛ أي : كونَ إيلاء الضمير حرفَ النفي يقتضي ذلك . « قوجحصاري » (ق ٨٣) ، وانظر « الإيضاح » (ص٥٦) .

(٥) قوله : (وأما دفعه) ؛ أي : دفع منع صاحب « الإيضاح » .

سوىٰ زيدٍ ثابتٌ للمتكلِّمِ ، فنفىٰ أنْ يكونَ هو الفاعلَ لذلكَ الضربِ المُحقَّقِ ، وهـٰذا باطلٌ[1] : فليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّ الاستثناءَ المُفرَّغَ صريحٌ في أنَّ المنفيَّ ليسَ هو الضربَ المُطلَقَ بلِ المقيَّدَ بمَنْ عدا زيداً ، واستلزامُهُ كونَ المخاطَبِ معتقداً أنَّ المتكلِّمَ قد ضربَ جميعَ مَنْ عدا زيداً ، وكونَهُ السببَ في عدمِ صحَّةِ التركيبِ . . هو عينُ دعوى الخصمِ[2] ، فكيفَ يُلزَمُ بهِ ؟!

فإنْ قيلَ : إذا كانَتِ المناظرةُ في فاعلِ ضربٍ واقعٍ علىٰ مَنْ عدا زيداً . . كانَ الاستثناءُ مِنَ الإثباتِ ، ويمتنعُ الكلامُ ؛ لبطلانِ ذلكَ وبطلانِ اعتقادِهِ ، وحينئذٍ لا يكونُ مِنْ نقضِ النفيِ بـ (إلا) في شيءٍ .

قُلنا : نعم في التقديرِ ، إلا أنَّ ظاهرَ الكلامِ علىٰ أنَّهُ استثناءٌ مُفرَّغٌ مِنَ النفيِ ، فيكونُ النفيُ منتقِضاً بـ (إلا) ، ولعلَّ السؤالَ أقوىٰ ، وعليكَ بالتأمُّلِ والتدبُّرِ في بحثِ (ما أنا رأيتُ أحداً) ، و(ما أنا ضربتُ إلا زيداً) ، والتصفُّحِ لكلامِ الشيخِ ؛ فإنَّ المقامَ مِنْ مَطارحِ الأنظارِ ، ومَسارحِ الأفكارِ ، ومَعاركِ الآراءِ ، ومَصادمِ الأهواءِ .

* * *

---

(١) ذهب إلىٰ هـٰذا الدفع المردود : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق ١٥٠ـ١٥١) .

(٢) أي : عين دعوىٰ صاحب « الإيضاح » ؛ أن الاستحالة لذلك السبب ؛ وهو اعتقاد ضرب جميع الناس إلا زيداً ، فكيف يصير صاحب « الإيضاح » ملزَماً ؟! « قوجحصاري » (ق ٨٤) .

والحالةُ المقتضيةُ للنَّوعِ الثاني : أنْ يكونَ هناكَ مَنِ اعتقدَ أنَّكَ عرفتَ إنساناً وأصابَ ، لـٰكنْ أخطأَ فاعتقدَ ذلكَ الإنسانَ غيرَ زيدٍ ، وأنتَ تقصدُ ردَّهُ إلى الصوابِ ، فتقولُ : (زيداً عرفتُ) ، وإذا قصدتَ التأكيدَ والتقريرَ قلتَ[1] : (زيداً عرفتُ لا غيرَهُ) ؛ ولذلكَ نَهَوا أنْ يقالَ : (ما زيداً ضربتُ ولا أحداً مِنَ النَّاسِ) نهيَهم أنْ يقالَ : (ما أنا ضربتُ زيداً ولا أحدٌ غيري) .

قولُهُ : (والحالةُ المقتضيةُ للنَّوعِ الثاني)[2] ؛ أعني : اعتبارَ التقديمِ والتأخيرِ فيما بينَ الفعلِ وغيرِ الفاعلِ مِنَ المتعلِّقاتِ[3] : فهي أنْ يكونَ هناكَ مَنْ يعتقدُ وجودَ فعلٍ ، وهو مُصِيبٌ في ذلكَ ، لـٰكنَّهُ مُخطِئٌ في المفعولِ أو غيرِهِ مِنْ مُقيِّداتِ الفعلِ ، وأنتَ تقصدُ ردَّهُ إلى الصوابِ .

وما ذكرَهُ المصنِّفُ ؛ مِنْ كونِ الحالةِ جزئيّاً مِنْ جزئيَّاتِ تقديمِ المفعولِ بهِ[4] . . إنَّما يصحُّ علىٰ قصدِ التمثيلِ ، وباقي الكلامِ واضحٌ ، وفيهِ إشعارٌ بأنَّ مِثلَ[5] : (ما زيداً ضربتُ) لتخصيصِ النفيِ ، لا لنفيِ التخصيصِ علىٰ ما يسبقُ إلى الوهمِ ، وأنَّهُ

---

(١) في (ب) : (التوكيد) بدل (التأكيد) .

(٢) في (أ ، ب ، ج) : (وأما الحالة) بدل (والحالة) .

(٣) أي : سواء كان المتعلَّق مفعولاً أو غيره ، وليس المراد : تقديم المفعول على الفعل فقط كما يتوهَّم من الأمثلة ؛ ولذلك قال الشارح : (علىٰ قصد التمثيل) ؛ أي : لا التخصيص . « قوجحصاري » (ق ٨٤) ، وفي ذلك رد على الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٠٧) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٥١) .

(٤) لأنه ذكر تقديم المفعول في صورة جزئية ؛ وهي (زيداً عرفت) . من هامش (هـ) ، وفي (هـ) : (ما يقتضي تقديم) بدل (تقديم) .

(٥) قوله : (وفيه) ؛ أي : فيما ذكره المصنف ، ووجهُ الإشعار : أنه سوَّىٰ بين (ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس) وبين (ما أنا ضربت زيداً ولا أحدٌ غيري) في الامتناع . « قوجحصاري » (ق ٨٤) .

والنَّهيُ الواقعُ مقصورٌ على الحالةِ المذكورةِ ، أمَّا إذا ظنَّ بكَ القائلُ ظنّاً فاسداً أنَّكَ تعتقدُهُ قد ضربَ عمراً ، أو أنَّكَ تعتقدُ كونَ زيدٍ مضروباً لغيرِهِ[1] ، ثمَّ قالَ لكَ مدَّعياً في الصُّورةِ الأُولىٰ : (زيداً ضربتُ) ، وفي الثانيةِ : (أنا ضربتُ زيداً) . . فيصحُّ منكَ أنْ تقولَ : (ما زيداً ضربتَ ولا أحداً مِنَ النَّاسِ) ، أو (ما أنتَ ضربتَ زيداً ولا أحدٌ غيرُكَ) ، فتأمَّلْ ، فالفرقُ واضحٌ .

لردِّ الخطأِ في مفعولِ الفعلِ المثبَتِ لا المنفيِّ ؛ كما في قولِكَ : (زيداً لم أضربْ) بالتقديمِ علىٰ حرفِ النفيِ أيضاً .

وقولُهُ : (والنهيُ الواقعُ) إشارةٌ إلىٰ دفعِ ما عسىٰ يُتوهَّمُ مِنَ الاعتراضِ علىٰ إطلاقِ القولِ فيما سبقَ بامتناعِ : (ما أنا ضربتُ زيداً ولا أحدٌ غيري) ، وها هنا بامتناعِ : (ما زيداً ضربتُ ولا أحداً مِنَ الناسِ) ؛ يعني : أنَّ ما ذكَرْنا مِنَ النهيِ مختصٌّ بما إذا كانَ التقديمُ للاختصاصِ وردِّ الخطأِ في الفاعلِ أوِ المفعولِ .

وأمَّا إذا كانَ التقديمُ لغرضٍ آخرَ ؛ كما إذا ظنَّ بكَ القائلُ الذي يُقدِّمُ المفعولَ أوِ المسندَ إليهِ على الفعلِ ظنّاً فاسداً أنَّكَ تعتقدُهُ قد ضربَ عمراً ، أو أنَّكَ تعتقدُ كونَ زيدٍ مضروباً لغيرِهِ، ثمَّ قالَ لكَ قولاً كاذباً في صورةِ ظنِّهِ أنَّكَ تعتقدُهُ قد ضربَ عمراً : (زيداً ضربتُ) ؛ أي : لا عمراً ؛ ردّاً لخطئِكَ بحسَبِ ظنِّهِ ، وفي صورةِ ظنِّهِ أنَّكَ تعتقدُ كونَ زيدٍ مضروباً لغيرِهِ : (أنا ضربتُ زيداً) ؛ أي : لا غيري ؛ ردّاً لخَطئِكَ بحسَبِ ظنِّهِ ؛ فإنَّهُ يصحُّ منكَ أنْ تقولَ لهُ ردّاً لمقالِهِ الأوَّلِ : (ما زيداً ضربتَ ولا أحداً مِنَ الناسِ) ، أو لمقالِهِ الثاني : (ما أنتَ ضربتَ زيداً ولا أحدٌ سواكَ) ، فتُقدِّمَ المفعولَ في الأوَّلِ[2] ، والمسندَ إليهِ في الثاني ؛ ليكونَ علىٰ وَفْقِ كلامِهِ ، لا للاختصاصِ الذي هو منشأُ لُزومِ التناقضِ ؛ بناءً علىٰ وجوبِ ثبوتِ أصلِ الفعلِ لغيرِ المذكورِ .

---

(١) قوله : (لغيره) ليس في (أ ، ج ، د) .

(٢) في (أ ، د) : (بتقديم) بدل (فتقدم) .

وكذلكَ امتنعوا أنْ يقالَ : (ما زيداً ضربتُ ولـٰكنْ أكرمتُهُ) ، فتُعقِّبَ الفعلَ المنفيَّ بإثباتِ فعلٍ هو ضِدُّهُ ؛ لأنَّ مبنى الكلامِ ليسَ على أنَّ الخطأَ وقعَ في الضَّربِ فتردَّهُ إلى الصوابِ في الإكرامِ[1] ، وإنَّما مَبْناهُ على أنَّ الخطأَ وقعَ في المضروبِ حينَ اعتَقِدَ زيداً ؛ فردُّهُ إلى الصوابِ أنْ تقولَ : (ولـٰكنْ عمراً) .

وهـٰذا هو الفرقُ الواضحُ ، وبهِ يظهرُ أنَّهُ حينَ يقولُ[2] : (إنَّ الحالةَ المقتضيةَ لكذا : فهي إذا كانَ كذا) لا يريدُ بهِ الحصرَ والاختصاصَ ؛ بحيثُ لا تكونُ تلكَ الحالةُ في غيرِ ما ذكرَ ، فليُتأمَّلْ ؛ حتىٰ لا يُتوهَّمَ بطلانُ قولِهِ : (فالحالةُ المقتضيةُ للنوعِ الأوَّلِ : هي أنْ يكونَ هناكَ وجودُ فعلٍ وعالمٌ بهِ . . .) إلىٰ آخرِهِ ؛ بناءً على أنَّ قصدَ موافقةِ كلامِ المخاطَبِ حالةٌ أخرىٰ مقتضيةٌ للنوعِ الأوَّلِ[3] .

ويظهرُ أيضاً أنَّهُ يريدُ بيانَ حالةٍ يصحُّ معَها أنْ يليَ المفعولُ أو ضميرُ المسندِ إليهِ حرفَ النفيِ[4] ، ثمَّ يُعطَفَ عليهِ ما ينفي الفعلَ عن أصلِهِ ، ولا يُثْبَتَ لغيرِ المذكورِ أصلاً ، لا بيانَ تصحيحِ المثالِ المُعيَّنِ الذي هو : (ما زيداً ضربتُ ولا غيرَهُ) ، و(ما أنا ضربتُ زيداً ولا أحدٌ غيري) ، ثمَّ إنَّهُ يُرشدُكَ إلىٰ تصحيحِهِ بعينِهِ[5] ، فتأمَّلْ .

قولُهُ : (وكذلكَ) ؛ أي : ومِثلُ امتناعِهم عن أنْ يقالَ : (ما زيداً ضربتُ ولا أحداً مِنَ الناسِ) . . امتنعوا عن أنْ يقالَ : (ما زيداً ضربتُ ولـٰكنْ أكرمتُهُ) ؛ لأنَّ تقديمَ المفعولِ إنَّما هو لردِّ الخطأِ في المفعولِ ، فطريقُ الاستدراكِ فيهِ بـ

---

(1) في (أ) : (فيُرد) بدل (فترده) ، وفي (ج) : (فترد) .

(2) قوله : (وبه) ؛ أي : بالفرق الواضح . « قوجحصاري » (ق ٨٤) .

(3) المتوهِّم : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٥٢) .

(4) قوله : (ويظهر) ؛ أي : وبه يظهر . من هامش (هـ) ، فهو عطف علىٰ قوله فيما سبق : (يظهر) .

(5) قوله : (ثم إنه) ؛ أي : بيان حالة يصح معها . . . إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق ٨٤) .

وكذلكَ إذا قلتَ : (بزيدٍ مررتُ) أفادَ أنَّ سامعَكَ كانَ يعتقدُ مرورَكَ بغيرِ زيدٍ ، فأزلتَ عنهُ الخطأَ مُخصِّصاً مرورَكَ بزيدٍ دونَ غيرِهِ .

والتخصيصُ لازمٌ للتقديمِ ؛ ولذلكَ تسمعُ أئمَّةَ علمِ المعاني في معنى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] . . . .

(لـٰكنْ) أنْ يُذكَرَ المفعولُ الذي وقعَ عليهِ الفعلُ ؛ أي : (ولـٰكنْ عمراً) ، والاستدراكُ بالفعلِ إنَّما يصحُّ إذا وقعَ الخطأُ في الفعلِ ، فنفيتَهُ وقلتَ : (ما ضربتُ زيداً ولـٰكنْ أكرمتُهُ) .

قولُهُ : (**وكذلكَ**) ؛ أي : ومِثلُ أنَّ قولَكَ : (زيداً عرفتُ) أفادَ أنَّ سامعَكَ قدِ اعتقدَ معرفتَكَ لغيرِ زيدٍ ، فقصدتَ ردَّهُ عنِ الخطأِ إلى الصوابِ . . كذلكَ الأمرُ في المفعولِ بالواسطةِ ؛ مِثلُ : (بزيدٍ مررتُ) ؛ أي : لا بغيرِهِ كما توهَّمتَ .

ثمَّ عمَّمَ الحكمَ فقالَ : (**والتخصيصُ لازمٌ**) **لتقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ** ؛ سواءٌ كانَ فاعلاً معنويّاً أو مفعولاً بلا واسطةٍ أو بواسطةٍ أو ظرفاً أو حالاً أو غيرَ ذلكَ مِنْ متعلِّقاتِ الفعلِ .

ولا يخفى : أنَّ هـٰذا اللُّزومَ جزئيٌّ أكثريٌّ ، لا كلِّيٌّ ؛ ولذا قالَ صاحبُ « الإيضاحِ » : (إنَّهُ لازمٌ للتقديمِ غالباً)[١] ، إلا أنَّ البُلَغاءَ يجعلونَ القليلَ بمنزلةِ المعدومِ ؛ فلذا أطلقَ المصنِّفُ القولَ باللُّزومِ معَ أنَّ المفهومَ مِنْ إطلاقِهِ الكلِّيُّ[٢] .

وما يقالُ ؛ أنَّ المرادَ : أنَّ التخصيصَ لازمٌ للتقديمِ الذي يُنبِئُ عنِ الخطأِ[٣] . .

---

(١) الإيضاح (ص٤٠) .

(٢) قوله : (**فلذا أطلق**) ؛ أي : ولم يقل : (والتخصيص لازم لكل تقديم دائماً) ، وقوله : (**الكلي**) ؛ أي : اللزوم الكلي . من هامش (هـ) ، وفي قوله : (فلذا . . .) إلى آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق١١٠) : (ليس بين التقديم والتخصيص ملازمة كلية) .

(٣) **القائل** : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٥٢) .

يقولونَ : نخصُّكَ بالعبادةِ ؛ لا نعبدُ غيرَكَ ، ونخصُّكَ بالاستعانةِ منكَ ؛ لا نستعينُ أحداً سواكَ .

وفي معنىٰ : ﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [البقرة : ١٧٢] يقولونَ : إنْ كنتُم تخصُّونَهُ بالعبادةِ .

وفي معنىٰ قولِهِ : ﴿ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة : ٤] يُذهَبُ إلى أنَّهُ تعريضٌ بأنَّ الآخرةَ التي عليها أهلُ الكتابِ فيما يقولونَ : . . . .

بمنزلةِ أنْ يقالَ : التخصيصُ لازمٌ للتخصيصِ[(١)] .

وبالجملةِ : التقديمُ قد يكونُ لا للتخصيصِ ، بل لمُجرَّدِ الاهتمامِ ، أوِ التبرُّكِ ، أوِ الاستلذاذِ ، أو رعايةِ الفاصلةِ ، أو نحوِ ذلكَ .

قولُهُ : (**نخصُّكَ بالعبادةِ**) ؛ أي : نقصُرُ العبادةَ عليكَ ، بدخولِ الباءِ في المقصورِ ، علىٰ ما هو الاستعمالُ الشائعُ العربيُّ .

قولُهُ : (**وفي معنىٰ قولِهِ** : ﴿ وَبِٱلْآخِرَةِ ﴾) عطفٌ علىٰ (في معنىٰ : « إيَّاكَ نعبدُ ») بتقديرِ[(٢)] : ترىٰ أئمَّةَ علمِ المعاني يُذهَبُ إلىٰ كذا[(٣)] ، علىٰ طريقةِ : (متقلِّداً سيفاً ورُمحا)[(٤)] ، لـٰكنْ لا يستقيمُ لفظُ (يُذهَبُ) علىٰ لفظِ المبنيِّ للمفعولِ إلا بتكلُّفٍ[(٥)] .

---

(١) أي : لأن التقديم الذي ينبئ عن الخطأ معناه التخصيص ، فيكون بمنزلة أن يقال : التخصيص لازم للتخصيص . « قوجحصاري » (ق ٨٥) .

(٢) في (ب ، د) ونسخة في هامش (هـ) : (فالتقدير) بدل (بتقدير) .

(٣) في (هـ) زيادة : (أي : ترى الأئمَّة يذهبون) .

(٤) هـٰذا شطر بيت ورد دون نسبة في عدد من المصادر ؛ منها : « الخصائص » (٢/٤٣٣) ، و« الكامل » (١/٢٩١) ، وصدره : (من مجزوء الكامل)

يـا ليـتَ زوجَـكِ فـي الـوغـىٰ . . . .

(٥) أي : والصواب : (يذهبون) ؛ ليوافق المعطوفَ عليه ؛ أي : تسمعهم يقولون ، وتراهم يذهبون ، **ووجهُ الصحة علىٰ تقدير التكلف** : أن التقدير : يذهب بعضهم إلىٰ أنه تعريض ، لـٰكن حُذف الفاعل ، وأقيم المفعول بالواسطة مقامه . « قوجحصاري » (ق ٨٤) .

إنَّها لا يدخلُ الجنَّةَ فيها إلا مَنْ كانَ هُوداً أو نصارىٰ ، وإنَّها لا تمسُّهمُ النَّارُ فيها إلا أيَّاماً معدوداتٍ ، وإنَّ أهلَ الجنَّةِ فيها لا يتلذَّذونَ في الجنَّةِ إلا بالنَّسيمِ والأرواحِ العَبِقةِ والسَّماعِ اللَّذيذِ . . ليسَتْ بالآخرةِ ، وإيقانَهم بمِثلِها ليسَ مِنَ الإيقانِ بالتي هي الآخرةُ عندَ اللهِ . . في شيءٍ ، وستعرفُ التعريضَ في (علمِ البيانِ)[1] .

وفي قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] يقولونَ : أُخِّرَتْ صلةُ الشهادةِ أوَّلاً ، وقُدِّمَتْ ثانياً ؛ لأنَّ الغرضَ في الأوَّلِ

فالوجه[2] : أنْ تُجعَلَ جملةُ (يُذهَبُ في معنىٰ قولِهِ : ﴿ وَبِٱلْآخِرَةِ ﴾) عطفاً علىٰ جملةِ (تسمعُ أئمَّةَ علمِ المعاني يقولونَ في معنىٰ : « إيَّاكَ نعبُدُ ») ؛ أي : ولذلكَ يُذهَبُ في معنىٰ قولِهِ : ﴿ وَبِٱلْآخِرَةِ ﴾ ، **وعدلَ إلىٰ هـٰذا ؛ لأنَّهُ كأنَّهُ لا يرتضي ما ذهبَ إليهِ صاحبُ « الكشَّافِ »** في الآيةِ مِنَ التعريضِ[3] ، وليسَ قولَ الجماعةِ مِنَ الأئمَّةِ[4] .

يعني : أنَّ كلّاً مِنْ تقديمِ (بالآخرةِ) ، وتقديمِ (هم) . . للتخصيصِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ المؤمنينَ بالآخرةِ يوقنونَ لا بغيرِها ؛ كما هو حالُ أهلِ الكتابِ ، وأنَّهم همُ الموقنونَ بالآخرةِ لا أهلُ الكتابِ ؛ لأنَّ ما يزعمونَ أنَّهُ إيقانٌ ليسَ في الحقيقةِ بإيقانٍ ؛ ففي الآيةِ تعريضٌ بهم مِنْ وجهينِ .

هـٰذا ؛ ولـٰكنْ ما ذكرَ بعدَ هـٰذا ؛ مِنْ قولِهِ : (وفي قولِهِ : ﴿ لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ ﴾ يقولونَ . . . وفي قولِهِ : ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران : ١٥٨] يقولونَ) . . **يأبىٰ ذلكَ**[5] ؛ لكونِهِ عطفاً علىٰ قولِهِ : (في معنىٰ : « إيَّاكَ نعبُدُ » يقولونَ) داخلاً في

---

(١) انظر (٣/ ٤٧٦ـ٤٧٧) .

(٢) في (ج) ونسخة في هامش (هـ) : (فالأوجه) بدل (فالوجه) .

(٣) انظر « الكشاف » (١/ ٤٢) .

(٤) أي : أئمة علم المعاني . « قوجحصاري » (ق ٨٤) .

(٥) لأن جعل بعض المعطوفات في حيِّز (تسمع) ، وبعضها علىٰ (تسمع) . . لا يَحسُنُ ؛ لأنه بمنزلة الفصل بالأجنبي ، بل هو عينه . « قوجحصاري » (ق ٨٤) .

إثباتُ شهادتِهم على الأممِ ، وفي الآخِرِ اختصاصُهم بكونِ الرَّسولِ شهيداً عليهم .

حيِّزِ (تسمعُ أئمَّةَ علمِ المعاني) .

ففي الجملةِ : لا تخلو العبارةُ عن تعسُّفٍ .

وضميرُ (إنَّها) في الموضعينِ : للقصَّةِ .

وضميرُ (فيها) في المواضعِ : للآخرةِ .

ولزمَ في الأخيرِ تعلُّقُ الظرفينِ ـ أعني : (فيها) ، و(في الجنَّةِ) ـ بـ (لا يتلذذونَ) على أنَّ الثانيَ بدلٌ مِنَ الأوَّلِ ، أو قيدٌ للمقيَّدِ بالأوَّلِ[(١)] ، وإلا فلا يصحُّ تعلُّقُ حرفي جرٍّ بمعنىً واحدٍ بفعلٍ واحدٍ .

و(ليسَتْ بالآخرةِ) : خبرُ (بأنَّ الآخرةَ) .

و(إيقانَهم) : عطفٌ على (الآخرةَ) في (بأنَّ الآخرةَ) .

و(في شيءٍ) : خبرُ (ليسَ) ، و(مِنَ الإيقانِ) : حالٌ منهُ قُدِّمَ على المجرورِ ، أو مِنْ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (في شيءٍ)[(٢)] .

و(عندَ اللهِ) : في المعنىٰ متعلِّقٌ بقولِهِ : (هي الآخرةُ) ، ولا يظهرُ لهُ عاملٌ في اللفظِ ، وكأنَّهُ ما يُشعِرُ بهِ مضمونُ الجملةِ مِنْ معنى الاتِّصافِ والانتسابِ[(٣)] .

قولُهُ : (وفي الآخِرِ) ؛ أي : الغرضَ في ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًا ﴾

---

(١) يعني : أن التلذُّذَ مقيَّد بكونه في الآخرة ، والتلذُّذَ في الآخرة مقيَّد بكونه في الجنة . « قوجحصاري » (ق ٨٤) .

(٢) الحاصل : أن (من الإيقان) حال قدِّم على المجرور إن جُوِّز تقديم الحال علىٰ ذي الحال المجرور ، أو من محذوف إن لم يُجوَّز كما هو الأصح ، والتقدير : ليس في شيء من الإيقان . « قوجحصاري » (ق٨٥) .

(٣) قوله : (من معنى الاتِّصاف) ؛ أي : هي المتَّصفة بالآخرة عند الله . « قوجحصاري » (ق٨٥) .

وفي قولِهِ : ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ يقولونَ : إليهِ لا إلىٰ غيرِهِ .

وتراهم في قولِهِ : ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ يحملونَ تعريفَ (النَّاسِ) على الاستغراقِ ، ويقولونَ : المعنىٰ : لجميعِ النَّاسِ رسولاً ؛ وهمُ العربُ والعجمُ ، لا للعربِ وحدَهم ، دونَ أنْ يحملوهُ علىٰ تعريفِ العهدِ أو تعريفِ الجنسِ ؛ لئلا يلزمَ مِنَ الأوَّلِ اختصاصُهُ ببعضِ الإنسِ ؛ لوقوعِهِ في مقابلةِ كلِّهم ، ومِنَ الثاني اختصاصُهُ بالإنسِ دونَ الجنِّ .

اختصاصُهم بكونِ الرسولِ شهيداً عليهم ؛ أي : مُعدِّلاً مُزكِّياً لهم ، وعُدِّيَ بـ (علىٰ) ؛ لأنَّ الشهيدَ كالرَّقيبِ والمهيمنِ ؛ ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة : ١١٧] ، وأمَّا في شهادتِهم على الأممِ بأنَّ الرُّسلَ قد بلَّغتْهم . فكلمةُ الاستعلاءِ علىٰ أصلِها[1] .

قولُهُ : (وتراهم) عطفٌ علىٰ (تسمعُ) ، **والضميرُ** : لـ (أئمَّةَ علمِ المعاني) ؛ **يعني** : يحملونَ تعريفَ (الناسِ) في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء : ٧٩] على الاستغراقِ ؛ ليكونَ المعنىٰ : أرسلْناكَ رسولاً لجميعِ الناسِ ، لا لبعضِهِمُ الذي هو العربُ كما تزعمُ طائفةٌ ، ولا يحملونَهُ علىٰ تعريفِ العهدِ أوِ الجنسِ ؛ لفسادِ المعنىٰ ؛ إذ معنى التخصيصِ الإثباتُ للمذكورِ والنفيُ عن مقابلِهِ ، والمقابلُ للبعضِ المعهودِ هو الكلُّ ، فيصيرُ المعنىٰ : لهـٰؤلاءِ الناسِ لا لكلِّهم ، والمقابلُ لجنسِ الناسِ جنسُ الجنِّ ، فيصيرُ المعنىٰ : لجنسِ الناسِ لا لجنسِ الجنِّ ، **وكلا المعنيينِ فاسدٌ** ؛ لأنَّهُ رسولٌ لكلِّ الناسِ لا لبعضِهم خاصَّةً ، وللإنسِ والجنِّ لا للإنسِ خاصَّةً .

وهـٰذا ظاهرٌ ، **وإنَّما الكلامُ في أمرينِ**[2] :

---

(١) لأن شهادة أمة محمد عليه الصلاة والسلام على الناس لا لهم . « قوجحصاري » (ق٨٦) .

(٢) قوله : (الكلام) ؛ أي : النظر . من هامش (هـ) .

ولإفادةِ التقديمِ عندَهمُ التخصيصَ . . تراهم يُفرِّعونَ على التقديمِ ما يُفرِّعونَ علىٰ نفسِ التخصيصِ ؛ فكما إذا قيلَ : (ما ضربتُ أكبرَ أخوَيْكَ) ، فيذهبونَ إلىٰ أنَّهُ ينبغي أنْ يكونَ ضارباً للأصغرِ بدليلِ الخطابِ[1] . . يذهبونَ أيضاً إذا قيلَ : (ما زيداً ضربتُ) إلىٰ أنَّهُ ينبغي أنْ يكونَ ضارباً لإنسانٍ سواهُ ؛ . . . .

أحدُهما : جعلُ المقابلِ للمعهودِ هو الكلَّ ، وإنَّما يقابلُهُ البعضُ الآخرُ مِنَ الجنسِ ، فالأَولىٰ : أنْ يقالَ : لو حُمِلَ على العهدِ لكانَ المعنىٰ : لهٰذهِ الحِصَّةِ مِنَ الناسِ ؛ كالعربِ مثلاً ، لا للحِصَّةِ الأخرىٰ ؛ كالعجمِ .

وثانيهما : جعلُ (للناسِ) متعلِّقاً بـ (رسولاً) قُدِّمَ للتخصيصِ ، وإنَّما هو متعلِّقٌ بـ (أرسلْناكَ) ، أو حالٌ مِنْ (رسولاً) ، وقد كانَ وصفاً لهُ في الأصلِ ، فلا يكونُ مِنَ التقديمِ على العاملِ ، بل مِنْ تقديمِ بعضِ المعمولاتِ على البعضِ ، وهو ليسَ للتخصيصِ ، بلِ المرادُ : أنَّ التقييدَ بالحالِ أيضاً تخصيصٌ بمنزلةِ الوصفِ ، فيدلُّ بحكمِ مفهومِ المخالفةِ علىٰ نفيِ المقابلِ ، ويتمُّ الكلامُ .

ويُشبِهُ أنْ يكونَ تغييرُ الأسلوبِ وتركُ عطفِهِ على الآياتِ السابقةِ الواقعةِ في حيِّزِ (تسمعُ) . . إشارةً إلىٰ هٰذا ، وكذا إردافُهُ بقولِهِ : ولإفادةِ التقديمِ عندَهُمُ التخصيصَ ـ أي : الإثباتَ للمذكورِ والنفيَ عمَّا يقابلُهُ ـ تراهم يُفرِّعونَ على التقديمِ الذي يفيدُ التخصيصَ ما يُفرِّعونَ علىٰ نفسِ التخصيصِ بالوصفِ والشرطِ ونحوِهما ؛ فكما يُفرِّعونَ على التخصيصِ بالوصفِ في مِثلِ : (ما ضربتُ أكبرَ أخوَيْكَ) ؛ بمعنىٰ : ما ضربتُ أخاكَ الأكبرَ أنَّهُ ينبغي أنْ يكونَ ضارباً لأخيهِ الأصغرِ بحكمِ مفهومِ المخالفةِ المُسمَّىٰ بدليلِ الخطابِ ، وفَحْوى الخطابِ ، ولَحْنِ الخطابِ ؛ لئلا يكونَ التقييدُ لغواً . . كذلكَ يُفرِّعونَ على التقديمِ المفيدِ للتخصيصِ في (ما زيداً ضربتُ) أنَّهُ ينبغي أنْ يكونَ ضارباً لإنسانٍ آخرَ سوىٰ زيدٍ ؛ لئلا يكونَ

---

(١) في (أ) زيادة بعد قوله : (أنه) : (أي : تخصيص الشيء بالذكر) .

ولذلكَ يمتنعونَ أنْ يقالَ : (ما زيداً ضربتُ ولا أحداً مِنَ النَّاسِ) ، ولا يمتنعونَ أنْ يقالَ : (ما ضربتُ زيداً ولا أحداً مِنَ النَّاسِ) .

التقديمُ الذي هو تصرُّفٌ زائدٌ في أصلِ الكلامِ . . خِلْواً عنِ الفائدةِ .

ولأجلِ أنَّ التقديمَ يستلزمُ ضربَ إنسانٍ آخرَ ، بخلافِ التأخيرِ . . لا يُجوِّزونَ (ما زيداً ضربتُ ولا أحداً مِنَ الناسِ) ؛ لمناقضةِ منطوقِ العطفِ مفهومَ التقديمِ ، ويُجوِّزونَ (ما ضربتُ زيداً ولا أحداً مِنَ الناسِ) ؛ لعدمِ المانعِ ؛ إذ لا دلالةَ في (ما ضربتُ زيداً) علىٰ كونِهِ ضارباً لإنسانٍ آخرَ إلا عندَ مَنْ يقولُ بمفهومِ اللَّقبِ[1] ، وهو باطلٌ عندَ الجمهورِ ، ولو سُلِّمَ فإنَّما يكونُ عندَ الإطلاقِ[2] ، وها هنا قد قُرِنَ بهِ ما ينفيهِ ؛ أعني : (ولا أحداً مِنَ الناسِ) .

فإنْ قيلَ : فيجيءُ مِثلُهُ في (ما زيداً ضربتُ ولا أحداً سواهُ) ، وينبغي أنْ يجوزَ كما يجوزُ (ما ضربتُ أكبرَ أخوَيْكَ ولا أصغرَهما) ؛ لاضمحلالِ المفهومِ في معارضةِ المنطوقِ .

قُلنا : إفادةُ التقديمِ للتخصيصِ عندَهم بمنزلةِ المنطوقِ ؛ فلذا يمتنعُ ذلكَ ، اللهمَّ إلا فيما سبقَ مِنَ الظنِّ الفاسدِ[3] ، وهو لغايةِ قلَّتِهِ مُلحَقٌ بالعدمِ .

وقولُهُ : (فيذهبونَ) ليسَ محلَّ الفاءِ ؛ لأنَّهُ جوابُ (إذا)[4] ، إلا أنَّهُ أتىٰ

---

(١) وهو تعليق الحكم بالاسم العلم ؛ نحو : (قام زيد) ، أو اسم نوع ؛ نحو : (في الغنم زكاة) ، فلا يدل علىٰ نفي الحكم عما عداه . انظر « البحر المحيط في أصول الفقه » للزركشي (٥/١٤٨) .

(٢) أي : عند عدم القرينة المانعة . من هامش (هـ) .

(٣) حيث يجوز التقديم بلا تخصيص ؛ نحو : (ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس) كما سبق . من هامش (هـ) .

(٤) أي : لأنه مضارع مثبت وقع جواباً لـ (إذا) . من هامش (هـ) .

وتسمعُهم في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات : ٤٧] . .

يقولونَ : قُدِّمَ الظَّرفُ ؛ تعريضاً بخُمُورِ الدُّنيا ، وإنَّ المعنىٰ[1] : هي على الخُصوصِ لا تغتالُ العُقولَ اغتيالَ خُمُورِ الدُّنيا .

ويقولونَ في قولِهِ تعالى : ﴿ الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ١ ـ ٢] :

بالفاءِ ؛ ليتميَّزَ عن (يذهبونَ) الثاني الذي بهِ يتعلَّقُ (كما إذا قيلَ) تعلُّقَ المصدريَّةِ ؛ أي : ذهاباً مِثْلَ ذهابِهم هٰذا ، **فالوجهُ** : أنْ يُجعَلَ عطفاً علىٰ محذوفٍ ؛ أي : يُفرِّعونَ فيذهبونَ .

قولُهُ : (**وتسمعُهم**) عطفٌ علىٰ (تراهم) .

و(**إنَّ المعنىٰ**) : بالكسرِ معطوفٌ علىٰ (قُدِّمَ الظرفُ)[2] .

والغَوْلُ : الغائلةُ والصُّداعُ ، أوِ الإثمُ ، أوِ اغتيالُ العُقولِ ؛ أي : أخذُها مِنْ حيثُ لا يُدرىٰ .

و(**يُنزَفونَ**) : بضمِّ الياءِ وفتحِ الزاي معناهُ : لا يسكرونَ ؛ مِنْ نُزِفَ الرَّجلُ يُنزَفُ علىٰ بناءِ المجهولِ ؛ إذا ذهبَ عقلُهُ مِنَ السُّكرِ .

وقولُهُ : (**على الخصوصِ**) في موقعِ الحالِ مِنْ ضميرِ (لا تغتالُ) ، **والمعنىٰ** : أنَّ عدمَ الغَوْلِ مقصورٌ علىٰ خُمورِ الجنَّةِ ؛ لا يتجاوزُها إلىٰ خُمورِ الدنيا ؛ كما تقولُ : (ما بهٰذا أُمِرْتُ ، ولا لهٰذا خُلِقْتُ) .

ولو قُدِّمَ في (**لا ريبَ فيهِ**)[3] لصارَ المعنىٰ : أنَّ عدمَ الرَّيْبِ مقصورٌ على

---

(١) قوله : (وإن) ضُبط بفتح الهمزة في (د ، هـ) ، وبالفتح والكسر في (ب) .

(٢) وفي بعض النسخ : (وأن المعنىٰ) بالفتح عطفاً علىٰ (تعريضاً) بتقدير اللام ؛ أي : تسمعهم يقولون في (لا فيها غول) : قُدِّم الظرف تعريضاً ، ولأن المعنىٰ على الخصوص . « قوجحصاري » (ق٨٦) .

(٣) قوله : (ولو قُدِّم) ؛ أي : الظرف . من هامش (هـ) .

يمتنعُ تقديمُ الظَّرفِ على اسمِ (لا) ؛ لأنَّهُ إذا قُدِّمَ أفادَ تخصيصَ نفيِ الرَّيبِ بالقرآنِ ، ويرجعُ دليلَ خطابٍ علىٰ أنَّ رَيْباً في سائرِ كُتُبِ اللهِ تعالىٰ[١] .

القرآنِ ؛ لا يتجاوزُهُ إلىٰ ما عداهُ مِنَ الكتبِ السماويَّةِ ؛ لأنَّهُ المقابلُ للقرآنِ ، فيفسُدُ المعنىٰ .

فمعنىٰ تخصيصِ نفيِ الرَّيْبِ بالقرآنِ : قَصْرُهُ عليهِ ، والباءُ داخلةٌ في المقصورِ عليهِ علىٰ عكسِ ما هو الاستعمالُ الشائعُ العربيُّ .

وقولُهُ : (دليلَ خطابٍ) تمييزٌ ؛ أي : مِنْ جهةِ دليلِ الخطابِ ومفهومِ المخالفةِ[٢] .

وتنكيرُ (رَيْباً) : للتقليلِ ؛ لأنَّهُ اللازمُ مِنَ التخصيصِ[٣] .

وفي إيرادِ الآيتينِ تنبيهٌ علىٰ أنَّ المرادَ بالتقديمِ الذي يلزمُهُ التخصيصُ : أعمُّ مِنْ تقديمِ معمولاتِ الفعلِ عليهِ ؛ فإنَّهُ مِنْ تقديمِ المسندِ على المسندِ إليهِ[٤] .

وإذا اعتبرتَ ردَّ الخطأِ كانَ ردّاً علىٰ مَنْ زعمَ ثبوتَ الغَوْلِ فيها ؛ كما في خُمورِ الدنيا ، لا مَنْ زعمَ انتفاءَ الغَوْلِ عنهما جميعاً[٥] ، فليُتدبَّرْ .

---

(١) في (د) : (الخطاب) بدل (خطاب) .

(٢) قوله : (ومفهوم) عطف تفسير . من هامش (هـ) .

(٣) لأن محصول المعنىٰ : أن جنس الرَّيب منتفٍ عن القرآن ، وثابتٌ فيما يقابله من سائر كتب الله تعالىٰ ، وانتفاء الجنس بانتفاء جميع أفراده ، وثبوته بثبوت أدنىٰ فرد منه ، فثبت أن تنكير (ريباً) للتقليل . « قوجحصاري » (ق٨٦) .

(٤) قوله : (فإنه) ؛ أي : التقديم في الآيتين . من هامش (هـ) .

(٥) لأن تقديم حرف النفي يدل علىٰ أنه في مقابلة من زعم ثبوت الفعل وأصاب ؛ كما في (ما أنا رأيت أحداً) ، ولو كان في مقابلة من زعم انتفاء الفعل . . أُخِّر حرف النفي ؛ كما في (أنا ما رأيت أحداً) ، وقوله : (لا فيها غول) من قبيل : (ما أنا رأيت أحداً) . « قوجحصاري » (ق٨٦) .

وعلىٰ هٰذا : متىٰ قلتَ : (إذا خلوتُ قرأتُ القرآنَ) . . أفادَ تقديمُ الظَّرفِ اختصاصَ قراءتِكَ بهِ ، ورجعَ إلىٰ معنىٰ : لا أقرأُ إلا إذا خلوتُ ، فافهَمْ .

وإنَّما لزمَ التقديمَ استدعاءُ الحكمِ ثبوتاً ونفياً ، حتىٰ قامَتِ الجملةُ في نحوِ : (أنا ضربتُ زيداً) مَقامَ : (ضربتُ زيداً ، ولم يَضرِبْهُ غيري) ، وفي نحوِ : (ما زيداً ضربتُ) مَقامَ : (ما ضربتُ زيداً ، وضربتُ غيرَهُ) ، وفي نحوِ : (إذا خلوتُ قرأتُ القرآنَ) مَقامَ : (أقرأُ القرآنَ إذا خلوتُ ، ولا أقرأُ إذا لم أَخْلُ) ؛ لِمَا عرفتَ ؛ أنَّ حالةَ التقديمِ هو أنْ ترىٰ سامعَكَ يعتقدُ وقوعَ فعلٍ ، . . . .

قولُهُ : (**وعلىٰ هٰذا**) متعلِّقٌ بـ (أفادَ) الواقعِ جوابَ (متىٰ) ؛ أي : وعلىٰ قياسِ إفادةِ ما سبقَ مِنْ تقديمِ معمولاتِ الفعلِ الاختصاصَ . . أفادَ تقديمُ الظرفِ الذي هو (إذا خلوتُ) علىٰ عاملِهِ الذي هو (قرأتُ) . . قَصْرَ القراءةِ على الظرفِ ؛ بمعنىٰ : لا أقرأُ إلا إذا خلوتُ ؛ كما في (بزيدٍ مررتُ) ؛ فإنَّ (إذا) معمولُ (أقرأُ) ، وحقُّ المعمولِ التأخُّرُ عنِ العاملِ .

ولمَّا كانَ في تعلُّقِ الظرفِ بـ (قرأتُ) لا بـ (خلوتُ) ، وفي كونِ حقِّهِ التأخُّرَ ؛ ليكونَ مِنْ قَبيلِ تقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ ، وفي كونِ الحصرِ مستفاداً مِنَ التقديمِ ، لا مِنْ مُجرَّدِ مفهومِ الشرطِ[1] ؛ كما في (إنْ خلوتُ قرأتُ) **نوعُ خفاءٍ** . . **قالَ** : (**فافهَمْ**) .

قولُهُ : (**لِمَا عرفتَ ؛ أنَّ حالةَ التقديم**) ؛ أي : الحالةَ التي يتحقَّقُ فيها التقديمُ ، وإنَّما عرفتَ ذلكَ مِنْ قِبَلِ أنَّهُ أوردَ المثالَ الجزئيَّ مِنَ المفعولِ بهِ علىٰ قصدِ التصويرِ والتمثيلِ[2] ، وإنَّما مرادُهُ الحكمُ الكلِّيُّ لكلِّ معمولٍ يُقدَّمُ علىٰ عاملِهِ[3] ، فصرَّحَ ها هنا بالمقصودِ ؛ لوضوحِهِ بتكثيرِ الأمثلةِ وتحقيقِ معانيها .

---

(١) لأن الشرط يفيد التخصيص . من هامش (هـ) .

(٢) في (ب ، هـ) : (قبيل) بدل (قبل) .

(٣) في (ب) : (تقدم) بدل (يقدم) ، وفي (ج ، و) : (مقدم) ، وجاء دون إعجام في (د) .

وهو مصيبٌ في ذلكَ ، لكنَّهُ مُخطِئٌ في الفاعلِ أوِ المفعولِ أو غيرِ ذلكَ مِنْ مقيِّداتِ الفعلِ ، وأنتَ تقصدُ ردَّهُ إلى الصوابِ .

فإذا نفيتَ مَنْ كانَ اعتقدَهُ مِنَ الفاعلِ أوِ المفعولِ . . استدعى المقامُ غيرَ ذلكَ ، فيجتمعُ لذلكَ نفيُكَ للمنفيِّ معَ الإثباتِ لِمَنْ سواهُ ، وإذا أثبتَّ غيرَ مَنْ كانَ اعتقدَهُ استدعى المقامُ نفيَ مَنِ اعتقدَهُ ؛ لكونِهِ خطأً ، فيجتمعُ إثباتُكَ للمثبَتِ معَ النَّفيِ للمنفيِّ .

وقولُهُ : (**أو غيرِ ذلكَ مِنْ مقيِّداتِ الفعلِ**) ؛ كالمصدرِ في (ضرباً شديداً ضربتُ) ، والظرفِ في مِثلِ : (في المسجدِ صلَّيتُ) ، والمفعولِ لهُ في مِثلِ : (للتأديبِ ضربتُ) ، والحالِ في مِثلِ : (راكباً سِرْتُ) ، ونحوِ ذلكَ .

وقولُهُ : (**فإذا نفيتَ مَنْ كانَ اعتقدَهُ**) اعتقاداً خطأً مِنَ الفاعلِ في (ما أنا ضربتُ) ، أوِ المفعولِ في[1] (ما زيداً ضربتُ) ، وكذا باقي المتعلِّقاتِ . . استدعى المقامُ غيرَ ذلكَ الفاعلِ والمفعولِ ممَّا وقعَ الفعلُ عنهُ أو عليهِ ؛ لأنَّ التقديرَ وقوعُ الفعلِ ، وإذا أثبتَّ غيرَ مَنْ كانَ اعتقدَهُ مِنَ الفاعلِ والمفعولِ ؛ مِثلُ : (أنا سعيتُ) ، و(زيداً ضربتُ) . . استدعى المقامُ نفيَ مَنِ اعتقدَهُ ؛ لكونِ اعتقادِهِ خطأً .

وإنَّما قالَ في الأوَّلِ : (**يجتمعُ نفيُكَ معَ الإثباتِ**) ، **وفي الثاني** : (**إثباتُكَ معَ النفيِ**) ؛ لأنَّهُ الذي تقرَّرَ وتحقَّقَ بالمنطوقِ[2] ، وإنَّما الآخرُ مُستدعَى المقامِ بحكمِ المفهومِ[3] .

---

(١) في النسخ ما عدا (هـ) : (والمفعول) بدل (أو المفعول) .

(٢) قوله : (لأنه) ؛ أي : كل واحد من النفي في الأول ، والإثبات في الثاني ، من هامش (هـ) .

(٣) ووجوب تقديم المنطوق على المفهوم معلوم . من هامش (هـ) .

ويفيدُ التقديمُ في جميعِ ذلكَ وراءَ ما سمعتَ . . نوعَ اهتمامٍ بشأنِ المقدَّمِ .

فعلى المُؤمِنِ في نحوِ : (باسمِ اللهِ) إذا أرادَ تقديرَ الفعلِ معَهُ . . أنْ يُؤخِّرَ الفعلَ علىٰ نحوِ : (باسمِ اللهِ أقرأُ ، أو أكتبُ) .

وكأنِّي بكَ تقولُ : فما بالُ : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ مقدَّمَ الفعلِ على المفعولِ وإنَّ كلامَ اللهِ أحقُّ برعايةِ ما يجبُ رعايتُهُ ؟!

فالوجهُ فيهِ عندي : أنْ يُحمَلَ (اقرأْ) علىٰ معنى : افعلِ القراءةَ وأوجِدْها ؛

قولُهُ : (ويفيدُ التقديمُ) في المسندِ إليهِ والمفعولِ والظرفِ وغيرِ ذلكَ بعدَ التخصيصِ على الوجهِ المذكورِ . . نوعَ اهتمامٍ مِنَ المتكلِّمِ بشأنِ المقدَّمِ في أنْ يتعلَّقَ بهِ الحكمُ مدحاً كانَ أو ذمّاً ، أو كراهةً أوِ استلذاذاً ، أو غيرَ ذلكَ علىٰ حسَبِ حالِ ما يقصدُ تخصيصَهُ بالمقدَّمِ .

وإذا كانَ كذلكَ كانَ على المؤمِنِ إذا أرادَ تقديرَ الفعلِ في (باسمِ اللهِ) . . أنْ يُقدِّرَهُ مؤخَّراً ؛ ليفيدَ معَ التخصيصِ الاهتمامَ بشأنِ اسمِ اللهِ ؛ تعظيماً لهُ وتبرُّكاً بهِ .

وكأنِّي ناظرٌ بكَ وملتبِسٌ حالَ كونِكَ قائلاً[1] : إذا كانَ الواجبُ تقديرَ الفعلِ مؤخَّراً . . فما بالُ قولِهِ تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق : ١] عندَ الذِّكرِ دونَ الحذفِ كائناً مُقدَّمَ الفعلِ والحالُ أنَّ كلامَ اللهِ تعالىٰ أحقُّ برعايةِ ما يجبُ رعايتُهُ[2] ، وكانَ الواجبُ فيهِ تأخيرَ الفعلِ ؛ ليفيدَ التخصيصَ والاهتمامَ ؛ كما في قولِكَ : (باسمِ اللهِ) عندَ كلِّ أمرٍ ذي بالٍ ؛ حيثُ يُجعَلُ في تقديرِ : (باسمِ اللهِ أفعلُ) ، لا (أفعلُ باسمِ اللهِ) ؟!

فالوجهُ المختارُ في الجوابِ عندَ المصنِّفِ : أنْ يكونَ هـٰذا أيضاً مؤخَّرَ الفعلِ ؛ بأنْ يُجعَلَ (باسمِ ربِّكَ) متعلِّقاً بـ ﴿ ٱقْرَأْ ﴾ [العلق : ٣] الذي بعدَهُ ، ومعنى (اقرأْ)

---

(١) في (د) : (ومتلبِّس) بدل (وملتبس) .

(٢) قوله : (عند الذكر) ؛ أي : عند كون الفعل مذكوراً . من هامش (أ) .

علىٰ نحوِ ما تقدَّمَ في قولِهم[١] : (فلانٌ يُعطي ويمنعُ) في أحدِ الوجهينِ ، . . . .

الأوَّلِ : افعلِ القراءةَ وأوجِدْها ؛ كما في (فلانٌ يُعطي) إذا حُمِلَ علىٰ تنزيلِ الفعلِ منزلةَ اللازمِ ؛ بمعنىٰ : يفعلُ الإعطاءَ ، ويُوجِدُ حقيقتَهُ ، لا علىٰ حذفِ المفعولِ ؛ قصداً إلى التعميمِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس : ٢٥] ؛ أي : كلَّ أحدٍ .

وإنَّما آثرَهُ علىٰ ما ذكرَهُ صاحبُ « الكشَّافِ » ؛ مِنْ أنَّها أوَّلُ سورةٍ نزلَتْ[٢] ، فكانَ الأمرُ بالقراءةِ أهمَّ باعتبارِ هٰذا العارضِ وإنْ كانَ ذكرُ اللهِ أهمَّ في نفسِهِ[٣] ؛ ترجيحاً لِمَا بالذاتِ علىٰ ما بالعارضِ ، وإلحاقاً للفردِ بالأعمِّ الأغلبِ[٤] .

وإنْ جُعِلَ (باسمِ اللهِ) متعلِّقاً بـ (اقرأ) الأوَّلِ ، و(باسمِ ربِّكَ) بالثاني . . سقطَ السؤالُ عن أصلِهِ .

ثمَّ في كلامِهِ دلالةٌ علىٰ أنَّ تعلُّقَ (اقرأْ باسمِ ربِّكَ) تعلُّقُ المفعوليَّةِ علىٰ زيادةِ الباءِ للتأكيدِ والثباتِ[٥] ؛ كما في (أخذتُ الخِطامَ) ، و(أخذتُ بالخِطامِ)[٦] .

---

(١) في (د) : (في نحو قولهم) بدل (في قولهم) .

(٢) المراد : أن صدر السورةِ هو أوَّل ما نزل ، لا أن السورة كاملةً هي أوَّل ما نزل . وانظر « الإتقان في علوم القرآن » (١/ ٩٤ ـ ٩٨) .

(٣) انظر « الكشاف » (١/ ٣) ، وإنما كان ذكر الله أهمَّ في ذاته ؛ لكونه دالاًّ على الذات العليَّة المقدَّمة علىٰ غيرها وجوداً ورتبةً .

(٤) في هامش (هـ) : (أقول : إنما يستقيم هٰذا لو كانت البسملة من السورة علىٰ مذهب الشارح دون مذهب المصنف) .

(٥) قوله : (ثم في كلامه دلالة . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنه قال : (وأن يكون « باسم ربك » مفعولَ « اقرأ » الذي بعده) ، وقوله : (علىٰ زيادة الباء) ؛ لأنه يتعدَّىٰ إلى المفعول بنفسه ، لا بواسطة حرف الجر . « قوجحصاري » (ق ٨٦ ـ ٨٧) ، هٰذا ؛ وفي قول الشارح : (تعلُّق « اقرأ باسم ربك ») شيء من القلق ، وأوضحُ منه قوله في « المطوَّل » (ص ٢٠١) : (تعلُّق « باسم ربك » بـ « اقرأ ») ، وفي (أ) : (الإثبات) بدل (الثبات) .

(٦) الخطام : الزِّمام . انظر « الصحاح » (خ ط م) (٥/ ١٩١٥) .

غيرَ مُعدّىً إلىٰ مقروءٍ بهِ ، وأنْ يكونَ (باسمِ ربِّكَ) مفعولَ ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ الذي بعدَهُ .

وفي « الكشّافِ » : أنَّهُ تعلُّقُ الاستعانةِ ؛ كما في (كتبتُ بالقلمِ) ، أو تعلُّقُ الملابسةِ ؛ كما في ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [المؤمنون : ٢٠] علىٰ معنىً : متبرِّكاً باسمِ ربِّكَ اقرأْ[١] .

* * *

---

(١) انظر « الكشاف » (١/ ٣ـ٤) .

والحالةُ المقتضيةُ للنَّوعِ الثالثِ : هي كونُ العنايةِ بما يُقدَّمُ أتمَّ ، وإيرادُهُ في الذِّكرِ أهمَّ .

والعنايةُ التامَّةُ بتقديمِ ما يُقدَّمُ ، والاهتمامُ بشأنِهِ . . نوعانِ :

قولُهُ : (والحالةُ المقتضيةُ للنوعِ الثالثِ) ؛ وهو اعتبارُ التقديمِ والتأخيرِ فيما بينَ ما يتَّصلُ بالفعلِ : هي كمالُ العنايةِ والاهتمامِ بشأنِ ما يُقدَّمُ .

وقولُهُ : (وإيرادُهُ) حقُّهُ الجرُّ عطفاً على (العنايةِ) ، إلا أنَّ الرِّوايةَ بالرفعِ عطفاً علىٰ محلِّ (العنايةِ) ؛ لكونِهِ اسمَ الكونِ بتقديرِ : أنْ تكونَ العنايةُ .

وفي جعلِ (أنْ يكونَ) خبرَ (أحدُهما) و(ثانيهما) . . تسامحٌ ظاهرٌ وإنْ حُمِلَ علىٰ حذفِ اللامِ[1] ؛ أي : أحدُ النوعينِ : العنايةُ والاهتمامُ ؛ لأنْ يكونَ أصلُ الكلامِ في ذلكَ الشيءِ الذي يُقدَّمُ هو التقديمَ ، وثانيهما : العنايةُ والاهتمامُ ؛ لأجلِ أنْ تكونَ العنايةُ بتقديمِ ما يُقدَّمُ والاهتمامُ بشأنِهِ ؛ لكونِهِ نُصْبَ عينِكَ ؛ لذاتِهِ ، أو لأمرٍ عارضٍ .

وينبغي ألا يذهبَ عليكَ[2] : أنَّ كلامَهُ وإنْ كانَ لبيانِ جهةِ التقديمِ والتأخيرِ فيما بينَ متعلِّقاتِ الفعلِ . . إلا أنَّ قاعدةَ تنويعِ العنايةِ والاهتمامِ إلى النوعينِ أعمُّ مِنْ ذلكَ ، ولفظَ (ما يُقدَّمُ) غيرُ مخصوصٍ بمتعلِّقِ الفعلِ ؛ بدليلِ أنَّهُ جعلَ تقديمَ المبتدأِ على الخبرِ ، والعاملِ فعلاً كانَ أو حرفاً أوِ اسماً على المعمولِ . . مِنْ هـٰذا القَبِيلِ .

---

(١) قوله : (تسامح ظاهر) ؛ لأن ما ذكره سبب للعناية ، لا قسم منها . « قوجحصاري » (ق٨٧) ، وفي هامش (هـ) : (وهو أنه جعل كونَ أصل الكلام هو التقديم أحدَ نوعي الاهتمام ، وليس كذلك ؛ إذ ليس ذلك باهتمام رأساً ، بل هو سبب الاهتمام) .

(٢) يقال : ذهب عليه ؛ إذا غفل عنه ؛ أي : ينبغي ألا تغفل أن كلامه . . . إلىٰ آخره . من هامش (هـ) .

أحدُهما : أنْ يكونَ أصلُ الكلامِ في ذلكَ هو التقديمَ ، ولا يكونَ في مقتضى الحالِ ما يدعو إلى العُدولِ عنهُ ؛ كالمبتدأِ المُعرَّفِ ؛ فإنَّ أصلَهُ التقديمُ على الخبرِ ؛ نحوُ : (زيدٌ عارفٌ) .

وكذي الحالِ المُعرَّفِ ؛ فأصلُهُ التقدُّمُ على الحالِ[1] ؛ نحوُ : (جاءَ زيدٌ راكباً) .

وكالعاملِ ؛ فأصلُهُ التقدُّمُ على معمولِهِ ؛ نحوُ : (عرفَ زيدٌ عمراً) ، و(كانَ زيدٌ عارفاً) ، و(إنَّ زيداً عارفٌ) ، و(مِنْ زيدٍ) ، و(غلامُ عمرٍو) .

وكالفاعلِ ؛ فأصلُهُ التقدُّمُ على المفعولاتِ وما يُشبِهُها مِنَ الحالِ والتمييزِ ؛

فعلىٰ هـٰذا : يسقطُ الاعتراضُ بأنَّهُ جعلَ تقديمَ المفعولِ على الفعلِ مِثلَ : (وجهَ الحبيبِ أتمنَّىٰ) .. مِنْ هـٰذا البابِ وليسَ منهُ[2] ، ولا يحتاجُ إلى الجوابِ : بأنَّ الغرضَ التقديمُ على الفاعلِ إلا أنَّهُ لم يُمكِنْ بدونِ التقديمِ على الفعلِ[3] ؛ لكونِ الفاعلِ ضميراً متَّصلاً بهِ .

قولُهُ : (كالمبتدأِ المُعرَّفِ) قد مرَّ وجهُ تقدُّمِهِ في تقديمِ المسندِ إليهِ[4] ، وكذا وجهُ تقدُّمِ ذي الحالِ على الحالِ[5] .

وقيدُ (المُعرَّفِ) : احترازٌ عن مِثلِ : (في الدارِ رجلٌ) ، و(جاءَني راكباً رجلٌ) .

وأمَّا وجهُ تقدُّمِ العاملِ : فهو أنَّهُ بمنزلةِ المؤثِّرِ ، والمعمولَ بمنزلةِ الأثرِ .

---

(١) في النسخ ما عدا (ب) : (التقديم) بدل (التقدم) .
(٢) المعترض : هو ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٨٧) .
(٣) في (ج ، د) : (يكن) بدل (يمكن) ، وقوله : (التقديم) ؛ أي : تقديم المفعول . من هامش (هـ) .
(٤) انظر (١/ ٤٤٠ـ ٤٥٧) .
(٥) انظر (٢/ ٧٨) .

نحوُ : (ضربَ زيدٌ الجانيَ بالسَّوطِ يومَ الجمعةِ أمامَ بكرٍ ضرباً شديداً تأديباً لهُ ممتلئاً مِنَ الغضبِ) ، و(امتلأَ الإناءُ ماءً) .

وكالذي يكونُ في حكمِ المبتدأِ مِنْ مفعولَيْ بابِ (علمتُ) ؛ نحوُ : (علمتُ زيداً منطلقاً) ، أو في حكمِ فاعلٍ مِنْ مفعولَيْ بابِ (أعطيتُ) و(كسوتُ) ؛ نحوُ : (أعطيتُ زيداً درهماً) ، و(كسوتُ عمراً جُبَّةً) ، فزيدٌ عاطٍ وعمرٌو مُكتَسٍ ؛ فحقُّهما التقدُّمُ علىٰ غيرِهما .

ووجهُ تقدُّمِ الفاعلِ على المفاعيلِ : أنَّهُ ركنٌ مِنَ الكلامِ، وبمنزلةِ الجزءِ مِنَ الفعلِ .

وأمَّا ترتُّبُ المفاعيلِ : فكلامُ المصنِّفِ يُشعِرُ بأنَّ الأصلَ تقديمُ المفعولِ بهِ بلا واسطةٍ ، ثمَّ بواسطةٍ ، ثمَّ ظرفِ الزمانِ ، ثمَّ ظرفِ المكانِ ، ثمَّ المفعولِ المطلقِ ، ثمَّ المفعولِ لهُ .

وقيلَ : الأصلُ تقديمُ المفعولِ المطلقِ ؛ لكونِهِ جزءَ مدلولِ الفعلِ ، والباقي كما ذكرَ ، وكأنَّ المصنِّفَ نظرَ إلىٰ قلَّةِ الفائدةِ في المفعولِ المطلقِ .

ولم يذكرِ المفعولَ معَهُ ؛ لكونِهِ عندَهُ منصوباً بالواوِ مُلحَقاً بالمفعولِ[1] .

وأفردَ للتمييزِ مثالاً دونَ أنْ يقولَ : (ممتلئاً غضباً) ؛ ليكونَ متعلِّقاً بصريحِ الفعلِ[2] .

وقولُهُ : (**أو في حكمِ فاعلٍ**) بالتنكيرِ ؛ لئلا يُوهِمَ بفاعلِ بابِ (أعطيتُ) ؛ فإنَّ المفعولَ الأوَّلَ ليسَ في حكمِهِ ، بل في حكمِ فاعلِ مُجرَّدِهِ ؛ مِثلُ : (عَطَوْتُ) ؛ بمعنىٰ : تناولتُ ، أو مَزِيدِهِ ؛ مِثلُ : (اكتسيتُ) .

---

(١) فليس من معمولات الفعل وإن كان من مقيّداته . « قوجحصاري » (ق٨٧) ، وفي (أ ، و) : (وملحقاً) بدل (ملحقاً) .

(٢) فاندفع اعتراض الشيرازي بقوله في « مفتاح المفتاح » (ق١١١) : (ولو قال : « ممتلئاً غضباً » استغنىٰ عن مثال التمييز ؛ لكون « غضباً » تمييزاً) .

وكالمفعولِ المتعدَّىٰ إليهِ بغيرِ وساطةٍ ؛ فأصلُهُ التقدُّمُ على المتعدَّىٰ إليهِ بوساطةٍ ؛ نحوُ : (ضربتُ الجانيَ بالسَّوطِ) .

وكالتوابعِ ؛ فأصلُها أنْ تُذكَرَ معَ المتبوعِ ؛ فلا يُقدَّمَ عليها غيرُها ؛ نحوُ : (جاءَ زيدٌ الطويلُ راكباً) ، و(عرفتُ أنا زيداً) ، وكذلكَ (عرفتُ أنا وفلانٌ زيداً) .

وغيرِ ذلكَ . . . .

ولا يخفىٰ : أنَّ بابَ (أعطيتُ) عبارةٌ عن كلِّ متعدٍّ إلىٰ مفعولينِ متغايرينِ ؛ فلا حاجةَ إلىٰ عطفِ (كسوتُ) .

ووجهُ كونِ الأصلِ ذكرَ التابعِ معَ المتبوعِ : أنَّهُ متَّحدٌ بهِ مِنْ جهةِ كونِهما بإعرابٍ واحدٍ مِنْ جهةٍ واحدةٍ معَ كونِهِ نفسَ المتبوعِ في الغالبِ .

ولانتفاءِ الاتِّحادِ بالذاتِ في المعطوفِ قالَ[1] : (**وكذلكَ « عرفتُ أنا وفلانٌ زيداً »**)[2] ؛ **يعني** : أنَّهُ معَ مغايرتِهِ للمتبوعِ . كباقي التوابعِ في استحقاقِ أنْ يُذكَرَ معَ المتبوعِ[3] ؛ لِمَا ذكَرْنا[4] .

وعندَ اجتماعِ التوابعِ قيلَ : الأصلُ تقديمُ النعتِ ، ثمَّ التأكيدِ ، ثمَّ البدلِ أوِ البيانِ .

وقولُهُ : (**وغيرِ ذلكَ**) مجرورٌ معطوفٌ على (التوابعِ) ؛ وذلكَ كالمفعولِ الأوَّلِ مِنْ بابِ (أعلمتُ) ، والاسمِ المُبهَمِ على التمييزِ[5] ،

---

(١) قوله : (**المعطوف**) ؛ أي : (فلان) . « قوجحصاري » (ق ٨٨) .

(٢) **يعني** : فصل بقوله : (وكذلك) . من هامش (هـ) .

(٣) في (هـ) : (كسائر) بدل (كباقي) .

(٤) أي : في قوله : (ووجه كون الأصل ذكر التابع . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٨٨) .

(٥) قوله : (**والاسم المبهم**) ؛ أي : المميَّز . « قوجحصاري » (ق٨٨) ؛ أي : تقديم المميَّز على التمييز .

ممَّا عُرِفَ لهُ في علمِ النَّحوِ موضعٌ مِنَ الكلامِ بوصفِ الأصالةِ بالإطلاقِ .

وثانيهما : أنْ تكونَ العنايةُ بتقديمِهِ ، والاهتمامُ بشأنِهِ ؛ لكونِهِ في نفسِهِ نُصْبَ عينِكَ ، وأنَّ التفاتَ الخاطرِ إليهِ في التزايدِ ؛ كما تجدُكَ إذا وارىٰ قِناعُ الهَجْرِ وجهَ مَنْ روحُكَ في خِدمتِهِ ، وقيلَ لكَ : ما الذي تتمنَّىٰ . . تقولُ : (وجهَ الحبيبِ أتمنَّىٰ) ، فتقدِّمُ ، . . . .

والمستثنىٰ منهُ على المستثنىٰ .

وقولُهُ : (**بوصفِ الأصالةِ**) في موقعِ الصفةِ لـ (موضعٌ) .

و(**بالإطلاقِ**) : متعلِّقٌ بـ (الأصالةِ) ؛ أي : لا الأصالةِ التي تَعرِضُ باعتبارِ شرطٍ وقيدٍ ؛ كالخبرِ الذي يكونُ لمتعلِّقِهِ ضميرٌ في المبتدأِ ؛ مِثلُ : (في الدارِ صاحبُها) ، وكالمفعولِ الذي يكونُ لهُ في الفاعلِ ضميرٌ[1] ؛ مِثلُ : (ضربَ زيداً سيِّدُهُ) .

قولُهُ : (**وثانيهما**) ؛ أي : ثاني النوعينِ .

وضميرُ (**تقديمِهِ**) ، و(**شأنِهِ**) ، و(**كونِهِ**) ، و(**إليهِ**) : لـ (ما يُقدَّمُ) .

و(**كما تجدُكَ**) : في موقعِ الحالِ[2] ، أوِ الخبرِ لمحذوفٍ[3] .

وقولُهُ : (**وقيلَ**) عطفٌ علىٰ (وارىٰ) ؛ أي : سترَ .

و(**إذا**) : متعلِّقٌ بـ (تجدُكَ) أو بـ (تقولُ) ، وهو ثاني مفعولي (تجدُ) ، و(**فتقدِّمُ**) : عطفٌ عليهِ ؛ إمَّا لكونِهِ في معنىٰ : (تريدُ أنْ تقولَ) ، أو على

---

(١) في النسخ ما عدا (هـ) : (للفاعل ضمير فيه) بدل (له في الفاعل ضمير) ، وكُتب في هامش (ج) : (لعلَّ حق العبارة : وكالمفعول الذي يكون له ضمير في الفاعل ، فليتأمَّل) .

(٢) من الكاف في (عينك) . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (**أو الخبر لمحذوف**) ؛ أي : والتقدير : وهو كما تجدك . « قوجحصاري » (ق٨٨) .

أو كما تجدُكَ إذا قالَ لكَ أحدٌ : (عرفتُ شركاءَ للهِ) . . **يَقِفُّ شَعَرُكَ فَزَعاً**[1] ، وتقولُ : (للهِ شركاءَ ؟!) وعليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ .

أو لعارضٍ يُورِثُهُ ذلكَ ؛ كما إذا أخذتَ في الحديثِ ، . . . .

القلبِ ؛ مِثلُ : يُكِبُّ فيعثرُ ، **والأوجَهُ** : أنَّهُ تفسيرٌ ، وحقُّ المفسِّرِ أنْ يكونَ بعدَ المفسَّرِ في الذِّكرِ وإنْ تقدَّمَهُ في الوجودِ .

قولُهُ : (**يَقِفُّ شَعَرُكَ**) ؛ أي : يقومُ على الجِلْدِ فَزَعاً .

(**وتقولُ** : « **للهِ شركاءَ ؟!** ») بتقديرِ : أللهِ عرفتَ شركاءَ ؟! علىٰ قصدِ الاستفهامِ للتوبيخِ والإنكارِ والتعجيبِ[2] .

وعليهِ : ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ [الأنعام : ١٠٠] بدلَ (جعلوا شركاءَ للهِ) ؛ أي : أثبتوا في زعمِهم .

فـ (**للهِ**) **في الآيةِ والمثالِ** : مفعولٌ بواسطةٍ قُدِّمَ على الذي بلا واسطةٍ ، وأمَّا لو جعلتَهُ في الآيةِ المفعولَ الثانيَ : فتقديمُهُ علىٰ أصلِهِ[3] ؛ كما في قولِكَ : (في الدارِ رجلٌ) .

قولُهُ : (**أو لعارضٍ**) عطفٌ علىٰ (لكونِهِ في نفسِهِ) ، وهو خبرُ (تكونَ) .

والمستترُ في (**يُورِثُهُ**) : لـ (عارضٍ) ، **والبارزُ** : لـ (ما يُقدَّمُ) .

و(**ذلكَ**) : إشارةٌ إلىٰ كونِهِ نُصْبَ العينِ متزايدَ الالتفاتِ إليهِ .

وحاصلُ الكلامِ : أنَّهُ ذكرَ مِنْ عندِهِ أربعةَ أمثلةٍ للعارضِ الذي يُورِثُ الاهتمامَ بشأنِ ما يُقدَّمُ والالتفاتَ إليهِ ، وبيَّنَ وجهَ إيراثِها ذلكَ ، ثمَّ ذكرَ أربعةَ أمثلةٍ مِنَ القرآنِ علىٰ وَفْقِها بالترتيبِ كما لا يخفىٰ على الناظرِ .

---

(١) قوله : (يقف) ضُبط في معظم النسخ بضم القاف ، وضُبط في (ج) بالضم والكسر .

(٢) في (ب) : (والتعجب) بدل (والتعجيب) .

(٣) لا لكونه في نفسه نصب عينك . من هامش (أ) .

وتوهَّمتَ لقرائنِ الأحوالِ مَنْ أنتَ معهُ في الحديثِ مُلتفتَ الخاطرِ إلىٰ معنىً ينتظرُ مِنْ مَساقِكَ الحديثَ إلمامَكَ بهِ ، فيبرُزُ ذلكَ المعنىٰ عندَكَ في مِعْرَضِ أمرٍ يتجدَّدُ في شأنِهِ التقاضي ساعةً فساعةً ، فكما تجدُ لهُ مجالاً في الذِّكرِ صالحاً . . لا تتوقَّفُ أنْ تذكُرَهُ ؛ مِثلَما قد تقولُ لصاحبِكَ : (أعجبَني المسألةُ الفلانيَّةُ مِنْ كتابِكَ) ، وتأخذُ في كيتَ وذيتَ ، ولهُ كتابٌ آخرُ فيهِ مسائلُ ، فتَحْدِسُ أنَّ كتابَهُ الآخرَ واقعٌ الآنَ في ذِهنِهِ ، وهو كالمنتظِرِ هل تُورِدُهُ في الذِّكرِ ، فتقولُ : (وأعجبَني مِنْ كتابِكَ الآخرِ المسألةُ الفلانيَّةُ) ، فتقدِّمُ المجرورَ على المرفوعِ .

وقولُهُ : (ملتفتَ الخاطرِ) ثاني مفعولي (توهَّمتَ)[1] ؛ أي : ظننتَ ، والأوَّلُ : (مَنْ أنتَ) .

و(ينتظرُ) : صفةُ (معنىً) ، وفاعلُهُ : ضميرُ (مَنْ أنتَ) ، ومفعولُهُ : (إلمامَكَ) .

وضميرُ (بهِ) و(لهُ) و(تذكرَهُ) : لـ (معنىً) .

و(كما) : متعلِّقٌ بـ (لا تتوقَّفُ) ، والكافُ : للقِرانِ في الوقوعِ ؛ مِثلُها في قولِكَ : (كما دخلَ زيدٌ خرجَ عمرٌو)[2] .

وضميرُ (لهُ) : لـ (صاحبِكَ) .

وضميرُ (تُورِدُهُ) : لـ (كتابَهُ الآخرَ) .

و(فتقولُ) : عطفٌ علىٰ (فتَحْدِسُ) .

والواوُ في (وأعجبَني) : للعطفِ علىٰ (أعجبَني) الأوَّلِ .

و(فتقدِّمُ) : عطفٌ علىٰ (فتقولُ) ؛ كما مرَّ[3] .

---

(١) وجوَّز الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١١٢) أن يكون حالاً من (من أنت معه) .

(٢) أي : تقارنَ دخولُ زيد وخروجُ عمرو . « قوجحصاري » (ق٨٨) .

(٣) أي : في قوله (٢/ ٨١-٨٢) : (إما لكونه في معنىٰ : « تريد أن تقول » . . .) إلىٰ آخره . من هامش (هـ) .

أو كما إذا وُعِدْتَ ما أنتَ تستبعدُ وقوعَهُ ؛ فإنَّكَ حالَ التفاتِ خاطرِكَ إلىٰ وقوعِهِ مِنْ جهةٍ تُبَعِّدُهُ ، ومن جهةٍ أخرىٰ أدخلَ في تبعيدِهِ . . تجدُ تفاوتاً في إنكارِكَ إيَّاهُ ضعفاً وقوَّةً بالنِّسبةِ ، ولامتناعِ إنكارِهِ بدونِ القصدِ إليهِ يستتبعُ تفاوتُهُ ذاكَ تفاوتاً في القصدِ إليهِ والاعتناءِ بذِكرِهِ ، فأنتَ في الأوَّلِ إذا أنكرتَ أوجبتَ

فحَذْفُكَ المعنى المذكورَ عارضٌ أورثَ لكتابهِ الآخرِ أنْ يكونَ نُصْبَ عينِكَ ومُلتفَتَ خاطرِكَ .

هـٰذا المثالُ يوافقُ قولَهُ تعالىٰ في سورةِ (القصصِ) : ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [القصص : ٢٠] ، وفي (يسٓ) : ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ ﴾ [يسٓ : ٢٠] .

قولُهُ : (أو كما إذا وُعِدْتَ) هـٰذا المثالُ يوافقُ قولَهُ تعالىٰ في سورةِ (المؤمنينَ) : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَـٰذَا ﴾ [المؤمنون : ٨٣] ، وفي سورةِ (النملِ) : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هَـٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا ﴾ [النمل : ٦٨] .

وضميرُ (وقوعَهُ) ، و(تُبَعِّدُهُ) ، و(تبعيدِهِ) ، و(إيَّاهُ) ، و(إنكارِهِ) ، و(إليهِ) ، و(ذكرِهِ) : للموعودِ الذي هو ما أنتَ تستبعدُ وقوعَهُ .

وضميرُ (تفاوتُهُ) : للإنكارِ .

و(ذاكَ) ؛ أي : ذاكَ التفاوتُ الذي هو في الضَّعفِ والقوَّةِ[1] .

و(مِنْ جهةٍ) : متعلِّقٌ بـ(التفاتِ)[2] .

وفاعلُ (تُبعِّدُ) : ضميرُ (جهةٍ) .

وقولُهُ : (تجدُ) خبرُ (إنَّكَ) ، و(حالَ التفاتِ) : ظرفٌ متعلِّقٌ بهِ .

و(في الأوَّلِ) : متعلِّقٌ بـ(أوجبتَ) ، أو (أنكرتَ) .

---

(١) في (ب) : (الضعف والقوة) بدل (في الضعف والقوة) .
(٢) في (ج) : (بالتفاوت) بدل (بالتفات) .

البلاغةُ أنْ تقولَ : (شيءٌ حالُهُ في البُعدِ مِنَ الوقوعِ هـٰذهِ . . أنَّىٰ يكونُ ؟! لقد وُعِدْتُ أنا وأبي وجَدِّي هـٰذا ، إنْ هو إلا مِنِ اختراعاتِ المموِّهينَ وأصحابِ التلبيسِ)[1] ، فتذكُرَ المُنكَرَ بعدَ المرفوعِ في موضعِهِ مِنَ الكلامِ ، وأنْ تقولَ في الثاني : (شيءٌ حالُهُ في البُعدِ مِنَ الوقوعِ إلىٰ هـٰذهِ الغايةِ . . علىٰ مَنْ يَرُوجُ ؟! لقد وُعِدْتُ هـٰذا أنا وأبي وجَدِّي) ، فتقدِّمَ المُنكَرَ على المرفوعِ .

وجملةُ (**إذا أنكرتَ أوجبْتَ**) : خبرُ (أنتَ) .

و(**شيءٌ حالُهُ كذا**)[2] : مبتدأٌ خبرُهُ (**أنَّىٰ يكونُ**) في الأوَّلِ ، و(**علىٰ مَنْ يَرُوجُ**) في الثاني .

وقولُهُ : (**فتذكرَ**) منصوبٌ معطوفٌ علىٰ (تقولَ) ، وكذا (**فتُقدِّمَ**) ، ووجهُ الفاءِ قد سبقَ[3] .

والمرفوعُ الذي ذُكِرَ المُنكَرُ بعدَهُ . . هو الفاعلُ وتأكيدُهُ وما عُطِفَ عليهِ .

والمرفوعُ الذي قُدِّمَ المُنكَرُ ـ أعني : (**هـٰذا**) ـ **عليهِ** . . هو التأكيدُ والمعطوفُ ؛ لامتناعِ التقديمِ على الفاعلِ إذا كانَ ضميراً متَّصلاً .

فإنْ قلتَ : هلَّا قيلَ : (لقد وُعِدَ هـٰذا أنا) بانفصالِ الضميرِ ؛ بناءً على الفصلِ لغرضٍ ؛ كما في (ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنا)[4] ، و(إنَّما يدافعُ عن أحسابِهم أنا)[5] .

قلتُ : يجوزُ في حكمِ القياسِ[6] ، لـٰكنْ لا أرىٰ لـهُ مَساغاً في

---

(١) في (أ ، هـ) : (المموِّهة) بدل (المموِّهين) ، وفي هامش (أ) نسخة كالمثبت .

(٢) قول الشارح : (كذا) . . كنايةٌ عن قول المصنف : (في البعد من الوقوع هـٰذه) . من هامش (هـ) .

(٣) أي : في قوله (٢/٨١-٨٢) : (إما لكونه في معنىٰ : « تريد أن تقول » ، أو على القلب) .

(٤) هـٰذا جزء من بيت شعر سيأتي تخريجه (٢/٤١٣) .

(٥) هـٰذا جزء من بيت شعر سيأتي تخريجه (٢/٤١١) .

(٦) أي : على البيتين . من هامش (هـ) .

أو كما إذا عرفتَ في التأخيرِ مانعاً ؛ مِثلَ الذي في قولِكَ : (رأيتُ الجماعةَ مِنْ مُحبِّيكَ التي نأَتْ ثمَّ دنَتْ) ؛ إذا قدَّمتَ (مِنْ مُحبِّيكَ) أفادَ أنَّ الجماعةَ المرئيَّةَ جماعةٌ مِنْ مُحبِّيكَ مِنْ غيرِ شُبهةٍ ، وهو مرادُكَ ، وإذا أخَّرتَ أورثَ الاشتباهَ ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ (مِنْ مُحبِّيكَ) صلةَ (دنَتْ) ، أو مِثلَ الذي في قولِكَ : (الحمدُ للهِ الذي بعثَ بالحقِّ عيسىٰ ، وأيَّدَ بهارونَ موسىٰ) ؛ إذا أخَّرتَ المجرورَ بطلَ السَّجْعُ .

النَّحوِ[1] ، واستعمالاً في الكلامِ[2] .

قولُهُ : (مِثلَ الذي في قولِكَ) هـٰذا يوافقُ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [المؤمنون : ٣٣] بتقديمِ : (مِنْ قومِهِ) .

وقولُهُ : (أو مِثلَ الذي) يوافقُ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ بِرَبِّ هَـٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ [طه : ٧٠] بتقديمِ : (هارونَ) .

يعني : أنَّ إيراثَ التأخيرِ الاشتباهَ في أنَّ الجماعةَ مِنْ مُحبِّيكَ . . عارضٌ أوجبَ تقديمَ (مِنْ مُحبِّيكَ) وهو حالٌ مِنَ (الجماعةَ) على (التي نأَتْ ودنَتْ)[3] وهو وصفٌ لها معَ أنَّ أصلَهُ أنْ يُذكَرَ معَها بلا فاصلٍ ، والمحافظةَ على السَّجْعِ عارضٌ أوجبَ الاهتمامَ بالمجرورِ حتىٰ قُدِّمَ على المفعولِ بلا واسطةٍ[4] .

واعتراضُ « الإيضاحِ » بأنَّ التقديمَ لدفعِ الاشتباهِ أو للرِّعايةِ على السَّجْعِ

---

(١) إذ مثل : (ضرب زيداً أنا) مما لا يجوز إجماعاً ؛ لأنه إن قُدِّم لغرض يقدم على الفعل أيضاً ؛ كما في (زيداً ضربت) . من هامش (هـ) .

(٢) فإن الأحكام اللغوية لا يمكن إثباتها بمجرَّد المناسبات العقلية والتعليلات القياسية ، بل لا بد من أن تكون معتبَرة في الاستعمالات اللغوية . « قوجحصاري » (ق٨٨) .

(٣) في (د) : (نأت ثم دنت) بدل (نأت ودنت) .

(٤) في النسخ ما عدا (ج ، هـ) : (أوجبت) بدل (أوجب) ، وقوله : (بالمجرور) ؛ أي : (هارون) . من هامش (هـ) .

ولهٰذا العارضِ مَناشِئُ تتفاوتُ جَلاءً وخفاءً ، لطيفاً وألطفَ ، والخواطرُ في مِضْمارِها تتباينُ ؛ فمِنْ ضَلِيعٍ لا يُشَقُّ غُبارُهُ ، ومِنْ ظالعٍ لا يُؤْمَنُ عِثارُهُ ، وليسَ السَّبْقُ هناكَ بمجرَّدِ الكَدِّ ، بلِ الفضلُ بيدِ اللهِ يُؤْتيهِ مَنْ يشاءُ .

ولِلّهِ دَرُّ أمرِ التنزيلِ وإحاطتِهِ علىٰ لطائفِ الاعتباراتِ في إيرادِ المعنىٰ علىٰ أنحاءِ

والفاصلةِ ليسَ مِنَ التقديمِ لعارضٍ يُورِثُ الاهتمامَ[1] . . **مدفوعٌ بالمنعِ**[2] .

قولُهُ : (**ولهٰذا العارضِ**) المُورِثِ للاهتمامِ بشأنِ ما يُقدَّمُ معَ أنَّ حقَّهُ في نفسِهِ التأخُّرُ .

(**مَناشِئُ**) جمعُ منشأٍ ؛ موضعِ الحدوثِ والحصولِ .

(**لطيفاً**) : صفةُ (خفاءً) .

المِضْمارُ : الموضعُ الذي يُضمَّرُ فيهِ الخيلُ .

والضَّليعُ : القويُّ ؛ مِنَ الضَّلاعةِ ؛ القوَّةِ وشدَّةِ الإضلاعِ ، وعنِ ابنِ السِّكِّيتِ : (الفرسُ الضَّليعُ : التامُّ الخَلْقِ المُجْفَرُ الغليظُ الألواحِ الكثيرُ العَصَبِ)[3] .

والظالعُ : مِنْ ظلعَ البعيرُ ؛ إذا غمزَ في مِشيتِهِ[4] .

وقولُهُ : (**هناكَ**) ؛ أي : في مِضْمارِ المَناشِئِ .

وقولُهُ : (**بمُجرَّدِ الكَدِّ**) **يشيرُ** إلىٰ أنَّهُ لا بدَّ مِنَ الكَدِّ .

وقولُهم : (**للهِ دَرُّهُ**) دعاءٌ بالخيرِ ، **وأصلُ الدَّرِّ** : اللَّبَنُ ، وهو الخيرُ عندَهم في

---

(١) انظر « الإيضاح » (ص٩٨) .

(٢) فإن الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب لما يُقدَّم أن يكون نُصب العين ، وكذا الرِّعاية المذكورة . « قوجحصاري » (ق٨٨) .

(٣) انظر « إصلاح المنطق » (ص٢٣٩) ، **والمُجْفَر** : العظيم الجنبين من كل شيء . انظر « لسان العرب » (ج ف ر) (٤/١٤٣) .

(٤) أي : جرَّ رجله على الأرض . من هامش (هـ) .

مختلفةٍ بحسَبِ مقتضَياتِ الأحوالِ ، لا ترىٰ شيئاً منها يُراعىٰ في كلامِ البُلَغاءِ مِنْ وجهٍ لطيفٍ . . إلا عثرتَ عليهِ مُراعىً فيهِ مِنْ ألطفِ وجوهٍ .

وأنا أُلقي إليكَ مِنَ القرآنِ عدَّةَ أمثلةٍ ممَّا نحنُ فيهِ ؛ لتستضيءَ بها فيما عسىٰ يُظلِمُ عليكَ مِنْ نظائرِها إذا أحببتَ أنْ تتَّخذَها مَسارحَ نظرِكَ :

الأطعمةِ ، والأصلُ في التربيةِ[1] .

وتعديةُ الإحاطةِ بـ (علىٰ) ؛ لاعتبارِ معنى الاشتمالِ .

و(مقتضَياتِ الأحوالِ) : بالفتحِ نسخةُ المصنِّفِ ، وبالكسرِ تصحيحُ الأكثرينَ ؛ أي : الأحوالِ المُقتضِيةِ .

وقولُهُ : (لا ترىٰ شيئاً منها) ؛ أي : مِنْ لطائفِ الاعتباراتِ . . استئنافٌ لبيانِ ما قبلَهُ .

وضميرُ (عليهِ) : لشيءٍ ، و(فيهِ) : للتنزيلِ .

و(مِنْ) : متعلِّقٌ بـ (يُراعىٰ) و(مُراعىً) علىٰ معنىٰ : أنَّ كلَّ اعتبارٍ لطيفٍ رُوعِيَ في كلامِ البُلَغاءِ علىٰ وجهٍ لطيفٍ وطريقٍ بديعٍ . . رُوعِيَ في التنزيلِ علىٰ وجوهٍ كثيرةٍ هي ألطفُ كلِّ جمعٍ جمعٍ مِنَ الوجوهِ[2] ؛ يعني : أنَّ وجوهَ الرِّعايةِ فيهِ تزيدُ علىٰ وجوهِ الرِّعايةِ فيما سواهُ بحسَبِ الكمِّيَّةِ والكيفيَّةِ جدّاً .

و(ما نحنُ فيهِ) : هو التقديمُ لعارضٍ يُورِثُ الاهتمامَ .

و(إذا أحببتَ) : متعلِّقٌ بـ (تستضيءَ) .

---

(١) في (هـ) : (الرتبة) بدل (التربية) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٢) في (هـ) : (من الطف) بدل (ألطف) ؛ يعني : أن قوله : (من ألطف وجوه) أبلغ من الإفراد ؛ إذ التقدير : (من وجوه ألطف من وجوه) ؛ لأن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة كان مطابقاً للمفضَّل إفراداً وتثنية وجمعاً ، فيكون هناك من المبالغة ما لا يخفىٰ . « قوجحصاري » (ق٨٨) ، وفي هامش (أ) : (يعني : المفضَّل هو الوجوه المذكورة ، والمفضَّل عليه كل جمعٍ جمعٍ من الوجوه اللطيفة) .

منها : أنْ قالَ عزَّ مِنْ قائلٍ في سورةِ (القصصِ) في قصَّةِ موسىٰ عليهِ السَّلامُ : ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [القصص : ٢٠] ، فذكرَ المجرورَ بعدَ الفاعلِ ، وهو موضعُهُ ، وقالَ في (يسٓ) في قصَّةِ رُسُلِ عيسىٰ عليهِ السَّلامُ : ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ ﴾ [يسٓ : ٢٠] [1] ، فقدَّمَ لمَّا كانَ أهمَّ .

يُبيِّنُ ذلكَ : أنَّهُ حينَ أخذَ في قصَّةِ الرُّسلِ اشتملَ الكلامُ علىٰ سُوءِ معاملةِ أصحابِ القريةِ الرُّسلَ ، وأنَّهم أَصَرُّوا علىٰ تكذيبِهم ، وانهمكوا في غَوايتِهم مُسْتَشْرِينَ علىٰ باطلِهم ، فكانَ مَظِنَّةَ أنْ يلعنَ السَّامعُ علىٰ مَجْرى العادةِ تلكَ القريةَ قائلاً : ما أنكدَها

وضميرُ (بها) ، و(نظائرِها) ، و(تتَّخذَها) : للأمثلةِ .

قولُهُ : (رسلِ عيسىٰ عليهِ السلامُ) هم يحيىٰ وبولسُ وشمعونُ .

و(رجلٌ) : هو حبيبٌ النجَّارُ .

(يسعىٰ) : يشتدُّ عَدْواً ؛ ليُعلِمَ الرُّسلَ بما همَّ بهِ أهلُ أنطاكيةَ في حقِّهم ؛ مِنَ الرَّجْمِ وغيرِهِ .

و(القريةِ) : أنطاكيةَ .

(انهمكوا) : جدُّوا ولجُّوا .

و(استشرىٰ في الأمرِ) : ألحَّ ولجَّ .

وضميرُ (كانَ) : لاشتمالِ الكلامِ علىٰ سوءِ المعاملةِ .

والنَّكَدُ : قلَّةُ الخيرِ .

و(تُربةً) و(مَنْبتاً) : تمييزٌ وتفسيرٌ للضميرِ [2] .

---

(١) هكذا وردت الآية في جميع النسخ ، وظاهر كلام الشارح وجود كلمة (يسعى) أيضاً .

(٢) لأن الضمير وإن رجع إلى القرية . . لكن لا يظهر المراد منه ؛ فيكون تمييزاً عن الذات ، لا عن النسبة . « قوجحصاري » (ق١٤٧) نسخة نور عثمانية .

تُربةً ! وما أسوأَها مَنْبتاً ! ويبقىٰ مُجيلاً في فِكرِهِ : أكانَتْ تلكَ المَدَرَةُ بحافاتِها كذلكَ ؟ أم كانَ هناكَ قُطْرٌ دانٍ أو قاصٍ مَنْبِتَ خيرٍ[1] ، منتظراً لمَساقِ الحديثِ هل يُلِمُّ بذِكرِهِ ، فكانَ لهٰذا العارضِ مُهِمّاً ، فكما جاءَ موضعٌ لهُ صالحٌ ذُكِرَ ، بخلافِ قصَّةِ موسىٰ عليهِ السَّلامُ .

ومنها : أنْ قالَ في سورةِ (المؤمنينَ) : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا ﴾ ، فذكرَ بعدَ المرفوعِ وما تبعَهُ المنصوبَ ، وهو موضعُهُ ، وقالَ في سورةِ (النَّملِ) : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا ﴾ ، فقدَّمَ ؛ لكونِهِ فيها أهمَّ .

وقولُهُ : (أكانَتْ) مفعولُ (مُجيلاً)[2] ؛ أي : حالَ كونِ السامعِ يُجيلُ في فكرِهِ هٰذا المعنىٰ .

وعبَّرَ عنِ القريةِ بالمَدَرةِ ؛ تحقيراً لها .

والحافَاتُ : الأطرافُ والجوانبُ .

و(هناكَ) : ظرفٌ لغوٌ متعلِّقٌ بـ (كانَ) .

وضميرُ (هل يُلِمُّ) : لمَساقِ الحديثِ ، أو للحديثِ ، أو للذي أخذَ في القصَّةِ .

وضميرُ (بذكرِهِ) ، و(كانَ) : لـ (قُطْرٌ هو مَنْبِتَ خيرٍ) .

وضميرُ (لهُ) : لذكرِهِ .

قولُهُ : (ومنها : أنْ قالَ في سورةِ « المؤمنينَ ») : ﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [المؤمنون : ٨٢ ـ ٨٣] ، وفي سورةِ (النَّملِ) : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [النمل : ٦٧ ـ ٦٨] .

---

(١) قوله : (منبت) ضُبط في (ب) بالنصب والرفع .

(٢) أي : مردِّداً . من هامش (هـ) .

يدلُّكَ على ذلك : أنَّ الذي قبلَ هـٰذهِ الآيةِ : ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ ﴾ ، والذي قبلَ الأُولىٰ : ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا ﴾ ، فالجهةُ المنظورُ فيها هناكَ هي كونُ أنفُسِهم تراباً وعظاماً ، والجهةُ المنظورُ فيها ها هنا هي كونُ أنفُسِهم وكونُ آبائِهم تراباً ، لا جُزءَ هناكَ مِنْ بُناهم علىٰ صورةِ نفسِهِ ، ولا شُبهةَ أنَّها أدخلُ عندَهم في تبعيدِ البعثِ ، فاستلزمَ زيادةَ الاعتناءِ بالقصدِ إلىٰ ذِكرِهِ ، فصيَّرَهُ هـٰذا العارضُ أهمَّ .

ومنها : أنْ قالَ في موضعٍ مِنْ سورةِ (المؤمنينَ) : ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ ﴾ ، فذكرَ المجرورَ بعدَ صفةِ (الملأِ) ، وهو موضعُهُ كما تعرفُ ، وفي موضعٍ آخرَ منها[1] : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، . . . .

و(إذا) الداخلةُ عليهِ همزةُ الاستفهامِ . . متعلِّقٌ بما تدلُّ عليهِ الجملةُ الاسميَّةُ المصدَّرةُ بالاستفهامِ المؤكَّدةُ بـ (إنَّ) واللامِ للإيذانِ بمبالغتِهم في الكفرِ والاستهزاءِ ؛ مِنْ معنى الفعلِ ؛ أي : نُبعَثُ ونُخرَجُ .

و(هـٰذا) : إشارةٌ إلى البعثِ والإخراجِ مِنَ القبورِ .

وقولُهُ : (هناكَ) إشارةٌ إلى الآيةِ الأُولىٰ ، و(ها هنا) إلىٰ هـٰذهِ الآيةِ التي في سورةِ (النَّملِ) .

والبُنىٰ بالضمِّ : جمعُ بِنْيةٍ .

قولُهُ : (ومنها) ؛ أي : مِنَ الأمثلةِ : (أنْ قالَ في موضعٍ مِنْ سورةِ « المؤمنينَ ») : ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [المؤمنون : ٢٤] ، يريدُ الأشرافَ مِنْ قومِ نُوحٍ ، وفي موضعٍ آخرَ مِنْ سورةِ (المؤمنينَ) أيضاً : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [المؤمنون : ٣٣] .

وقولُهُ : (وهو) ؛ أي : الذِّكرُ بعدَ الصفةِ موضعُ المجرورِ .

---

(١) في (ج ، د) : (وقال في موضع) بدل (وفي موضع) .

فقدَّمَ المجرورَ لعارضٍ صيَّرَهُ بالتقديمِ أَولىٰ ؛ وهو أنَّهُ لو أُخِّرَ عنِ الوصفِ ـ وأنتَ تعلمُ أنَّ تمامَ الوصفِ بتمامِ ما يدخلُ في صلةِ الموصولِ ، وتمامُهُ : ﴿ وَأَتْرَفْنَـٰهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ ـ لاحتملَ أنْ يكونَ مِنْ صلةِ (الدُّنيا)[1] ، واشتبهَ الأمرُ في القائلينَ[2] ؛ أهم مِنْ قومِهِ أم لا ؟

(كما تعرفُ) ؛ مِنْ أنَّ حقَّ التابعِ أنْ يُذكَرَ بعدَ المتبوعِ ، ثمَّ يُؤتىٰ بالحالِ[3] .

وقولُهُ : (وأنتَ تعلمُ) ؛ يعني : أنَّ الوصفَ لـ (الملأُ) هو الموصولُ بصلتِهِ ، فتمامُهُ بتمامِ ما يدخلُ في الصِّلةِ ؛ مِنَ الجملِ الثلاثِ المتعاطفةِ التي ثالثتُها : (وأترَفْناهم في الحياةِ الدُّنيا) ؛ أي : نعَّمْناهم بكثرةِ الأموالِ والأولادِ وما هو مِنْ مَلاذِّ الحياةِ الدُّنيا .

وضميرُ (احتملَ) : للمجرورِ ، والمرادُ بِهِ حيثُما ذُكِرَ : الجارُّ والمجرورُ ، فالمعنىٰ : أنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ مِنْ جملةِ ما يقعُ صلةَ الدنيا وإنْ لم يقعْ ها هنا .

وقد يقالُ : المرادُ : أنَّ المجرورَ بعضُ الصِّلةِ التي هي الجارُّ والمجرورُ[4] .

وقد يُروىٰ : (صلةَ الدنيا) بالنصبِ علىٰ أنَّ (مِنْ) اسمُ (كانَ) ؛ أي : هـٰذا اللفظُ .

وبالجملةِ : لا يخفىٰ : أنَّ تعلُّقَ (مِنْ قومِهِ) بـ (الدنيا) وإنْ جازَ مِنْ حيثُ إنَّها اسمُ تفضيلٍ مِنَ الدُّنُوِّ ، ثمَّ تُجعَلُ اسماً للدارِ ؛ كما في (حياةِ الدنيا) بالإضافةِ . .

---

(١) قوله : (صلة) ضُبط بالنصب في (د) ، وبالنصب والجر في (ب) .

(٢) في (ب) : (واشتمل) بدل (واشتبه) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٣) وفي هـٰذا إشارة إلى أن (من قومه) حال . من هامش (هـ) .

(٤) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١١٤) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٨٨) .

ومنها : أنْ قالَ في سورةِ (طه) : ﴿ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَـٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ ، وفي سورةِ (الشعراءِ) : ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ﴾ ؛ للمحافظةِ على الفاصلةِ .

ولنقتصِرْ مِنَ الأمثلةِ على ما ذُكِرَ ؛ فما كانَ الغرضُ إلا مجرَّدَ التنبيهِ دونَ التتبُّعِ لنظائرِها في القرآنِ . . . .

لٰكنَّهُ بعيدٌ مِنْ جهةِ المعنىٰ ليسَ بحيثُ يُورِثُ الاشتباهَ[1] .

قولُهُ : (ومنها : أنْ قالَ في سورةِ « طه ») : ﴿ فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَـٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ [طه : ٧٠] ، وفي سورةِ (الشعراءِ) : ﴿ فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَـٰجِدِينَ ۝ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ﴾ [الشعراء : ٤٦ ـ ٤٨] .

وكلامُهُ يُشعِرُ بأنَّ التقديمَ في كلتا الآيتينِ لعارضِ المحافظةِ على الفاصلةِ الأَلِفيَّةِ في (طه) والنُّونيَّةِ في (الشعراءِ) ، لٰكنْ لا يخفىٰ : أنَّهُ ليسَ مِنْ قَبيلِ تقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ إلا في (طه) ؛ بناءً علىٰ أنَّ موسىٰ أكبرُ سنّاً وأعظمُ قدراً .

وما يقالُ[2] ؛ أنَّهُ قُدِّمَ هارونُ ؛ لأنَّهُ لو قُدِّمَ موسىٰ لربَّما أوهمَ أنَّ المرادَ بربِّ موسىٰ : فرعونُ ؛ لأنَّهُ الذي ربَّاهُ في صغرِهِ ، وذِكرَ هارونَ علىٰ سبيلِ التبعيَّةِ[3] . . فإنَّما يصلُحُ بياناً لعارضٍ آخرَ في تقديمِ هارونَ مِنْ قَبيلِ دفعِ خلافِ المقصودِ[4] ، لا دليلاً علىٰ كونِهِ الأصلَ .

قولُهُ : (فما كانَ الغرضُ) ؛ أي : مِنْ ذكرِ الأمثلةِ إلا مُجرَّدَ التنبيهِ على التقديمِ

---

(١) الحاصل : أنه لا طائل في أن يقال : (أترَفْنا عاداً أو نعَّمْناهم في الحياة التي دنَتْ من قوم نوح) إلا بتأويل بعيد ؛ أي : دنَتْ من حياة قوم نوح ؛ أي : كانت قريبةً منها في الزمان ، أو شبيهةً بها في الأحوال . « قوجحصاري » (ق٨٨) .

(٢) أي : في توجيه كلام المصنف . من هامش (هـ) .

(٣) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١١٤) .

(٤) قوله : (لعارض آخر) ؛ أي : سوىٰ عارض المحافظة على الفاصلة الألفيَّة . من هامش (هـ) .

وتفصيلِ القولِ فيها ، خاتمينَ الكلامَ بأنَّ جميعَ ما وعَتْ أُذُناكَ مِنَ التفاصيلِ في هـٰذهِ الأنواعِ الثلاثةِ مِنْ فصلِ (التقديمِ والتأخيرِ) . . هو مقتضى الظاهرِ فيها .

وقد عرفتَ فيما سبقَ أنَّ إخراجَ الكلامِ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ طريقٌ للبُلَغاءِ يُسلَكُ كثيراً ؛ بتنزيلِ نوعٍ مكانَ نوعٍ باعتبارٍ مِنَ الاعتباراتِ ، فليكنْ علىٰ ذُكْرٍ منكَ .

لعارضٍ دونَ التتبُّعِ لنظائرِ الأمثلةِ .

وضميرُ (فيها) : للنظائرِ .

و(خاتمينَ) : حالٌ مِنْ ضميرِ (ولنقتصِرْ) .

و(الأنواعِ الثلاثةِ) : هي اعتبارُ التقديمِ والتأخيرِ فيما بينَ الفعلِ والفاعلِ المعنويِّ ، وما بينَ الفعلِ وغيرِ الفاعلِ المعنويِّ ، وما بينَ متعلِّقاتِ الفعلِ .

يريدُ : أنَّ ما ذكرَ ؛ مِنَ الحالاتِ المقتضيةِ للأنواعِ الثلاثةِ . . قد تُخالَفُ مقتضَياتُها ، ويُخرَجُ الكلامُ علىٰ خلافِها ؛ بناءً علىٰ حالاتٍ غيرِ ظاهرةٍ ؛ كما هو الحكمُ في سائرِ مقتضَياتِ الأحوالِ ؛ مثلاً : قد يتحقَّقُ المقتضي المذكورُ لتقديمِ الفاعلِ المعنويِّ أوِ المفعولِ على الفعلِ ، ولتقديمِ الفاعلِ على المفعولِ أو بالعكسِ ، ويُترَكُ التقديمُ ؛ بناءً علىٰ غرضٍ آخرَ ؛ كما إذا نُزِّلَ الخطأُ في المفعولِ منزلةَ عدمِهِ ، فيُترَكُ التقديمُ ، أوِ الإصابةُ فيهِ منزلةَ الخطأِ ، فيُقدَّمُ ؛ وذلكَ لاعتباراتٍ خَطابيّةٍ لا تخفىٰ على الفَطِنِ .

• • •

تقييد الفعل بالشرط

وأمَّا الحالاتُ المقتضيةُ لتقييدِ الفعلِ بالشروطِ المختلفةِ ؛ كـ (إنْ) ، و(إمَّا) ، و(إذا) ، و(إذا ما) ، و(إذ ما) ، و(متىٰ) ، و(متىٰ ما) ، و(أيـنَ) ، و(أينَمـا) ، و(حيثُمـا) ، و(مَـنْ) ، و(مـا) ، و(مهمـا) ، و(أيٍّ) ، و(أنَّىٰ) ، وكـ (لو) : فالذي يكشفُ عنها القِناعَ وقوفُكَ علىٰ ما بينَ هٰذهِ الكلمِ مِنَ التفاصيلِ .

قولُهُ : (وأمَّا الحالاتُ) شروعٌ في ثاني الأمرينِ اللذينِ عقدَ الفصلَ لهما ؛ وهما التكلُّمُ في التركِ والإثباتِ والإظهارِ والإضمارِ والتقديمِ والتأخيرِ للفعلِ ولِمَا يتعلَّقُ بهِ ، والتكلُّمُ في تقييدِ الفعلِ بالقُيودِ الشرطيَّةِ .

وعبَّرَ عنها ها هنا بالشروطِ المختلفةِ ، وفصَّلَها حروفاً وأسماءً .

وأعادَ الكافَ في (لو) ؛ لتفرُّدِها بعدمِ عملِ الجزمِ أصلاً ، وعدمِ إفادةِ معنى الاستقبالِ .

وذكرَ (إذ) و(حيثُ) معَ (ما) ؛ إذ هما بدونِها لا يقعانِ في الشرطِ ، بخلافِ (إذا) و(متىٰ) و(أينَ) ، إلا أنَّ (إذا) إنَّما تجزمُ في الشِّعرِ ؛ مِثلُ[1] : [من الكامل]

. . . . وَإِذَا تُصِبْـكَ خَصَـاصَـةٌ فَتَجَمَّـلِ

وأصلُ (مهما) : (ما ما) على اتِّصالِ (ما) الإبهاميَّةِ بـ (ما) الشرطيَّةِ ؛ كما تتَّصلُ بـ (إذا) و(متىٰ) و(أينَ) ؛ لإفادةِ زيادةِ الإبهامِ .

---

(١) الخصاصة : الفقر والمسكنة ، والبيت لعبد القيس بن خفاف كما في « المفضليات » (ص ٣٨٤) ، و« الأصمعيات » (ص ٢٣٠) ، وصدره :

واستغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنىٰ . . . .

[الكلامُ على (إنْ)]

أمّا (إنْ) : فهي للشرطِ في الاستقبالِ ، والأصلُ فيها الخُلُوُّ عنِ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ ؛ كما يقولُ القائلُ : (إنْ تُكرِمْني أُكرِمْكَ) ، وهو لا يعلمُ أتُكرِمُهُ أم لا .

فإذا استُعمِلَتْ في مقامِ الجزمِ لم تَخْلُ عن نكتةٍ ؛ ....

قولُهُ : (**أمّا « إنْ » : فهي للشرطِ**) ؛ أي : لتعليقِ حصولِ مضمونِ جملةٍ بحصولِ مضمونِ جملةٍ في الاستقبالِ .

(**والأصلُ فيها الخُلُوُّ عنِ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ**) ، ولا وقوعِهِ أيضاً ؛ بدلالةِ قولِهِ : (وهو لا يعلمُ أتُكرِمُهُ أم لا) ، وبدلالةِ أنَّهُ جعلَ : (إنْ لم أكنْ لكَ أباً) خارجاً عنِ الأصلِ لنكتةٍ ، معَ أنَّ الجزمَ فيهِ إنَّما هو بلا وقوعِ الشرطِ الذي هو عدمُ كونِهِ أباً لهُ ، لا بوقوعِهِ على ما سبقَ إلى بعضِ الأوهامِ[1] ، **وقد أطبقوا** على أنَّ (إنْ) للمعاني المحتملةِ المشكوكةِ ، وأنَّها تُستعمَلُ فيما يترجَّحُ ـ أي : يتردَّدُ ـ بينَ أنْ يكونَ وألا يكونَ .

وإنَّما لم يتعرَّضِ المصنِّفُ للخُلُوِّ عنِ الجزمِ باللاوقوعِ ؛ لأنَّهُ مشتركٌ بينَ (إنْ) و(إذا) ، ومقصودُهُ ها هنا ذكرُ ما بهِ يتمايزانِ[2] .

قولُهُ : (**فإذا استُعمِلَتْ**) « إنْ » **في مقامِ الجزمِ** ؛ أي : القطعِ بوقوعِ الشرطِ أو لا وقوعِهِ في المستقبلِ . . **لم تَخْلُ** هي أوِ استعمالُها **عن نكتةٍ** تناسبُ ذلكَ[3] ؛ لامتناعِ مخالفةِ الأصلِ في الكلامِ البليغِ بدونِ نكتةٍ ؛ أي : لطيفةٍ مبنيَّةٍ على تأمُّلٍ ؛

---

(١) **ذهب إلى هٰذا الوهم** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١١٦) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٦٠) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٨٩) .

(٢) وهو أن (إنْ) : لعدم الجزم بوقوع الشرط ، و(إذا) : للجزم بوقوع الشرط . « قوجحصاري » (ق٨٩) .

(٣) قوله : (**أو استعمالها**) ، في هامش (هـ) : (**وعلى هٰذا** : يكون « لم يخل » بالتذكير) .

وهي : **إمَّا التجاهلُ** ؛ لاستدعاءِ المقامِ إيَّاهُ .

وإمَّا أنَّ المخاطَبَ ليسَ بجازمٍ ؛ كما تقولُ لمَنْ يُكذِّبُكَ فيما أنتَ تُخبِرُهُ : (إنْ صدقتُ فقلْ لي : ماذا تعملُ ؟) .

وإمَّا تنزيلُ المخاطَبِ منزلةَ الجاهلِ ؛ لعدمِ جَرْيِهِ علىٰ مُوجَبِ العلمِ ؛ كما قد يقولُ الأبُ لابنٍ لا يُراعي حقَّهُ : (افعلْ ما شئتَ ؛ إنِّي إنْ لم أكنْ لكَ أباً كيفَ تُراعي حقِّي ؟!) .

ولامتناعِ الجزمِ بتحقُّقِ المعلَّقِ بما في تحقُّقِهِ شُبهةٌ . . **قلَّما يُترَكُ المضارعُ في**

مِنْ نكتَ في الأرضِ بالقضيبِ ونحوِهِ ؛ إذا ضربَها وأثَّرَ فيها علىٰ ما هو فعلُ المتأمِّلِ .

وحصرَ النكتةَ في تجاهلِ المتكلِّمِ وعدمِ جزمِ المخاطَبِ حقيقةً أو تقديراً ، فقولُهُ : (**إنْ صدقتُ**) يحتملُ أنْ يكونَ للتجاهلِ ، وأنْ يكونَ لعدمِ جزمِ المخاطَبِ بصدقِهِ ، و(**إنْ لم أكنْ لكَ أباً**) : مبنيٌّ علىٰ تنزيلِ المخاطَبِ منزلةَ الجاهلِ بلاوقوعِ الشرطِ الذي هو انتفاءُ أُبوَّتِكَ لهُ[1] ، معَ أنَّهُ جازمٌ بأنَّكَ أبٌ لهُ عالمٌ بتحقُّقِهِ ، إلا أنَّهُ لا يجري علىٰ مُوجَبِ علمِهِ مِنْ مراعاةِ حقِّكَ ؛ فكأنَّهُ غيرُ عالمٍ .

قولُهُ : (**ولامتناعِ**) متعلِّقٌ بـ (**قلَّما يُترَكُ**) .

يريدُ : أنَّ الأصلَ في كلٍّ مِنْ جملتَيِ الشرطِ والجزاءِ . . أنْ يكونَ فعليَّةً استقباليَّةً ، لا اسميَّةً ، ولا ماضويَّةً ؛ **أمَّا الشرطُ** : فلأنَّهُ مفروضُ الصِّدقِ فيما يستقبلُ ، فلا يناسبُهُ ما يدلُّ على الثبوتِ أوِ المضيِّ ، **وأمَّا الجزاءُ** : فلأنَّهُ متعلِّقٌ بالشرطِ الذي هو محتملٌ مشكوكٌ[2] ، لا متحقِّقٌ مقطوعٌ ، فبطريقِ الأَولىٰ لا يكونُ هو مقطوعَ التحقُّقِ ، فلا يناسبُهُ إلا لفظُ المضارعِ ، فلا يُترَكُ في الكلامِ البليغِ إلى

---

(١) قوله : (**انتفاء أبوّتك**) **الظاهر** : انتفاء أبوّته . « حفيد » (ق١٧٢) .

(٢) في (أ ، ب ، د ، و) : (معلق) بدل (متعلق) .

بليغِ الكلامِ إلى الماضي المُؤذِنِ بالتحقُّقِ نظراً إلىٰ لفظِهِ لغيرِ نكتةٍ ؛ مِثلَ : ما ترىٰ في قولِهِ علَتْ كلمتُهُ : ﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [الممتحنة : ٢] ؛ تُرِكَ (يودُّوا) إلىٰ لفظِ الماضي ؛ إذ لم تكنْ تحتملُ وَدادتُهم لكفرِهم مِنَ الشُّبهةِ ما كانَ يحتملُها كونُهم إنْ يثقفوهم أعداءً لهم وباسطي الأيدي والألسنةِ إليهم للقتلِ والشَّتمِ .

الماضي المُؤذِنِ بالتحقُّقِ نظراً إلىٰ لفظِهِ وإنِ انتقلَ بواسطةِ أداةِ الشرطِ إلىٰ معنى الاستقبالِ . . إلا لنكتةٍ يناسبُها ذلكَ ؛ لأنَّ العُدولَ عن مقتضى الحالِ بلا نكتةٍ خروجٌ عنِ البلاغةِ .

وإنَّما لم يتعرَّضْ لهٰذا في جانبِ الشرطِ ؛ لظهورِهِ ، بلِ اكتفىٰ بما سيذكرُهُ مِنْ نُكَتِ استعمالِ (إنْ) معَ الشرطِ الماضي .

ومثَّلَ لنكتةِ العُدولِ عنِ المضارعِ إلى الماضي بما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ . . . ﴾ الآيةَ ؛ فإنَّهُ ذُكِرَ في مَعرِضِ جزاءِ هٰذا الشرطِ ثلاثُ جملٍ متعاطفةٍ ، كلٌّ منها مستقلٌّ بالجزائيَّةِ ؛ مضمونُ الأُولىٰ : كونُ المشركينَ أعداءً للمؤمنينَ ؛ أي : إظهارُهُمُ العداوةَ ومقتضَياتِها ، وإلا فنفسُ العداوةِ مُنجَّزةٌ غيرُ معلَّقةٍ بوِجْدانِهم[1] ، ومضمونُ الثانيةِ : بَسْطُ الأيدي للقتلِ والضربِ ، والألسُنِ للإيذاءِ والشَّتمِ ، وقد ذُكِرَتا بلفظِ المضارعِ كما هو الأصلُ ، ومضمونُ الثالثةِ : وَدادتُهم كفرَ المؤمنينَ ورجوعَهم عنِ الإسلامِ ؛ بمعنىٰ إظهارِهم واجتهادِهم في حصولِهِ وارتدادِهم[2] ، وقد ذُكِرَتْ بلفظِ الماضي ؛ للدلالةِ علىٰ أنَّ لُزومَ هٰذا المعنىٰ للشرطِ ، وحصولَهُ علىٰ تقديرِ حصولِهِ . . أوضحُ وأثبتُ مِنَ الأوَّلينِ[3] ؛ بحيثُ لا شُبهةَ في تحقُّقِهِ

---

(١) قوله : (منجَّزة) ؛ أي : ثابتة . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (إظهارهم) ؛ أي : إظهار الكفار الوَدادةَ . من هامش (هـ) .

(٣) في (و) : (وأبين) بدل (وأثبت) .

[الكلامُ على (إذا)]

و(إذا) : للشرطِ في الاستقبالِ ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم : ٣٣] علىٰ نحوِ : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم : ٣٦] بإدخالِ (إذا) في الجزاءِ .

أصلاً ؛ إذ ربَّما يتركونَ الأوَّلينِ لدى المصادفةِ ؛ بتذكُّرِ ما بينَهم مِنَ القرابةِ والصداقةِ ، وبما نشؤوا عليهِ مِنْ قولِهم : إذا ملكتَ فأسجِحْ[١] .

وهٰذا حاصلُ ما قالَ في « الكشافِ »[٢] ؛ الماضي وإنْ كانَ يجري في بابِ الشرطِ مَجْرى المضارعِ في علمِ الإعرابِ . . فإنَّ فيهِ نكتةً ؛ كأنَّهُ قيلَ : (ودُّوا قبلَ كلِّ شيءٍ كفرَكم وارتدادَكم) ؛ يعني : أنَّهم يريدونَ أنْ يُلحِقُوا بكم مَضارَّ الدنيا والدِّينِ جميعاً ، وأسبقُ مَضارِّكم وأوَّلُها عندَهم زوالُ دِينِكُمُ الذي هو أعزُّ عليكم مِنْ أرواحِكم بحيثُ تبذلونَها دونَهُ[٣] .

وأمَّا جعلُ : (ودُّوا لو تكفرونَ) حالاً ، أو عطفاً على الشرطيَّةِ لا الجزاءِ[٤] : فتركٌ للأقربِ المشتملِ على النكتةِ السَّريَّةِ بلا نكتةٍ .

قولُهُ : (و« إذا » : للشرطِ) قصدُهُ إلىٰ ذكرِ كلماتِ الشرطِ مِنَ الحروفِ والأسماءِ واحداً فواحداً ، وإلا كانَ المناسبَ أنْ يقولَ : (أمَّا « إنْ » و« إذا » :

---

(١) الإسجاحُ : حسنُ العفو . انظر « العين » (س ج ح) (٣/ ٧٠) .

(٢) وفي ذلك إشارة إلىٰ أنه لا فرق في الحقيقة بين تقرير « الكشاف » و« المفتاح » ، وهٰذا عدول عما في « المطوَّل » (ص١٦٥) ؛ فقد جعل كلام « الكشاف » و« المفتاح » نكتتين متغايرتين ، وانظر « حاشية الحفيد » (ق ١٧٢) .

(٣) انظر « الكشاف » (٤/ ٥١٣) .

(٤) ذهب إلىٰ جعله عطفاً على الجملة الشرطية : القزويني في « الإيضاح » (ص٨٣) ، وذهب إلىٰ تجويز الحال والعطف على الجملة الشرطية : المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٢) .

والأصلُ فيها القطعُ بوقوعِ الشرطِ ؛ كما إذا قلتَ : (إذا طلعَتِ الشَّمسُ فإنِّي أفعلُ كذا) قطعاً؛ إمَّا تحقيقاً ؛ كما في المثالِ المضروبِ، أو باعتبارِ ما خَطابيٍّ ،

فللشرطِ في الاستقبالِ) ، ثمَّ يُفرِّقَ بينَهما[١] .

واكتفىٰ في ذكرِ كلمةِ (أمَّا) بـ(إنْ) ؛ لأنَّها الأصلُ والعُمدةُ والسابقُ في الذِّكرِ ، فكأنَّها مذكورةٌ في البواقي المعطوفةِ عليها .

وذكرَ لـ(إذا) الشرطيَّةِ مثالاً هو نصٌّ في ذلكَ لا يحتملُ مُجرَّدَ الظرفيَّةِ[٢] ؛ وذلكَ بدخولِ (إذا) الفُجائيَّةِ في جزائِها مِثلَها في جزاءِ (إنْ)[٣] ؛ لقُربِ معنىٰ (إذا) الفُجائيَّةِ مِنْ معنى الفاءِ[٤] ، بخلافِ : (إذا جئتَني أكرِمُكَ) ؛ فإنَّهُ يجوزُ أنْ تكونَ مُجرَّدَ ظرفٍ متعلِّقٍ بـ(أُكرِمُكَ) ، وأمَّا في مِثلِ : (إذا جئتَني أكرمتُكَ) بلفظِ الماضي ومعنى الاستقبالِ : فهي أيضاً للشرطِ ، وإلا لم ينقلبِ الماضي إلى المستقبلِ ، ولم يستقمِ الكلامُ بمنزلةِ أنْ تقولَ : (أكرمتُكَ إذا جئتَني) إلا بتأويلِ أنْ يُجعَلَ تعبيراً عنِ المستقبلِ بلفظِ الماضي ؛ تنبيهاً علىٰ تحقُّقِ وقوعِهِ .

قولُهُ : (والأصلُ فيها) ؛ أي : في كلمةِ (إذا) . . قطعُ المتكلِّمِ بوقوعِ الشرطِ ؛ بحكمِ الوضعِ ، وشهادةِ الاستعمالِ ، وينقسمُ إلى القطعِ بهِ بطريقِ التحقيقِ ؛ كما في (إذا طلعَتِ الشمسُ فإنِّي أفعلُ كذا) ، والقطعِ بهِ بسببِ اعتبارٍ مِنَ الاعتباراتِ الخَطابيَّةِ ؛ مِثلُ : (إذا جاءَ الحبيبُ فكذا) ؛ إظهاراً للشَّعَفِ بذلكَ[٥] ، وأنَّهُ بمنزلةِ القطعيَّاتِ ، و(إذا أنعمَ الأميرُ بالأُلوفِ) ؛ إظهاراً للوثوقِ بكمالِ كرمِهِ .

---

(١) كما فعل القزويني في « الإيضاح » (ص٧٩) .

(٢) فلو كان (إذا) لمجرَّد الظرفية لم يدخل علىٰ عاملها المتأخِّر (إذا) المفاجأة ؛ لأنها كالفاء في دلالتها على التعقيب والربط . من هامش (د) .

(٣) في (د) : (المفاجأة) بدل (الفجائية) ، وفي (أ ، ب) : (جوابها) بدل (جزائها) .

(٤) وهو الربط والتعقيب . من هامش (هـ) .

(٥) يحتمل في (و) : (للشغف) بدل (للشعف) .

وهو النُّكتةُ في تغليبِ لفظِ الماضي معَهُ على المستقبلِ في الاستعمالِ ؛ لكونِ الماضي أقربَ إلى القطعِ مِنَ المستقبلِ في الجملةِ نظراً إلى اللفظِ .

قالَ الشاعرُ[1] : [من الطويل]

عَلَـيَّ إِذَا لاقَيْـتُ لَيْلَـىٰ بِخَلْـوَةٍ ... زِيَـارَةُ بَيْـتِ ٱللهِ رِجْـلايَ حَـافِيَـا

(رِجْلايَ) : فاعلُ (زيارةُ) .

و(حافيا) : حالٌ مِنْ ضميرِ المتكلِّمِ ؛ لأنَّهُ في معنىٰ : زيارتي بيتَ اللهِ حافياً .

وقالَ أبو الطيِّبِ[2] : [من الطويل]

إِذَا أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ ٱلْكَـرِيـمَ مَلَكْتَـهُ ... وَإِنْ أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ ٱللَّئِـيـمَ تَمَـرَّدَا

فقولُهُ : (قطعاً) نصبٌ على المصدرِ مِنَ (القطعُ) ، أو مِنْ فعلٍ في معناهُ ، أو نصبٌ بتقديرِ : (أعني) .

و(تحقيقاً) ؛ بمعنىٰ : محقَّقاً .

و(أو باعتبارٍ) ؛ بمعنىٰ : قطعاً مقروناً باعتبارٍ ، أو كائناً بسببِ اعتبارٍ[3] .

والاعتباراتُ التي يناسبُها القطعُ بوقوعِ الشرطِ كثيرةٌ جدّاً .

قولُهُ : (وهو النكتةُ) ؛ أي : كونُ الأصلِ فيهما القطعَ بالوقوعِ . . هو السببُ في تغليبِ لفظِ الماضي معَ لفظِ (إذا) على لفظِ المستقبلِ في الاستعمالِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ استعمالَ (إذا فعلتُ) أغلبُ وأكثرُ مِنِ استعمالِ (إذا أفعلُ) ؛ لأنَّ الماضيَ وإنِ انقلبَ معناهُ إلى المستقبلِ . . لـٰكنَّهُ مِنْ جهةِ كونِ لفظِهِ موضوعاً للحصولِ في الزمانِ

---

(١) البيت لمجنون ليلىٰ في « ديوانه » (ص٣٨) ، وذكر المحقق أن في نسخة : (رَجْلان) بدل (رجلاي) ، وانظر « حاشية قوجحصاري » (ق٨٩) .

(٢) ديوان المتنبي (ص٣٧٢) ، **والشاهد** : أنه ذكر (إذا) مع ما هو مقطوع به حكماً ؛ نظراً إلىٰ كونه واجب الإقدام عليه طبعاً ؛ وهو إكرام الكريم . « قوجحصاري » (ق٨٩) .

(٣) **الحاصل** : أن الباء للملابسة أو السببيّة . « قوجحصاري » (ق٨٩) .

قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾ [الأعراف : ١٣١] بلفظِ (إذا) في جانبِ الحسنةِ ؛ حيثُ أُريدَتِ الحسنةُ المطلَقةُ ، لا نوعٌ منها ؛ ....

الماضي ودالاً عليهِ . . أنسبُ بالقطعِ والجزمِ بالوقوعِ مِنَ المضارعِ الذي لا دلالةَ فيهِ على التحقُّقِ .

والظرفُ ؛ أعني : (**في تغليبٍ**) : متعلِّقٌ بـ (النكتةُ) ؛ لِمَا فيها مِنْ معنى التأثيرِ ، **وكذا اللامُ في (لكونِ)**[١] .

وقولُهُ : (**في الاستعمالِ**) متعلِّقٌ بـ (تغليبِ) ، و(**في الجملةِ**)[٢] : بـ (أقربَ) .

و(**نظراً**) : حالٌ مِنَ المستكنِّ في (أقربَ) ؛ أي : منظوراً إلىٰ لفظِهِ ، أو مصدرٌ لفعلٍ في موقعِ الحالِ ، أو مفعولٌ لهُ ؛ أي : ينظرُ نظراً ، أو لأجلِ المنظوريَّةِ[٣] .

ثمَّ أوردَ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ . . . ﴾ الآيةَ ؛ تحقيقاً وتوضيحاً لاستعمالِ (إذا) في المقطوعِ ، و(إنْ) في المحتملِ .

والمرادُ : القطعُ أوِ الاحتمالُ بالنظرِ إلىٰ حالِ الشيءِ في نفسِهِ ، وفَرْضِ الكلامِ مَقُولاً علىٰ لسانِ مَنْ يجوزُ عليهِ الشكُّ والتردُّدُ ، وإلا فبالنظرِ إلىٰ علمِ اللهِ تعالىٰ ليسَ إلا القطعُ بالوقوعِ أوِ اللاوقوعِ .

والمرادُ بالحسنةِ : الحسنةُ على الإطلاقِ ؛ إذ لا دلالةَ على التقييدِ بنوعٍ دونَ نوعٍ

---

(١) في (أ) : (الكلام) بدل (اللام) .

(٢) **وإنما قال** : (**في الجملة**) ؛ لأنه قد يراد بالمضارع معنى الحال ؛ فلا يكون الماضي أقرب إلى القطع مطلقاً . من هامش (هـ) .

(٣) أي : حُكِمَ بكونه أقربَ ؛ لأجل النظر إلىٰ لفظه . « قوجحصاري » (ق٨٩) .

كما في قولِهِ : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء : ٧٨] ، وفي قولِهِ : ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ ﴾ [النساء : ٧٣] ؛ لكونِ حصولِ الحسنةِ المطلقةِ مقطوعاً بهِ كثرةَ وقوعٍ واتِّساعاً ؛ . . . .

ولا بنوعٍ ما بحيثُ لا يجوزُ التحقُّقُ في ضمنِ نوعينِ وأكثرَ[1] ، بخلافِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ ﴾ ؛ فإنَّ المرادَ بها : نوعٌ مخصوصٌ منها ؛ هو الخِصْبُ والرَّخاءُ ؛ لأنَّ الآيَةَ نزلَتْ في اليهودِ ـ لُعِنُوا ـ حيثُ تشاءَمُوا برسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فقالوا : (منذُ دخلَ المدينةَ نقصَتْ ثمارُها ، وغلَتْ أسعارُها) ، فردَّ اللهُ عليهم بقولِهِ : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾[2] ، وبخلافِ قولِهِ تعالىٰ[3] : ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ . . . ﴾ الآيَةَ ؛ فإنَّ المرادَ : فضلٌ مخصوصٌ ؛ هو الفتحُ والغنيمةُ ؛ لوقوعِهِ في مقابلةِ : ﴿ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾ ؛ أي : قتلٌ وهزيمةٌ ؛ بدليلِ ما قبلَهُ ؛ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ۞ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [النساء : ٧١ ـ ٧٢] ، وليسَ النَّوعُ المخصوصُ قطعيَّ الوقوعِ[4] ؛ فلم يُستعمَلْ فيهِ (إذا) ، بل (إنْ) .

وإنَّما استُعمِلَ في الفضلِ فعلُ الماضي ؛ أمَّا لفظاً : فلالتزامِهم ذلكَ في الشرطِ الداخلِ عليهِ اللامُ الموطِّئةُ للقَسَمِ ، **وأمَّا معنىً** : فلأنَّ اللهَ ذو الفضلِ العظيمِ ؛ ففيهِ شائبةُ التحقُّقِ .

ولمَّا كانَ المرادُ بالحسنةِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ ﴾ : الحسنةَ المطلقةَ . . ناسبَ أنْ يُستعمَلَ في جانبِها (إذا) ؛ لكونِ حصولِها مقطوعاً بهِ مِنْ جهةِ

---

(١) قوله : (إذ لا دلالة . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنه لم يسبق ذكر نوع أو فرد حتىٰ يكون هاذا إشارة إلىٰ ذلك النوع أو الفرد . من هامش (هـ) .

(٢) انظر « معالم التنزيل » (٢/٢٥٢) .

(٣) في (أ) : (وكذا) بدل (وبخلاف) .

(٤) ولو كان تنكير الحسنة للإفراد لكان المناسب إيراد (إذا) ؛ لأن حصول فرد من أفرادها مقطوع ، وكذا الكلام في قوله : ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ ﴾ . من هامش (هـ) .

ولذلكَ عُرِّفَتْ ذهاباً إلىٰ كونِها معهودةً ، أو تعريفَ جنسٍ ، والأوّلُ أقضىٰ لحقِّ البلاغةِ ، . . . .

كثرةِ وقوعِها واتِّساعِ محالِّها .

وهـٰذا ما قالَ في « الكشّافِ » ؛ أنَّ جنسَ الحسنةِ وقوعُهُ كالواجبِ ؛ لكثرتِهِ واتِّساعِهِ ؛ لتحقُّقِهِ في كلِّ نوعٍ مِنَ الحسنةِ ، بخلافِ نوعِ الحسنةِ ؛ فإنَّهُ لا يكثُرُ كثرة جنسِها[1] .

(ولذلكَ) ؛ أي : لكونِ حصولِ الحسنةِ المطلقةِ مقطوعاً بهِ كثرةَ وقوعٍ واتِّساعاً . . عُرِّفَتْ تعريفَ العهدِ ؛ للذهابِ إلىٰ أنَّها معهودةٌ معيَّنةٌ ؛ لكثرةِ خُطُورِها بالبالِ ، وكثرةِ ورودِ أنواعِها على الحسِّ ، أو تعريفَ الجنسِ ؛ بمعنى الإشارةِ إلىٰ هـٰذا الجنسِ الذي هو الحسنةُ .

فقولُهُ : (لكونِ حصولِ الحسنةِ) متعلِّقٌ بـ (قالَ . . . بلفظِ « إذا » في جانبِ الحسنةِ) .

و(كثرةَ وقوعٍ) : نصبٌ على التمييزِ .

و(ذهاباً) : حالٌ أو مفعولٌ لهُ .

و(تعريفَ الجنسِ)[2] : عطفٌ علىٰ محذوفٍ كما قدَّرْنا[3] .

(والأوّلُ) ؛ أي : تعريفُها ذهاباً إلىٰ أنَّها معهودةٌ . . أقضىٰ لحقِّ البلاغةِ مِنْ تعريفِ الجنسِ ؛ لكونِهِ أدلَّ علىٰ فضلِ اللهِ وعنايتِهِ ؛ حيثُ جُعِلَ الحسنةُ المعهودةُ الكاملةُ التي حقُّها أنْ يُشَكَّ في وقوعِها . . كثيرةَ الوقوعِ قطعيَّةَ الحصولِ معَ جعلِ

---

(١) انظر « الكشاف » (٢/ ١٤٥) .

(٢) في (د) : (جنس) بدل (الجنس) .

(٣) أي : في قوله : (عُرِّفت تعريفَ العهدِ ؛ للذهاب إلىٰ أنها معهودة . . . أو تعريفَ الجنس . . .) إلىٰ آخره ، وفي (أ ، ب) : (قررنا) بدل (قدرنا) .

. . . .

السيِّئةِ القليلةِ غيرَ قطعيَّةِ الحصولِ[١] .

أو لِمَا فيهِ مِنَ الإشارةِ إلىٰ أنَّ الحسنةَ المطلقةَ نُزِّلَتْ منزلةَ المعهودِ الحاضرِ في الذِّهنِ ، حتىٰ كأنَّها نُصْبُ أعيُنِهم ؛ لفَرْطِ الاحتياجِ إليها ، وكثرةِ دَوْرِها فيما بينَهم[٢] .

أو لكونِهِ أبعدَ عنِ الإنكارِ ، وأدخلَ في الإلزامِ ؛ حيثُ أُشيرَ إلىٰ حاضرٍ معهودٍ[٣] .

أو لأنَّهُ أدلُّ علىٰ سوءِ معاملتِهم ؛ حيثُ ادَّعَوا أنَّهم أحِقَّاءُ باختصاصِ هـٰذهِ الحسناتِ العظائمِ التي هي الخِصْبُ والرَّخاءُ الدائرةِ فيما بينَهمُ الصائرةِ بمنزلةِ الحاضرِ المعهودِ[٤] ، ولا يشكرونَ اللهَ عليها ، ولا كذلكَ تعريفُ الجنسِ ؛ فإنَّهُ قد يُسلَّمُ دعوى استحقاقِ القليلِ ، ويُعذَرُ في تركِ الشكرِ عليهِ[٥] .

---

(١) قوله : (**لكونه أول. . .**) إلىٰ آخره ، **ذكر هـٰذا التعليل** : ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٩٠) ، **والرد عليه** كما في « المطوَّل » (ص١٥٥) : أنه يجب أن يكون القصد في العهد علىٰ مذهب الجمهور إلىٰ حصَّة معيَّنة من الجنس ، والمقدَّر أن المراد : الحسنة المقطوع بها ؛ لكثرة وقوعها واتِّساعها .

(٢) قوله : (**أو لما فيه. . .**) إلىٰ آخره ، **ذهب إلىٰ هـٰذا التعليل** : المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٢) ، **والرد عليه** كما في « المطوَّل » (ص١٥٥) : أن هـٰذا بعينه تعريفُ الجنس علىٰ مذهب السكَّاكي ، وقوله : (**وكثرة دورها فيما بينهم**) ؛ لعدم انقطاع جزئيات الحسنة المطلقة . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (**أو لكونه. . .**) إلىٰ آخره ، **ذهب إلىٰ هـٰذا التعليل** : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٦١) ، **والرد عليه** كما في « المطوَّل » (ص١٥٦) : أنه إذا جُعل الحسنة هي الواقعة الموجودة. . لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدَّر .

(٤) في (ب) : (العظام) بدل (العظائم) .

(٥) قوله : (**أو لأنه أدل. . .**) إلىٰ آخره ، **ذهب إلىٰ هـٰذا التعليل** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١١٨) .

وبلفظِ (إنْ) في جانبِ السيِّئةِ معَ تنكيرِ السيِّئةِ ؛ إذ لا تقعُ إلا في النُّدرةِ بالنِّسبةِ إلى الحسنةِ المطلَقةِ ، ولا يقعُ إلا شيءٌ منها ؛ ولذلكَ قيلَ : قد عدَدْتَ أيَّامَ البلاءِ ، فهل عدَدْتَ أيَّامَ الرَّخاءِ ؟!

أو لأنَّ المعهودَ المتحقِّقَ أوفقُ بلفظي (إذا) و(جاءَ)[1] .

وفي الكلِّ نظرٌ علىٰ ما بيَّنَّا في « شرحِ التلخيصِ »[2] .

وقيلَ : لأنَّهُ أوفقُ بقولِهِ[3] : ﴿ هَٰذِهِۦ ﴾ إشارةً إلىٰ ما جاءَتْهم ، وبما سيقَتْ لهُ الآيةُ ؛ وذلكَ أنَّهم كانوا كلَّما سُلِبُوا حسنةً أيَّ نوعٍ كانَ . . رجعوا إلىٰ موسىٰ عليهِ السلامُ ودعائِهِ ، فإذا عادَتْ إليهِمُ الحسنةُ مِنْ أيِّ نوعٍ كانَتْ بدعائِهِ . . قالوا : (لنا هٰذهِ) ؛ أي : هٰذهِ مخصوصةٌ بنا ، ونحنُ مُستحِقُّوها ، ولم نَزَلْ في النِّعمةِ والرَّفاهيةِ ، فهٰذهِ معهودةٌ مطلقةٌ ، فليُتدبَّرْ ، ولا كذلكَ السيِّئةُ ؛ فإنَّها وإنْ عادَتْ بعدَ زوالِها . . لا تكونُ مألوفةً معهودةً مُلتفَتاً إليها[4] .

قولُهُ : (وبلفظِ « إنْ ») عطفٌ علىٰ قولِهِ : (بلفظِ « إذا ») ؛ أي : قالَ : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾ بلفظِ (إنْ) في جانبِ السيِّئةِ معَ تنكيرِ السيِّئةِ ؛ أمَّا لفظُ (إنْ) : فلأنَّ وقوعَ السيِّئةِ نادرٌ بالنِّسبةِ إلىٰ وقوعِ الحسنةِ المطلقةِ التي لا يخلو عنها العبدُ لحظةً ، فلا يكونُ قطعيّاً مناسباً لـ(إذا) ، وأمَّا تنكيرُ السيِّئةِ : فلأنَّهُ يُنبئُ عنِ القلَّةِ ، ولا شكَّ أنَّ ما يصيبُ الإنسانَ مِنَ السيِّئةِ أقلُّ قليلٍ بالنسبةِ إلىٰ ما يصيبُهُ مِنَ الحسنةِ .

---

(١) قوله : (أو لأن المعهود . . .) إلىٰ آخره ، ذهب إلىٰ هٰذا التعليل : الشيرازي أيضاً في « مفتاح المفتاح » (ق١١٨) ، والرد عليه وعلىٰ سابقه كما في « المطوَّل » (ص١٥٦) : أن الحسنة المطلقة هي المقطوع بها ؛ لكثرة وقوعها واتساعها ، لا نوع منها ؛ وهي الخِصب والرخاء ، وحينئذ توافق الحسنة المطلقة لفظي (إذا) و(جاء) .

(٢) انظر « المطوَّل » (ص١٥٥ ـ ١٥٦) ، وقد تقدَّم ذكرُ هٰذه الردود تفصيلاً .

(٣) أي : بقوله تعالىٰ : ﴿ هَٰذِهِۦ ﴾ في قوله : ﴿ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ ﴾ . « قوجحصاري » (ق٩٠) .

(٤) القائل : هو ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٩٠) .

ومنهُ : ﴿ وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم : ٣٦] بلفظِ (إذا) في جانبِ الرَّحمةِ ، وكأنَّ تنكيرَها وقصدَ النَّوعِ للنَّظرِ إلىٰ لفظِ الإذاقةِ ؛ فهو المطابقُ للبلاغةِ .

وأمَّا قولُهُ : ﴿ وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا﴾ ، و﴿ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ﴾ . . . .

قولُهُ : (ومنهُ) ؛ أي : مِن استعمالِ (إذا) والماضي في جانبِ الحسنةِ ؛ لكونِها قطعيَّةَ الوقوعِ ، و(إنْ) والمضارعِ في جانبِ السيِّئةِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ . . .﴾ الآيةَ .

إلا أنَّهُ نُكِّرَ ها هنا الحسنةُ ـ أعني : الرَّحمةَ ـ كالسيِّئةِ ، فاعتذرَ عن ذلكَ بأنَّهُ للنظرِ إلىٰ لفظِ الإذاقةِ المنبئِ بحسَبِ أصلِ وضعِهِ عمَّا فيهِ معنى القلَّةِ المناسبةِ للتنكيرِ وإنْ كانَ ها هنا مستعاراً للإيصالِ[1] ؛ يعني : لمَّا عُبِّرَ عنِ الإيصالِ بلفظِ الإذاقةِ . . ناسبَ أنْ يُعبَّرَ عنِ المُوصَلِ بما يدلُّ علىٰ قلَّتِهِ بمنزلةِ القَدْرِ الذي يُذاقُ مِنَ الطعامِ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (فهو ـ أي : التنكيرُ ؛ للنظرِ إلىٰ لفظِ الإذاقةِ ـ هو المطابقُ للبلاغةِ)[2] .

فإنْ قيلَ : هـٰذا يُشعِرُ بأنَّ التنكيرَ للتقليلِ وقد صرَّحَ بأنَّهُ للنوعيَّةِ[3] .

قُلنا : لا منافاةَ ؛ فإنَّ النوعَ مِنَ الجنسِ قليلٌ بالنِّسبةِ إليهِ .

قولُهُ : (وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ﴾) بيانٌ للوجهِ في آياتٍ وردَتْ ظاهراً علىٰ خلافِ ما ذكرَ مِنْ قاعدتَيْ (إنْ) و(إذا) ؛ حيثُ استُعمِلَتْ (إنْ) فيما

---

(١) في النسخ ما عدا (أ ، هـ) : (المبني) بدل (المنبئ) .

(٢) قوله : (وهـٰذا معنىٰ . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق١١٢) : (قوله : « للنظر إلىٰ لفظ الإذاقة » ذكر اللفظ ليس بمناسب ؛ إذ كونه مطابقاً للبلاغة ليس بالنظر إلىٰ لفظ الإذاقة ، بل إلىٰ معناه) .

(٣) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : ما ذكر من قوله : (ناسب أن يُعبَّر عن الموصَل بما يدل علىٰ قلَّته) . « قوجحصاري » (ق١٥٠) نسخة نور عثمانية .

بلفظِ (إنْ) معَ المُرتابينَ : **فإمَّا لقصدِ التوبيخِ على الرِّيبةِ** ؛ لاشتمالِ المقامِ علىٰ ما يَقْلَعُها عن أصلِها ، وتصويرِ أنَّ المقامَ لا يصلُحُ إلا لمجرَّدِ الفَرْضِ للارتيابِ كما قد تُفرَضُ المُحالاتُ متىٰ تعلَّقَتْ بفَرْضِها أغراضٌ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ﴾ ، والضميرُ في (سمعوا) : للأصنامِ ، . . . .

هو متحقِّقُ الوقوعِ فضلاً عن كونِهِ قطعيَّ الوقوعِ ، و(إذا) معَ الماضي في الشيءِ الذي هو نادرُ الوقوعِ[1] .

يعني : أنَّ قولَهُ : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة : ٢٣] معَ المرتابينَ في حقِّيَّةِ القرآنِ وكونِهِ مِنْ عندِ اللهِ ، وقولَهُ : ﴿ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ ﴾ [الحج : ٤] معَ المرتابينَ في المَعادِ وحَشْرِ الأجسادِ ؛ لقصدِ توبيخِ المخاطَبينَ على الارتيابِ في أمرٍ يشتملُ المقامُ علىٰ ما يدلُّ علىٰ حقِّيَّتِهِ وزوالِ الارتيابِ فيهِ بالكلِّيَّةِ ؛ وهو الإعجازُ المشارُ إليهِ بقولِهِ : ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ ، وابتداءُ الخلقِ المشارُ إليهِ بقولِهِ : ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ﴾ ، **وأيضاً** : لتصويرِ أنَّ الارتيابَ في مِثْلِ هٰذا المقامِ لا ينبغي أنْ يُنسَبَ إلى العاقلِ إلا علىٰ سبيلِ الفَرْضِ والتقديرِ كما نُفرَضُ المُحالاتُ لأغراضٍ تتعلَّقُ بهِ ؛ كالتبكيتِ ونحوِهِ[2] ؛ كقولِهِ : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ﴾ [فاطر : ١٤] ؛ فالواوُ وإنْ كانَ ضميرَ العقلاءِ . . فهو ها هنا للأصنامِ التي هي جماداتٌ لا يُتصوَّرُ منها السمعُ إلا علىٰ سبيلِ فَرْضِ المُحالِ ، وإنَّما عُبِّرَ عنها بضميرِ العقلاءِ ؛ ابتناءً على اعتقادِ المخاطَبينَ فيهمُ الإلـٰهيَّةَ التي هي أعلىٰ مرتبةِ ذي العلمِ ؛ تبكيتاً لهم وإلزاماً .

وفي التشبيهِ بهٰذهِ الآيةِ إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأصلَ في فَرْضِ المُحالاتِ كلمةُ (لو) دونَ (إنْ) ؛ لأنَّها لِمَا لا جَزْمَ بوقوعِهِ ولا وقوعِهِ ، والمُحالُ مقطوعٌ بلاوقوعِهِ ، إلا

---

(١) في (ب ، ج ، هـ) : (الشر) بدل (الشيء) .

(٢) كإثبات المطلوب بإبطال نقيضه ، والمبالغة في ثبوت شيء . « قوجحصاري » (ق ٩٠) .

ويتأبّىٰ أنْ يقالَ : (وإذا ارتبتُم) .

ومِثلُهُ : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا إِن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف ٥] فيمَنْ قرأَ (إنْ) بالكسرِ ؛ لقصدِ التوبيخِ والتجهيلِ في ارتكابِ الإسرافِ ، وتصويرِ أنَّ الإسرافَ مِنَ العاقلِ في مِثلِ هـٰذا المقامِ واجبُ الانتفاءِ ، حقيقٌ ألا يكونَ ثبوتُهُ لهُ إلا علىٰ مجرَّدِ الفَرْضِ .

أنَّهُ نُزِّلَ ها هنا منزلةَ ما لا قطعَ بوقوعِهِ علىٰ سبيلِ المساهلةِ وإرخاءِ العِنانِ[١] ؛ لقصدِ التبكيتِ ، ومِثلُهُ قولُهُ تعالىٰ[٢] : ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾ [البقرة : ١٣٧] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَـٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف : ٨١] ، وهو كثيرٌ .

قولُهُ : (**ويتأبّىٰ**) ؛ أي : المقامُ أنْ يقالَ : (وإذا ارتبتُم) ؛ لأنَّهُ لمَّا أُلحِقَ بالمُحالاتِ كانَ استعمالُ (إذا) فيهِ مِنَ المُحالاتِ .

قولُهُ : (**ومِثلُهُ**) ؛ أي : مِثلُ : (وإنْ كنتُم في رَيْبٍ) .. (إنْ كنتُم قوماً مسرفينَ) معَ تحقُّقِ إسرافِهم وإشراكِهم ؛ لقصدِ التوبيخِ والتنبيهِ علىٰ أنَّ الإسرافَ ينبغي ألا يُنسَبَ إلى العاقلِ إلا علىٰ سبيلِ الفَرْضِ والتقديرِ ، **والمعنىٰ** : أنُهمِلُكم فنضربُ عنكمُ القرآنَ إعراضاً أو للإعراضِ أو مُعرِضينَ إنْ كنتم متجاوزينَ الحدَّ في الكفرِ والطغيانِ ؟ ![٣] .

وأمَّا في قراءةِ مَنْ قرأَ بفتحِ (أنْ) : فالمعنىٰ : لأنْ كنتُم[٤] .

---

(١) في (هـ) بعد قوله : (بوقوعه) زيادة : (ولا وقوعه) .
(٢) قوله : (ومثله) ؛ أي : في أنه من باب التبكيت . من هامش (هـ) .
(٣) في (ب) : (فيصرف عليكم) بدل (فنضرب عنكم) ، وقوله : (إعراضاً ...) إلىٰ آخره ؛ يعني : أنه نصب على المصدر من غير لفظه ، أو مفعول له ، أو حال . « قوجحصاري » (ق٩٠) .
(٤) فلا يكون من قبيل ما نحن بصدده . من هامش (هـ) ، هـٰذا ؛ وقرأ بالكسر : نافع وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر « البدور الزاهرة » (ص٢٨٨) .

ومنهُ : ما قد يقولُ العاملُ عندَ التقاضي بالعُمالةِ إذا امتدَّ التسويفُ ، وأخذَ يترجمُ عنِ الحِرمانِ : (إنْ كنتُ لم أعملْ فقولوا أَقْطَعِ الطَّمعَ) ؛ يُنزِّلُهم لتوهُّمِ أنْ يحرموهُ منزلةَ مَنْ لا يعتقدُ أنَّهُ عملَ ، فيقولُ مُجهِّلاً : (إنِ اعتقدتُم أنِّي لم أعملْ فقولوا . . . .

قولُهُ : (ومنهُ) ؛ أي : ممَّا استُعمِلَ فيهِ كلمةُ (إنْ) في مقامِ القطعِ ؛ لقصدِ التوبيخِ والتجهيلِ ، إلا أنَّ القطعَ في الأمثلةِ السابقةِ كانَ بوقوعِ الشرطِ ، وها هنا بلا وقوعِهِ ؛ لأنَّ الشرطَ هو كونُهُ لم يعملْ ، والمتحقِّقُ أنَّهُ عملَ ؛ ولذا قالَ : (ومنهُ) دونَ أنْ يقولَ : (ومِثلُهُ) ، **فجعلُ الضميرِ** لِمَا جيءَ فيهِ بـ (إنْ) للمقطوعِ بالحصولِ[1] . . **سهوٌ**[2] .

قالَ في « العُبابِ » : (العُمْلةُ بالضمِّ ، والعُمَالةُ ، والعِمَالةُ ، والعِمْلىٰ بوزنِ الذِّكرىٰ ، وهـٰذهِ عن الفرَّاءِ[3] : أجرةُ العاملِ)[4] .

والتسويفُ : التأخيرُ ، وأصلُهُ مِنْ (سوفَ أفعلُ) .

والترجمةُ : التعبيرُ والتفسيرُ .

و(**أَقْطَعِ الطمعَ**)[5] : بفتحِ الهمزةِ مضارعٌ مجزومٌ على جوابِ الأمرِ ؛ **أعني** : (قولوا) ، حُرِّكَ بالكسرِ لالتقاءِ الساكنينِ .

ومفعولُ (**فقولوا**) : محذوفٌ ؛ أي : إنَّكَ لم تعملْ .

---

(١) ذهب إلىٰ ذالك : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١١٩) .

(٢) لأنه ليس فيه القطع بالحصول ؛ أي : بوقوع الشرط ، بل القطع بعدم الحصول . « قوجحصاري » (ق٩٠) .

(٣) قوله : (وهـٰذه) ؛ أي : اللغة الأخيرة ـ وهي (العِمْلىٰ) ـ مرويَّة عن الفراء . من هامش (هـ) .

(٤) لم أقف علىٰ كتاب « العُباب » للصغاني ، وفي كتاب « التكميل والذيل والصلة » له (٥/ ٤٥٤) : (و« العِمْلة » عن الفرَّاء) بدل (والعِمْلىٰ) .

(٥) في (ب ، ج ، هـ) : (العمل) بدل (الطمع) .

ويلَكم) .

وإمَّا لتغليبِ غيرِ المُرتابينَ ممَّنْ خُوطِبُوا علىٰ مُرتابيهم .

وقولُهُ : (**ويلَكم**) دعاءٌ مِنَ العاملِ على المخاطَبينَ علىٰ قصدِ الضَّجَرِ والسآمةِ[1] .

و(**إنْ كنتُ**) : مَقُولُ العاملِ .

و(**يُنزِّلُهم**) ؛ أيِ : العاملُ المخاطَبينَ . . جملةٌ مبيِّنةٌ للمقصودِ ، وكانَ قياسُ تنزيلِهم منزلةَ مَنْ لا يعتقدُ أنَّهُ عملَ . . أنْ يقولَ : (إنْ لم تعتقدوا أنِّي عملتُ) ، إلا أنَّهُ يكونُ استعمالاً في المقطوعِ[2] ، فعدلَ إلىٰ (إنِ اعتقدتُم أنِّي لم أعملْ) ؛ ليكونَ في المحتملِ المشكوكِ تقديراً ، ويَحسُنَ التجهيلُ ، فليُتدبَّرْ .

قولُهُ : (**وإمَّا لتغليبِ**) عطفٌ علىٰ (إمَّا لقصدِ التوبيخِ) ؛ **يعني** : يجوزُ أنْ يكونَ استعمالُ (إنْ) معَ المرتابينَ لتغليبِ غيرِ المرتابينَ مِنَ المخاطَبينَ ؛ إذ كانَ فيهم مَنْ لا يرتابُ . . على المرتابينَ ، وجعلِ الكلِّ بمنزلةِ غيرِ المرتابِ .

ويَرِدُ علىٰ هاذا : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ استعمالُ (إنْ) في قطعيِّ الانتفاءِ ، ويعودُ المحذورُ ، **ولا مَحِيصَ سوىٰ أنْ يقالَ**[3] : **المرادُ** : تغليبُ غيرِ المقطوعِ بارتيابِهم على المقطوعِ بارتيابِهم .

لا يقالُ : الشرطُ وقوعُ الارتيابِ في المستقبلِ ، وهو يحتملُ الوجودَ والعدمَ[4] .

لأنَّا نقولُ : ظاهرٌ أنْ ليسَ الشرطُ هو الارتيابَ في المستقبلِ ؛ ولذا زعمَ الكوفيُّونَ أنَّ (إنْ) ها هنا بمعنىٰ (إذ) ، وذهبَ المبرِّدُ والزجَّاجُ إلىٰ أنَّ (إنْ)

---

(١) في (ب ، هـ) : (القائل) بدل (العامل) ، وفي (ب) : (الزجر) بدل (الضجر) .

(٢) وذلك لأنه لما نزَّلهم منزلة من لا يعتقد . . كان عدم اعتقادهم مقطوعاً به لا محالة . من هامش (هـ) .

(٣) في (أ) : (مخلص) بدل (محيص) .

(٤) قوله : (لا يقال . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا يقال في جواب الإشكال المذكور : إن عدم الارتياب من الجميع علىٰ تقدير التغليب . . مقطوع به في الحال ، لـٰكنه مشكوك في الاستقبال ، وهو المعتبَر في استعمال لفظة (إن) ؛ فلا إشكال . من هامش (هـ) .

[الكلامُ على التغليبِ]

وبابُ التغليبِ بابٌ واسعٌ يجري في كلِّ فنٍّ .

لا تقلبُ (كانَ) إلىٰ معنى الاستقبالِ ، وذكرَ كثيرٌ مِنَ النُّحاةِ أنَّهُ إذا أُريدَ إبقاءُ معنى الماضي معَ (إنْ) . . جُعِلَ الشرطُ لفظَ (كانَ) ؛ نحوُ : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ [يوسف : ٢٦] ؛ وذلكَ لقوَّةِ دلالةِ (كانَ) علىٰ معنى المضيِّ ؛ لتمحُّضِهِ لهُ ؛ لأنَّ الحدثَ المطلَقَ الذي هو مدلولُهُ يُستفادُ مِنَ الخبرِ[١] ، فلا يُستفادُ منهُ إلا الزمانُ الماضي .

وأمَّا ما يقالُ ؛ أنَّ البعضَ مرتابٌ قطعاً ، والبعضَ غيرُ مرتابٍ قطعاً ، **فجُعِلَ** الجميعُ كأنَّهُ لا قطعَ بارتيابِهم ولا بعدمِ ارتيابِهم : **فيصلُحُ نكتةً في استعمالِ (إنْ) في هٰذا المقامِ ، وليسَ مِنَ التغليبِ في شيءٍ .**

قولُهُ : (**وبابُ التغليبِ بابٌ واسعٌ يجري في كلِّ فنٍّ**)[٢] يتحقَّقُ فيهِ متعدِّدٌ لبعضِهِ حكمٌ ليسَ للآخرِ ، فيُرجَّحُ ذلكَ البعضُ بجهةٍ مِنَ الجهاتِ ، ويُعطى الآخرُ حكمَهُ ، وتلكَ الجهةُ : كثرتُهُ[٣] ، أو قوَّتُهُ[٤] ، أو خِفَّةُ لفظِهِ[٥] ، أو

---

(١) وقال الرضي في « شرح الكافية » (٤/ ١٨١ـ١٨٢) : (وما قال بعضهم ؛ من أنها سُمِّيت ناقصة ؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر . . **ليس بشيء** ؛ لأن « كان » في نحو : « كان زيد قائماً » يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره يدل على الكون المخصوص ؛ وهو كون القيام ؛ أي : حصوله ، فجيء أوَّلاً بلفظ دالٍّ علىٰ حصولٍ ما ، ثم عُيِّنَ بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنك قلت : « حصل شيء » ، ثم قلت : « حصل القيام » ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوَّلاً ثم تخصيصه . . كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن) .

(٢) قوله : (**في كل فن**) ، أي : تركيب مسند من الكلام باعتبارات أحوال ، **وليس المراد بالفن** : العلم . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٢/ ٥١) .

(٣) كقوله تعالىٰ : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ . . . ﴾ الآية . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٤) كـ (أبوين) . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٥) كـ (عُمَرين) . « قوجحصاري » (ق٩١) .

قالَ تعالىٰ حكايةً عن قومِ شُعيبٍ : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ [الأعراف : ٨٨] ؛ أُدخِلَ شُعيبٌ في ﴿ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ بحكمِ التغليبِ ، وإلا فما كانَ شُعَيبٌ في مِلَّتِهِم كافراً مِثلَهم ؛ فإنَّ الأنبياءَ معصومونَ أنْ يقعَ منهم صغيرةٌ فيها نوعُ نَفْرةٍ ، فما بالُ الكفرِ ؟! وكذا قولُهُ : ﴿ إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم ﴾ [الأعراف : ٨٩] .

وقالَ تعالىٰ : ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾ ، وفي موضعٍ آخرَ : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ ؛ عُدَّتِ الأُنثىٰ مِنَ الذُّكورِ بحكمِ التغليبِ .

ذُكُورتُهُ[١] ، أو نحوُ ذلكَ .

مِنْ تغليبِ الكثيرِ على القليلِ : إسنادُ العَوْدِ في مِلَّةِ الكفرةِ إلىٰ شُعَيبٍ وقومِهِ معَ أنَّ العَوْدَ في الشيءِ يقتضي سابقةَ الكونِ فيهِ ، ولم يكنْ شُعَيبٌ قطُّ مِنَ الكفرةِ[٢] ؛ لأنَّ الأنبياءَ معصومونَ مِنَ الكفرِ والكبائرِ ومِنَ الصغيرةِ المُنفِّرةِ ؛ كسرقةِ لُقمةٍ ، والتطفيفِ بحبَّةٍ ؛ لإخلالِها بغرضِ البعثةِ[٣] ، بخلافِ الصغائرِ التي لا تنفيرَ فيها ، والمسألةُ خلافيَّةٌ كلاميَّةٌ ، **ولا دلالةَ في قولِهِ** : ﴿ بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ علىٰ كونِهم داخلينَ فيها في الجملةِ حتىٰ يكونَ هٰذا أيضاً مِنَ التغليبِ .

ومِنْ تغليبِ الذُّكورِ على الإناثِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾ [العنكبوت : ٣٢] ؛ أي : الباقينَ في القريةِ والعذابِ إلى الهلاكِ[٤] ، وفي آخرِ سورةِ (التحريمِ) في حقِّ مريمَ : ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ [التحريم : ١٢] ؛ أي : المطيعينَ ، والقياسُ : (الغابراتِ)

---

(١) كـ(قمرين) . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٢) **وفي الآية تغليب آخر** ؛ وهو تغليب المخاطَب الذي هو شعيب عليه السلام في الخطاب عليهم . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٣) وهو الدعوة إلى الاتِّباع . انظر « شرح المقاصد » (٢/ ١٩٣) .

(٤) في (ب) : (القائمين) بدل (الباقين) .

وقالَ تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ [البقرة : ٣٤] ؛ عُدَّ إبليسُ مِنَ الملائكةِ بحكمِ التغليبِ عَدَّ الأُنثىٰ مِنَ الذُّكورِ .

ومِنْ هـٰذا البابِ : ....

و(القانتاتِ) ؛ لأنَّ صيغةَ الجمعِ بالواوِ والنونِ إنَّما هي للذُّكورِ خاصَّةً بحكمِ الوضعِ ؛ فإطلاقُها على الإناثِ تغليبٌ للذكرِ على الأنثىٰ .

وتحقيقُهُ : أنَّ صيغةَ (القانتينَ) بعدما كانَتْ للجماعةِ الموصوفةِ بالقُنوتِ مِنَ الذُّكورِ خاصَّةً . . جُعِلَتْ للجماعةِ الموصوفةِ بذلكَ علىٰ ما يعمُّ الذُّكورَ والإناثَ ؛ ليصحَّ عدُّ الأنثىٰ منها .

وأمَّا عدُّ إبليسَ مِنَ الملائكةِ حتىٰ تناولَهُ أمرُهم بالسُّجودِ ، وصحَّ استثناؤُهُ مِنْ ضميرِهم في الإخبارِ بالسُّجودِ : فمِنْ تغليبِ الكثيرِ على القليلِ ، والجماعةِ على الواحدِ في إطلاقِ الاسمِ ؛ مِثلُ : (لتعودُنَّ) في إسنادِ الفعلِ ، إلا أنَّهُ يُشبِهُ عدَّ الأنثىٰ مِنَ الذُّكورِ مِنْ جهةِ أنَّهُ أُطلِقَ الاسمُ الموضوعُ بجوهرِ حروفِهِ للملائكةِ خاصَّةً . . على الملائكةِ وإبليسَ مِنْ غيرِ اشتراكٍ لهُ في مدلولِ الاسمِ أصلاً ؛ كما أنَّهُ أُطلِقَ الاسمُ الموضوعُ بهيئتِهِ للذُّكورِ خاصَّةً على الذُّكورِ والأنثى المشاركةِ لهم في مدلولِ جوهرِ الحروفِ[1] ؛ أعني : القُنوتَ ؛ ولذا قالَ : (عدَّ الأنثىٰ مِنَ الذُّكورِ) ، معَ لطيفةٍ أخرىٰ لا تخفىٰ[2] .

قولُهُ : (ومِنْ هـٰذا البابِ) ؛ أي : بابِ التغليبِ : تغليبُ الخطابِ على الغَيبةِ ؛ بأنْ يُعبَّرَ عنِ الغائبِ الذي لهُ جهةُ خطابٍ بطريقِ الخطابِ معَ أنَّ مقتضى الظاهرِ التعبيرُ عنهُ بطريقِ الغَيبةِ ، أو بأنْ يُعبَّرَ عنِ المخاطَبِ والغائبِ جميعاً بطريقِ

---

(١) في (أ ، ب) : (بالمشاركة) بدل (المشاركة) ، وفي (ج) : (بمشاركة) ، وفي (و) : (لمشاركة) .

(٢) قوله : (مع لطيفة أخرىٰ) ؛ وهي إيهام أنه جُعل بالنسبة إلى الملائكة كالأنثىٰ بالنسبة إلى الذكور . من هامش (هـ) .

قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ تَجۡهَلُونَ ﴾ بتاءِ الخطابِ ؛ غُلِّبَ جانبُ (أنتم) علىٰ جانبِ (قومٌ) ، وكذا ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ فيمَنْ قرأَ بتاءِ الخطابِ ؛

الخطابِ تغليباً لجانبِ الخطابِ ؛ لكونِهِ أشرفَ وأعرفَ .

فالأوَّلُ : كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ تَجۡهَلُونَ ﴾ [النمل : ٥٥] ؛ فإنَّ (تجهلونَ) صفةُ (قومٌ) ، وهو اسمٌ ظاهرٌ ، والأسماءُ الظاهرةُ غُيَّبٌ ؛ **فمقتضى الظاهرِ** : أنْ يقالَ : (يجهلونَ) بياءِ الغَيبةِ ، إلا أنَّهُ جيءَ بتاءِ الخطابِ ؛ نظراً إلىٰ أنَّ (قومٌ) عبارةٌ عن (أنتم) ومحمولٌ عليهِ ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (غُلِّبَ جانبُ « أنتم » علىٰ جانبِ « قومٌ ») .

والثاني : كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ [هود : ١٢٣] **فيمَنْ قرأَ بتاءِ الخطابِ**[١] ؛ أي : أنتَ يا محمدُ المذكورُ بطريقِ الخطابِ وجميعُ المكلَّفينَ الغائبينَ وغيرُ المكلَّفينَ .

لا يقالُ : لمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ صدرُ الكلامِ خطاباً للنبيِّ عليهِ السلامُ ، وآخرُهُ خطاباً لهُ ولغيرِهِ مِنْ غيرِ اعتبارِ التغليبِ ، وإنَّما يلزمُ اعتبارُهُ لو جرىٰ في أوَّلِ الكلامِ ذكرُهم بطريقِ الغَيبةِ ؟

لأنَّا نقولُ : ذكرَ النُّحاةُ أنَّهُ لا يجوزُ في كلامٍ واحدٍ أنْ يُخاطَبَ اثنانِ أو أكثرُ مِنْ غيرِ عطفٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ[٢] .

وأمَّا في قراءةِ (يعملونَ) بياءِ الغَيبةِ[٣] : فلا تغليبَ ؛ لأنَّ الضميرَ لمَنْ سواهُ مِنَ المكلَّفينَ وغيرِهم ، لا لهُ ولهم ليكونَ المعنىٰ : أنتَ وهم ؛ لأنَّهُ لم يُعهَدْ مِثلُ ذلكَ

---

(١) قرأ المدنيان والشامي وحفص ويعقوب بتاء الخطاب ، والباقون بياء الغيبة . انظر « البدور الزاهرة » (ص١٥٩) .

(٢) أي : فلا يجوز أن يخاطب بـ (ما تعملون) من غير أن يقال : (وما ربك ورب غيرك) أو (وما ربكم) . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٣) في (ب ، هـ) : (فيمن قرأ) بدل (في قراءة) .

أي : أنتَ يا محمَّدُ وجميعُ المكلَّفينَ وغيرُهم ، وكذا (يذرؤُكم) في قولِهِ : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ خطاباً شاملاً للعُقَلاءِ والأنعامِ ، مغلِّباً فيهِ المخاطَبونَ على الغُيَّبِ ، والعُقَلاءُ على ما لا يعقلُ .

في الكلامِ وإنْ كانَ لهُ جهةٌ باعتبارِ تغليبِ الأكثرِ[1] .

نعم ؛ لا يبعُدُ أنْ يكونَ المعنىٰ : يعملُ العقلاءُ وغيرُهم ، فعُبِّرَ عنِ الكلِّ بضميرِ العقلاءِ تغليباً ، لـٰكنَّهُ خلافُ الظاهرِ .

ومِنْ هـٰذا البابِ : تغليبُ ذوي العقولِ علىٰ غيرِهم ؛ بأنْ يُعبَّرَ عنِ العاقلِ وغيرِهِ بطريقٍ يخصُّ العقلاءَ ؛ كما تقولُ : (خلقَ اللهُ الناسَ والأنعامَ ، ورزقَهم)[2] .

وقد أوردَ لهـٰذا مثالاً يُشيرُ فيهِ إلىٰ أنَّهُ يجوزُ أنْ يجتمعَ في لفظٍ واحدٍ نوعانِ مِنَ التغليبِ ؛ وهو قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ [الشورىٰ : ١١] ؛ أي : جعلَ لكم مِنْ جنسِكم حلائلَ ، ومِنَ الأنعامِ ذكراً وأنثىٰ يَبُثُّكم ويُكثِّرُكم في هـٰذا الجعلِ حيثُ يكونُ بهِ التوالدُ والتناسلُ ، فهو كالمَنبَعِ للبثِّ والتكثيرِ[3] ، فلفظةُ (كم) تخصُّ خطابَ العقلاءِ ، وقد وردَتْ في (يذرؤُكم) خطاباً للعقلاءِ المذكورينَ بطريقِ الخطابِ والأنعامِ المذكورةِ بطريقِ الغَيبةِ ، ففيها تغليبُ المخاطَبينَ على الغُيَّبِ ؛ حيثُ لم يُقَلْ : (يذرؤُكم وإيَّاهنَّ) ، وتغليبُ العقلاءِ علىٰ غيرِهم ؛ حيثُ لم يُقَلْ : (يذرؤُكم وإيَّاكنَّ) ، ونعمَ ما قالَ مَنْ قالَ : (لتغليبِ المخاطَبينَ على الغُيَّبِ جيءَ بالكافِ

---

(١) أي : لم يُعهَدْ في كلامهم تغليبُ الغائب وإن كان أكثر على المخاطَب ، ولا تغليبُ أحدهما على المتكلم . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٢) في (أ ، هـ) زيادة : (ولفظ « هم » مختص بالعقلاء ، فتجمع في لفظ واحد العقلاء وغير العقلاء ؛ تغليباً للعقلاء علىٰ غيرهم) .

(٣) قوله : (فهو كالمنبع . . .) إلىٰ آخره . . فيه بيان لسر التعبير بـ (يذرؤكم فيه) دون (يذرؤكم به) . « قوجحصاري » (ق٩١) .

ومنهُ : قولُهم : (أبوانِ) : للأبِ والأمِّ ، و(قمرانِ) : للقمرِ والشَّمسِ ،

لا بالهاءِ ، ولتغليبِ العقلاءِ علىٰ غيرِهم جيءَ بالميمِ دونَ النُّونِ)[١] .

وقد تُغلَّبُ الحكايةُ على الغَيبةِ ؛ مِثلُ : (أنا وزيدٌ فعَلْنا) ، **وعلى الخطابِ** ؛ مِثلُ : (أنا وأنتَ فعَلْنا) .

وهـٰذهِ الأقسامُ متقاربةٌ جدّاً ، بخلافِ (الأبوينِ) ؛ فلذا قالَ : (**ومنهُ**) ؛ أي : مِنْ هـٰذا البابِ : تغليبُ أحدِ المتشاركينِ في خصوصيَّةٍ ؛ بأنْ يُثنّى اسمُهُ الخاصُّ ، ويُقصَدَ إليهِ وإلى الآخرِ جميعاً ؛ بأنْ يُجعَلَ مُسمّىً باسمِهِ حتىٰ يكونَ معنى الأبوينِ : المسمَّيينِ بالأبِ[٢] ؛ كما يقالُ : (الزَّيدانِ) بتأويلِ المسمَّيينِ بزيدٍ[٣] ؛ ولهـٰذا لا يكونُ تعريفُ (العُمَرينِ) لأبي بكرٍ وعمرَ إلا باللامِ[٤] ؛ كـ (الزَّيدينِ) ، لا كـ (أبانَينِ)[٥] و(عَمَايتَينِ) ؛ فإنَّ لفظَ المثنَّىٰ هـٰكذا موضوعٌ بإزاءِ الجبلَينِ[٦] .

وأمّا مِثلُ (الأبوينِ) و(القمرينِ) : فليسَ مِنْ قَبيلِ الأعلامِ ، بل مِنْ قَبيلِ أسماءِ الأجناسِ ؛ فتارةً يُعرَّفُ باللامِ ، وتارةً يُنكَّرُ .

ثمَّ المُغلَّبُ هو الذي لفظُهُ أخفُّ ؛ كـ (العُمَرينِ) ، **أو مذكَّرٌ** ؛ كـ (القمرينِ) .

---

(١) **القائل** : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٢١) .

(٢) في النسخ ما عدا (أ ، و) : (المسمَّين) بدل (المسمَّيين) .

(٣) في النسخ ما عدا (أ ، و) : (المسمَّين) بدل (المسمَّيين) .

(٤) قوله : (**ولهـٰذا**) ؛ أي : لزوال الخصوصية والعلمية ، وقوله : (**إلا باللام**) ؛ لأنهم التزموا إدخال اللام فيه ؛ تعويضاً له عما ذهب من العلمية من مقرونه ، وهـٰذه اللام هي لام العهد ؛ لأن العلم بالحقيقة موضوع لمعهود . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٥) **قيل** : هما جبلان يقال لأحدهما : (أبان الأبيض) ، وللآخر : (أبان الأسود) ، **وقيل** : (أبانان) تثنية أبانٍ ومتالع ، غُلِّبَ أحدهما على الآخر . انظر « شرح شافية ابن الحاجب » للرضي الإستراباذي (٤/ ٣٩٨) .

(٦) فامتنع التعريف باللام لعدم زوال شيء بالتثنية حتىٰ يحتاج إلى التعويض . « قوجحصاري » (ق٩١) .

و(خافقانِ) : للمغربِ والمشرقِ .

وأمَّا قولُهُ : ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ بلفظِ (إذا) معَ الضُّرِّ : فللنَّظرِ إلىٰ لفظِ المسِّ[1] ، وإلىٰ تنكيرِ الضُّرِّ المفيدِ في المقامِ التوبيخيِّ القصدَ إلى اليسيرِ مِنَ الضُّرِّ ، وإلى النَّاسِ المستحِقِّينَ أنْ يلحقَهم كلُّ ضررٍ[2] ، وللتنبيهِ علىٰ أنَّ مَساسَ قَدْرٍ يسيرٍ مِنَ الضُّرِّ لأمثالِ هٰؤلاءِ حقُّهُ أنْ يكونَ في حكمِ المقطوعِ بهِ .

وأمَّا الخافقانِ : فمنهم مَنْ يجعلُ الخافقَ حقيقةً في المغربِ ؛ مِنْ خفقَتِ النجومُ ؛ إذا غابَتْ ، وبعضُهم في المشرقِ ؛ مِنْ أخفقَ الرَّجلُ بثوبِهِ ؛ إذا لمعَ بهِ .

وقالَ ابنُ السِّكِّيتِ : (الخافقانِ : أُفُقا المشرقِ والمغربِ ؛ لأنَّ الليلَ والنهارَ يخفُقانِ فيهما)[3] ؛ أي : يضطربانِ ، وعلىٰ هٰذا : لا يكونُ مِنَ التغليبِ في شيءٍ .

وأمَّا بيانُ مجازيَّةِ التغليبِ والعلاقةِ فيهِ ، وأنَّهُ مِنْ أيِّ أنواعِهِ : فممَّا لم أرَ أحداً حامَ حولَهُ[4] .

قولُهُ : (﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم : ٣٣]) ؛ أي : سوءُ حالٍ مِنْ مرضٍ أو

---

(١) في (د) : (نفس) بدل (لفظ) .

(٢) في (د) : (ضر) بدل (ضرر) .

(٣) إصلاح المنطق (ص٢٧٩) .

(٤) قال الشارح في « المطوَّل » (ص ١٥٩) : (وجميع باب التغليب من المجاز ؛ لأن اللفظ لم يُستعمل فيما وضع له ؛ ألا يرىٰ أن (القانتين) موضوع للذكور الموصوفين بهٰذا الوصف ؛ فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاق علىٰ غير ما وُضع له ؟! وقسْ علىٰ هٰذا جميع الأمثلة السابقة والآتية) ، والعرب يغلِّبون الشيء علىٰ غيره لتناسب بينهما أو اختلاط ، والقوم وإن لم ينصُّوا علىٰ هٰذه في علاقات المجاز المرسل.. لٰكنهم نصُّوا علىٰ ما ترجع إليه ؛ وهو المجاورة ، ويصح جعل التغليب من قبيل عموم المجاز .
وبالجملة : فالتغليب إما مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة ، أو من قبيل عموم المجاز .
انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٢/ ٥١) .

وأمَّا قولُهُ : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ ﴾ [فصلت : ٥١] بعدَ قولِهِ : ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ ؛ أي : أعرضَ عن شكرِ اللهِ ، وذهبَ بنفسِهِ وتكبَّرَ وتعظَّمَ : فالذي تقتضيهِ البلاغةُ أنْ يكونَ الضميرُ في (مسَّهُ) للمُعرِضِ المتكبِّرِ ، ....

جدْبٍ أو فقرٍ أو نحوِها ، وإنَّما جاءَ بـ (إذا) والفعلِ الماضي معَ أنَّ الضُّرَّ قليلٌ بالنِّسبةِ إلىٰ حُسْنِ الحالِ ؛ كالسيِّئةِ بالنِّسبةِ إلى الحسنةِ ؛ لاستجماعِ أمورٍ اقتضَتْ كونَ الشرطِ في حكمِ المقطوعِ بهِ[1] ؛ وهي التعبيرُ عنِ الإصابةِ بلفظِ المسِّ المنبئِ عنِ القِلَّةِ ، وذكرُ الضُّرِّ بطريقِ التنكيرِ المناسبِ في هٰذا المقامِ أنْ يُحمَلَ على التقليلِ ، وجعلُ مفعولِ المسِّ هو الناسَ الأَحِقَّاءَ بأنْ يلحقَهم كلُّ ضررٍ .

هٰذا تقريرُ المصنِّفِ ؛ بناءً علىٰ أنَّ الشرطَ : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ ﴾ علىٰ ما في سورةِ (الرومِ) ، لٰكنْ جزاؤُهُ ليسَ : (دعانا) علىٰ ما وقعَ في بعضِ النسخِ ، بل : ﴿ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ ﴾ ، وأمَّا الذي جزاؤُهُ : (دعانا) فهو : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ ﴾ [الزمر : ٨] علىٰ ما في سورةِ (الزُّمرِ) ، فعلىٰ كلِّ تقديرٍ : نقلُ الآيةِ علىٰ ما في الكتابِ سهوٌ ؛ لأنَّها في سورةِ (الرومِ) : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾ ، وفي سورةِ (الزُّمرِ) : ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ﴾ .

ثمَّ استشعرَ أنَّهُ قد وردَ مِثلُ هٰذا الشرطِ بلفظِ (إذا) والماضي معَ تعريفِ الشرِّ والتعليقِ بمطلقِ الإنسانِ ؛ لكونِ الضميرِ في ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ ﴾ عائداً إلى الإنسانِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ ، فأجابَ : بأنَّ ظاهرَ الكلامِ وإنْ كانَ علىٰ ما ذكرتُم . . لٰكنَّ الذي تقتضيهِ البلاغةُ أنْ يكونَ الضميرُ للإنسانِ المقيَّدِ بما يدلُّ

---

(١) في (هـ) : (لاجتماع) بدل (لاستجماع) .

ويكونَ لفظُ (إذا) للتنبيهِ على أنَّ مِثلَهُ يَحِقُّ أنْ يكونَ ابتلاؤُهُ بالشرِّ مقطوعاً بهِ .

[الكلامُ على باقي أدواتِ الشرطِ]

وعندَ النَّحويِّينَ : أنَّ (إذ) في (**إذ ما**) مسلوبُ الدلالةِ على معناهُ الأصليِّ ـ وهو المُضِيُّ ـ . . . .

عليهِ الجزاءُ ؛ مِنْ قولِهِ : ﴿أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ ؛ أي : أعرضَ عنِ الشُّكرِ ، وذهبَ بنفسِهِ ؛ أي : أبعدَها عن رتبةِ سائرِ الناسِ تكبُّراً وتعظُّماً[1] ؛ كما يقالُ[2] : (ذهبَ بهِ الخُيَلاءُ)[3] ، والجانبُ في حكمِ المُقحَمِ ؛ كما في قولِهم : (كتبتُ إلى جانبِ فلانٍ) يريدونَ : إلى نفسِهِ وذاتِهِ ، و﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر : ٥٦] ؛ أي : ذاتِهِ ، وابتلاءُ المُعرِضِ المتكبِّرِ بمطلقِ الشرِّ . . يحقُّ أنْ يكونَ في حكمِ المقطوعِ بهِ .

وعَرْضُ الدُّعاءِ : عبارةٌ عن كثرتِهِ مجازاً عن عَرْضِ الجسمِ ؛ فإنَّهُ إذا طالَ امتدادُهُ العَرْضيُّ فالطُّوليُّ أكثرُ[4] .

قولُهُ : (**وعندَ النَّحويِّينَ**) كانَ مقتضى ترتيبِ ما سبقَ مِنَ الإجمالِ أنْ يذكرَ (إذ ما) بعدَ (إذا ما)[5] ، إلا أنَّهُ اشتدَّ اهتمامُهُ ببيانِ كيفيَّةِ جعلِ (إذ ما) مِنْ كلماتِ الشرطِ معَ كونِ (إذ) لِمَا مضى خاصَّةً ، وكونِ الشرطِ أمراً تعلَّقَ بهِ حصولُ أمرٍ في الاستقبالِ .

---

(١) في (أ ، ب) : (وتعظيماً) بدل (وتعظماً) .

(٢) أي : في حق المتكبِّر . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٣) **الخيلاء** : الكبر . من هامش (هـ) .

(٤) لأن الطول أزيَدُ الامتدادين . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٥) قوله : (**ما سبق من الإجمال**) ؛ أي : عند تعداد حروف الشرط . من هامش (هـ) .

منقولٌ بإدخالِ (ما) إلى الدلالةِ على الاستقبالِ .

ولا فرقَ بينَ (إذا) و(إذا ما) في بابِ الشرطِ مِنْ حيثُ المعنىٰ إلا في الإبهامِ في الاستقبالِ .

ووجهُ التفصِّي : أنَّ (إذ) وإنْ كانَ دالّاً على المُضِيِّ المنافي للشرطيَّةِ . . إلا أنَّهُ بعدَ اتِّصالِ (ما) الإبهاميَّةِ بهِ يُسلَبُ عنهُ الدلالةُ على المُضِيِّ ، ويُجعَلُ دالّاً على الاستقبالِ ، فيصلُحُ للمجازاةِ ؛ مِثلُ : (إذا) و(إذا ما) ؛ وذلكَ لأنَّهُ باتِّصالِ (ما) الإبهاميَّةِ بهِ ينقطعُ عنهُ التخصيصُ بالمضافِ إليهِ ، ويناسبُ الشرطيَّةَ بما فيهِ مِنَ الإبهامِ بمنزلةِ (حيثُما) ، **وهـٰذا ما قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ** ؛ أنَّ (إذ) يضافُ إلى الجملِ ، ويكونُ لوقتٍ مخصوصٍ ، والجزاءُ يُنافي الخصوصَ ، فأُلزِمَ (ما) الكافَّةَ ليصيرَ عامّاً ، وإنَّما اعتبروا الاتِّصالَ بـ (ما) الإبهاميَّةِ دونَ أنْ يجعلوا (إذ ما) كلمةً برأسِها للشرطِ ؛ جرياً علىٰ قضيَّةِ المناسبةِ والمقايسةِ بـ (إذا ما) و(حيثُما) و(أينَما) و(متىٰ ما) .

قولُهُ : (**ولا فرقَ**) ؛ **يعني** : ليسَ حالُ (إذا) و(إذا ما) كحالِ (إذ) و(إذ ما) في أنَّهُ يكونُ معَ (ما) للشرطِ ، وبدونِها لا ، بل (إذا) و(إذا ما) كلاهما للشرطِ ، لا فرقَ بينَهما مِنْ حيثُ المعنىٰ ، إلا أنَّ في (إذا ما) إبهاماً في الاستقبالِ ليسَ في (إذا) ؛ بمعنىٰ : أنَّكَ إذا قلتَ : (آتيكَ إذا طلعَ الشمسُ) . . فإنَّهُ ربَّما يكونُ لطلوعِ الغدِ[1] ، حتىٰ تستحقَّ العَتْبَ بتركِ الإتيانِ في الغدِ[2] ، بخلافِ (إذا ما طلعَتْ) ؛ فإنَّهُ لا يخصُّ ذلكَ ، ولا تستحقُّ العَتْبَ .

وإنَّما قالَ : (**مِنْ حيثُ المعنىٰ**) ؛ إذ مِنْ حيثُ اللفظُ يكونُ (إذا ما) جازماً في

---

(١) في (أ) : (إنما) بدل (ربما) ، وفي هامشها : (**الظاهر** : ربما) .

(٢) في (أ) في الموضعين : (العتاب) بدل (العتب) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

. . . .

السَّعةِ ؛ مِثلُ : (إذا ما تخرجْ أخرجْ) ، قالَ[1] : [من البسيط]

. . . . إِذَا مَا خَبَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

بخلافِ (إذا) ؛ فإنَّهُ لا يجزمُ إلا في الضرورةِ ؛ كقولِهِ[2] : [من الكامل]

. . . . وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وذلكَ لأنَّ المناسبَ للمجازاةِ هو أنْ يكونَ الشيءُ بحيثُ يجوزُ أنْ يقعَ وألا يقعَ[3] ، والخالي عن (ما) الإبهاميَّةِ يكونُ لوقتٍ معلومٍ يأتي ، إلا أنَّهُ لمَّا دلَّ على وقوعِ الجزاءِ عندَ مجيءِ وقتِهِ ؛ كما يقعُ في (إنْ) عندَ وجودِ الشرطِ . . حُكِمَ بأنَّهُ للشرطِ[4] .

وأيضاً : الفعلُ بعدَ (إذ) و(إذا) الخاليتينِ عن (ما) الإبهاميَّةِ الكافَّةِ لهما عنِ الإضافةِ . . يكونُ في موقعِ المفردِ ، ويخرجُ عنِ الخبريَّةِ ؛ كالواقعِ بعدَ (أنِ) المصدريَّةِ ، والمجازاةُ تستدعي الخبريَّةَ[5] .

وفي هٰذا نظرٌ[6] ؛ لأنَّ الواقعَ بعدَ (إنِ) الشرطيَّةِ أيضاً خارجٌ عنِ الخبريَّةِ ،

---

(١) ورد البيت دون نسبة في عدة مصادر ، ونسبه سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٦١ـ ٦٢) إلى الفرزدق ، ولم أقف عليه في « ديوانه » المطبوع بين يدي ، وهو بتمامه :

ترفعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفعُ لي ... ناراً إذا خمدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

(٢) تقدم تخريجه (٢/ ٩٥) .

(٣) قوله : (وذلك) ؛ أي : كون (إذا ما) جازماً في السعة دون (إذا) . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٤) يعني : باعتبار مشابهته لـ (إن) حكم بشرطيّته ؛ فلا يجزم في السعة ، بخلاف (إذا ما) . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٥) أي : و(إذا) مثل (إذ) في عدم الخبرية ، فلا يكون جازماً في السعة . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٦) قوله : (وفي هٰذا) ؛ أي : في قوله : (وأيضاً . . .) إلى آخره ، وهو الدليل الثاني . =

و(متىٰ) : لتعميمِ الأوقاتِ في الاستقبالِ .

و(متىٰ ما) : أعمُّ .

و(أينَ) : لتعميمِ الأمكنةِ والأحيازِ .

و(أينما): أعمُّ ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء : ٧٨] .

وكذا في الأوَّلِ[١] ؛ لأنَّ جزمَ (إذا ما) أيضاً إنَّما يكونُ في الضرورةِ[٢] .

قولُهُ : (و« متىٰ » : لتعميمِ الأوقاتِ في الاستقبالِ) ؛ بمعنىٰ : أنَّ الحكمَ المعلَّقَ بهِ يعمُّ كلَّ وقتٍ مِنْ أوقاتِ وقوعِ مضمونِ الجملةِ[٣] ؛ كما أنَّ الحكمَ علىٰ (كلِّ رجلٍ يأتيني فلهُ كذا) يعمُّ كلَّ فردٍ ، و(متىٰ ما) أعمُّ مِنْ ذلكَ وأشملُ[٤] ، حتىٰ ربَّما يجري في (متىٰ) مِنَ التخصيصِ ما لا يجري في (متىٰ ما) .

وأمَّا أنَّهُ يفيدُ التكرارَ ، حتىٰ يقعُ في (متىٰ ما دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ) بكلِّ دخولٍ طلاقٌ[٥] : فليسَ بشيءٍ ، بل يفيدُ أنَّها في أيِّ وقتٍ دخلَتْ مِنَ الليلِ والنهارِ طلقَتْ ، بخلافِ (متىٰ) ؛ فإنَّهُ ربَّما يخصُّ بعضَ الأحيانِ .

ومِثلُ (متىٰ) و(متىٰ ما) في الأزمنةِ . . (أينَ) و(أينما) في الأمكنةِ .

وعطفَ الأحيازَ على الأمكنةِ ؛ لأنَّ المكانَ : ما يعتمدُ عليهِ المتمكِّنُ ؛ كالأرضِ

= « قوجحصاري » (ق٩١) .

(١) أي : وكذا في الدليل الأول نظر ؛ وهو قوله : (لأن المناسب للمجازاة. . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٢) ولذلك قيل في البيت المذكور : إنه قليل شاذ . « قوجحصاري » (ق ٩١) .

(٣) أي : وليس المراد : أنه يدل علىٰ جميع الأوقات علىٰ ما يُشعِر به الجمعُ المعرَّف باللام ؛ فإنه باطل . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٤) قوله : (وأشمل) ؛ أي : أشد وأقوىٰ شمولاً ، لا أنه أكثر أفراداً ؛ لأن (متىٰ) أيضاً شامل لجميع الأزمنة الاستقبالية ، وفائدة الأشملية تظهر في التخصيص دون التكرار . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٥) ذهب إلىٰ ذلك : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٢٣) .

و(**حيثُما**) : نظيرُ (أينما) ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة : ١٤٤] .

و(**مَنْ**) : لتعميمِ أُولي العِلمِ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ﴾ [النساء : ١٠٠] .

و(**ما**) : لتعميمِ الأشياءِ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢١٥] .

للسريرِ[١] ، **والحيِّزَ** : الفراغُ المتوهَّمُ الذي لو لم يشغلْهُ المتحيِّزُ لكانَ فارغاً .

وعندَ الحكماءِ : **المكانُ** : هو السطحُ الباطنُ مِنَ الجسمِ الحاوي المماسُّ للسطحِ الظاهرِ مِنَ المَحْويِّ ، **وكذا الحيِّزُ** .

قولُهُ : (و« **حيثُما** » : **نظيرُ** « **أينَما** ») ؛ **يعني** : أنَّهُ لتعميمِ الأمكنةِ ، ويعملُ الجزمَ ، ولم يقعْ (حيثُ) بدونِ (ما) أداةَ شرطٍ ، ومعنىٰ ﴿ حَيْثُ مَا كُنتُمْ ﴾ : في أيِّ مكانٍ كنتم مِنَ الأمكنةِ فاجعلوا وجوهَكم تلي شطرَ المسجدِ الحرامِ .

قولُهُ : (و« ما » : **لتعميمِ الأشياءِ**) مِنْ أولي العلمِ وغيرِهم ؛ ولهـٰذا يقولونَ : (« مَنْ » : لِمَا يعقلُ)[٢] .

نعم ؛ إذا عُلِمَ الحالُ بأنَّ هـٰذا مِنْ أولي العلمِ ، وذاكَ مِنْ غيرِهم . . فُرِّقَ بـ(ما) و(مَنْ) .

---

(١) قوله : (لأن المكان . . .) إلىٰ آخره ، هـٰذا أقرب للتعريف اللغوي ، **وأما تعريف المكان اصطلاحاً** : فذهب المتكلِّمون إلىٰ أنه بُعدٌ موهوم ينفذ فيه الجسم وينطبق عليه ، وهو المراد بالفراغ الموهوم ؛ فالمكان علىٰ هـٰذا أمر عدميٌّ لا وجود له ، وإنما يثبته الوهم . انظر « حاشية الباجوري علىٰ شرح العقائد النسفية » (ص ٥٤٤) .

(٢) مع استعمال (ما) فيما يعقل ؛ فيكون أعم من (من) . من هامش (هـ) .

و(مهما) : أعمُّ ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف : ١٣٢] ، ووجهُهُ إذا قُدِّرَ الأصلُ (ما ما) ظاهرٌ .

(و« مهما » : أعمُّ) مِنْ (ما) ؛ بمعنىٰ : أيِّ شيءٍ مِنَ الأشياءِ حقيرٍ أو كبيرٍ[1] ، قليلٍ أو كثيرٍ ؛ بحيثُ لا يخرجُ عنهُ البعضُ ، ولا يُستثنىٰ .

واختلفوا فيهِ ؛ فقيلَ : كلمةٌ برأسِها موضوعةٌ لزيادةِ التعميمِ ، فوجهُ كونِها أعمَّ هو الوضعُ والمناسبةُ علىٰ ما قيلَ ؛ أنَّ الزيادةَ في البناءِ للزيادةِ في المعنىٰ .

وقيلَ : (مَهْ) ؛ بمعنى : (اكفُفْ) ، و(ما) هي الشرطيَّةُ ، والمعنىٰ : اكفُفْ عن كلِّ شيءٍ ، ما تفعلْ أفعلْ ، فيفيدُ أنَّهُ ما مِنْ شيءٍ تفعلُهُ إلا وأنا أفعلُهُ عموماً فوقَ الخالي عنِ الأمرِ بالكفِّ عن كلِّ شيءٍ ، فالشرطيَّةُ هي (ما) الثانيةُ ، وقالَ الخليلُ : (أصلُها : « ما ما » علىٰ أنَّ الأُولىٰ هي الشرطيَّةُ ، والثانيةَ إبهاميَّةٌ متَّصلةٌ بها ؛ لزيادةِ التعميمِ ؛ كما في « متىٰ ما »[2] ، و« أينَما » ، وغيرِ ذلكَ)[3] ، ووجهُ الزِّيادةِ حينئذٍ ظاهرٌ[4] .

وقد شاعَ عندَ أهلِ المنطقِ استعمالُ (مهما) لتعميمِ الأوقاتِ بمنزلةِ (متىٰ ما) ، حتىٰ جعلوهُ سُورَ الإيجابِ الكلِّيِّ في المتَّصلةِ ، وليسَ مِنَ اللغةِ ، ولا يوجدُ في استعمالِ الفُصَحاءِ ، إلا ما ذكرَ صاحبُ « لُبابِ الإعرابِ » ؛ أنَّهُ قد يُستعمَلُ ظرفاً[5] ؛ نحوُ[6] : [من البسيط]

---

(١) في (د) : (صغير) بدل (حقير) .
(٢) في (أ ، ج ، د) : (حيثما) بدل (متىٰ ما) .
(٣) انظر « شرح كتاب سيبويه » للسِّيرافي (٣/ ٢٥٤) .
(٤) قوله : (حينئذ) ؛ أي : حين إذ يفيد العموم وموافقة الأخوات . « قوجحصاري » (ق٩١) ، وفي هامش (هـ) : (أي : حين كان أصله « ما ما » علىٰ ما قاله الخليل) .
(٥) أي : ظرف زمان . « قوجحصاري » (ق٩١) ، وانظر « شرح الزوزني علىٰ لباب الإعراب » (٢/ ٧٥٠) .
(٦) البيت لساعدة بن جؤية كما في « المحكم والمحيط الأعظم » لابن سيده (أ ب ي) =

و(أيٍّ) : لتعميمِ ما يضافُ إليهِ مِنْ ذوي العِلمِ وغيرِهم[1] .

. . . . مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

[إعرابُ حروفِ الشرطِ]

ثمَّ الأسماءُ الشرطيَّةُ : ما كانَ منها ظروفاً ؛ مِثلُ : (إذا) ، و(إذا ما) ، و(متىٰ) ، و(متىٰ ما) ، و(أينَ) ، و(أينما) ، و(حيثُما) . . فمحلُّها النصبُ بالفعلِ بعدَها ، وما كانَتْ غيرَ ظروفٍ ؛ كـ (مَنْ) ، و(ما) ، و(مهما) . . فقد يكونُ محلُّها النصبَ بالفعلِ ، وقد يكونُ الرفعَ بالابتداءِ ، والخبرُ هو الجزاءُ أوِ الشرطُ معَ الجزاءِ ، فيهِ خلافٌ ، والاكتفاءُ بالضميرِ في الشرطِ ؛ مِثلُ : (مَنْ يأتِ فإنِّي آتيكَ) . . ربَّما يُرجِّحُ الثانيَ[2] ، وقد يكونُ الجرَّ ؛ مِثلُ : (بمَنْ تمرُرْ أمرُرْ) ، و(عمَّ تسألْ أسألْ) .

وأمَّا (أيٌّ) : فمعرَبٌ يقعُ مبتدأً ؛ مِثلُ : (أيُّهم يأتِني أُكرِمْهُ) ، ومفعولاً ؛ مِثلُ : (أيَّهم تضربْ أضربْ) ، ومصدراً ؛ مِثلُ : (أيَّ ضربٍ تضربْ أضربْ) ، وظرفاً ؛ مِثلُ : (أيَّ يومٍ تخرجْ أخرجْ) ، ومجروراً ؛ مِثلُ : (بأيِّهم تمرُرْ أمرُرْ) .

= (١٠/ ٥٥٨) ، وورد دون نسبة في عدة مصادر ، وصدره :

قد أُوبِيَتْ كلَّ ماءٍ فهيَ صاويةٌ . . . .

والشاهد : أن قوله : (مهما تصب) ؛ بمعنىٰ : ما تصب من الأزمنة . « قوجحصاري » (ق٩١) ، ومعنى البيت : أن الناقة مُنعت كلَّ ماء أو جُعلت تأبىٰ كلَّ ماء وتكرهه ؛ فهي يابسة من العطش ، مهما تُصِبْ ناحيةً من سحاب تنظر إليه . انظر « خزانة الأدب » للبغدادي (٨/ ١٦٤) ، وفي بعض المصادر : (صادية) بدل (صاوية) ، وفي بعضها : (طاوية) .

(١) في (ج) : (أولي) بدل (ذوي) .

(٢) أي : كون الخبر الشرط والجزاء . « قوجحصاري » (ق٩١) .

و(أَنَّىٰ) : لتعميمِ الأحوالِ الرَّاجعةِ إلى الشرطِ ؛ كما تقولُ : (أَنَّىٰ تقرأْ أقرأْ) ؛ أي : علىٰ أيِّ حالٍ تُوجِدِ القراءةَ مِنْ جَهْرِها أو هَمْسِها أو غيرِ ذلكَ . . أُوجِدْها أنا[1] .

والمطلوبُ بهٰذهِ المعمَّماتِ تركُ تفصيلٍ إلىٰ إجمالٍ معَ الاحترازِ عن تطويلٍ ؛ إمَّا غيرِ وافٍ بالحصرِ ، أو مُمِلٍّ ؛ ألا تراكَ في قولِكَ : (مَنْ يأتِني أُكرِمْهُ) كيفَ تستغني عنِ التفصيلِ والتطويلِ في قولِكَ : (إنْ يأتِني زيدٌ أُكرِمْهُ ، وإنْ يأتِني عمرٌو أُكرِمْهُ ، وإنْ يأتِني خالدٌ أُكرِمْهُ) ، إلىٰ عددٍ ربَّما تعذَّرَ استيعابُهُ . . . .

وأمَّا محلُّ (أنَّىٰ) : فالنصبُ على الحالِ[2] .

قولُهُ : (والمطلوبُ بهٰذهِ المعمَّماتِ) يشيرُ إلىٰ ما ذكرَهُ الشيخُ عبدُ القاهرِ ؛ مِنْ أنَّ هٰذهِ الأسماءَ إنَّما جُعِلَتْ نائبةً عن حرفِ الشرطِ لأجلِ الاختصارِ والتقريبِ ؛ لأنَّ في تفصيلِ مدلولاتِها إطالةً مفوِّتةً لحصولِ المقصودِ ؛ لعدمِ إمكانِ ضبطِ جميعِ ذلكَ في مقامِ الحديثِ والإخبارِ والتعدادِ والتكرارِ ، وهٰذهِ ألفاظٌ مضبوطةٌ مختصَرةٌ حاويةٌ لمجمَلاتِ التفاصيلِ علىٰ وجهٍ بها تقعُ الغُنيةُ ، معَ حصولِ المُنيةِ[3] .

يعني : أنَّ الغرضَ مِنْ هٰذهِ الكلماتِ المفيدةِ عمومَ الأزمانِ أوِ الأمكنةِ أوِ الأفرادِ أوِ الأحوالِ . . أمرانِ : تركُ التفصيلِ إلى الإجمالِ ، والاحترازُ عنِ الإطالةِ والإملالِ .

فقولُهُ : (أو مُمِلٍّ) عطفٌ علىٰ (غيرِ وافٍ) عطفَ العامِّ على الخاصِّ ، أو مقيَّداً بكونِهِ وافياً بالحصرِ ؛ كما في قولِكَ : (أيَّ سورةٍ تقرأْ تُجْزِكَ) ، و(ما ترَ مِنْ مصنَّفاتي تكتبْ) ، و(مَنْ تلقَ مِنْ أصحابي تُكرِمْهُ) ، ونحوِ ذلكَ .

وقولُهُ : (إلىٰ عددٍ) حالٌ مِنْ مفعولِ (قولِكَ) ؛ أعني : (إنْ يأتِني زيدٌ . . .)

---

(1) قوله : (توجد . . . أوجدها) ضُبط في النسخ بالضم ، وضُبط (توجد) في (أ) بالكسر والضم .

(2) نحو : (كيف) ، وقيل : على الظرف ؛ نحو : (أين) ، و(متىٰ) . من هامش (هـ) .

(3) في (ب ، هـ) : (تحصيل) بدل (حصول) .

معَ قيامِ الإملالِ ؟!

قالَ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [النور : ٥٢] ؛ أي : أيُّما مكلَّفٍ أطاعَ اللهَ في فرائضِهِ ، ورسولَهُ في سننِهِ ، وخشيَ اللهَ علىٰ ما مضىٰ مِنْ ذنوبِهِ ، واتَّقاهُ فيما يستقبلُ . . فقد حازَ الفَوْزَ بحذافيرِهِ .

[الأصلُ في جملتَي الشرطِ والجزاءِ أنْ تكونا فعليَّتينِ مضارعيَّتينِ]

واعلمْ : أنَّ الجزاءَ والشرطَ في غيرِ (لو) لمَّا كانا تعليقَ حصولِ أمرٍ بحصولِ

إلىٰ آخرِ الأمثلةِ ؛ أي : ذاهباً إلىٰ عددٍ ومنتهياً إليهِ .

وقولُهُ : (**معَ قيامِ الإملالِ**) يُشعِرُ بأنَّ الإملالَ حاصلٌ البتةَ لا يتوقَّفُ علىٰ تيسُّرِ الاستيعابِ[1] .

وإنَّما تعرَّضَ لتفسيرِ الآيةِ ؛ لأنَّهُ كأنَّهُ تفرَّدَ بما ذكرَهُ مِنْ حُسنِ التطبيقِ[2] .

وقولُهُ : (**فقد حازَ**) ؛ أي : جمعَ الفوزَ بتمامِهِ ، **وحذافيرُ الشيءِ** : أعاليهِ ونواحيهِ ، جمعُ حِذْفارٍ . . بيانٌ لِمَا يدلُّ عليهِ اسمُ الإشارةِ البعيدُ وضميرُ الفصلِ وتعريفُ الخبرِ[3] ؛ أي : لا فائزَ سواهم .

وقولُهُ : ﴿ **فَأُوْلَٰٓئِكَ** ﴾ بلفظِ الجمعِ . . ناظرٌ إلىٰ ما يُفيدُهُ عمومُ الأفرادِ مِنْ شُمولِ الحكمِ للجميعِ ، وإلا فمقتضى الظاهرِ أنْ يقالَ : (فذلكَ هو الفائزُ) .

قولُهُ : (**واعلمْ** : **أنَّ الجزاءَ والشرطَ**) يريدُ الدلالةَ علىٰ أنَّ الأصلَ في الشرطِ والجزاءِ أنْ يكونا جملتينِ فعليَّتينِ مضارعيَّتينِ[4] ، **ولا يخفىٰ** ما في العبارةِ مِنَ

---

(١) كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق٩١) .

(٢) أو لتقرير ما ذكر ؛ من أنه يُتوسَّل بها إلىٰ ترك تفصيل غير واف أو ممل . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (اسم الإشارة) ؛ أي : في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ . « قوجحصاري » (ق٩١) .

(٤) في النسخ ما عدا (هـ) : (مضارعتين) بدل (مضارعيتين) .

ما ليسَ بحاصلٍ . . استلزمَ ذلكَ في جملتيهما امتناعَ الثبوتِ ، فامتنعَ أنْ تكونا اسميَّتينِ أو إحداهما ، وكذا امتناعُ المُضِيِّ . . . .

المبالغةِ[1] ؛ حيثُ جعلَهما نفسَ التعليقِ ، **يريدُ** : أنَّهما للتعليقِ ، **والأوجَهُ** : أنَّ المرادَ : أنَّ مضمونَهما ومدلولَهما تعليقٌ .

وقدَّمَ الجزاءَ ؛ لأنَّهُ المعلَّقُ والعُمدةُ في الحكمِ ، وإنَّما الشرطُ قيدٌ لهُ .

وأرادَ بـ (**حصولِ أمرٍ**) : ما يعمُّ تحقُّقَ النسبةِ الإيجابيَّةِ والسلبيَّةِ[2] ، بلِ الإنشائيَّةَ أيضاً[3] .

والأمرُ المعلَّقُ : مضمونُ الجزاءِ ، **والمعلَّقُ بهِ** : مضمونُ الشرطِ .

و(**ذلكَ**) : إشارةٌ إلى التعليقِ بل كونِهما التعليقَ[4] .

وقولُهُ : (**في جملتيهما**) دونَ أنْ يقولَ : (فيهما) . . ربَّما يُرجِّحُ ما ذكَرْنا مِنَ الأوجَهِ[5] .

وقولُهُ : (**أو إحداهما**) عطفٌ على ضميرِ (أنْ تكونا) ؛ لوقوعِ الفصلِ .

وقولُهُ : (**وكذا**) ؛ أي : مِثلُ استلزامِ امتناعِ الثبوتِ استلزامُ امتناعِ المُضِيِّ ، فهو عطفٌ على (امتناعَ الثبوتِ) .

---

(١) لا التسامح كما ذكر المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٣) .

(٢) قوله : (**والسلبية**) ؛ أي : فيدخل فيه نحو : (إن لم يحصل كذا لم يحصل كذا) . « قوجحصاري » (ق٩٢) .

(٣) فيدخل فيه نحو : (إن أتاك زيد فأكرِمْهُ) ؛ لأن فيه تعليق حصول ؛ وهو طلب الإكرام من المخاطَب . « قوجحصاري » (ق٩٢) .

(٤) أي : بل إشارة إلى كونهما التعليق ؛ لأن السكاكي قال : (لما كانا تعليق) . « قوجحصاري » (ق ٩٢) .

(٥) لأنه لو كان المراد من ضمير (كانا) جملتي الشرط والجزاء . . لم يحسن أن يقال : (استلزم ذلك في جملتيهما) ؛ لأنه مقام الإضمار . « قوجحصاري » (ق١٥٢) نسخة نور عثمانية .

أنْ يكونَ الفعلانِ ماضيينِ أو أحدُهما[١] .

ويظهرُ مِنْ هٰذا أنَّ نحوَ : (إنْ أكرمتَني أكرمتُكَ) ، و(إنْ أكرمتَني أكرِمْكَ) ، و(إنْ تُكرِمْني أكرمتُكَ) ، ونحوَ : (إنْ تُكرِمْني فأنتَ مُكرَمٌ) ، ونحوَ : (إنْ أكرمتَني الآنَ فقد أكرمتُكَ أمسِ) ؛ . . . .

و(**أنْ يكونَ**) : بدلٌ مِنَ (المُضِيِّ) ، أو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ؛ أي : فامتنعَ أنْ يكونَ ، وفي بعضِ النسخِ هو غيرُ محذوفٍ[٢] .

وقولُهُ : (**أنْ يكونَ الفعلانِ ماضيينِ**) أخذٌ بما يتضمَّنُ المقصودَ ، **وإلا فالأنسبُ بما سبقَ أنْ يقولَ** : (أنْ تكونا ـ أي : الجملتانِ ـ ماضويَّتينِ) .

وقيَّدَ بـ (**غيرِ لو**) ؛ لِمَا سيجيءُ مِنْ أنَّ الأصلَ في جملتيها المُضِيُّ[٣] .

وقولُهُ : (**فظهرَ**)[٤] تفريعٌ على الكلامِ ؛ أي : ظهرَ مِنِ امتناعِ كونِ جملتيهما اسميَّتينِ أو ماضويَّتينِ . . أنَّ مِثلَ ما ذكرَ مِنَ الأمثلةِ لا يُصارُ إليهِ في الكلامِ البليغِ إلا لنكتةٍ ؛ لامتناعِ المصيرِ إلى خلافِ مقتضى الظاهرِ بدونِ نكتةٍ هي الحالُ الغيرُ الظاهرِ ، وإلا لم يكنِ الكلامُ بليغاً ، **وأمَّا في غيرِ البليغِ** : فربَّما يُصارُ إليهِ لا لنكتةٍ .

ويظهرُ ممَّا ذكَرْنا أنَّ المرادَ : الامتناعُ في الأصلِ وفيما هو الظاهرُ ، لا الامتناعُ عن أصلِهِ بحيثُ لا يجوزُ خلافُهُ أصلاً .

وأشارَ بإعادةِ لفظِ (**نحوَ**) **إلى أنَّ أقسامَ خلافِ الظاهرِ ثلاثةٌ** :

الأوَّلُ : ما صِيرَ فيهِ إلى الماضويَّةِ في كلتا الجملتينِ ، أو في الشرطِ فقطْ ، أو في الجزاءِ فقطْ .

---

(١) في (أ ، ج) بعد قوله : (المضي) زيادة : (فامتنع) ، وقد نبَّه على ذلك الشارح .

(٢) قوله : (هو) ؛ أي : (فامتنع) . « قوجحصاري » (ق٩٢) .

(٣) انظر (٢/ ١٤٥) ، وفي (ب ، ج ، هـ) : (جملتيهما) بدل (جملتيها) .

(٤) في (أ ، و) : (يظهر) بدل (فظهر) ، وفي (د) : (وظهر) .

ممَّا لا مُوجِبَ لكونِهِ مضارعاً معَهُ ؛ كنونِ التأكيدِ في نحوِ : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي ﴾ . .

الثاني : ما صِيرَ فيهِ إلى الاسميَّةِ ، ولا يتأتَّىٰ إلا في الجزاءِ وحدَهُ ؛ ولذا قدَّمَ ذكرَ الماضويَّةِ معَ أنَّ الأوفقَ بما سبقَ تأخيرُهُ .

الثالثُ : ما صِيرَ فيهِ إلى الماضويَّةِ لفظاً ومعنىً مِنْ غيرِ انقلابِ إلى المستقبلِ ؛ كما في أمثلةِ القسمِ الأوَّلِ ، **والظاهرُ** : أنَّ الشرطَ فيهِ حالٌ[1] ؛ فكانَ الأنسبُ ذكرَهُ بلفظِ المضارعِ[2] .

وقولُهُ : (**ممَّا لا مُوجِبَ**) بيانٌ لقولِهِ : (نحوَ) في المواضعِ الثلاثةِ ، **وضميرُ** (**معَهُ**) : لـ (ما) ، **وضميرُ** (**كونِهِ**) : للفعلِ ؛ أي : مِنَ الصُّوَرِ والأمثلةِ التي لا مُوجِبَ معَها لكونِ الفعلِ مضارعاً ؛ كنونِ التأكيدِ ؛ فإنَّها إنَّما تلحقُ المضارعَ لا غيرُ ، فحيثُ تكونُ لا يجوزُ المصيرُ إلىٰ غيرِ المضارعِ ولو معَ ألفِ نكتةٍ[3] .

ولا أرىٰ جعلَ الضميرينِ لـ (ما) وجهاً إلا أنْ يكونَ (ما) عبارةً عنِ الفعلِ[4] ، **وحينئذٍ لا يستقيمُ البيانُ إلا بتكلُّفٍ**[5] .

و(**إمَّا**) **في قولِهِ تعالىٰ** : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم ﴾ : (إنِ) الشرطيَّةُ اتصلَتْ بها (ما)

---

(١) قوله : (**فيه**) ؛ أي : في القسم الثالث . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (**والظاهر . . .**) إلىٰ آخره ؛ لأن تقييده بـ (الآن) يدل علىٰ أن ذلك الماضي بمعنى الحال ، فلو قال : (إن تكرمني الآن) لكان أنسب ؛ لأن المناسب بالتقييد بالحال هو المضارع صيغة ؛ لأنه المحتمل للحال وإن كان منقلباً إلى الاستقبال . « قوجحصاري » (ق٩٢) .

(٣) قوله : (**تكون**) ؛ أي : نون التوكيد . من هامش (أ) ، وفي (ب) : (يكون) ؛ أي : الموجب ، وجاء دون إعجام في (ج) ، وأُعجم بالوجهين في (هـ) .

(٤) قوله : (**الضميرين**) ؛ أي : في قوله : (معه) ، و(كونه) . « قوجحصاري » (ق٩٢) ، **وقد ذهب إلىٰ ذلك** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٢٥) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٩٢) .

(٥) **ووجهُ التكلُّف** : أن تجعل (ممَّا) بياناً للأفعال التي في الأمثلة ؛ أي : من الأفعال المذكورة في الأمثلة الخمسة لا مُوجِبَ مع شيء منها لكونه مضارعاً . « قوجحصاري » (ق٩٢) .

هُدَى﴾ ، ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ﴾ [الأنفال : ٥٧] . . **لا يصارُ إليهِ في بليغِ الكلامِ إلا لنكتةٍ ما ؛ مِثلُ : توخِّي إبرازِ غيرِ الحاصلِ في مِعْرَضِ الحاصلِ ؛ إمَّا لقوَّةِ الأسبابِ المتآخذةِ في وقوعِهِ** ؛ كقولِكَ : (إنِ اشترَيْنا كذا) حالَ انعقادِ الأسبابِ في ذلكَ ، وإمَّا لأنَّ ما هو للوقوعِ كالواقعِ ؛ نحوُ قولِكَ : (إنْ مُتُّ) .

المؤكِّدةُ ، ولزِمَها تأكيدُ الفعلِ بالنونِ ؛ لئلا تنحطَّ رتبتُهُ عن رتبةِ الحرفِ ، والفعلُ المؤكَّدُ بالنونِ لا يكونُ إلا مضارعاً ، وجوابُ الشرطِ الجملةُ الشرطيَّةُ بعدَهُ ؛ أعني : ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة : ٣٨] .

وقولُهُ : ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ ؛ أي : إنْ تصادفْهم وتظفَرْ بهم ففرِّقْ عن محاربتِكَ ومُناصبتِكَ بقتلِهم والنِّكايةِ فيهم . . مَنْ وراءَهم مِنَ الكفرةِ حتىٰ لا يَجسُرَ عليكَ أحدٌ ؛ اعتباراً بهم واتِّعاظاً بحالِهم .

ومِنْ صُوَرِ وجوبِ المضارعِ : ما إذا كانَ الجزاءُ معَ (لن) أوِ السِّينِ أو (سوفَ) .

ولا يخفىٰ : أنَّ المرادَ : ما إذا حُوفِظَ علىٰ تأكيدِ الحرفِ بـ (ما) ، وتصديرِ الفعلِ بالسِّينِ ونحوِها ، وإلا فلا امتناعَ في العُدولِ إلى الماضي لنكتةٍ[1] .

قولُهُ : (مِثلُ : توخِّي) جعلَ النكتةَ أمرينِ :

أحدُهما : طلبُ إبرازِ غيرِ الحاصلِ في مِعْرَضِ الحاصلِ .

والثاني : إبرازُ المقدَّرِ في مِعْرَضِ الملفوظِ .

وذكرَ لإبرازِ غيرِ الحاصلِ في مِعْرَضِ الحاصلِ أسباباً خمسةً ، ثمَّ عمَّمَها بقولِهِ : (وما شاكلَ ذلكَ) .

---

(١) قوله : (ولا يخفىٰ . . .) إلىٰ آخره . . تعريض بالشيرازي حيث أطلق القول في « مفتاح المفتاح » (ق ١٢٥) .

وعليه : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف : ٤٤] ، ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ ﴾ [الأعراف : ٤٨] ، وكذا[١] ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾ ؛ لنزولِها قبلَ فتحِ مكَّةَ ، وفي أقوالِ المفسِّرينَ ها هنا كثرةٌ .

قولُهُ : (وعليهِ) ؛ أي : على المصيرِ إلى الماضي لكونِ ما هو للوقوعِ كالواقعِ وإنْ لم يكنْ مِنَ الشرطِ والجزاءِ ؛ وذلكَ لأنَّ ما علمَ اللهُ وقوعَهُ ، أو أخبرَ بهِ . . فهو كالواقعِ ؛ لعدمِ الشُّبهةِ في وقوعِهِ ؛ كنداءِ أصحابِ الجنَّةِ أصحابَ النارِ ، ونداءِ أصحابِ الأعرافِ رجالاً يعرفونَهم بسيماهم ، وفتحِ مكَّةَ إذا حُمِلَ قولُهُ تعالىٰ[٢] : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾ [الفتح : ١] عليهِ ، وقد نزلَتْ قبلَهُ .

والمرادُ بالأعرافِ : سُورٌ ضُرِبَ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ على ما قالَ تعالىٰ : ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ﴾ [الأعراف : ٤٦] ؛ أي : بينَ الجنَّةِ والنَّارِ ، أو بينَ الفريقينِ ، وأصلُ الأعرافِ : جمعُ العُرْفِ بالضمِّ ، استُعِيرَ مِنْ عُرْفِ الفرسِ وعُرْفِ الدِّيكِ ؛ لارتفاعِهِ .

واختلفَ أقوالُ المفسِّرينَ في المرادِ بالفتحِ المذكورِ بقولِهِ : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا ﴾ ؛ فقيلَ : فتحُ مكَّةَ ، وقيلَ : فتحُ خيبرَ ، وقيلَ : فتحُ الرُّومِ ، وقيلَ : فتحُ اللهِ لهُ بالإسلامِ والنُّبوَّةِ والدعوةِ بالحُجَّةِ والسَّيفِ ؛ فإنَّ كلَّ الفُتوحِ تحتَهُ[٣] ، وقيلَ : صُلحُ الحُديبيةِ ؛ لأنَّهُ كانَ سببَ الفتحِ ؛ بأنْ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِنْ ذنبِهِ وما تأخَّرَ ، وبُويِعَ بَيْعةَ الرِّضوانِ ، وقيلَ : معناهُ : قَضَيْنا لكَ قضاءً بيِّناً على أهلِ مكَّةَ أنْ تدخُلَها أنتَ

---

(١) في (ب) : (وكذلك) بدل (وكذا) .

(٢) قوله : (إذا حمل . . .) إلى آخره . . احتراز عما إذا حُمل على القضاء كما قيل ؛ فإنه ليس من هـٰذا القبيل . من هامش (هـ) .

(٣) أي : هو رأس الفتوح كلها ؛ إذ لا فتح من فتوح الإسلام إلا وهو تحته ، ومتشعِّب منه . انظر « الكشاف » (٤/ ٣٣٣) .

وإمَّا للتعريضِ ؛ كما في نحوِ : ﴿ لَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم ﴾ ، ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴾ ، ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ .

وأصحابُكَ مِنْ قابلٍ ؛ لتطوفوا بالبيتِ ؛ مِنَ الفُتاحةِ ؛ وهي الحكومةُ[1] .

قولُهُ : (وإمَّا للتعريضِ) ؛ أي : يُبرزُ ما ليسَ بحاصلٍ ممَّنْ أُسنِدَ إليهِ الفعلُ في الشرطِ في مِعْرَضِ الحاصلِ ، فيُوردُ بلفظِ الماضي ؛ تعريضاً بمَنْ حصلَ منهُ ذلكَ الفعلُ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٤٥] ، ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة : ١٢٠] ، ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر : ٦٥] ، ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٠٩] .

ذُكِرَ الشرطُ المبنيُّ على الفَرْضِ والتقديرِ في الآياتِ المذكورةِ معَ القطعِ بعدمِ وقوعِهِ مِنَ المخاطَبِ . . بلفظِ الماضي ؛ تعريضاً بالغيرِ ، وأنَّهُ قد صدرَ عنهمُ اتِّباعُ أهواءِ اليهودِ والنصارىٰ ، والشِّركُ والزَّللُ ، وأنَّهم مِنَ الظالمينَ ، ولا وليَّ لهم ولا نصيرَ ، وقد حَبِطَتْ أعمالُهم ، وأنَّهم في مِعْرَضِ وعيدٍ عظيمٍ[2] ؛ فإنَّ الأفعالَ الواقعةَ في الشرطِ لمَّا ذُكِرَتْ بلفظِ الماضي معَ القطعِ بأنَّها لا تقعُ ممَّنْ أُسنِدَتْ إليهِ . . طُلِبَ لهُ وجهٌ ، وناسبَ أنْ يكونَ هو التعريضَ ، بخلافِ ما إذا ذُكِرَتْ بلفظِ المضارعِ على ما هو الأصلُ في الشرطِ .

لا يقالُ : الشرطُ الواقعُ بعدَ اللامِ الموطِّئةِ للقسمِ يلزمُهُ المُضِيُّ على ما تقرَّرَ في النَّحوِ[3] .

---

(١) انظر في هاذه الأقوال « معالم التنزيل » (٧/٢٩٦ ـ ٢٩٧) ، و« زاد المسير » لابن الجوزي (٤/١٢٥) .

(٢) يعني : ما يدل عليه قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ . من هامش (هـ) .

(٣) **القائل** : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٣) .

ونظيرُهُ في كونِهِ تعريضاً قولُهُ : ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ؛ المرادُ : وما لكم لا تعبدونَ الذي فطرَكم ؟! والمُنبِّهُ عليهِ قولُهُ : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ، ولولا التعريضُ لكانَ المناسبُ : (وإليهِ أُرْجعُ) ، وكذا ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ۞ إِنِّيٓ إِذًا لَّفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يسٓ : ٢٣ـ ٢٤] ؛ المرادُ : أتتَّخذونَ مِنْ دونِهِ آلهةً إنْ يُرِدْكمُ الرَّحمـٰنُ بضُرٍّ لا تُغنِ عنكم شفاعتُهم شيئاً ولا ينقذوكم ؟! إنَّكم إذاً لفي ضلالٍ مبينٍ ؛ ولذلكَ قيلَ : ﴿ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ دونَ (بربِّي) ، وأُتبِعَهُ : ﴿ فَٱسْمَعُونِ ﴾ .

ولا تعرفُ حُسْنَ موقعِ هـٰذا التعريضِ إلا إذا نظرتَ إلىٰ مقامِهِ ؛ . . . .

لأنَّا نقولُ : قد مرَّ مراراً أنَّهُ لا تنافيَ بينَ الأغراضِ والمقتضياتِ ، علىٰ أنَّا نقولُ : إنَّ الإتيانَ باللامِ وإلزامَ الماضي لغرضِ التعريضِ[(١)] .

قولُهُ : (ونظيرُهُ) ؛ أي : نظيرُ ما ذُكِرَ مِنَ الآياتِ في كونِهِ ؛ أي : في مُجرَّدِ كونِ ذلكَ النظيرِ تعريضاً ، لا في كونِهِ شرطاً وتعبيراً عن غيرِ الواقعِ بلفظِ الماضي . . قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي ﴾ ، والمنبِّهُ علىٰ أنَّهُ للتعريضِ ، وأنَّ المرادَ : ما لكم لا تعبدونَ . . قولُهُ : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يسٓ : ٢٢] ، دونَ (أُرْجَعُ) .

وكذا قولُهُ تعالىٰ في قصَّةِ رسلِ عيسىٰ عليهِ السلامُ حكايةً عن حبيبِ النجَّارِ حينَ أسلمَ : ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ تعريضاً بالمخاطَبينَ الذينَ اتخذوا مِنْ دونِ اللهِ آلهةً ؛ ولكونِهِ للتعريضِ قيلَ : ﴿ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [يسٓ : ٢٥][(٢)] معَ أنَّهُ كانَ المناسبَ لولا قصدُ التعريضِ أنْ يقالَ : (آمنتُ بربِّي) .

(وأُتبِعَهُ) ـ أي : ذُكِرَ بعدَ قولِهِ: ﴿ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ـ قولُهُ : ﴿ فَٱسْمَعُونِ ﴾ ،

---

(١) في (د ، و) : (والتزام) بدل (وإلزام) .
(٢) أي : الذي آمنتُ به هو ربكم ومعبودكم ، وفي ذلك تنبيه لهم علىٰ أن ما هم عليه من اتخاذ الأصنام آلهةً . . ضلالٌ وغيٌّ . « قوجحصاري » (ق٩٢) .

وهو تطلُّبُ إسماعِ الحقِّ علىٰ وجهٍ لا يُورِثُ طالبي دمِ المُسمِعِ مزيدَ غضبٍ ؛ وهو تركُ المواجهةِ بالتضليلِ والتصريحِ لهم بالنِّسبةِ إلى ارتكابِ الباطلِ .

ومِنْ هٰذا الأسلوبِ : قولُـهُ : ﴿ قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ، وإلا فحقُّ النَّسَقِ مِنْ حيثُ الظاهرُ : (قل لا تُسألونَ عمَّا عمِلْنا ، ولا نُسألُ عمَّا تُجْرِمونَ) ، وكذا ما قبلَهُ ؛ ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ .

ولولا التعريضُ لم يكنْ لذلكَ معنىً[1] .

وقولُهُ : (وهو) ؛ أي : مقامُ هٰذا التعريضِ والأمرُ المقتضي لهُ مِنْ حيثُ كونُهُ مَحَلّاً لهُ[2] . . هو تطلُّبُ إسماعِ الحقِّ ؛ أي : إسماعِهِ قومَهُ الطالبينَ لدمِهِ القاصدينَ لقتلِهِ . . الحقَّ الذي هو وجوبُ عبادةِ اللهِ ، وقبحُ عبادةِ الأصنامِ ، وكونُها ضلالاً مُبِيناً .

فقولُهُ : (إسماعِ الحقِّ) مِنْ إضافةِ المصدرِ إلىٰ مفعولِهِ الثاني .

وضميرُ (هو) : للوجهِ .

و(التصريحِ) : عطفٌ على (المواجهةِ) .

قولُهُ : (ومِنْ هٰذا الأسلوبِ) ؛ يعني : أسلوبَ إسماعِ الحقِّ علىٰ وجهٍ لا يُورِثُ مزيدَ غضبٍ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [سبأ : ٢٥] بدلَ (لا تُسألونَ عمَّا عمِلْنا ، ولا نُسألُ عمَّا تُجْرِمونَ) ، وقولُهُ : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ : ٢٤] بدلَ (إنَّا لعلىٰ هدىً ، وإنَّكم لفي ضلالٍ مبينٍ) ، لٰكنْ تركُ التصريحِ أوصَلُ بالمجادلِ إلى

---

(١) حيث بعثَهم على الإصغاء ؛ ليتوصَّلوا بذلك إلى الوقوف علىٰ ما أراد من التعريض ، فيمتنعوا عما هم عليه من الضلال البعيد ؛ من اتخاذ الأصنام آلهةً . « قوجحصاري » (ق٩٢) .

(٢) قوله : (والأمر) تفسير للمقام . من هامش (هـ) .

وهـٰذا النَّوعُ مِنَ الكلامِ يُسمَّىٰ : المُنصِفَ .

الغرضِ ، وأهجَمُ بهِ على الغَلَبةِ ، معَ قلَّةِ شَغَبِ الخَصْمِ[١] ، وفلِّ شوكتِهِ بالهُوَيْنَىٰ[٢] .

فقولُهُ : ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ﴾ يحتملُ أنْ يكونَ خبراً لاسمِ (إنَّ) وما عُطِفَ عليهِ علىٰ طريقِ اللفِّ والنَّشرِ ، وأنْ يكونَ خبراً لأحدِهما وقد حُذِفَ خبرُ الآخرِ ؛ أي : إنَّا لعلىٰ هدىً أو في ضلالٍ ، أو إيَّاكم لعلىٰ هدىً أو في ضلالٍ .

وفي كلمتي (علىٰ) و(في) إشعارٌ بأنَّ صاحبَ الحقِّ كأنَّهُ علىٰ فرسٍ جوادٍ يرتكضُ بهِ حيثُ يشاءُ[٣] ، وصاحبَ الباطلِ كأنَّهُ منغمسٌ في ظلامٍ لا يدري أينَ يتوجَّهُ ؟[٤] .

وإنَّما لم يُورِدِ الآيتينِ علىٰ ترتيبِ النزولِ ؛ لأنَّ آيةَ ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ﴾ أظهَرُ في التعريضِ والإنصافِ ؛ حيثُ أسندَ الإجرامَ إلىٰ نفسِهِ خاصَّةً .

وإنَّما لم يذكرِ الآيتينِ قبلَ تقريرِ حُسْنِ التعريضِ ؛ لأنَّهما في الإنصافِ وإسماعِ الحقِّ على الوجهِ اللائقِ . . أظهَرُ منهما في التعريضِ[٥] .

قولُهُ : (وهـٰذا النوعُ مِنَ الكلامِ) المشتملِ علىٰ إسماعِ الحقِّ علىٰ وجهٍ لا يُورِثُ مزيدَ الغضبِ . . يُسمَّىٰ : المُنصِفَ ؛ وصفاً لهُ بوصفِ صاحبِهِ ؛ حيثُ أنصفَ مِنْ نفسِهِ ، ولم يجعلْ لهُ مزيَّةً علىٰ مخاطَبِهِ ، ولأنَّ كلَّ مَنْ سمعَهُ مِنْ موافقٍ ومخالفٍ . .

---

(١) قوله : (شغب) ؛ أي : غضب . من هامش (هـ) .

(٢) أي : بالسهولة والخِفَّة . من هامش (هـ) .

(٣) في (ب ، د ، و) : (يركض) بدل (يرتكض) ، وفي (أ) : (شاء) بدل (يشاء) .

(٤) في (و) : (ضلال) بدل (ظلام) .

(٥) قوله : (وإنما لم يذكر . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق١١٣) : (كان من حقه أن يورد هـٰذا المثال قبل قوله : « ولا تعرف حسن موقع هـٰذا التعريض ») .

وإمَّا للتفاؤلِ ، وإمَّا لإظهارِ الرَّغبةِ في وقوعِهِ ؛ كما تقولُ : (إنْ ظفرتُ بحُسْنِ العاقبةِ فذاكَ) .

وعليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ [النور : ٣٣] .

قالَ لمَنْ خُوطِبَ بهِ : (قد أنصفَكَ صاحبُ الكلامِ) ، وحقيقةُ الإنصافِ : كأنَّهُ التسويةُ وإعطاءُ النِّصفِ .

وقد يُسمَّى : الاستدراجَ ؛ لاستدراجِهِ الخَصْمَ إلى الإذعانِ والتسليمِ .

ويقولونَ : (إنَّهُ مِنْ مُخادَعاتِ الأقوالِ التي تقومُ مقامَ مُخادَعاتِ الأفعالِ) .

قولُهُ : (إنْ ظفرتُ) يصلُحُ مثالاً للتفاؤلِ وإظهارِ الرغبةِ .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ واردٌ علىٰ إظهارِ الرغبةِ في إرادتِهِنَّ التحصُّنَ[1] ؛ إذ لا معنىٰ للتفاؤلِ ها هنا ؛ ولذا لم يقلْ : (وكقولِهِ تعالىٰ) .

والآيةُ ممَّا استدلَّ بهِ القائلونَ بنفيِ مفهومِ المخالفةِ ، وإلا لزمَ جوازُ الإكراهِ علىٰ تقديرِ عدمِ إرادتِهِنَّ التحصُّنَ ، وأُجيبَ بوجوهٍ :

الأوَّلُ : أنَّ مفهومَ المخالفةِ إنَّما يكونُ إذا لم يظهرْ للتقييدِ بالشرطِ فائدةٌ أخرىٰ سوى انتفاءِ الحكمِ عندَ انتفائِهِ ، وها هنا الفائدةُ : إظهارُ الرغبةِ في الوقوعِ ، والمبالغةُ في النهيِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهنَّ معَ قُصُورِ عقولِهِنَّ إذا أَرَدْنَ التحصُّنَ وتركَ الزِّنىٰ . فالمَولىٰ أحقُّ بذلكَ ، وكونُ الآيةِ نزلَتْ فيمَنْ كنَّ يُرِدْنَ التحصُّنَ ويُكرِهُهُنَّ المَولىٰ على الزِّنىٰ[2] ، وفي مِثلِهِ لا يثبتُ المفهومُ .

الثاني : أنَّ الإكراهَ إنَّما يكونُ علىٰ فعلٍ يريدُ الفاعلُ خلافَهُ ؛ فعندَ انتفاءِ إرادتِهِنَّ تركَ الزِّنىٰ لا يُتصوَّرُ الإكراهُ على الزِّنىٰ ؛ لكونِهِ إكراهاً علىٰ ما لا يريدُ الفاعلُ خلافَهُ .

---

(١) قوله : (إظهار الرغبة) ؛ أي : لإظهار إرادة من الله تعالىٰ لإرادتهنَّ التحصُّنَ . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (وكون) معطوف علىٰ (أن مفهوم) .

وما شاكلَ ذلكَ مِنْ لطائفِ الاعتباراتِ .

وقولُهم : (رحمَهُ اللهُ) في الدُّعاءِ . . مِنْ هـٰذا القَبِيلِ .

وتحقيقُ الكلامِ : أنَّ القيدَ الواردَ بعدَ النهيِ قد يكونُ قيداً للفعلِ ؛ مِثلُ : (لا تُصلِّ إذا كنتَ مُحدِثاً) ، وقد يكونُ قيداً لتركِهِ ؛ مِثلُ : (لا تبالغْ في الاختصارِ إنْ حاولتَ سهولةَ الفهمِ) ، وقد يكونُ قيداً لطلبِهِ ؛ مِثلُ : (لا تشربِ الخمرَ إنْ كنتَ مؤمناً) ، والظاهرُ : أنَّ الآيةَ مِنْ هـٰذا القَبيلِ ، فلا تدلُّ بحكمِ المفهومِ إلا على انتفاءِ طلبِ تركِ الإكراهِ عندَ عدمِ إرادتِهنَّ التحصُّنَ ؛ بمعنىٰ : لا أطلبُ تركَ الإكراهِ على الزِّنىٰ إنْ لم يُرِدْنَ تركَ الزِّنىٰ ؛ لأنَّهُ لا يُتصوَّرُ الإكراهُ حينئذٍ ؛ فلا معنىٰ لطلبِ تركِهِ .

الثالثُ : أنَّ مفهومَ المخالفةِ ظاهرٌ لا قطعيٌّ ؛ فلا يُعتدُّ بهِ في معارضةِ الإجماعِ القاطعِ والنصوصِ القاطعةِ في حُرمةِ الأمرِ بالمُنكَرِ فضلاً عنِ الإكراهِ عليهِ .

قولُهُ : (وما شاكلَ ذلكَ) المذكورَ مِنْ أسبابِ إبرازِ غيرِ الحاصلِ في مِعْرَضِ الحاصلِ ؛ كالإنباءِ عنِ الوثوقِ بوقوعِ الفعلِ ؛ مِثلُ : (إنْ أعطانيَ الأميرُ أُلُوفاً فكذا) ، وكالاستلذاذِ ؛ مِثلُ : (إنْ قدمَ الحبيبُ) ، وكزيادةِ الترغيبِ[1] ؛ مِثلُ : (إنْ أكرمتُكَ فلا تُقصِّرْ في الشكرِ) ، أوِ الترهيبِ ؛ مِثلُ : (إنْ ضربتُكَ لم أقتصرْ على القليلِ) .

وكانَ مقتضىٰ سَوْقِ الكلامِ أنْ يقولَ : (وإمَّا لِمَا شاكلَ ذلكَ)[2] .

قولُهُ : (وقولُهم : « رحمَهُ اللهُ ») بلفظِ الماضي في الدُّعاءِ معَ أنَّ مقتضى الظاهرِ : (ليرحَمْهُ اللهُ) . . مِنْ قَبيلِ إبرازِ غيرِ الحاصلِ في مِعْرَضِ الحاصلِ لمعنىً مِنَ المعاني ؛ كالتفاؤلِ ، وإظهارِ الرغبةِ ، والإنباءِ عنِ استحقاقِ الرَّحمةِ .

---

(١) في النسخ ما عدا (هـ) : (ومثل زيادة) بدل (وكزيادة) .

(٢) لأنه قال : (وإما للتفاؤل ، وإما لإظهار الرغبة) . « قوجحصاري » (ق١٥٣) نسخة نور عثمانية .

ومِنْ هنا تتنبَّهُ لنُكتةٍ يتضمَّنُها تفاوتُ الشرطينِ في[1] ﴿ فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ ﴾ [الأعراف: ١٣١] ماضياً في (جاءَتْهمُ الحسنةُ) ، ومستقبلاً في (تُصِبْهم سيِّئةٌ) .

و إبرازِ المقدَّرِ في مِعْرَضِ الملفوظِ به[2] ؛ لانصبابِ الكلامِ إلىٰ معناهُ ؛ كما في قولِكَ : (إنْ أكرمتَني الآنَ فقد أكرمتُكَ أمسِ) ....

قولُهُ : (ومِنْ هنا) ؛ أي : مِنْ مقامِ ذكرِ نُكَتِ إبرازِ غيرِ الحاصلِ في مِعْرَضِ الحاصلِ . . تتنبَّهُ للنُّكتةِ في ذكرِ مجيءِ الحسنةِ بلفظِ الماضي ، وإصابةِ السيِّئةِ بالمستقبلِ غيرَ معدولٍ بهِ ؛ وهي إظهارُ الرَّغبةِ في وقوعِ الحسنةِ ، وكمالُ رأفةِ اللهِ بالعبادِ .

ولو كانَ قولُهُ : (هنا) إشارةً إلى العُدولِ إلى الماضي لإظهارِ الرَّغبةِ[3] . . لكانَ المناسبَ أنْ يذكرَ ذلكَ عَقِيبَهُ[4] .

فإنْ قيلَ : قد سبقَ صريحاً أنَّ كونَ الأصلِ في (إذا) القطعَ بوقوعِ الشرطِ . . هو النُّكتةُ في تغليبِ الماضي معَهُ ؛ كما في هـٰذهِ الآيةِ ، فما معنى التنبُّهِ ها هنا للنُّكتةِ ؟

قُلنا : تلكَ النُّكتةُ العامَّةُ ، وهـٰذهِ هي الخاصَّةُ ؛ كما ذكرَ في الالتفاتِ أنَّ لهُ وجهَ حُسْنٍ عامّاً ، ولكلِّ التفاتٍ وجهَ حُسْنٍ خاصّاً[5] .

قولُهُ : (وإبرازِ المقدَّرِ) عطفٌ علىٰ (إبرازِ غيرِ الحاصلِ) ، وهـٰذهِ هي النُّكتةُ الثانيةُ في المصيرِ في الشرطِ والجزاءِ إلىٰ غيرِ المستقبلِ ، وهي مختصَّةٌ بالمثالِ

---

(١) في (ج) ونسخة في هامش (أ) : (هـٰذا) بدل (هنا) .
(٢) في (د) ونسخة في هامش (أ) : (أو إبراز) بدل (وإبراز) .
(٣) وقد ذهب إلىٰ ذلك : المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٣) .
(٤) أي : كما ذكر قوله تعالىٰ : ﴿ إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا ﴾ . « قوجحصاري » (ق٩٢) .
(٥) انظر (١/ ٤٩٣ـ٤٩٤) .

مراداً بهِ : إنْ تعتدَّ بإكرامِكَ إيَّايَ الآنَ فاعتدَّ بإكرامي إيَّاكَ أمسِ[1] .

الخامسِ مِنَ الأمثلةِ المذكورةِ ؛ وهو : (إنْ أكرمتَني الآنَ فقد أكرمتُكَ أمسِ) ؛ فهٰذا هو الملفوظُ بهِ الذي أُبرزَ في صورتِهِ الكلامُ المُقدَّرُ الذي هو : (إنْ تعتدَّ بإكرامِكَ إيَّايَ الآنَ فاعتدَّ بإكرامي إيَّاكَ أمسِ)[2] ؛ لانصبابِ الكلامِ إلىٰ معنىٰ هٰذا المُقدَّرِ .

وبهِ يظهرُ أنَّ الجزاءَ قد يكونُ جملةً إنشائيَّةً مِنْ غيرِ احتياجٍ إلىٰ تأويلٍ بالخبرِ[3] ؛ إذ لا ضرورةَ إليهِ ؛ لأنَّ الأمرَ والنهيَ وغيرَهما يجوزُ تقييدُها بالشرطِ ؛ كما يجوزُ بالظرفِ والحالِ وغيرِهما .

فإنْ قيلَ : قد سبقَ أنَّ مضمونَ الجملةِ الشرطيَّةِ تعليقُ حصولِ مضمونِ الجزاءِ بحصولِ مضمونِ الشرطِ ، فما معنىٰ ذلكَ في الإنشاءِ ؟ وكيفَ امتنعَ في الشرطِ دونَ الجزاءِ ؟

قُلنا : الحصولُ قد يكونُ لثبوتِ شيءٍ لشيءٍ أو نفيِهِ عنهُ ؛ كما هو مدلولُ الخبرِ ، وقد يكونُ لتوجُّهِ الطلبِ أوِ التمنِّي أو نحوِ ذلكَ ممَّا هو مدلولُ الإنشاءِ ، فيُعلَّقُ ذلكَ بحصولِ مضمونِ الشرطِ المفروضِ الصِّدقِ ، فمِنْ ها هنا يمتنعُ كونُهُ إنشاءً[4] ، فحاصلُ : (إنْ جاءَكَ زيدٌ فأكرِمْهُ) : أنِّي علىٰ تقديرِ صدقِ أنَّهُ جاءَكَ . . أطلبُ منكَ

---

(١) في (ب) : (فأعتدُّ) بدل (فاعتدَّ) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت ، ورسم بالوجهين في (أ) .

(٢) قوله : (**فاعتد**) صح بلفظ الأمر ، وما يقع في بعض النُّسخ ؛ من لفظ المضارع . . غير صحيح ؛ لأن الكلام في أن الأصل تُرِكَ إلى الماضي ، ولو كان الأصل : (فأعتد) بلفظ المضارع . . لم يكن الأصل متروكاً إلى الماضي ؛ لأنه حينئذ يكون مقدَّراً بالمبتدأ ، وإلا لم يكن لدخول الفاء وجه . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (**من غير احتياج إلىٰ تأويل بالخبر**) ؛ أي : من غير أن يُجعَل التقدير : (فأعتدُّ) بصيغة المضارع ، وانظر « حاشية قوجحصاري » (ق١٥٣) نسخة نور عثمانية .

(٤) قوله : (**فمن ها هنا**) ؛ أي : من كون الشرط مفروضَ الصِّدق . . يمتنع كون الشرط إنشاء ؛ لأنه لا يوجد فيه الصِّدق ؛ لكونه مطابقة الحكم للنِّسبة الخارجية التي لا توجد في الإنشاء . من هامش (هـ) .

[الكلامُ علىٰ (لو)]

وأمَّا كلمةُ (لو) : فحينَ كانَتْ لتعليقِ ما امتنعَ بامتناعِ غيرِهِ علىٰ سبيلِ القطعِ ؛ كما تقولُ : (لو جئتَني لأكرمتُكَ) معلِّقاً لامتناعِ إكرامِكَ بما امتنعَ مِنْ مجيءِ مخاطَبِكَ. . . . .

إكرامَهُ ، لا بمعنى الإخبارِ بالطلبِ بل بمعنىٰ إنشائِهِ .

قولُهُ : (وأمَّا كلمةُ « لو » : فحينَ كانَتْ) ؛ أي : لمَّا كانَتْ ؛ ولذا أُجيبَ بقولِهِ : (امتنعَتْ) .

والمعنىٰ : أنَّها لتعليقِ ما امتنعَ مِنْ حيثُ امتنعَ ؛ لِمَا عُرِفَ مِنْ أنَّ تعليقَ الحكمِ بالوصفِ يُشعِرُ بالحيثيَّةِ ، فيصيرُ المعنىٰ : أنَّها لتعليقِ امتناعِ الشيءِ ـ وهو الجزاءُ ـ بامتناعِ الغيرِ ؛ وهو الشرطُ ، وعلىٰ هٰذا : يكونُ معنىٰ قولِهِ : (معلِّقاً لامتناعِ إكرامِكَ بما امتنعَ) ؛ أي : بامتناعِ الشيءِ الذي هو مجيءُ مخاطَبِكَ ، فيتمُّ الحكمُ ، وينطبقُ عليهِ المثالُ مِنْ غيرِ احتياجٍ إلىٰ تقديرِ المضافِ ؛ أي : (لتعليقِ امتناعِ ما امتنعَ) ، و(معلِّقاً لامتناعِ إكرامِكَ بامتناعِ ما امتنعَ) .

والمرادُ بـ (ما امتنعَ) وبـ (غيرِهِ) : أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ مضمونَ إثباتٍ أو نفيٍ ، فيشملُ أقساماً أربعةً ؛ هي أنْ يكونَ الشرطُ والجزاءُ مثبَتينِ ؛ مِثلُ : (لو جئتَني لأكرمتُكَ) ، ويكونَ امتناعُ الإثباتِ نفياً ، أو منفيَّينِ ؛ مِثلُ : (لو لم تجئْني لم أُكرِمْكَ) ، ويكونَ امتناعُ النفيِ إثباتاً ، أو يكونَ الشرطُ مثبَتاً والجزاءُ منفيّاً ؛ مِثلُ : (لو جئتَني لم أشتمْكَ) ، أو بالعكسِ ؛ مِثلُ : (لو لم تجئْني لشتمتُكَ) .

وقولُهُ : (علىٰ سبيلِ القطعِ) متعلِّقٌ بـ (امتنعَ) ؛ لأنَّكَ تُعلِّقُ امتناعَ الإكرامِ قطعاً بامتناعِ المجيءِ ، فعلىٰ هٰذا : كانَ الأنسبُ أنْ يقالَ : (لتعليقِ ما امتنعَ علىٰ سبيلِ القطعِ بامتناعِ غيرِهِ) .

والأظهرُ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ بـ (امتناعِ غيرِهِ) ؛ لأنَّكَ تُعلِّقُ امتناعَ الإكرامِ بالامتناعِ

. . . .

القطعيِّ للمجيءِ ؛ بمعنىٰ جعلِهِ مسبَّباً عنهُ ، علىٰ أنَّ التعليقَ مجازٌ عنِ التسبيبِ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : (إنْ جئتَني أكرمتُكَ) ، وعلَّقتَ الإكرامَ بالمجيءِ. . فقد جعلتَهُ مسبَّباً ، والمجيءَ سبباً ، **وإلا فالظاهرُ**[1] : أنَّهُ ليسَ بمستقيمٍ ؛ إذ ليسَتْ كلمةُ (لو) لتعليقِ الامتناعِ بالامتناعِ ، بل لتعليقِ مضمونِ الجزاءِ بمضمونِ الشرطِ القطعيِّ الانتفاءِ ؛ ليثبتَ انتفاءُ الجزاءِ ؛ لظهورِ أنَّكَ إذا قلتَ : (لو جئتَني لأكرمتُكَ) كانَ المعنىٰ : أنَّ الإكرامَ كانَ يثبتُ لو ثبتَ المجيءُ ، وإنَّما لم يثبتْ ؛ لعدمِ ثبوتِ المجيءِ قطعاً ؛ **ولهٰذا أطبقَ أئمَّةُ العربيَّةِ** علىٰ أنَّها لانتفاءِ الثاني لانتفاءِ الأوَّلِ ؛ كما أنَّ (لولا) لانتفاءِ الثاني لثبوتِ الأوَّلِ ؛ **وبهٰذا صرَّحَ في علمِ النحوِ**[2] ؛ حيثُ قالَ : (و« لو » : لنحوِ الشرطِ في الماضي على امتناعِ الثاني لامتناعِ الأوَّلِ)[3] ، **وبهٰذا يشهدُ الاستعمالُ** ؛ للقطعِ بأنَّ معنىٰ قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل : ٩] : أنَّ انتفاءَ هدايةِ الجميعِ بسببِ انتفاءِ المشيئةِ لا بالعكسِ ، وقد صرَّحَ بذلكَ الحماسيُّ ؛ حيثُ قالَ[4] : [من المتقارب]

وَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا ... لَطَارَتْ وَلَٰكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

أي : لٰكنْ لم يَطِرْ ذو حافرٍ ؛ فلهٰذا لم تَطِرْ تلكَ الدابَّةُ .

وأبو العلاءِ ؛ حيثُ قالَ[5] : [من الطويل]

---

(١) قوله : (وإلا) ؛ أي : وإن لم يكن التعليق مجازاً عن التسبيب . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (صرَّح) ؛ أي : المصنف . من هامش (أ) .

(٣) مفتاح العلوم (ص١٢١) .

(٤) البيت لأُبيِّ بن سُلميِّ بن ربيعة الضبِّي كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٢١٥) .

(٥) سقط الزند (ص١٠٩) ، وقوله : (الدُّولات) : جمع دولة ؛ بمعنى المُلك ؛ أي : أهل الدولات ؛ أي : الملوك الماضية ، قيل : ومعنى البيت : ولو دامت الدولات للملوك الماضية ، واستمرَّت لآخر الزمان. . لكان أهل زماننا من الأمراء رعايا لهٰؤلاء الملوك كغيرهم ، والأنسب لمقام المدح الذي هو مقصود الشاعر : أن يقال : لو دامت الملوك الماضية إلىٰ آخر الزمان. . لكانوا رعايا لهٰذا الممدوح ؛ لاستحقاقه الإمارةَ عليهم لما فيه من =

. . . .

وَلَوْ دَامَتِ ٱلدُّولاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ رَعَايَا وَلَٰكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ

أي : فلهٰذا لم يكونوا رعايا .

وذهبَ الشيخُ ابنُ الحاجبِ ومَنْ تبعَهُ إلىٰ أنَّها يجبُ أنْ تكونَ لانتفاءِ الأوَّلِ لانتفاءِ الثاني ؛ لأنَّ الأوَّلَ سببٌ والثانيَ مُسبَّبٌ ، وانتفاءَ السببِ الواحدِ لا يُوجِبُ انتفاءَ المُسبَّبِ ؛ لجوازِ أنْ يثبتَ بسببٍ آخرَ ، بخلافِ انتفاءِ المسبَّبِ ؛ فإنَّهُ يُوجِبُ انتفاءَ جميعِ الأسبابِ ، أو لأنَّ الأوَّلَ ملزومٌ والثانيَ لازمٌ ، وانتفاءُ اللازمِ يدلُّ على انتفاءِ الملزومِ دونَ العكسِ ؛ لجوازِ كونِ اللازمِ أعمَّ[1] .

وما كانَ ينبغي أنْ يخفىٰ علىٰ مِثلِهِ أنْ ليسَ معنىٰ كلامِ القومِ[2] : أنَّ انتفاءَ الأوَّلِ يدلُّ علىٰ انتفاءِ الثاني ، ويفيدُ العلمَ بهِ ، بل أنَّ سببَ انتفاءِ الثاني في الخارجِ هو انتفاءُ الأوَّلِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ قد حصلَ جميعُ الشروطِ والأسبابِ لوجودِ الثاني ؛ كالإكرامِ . . سوىٰ مضمونِ الأوَّلِ ؛ كالمجيءِ مثلاً ؛ فلم ينتفِ الإكرامُ إلا لانتفاءِ المجيءِ ؛ ألا ترىٰ أنَّكَ تقولُ في الماءِ الباردِ المحسوسِ : (لو أصابَتْهُ نارٌ لسَخُنَ) ؛ **يعني** : أنَّ عدمَ سُخُونتِهِ بسببِ عدمِ إصابةِ النارِ ، ومعنىٰ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر : ٢١] : أنَّ انتفاءَ رؤيةِ الجبلِ خاشعاً بسببِ انتفاءِ إنزالِ القرآنِ عليهِ ، لا أنْ يُستدلَّ بانتفاءِ أحدِهما على انتفاءِ الآخرِ[3] .

وإنَّما غَلِطوا مِنْ جهةِ أنَّ أهلَ المعقولِ جعلوا (لو) أداةَ اللُّزومِ والاتِّصالِ ، واستعملوها في القياساتِ لاكتسابِ العلومِ والتصديقاتِ ، لا لبيانِ أنَّ سببَ الثبوتِ

= الفضائل . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٢/ ٧٣) .

(١) انظر رأي ابن الحاجب في المسألة في « أماليه » (١/ ٣٠٩) .

(٢) وهو قولهم : (لانتفاء الثاني لانتفاء الأول) . من هامش (أ) .

(٣) في (أ) : (يستدلوا) بدل (يستدل) .

امتنعَتْ جملتاها عنِ الثبوتِ ، **ولزمَ** أنْ تكونا فعليّتينِ والفعلُ ماضٍ .

واستلزمَ في مِثْلِ قولِهِ عزَّ اسمُهُ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة : ١٢] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ . . تنزيلَ المستقبلِ نظماً لهُ في سِلْكِ المقطوعِ بهِ ؛ لصدورِهِ عمَّنْ لا خلافَ في إخبارِهِ . . منزلةَ الماضي المعلومِ في قولِكَ : (لو رأيتَ) ،

أوِ الانتفاءِ في الخارجِ ما هو .

ولا خفاءَ في أنَّ انتفاءَ اللازمِ يدلُّ على انتفاءِ الملزومِ ؛ بمعنى : أنَّ العلمَ بهِ يستلزمُ العلمَ بهِ مِنْ غيرِ عكسٍ ، وعلىٰ هٰذهِ القاعدةِ وردَ قولُهُ تعالىٰ[1] : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] استدلالاً بعدمِ الفسادِ علىٰ عدمِ تعدُّدِ الآلهةِ ، ولهٰذا الكلامِ زيادةُ بسطٍ تُطلَبُ في « شرحِ التلخيصِ »[2] .

قولُهُ : (**امتنعَتْ**) جوابُ (حينَ كانَتْ) ؛ لتنزُّلِها منزلةَ (لمَّا) ؛ أي : لكونِها لتعليقِ ما امتنعَ بما امتنعَ قطعاً . . امتنعَتْ جُملتاها ـ **يعني** : الشرطَ والجزاءَ ـ عنِ الثبوتِ المدلولِ عليهِ بالجملةِ الاسميَّةِ ، ولزمَ أنْ تكونَ جُملتاها فعليّتينِ والحالُ أنَّ الفعلَ ماضٍ ، فهٰذا أيضاً داخلٌ تحتَ اللُّزومِ[3] .

وإنَّما لزمَ فعليَّتُهما ؛ ليصحَّ التعليقُ وعدمُ الثبوتِ ، **ولزمَ ماضويَّةُ الفعلِ** ؛ ليصحَّ أنَّهُ لتعليقِ ما امتنعَ علىٰ لفظِ الماضي .

واستلزمَ لُزومُ كونِهما فعليّتينِ ماضويّتينِ أنْ يُنزَّلَ المستقبلُ الداخلُ عليهِ كلمةُ (لو) في مِثْلِ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأنعام : ٢٧] منزلةَ الماضي ؛ لصدورِهِ عمَّنْ

---

(١) قوله : (**وعلىٰ هٰذه القاعدة**) ؛ أي : علىٰ أن (لو) لانتفاء الأول لانتفاء الثاني . من هامش (هـ) .

(٢) انظر « المطوّل » (ص١٦٧ ـ ١٧٠) .

(٣) قوله : (**فهٰذا**) ؛ أي : كون الفعل ماضياً ، وبذلك يندفع اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق١١٤) : (ولو قال : « والفعل ماضياً » لكان **أظهر** ؛ لأن هٰذا أيضاً مما يلزم) .

. . . .

لا خلافَ في إخبارِهِ ، وأنْ يُحمَلَ المستقبلُ في مِثلِ قولِكَ : (لو تُحسِنُ إليَّ لشكرتُ) علىٰ أنَّ القصدَ منهُ إلى الاستمرارِ فيما مضىٰ مِنَ الزمانِ وقتاً فوقتاً ، فيكونُ المعنىٰ على المُضِيِّ ، أو أنْ يُحمَلَ في الصورتينِ علىٰ قصدِ استحضارِ الصورةِ علىٰ ما يناسبُ فعلَ الحالِ الحاضرِ وإنْ كانَ المعنىٰ على المُضِيِّ .

فإنْ قيلَ : عطفُ (استلزمَ) في الموضعينِ علىٰ (لزمَ) . . يُوجِبُ أنْ يكونَ التقديرُ : أنَّ كلمةَ (لو) حينَ كانَتْ لتعليقِ ما امتنعَ بامتناعِ غيرِهِ استلزمَ التنزيلَ والقصدَ المذكورينِ ، فما وجهُهُ ؟

قُلنا : قد ذكرَ الشيخُ عبدُ القاهرِ أنَّهُ إذا عُطِفَ الشيءُ على الجزاءِ . . فهو علىٰ وجهينِ :

أحدُهما : أنْ يستقلَّ كلٌّ بالجزائيَّةِ ؛ مِثلُ : (إذا جئتَني قمتُ لكَ ، وخلعتُ عليكَ) .

وثانيهما : أنْ يكونَ ترتُّبُ المعطوفِ بواسطةِ المعطوفِ عليهِ ؛ مِثلُ : (إذا رجعَ الأميرُ استأذنتُ وخرجتُ) ؛ أي : وإذا استأذنتُ خرجتُ[1] .

فالمعنىٰ ها هنا : أنَّها لمَّا كانَتْ للتعليقِ المذكورِ امتنعَتِ الجملتانِ عنِ الثبوتِ ، ولزمَ فعليَّتُهما الماضويَّةُ ، ولمَّا امتنعَتْ ولزمَ . . استلزمَ التنزيلَ والقصدَ ، علىٰ أنَّا لمَّا جعَلْنا ضميرَ (استلزمَ) للزومِ كونِهما فعليَّتينِ ماضويَّتينِ[2] . . تمَّ المقصودُ .

ومعنىٰ (وُقِفُوا على النَّارِ) : أُرُوها حتىٰ يُعاينوها وأُطلِعُوا عليها إطلاعاً هي تحتَهم ، أو أُدخِلُوها فعرفوا مقدارَ عذابِها ؛ مِنْ وقفتُهُ علىٰ كذا[3] ؛ عرَّفتُهُ وفهَّمتُهُ .

---

(١) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢٣٣ ـ ٢٣٤) .

(٢) لا لكون (لو) للتعليق المذكور كما جوَّزه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٢٧) .

(٣) فعلى الأول : هو مِنْ (وقفتُ الدابَّةَ وقفاً) ، و(وقفت هي) ، يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ ، وعلى الثاني : هو مِنْ وقفتُهُ علىٰ ذنبه ؛ أي : أطلعتُهُ . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

علىٰ نحوِ تنزيلِ (يودُّ) منزلةَ (ودَّ) في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الحجر : ٢] في أحدِ قولَيْ أصحابِنا البصريِّينَ[١] .

وجوابُ (لو) في الآياتِ الثلاثِ محذوفٌ ؛ أي : لرأيتَ أمراً عجيباً ، والخطابُ عامٌّ كما مرَّ[٢] ، والمعنىٰ : أنَّ هـٰذهِ الحالةَ كأنَّها قد تحقَّقَتْ وانقضَتْ ، وأنتَ لو رأيتَها لرأيتَ العجبَ .

وقولُهُ : (تنزيلَ المستقبلِ) مفعولُ (استلزمَ) .

و(منزلةَ الماضي) : ظرفٌ لـ(تنزيلَ)[٣] ؛ كما في قولِكَ : (نزَلْنا منزلَ كذا) .

و(نظماً لهُ) ؛ أي : للمستقبلِ : مفعولٌ لهُ لـ(تنزيلَ) .

و(لصدورِهِ) ؛ أي : صدورِ المستقبلِ : متعلِّقٌ بـ(نظماً) .

ولا أرىٰ لوصفِ الماضي بـ(المعلومِ) كثيرَ فائدةٍ .

و(علىٰ نحوِ) : متعلِّقٌ بـ(تنزيلَ) .

ووجهُ تأويلِ (يودُّ) بـ(ودَّ) : أنَّ الفعلَ الداخلَ عليهِ (رُبَّ) لا يكونُ إلا ماضياً ؛ لأنَّهُ الذي تحقَّقَ فيهِ التقليلُ والتكثيرُ ، وأمَّا المستقبلُ ففي الغَيبِ .

وعندَ الكوفيِّينَ : هو بتقديرِ (كانَ)[٤] ؛ أي : ربَما كانَ يودُّ .

وعندَ بعضِ البصريِّينَ : (ما) ليسَتْ بكافَّةٍ[٥] ، بل نكرةٌ بمعنىٰ (شيءٍ)

---

(١) قوله : (ربما) جاء بتخفيف الباء في (أ ، ج) ، وبتشديدها في باقي النسخ ، وقد قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بالتخفيف ، والباقون بالتشديد . انظر « البدور الزاهرة » (ص١٧٥) .

(٢) انظر (١/٣١٩) .

(٣) لا نصب على المصدر كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٢٧) .

(٤) وحُذف ؛ لكثرة استعماله مع (رب) . من هامش (هـ) .

(٥) كما في القول الأول . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

. . . .

موصوفةٌ بـ (يودُّ) ؛ كما في (ربَّ رجلٍ يسافرُ غداً) ، وحينئذٍ يكونُ متعلَّقُ (ربَّ) محذوفاً ؛ أي : تحقَّقَ[1] .

وعلى الوجهين[2] : لا يحتاجُ إلىٰ تأويلِ (يودُّ) بـ (ودَّ) ؛ فلذا قالَ[3] : (في أحدِ قولَيْ أصحابِنا البصريِّينَ)[4] .

ومعنى التقليلِ : أنَّ أهوالَ القيامةِ تُدهِشُهم ، فيبقَونَ مبهوتينَ ، فإنْ كانَ منهم إفاقةٌ ما . . تمنَّوا ذلكَ[5] .

وقيلَ : هو علىٰ طريقةِ قولِهم : (لعلَّكَ ستندمُ علىٰ ما فعلتَهُ ، وربَّما ندمَ الإنسانُ علىٰ ما فعلَ) ، لا يريدونَ الشكَّ والتقليلَ ، بل يريدونَ أنَّ الندمَ وإنْ كانَ مشكوكاً أو قليلاً . . فحقٌّ عليكَ ألا تفعلَ هـٰذا الفعلَ ؛ لأنَّ العاقلَ لا يتعرَّضُ لِمَا يُورِثُ الندمَ وإنْ كانَ مشكوكاً أو قليلاً[6] .

وقولُهُ : ﴿ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ حكايةٌ لوَدادتِهم علىٰ طريقِ الإخبارِ عنهم ؛ كما في قولِكَ : (حلفَ باللهِ ليفعلَنَّ) ، ولو قيلَ : (حلفَ باللهِ لأفعلَنَّ) بطريقِ الحكايةِ . . لكانَ حكايةً لكلامِهِ بلفظِهِ .

---

(١) أي : ربَّ شيء يودُّ الذين كفروا تحقَّقَ وثبتَ ، وقال في « المطوَّل » (ص١٧٢) عن هـٰذا الوجه : (وأما جعل « ما » نكرة موصوفة : فلا يخفىٰ ما فيه من التعسُّف وتبتير النظم) .

(٢) أي : علىٰ وجه الكوفيين ، ووجه بعض البصريين . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

(٣) قوله : (فلذا) ؛ أي : لعدم الاحتياج إلى التأويل على الوجهين ، والاحتياج إليه علىٰ وجه . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

(٤) فبقوله : (البصريين) احترز عن الكوفيين ، وبقوله : (أحد قولي) احترز عن القول الآخر . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

(٥) أي : فقلَّة التمنِّي باعتبار قلَّة الزمان الذي يقع فيه ، وهـٰذا لا ينافي كثرتَهُ في نفسه . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٢/ ٨٧) .

(٦) القائل : هو ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٩٣) .

واستلزمَ في مِثلِ قولِكَ : (لو تُحسِنُ إليَّ لشكرتُ) . . القصدَ بـ (تُحسِنُ) إلىٰ تصويرِ أنَّ إحسانَهُ مُستمِرُّ الامتناعِ فيما مضىٰ وقتاً فوقتاً ، علىٰ نحوِ قصدِ الاستمرارِ حالاً فحالاً بـ (يستهزئُ) في قولِهِ عزَّ اسمُهُ : ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ [البقرة : ١٥] بعدَ قولِهِ : ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ ، وبـ (يكسبونَ) في قولِهِ : ﴿ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ﴾ [البقرة : ٧٩] .

وقولُهُ : ﴿ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ ﴾ . . واردٌ علىٰ هٰذا ؛ أي : يمنعُ عنتَكم باستمرارِ امتناعِهِ عن طاعتِكم[1] .

قولُهُ : (مستمرُّ الامتناعِ) ، وقولُهُ في (لو يُطيعُكم) : (باستمرارِ امتناعِهِ) . . مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ كما يكونُ المضارعُ الخالي عن حرفِ الامتناعِ لاستمرارِ الثبوتِ . . كذلكَ الداخلُ عليهِ (لو) يكونُ لاستمرارِ الامتناعِ ، لا امتناعِ الاستمرارِ ؛ كما يكونُ المنفيُّ لاستمرارِ النفيِ ، لا نفيِ الاستمرارِ ، والجملةُ الاسميَّةُ المؤكَّدةُ المنفيَّةُ ؛ مِثلُ : (ما أنتم بمؤمنينَ) . . تكونُ لتأكيدِ النفيِ ، لا نفيِ التأكيدِ علىٰ ما مرَّ ؛ مِنْ أنَّ نحوَ : (ما زيداً ضربتُ) لاختصاصِ النفيِ ، لا نفيِ الاختصاصِ[2] ، ولهُ نظائرُ جمَّةٌ .

فمعنىٰ : (لو تُحسِنُ إليَّ لشكرتُ) : أنَّ انتفاءَ الشكرِ بسببِ استمرارِ انتفاءِ الإحسانِ ، ومعنىٰ : ﴿ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ ﴾ [الحجرات : ٧] : أنَّ انتفاءَ وقوعِكم في العَنَتِ ـ أي : الجُهدِ والمشقَّةِ ـ بسببِ استمرارِ امتناعِهِ عن إطاعتِكم[3] .

لٰكنَّ الظاهرَ : أنَّ المرادَ باستمرارِ الامتناعِ : دوامُهُ وعدمُ انقطاعِهِ ، لا تحقُّقُهُ

---

(١) في (أ) ونسخة في هامش (ب) : (يمتنع) بدل (يمنع) .
(٢) انظر (٢/ ٦٠) .
(٣) في (أ ، ب ، ج) : (طاعتكم) بدل (إطاعتكم) .

. . . .

ساعةً فساعةً وعلى التجدُّدِ كما يُشعِرُ بهِ قولُهُ : (وقتاً فوقتاً) .

وقولُهُ : (القصدَ) مفعولُ (استلزمَ) ، و(علىٰ نحوٍ) : حالٌ منهُ .

و(بـ « يكسبونَ ») : عطفٌ علىٰ (بـ « يستهزئُ ») .

وقولُهُ : (بعدَ قولِهِ : ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة : ١٤]) ؛ يعني : أنَّهم ذكروا استهزاءَهم بالجملةِ الاسميَّةِ الدالَّةِ على الثبوتِ ، فاللهُ سبحانَهُ لم يتركِ الاستهزاءَ بهم إلى المؤمنينَ ، بل تولَّاهُ بذاتِهِ ، وذكرَهُ بلفظِ المضارعِ المُنبئِ عنِ الاستمرارِ وقتاً فوقتاً ؛ لأنَّهُ أشدُّ وأفظعُ ، ومعناهُ : إنزالُ الهَوانِ والحقارةِ بهم ، والبلايا والنَّكاياتِ فيهم ، علىٰ تجدُّدِ الأوقاتِ ، وتعدُّدِ الحالاتِ .

قولُهُ : (وقولُهُ : ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ﴾) مبتدأٌ خبرُهُ (واردٌ علىٰ هـٰذا) ؛ أي : علىٰ قصدِ الاستمرارِ .

وفسَّرَهُ باستمرارِ امتناعِهِ عنِ الإطاعةِ كما بيَّنَّا[1] ، لـٰكنَّ الأظهرَ ، وبهِ يُشعِرُ كلامُ « الكشَّافِ » : أنَّهُ لاستمرارِ الفعلِ ؛ أعني : الإطاعةَ ، ودخولُ (لو) يُفيدُ امتناعَ الاستمرارِ ؛ وذلكَ أنَّهُ كانَ في إرادتِهمُ استمرارُ عملِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ علىٰ ما يستصوبونَ ، وأنَّهُ كلَّما عنَّ لهم رأيٌ في أمرٍ كانَ معمولاً بهِ[2] ، فذكرَ اللهُ أنَّهُ لوِ استمرَّ علىٰ إطاعتِكم كما تريدونَ . . لوقعتُم في الجهدِ والهلاكِ ، لـٰكنْ لم يستمرَّ ، فما وقعتُم ، فيكونُ لامتناعِ الاستمرارِ وانتفاءِ ما كانوا يريدونَ .

ولم يَعطِفْ هـٰذا المثالَ علىٰ أمثلةِ (لو ترىٰ)[3] ، و(لو تُحسِنُ) ؛ لأنَّها تحتملُ القصدَ إلى الاستحضارِ ، بخلافِهِ[4] .

---

(١) في (أ ، ب ، ج ، د) : (على الطاعة) بدل (عن الإطاعة) ، وفي (و) : (على الإطاعة) .

(٢) انظر « الكشاف » (٤/ ٣٦٢) .

(٣) قوله : (هـٰذا المثال) ؛ أي : قوله : ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ﴾ . من هامش (هـ) .

(٤) يعني : أن الاستحضار إنما يكون في أمر له غرابة وعظمة ، وامتناع الإطاعة ليس كذلك . =

وذلكَ أنْ تردَّ الغرضَ مِنْ لفظِ (ترىٰ) و(يودُّ) و(تُحسِنُ) . . إلى استحضارِ صورةِ المجرمينَ ناكسي الرؤوسِ قائلينَ لِمَا يقولونَ ، وصورةِ الظالمينَ موقوفينَ عندَ ربِّهم متقاولينَ بتلكَ المقالاتِ ، واستحضارِ صورةِ وَدادةِ الكافرينَ لو أَسْلموا ، واستحضارِ صورةِ منعِ الإحسانِ ؛ . . . .

ثمَّ إنَّهُ رجعَ الاستحضارَ في (لو تُحسِنُ) إلىٰ صورةِ منعِ الإحسانِ علىٰ قياسِ استمرارِ الامتناعِ[1] ، وفي (ربما يودُّ) إلىٰ صورةِ الوَدادةِ ، وهو ظاهرٌ ، وفي (لو ترىٰ) في المواضعِ إلىٰ صورةِ حالِ المجرمينَ والظالمينَ ، وغايتُهُ أنْ يرجعَ إلىٰ صورةِ رؤيتِهم بتلكَ الحالِ ؛ وهو صورةُ الفعلِ ، لا منعِهِ ؛ كما ذكرَ في لو (تُحسِنُ) .

وأُجيبَ : بأنَّهُ إشارةٌ إلى اختيارِ أنَّ (لو) في (لو ترىٰ) للتمنِّي دونَ الامتناعِ ، بخلافِ (لو تُحسِنُ) ؛ فإنَّها امتناعيَّةٌ[2] .

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ (لو) لو كانَتْ للتمنِّي لم يُحتجْ إلى التأويلِ ؛ لأنَّ (لوِ) التمنِّي لا تختصُّ الماضيَ .

وكانَ المناسبَ أنْ يتعرَّضَ لصورةِ حالِ الموقوفينَ على النَّارِ القائلينَ[3] : ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾ ؛ لظهورِ أنَّ قولَهُ : (صورةِ الظالمينَ موقوفينَ عندَ ربِّهم متقاولينَ بتلكَ المقالاتِ) . . مختصٌّ بقولِهِ[4] : ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ﴾ [سبأ : ٣١] ، وهـٰذا هو المرادُ بتقاوُلِ تلكَ المقالاتِ .

= « حفيد » (ق١٨١) .

(١) قوله : (رجع الاستحضار) قال في « الصحاح » (ر ج ع) (١٢١٦/٣) : (رجع بنفسه رجوعاً ، ورجعَهُ غيرُهُ رَجْعاً ، وهُذيل تقول : أرجعَهُ غيرُهُ) .

(٢) صاحب الجواب : هو ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٩٣) .

(٣) في (أ ، ب ، ج ، د) : (قائلين) بدل (القائلين) .

(٤) في (د ، و) : (يختص) بدل (مختص) .

كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [فاطر : ٩] ؛ إذ قالَ : ﴿ فَتُثِيرُ ﴾ ؛ استحضاراً لتلكَ الصُّورةِ البديعةِ الدالَّةِ علىٰ القُدرةِ الرَّبَّانيَّةِ ؛ مِنْ إثارةِ السَّحابِ مُسخَّراً بينَ السَّماءِ والأرضِ ، . . . . . .

وَوجهُ اختيارِ المضارعِ للاستحضارِ : أنَّهُ الذي يكونُ للحالِ ؛ وهو الحاضرُ ، وهـٰذا ظاهرٌ .

وما يقالُ[1] ؛ لأنَّ الماضيَ يدلُّ علىٰ أنَّ صفاتِ الفعلِ أمورٌ قد تقضَّتْ[2] ، فلا يكونُ للنفسِ رغبةٌ تامَّةٌ في استحضارِها ؛ لعدمِ إمكانِ مشاهدتِها ، بخلافِ المستقبلِ ؛ فإنَّهُ يدلُّ علىٰ أنَّ الفعلَ سيوجدُ معَ صفاتِهِ ، فيحصلُ للنفسِ رغبةٌ تامَّةٌ في أنْ ترىٰ أنَّهُ كيفَ يُوجَدُ ، فتستحضرُهُ معَ صفاتِهِ[3] . . ففي غايةِ الرَّكاكةِ ؛ لأنَّ الصورةَ العجيبةَ إذا شُوهِدَتْ مرَّةً . . فاستحضارُها أسهلُ وأنسبُ ، والنفسُ إليها أرغبُ .

قولُهُ : (إذ قالَ : ﴿ فَتُثِيرُ ﴾) مكانَ : (فأثارَتْ) إسناداً إلى السببِ ؛ وهو الرِّياحُ ؛ لأنَّهُ أدلُّ علىٰ كمالِ القدرةِ ؛ إذ يفعلُ بعضُ ما أرسلَهُ هـٰذهِ الأفعالَ العجيبةَ ، والأحوالَ المختلفةَ ، ثمَّ قالَ : ﴿ فَسُقْنَٰهُ ﴾ مكانَ : (فساقَهُ) التفاتاً إلى الحكايةِ[4] ؛ دلالةً علىٰ زيادةِ الاختصاصِ ، وأنَّ الكلَّ منهُ ، والوسائطَ أسبابٌ وآلاتٌ .

فقولُهُ : (مِنْ إثارةِ السحابِ) إضافةٌ للمصدرِ إلى المفعولِ ، والفاعلُ محذوفٌ ؛ وهو اللهُ نظراً إلى التحقيقِ ، والرِّياحُ نظراً إلىٰ ظاهرِ الكلامِ .

---

(١) أي : في وجه اختيار المضارع . من هامش (هـ) .

(٢) في النسخ ما عدا (ب ، هـ) : (انقضت) بدل (تقضَّت) .

(٣) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٦٨) .

(٤) المراد بالحكاية هنا : ضمير المتكلم ؛ كما سبق في قول الشارح (١/ ٤٧٤) : (قوله : « وتُترَكُ الحكاية » ؛ أي : ضمير المتكلم) .

متكوِّناً في المَرْأىٰ تارةً عن قَزَعٍ تبدو كأنَّها قِطَعُ قُطْنٍ مندوفٍ ، ثمَّ تتضامُّ متقلِّبةً بينَ أطوارٍ حتىٰ يَعُدْنَ رُكاماً .

وإنَّهُ طريقٌ للبُلَغاءِ لا يَعدِلونَ عنهُ إذا اقتضى المقامُ سُلُوكَهُ ؛ . . . .

(**قَزَعٍ**) بفتحتينِ : قِطَعٍ رقيقةٍ مِنَ السحابِ ، واحدُها : قَزَعَةٌ .

والقِطَعُ بكسرِ القافِ وفتحِ الطاءِ : جمعُ قِطْعةٍ .

(**مندوفٍ**) : مضروبٍ بالمِنْدفةِ .

(**تتضامُّ**) : علىٰ لفظِ (تتفاعلُ) ، **والضميرُ**[1] : لـ (قَزَعٍ) ، **وكذا ضميرُ** (**يَعُدْنَ**) ؛ أي : يَصِرْنَ ، **وخُولِفَ بينَ الضميرينِ**[2] ؛ لِمَا في (يتضامَمْنَ) مِنْ بعضِ الثقلِ .

(**رُكاماً**) : سحاباً متراكماً ، ركبَ بعضُهُ علىٰ بعضٍ .

وهو ـ **أعني** : (تتضامُّ) ـ عطفٌ علىٰ (تبدو) قائمٌ مقامَ[3] (تارةً أخرىٰ) .

قولُهُ : (**وإنَّهُ**) ؛ أي : العُدولَ بالماضي إلى المضارعِ للاستحضارِ . . طريقٌ مسلوكٌ للبُلَغاءِ .

فإنْ قيلَ : عدمُ عُدولِ البُلَغاءِ عن سلوكِ الطريقِ الذي يقتضيهِ المقامُ . . معلومٌ لا يحتاجُ إلىٰ أنْ يُذكَرَ .

قُلنا : **المعنىٰ** : أنَّهم لا يَعدِلونَ عنهُ إلىٰ طريقِ مقتضى الظاهرِ وإنْ كانَ أيضاً بليغاً ؛ وذلكَ لكمالِ حُسْنِهِ ، وفَرْطِ اهتمامِهم بهِ .

---

(١) أي : ضمير (تتضام) . من هامش (هـ) .

(٢) أي : من جهة الإفراد والجمعية . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

(٣) قوله : (قائم) ؛ أي : (ثم) في (ثم تتضام) قائم . . . إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

أوَما ترىٰ تأبَّطَ شرّاً في قولِهِ[1] : [من الوافر]

بِـأنِّـي قَـدْ لَقِيـتُ ٱلْغُـولَ تَهْـوِي   بِسَهْـبٍ كَـٱلصَّحِيفَـةِ صَحْصَحَـانِ
فَـأَضْـرِبُهَـا بِـلا دَهَـشٍ فَخَـرَّتْ   صَـرِيعـاً لِلْيَـدَيْـنِ وَلِلْجِـرَانِ

قولُهُ : (بأنِّي قد لقيتُ) بدلٌ مِنْ قولِهِ : (بما لاقيتُ) في البيتِ السابقِ :

أَلا مَــنْ مُبْلِــغٌ فِتْيَــانَ فَهْــمٍ   بِمَــا لاقَيْــتُ عِنْــدَ رَحَــىٰ بِطَـانِ

(الغُولَ) : هو ـ بالضمِّ ـ مِنَ السَّعالي ، والجمعُ : أغوالٌ وغِيلانٌ ، وكلُّ ما اغتالَ الإنسانَ وأهلكَهُ فهو غُولٌ .

(تَهْوِي) : تنزلُ ؛ يقالُ : هوىٰ ـ بالفتحِ ـ يَهْوِي هُوِيّاً ؛ أي : سقطَ إلىٰ أسفلَ .

السَّهْبُ : الفَلاةُ ، وكلُّ ما استوىٰ مِنَ الأرضِ وبَعُدَ .

والصحيفةُ : الورقةُ مِنَ القِرْطاسِ .

والصَّحْصَحانُ : المكانُ المُستوي ، وكذا الصَّحْصَحُ والصَّحْصاحُ .

والدَّهَشُ : الحَيْرةُ .

(خرَّتْ) : سقطَتْ .

الصريعُ : الهالكُ ، فعيلٌ بمعنىٰ مفعولٍ ؛ مِنْ صرعَهُ ؛ أهلكَهُ ؛ ولذا استوىٰ فيهِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ ، ولم يقلْ : (صريعةً) .

والجِرَانُ : مقدَّمُ عُنُقِ البعيرِ مِنْ مَذْبَحِهِ إلىٰ مَنْحَرِهِ .

وبينَ البيتينِ[2] :

فَقُلْـتُ لَهَـا كِـلانَـا نِضْـوُ أَرْضٍ   أَخُـو سَفَـرٍ فَخَلِّـي لِـي مَكَـانِـي

---

(١) ديوان تأبَّط شرّاً وأخباره (ص٢٢٤ ـ ٢٢٥) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١١٨ ـ ١٢٠) .
(٢) أي : المذكورين في المتن . من هامش (هـ) .

كيفَ سلكَهُ في (فأضربُها بلا دَهَشٍ) ؛ قصداً أنْ يُصوِّرَ لقومِهِ الحالةَ التي تشجَّعَ فيها بضَرْبِ الغُولِ ، كأنَّهُ يُبصِّرُهم إيَّاها ، ويُطلِعُهم علىٰ كُنْهِها ، ويتطلَّبُ منهم مشاهدتَها ؛ تعجيباً مِنْ جُرأتِهِ علىٰ كلِّ هَوْلٍ ، وثباتِهِ عندَ كلِّ شدَّةٍ ؟!

وقولُهُ سبحانَهُ وتعالىٰ : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران : ٥٩] دونَ (كنْ فكانَ) . . مِنْ هـٰذا القَبِيلِ .

فَشَـدَّتْ شَـدَّةً نَحْـوِي فَـأَهْـوَتْ   لَهَـــا كَفِّـــي بِمَصْقُـــولٍ يَمَـــانِ

النِّضْوُ : المهزولُ .

(خلِّي) : تأنيثُ (خلِّ) بكسرِ اللامِ ، صيغةُ أمرٍ مِنْ (خلَّيتُهُ) .

الشَّدَّةُ : الحملةُ .

(أهوَتْ كفِّي بالسَّيفِ) : أومأَتْ[1] .

ومقتضى الظاهرِ في (فأضربُها) : (فضربتُها) ؛ عطفاً علىٰ (شدَّتْ) و(أهوَتْ) .

قولُهُ : (﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾) جملةٌ مفسِّرةٌ للمَثَلِ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ، وهـٰذا مِنْ تشبيهِ الغريبِ بالأغربِ ؛ وهو المخلوقُ بلا أبٍ وأمٍّ ؛ ليكونَ أقطعَ للخصمِ ، وأحسمَ لمادَّةِ شُبهتِهِ ، ويكفي في صحَّةِ التشبيهِ اشتراكُهما في الخَلْقِ بلا أبٍ ، ولا يضرُّ اختصاصُ المشبَّهِ بِهِ بخصوصيَّةٍ[2] ، علىٰ أنَّ القصدَ هو التشبيهُ في كونِ وجودِهما خارجاً عنِ العادةِ المستمرَّةِ ، وهما في ذلكَ سواءٌ .

(ثمَّ) في قولِهِ : ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ ﴾ : قيلَ : لترتيبِ اللفظِ[3] ، وقيلَ : لترتيبِ

---

(١) في (أ ، ب ، ج) ونسخة في هامش (د) : (أومت) بدل (أومأت) .

(٢) قوله : (بخصوصية) ؛ وهو كونه من تراب ، ليس له أب ولا أم . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

(٣) أي : التلفظ بهـٰذا اللفظ متأخِّر عن التلفظ بذاك . من هامش (هـ) ؛ كقولك : (زيد عالم ثم هو كريم) . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

واستلزمَ في مِثلِ : ﴿ لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾ حَمْلَهُ علىٰ تقديرِ : (لو تملكونَ تملكونَ) ؛ لفائدةِ التأكيدِ ، ثمَّ حُذِفَ الفعلُ الأوَّلُ اختصاراً ؛ لدلالةِ ضميرِهِ عليهِ المُبدَلِ بعدَ ذهابِ الفعلِ منفصلاً .

المعنىٰ ؛ أي : صوَّرَهُ طِيناً ثمَّ قالَ لهُ : (كنْ لحماً ودماً) ونحوَ ذلكَ .

قولُهُ : (واستلزمَ) عطفٌ علىٰ (لزمَ) أوِ (استلزمَ) ، والضميرُ[1] : للمزومِ كونِ جملتيهما فعليَّتينِ؛ أيِ : استلزمَ في مِثلِ: ﴿ لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾ [الإسراء: ١٠٠].. أنْ يُحمَلَ علىٰ كونِ (أنتم) فاعلَ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ الظاهرُ ؛ لتكونَ الجملةُ بعدَ (لو) فعليَّةً ، لا مبتدأً خبرُهُ (تملكونَ) ؛ فتكونَ اسميَّةً ، ولا تأكيداً لفاعلِ (تملكونَ) علىٰ أنْ يكونَ الأصلُ : (لو تملكونَ أنتم تملكونَ) ، فحُذِفَ (تملكونَ) ؛ لأنَّ تقليلَ الحذفِ ـ وهو حذفُ الفعلِ وحدَهُ ـ أَولىٰ مِنْ تكثيرِهِ ؛ وهو حذفُ الجملةِ ، معَ أنَّهُ لا دليلَ عليهِ ، ولا ضرورةَ إليهِ .

وما ذكرَ ؛ مِنْ كونِ التقديرِ : (تملكونَ تملكونَ) بالتكريرِ للتأكيدِ ، وكونِ الدالِّ على المحذوفِ هو ضميرَ المحذوفِ.. مخالفٌ لِمَا عليهِ الجمهورُ ؛ مِنْ كونِ الثاني للتفسيرِ ، لا يُجمَعُ بينَهما قطُّ ، لا للتأكيدِ ، وأنَّ الدالَّ عليهِ كلمةُ الشرطِ المقتضيةُ للفعلِ معَ قيامِ المذكورِ مقامَهُ علىٰ ما سبقَ في (لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْني)[2] ، و(إنْ ذو لُوثةٍ لانا)[3] .

فقولُهُ : (المُبدَلِ) صفةُ (ضميرِهِ) .

و(منفصلاً) : حالٌ مِنَ الضميرِ في (المُبدَلِ) ، أو مفعولٌ ثانٍ علىٰ تضمينِ معنى الجعلِ[4] .

---

(١) أي : ضمير (استلزم) المعطوف . من هامش (هـ) .

(٢) انظر (٢/٨) .

(٣) انظر (٢/١٢) .

(٤) أي : المجعول منفصلاً . من هامش (هـ) .

ولا يخفىٰ : أنَّ في (لو أنتم تملكونَ) بعدَ تقديرِ الفعلِ يبقىٰ جهةٌ أخرىٰ مِنْ مخالفةِ الظاهرِ ؛ وهو كونُ الفعلِ مضارعاً ، وكأنَّهُ لقصدِ استحضارِ الصورةِ .

ومذهبُ المبرِّدِ : أنَّ (لو) يُستعمَلُ في المستقبلِ استعمالَ (إنْ) ؛ مِثلُ : « اطْلُبُوا ٱلْعِلْمَ وَلَوْ بِٱلصِّينِ »[1] ، و« إِنِّي أُبَاهِي بِكُمُ ٱلأُمَمَ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَلَوْ بِٱلسِّقْطِ »[2] ، وفي شعرِ أبي العلاءِ المعرِّيِّ[3] : [من الطويل]

وَلَوْ وَضَعَتْ فِي دِجْلَةَ ٱلْهَامَ لَمْ تُفِقْ ... مِنَ ٱلْجَزْعِ إلا وَٱلْقُلُوبُ خَوَالِي

يصفُ تأسُّفَهُ علىٰ مفارقةِ بغدادَ ، وشوقَ ركائبِهِ إلىٰ ماءِ دجلةَ ، **والمعنىٰ** : إنْ وضعَتْ .

ويُشبِهُ أنْ يكونَ المعنىٰ ها هنا : إنْ تملكوا تُمسِكُوا وتبخلوا ؛ لخشيةِ الفاقةِ .

ومِنْ لطائفِ هـٰذا التركيبِ : أنَّ المرفوعَ وإنْ كانَ فاعلَ فعلٍ محذوفٍ . . لـٰكنَّهُ لمَّا برزَ معَ الفعلِ المذكورِ في صورةِ المبتدأِ والخبرِ . . أفادَ الاختصاصَ مِثلَ ما يُفيدُهُ صريحُ المبتدأِ والخبرِ ؛ مِثلُ : (أنا سعيتُ في حاجتِكَ) ، **والمعنىٰ** : أنَّ الناسَ هُمُ المختصُّونَ بالشُّحِّ المتبالغِ .

---

(١) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٥٤٣) ، وابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٢٠) وغيرهما من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه ، والحديث ضعيف ، بل حكم بعض العلماء بوضعه . انظر « المقاصد الحسنة » للسخاوي (ص١٢١) .

(٢) ذكره البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (١٣٤٤٨) عن الشافعي بلاغاً ، فقال : (قال الشافعي : وبلغَنا أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . . .) إلىٰ آخره ، وانظر « تخريج أحاديث الإحياء » للعراقي (ص٤٥٦) .

(٣) سقط الزند (ص٢٤٦) ، وقوله : (**لم تُفِقْ من الجَزْع**) ؛ أي : لم تُمسِكْ عن الشرب ، وقوله : (**إلا والقلوب خوالي**) ؛ أي : عن تذكُّر مياه أوطانها ، **والمراد بالقلوب** : قلوب الإبل . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

وأمثالُ هـٰذهِ اللطائفِ لا يتغلغلُ فيها إلا أذهانُ الرَّاضةِ مِنْ علماءِ المعاني .

ولِمَبْنىٰ علمِ المعاني على التتبُّعِ لتراكيبِ الكلامِ واحداً فواحداً كما ترىٰ ، وتطلُّبِ العُثورِ علىٰ ما لكلٍّ منها مِنْ لطائفِ النُّكَتِ مفصَّلةً . . لا تتمُّ الإحاطةُ بهِ إلا لعلَّامِ الغُيوبِ ، ولا يدخلُ كُنْهُ بلاغةِ القرآنِ إلا تحتَ علمِهِ الشاملِ .

قولُهُ : (وأمثالُ هـٰذهِ اللطائفِ) ؛ يعني : المذكورةَ في مباحثِ الشرطِ .

(تغلغلَ الماءُ في الشجرِ) : تخلَّلَهُ .

الرَّاضةُ : جمعُ رائضٍ ، أصلُها : رَوَضةٌ ؛ كفاسقٍ وفَسَقةٍ ؛ مِنْ رُضْتُ المُهْرَ أَرُوضُهُ رِياضاً ورِياضةً[1] .

يريدُ : أنَّ هـٰذهِ اللطائفَ وأمثالَها . . ممَّا استنبطَها هو وأمثالُهُ مِنْ علماءِ المعاني ، ولم يتعرَّضْ لها القدماءُ مِنْ أهلِ التفسيرِ .

ولو قلتَ : إنَّ هـٰذا بناءٌ أسَّسَهُ عبدُ القاهرِ ، وكمَّلَهُ جارُ اللهِ[2] ، ورتَّبَهُ بل زيَّنَهُ المصنِّفُ . . لم يَبْعُدْ .

ثمَّ بيَّنَ عُلُوَّ رتبةِ علمِ المعاني ، وصعوبةَ المهارةِ فيهِ والصيرورةِ مِنْ راضتِهِ ؛ بأنَّهُ مبنيٌّ على التتبُّعِ للتراكيبِ وخواصِّها مفصَّلةً ؛ كما ترىٰ مِنْ إيرادِ الأمثلةِ وبيانِ ما فيها مِنَ اللطائفِ ، حتىٰ لوِ اقتصرَ علىٰ مُجرَّدِ تمهيدِ القواعدِ ؛ كما في كثيرٍ مِنَ العلومِ . . لم يَحْظَ الطالبُ بطائلٍ[3] .

فاللامُ في قولِهِ : (لمبنىٰ) : مُتعلِّقٌ بـ (لا تتمُّ) ؛ وذلكَ لأنَّهُ لا سبيلَ للبشرِ إلى الإحاطةِ بالتراكيبِ واحداً فواحداً ، وإنَّما ذلكَ لعلَّامِ الغُيوبِ ، لـٰكنَّ علمَهُ

---

(١) إذا علَّمته السَّيرَ وحبسته عن الذهاب إلىٰ هنا وهناك . من هامش (هـ) .

(٢) وإنما قال : (وكمَّله) ؛ لأنه لم يصنف فيه كتاباً ، لـٰكنه تكلم بهـٰذه اللطائف وبيَّنها في تفسيره . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

(٣) أي : لم ينتفع به . « قوجحصاري » (ق٩٣) .

واعلمْ : أنَّ مستودَعاتِ فُصُولِ هـٰذا الفنِّ لا تتَّضِحُ إلا باستيراءِ زِنادِ خاطرٍ وقَّادٍ[1] ، ولا تنكشفُ أسرارُ جواهرِها إلا لبصيرةٍ ذي طَبْعٍ نقَّادٍ ، ولا تضعُ أَزِمَّتَها إلا في يدِ راكضٍ في حَلْبتِها إلىٰ أنأىٰ مدىً باستفراغِ طَوْقٍ ، متفوِّقٍ ....

تعالىٰ بذلكَ لا يُسمَّىٰ : علمَ المعاني ؛ لعدمِ ابتنائِهِ علىٰ تتبُّعِ التراكيبِ ، ثمَّ لابتناءِ معرفةِ إعجازِ القرآنِ بكُنْهِهِ علىٰ كمالِ الإحاطةِ بعلمِ المعاني . . لم تدخلْ إلا تحتَ علمِهِ الشاملِ .

قولُهُ : (**هـٰذا الفنِّ**) ؛ **يعني** : الفنَّ الثالثَ .

والاستيراءُ : طلبُ الوَرْيِ وخروجِ النَّارِ مِنَ الزَّنْدِ[2] .

والزِّنادُ : جمعُ زَنْدٍ ، وقد سبقَ[3] .

وضميرُ (**جواهرِها**) ، و(**لا تضعُ**) ، و(**أزمَّتَها**) جمعَ زِمامٍ ، و(**حَلْبتِها**) ، و(**استثباتِها**) : للمستودَعاتِ .

والراكضُ : المُستحِثُّ ؛ مِنْ ركضتُ الفرسَ برِجْلي ؛ استحثثتُهُ للعَدْوِ .

والحَلْبةُ : قد سبقَتْ .

(**إلىٰ أنأىٰ مدىً**) ؛ أي : أبعدِ غايةٍ : متعلِّقٌ بـ (راكضٍ) ، وكذا (**باستفراغٍ**) ؛ أي : بذلِ الجُهدِ .

والطَّوْقُ : الطاقةُ .

و(**تفوَّقَ الفَصِيلُ**) : شربَ اللَّبَنَ فُواقاً فُواقاً ؛ وهو ما بينَ الحَلْبتينِ مِنَ الوقتِ ؛ لأنَّ الناقةَ تُحلَبُ ثمَّ تُترَكُ سُوَيعةً يرضعُها الفَصِيلُ لتدُرَّ .

---

(١) في (د) : (باستقداح) بدل (باستيراء) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .
(٢) قوله : (وخروج النار) تفسير الوري . « قوجحصاري » (ق ٩٣) .
(٣) انظر (١/ ٢٧٨) .

أفاويقَ استثباتِها بقوَّةِ فَهْمٍ ومَعُونةِ ذَوْقٍ ، مُولَعٍ مِنْ لطائفِ البلاغةِ بما يُؤْثِرُها القُلوبُ بصفايا حَبَّاتِها ، وتنثرُ عليها أفئدةُ مَصاقعِ الخُطَباءِ خَبَايا مَحَبَّاتِها ، مُتوسِّلٍ بذلكَ أنْ يتأنَّقَ في وجهِ الإعجازِ في التنزيلِ ، . . . .

والأفاويقُ : جمعُ أَفْواقٍ ، جمعِ فِيقٍ ، جمعِ فِيقةٍ بالكسرِ وإبدالِ الياءِ مِنَ الواوِ[1] ؛ وهي اللَّبَنُ الذي يجتمعُ بينَ الحَلْبتينِ[2] .

(بقوَّةٍ) : متعلِّقٌ بـ (متفوِّقٍ) .

(مُولَعٍ) : صفةُ (راكضٍ) ، وكذا (متوسِّلٍ) و(طامعٍ) .

وحبَّاتُ القُلوبِ : سُوَيْداواتُها .

(مِنْ لطائفِ) : حالٌ مِنَ المجرورِ في (بما يُؤْثِرُها) ، وهو متعلِّقٌ بـ (مُولَعٍ) ، والضميرُ[3] : لـ (ما) ، وكذا ضميرُ (عليها) ؛ لأنَّ (تنثرُ) عطفٌ علىٰ (يُؤْثِرُها)[4] .

والصَّفايا : المختاراتُ ، جمعُ صفيَّةٍ .

والخبايا : المخبَّآتُ[5] ، جمعُ خَبِيئةٍ .

وضميرُ (مَحَبَّاتِها) : للأفئدةِ .

(بذلكَ) : بما ذكرَ ؛ مِنَ الرَّكضِ والاستفراغِ والتفوُّقِ ونحوِ ذلكَ .

(أنْ يتأنَّقَ) ؛ أي : إلىٰ أنْ يتأمَّلَ باستقصاءٍ ، أو يَسرحَ النظرَ فيهِ مُعجَباً بهِ[6] ؛ مِنْ تأنَّقَ في الرَّوضةِ ؛ رتعَ فيها مُعجَباً بها .

---

(١) لأن أصلها : (فِوْقة) ، أُبدل الواو بالياء ؛ لسكون الواو وكسر ما قبله . « قوجحصاري » (ق٩٣) .
(٢) قوله : (وهي) ؛ أي : الفيقة . « قوجحصاري » (ق٩٣) .
(٣) أي : ضمير (يؤثرها) . « قوجحصاري » (ق٩٣) .
(٤) لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه في كل ما وجب وامتنع . « قوجحصاري » (ق٩٤) .
(٥) في (د ، هـ ، و) : (المخفيات) بدل (المخبآت) .
(٦) قوله : (النظر) ضُبط في (هـ) بالرفع .

متنقِّلاً ممَّا أجملَهُ عَجزُ المتحدِّينَ بهِ عندَكَ إلى التفصيلِ[1] ، طامعٍ مِنْ ربِّ العِزَّةِ والكِبرياءِ في المَثُوبةِ الحُسنىٰ ، والفوزَ عندَهُ يومَ النُّشورِ بالذُّخرِ الأسنىٰ[2] .

(متنقِّلاً) : حالٌ مِنْ ضميرِ (يتأنَّقَ) ؛ أي : مُتدرِّجاً في الانتقالِ مِنَ العلمِ الإجماليِّ الحاصلِ بسببِ عَجزِ المتحدِّيْنَ بالتنزيلِ ومعارضتِهِ[3] . . إلى العلمِ التفصيليِّ الحاصلِ بعلمِ المعاني والبيانِ إذا أحاطَ بهِ علىٰ وجهِهِ[4] .

وقولُهُ : (والفوزَ) يُروىٰ بالنصبِ عطفاً على (الحسنىٰ) علىٰ أنَّها مفعولُ (طامع) ، لا صفةُ (المَثُوبةِ) ، والأظهرُ : أنَّها صفةٌ[5] ، و(الفوزِ) مجرورٌ معطوفٌ عليها ، ولو نُصِبَ لعُطِفَ علىٰ محلِّ المَثُوبةِ ؛ وذلكَ لأنَّ (طمعَ) لا يتعدَّىٰ بنفسِهِ بل بالحرفِ .

والغرضُ : أنَّا وإنْ مهَّدْنا القواعدَ ، وأورَدْنا الأمثلةَ . . لـٰكنْ ما أودَعْناهُ فصولَ هـٰذا الفنِّ لا يتَّضِحُ بمجرَّدِ معرفتِها وحفظِها ، بل لا بدَّ مِنِ انضمامِ الأمورِ المذكورةِ إليها[6] .

ووجهُ اشتراطِ الطَّمعِ في المَثُوبةِ والنَّجاةِ يومَ النُّشورِ : أنَّ بهِ كمالَ الاجتهادِ وفَيَضانَ النورِ ، ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور : ٤٠] .

والحمدُ للهِ على التوفيقِ لشرحِ (الفنِّ الثالثِ) ، وهو المسؤولُ لسلوكِ الطريقِ إلى الباقي والباعثُ ، وصلَّى اللهُ على النبيِّ وآلِهِ .

* * *

---

(١) في (أ ، د) : (تفصيل) بدل (التفصيل) ، وفي هامش (أ) نسخة كالمثبت .
(٢) قوله : (الفوز) ضُبط بالنصب في (أ ، ج ، هـ) ، وبالجر في (ب ، د) .
(٣) في (هـ) : (ومعارضيه) بدل (ومعارضته) .
(٤) في (د ، و) : (أحاطه) بدل (أحاط به) .
(٥) قوله : (أنها صفة) ؛ أي : أن (الحسنىٰ) صفة (المثوبة) . « قوجحصاري » (ق٩٤) .
(٦) قوله : (الأمور المذكورة) ؛ أي : الخاطر الوقَّاد ، والطبع النقَّاد . . . إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

الفن الرابع
في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب

[مَدارُ الفصلِ والوصلِ علىٰ أنَّ بينَ الجملتينِ كمالَ الاتِّصالِ ، أو كمالَ الانقطاعِ ، أوِ التوسُّطَ بينَهما]

مركوزٌ في ذهنِكَ لا تجدُ اردِّهِ مَقالاً[1] ، ولا لارتكابِ جَحْدِهِ مَجالاً . . أنْ ليسَ يمتنعُ بينَ مفهومَيْ جملتينِ اتِّحادٌ بحكمِ التآخي ، . . . .

قولُهُ : (الفنُّ الرابعُ) هو في تفصيلِ اعتباراتِ الفصلِ والوصلِ ، والإيجازِ والإطنابِ .

(مركوزٌ) : خبرُ مبتدأٍ ؛ هو (أنْ ليسَ)[2] .

و(لا تجدُ) : حالٌ[3] ، أو خبرٌ بعدَ خبرٍ .

و(أنْ) : هي المخفَّفةُ مِنَ المثقَّلةِ ، وفي (ليسَ) ضميرُ الشأنِ ، أو هو مع (يمتنعُ) في الفاعلِ يتنازعانِ[4] .

والمعنىٰ : أنَّ عدمَ امتناعِ الاتِّحادِ والتباينِ بينَ مفهومَيْ جملتينِ . . ثابتٌ في ذهنِكَ مُقرَّرٌ عندَكَ .

والتآخي : تفاعلٌ مِنَ الأُخوَّةِ ؛ يقالُ : تآخيا ؛ إذا أخذَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَهُ أخاً لهُ .

---

(١) في (د) : (في ردِّه) بدل (لرده) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٢) أي : كون ذلك غيرَ ممتنع مركوزٌ . من هامش (هـ) .

(٣) أي : من المستكن في (مركوز) . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٤) قوله : (أو هو) ؛ أي : (ليس) ، وقوله : (في الفاعل) ؛ أي : (اتحاد) . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

وارتباطٌ لأحدِهما بالآخرِ مُستحكِمُ الأَوَاخي ، ولا أنْ يباينَ أحدُهما الآخرَ مباينةَ الأجانبِ ؛ لانقطاعِ الوشائجِ بينَهما مِنْ كلِّ جانبٍ ، ولا أنْ يكونا بينَ بينَ ؛ لآصِرةِ رَحِمٍ ما هنالكَ ؛ فيتوسَّطَ حالُهما بينَ الأُولىٰ والثانيةِ لذلكَ .

(وارتباطٌ) : مصدرٌ مِنَ المبنيِّ للمفعولِ[1] ؛ تقولُ : (ارتبطتُ الشيءَ بالشيءِ) ، و(ربطتُهُ) .

و(استحكمَ الشيءُ) : صارَ مُحكَماً قويّاً .

والأَوَاخيُّ : جمعُ آخِيَّةٍ بالمدِّ وكسرِ الخاءِ وتشديدِ الياءِ ؛ وهي أنْ يُدفَنَ طرفا قطعةٍ مِنَ الحبلِ في الأرضِ ، فيظهرَ منهُ مِثلُ عُروةٍ تُشَدُّ إليهِ الدابَّةُ ، والمرادُ ها هنا : العلائقُ .

والوشائجُ : الوسائلُ .

والآصِرةُ : ما عطفَكَ على الرَّجلِ ؛ مِنْ رحمٍ أو قرابةٍ أو صِهرٍ أو معروفٍ ؛ يقالُ : ما تأصِرُني علىٰ فلانٍ آصِرةٌ ؛ أي : ما تعطفُني عليهِ قرابةٌ ولا مِنَّةٌ[2] .

وقولُهُ : (ولا أنْ يباينَ) عطفٌ على (اتِّحادٌ) و(ارتباطٌ) ، وكذا (ولا أنْ يكونا) ؛ أي : مفهوما جملتينِ .

(بينَ بينَ) ؛ أي : بينَ الاتِّحادِ والمباينةِ .

(فيتوسَّطَ حالُهما) ؛ أي : حالُ مفهومَيِ الجملتينِ بينَ الحالةِ الأُولى التي هي الاتِّحادُ والاتِّصالُ ، والحالةِ الثانيةِ التي هي المباينةُ والانقطاعُ .

(لذلكَ) ؛ أي : لِمَا بينَهما مِنَ القرابةِ والاتِّصالِ في الجملةِ .

والحاصلُ : أنَّ بينَ الجملتينِ كمالَ الاتِّصالِ ، أو كمالَ الانقطاعِ ، أوِ التوسُّطَ

---

(١) أي : المربوطيّة . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٢) قوله : (منَّة) ؛ أي : عطاء . من هامش (هـ) .

ومَدارُ الفصلِ والوصلِ ـ وهو تركُ العاطفِ وذِكْرُهُ ـ علىٰ هٰذهِ الجهاتِ ، وكذا طَيُّ الجُمَلِ عنِ البَيْنِ ولا طَيُّها .

بينَهما ، ومدارُ الفصلِ والوصلِ علىٰ هٰذهِ الجهاتِ الثلاثِ ؛ فعلى الأُولَيَيْنِ[1] : الفصلُ[2] ، وعلى الثالثةِ : الوصلُ[3] .

وإنَّما قالَ : (مدارُهما عليهِ) ؛ إذ في كلٍّ مِنَ الجهاتِ شرائطُ وتفاصيلُ وموانعُ ؛ كما في العطفِ لدفعِ الإيهامِ معَ كمالِ الانقطاعِ ؛ مِثلُ : (لا وأيَّدَكَ اللهُ) ، وتركِ العطفِ معَ التوسُّطِ لإيهامِ خلافِ المقصودِ علىٰ ما سيجيءُ[4] .

وبالجملةِ : فليسَ كلُّ كمالِ اتِّصالٍ أوِ انقطاعٍ للفصلِ ، وكلُّ توسُّطٍ للوصلِ[5] .

وكذا الكلامُ في كونِ مدارِ الإيجازِ وتركِ الإيجازِ على الجهاتِ الثلاثِ ؛ إذ ليسَ كلُّ اتِّصالٍ يكونُ فيهِ طيُّ إحدى الجملتينِ ، وكلُّ انقطاعٍ لا يكونُ ، وكلُّ توسُّطٍ يستوي الأمرانِ ، بل ليسَ كلُّ إيجازٍ بطيِّ الجملةِ ، بل قد يكونُ بحذفِ المفرداتِ كما سيجيءُ[6] ، لٰكنَّ المدارَ علىٰ ذلكَ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ الأصلُ والعُمدةُ هنالكَ[7] .

وقولُهُ : (وهو تركُ العاطفِ وذِكْرُهُ) جملةٌ معترضةٌ بينَ المبتدأِ والخبرِ .

---

(١) في (ب ، ج ، و) : (الأولين) بدل (الأوليين) .

(٢) لأن الشيء لا يُعطف علىٰ نفسه ، ولا يُشرك بين الشيئين إذا لم يكن بينهما اشتراك . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٣) لأن هٰذه الجهة مناسبة للاشتراك . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٤) انظر (٢/ ٥٧٩) .

(٥) قوله : (وكل) عطف على اسم (ليس) ؛ وهو (كل) في قوله : (فليس كل) .

(٦) انظر (٢/ ٣٤٣ـ٣٤٥) .

(٧) فاندفع اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق١١٤) : (لا نسلِّم أن مدار طيِّ الجمل ولا طيِّها علىٰ ذلك ، بل على القرينة مع إرادة الاختصار ، وعلىٰ فوات ذلك ، فإن قلت : إنما يَرِدُ هٰذا أن لو كانت القضية كليَّة ؛ بأن يكون مبنىٰ كل طيٍّ ولا طيٍّ علىٰ ذلك . . قلت : كلامه بإطلاقه ظاهر في ذلك) .

وإنَّها لَمِحَكُّ البلاغةِ ، ومُنتقَدُ البصيرةِ ، ومِضْمارُ النُّظَّارِ ، ومُتفاضَلُ الأنظارِ ، ومِعْيارُ قَدْرِ الفَهْمِ ، ومِسْبارُ غَوْرِ الخاطرِ ، . . . .

وإفرادُ الضميرِ[١] ؛ لجَرْيِ الفصلِ والوصلِ مَجْرى اسمِ مفردٍ بمنزلةِ : (هٰذا البابُ أوِ الفصلُ) ؛ كما قالَ : (وهٰذا فصلٌ)[٢] .

وجعلُ الضميرِ لأحدِهما[٣] . . إنَّما يستقيمُ إذا جُعِلَ (ذكرُهُ) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : أحدُهما : تركُ العاطفِ ، والآخرُ : ذِكرُهُ .

قولُهُ : (**وإنَّها**) ؛ أي : هٰذهِ الجهاتِ التي هي اعتباراتُ الاتِّصالِ والانقطاعِ والتوسُّطِ . . لَمِحَكُّ البلاغةِ ؛ أيِ : الأمرُ الذي بهِ تُعرَفُ بلاغةُ المتكلِّمِ ؛ بأنْ يُطبِّقَ فيها المَفْصِلَ ، فيُعرَفَ كمالُ بلاغتِهِ ، **وأصلُهُ** : الحجرُ الذي يُحَكُّ عليهِ الذَّهبُ[٤] ، فيُعرَفُ حالُهُ .

والمُنتقَدُ والمُتفاضَلُ[٥] ؛ أي : موضعُ الانتقادِ والتفاضلِ[٦] .

والمِعْيارُ : ما يُعرَفُ بهِ العِيارُ .

والمِسْبارُ : ما يُعرَفُ بهِ غَوْرُ الجُرْحِ وقدرُ عُمْقِهِ[٧] .

---

(١) أي : في قوله : (وهو ترك العاطف) . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٢) قوله : (**كما قال** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما قال المصنف فيما سيأتي : (وهٰذا فصل له فضل احتياج) ؛ أي : الفصل والوصل . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٣) **وقد ذهب إلىٰ ذلك** : الكاشي ، وعبارته في « شرح المفتاح » (ق١٧٠) : (وقوله : « هو » راجع إلى الفصل أو الوصل ؛ أي : أحدهما الذي هو الفصل : ترك حرف العطف ، وثانيهما الذي هو الوصل : ذكر حرف العطف) .

(٤) في هامش (و) زيادة : (أو الفضة) .

(٥) في (ب) : (والمتناضل) بدل (والمتفاضل) .

(٦) في (ب) : (والتناضل) بدل (والتفاضل) .

(٧) قوله : (**غور الجرح**) بالنسبة إلىٰ عرضه ، و(**قدر عمقه**) بالنسبة إلىٰ طوله . من هامش (هـ) .

ومَنْجَمُ صوابِهِ وخطئِهِ ، ومَعْجَمُ جلائِهِ وصدئِهِ ، وهي التي إذا طبَّقْتَ فيها المَفْصِلَ شهدوا لكَ مِنَ البلاغةِ بالقِدْحِ المُعلَّىٰ ، وأنَّ لكَ في إبداعِ وَشْيِها اليدَ الطُّولىٰ .

وهٰذا فصلٌ لهُ فَضْلُ احتياجٍ إلىٰ تقريرٍ وافٍ ، وتحريرٍ شافٍ .

والمَنْجَمُ : المَظهَرُ ؛ مِنْ نَجمَ النَّبتُ ينجُمُ بالضمِّ ؛ ظهرَ وطلعَ .

والمَعْجَمُ[1] : موضعُ العَجْمِ ؛ مِنْ عجمتَ العُودَ ؛ عَضَضْتَهُ ؛ لتعلَمَ صلابتَهُ ورخاوتَهُ .

والجِلاءُ بالكسرِ : مصدرُ جَلَوْتُ السَّيفَ ؛ صقلتُهُ .

والصَّدأُ[2] : مصدرُ صَدِئَ الحديدُ بالكسرِ ؛ إذا وَسِخَ ، **وصَدَأُ الحديدِ**[3] : وسَخُهُ .

والقِدْحُ : السهمُ قبلَ أنْ يُراشَ[4] ، **وقِداحُ الميسرِ** : سهامُهُ .

والمُعلَّىٰ : هو السابعُ منها ؛ وهو الذي يكونُ لصاحبِهِ كمالُ الغَلَبةِ .

و(**مِنَ البلاغةِ**) : حالٌ مِنَ (القِدْحِ) .

و(**أنَّ لكَ**) : عطفٌ على (القِدْحِ) ؛ أي : شهدوا بأنَّ لكَ في اختراعِ نَقْشِ البلاغةِ وإحداثِ رَقْمِها اليدَ الواصلةَ أينَما تريدُ .

والمُعلَّىٰ مِنْ قِداحِ الميسرِ : هو الذي لهُ سبعةُ أسهمٍ ، مَنْ فازَ بهِ أخذَ سبعةَ أعشارِ لحمِ الجَزُورِ ، وإنْ خابَ أُخِذَ منهُ سبعةُ أعشارِ ثمنِهِ .

• • •

---

(١) قوله : (والمعجم) ضبط في (د) بكسر الجيم .

(٢) في (أ ، ب ، ج ، د) : يحتمل (والصداء) بدل (والصدأ) .

(٣) في (أ ، ب ، ج ، د) : يحتمل (وصداء) بدل (وصدأ) .

(٤) أي : قبل أن يُلزَق عليه الرِّيش . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

اعلمْ : أنَّ تمييزَ موضعِ العطفِ عن غيرِ موضعِهِ في الجملِ ؛ كنحوِ : أنْ تُذكَرَ معطوفاً بعضُها علىٰ بعضٍ تارةً ، ومتروكاً العطفُ بينَها أخرىٰ . . هو الأصلُ في هـٰذا الفنِّ .

قولُهُ : (اعلمْ)[1] يريدُ : أنَّ في هـٰذا الفنِّ الرابعِ بحثَ (الإيجازِ والإطنابِ) ، وبحثَ (الجملةِ الحاليَّةِ) ، وبحثَ (اللواحقِ والمتمِّماتِ والمقدِّماتِ المتعلِّقةِ بالفصلِ والوصلِ) ، وكلُّ هـٰذهِ بمنزلةِ التبعِ ، وإنَّما الأصلُ هو تمييزُ موضعِ عطفِ الجملِ عن غيرِ موضعِهِ ؛ فإنَّ هـٰذا هو المختصُّ بالخفاءِ والإشكالِ والاحتياجِ إلىٰ زيادةِ البيانِ ؛ فلذا اشتغلَ بهِ أوَّلاً ، وبسطَ الكلامَ ، وبنىٰ باقيَ المباحثِ عليهِ ؛ فقالَ : (وإنَّهُ) ؛ أي : عطفَ الجملِ نوعانِ القريبُ التعاطي ، والبعيدُ ؛ لأنَّ عطفَ الجملةِ ؛ إمَّا أنْ يكونَ بالواوِ ، أو بغيرِها ، وعلى التقديرينِ : إمَّا أنْ يكونَ للمعطوفِ عليها محلٌّ مِنَ الإعرابِ ، أو لا ؛ فما كانَ بغيرِ الواوِ ، أو بالواوِ وللمعطوفِ عليها محلٌّ مِنَ الإعرابِ[2] . . فهو قريبُ التناولِ ، سهلُ المأخذِ ، وما سواهُ فبعيدُهُ .

ولمَّا كانَ العطفُ تارةً وتركُهُ أخرىٰ أثرَ التمييزِ ونتيجتَهُ . . مثَّلَ لهُ بهِ[3] ؛ فقالَ : (كنحوِ : أنْ تُذكَرَ) .

---

(١) في النسخ ما عدا (و) : (واعلم) بدل (اعلم) .

(٢) من قوله : (أو لا . . .) إلىٰ قوله : (محل من الإعراب) زيادة من (أ ، د ، و) .

(٣) أي : مثَّل للتمييز بالأثر ، والمراد : كنحو : أن يُعرَفَ أن الجمل في أيِّ موضع تُذكَرُ متعاطفةً ، وفي أيِّ موضع تُذكَرُ غيرَ متعاطفة . « قوجحصاري » (ق٩٤) ، وفي ذلك جواب عما قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٤) ؛ من أن قول المصنف : (كنحو . . .) إلىٰ آخره . . من باب التسامح ؛ إذ لا يصلح أن يكون بياناً لتمييز موضع العطف عن غير موضعه ، ولا للعطف ، ولا للجمل ؛ إذ ليس شيء من ذلك ذكراً للجمل معطوفاً بعضها علىٰ بعض .

وإنَّهُ نوعانِ : نوعٌ يَقرُبُ تعاطيهِ ، ونوعٌ يَبعُدُ ذلكَ فيهِ .

فالقريبُ : هو أنْ يُقصَدَ العطفُ بينَها بغيرِ الواوِ ، أو بالواوِ بينَها لٰكنْ بشرطِ أنْ يكونَ للمعطوفِ عليها مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ .

والبعيدُ : هو أنْ يُقصَدَ العطفُ بينَها بالواوِ وليسَ للمعطوفِ عليها مَحَلٌّ إعرابيٌّ .

وضميرُ (تُذكَرَ) : للجملِ ، و(معطوفاً) : حالٌ منهُ مسندٌ إلىٰ (بعضُها) ، و(متروكاً) : عطفٌ عليهِ مسندٌ إلى (العطفُ) .

وقولُهُ : (ونوعٌ يَبعُدُ ذلكَ) ؛ أيِ : التعاطي فيهِ ؛ أي : في ذلكَ النوعِ .

وقولُهُ : (لٰكنْ بشرطِ) استدراكٌ عن قولِهِ : (بالواوِ) فقطْ[1] ، فيفيدُ أنَّ العطفَ بغيرِ الواوِ مطلقاً ، وبالواوِ بشرطِ أنْ يكونَ للجملةِ الأُولىٰ محلٌّ مِنَ الإعرابِ . . مِنَ القريبِ ، وما سواهُ بعيدٌ ؛ فالقريبُ صنفانِ .

ولِمَا في قولِهِ : (أنْ يُقصَدَ) معَ أنَّ القريبَ والبعيدَ هو العطفُ المذكورُ ، لا القصدُ إليهِ ؛ مِنَ التسامحِ[2] . . جعلَ بعضُهم ضميرَ (إنَّهُ نوعانِ) لـ (تمييزَ موضعِ العطفِ) ، لا للعطفِ[3] ، لٰكنَّهُ إشارةٌ إلىٰ أنَّ المرادَ بنوعَيِ العطفِ :

---

(١) أي : لا عنه وعن قوله : (بغير الواو) ، وإلا لزم أن يكون العطف بينها بغير الواو . . من البعيد إن لم يكن للمعطوف عليها محل من الإعراب ، وليس كذلك ؛ لأنه من القريب وإن لم يكن للمعطوف عليها محل من الإعراب ، ولا عن قوله : (بغير الواو) فقط ، وإلا لزم مع ما ذكرنا من الفساد أن يكون العطف بينها بالواو . . من القريب وإن لم يكن للمعطوف عليها محل من الإعراب ، وليس كذلك ؛ لأنه من البعيد . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٢) قوله : (من التسامح) ؛ لأن حق الكلام أن يقول : (فالقريب : هو العطف) ؛ لأن قصد العطف ليس بعطف . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٣) ذهب إلىٰ ذلك : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٧١) .

[مقدِّمةٌ عامَّةٌ نافعةٌ : في بيانِ قُرْبِ القريبِ التعاطي وبُعْدِ البعيدِ التعاطي]

والسببُ في أنْ قَرُبَ القريبُ وبَعُدَ البعيدُ : هو أنَّ العطفَ في بابِ البلاغةِ يعتمدُ معرفةَ أصولٍ ثلاثةٍ :

أحدُها : الموضعُ الصالحُ لهُ مِنْ حيثُ الوضعُ .

المعنى المصدريُّ المبنيُّ للفاعلِ ؛ أعني : (أنْ عطفتَ)[1] ؛ بدليلِ أنَّهُ قالَ : (يعتمدُ معرفةَ أصولٍ)[2] ، ولم يقلْ : (يعتمدُ أصولاً) .

قولُهُ : (والسببُ في أنْ قَرُبَ القريبُ) ؛ أي : النَّوعُ الذي سمَّيناهُ : القريبَ التعاطي ، وبَعُدَ النَّوعُ الذي سمَّيناهُ : البعيدَ التعاطي : هو أنَّ العطفَ لا في مُجرَّدِ صحَّةِ التركيبِ وتأديةِ أصلِ المعنىٰ ؛ إذ لا دَخْلَ لوجهِ كونِهِ مقبولاً في ذلكَ ، بل في حكمِ كونِهِ بليغاً . . يتوقَّفُ علىٰ معرفةِ أصولٍ ثلاثةٍ هي ممهَّدةٌ في العطفِ بغيرِ الواوِ مطلقاً[3] ، وفي العطفِ بالواوِ إذا كانَ للجملةِ المعطوفِ عليها محلٌّ مِنَ الإعرابِ ، غيرُ ممهَّدةٍ في العطفِ بالواوِ إذا لم يكنْ للجملةِ محلٌّ مِنَ الإعرابِ ، وقد بسطَ المصنِّفُ الكلامَ في ذلكَ غايةَ البَسْطِ ، وأوضحَهُ غايةَ الإيضاحِ .

وأوَّلُ الأصولِ التي لا بدَّ مِنْ معرفتِها في العطفِ المطابقِ لمقتضى الحالِ : هو الموضعُ الذي يصلُحُ للعطفِ مِنْ جهةِ الوضعِ ؛ يعني : وضعَ الحرفِ العاطفِ

---

(١) في (أ) : (أن عطفك) بدل (أن عطفت) .

(٢) لأن المعرفة قائمة بالمخاطب ؛ كما أن العطف المبني للفاعل كذلك . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٣) قوله : (ممهَّدة) ؛ أي : معلومة مسلَّمة قبل هٰذا العلمِ ، لا احتياج في هٰذا العلم إلىٰ تمهيدها وزيادة التأمُّل فيها ؛ أما في العطف بغير الواو مطلقاً ؛ أي : سواء كان للجملة المعطوف عليها محلٌّ من الإعراب أو لا : فظاهر ، وأما في العطف بالواو إذا كان لها محلٌّ من الإعراب : فإن الأصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه مقبولاً . . يحصل بأدنىٰ تنبيه . من هامش (هـ) .

وثانيها : فائدتُهُ .

وثالثُها : وجهُ كونِهِ مقبولاً لا مردوداً .

لمعناهُ ؛ بأنْ يكونَ الثاني عَقِيبَ الأوَّلِ في العطفِ بالفاءِ ؛ لأنَّ الفاءَ موضوعةٌ لذلكَ ، ومتراخياً عنهُ في العطفِ بـ (ثمَّ) ، وعلىٰ هـٰذا قياسُ سائرِ الحروفِ .

وحاصلُهُ : أنْ يتحقَّقَ فيما بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ . . المعنى الذي وُضِعَ الحرفُ بإزائِهِ ؛ إذ لا مدخلَ في ذلكَ لغيرِ الوضعِ .

وإيَّاكَ أنْ تتوهَّمَ أنَّ المرادَ بالوضعِ ها هنا : الرُّتبةُ التي تليقُ بذلكَ العاطفِ بالنِّسبةِ إلىٰ سائرِ حروفِ العطفِ علىٰ ما يناسبُ معنىٰ مَقُولةِ الوضعِ[١] ؛ أعني : الهيئةَ الحاصلةَ للشيءِ بالقياسِ إلىٰ غيرِهِ[٢] ، وأنْ تُفسِّرَ الموضعَ الصالحَ مِنْ حيثُ الوضعُ[٣] : بأنْ يتقدَّمَ متبوعٌ غيرُ متروكٍ حكماً مغايرٌ لِمَا بعدَ الواوِ[٤] ؛ فإنَّ ذلكَ ليسَ معناهُ ، بل غايتُهُ أنْ يصدُقَ هو عليهِ .

وثانيها : فائدةُ العطفِ ؛ وهو العلمُ بكونِ الثاني مِنَ الأوَّلِ على النِّسبةِ التي يدلُّ عليها الحرفُ علىٰ ما سبقَ[٥] ؛ مِنْ تفصيلِ المسندِ إليهِ أوِ المسندِ مثلاً[٦] .

وثالثُها : وجهُ كونِهِ مقبولاً ؛ بأنْ يكونَ علىٰ ما ينبغي في نظرِ البُلَغاءِ ؛ أي : علىٰ بَيْنٍ مخصوصٍ يليقُ بكلِّ حرفٍ[٧] ؛ بأنْ يكونَ في الواوِ بينَ الأمرينِ جهةٌ

---

(١) في (ب ، ج) : (قولة) بدل (مقولة) .

(٢) وقد توهَّم ذلك : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٧١) .

(٣) في (ب ، ج ، د) : (أو أن) بدل (وأن) .

(٤) ذهب إلىٰ هـٰذا التفسير : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٠) .

(٥) قوله : (العلم) ؛ أي : علم المخاطب . من هامش (هـ) .

(٦) أي : كما أن العطف على المسند إليه والمسند لتفصيلها . من هامش (هـ) ، وانظر (١/ ٤١٤ـ٤١٦) .

(٧) قوله : (بين) ؛ أي : وسط ، ويدل علىٰ ذلك قوله فيما يأتي : (يستدعي من الجمل وسطاً مخصوصاً) .

[تفصيلُ الدليلِ علىٰ قُرْبِ القريبِ التعاطي بصنفيهِ]

وأنتَ إذا أتقنتَ معانيَ الفاءِ ، و(ثمَّ) ، و(حتىٰ) ، و(لا) ، و(بل) ، و(لٰكنْ) ، و(أو) ، و(أم) ، و(إمَّا) ، و(أيْ) علىٰ قولي[1] . . حصلَتْ لكَ الثلاثةُ ؛ لدلالةِ كلٍّ منها علىٰ معنىً محصَّلٍ مستدعٍ مِنَ الجملِ بَيْناً مخصوصاً مشتملاً علىٰ فائدتِهِ وكونِهِ مقبولاً هناكَ .

جامعةٌ ، وفي البواقي نسبةٌ مخصوصةٌ يقتضيها العاطفُ .

وأمَّا تفسيرُ الفائدةِ بمشاركةِ الأمرينِ في المعنى الذي دلَّ عليهِ الإعرابُ[2] ، والمقبوليّةِ بوجودِ الجهةِ الجامعةِ[3] : فليسَ علىٰ ما ينبغي ؛ لاختصاصِهما ببعضِ الصُّوَرِ[4] .

قولُهُ : (وأنتَ إذا أتقنتَ) بعدَ تمهيدِ المقدِّمةِ العامَّةِ النافعةِ في بيانِ قُرْبِ القريبِ وبُعْدِ البعيدِ . . أخذَ في تفصيلِ الدليلِ علىٰ قُرْبِ الصِّنفِ الأوَّلِ مِنَ القريبِ ، ثمَّ الصِّنفِ الثاني ، ثمَّ بيانِ السببِ في بُعْدِ البعيدِ ، ثمَّ بيانِ جعلِهِ قريباً ؛ فقولُهُ : (وأنتَ إذا أتقنتَ) أخذٌ في بيانِ الأوَّلِ ، وقولُهُ : (وكذلكَ إذا أتقنتَ) في الأمرِ

---

(١) في (د) : (فأنت) بدل (وأنت) .

(٢) ذهب إلىٰ هـٰذا التفسير : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٠) .

(٣) أي : وتفسير المقبولية بوجود . . . إلىٰ آخره ، وذهب إلىٰ هـٰذا التفسير : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٠) .

(٤) في (ب ، هـ) : (لاختصاصها) بدل (لاختصاصهما) ، والحاصل : الاختصاص ببعض الصور ؛ وهو ما فيه الإعراب والجامع عقلي أو عرفي ، ولا يتناول ما ليس فيه الإعراب والجامع خيالي أو وهمي ، أو ليس له جامع . « قوجحصاري » (ق٩٤) ، وفي هامش (هـ) : (أمَّا تفسير الفائدة : فيختص بما إذا كان للمعطوف عليه محلٌّ من الإعراب ، وأمَّا تفسير المقبوليّة : فيما يكون العطف بالواو) .

. . . .

الثاني ، وقولُهُ : (وأمَّا توسيطُ الواوِ) في الثالثِ ، وقولُهُ : (واعلمْ : أنَّكَ) في الرابعِ .

والشرطيّةُ[1] ـ أعني : (إذا أتقنتَ) ؛ أي : علمتَ على وجهِ الإتقانِ والإحكامِ معانيَ ما سوى الواوِ مِنْ حروفِ العطفِ . . حصلَتْ لكَ معرفةُ الأصولِ الثلاثةِ ـ لدلالةِ كلٍّ مِنَ الحروفِ العشرةِ التي هي غيرُ الواوِ على معنىً مُحصَّلٍ محقَّقٍ يستدعي مِنَ الجملِ وسطاً مخصوصاً مشتملاً على فائدةِ العطفِ ، وعلى كونِهِ مقبولاً في ذلكَ البَيْنِ ، بخلافِ الواوِ ؛ فإنَّها إنَّما تدلُّ على مطلقِ الجمعِ الذي هو أمرٌ مُبهَمٌ لا يتحصَّلُ إلا بأنْ يكونَ على وجهِ المقارنةِ أوِ التعقُّبِ أوِ التراخي ، وهـٰذا كما يقالُ ؛ أنَّ الأنواعَ أمورٌ مُحصَّلةٌ بأنفسِها أو بما دخلَتْ فيها مِنَ الفصولِ ، والجنسَ أمرٌ مُبهَمٌ لا يتحصَّلُ إلا بما ينضافُ إليهِ ، فيجعلُهُ أحدَ الأنواعِ .

وبهـٰذا يندفعُ ما يقالُ ؛ أنَّ الواوَ أيضاً تدلُّ على معنىً مُعيَّنٍ هي الجمعيَّةُ والمشاركةُ ، فينبغي أنْ تكونَ الأصولُ الثلاثةُ معَها أيضاً ممهَّدةً ؛ كسائرِ حروفِ العطفِ مِنْ غيرِ فرقٍ[2] ؛ وذلكَ لأنَّ الفرقَ ظاهرٌ ؛ وهو أنَّها لمَّا دلَّتْ على معانٍ محصَّلةٍ . . فأينَما تحقَّقَتْ صلحَتْ موضعاً للعطفِ بها ، وحصلَتْ فائدةُ العطفِ ، وكانَ مقبولاً ؛ لعدمِ توقُّفِ القبولِ فيها على أمرٍ غيرِ محصِّلٍ معانيها ، بخلافِ الواوِ حيثُ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ؛ فإنَّها لا تدلُّ إلا على تحقُّقِ مضمونِ الجملتينِ ، وعدمِ احتمالِ كونِ الثاني إضراباً عنِ الأوَّلِ ؛ كما في (زيدٌ قائمٌ عمرٌو قاعدٌ) ، نصَّ عليهِ الشيخُ عبدُ القاهرِ[3] ، والجملُ المتشاركةُ في التحقُّقِ ممَّا لا يكادُ يُحصىٰ ، وأكثرُها غيرُ متناسبةٍ ، بحيثُ إذا تعاطفَتْ عُدَّتْ مِنْ قَبيلِ الهَزْلِ

---

(١) قوله : (والشرطية) مبتدأ خبره (لدلالة كل . . .) إلى آخره . « حفيد » (ق١٨٤) .

(٢) ذكر هـٰذا القيل ، وردَّه أيضاً : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٧٢) .

(٣) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢٢٣ ـ ٢٢٤) .

والمُجُونِ[١] ، وأُودِعَتْ كُتُبَ المَضاحكِ ، فلا بدَّ بينَ المتعاطفتينِ مِنْ خصوصيَّةٍ جامعةٍ .

قولُهُ : (**وكذلكَ إذا أتقنتَ**) **يريدُ** : أنَّ العطفَ بالواوِ على الجملةِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ قريبُ التعاطي ، **وبنىٰ ذلكَ على العلمِ بمقدِّماتٍ** :

الأُولىٰ : أنَّ الإعرابَ صنفانِ : أصلٌ ، وتبَعٌ .

الثانيةُ : أنَّ التبعَ منحصِرٌ في الخمسِ .

الثالثةُ : أنَّ المتبوعَ في البدلِ في حكمِ العدمِ مِنْ جهةِ المعنىٰ ؛ بمعنىٰ : أنَّ المقصودَ بالنِّسبةِ هو التابعُ .

الرابعةُ : أنَّ المتبوعَ والتابعَ في الوصفِ والبيانِ والتأكيدِ . . واحدٌ بالذاتِ ، لا تغايرَ بينَهما .

الخامسةُ : أنَّ معنى الواوِ يستدعي مغايرةَ التابعِ للمتبوعِ .

فيحصلُ لكَ مِنْ هٰذهِ المقدِّماتِ : أنَّ الموضعَ الصالحَ للعطفِ بالواوِ . . ليسَ إلا البيْنَ المخصوصَ الذي يُقصَدُ فيهِ إتباعُ الثاني للأوَّلِ في الإعرابِ بتوسُّطِ حرفٍ ؛ وهو النوعُ الخامسُ مِنَ الصِّنفِ الثاني ؛ لأنَّهُ إنْ لم يكنْ هناكَ أوَّلٌ وثانٍ يُقصَدُ جعلُ أحدِهما تابعاً للآخرِ ، وهو معنى الصِّنفِ الأوَّلِ . . فهو ليسَ بمحلٍّ للعطفِ بحرفٍ ما مِنَ الحروفِ فضلاً عن خصوصِ الواوِ ؛ لفواتِ شرطِ العطفِ حقيقةً ، وإنْ كانَ[٢] ؛ فإنْ كانَ الثاني هو البدلَ . . فهو أيضاً ليسَ بموضعٍ للعطفِ بشيءٍ مِنَ الحروفِ[٣] ؛ لفواتِ شرطِ العطفِ حكماً ؛ لأنَّ الأوَّلَ بمنزلةِ العدمِ ، فيلتحقُ هٰذا

---

(١) **المُجون** : ألا يباليَ الإنسان ما صنع . انظر « الصحاح » (م ج ن) (٦/ ٢٢٠٠) .

(٢) قوله : (**وإن كان**) ؛ أي : إن كان هناك أوَّل وثانٍ . . . إلىٰ آخره . من هامش (هـ) .

(٣) في (د) : (بمحل) بدل (بموضع) .

. . . .

بالصِّنفِ الأوَّلِ ، وإنْ كانَ هو الوصفَ أوِ البيانَ أوِ التأكيدَ[١] . . فليسَ موضعاً للعطفِ بالواوِ ؛ لفواتِ شرطِ معنى العطفِ بالواوِ ؛ وهو التغايرُ علىٰ ما تحقَّقتَ ؛ مِنْ أنَّ الواوَ يستدعي معناهُ ألا يكونَ معطوفُهُ هو المعطوفَ عليهِ ، **فظهرَ لكَ أنَّ موضعَ العطفِ بالواوِ هو النوعُ الخامسُ مِنَ الصِّنفِ الثاني** .

ثمَّ إذا ضممتَ إلى المقدِّماتِ السابقةِ مقدِّمةً سادسةً ؛ هي أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْ وجوهِ الإعرابِ دالٌّ علىٰ معنىً كما عُرِفَ في علمِ النحوِ[٢] ؛ **أمَّا إجمالاً** : فالفاعليَّةُ والمفعوليَّةُ والإضافةُ ، **وأمَّا تفصيلاً** : فخصوصيَّةُ كلٍّ مِنَ الفاعلِ والمفعولِ والمُلحَقاتِ بهما والإضافةِ بأقسامِها . . **حصلَ لكَ معرفةُ فائدةِ العطفِ بالواوِ** ؛ وهي مشاركةُ المعطوفِ للمعطوفِ عليهِ في ذلكَ المعنى الذي يدلُّ عليهِ ذلكَ الوجهُ الذي ثبتَ في المتبوعِ مِنَ الإعرابِ .

فبالنظرِ إلىٰ مجموعِ هـٰذهِ المقدِّماتِ المعلومةِ مِنْ علمِ النحوِ . . حصلَ لكَ في العطفِ بالواوِ فيما لهُ محلٌّ مِنَ الإعرابِ أصلانِ مِنَ الأصولِ الثلاثةِ التي يعتمدُها العطفُ في بابِ البلاغةِ ؛ وهما معرفةُ موضعِهِ ، ومعرفةُ فائدتِهِ ، ولم يبقَ إلا الأصلُ الثالثُ الذي هو معرفةُ وجهِ كونِهِ مقبولاً ، فإذا عرفتَ في علمِ المعاني أنَّ شرطَ كونِ العطفِ بالواوِ مقبولاً أنْ يكونَ بينَ التابعِ والمتبوعِ جهةٌ جامعةٌ علىٰ ما سيأتي تفصيلُها[٣] . . حصلَتْ لكَ الأصولُ الثلاثةُ مِنْ غيرِ رجوعٍ إلىٰ أمرٍ آخرَ ، أو زيادةِ تأمُّلٍ فيما ذكرَ ، **وهـٰذا معنىٰ قُرْبِ التعاطي** .

هـٰذا ضبطُ الكلامِ في بيانِ سببِ قُرْبِ القريبِ بصنفيهِ ، ولنرجعْ إلىٰ شرحِ الكتابِ .

---

(١) قوله : (وإن كان) ؛ أي : الثاني . من هامش (هـ) .

(٢) في (د ، و) : (عرفت) بدل (عرف) .

(٣) انظر (٢/ ١٨٥) ، (٢/ ٢٠٠ـ ٢٢٢) .

أنَّ الإعرابَ صنفانِ لا غيرُ : صنفٌ ليسَ بتَبَعٍ ، وصنفٌ تَبَعٌ ، وأتقنتَ أنَّ الصِّنفَ الثانيَ منحصِرٌ في تلكَ الأنواعِ الخمسةِ : البدلِ ، والوصفِ ، والبيانِ[١] ، والتأكيدِ ، وإتباعِ الثاني الأوَّلَ في الإعرابِ بتوسُّطِ حرفٍ[٢] ، . . . .

فقولُهُ : (الإعرابَ صنفانِ) إنْ تُؤُوِّلَ بذي الإعرابِ فظاهرٌ ، وإنْ حُمِلَ علىٰ حقيقتِهِ فالمعنىٰ : أنَّ ذا الصِّنفِ الثاني ـ أي : المُعرَبَ بالإعرابِ التبعِ ـ منحصِرٌ في الأنواعِ الخمسةِ ، أوِ الصِّنفَ الثانيَ منحصِرٌ في إعرابِ الأنواعِ الخمسةِ ، والأوَّلُ أوفقُ بما ذكرَ في (علمِ النحوِ)[٣] ؛ أنَّ المُعرَبَ في قبولِهِ للإعرابِ علىٰ وجهينِ : أحدُهما : أنْ يكونَ بحيثُ لا يقبلُهُ إلا بعدَ أنْ يكونَ غيرُهُ قد قبلَهُ ؛ وهو خمسةُ أضرُبٍ تُسمَّىٰ : التوابعَ[٤] ، وصرَّحَ بأنَّ التأكيدَ في عُرْفِ أصحابِنا ينصرفُ إلى المؤكِّدِ[٥] .

لـٰكنْ تعبيرُهُ ها هنا عنِ المعطوفِ بالحرفِ بقولِهِ : (إتباعِ الثاني الأوَّلَ في الإعرابِ بتوسُّطِ حرفٍ) . . إنَّما يَصدُقُ على المعنى المصدريِّ للعطفِ ، لا على التابعِ الذي هو المعطوفُ ، ولا علىٰ إعرابِهِ .

وبالجملةِ : إنَّما عبَّرَ عنهُ بهـٰذهِ العبارةِ دونَ العطفِ أوِ المعطوفِ[٦] ؛ لأنَّهُ لا يَحسُنُ حينئذٍ ما ذكرَ[٧] ؛ مِنْ أنَّ الموضعَ للعطفِ هو النوعُ الخامسُ دونَ الأنواعِ

---

(١) في (د) : (وعطف البيان) بدل (والبيان) .

(٢) في (ب ، ج) : (بتوسيط) بدل (بتوسط) ، وفي هامش (ب) نسخة كالمثبت ، وفي هامش (د) : (في بعض النسخ : « بتوسيط » ، والتوسط هو الرِّواية) .

(٣) قوله : (والأول) ؛ أي : التقدير الأول ؛ وهو (أن ذا الصِّنفِ الثاني) . « قوجحصاري » (ق ٩٤) ، وفي هامش (هـ) : (أي : التأويل الأوَّل ؛ وهو تأويل الإعراب بذي الإعراب)

(٤) انظر « مفتاح العلوم » (ص٨٢) .

(٥) انظر « مفتاح العلوم » (ص٨٣) ، وفي هامش (هـ) : (والمؤكّد هو المعرب ؛ فيكون الأوَّل أوفق بهـٰذا أيضاً) .

(٦) قوله : (بهـٰذه العبارة) ؛ أي : (إتباع الثاني الأول) . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٧) قوله : (حينئذ) ؛ أي : حين إذ عبَّر عنه بالعطف أو المعطوف . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

وعلمتَ كونَ المتبوعِ في نوعِ البدلِ في حكمِ المُنحّىٰ والمُضْرَبِ عنهُ بما تسمعُ أئمّةَ النَّحوِ يقولونَ : (البدلُ في حكمِ تنحيةِ المُبدَلِ منهُ) ، ويُوَصُّونَ بتصريحِ (بل) في قِسْمِهِ الغَلَطيِّ[1] ، ....

الأربعةِ الأُوَلِ ؛ إذ يصيرُ بمنزلةِ قولِكَ : (الموضعُ للعطفِ هو العطفُ دونَ غيرِهِ مِنَ التوابعِ) .

وقولُهُ : (وعلمتَ) عطفٌ علىٰ (أتقنتَ) .

ذكرَ الصُّوَرَ السابقةَ بالإتقانِ ؛ لأنَّها أمورٌ مُحكَمةٌ مقرَّرةٌ في علمِ النحوِ بلا اشتباهٍ أوِ احتياجٍ إلىٰ زيادةِ بيانٍ ، بخلافِ كونِ المتبوعِ في البدلِ في حكمِ العدمِ ؛ فإنَّهُ إنَّما يُعلَمُ بما يقعُ في عبارةِ بعضِ النُّحاةِ ؛ أنَّ البدلَ في حكمِ تنحيةِ المُبدَلِ منهُ ؛ أي : تبعيدِهِ والإضرابِ عنهُ ، معَ اتِّفاقِهم علىٰ أنَّ هٰذا ليسَ علىٰ ظاهرِهِ ؛ لصحَّةِ قولِنا : (زيدٌ لقيتُهُ رجلاً صالحاً) معَ أنَّهُ لو أُسقِطَ المُبدَلُ منهُ . . لم يصحَّ الكلامُ ؛ لخُلُوِّهِ عنِ العائدِ إلى المبتدأِ .

وقولُهُ : (ويُوَصُّونَ) عطفٌ علىٰ (يقولونَ) .

ودلالتُهُ علىٰ كونِ المُبدَلِ منهُ في حكمِ المُنحّىٰ : أنَّ كلمةَ (بل) للإضرابِ عنِ المتبوعِ ، فيكونُ في حكمِ المُضرَبِ عنهُ[2] ؛ حيثُ لم يُصرَّحْ بـ (بل) ؛ ليحصلَ بالتصريحِ حُسْنُ الكلامِ وخروجُهُ عمَّا يقعُ لا عن رَوِيَّةٍ .

لٰكنْ دلالةُ هٰذا علىٰ كونِ الأمرِ كذلكَ في بدلِ الكلِّ والبعضِ والاشتمالِ . . محلُّ نظرٍ .

والقولُ بأنَّ البدلَ نوعٌ واحدٌ مِنَ التابعِ ، فأقسامُهُ متماثلةٌ[3] ، وحكمُ

---

(١) في (د) : (قسم) بدل (قسمه) .

(٢) في النسخ ما عدا (و) : (المضروب) بدل (المضرب) .

(٣) قوله : (والقول) ؛ أي : القول في الجواب عن النظر . « قوجحصاري » (ق١٥٦) نسخة نور عثمانية .

وعلمتَ في الوصفِ والبيانِ والتأكيدِ أنَّ التابعَ فيها هو المتبوعُ ؛ فـ (العالمُ) في (زيدٌ العالمُ) عندَكَ ليسَ غيرَ (زيدٌ) ، و(عمرٌو) في (أخوكَ عمرٌو) عندي ليسَ غيرَ (أخوكَ) ، و(نفسُهُ) في (جاءَ خالدٌ نفسُهُ)[1] ليسَ غيرَ (خالدٌ) ، ثمَّ رجعتَ فتحقَّقتَ أنَّ الواوَ يستدعي معناهُ ألا يكونَ معطوفُهُ هو المعطوفَ عليهِ ؛ لامتناعِ أنْ يقالَ : (جاءَ زيدٌ وزيدٌ) ، وأنْ يكونَ زيدٌ الثاني هو زيداً الأوَّلَ[2] . .

الأمثالِ واحدٌ[3] . . مُزخرَفٌ .

بلِ الأقربُ[4] : ما قيلَ ؛ أنَّ لفظَ البدلِ بحسَبِ أصلِ اللغةِ يُنبئُ عنِ القائمِ مقامَ الشيءِ ، وإنَّما يكونُ ذلكَ إذا كانَ الشيءُ مطروحاً أو في حكمِ المطروحِ[5] ، فإذا انضمَّ إلىٰ هـٰذا المعنىٰ توصيتُهم بالتصريحِ بكلمةِ الإضرابِ في القسمِ الذي اطِّراحُ المتبوعِ فيهِ في غايةِ الظُّهورِ . . عُلِمَ أنَّ باقيَ الأقسامِ في حكمِ طرحِ المُبدَلِ منهُ ، وفي تقديرِ (بل) .

وكذا الحكمُ بأنَّ التابعَ في الوصفِ والبيانِ والتأكيدِ هو نفسُ المتبوعِ بالذاتِ[6] ، بل بالمفهومِ أيضاً في بعضِ صُوَرِ البيانِ والتأكيدِ . . ليسَ ممَّا تقرَّرَ وتُحُقِّقَ في علمِ النحوِ وعُلِمَ بالإتقانِ ، لـٰكنَّهُ حكمٌ يُعلَمُ بالنظرِ والتأمُّلِ في هـٰذهِ التوابعِ .

وقولُهُ : (ثمَّ رجعتَ فتحقَّقتَ) عطفٌ علىٰ (أتقنتَ) و(علمتَ) .

وإنَّما احتيجَ إلىٰ هـٰذهِ المقدِّمةِ[7] ؛ ليحصلَ العلمُ بأنْ ليسَ الوصفُ والبيانُ

---

(١) في (د) : (جاءني) بدل (جاء) .

(٢) في (ج) ونسخة في هامش (ب) : (زيد) بدل (زيداً) .

(٣) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣١) .

(٤) أي : في الجواب عن النظر المذكور . « قوجحصاري » (ق١٥٦) نسخة نور عثمانية .

(٥) في (د ، و) : (كذلك) بدل (ذلك) .

(٦) قوله : (وكذا الحكم) ؛ أي : محل نظر مثل الأول . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

(٧) قوله : (هـٰذه المقدمة) ؛ أي : قوله : (ثم رجعت . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

حصلَ لكَ أنَّ الصِّنفَ الأوَّلَ ليسَ موضعاً للعطفِ بأيِّ حرفٍ كانَ مِنْ حروفِ العطفِ ؛ لفواتِ شرطِ العطفِ فيهِ ؛ وهو تقدُّمُ متبوعٍ ، ولم يذهبْ عليكَ أنَّ نحوَ : (جاءَ وزيدٌ) ، و(عرفتُ فعمراً) ، و(أتاني خالدٌ وراكباً) وما جرىٰ هـٰذا المَجْرىٰ . . غيرُ صحيحٍ ، . . . .

والتأكيدُ موضعاً للعطفِ كما احتيجَ إلى المقدِّمةِ القائلةِ بأنَّ المُبدَلَ منهُ في حكمِ المُنحَّىٰ ؛ ليُعلَمَ أنَّ البدلَ ليسَ موضعاً للعطفِ .

والمعنىٰ : أنَّكَ بعدما علمتَ بأدنى التفاتٍ أنَّ التابعَ في هـٰذهِ الثلاثةِ نفسُ المتبوعِ إذا رجعتَ إلى التأمُّلِ والنظرِ في معنى الواوِ ، وأنَّ الجمعَ لا يُتصوَّرُ بينَ الشيءِ ونفسِهِ ، فعلمتَ بلا شُبهةٍ أنَّ الواوَ يستدعي مغايرةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليهِ . . حصلَ لكَ العلمُ بأنَّ شيئاً مِنَ الثلاثةِ ليسَ موضعَ العطفِ بالواوِ .

قولُهُ : (بأيِّ حرفٍ) خبرُ (كانَ) قُدِّمَ للاستفهامِ ، واسمُهُ : ضميرُ العطفِ[1] ، و(مِنْ حروفِ العطفِ) : صفةُ (أيِّ حرفٍ) أُخِّرَتْ إلىٰ موضعِ الخبرِ[2] ؛ لانتفاءِ الاستفهامِ فيهِ[3] .

وضميرُ (فيهِ) : للصِّنفِ الأوَّلِ .

و(لم يذهبْ عليكَ) : عطفٌ علىٰ (حصلَ لكَ) ؛ أي : لم يشتبهْ عليكَ ، ولم تغفلْ أنتَ عن ذلكَ ؛ إذ لا معنىٰ للعطفِ حيثُ لا معطوفَ عليهِ تحقيقاً ولا تقديراً ؛ لتأدِّيهِ إلى اجتماعِ المتنافيينِ ؛ وهو أنْ يكونَ إعرابُهُ تبعاً وليسَ بتبعٍ ، ومِنْ ها هنا قيلَ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ [التوبة : ٢٥]: إنَّهُ

---

(١) أي : ضمير يعود إلى (العطف) . من هامش (هـ) .
(٢) وهو خبر (كان) . « قوجحصاري » (ق٩٤) .
(٣) أي : في قوله : (من حروف العطف) ، فلا ضرورة في تقديمه علىٰ (كان) ، بخلاف قوله : (بأي حرف) . « قوجحصاري » (ق٩٤) .

وأنَّ نحوَ قولِهِ : (عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ) يلزمُ أنْ يكونَ عديمَ النَّظيرِ ، وألا يُسوِّغَهُ إلا نيَّةُ التقديمِ والتأخيرِ .

مِنْ عطفِ الجملِ ؛ أي : ونصرَكم يومَ حُنَينٍ[1] ؛ لأنَّ كلّاً مِنْ ظرفِ الزمانِ والمكانِ مَستقِلٌّ بالإعرابِ ؛ فلا يصحُّ عطفُهُ عليهِ .

قولُهُ : (وأنَّ نحوَ قولِهِ : « عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ »)[2] إشارةٌ إلىٰ أنَّ انتفاءَ تقدُّمِ المتبوعِ . . قد يكونُ لانتفاءِ المتبوعِ أصلاً ؛ كما في (جاءَ وزيدٌ) إذا جُعِلَ (زيدٌ) فاعلاً مستقلّاً ، لا عطفاً علىٰ مُستكنٍّ في (جاءَ) على الشذوذِ ، و(عرفتُ فعمراً) ، و(أتاني خالدٌ وراكباً) ، وقد يكونُ لانتفاءِ تقدُّمِهِ ؛ كما في (عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ) ؛ حيثُ تأخَّرَ المتبوعُ الذي هو (السلامُ) ؛ ولهٰذا حكمَ بأنَّهُ لا يُسوِّغُهُ إلا نيَّةُ تقديمِ المتبوعِ وتأخيرِ التابعِ[3] .

وأمّا حكمُهُ بأنَّهُ عديمُ النظيرِ : فمعناهُ : قلَّةُ النظائرِ ، وانتفاءُ الاطِّرادِ .

وكانَ الأَولىٰ أنْ يُمثِّلَ بقولِ الحماسيِّ[4] : [من البسيط]

. . . . . . لأَشْكَانِي وَسَاكِنُهُ قَبْـــرٌ بِسِنْجَـــارَ . . . . . .

بعطفِ (وساكنُهُ) علىٰ (قبرٌ) ؛ إذ ربَّما يُناقَشُ في كونِ (ورحمةُ اللهِ) عطفاً على (السلامُ) ؛ لجوازِ أنْ يكونَ عطفاً على المستكنِّ في الظرفِ ؛ أعني : (عليكِ) ؛ لكونِهِ خبرَ المبتدأِ ، وفي مِثلِهِ يتحوَّلُ الضميرُ إلى الظرفِ ، غايتُهُ أنَّهُ يكونُ في شذوذِ قولِهِ[5] : [من الخفيف]

---

(١) أو يكون المعنىٰ : وموطن يوم حنين ، أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين . انظر « الكشاف » (٢/٢٥٩) .

(٢) تقدم تخريج البيت (١/٦٦٧) .

(٣) أي : لا يجوِّزه علىٰ سبيل النُّدرة والشذوذ إلا نية التقديم والتأخير . « حفيد » (ق١٨٤) .

(٤) تقدم تخريج البيت (١/٦٦٧) .

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص٢٣٤) ، وتمامه : =

وأمَّا نحوُ قولِهِ عزَّ سلطانُهُ : ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ : فإنَّما ساغَ ؛ لكونِ المعطوفِ عليهِ في حكمِ الملفوظِ بهِ ؛ لكونِهِ مفسَّراً ؛ إذ تقديرُهُ : (وإيَّايَ ارهبوا فارهبونِ)[1] ، علىٰ ما سبقَ التعرُّضُ لهٰذا القَبيلِ في (علمِ النَّحوِ) .

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَىٰ . . . .

حيثُ عطفَ على المستكنِّ بلا فصلٍ أو تأكيدٍ .

قولُهُ : (**وأمَّا نحوُ قولِهِ عزَّ سلطانُهُ**) **يريدُ** : أنَّ ما هو عديمُ النظيرِ ، وعلىٰ نيَّةِ التقديمِ والتأخيرِ ، ومختصٌّ بالضرورةِ . . إنَّما هو تأخيرُ المعطوفِ عليهِ ، **وأمَّا حذفُهُ بقرينةٍ** لاحقةٍ ؛ كالمُفسِّرِ في ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [البقرة : ٤٠] ، أو سابقةٍ ؛ كالاستفهامِ في ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ ﴾ [البقرة : ١٠٠] . . **فسائغٌ شائعٌ مِنْ غيرِ نكيرٍ** ؛ لأنَّ المُقدَّرَ كالملفوظِ بهِ ؛ مِنْ لفظتُ بالكلمةِ ؛ تكلَّمتُ بها ، والمفسِّرُ هو (فارهبونِ) ، والفاءُ للعطفِ على المفسَّرِ المحذوفِ ؛ أيِ : (ارهبُوا) .

والذي تعرَّضَ لهُ في (**علمِ النَّحوِ**) هو بحثُ (الإضمارِ علىٰ شريطةِ التفسيرِ)[2] .

وأمَّا عطفُ : (**وإيَّايَ ارهبوا**) **بالواوِ** : فعلىٰ مذكورٍ متقدِّمٍ؛ هو ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ﴾ ، ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِىٓ ﴾ [البقرة : ٤٠] .

= . . . . كنِعَاجِ المَلا تعسَّفْنَ رَمْلا

وقوله : (تهادىٰ) ؛ أي : تميل في مشيها يميناً وشمالاً ، و(زُهْرٌ) : جمع زهراء ؛ وهي البيضاء ، **والمراد بالنِّعاج هنا** : البقر الوحشي ، و(المَلا) : الصحراء ، **والمراد بتعسُّف الرَّمل هنا** : المشي فيه بنقل القوائم نقلاً بطيئاً ، شبَّه مشيَ النساء بمشي بقر الوحش في رمل منعقد يتعب من مشىٰ فيه . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

(١) في النسخ ما عدا (هـ) : (فارهبوني) بدل (فارهبون) .

(٢) انظر « مفتاح العلوم » (ص٩٢) .

وأمَّا نحوُ قولِهِ : ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾ : فساغَ ؛ لتقدُّمِ حرفِ الاستفهامِ المستدعي فعلاً مدلولاً علىٰ معناهُ بقرائنِ مَساقِ الكلامِ ؛ وهو (أكفروا بآياتِ اللهِ وكلَّما عاهدوا ؟!) .

وسيجيءُ في بابِ (الإيجازِ) بيانُ مغايرةِ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ[1] ، وزيادةُ كلامٍ في هٰذهِ الفاءِ[2] .

وأمَّا الواوُ والفاءُ و(ثمَّ) في نحوِ : ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ ، و﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ﴾ [الزخرف : ٥] ، و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم﴾ [يونس : ٥١] ، ونحوِ ذلكَ ممَّا يقعُ بعدَ الاستفهامِ . . فقد يُجعَلُ مِنْ قَبيلِ حذفِ المعطوفِ عليهِ ، وقد يُجعَلُ مِنْ قَبيلِ العطفِ علىٰ ما قبلَهُ مِنَ الكلامِ ، وتوسيطِ الهمزةِ للتوبيخِ ونحوِهِ ، علىٰ ما يتكرَّرُ في « الكشَّافِ »[3] .

وقولُهُ : (مدلولاً علىٰ معناهُ) يُشيرُ إلىٰ أنَّ حذفَ الفعلِ في الجملةِ بقرينةِ

---

(١) في (و) : (تباين) بدل (مغايرة) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٢) انظر (٢/ ٣١٩ـ٣٢٤) .

(٣) قال الزمخشري في « الكشاف » (١/ ١٧١) في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾ : (الواو : للعطف علىٰ محذوف معناه : أكفروا بالآيات البيِّنات وكلما عاهدوا ؟!) ، وقال (٤/ ٢٣٧) في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ﴾ : (والفاء : للعطف علىٰ محذوف تقديره : أنُهملكم فنضرب عنكم الذِّكر ؟!) ، وقال (٢/ ١٣٤) في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف : ٩٧] ، وقوله : ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف : ٩٨] : (والفاء والواو في « أفأمن » و« أوأمن » : حرفا عطف دخلت عليهما همزةُ الإنكار ، **فإن قلت** : ما المعطوف عليه ؟ ولم عُطفت الأولىٰ بالفاء ، والثانية بالواو ؟ **قلت** : المعطوف عليه قوله : ﴿فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف : ٩٥] ، وقوله : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ . . .﴾ إلىٰ ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف : ٩٦] . . وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه . . .) ، وقال (٢/ ٣٥١) في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ بعد ذكره وجوهاً في تقدير جواب الشرط : (ودخول حرف الاستفهام علىٰ « ثم » كدخوله على الواو والفاء في قوله : ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ ، ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾) ، وفي (أ) : (تكرر) بدل (يتكرر) .

وحصلَ لكَ أيضاً أنَّ الأنواعَ الأربعةَ مِنَ الصِّنفِ الثاني . . ليسَ واحدٌ منها موضعاً للعطفِ بالواوِ ؛ إمَّا لفواتِ شرطِ العطفِ حكماً ؛ كما في البدلِ ؛ لنزولِ قولِكَ : (سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ) إذا عطفتَ فيهِ[1] . . منزلةَ (سُلِبَ وثوبُهُ) حكماً ، وإمَّا لفواتِ شرطِ معناهُ ؛ كما في الوصفِ والبيانِ والتأكيدِ ، إنَّما موضعُهُ النَّوعُ الخامسُ .

الاستفهامِ ، وأمَّا خصوصُهُ ومحصولُ معناهُ : فبالقرائنِ الأُخَرِ .

وكانَ الأنسبَ أنْ يقولَ : (وهو « كفروا ») ؛ لأنَّ ذلكَ الفعلَ هو (كفروا) ، لا (أكفروا)[2] .

ولا يخفىٰ : أنَّ المعطوفَ هو الفعلُ العاملُ في (كلَّما) ؛ وهو (نبذَهُ)[3] ، و(كلَّما) مفعولٌ فيهِ ؛ أي : كلَّ وقتِ معاهدتِهم .

قولُهُ : (موضعاً للعطفِ بالواوِ) وقيَّدَ بذلكَ ؛ لكونِ البعضِ موضعاً للعطفِ بـ (أيْ)[4] ؛ مِثلُ : (جاءَني أخوكَ أي زيدٌ)[5] ، و(أعجبَني زيدٌ أي حُسْنُهُ)[6] ، وبـ (بل) ؛ مِثلُ : (جاءَني زيدٌ بل حمارٌ) ، و(أعجبَني زيدٌ بل حُسْنُهُ) ، ونحوُ ذلكَ .

قولُهُ : (حكماً)[7] متعلِّقٌ بـ (فواتِ) .

وضميرُ (معناهُ) : للعطفِ بالواوِ .

---

(١) في (أ) : (عُطِف) بدل (عطفت) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٢) أي : لا بهمزة الاستفهام . من هامش (هـ) .

(٣) فلا يصح قول المصنف في بيان المعطوف : (وكلما عاهدوا) . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

(٤) قوله : (لكون البعض) ؛ أي : بعض الأنواع الأربعة ؛ كما في البيان والبدل . من هامش (هـ) .

(٥) هـٰذا مثال في البيان . من هامش (هـ) .

(٦) هـٰذا مثال في البدل . من هامش (هـ) .

(٧) وإنما قال : (حكماً) ؛ لأن المبدَل ثابت لفظاً . من هامش (هـ) .

وأمَّا نحوُ قولِهِ عزَّ اسمُهُ : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ : فالوجهُ فيهِ عندي : هو أنَّ (ولها كتابٌ معلومٌ) حالٌ لـ (قريةٍ) ؛ لكونِها في حكمِ الموصوفةِ نازلةَ منزلةَ (وما أهلَكْنا قريةً مِنَ القُرىٰ) ، لا وصفٌ .

وحملُهُ على الوصفِ سهوٌ ، لا خطأٌ ، ولا عيبَ في السَّهوِ للإنسانِ ،

قولُهُ : (وأمَّا نحوُ قولِهِ عزَّ اسمُهُ : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر : ٤]) . . جوابُ نَقْضٍ يَرِدُ علىٰ ما ذكرَ ؛ أنَّ الوصفَ ليسَ موضعاً للعطفِ ؛ فإنَّ جملةَ (لها كتابٌ) صفةٌ لـ (قريةٍ) علىٰ ما صرَّحَ بهِ صاحبُ « الكشَّافِ »[١] ، وقد عُطِفَتْ عليها بالواوِ .

والجملةُ ظرفيَّةٌ إنْ جُعِلَ (كتابٌ) فاعلَ الظرفِ ، واسميَّةٌ إنْ جُعِلَ مبتدأً .

وتقريرُ الجوابِ : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّهُ وصفٌ بل حالٌ مِنْ (قريةٍ) ، وإنَّما جازَ الحالُ عنِ النكرةِ بدونِ التقديمِ عليها ؛ لكونِها في حكمِ الموصوفةِ ؛ أي : قريةٍ مِنَ القرىٰ[٢] .

وما يقالُ ؛ أنَّ هـٰذا لكونِها مستغرقةً[٣] ؛ كالمبتدأِ في (ما رجلٌ إلا قائمٌ)[٤] . . عائدٌ إلىٰ هـٰذا .

واعتذرَ لصاحبِ « الكشَّافِ » بأنَّ ما ذكرَ سهوٌ منهُ لا خطأٌ ، والسَّهوَ لا عيبَ فيهِ للإنسانِ ؛ لكونِهِ ذُهُولاً وغفلةً لا إصرارَ عليهِ ، والإنسانُ مجبولٌ علىٰ ذلكَ ، حتىٰ

---

(١) انظر « الكشاف » (٢/ ٥٧٠) .

(٢) قوله : (قرية) ضُبط بالوجهين في (و) ؛ فالنصب باعتبار المحل كما قدَّره المصنف ، والجر باعتبار اللفظ .

(٣) أي : نكرة في سياق النفي ؛ لأن (مِنْ) تفيد الاستغراق والتعميم . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

(٤) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٥) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٩٥) .

والسَّهوُ : ما يتنبَّهُ صاحبُهُ بأدنىٰ تنبيهٍ ، **والخطأُ** : ما لا يتنبَّهُ صاحبُهُ ، أو يتنبَّهُ لـٰكنْ بعدَ إتعابٍ ، وسيزدادُ ما ذكرتُ وضوحاً في آخرِ هـٰذا الفصلِ في الكلامِ في الحالِ .

قيلَ علىٰ سبيلِ السَّهوِ : (إنَّ الإنسانَ مشتقٌّ مِنَ النِّسيانِ) ، وهو أشدُّ مِنَ السَّهوِ ؛ لأنَّهُ زوالٌ ما للصورةِ لا بالكلِّيَّةِ بحيثُ يحتاجُ إلى اكتسابٍ جديدٍ[1] ، بل بحيثُ يتنبَّهُ بأدنىٰ توجُّهٍ والتفاتٍ ، والنِّسيانَ زوالٌ لها بالكلِّيَّةِ بحيثُ يحتاجُ إلىٰ كسبٍ جديدٍ[2] ، والخطأُ ثبوتٌ للصورةِ المضادَّةِ للحقِّ بحيثُ لا تزولُ بسرعةٍ .

فإنْ قيلَ : مَنْ جعلَ الجملةَ وصفاً لم يجعلِ الواوَ للعطفِ ؛ ليلزمَ عطفُ الصفةِ على الموصوفِ فيكونَ خطأً ، بل لتأكيدِ لُصوقِ الصفةِ بالموصوفِ ، حتىٰ إنَّ الواوَ المتخلِّلةَ في الكلامِ عندَهُ أربعةٌ : العاطفةُ ، والحاليَّةُ ، والاعتراضيَّةُ ، والمؤكِّدةُ للُصوقِ الصفةِ .

قلنا : الخطأُ حينئذٍ مِنْ جهةِ أنَّهُ لم يُعهَدْ في العربيَّةِ صفةٌ مصدَّرةٌ بالواوِ ، ولم يقلْ بها أحدٌ ، ولم يَعضُدْهُ حجَّةٌ .

قولُهُ : (**وسيزدادُ ما ذكرتُ وضوحاً**)[3] حيثُ ذكرَ أنَّهُ يجوزُ الحالُ عنِ النكرةِ بدونِ التقديمِ إذا كانَ معَ الواوِ ؛ نحوُ : (جاءَني رجلٌ وعلىٰ كتفِهِ سيفٌ) ؛ لعدمِ الالتباسِ بالصفةِ ، فكيفَ إذا كانَتِ النكرةُ مستغرقةً ؛ كما في هـٰذهِ الآيةِ ؛ فإنَّهُ أجوزُ ، وأنَّهُ إذا أُريدَ في مِثْلِ : (جاءَني رجلٌ علىٰ كتفِهِ سيفٌ) الحالُ . . يجبُ

---

(١) قوله : (لأنه) ؛ أي : السهو ، وفي (أ) : (لا يحتاج) بدل (يحتاج) .

(٢) في (أ ، د) : (زوالها) بدل (زوال لها) ، وقوله : (والنسيان) عطف على الهاء في (لأنه زوال) .

(٣) قوله : (ما ذكرت) ؛ أي : من كون (ولها كتاب معلوم) حال ، لا وصف . من هامش (هـ) .

ثمَّ إذا أتقنتَ أيضاً أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْ وجوهِ الإعرابِ دالٌّ علىٰ معنىً كما يشهدُ لذلكَ قوانينُ علمِ النَّحوِ . . حصلَ لكَ فائدةُ الواوِ ؛ وهي مشاركةُ المعطوفِ المعطوفَ عليهِ في ذلكَ المعنىٰ ؛ فيكونُ عندَكَ مِنَ الأصولِ الثلاثةِ أصلانِ : معرفةُ موضعِهِ ، ومعرفةُ فائدتِهِ .

فإذا عرفتَ أنَّ شرطَ كونِ العطفِ بالواوِ مقبولاً هو أنْ يكونَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ جهةٌ جامعةٌ ؛ مِثلُ : ما ترىٰ في نحوِ : (الشَّمسُ والقمرُ ، والسَّماءُ والأرضُ ، والجنُّ والإنسُ . . كلُّ ذلكَ مُحدَثٌ) ، . . . .

الواوُ ، وإذا أُريدَ الصفةُ يجبُ تركُ الواوِ ؛ لامتناعِ عطفِ الصفةِ علىٰ موصوفِها البتةَ[1] .

قولُهُ : (معرفةُ موضعِهِ ، ومعرفةُ فائدتِهِ) بدلُ اشتمالٍ مِنْ (أصلانِ) بمنزلةِ (أعجبَني زيدٌ حُسْنُهُ) ؛ لأنَّ الأصلينِ علىٰ ما سبقَ هما الموضعُ والفائدةُ[2] .

قولُهُ : (فإذا عرفتَ)[3] تمهيدٌ لمعرفةِ جهةِ القبولِ ، وليسَ يُعرَفُ ذلكَ بحسَبِ النَّحوِ ، أو بأدنىٰ نظرٍ ، بل بما تقرَّرَ في علمِ المعاني ؛ فلذا قالَ : (عرفتَ) دونَ (أيقنتَ) أو (علمتَ) ؛ تمييزاً بينَ الاعتباراتِ ، وافتناناً في الكلامِ .

وفيما ذكرَ مِنَ المثالينِ لوجودِ الجهةِ الجامعةِ وعدمِها . . إشارةٌ إلى اشتراطِ ذلكَ في عطفِ المفرداتِ أيضاً إذا كانَ بالواوِ ، حتىٰ إنَّها في الجملِ أيضاً تكونُ باعتبارِ المسندِ إليهِ أوِ المسندِ أو قَيْدٍ مِنْ قُيودِهِ علىٰ ما سيجيءُ[4] .

وإنَّما قالَ في الأوَّلِ : (مُحدَثٌ) ؛ لأنَّ (كلُّ ذلكَ) مبتدأٌ ، وفي الثاني :

---

(١) انظر (٢/٢٩٥ـ٣٠٥) .
(٢) انظر (٢/١٦٧ـ١٧٠) .
(٣) في النسخ ما عدا (أ ، و) : (وإذا) بدل (فإذا) .
(٤) انظر (٢/٢٠٣) .

وسنفصِّلُ الكلامَ في هـٰذهِ الجهةِ ، بخلافِهِ في نحوِ : (الشمسُ ومَرارةُ الأرنبِ وسورةُ « الإخلاصِ » والرِّجْلُ اليُسرىٰ مِنَ الضِّفدعِ ودِينُ المَجُوسِ وألفُ باذنجانةٍ كلُّها . . مُحدَثةٌ) . . حصلَتْ لكَ الأصولُ الثلاثةُ ، وإنَّ الأمرَ مِنَ القُرْبِ فيها كما ترىٰ .

[بيانُ سببِ بُعْدِ البعيدِ التعاطي]

وأمَّا توسيطُ الواوِ بينَ جملٍ لا محلَّ للمعطوفِ عليها مِنَ الإعرابِ : فإنَّما بَعُدَ تعاطيهِ ؛ لكونِ الأصولِ الثلاثةِ في شأنِهِ غيرَ ممهَّدةٍ لكَ ، وهو السِّرُّ في أنْ دَقَّ مَسْلَكُهُ ، وبلغَ مِنَ الغُمُوضِ إلىٰ حيثُ قصرَ بعضُ أئمَّةِ علمِ المعاني البلاغةَ علىٰ معرفةِ الفصلِ مِنَ الوصلِ ، وما قصرَها عليهِ ؛ لأنَّ الأمرَ كذلكَ ، وإنَّما حاولَ بذلكَ التنبيهَ علىٰ مزيدِ غُمُوضِ هـٰذا الفنِّ ، وأنَّ أحداً لا يتجاوزُ هـٰذهِ العَقَبةَ مِنَ البلاغةِ إلا كانَ خلَّفَ سائرَ عقباتِها خَلْفَهُ .

(مُحدَثةٌ) ؛ لأنَّ (كلُّها) تأكيدٌ على الأظهرِ ، والمبتدأَ هو المذكوراتُ السابقةُ .

قولُهُ : (وأمَّا توسيطُ الواوِ) شروعٌ في بيانِ سببِ بُعْدِ البعيدِ التعاطي بعدَ بيانِ سببِ قُرْبِ القريبِ[1] ؛ وذلكَ لأنَّ الأصولَ الثلاثةَ التي هي الموضعُ والفائدةُ ووجهُ القبولِ . . غيرُ ممهَّدةٍ في توسيطِ الواوِ بينَ الجملِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ كما كانَتْ ممهَّدةً في توسيطِ غيرِ الواوِ ، أو في توسيطِ الواوِ بينَ الجملِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ .

وعدمُ تمهيدِ الأصولِ هو السِّرُّ في دِقَّةِ مَسْلَكِ هـٰذا التوسيطِ وبلوغِهِ مِنَ الغُموضِ إلىٰ حيثُ قصرَ بعضُ علماءِ المعاني البلاغةَ علىٰ معرفةِ الفصلِ والوصلِ[2] ،

---

(١) في (ب): (القرينة) بدل (القريب)، وفي (ج ، د ، هـ ، و): (القريبة) .

(٢) انظر « البيان والتبيُّن » (١/ ٩١) .

[بيانُ الطريقِ إلىٰ تقريبِ البعيدِ التعاطي]

واعلمْ : أنَّكَ إذا تأمَّلتَ ما لخَّصتُ لكَ في القريبِ التعاطي . . قَرَّبَ عندَكَ هـٰذا الثانيَ . . . .

وما قصرَ البلاغةَ عليهِ ـ أي : علىٰ معرفةِ الفصلِ والوصلِ ، وتذكيرُ الضميرِ باعتبارِ أنَّ المعرفةَ في معنى العِرْفانِ ، أو في معنىٰ : أنْ يُعرَفَ ـ لأجلِ أنَّها مقصورةٌ عليهِ في نفسِ الأمرِ ، بل لأجلِ التنبيهِ علىٰ زيادةِ غُموضِ فنِّ الفصلِ والوصلِ ، وعلىٰ أنَّ أحداً مِنَ البُلَغاءِ لا يتجاوزُ هـٰذا الفنَّ الغامضَ مِنَ البلاغةِ إلا بعدَ تخليفِ سائرِ غوامضِها خَلْفَهُ ؛ **بمعنىٰ** : أنَّهُ لا يمكنُهُ الاطِّلاعُ علىٰ حقيقةِ هـٰذا الفنِّ إلا بعدَ الاطِّلاعِ علىٰ سائرِ الفنونِ السابقةِ واللاحقةِ ؛ **أمَّا السابقةُ** : فلتعلُّقِها بأجزاءِ الجملةِ ، وهـٰذا بانتظامِ الجملتينِ الواردتينِ علىٰ قانونِ البلاغةِ[1] ، **وأمَّا اللاحقةُ** : فلتعلُّقِ بعضِ أحوالِ هـٰذا الفنِّ باتِّفاقِ الجملتينِ واختلافِهما في الخبريَّةِ والإنشائيَّةِ ، وتعلُّقِ بعضِ المناسباتِ بما فيها مِنَ التشبيهاتِ والاستعاراتِ والكناياتِ[2] .

قولُهُ : (**واعلمْ**) يريدُ بيانَ الطريقِ إلىٰ تقريبِ هـٰذا النوعِ الذي هو بعيدُ التعاطي .

فضميرُ (قرَّبَ) : للتأمُّلِ .

و(**هـٰذا الثانيَ**) : إشارةٌ إلى البعيدِ التعاطي ، وهو مفعولُ (قرَّبَ) .

---

(١) قوله : (وهـٰذا) لا يبعد أن يكون مرفوعاً معطوفاً علىٰ محل الضمير في تعلُّقها ؛ لأن محلَّه الرفع ؛ لكونه من إضافة المصدر إلى الفاعل ، وحيئنذ لا يلزم العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار . من هامش (هـ) .

(٢) في (أ ، ج) ونسخة في هامش (هـ) : (بما فيهما) بدل (بما فيها) ؛ أي : بما في الجملتين . من هامش (أ) .

بحيثُ لا يخفىٰ عليكَ بإذنِ اللهِ تعالىٰ بأدنىٰ تنبيهٍ ؛ وهو أنَّ الجملةَ متىٰ نزلَتْ في كلامِ المتكلِّمِ منزلةَ الجملةِ العاريةِ عنِ المعطوفِ عليها ؛ كما إذا أُريدَ بها القطعُ عمَّا قبلَها ، أو أُريدَ بها البدلُ عن سابقةٍ عليها . . لم تكنْ موضعاً لدخولِ الواوِ .

والباءُ في (بحيثُ) : متعلِّقةٌ بهِ[1] ، وفي (بإذنِ اللهِ) : بـ (لا يخفىٰ) ، وفي (بأدنىٰ) : بـ (قرَّبَ) ، وجازَ ؛ لاختلافِ الباءينِ معنىً[2] ؛ إذِ الأُولىٰ للظرفيَّةِ ، وهٰذهِ للسببيَّةِ ، معَ أنَّ متعلَّقَها هو المقيَّدُ بالأُولىٰ[3] .

وضميرُ (هو أنَّ الجملةَ) : لـ (أدنى التنبيهِ) .

والمرادُ بالجملةِ : الجملةُ الثانيةُ التي لها سابقةٌ .

وضميرُ (عليها)[4] : لـلَّامِ في (المعطوفِ)[5] ؛ كما في (المعطوفِ عليهِ)[6] .

ولم يقلْ : (إذا أُريدَ بها البدلُ عنهُ) ؛ أي : عمَّا قبلَها ؛ لأنَّ القطعَ يكونُ عمَّا قبلَها مِنَ الكلامِ مطلقاً[7] ، والإبدالَ عن جملةٍ واحدةٍ معيَّنةٍ .

وظاهرُ هٰذا الكلامِ ظاهرٌ ، وإنَّما الدِّقَّةُ في كيفيَّةِ حصولِ التنبيهِ بهٰذا الكلامِ علىٰ

---

(١) قوله : (به) ؛ أي : بـ (قرَّب) .

(٢) قوله : (وجاز . . .) إلىٰ آخره . . جواب سؤال مقدَّر ؛ وهو أن يقال : (كيف جاز تعلُّقُ حرفي جرٍّ بمعنىً واحد بفعل واحد ؟) . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

(٣) قوله : (مع أن . . .) إلىٰ آخره . . هٰذا جواب آخر ؛ يعني : وإن سلِّم أنهما بمعنىً واحد . . فالثاني تعلَّق به بعد التقييد بالأول . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

(٤) أي : في قوله : (المعطوف عليها) . من هامش (أ) .

(٥) أي : راجع إلى اللام الموصول بمعنى (الذي) . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

(٦) أي : كما في قولك : (المعطوف عليه) . من هامش (هـ) ، وفي (أ ، ج ، د) ونسخة في هامش (هـ) : (المغضوب عليه) بدل (المعطوف عليه) .

(٧) قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواء كان جملة واحدة أو جملاً كثيرة . من هامش (هـ) .

وكذا متىٰ نزلَتْ مِنَ الأُولىٰ منزلةَ نفسِها ؛ لكمالِ اتِّصالِها بها ؛ مِثلُ : ما إذا كانَتْ موضِّحةً لها ومبيِّنةً ، أو مؤكِّدةً لها ومقرِّرةً . . لم تكنْ موضعاً لدخولِ الواوِ .

تقريبِ البعيدِ ، وكيفيَّةِ تطبيقِهِ علىٰ ما لخَّصَهُ في القريبِ التعاطي[١] ، فنقولُ : نزولُ الجملةِ الثانيةِ منزلةَ الجملةِ العاريةِ عمَّا تُعطَفُ هي عليها . . إشارةٌ إلىٰ فواتِ شرطِ العطفِ بأيِّ حرفٍ كانَ ؛ أعني : تقدُّمَ متبوعٍ ؛ أمَّا تحقيقاً : فكما في الجملةِ التي أُريدَ قطعُها عمَّا قبلَها ، وأمَّا حكماً : فكما في الجملةِ التي أُريدَ إبدالُها عنِ الجملةِ الأُولىٰ ؛ فإنَّ الأُولىٰ تكونُ بمنزلةِ العدمِ ، فينتفي تقدُّمُ المتبوعِ حكماً[٢] ؛ ولذا نظمَهما في سِلْكٍ واحدٍ .

ونزولُ الثانيةِ مِنَ الأُولىٰ منزلةَ نفسِ الأُولىٰ لكمالِ الاتِّصالِ . . إشارةٌ إلىٰ فواتِ شرطِ العطفِ بالواوِ ؛ وهو المغايرةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ ؛ كما في الصفةِ والبيانِ والتأكيدِ ، واقتصرَ ها هنا على البيانِ والتأكيدِ ؛ إذ لا يُعقَلُ كونُ الجملةِ الثانيةِ بمنزلةِ الوصفِ للأُولىٰ[٣] .

وقد يُتوهَّمُ أنَّ كونَها موضِّحةً للأُولىٰ . . إشارةٌ إلىٰ كونِها بمنزلةِ الوصفِ لها[٤] ، ولا يخفىٰ فسادُهُ على الناظرِ في الكتابِ[٥] ؛ ولذا قالَ : (وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ

---

(١) في (ب ، د) : (يخصه) بدل (لخصه) .
(٢) في (ب ، ج) : (فينبغي) بدل (فينتفي) .
(٣) لأن الموصوف ذاتٌ محكوم عليها بالصفة حقيقةً ، وذلك لا يُتصوَّر في الجملة أصلاً ؛ لأن المحكوم عليه حقيقةً لا بد أن يكون مفهوماً مستقلّاً ملحوظاً في نفسه ، والجملة ليست كذلك . « قوجحصاري » (ق٩٥) .
(٤) المتوهِّم : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٧٥) .
(٥) لأن عطف (مبيِّنة) علىٰ (موضِّحة) تفسيري ؛ كما أن عطف (مقرِّرة) علىٰ (مؤكِّدة) كذلك . من هامش (هـ) .

وكذا متىٰ لم يكنْ بينَها وبينَ الأُولىٰ جهةٌ جامعةٌ ؛ لكمالِ انقطاعِها عنها . . لم تكنْ أيضاً موضعاً لدخولِ الواوِ .

وإنَّما تكونُ موضعاً لدخولِهِ إذا توسَّطَتْ بينَ كمالِ الاتِّصالِ وبينَ كمالِ الانقطاعِ .

للإيضاحِ والتبيينِ)[1] ، (وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ للتأكيدِ والتقريرِ)[2] .

وانتفاءُ الجهةِ الجامعةِ بينَ الجملتينِ إشارةٌ إلى انتفاءِ شرطِ كونِ العطفِ بالواوِ مقبولاً في بابِ البلاغةِ علىٰ ما هو الأصلُ الثالثُ .

فبالنظرِ إلىٰ ما ذكَرْنا كرَّرَ لفظَ (كذا وكذا)[3] .

ثمَّ قالَ : (وإنَّما تكونُ) ؛ أيِ : الثانيةُ موضعاً لدخولِ الواوِ إذا توسَّطَتْ بينَ كمالِ الاتِّصالِ والانقطاعِ ، ناظراً إلىٰ ما قالَ فيما سبقَ[4] ؛ وإنَّما موضعُهُ النوعُ الخامسُ[5] .

بقيَ ها هنا أبحاثٌ :

الأوَّلُ : أنَّهُ جعلَ فيما سبقَ وجهَ القبولِ أصلاً ثالثاً ، وها هنا أدرجَهُ في الأصلِ الأوَّلِ[6] ؛ أعني : الموضعَ الصالحَ[7] .

والجوابُ : أنَّهُ قيَّدَ الموضعَ الصالحَ ثمَّةَ بكونِهِ مِنْ حيثُ الوضعُ ؛ فلم يتناولْ وجهَ القبولِ ؛ لكونِهِ مِنْ حيثُ البلاغةُ ، وها هنا أطلقَهُ ؛ فيتناولُهُ ؛ قصداً إلى

---

(١) انظر (٢/١٩٩) .
(٢) انظر (٢/١٩٩) .
(٣) قوله : (ما ذكرنا) ؛ أي : في قوله : (فنقول . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩٥) .
(٤) في (د) : (نظراً) بدل (ناظراً) .
(٥) انظر (٢/١٨٢) .
(٦) في (ب ، ج) : (الثالث) بدل (الأول) .
(٧) وهو مقام التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

ولكلٍّ مِنْ هـٰذهِ الأنواعِ حالةٌ تقتضيهِ ، فإذا طابقَ ورودُها تلكَ الأحوالَ ، . .

الاختصارِ ، واعتماداً علىٰ سبقِ التفصيلِ .

الثاني : أنَّهُ لا تعرُّضَ ها هنا للأصلِ الثاني ؛ **أعني** : فائدةَ العطفِ .

والجوابُ : أنَّ ذلكَ لظهورِهِ ومقايستِهِ بالمشاركةِ في المعنى الذي يدلُّ عليهِ الإعرابُ فيما لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ[1] ، فهي ها هنا المشاركةُ في التحقُّقِ ؛ إذ بدونِ الواوِ تحتملُ الإضرابَ عنِ الأُولىٰ .

الثالثُ : أنَّ كمالَ الانقطاعِ قد يكونُ للاختلافِ خبراً وطلباً ، ولا تعرُّضَ لهُ .

والجوابُ : أنَّ انتفاءَ الجهةِ الجامعةِ يتناولُهُ ؛ بناءً علىٰ أخذِها أعمَّ مِنَ الجامعِ العقليِّ والوهميِّ والخياليِّ[2] .

الرابعُ : أنَّ قولَهُ : (لكمالِ انقطاعِها) علَّةٌ لانتفاءِ الجهةِ الجامعةِ ، متعلِّقٌ بـ (لم يكنْ بينَها) ، والأمرُ بالعكسِ ؛ إذ كمالُ الانقطاعِ مُعلَّلٌ بانتفاءِ الجهةِ الجامعةِ .

والجوابُ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ بما بعدَهُ ؛ **أعني** : (لم تكنْ أيضاً موضعاً لدخولِ الواوِ) .

قولُهُ : (**ولكلٍّ مِنْ هـٰذهِ الأنواعِ**) ؛ **يعني** : القطعَ ، والإبدالَ ، وكمالَ الاتِّصالِ ؛ بناءً على الإيضاحِ والتبيينِ ، أوِ التأكيدِ والتقريرِ ، وكمالَ الانقطاعِ ، والتوسُّطَ بينَ كمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ . . حالةٌ تقتضيهِ .

وضميرُ (ورودُها) : للأنواعِ .

---

(١) قوله : (المعنى الذي يدل عليه الإعراب) ؛ أي : الفاعلية أو المفعولية أو نحوهما . من هامش (هـ) .

(٢) أي : فكأنه قال : (ليس بينهما مناسبة جامعة) ، ولا شك أن الاتفاق في الخبرية والطلبية من المناسبات الجامعة ، فيتناول نفيُها كمالَ الانقطاع بنوعيه . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

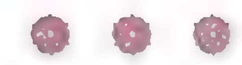
وطبَّقَ المَفْصِلَ هناكَ . . رقَّى الكلامَ مِنَ البلاغةِ عندَ أربابِها إلىٰ درجةٍ يناطحُ فيها السِّماكَ ؛ فلا بدَّ مِنْ تفصيلِ الكلامِ في تلكَ الحالاتِ ، **فنقولُ** :

وضميرُ (**طبَّقَ**) ، و(**رقَّىٰ**) : لـ (ورودُها) .

و(**مِنَ البلاغةِ**) : حالٌ مِنْ (درجةٍ)[1] .

وضميرُ (**يُناطِحُ**) : لـ (الكلامَ) .

و(**هناكَ**) : إشارةٌ إلىٰ تلكَ الحالةِ المقتضيةِ ، أو إلى المقامِ المدلولِ عليهِ بسَوْقِ الكلامِ .



---

(١) وهو جائز علىٰ خلاف الأصح . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

الحالة المقتضية لقطع الجملة عما قبلها

أمَّا الحالةُ المقتضيةُ للقطعِ : فهي نوعانِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ للكلامِ السَّابقِ حكمٌ ، وأنتَ لا تريدُ أنْ تُشرِكَهُ الثاني في ذلكَ ، فتقطعُ[1] ، ثمَّ إنَّ هـٰذا القطعَ يأتي إمَّا علىٰ وجهِ الاحتياطِ ؛ وذلكَ إذا كانَ يوجدُ قبلَ الكلامِ السَّابقِ كلامٌ غيرُ مشتملٍ علىٰ مانعٍ مِنَ العطفِ . . . .

قولُهُ : (أمَّا الحالةُ المقتضيةُ للقطعِ) ؛ أي : قطعِ الجملةِ عمَّا قبلَها : فهي نوعانِ :

أحدُهما[2] : أنْ يكونَ للكلامِ السابقِ حكمٌ ، وأنتَ لا تريدُ أنْ تجعلَ الكلامَ اللاحقَ شريكاً لهُ في ذلكَ الحكمِ ، فتتركُ عطفَهُ ؛ لئلا يشاركَهُ في ذلكَ الحكمِ ؛ فإنْ كانَ قبلَ الكلامِ السابقِ كلامٌ آخرُ لا مانعَ مِنْ عطفِ اللاحقِ عليهِ . . كانَ تركُكَ العطفَ للاحتياطِ[3] ؛ لئلا يُتوهَّمَ عطفُها على الأقربِ المشتملِ على المانعِ ؛ كما في قولِهِ[4] :

[من الكامل]

وَتَظُـــــنُّ سَلْمَـــــىٰ . . . .

البيتَ .

لم يعطفْ : (أُراها في الضلالِ تهيمُ) علىٰ (تظنُّ) معَ عدمِ المانعِ ؛ لئلا يُتوهَّمَ

---

(١) في هامش (أ) : (بالنصب أيضاً رواية) .

(٢) والمقصود بهـٰذا النوع : شبه كمال الانقطاع .

(٣) في (ب) : (تركك للعطف) بدل (تركك العطف) ، وفي (ج ، د ، و) : (ترك العطف) .

(٤) البيت لا يُعلم قائله كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٧٩) ، وسيأتي بتمامه (٢/ ٢٤٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق١٢٢ـ١٢٣) .

عليهِ[1] ، لٰكنَّ المقامَ مقامُ احتياطٍ ، فتقطعُ لذلكَ ، وإمَّا على وجهِ الوجوبِ ؛ وذلكَ إذا كانَ لا يوجدُ .

وثانيهما : أنْ يكونَ الكلامُ السَّابقُ بفَحْواهُ كالمُورِدِ للسُّؤالِ ، فيُنزَّلَ ذلكَ منزلةَ الواقعِ ، ويُطلَبَ بهٰذا الثاني وقوعُهُ جواباً لهُ ، فيُقطَعَ عنِ الكلامِ السَّابقِ لذلكَ .

عطفُهُ على (أبغي) ، فيشاركَهُ في كونِهِ مظنونَ سلمى .

وإنْ لم يكنْ قبلَ الكلامِ كلامٌ خالٍ عنِ المانعِ مِنَ العطفِ عليهِ ؛ بألا يكونَ قبلَهُ كلامٌ آخرُ ؛ مِثلُ : (إذا جئتَني أكرمتُكَ ، أنا أحبُّكَ) ، أو كانَ وفيهِ أيضاً مانعٌ ؛ مِثلُ : ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ . . . ﴾ الآيةَ [البقرة : ١٤] ؛ لم يُعطَفِ : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٥] على ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ ؛ لئلا يشاركَهُ في كونِهِ مَقُولَ قولِ المنافقينَ ، ولا على (قالوا) ؛ لئلا يشاركَهُ في الاختصاصِ بالظرفِ[2] ؛ أعني : (إذا خَلَوا) . . كانَ تركُ العطفِ على سبيلِ الوجوبِ .

وثاني النوعينِ[3] : أنْ يكونَ الكلامُ السابقُ بمدلولِهِ كالمنشأِ لسؤالٍ يصلُحُ الكلامُ الثاني جواباً لهُ ، فيُجعَلُ ذلكَ السؤالُ بمنزلةِ المُحقَّقِ ، ويُترَكُ عطفُ الثاني ؛ قصداً إلى أنَّهُ جوابٌ لذلكَ السؤالِ ؛ كما في قولِهِ[4] : [من الكامل]

زَعَـمَ ٱلْعَـوَاذِلُ أَنَّنِـي فِـي غَمْـرَةٍ ... صَدَقُوا وَلَـٰكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي

---

(١) في (د) : (وجه مانع) بدل (مانع) .

(٢) لأنَّ تقديم المفعول ونحوِه من الظرف وغيرِه يفيد الاختصاصَ ، فيلزم أن يكون استهزاءُ الله بهم مختصاً بحال خُلُوِّهم إلى شياطينهم ، وليس كذلك . انظر « المختصر شرح تلخيص المفتاح » (ص٣٩١ـ٣٩٢) .

(٣) المقصود بهٰذا النوع : شبه كمال الاتصال .

(٤) البيت لا يُعرف قائله كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٨١) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢٤ـ١٢٥) .

وتنزيلُ السُّؤالِ بالفَحْوىٰ منزلةَ الواقعِ . . لا يصارُ إليهِ إلا لجهاتٍ لطيفةٍ : لا إمّا لتنبيهِ السَّامعِ علىٰ موقعِهِ ، أو لإغنائِهِ أنْ يسألَ ، أو لئلا يُسمَعَ منهُ شيءٌ ، أو لئلا ينقطعَ كلامُكَ بكلامِهِ ، . . . .

لم يعطفْ : (صدقوا) علىٰ (زعمَ) ؛ قصداً إلىٰ كونِهِ جوابَ : أصدقُوا في ذلكَ الزَّعمِ أم كذبوا ؟

فقولُهُ : (فتقطع) مرفوعٌ معطوفٌ علىٰ (لا تريدُ) ، لا علىٰ (تريدُ)[1] .

والمنصوبُ في (تُشرِكَهُ): لـ (الكلامِ السابقِ) ، وهو أوَّلُ مفعولي (تُشرِكَ) ، و(الثانيَ) : الثاني[2] ؛ تقولُ : (أشركتُ زيداً عمراً في المالِ) ؛ إذا جعلتَ عمراً شريكاً لهُ فيهِ ، لا بالعكسِ كما قد يُتوهَّمُ[3] .

وقولُهُ : (كالمُورِدِ) علىٰ لفظِ اسمِ الفاعلِ[4] ؛ مِنْ أوردتُهُ ؛ كأنَّ هـٰذا الكلامَ لكونِهِ منشأَ السؤالِ . . هو الذي يُورِدُ السؤالَ .

وقولُهُ : (فيُنزَّلَ) ، و(يُطلَبَ) ، و(يُقطَعَ) منصوباتٌ عطفاً علىٰ (يكونَ) ؛ أي : يُترَكَ عطفُ الكلامِ الثاني على الكلامِ السابقِ[5] ؛ لقصدِ وقوعِهِ جواباً للسؤالِ المُنزَّلِ منزلةَ الواقعِ .

قولُهُ : (وتنزيلُ السؤالِ) حالَ كونِهِ مدلولاً عليهِ بالفَحْوىٰ منزلةَ الواقعِ ؛ لكونِهِ خلافَ مقتضى الظاهرِ . . لا يُصارُ إليهِ إلا لنكتةٍ ؛ مِثلُ : تنبيهِ السامعِ علىٰ موقعِ

---

(١) لئلا يلزم نفيُ القطعِ والمقصودُ ثبوتُهُ . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

(٢) أي : لفظ (الثاني) هو المفعول الثاني لـ (تشرك) . « قوجحصاري » (ق٩٥) .

(٣) قوله : (لا بالعكس) ؛ أي : لا إن جعلت زيداً شريكاً له . « قوجحصاري » (ق٩٥) ، والمتوهِّم : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٧٦) .

(٤) قال الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٤) : (وفي بعض النسخ : بفتحها ، بلفظ اسم المكان ، ولا بأس به ، ولـٰكن الأول أولىٰ) .

(٥) قوله : (يُترَكَ) تفسير لقوله : (فيُقطَعَ) . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

أو للقصدِ إلىٰ تكثيرِ المعنىٰ بتقليلِ اللفظِ ؛ وهو تقديرُ السُّؤالِ وتركُ العاطفِ ، أو غيرِ ذلكَ ممَّا ينخرطُ في هٰذا السِّلْكِ .

السؤالِ ، وعلىٰ أنَّ الكلامَ السابقَ كالمُوردِ لهُ ، ومِثلُ : إغناءِ السامعِ عن أنْ يسألَ ؛ تكريماً لهُ ، ومِثلُ : ألا يُسمَعَ منهُ شيءٌ ؛ بُغضاً لهُ ، وقلَّةَ التفاتٍ إليهِ ، ومِثلُ : ألا ينقطعَ كلامُكَ بكلامِهِ ؛ حرصاً منكَ على الكلامِ ، وحطّاً لهُ مِنْ أنْ يتكلَّمَ حالَ تكلُّمِكَ .

لا يقالُ : هٰذهِ المعاني الثلاثةُ حاصلةٌ علىٰ تقديرِ ذكرِ العاطفِ[١] .

لأنَّا نقولُ : نحنُ لا نجعلُها مقتضيةً لتركِ العاطفِ ، بل لتنزيلِ السؤالِ المقدَّرِ منزلةَ المحقَّقِ بعدَ تحقُّقِ قصدِ جعلِ الكلامِ جواباً عن سؤالٍ .

ومِثلُ : القصدِ إلىٰ تكثيرِ المعنىٰ معَ تقليلِ اللفظِ ، أو بواسطتِهِ[٢] ؛ فإنَّ تكثيرَ المعنىٰ ـ **أعني** : تقديرَ السؤالِ ـ إنَّما حصلَ بتقليلِ اللفظِ[٣] ؛ **أعني** : تركَ العاطفِ ، لٰكنَّ قولَهُ : (وهو ـ أي : تكثيرُ المعنىٰ بتقليلِ اللفظِ ـ تقديرُ السؤالِ ، وتركُ العاطفِ) . . بمعنى المعيَّةِ أنسبُ[٤] .

ومِثلُ : غيرِ ما ذكرَ ممَّا ينخرطُ في سِلْكِهِ ؛ كبَسْطِ الكلامِ معَ السامعِ ، وطلبِ إيناسِهِ بالكلامِ معَهُ ، وادِّعاءِ كونِ السؤالِ ظاهراً غيرَ محتاجٍ إلىٰ ذكرِهِ ، وامتحانِ السامعِ هل يتنبَّهُ للسؤالِ ؟

---

(١) قوله : (**المعاني الثلاثة**) ؛ أي : الأخيرة غير الأوَّل . من هامش (هـ) ، **والقائل** : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٥) .

(٢) قوله : (**مع تقليل اللفظ ، أو بواسطته**) يشير إلىٰ أن الباء في قول المصنف : (بتقليل) يجوز أن تكون للمعيّة ، ويجوز أن تكون للسببية . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

(٣) في (أ ، د) : (يحصل) بدل (حصل) ، وفي (ج) : (جعل) .

(٤) لأن تقدير السؤال إشارة إلىٰ تكثير المعنىٰ ، وترك العاطف إشارة إلىٰ تقليل اللفظ ، فتكون المعيّة راجحة على السببية . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

ويُسمَّى النَّوعُ الأوَّلُ : **قطعاً** ، والثاني : **استئنافاً** .

قولُهُ : (**ويُسمَّى النَّوعُ**) ظاهرُهُ[1] : أنَّ القطعَ والاستئنافَ اسمانِ لنوعَيِ (المقتضِي) اسمَ فاعلٍ ، **لـٰكنَّ التحقيقَ** : أنَّهما اسمانِ لنوعَيِ (المقتضَى) اسمَ مفعولٍ ، فيكونُ الأوَّلُ مِنْ تسميةِ الخاصِّ باسمِ العامِّ[2] .



(١) لأنه جعل الحالة المقتضية نوعين ؛ ولذلك قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٦) : (قوله : « ويُسمَّى النوع الأول : قطعاً » . . من باب التسامح ؛ إذ لا تُسمَّىٰ تلك الحالة في عُرفهم : قطعاً ، بل الكلام الذي قُطع عمَّا قبله يُسمَّىٰ : قطعاً ، وكذلك الكلام في قوله : « والثاني : استئنافاً ») .

(٢) قوله : (**الأول**) ؛ أي : النوع الأوَّل ؛ وهو القطع ، وقوله : (**باسم العام**) ؛ لأن القطع أعم من النوع الأول ؛ لأنه قال : (أما الحالة المقتضية للقطع) ، وهو شامل للقطع والاستئناف . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

الحالة المقتضية للإبدال، والإيضاح والتبيين، والتأكيد والتقرير [(١)]

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ للإبدالِ : فهي أنْ يكونَ الكلامُ السَّابقُ غيرَ وافٍ بتمامِ المرادِ وإيرادِهِ ، أو كغيرِ الوافي ، والمقامُ مقامُ اعتناءٍ بشأنِهِ ؛ إمَّا لكونِهِ مطلوباً في نفسِهِ ، أو لكونِهِ غريباً ، أو فظيعاً ، أو عجيباً ، أو لطيفاً ، أو غيرَ ذلكَ ممَّا لهُ جهةُ استدعاءٍ للاعتناءِ بشأنِهِ ، . . . .

قولُهُ : (وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ للإبدالِ) ؛ أي : إبدالِ الجملةِ عن جملةٍ سابقةٍ عليها : فهي أنْ يكونَ الكلامُ السابقُ غيرَ وافٍ بتمامِ المرادِ وبإيرادِ المرادِ ، أو شبيهاً بغيرِ الوافي[(٢)] ؛ لنوعِ خفاءٍ فيهِ .

وضميرُ (شأنِهِ) ، و(كونِهِ) ، و(يعيدَهُ) : لـ(المرادِ) .

وضميرُ (منهُ) : لـ(الكلامُ السابقُ) ، و(إليهِ) : لـ(المرادِ) .

والغريبُ : ما يقلُّ وقوعُهُ .

والفظيعُ : الشنيعُ الهائلُ .

والعجيبُ : القليلُ النظائرِ[(٣)] .

واللطيفُ : الدقيقُ الخفيُّ .

(أو غيرَ ذلكَ) : مِثلُ العظيمِ والكثيرِ[(٤)] .

---

(١) والمقصود بذلك : كمال الاتِّصال .

(٢) في (أ ، هـ) : (أو مشبهاً) بدل (أو شبيهاً) .

(٣) فلا يرد اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٦) بأن قول المصنف : (أو عجيباً) يُغني عن قوله : (غريباً ، أو فظيعاً ، أو لطيفاً) ؛ لكون كل منها عجيباً .

(٤) في (د ، هـ) : (والكبير) بدل (والكثير) .

فيعيدَهُ المتكلِّمُ بنظمٍ أوفىٰ منهُ علىٰ نيَّةِ استئنافِ القصدِ إلى المرادِ[1] ؛ ليظهرَ بمجموعِ القصدينِ إليهِ في الأوَّلِ والثَّاني ـ أعني : المُبدَلَ منهُ والبدلَ ـ مزيدُ الاعتناءِ بالشَّأنِ .

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ للإيضاحِ والتبيينِ : فهي أنْ يكونَ بالكلامِ السَّابقِ نوعُ خفاءٍ ، والمقامُ مقامُ إزالةٍ لهُ .

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ للتأكيدِ والتقريرِ : فظاهرةٌ .

وفي قولِهِ : (فيعيدَهُ . . .) إلىٰ آخرِهِ إشارةٌ إلىٰ ما بهِ تتميَّزُ الجملةُ البدليَّةُ عنِ الجملةِ البيانيَّةِ ؛ إذ ليسَ فيها نيَّةُ استئنافِ القصدِ ، ومزيدُ الاعتناءِ بالشأنِ ، بل مُجرَّدُ القصدِ إلىٰ إزالةِ الخفاءِ[2] .

وأمَّا المقتضي للتأكيدِ والتقريرِ : فكونُ الجملةِ السابقةِ بحيثُ تُوهِمُ تجوُّزاً ، أو سهواً ، أو قُصُوراً في الشمولِ ، أو عُرُوضَ شُبهةٍ أو غفلةٍ للسامعِ ، أو نحوَ ذلكَ ممَّا يحتاجُ إلىٰ زيادةِ تقريرٍ وتثبيتٍ[3] .

وكلامُهُ في بيانِ الحالاتِ والأمثلةِ ممَّا لا يشتبهُ علىٰ أحدٍ دلالتُهُ علىٰ كونِ الإيضاحِ والتبيينِ واحداً مشيراً إلىٰ كونِ الجملةِ بمنزلةِ عطفِ البيانِ ، وكذا التأكيدُ والتقريرُ .

ولم نسمعْ أحداً يقولُ بكونِ بعضِ الجملِ بمنزلةِ الصفةِ للبعضِ علىٰ ما توهَّمَهُ مَنْ قالَ : (إنَّ كونَ الجملةِ للإيضاحِ إشارةٌ إلىٰ كونِها بمنزلةِ الوصفِ)[4] .

* * *

---

(١) قوله : (فيعيده) ضُبط بالرفع في (ج) ، ولم يُضبط في (د) ، وضُبط بالنصب في باقي النسخ .

(٢) وفي ذلك جواب عن اعتراض الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٧٧) بأن ما ذكره المصنف في البدل قريب مما ذكره في الإيضاح والتبيين .

(٣) قوله : (وأما المقتضي . . .) إلىٰ آخره . . جواب عما قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٦) ؛ من أنه يجوز أن يكون الغرض من الإبدال تأكيد ذلك وتمكينه في ذهن السامع .

(٤) تقدم (٢/ ١٨٩) أن المتوهِّم : هو الكاشي . في « شرح المفتاح » (ق١٧٥) .

الحالة المقتضية لكمال الانقطاع

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ لكمالِ انقطاعِ ما بينَ الجملتينِ : فهي أنْ تختلفا خبراً وطلباً معَ تفصيلٍ يُعرَفُ في الحالةِ المقتضيةِ للتوسُّطِ ، أو إنِ اتفقتا خبراً فألا يكونَ بينَهما ما يجمعُهما عندَ المُفكِّرةِ جمعاً مِنْ جهةِ العقلِ أوِ الوهمِ أوِ الخيالِ .

قولُهُ : (معَ تفصيلٍ يُعرَفُ) هو ألا يكونَ المقامُ مشتملاً علىٰ ما يُزِيلُ الاختلافَ ؛ مِنْ تضمينِ الخبرِ معنى الطلبِ ، أوِ الطلبِ معنى الخبرِ ؛ إذ لو لم يكنْ هٰذا لم يتحقَّقْ كمالُ الانقطاعِ[١] ، فالمقتضي لكمالِ الانقطاعِ هو الاختلافُ معَ هٰذا القيدِ .

قولُهُ : (أو إنِ اتفقتا . . . فألا يكونَ) لا يظهرُ لهٰذا التركيبِ وجهٌ سوىٰ أنْ يكونَ قولُهُ : (فألا يكونَ) جوابَ الشرطِ بتقديرِ مبتدأٍ ؛ أي : فهي ألا يكونَ ، والشرطيَّةُ عطفاً على الاسميَّةِ الواقعةِ بعدَ الفاءِ الواقعةِ جوابَ (أمَّا) ، أو يكونَ الشرطُ في نيَّةِ التأخيرِ ، و(فألا يكونَ) عطفاً علىٰ (فهي أنْ تختلفا) ؛ أي : أو فهي ألا يكونَ بينَهما جامعٌ إنِ اتفقتا خبراً ، أو يكونَ الشرطُ عطفاً علىٰ شرطٍ محذوفٍ ، والفاءُ جوابَ (أمَّا) ؛ أي : أمَّا الحالةُ المقتضيةُ لكمالِ الانقطاعِ إنْ لم تتَّفقا : فأنْ يكونَ ، أو إنِ اتَّفقتا فألا يكونَ[٢] .

والحقُّ : أنَّهُ تركيبٌ مُشوَّشٌ .

وبالجملةِ : فمِنْ كمالِ الانقطاعِ : ألا يكونَ بينَ الجملتينِ ما يجمعُهما عندَ القوَّةِ المفكِّرةِ جمعاً مِنْ جهةِ العقلِ ؛ بأنْ يكونَ هو المقتضِيَ لذلكَ ، أو مِنْ جهةِ الوهمِ ، أو مِنْ جهةِ الخيالِ .

---

(١) قوله : (هٰذا) ؛ أي : عدم كون المقام مشتملاً علىٰ ما يزيل الاختلاف . من هامش (أ) .

(٢) في هامش (هـ) : (فيه نظر ؛ لأن قوله : « إن لم تتفقا فهي أن تختلفا خبراً وطلباً » لا معنىٰ له ، ولأنه لا معنىٰ لكلمة (أو) علىٰ هٰذا التقدير ، بل الواجب كلمة الواو) .

والمرادُ بالعقلِ : قوَّةٌ للنفسِ بها إدراكُ الكلِّيَّاتِ .

وبالوهم : قوَّةٌ بها إدراكُ المعاني الجزئيَّةِ الموجودةِ في المحسوساتِ مِنْ غيرِ أنْ تتأدَّىٰ إلىٰ تلكَ القوَّةِ مِنْ جهةِ الحواسِّ ؛ كإدراكِ العداوةِ والصداقةِ مِنْ زيدٍ ، وكإدراكِ الشاةِ معنىً في الذئبِ[1] .

وبالخيالِ : قوَّةٌ تجتمعُ فيها صُوَرُ المحسوساتِ ، وتبقىٰ فيها بعدَ غَيبتِها عنِ الحسِّ المشتركِ ؛ **أعني** : القوَّةَ التي تتأدَّىٰ إليها صُوَرُ المحسوساتِ مِنْ طُرُقِ الحواسِّ الظاهرةِ فتدركُها .

وبالمفكِّرةِ : القوَّةُ التي بها التصرُّفُ بالتفصيلِ والتركيبِ بينَ الصُّوَرِ المأخوذةِ عنِ الحسِّ المشتركِ والمعاني المدرَكةِ بالوهمِ بعضِها معَ بعضٍ[2] ، وهي دائماً لا تسكُنُ نوماً ولا يقظةً ، وليسَ مِنْ شأنِها أنْ يكونَ عملُها منتظماً ، بلِ النفسُ تستعملُها علىٰ أيِّ نظامٍ تريدُ ؛ فإنِ استعملَتْها بواسطةِ القوَّةِ الوهميَّةِ . . فهي المتخيِّلةُ ، وإنِ استعملَتْها بواسطةِ القوَّةِ العاقلةِ وحدَها ، أو معَ القوَّةِ الوهميَّةِ[3] . . فهي المفكِّرةُ .

والمرادُ بالصُّوَرِ : ما يمكنُ إدراكُهُ بإحدى الحواسِّ الظاهرةِ ، **وبالمعاني** : ما لا يمكنُ .

والكلامُ في شرحِ هـٰذه القُوىٰ ، والدلالةِ علىٰ وجودِها ومحالِّ الجسمانيَّاتِ منها في الدِّماغِ . . مذكورٌ في كُتُبِ الحكمةِ .

---

(١) كإيذاء الذئب وعداوته مثلاً . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٣/ ٨٤) .

(٢) **الحاصل** : أن شأن تلك القوَّة : تركيبُ الصور المحسوسة بعضها مع بعض ؛ كإثبات إنسان له جناحان أو رأسان ، وشأنها أيضاً : تركيب المعاني مع الصور المحسوسة ؛ كإثبات العشق للحجر . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٣/ ٨٥) ، وفي (أ) : (لها) بدل (بها) .

(٣) في (أ ، ب ، ج ، و) ونسخة في هامش (هـ) : (العاقلة) بدل (الوهمية) .

قولُهُ : (والجامعُ العقليُّ) مِنَ المهمِّ في هٰذا المقامِ ، والظاهرُ مِنْ هٰذا الكلامِ[1] : أنْ ليسَ المرادُ بالجامعِ العقليِّ : ما يكونُ مُدرَكاً بالعقلِ ، وبالوهميِّ : ما يكونُ مُدرَكاً بالوهمِ ، وبالخياليِّ : ما يكونُ مُدرَكاً بالخيالِ ، ليُعترَضَ : بأنَّ التضادَّ وشبهَ التضادِّ ليسا مِنَ المعاني التي يدركُها الوهمُ ، والتقارنَ في الخيالِ ليسَ مِنَ الصُّوَرِ التي تجتمعُ في الخيالِ[2] ، بل جميعُ ذلكَ معانٍ معقولةٌ[3] ، فيجابَ عنِ الأوَّلِ : بأنَّ الجامعَ الوهميَّ هو كونُ كلٍّ مِنَ السوادِ والبياضِ مضادّاً للآخرِ ، وهو معنىً جزئيٌّ لا يُدرَكُ إلا بالوهمِ ، ويُرَدَّ : بأنَّ الجزئيَّ إنَّما هو تضادُّ هٰذا السوادِ وهٰذا البياضِ ، وحينئذٍ لا فرقَ بينَهُ وبينَ التماثلِ والتضايفِ وشبهِ التماثلِ والتضايفِ في أنَّها إنْ أُضيفَتْ إلى الجزئيَّاتِ كانَتْ جزئيَّاتٍ[4] ، أو إلى الكلِّيَّاتِ فكلِّيَّاتٌ[5] ، ولا وجهَ لإطلاقِ القولِ بأنَّ البعضَ عقليٌّ[6] ، والبعضَ وهميٌّ[7] .

بلِ المرادُ بالعقليِّ : الأمرُ الذي بسببِهِ يقتضي العقلُ اجتماعَ الجملتينِ في المفكِّرةِ ، وبالوهميِّ : الأمرُ الذي بسببِهِ يقتضي الوهمُ ذلكَ ، وبالخياليِّ : الأمرُ

---

(١) قوله : (والظاهر) معطوف على خبر (أن ليس المراد . . .) إلى آخره ؛ وهو قوله : (من المهم في هٰذا المقام) . من هامش (أ) .

(٢) أي : بل هو وصفٌ للصور . انظر « تجريد البناني على المختصر » (٢/ ٩١) .

(٣) أي : بل جميعُ الجوامع المتقدِّمة معقولة ؛ أي : يدركها العقل . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٣/ ١٠٥) .

(٤) كقولك : (تَضادُّ هٰذا البياض لهٰذا السواد) ؛ فإن (هٰذا البياض) الذي أضيف إليه التضاد . . معنىً جزئيٌّ . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٣/ ١٠٦) .

(٥) كقولك : (تَضادُّ البياض للسواد) . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٣/ ١٠٦) .

(٦) قوله : (البعض عقلي) ؛ أي : الاتِّحاد والتماثل والتضايف . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٣/ ١٠٦) .

(٧) قوله : (والبعض وهميٌّ) أي : التضاد وشبه التضاد وشبه التماثل . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٣/ ١٠٦) .

في تصوُّرٍ ؛ مِثلُ الاتِّحادِ في المُخبَرِ عنهُ أوِ الخبرِ أو في قَيْدٍ مِنْ قيودِهما ، **أو تماثلٌ** هناكَ ؛ فإنَّ العقلَ بتجريدِهِ المِثلينِ عنِ التشخُّصِ في الخارجِ يرفعُ التعدُّدَ عنِ البَيْنِ ،

الذي بسببِهِ يقتضي الخيالُ ، وحينئذٍ لا إشكالَ .

فالجامعُ العقليُّ بينَ الجملتينِ : هو أنْ يكونَ بينَهما اتِّحادٌ أو تماثلٌ أو تضايفٌ في تصوُّرٍ ؛ أي : مفردٍ مِنَ المفرداتِ الواقعةِ فيهما ؛ مسندٍ إليهِ أو مسندٍ أو قيدٍ مِنْ قيودِهما صفةٍ أو حالٍ أو مفعولٍ أو غيرِ ذلكَ ؛ **أمَّا في الاتِّحادِ** : فظاهرٌ ، **وأمَّا في التماثلِ** : **فلأنَّ معناهُ** : اشتراكُ الأفرادِ في الحقيقةِ[1] ، والعقلُ لكونِهِ بالذاتِ مُدرِكاً للكلِّيَّاتِ لا غيرُ . . يُجرِّدُ الفردينِ المتماثلينِ عنِ العوارضِ المشخِّصةِ في الخارجِ[2] ، فيرفعُ تعدُّدَهما ، ويُصيِّرُ الأمرَ بينَهما إلى الاتِّحادِ ، **وأمَّا في التضايفِ** : **فلأنَّ معناهُ** : كونُ الشيئينِ بحيثُ يكونُ يُعقَلُ كلٌّ منهما بالقياسِ إلى الآخرِ ؛ فعندَ وجودِ أحدِهما في العقلِ يمتنعُ ألا يُوجَدَ الآخرُ .

فقولُهُ : (**في تصوُّرٍ**) هو إدراكٌ غيرُ الحكمِ الذي معناهُ الإذعانُ والقبولُ لوقوعِ النِّسبةِ أو لاوقوعِها ، وكثيراً ما يُطلَقُ على المتصوَّرِ ، **وهو المناسبُ ها هنا** .

وقولُهُ : (**المخبَرِ عنهُ**) ، و(**بهِ**) مقامَ (المسندِ إليهِ) ، و(المسندِ) . . مبنيٌّ على أنَّهُ في قانونِ الخبرِ ؛ كما قالَ : (إنِ اتفقتا خبراً) معَ أنَّهما إنِ اتفقتا طلباً فالأمرُ كذلكَ .

وقولُهُ : (**هناكَ**) ؛ أي : في المخبَرِ عنهُ أوِ المخبَرِ بهِ أو قيدٍ مِنْ قيودِهما .

وقولُهُ : (**في الخارجِ**) ؛ لأنَّ ما حصلَ في العقلِ فهو مِنْ حيثُ إنَّهُ في نفسٍ جزئيَّةٍ يكونُ مشخَّصاً بتشخُّصٍ لا يرفعُهُ العقلُ .

---

(١) وفي أخص الصفات أيضاً . من هامش (هـ) .

(٢) المراد بالتشخُّص هنا : الصفة المميِّزة للمثلين في الخارج ؛ من طول وعرض ولون ، والمراد بتجريد العقل هنا : عدمُ ملاحظته للمشخِّصات التي في المثلين . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٣/ ٩٠) .

أو تضايفٌ ؛ كالذي بينَ العلَّةِ والمعلولِ ، والسَّببِ والمسبَّبِ ، **أوِ** السُّفْلِ والعُلْوِ ، والأقلِّ والأكثرِ ؛ فالعقلُ يأبىٰ ألا يجتمعا في الذِّهنِ ، . . . .

وكلٌّ مِنَ العلَّةِ والسببِ قد يُفسَّرُ بما يحتاجُ إليهِ الشيءُ ؛ فلا يتغايرانِ ، **وقد يُرادُ بالعلَّةِ** : المُؤثِّرُ والمُوجِدُ ، **وبالسببِ** : ما يُفضي إلى الشيءِ في الجملةِ ، أو ما يكونُ باعثاً عليهِ ؛ فيفترقانِ ، فكذا المعلولُ والمُسبَّبُ ، ومِثْلُ هـٰذا يقالُ لهُ[1] : التضايفُ المشهوريُّ ، وأمَّا الحقيقيُّ : فالذي بينَ العارضينِ ؛ كوصفَي العلِّيَّةِ والمعلوليَّةِ ، ووصفَي السببيَّةِ والمسبَّبيَّةِ .

ولا خفاءَ في أنَّ التضايفَ إنَّما هو بينَ مفهومَي العلَّةِ والمعلولِ ، لا ما يَصْدُقانِ عليهِ ؛ كالصانعِ والعالمِ ، وعلىٰ ذا فَقِسْ .

وأمَّا العُلْوُ والسُّفْلُ : فإنَّما يتضايفانِ إذا أُريدَ بهما الأعلىٰ والأسفلُ ، فيكونُ كالأقلِّ والأكثرِ ، لا جهةُ العُلْوِ والسُّفْلِ ؛ بمعنى القُرْبِ مِنَ المحيطِ والبُعدِ مِنَ المركزِ[2] ، وبالعكسِ ؛ فإنَّهُ يمكنُ تعقُّلُ كلٍّ منهما بدونِ الآخرِ .

وقد يقالُ في الفرقِ بينَ الأمثلةِ : إنَّ العلَّةَ والمعلولَ مِنَ المعقولاتِ ، والعُلْوَ والسُّفْلَ مِنَ المحسوساتِ ، والأقلَّ والأكثرَ يعمُّهما[3] .

وردَّ : بأنَّ التضايفَ إنَّما هو بينَ مفهوماتِها ، وهي صُوَرٌ عقليَّةٌ ، وإنْ أُريدَ : أنَّ ما يصدُقُ عليهِ الأقلُّ والأكثرُ قد يكونُ محسوساً ، وقد يكونُ معقولاً . . فكذا ما يصدُقُ عليهِ العلَّةُ والمعلولُ[4] .

---

(١) **قوله** : (ومثل هـٰذا) ؛ أي : ومثل العلة والمعلول ، والسبب والمسبَّب . من هامش (أ) .

(٢) **المحيط** : هو الفلك الأطلس ؛ وهو الفلك التاسع ، **والمركز** : الأرض . من هامش (أ) .

(٣) **القائل** : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٤) ، وذكر أن الأقل والأكثر يعمُّهما ؛ لأن الكم المنفصل ـ أعني : العدد ـ يعمُّ المعقولات والمحسوسات .

(٤) انظر « شرح المفتاح » للكاشي (ق١٧٨) .

وإنَّ العقلَ سلطانٌ مُطاعٌ .

والوهميُّ : **هو أنْ يكونَ بينَ تصوُّراتَيْهما شِبهُ تماثلٍ** ؛ نحوُ : أنْ يكونَ المخبَرُ عنهُ في إحداهما لونَ بياضٍ ، وفي الثانيةِ لونَ صُفْرةٍ ؛ فإنَّ الوهمَ يحتالُ في أنْ يُبرِزَهما في مِعْرَضِ المِثلينِ ، وكم للوهمِ مِنْ حِيَلٍ تَرُوجُ ، وإلا فعليكَ بقولِهِ[1] : [من البسيط]

ثَـلاثَـةٌ تُشْـرِقُ ٱلـدُّنْيَـا بِبَهْجَتِهَـا ... شَمْسُ ٱلضُّحَىٰ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَٱلْقَمَرُ

وقلْ لي : ما الذي سِواهُ حسَّنَ الجمعَ بينَ الشَّمسِ وأبي إسحاقَ والقمرِ هـٰذا التحسينَ ؟

وقولُهُ : (**وإنَّ العقلَ سلطانٌ مُطاعٌ**)[2] ؛ **يعني** : أنَّ أحكامَهُ صادقةٌ مطابقةٌ تقبلُها النفسُ ، وتكونُ مُطيعةً لهُ في ذلكَ ، فتُطيعُها المفكِّرةُ في اتِّحادِ الأمرينِ أوِ اجتماعِهما البتةَ[3] .

قولُهُ : (**والوهميُّ**) ؛ أي : الأمرُ الذي بسببِهِ يقتضي الوهمُ اجتماعَ الجملتينِ في المفكِّرةِ : أنْ يكونَ بينَ تصوُّراتَيْهما[4] ؛ أي : تصوُّراتِ المحكومِ عليهِ والمحكومِ بهِ وقيودِهما مِنْ هـٰذهِ[5] ، وتصوُّراتِها مِنْ تلكَ[6] . . **شبهُ تماثلٍ** ؛ كما بينَ لونَيِ البياضِ والصُّفْرةِ ؛ فإنَّهما نوعانِ مختلفانِ ، لـٰكنَّ الوهمَ يُبرِزُهما في مِعْرَضِ المِثلينِ ، حتىٰ كأنَّ الصُّفْرةَ بياضٌ زِيدَ فيهِ شيءٌ ، وحِيَلُ الوهمِ ممَّا يَرُوجُ عندَ المفكِّرةِ ، فيجتمعُ الشيئانِ في المفكِّرةِ بهـٰذهِ الحِيلةِ ؛ كما يجتمعُ المِثلانِ بحكمِ العقلِ .

---

(١) تقدم تخريجه (١/٦٤٦) .

(٢) ذكر صاحب « الإفصاح » (ق١٢٠) أن هـٰذا شطر بيت من الوافر ، وتمامه :

. . . . حَـرَىً ألا يخـالفَـهُ لبيـبُ

(٣) في (هـ ، و) : (واجتماعهما) بدل (أو اجتماعهما) .

(٤) في النسخ ما عدا (ب ، و) : (تصوراتهما) بدل (تصوراتيهما) .

(٥) قوله : (هـٰذه) ؛ أي : هـٰذه الجملة . من هامش (هـ) .

(٦) أي : تصوُّراتِ المحكومِ عليه والمحكومِ به وقيودِهما من تلك الجملة . من هامش (هـ) .

أو بقولِهِ[1] : [من الطويل]

إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْءِ فِي ٱلْخَلْقِ مَطْمَعٌ فَذُو ٱلتَّاجِ وَٱلسَّقَّاءُ وَٱلذَّرُّ وَاحِدُ

وقد عرفتَ حالَ المِثلينِ في شأنِ الجمعِ .

أو تضادٌّ ؛ كالسَّوادِ والبياضِ ، والهَمْسِ والجَهارةِ ، والطِّيبِ والنَّتْنِ ، والحلاوةِ والحُمُوضةِ ، والمَلاسةِ والخُشُونةِ ، وكالتحرُّكِ والسُّكونِ ، والقيامِ والقُعُودِ ، والذَّهابِ والمجيءِ ، والإقرارِ والإنكارِ ، والإيمانِ والكفرِ ، وكالمتَّصفاتِ بذلكَ ؛ مِنْ نحوِ : الأسودِ والأبيضِ ، والمؤمنِ والكافرِ .

أو شِبهُ تضادٍّ ؛ كالذي بينَ نحوِ[2] : السَّماءِ والأرضِ ، والسَّهلِ والجبلِ ، والأوَّلِ والثاني ؛ فإنَّ الوهمَ يُنزِّلُ المتضادَّينِ والشبيهينِ بهما منزلةَ المتضايفينِ ، فيجتهدُ في الجمعِ بينَهما في الذِّهنِ ؛ ولذلكَ تجدُ الضِّدَّ أقربَ خُطُوراً بالبالِ معَ الضِّدِّ .

(أو تضادٌّ) ؛ كما بينَ السوادِ والبياضِ .

(أو شبهُ تضادٍّ) ؛ كما بينَ السماءِ والأرضِ ؛ فإنَّ الوهمَ يُنزِّلُ المتضادَّينِ أوِ الشبيهينِ بهما منزلةَ المتضايفينِ في عدمِ انفكاكِ خُطُورِ أحدِهما بالبالِ عن خُطُورِ الآخرِ ، فيجمعُ بينَهما في المفكِّرةِ ؛ كالمتضايفينِ .

فقولُهُ : (وإلا) ؛ أي : وإنْ لم تُصدِّقْني في أنَّ الوهمَ يُبرِزُ المشابهينِ للمِثلينِ في مِعْرَضِ المِثلينِ ، ويجمعُ بينَهما . . فالزمْ وخُذْ قولَهُ :

---

(١) ورد البيت دون نسبة أيضاً في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٨٥) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢١ـ ١٢٢) .

(٢) في (ب ، ج ، هـ) : (من نحو) بدل (كالذي بين نحو) ، وفي (د) ونسخة في هامش (ب) : (كالذي بين) ، وفي هامش (د) : (« من نحو » أصح) .

. . . .

ثَــلاثَــةٌ تُشْــرِقُ ٱلــدُّنْيَــا . . . .

البيتَ .

وقلْ لي : أيُّ شيءٍ الأمرُ الذي حسَّنَ الجمعَ بينَ الشمسِ والممدوحِ والقمرِ سوى احتيالِ الوهمِ في إبرازِها في مِعْرَضِ المتماثلاتِ ، حتىٰ كأنَّها أفرادٌ متعدِّدةٌ مِنْ نوعٍ واحدٍ ؟ وكذا الجمعُ بينَ ذي التاجِ ـ أعني : المَلِكَ ـ والسقَّاءِ الذي يسقي الناسَ ويبيعُ الماءَ ، والذَّرِّ ؛ أي : صِغارِ النَّملِ .

ومعنى البيتِ الأوَّلِ : تماثلُ الشمسِ والقمرِ والممدوحِ . . في إشراقِ الدنيا بطراوتِها وبهائِها الإشراقَ الحسِّيَّ بالشمسِ والقمرِ ، والمعنويَّ بالممدوحِ ؛ لإفاضةِ أنوارِ العدلِ والإحسانِ[1] .

و(تُشرِقُ) : مسندٌ إلى (الدنيا) ، والجملةُ صفةٌ لِمَا قبلَها ؛ أعني : (ثلاثةٌ) ، والعائدُ إلى الموصوفِ ـ أعني : (ثلاثةٌ) ـ هو الضميرُ المجرورُ في (ببهجتِها) .

والتكلُّفُ في جعلِهِ متعدِّياً مسنداً إلىٰ ضميرِ الثلاثةِ ، و(الدنيا) مفعولاً[2] . . تعسُّفٌ ، وخروجٌ عنِ اللُّغةِ[3] .

ثمَّ الجمهورُ علىٰ أنَّ (ثلاثةٌ) خبرٌ مقدَّمٌ على المبتدأِ ، والأليَقُ بالمعنىٰ[4] ، والأعلَقُ بالقلبِ : أنَّها مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ[5] ؛ أي : لنا ، أو في الوجودِ ثلاثةٌ تُشرِقُ الدنيا بها .

---

(١) في (ب ، د) : (الهدىٰ) بدل (العدل) .

(٢) ذهب إلىٰ ذلك : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٧٩) .

(٣) وانظر ما مر ؛ من الحديث عن البيت (١/ ٦٤٧) .

(٤) وإنما كان أليق ؛ لأنه علىٰ تقدير كون الثلاثة خبراً . . لا يكون لذكره كثير فائدة . من هامش (هـ) .

(٥) في (أ) : (مبتدأ خبره محذوف) بدل (مبتدأ محذوف الخبر) ، وفي (ب ، ج) : (خبر مبتدأ محذوف) .

. . . .

و(**شمسُ الضُّحىٰ**) : بدلٌ ، أو بيانٌ ، أو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ .

ومعنى الثاني[1] : أنَّكَ إذا قطعتَ الطمعَ عنِ الخلقِ ، وتوجَّهتَ إلىٰ جنابِ الحقِّ . . فهٰذهِ الأشياءُ المتباينةُ المتباعدةُ جدّاً سواءٌ عندَكَ استغناءً عنها وعدمَ التفاتٍ إليها .

وقولُهُ : (**وقد عرفتَ**) حالٌ مِنْ قولِهِ : (يُبرزَهما في مِعْرَضِ المِثلينِ) ؛ **يعني** : قد عرفتَ حالَ المِثلينِ في شأنِ الجمعِ ، وأنَّ العقلَ بتجريدِهما عنِ التشخُّصِ يرفعُ التعدُّدَ عنِ البَيْنِ ، ويجعلُهما واحداً ، فيؤولُ إلى القسمِ الأوَّلِ مِنَ الجامعِ العقليِّ ؛ **أعني** : الاتِّحادَ .

وتوسيطُ قولِهِ : (سواهُ) بينَ الموصولِ والصِّلةِ ؛ للاهتمامِ ، وإلا فموضعُهُ بعدَ الصِّلةِ ؛ لكونِهِ في اللفظِ ظرفاً متعلِّقاً بـ (حسَّنَ) وإنْ كانَ في المعنى استثناءً مِنْ (ما) الاستفهاميَّةِ الواقعةِ مبتدأً خبرُهُ (الذي) .

و(**هٰذا التحسينَ**) : نصبٌ على المصدرِ مِنْ (حسَّنَ) .

قولُهُ : (**أو تضادٌّ**) ؛ هو تقابلُ وجوديَّينِ لا يكونُ تعقُّلُ أحدِهما بالقياسِ إلى الآخرِ ، فإنْ كانَ فهو التضايفُ[2] .

ومعنى التقابلِ : امتناعُ اجتماعِ الشيئينِ الواردينِ علىٰ موضوعٍ واحدٍ ، في زمانٍ واحدٍ ، مِنْ جهةٍ واحدةٍ .

وأوردَ للتضادِّ خمسةَ أمثلةٍ حسبَ المحسوساتِ الأوَّليَّةِ[3] ؛ **أعني** : المُبصَراتِ ، والمسموعاتِ ، والمشموماتِ ، والمَذُوقاتِ ، والملموساتِ .

---

(١) أي : ومعنى البيت الثاني .

(٢) قوله : (فإن كان) ؛ أي : تعقُّل أحدهما بالقياس إلى الآخر . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (الأولية) ؛ أي : بالذات . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

ثمَّ أعادَ الكافَ ، وذكرَ خمسةً أخرىٰ مِنْ غيرِها ؛ ثلاثةً مِنَ الأعراضِ الجِسْمانيّةِ ؛ وهي التحرُّكُ والسكونُ مِنْ (أنْ ينفعلَ)[1] ؛ ذهاباً إلىٰ أنَّ السُّكونَ وجوديٌّ لا عدمُ ملكةٍ ، والقيامُ والقعودُ مِنَ الأوضاعِ[2] ، والذهابُ والمجيءُ مِنَ الحركاتِ المختلفةِ بالإضافةِ[3] ؛ فإنَّ الحركةَ منكَ إلىٰ موضعٍ ذهابٌ ، ومِنْ موضعٍ إليكَ مجيءٌ ، وواحداً مِنَ الأعراضِ النَّفْسانيّةِ ؛ وهو الإيمانُ والكفرُ ؛ فإنَّ الإيمانَ إذعانٌ وقبولٌ ، والكفرَ إباءٌ وجُحودٌ بالقلبِ ، وإنَّما يُجعَلُ بعضُ الأفعالِ أوِ الأقوالِ إيماناً أو كفراً باعتبارِ إنبائِهِ عن ذلكَ ، وواحداً ممَّا يحتملُ الجِسْمانيّةَ والنَّفْسانيّةَ ؛ وهو الإقرارُ والإنكارُ ؛ أي : باللِّسانِ أوِ القلبِ .

ثمَّ أعادَ الكافَ ، وذكرَ ما هو متضادٌّ باعتبارِ الوصفِ العارضِ المدلولِ عليهِ تضمُّناً ، وذكرَ مثالاً مِنَ المحسوساتِ ؛ هو الأسودُ والأبيضُ ، وآخرَ مِنَ المعقولاتِ ؛ هو المؤمنُ والكافرُ .

وفي أخذِ المثالينِ مِنْ أوَّلِ الأمثلةِ وآخرِها . . رمزٌ إلى الأمثلةِ مِنَ الكلِّ[4] ، فليُتدبَّرْ .

قولُهُ : (أو شبهُ تضادٍّ ؛ كالذي بينَ نحوِ : السَّماءِ والأرضِ) ؛ أمَّا عدمُ التضادِّ بينَهما حقيقةً ؛ كما في السوادِ والبياضِ : فظاهرٌ ؛ لعدمِ تواردِهما على الموضوعِ ؛

---

(١) قوله : (من أن ينفعل) ؛ أي : من مقولة الانفعال . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

(٢) قوله : (من الأوضاع) ؛ أي : من مقولة الوضع . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

(٣) فيكون من مقولة الفَعْل . من هامش (هـ) .

(٤) الحاصل : أن السكاكي ذكر مثالين للتضاد باعتبار الوصف العارض : أحدهما ـ وهو (الأسود والأبيض) ـ مأخوذ من أول الأمثلة التي ذكرها للتضاد ؛ وهو (السواد والبياض) ، والآخر ـ وهو (المؤمن والكافر) ـ مأخوذ من آخر الأمثلة التي ذكرها له ؛ وهو (الإيمان والكفر) ، وفي ذلك رمز إلىٰ أخذ أمثلة أخرىٰ من باقي أمثلة التضاد المذكورة سابقاً ؛ فتقول : (كالهامس والجاهر ، والطيِّب والمنتن . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

والخياليُّ : **هو أنْ يكونَ بينَ تصوُّراتَيْهما تقارنٌ في الخيالِ سابقٌ** ؛ لأسبابٍ مُؤدِّيةٍ إلىٰ ذلكَ ؛ فإنَّ جميعَ ما يثبتُ في الخيالِ ممَّا يصلُ إليهِ مِنَ الخارجِ . . يثبتُ

لكونِهما مِنَ الذَّواتِ دونَ الصِّفاتِ ، **وأمَّا تضمُّناً** ؛ كما في الأسودِ والأبيضِ : فلأنَّ الوصفينِ المتضادَّينِ اللذينِ هما غايةُ الارتفاعِ والانخفاضِ . . ليسا داخلينِ في مفهومَيْهما، بل غايتُهُ اللُّزومُ[1] ، **وأمَّا شبهُ التضادِّ** : فلاستلزامِهما واشتهارِهما بالوصفينِ المتضادَّينِ ؛ وهما في السماءِ والأرضِ . . الارتفاعُ والانخفاضُ ، وفي السَّهلِ والجبلِ . . السُّهولةُ والصُّعوبةُ، أوِ اللِّينُ والصلابةُ، وفي الأوَّلِ والثاني . . السابقيَّةُ والمسبوقيَّةُ ؛ فإنَّ الأوَّلَ هو السابقُ الغيرُ المسبوقِ[2] ، والثانيَ هو المسبوقُ بواحدٍ فقطْ .

وقيلَ[3] : لكونِهما وجوديَّينِ بينَهما غايةُ الخلافِ[4] .

ولا خفاءَ في أنَّهُ لا يجري في الأوَّلِ والثاني ؛ إذِ الثانويَّةُ مبدأُ المخالفةِ ، لا مُنتهاها[5] .

قولُهُ : (**ولذلكَ**) ؛ أي : ولكونِ المتضادَّينِ أوِ الشبيهينِ بهما بمنزلةِ المتضايفينِ . . تجدُ الضِّدَّ أقربَ خُطُوراً بالبالِ معَ الضِّدِّ مِنْ غيرِ الضِّدِّ مِنَ المتغايراتِ ؛ فإنَّهُ قلَّما يخطُرُ البياضُ بالبالِ إلا ويخطُرُ السوادُ ، بخلافِ الحلاوةِ .

قولُهُ : (**والخياليُّ : هو أنْ يكونَ بينَ تصوُّراتَيْهما**) ؛ أيِ : الجملتينِ . . تقارنٌ في الخيالِ ؛ لأسبابٍ مختلفةٍ مؤدِّيةٍ إلىٰ ذلكَ التقارنِ[6] ؛ فإنَّهُ ليسَ في الخياليَّاتِ

---

(١) في (أ ، و) زيادة : (بينهما) ، وقوله : (بل غايته) ؛ أي : غاية كل واحد من الوصفين ، **والحاصل** : أن الارتفاع والانخفاض لازمان للسماء والأرض ، لا داخلان في مفهوميهما .

(٢) في (أ) : (لا المسبوق) بدل (الغير المسبوق) .

(٣) أي : في تعليل شبه التضاد ، **والقائل** : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٥) .

(٤) في (هـ) : (وبينهما) بدل (بينهما) .

(٥) لأن العاشر أبعد من الثاني ؛ فلا يكون بينهما غاية الخلاف . من هامش (هـ) .

(٦) في النسخ ما عدا (أ) : (متأدية) بدل (مؤدية) .

فيهِ علىٰ نحوِ ما يتأدَّىٰ إليهِ ، ويتكرَّرُ لديهِ ؛ ولذلكَ لمَّا لم تكنِ الأسبابُ علىٰ وتيرةٍ واحدةٍ فيما بينَ مَعْشَرِ البشرِ . اختلفَ الحالُ في ثبوتِ الصُّوَرِ في الخيالاتِ ترتُّباً ووضوحاً ؛ فكم صُوَرٍ تتعانقُ في خيالٍ وهي في آخرَ ليسَتْ تتراءىٰ ، وكم صُورةٍ لا تكادُ تَلُوحُ في خيالٍ وهي في غيرِهِ نارٌ علىٰ عَلَمٍ[1] .

علاقةٌ لُزوميَّةٌ[2] ؛ كما في العقليِّ ، أو شبيهةٌ بها ؛ كما في الوهميِّ ، بل جميعُ ما يثبتُ في الخيالِ ؛ مِنَ الأمورِ الواصلةِ إليهِ مِنَ الخارجِ في طريقِ الحواسِّ . إنَّما يثبتُ فيهِ على الوجهِ الذي يتأدَّىٰ إليهِ ، ويتكرَّرُ لديهِ ؛ مِنَ الاجتماعِ والافتراقِ ، والمقارنةِ لهـٰذا دونَ ذاكَ ، أو ذاكَ دونَ هـٰذا ، وقلَّةِ الممارسةِ وكثرةِ الممارسةِ ، ونحوِ ذلكَ مِنَ الأسبابِ الاتِّفاقيَّةِ .

قولُهُ : (**ولذلكَ**) ؛ أي : ولأجلِ أنَّ السببَ في الجامعِ الخياليِّ ليسَ أمراً ثابتاً لُزوميّاً أو شبيهاً بهِ ، بل بسببِ أسبابٍ خارجةٍ اتِّفاقيَّةٍ ، لمَّا لم تكنِ الأسبابُ علىٰ وتيرةٍ ـ أي : طريقةٍ ـ واحدةٍ ، ونسقٍ منتظمٍ مقرَّرٍ فيما بينَ مَعْشَرِ البشرِ . اختلفَ الحالُ في ثبوتِ الصُّوَرِ في الخيالاتِ ؛ مِنْ جهةِ ترتُّبِ البعضِ على البعضِ واجتماعِهِ معَهُ ، ومِنْ جهةِ الوضوحِ لديهِ ، والورودِ عليهِ ؛ فكم صُوَرٍ تتقارنُ آخذاً بعضُها بعُنُقِ البعضِ في خيالٍ وهي بعينِها في خيالٍ آخرَ ليسَتْ تجتمعُ[3] ، ولا يرىٰ بعضُها بعضاً ؛ كصُوَرِ القِرْطاسِ والمِحْبَرةِ والقلمِ والسِّكِّينِ في خيالِ الكاتبِ دونَ

---

(١) قوله : (صورة) هـٰكذا في جميع النسخ ، وظاهر كلام الشارح : (صور) .

(٢) في (أ ، ب) : (الخيالات) بدل (الخياليات) .

(٣) قوله : (**فكم صور تتقارن . . .**) إلىٰ آخره ، وقوله : (**وكم صور لا تكاد . . .**) إلىٰ آخره ، قال في « التصريح » (٢/ ٤٧٥) : (**والأمر الثاني** : أن الخبرية ـ أي : « كم » الخبرية ـ تختص بالزمن الماضي ؛ كـ « ربَّ » بجامع التكثير فيها ؛ فلهـٰذا لا يجوز : « كم غلمان سأملكهم » ؛ كما لا يجوز : « ربَّ غلمان سأملكهم » ؛ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ حدُّهُ ، والمستقبل مجهول) .

وإنْ أحببتَ أنْ تستوضحَ ما يُلَوَّحُ بهِ إليكَ . . فحدِّقْ إليهِ مِنْ جانبِ اختبارِكَ ؛ تَلَقَّ كاتباً بتعديدِ قِرْطاسٍ ومِحْبَرةٍ وقلمٍ ، ونجَّاراً بتعديدِ مِنْشارٍ وقَدُومٍ . . . .

القصَّابِ ، وكم صُوَرٍ لا تكادُ تظهرُ في خيالٍ ولا ترتسمُ فيهِ وهي في خيالٍ آخرَ مِنَ الحضورِ والوضوحِ بمنزلةِ نارٍ تشتعلُ علىٰ جبلٍ مرتفعٍ ؛ كصورةِ محبوبِ زيدٍ ؛ لا تظهرُ في خيالِ عمرٍو ، ولا تزولُ عن خيالِ زيدٍ ؛ فالتفريعُ الأوَّلُ ناظرٌ إلى الترتُّبِ[1] ، والثاني إلى الوضوحِ[2] .

قولُهُ : (وإنْ أحببتَ) زيادةُ بيانٍ وتوضيحٍ لِمَا ذكرِ[3] ؛ بالتمثيلِ والتصويرِ في الصُّوَرِ الجزئيَّةِ .

(يُلوَّحُ) : يُشارُ بالإيماءِ .

والاستيضاحُ : طلبُ الوضوحِ .

وضميرُ (بهِ) ، و(إليهِ) : لـ(ما) .

(فحدِّقْ) : جوابُ الشرطِ ، أمرٌ مِنَ التحديقِ ؛ تقليبِ الحدقةِ قصداً إلىٰ شدَّةِ النظرِ ؛ أي : فانظرْ نظراً يكونُ مِنْ جانبِ الاختبارِ ، ولأجلِ الامتحانِ .

(تَلَقَّ) : أمرٌ مِنْ تلقَّاهُ ؛ استقبلَهُ ، في موقعِ البدلِ مِنْ (حدِّقْ) ، لا مِنْ (فحدِّقْ) ليلزمَ الفاءُ[4] .

---

(١) قوله : (فالتفريع الأول) ؛ أي : قول المصنف : (فكم صور تتعانق. . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

(٢) قوله : (والثاني) ؛ أي :قول المصنف : (وكم صور لا تكاد تلوح. . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩٦) .

(٣) قوله : (لما ذكر) ؛ أي : في قوله : (فإن جميع ما يثبت. . .) إلىٰ قوله : (نار علىٰ علم) . من هامش (هـ) .

(٤) كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٥) .

وعَتَلَةٍ ، وآخرَ وآخرَ بما يُلابِسُونَ ، . . . .

وجعلُهُ مِنْ تلقَّاهُ ؛ إذا أخذَهُ ؛ علىٰ معنىٰ : تَلَقَّ كلامَ كاتبٍ[1] . . **تعسُّفٌ**[2] .

والقولُ بأنَّ المعنىٰ إنَّما يساعدُ علىٰ هـٰذا دونَ الأوَّلِ[3] . . **تعكيسٌ**[4] .

والعَتَلَةُ : الحديدةُ المركَّبةُ علىٰ خشبةٍ التي ينقرُ بها النجَّارُ الخشبَ[5] ، يقالُ لها بالفارسيَّةِ : سِكَنَهْ .

ولِمَا أنَّهُ قد يُدارُ المِثْقَبُ بخشبتِها **تُوُهِّمَ** أنَّها اسمٌ للخشبةِ التي يُدارُ بها المِثْقَبُ[6] .

وقولُهُ : (وآخرَ وآخرَ) عطفٌ علىٰ (كاتباً) و(نجَّاراً) ، **والقصدُ بهِ إلى الكثرةِ دونَ اثنينِ** ؛ فلذا جمعَ الضميرَ في (بما يُلابِسُونَ) ؛ وذلكَ كتلقِّي الحدَّادِ بتعديدِ الفِطِّيسِ والكَلُّوبِ والعَلاةِ والفَحمِ والنَّارِ[7] ، وتلقِّي الصائغِ بذكرِ البُوتَقَةِ والمِنْفاخِ ونحوِ ذلكَ[8] ، وتلقِّي الصيرفيِّ بذكرِ المِعْيارِ والمَثاقيلِ وما يناسبُها مِنَ الأوزانِ[9] .

---

(١) **ذهب إلىٰ ذلك** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٥) .

(٢) لأن فيه عدولاً عن الوجه الظاهر إلىٰ ما فيه تقدير ؛ أي : تقدير (كلام) . « حفيد » (ق١٩٠) .

(٣) **القائل** : هو الشيرازي أيضاً في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٥) .

(٤) لأن العدَّ من المتلقِّي ، لا من الكاتب ؛ بقرينة قوله : (معدوداتك) وما بعده . « حفيد » (ق١٩٠) .

(٥) في (أ) : (الخشبة) بدل (خشبة) ، والمثبت علىٰ أن (التي) صفة (الحديدة) ، وفي (هـ) : (يثقب) بدل (ينقر) .

(٦) **المتوهِّم** : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٨٠) .

(٧) **الكَلُّوب** : حديدة معوجَّة الرأس ذات شُعَب ، يُعلَّق بها اللحم . انظر « تاج العروس » (ك ل ب) (٤/ ١٦٩) ، **والعَلاة** : السَّندان . انظر « تاج العروس » (ع ل و) (٣٩/ ٨٧) .

(٨) **البوتقة** : الإناء الذي يُذيب فيه الصائغُ ونحوُهُ من الصُّنَّاع . انظر « تاج العروس » (ب و ط) (١٩/ ١٧٢ـ ١٧٣) ، وقد ذكر الزَّبيدي هـٰذا المعنىٰ عند بيان المراد بكلمة (البُوطة) ؛ حيث ذكر أن البُوطة بالمعنى المذكور هي البوتقة .

(٩) في (هـ) : (العيار) بدل (المعيار) .

وأيّاً كانَ مِنْ أصحابِ العُرْفِ والرَّسْمِ فتلقَّهُ بذكرِ مسجدٍ ومِحْرابٍ وقِنْديلٍ ، أو حمّامٍ وإزارٍ وسَطْلٍ ، أو غيرِ ذلكَ ممَّا يجمعُهُ العُرْفُ والرَّسْمُ ؛ فإنَّهم جميعاً ؛ لمصادفتِهم معدوداتِكَ علىٰ وَفْقِ الثابتِ في خيالِهم . . لا يستبدعونَ العَدَّ ، ولا يقفونَ لهُ موقفَ نكيرٍ ، . . . .

وهٰذهِ كلُّها صناعاتٌ مخصوصةٌ بمنزلةِ العُرفِ الخاصِّ ، فأشارَ إلىٰ أهلِ العُرفِ العامِّ وأصحابِ الرَّسمِ المعهودِ فيما بينَ العامَّةِ ، فقالَ : (وكائناً مَنْ كانَ)[1] .

و(مَنْ كانَ) : في موضعِ الخبرِ لـ(كائناً)[2] .

وأعادَ ذكرَ العاملِ بالفاءِ علىٰ طريقِ[3] : (زيداً فاضربْهُ) ، وظاهرُهُ : العطفُ على المنصوباتِ قبلَهُ[4] ، لٰكنَّهُ يُفضي إلى الجمعِ بينَ المفسِّرِ والمفسَّرِ ، فالوجهُ : أنَّهُ مِنْ عطفِ الجملِ بإضمارِ الفعلِ علىٰ شريطةِ التفسيرِ ؛ أي : تَلَقَّ كائناً مَنْ كانَ بذكرِ مسجدٍ ومِحْرابٍ وقِنْديلٍ ، أو بذكرِ حمَّامٍ وإزارٍ وسَطْلٍ ، أو بذكرِ البستانِ والماءِ والنَّهرِ والشجرِ ، أو بذكرِ الدارِ والأواني والفُرُشِ .

وضميرُ (فإنَّهم) : للكاتبِ والنجّارِ وغيرِهما مِنَ المذكورينَ .

و(جميعاً) : في موقعِ الحالِ[5] .

واللامُ في (لمصادفتِهم) : متعلِّقٌ بخبرِ (إنَّ) ؛ أعني : (لا يستبدعونَ) ؛ أي : لا يَعُدُّونَ عدَّكَ تلكَ الأشياءَ بديعاً خارجاً عنِ القانونِ ، ولا يقفونَ لعدِّها في

---

(١) وفي نسخ المتن التي بين أيدينا : (وأيّاً كان) .

(٢) واسمه ضمير يعود إلى المتلقَّى المذكور ضمناً في (تَلَقَّ) . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (العامل) ؛ أي : (فتلقَّهُ) . « قوجحصاري » (ق٩٦) ، وفي (أ) : (طريقة) بدل (طريق) .

(٤) قوله : (المنصوبات)؛ أي : (كاتباً) ، و(نجّاراً) ، و(آخر) . « قوجحصاري » (ق٩٦).

(٥) والعامل في الحال الفعل المنفيُّ الواقع خبراً لـ(إنَّ) ـ أعني : (لا يستبدعون) ـ باعتبار النفي الذي فيه ؛ فيكون قيداً للنفي ، لا للمنفي . « قوجحصاري » (ق ٩٦) .

وإذا غيَّرتَهُ إلىٰ نحوِ : مِحْبَرةٍ ومِنْشارٍ وقلمٍ وقَدُومٍ ، ونحوِ : مسجدٍ وسَطْلٍ وقِنْديلٍ وحمَّامٍ . . جاءَ الاستبداعُ والاستنكارُ .

وهل تشبيهاتُ أولـٰئكَ الرُّفَقاءِ الأربعةِ للبدرِ الطالعِ عليهم فيما يُحكىٰ . . تتلو عليكَ سُورةً غيرَ ما تلَوْنا ؟! أو تجلو لديكَ صُورةً غيرَ ما جلَوْنا ؟!

موقفِ الإنكارِ ؛ بمعنىٰ : ما كانَ ينبغي أنْ يقعَ .

وإنْ غيَّرتَ العَدَّ إلىٰ خلافِ ما ثبتَ في خيالِهم ؛ مِثلُ المِحْبرةِ والمِنْشارِ ، ومِثلُ القلمِ والقَدُومِ بالنِّسبةِ إلى الكاتبِ أوِ النجَّارِ ، أو إلىٰ نحوِ المسجدِ والسَّطْلِ ، ونحوِ القِنْديلِ والحمَّامِ بالنِّسبةِ إلىٰ أصحابِ العُرْفِ والرَّسْمِ . استبدعوهُ وأنكروهُ ؛ لفوتِ الملاءمةِ .

ومِنَ الغريبِ ما يقالُ ؛ **أنَّ المرادَ بالعُرْفِ** : المعروفُ مِنَ الخيرِ والطاعةِ والأمورِ الدِّينيَّةِ ، **وأصحابِهِ**[1] : الزُّهَّادُ والعُبَّادُ ومَنْ يجري مَجْراهم ، **وبالرَّسْمِ** : ما عُرِفَ واشتَهرَ بينَ الناسِ[2] .

قولُهُ : (**وهل تشبيهاتُ**) تصويرٌ إثرَ تصويرٍ ، وتوضيحٌ غِبَّ توضيحٍ[3] .

والتركيبُ مِنْ قَبيلِ : (**هل زيدٌ يخرجُ**) ، علىٰ أنَّ المرفوعَ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ الظاهرُ على الأصحِّ ، لا مبتدأٌ[4] .

(**تتلو**) : مِنَ التلاوةِ ؛ بمعنى القراءةِ .

و(**تجلو**) : مِنْ جلوتُ العروسَ .

---

(١) أي : المراد بأصحابه .

(٢) ذهب إلىٰ ذلك : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٨٠) .

(٣) أي : عَقِبَ توضيح . من هامش (هـ) .

(٤) كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٦) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٨١) ؛ حيث جعلوا (تشبيهات) مبتدأ خبره (تتلو) .

يُحكىٰ : أنَّ صاحبَ سلاحِ مِلكٍ وصوَّاغاً وصاحبَ بقرٍ ومُعلِّمَ صِبيةٍ . . اتَّفقَ أنِ انتظمَهم سِلْكُ طريقٍ ، وقد كانَ حملَ كلّاً منهم مَرْكبُ الجِدِّ ، فما أورثَهمُ انتقابُ المَحَجَّةِ بالإظلامِ سوى الإغراءِ أنْ يَلْطِمُوا بأيدي الرَّواقصِ خُدُودَها ، وما استطاعَ الظلامُ ألا يَطْووا المسافةَ وقد نشرَ جناحَهُ ، وأنْ يُلْقُوا عصاهم وقد مدَّ لهم رِواقَهُ ، فقابلَهم بعُبُوسٍ افترَّ عن مزيدِ تخبُّطِهم وخوفِ ضلالِهم .

فبينا هم في وَحْشةِ الظَّلْماءِ . . . .

و(**سِلْكُ طريقٍ**)[1] : مِنْ قَبيلِ (لُجَينِ الماءِ) ؛ **أعني** : إضافةَ المشبَّهِ بهِ إلى المشبَّهِ ، وكذا (**مَرْكبُ الجِدِّ**) ، ومن ها هنا حَسُنَ استعارةُ الانتظامِ للجمعِ ، والحملِ للثباتِ على الجِدِّ .

والمَحَجَّةُ : الطريقُ الواضحُ ، جعلَ الظُّلمةَ بمنزلةِ نِقابٍ يسترُ وجهَهُ .

(**سوى الإغراءِ**) : في موقعِ ثاني مفعولي (أورثَ) ؛ أي : أمراً سوى الإغراءِ على الجدِّ في السَّيرِ ، **وما أحسنَ التعبيرَ عن ذلكَ بلَطْمِ خُدُودِ المَحَجَّةِ بأيدي الرَّواقصِ**[2] ؛ جمعِ راقصةٍ ؛ وهي الناقةُ التي تسيرُ بنشاطٍ !

ونَشْرُ جناحِ الظلامِ ، **ومَدُّ رِواقِهِ** ؛ وهو سِتْرٌ يُمَدُّ دونَ السَّقْفِ[3] : عبارةٌ عنِ انتشارِهِ في الهواءِ ، وسَتْرِهِ وجهَ الطريقِ .

و(**افترَّ**) ؛ أي : العُبُوسُ (**عن مَزيدِ تخبُّطِهم**) ؛ أي : أظهرَهُ .

و(**بينَ**) : ظرفٌ متعلّقٌ بـ (آنسَهمُ البدرُ) ، أُضيفَ إلى الجملةِ الاسميَّةِ ؛ **أعني** : (هم في وَحْشةِ الظَّلْماءِ) .

---

(١) في النسخ ما عدا (هـ) : (الطريق) بدل (طريق) .

(٢) قوله : (ذلك) ؛ أي : الجد في السَّير . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٣) في (أ) : (فوق البيت) بدل (دون السقف) ، وفي (ب ، ج ، د ، و) : (دون البيت) .

وقد بلغَ السَّيلُ الزُّبىٰ ، ومقاساةِ مِحْنتَي التخبُّطِ وخوفِ الضَّلالِ وقد جاوزَ الحِزامُ الطُّبْيَينِ . . آنسَهمُ البدرُ الطالعُ بوجهِهِ الكريمِ ، وأضاءَتْ لهم أنوارُهُ كلَّ مُظلِمٍ بَهيمٍ ، فلم يتمالكوا أنْ أقبلَ عليهِ كلٌّ منهم يَنظِمُ ثناءَهُ ، . . . .

(وقد بلغَ) : حالٌ مِنَ الضميرِ في الظرفِ .

و(مقاساةِ) : عطفٌ علىٰ (وَحْشةِ) ، (وقد جاوزَ) : حالٌ مِنَ الضميرِ فيه[١] .

وكلا المَثَلينِ يُضرَبُ لشدَّةِ الشرِّ[٢] ، وفظاعةِ الأمرِ .

والزُّبىٰ بالزَّاءِ المعجمةِ : جمعُ زُبْيَةِ الأسدِ ؛ وهي حُفْرةٌ تُحفَرُ له في مكانٍ مرتفعٍ ليُصطادَ ، فإذا بلغَها الماءُ كانَ الغايةَ في الإجحافِ[٣] .

ويُروىٰ بالرَّاءِ المهملةِ ؛ جمعُ رَبْوةٍ[٤] .

والطُّبْيانِ للفَرَسِ : كالثَّديينِ للمرأةِ ، وإذا اضطربَ الحِزامُ حتىٰ بلغَها . . سقطَ السَّرْجُ ، وذلكَ عندَ الهربِ وعدمِ التمكُّنِ مِنْ شدِّ الحِزامِ .

والتخبُّطُ : السَّيرُ لا علىٰ بصيرةٍ .

(مُظلِمٍ بَهِيمٍ) : خالصِ الظلامِ ؛ لا يخالطُهُ شيءٌ مِنَ النُّورِ[٥] ، فَرَسٌ بَهِيمٌ : مُصْمَتٌ لا يخالطُ لونَهُ شيءٌ[٦] .

(تمالكوا) : تماسكوا .

---

(١) قوله : (فيه) ؛ أي : في (مقاساة) ؛ لأنه ظرف أيضاً بتقدير : وفي مقاساة . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٢) قوله : (المثلين) ؛ أي : (بلغ السَّيل الزُّبى) ، و(جاوز الحِزام الطُّبْيَيْنِ) .

(٣) قوله : (الإجحاف) ؛ أي : الطغيان . « قوجحصاري » (ق٩٧) ، وفي (أ) : (غاية) بدل (الغاية) .

(٤) وهي ما ارتفع من الأرض . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٥) في (أ ، ب ، د) : (لا يخالط شي) بدل (لا يخالطه شيء) .

(٦) في (هـ) : (لا يخالط لونه بشيء) بدل (لا يخالط لونه شيء) .

ويمدحُ سَناهُ وسَنَاءَهُ ، ويخدمُهُ بأكرمِ نتائجِ خاطرِهِ ، وإذا شبَّهَهُ شبَّهَهُ بأفضلِ ما في خِزانةِ صُوَرِهِ ؛ فما يُشبِّهُهُ السَّلاحيُّ إلا بالتُّرْسِ المُذهَّبِ يُرفَعُ عندَ الملِكِ ، ولا يُشبِّهُهُ الصائغُ إلا بالسَّبيكةِ مِنَ الإبريزِ تفترُّ عن وجهِها البُوتَقَةُ ، ولا يُشبِّهُهُ البقَّارُ إلا بالجُبنِ الأبيضِ يخرجُ مِنْ قالبِهِ طَرِيّاً ، ولا يُشبِّهُهُ المعلِّمُ إلا برغيفٍ أحمرَ يصلُ إليهِ مِنْ بيتِ ذي مروءةٍ .

أوِ التفاوتُ في الإيرادِ لوصفِ الكلامِ فيما يحكيهِ الأصحابُ عنِ الأذكياءِ مِنْ ذوي الحِرَفِ المختلفةِ[1] ؛ كوصفِ الجوهريِّ للكلامِ : أحسنُ الكلامِ : ما ثقَبَتْهُ الفِكْرةُ ، ونظَمَتْهُ الفِطْنةُ ، وفُصِّلَ جوهرُ معانيهِ في سِمْطِ ألفاظِهِ ، فحملَتْهُ نُحُورُ الرُّواةِ .

السَّنا بالقصرِ : الضوءُ ، وبالمدِّ : الرِّفعةُ .

وخِزانةُ الصُّوَرِ : هي الخيالُ ؛ فإنَّهُ خِزانةٌ للحسِّ المشتركِ ، يُودِعُهُ الصُّوَرَ المُدرَكَةَ مِنْ طُرُقِ الحواسِّ ؛ كالحافظةِ للوهمِ ، يُودِعُها المعانيَ الجزئيَّةَ .

قولُهُ : (أوِ التفاوتُ) عطفٌ على (تشبيهاتُ) ، والمعنى : هلِ التفاوتُ في الإيرادِ يتلو عليكَ سُورةً ، أو يجلو صُورةً غيرَ ما ذكَرْنا ؟!

(فيما) : متعلِّقٌ بـ (الإيرادِ) .

و(مِنْ ذوي) : حالٌ مِنَ (الأذكياءِ) .

وقولُهُ : (أحسنُ الكلامِ . . .) إلى آخرِهِ بتقديرِ القولِ[2] ، وكذا في البواقي .

والسِّمْطُ : الخَيْطُ ما دامَ فيهِ الخَرَزُ[3] .

---

(١) انظر « زهر الآداب وثمر الألباب » (١/ ١٥٥ـ١٥٨) .

(٢) أي : قائلاً ، على أنه حال من (الجوهري) ، وكذا الحال في البواقي . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٣) وإلا فهو سِلْك . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

ووصفِ الصَّيرفيِّ : خيرُ الكلام : ما نقَدَتْهُ يدُ البصيرةِ ، وجَلَتْهُ عينُ الرَّويَّةِ ، ووزنَهُ مِعْيارُ البلاغةِ[1] ، فلا يُنطَقُ فيهِ بزائفٍ ، ولا يُسمَعُ فيهِ ببَهْرَجٍ .

ووصفِ الصَّائغِ : خيرُ الكلامِ : ما أحميتَهُ بكِيرِ الفِكَرِ ، وسبكتَهُ بمَشاعلِ النَّظرِ ، وخلَّصتَهُ مِنْ خَبَثِ الإطناب ، فبرزَ بُرُوزَ الإبريزِ[2] ، مركَّباً في معنىً وجيزٍ .

ووصفِ الحدَّادِ : أحسنُ الكلامِ : ما نصبتَ عليهِ مِنْفاخَ الرَّويَّةِ ، وأشعلتَ فيهِ نارَ البصيرةِ ، ثمَّ أخرجتَهُ مِنْ فَحْمِ ....

الزائفُ : الفاسدُ المردودُ مِنَ الدِّرهمِ .

والبَهْرَجُ[3] : الرديءُ الباطلُ منهُ .

(أحميتَهُ) : جعلتَهُ حارّاً .

الكِيرُ : مِنْفاخُ الحدَّادِ مِنْ زِقٍّ أو جِلْدٍ غليظٍ ذي حافَاتٍ[4] ، وأمَّا المبنيُّ مِنَ الطِّينِ : فهو الكُورُ .

(سبكتَهُ) : أذبتَهُ .

الإبريزُ : الخالصُ الذي نُفِيَ عنهُ الغِشُّ وما لا ينبغي أنْ يكونَ .

ومعنىٰ (مركَّباً في معنىً وجيزٍ) : أنَّهُ رُكِّبَ لذلكَ ؛ كما يقالُ : هٰذا الكلامُ في معنى المدحِ أوِ الذَّمِّ .

الفَحَمُ والفَحْمُ : بالفتحِ والسُّكونِ .

---

(١) في (أ) ونسخة في هامش (ب) : (الفصاحة) بدل (البلاغة) ، وفي (د) : (البلاغة والفصاحة) .

(٢) في (د) : (فيبرز) بدل (فبرز) .

(٣) في (أ ، و) : (النبهرج) بدل (البهرج) .

(٤) قوله : (حافات) ؛ أي : جوانب . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

الإفحامِ ، ورقَّقْتَهُ بفِطِّيسِ الإفهامِ[1] .

ووصفِ الخمّارِ : أبلغُ الكلامِ : ما طبخَتْهُ مَراجلُ العلمِ ، وضمَّتْهُ دِنانُ الحكمةِ ، وصفَّاهُ راووقُ الفَهْمِ ، فتمشَّتْ في المَفاصلِ عُذُوبتُهُ ، وفي الأفكارِ رِقَّتُهُ ، وفي العقلِ حِدَّتُهُ .

ووصفِ البزَّازِ : أحسنُ الكلامِ : ما صدقَ رَقْمُ ألفاظِهِ ، وحَسُنَ رَسْمُ معانيهِ ،

(أفحمتَهُ) : وجدتَهُ مُفحَماً ؛ أي : أخرجتَ الكلامَ مِنْ عيبِ أنْ يُوجَدَ مُفحَماً[2] ؛ أي : قاصراً عنِ البيانِ بمنزلةِ الإنسانِ المُفحَمِ الساكتِ .

الفِطِّيسُ بوزنِ الفِسِّيقِ : المِطْرقةُ العظيمةُ ، وفِطِّيسُ الإفهامِ[3] : قريبٌ مِنْ (ماءِ المَلامِ)[4] .

المِرْجَلُ : القِدْرُ مِنْ نُحاسٍ .

والدِّنانُ : جمعُ دَنٍّ .

والراووقُ : المِصْفاةُ .

(تمشَّتْ في المَفاصلِ) ؛ أي : أثَّرَ حُسنُ الكلامِ ودِقَّةُ معناهُ في نفسِ السامعينَ .

الرَّقْمُ : النَّقْشُ .

والرَّسْمُ بالسِّينِ المهملةِ ؛ يعني : أمرَ معانيهِ وأثرَها ، وقد يُتوهَّمُ بالشِّينِ المعجمةِ ؛ وهو تصويرُ النَّقْشِ أوَّلاً بلونٍ خفيٍّ[5] .

---

(١) في (ج) : (الأفهام) بدل (الإفهام) ، وهي محتملة في (أ ، ب ، د) .
(٢) في (د) : (من غير) بدل (من عيب) .
(٣) في (هـ) : (الأفهام) بدل (الإفهام) ، وهو محتمل في (أ ، ب ، ج ، د) .
(٤) يعني : أنه من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه ؛ كـ (ماء الملام) . من هامش (أ) ، وسيأتي الحديث عنه (٣/٣٥٩) .
(٥) المتوهِّم : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٨٣) .

فلم يَستعجِمْ عندَ نَشْرٍ ، ولم يَستبهِمْ عندَ طَيٍّ .

ووصفِ الكحَّالِ : أصحُّ الكلامِ : ما سحقتَهُ بمِنْحازِ الذَّكاءِ ، ونخلتَهُ بحريرِ التمييزِ[1] ؛ كما أنَّ الرَّمَدَ قَذَى العينِ . . كذا الشُّبهةُ قَذَى البصائرِ ، فاكحُلْ عينَ اللُّكْنَةِ بمِيلِ البلاغةِ ، واجْلُ رَمَصَ الغفلةِ ببَرُودِ اليقظةِ .

أو سلوكُ الطريقِ في وصفِ البليغِ حينَ سلكَهُ الجمَّالُ قائلاً : البليغُ : مَنْ أخذَ بخِطامِ كلامِهِ فأناخَهُ في مَبْرَكِ المعنىٰ[2] ، ثمَّ جعلَ الاختصارَ لهُ عِقالاً ، والإيجازَ لهُ مَجالاً ، فلم يَنِدَّ عنِ الأذهانِ ، ولم يَشِذَّ عنِ الآذانِ .

أو إخبارُ الورَّاقِ عن حالِهِ علىٰ ما أخبرَ : عَيْشي أضيَقُ مِنْ مِحْبَرةٍ ، وجِسْمي أدَقُّ مِنْ مِسْطرةٍ ، وجاهي أرَقُّ مِنَ الزُّجاجِ ، وحظِّي أخفىٰ مِنْ شَقِّ القلمِ ، وبَدَني أضعَفُ مِنْ قَصَبةٍ ، وطعامي أَمَرُّ مِنَ العَفْصِ ، وشرابي أشدُّ سواداً مِنَ الحِبْرِ ،

(استعجمَ الأمرُ) : استبهمَ واستغلقَ .

اللُّكْنةُ : عُجْمةٌ في اللِّسانِ وعُقْدةٌ .

والرَّمَصُ بالتحريكِ : وَسَخٌ في مُوقِ العينِ جامدٌ ، فإنْ سالَ فهو غَمَصٌ .

البَرُودُ : ما يُبرَدُ بهِ الشيءُ ؛ وهو كُحْلٌ .

قولُهُ : (أو سلوكُ) عطفٌ علىٰ (تشبيهاتُ) ، وكذا (أو إخبارُ) .

(ندَّ البعيرُ) : نفرَ وذهبَ علىٰ وجهِهِ .

و(شذَّ) : انفردَ عنِ الجمهورِ وندرَ .

وقولُهُ : (قائلاً) تصريحٌ بما هو مقدَّرٌ في البواقي .

---

(١) من قوله : (أصح . . .) إلىٰ قوله : (التمييز) زيادة من (د) وحدها .

(٢) في (أ ، د) : (وأناخه) بدل (فأناخه) .

وسوءُ الحالِ لي ألزَمُ مِنَ الصَّمْغِ .

[حاجةُ صاحبِ علمِ المعاني إلى التنبُّهِ لأنواعِ الجامعِ]

ولصاحبِ علمِ المعاني فضلُ احتياجٍ في هٰذا الفنِّ إلى التنبُّهِ لأنواعِ هٰذا الجامعِ والتيقُّظِ لها ، لا سيَّما النَّوعِ الخياليِّ ؛ فإنَّ جمعَهُ علىٰ مَجْرى الإلْفِ والعادةِ بحسَبِ ما تنعقدُ الأسبابُ في استيداعِ الصُّوَرِ خِزانةَ الخيالِ ، وإنَّ الأسبابَ لكما ترىٰ إلىٰ أيِّ حدٍّ تتباينُ في شأنِ الجمعِ بينَ صُوَرٍ وصُوَرٍ ؛ فمِنْ أسبابٍ تجمعُ بينَ صَوْمَعةٍ وقِنْديلٍ وقرآنٍ ، ومِنْ أسبابٍ تجمعُ بينَ دَسْكَرَةٍ وإبريقٍ وأقرانٍ .

فقلْ لي : إذا لم يُوَفِّهِ حقَّهُ مِنَ التيقُّظِ ....

قولُهُ : (ولصاحبِ علمِ المعاني) زيادةُ احتياجٍ في فنِّ الفصلِ والوصلِ إلى التنبُّهِ والتيقُّظِ لأنواعِ الجامعِ ؛ مِنَ العقليِّ والوهميِّ والخياليِّ ، لا مِثْلَ الاحتياجِ إلى النوعِ الخياليِّ[1] ؛ فإنَّهُ ليسَ علىٰ طريقِ الضبطِ وحُكمِ العقلِ أوِ الوهمِ ، بل يجري علىٰ طريقِ الإلْفِ والعادةِ المُختلِفِ بحسَبِ الأشخاصِ والأوقاتِ والأديانِ والمذاهبِ والصِّناعاتِ والولاياتِ وغيرِ ذلكَ .

الصَّوْمَعةُ : موضعُ العبادةِ .

والدَّسْكَرَةُ : موضعُ الفِسْقِ ودكاكينُ الخمَّارينَ .

وقولُهُ : (إذا لم يُوَفِّهِ) ضميرُهُ المرفوعُ : لصاحبِ علمِ المعاني ، والمنصوبُ : للنَّوعِ الخياليِّ .

و(حقَّهُ) : ثاني مفعولَيْ (يُوَفِّهِ) ؛ يقالُ : وفَّاهُ حقَّهُ ؛ أعطاهُ تامّاً وافياً .

---

(١) قوله : (لا مثل...) إلىٰ آخره شرح لقول المصنف : (لا سيما النوع الخيالي) . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

وإنَّهُ مِنْ أهلِ المَدَرِ . . أنَّىٰ يستحلي كلامَ ربِّ العِزَّةِ معَ أهلِ الوَبَرِ حيثُ يُبصِّرُهمُ الدلائلَ ناسقاً ذلكَ النَّسقَ : ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۞ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۞ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۞ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ٢٠] ؛ لبُعدِ البعيرِ عن خيالِهِ في مقامِ النَّظرِ ، ثمَّ لبُعدِهِ في خيالِهِ عنِ السَّماءِ ، وبُعدِ خَلْقِهِ عن رَفْعِها ؟! وكذلكَ البواقي .

لٰكنْ إذا وفَّاهُ حقَّهُ بتيقُّظِهِ لِمَا عليهِ تقلُّبُهم في حاجاتِهم . . جاءَ الاستحلاءُ ؛ وذلكَ إذا نظرَ أنَّ أهلَ الوَبَرِ إذا كانَ مَطْعَمُهم ومَشْرَبُهم ومَلْبَسُهم مِنَ المواشي . . كانَتْ عنايتُهم مصروفةً ـ لا محالةَ ـ إلىٰ أكثرِها نفعاً ؛ وهي الإبلُ ، . . . .

(وإنَّهُ) : في موقعِ الحالِ ، والضميرُ : لصاحبِ علمِ المعاني .

(أنَّىٰ يستحلي) : كيفَ ومِنْ أينَ يَجِدُ حُلْواً ؟!

(معَ) : متعلِّقٌ بـ(كلامَ) ؛ لكونِهِ بمعنى المصدرِ .

وفاعلُ (يُبصِّرُ) : ضميرُ (كلامَ)[1] ، و(ناسقاً) : حالٌ منهُ ؛ يقالُ : نَسَقْتُ الكلامَ ؛ أي : عطَفْتُ بعضَهُ علىٰ بعضٍ ، ويجوزُ أنْ يكونَ الضميرُ لـ(ربِّ العِزَّةِ) .

و(ذلكَ النَّسقَ) : في موضعِ المصدرِ .

ومفعولُ (ناسقاً) : قولُهُ : ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ . . .﴾ إلىٰ آخرِهِ .

واللامُ في (لبُعدِ البعيرِ) : متعلِّقٌ بما يدلُّ عليهِ (أنَّىٰ يستحلي) ؛ مِنْ نفيِ الاستحلاءِ ؛ أي : لا يستحليهِ ؛ لبُعدِ البعيرِ في خيالِ أهلِ المَدَرِ عنِ السَّماءِ .

وقولُهُ : (وذلكَ) أي : التيقُّظُ يحصُلُ إذا نظرَ .

وقولُهُ : (لا مَحالةَ) اعتراضٌ ، وهي مَفْعلةٌ مِنْ حالَ يحولُ ؛ أي : لا تحوُّلَ ولا انقلابَ .

---

(١) أي : على الإسناد المجازي . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

ثمَّ إذا كانَ انتفاعُهم بها لا يتحصَّلُ إلا بأنْ ترعىٰ وتشربَ .. كانَ جُلُّ مَرْمىٰ غرضِهم نزولَ المطرِ ، وأهمُّ مَسارحِ النَّظرِ عندَهمُ السَّماءَ ، ثمَّ إذا كانوا مضطرِّينَ إلىٰ مأوىً يُؤويهم ، وإلىٰ حِصْنٍ يتحصَّنونَ فيهِ ، ولا مأوىٰ ولا حِصْنَ إلا الجبالُ .

لَنَـا جَبَـلٌ يَحْتَلُّـهُ مَـنْ نُجِيـرُهُ مَنِيـعٌ يَـرُدُّ ٱلطَّـرْفَ وَهْـوَ كَلِيـلُ[1]

فما ظنُّكَ بالتفاتِ خاطرِهم إليها ؟ ثمَّ إذا تعذَّرَ طُولُ مكثِهم في مَنزِلٍ ، . . . .

وقولُهُ : (لنا جبلٌ) مِنْ أبياتِ « الحماسةِ » لعبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرَّحيمِ الحارثيِّ ، وقيلَ : للسموءلِ بنِ عادياءَ اليهوديِّ[2] .

(يحتلُّهُ) : يَحُلُّهُ وينزلُهُ .

(مَنْ نُجِيرُهُ) : مَنْ نُدْخِلُهُ في جِوارِنا .

(مَنِيعٌ) : علىٰ طالبيهِ[3] .

(يردُّ) ؛ لإشرافِهِ وسُمُوِّهِ .. طَرْفَ الناظرِ إليهِ .

(وهو كَلِيلٌ) : حَسِيرٌ .

ويدلُّ علىٰ أنَّ المرادَ بالجبلِ : حقيقتُهُ ، لا جبلُ العِزِّ والسُّمُوِّ علىٰ ما ذكرَهُ المرزوقيُّ[4] .. قولُهُ بعدَ ذلكَ وإنْ لم يُورَدْ في « الحماسةِ » :

هُوَ ٱلأَبْلَقُ ٱلْفَرْدُ [ٱلَّذِي] سَارَ ذِكْرُهُ[5] يَعِـزُّ عَلَـىٰ مَـنْ رَامَـهُ وَيَطُـولُ

---

(١) البيت من الطويل ، وتخريجه في الشرح .

(٢) انظر « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٢٩) ، وانظر أيضاً « الإفصاح » (ق١٢٢) .

(٣) في (أ ، ب ، و) : (طالبه) بدل (طالبيه) .

(٤) انظر « شرح ديوان الحماسة » (ص٨٥) .

(٥) في النسخ ما عدا (د) : (قد) بدل (الذي) ، وفي (د) : (الذي قد) ، والمثبت أنسب بالوزن ، وموافق لما جاء في « نفح الطيب » (٢/٣٩٨) ، وفي « الصحاح » (ب ل ق) (٤/١٤٥١) : (والأبلق : اسم حِصْن للسموءل بن عادياء بأرض تيماء) .

وَمَنْ لأصحابِ مَوَاشٍ بذلكَ ؟![1] . . كانَ عَقْدُ الهِمَّةِ عندَهم بالتنقُّلِ مِنْ أرضٍ إلىٰ سواها . . مِنْ عزمِ الأمورِ .

فعندَ نظرِهِ هٰذا أتُرى البدويَّ إذا أخذَ يُفتِّشُ عمَّا في خِزانةِ الصُّوَرِ لهُ . . لا يجدُ صُورةَ الإبلِ حاضرةً هناكَ ؟! أو لا يجدُ صُورةَ السَّماءِ لها مقارنةً ؟! أو تُعوِزُهُ صُورةُ الجبالِ بعدَهما ؟! . . . .

وقولُهُ : (**وَمَنْ لأصحابٍ**) ؛ أي : مَنْ يَكْفُلُ لهم .

(**بذلكَ**) ؛ أي : بطُولِ المكثِ في منزلٍ .

وقولُهُ : (**مِنْ عزمِ الأمورِ**) ؛ أي : مِنْ معزوماتِها وواجباتِها .

والظرفُ ـ أعني : (**عندَ نظرِهِ**) ؛ أي : نظرِ أهلِ المَدَرِ هٰذا النظرَ المذكورَ ـ ينبغي أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ يدلُّ عليهِ الاستفهامُ الإنكاريُّ بعدَهُ ؛ أي : لا يكونُ ذلكَ .

و(**تُرىٰ**) : مبنيٌّ للمفعولِ مِنْ (أرىٰ يُري) مسندٌ إلىٰ ضميرِ المخاطَبِ[2] ، **والمعنىٰ** : (أتظنُّ) ، **وأوَّلُ مفعوليهِ المنصوبينِ** : (البدويَّ) ، **وثانيهما** : الجملةُ الشرطيَّةُ ؛ **أعني** : (إذا أخذَ . . . لا يجدُ) ، وإنْ شئتَ قلتَ : (لا يجدُ) ، والظرفُ متعلِّقٌ بهِ[3] .

(**هناكَ**) ؛ أي : في خزانةِ الصُّوَرِ للبدويِّ .

وضميرُ (**لا يجدُ**) ، و(**تُعوِزُهُ**)[4] : للبدويِّ ، و(**لها**) : لصورةِ الإبلِ ، و(**بعدَهما**) : للإبلِ والسَّماءِ .

---

(١) في النسخ ما عدا (ج ، هـ) : (بذاك) بدل (بذلك) .

(٢) في (هـ) : (مسنداً) بدل (مسند) .

(٣) قوله : (**والظرف**) ؛ أي : (إذا أخذ) . من هامش (هـ) .

(٤) يقال : أعوزَهُ الشيءُ ؛ إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه . انظر « الصحاح » (ع و ز) (٣/ ٨٨٨) .

أو لا تَنْصُّ إليهِ صُورةُ الأرضِ تَلِيلَها بعدَهنَّ ؟![1] لا .

وإنَّما الحَضَريُّ حيثُ لم يتآخذ عندَهُ تلكَ الأمورُ ، وما جمعَ خيالُهُ تلكَ الصُّوَرَ علىٰ ذلكَ الوجهِ . . إذا تلا الآيةَ قبلَ أنْ يقفَ علىٰ ما ذكرتُ . . ظنَّ النَّسقَ بجهلِهِ مَعِيباً[2] ؛ للعيبِ فيهِ .

(نصصتَ الشيءَ) : رفعتَهُ .

التَّلِيلُ : العُنُقُ .

(بعدَهنَّ) ؛ أي : بعدَ الإبلِ والسماءِ والجبالِ .

وقولُهُ : (لا) ؛ أي : لا تُرىٰ ذلكَ .

(لم يتآخذْ) : لم يجتمعْ ، ولم يأخذْ بعضُها بعضاً .

(ظنَّ النَّسقَ) ؛ أي : عطفَ الجارِّ والمجرورِ في المواضعِ الثلاثةِ على الجارِّ والمجرورِ قبلَها ، وكذا تعاطُفُ الأحوالِ ؛ أعني : (كيفَ خُلِقَتْ . . .) إلى الآخِرِ .

فإنْ قيلَ : الكلامُ في عطفِ الجملِ لا سيَّما التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ، ولُزومِ الجامعِ فيها .

قُلنا : نعم ، إلا أنَّهُ قد أُشيرَ في أثناءِ الكلامِ إلىٰ لُزومِ ذلكَ في المفرداتِ أيضاً ، بل إلىٰ أنَّ الجامعَ في الجملِ يعودُ إلىٰ ذلكَ[3] .

• • •

---

(١) في (د) : (وألا) بدل (أو لا) .

(٢) في (أ) : (يظن) بدل (ظن) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٣) انظر (٢/٢٠٣) .

وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ للتوسُّطِ بينَ كمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ : فهي ـ إنِ اختلفتا خبراً وطلباً ـ أنْ يكونَ المقامُ مشتملاً علىٰ ما يزيلُ الاختلافَ ؛ مِنْ تضمينِ الخبرِ معنى الطلبِ ، أوِ الطلبِ معنى الخبرِ ، . . . .

قولُهُ : (وأمَّا الحالةُ المقتضيةُ للتوسُّطِ) أخَّرَها عن حالةِ كمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ ؛ لأنَّهُ إضافةٌ بينَهما ، فلا تتحقَّقُ إلا باعتبارِ تحقُّقِهما .

وقدَّمَ صورةَ الاختلافِ في الخبريَّةِ والإنشائيَّةِ ؛ لعمومِ مباحثِها وغُموضِها .

ولم يتعرَّضْ لخالصِ الطلبيَّينِ ؛ مراعاةً لحقِّ القانونِ ، بخلافِ المختلفتينِ وإنْ كانَ اشتمالَ المقامِ علىٰ تضمينِ الخبرِ معنى الطلبِ ؛ فإنَّهُ ليسَ خارجاً عن قانونِ الخبرِ كلَّ الخروجِ .

ووسَّطَ الشرطَ ـ أعني : (إنِ اختلفتا خبراً وطلباً) ـ بينَ المبتدأِ والخبرِ ؛ لتوقُّفِ مضمونِ الخبرِ ـ أعني : إزالةَ الاختلافِ ـ علىٰ تحقُّقِ الاختلافِ .

وجزاءُ الشرطِ : مضمونُ الخبرِ المتأخِّرِ عنهُ[1] .

وقدَّمَ ذكرَ تضمينِ الخبرِ معنى الطلبِ علىٰ عكسِهِ معَ أنَّهُ أدخلُ في قانونِ الخبرِ ؛ لأنَّهُ أكثرُ وقوعاً ، وأوفرُ غُموضاً .

والمرادُ بالتضمينِ : أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ أحدُهما في معنى الآخرِ أو منساقاً إلى اعتبارِ تقديرِهِ[2] .

---

(١) والتقدير : إن اختلفتا خبراً وطلباً . . وجب إزالة الاختلاف . من هامش (هـ) .

(٢) وبذلك يندفع اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق٢٠٢) نسخة محمود باشا بأن الخبر لا يصح أن يُضمَّن معنى الطلب ، والطلب لا يصح أن يُضمَّن معنى الخبر ، وكل منهما ينافي الآخر ؛ فلا يصح أن يُضمَّن أحدهما صاحبه ؛ لمكان المنافاة بينهما .

ومُشركاً بينَهما في جهاتٍ جامعةٍ ممَّا تُلِيَتْ عليكَ ، علىٰ نحوِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣] ؛ إذ لا يخفىٰ : أنَّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ مُضمَّنٌ معنىٰ : (لا تعبدوا) .

وقولُهُ : (ومُشركاً) عطفٌ علىٰ (مشتملاً) ، يُروىٰ مشدَّداً ومخفَّفاً مِنَ التشريكِ والإشراكِ ؛ أي : يكونُ المقامُ مشركاً بينَ الجملتينِ في جهاتٍ جامعةٍ مِنْ أنواعِ الجامعِ المذكورةِ .

واشتراطُ الجمعِ مِنَ الجهاتِ مبنيٌّ علىٰ ما في كلٍّ مِنَ الجملتينِ ؛ مِنَ التصوُّراتِ[1] .

و(مِنْ) في (ممَّا تُلِيَتْ) : تبعيضيَّةٌ لا بيانيَّةٌ .

فإنْ قيلَ : إزالةُ الاختلافِ وإثباتُ الجامعِ لا تنفي كمالَ الاتِّصالِ ليثبتَ التوسُّطُ[2] .

قلنا : مبنى الكلامِ علىٰ تقديرِ انتفاءِ كمالِ الاتِّصالِ[3] .

قولُهُ : (علىٰ نحوِ) في موقعِ الحالِ مِنْ (تضمينِ) ؛ أي : حالَ كونِ التضمينِ واقعاً علىٰ طريقِ الآيةِ ، أو في موقعِ المصدرِ لـ (تضمينِ) ، أو لقولِهِ : (مشتملاً) ؛ أي : تضميناً أوِ اشتمالاً كائناً علىٰ هـٰذا الوجهِ .

يريدُ : أنَّ (لا تعبدونَ) خبرٌ في معنى النهيِ ؛ أي : (لا تعبدوا) ؛ لانسياقِ

---

(١) ولا يكفي اشتراكهما في جهة من تلك الجهات . من هامش (هـ) ، واندفع بذلك اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٧) بأن الشرط وجود جهة جامعة ، لا الاشتراك في جهات جامعة .

(٢) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق٢٠٢) نسخة محمود باشا .

(٣) في (أ ، د) : (معنى) بدل (مبنى) .

وقولِهِ : ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ * هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ * لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ * سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ * وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [يس : ٥٥ ـ ٥٩] ؛ فإنَّ المقامَ مشتملٌ على تضمينِ ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ معنى الطلبِ .

المقامِ إليهِ ؛ كما تقولُ : (تذهبُ إلى فلانٍ تقولُ لهُ كذا) مقامَ : (اذهبْ) ، والمعنى : قائلينَ : (لا تعبدوا) .

ولا خفاءَ في أنَّ هٰذا أقربُ مِنْ جعلِ : (لا تعبدونَ) في معنى : (ألا تعبدوا) برفعِ الفعلِ بعدَ حذفِ الناصبِ[1] ، و(أنْ) معَ الفعلِ في موقعِ البدلِ مِنْ (ميثاقَ بني إسرائيلَ) ، و(قولوا) في معنى : (أنْ قولوا) على جعلِ الأمرِ صلة (أنْ)[2] ، أو في معنى : (أنْ لا تعبدونَ) على أنَّ (أنْ) مُفسِّرةٌ .

ومبنى الكلامِ على ما تقرَّرَ عندَهم[3] ؛ مِنْ أنَّ بينَ المختلفتينِ خبراً وطلباً كمالَ الانقطاعِ ما لم يُوجَدِ الجامعُ ومُزيلُ الاختلافِ .

وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴾ : فيتضمَّنُ طلباً عُطِفَ عليهِ : ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ، وهو أمرُ غائبٍ فاعلُهُ أهلُ الجنَّةِ منكم ؛ أي : (ليمتازوا عنكم إلى الجنَّةِ) ، لا بمعنى : أنَّ ها هنا خبراً في معنى الطلبِ[4] ؛ كما

---

(١) قوله : (ولا خفاء...) إلى آخره ؛ أي : فصح الاستشهاد به ؛ لأن البعيد مرجوح ، والمرجوح معدوم بالنسبة إلى الراجح . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٢) أي : والأمر لا يقع صلة (أنْ) . من هامش (هـ) ، وقد خالف أبو حيان سيبويه في جواز دخول (أن) المصدريّة على الأمر . انظر « مغني اللبيب » (١/ ٤١ـ٤٢) .

(٣) قوله : (ومبنى الكلام...) إلى آخره ؛ أي : كلام المصنف ؛ وهو قوله : (فهي ـ إن اختلفتا خبراً وطلباً ـ أن يكون المقام مشتملاً...) إلى آخره . من هامش (أ) .

(٤) كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٣٩) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٩٧) .

بيانُ ذلكَ : أنَّ الذي قبلَهُ ؛ مِنْ قولِهِ : ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ﴾ . . كلامٌ وقتَ الحَشْرِ مِنْ غيرِ شُبهةٍ ؛ لورودِهِ معطوفاً بالفاءِ علىٰ قولِهِ : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس : ٥٣] ، وعامٌّ لجميعِ الخلقِ ؛ لعُمومِ قولِهِ : ﴿ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ﴾ .

في الآيةِ السابقةِ ، بل بمعنىٰ : أنَّ ها هنا خبراً يدلُّ بحسَبِ المقامِ وبحسَبِ ما انضمَّ إليهِ مِنَ الأحوالِ علىٰ طلبٍ يصلُحُ معطوفاً عليهِ لهٰذا الطلبِ المعطوفِ .

وبنىٰ ذلكَ علىٰ مقدِّماتٍ[١] :

منها : أنَّ ما قبلَ قولِهِ : ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ ﴾ ـ يعني : قولَهُ : ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ﴾ ـ كلامٌ وقتَ الحشرِ ، وعامٌّ لجميعِ الخلقِ ؛ لدلالةِ الفاءِ علىٰ كونِهِ بعدَ الصَّيحةِ وإحضارِ الخلقِ ، ولدلالةِ تنكيرِ (نفسٌ) في سياقِ النفيِ على العمومِ .

لا يقالُ : لا خفاءَ في أنَّ (اليومَ) إشارةٌ إلىٰ يومِ الحشرِ ؛ فأيُّ حاجةٍ إلى الاستدلالِ على الأوَّلِ ؟[٢] .

لأنَّا نقولُ : ذاكَ لا يدلُّ إلا علىٰ أنَّ الحكمَ ـ أعني : نفيَ الظُّلمِ ـ يكونُ في ذلكَ اليوم ، وأمَّا أنَّ الإخبارَ بهِ يكونُ في ذلكَ اليومِ : فيحتاجُ إلى الدليلِ ، بل ربَّما يُمنَعُ دلالةُ الدليلِ المذكورِ عليهِ[٣] ؛ فإنَّ العطفَ بالفاءِ على الكلامِ الدالِّ علىٰ وقوعِ الصَّيحةِ والإحضارِ . لا يدلُّ إلا علىٰ كونِ مضمونِ المعطوفِ واقعاً بعدَ ذلكَ ، وأمَّا الإخبارُ بهِ : فلا ، ولا مَحِيصَ سوىٰ دعوى الضرورةِ والإحالةِ على الذَّوقِ[٤] .

---

(١) قوله : (وبنىٰ) ؛ أي : المصنف . من هامش (أ) .

(٢) أي : بقوله : (لوروده معطوفاً بالفاء) . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٣) قوله : (دلالة الدليل المذكور) ؛ أي : دلالة الفاء ، وقوله : (عليه) ؛ أي : علىٰ كونه بعد الصيحة وإحضار الخلق . من هامش (هـ) .

(٤) قوله : (سوىٰ دعوى الضرورة) بأن (اليوم) إذا ذُكر معرَّفاً يراد به وقتُ التكلُّم غالباً . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

وأنَّ الخطابَ الواردَ بعدَهُ علىٰ سبيلِ الالتفاتِ في قولِهِ : ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس : ٥٤] . . خطابٌ عامٌّ لأهلِ المحشرِ .

وأنَّ قولَهُ : ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : ﴿ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ . . متقيِّدٌ بهٰذا الخطابِ ؛ لكونِهِ تفصيلاً لِمَا أجملَهُ : ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، وأنَّ التقديرَ[1] : (إنَّ أصحابَ الجنَّةِ منكم يا أهلَ المحشرِ) .

ثمَّ جاءَ في التفسيرِ أنَّ قولَهُ هٰذا ؛ ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾ . .

ثمَّ الغرضُ مِنْ إثباتِ العمومِ : شمولُهُ السُّعَداءَ الذينَ هم أهلُ الجنَّةِ ، والأشقياءَ المجرمينَ .

ومنها : أنَّ الخطابَ الواردَ بعدَ قولِهِ : ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ علىٰ سبيلِ الالتفاتِ مِنَ الغَيبةِ إلى الخطابِ في قولِهِ : ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ . . يعمُّ جميعَ أهلِ المحشرِ ، وهم جميعُ الخلقِ ؛ ليكونَ التفاتاً وتعبيراً عن معنىً واحدٍ بطريقينِ .

ومنها : أنَّ قولَهُ : ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : ﴿ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ . . متقيِّدٌ بهٰذا الخطابِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ أصحابَ الجنَّةِ منكم ، كأنَّهُ قيلَ : إنَّكم يا أصحابَ الجنَّةِ ؛ كما قيلَ : ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ؛ لِمَا أنَّ بيانَ حالِ أصحابِ الجنَّةِ بما ذكرَ مِنَ النعيمِ ، وبيانَ حالِ المجرمينَ بما أُبهِمَ مِنَ الامتيازِ[2] . . تفصيلٌ لِمَا أجملَهُ قولُهُ : ﴿ لَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ؛ مِنْ جزاءِ أعمالِ الفريقينِ ، ومِنْ حكمِ المُجمَلِ والمفصَّلِ . . ألا يفترقا إلا بالإجمالِ والتفصيلِ .

---

(١) قوله : (**وأن**) ضُبط في (ب) بفتح الهمزة وكسرها .

(٢) حيث قال : ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ، ولم يزد عليه ، بخلاف أصحاب الجنة ؛ حيث قال : ﴿ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾ . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

يقالُ لهم حينَ يُسارُ بهم إلى الجنَّةِ ؛ بتنزيلِ ما هو للكونِ منزلةَ الكائنِ ، فانظرْ بعدَ تحريرِ معنى الآيةِ ـ وهو : إنَّ أصحابَ الجنَّةِ منكم يا أهلَ المحشرِ يَؤُولُ حالُهم إلىٰ أسعدِ حالٍ ـ كيفَ اشتملَ المقامُ علىٰ معنىٰ : (فليمتازوا عنكم إلى الجنَّةِ) .

بقيَتْ مقدِّمةٌ أخرىٰ ليتمَّ اشتمالُ المقامِ علىٰ أمرِ أهلِ الجنَّةِ بالامتيازِ عنِ المخاطَبينَ الذينَ هم جميعُ أهلِ المحشرِ ؛ وهي ألا تكونَ مَقُوليَّةُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴾ حالَ كونِهم في الجنَّةِ علىٰ ما هو مقتضى الظاهرِ ، بل حالَ كونِهم في الموقفِ وحينَ يُسارُ بهم إلى الجنَّةِ ؛ لتكونَ حالَ الأمرِ بالامتيازِ ، فأثبتَها بالنقلِ عن أئمَّةِ التفسيرِ[1] ، وأشارَ بقولِهِ : (بتنزيلِ ما هو للكونِ منزلةَ الكائنِ)[2] المتحقِّقِ ؛ لتحقُّقِهِ البتةَ . . إلىٰ دفعِ السؤالِ ؛ بأنَّهُ كيفَ يصحُّ حالَ كونِهم في الموقفِ الإخبارُ عنهم بأنَّهم في شُغُلٍ فاكهونَ ، وفي ظُلَلٍ متَّكئونَ . . . إلىٰ آخرِ الحالاتِ ؟

والتنكيرُ في (شُغُلٍ) : للتفخيمِ والإبهامِ ؛ أي : شُغُلٍ لا تُحيطُ بهِ الأفهامُ ، ولا يُثبِتُ كُنْهَهُ الكلامُ[3] ، وهو خبرُ (إنَّ) ، أو متعلِّقٌ بـ (فاكهونَ) ؛ أي : متلذِّذونَ في النِّعمةِ .

والظِّلالُ : جمعُ ظِلٍّ أو ظُلَّةٍ ؛ كشِعابٍ في شِعْبٍ ، وقِبابٍ في قُبَّةٍ ، وأمَّا ظُلَلٌ : فجمعُ ظُلَّةٍ ؛ كسُدَدٍ في سُدَّةٍ .

والأريكةُ : السريرُ المزيَّنُ في قُبَّةٍ أو بيتٍ .

(**يدَّعونَ**) : يتمنَّونَ ؛ مِنِ ادَّعيتُ بالتشديدِ ؛ تمنَّيتُ .

(**سلامٌ**) : بدلٌ مِنْ (ما يدَّعونَ) ، أو مبتدأٌ ؛ أي : لهم سلامٌ .

---

(١) في (و) : (فيما بينها) بدل (فأثبتها) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٢) في (أ ، هـ) : (تنزيل) بدل (بتنزيل) .

(٣) في (أ) : (ولا يبلغ) بدل (ولا يثبت) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

وأمَّا كونُهُ مُشركاً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ في الذي نحنُ بصَدَدِهِ في جهاتٍ تجمعُهما : فغيرُ خافٍ .

ونحوِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ . . .

و(**قولاً**) : نصبٌ على المصدرِ ، أوِ الاختصاصِ[1] .

قولُهُ : (**وأمَّا كونُهُ**) ؛ أي : كونُ المقامِ في العطفِ الذي نحنُ بصَدَدِهِ في الآيتينِ مُشرِكاً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ في جهاتٍ جامعةٍ : فغيرُ خافٍ على المتأمِّلِ ؛ **أمَّا في الآيةِ الأُولىٰ** : فاتِّحادُ المسندِ إليهِ في (لا تعبدوا) و(قولوا) ، وتماثلُ المسندِ ـ **أعني** : عدمَ عبادةِ غيرِ اللهِ ، وقولَ الحُسنىٰ للناسِ[2] ـ واشتراكُهما في قيدِ أخذِ الميثاقِ ، **وأمَّا في الثانيةِ** : فاتِّحادُ المسندِ ـ **أعني** : الامتيازَ ـ وشبهُ التضادِّ بينَ المسندِ إليهما ؛ **أعني** : أهلَ الجنَّةِ والمجرمينَ ، والاتِّحادُ في قيدِ الظرفِ ؛ وهو (اليومَ) .

قولُهُ : (**ونحوِ قولِهِ**) **أعادَ لفظَ** (**نحوِ**) ؛ لأنَّ هـٰذا مِنْ تضمينِ الطلبِ معنى الخبرِ علىٰ عكسِ ما سبقَ ؛ وذلكَ أنَّهُ ضمَّنَ الأمرَ الذي هو (أَلْقِ) معنى الخبرِ الذي هو (قيلَ : « أَلْقِ ») ؛ ليحسُنَ عطفُهُ علىٰ (قيلَ : « بُورِكَ ») علىٰ ما هو مضمونُ (أنِ) المفسِّرةِ ، **والمعنىٰ** : فلمَّا جاءَ موسى النَّارَ نُودِيَ موسىٰ أنْ بُورِكَ ؛ أي : قُدِّسَ ، أو جُعِلَ فيهِ الخيرُ والبركةُ .

(**مَنْ في النَّارِ**) : فاعلُ (بُورِكَ) ، **قيلَ** : (هو اللهُ[3] ، و« **مَنْ حولَها** » : موسىٰ) ، **وقيلَ** : (مَنْ فيها : موسىٰ ، ومَنْ حولَها : الملائكةُ الحاضرونَ)[4] ،

---

(١) أي : أخص قولاً . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٢) في (و) : (الحسن) بدل (الحسنىٰ) .

(٣) وهو علىٰ حذف مضاف ؛ أي : مَنْ قدرتُهُ وسلطانُهُ في النار . انظر « الدر المصون » (٨/ ٥٧٥) .

(٤) **ذكر القولين أيضاً** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٤٠) .

رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۞ وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ [النمل : ٧ـ٩] [١] ؛ فإنَّ الكلامَ مشتملٌ علىٰ تضمينِ الطلبِ معنى الخبرِ ؛ وذلكَ أنَّ قولَهُ : ﴿وَأَلْقِ﴾ معطوفٌ علىٰ قولِهِ : ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾[٢] ، **والمعنىٰ** : (فلمَّا جاءَها قيلَ : « بُورِكَ مَنْ في النَّارِ » ، وقيلَ : « ألقِ عصاكَ ») ؛ لِمَا عرفتَ في (علمِ النَّحوِ) ؛ أنَّ (أنْ) هـٰذهِ لا تأتي إلا بعدَ فعلٍ في معنى القولِ ، وإذا قيلَ : (كتبتُ إليهِ أنِ ارجعْ) ، و(ناداني أنْ قُمْ) . . كانَ بمنزلةِ : (قلتُ لهُ : ارجعْ) ، و(قالَ لي : قُمْ)[٣] .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة : ٢٥] بعدَ

وقيلَ : (بُورِكَ مَنْ في مكانِ النَّارِ ؛ وهو البُقعةُ المبارَكةُ ، ومَنْ حولَ مكانِها)[٤] ، **والظاهرُ** : أنَّهُ عامٌّ في كلِّ مَنْ في تلكَ الوادي وحوالَيْها مِنْ أرضِ الشامِ[٥] .

و(**إنَّهُ**) : الهاءُ ضميرُ الشأنِ ، أو للمتكلِّمِ و(**أنا**) : خبرُهُ ، و(**اللهُ**) : بدلٌ أو بيانٌ .

وما يقعُ في بعضِ النُّسخِ ؛ ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص : ٣٠] . . **سهوٌ** في هـٰذا المقامِ[٦] .

قولُهُ : (**وأمَّا قولُهُ تعالىٰ** : ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾) حيثُ وردَ بعدَ قولِهِ :

---

(١) في (أ) : (إني أنا الله) بدل (إنه أنا الله) ، وقد نبَّه الشارح على السهو في هـٰذه النسخة .

(٢) في (أ) زيادة : (من) وفي (د) زيادة : (من في) ، وفي هامشها : (في بعض النسخ : « أن بورك » بغير ذكر « مَنْ » ، وذكره أَولىٰ ؛ لكون الجملة تامَّة ، لـٰكنَّ الرواية بغير ذكر « مَنْ ») .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص١١٨ ـ ١١٩) .

(٤) انظر « الكشاف » (٣/٣٤٩) .

(٥) قوله : (تلك الوادي) ذكر البغدادي في « خزانة الأدب » (٥/ ٨٧) أن الوادي مذكَّر لا غير ، ولعل ما ذكره الشارح يستقيم علىٰ تأويلٍ أو تقديرٍ .

(٦) أي : سهو في سورة (النمل) ؛ لوروده في موضع آخر ؛ وهو سورة (القصص) . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

قولِهِ : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٤] : فيُعَدُّ معطوفاً على قولِهِ : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ .

وعندي : أنَّهُ معطوفٌ على (قلْ) مراداً قبلَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢١] ؛ لكونِ إرادةِ القولِ بوساطةِ انصبابِ الكلامِ إلى معناهُ . . غيرَ عزيزةٍ في القرآنِ .

﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ : **فقد تُوُهِّمَ** أنَّهُ عطفٌ عليهِ بتضمينِ أحدِهما ما يوافقُ الآخرَ ، **وليسَ كذلكَ** ، بل هو عطفٌ على صريحِ الأمرِ في قولِهِ تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ ؛ أي : فإنْ لم تأتوا بسورةٍ مِنْ مِثلِهِ ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ، على طريقةِ قولِكَ : (يا بني تميمٍ ؛ احذروا عقوبةَ ما جنَيْتُم ، وبشِّرْ يا فلانُ بني أسدٍ بإحساني إليهم) ، **ذكرَهُ صاحبُ « الكشَّافِ »** في أحدِ الوجهينِ[1] .

ولم يَرْضَهُ المصنِّفُ رحمَهُ اللهُ ؛ لأنَّهُ وإنِ اشتملَ على نوعِ جامعٍ باعتبارِ التقابلِ في المسندِ إليهِ والمسندِ[2] . . لكنْ **بعيدٌ** مِنْ جهةِ أنَّ ورودَ أمرينِ لمخاطَبينَ مختلفينَ مِنْ غيرِ التصريحِ بالنِّداءِ ؛ مِثلُ : (قمْ يا زيدُ ، واقعدْ يا عمرُو) . . مُستقبَحٌ عندَهم ، بل صرَّحَ بعضُ النُّحاةِ بعدمِ جوازِهِ ، ومِنْ جهةِ أنَّ جعلَ : (بشِّرِ الذينَ آمَنُوا) في مِعْرَضِ جزاءِ (إنْ لم تُعارِضُوا القرآنَ) . . **ليسَ على ما ينبغي**[3] ، معَ ما فيهِ مِنِ اختلافِ المخاطَبِ في الشرطِ والجزاءِ .

واختارَ أنَّهُ عطفٌ على (قلْ) مراداً قبلَ : (يا أيُّها الناسُ) ، **وهو ملائمٌ** ؛ إذ

---

(١) انظر « الكشاف » (١/ ١٠٤) ، **والوجه الآخر** : أنه عطف جملة وصف ثواب المؤمنين على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول : (زيدٌ يُعاقَب بالقيد والإرهاق ، وبشِّرْ عمراً بالعفو والإطلاق) .

(٢) قوله : (**باعتبار التقابل في المسند إليه**) ؛ لأن أحدهما النبي عليه الصلاة والسلام ، والآخر منكروه ، (**والمسند**) ؛ لأن أحدهما التبشير ، والآخر الإنذار . « قوجحصاري » (ق ٩٧) .

(٣) لأن (فاتقوا) جزاء لقوله : (فإن لم تفعلوا) ، وليس (بشِّرْ) مسبَّبَ ذلك الشرطِ ؛ فلا يصح عطفه على جزائه . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

مِنْ ذلكَ : ﴿ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا ﴾ [البقرة : ٥٧] ؛ أي : وقلنا ، أو قائلينَ : (كلوا) .

ومِنْ ذلكَ : ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَٱشْرَبُوا ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ أي : وقلنا ، أو قائلاً أنتَ يا موسىٰ : (كلوا واشربوا) .

ومِنْ ذلكَ : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا ﴾ [البقرة : ٦٣] ؛ أي : وقلنا ، أو قائلينَ : (خذوا) .

ومِنْ ذلكَ : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا ﴾ ؛ أي : وقلنا : (اتَّخِذوا).

لا تنافُرَ فيهِ أصلاً ، ولا اختلافَ في الخبريَّةِ والطلبيَّةِ ، ولا ذهابَ إلىٰ ما يَقِلُّ وجودُهُ في الكلامِ ؛ لأنَّ تقديرَ القولِ بواسطةِ انصبابِ الكلامِ إلىٰ معناهُ . . كثيرٌ في القرآنِ .

وكانَ ينبغي أنْ يتعرَّضَ لدفعِ ما فيهِ مِنْ مانعٍ قويٍّ ؛ وهو أنَّ قولَهُ : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا . . . ﴾ إلىٰ آخرِهِ [البقرة : ٢٣] ؛ إنْ لم يكنْ داخلاً في حيِّزِ القولِ المُقدَّرِ . . اختلَّ نظمُ الكلامِ[1] ، وإنْ دخلَ كانَ النبيُّ عليهِ السلامُ مأموراً بأنْ يقولَ : (إنْ كنتُم في رَيْبٍ ممَّا نزَّلْنا علىٰ عبدِنا) ، وهو ظاهرُ الفسادِ .

ووجهُ الدَّفعِ : أنَّهُ داخلٌ فيهِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ مأمورٌ بتأديةِ هـٰذا المعنىٰ بعبارةٍ تليقُ بهِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم ﴾ [الأنفال : ٣٨] ؛ أي : أَدِّ إليهم معنىٰ هـٰذا الكلامِ ؛ فكما أنَّ هنا يُعدَلُ عندَ التأديةِ عن طريقِ الغَيبةِ إلى الخطابِ . . كذلكَ ها هنا يُعدَلُ عن طريقِ التكلُّمِ إلى الغَيبةِ ، وطريقِ الغَيبةِ إلى التكلُّمِ ؛ فيقالُ : (وإنْ كنتُم في رَيْبٍ ممَّا نزَّلَ اللهُ عليَّ) .

وأمَّا انصبابُ الكلامِ إلىٰ معنى القولِ : فلا يُرىٰ لهُ في الآيةِ وجهٌ سوىٰ عطفِ :

---

(١) لوقوع الفصل بالأجنبي . من هامش (هـ) .

ومِنْ ذلكَ : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا﴾ ؛ أي : يقولانِ : (ربَّنا) ، وعليهِ قراءةُ عبدِ اللهِ .

ومِنْ ذلكَ : ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ﴾ [البقرة : ١٣٢] علىٰ قولِ أصحابِنا .

ومِنْ ذلكَ : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟﴾ [الأنفال : ٥٠] ؛ أي : ويقولونَ : (ذوقوا) .

(وبشِّرِ الذينَ آمَنُوا) ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟﴾ [البقرة : ١٢٥] [1] .

وقد يُوجَّهُ : بأنَّ جميعَ خطاباتِ اللهِ تعالىٰ للناسِ واردةٌ بلسانِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ [2] .

وأمَّا في قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ : فالتقييدُ بـ (قولِ أصحابِنا) مبنيٌّ علىٰ أنَّ الكوفيِّينَ يجعلونَ (وصَّىٰ) في معنى القولِ ؛ فلا يُحتاجُ إلىٰ تقديرِ القولِ .

قولُهُ : (أي : وقلنا ، أو قائلينَ) ؛ يعني : يجوزُ أنْ يكونَ القولُ المُقدَّرُ في موضعِ العطفِ علىٰ (أنزَلْنا) ، أوِ الحالِ منهُ ، وكذا في (كلوا واشربوا) ، إلا أنَّ في جهةِ الحالِ ها هنا نوعَ خفاءٍ ؛ لأنَّ العاملَ هو (اضرِبْ) علىٰ ما هو الظاهرُ ، وفيهِ مِنْ لُزومِ الفصلِ وتنافرِ النظمِ [3] . . ما لا يخفىٰ .

---

(١) أي : وقلنا : (اتخذوا) . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٢) وممن وجَّهه بذلك : المؤذني في « شرح المفتاح » (ق٢٠٣) نسخة محمود باشا ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٨٨) ، وقوله : (بلسان النبي صلى الله عليه وسلم) ؛ يعني : أنه مأمور بتبليغ الأحكام بهـٰذه العبارة علىٰ طريق الحكاية عن الله تعالىٰ . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٣) قوله : (من لزوم الفصل) ؛ أي : بين الحال وعامله ؛ وهو (اضرب) . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

ومِنْ ذلكَ : ﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۞ فَسِيحُوا۟ ﴾ [التوبة : ١-٢] ؛ أي : فقولوا لهم : (سِيحُوا) .

وأمثالُ ذلكَ أكثرُ مِنْ أنْ أُحصِيَها ها هنا .

وكذلكَ عطفُ قولِهِ : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ۞ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ ﴾ [البقرة : ١٥٥-١٥٦]

واقتصرَ في (واتَّخِذوا) ، و(ذُوقُوا) على العطفِ وإنْ كانَ مِنْ حذفِ المعطوفِ وإبقاءِ العاطفِ ؛ لمكانِ الواوِ[١] ؛ فلا مجالَ لتقديرِ : (قائلينَ) ، وفي (ربَّنا)[٢] علىٰ تقديرِ : (يقولانِ) ؛ لمكانِ قراءةِ عبدِ اللهِ[٣] .

وأمَّا تقديرُ الماضي أوِ المضارعِ : فمبناهُ على المناسبةِ للمعطوفِ عليهِ .

ووجهُ انصبابِ الكلامِ إلىٰ معنى القولِ في (فَسِيحُوا) : هو أنَّ (عاهدتُم) خطابٌ للمؤمنينَ ، والكلامَ معَهم ، و(سِيحُوا) خطابٌ للمشركينَ ؛ فلا ينتظمُ سيَّما معَ الفاءِ إلا إذا أُمِرَ المسلمونَ بأنْ يقولوا لهم ذلكَ[٤] ، والمعنىٰ : هـٰذهِ براءةٌ كائنةٌ مِنَ اللهِ ورسولِهِ واصلةٌ[٥] ، أو هو مبتدأٌ خبرُهُ (إلى الذينَ) ، والمعنىٰ : أنَّهُ يجبُ عليكم نَبْذُ عُهُودِ المشركينَ وإنْ كانَتْ صادرةً بإذنِ اللهِ واتِّفاقِ رسولِهِ ؛ فإنَّهما بَرِئا منها[٦] .

قولُهُ : (وكذلكَ) ؛ أي : مِثلُ عطفِ (بشِّرْ) علىٰ (قلْ) مراداً قبلَ (يا أيُّها

---

(١) لأن اسم الفاعل يقع حالاً بدون الواو . من هامش (أ) .

(٢) أي : واقتصر في (ربَّنا) . من هامش (هـ) .

(٣) انظر « الدر المصون » (٢/ ١١٤) ، والمراد بعبد الله : ابن مسعود رضي الله عنه .

(٤) قوله : (سيَّما مع الفاء) ؛ لأن الفاء تدل على الترتيب ، ولا ترتيب هنا . من هامش (أ) .

(٥) وعلىٰ هـٰذا : تكون (براءة) خبر مبتدأ محذوف ؛ وهو (هـٰذه) ، و(من الله) : صفة (براءة) . « قوجحصاري » (ق٩٧) ، وفي (أ) : (كاملة) بدل (كائنة) .

(٦) في (ب ، ج ، د) : (بريئان) بدل (برئا) ، وقوله : (منها) ؛ أي : من العهود . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

علىٰ (قلْ) مراداً قبلَ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [البقرة : ١٥٣] .

وكذا عطفُ : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف : ١٣] في سورةِ (الصفِّ) عندي . . علىٰ (قلْ) مراداً قبلَ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم ﴾ [الصف : ١٠] .

وذهبَ صاحبُ « الكشَّافِ » إلىٰ أنَّهُ معطوفٌ علىٰ (تؤمنونَ) قبلَهُ ؛ لكونِهِ في معنىٰ : (آمِنُوا)[1] .

فتأمَّلْ جميعَ ذلكَ ، وكُنِ الحاكمَ دُوني .

أو أنْ تتَّفقَ الجملتانِ خبراً . . . .

الناسُ) . . عطفُ ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ علىٰ (قلْ) مراداً قبلَ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ ، وعطفُ ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في سورةِ (الصفِّ) علىٰ (قلْ) مراداً قبلَ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ .

ورجَّحَهُ على العطفِ علىٰ (تُؤمنونَ) مذكوراً قبلَ (وبشِّرْ) ؛ لكونِهِ في معنىٰ : (آمِنُوا) ؛ بياناً لكيفيَّةِ التِّجارةِ المُنجيةِ ، بناءً علىٰ أنَّ تقديرَ القولِ أكثرُ مِنْ جعلِ الخبرِ في معنى الأمرِ[2] ، وأنَّ تعاطفَ الأمرينِ معَ تغايرِ المخاطَبينَ مِنْ غيرِ تصريحِ بالنِّداءِ . . قليلٌ جدّاً ، بل ربَّما يُمنَعُ صحَّتُهُ .

وإنَّما لم يتعرَّضْ صاحبُ « الكشَّافِ » لعطفِ (وبشِّرِ الصابرينَ) ؛ لظهورِ كونِهِ عطفاً على (استعينوا) ؛ أي : يا أيُّها المؤمنونَ استعينوا ، ويا محمَّدُ بشِّرْهم .

قولُهُ : (أو أنْ تتَّفقَ) عطفٌ علىٰ (أنْ يكونَ المقامُ مشتملاً) ، وهـٰذهِ هي الحالةُ

---

(١) انظر « الكشاف » (٤/٥٢٧) .

(٢) قوله : (بناء) حال من المضمر في قوله : (مذكوراً) ؛ فيكون من الأحوال المتداخلة ، أو مفعول له . من هامش (هـ) .

والمقامُ علىٰ حالِ إشراكٍ بينَهما في جوامعَ ، ثمَّ كلَّما كانَتِ الشركةُ في أكثرَ وأظهرَ . . كانَ الوصلُ بالقبولِ أجدرَ .

الثانيةُ مِنَ الحالتينِ المُقتضِيتينِ للتوسُّطِ ؛ وهي الاتِّفاقُ في الخبريَّةِ معَ وجودِ الجامعِ وعدمِ كمالِ الاتِّصالِ[1] ، وقد عرفتَ معنىٰ جمعِ الجوامعِ[2] .

* * *

(١) فاندفع اعتراض المِرْذني في « شرح المفتاح » (ق٢٠٤) نسخة محمود باشا بأنه لا يلزم من ذلك أن يكون حال الجملتين على التوسط ؛ لجواز أن يكون بينهما تمام الاتصال .

(٢) في (أ ، ب ، د ، و) : (جميع) بدل (جمع) ، وقوله : (وقد عرفت . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عند شرح قوله : (جهات جامعة) . « قوجحصاري » (ق٩٧) ، وانظر ما سبق (٢/٢٢٨) .

أمثلة للحالات المذكورة سابقاً

ولنختمِ الكلامَ في تفصيلِ الحالاتِ المقتضيةِ للقطعِ ، والاستئنافِ ، والإبدالِ والإيضاحِ والتقريرِ ، والانقطاعِ ، والتوسُّطِ بينَ بينَ . . بهٰذا القَدْرِ ، ولنذكرْ لكَ أمثلةً لتَجذِبَ بضَبْعِكَ إنْ عسى اعترضَتْكَ مَداحضُ إذا أخذتَ تسلُكُ تلكَ الطُّرقاتِ[1] .

قولُهُ : (بهٰذا القَدْرِ) متعلِّقٌ بقولِهِ : (لنختمْ) ، **وهو إشارةٌ** إلى القَدْرِ الذي ذكرَ مِنْ تفصيلِ الحالاتِ ، **وإيماءٌ** إلىٰ أنَّ للزِّيادةِ عليهِ مجالاً .

والنُّسخةُ الصحيحةُ : (إنْ عسىٰ) بكسرِ الهمزةِ ، و(عسىٰ) مُقحَمٌ لتأكيدِ معنى الفَرْضِ والتقديرِ المستفادِ مِنْ (إنْ) ، وإلا فهو إنشاءٌ لا يصلُحُ شرطاً[2] .

وفي بعضِ النُّسخِ : بفتحِ الهمزةِ ؛ أي : (لِأَنْ عسىٰ) ، **وفي بعضِها** : (عسىٰ أنْ) بالفتحِ ، **وليسَ لهما كثيرُ معنىً**[3] ، ولا وجهُ صحَّةٍ يُعتَدُّ بهِ لفظاً .

ولا يخفىٰ حُسْنُ تناسبِ جَذْبِ الضَّبْعِ والمَداحضِ وسُلُوكِ الطُّرُقاتِ[4] .

وقد راعىٰ في ترتيبِ الأمثلةِ ترتيبَ الحالاتِ في الذِّكرِ .

---

(١) في (أ) ونسخة في هامش (د) : (عسىٰ أن) بدل (إن عسىٰ) ، وأشير في هامش (أ) إلىٰ أنه بفتح الهمزة وكسرها ، وفي (ج) : (أن عسىٰ) ، ورُسمت بوجهين في (د) : (أن عسىٰ) ، و(وإن عسىٰ) .

(٢) قوله : (وإلا) ؛ أي : وإن لم يُقحَمْ . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٣) أما عدم الظهور في المعنىٰ : فلا يخفىٰ على المتأمِّل ، **وأما عدم الظهور في اللفظ** : فلعدم ظهور اسم (عسىٰ) وخبرها علىٰ ما ينبغي . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

(٤) **المداحض** : المزالق . انظر « الفائق في غريب الحديث » (١/١١٣) .

[مِنْ أمثلةِ القطعِ للاحتياطِ]

مِنْ أمثلةِ القطعِ للاحتياطِ :

قولُهُ[1] : [من الكامل]

وَتَظُنُّ سَلْمَىٰ أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا ... بَدَلاً أُرَاهَا فِي ٱلضَّلَالِ تَهِيمُ

لم يَعطِفْ : (أُراها) كي لا يحسبَ السَّامعُ العطفَ علىٰ (أبغي) دونَ (تظنُّ) ، ويَعُدَّ (أُراها في الضَّلالِ تَهِيمُ) مِنْ مظنوناتِ سلمىٰ في حقِّ الشاعرِ ، وليس هو بمرادٍ ، إنَّما المرادُ : أنَّهُ حكمَ الشاعرُ عليها بذاكَ .

وليسَ بمستبعَدٍ ؛ لانصبابِ قولِهِ : (وتظنُّ سلمىٰ أنَّني أبغي بها بدلاً) . . . .

قولُهُ : (لم يَعطِفْ) ؛ يعني : أنَّهُ كانَ يَحسُنُ عطفُ (أُراها) علىٰ (تظنُّ) ؛ للاتِّحادِ في المسندِ[2] ، والتناسبِ في المسندِ إليهِ ؛ أعني : المُحِبَّ والمحبوبَ ، إلا أنَّهُ تركَهُ[3] ؛ لئلا يُتوهَّمَ عطفُهُ علىٰ (أبغي) ، فيفسدَ المعنى المرادُ .

ولا يَبعُدُ أنْ يكونَ تركُ العطفِ لقصدِ الاستئنافِ جواباً عن سؤالِ : كيفَ تُراها في ذلكَ الظنِّ ؟ وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وليسَ بمُستبعَدٍ. . .) إلىٰ آخرِهِ .

واسمُ (ليسَ) : (أنْ يكونَ) .

و(لانصبابِ) : تعليلٌ مُقدَّمٌ علىٰ تمامِ المُعلَّلِ[4] ؛

---

(١) تقدم تخريجه (٢/ ١٩٣) .

(٢) أي : الظن . من هامش (أ) .

(٣) في (أ ، ج ، و) : (لم يعطف) بدل (تركه) .

(٤) قوله : (علىٰ تمام المعلَّلِ) ؛ أي : ما يتمُّ به المعلَّل ؛ وهو اسم (ليس) ، واعلم : أن التمام يُطلق علىٰ معنيين : أحدهما : المجموع ، والثاني : ما يتم به المجموع ، والمراد ها هنا : المعنى الثاني . « قوجحصاري » (ق٩٧) .

إلىٰ إيرادِ : فما قولُكَ في ظنِّها ذلكَ ؟ . . أنْ يكونَ قد قطعَ (أُراها) ؛ ليقعَ جواباً لهـٰذا السُّؤالِ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ .

وإيَّاكَ أنْ ترى الفصلَ لأجلِ الوزنِ ؛ فما هو هناكَ .

وقولُهُ[1] : [من الوافر]

زَعَمْتُـمْ أَنَّ إِخْـوَتَكُـمْ قُـرَيْـشٌ لَهُـمْ إِلْـفٌ وَلَيْـسَ لَكُـمْ إِلافُ

لم يَعطِفْ : (لهم إِلْفٌ) ؛ خِيفةَ أنْ يُظَنَّ العطفُ علىٰ (أنَّ إخوتَكم قُرَيشٌ) ، فيفسدَ معنى البيتِ .

ولكَ أنْ تقولَ : جاءَ علىٰ طريقةِ الاستئنافِ قولُهُ : (لهم إِلْفٌ وليسَ لكم

أعني[2] : عدمَ استبعادِ أنْ يكونَ القطعُ لقصدِ جوابِ السؤالِ .

وإضافةُ (إيرادِ) إلىٰ (فما قولُكَ) : مِنْ إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ .

وكذا الكلامُ في قطعِ (لهم إِلْفٌ) عن (زعمتُم) ؛ فإنَّهُ جملةٌ اسميَّةٌ خبرُها مقدَّرٌ بالفعلِ على الأصحِّ ، فيصحُّ عطفُها على الفعليَّةِ ، ويظهرُ الجامعُ ؛ لأنَّ الحاصلَ : أنَّ حالَكم دعوى الأُخوَّةِ ، وحالَهم نفيُ ذلكَ وإنكارُهُ ، لـٰكنْ لم يَعطِفْ ؛ لئلا يُتوهَّمَ عطفُها علىٰ مفعولِ (زعمتُم) بتأويلِ القولِ[3] ، كأنَّهُ قيلَ : (قلتم : إخوتُكم قُرَيْشٌ) ، أو يُتوهَّمَ العطفُ علىٰ محلِّ اسمِ (أنَّ) ؛ أي : وأنَّ لهم إِلْفاً ، فيفيدَ أنَّ هـٰذا أيضاً ممَّا زعمَهُ المخاطَبونَ ، وهو فاسدٌ .

ويحتملُ الاستئنافَ ، وهو ظاهرٌ .

---

(١) البيت لمساور بن هند يهجو بني أسد كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص١٨٦) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢٨٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢٣ـ ١٢٤) .

(٢) أي : بالمعلَّل ، لا بتمامه . « حفيد » (ق١٩١) .

(٣) ومقول القول يكون جملة ، والمفتوحة بمعنى المكسورة ؛ فجاز عطف المستقلة عليها . « قوجحصاري » (ق ٩٧ ـ ٩٨) .

إلافُ) ؛ وذلكَ أنَّهُ حينَ أبدىٰ إنكارَ زعمِهم عليهم بفَحْوى الحالِ ، وكانَ ممَّا يُحرِّكُ أنْ يَسْألوا[1] : لمَ تُنكِرُ ؟ . . فصلَ قولَهُ : (لهم إِلْفٌ) عمَّا قبلَهُ ؛ ليقعَ جواباً للسُّؤالِ الذي هو مقتضى الحالِ .

والظرفُ ؛ **أعني** : (**حينَ**) : متعلِّقٌ بـ (فصلَ) ، وهو خبرُ (أنَّهُ)[2] ، **والضميرُ** : للشاعرِ .

واسمُ (**كانَ**) : ضميرُ (إنكارَ زعمِهم) .

وضمير (**هم**)[3] : للمخاطَبينَ ، وكذا مفعولُ (**يُحرِّكُ**) ؛ أي : هٰذا الإنكارُ يُحرِّكُهم لِأَنْ يَسْألوا .

وقولُهُ : (**بفَحْوى الحالِ**) مبنيٌّ علىٰ أنَّ لسانَ الحالِ أصدقُ مِنْ لسانِ المقالِ ؛ إذ ليسَ معَهُ للمناقشةِ مَجالٌ ، وإلا ففَحْوى المقالِ أيضاً يدلُّ على الإنكارِ ؛ لأنَّ أكثرَ ما يُستعمَلُ الزَّعمُ في الكذبِ ، **قالَ في** « **الكشَّافِ** » : (الزَّعمُ : ادِّعاءُ العلمِ ، ومنهُ : قولُهُ عليهِ السلامُ : « زعموا مطيَّةُ الكذبِ »[4] ، وعن شُرَيحٍ : لكلِّ شيءٍ كُنيةٌ ، وكُنيةُ الكذبِ « زعموا »)[5] .

والإِلْفُ : مصدرُ أَلِفَ المكانَ ؛ أي : سكنَ إليهِ ، وأحبَّهُ .

والإلافُ : مصدرُ آلفَهُ ـ علىٰ فاعلَهُ ـ مؤالفةً وإلافاً .

---

(١) في (ب) : (السامعين أن يسألوا) بدل (أن يسألوا) ، وفي (ج) ونسخة في هامش (ب) : (السامع أن يسأل) .

(٢) في (ب ، ج ، د ، و) : (جوابه) بدل (خبر أنه) .

(٣) أي : في قوله : (زعمهم) .

(٤) قال الزيلعي في « تخريج أحاديث الكشاف » (١/ ٤٧) : (ذكرَه المصنف في « التغابن » حديثاً مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده بهٰذا اللفظ ، والذي وجدتُهُ : « بئسَ مطيَّةُ الرجلِ زعموا ») ، والحديث الذي ذكره الزيلعي رواه أبو داود (٤٩٧٢) من حديث سيدنا أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

(٥) الكشاف (٤/ ٥٤٨) .

[مِنْ أمثلةِ القطعِ للوجوبِ]

ومِنْ أمثلةِ القطعِ للوجوبِ :

قولُهُ عزَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۞ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٤ ـ ١٥] ؛ لم يُعطَفِ : (اللهُ يستهزئُ بهم) ؛ للمانعِ عنِ العطفِ .

بيانُ ذلكَ : أنَّهُ لو عُطِفَ لكانَ المعطوفُ عليهِ ؛ إمَّا جملةَ (قالوا) ، وإمَّا جملةَ (إنَّا معَكم إنَّما نحنُ مستهزئونَ) ، لٰكنْ لو عُطِفَ علىٰ (إنَّما نحنُ مستهزئونَ) ....

والإيلافُ : مصدرُ آلفَهُ ، علىٰ أفعلَهُ ، وبعدَهُ :

أُولَـٰئِـكَ أُومِـنُـوا جُـوعـاً وَخَـوْفـاً   وَقَـدْ جَـاعَـتْ بَـنُـو أَسَـدٍ وَخَـافُـوا

والمعنىٰ علىٰ تكذيبِ المخاطَبينَ ـ وهم بنو أسدٍ ـ في دعوى الانتماءِ إلىٰ قُرَيْشٍ بالقرابةِ ؛ لأنَّ لقُرَيْشٍ إيلافاً في الرِّحْلتينِ المعروفتينِ لهم للتِّجارةِ ؛ رِحْلةٍ في الشتاءِ إلى اليمنِ ، ورِحْلةٍ في الصيفِ إلى الشامِ ، وليسَ لكم ، وقد آمنَهمُ اللهُ مِنَ الجُوعِ والخوفِ ، وأنتم جائعونَ خائفونَ .

وإيَّاكَ أنْ ترىٰ تركَ عطفِ (أُراها) ؛ لأجلِ المحافظةِ علىٰ وزنِ الشِّعرِ ، وأنَّهُ لو قيلَ : (وأُراها) لم يكنْ موزوناً ؛ فليسَ هو ـ أيِ : الفصلُ ـ هناكَ ؛ أي : في موقعِ المحافظةِ على الوزنِ ، بل علىٰ ما ذكَرْنا مِنَ المعنىٰ وإنْ كانَتْ رِعايةُ السَّجْعِ والقافيةِ قد تُعتبَرُ في بابِ البلاغةِ .

قولُهُ : (لٰكنْ لو عُطِفَ علىٰ « إنَّما نحنُ مستهزئونَ ») مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ بيانٌ وتقريرٌ لجملةِ (إنَّا معَكم) فهي هي ، والعطفُ عليها عطفٌ عليها .

لشاركَهُ في حكمِهِ ؛ وهو كونُهُ مِنْ قولِهم ، وليسَ هو بمرادٍ ، ولو عُطِفَ علىٰ (قالوا) لشاركَهُ في اختصاصِهِ بالظَّرفِ المقدَّمِ ؛ وهو (إذا خلَوا إلىٰ شياطينِهم) ؛ لِمَا عرفتَ في فصلِ (التقديمِ والتأخيرِ) ، وليسَ هو بمرادٍ ؛ فإنَّ استهزاءَ اللهِ بهم ـ وهو أنْ خذلَهم فخلَّاهم وما سوَّلَتْ لهم أنفسُهم مستدرِجاً إيَّاهم مِنْ حيثُ لا يشعرونَ ـ متَّصلٌ في شأنِهم ؛ لا ينقطعُ بكلِّ حالٍ ؛ . . . .

قولُهُ : (لشاركَهُ في الاختصاصِ بالظرفِ المُقدَّمِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ (إذا) ؛ سواءٌ جُعِلَتْ شرطيَّةً أو ظرفاً مُجرَّداً . . فهو متعلِّقٌ بالجوابِ مُفيدٌ لاختصاصِ الحكمِ بهِ ؛ إمَّا بحكمِ إفادةِ التقديمِ الاختصاصَ ، وإمَّا بحكمِ دلالةِ التقييدِ بالشرطِ على انتفاءِ الحكمِ عندَ انتفائِهِ[1] ، لـٰكنَّ مَيْلَ المصنِّفِ إلى اعتبارِ التقديمِ[2] ، وعليهِ التعويلُ .

وقولُهُ : (وما سوَّلَتْ) مفعولٌ معَهُ .

و(مُستدرِجاً) : حالٌ مِنْ ضميرِ (خلَّاهم)[3] .

و(متَّصلٌ) : خبرُ (إنَّ استهزاءَ اللهِ) .

و(بكلِّ حالٍ) : متعلِّقٌ بنفيِ الانقطاعِ[4] ، لا بـ (ينقطعُ) ، وإلا لكانَ الواجبَ أنْ يُقالَ : (بحالٍ) ؛ ليعمَّ بالنفيِ[5] ، فليُتأمَّلْ .

---

(١) قوله : (سواء جعلت . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٧) بأنه لا يُسلَّم أن ثمة تخصيصاً ، وإنما يكون كذلك أن لو كان المرجع في تقديم الظرف إلىٰ قصد التخصيص ، وهو ممنوع ؛ لجواز أن يكون تقديمه لمعنى الشرط .

(٢) لأنه قال : (لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدَّم) ، ولم يقل : (بالشرط) ، وقال في الآية الثانية : (لتقدُّمه عليه) . من هامش (هـ) .

(٣) لا من ضمير (خذلهم) كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٤٣) .

(٤) أي : استمرَّ انتفاء الانقطاع في كل حال . « قوجحصاري » (ق٩٨) .

(٥) أي : ليفيد عمومَ النفي ، لا نفيَ العموم . « قوجحصاري » (ق٩٨) . وفي (هـ) : (النفي) بدل (بالنفي) ، وفي (و) : (ما ينفىٰ) .

خَلَوا إلىٰ شياطينِهم أم لم يَخْلُوا إليهم .

وكذلكَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۞ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة : ١١ ـ ١٢] ؛ قُطِعَ : (ألا إنَّهم) ؛ لئلا يستلزمَ

وقد أُورِدَ علىٰ ما ذكرَ في الآياتِ الثلاثِ : أنَّ مِنْ جملةِ المحتملاتِ . . العطفَ على الجملةِ المصدَّرةِ بالظرفِ ؛ سواءٌ سُمِّيَتْ جملةً شرطيَّةً أو فعليَّةً مقيَّدةً بظرفٍ ؛ مِثلُ : (خرجتُ يومَ الجمعةِ) ، و(دخلتُ يومَ السبتِ) ؛ فإنَّ (إذا) الشرطيَّةَ ليسَتْ إلا الظرفيَّةَ استُعمِلَتِ استعمالَ الشرطِ[1] .

والقولُ بأنَّهُ ليسَ في الكلامِ عطفُ غيرِ الشرطيَّةِ على الشرطيَّةِ[2] . . فاسدٌ ؛ ألا ترىٰ أنَّ قولَهُ : ﴿ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٤] عطفٌ علىٰ مجموعِ (إذا) معَ الجزاءِ ، لا على الجزاءِ ؛ إذ لا معنىٰ لقولِكَ : (إذا جاءَ أجلُهم لا يستقدمونَ) ؟! وكذا يجوزُ العكسُ[3] ؛ فإنَّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ عطفٌ على قولِهِ : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [الأنعام : ٨] ، بل وفي هٰذهِ الآياتِ الشرطيَّاتُ المُصدَّرةُ بالواوِ عطفٌ علىٰ ﴿ كَانُوا ﴾ أو ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ في قولِهِ : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة : ١٠][4] .

وبهٰذا يُمكِنُ دفعُ ما أُورِدَ مِنَ الاعتراضِ ؛ لظهورِ أنَّهُ لا وجهَ لعطفِ ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ، و﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ، و﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ على

---

(١) صاحب الإيراد : هو القزويني في « الإيضاح » (ص١٢٤) .

(٢) قوله : (والقول) ؛ أي : في الجواب عن الإيراد ، والقائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٧) .

(٣) أي : عطف الشرطية علىٰ غيرها . من هامش (هـ) .

(٤) المراد بالشرطيات المصدَّرة بالواو : (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض) ، (وإذا قيل لهم آمنوا) ، (وإذا لقوا الذين آمنوا) .

عطفُهُ علىٰ (إنَّما نحنُ مصلِحونَ) كونَهُ مشارِكاً لهُ في أنَّهُ مِنْ قولِهم ، أو عطفُهُ علىٰ (قالوا) كونَهُ مختصّاً بالظَّرفِ اختصاصَ (قالوا) بهِ ؛ لتقدُّمِهِ عليهِ ؛ وهو (إذا قيلَ لهم لا تُفسِدوا) ؛ فإنَّهم مُفسِدونَ في جميعِ الأحيانِ ؛ سواءٌ قيلَ لهم فيها : (لا تُفسِدوا) ، أو لم يُقَلْ .

وكذلكَ قولُهُ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة : ١٣] ؛ قُطِعَ : (ألا إنَّهم) ؛ لمِثلِ ما تقدَّمَ في الآيةِ السابقةِ .

ولكَ أنْ تحملَ تركَ العطفِ في (اللهُ يستهزئُ بهم) على الاستئنافِ ؛ مِنْ حيثُ إنَّ حكايةَ حالِ المنافقينَ في الذي قبلَهُ لمَّا كانَتْ تُحرِّكُ السَّامعينَ أنْ يسألوا : ما مصيرُ أمرِهم وعُقْبىٰ حالِهم ؟ وكيفَ معاملةُ اللهِ إيَّاهم ؟ . . لم يكنْ مِنَ البلاغةِ أنْ يَعْرى

﴿ كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾[1] .

قولُهُ : (**لمِثلِ ما تقدَّمَ**) ؛ **يعني** : لئلا يستلزمَ عطفُهُ علىٰ (أنُؤمِنُ) كونَهُ مِنْ قولِهم ، وعلىٰ (قالوا) كونَهُ مختصّاً بالظرفِ .

فإنْ قيلَ : (أنُؤمِنُ) استفهامٌ ، فلا يُتوهَّمُ عطفُ الخبرِ عليهِ .

قُلنا: هو علىٰ سبيلِ الحكايةِ، فيجوزُ ؛ كما تقولُ : (قلْ[2] : أكرِمْني وأكرمتُكَ) .

وإنَّما لم يتعرَّضْ لامتناعِ العطفِ علىٰ (لا تُفسِدُوا) ، و(آمِنُوا) ، و(قيلَ) ، و(خَلَوا) ؛ لظهورِهِ بتخلُّلِ الجزاءِ .

وأمَّا بيانُ الاستئنافِ في الآياتِ : فظاهرٌ ، **وإنَّما الخفاءُ** في أنَّهُ لِمَ لمْ يُورِدِ الآياتِ

---

(١) قوله : (وبهذا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بما ذكر ؛ من أن الشرطيات في هٰذه الآيات عطف علىٰ (كانوا) أو (يكذِّبون) . . يمكن دفعُ اعتراض صاحب « الإيضاح » بأن من جملة المحتملات . . العطفَ على الجملة المُصدَّرة بالظرف ؛ لأن المعطوف عليه يصلح لسببية العذاب دون المعطوف . « قوجحصاري » (ق٩٨) .

(٢) في (أ ، و) : (قيل) بدل (قل) .

الكلامُ عنِ الجوابِ ، فلزمَ المصيرُ إلى الاستئنافِ .

وأنْ تقولَ في (ألا إنَّهم همُ المفسدونَ) : تُرِكَ العطفُ فيهِ للاستئنافِ أيضاً ؛ ليطابقَ مقتضى الحالِ ؛ وذلكَ أنَّ ادِّعاءَهمُ الصَّلاحَ لأنفُسِهم علىٰ ما ادَّعوهُ مع توغُّلِهم في الإفسادِ . . ممَّا يُشوِّقُ السَّامعَ أنْ يعرفَ ما حكمُ اللهِ عليهم[1] ، فكانَ ورودُهُ بدونِ الواوِ هو المطابقَ كما ترىٰ ، وكذا في (ألا إنَّهم همُ السفهاءُ) .

[مِنْ أمثلةِ الاستئنافِ]

ومِنْ أمثلةِ الاستئنافِ :

قولُهُ[2] : [من الكامل]

زَعَـمَ ٱلْعَـوَاذِلُ أَنَّنِـي فِـي غَمْـرَةٍ ... صَدَقُوا وَلَـٰكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي

لم يَعطِفْ : (صدقوا) علىٰ (زعمَ العواذلُ) ؛ للاستئنافِ ، وقد أصابَ المَحزَّ ؛ وذلكَ أنَّهُ حينَ أبدى الشِّكايةَ عن جماعاتِ العُذَّالِ بقولِهِ : (زعمَ العواذلُ

في الطريقينِ علىٰ ترتيبِها ؟[3] .

قولُهُ : **(عن جماعاتِ العُذَّالِ) إشارةٌ** إلىٰ أنَّ (العواذلُ) جمعُ عاذلةٍ ؛ بمعنىٰ جماعةٍ عاذلةٍ ، لا امرأةٍ عاذلةٍ ؛ بدليلِ قولِهِ : (صدقوا) .

---

(١) في هامش (د) نسخة : (يشوِّف) بدل (يشوِّق) .

(٢) ورد البيت دون نسبة أيضاً في « الطراز » (٢/ ٢٧) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢٨١) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢٤ـ ١٢٥) .

(٣) قوله : (في الطريقين) ؛ أي : الاستئناف والبيان ، وقوله : (علىٰ ترتيبها) ؛ أي : في التلاوة ؛ فقد اشتغل أوّلاً بـ (الله يستهزئ بهم) في الطريقين ، وبيَّن بعضُهم سبب ذلك بقوله : (لأن عطف جملة « الله يستهزئ بهم » علىٰ سابقتها المشتملة عل ذكر الاستهزاء . . أظهرُ في بادئ الرأي من العطف في الآيتين الأخريين ، والبحث عن ترك العطف الأظهر أتمُّ) . « قوجحصاري » (ق٩٨) ، هذا ؛ وقد جاء قوله : (وأما بيان . . .) إلى آخره في (أ ، ج ، و) قبل (قوله : « لمثل ما تقدم » . . .) إلى آخره .

أنَّني في غَمْرةٍ) ، وكانَ ممَّا يُحرِّكُ السَّامعَ عادةً ليسألَ : هل صدقوا في ذلكَ أم كذبوا ؟ . . صارَ هٰذا السُّؤالُ مقتضى الحالِ ، فبنىٰ عليهِ تاركاً للعطفِ ، علىٰ ما عليهِ إيرادُ الجوابِ عَقِيبَ السُّؤالِ .

وكذلكَ قولُهُ[1] : [من الكامل]

زَعَـمَ ٱلْعَـوَاذِلُ أَنَّ نَـاقَـةَ جُـنْـدُبٍ ... بِجُـنُـوبِ خَبْـتٍ عُـرِّيَـتْ وَأُجِـمَّـتِ

كَـذَبَ ٱلْعَـوَاذِلُ لَـوْ رَأَيْـنَ مُنَاخَنَا ... بِـٱلْقَـادِسِيَّـةِ قُلْـنَ لَـجَّ وَذَلَّـتِ

فصلَ (كذبَ العواذلُ) ، فلم يَعطِفْهُ ؛ ليقعَ جواباً لسؤالٍ اقتضاهُ الحالُ عندَ شكواهُ عنِ النِّساءِ العاذلاتِ بقولِهِ : (زعمَ العواذلُ أنَّهُ كانَ كيتَ وكيتَ) ؛ وهو : هل كذبَ العواذلُ في ذاكَ أم صَدَقْنَ ؟

والقولُ بأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ جمعَ عاذلةٍ ؛ بمعنىٰ رجلٍ عاذلةٍ علىٰ أنَّ التاءَ للمبالغةِ[2] . . ممَّا لا يُلتفتُ إليهِ ؛ لأنَّ ذلكَ ليسَ بقياسٍ .

وقولُهُ : (فبنىٰ) ؛ أي : الشاعرُ الكلامَ على السؤالِ المُقدَّرِ .

وقولُهُ : (علىٰ ما عليهِ) ؛ أي : على الوجهِ الذي يكونُ عليهِ إيرادُ الجوابِ ؛ فإنَّهُ يكونُ بلا عاطفٍ .

وقولُهُ : (عنِ النِّساءِ العاذلاتِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ (العواذلُ) في البيتِ الآخِرِ جمعُ عاذلةٍ ؛ بمعنى امرأةٍ عاذلةٍ ؛ بدليلِ (رأَيْنَ) ، و(قُلْنَ) .

(جُندُبٍ) : بضمِّ الدالِ[3] .

---

(١) ورد البيتان دون نسبة أيضاً في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص١١١) ، وهما لجندب بن عمَّار كما في « الإيضاح » (ص١٢٥) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢٨١) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢٥ـ ١٢٦) ، وقوله : (جندب) ضُبط في (أ ، ب ، د) بضم الدال، وفتحه .

(٢) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٧) .

(٣) وفتحها أيضاً . « قوجحصاري » (ق٩٨) .

وكذلكَ قولُهُ[1] : [من الكامل]

بَكِّي عَلَىٰ قَتْلَى ٱلْعِدَانِ فَإِنَّهُمْ   طَالَتْ إِقَامَتُهُمْ بِبَطْنِ بِرَامِ[2]

كَانُوا عَلَى ٱلْأَعْدَاءِ نَارَ مُحَرِّقٍ   وَلِقَوْمِهِمْ حَرَماً مِنَ ٱلْأَحْرَامِ

قطعَ : (كانوا) للاستئنافِ ؛ لأنَّهُ حينَ أمرَها بالبكاءِ كأنَّهُ توهَّمَها قالَتْ : ولمَ أُبكِّيهم ؟ أو كيفَ أُبكِّيهم ؟ صِفهم لي ؛ كيفَ كانوا ؟ فقالَ مُجيباً : (كانوا على الأعداءِ) .

جُنُوبُ : جمعُ جَنْبٍ ؛ بمعنىٰ جانبٍ وناحيةٍ .

(خَبْتٍ) : اسمُ موضعٍ .

(عُرِّيَتْ) : حُطَّ عنها رَحْلُها ؛ مِنْ عَرِيَ مِنْ ثيابِهِ ، وأعريتُهُ وعرَّيتُهُ تعريةً .

(وأُجِمَّتِ) : أُريحَتْ ، وأُزيلَ كَلالُها ؛ مِنَ الإجمامِ .

(مُناخَنا) : موضعَ إناختِنا .

القادسيّةُ : منزلٌ بينَهُ وبينَ الكوفةِ خمسةَ عشرَ فرسخاً .

(لجَّ) ؛ أي : جُندُبٌ ؛ بمعنىٰ : بالغَ في السَّيرِ .

(وذلَّتِ) ؛ أيِ : الناقةُ مِنَ السَّيرِ ؛ لبُعدِ المنزلِ ، وطُولِ السَّفرِ .

قولُهُ : (بكِّي) أمرٌ مِنْ بكَّيتُهُ ، بالتشديدِ ؛ بمعنىٰ : بكيتُهُ .

(العِدانِ) : بالكسرِ ، اسمُ موضعٍ ، وكذا (بِرامِ) : بالكسرِ[3] .

والمعنىٰ : أكثري البُكاءَ على المقتولينَ بهٰذا المكانِ المدفونينَ ببطنِ بِرامٍ ؛ فقدِ اتَّصلَتْ غَيْبتُهم ، وحصلَ اليأسُ مِنْ رجعتِهم ، ثمَّ وصفَهم دلالةً على استحقاقِهِمُ

---

(١) البيتان لبعض بني أسد كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٣٥٧ ـ ٣٥٨) ، و« سِمْط اللآلي » (٢/ ٩٠٩) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢٦ـ ١٢٧) .

(٢) قوله : (برام) ضُبط في (أ ، د ، هـ) بكسر الباء وفتحها .

(٣) ورُويَ بفتح الباء أيضاً . « قوجحصاري » (ق٩٨) .

وكذلكَ قولُهُ[1] : [من الهزج]

عَرَفْتُ ٱلْمَنْزِلَ ٱلْخَالِي عَفَا مِنْ بَعْدِ أَحْوَالِ
عَفَاهُ كُلُّ حَنَّانٍ عَسُوفِ ٱلْوَبْلِ هَطَّالِ

فصلَ (عفَاهُ كلُّ حنَّانٍ) للاستئنافِ ؛ لأنَّهُ حينَ قالَ : (عفا مِنْ بعدِ أحوالِ) كانَ مَظِنَّةَ أنْ يقالَ : ماذا عفَاهُ ؟

وكذلكَ قولُهُ[2] : [من الوافر]

وَمَا عَفَتِ ٱلرِّيَاحُ لَهُ مَحَلاً عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمُ وَسَاقَا

حينَ قالَ في مَحَلٍّ مَعْفُوٍّ : (ما عَفَتْهُ الرِّياحُ) . . كانَ موضعَ سؤالٍ ؛ وهو : فماذا عفَاهُ إذاً ؟

البُكاءَ عليهم بطريقِ الاستئنافِ والجوابِ عن سؤالٍ : لمَ أُبكِّيهم ؟ وكيفَ كانوا ؟ صِفْهم لي ، فقالَ : كانوا على الأعداءِ نارَ مُحرِّقٍ ، وللأولياءِ أيمَنَ مَأْمَنٍ وأحصَنَهُ .

ومُحرِّقٌ : هو عمرُو بنُ هندٍ ، وكانَ نذرَ أنْ يُحرِّقَ مئةَ نفسٍ ، ففعلَ ، فضُرِبَ المَثَلُ بنارِهِ .

(عفا) : اندرسَ ، و(عفَاهُ) : درسَهُ ، يتعدَّىٰ ، ولا يتعدَّىٰ .

(أحوالِ) : جمعِ حَوْلٍ ؛ وهو العامُ .

سحابٌ حَنَّانٌ : مُصوِّتٌ .

(عَسُوفِ الوَبْلِ) : ظَلُومِ القَطْرِ .

(هطَّالِ) : كثيرِ الهَطْلِ ؛ وهو تتابعُ المطرِ .

أي : عفَاهُ مَنْ يحدو بالإبلِ ويسوقُها إليهم ؛ مِنَ السائلينَ والمادحينَ .

---

(١) البيتان للوليد بن يزيد كما في « الإيضاح » (ص١٢٥) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢٧ـ١٢٨) .
(٢) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص٢٨٩) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢٨ـ١٢٩) .

وكذلكَ قولُهُ[١] : [من البسيط]

وَقَدْ غَرِضْتُ مِنَ ٱلدُّنْيَا فَهَلْ زَمَنِي ... مُعْطٍ حَيَاتِي لِغِرٍّ بَعْدُ مَا غَرِضَا

جَرَّبْتُ دَهْرِي وَأَهْلِيهِ فَمَا تَرَكَتْ ... لِيَ ٱلتَّجَارِبُ فِي وُدِّ ٱمْرِئٍ غَرَضَا

لم يَصِلْ : (جرَّبْتُ) بالعطفِ على (غَرِضْتُ) ؛ بناءً على سؤالٍ ينساقُ إليهِ معنى البيتِ الأوَّلِ ؛ وهو : لِمَ تقولُ هـٰذا وَيْحَكَ ؟! وما الذي اقتضاكَ أنْ تَطْويَ عنِ الحياةِ إلى هـٰذهِ الغايةِ كَشْحَكَ ؟!

وفي جعلِ (عفاهُ كلُّ حنَّانٍ) ، و(عفاهُ مَنْ حدا) جواباً . . دلالةٌ على ما تقرَّرَ عندَهم ؛ مِنْ أنَّ جوابَ (مَنْ قامَ) . . (قامَ زيدٌ) ، لا (زيدٌ قامَ) ، وعليهِ قولُهُ تعالى :

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف : ٩] ، ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَا ﴾ [يس : ٧٨ ـ ٧٩][٢] .

قولُهُ : (وقد غَرِضْتُ) ؛ أي : ضَجِرْتُ ومَلِلْتُ .

(لغِرٍّ) ؛ أي : مَنْ لم يُجرِّبِ الأمورَ : ثاني مفعولي (مُعْطٍ) ، واللامُ : للتقويةِ .

(بَعْدُ) : مبنيٌّ على الضمِّ لحذفِ المضافِ إليهِ منويّاً ، متعلِّقٌ بـ (ما غَرِضا) ، جازَ توسُّعاً في الظرفِ[٣] .

(طوى عنهُ كَشْحَهُ) : أعرضَ ، وجانبَ .

---

(١) البيتان للمعرِّي في « سقط الزند » (ص٢٠٨) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٢٩ـ ١٣٠) .

(٢) قوله : (دلالة . . .) إلى آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٧) بأنه لو كان جواباً لذلك السؤال . . كان المناسب أن يقال : (كل حنَّان عفاه) ؛ كما إذا قيل لك : (من خرج ؟) كان الجواب المناسب : (زيد خرج) ، لا (خرج زيد) .

(٣) قوله : (جاز) ؛ أي : جاز تعلُّقُهُ وتقدُّمُهُ على النفي المؤخَّر في (ما غرضا) . « قوجحصاري » (ق٩٨) .

وكذلكَ قولُهُ عزَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٥] ؛ جاءَ مفصولاً عمَّا قبلَهُ بطريقِ الاستئنافِ ؛ كأنَّهُ قيلَ : ما للمتَّقينَ الجامعينَ بينَ الإيمانِ بالغَيبِ في ضمنِ إقامةِ الصلاةِ والإنفاقِ ممَّا رزقَهمُ اللهُ ، وبينَ الإيمانِ بالكتبِ المُنزَلةِ في ضمنِ الإيقانِ بالآخرةِ . . اختُصُّوا بهدىً لا يُكتَنَهُ كُنْهُهُ ، ولا يُقادَرُ قَدْرُهُ ، مَقُولاً في حقِّهم : (هدىً للمتَّقينَ الذينَ والذينَ) بتنكيرِ (هدىً) ؟ فأجيبَ : بأنَّ أولـٰئكَ الموصوفينَ . . غيرُ مُستبعَدٍ ولا مُستبدَعٍ أنْ يفوزوا دونَ مَنْ عداهم بالهدىٰ عاجلاً ، وبالفلاحِ آجلاً .

ولكَ أنْ تُقدِّرَ تمامَ الكلامِ هو (المتَّقينَ) ، وتُقدِّرَ السُّؤالَ عندَهُ ، وتستأنفَ : (الذينَ يؤمنونَ بالغَيبِ . . .) إلىٰ ساقةِ الكلامِ .

وإنَّهُ أدخَلُ في البلاغةِ ؛ لكونِ الاستئنافِ علىٰ هـٰذا الوجهِ مُنطوِياً علىٰ بيانِ المُوجِبِ لاختصاصِهم بما اختُصُّوا بهِ ؛ علىٰ نحوِ ما تقولُ : (أحسنتَ إلىٰ زيدٍ صديقُكَ القديمُ أهلٌ منكَ لِمَا فعلتَ) .

ولكَ أنْ تُخرجَ الآيةَ عمَّا نحنُ بصَدَدِهِ ؛ بأنْ تجعلَ الموصولَ الأوَّلَ مِنْ توابعِ (المتَّقينَ) ؛ إمَّا مجروراً بالوصفِ ، أو منصوباً بالاختصاصِ ، وتجعلَ الموصولَ الثانيَ مبتدأً و(أولـٰئكَ) خبرَهُ مراداً بهِ التعريضُ بمَنْ لم يُؤمِنُوا مِنْ أهلِ الكتابِ ـ وستعرفُ التعريضَ ـ جاعلاً الجملةَ برأسِها مِنْ مستتبَعاتِ (هدىً للمتَّقينَ) .

قولُهُ : (وكذلكَ قولُهُ عزَّ مِنْ قائلٍ) ذكرَ في الآيةِ وجوهاً ثلاثةً :

الأوَّلُ : أنَّ الموصولَ الأوَّلَ ـ أعني : (الذينَ يُؤمِنُونَ) ـ متَّصلٌ بـ (المتَّقينَ) مجرورٌ على الوصفيَّةِ ، أو منصوبٌ على الاختصاصِ ، والموصولَ الثانيَ ـ أعني :

. . . .

. . . .

(والذينَ يُؤمِنُونَ بما أُنزِلَ إليكَ) ـ عطفٌ عليهِ ، و(أولـٰئكَ علىٰ هدىً) : استئنافٌ .

الثاني : أنَّ الموصولَ الأوَّلَ مبتدأٌ ، والثانيَ عطفٌ عليهِ ، و(أولـٰئكَ علىٰ هدىً) : خبرٌ لهُ ، والجملةُ استئنافٌ[1] .

الثالثُ : أنَّ الموصولَ الأوَّلَ صفةُ (المتَّقينَ) ، أو نصبٌ على الاختصاصِ ، والثانيَ مبتدأٌ خبرُهُ (أولـٰئكَ علىٰ هدىً) ، **وعلىٰ هـٰذا** : تكونُ الآيةُ خارجةً مِنَ الاستئنافِ .

وقولُهُ : (**مراداً بهِ**) ؛ أي : بهـٰذا الجعلِ ، أو بالموصولِ الثاني معَ خبرِهِ . . التعريضُ ، فيكونُ حالاً منهُ بياناً لفائدةِ الإخبارِ بهـٰذا بعدَ الإخبارِ بأنَّ الكتابَ هدىً للمتَّقينَ الموصوفينَ بما ذكرَ[2] .

يعني : أنَّهُ تعريضٌ بمَنْ لم يُؤمِنْ مِنْ أهلِ الكتابِ بنبوَّةِ محمَّدٍ عليهِ السلامُ ، وطمعَ وتوهَّمَ أنَّهُ علىٰ هدىً ، ولهُ فلاحٌ ؛ أي : الهُدىٰ والفلاحُ إنَّما يكونُ لمَنْ آمنَ بالكُتُبِ جميعاً ، لا بالتوراةِ وحدَها ، ولمَنْ أيقنَ بالآخرةِ علىٰ وجهِها ، لا كما يزعمُ اليهودُ ؛ مِنْ أنَّ النَّارَ لا تمسُّهم إلا أيَّاماً معدودةً ، وأنَّ أهلَ الجنَّةِ لا يتلذَّذونَ إلا بالنَّسيمِ والأرواحِ العَبِقةِ ، ونحوِ ذلكَ ممَّا هو مُعتقَدُهم في الآخرةِ .

وقولُهُ : (**جاعلاً الجملةَ**) حالٌ مِنْ فاعلِ (تجعلَ الموصولَ الثانيَ) ؛ أي : جاعلاً جملةَ (والذينَ يُؤمِنُونَ بما أُنزِلَ إليكَ) معَ خبرِهِ بتمامِها . . مِنْ مُتعلِّقاتِ (هدىً للمتَّقينَ) بحسَبِ المعنىٰ ولوازمِهِ ؛ لأنَّ نفيَ الهُدىٰ والفلاحِ عن أضدادِهم

---

(١) كأنه لمَّا قيل : (هدىً للمتقين) قيل : ما بالُهم خُصُّوا بذلك ؟ فأجيب : (الذين يؤمنون بالغيب . . .) إلىٰ آخره . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (منه) ؛ أي : من الجعل ، أو من الموصول الثاني . من هامش (هـ) .

. . . .

مِنْ لوازمِ اختصاصِهم بذلكَ وتوابعِهِ .

والغرضُ مِنْ هـٰذا الكلامِ[1] : الإرشادُ إلىٰ وجهِ تركِ عطفِ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [البقرة : ٦] في هـٰذا الوجهِ أيضاً ؛ كما في الوجهينِ الآخرينِ ؛ فيتَّضحُ امتناعُ عطفِهِ علىٰ ما قبلَهُ على الوجوهِ الثلاثةِ ؛ **أمَّا على الوجهِ الأوَّلِ** : فلِمَا سيأتي ؛ مِنْ أنَّهُ كلامٌ في شأنِ القرآنِ ، وهـٰذا في شأنِ الكفَّارِ ، **وأمَّا على الثاني** : فلأنَّهُ استئنافٌ مبنيٌّ على تقديرِ سؤالٍ ، فذلكَ إدراجٌ لهُ في حكمِ المتَّقينَ ، وتابعٌ لهُ في المعنىٰ ، وإنْ كانَ مبتدأً في اللفظِ فهو في الحقيقةِ كالجاري عليهِ ، **وأمَّا على الثالثِ** : فلأنَّ هـٰذهِ الجملةَ ـ **أعني** : الموصولَ الثانيَ معَ خبرِهِ ـ أيضاً مِنْ توابعِ (المتَّقينَ) ، فيؤولُ إلى الوجهِ الثاني .

فإنْ قيلَ : فعلامَ عُطِفَتْ جملةُ (والذينَ يُؤْمِنُونَ) ؟

قُلنا : الأشبَهُ : أنْ يُجعَلَ الواوُ للحالِ .

فإنْ قيلَ : ما معنىٰ قولِهِ : (الجامعينَ بينَ كذا في ضمنِ كذا ، وبينَ كذا في ضمنِ كذا) ، ولِمَ لمْ يقلْ : (ما للمتَّقينَ الموصوفينَ بتلكَ الصفاتِ أوِ الجامعينَ بينَها) ؟

قُلنا : هو إشارةٌ إلىٰ معنىٰ عطفِ الموصولِ الثاني على الأوَّلِ بالواوِ الجامعةِ ،

---

(١) قوله : (والغرض . . .) إلىٰ آخره ، وهـٰذا الغرض يُفهَمُ من قوله : (مراداً به التعريض . . .) إلىٰ قوله : (من مستتبَعات « هدىً للمتقين ») ؛ وذلك لأن المعنىٰ علىٰ تقدير عدم إرادة التعريض صحيح أيضاً ، إلا أنه حينئذ يكون كلاماً في شأن المؤمنين ، لا في شأن القرآن ، وحينئذ لا وجه لقطع (إن الذين كفروا) عنه ؛ لكونه كلاماً في شأن الكافرين ، وبينهما جهة جامعة ؛ وهي التضاد ، وأما إن أريد به التعريض فيكون من مستتبَعات (هدىً للمتقين) ؛ فيكون كلاماً في شأن القرآن ؛ فيتضح وجه قطع (إن الذين كفروا) عنه . « قوجحصاري » (ق٩٨) .

وعطفِ ما عُطِفَ علىٰ كلٍّ مِنَ الصِّلتينِ ، فليُتدبَّرْ .

وقولُهُ : (اختُصُّوا) في موقعِ الحالِ مِنَ (المتَّقينَ) .

و(لا يُكتَنَهُ كُنْهُهُ) ؛ أي : لا تُبلَغُ نهايتُهُ : صفةُ (هدىً) ، وهو مِنْ كلامِ المولَّدينَ[1] .

و(لا يُقادَرُ قَدْرُهُ) ؛ أي : لا يُغلَبُ عليهِ في القَدْرِ ؛ مِنْ قادرَهُ فقَدَرَهُ ؛ غلبَهُ في القَدْرِ .

(مَقُولاً) : حالٌ مِنْ ضميرِ (اختُصُّوا) .

(الذينَ) ؛ يعني : الموصولَ الأوَّلَ بصلتِهِ .

(والذينَ) ؛ يعني : الموصولَ الثانيَ بصلتِهِ .

(بتنكيرِ هدىً) : الدالِّ على التفخيمِ .

قولُهُ : (أولـٰئكَ الموصوفينَ) يُشيرُ إلىٰ أنَّ اسمَ الإشارةِ ليسَ إشارةً إلىٰ مُجرَّدِ ذواتِ المتَّقينَ ، بل بما ذُكِرَ مِنَ الصِّفاتِ .

والحصرُ المشارُ إليهِ بقولِهِ : (دونَ مَنْ عداهم) . . في الفلاحِ ظاهرٌ ؛ حيثُ قيلَ : ﴿ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ بضميرِ الفصلِ وتعريفِ الخبرِ ، وأمَّا في الهُدىٰ : فمِنَ المقامِ ، ومقارنةِ الفلاحِ .

(ساقةِ الكلامِ) : آخرِهِ ؛ وهي (همُ المفلحونَ) .

(وإنَّهُ) ؛ أي : استئنافَ (الذينَ يُؤمِنُونَ) . . أدخلُ في البلاغةِ مِنِ استئنافِ (أولـٰئكَ علىٰ هدىً) ؛ لاشتمالِهِ علىٰ بيانِ سببِ اختصاصِهم بالهُدى المذكورِ ؛ وهو اتِّصافُهم بالصِّفاتِ المذكورةِ .

(١) ولذلك قال البيضاوي في « أنوار التنزيل » (١/ ٤٠) : (لا يُبالَغُ كُنْهُهُ) .

والفضلُ مِنْ هٰذهِ الوجوهِ لاستئنافِ (الذينَ يؤمنونَ بالغَيبِ) ؛ لجهاتٍ ، فتأمَّلْها .

وقولُهُ : (مجروراً . . . أو منصوباً) لم يلتفتْ إلى الرَّفعِ على المدحِ[1] ؛ لقلَّةِ امتيازِهِ عنِ الوصفيَّةِ .

وقولُهُ : (و« أولـٰئكَ » خبرَهُ) ؛ يعني : جملةَ (أولـٰئكَ علىٰ هدىً مِنْ ربِّهم) .

وقولُهُ : (وستعرفُ التعريضَ) تكريرٌ للوعدِ ؛ فقد ذكرَهُ في تقديمِ المفعولِ[2] .

قولُهُ : (والفضلُ مِنْ هـٰذهِ الوجوهِ) الثلاثةِ لاستئنافِ (الذينَ يُؤمِنُونَ بالغَيبِ) ؛ لجهاتٍ عُمدتُها الانطواءُ علىٰ بيانِ المُوجِبِ[3] .

ومنها[4] : اتِّحادُ محالِّ الصِّلاتِ مِنْ غيرِ فكٍّ[5] ، وعدمُ وقوعِ الواوِ بينَ صفتَيْ موصوفٍ واحدٍ[6] ، وعدمُ الفصلِ بينَ المسؤولِ عن حالِهم وبينَ جوابِ السؤالِ عنهم بذكرِ الصِّفاتِ[7] ، وعدمُ اختلافِ الموصولينِ في الإعرابِ المُفضي إلىٰ عدمِ الانتظامِ[8] ، وما في السؤالِ المُقدَّرِ مِنْ تكثيرِ المعنىٰ بتقليلِ اللفظِ ، وما يُفيدُهُ عطفُ المفردِ مِنَ الاشتراكِ في الحكمِ[9] .

---

(١) والتقدير : (هم الذين) . من هامش (هـ) .

(٢) انظر (٢/ ٦٥) ، وقوله : (ذكره) ؛ أي : ذكر الوعد .

(٣) أي : انطواء الجواب علىٰ مُوجِبِ اختصاص المتقين بالهدىٰ ، بخلاف استئناف (أولـٰئك علىٰ هدىً) . « قوجحصاري » (ق٩٩) ، وهامش (هـ) .

(٤) أي : من تلك الجهات . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٥) بخلاف ما إذا جعل الموصول الثاني مبتدأ ؛ فيجوز أن يُعطف على (المتقين) ، فيختلف موصوف الصلات ؛ أي : (هدىً للمتقين الذين . . . وهدىً للقوم الذين . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٦) إذ الأصل في الصفات الإجراء بلا توسط الواو العاطفة ، بخلاف الاستئناف الأول « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٧) بخلاف الاستئناف الأول . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٨) بخلاف الوجه الثالث . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٩) بخلاف عطف الجملة على الجملة ؛ فلا اشتراك إلا في الوجود . « قوجحصاري » (ق٩٩) ، وقوله : (عطف المفرد) ؛ أي : عطف الموصول الثاني على الأول . من هامش (هـ) .

. . . .

وأيضاً : لهم في كونِ القرآنِ هدىً للمتَّقينَ معَ أنَّ المتَّقيَ هادٍ وجهانِ[١] :

أحدُهما : أنَّ المرادَ بالهُدىٰ : زيادةُ الهُدىٰ ، والثباتُ عليهِ .

وثانيهما : أنَّ المرادَ بالمتَّقينَ : الضالُّونَ الصائرونَ إلى التقوىٰ علىٰ ما هو قاعدةُ المُشارَفةِ .

واستئنافُ (الذينَ يُؤمِنُونَ) يَحسُنُ على الوجهينِ مِنْ غيرِ تكلُّفٍ ، بخلافِ استئنافِ (أولـٰئكَ علىٰ هدىً) ، وابتداءِ (والذينَ يُؤمِنُونَ بما أُنزِلَ) ؛ فإنَّهُ علىٰ تقديرِ المُشارَفةِ يحتاجُ إلىٰ تكلُّفٍ في وصفِ الضالِّينَ بقولِهِ : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ . . . ﴾ إلى الآخِرِ[٢] .

وأيضاً : علىٰ تقديرِ كونِ الموصولِ صفةَ المتَّقينَ : فهو بيانٌ للمُوجِبِ[٣] ؛ فلا وجهَ للسؤالِ عنهُ ، وعلىٰ تقديرِ توجُّهِ السؤالِ : ليسَ في الجوابِ ـ **أعني** : (أولـٰئكَ علىٰ هدىً) ـ ما يُغني غَناءً[٤] ـ لأنَّهُ مُجرَّدُ إعادةِ الدَّعوىٰ ـ إلا بتكلُّفٍ[٥] .

---

(١) قوله : (لهم) ؛ أي : لأهل التفسير . من هامش (أ) .

(٢) قوله : (**يحتاج إلىٰ تكلف** . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ لا شيء من الإيمان وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة بحاصل للضالين الصائرين إلى التقوىٰ ، **والتكلُّف** : هو أن يُحمل (الذين يؤمنون بالغيب . . .) إلىٰ (ينفقون) على المشارَفة أيضاً علىٰ نسق (المتقين) ؛ فتكثير المجاز خلاف الأصل ، بخلاف ما إذا استأنفت من الموصول الأول ؛ فإنه يكون صفة حقيقة ، لا صفة مشارفة ؛ **فما ذهب إليه المصنف أولىٰ مما ذهب إليه صاحب « الكشاف »** ؛ لأنه رجح هـٰذا الوجه . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٣) قوله : (**فهو**) ؛ أي : الموصول الذي هو صفة (للمتقين) ، وقوله : (**بيان للمُوجِب**) ؛ أي : مُوجِب كونهم على الهدىٰ . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٤) قوله : (**غَناء**) ؛ أي : فائدة . من هامش (هـ) .

(٥) قوله : (**لأنه مجرَّد إعادة الدعوىٰ**) كما ذهب إليه صاحب « الكشاف » ؛ حيث قال (١/ ٤٤) : (وإن جعلتَه تابعاً لـ « المتقين » وقع الاستئنافُ على « أولـٰئك » ، كأنه قيل : ما للمستقلِّينَ بهـٰذه الصفات قد اختُصُّوا بالهدىٰ ؟ فأجيب : بأن أولـٰئك الموصوفين غيرُ مُستبعَدٍ=

وكذلكَ قولُهُ عزَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الشعراء : ٢٢١ ـ ٢٢٢] ؛ فُصِلَ (تَنَزَّلُ على كلِّ أفَّاكٍ) ؛ ليقعَ جواباً للسُّؤالِ الذي يَقْطُرُ مِنْ قولِهِ : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ ؛ وهو : إي واللهِ نبِّئْنا على أيِّ مخلوقٍ تتنزَّلُ ؟

ومِنَ الآياتِ الواردةِ على الاستئنافِ :

قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ

قولُهُ : (﴿ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ ﴾) ؛ أي : كذَّابٍ كثيرِ الكذبِ (﴿ أَثِيمٍ ﴾) ؛ أي : فاجرٍ كثيرِ الإثمِ .

فإنْ قيلَ : لا مجالَ ها هنا للوصلِ ليكونَ الفصلُ للاستئنافِ ؛ فإنَّ الجملتينِ مختلفتانِ خبراً وطلباً[١] .

قُلنا : لا يَبعُدُ أنْ يكونَ تركُ العطفِ للاختلافِ والاستئنافِ جميعاً ، والأمرُ كذلكَ ها هنا ؛ للقطعِ بأنَّ (تَنَزَّلُ على كلِّ أفَّاكٍ) ليسَ إلا في مِعْرَضِ الجوابِ .

قولُهُ : (ومِنَ الآياتِ) إشارةٌ إلىٰ ما صرَّحَ بهِ آخِراً ؛ أنَّ سلوكَ طريقِ الاستئنافِ في القرآنِ كثيرٌ .

(﴿ مَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾) ؛ أي : أيُّ شيءٍ حقيقتُهُ ؟ ردّاً علىٰ موسىٰ قولَهُ : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء : ١٦] ، وسيجيءُ الكلامُ في هـٰذا[٢] .

= أن يفوزوا دون الناس بالهدىٰ عاجلاً ، وبالفلاح آجلاً) ، ووجهُ التكلُّف : أن في الجواب قيداً ليس في السؤال ؛ وهو (عاجلاً) و(آجلاً) . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(١) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٨) ؛ أي : فإن الجملة الأولىٰ طلبيّة ، والثانية خبرية . من هامش (أ) .

(٢) انظر (٢/٥٠٨ـ٥١٢) .

رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذۡتَ إِلَٰهًا غَيۡرِي لَأَجۡعَلَنَّكَ مِنَ ٱلۡمَسۡجُونِينَ ﴿ قَالَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكَ بِشَيۡءٖ مُّبِينٖ ﴿ قَالَ فَأۡتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء : ٢٣ ـ ٣١] ؛ فإنَّ الفصلَ في جميعِ ذلكَ بناءٌ على السُّؤالِ الذي يستصحبُهُ تصوُّرُ مقامِ المقاولةِ ؛ مِنْ نحوِ : فماذا قالَ موسىٰ ؟ فماذا قالَ فرعونُ ؟

وكذلكَ قولُهُ : ﴿ قَالُواْ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ﴿ قَالَ لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا بِٱلۡحَقِّ أَمۡ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء : ٥٣ ـ ٥٥] ؛ الفصلُ بناءٌ علىٰ : ماذا قالَ ؟ وماذا قالوا ؟

وكذلكَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴿ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ﴿ . . . .

قولُهُ : (﴿ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾) صفةُ (﴿ ضَيۡفِ﴾) ؛ لأنَّ المرادَ بهِ الكثرةُ ، وجازَ ؛ لأنَّهُ في الأصلِ مصدرٌ ؛ كالزَّوْرِ والصَّوْمِ ، وكانوا اثني عشرَ ملَكاً ، وقيلَ : تسعةً عاشرُهم جبْرَئيلُ ، وقيلَ : ثلاثةٌ ؛ جبْرَئيلُ ، وميكائيلُ ، وإسرافيلُ أو ملَكٌ معَهما ، جعلَهم ضَيْفاً ؛ لكونِهم في صُورةِ الضَّيفِ ، أو ضَيْفاً في حِسْبانِ إبراهيمَ عليهِ السلامُ .

والمعنىٰ : مُكرَمينَ على اللهِ ، أو علىٰ إبراهيمَ ؛ حيثُ خدمَهم بنفسِهِ وأخدمَهُمُ امرأتَهُ .

(﴿ إِذۡ دَخَلُواْ﴾) : مُتعلِّقٌ بـ (المُكرَمينَ) ، أو بما في الضَّيفِ مِنْ معنى الفعلِ ، أو بإضمارِ (اذكرْ) .

(﴿ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾) : ليسوا مِنْ مَعارفِهِ أو مِنْ جنسِ النَّاسِ الذينَ عَهِدَهم ، أو لأنَّهُ رأىٰ لهم حالاً وشكلاً خلافَ حالِ النَّاسِ وشكلِهم .

(﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ ﴾) : ذهبَ إليهم في خُفْيةٍ مِنْ ضُيُوفِهِ علىٰ ما هو أدبُ المُضِيفِ[1] .

---

(١) أي : من أدبِ المُضيف : أن يبادر بالقِرىٰ ؛ حذراً من أن يذمَّه الضيفُ ، أو يصير منتظِراً . =

فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ ۞ فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡ ﴾ [الذاريات : ٢٤ ـ ٢٨] ؛ قُدِّرَ مع قولِهِ : ﴿ فَقَالُواْ سَلَٰمٗا ﴾ : ماذا قالَ إبراهيمُ وقتَ السَّلامِ ؟ ومعَ قولِهِ : ﴿ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾ : ماذا قالَ وقتَ التقريبِ ؟ ومعَ قولِهِ : ﴿ فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗ ﴾ : ماذا قالوا حينَ رَأَوْا منهُ ذلكَ ؟

وسلوكُ هٰذا الأسلوبِ في القرآنِ كثيرٌ .

[مِنْ أمثلةِ البدلِ]

ومِنْ أمثلةِ البدلِ :

(﴿ أَلَا تَأۡكُلُونَ ﴾) : إنكارٌ عليهم تركَ الأكلِ ، وحثٌّ عليهِ .

(﴿ فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ ﴾) : فأضمرَ ، وإنَّما خافَهم ؛ لظنِّهِ أنَّهم يريدونَ بهِ سوءاً حينَ لم يتعرَّضوا لطعامِهِ ، وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما : (وقعَ في نفسِهِ أنَّهم ملائكةٌ أُرسِلُوا للعذابِ)[١] .

قولُهُ : (في القرآنِ كثيرٌ) تقديمُ الظرفِ لمُجرَّدِ الاهتمامِ دونَ الحصرِ ؛ وذلكَ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : ﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت : ١١] ، و﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : ﴿ قَالُواْ لَا تَخَفۡ ﴾ [ص : ٢١] ، و﴿ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ . . . ﴾[٢] إلىٰ قولِهِ : ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ ﴾ [سبأ : ٣١ـ ٣٢] .

قولُهُ : (ومِنْ أمثلةِ البدلِ) أوردَ أربعةَ أمثلةٍ يُشبِهُ أنْ يكونَ الأوَّلانِ بدلَ الاشتمالِ ، والثالثُ بدلَ البعضِ ، والرابعُ بدلَ الكلِّ .

= « قوجحصاري » (ق٩٩) ، وفي (ج ، د ، هـ) ونسخة في هامش (أ) : (داب) بدل (أدب) .

(١) انظر « الكشاف » (٤/ ٤٠٢) .

(٢) في جميع النسخ : (قال الذين استضعفوا) بدل (يقول الذين استضعفوا) ، ولعله سهو قلم .

قولُهُ[1] : [من الطويل]

أَقُـولُ لَـهُ ٱرْحَـلْ لا تُقِيمَـنَّ عِنْـدَنَـا وَإلا فَكُنْ فِي ٱلسِّرِّ وَٱلْجَهْرِ مُسْلِمَا

فصلَ (لا تُقِيمَنَّ) عنِ (ارحلْ) ؛ لقصدِ البدلِ ؛ لأنَّ المقصودَ مِنْ كلامِهِ هـٰذا كمالُ إظهارِ الكراهةِ لإقامتِهِ بسببِ خلافِ سِرِّهِ العَلَنَ ، وقولُهُ : (لا تُقِيمَنَّ عندَنا) أوفىٰ بتأديةِ هـٰذا المقصودِ مِنْ قولِهِ : (ارحلْ) ؛ لدلالةِ ذاكَ عليهِ بالتضمُّنِ معَ التجرُّدِ عنِ التأكيدِ ، ودلالةِ هـٰذا عليهِ بالمطابقةِ معَ التأكيدِ .

وكذلكَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ * قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [المؤمنون : ٨١ ـ ٨٢] ؛ فُصِلَ (قالوا أئذا مِتْنا) عن (قالوا مِثلَ ما قالَ الأوَّلونَ) ؛ لقصدِ البدلِ .

وكونُ المقصودِ مِنِ (ارحلْ) كمالَ إظهارِ كراهتِهِ إقامتَهُ . . ممَّا لا يشتبهُ علىٰ مَنْ لهُ أدنىٰ معرفةٍ بالكلامِ[2] .

وأمَّا دلالتُهُ علىٰ ذلكَ بالتضمُّنِ المقابلِ للمطابقةِ ؛ أعني : دلالةَ اللفظِ علىٰ جزءِ الموضوعِ لهُ أو جزءِ المعنىٰ : فكأنَّهُ مبنيٌّ علىٰ ما يقالُ ؛ أنَّ الأمرَ بالشيءِ يتضمَّنُ النهيَ عن ضدِّهِ .

وأمَّا كونُ دلالةِ (لا تُقِيمَنَّ عندَنا) عليهِ بالمطابقةِ : فبحكمِ العُرْفِ ؛ إذ لا يقالُ : (لا تُقِمْ عندي) إلا لذلكَ دونَ القصدِ إلى النَّهيِ عنِ الإقامةِ[3] .

---

(١) البيت لا يُعلَم قائله كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٧٨) ، و« شرح الأشموني لألفية ابن مالك » (٣/ ١٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣١ـ ١٣٢) .

(٢) قوله : (مما لا يشتبه . . .) إلىٰ آخره تعريض بالمؤذني ؛ حيث قال في « شرح المفتاح » (ق١١٨) : (بل المقصود هو ألا يُقيم عندهم بسبب نفاقه) .

(٣) قوله : (لذلك) ؛ أي : لكمال إظهار كراهة الإقامة . من هامش (هـ) ، وقوله : (**وأما كون دلالة . . .**) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١١٨) بأن كون دلالة هـٰذا عليه بالمطابقة . . ظاهر المنع ، بل دلالة كل منهما بالالتزام .

ولكَ أنْ تحملَهُ على الاستئنافِ ؛ لِمَا في قولِهِ : ﴿ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ ؛ مِنَ الإجمالِ المُحرِّكِ للسَّامعِ أنْ يسألَ : ماذا قالوهُ ؟

وكذلكَ قولُهُ : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۞ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ـ ١٣٤] ، الفصلُ فيهِ للبدلِ ، ويحتملُ الاستئنافَ .

وكذلكَ قولُهُ : ﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [يس : ٢٠ ـ ٢١] ؛ لم يُعطَفِ : ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ ﴾ للبدلِ .

[مِنْ أمثلةِ الإيضاحِ والتبيينِ]

ومِنْ أمثلةِ الإيضاحِ والتبيينِ :

وكونُ الثاني أَوفىٰ بتأديةِ المرادِ في باقي الأمثلةِ ، وعدمُ احتمالِ الرابعِ للاستئنافِ احتمالاً يُعتَدُّ بِهِ[١] . . ممَّا لا يخفىٰ[٢] .

قولُهُ : (ومِنْ أمثلةِ الإيضاحِ والتبيينِ) قد بسطَ المصنِّفُ الكلامَ في هٰذا المقامِ بحيثُ يستغني عنِ الشَّرحِ ، فلنقتصرْ على التنبيهِ علىٰ بعضِ ما يحتاجُ إلى التنبيهِ .

وليكنْ علىٰ ذُكْرٍ منكَ ما ذكَرْنا في أوَّلِ الفنِّ ؛ مِنْ أنَّ الحكمَ بأنَّ هٰذا الفصلَ مثلاً لغرضِ كذا . . مبنيٌّ على اعتبارِ المناسبةِ ، والأخذِ بالأَولىٰ والأخلَقِ بحكمِ الوضعِ ، أوِ استعمالِ أربابِ الفصاحةِ ، أو فهمِ أصحابِ الذَّوْقِ ، وأنَّهُ لا يقدحُ فيهِ الاحتمالُ الآخرُ وإنْ كانَ مساوياً لهُ ، فكيفَ إذا كانَ أخفىٰ وأدنىٰ[٣] .

---

(١) وإنما قيَّد بقوله : (يُعتد به) ؛ لجواز أن يُسألَ ويقالَ : (من المرسلون ؟) ، فيجابَ ويقالَ : (من لا يسألكم أجراً) . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٢) وفي ذلك تعريض بالمؤذني ؛ حيث قال في « شرح المفتاح » (ق١١٨) : (لا نُسلِّم أنه مؤدٍّ فضلاً أن يكون أوفىٰ ، بل المؤدِّي لذلك هو المصراع الثاني) .

(٣) قوله : (وليكن علىٰ ذكر . . .) إلىٰ آخره . . تعريض بالمؤذني ؛ حيث ذكر في « شرح المفتاح » (ق١١٨) علىٰ سبيل الاعتراض . . احتمالاتٍ أخرىٰ في الأمثلة التي ذكرها المصنف .

قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۞ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : ٨ ـ ٩] ؛ لم يُعطَفْ : (يخادعونَ) علىٰ ما قبلَهُ ؛ لكونِهِ مُوضِحاً لهُ ومبيِّناً ؛ مِنْ حيثُ إنَّهم حينَ كانوا يُوهِمُونَ بألسنتِهم أنَّهم آمنوا وما كانوا مؤمنينَ بقلوبِهم . . قد كانوا في حكمِ المخادِعينَ .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه : ١٢٠] ؛ لم يُعطَفْ : (قالَ) علىٰ (وسوسَ) ؛ لكونِهِ تفسيراً لهُ وتبييناً .

قولُهُ : (﴿ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾) هو يومُ القيامةِ ؛ لكونِهِ آخرَ الأيَّامِ .

وتوحيدُ الضميرِ في (يقولُ) ، وجمعُهُ في (هم) . . بالنظرِ إلىٰ لفظِ (مَنْ) ومعناهُ .

والكلامُ في المرادِ بالمخادَعةِ ، وكونِهِ مِنَ الجانبينِ ، وما يتعلَّقُ بذلكَ . . مذكورٌ في « حواشي الكشَّافِ »(١) .

وما ذكرَ في المتنِ ؛ مِنْ كونِهم في حكمِ المخادِعينَ . . إنَّما هو للخَدْعِ مِنْ جانبِهم(٢) .

قولُهُ : (﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ﴾) ؛ أي : أنهىٰ إلىٰ آدمَ وسوستَهُ .

ومعنىٰ إضافةِ الشجرةِ إلى الخُلْدِ : أنَّها سببُهُ بزعمِهِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ مَنْ أكلَ منها لم يمتْ أبداً(٣) .

(﴿ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾) ؛ أي : لا يزولُ ، ولا يَضعُفُ .

---

(١) انظر « حاشية السعد على الكشاف » (ق٤٨ ـ ٤٩) .

(٢) لأن مخادعة الله والمؤمنين لا تصح ؛ لأن علَّام الغيوب الحكيم لا يُخْدَع ولا يَخْدع ، والمؤمنين وإن جاز أن يُخْدَعوا . . لم يجز أن يَخْدعوا . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٣) في النسخ ما عدا (ج) : (منه) بدل (منها) .

[مِنْ أمثلةِ التقريرِ والتأكيدِ]

ومِنْ أمثلةِ التقريرِ والتأكيدِ :

قولُهُ تعالىٰ : ﴿ الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ١ ـ ٢] ؛ لم يُعطَفْ : (لا ريبَ فيهِ) علىٰ (ذلكَ الكتابُ) ؛ حيثُ كانَ وِزانُهُ في الآيةِ وِزانَ (نفسُهُ) في قولِكَ[1] : (جاءَني الخليفةُ نفسُهُ) ، أو وِزانَ (بيِّناً) في قولِكَ : (هو الحقُّ بيِّناً) .

يدلُّكَ علىٰ ذلكَ : أنَّهُ حينَ بُولِغَ في وصفِ الكتابِ ببُلُوغِهِ الدَّرجةَ القُصْيَا مِنَ الكمالِ والوُفورِ في شأنِهِ تلكَ المبالغةَ ؛ حيثُ جُعِلَ المبتدأُ لفظةَ (ذلكَ) ، . . .

قولُهُ : (علىٰ « ذلكَ الكتابُ ») كأنَّهُ يشيرُ إلىٰ أنَّ (ذلكَ) مبتدأٌ و(الكتابُ) خبرُهُ .

وقولُهم : (وِزانُ هـٰذا وِزانُ ذلكَ) ؛ أي : قياسُهُ ونسبتُهُ ، وهو في الأصلِ مصدرُ (وازنَ) ، لـٰكنْ ليسَ المعنىٰ علىٰ أنْ يُعتبَرَ لذلكَ الشيءِ موازنةٌ معَ شيءٍ آخرَ وإنْ كانَ في بعضِ المواضعِ محتملاً .

قولُهُ : (يدلُّكَ علىٰ ذلكَ : أنَّهُ) الضميرُ للشأنِ .

و(بُولِغَ) : مسندٌ إلى الجارِّ والمجرورِ بعدَهُ .

وضميرُ (شأنِهِ) : للكمالِ ، لا للكتابِ[2] .

و(تلكَ المبالغةَ) : مصدرُ (بُولِغَ) .

ولفظُ (حينَ) : قد يُستعمَلُ استعمالَ (لمَّا) ، وجوابُهُ (كانَ) ؛ أي : وصفُ

---

(١) في (ب ، ج) : (حين) بدل (حيث) ، وفي هامش (ج) نسخة كالمثبت .
(٢) كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٤٧) .

وأُدخِلَ على الخبرِ حرفُ التعريفِ بشهادةِ الأصولِ كما سبقَتْ . . كانَ عندَ السَّامعِ قبلَ أنْ يتأمَّلَ مَظِنَّةَ أنْ يَنظِمَهُ في سِلْكِ ما قد يُرمىٰ بهِ علىٰ سبيلِ الجِزافِ مِنْ غيرِ تحقُّقٍ وإتقانٍ[١] ، فأُتبِعَهُ : (لا ريبَ فيهِ) نفياً لذلكَ وقد أُصِيبَ بهِ المَحَزُّ . . إتباعَ (نفسُهُ) الخليفةَ ؛ إزالةً لِمَا عسىٰ يتوهَّمُ السَّامعُ أنَّكَ في قولِكَ : (جاءَني الخليفةُ) مُتجوِّزٌ أو ساهٍ ، وتقريرُ كونِهِ حالاً مؤكِّدةً . . ظاهرٌ .

الكتابِ ، أو حينُ المبالغةِ ، أوِ المبالغةُ بتأويلِ : (أنْ بُولِغَ)[٢] ، **وكذا ضميرُ** (**يَنظِمَهُ**)[٣] ، **والشرطيّةُ** : خبرُ (أنَّ)[٤] .

و(**بشهادةِ الأصولِ**) ؛ أي : القواعدِ البيانيَّةِ ؛ مِنْ أنَّ (ذلكَ) للبعيدِ ، فيفيدُ في القريبِ التعظيمَ ، وأنَّ تعريفَ الخبرِ يفيدُ الحصرَ ، كأنَّهُ قيلَ : هـٰذا الكتابُ البالغُ أعلىٰ درجاتِ الكمالِ هو الكتابُ لا غيرُ ؛ كأنَّ ما عداهُ لا يستحقُّ أنْ يُسمَّىٰ كتاباً .

والجِزافُ بالكسرِ : مصدرُ جازفَ مُجازفةً ؛ أخذَ بغيرِ تقديرٍ ومعرفةٍ بالكمِّيَّةِ .

(**فأُتبِعَهُ**) : مسندٌ إلىٰ (لا ريبَ فيهِ) ، **وضميرُ المفعولِ** : لـ (ذلكَ الكتابُ) ؛ أي : جُعِلَ (لا ريبَ فيهِ) تابعاً لقولِهِ : (ذلكَ الكتابُ) ، وذُكِرَ بعدَهُ ؛ لنفيِ وهمِ أنَّهُ ممَّا يُرمىٰ بهِ علىٰ سبيلِ الجِزافِ إتباعاً مِثلَ إتباعِ (نفسُهُ) الخليفةَ في قولِكَ : (جاءَني الخليفةُ نفسُهُ) ؛ لإزالةِ ما يُمكِنُ أنْ يتوهَّمَ السامعُ ؛ مِنَ التجوُّزِ أوِ السَّهْوِ

---

(١) في (د) : (وإيقان) بدل (وإتقان) .

(٢) قوله : (حين المبالغة) ؛ أي : وقت المبالغة ، وقوله : (بتأويل أن بولغ) ؛ لأن الفعل إذا أُسند إلىٰ ضمير المؤنّث الغير الحقيقي مصدراً كان أو غيره . . يجب التأنيث ، والحاصل : أنه يجوز أن يُسند (كان) إلىٰ كل أمر من الأمور المذكورة . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٣) أي : هو أيضاً للكمال ، لا للكتاب كما ذهب إليه الشيرازي أيضاً في « مفتاح المفتاح » (ق١٤٧) .

(٤) قوله : (والشرطية) ؛ أي : (حين بولغ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأن (حين) بمعنىٰ (لمَّا) . من هامش (هـ) .

وكذلكَ فُصِلَ (هدىً للمتَّقينَ) ؛ لمعنى التقريرِ فيهِ للذي قبلَهُ ؛ لأنَّ قولَهُ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مَسُوقٌ لوصفِ التنزيلِ بكمالِ كونِهِ هادياً ، وقولَهُ : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ تقديرُهُ كما لا يخفىٰ : (هو هدىً) ، وإنَّ معناهُ : نفسُهُ هدايةٌ مَحْضةٌ بالغةٌ درجةً لا يُكْتنَهُ كُنْهُها ، وإنَّهُ في التأكيدِ والتقريرِ لمعنىٰ أنَّهُ كاملٌ في الهدايةِ . . كما ترىٰ .

وأمَّا بيانُ أنَّ ما قبلَهُ مَسُوقٌ لِمَا ذُكِرَ : فما ترىٰ مِنَ النَّظْمِ الشاهدِ لهُ لإحرازِهِ قَصَبَ السَّبْقِ في شأنِهِ ؛ وهو (ذلكَ الكتابُ) ، ثمَّ مِنْ تعقيبِهِ بما يُنادي علىٰ

في نسبةِ مجيءِ الخليفةِ إليكَ .

وتقريرُ « دلائلِ الإعجازِ » : أنَّهُ بمنزلةِ التأكيدِ اللفظيِّ ؛ حيثُ قالَ : (﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ : تأكيدٌ وبيانٌ وتحقيقٌ لقولِهِ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ، وزيادةُ تثبيتٍ لهُ ، وبمنزلةِ أنْ تقولَ : « هو ذلكَ الكتابُ ، هو ذلكَ الكتابُ » ، فتعيدَهُ مرَّةً ثانيةً لتثبتَهُ)[1] .

قولُهُ : (للذي قبلَهُ) متعلِّقٌ بـ (التقريرِ) ، والضميرُ : لـ (هدىً للمتَّقينَ) .

(وإنَّ معناهُ) : بكسرِ الهمزةِ ، والجملةُ حالٌ ، أو عطفٌ علىٰ جملةِ : (تقديرُهُ : « هو هدىً ») .

وكونُهُ هدايةً مَحْضةً . . مُستفادٌ مِنْ حملِ المصدرِ[2] ، وبالغةً أقصىٰ درجاتِ الكمالِ . . مِنَ التنكيرِ[3] .

(مَسُوقٌ لِمَا ذُكِرَ) ؛ أي : للوصفِ بكمالِ كونِهِ هادياً .

وضميرُ (إحرازِهِ) ، و(هو) ، و(تعقيبِهِ) : للنظمِ .

---

(١) دلائل الإعجاز (ص٢٢٧) .

(٢) قوله : (المصدر) ؛ أي : (هدىً) .

(٣) أي : كونه هدايةً بالغةً أقصىٰ درجات الكمال . . مستفاد من تنكير (هدىً) . من هامش (هـ) .

صِدْقِ الشاهدِ ذلكَ النِّداءَ البليغَ ؛ وهو (لا ريبَ فيهِ) ، وإنَّكَ لتعلمُ أنَّ شأنَ الكتبِ السماويَّةِ الهدايةُ لا غيرُ ، وبحسَبِها يتفاوتُ شأنُهنَّ في درجاتِ الكمالِ .

قالَ الصغانيُّ : (المراهنُ إذا سبقَ قيلَ : **أحرزَ قَصَبةَ السَّبقِ** ؛ لأنَّ الغايةَ التي يستبقُ إليها تُذرعُ بالقَصَبةِ ، وتُركَزُ تلكَ القَصَبةُ عندَ نهايةِ الغايةِ[1] ، فمَنْ سبقَ أخذَها)[2] .

وأمَّا ضميرُ (لهُ) ، **و(شأنِهِ)** : **فقيلَ** : كلاهما لـ (ما ذُكِرَ)[3] ؛ **أعني** : الوصفَ بكونِهِ هادياً ، **وقيلَ** : الثاني للنظمِ[4] .

ومَنْ تأمَّلَ حقَّ التأمُّلِ ، ونظرَ في قولِهِ : (وإنَّكَ لتعلمُ . . .) إلىٰ آخرِهِ . . **لم يشتبهْ عليهِ** أنَّ كليهما للتنزيلِ ؛ أي : للكتابِ ، **وأنَّ اللامَ في قولِهِ** : **(لهُ)** ؛ بمعنىٰ : لأجلِهِ ، **وفي (لإحرازِهِ)** : صلةُ الشهادةِ ؛ أي : النظمِ الشاهدِ للكتابِ بإحرازِهِ قَصَبَ السَّبقِ في شأنِهِ ؛ أي : بعُلُوِّ رتبتِهِ ، ورِفعةِ منزلتِهِ ، ولا شكَّ أنَّ شأنَ الكتبِ السماويَّةِ وما هو المقصودُ الأعظمُ منها . . هو الهدايةُ لا غيرُ ، وبحسَبِها يتفاوتُ حالُهنَّ في درجاتِ الكمالِ ؛ فما يشهدُ للقرآنِ بكمالِ شأنِهِ ، وعُلُوِّ مكانِهِ ، ورِفعةِ منزلتِهِ . . يشهدُ لهُ بكمالِ هدايتِهِ ؛ فيثبتُ أنَّ ما قبلَ (هدىً للمتَّقينَ) مَسُوقٌ لوصفِ التنزيلِ ـ **أعني** : القرآنَ ـ بكمالِ كونِهِ هادياً ، وهو المطلوبُ .

ومبنىٰ كلامِهِ علىٰ أنَّ (ذلكَ الكتابُ) جملةٌ ، و(لا ريبَ فيهِ) جملةٌ أخرىٰ ، و(هدىً) أخرىٰ بتقديرِ المبتدأِ ؛ أي : (هو هدىً)[5] .

---

(١) في (و) : (وتترك) بدل (وتركز) .

(٢) التكملة والذيل والصلة لكتاب « تاج اللغة وصحاح العربية » (ق ص ب) (١/ ٢٤١) .

(٣) **القائل** : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٩٧) ، ونظام الدين الأعرج كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق٩٩) .

(٤) **القائل** : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٤٧) .

(٥) قوله : (**ومبنىٰ كلامه** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مبنىٰ كلامه علىٰ أن (ذلك الكتاب) جملة . . . =

وكذلكَ قولُهُ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ [البقرة : ٦ ـ ٧] ؛ فُصِلَ قولُهُ : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ لمَّا كانَ مُقرِّراً لِمَا أفادَ قولُهُ[1] : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ؛ مِنْ تركِ إجابتِهم إلى الإيمانِ ، وكذلكَ فُصِلَ قولُهُ : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ لمَّا كانَ بمثابةِ (لا يؤمنونَ) مِنْ جهةٍ أخرىٰ ؛ وهي أنَّ عدمَ التفاوتِ بينَ الإنذارِ وعدمِ الإنذارِ لمَّا لم يصحَّ إلا في حقِّ مَنْ ليسَ لهُ قلبٌ يَخلُصُ إليهِ حقٌّ ، وسمعٌ يُدرِكُ بهِ حُجَّةً ، وبصرٌ يُثبِتُ بهِ عِبْرةً . . وقعَ قولُهُ : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ مُقرِّراً كما ترىٰ .

قولُهُ : (وكذلكَ قولُهُ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾) ؛ **أمَّا قطعُ (إنَّ الذينَ كفروا) عمَّا قبلَهُ** : فلكمالِ الانقطاعِ علىٰ ما سيجيءُ[2] ، **وأمَّا قطعُ (لا يُؤمنونَ) ، و(ختمَ اللهُ)** : فلكمالِ الاتِّصالِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ تقريرٌ لِمَا يدلُّ عليهِ قولُهُ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ؛ مِنْ تركِ إجابتِهم إلى الإيمانِ ، والثانيَ لِمَا يدلُّ هو عليهِ ؛ مِنْ أنَّهُ ليسَ لهم قلبٌ يتذكَّرُ ، وسمعٌ يُدرِكُ حُجَّةً ، وبصرٌ يُثبِتُ عِبْرةً ؛ فقولُهُ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ مِنْ عطفِ الاسميَّةِ على الفعليَّةِ .

فإنْ قيلَ : فيجبُ أنْ يكونَ لقولِهِ : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ أيضاً دَخْلٌ في التقريرِ .

قُلنا : نعم إذا جُعِلَ عطفاً علىٰ (لا يؤمنونَ) ، أو (ختمَ اللهُ) ، **ووجهُهُ** : أنَّ

= إلىٰ آخره ، لا على الوجهين الآخرين ؛ وهما أن يكون (لا ريب فيه) مع (هدىً للمتقين) خبراً لـ (ذلك) ، وأن يكون (هدىً للمتقين) مبتدأً والظرف المقدَّم ـ أي : (فيه) ـ خبرَهُ . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(١) في (د) : (أفاده) بدل (أفاد) .

(٢) انظر (٢/٢٧٦) .

وكذلكَ قولُهُ : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة : ١٤] ؛ لمَّا كانَ المرادُ بـ (إنَّا معَكم) هو : أنَّا معَكم قُلوباً ، وكانَ معناهُ : أنَّا نُوهِمُ أصحابَ محمَّدٍ الإيمانَ . . وقعَ قولُهُ : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ مُقرِّراً ، ففُصِلَ .

ولكَ أنْ تحملَهُ على الاستئنافِ ؛ لانصبابِ (إنَّا معَكم) وهو قولُ المنافقينَ لشياطينِهم . . إلىٰ أنْ يقولَ لهم شياطينُهم : فما بالُكم إنْ صحَّ أنَّكم معَنا توافقونَ أصحابَ محمَّدٍ ؟!

وكذلكَ قولُهُ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف : ٣١] ؛ فُصِلَ (إنْ هـٰذا) ؛ لكونِهِ مؤكِّداً للأوَّلِ في نفيِ البشريَّةِ .

ولكَ أنْ تقولَ : الذي عليهِ العُرْفُ متىٰ قيلَ في حقِّ إنسانٍ : (ما هـٰذا بشراً ،

إثباتَ خاصَّةِ الشيءِ[١] ـ وهو العذابُ العظيمُ لعدمِ الإجابةِ إلى الإيمانِ ـ تأكيدٌ وتقريرٌ لثبوتِهِ ، وإنْ عُطِفَ علىٰ جملةِ (إنَّ الذينَ كفروا) . . فلا[٢] .

قولُهُ : (هو : أنَّا معَكم قُلوباً) صحَّ بفتحِ الهمزةِ[٣] ؛ لأنَّ المرادَ هو المعنىٰ .

قولُهُ : (ولكَ أنْ تقولَ) : إنَّ لكلٍّ مِنْ جملتَيْ : (ما هـٰذا بشراً) ، (إنْ هـٰذا إلا ملكٌ) منطوقاً ومفهوماً ؛ فمفهومُ الثانيةِ ـ وهو نفيُ البشريَّةِ ـ يُؤكِّدُ منطوقَ الأُولىٰ ، ومنطوقُها مفهومُها[٤] ؛ وهو إثباتُ المَلَكيَّةِ .

---

(١) الخاصة ها هنا : عبارة عن العذاب العظيم ، والشيء : عن عدم الإجابة إلى الإيمان . من هامش (هـ) ، وسياق كلام الشارح بقوله : (وهو العذاب . . .) إلىٰ آخره . . يفيد ذلك .

(٢) أي : فلا دخل له في التقرير ؛ ولذلك لم يذكره . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٣) وجُوِّز الكسر أيضاً على الحكاية بحسب المعنىٰ ، وكذلك الحال في قوله : (أنَّا نُوهِمُ) . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٤) أي : منطوق الثانية مفهوم الأُولىٰ . « قوجحصاري » (ق٩٩) ، وضُبط قوله : (مفهومها) في (هـ) بالنصب علىٰ تقدير : ومنطوقها يؤكِّد مفهومَها ؛ أي : ومنطوق الثانية يؤكِّد مفهومَ الأُولىٰ .

ما هو بآدميٍّ) في حالِ التَّعظيمِ لهُ ، والتعجُّبِ ممَّا يُشاهَدُ منهُ مِنْ حُسْنِ الخَلْقِ والخُلُقِ . . هو أنْ يُفهَمَ منهُ أنَّهُ مَلَكٌ ؛ فوقعَ قولُهُ : ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ ﴾ تأكيداً للملَكيَّةِ ، ففُصِلَ .

وكذلكَ قولُهُ : ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان : ٧] ؛ الثَّاني مقرِّرٌ للأوَّلِ .

[مِنْ أمثلةِ الانقطاعِ للاختلافِ خبراً وطلباً]

ومِنْ أمثلةِ الانقطاعِ للاختلافِ خبراً وطلباً :

قولُهُ :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ[1]

وإنَّما قالَ : (في حالِ التعظيمِ) ؛ إذِ المفهومُ مِنْ نفيِ الإنسانيَّةِ في مقامِ التحقيرِ . . إثباتُ الشيطانيَّةِ والسَّبُعيَّةِ أوِ النَّفسانيَّةِ والبهيميَّةِ .

قولُهُ : (﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾) لا خفاءَ في أنَّ (كأنَّ في أذنيهِ وَقْراً) تقريرٌ لهُ .

وأمَّا هو[2] : فقيلَ : في موقعِ الحالِ[3] ؛ أي : مشابهاً حالُهُ حالَ مَنْ لم يَسْمَعْ[4] ، والأشبهُ : أنَّهُ تقريرٌ لقولِهِ : ﴿ وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا ﴾ .

قولُهُ : (وقالَ رائدُهم) هو الذي يتقدَّمُ الرُّفقةَ لطلبِ الماءِ والكلأِ .

(أَرْسُوا) : أمرٌ مِنْ أَرْسَيْتُ السفينةَ ؛ ألقيتُ مِرساتَها لتقفَ[5] .

---

(١) في (د) زيادة : (فُصِلَ « نزاولها » ؛ لأنَّ « نزاولها » خبر ، و« أرسوا » أمر ؛ فامتنع العطفُ بينهما باختلافهما خبراً وطلباً) ، وفي (د) أيضاً : (وكل) بدل (فكل) .

(٢) قوله : (وأما هو) ؛ أي : (كأن لم يسمعها) . « قوجحصاري » (ق٩٩) .

(٣) أي : من المستكنِّ في (ولَّى مستكبراً) . « قوجحصاري » (ق ٩٩ ـ ١٠٠) .

(٤) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٤٨) .

(٥) قوله : (مرساتها) هي في الأصل : الحديدة التي تُلقى في قعر البحر لتقف السفينة ، ثم صارت=

وقولُهُ[1] : [من السريع]

مَلَّكْتُـــهُ حَبْلِـــي وَلَٰكِنَّـــهُ ... أَلْقَاهُ مِـنْ زُهْـدٍ عَلَـىٰ غَـارِبِـي

وَقَـالَ إِنِّـي فِـي ٱلْهَـوَىٰ كَـاذِبٌ ... ٱنْتَقَـــمَ ٱللهُ مِـــنَ ٱلْكَـــاذِبِ

لأنَّهُ أرادَ الدُّعاءَ بقولِهِ : (انتقمَ) .

(نُزاوِلُها) ؛ أي : نعالجُ تلكَ الحربَ ، ونصبرُ عليها .

والحَتْفُ : الهلاكُ .

(يَجْري بمِقْدارِ) ؛ أي : بقَدَرٍ .

وقيلَ : الضميرُ : للسفينةِ ، والبيتُ للأخطلِ[2] ، وبعدَهُ : [من البسيط]

إِمَّـا نَمُـوتُ كِـرَامـاً أَوْ نَفُـوزُ بِهَـا ... فَوَاجِدُ ٱلدَّثْرِ مِنْ كَدٍّ وَأَسْفَارِ[3]

والمعنىٰ : قالَ مُقدَّمُ القومِ للمَلَّاحينَ : أَرْسُوا السفينةَ ولا تُجْرُوها ؛ لكي نُعالجَها ونأخذَها وما فيها مِنَ الأموالِ ، ولم يُوجَدِ البيتُ في « ديوانِ الأخطلِ »[4] .

قولُهُ : (مَلَّكْتُهُ حَبْلي) يريدُ حبلَ المواصَلةِ والمعاهَدةِ ، لٰكنَّهُ نبذَهُ علىٰ كاهلي ؛ لقلَّةِ رغبتِهِ فيهِ ، وزعمَ أنِّي كاذبٌ في هواهُ ومحبَّتِهِ ، والمرادُ[5] : أنَّهُ قالَ معنىٰ هٰذا القولِ ومُؤدَّاهُ بعبارةٍ لائقةٍ ؛ وهي (إنَّكَ كاذبٌ) بطريقِ الخطابِ .

= تُستعمَلُ في كل إقامة . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

(١) البيتان لليزيدي كما في « الإيضاح » (ص١٢١) ، وذكر العبَّاسي في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٧١) أنهما لليزيدي ، أو إبراهيم بن المدبر ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٢ـ١٣٣) .

(٢) نسبه للأخطل أيضاً سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٩٦) ، وليس في « ديوانه » ، وسيذكر الشيرازي ذلك ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٩٦) ، و« الإفصاح » (ق١٣٢ـ١٣٣) .

(٣) الدَّثْر : المال الكثير . انظر « تاج العروس » (د ث ر) (١١/ ٢٧٠) .

(٤) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٤٨) ، والكلام له بطوله .

(٥) قوله : (والمراد . . .) إلىٰ آخره جواب سؤال مقدَّر ؛ وهو أن يقال : كيف يصح أن يقال : (وقال إني في الهوىٰ كاذب) ، بل يجب أن يقال : (إنك كاذب في الهوىٰ) . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

وكذلكَ قولُهم : (ماتَ فلانٌ رحمَهُ اللهُ) .

وكذلكَ قولُهم : (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ) ، و(هل تُصلِحُ لي كذا أدفعُ إليكَ الأجرةَ) ، بالرَّفعِ فيهما .

وغيرُ ذلكَ ممَّا هو في هـٰذا السِّلْكِ مُنخرِطٌ .

[مِنْ أمثلةِ الانقطاعِ لغيرِ الاختلافِ خبراً وطلباً]

ومِنْ أمثلتِهِ لغيرِ الاختلافِ : ما أذكرُهُ : تكونُ في حديثٍ ويقعُ في خاطرِكَ بغتةً حديثٌ آخرُ لا جامعَ بينَهُ وبينَ ما أنتَ فيهِ بوجهٍ ، أو بينَهما جامعٌ غيرُ مُلتفَتٍ إليهِ ؛ لبُعدِ مقامِكَ عنهُ ، ويدعوكَ إلىٰ ذكرِهِ داعٍ ، فتُورِدُهُ في الذِّكرِ مفصولاً .

مِثالُ الأوَّلِ : كنتَ في حديثٍ مِثلِ : (كانَ معي فلانٌ فقرأَ) ، ثمَّ خطرَ ببالِكَ

قولُهُ : (بالرَّفعِ فيهما) إذِ الجزمُ يُخرِجُهما عمَّا نحنُ فيهِ ؛ لكونِهِ جزاءَ شرطٍ محذوفٍ ؛ أي : (إنْ تَدْنُ يأكلْكَ) ، علىٰ رأيِ الكسائيِّ[1] ، و(إنْ تُصلِحْ أدفعْ إليكَ الأُجرةَ)[2] ، ولا يخفىٰ : أنَّهُ لا وجهَ للحالِ عندَ الرَّفعِ ، بخلافِ مِثلِ : ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام : ٩١] ؛ فإنَّهُ يحتملُ الحالَ[3] .

قولُهُ : (ومِنْ أمثلتِهِ) ؛ أي : أمثلةِ الانقطاعِ لغيرِ الاختلافِ خبراً وطلباً ؛ يعني : لعدمِ التناسبِ ، وانتفاءِ الجامعِ بعدَ الاتِّفاقِ في الخبريَّةِ والطلبيَّةِ .

---

(١) وأما الجمهور : فلا يجوز عندهم تقدير الشرط في هـٰذا المثال ؛ لعدم صحة المعنىٰ بتقدير : (إن لا تدنُ) ؛ لأن التباعد منه ليس بسبب في الأكل ، وتقدير الكسائي مردود ؛ لأن النفي لا يدل على الإثبات . انظر « المفصَّل » (ص٣٣٤) ، و« اللباب في علل البناء والإعراب » (٢/ ٦٤) ، و« توضيح المقاصد والمسالك » (٣/ ١٢٥٧) .

(٢) والجزم في هـٰذا المثال جائز إجماعاً . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

(٣) والحال أظهر من الاستئناف ؛ إذ المعنىٰ : ذرهم علىٰ هـٰذه الحالة التي هم عليها . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

أنَّ صاحبَ حديثِكَ جوهريٌّ ، ولكَ جوهرةٌ لا تعرفُ قيمتَها ، فتُعقِّبُ كلامَكَ أنَّكَ تقولُ[1] : (لي جوهرةٌ لا أعرفُ قيمتَها ، هل أُرِيَنَّكَها ؟) فتفصِلُ .

ومِثالُ الثَّاني : وجدتَ أهلَ مَجْلسِكَ في ذكرِ خواتمَ لهم ؛ يقولُ واحدٌ منهم : (خاتمي كذا) يصفُهُ بحُسْنِ صِياغةٍ ، ومَلاحةِ نَقْشٍ ، ونَفَاسةِ فَصٍّ ، وجودةِ تركيبٍ ، وارتفاعِ قيمةٍ ، ويقولُ آخرُ : (وإنَّ خاتمي هـٰذا سيِّئُ الصِّياغةِ ، كَرِيهُ النَّقْشِ ، فاسدُ التركيبِ ، رديءٌ في غايةِ الرَّداءةِ) ، ويقولُ آخرُ : (وإنَّ خاتمي بديعُ الشكلِ ، خفيفُ الوزنِ ، لطيفُ النَّقْشِ ، ثمينُ الفَصِّ ، إلا أنَّهُ واسعٌ لا يُمسِكُهُ إِصبَعي) ، وأنتَ كما قلتَ : (إنَّ خاتمي ضيِّقٌ) تذكَّرتَ ضِيقَ خُفِّكَ وعناءَكَ منهُ ، فلا تقولُ : (وخُفِّي ضيِّقٌ) ؛ لنُبُوِّ مقامِكَ عنِ الجمعِ بينَ ذكرِ الخاتمِ وذكرِ الخُفِّ ، فتختارُ القطعَ قائلاً : (خُفِّي ضيِّقٌ ، قولوا : ماذا أعملُ ؟) .

أو تكونُ في حديثٍ قد تمَّ ومعَكَ حديثٌ آخرُ بعيدُ التعلُّقِ بهِ تريدُ أنْ تذكرَهُ ،

قولُهُ : (فلا تقولُ : « وخُفِّي ضيِّقٌ ») صريحٌ في أنَّهُ لا يكفي في العطفِ اتِّحادُ الجملتينِ في المسندِ ، بل لا بدَّ مِنَ الجامعِ بينَ المسندِ إليهما أيضاً .

قولُهُ : (أو تكونُ في حديثٍ) عطفٌ علىٰ (وجدتَ أهلَ مَجْلسِكَ) ؛ ليكونَ مثالاً آخرَ للثاني ؛ أعني : وجودَ جامعٍ غيرِ مُلتفَتٍ إليهِ ، لا علىٰ (كانَ معي)[2] .

وجعلُ مِثلِ هـٰذا خبرَ المبتدأِ الذي هو (مِثالُ الثاني) . . بتأويلِ : (هـٰذهِ القصَّةُ) ، وكذا جعلُ (كنتَ في حديثٍ) خبرَ (مِثالُ الأوَّلِ) ، وجعلُ (كانَ معي فلانٌ) مضافاً إليهِ لـ (مِثلِ) بتأويلِ القصَّةِ وتقديرِ الحكايةِ[3] .

---

(١) في (هـ) ونسخة في هامش (د) : (أن تقول) بدل (أنك تقول) .

(٢) كما ذهب إليه الكاشي في « شرح المفتاح » (ق١٩٩) .

(٣) قوله : (بتأويل القصة) ؛ أي : مثل هـٰذه القصة . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

فتُورِدُهُ في الذِّكرِ مفصولاً ؛ مثلَما تقولُ : (« كتابُ سيبويهِ » واللهِ كتابٌ لا نظيرَ لهُ في فنِّهِ ، ولا غِنىٰ لامرئٍ في أنواعِ العلومِ عنهُ ؛ لا سيَّما في الإسلاميّةِ ؛ فإنَّهُ فيها أساسٌ ، وأيُّ أساسٍ ؟! إنَّ الذينَ رَضُوا بالجهلِ لا يدرونَ ما العلومُ ، وما أساسُ العلومِ) ، فتَفصِلُ (إنَّ الذينَ رَضُوا بالجهلِ) عمَّا قبلَهُ ؛ لكونِ ما قبلَهُ حديثاً مِنْ « كتابِ سيبويهِ » ، وأنَّهُ حقيقٌ بأنْ يُخدَمَ ، وكونِ ما عقَّبتَهُ بهِ حديثاً مِنَ الجُهَّالِ وسُوءِ ما أثمرَ لهم جهلُهم .

وقولُهُ عزَّ اسمُهُ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [البقرة : ٦] . . مِنْ هٰذا القَبِيلِ ؛ قُطِعَ : (إنَّ الذينَ كفروا) عمَّا قبلَهُ ؛ لكونِ ما قبلَهُ حديثاً مِنَ القرآنِ ، وأنَّ مِنْ شأنِهِ كيتَ وكيتَ ، وكونِ (إنَّ الذينَ كفروا) حديثاً مِنَ الكفَّارِ ، ومِنْ تصميمِهم في كفرِهم .

[الفصلُ لازمٌ للانقطاعِ]

والفصلُ لازمٌ للانقطاعِ ؛ لأنَّ الواوَ ـ كما عرفتَ ـ معناهُ الجمعُ ؛ فالعطفُ بالواوِ في مِثلِهِ يَبْرُزُ في مِعْرَضِ التوخِّي للجمعِ بينَ الضَّبِّ والنُّونِ ؛ ولذلكَ متىٰ قالَ قائلٌ : (زيدٌ منطلقٌ ، ودرجاتُ الحَمَلِ ثلاثونَ ، وكُمُّ الخليفةِ في غايةِ الطُّولِ ، وما أحوجَني إلى الاستفراغِ ! وأهلُ الرُّومِ نصارىٰ ، وفي عينِ الذُّبابِ جُحُوظٌ ، وكانَ جالينوسُ ماهراً في الطِّبِّ ، وخَتْمُ القرآنِ في التراويحِ سنَّةٌ ،

وقولُهُ : (**وأنتَ كما قلتَ**) الكافُ للقِرانِ في الوقوعِ ؛ كقولِكَ : (كما دخلَ زيدٌ خرجَ عمرٌو) .

وقولُهُ : (**فتُورِدُهُ**) عطفٌ علىٰ (تريدُ) .

وقطعُ قولِهِ : (**قُطِعَ . . . عمَّا قبلَهُ**) ؛ لكونِهِ بياناً لهُ .

وإنَّ القِرْدَ لَشبيهٌ بالآدميِّ) ، فعطفَ . . أُخرجَ مِنْ زُمْرةِ العُقَلاءِ ، وسُجِّلَ عليهِ بكمالِ السَّخافةِ ، أو عُدَّ مَسْخرةً مِنَ المَساخرِ ، واستُطرِفَ نسقُهُ هٰذا إلىٰ غايةٍ ربَّما استُودِعَ دفاترَ المَضاحكِ ، وسَفِينَ نوادرِ الهَذَيانِ ، بخلافِهِ إذا تركَ العطفَ ، ورمىٰ بالجُمَلِ رَمْيَ الحصىٰ والجَوْزِ مِنْ غيرِ طلبِ ائتلافٍ بينَها . . فالخَطْبُ إذاً يَهُونُ هَوْناً ما .

ومِنْ هنا عابُوا أبا تمَّامٍ في قولِهِ[1] : [من الكامل]

لا وَٱلَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ ٱلنَّوَىٰ صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا ٱلْحُسَيْنِ كَرِيمُ

حيثُ تعاطى الجمعَ بينَ مَرارةِ النَّوىٰ وكرمِ أبي الحسينِ[2] .

قولُهُ : (**لا والذي هو عالمٌ**) (لا) : نفيٌ لِمَا ادَّعَتْ عليهِ الحبيبةُ مِنِ اندراسِ هواهُ المشارِ إليهِ بقولِهِ في البيتِ السابقِ :

زَعَمَتْ هَوَاكِ عَفَا ٱلْغَدَاةَ كَمَا عَفَا عَنْهَا طِلَالٌ بِٱللِّوَىٰ وَرُسُومُ

وخطابُ (هواكِ) : للنفسِ .

وجوابُ القسمِ في البيتِ الذي بعدَهُ :

مَا زُلْتُ عَنْ سَنَنِ ٱلْوِدَادِ وَلا غَدَتْ نَفْسِي عَلَىٰ إِلْفٍ سِوَاكِ تَحُومُ

وهٰذا أوفقُ ممَّا يُروىٰ ؛ (إنَّ النَّوىٰ) بكسرِ الهمزةِ علىٰ أنَّهُ جوابُ القسمِ .

وقولُهُ : (**تعاطى الجمعَ بينَ مَرارةِ النَّوىٰ وكرمِ أبي الحسينِ**) إشارةٌ إلىٰ أنَّ هٰذا مِنْ عطفِ المفردِ كما هو الظاهرُ ، وقد عرفتَ أنَّ وجودَ الجامعِ شرطٌ فيهِ أيضاً .

وبيانُ الجامعِ بأنَّ مَرارةَ نَوَى الحبيبةِ داءٌ ، وكرمَ أبي الحسينِ

---

(١) ديوان أبي تمام (٣/ ٢٩٠) ، وفي (د) : (الهوىٰ) بدل (النوىٰ) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٤ـ١٣٥) .

(٢) في (د) : (الهوىٰ) بدل (النوىٰ) .

[مِنْ أمثلةِ التوسُّطِ بينَ كمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ]

ومِنْ أمثلةِ التوسُّطِ[1] :

ما تتلو مِنْ قولِهِ تعالىٰ[2] : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾ [سبأ : ٢] .

وقولِهِ : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار : ١٣ ـ ١٤] .

وغيرِ ذلكَ .

دواءٌ[3] . . ممّا لا يُلتفَتُ إليهِ .

قولُهُ : (ومِنْ أمثلةِ التوسُّطِ) لا كلامَ في أنَّ الغرضَ الأصليَّ بيانُ الاتِّصالِ والانقطاعِ والتوسُّطِ بينَ الجملِ[4] ، إلا أنَّهُ قدِ انجرَّ كلامُهُ إلىٰ لُزومِ الجامعِ في عطفِ المفردينِ أيضاً[5] ؛ فلذا أوردَ مثالاً مِنْ كلٍّ مِنَ القسمينِ[6] ، معَ أنَّ في عطفِ المفردِ مثالاً أيضاً يشتملُ علىٰ جملةٍ هي الصِّلةُ فيها يتحقَّقُ الجامعُ مِنَ التضادِّ وشِبهِهِ[7] .

---

(١) في (د) : (التوسيط) بدل (التوسط) .

(٢) في (ب) : (نتلو) بدل (تتلو) .

(٣) ذهب إلىٰ ذلك : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٠١) .

(٤) في (د) : (لا خفاء) بدل (لا كلام) .

(٥) قوله : (إلا أنه قد انجرَّ . . .) إلىٰ آخره . . جواب عما ذكر المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٩) ؛ من أن هـٰذا ليس كما ينبغي ؛ لأن ما مثَّل به ليس بمتعيِّن أن يكون من قبيل الجمل ؛ لجواز ألا تكون (ما) فيه استفهامية ، بل موصولة ، وهو الظاهر .

(٦) قوله : (القسمين) ؛ أي : الجملة والمفرد . من هامش (أ) .

(٧) قوله : (التضاد) ؛ أي : بين (الأبرار) و(الفجار) ، وقوله : (وشبهه) ؛ أي : بين (نعيم) و(جحيم) . من هامش (هـ) .

. . . .

فمرادُهُ بالتوسُّطِ : توسُّطُ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ بينَ كمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ .

ولم يتعرَّضْ لأمثلةِ القسمِ الأوَّلِ مِنَ التوسُّطِ ـ **أعني** : اختلافَ الجملتينِ معَ ما يُزيلُ الاختلافَ ـ لأنَّها قد سبقَتْ مُستوفاةً .



من محسنات الوصل

واعلمْ : أنَّ الوصلَ مِنْ مُحسِّناتِهِ أنْ تكونَ الجملتانِ متناسبتينِ ؛ ككونِهما اسميَّتينِ[1] ، أو فعليَّتينِ ، وما شاكلَ ذلكَ .

قولُهُ : (واعلمْ : أنَّ الوصلَ) قد تقرَّرَ أنَّ مُصحِّحَ الوصلِ توسُّطُ الجملتينِ بينَ كمالِ الاتِّصالِ والانقطاعِ على التفصيلِ المذكورِ ، فالآنَ يُشيرُ إلىٰ أنَّ لهُ معَ ذلكَ مُحسِّناتٍ إذا تحقَّقَتْ كانَ الوصلُ حسناً ، وإذا فُقِدَتْ كانَ قبيحاً وإنْ صحَّ .

فمنها : تناسبُ الجملتينِ في الاسميَّةِ والفعليَّةِ والشرطيَّةِ ، والفعليَّتينِ في المُضِيِّ والمضارَعةِ ، ما لم يَعرِضْ أمرٌ يقتضي اختلافَهما في ذلكَ ؛ بأنْ يكونَ المقصودُ مِنْ إحداهما إفادةَ التجدُّدِ ، ومِنَ الأخرى الثبوتَ[2] ؛ كما في (قامَ زيدٌ ، وعمرٌو قاعدٌ) ، أو مِنْ إحداهما المُضِيَّ ، ومِنَ الأخرى المضارَعةَ ؛ مِثلُ : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة : ٨٧] ؛ فإنَّهُ لا يَحسُنُ بل لا يجوزُ حينئذٍ إلا تركُ تناسبِهما في الاسميَّةِ والفعليَّةِ أوِ المُضِيِّ والمضارَعةِ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (فإذا كانَ المرادُ مِنَ الإخبارِ . . .) إلىٰ آخرِهِ ، وقولِهِ : (أمَّا إذا أُريدَ التجدُّدُ في إحداهما . . .) إلى الآخِرِ .

وقولُهُ : (فتقولَ) عطفٌ علىٰ (يُراعىٰ) .

وكانَ الأنسبَ أنْ يكونَ (يُراعىٰ) أيضاً علىٰ لفظِ المبنيِّ للفاعلِ المخاطَبِ ، لـٰكنَّ الروايةَ على المبنيِّ للمفعولِ الغائبِ ، وأنْ يكونَ قولُهُ : (وألا تقولَ) بدونِ (أنْ) ؛ ليكونَ عطفاً علىٰ (تقولَ) ، لـٰكنَّهُ معَ (أنْ) ؛ فالظاهرُ : عطفُهُ علىٰ (أنْ

---

(١) في (د) : (لكونهما) بدل (ككونهما) .
(٢) قوله : (الثبوت) يحتمل الجرَّ أيضاً عطفاً على (التجدد) .

فإذا كانَ المرادُ مِنَ الإخبارِ مجرَّدَ نسبةِ الخبرِ إلى المخبَرِ عنهُ ؛ مِنْ غيرِ التعرُّضِ لقَيْدٍ زائدٍ ؛ كالتجدُّدِ والثُّبوتِ وغيرِ ذلكَ.. لزمَ أنْ تُراعيَ ذلكَ فتقولَ[1] : (قامَ زيدٌ ، وقعدَ عمرٌو) ، أو (زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌو قاعدٌ) ، . . . .

يُراعىٰ)[2] ، وليسَ بذلكَ الحُسْنِ .

وفي قولِهِ : (مِنْ غيرِ التعرُّضِ لقيدٍ زائدٍ ؛ كالتجدُّدِ والثبوتِ) ، ثمَّ التمثيلِ بـ (قامَ زيدٌ ، وقعدَ عمرٌو) ، أو (زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌو قاعدٌ).. بحثٌ[3] ؛ لأنَّ في الأوَّلِ تعرُّضاً للتجدُّدِ لا محالةَ إنْ نُوقِشَ في التعرُّضِ للثبوتِ في الثاني إذا أُريدَ بهِ معنىً زائدٌ علىٰ مُجرَّدِ حصولِ المسندِ للمسندِ إليهِ[4] ؛ علىٰ ما قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ[5] ؛ المقصودُ مِنَ الإخبارِ إنْ كانَ هو الإثباتَ المُطلَقَ.. فينبغي أنْ يكونَ بالاسمِ ، وإنْ كانَ معَ إشعارٍ بزمانِ ذلكَ الثبوتِ.. فينبغي أنْ يكونَ بالفعلِ[6] .

وقالَ أيضاً : (موضوعُ الاسمِ علىٰ أنْ يثبتَ بهِ الشيءُ للشيءِ مِنْ غيرِ اقتضاءِ أنَّهُ يتجدَّدُ ويحدُثُ شيئاً فشيئاً ؛ فلا تعرُّضَ في « زيدٌ منطلقٌ » لأكثرَ مِنْ إثباتِ الانطلاقِ صفةً لهُ ؛ كما في « زيدٌ طويلٌ ، وعمرٌو قصيرٌ » ، وأمَّا الفعلُ : فإنَّهُ يُقصَدُ فيهِ التجدُّدُ والحدوثُ ، فيرادُ بـ « زيدٌ ينطلقُ » : أنَّ الانطلاقَ يحصلُ منهُ جزءاً فجزءاً ،

---

(١) قوله : (تراعي) هكذا في جميع النسخ ، وظاهر كلام الشارح أنه من جهة الرواية على المبني للمفعول الغائب ؛ أي : (يُراعىٰ) .

(٢) وإنما قال : (فالظاهر . . .) إلىٰ آخره ؛ لجواز أن يُعطف علىٰ (تقول) بتقدير (أنْ) ؛ أي : (أن تقولَ . . . وألا تقولَ) . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

(٣) وقد ذكر هـٰذا البحث أيضاً : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٠١) .

(٤) قوله : (معنىً زائد) ؛ أي : الدوام والثبات ، والحاصل : أن للثبوت معنيين : أحدهما : حصول المسند للمسند إليه ، والثاني : الدوام والثبات . من هامش (أ) .

(٥) قوله : (علىٰ ما قال . . .) إلىٰ آخره.. دليل علىٰ أن في الأول تعرُّضاً للتجدد ، وفي الثاني مناقشةً في التعرُّض للثبوت . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

(٦) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٧٤) .

وكذا (زيدٌ قامَ ، وعمرٌو قعدَ) ، وألا تقولَ : (قامَ زيدٌ ، وعمرٌو قاعدٌ) ، وكذا (قامَ زيدٌ ، وعمرٌو قعدَ) ، و(زيداً لقيتُهُ ، وعمرٌو مررتُ بهِ) ، و(زيداً أكرمتُ أباهُ ، وعمرٌو ضربتُ غلامَهُ) ؛ . . . .

وهو يُزاوِلُهُ ويُزَجِّيهِ)[1] .

والجوابُ[2] : **أنَّ المرادَ** : التعرُّضُ في القصدِ والإرادةِ ، لا بمُجرَّدِ دلالةِ اللفظِ ، فربَّما يكونُ قصدُهُ مجرَّدَ نسبةِ المسندِ إلى المسندِ إليهِ ، فيُورِدُ الجملةَ فعليَّةً أوِ اسميَّةً ، فحينئذٍ يجبُ رعايةُ المناسبةِ ؛ ليكونَ حسناً ، إلا أنَّ الكلامَ في أنَّ مِثلَ هـٰذا هل يدخلُ في حدِّ البلاغةِ ؟[3] .

قولُهُ : (**وكذا « زيدٌ قامَ ، وعمرٌو قعدَ »**) ؛ **يعني** : أنَّ الاسميَّةَ إذا كانَ خبرُها فعليَّةً . . فمِنَ المُحسِّناتِ أنْ يُراعىٰ ذلكَ في الجملتينِ فيقالَ : (زيدٌ قامَ ، وعمرٌو قعدَ) ، ولا يقالَ : (قامَ زيدٌ ، وعمرٌو قعدَ) وإنْ كانَ كلتاهما لإفادةِ التجدُّدِ لا يفترقانِ إلا بالتقوِّي وعدمِهِ ، وكذا في بابِ الإضمارِ علىٰ شريطةِ التفسيرِ عندَ تساوي الرَّفعِ والنَّصبِ لا يُختارُ في إحداهما النَّصبُ وفي الأخرى الرَّفعُ ؛ بأنْ يقالَ : (زيداً لقيتُهُ ، وعمرٌو مررتُ بهِ) ، و(زيداً أكرمتُ أباهُ ، وعمرٌو ضربتُ غلامَهُ) ، بل يُؤتىٰ بهما اسميَّتينِ أو فعليَّتينِ قضاءً لحقِّ المناسبةِ .

ولا يخفىٰ وجهُ التفرقةِ بينَ ما ذكرَ مِنَ الأمثلةِ لا سيَّما بعدَ ملاحظةِ ما سبقَ في

---

(١) دلائل الإعجاز (ص١٧٤ ـ ١٧٥) ، وقوله : (يزجيه) ؛ أي : يفعله قليلاً قليلاً . من هامش (هـ) .

(٢) **وذكر هـٰذا الجواب أيضاً** : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٠١) .

(٣) **يعني** : لو فرضنا أن مقتضى المقام هو الإسناد الساذج ، وأن هـٰذا الكلام علىٰ وفق هـٰذا النوع من مقتضى الحال . . لكان في صناعة البلاغة بمنزلة أصوات الحيوانات في الخُلُوِّ من الخواصِّ والمزايا التي بها تفاضلُ الكلام والترقِّي في الإعجاز ، فكيف يكون التناسب من محسِّناته ؟! « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

كما سبقَ في (علمِ النَّحوِ) أمثالُ ذلكَ .

أمَّا إذا أُريدَ التجدُّدُ في إحداهما والثُّبوتُ في الأخرىٰ ؛ كما إذا كانَ زيدٌ وعمرٌو قاعدينِ ، ثمَّ قامَ زيدٌ دونَ عمرٍو . . وجبَ أنْ تقولَ : (قامَ زيدٌ ، وعمرٌو قاعدٌ بعدُ) .

وعليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف : ١٩٣] ؛ **المعنىٰ** : سواءٌ عليكم أَحْدَثْتُمُ الدَّعوةَ لهم أمِ استمرَّ عليكم صمتُكم عن دعائِهم[١] ؛ لأنَّهم كانوا إذا حزَبَهم أمرٌ دعَوُا اللهَ دونَ أصنامِهم ؛ . . . .

بحثِ (الإضمارِ علىٰ شريطةِ التفسيرِ)[٢] .

والمرادُ بـ (أمثالُ ذلكَ) : ما ذكرَ ثمَّةَ مِنَ الأمثلةِ[٣] .

ومِنْ بديعِ الكلامِ ما قيلَ في قولِهِ : (وكذا « زيدٌ قامَ ، وعمرٌو قعدَ ») ؛ أنَّهُ زِيدَ لفظُ (كذا) ؛ لأنَّ هاتينِ الجملتينِ يحتملُ أنْ تكونا اسميَّتينِ ؛ بأنْ يكونَ (زيدٌ) و(عمرٌو) مبتدأينِ ، و(قامَ) و(قعدَ) خبرَيْهما ، وأنْ تكونا فعليَّتينِ ؛ بأنْ يكونَ (زيدٌ) و(عمرٌو) فاعلينِ لـ (قامَ) و(قعدَ) قُدِّما عليهما ؛ **يعني** : يجبُ أنْ تُقدَّرا اسميَّتينِ أو فعليَّتينِ لا مختلفتينِ[٤] .

قولُهُ : (**وعليهِ**) ؛ أي : علىٰ كونِ المرادِ بإحداهما التجدُّدَ وبالأخرى الثبوتَ . . وردَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ﴾ الخطابُ للمشركينَ ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ ﴾ ؛ أي : الأصنامَ ﴿ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ عن دعائهم ؛ **يعني** : **أنَّ الاختلافَ بالاسميَّةِ**

---

(١) في (د) : (أأحدثتم) بدل (أحدثتم) .
(٢) قوله : (**وجه التفرقة**) ؛ وهو الاشتغال بضمير ما أضمر عامله أو بمتعلَّقه . من هامش (أ) .
(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص ٩٢) .
(٤) **القائل** : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٤٩) ، وقوله : (**قُدِّما عليهما**) هذا علىٰ مذهب من جوَّز تقديمَ الفاعل . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

كقولِهِ : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ . . . ﴾ الآيةَ [الروم : ٣٣] ، فكانَتْ حالُهمُ المستمِرَّةُ أنْ يكونوا عن دعوتِهم صامتينَ .

وكذلكَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء : ٥٥] ؛ المعنىٰ : أجدَّدتَ وأحدَثْتَ عندَنا تعاطيَ الحقِّ فيما نسمعُهُ منكَ أمِ اللَّعِبُ ؛ أي : أحوالُ الصِّبا بعدُ على استمرارِها عليكَ ؟! استبعاداً منهم أنْ تكونَ عبادةُ الأصنامِ مِنَ الضَّلالِ ، وما أعظمَ كيدَ الشيطانِ للمقلِّدينَ ! . . . .

والفعليَّةِ عندَ اختلافِ القصدِ إلى التجدُّدِ والثبوتِ يجري في العطفِ بغيرِ الواوِ أيضاً[(١)] .

وقولُهُ : (أجدَّدتَ) يُروىٰ بالتشديدِ مِنَ التجديدِ المناسبِ للإحداثِ ، وبالتخفيفِ مِنَ الجِدِّ المناسبِ لأنْ يُقابَلَ باللَّعبِ ، والأوَّلُ هو الوجهُ[(٢)] .

والمستويانِ اللذانِ يجبُ أنْ يليَ أحدُهما (أم) والآخرُ الهمزةَ . . هما مضمونُ الجملتينِ[(٣)] ، كأنَّهُ قيلَ : (أهـٰذا واقعٌ أم ذاكَ ؟) ، فيكونُ السؤالُ عن تعيينِ ما عُلِمَ ثبوتُهُ على الإبهامِ .

قولُهُ : (استبعاداً) مفعولٌ لهُ لِمَا يتضمَّنُهُ الكلامُ ؛ مِنْ قولِهم ذاكَ المقالَ ، وإرادتِهم هـٰذا المعنىٰ[(٤)] .

قولُهُ : (وما أعظمَ كيدَ الشيطانِ) يشيرُ إلىٰ ما هو المذهبُ عندَهُ ؛ مِنْ بطلانِ

---

(١) في (و) : (يجيء) بدل (يجري) .

(٢) لأن الإحداث تفسير له . « قوجحصاري » (ق١٠٠) .

(٣) فلا يَرِدُ ما ذكره المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٩) ؛ من أن حكم (أم) المعادلة أن يليها أحدُ المستويين ، والآخرُ الهمزةَ ، وليس الأمر كذلك ها هنا .

(٤) أي : قولهم ذاك المقال ـ وهو (أجئتنا بالحقِّ أم أنتَ من اللاعبين) ـ وإرادتهم هـٰذا المعنىٰ ؛ وهو أجدَّدتَ وأحدثتَ . . . إلىٰ آخره . . لأجل الاستبعاد منهم أن تكون عبادة الأصنام من الضلال . من هامش (هـ) .

حيثُ استدرجَهم إلىٰ أنْ قلَّدوا الآباءَ في عبادةِ تماثيلَ ، وتعفيرِ جباهِهم لها ؛ اعتقاداً منهم في ذلكَ أنَّهم علىٰ شيءٍ ، اللهمَّ ؛ إنَّا نعوذُ بكَ مِنْ كيدِ الشيطانِ .

التقليدِ في الإيمانِ وما يتعلَّقُ بهِ مِنَ الأحكامِ المتعلِّقةِ بالاعتقاداتِ ، وأنَّ فتحَ بابِهِ قد يُفضي إلى التقليدِ في الأمورِ الظاهرةِ البطلانِ .

وحقيقةُ التقليدِ : الأخذُ بقولِ الغيرِ مِنْ غيرِ دليلٍ .

وبالقيدِ الأخيرِ يخرجُ الأخذُ بقولِ النبيِّ الثابتِ صدقُهُ بالمعجزةِ[1] ، وبقولِ أهلِ الإجماعِ .

* * *

(١) قوله : (وبالقيد الأخير) ؛ أي : (من غير دليل) .

الكلام في الحال التي تكون جملة

وإذ قد لخَّصْنا الكلامَ في (الفصلِ والوصلِ) إلىٰ هٰذا الحدِّ ؛ فبالحَرِيِّ أنْ نُلحِقَ بهِ الكلامَ في الحالِ التي تكونُ جملةً ؛ لمجيئِها تارةً معَ الواوِ ، وأخرىٰ لا معَها ، فنقولُ وباللهِ التوفيقُ :

الكلامُ في ذلكَ يستدعي تمهيدَ قاعدةٍ ؛ وهي أنَّ الحالَ نوعانِ : حالٌ بالإطلاقِ ، وحالٌ تُسمَّىٰ : مؤكِّدةً ، ولكلِّ واحدٍ مِنَ النَّوعينِ أصلٌ في الكلامِ ،

قولُهُ : (لمجيئِها) متعلِّقٌ بـ (الحَرِيِّ) إنْ جُعِلَ مبتدأً بزيادةِ الباءِ ، وبالظرفِ ـ أعني : بـ (الحَرِيِّ) ـ إنْ جُعِلَ خبرَ المبتدأِ .

و(تارةً) : مصدرٌ[1] ، أو ظرفٌ .

و(معَ الواوِ) : حالٌ ، وكذا (لا معَها) ؛ أي : غيرَ مقارنٍ للواوِ ، إلا أنَّ الواقعَ بعدَ (لا) هٰذهِ يجبُ أنْ يصلحَ مضافاً إليهِ لـ (غيرٍ) ، و(معَ) ليسَ كذلكَ ؛ فالوجهُ : أنْ تُجعَلَ (لا) عاطفةً ؛ أي : مُجرَّدةً عنها لا معَها .

فبالجملةِ : كونُ الجملةِ الحاليَّةِ معَ الواوِ يُشبِهُ الوصلَ ، ولا معَها يُشبِهُ الفصلَ ؛ لأنَّها واوُ العطفِ في الأصلِ .

قولُهُ : (حالٌ بالإطلاقِ) ؛ يعني : إذا أُطلِقَ الحالُ يرادُ غيرُ المؤكِّدةِ ، فبهٰذا الاعتبارِ تكونُ قسيماً للمؤكِّدةِ[2] .

---

(١) أي : صفة مصدر . من هامش (هـ) .

(٢) فاندفع اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٩) بأنه يلزم تقسيم الشيء إلىٰ نفسه ؛ كأنه قال : الحال نوعان : حال ، وحال مؤكِّدة .

ولهما معاً نَهْجٌ في الاستعمالِ واحدٌ .

فأصلُ النَّوعِ الثَّاني : هو أنْ يكونَ وصفاً ثابتاً ؛ نحوُ : (هو الحقُّ بيِّناً) ، و(زيدٌ أبوكَ شفيقاً) ، و(ذاكَ حاتمٌ سخيّاً جواداً) ، و(هـٰذا خالدٌ بطلاً شجاعاً) ، وفي التنزيلِ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ .

قولُهُ : (ولهما معاً نَهْجٌ واحدٌ في الاستعمالِ) ولولا ذكرُ (معاً) لتُوهِّمَ أنَّ لكلٍّ منهما نَهْجاً واحداً ، فيتعدَّدُ النَّهجُ ؛ كما إذا قيلَ : (لهما درهمٌ) ، بخلافِ (لهما معاً درهمٌ) ؛ فإنَّهُ لا يُوهِمُ ذلكَ[1] .

قولُهُ : (فأصلُ النَّوعِ الثاني) ؛ يعني : المؤكِّدةَ .

جعلَهُ ثانياً نظراً إلىٰ كونِهِ في الكلامِ أقلَّ ، وكونِ الأوَّلِ علىٰ بيانِ الهيئةِ وعلىٰ ما يُنبئُ عنهُ لفظُ الحالِ ؛ مِنْ معنى العُروضِ[2] . . أدلَّ .

وقدَّمَهُ في البيانِ ؛ لأنَّ الثابتَ وجوديٌّ ، واللاثابتَ عدميٌّ لا يُعقَلُ إلا بالقياسِ إليهِ .

وأشارَ في التمثيلِ بقولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] إلىٰ أنَّ الحالَ التي تُسمَّىٰ : مُوطِّئةً . . لا تخرجُ عنِ النوعينِ[3] ، غايتُها أنَّها اختصَّتْ بذكرِ ما هو ذو الحالِ في الحقيقةِ ، وإجراءِ الحالِ عليهِ بطريقِ الوصفيَّةِ ، وإلىٰ أنَّ المؤكِّدةَ لا يجبُ أنْ تكونَ مُقرِّرةً لمضمونِ جملةٍ اسميَّةٍ ، وأنْ يكونَ عاملُها محذوفاً ؛ لأنَّهُ

---

(١) في (أ ، د) : (لا يتوهم) بدل (لا يوهم) ، وقوله : (ولولا ذكر . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١١٩) بأن الظاهر : الاستغناء عن لفظ (معاً) .

(٢) في (ب ، ج ، و) : (الثاني) بدل (الأول) .

(٣) زيد بعده في (هـ) : (لأنها ؛ إما من قبيل المؤكِّدة إن كانت وصفاً ثابتاً ، أو من قبيل المنتقلة إن لم تكن كذلك) ، فاندفع بذلك الاعتراض بأن الحال ثلاثة أنواع ، والثالث : الحال الموطِّئة . انظر « شرح المفتاح » للمؤذني (ق١١٩) .

وأصلُ النَّوعِ الأوَّلِ : هو أنْ يكونَ وصفاً غيرَ ثابتٍ مِنَ الصِّفاتِ الجاريةِ ؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ ؛ نحوُ : (جاءَ زيدٌ راكباً ، وسلَّمَ عليَّ قاعداً) ، و(ضربتُ اللِّصَّ مكتوفاً ، وقتلتُهُ مقيَّداً) .

ويمتنعُ أنْ يقالَ : (جاءَ زيدٌ طويلاً أو قصيراً أو أسودَ أو أبيضَ) ، اللهمَّ إلا بتأويلٍ كما تسمعُ أئمَّةَ النَّحوِ يتلونَ عليكَ جميعَ ما ذكرتُ .

قد كثُرَ في القرآنِ وقوعُها بعدَ الجملةِ الفعليَّةِ ؛ مِثلُ : ﴿ قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] [١] .

ومنهم مَنْ يجعلُ مِثلَ هٰذا نوعاً ثالثاً يُسمِّيهِ بالثابتةِ [٢] .

ومعنى الأصلِ ها هنا : الراجحُ في المناسبةِ ، السابقُ في الاعتبارِ .

فإنْ قيلَ : الاسميَّةُ إنَّما تدلُّ على الثبوتِ إذا لم يكنْ خبرُها جملةً فعليَّةً ؛ مِثلُ : (زيدٌ قامَ) ، فكيفَ أطلقَ القولَ بدلالتِها على الثبوتِ ، وبكونِ الوجهِ فيها الواوَ ؟! [٣] .

قُلنا : كأنَّهُ بنى الكلامَ على الأعمِّ الأغلبِ ، وإلحاقِ (زيدٌ يُسرِعُ) بـ (زيدٌ مُسرِعٌ) في وجوبِ الواوِ [٤] .

ومعنى الوصفِ : ما يدلُّ علىٰ معنىً قائمٍ بالغيرِ ؛ سواءٌ كانَ مِنَ الصِّفاتِ المشتقَّةِ ؛ كما هو الشرطُ في المنتقلةِ ، أو لا ؛ مِثلُ : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ .

---

(١) فقد ذكر الزمخشري في « الكشاف » (١/ ٣٤٣) أنه حال مؤكَّدة من فاعل (شهد) .

(٢) وبالدائمة ، وهٰذا مع اشتراط كونها اسمية . من هامش (هـ) .

(٣) لا يخفىٰ : أن إيراد هٰذا السؤال في هٰذا المقام ليس علىٰ ما ينبغي ، وأن مورده بعد قوله : (وإذا تمهَّد هٰذا فنقول . . .) إلىٰ آخره ، فكأنه من سهو الناسخ . من هامش (هـ) .

(٤) قوله : (وإلحاق . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : علىٰ إلحاق الجملة التي يكتفىٰ فيها بالضمير فقط بالجملة التي لا يُكتفىٰ فيها به ، بل لا بد من الواو . من هامش (هـ) .

ونَهْجُهما في الاستعمالِ : أنْ يأتيا عاريينِ عن حرفِ النَّفيِ ؛ كما يقالُ : (هو الحقُّ بيِّناً) دونَ (لا خفيّاً) ، و(جاءَ زيدٌ راكباً) دونَ (لا ماشياً) ، أو (ماشياً) دونَ (لا راكباً) .

وخصَّ اسمَ الفاعلِ والمفعولِ بالتمثيلِ ؛ لأنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ إنَّما تدلُّ علىٰ معنىً ثابتٍ ؛ فلا تصلُحُ بياناً لهيئةِ الفاعلِ أوِ المفعولِ مِنْ حيثُ كونُهُ فاعلاً أو مفعولاً[١] ، ولا تُنبئُ عن معنى العُروضِ والحدوثِ[٢] ؛ فلا يصحُّ[٣] : (جاءَ زيدٌ طويلاً) ونحوُهُ إلا بتأويلِ أنَّهُ يحدُثُ ذلكَ منهُ بنموٍّ أو ذُبولٍ أو مرضٍ أو عرضٍ أو إظهارٍ بطريقٍ مِنَ الطُّرُقِ[٤] .

قولُهُ : (**ونَهْجُهما في الاستعمالِ : أنْ يأتيا عاريينِ عن حرفِ النفيِ**) ؛ لأنَّ المقرونَ بحرفِ النفيِ لا يدلُّ علىٰ ما هو الأصلُ في النوعينِ ؛ مِنْ معنىً ثابتٍ غيرِ زائلٍ أو لا ثابتٍ هو هيئةُ الفاعلِ أوِ المفعولِ[٥] ، وإنْ دلَّ في بعضِ الصُّوَرِ[٦] ؛ كاللازوجِ الدالِّ على الفردِ ، واللامتحرِّكِ الدالِّ على السكونِ . . فبطريقِ الالتزامِ دونَ ما هو الأصلُ في الدلالةِ على المقاصدِ ؛ **أعني** : المطابقةَ ؛ ولهٰذا لم يَرِدْ في الاستعمالِ : (جاءَ زيدٌ لا راكباً) وإنْ دلَّ علىٰ كونِهِ ماشياً .

---

(١) قوله : (**من حيث** . . .) إلى آخره . . احتراز عن نحو : (جاء زيد الطويل) ، و(رأيت زيداً الطويل) ؛ فإنه وإن كان بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول . . لكن لا من حيث كونه فاعلاً أو مفعولاً . من هامش (هـ) .

(٢) في (و) : (إذ لا) بدل (ولا) .

(٣) في (د) : (فلا يصلح) بدل (فلا يصح) .

(٤) قوله : (**أو إظهار**) ؛ أي : إظهار للطول . « قوجحصاري » (ق ١٠٠) .

(٥) قوله : (**أو لا ثابت**) ؛ أي : في المنتقلة . من هامش (هـ) .

(٦) قوله : (**وإن دل في بعض الصور**) ؛ وهو ما إذا لم يكن بين المتقابلينِ واسطة ، وأما إذا كان ؛ كما بين الظاهر والخفي ، وكما بين الحارِّ والبارد . . فلا يدل مطابقةً ولا التزاماً . « قوجحصاري » (ق ١٠٠) .

[الأصلُ في النوعينِ ألا يدخلَهما الواوُ]

وحقُّ النَّوعينِ ألا يدخلَهما الواوُ ؛ نظراً إلىٰ إعرابِهما الذي ليسَ بتبعٍ ؛ لأنَّ هـٰذهِ الواوَ وإنْ كنَّا نُسمِّيها واوَ الحالِ . . أصلُها العطفُ ، ونظراً إلىٰ أنَّ حكمَ الحالِ معَ ذي الحالِ أبداً . . نظيرُ حكمِ الخبرِ معَ المُخبَرِ عنهُ ؛ ألا تراكَ إذا ألغيتَ (هو) في قولِكَ : (هو الحقُّ بيِّناً) . . بقيَ : (الحقُّ بيِّنٌ) ، و(جاءَ) في قولِكَ : (جاءَ زيدٌ راكباً) . . بقيَ : (زيدٌ راكبٌ) ، و(ضربتُ) في قولِكَ :

قولُهُ : (وحقُّ النوعينِ) ؛ أيِ : المناسبُ لهما ، واللائقُ بحالِهما . . ألا يدخلَهما الواوُ ؛ أمَّا أوَّلاً : فلأنَّ هـٰذهِ الواوَ في الأصلِ للعطفِ بحكمِ الضبطِ والمناسبةِ والنقلِ عن أئمَّةِ اللغةِ ؛ ولهـٰذا لم يُعَدَّ في أصنافِ الحرفِ واوُ الحالِ[1] ، وقد عُرِفَ مِنْ قواعدِ النحوِ أنَّ الحالَ أصلٌ في الإعرابِ مِنْ جملةِ المُلحَقاتِ بالمفعولِ[2] ، لا تبعٌ لمنصوبٍ آخرَ كالتوابعِ ، وما ليسَ بتبعٍ ليسَ بمحلٍّ للعطفِ[3] ؛ فليسَ بمحلٍّ لِمَا هو حرفُ العطفِ في الأصلِ .

وإنَّما قالَ : (في الأصلِ) ؛ لظهورِ أنَّها في الحالِ ليسَتْ بعاطفةٍ ، وهـٰذا ما قالَ في « الكشَّافِ » ؛ أنَّ واوَ الحالِ هي واوُ العطفِ استُعِيرَتْ للوصلِ[4] .

وأمَّا ثانياً : فلأنَّ حكمَ الحالِ معَ ذي الحالِ في النوعينِ . . حكمُ الخبرِ معَ المُخبَرِ عنهُ ، ولا مجالَ للعاطفِ بينَهما ؛ لِمَا سبقَ مِنْ وجوبِ المغايرةِ بينَ

---

(١) عدَّها في أصناف الحرف : المرادي في « الجنى الداني » (ص ١٦٢) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/٤٨٦) .

(٢) في (ج) ونسخة في هامش (أ) : (عرفت) بدل (عرف) .

(٣) لأن المعطوف تابع . « قوجحصاري » (ق١٠١) .

(٤) انظر « الكشاف » (٢/٨٧) .

(ضربتُ اللِّصَّ مكتوفاً) . . بقيَ : (اللِّصُّ مكتوفٌ) ، وكذا البابُ ؛ فتجدُ الحالَ وذا الحالِ خبراً ومخبَراً عنهُ ، والخبرُ ليسَ موضعاً لدخولِ الواوِ علىٰ ما سبقَ تقريرُ هـٰذا البابِ .

والتحقيقُ فيهِ : هو أنَّ الإعرابَ لا ينتظمُ الكلماتِ ؛ كقولِكَ : (ضربَ زيدٌ اللِّصَّ مكتوفاً) إلا بعدَ أنْ يكونَ هناكَ تعلُّقٌ معنويٌّ ينتظمُ معانيَها ، فإذا وجدتَ الإعرابَ في موضعٍ قد تناولَ شيئاً بدونِ الواوِ . . كانَ ذلكَ دليلاً علىٰ تعلُّقٍ هناكَ معنويٍّ ، فذلكَ التعلُّقُ يكونُ مُغنياً عن تكلُّفِ مُعلِّقٍ آخرَ .

المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ[1] .

فإنْ قلتَ : كلامُهُ يُشعِرُ بأنَّ ذا الحالِ في قولِكَ : (هو الحقُّ بيِّناً) هو (الحقُّ) ، وليسَ كذلكَ ، بل هو ضميرُ المفعولِ في العاملِ ؛ أي : أُحِقُّهُ وأُثبِتُهُ علىٰ ما ذكرَهُ القومُ ، وضميرُ الفاعلِ في (يبدو) علىٰ ما ذكرَهُ المصنِّفُ في (قسمِ النحوِ) ؛ حيثُ قالَ : (إنَّ أحقَّ التقديراتِ في « زيدٌ أبوكَ عَطُوفاً » ، و« هو الحقُّ بيِّناً » . . يَحْنَىٰ عَطُوفاً ، ويبدو بيِّناً)[2] .

قلتُ : نعم ، إلا أنَّ الضميرَ لمَّا كانَ عبارةً عنِ الحقِّ[3] . . صحَّ أنْ يقالَ : إنَّ الحكمَ : الحقُّ بيِّنٌ .

قولُهُ : (**والتحقيقُ فيهِ**) ؛ أي : في أنَّ حقَّ النوعينِ ألا يدخلَهما الواوُ : هو أنَّ الإعرابَ لا ينتظمُ الكلماتِ ولا يجمعُها ؛ كقولِكَ : (ضربَ زيدٌ اللِّصَّ مكتوفاً) إلا أنْ يكونَ فيما بينَها تعلُّقٌ ينتظمُ معانيَها ؛ لأنَّ الإعرابَ عبارةٌ عن هيئاتٍ تطرأُ على

---

(١) قوله : (**من وجوب المغايرة**) ؛ أي : بالذات ، وذات المبتدأ والخبر واحد . « قوجحصاري » (ق١٠١) .

(٢) مفتاح العلوم (ص٩٢) .

(٣) قوله : (**إلا أن الضمير**) ؛ **يعني** : سواء كان مفعولاً كما ذهب إليه القوم ، أو فاعلاً كما ذهب إليه المصنف . « قوجحصاري » (ق١٠١) .

[الأصلُ في الجملةِ الحاليّةِ ألا يدخلَها الواوُ]

وإذا عرفتَ هـٰذا ظهرَ لكَ أنَّ الأصلَ في الجملةِ إذا وقعَتْ موقعَ الحالِ . . ألا يدخلَها الواوُ ، لـٰكنَّ النَّظرَ إليها مِنْ حيثُ كونُها جملةً مفيدةً مستقلَّةً بفائدةٍ غيرَ متَّحدةٍ بالأُولى اتِّحادَها إذا كانَتْ مؤكِّدةً ، مِثلُها في قولِكَ : (هو الحقُّ لا شُبهةَ فيهِ) ، وفي قولِهِ عزَّ قائلاً : ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة : ١ـ٢] ، وغيرَ منقطعةٍ عنها ؛ لجهاتٍ جامعةٍ بينَهما ؛ كما ترىٰ في نحوِ : (جاءَ زيدٌ يُقادُ الجنائبُ بينَ يديهِ) ، . . . .

الكلمِ بعدَ تركيبِ بعضِها معَ البعضِ ، وُضِعَتْ للدلالةِ علىٰ مَعانٍ تطرأُ علىٰ مدلولاتِ الكلمِ عندَ ضمِّ بعضِها إلىٰ بعضٍ وإيقاعِ تعلُّقاتٍ فيما بينَها ؛ بجعلِ البعضِ محكوماً عليهِ ، والبعضِ محكوماً بهِ ، والبعضِ ما يقعُ عليهِ الحكمُ[1] ، والبعضِ كيفيَّةَ الوقوعِ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ ، فوجودُ الإعرابِ الاستقلاليِّ دونَ التبعيِّ في الكلمةِ الواقعةِ في التركيبِ . . يدلُّ علىٰ أنَّ لمدلولِها تعلُّقاً معنويّاً لمدلولاتِ الكلمِ الأُخَرِ ؛ بأنْ يكونَ هيئةً لهُ أو زماناً أو نحوَ ذلكَ ؛ فلا يحتاجُ إلىٰ لفظٍ آخرَ يفيدُ تعلُّقَهُ بهِ ؛ كالواوِ مثلاً .

والحالُ مِنْ هـٰذا القَبيلِ ؛ ممَّا لهُ إعرابٌ بالأصالةِ في التركيبِ ، فيكونُ حقُّهُ الخُلُوَّ عنِ الواوِ ؛ مفرداً كانَ أو جملةً ، لـٰكنَّها إذا كانَتْ جملةً ؛ فبالنظرِ إلىٰ كونِها جملةً مفيدةً للنِّسبةِ التامَّةِ بينَ طرفيها مستقلَّةً بتلكَ الفائدةِ وإنْ كانَتْ غيرَ مستقلَّةٍ بالنظرِ إلىٰ ما عرضَ لها مِنْ كونِها قيداً للفعلِ وبياناً لكيفيَّةِ وقوعِهِ ، وإلىٰ كونِها غيرَ متَّحدةٍ بالأُولىٰ كاتِّحادِها فيما إذا كانَتْ مؤكِّدةً ، وغيرَ منقطعةٍ عنِ الأُولىٰ بالكلِّيَّةِ كما إذا لم يكنْ بينَهما ربطٌ أصلاً وجهةٌ جامعةٌ قطعاً . . تتنزَّلُ منزلةَ الجملةِ المتوسِّطةِ بينَ

---

(١) كالمفعول . من هامش (هـ) .

و(لقيتُ عمراً وسيفُهُ علىٰ كتفِهِ) . . يَبسُطُ العُذرَ في أنْ يدخلَها واوٌ ؛ للجمعِ بينَها وبينَ الأُولىٰ ؛ مِثلُهُ في نحوِ : (قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو) .

[امتناعُ الواوِ في الجملةِ الحاليَّةِ الفعليَّةِ التي فعلُها مضارعٌ مثبتٌ]

وإذا تمهَّدَ هـٰذا فنقولُ : الضابطُ فيما نحنُ بصَدَدِهِ : هو أنَّ الجملةَ متىٰ كانَتْ واردةً علىٰ أصلِ الحالِ ؛ وذلكَ أنْ تكونَ فعليَّةً لا اسميَّةً ؛ لأنَّ الاسميَّةَ ـ كما تعلمُ ـ دالَّةٌ على الثُّبوتِ ، **وعلىٰ نَهْجِها أيضاً ؛ بأنْ تكونَ مُثبَتةً** . . **فالوجهُ تركُ الواوِ** ؛ جرياً علىٰ مُوجَبِ الحالِ ؛ نحوُ : (جاءَني زيدٌ يُسرِعُ ، أو يتكلَّمُ ، . . .

كمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ ، فلا يَبعُدُ أنْ يدخلَها واوٌ تجمعُها بالأُولىٰ ، وتُقلِّلُ استقلالَها ؛ كالجمعِ الذي فيما بينَ الجملِ المتناسبةِ غيرِ المتَّحدةِ ؛ مِثلُ : (قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو) .

لـٰكنَّ الجملَ متفاوتةٌ في شأنِ دخولِ هـٰذهِ الواوِ ؛ فقد يجبُ ، وقد يمتنعُ ، وقد يجوزُ على التساوي أوِ الرُّجحانِ ، **فأشارَ بعدَ تمهيدِ المُقدِّماتِ إلى الضابطِ في ذلكَ ، وقالَ** : إذا تمهَّدَ هـٰذا فنقولُ : الضابطُ في دخولِ الواوِ في الجملةِ الحاليَّةِ وجوباً وامتناعاً وجوازاً . . أنَّها إنْ كانَتْ مؤكِّدةً فلا واوَ ؛ لكمالِ الاتِّصالِ ، وإنْ كانَتْ غيرَها ؛ فإمَّا أنْ تكونَ علىٰ أصلِ الحالِ أو لا ، والأوَّلُ ؛ إمَّا أنْ يكونَ علىٰ نَهْجِها أو لا ؛ **فهـٰذهِ أقسامٌ ثلاثةٌ** :

الأوَّلُ : ما يكونُ علىٰ أصلِ الحالِ ونَهْجِها ، فالوجهُ فيهِ تركُ الواوِ جرياً علىٰ مُوجَبِ الحالِ ؛ فقد عرفتَ أنَّ تعلُّقَها بالعاملِ مِنْ جهةِ إعرابِها الأصليِّ . . يُوجِبُ استغناءَها عن تكلُّفِ رابطٍ مِنْ خارجٍ .

الثاني : ما لا يكونُ علىٰ أصلِ الحالِ ؛ سواءٌ كانَ علىٰ نَهْجِها أو لا ، والوجهُ فيهِ الواوُ ؛ لأنَّهُ لبُعدِهِ عنِ الحاليَّةِ وخروجِهِ عن أصلِها . . يحتاجُ إلىٰ رابطٍ لفظيٍّ .

أو يعدو فرسُهُ) ؛ ولذلكَ لا تكادُ تسمعُ نحوَ : (جاءَني ويُسرِعُ)[1] .

الثالثُ : ما يكونُ علىٰ أصلِ الحالِ دونَ نَهْجِها ، وحكمُهُ جوازُ الأمرينِ ؛ **أمَّا الواوُ** : فلجهةِ البُعدِ عنِ الحاليَّةِ ؛ بكونِهِ لا علىٰ نَهْجِها ، **وأمَّا تركُها** : فلقُرْبِها مِنَ الحاليَّةِ بحسَبِ الأصلِ .

قولُهُ : (**أو يعدو فرسُهُ**) يُشيرُ إلىٰ أنَّ الحالَ كالمسندِ والصفةِ ؛ قد تكونُ فعليّاً ، وقد تكونُ سببيّاً .

واقتصرَ في الأمثلةِ على المضارعِ ؛ لِمَا سيجيءُ ؛ مِنْ أنَّ الماضيَ وإنْ كانَ مثبَتاً . . يجوزُ فيهِ الواوُ .

قولُهُ : (**لا تكادُ تسمعُ نحوَ** : « **جاءَني ويُسرِعُ** »)[2] . . **ليسَ علىٰ ما ينبغي** ؛ إذ كثيراً ما نسمعُ ذلكَ ، غايتُهُ أنْ يكونَ علىٰ حذفِ المبتدأِ[3] ؛ ففي التنزيلِ : ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصف : ٥][4] ، وفي كلامِهم : (قمتُ وأصكُّ وجهَهُ)[5] ، وفي الشِّعرِ[6] : [من المتقارب]

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

---

(١) في (د) : (ويسرع) بدل (جاءني ويسرع) ، وفي هامش (ج) نسخة : (جاءني زيد ويسرع) .

(٢) في (أ) : (جاءني زيد ويسرع) بدل (جاءني ويسرع) .

(٣) أي : وهو يسرع . من هامش (هـ) .

(٤) أي : وأنتم قد تعلمون . انظر « المختصر » (ص٤٣٤) ، وفي « التسهيل لابن مالك بشرح ناظر الجيش » (٥/٢٣٢٨) : أن المضارع المثبت إذا كان معه (قد) تجب فيه الواو ، ولا يرتبط بالضمير ، وقال الدسوقي في « حاشيته على المختصر » (٣/ ١٣٤) : (وحينئذ فلا يحتاج لجعله اسمية بتقدير المبتدأ ، فالكلام في غير المقرون بـ « قد » ؛ فالتنظير بالآية لا يتم) .

(٥) أي : وأنا أصك . من هامش (هـ) .

(٦) البيت لعبد الله بن همام السلولي في « ديوانه » (ص٨٥) ، وفيه : (أظافيره) بدل (أظافيرهم) .

[ذكرُ الواوِ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً غيرَ مؤكِّدةٍ]

ومتىٰ لم تكنْ واردةً علىٰ أصلِ الحالِ ؛ وذلكَ أنْ تكونَ اسميَّةً في الحالِ غيرِ المؤكِّدةِ . . فالوجهُ الواوُ ؛ نحوُ : (جاءَ زيدٌ وعمرٌو أمامَهُ)[1] ، و(رأيتُ زيداً وهو قاعدٌ) .

ما جاءَ بخلافِ هـٰذا إلا صُوَرٌ معدودةٌ أُلحِقَتْ بالنَّوادرِ ؛ . . . .

ومِثلُهُ كثيرٌ .

قولُهُ : (ما جاءَ بخلافِ هـٰذا إلا صُوَرٌ معدودةٌ) الجملةُ في موقعِ البدلِ مِنْ قولِهِ : (الوجهُ الواوُ) ، وقد جوَّزَ تركَ الواوِ بعضُهم مطلقاً ، وبعضُهم إذا كانَ الضميرُ في صدرِ الجملةِ[2] ؛ مِثلُ : (جاءَني زيدٌ غلامُهُ يُسرِعُ بينَ يديهِ) ، وبعضُهم إذا كانَ بعَقِبِ حالٍ مفردٍ ؛ كقولِهِ[3] : [من السريع]

وَٱللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِماً ... بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ

أو معَهُ حرفٌ يُنبئُ عن تشبيهٍ ؛ كقولِهِ[4] : [من الطويل]

فَقُلْتُ عَسَىٰ أَنْ تُبْصِرِينِي كَأَنَّمَا ... بَنِيَّ حَوَالَيَّ ٱلأُسُودُ ٱلْحَوَارِدُ

---

(١) في (د) : (جاءني) بدل (جاء) .

(٢) قوله : (الضمير) ؛ أي : ضمير ذي الحال . من هامش (أ) .

(٣) البيت لابن الرومي في « ديوانه » (٢/ ٢٣١٥) ، والشاهد : أن جملة (برداك تبجيل وتعظيم) حال ، ولو لم يتقدمها قوله : (سالماً) لم يَحسُنْ فيها تركُ الواو ، والحالان ـ أعني : الجملة ، و(سالماً) ـ يجوز أن يكونا من الأحوال المترادفة ، وأن يكونا من الأحوال المتداخلة ، والسر في عدم دخول الواو : توهُّم عطف الجملة على المفرد . من هامش (هـ) .

(٤) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ١٢٦) ، وفيه : (فإني) بدل (فقلت) ، و(اللَّوابد) بدل (الحوارد) ، والحوارد : من حردَ ؛ إذا غضب . انظر « تاج العروس » (ح ر د) (٨/ ١٧) .

وهي : (كلَّمتُهُ فُوهُ إلىٰ فِيَّ) ، و(رجعَ عَوْدُهُ علىٰ بَدْئِهِ) ، . . . .

وقيلَ : إذا كانَ في تأويلِ مفردٍ ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة : ٣٦] ؛ أي : متعادينَ ، بخلافِ (جاءَني وهو مُسرِعٌ ، أو يُسرِعُ) ؛ إذ لو أُريدَ المفردُ لقيلَ : (مُسرِعاً) .

وفي هٰذا المقامِ مباحثُ نفيسةٌ تُطلَبُ مِنْ « شرحِ التلخيصِ »[(١)] .

ففيما أوردَ مِنَ الصُّوَرِ المعدودةِ : الضميرُ في صدرِ الجملةِ[(٢)] .

وقد يُروىٰ : (فاهُ إلىٰ فِيَّ) ، و(عَوْدَهُ علىٰ بَدْئِهِ) بنصبِ الاسمِ الذي هو صدرُ الجملةِ الحاليَّةِ ؛ تنبيهاً مِنْ أوَّلِ الأمرِ على أنَّهُ حالٌ[(٣)] ، وهو في التحقيقِ مِنْ نصبِ المبتدأِ[(٤)] ؛ للقطعِ بأنَّ الحالَ هي الجملةُ ، وذكرَ ابنُ الأنباريِّ أنَّهُ مِنَ المصادرِ التي أُقيمَتْ مُقامَ الحالِ ؛ نحوُ : (أرسلَها العِراكَ) ، و(فعلتَهُ جهدَكَ وطاقتَكَ)[(٥)] .

ومعنىٰ (فُوهُ إلىٰ فِيَّ) : مشافهاً .

ومعنىٰ (عَوْدُهُ علىٰ بَدْئِهِ) : رجوعُهُ إلىٰ ما ابتدأَهُ ؛ علىٰ أنَّ البدءَ مصدرٌ بمعنى المفعولِ ، والحاصلُ : أنَّهُ رجعَ في الطريقِ الذي جاءَ منهُ ، وهٰذا التركيبُ شائعٌ ؛ سواءٌ أُسنِدَ (رجعَ) إلىٰ مُظهَرٍ ؛ مِثلُ : (رجعَ زيدٌ عَوْدُهُ علىٰ بَدْئِهِ)[(٦)] ، أو مُضمَرٍ ؛ مِثلُ : (زيدٌ جاءَ عَوْدُهُ علىٰ بَدْئِهِ)[(٧)] ، فتجويزُ كونِ الفعلِ مسنداً إلىٰ

---

(١) انظر « المطوَّل » (ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠) .

(٢) إلا في المثال الثالث . من هامش (هـ) .

(٣) لا لما ذكر في « الصحاح » (ف و هـ) (٦/ ٢٢٤٤) ؛ من أن نصب (فاه) على الحال .

(٤) قوله : (وهو . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ما ذكر من نصب (فاه) ، و(عودَهُ) . . من نصب المبتدأ الذي هو صدر الجملة الحالية . « قوجحصاري » (ق١٦٥) نسخة نور عثمانية .

(٥) انظر « الإنصاف » (٢/ ٨٢٧) .

(٦) في (أ) : (جاءني) بدل (رجع) ، وفي (ب ، ج ، د ، و) : (جاء) .

(٧) قوله : (جاء عوده علىٰ بدئه) هٰكذا في جميع النسخ ، والمشهور في كتب النحو : (رجع عوده علىٰ بدئه) ، وانظر « المطوَّل » (ص ٢٧٩) ، وفي (أ) : (جاءني) بدل (جاء) .

وبيتُ « الإصلاحِ »(١) : [من الكامل]

نَصَــفَ ٱلنَّهَــارُ ٱلْمَــاءُ غَــامِــرُهُ . . . .

وما أنشدَهُ الشيخُ أبو عليٍّ في « الإغفالِ »(٢) : [من الطويل]

وَلَـوْلا جَنَـانُ ٱللَّيْـلِ مَـا آبَ عَـامِـرٌ إِلَـىٰ جَعْفَـرٍ سِـرْبَـالُـهُ لَـمْ يُمَـزَّقِ

(عَوْدُهُ) مجازاً . . وهمٌ(٣) .

« إصلاحُ المنطقِ » : كتابٌ لابنِ السِّكِّيتِ في تصحيحِ اللُّغاتِ واستعمالاتِها .

و« الإغفالُ »(٤) : كتابٌ في النَّحوِ لأبي عليٍّ الفارسيِّ .

(نَصَفَ النَّهارُ) ؛ أي : انتصفَ ؛ بمعنىٰ : بلغَ نصفَهُ .

(غمرَهُ الماءُ) : سترَهُ .

وتمامُهُ :

. . . . وَرَفِيقُــهُ بِــٱلْغَيْــبِ لا يَــدْرِي

يصفُ غوّاصاً ، ووقعَ في بعضِ الكتبِ أنَّهُ في صفةِ الغائصِ ، فصحَّفَهُ بعضُهم إلى القانصِ بالقافِ والنونِ ، ففسَّرَهُ بالصيَّادِ(٥) ، وظاهرٌ : أنَّهُ لا معنىٰ لوصفِ الصيَّادِ بذلكَ ولو في صيدِ البحرِ ، وفي « الصحاحِ » و« الدِّيوانِ » : أنَّ البيتَ للمسيَّبِ بنِ عَلَسٍ يذكرُ غائصاً(٦) .

---

(١) إصلاح المنطق (ص١٧٦) ، وسيذكر الشارح اسم الشاعر ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٥) .

(٢) عزاه إلى « الإغفال » أيضاً : القزويني في « الإيضاح » (ص١٣٥ ـ ١٣٦) ، والبيت لسلامة بن جندل كما في « منتهى الطلب من أشعار العرب » (١/ ٢٤) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٥ـ ١٣٦) .

(٣) المتوهِّم : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٠) .

(٤) أي : فيما أغفله الزجَّاج من المعاني في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » . انظر « كشف الظنون » (١/ ٨١) .

(٥) هـٰذا البعض : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٥١) .

(٦) انظر « الصحاح » (ن ص ف) (٤/ ١٤٣٣) ، و« ديوان الأدب » (٢/ ١٢٢) .

[جوازُ ذكرِ الواوِ وتركِهِ إذا كانتِ الجملةُ الحاليّةُ فعليّةً فعلُها مضارعٌ منفيٌّ ، والتركُ أرجحُ]

ومتىٰ كانَتْ واردةً علىٰ أصلِ الحالِ لـٰكنْ لا علىٰ نَهْجِها . . فالوجهُ جوازُ الأمرينِ معاً ؛ نحوُ قولِكَ : (جعلتُ أمشي ما أدري أينَ أضعُ رِجْلي) ، و(جعلتُ أمشي وما أدري أينَ أضعُ رِجْلي) .

وقولِهِ :

مَضَوْا لا يُرِيدُونَ ٱلرَّوَاحَ وَغَالَهُمْ   مِنَ ٱلدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَيْنَ عَلَىٰ قَدْرِ

(ولولا جَنانُ اللّيلِ) : ظلامُهُ وسَتْرُهُ .

(آبَ) : رجعَ .

قولُهُ : (مَضَوا لا يُريدونَ) البيتُ لعِكْرِشةَ الضَّبِّيِّ يرثي بنيهِ[1] ، وقبلَهُ : [من الطويل]

سَقَى ٱللهُ أَجْدَاثاً وَرَائِي تَرَكْتُهَا   بِحَاضِرِ قِنَّسْرِينَ مِنْ سَبَلِ ٱلْقَطْرِ[2]

وبعدَهُ :

وَلَوْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلرَّوَاحَ تَرَوَّحُوا   مَعِي وَغَدَوْا فِي ٱلْمُصْبِحِينَ عَلَىٰ ظَهْرِي

الرَّواحُ : النُّزولُ مِنَ السَّيرِ للتروُّحِ ، و(راحَ) : دخلَ في وقتِ العشيِّ .

(غالَهم) : أهلكَهم .

القَدْرُ[3] : ما قدَّرَهُ اللهُ تعالىٰ مِنَ القضاءِ .

---

(١) ديوان الحماسة (ص٤٣٧) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٦ـ١٣٧) .

(٢) الأجداث : القبور . انظر « تاج العروس » (ج د ث) (٥/١٩٦) ، والسَّبَلُ : المطر . انظر « تاج العروس » (س ب ل) (٢٩/١٦٣) .

(٣) في هامش (هـ) : (كـ « القدَر » بالفتح) .

وقولِه[1] : [من الكامل]

لَــوْ أَنَّ قَــوْمــاً لِارْتِفَــاعِ قَبِيلَــةٍ دَخَلُوا ٱلسَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لا أُحْجَبُ

وقولِه[2] : [من الرمل]

أَكْسَبَتْــهُ ٱلْــوَرِقُ ٱلْبِيــضُ أَبــاً وَلَقَــدْ كَــانَ وَلا يُــدْعَــىٰ لِأَبْ

وقولِه[3] : [من الوافر]

أَقَــادُوا مِــنْ دَمِــي وَتَــوَعَّــدُونِــي وَكُنْــتُ وَمَــا يُنَهْنِهُنِــي ٱلْــوَعِيــدُ

(لارتفاعِ) : متعلِّقٌ بـ (دخلوا) .

(لا أُحجَبُ) : لا أُمنَعُ .

(الوَرِقُ) بكسرِ الراءِ : الدِّرهمُ المضروبُ .

(أقَدْتُ القاتلَ بالقتيلِ) : قتلتُهُ بهِ .

والمعنىٰ : طلبوا القَوَدَ مِنْ دمي ، وتهدَّدوني بالقتلِ .

(نَهْنَهْتُهُ) : كفَفْتُهُ وزجرتُهُ .

قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ : (« كانَ » في البيتِ تامَّةٌ ، والجملةُ الداخلةُ عليها الواوُ في موضعِ الحالِ ، والمعنىٰ : ووُجِدْتُ غيرَ مُنَهْنَهٍ بالوعيدِ ، وغيرَ مُبالٍ بهِ ، ولا معنىٰ لجعلِها ناقصةً وجعلِ الواوِ مزيدةً ، وكذا الكلامُ في « ولقد كانَ ولا يُدْعىٰ لأبْ »)[4] .

---

(١) البيت لخالد بن يزيد بن معاوية كما في « الإيضاح » (ص١٣٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٧ـ١٣٨) .

(٢) البيت لمسكين الدارمي كما في « الأغاني » (٢٠/٢٢٦) ، و« الإيضاح » (ص١٣٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٨ـ١٣٩) .

(٣) البيت لمالك بن رُفيع كما في « دلائل الإعجاز » (ص٢٠٨) ، و« الإيضاح » (ص١٣٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٩) .

(٤) دلائل الإعجاز (ص٢٠٨) .

إلا أنَّ تركَ الواوِ أرجحُ .

[جوازُ ذكرِ الواوِ وتركِهِ إذا كانتِ الجملةُ الحاليَّةُ فعليَّةً فعلُها ماضٍ ، والتركُ أرجحُ]

والفعلُ الماضي منفيّاً ومثبَتاً ؛ لورودِهِ لا على نَهْجِ الحالِ لا محالةَ ؛ أمّا منفيّاً : فلحرفِ النَّفيِ ، وأمّا مثبَتاً : فلحرفِ (قد) ظاهراً أو مقدَّراً ؛ . . . .

قولُهُ : (إلا أنَّ تركَ الواوِ أرجحُ) ؛ لكونِهِ مِنْ جهةِ بقاءِ أصلِ الحاليَّةِ ، والإثباتِ مِنْ جهةِ انتفاءِ نَهْجِها الذي هو بمنزلةِ العارضِ ؛ لِمَا قيلَ ؛ أنَّ الأصلَ : مدلولُ الدليلِ ، والنَّهْجَ : الطريقُ المتعارَفُ ؛ سواءٌ كانَ بدليلٍ أو بغيرِ دليلٍ ، وعنِ المصنِّفِ : أنَّهُ مدلولُ استعمالِ العُرْفِ ، علىٰ أنَّهُ لو تساوَتِ الجهتانِ فتركُ الواوِ عملٌ بالأصلِ .

قولُهُ : (والفعلُ الماضي) يريدُ : أنَّهُ مُلحَقٌ بالمضارعِ المنفيِّ في جوازِ الواوِ وتركِها معَ رُجْحانِ التركِ ؛ بناءً علىٰ كونِهِ علىٰ أصلِ الحالِ مِنْ حيثُ الدلالةُ على التجدُّدِ ، لا علىٰ نَهْجِها مِنْ حيثُ وجودُ الحرفِ ؛ أمّا حرفُ النفيِ : فلِمَا مرَّ[1] ، وأمّا (قد) : فللشَّبهِ بالنفيِ مِنْ جهةِ تخلُّلِ حرفٍ بينَ الحالِ وذي الحالِ ، ولأنَّ طريقَ استعمالِ الحالِ في الأصلِ ـ أعني : المفردةَ ـ هو العَراءُ عن (قد)[2] ، ولأنَّ (قد) رابطةٌ في الاتِّصالِ بالحالِ[3] ، والنَّهجُ فيما يشتملُ على الرابطةِ في صدرِ الكلامِ . . ألا يُؤتىٰ برابطٍ آخرَ[4] ، ولأنَّ (قد) بتقريبِهِ الماضيَ إلى الحالِ . . كأنَّهُ

---

(١) انظر (٢/ ٢٨٩) .

(٢) قوله : (ولأن طريق . . .) إلىٰ آخره ، هاذا دليل علىٰ جواز الواو ، والحاصل : أنه بسبب وجود (قد) تكون لا علىٰ نهجها ؛ فيؤتىٰ بالواو . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (ولأن « قد » . . .) إلىٰ آخره ، هاذا دليل علىٰ رجحان ترك الواو ، وقوله : (الاتصال) ؛ أي : اتصال العامل . من هامش (هـ) .

(٤) في (أ ، د ، و) : (برابطة أخرىٰ) بدل (برابط آخر) .

لِيُقرِّبَهُ مِنْ زمانِكَ حتىٰ يصلُحَ للحالِ . . **مُنتظِمٌ في سِلْكِ المضارعِ المنفيِّ** ؛ لكَ أنْ تقولَ : (أخذتُ أجتهدُ ما كانَ يُعِينُني أحدٌ) ، وأنْ تقولَ : (أخذتُ أجتهدُ وما كانَ يُعِينُني أحدٌ) ، . . . .

يسلُبُ عنهُ معنى المُضِيِّ ، فيصيرُ كالمنفيِّ ، وكأنَّهُ يُخرِجُ سائرَ أجزاءِ الماضي غيرَ الجزءِ القريبِ مِنَ الحالِ . . عن صُلُوحِ اقترانِ الحدثِ بهِ ، فيُشبِهُ المنفيَّ الخارجَ جميعُ أجزائِهِ عن صلاحيَّةِ الاقترانِ .

واقتصرَ في المثالِ على (ما) ؛ لأنَّ (لم) و(لمَّا) مِنْ قَبيلِ المضارعِ المنفيِّ ، وهو ظاهرٌ ، و(لا) وإنْ جازَ أنْ يقعَ في الماضي المكرَّرِ حالاً . . لٰكنْ لم يُوجَدْ في الاستعمالِ ، فتعيَّنَ (ما) ، وناسبَ ذلكَ مِنْ جهةِ أنَّها لنفيِ الحالِ ، فتكونُ بمنزلةِ الماضي المثبَتِ معَ (قد) في الاشتمالِ علىٰ ما يُزيلُ البُعدَ عنِ الحالِ ؛ **أعني** : المُضِيَّ ؛ ولهٰذا لم يُحتَجْ في الماضي المنفيِّ إلىٰ (قد) ، **وأيضاً** : المُنافي للحاليَّةِ هو المُضِيُّ ، لا سلبُ المُضِيِّ .

قولُهُ : (**لِيُقرِّبَهُ**) تعليلٌ للزومِ (قد) ظاهراً أو مُقدَّراً في الماضي المثبَتِ الواقعِ حالاً .

وقولُهُ : (**مِنْ زمانِكَ**) ؛ أي : زمانِ تكلُّمِكَ ، وهو حقٌّ مِنْ جهةِ أنَّ (قد) إنَّما يُقرِّبُ الماضيَ إلى الحالِ المقابلِ للماضي والاستقبالِ ، وقد عرفتَ أنَّ حقيقتَهُ أجزاءٌ متعاقبةٌ مِنْ أواخرِ الماضي وأوائلِ المستقبلِ[1] ، **لٰكنْ في قولِهِ** : (**فيصلُحَ للحالِ**) . . **نظرٌ** ؛ لأنَّ الصُّلُوحَ للحالِ الذي نحنُ بصَدَدِهِ ـ **أعني** : بيانَ كيفيَّةِ وقوعِ العاملِ ـ لا يتوقَّفُ علىٰ كونِهِ حالاً بالمعنى المذكورِ ؛ لظهورِ تباينِ الحالينِ ؛ ولهٰذا صحَّ : (جاءَني زيدٌ في السنةِ الماضيةِ راكباً) ، و﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر : ٦٠] .

---

(١) انظر (١/ ٥٥٠) .

وكذا (أتاني قد جهدَهُ السَّيرُ) بدونِ الواوِ ، أو (وقد جهدَهُ السَّيرُ) بالواوِ ، **إلا أنَّ تركَ الواوِ في النَّفيِ وفي الإثباتِ أرجحُ** .

والحاصلُ : أنَّ المُعتبرَ في هٰذا الحالِ هو المقارنةُ للعاملِ ؛ ماضياً كانَ أو حالاً أوِ استقبالاً ، لا المقارنةُ لزمانِ التكلُّمِ الذي يُقرِّبُ (قدِ) الماضيَ منهُ .

وغايةُ ما قيلَ في هٰذا المقامِ . . أنَّ حاليَّةَ الماضي وإنْ كانَتْ بالنظرِ إلى العاملِ ، ولفظَ (قد) إنَّما يُقرِّبُهُ مِنْ حالِ التكلُّمِ فقطْ . . لٰكنَّهمُ استبشعوا لفظَ الماضي والحاليَّةَ[1] ؛ لتنافي الماضي والحالِ في الجملةِ ، فأتَوا بلفظِ (قد) لظاهرِ الحاليَّةِ ؛ فقالوا : (جاءَني زيدٌ في السنةِ الماضيةِ وقد ركبَ فرسَهُ) ، وما ذكرَ السَّخاويُّ[2] ؛ مِنْ أنَّهُ لا يجوزُ : (جئتُ وقد كتبَ زيدٌ) إلا وهو ملتبسٌ بالكتابةِ مُستديمٌ لها لم تنقضِ[3] ، وإنَّما جيءَ بالماضي ؛ لانقضاءِ جزءٍ منها ، وصحَّ وقوعُهُ حالاً ؛ لتلبُّسِهِ ببعضِ الأجزاءِ .

قولُهُ : (**جهدَهُ السَّيرُ**) أتعبَهُ ، وأوقعَهُ في المشقَّةِ .

(**إلا أنَّ تركَ الواوِ . . . أرجحُ**) ؛ لمِثلِ ما مرَّ في المضارعِ المنفيِّ[4] .

---

(١) كما استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعَلَم الاستقبال ؛ لتناقض الحال والاستقبال في الجملة . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (وما ذكر السخاوي) عطف علىٰ قوله : (أن حالية الماضي) الذي هو خبر قوله : (وغاية ما قيل) . « قوجحصاري » (ق١٠١) ، وفي (هـ) بعد قوله : (الأجزاء) زيادة : (فاسد) ؛ فتكون خبر (وما ذكر) ؛ فلا يكون معطوفاً علىٰ (أن حالية الماضي) ، وإلىٰ ذلك ذهب الحفيد في « حاشيته » (ق ١٩٦) .

(٣) في النسخ ما عدا (و) زيادة : (كتابتها) ، ولعل الظاهر : (كتابته) كما كتب في هامش (أ) .

(٤) إشارة إلىٰ قوله : (لكون الترك من جهة بقاء أصل الحالية ، والإثبات من جهة انتفاء نهجها الذي هو بمنزلة العارض) . من هامش (هـ) ، وانظر (٢/ ٣٠٠) .

[جوازُ ذكرِ الواوِ وتركِهِ معَ الظرفِ]

وأمَّا الظرفُ : فحيثُ احتملَ أنْ يكونَ جملةً فعليَّةً وألا يكونَ بحسَبِ التقديرينِ ، وتردَّدَ لذلكَ بينَ أنْ يكونَ وارداً علىٰ أصلِ الحالِ وغيرَ واردٍ . . . .

قولُهُ : (وأمَّا الظرفُ) فقد جاءَ في مِثلِ : (رأيتُهُ علىٰ كتفِهِ سيفٌ) . . الواوُ وتركُها ؛ بناءً علىٰ جوازِ تقديرِ الظرفِ بالفعلِ ؛ أي : (حصلَ) ؛ فيصحُّ الواوُ ، وباسمِ الفاعلِ ؛ فلا يصحُّ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (بحسَبِ التقديرينِ) ، وهو وإنْ كانَ صحيحاً مِنْ جهةِ أنَّهُ إذا قُدِّرَ باسمِ الفاعلِ صحَّ أنَّهُ ليسَ بجملةٍ فعليَّةٍ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ مفردٌ لا جملةٌ ؛ لكونِ المرفوعِ بعدَ الظرفِ فاعلاً لا مبتدأً ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ يكونُ منصوباً على الحاليَّةِ كما صرَّحَ بهِ في « المفصَّلِ » في نحوِ : (جاءَني عليهِ جُبَّةُ وَشْيٍ) ؛ أي : مُستقِرَّةً[1] . . لـٰكنْ لا يخفىٰ : أنَّهُ علىٰ كلا التقديرينِ يكونُ علىٰ أصلِ الحالِ ، بل تقديرُ اسمِ الفاعلِ أَولىٰ بذلكَ ؛ فلا يصحُّ قولُهُ : (وتردَّدَ لذلكَ بينَ أنْ يكونَ وارداً علىٰ أصلِ الحالِ وغيرَ واردٍ) ؛ فالوجهُ : أنْ يُحمَلَ التقديرانِ علىٰ أنْ يكونَ المرفوعُ ـ أعني : (سيفٌ) ـ فاعلَ الظرفِ المُقدَّرِ بالفعلِ ، فتكونَ الجملةُ فعليَّةً جائزةَ تركِ الواوِ ، وأنْ يكونَ مبتدأً والظرفُ خبرَهُ ، فتكونَ الجملةُ اسميَّةً غيرَ واردةٍ علىٰ أصلِ الحالِ ، ولا يكونَ في كلامِهِ اعتدادٌ بما ذهبَ إليهِ صاحبُ « المفصَّلِ » ؛ مِنْ كونِ الظرفِ مُقدَّراً باسمِ فاعلٍ منصوبٍ على الحاليَّةِ .

وقالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ : (إنْ جُعِلَ نحوُ : « علىٰ كتفِهِ سيفٌ » حالاً . . كَثُرَ فيها تركُ الواوِ ؛ كقولِ بشَّارٍ[2] : [من الطويل]

إذَا أَنْكَـرَتْنِـي بَلْـدَةٌ أَوْ نَكِـرْتُهَـا ... خَـرَجْـتُ مَـعَ ٱلْبَـازِي عَلَـيَّ سَـوَادُ

---

(١) انظر « المفصَّل » (ص٩٢) .

(٢) ديوان بشار بن برد (٣/ ٤٩) .

جاءَ الأمرانِ فيهِ ؛ يقالُ : (رأيتُهُ على كتفِهِ سيفٌ) بدونِ الواوِ تارةً ، و(رأيتُهُ وعلىٰ كتفِهِ سيفٌ) بالواوِ أخرىٰ .

هٰذا ؛ ثمَّ مَنْ عرفَ السَّببَ في تقديمِ الحالِ إذا أُريدَ إيقاعُها عنِ النَّكرةِ . . تنبَّهَ

والوجهُ : أنْ يكونَ الاسمُ في مِثلِ هٰذا فاعلاً للظرفِ ؛ لاعتمادِهِ علىٰ ذي الحالِ ، لا مبتدأً ، وينبغي أنْ يُقدَّرَ ها هنا خصوصاً أنَّ الظرفَ في تقديرِ اسمِ الفاعلِ دونَ الفعلِ ، اللهمَّ إلا أنْ يُقدَّرَ فعلاً ماضياً معَ « قد »)[1] .

وتمامُ الكلامِ في هٰذا المقامِ يُطلَبُ مِنْ « شرحِ التلخيصِ »[2] .

قولُهُ : (جاءَ الأمرانِ)[3] ؛ أمَّا التركُ : فكثيرٌ ؛ ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص : ٧٩]، (خرجتُ معَ البازي عليَّ سوادٌ) ، وأمَّا الواوُ : فكقولِهِ[4] : [من الطويل]

وَإِنَّ ٱمْـرَأً أَسْـرَىٰ إِلَيْـكَ وَدُونَـهُ ... مِنَ ٱلْأَرْضِ مَـوْمَـاةٌ وَبَيْـدَاءُ سَمْلَـقُ

قولُهُ : (هٰذا ؛ ثمَّ مَنْ عرفَ) يريدُ : أنَّ السببَ في تقديمِ الحالِ علىٰ ذي الحالِ . . هو دفعُ الالتباسِ بالصفةِ ؛ فإنَّها لا تتقدَّمُ على الموصوفِ ، فمَنْ عرفَ ذلكَ تنبَّهَ لأمورٍ :

الأوَّلُ : أنَّهُ إذا كانَ الحالُ معَ الواوِ يجوزُ بدونِ التقديمِ ؛ مِثلُ : (جاءَني رجلٌ وعلىٰ كتفِهِ سيفٌ) ؛ لحصولِ الفرقِ بوجودِ الواوِ ؛ إذ كما يمتنعُ تقديمُ الصفةِ يمتنعُ كونُها معَ الواوِ علىٰ ما مرَّ في صدرِ الفنِّ[5] . . فالواجبُ عندَ قصدِ إيقاعِ الحالِ عنِ

---

(١) دلائل الإعجاز (ص٢٠٣ ، ٢١٩ ـ ٢٢٠) .
(٢) انظر « المطوَّل » (ص٢٨١) .
(٣) في (أ ، ج ، و) : (جاز) بدل (جاء) .
(٤) البيت للأعشى بن جذم الهمداني في « الصناعتين » (ص١٤٣) ، و« الحماسة البصرية » (١/ ١٧٥) ، والموماة : الصحراء الواسعة . انظر « تاج العروس » (م وم) (٣٣/ ٤٦٩) ، والسَّملق : القاع الصفصف . انظر « تاج العروس » (س م ل ق) (٢٥/ ٤٦٧) .
(٥) انظر (٢/ ١٨٣ـ ١٨٥) .

لجوازِ إيقاعِها عنِ النَّكرةِ معَ الواوِ في مِثلِ : (جاءَني رجلٌ وعلىٰ كتفِهِ سيفٌ) .

ولمزيدِ جوازِهِ في قولِهِ عزَّ اسمُهُ : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ علىٰ ما قدَّمتُ .

وتنبَّهَ لوجوبِ الواوِ في نحوِ : (جاءَني رجلٌ وعلىٰ كتفِهِ سيفٌ)[1] عندَ إرادةِ الحالِ .

ولوجوبِ تركِهِ فيهِ عندَ إرادةِ الوصفِ ؛ لامتناعِ عطفِ الصِّفةِ علىٰ موصوفِها البتَّةَ ، فتأمَّلْ .

النكرةِ المحضةِ : إمَّا التقديمُ علىٰ ذي الحالِ ، وإمَّا التصديرُ بالواوِ .

الثاني : أنَّ إيقاعَ الحالِ بالواوِ عنِ النكرةِ التي في حكمِ الموصوفةِ ؛ بوقوعِها في سياقِ النفيِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر : ٤] . . أولىٰ بالجوازِ ؛ لأنَّ فيهِ معَ دفعِ الالتباسِ زيادةَ صُلُوحِ النكرةِ لذي الحاليَّةِ ؛ كما في المبتدأِ .

وأمَّا بيانُ جهةِ الأولويَّةِ بأنَّ فيهِ (إلا) الذي لا يتوسَّطُ بينَ الصفةِ والموصوفِ ؛ كالواوِ[2] . . فسهوٌ ظاهرٌ ؛ إذ لا خلافَ في جريانِ الاستثناءِ المُفرَّغِ في الصفةِ ؛ مِثلُ : (ما جاءَني رجلٌ إلا كريمٌ) .

الثالثُ : أنَّ مِثلَ : (علىٰ كتفِهِ سيفٌ) إذا أُورِدَ بعدَ نكرةٍ ؛ مِثلُ : (جاءَني رجلٌ علىٰ كتفِهِ سيفٌ) ؛ فإنْ قُصِدَ كونُهُ حالاً ودالّاً علىٰ هيئةِ الفاعلِ وكيفيَّةِ وقوعِ الفعلِ . . يجبُ فيهِ الواوُ ؛ لئلا يلتبسَ بالصفةِ ، وإنْ قُصِدَ كونُهُ صفةً ودالّاً علىٰ بعضِ أحوالِ الذاتِ مِنْ غيرِ نظرٍ إلىٰ تلبُّسِ الفعلِ . . يجبُ فيهِ تركُ الواوِ ؛ لأنَّ الواوَ

---

(١) في (د) : (علىٰ) بدل (وعلىٰ) .
(٢) ذهب إلىٰ ذلك : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٥٣) .

[جوازُ ذكرِ الواوِ وتركِهِ معَ (ليسَ) ، والذِّكرُ أرجحُ]

وأمّا (ليسَ) : فلمَّا قامَ معَ خبرِهِ مقامَ الفعلِ المنفيِّ . . جاءَ كثيراً : (أتاني وليسَ معَهُ غيرُهُ) ، و(أتاني ليسَ معَهُ غيرُهُ) ، . . . .

حينئذٍ لا تكونُ إلا عاطفةً ، ولا مجالَ للعطفِ فيما بينَ الصفةِ والموصوفِ .

وجعلُها غيرَ عاطفةٍ بل مُجتلَبةً لتأكيدِ لُصوقِ الصفةِ بالموصوفِ[1] . . سهوٌ على ما عرفتَ[2] ؛ فلهٰذا أمرَ بالتأمُّلِ والتدبُّرِ ؛ لِمَا سبقَ .

لا يقالُ : لِمَ لا يجوزُ أنْ يُعطَفَ لا على الموصوفِ[3] ، بل على الجملةِ المشتملةِ عليهِ[4] ؟

لأنَّا نقولُ : فحينئذٍ لا يكونُ صفةً بل حكماً مستقلّاً .

لا يقالُ : فالحالُ أيضاً لا يُعطَفُ على ذي الحالِ[5] .

لأنا نقولُ : نعم ، إلا أنَّهُ قد سبقَ بيانُ ما يَبسُطُ العُذرَ في ذلكَ ، فمَنِ ادَّعى مِثْلَ ذلكَ في الجملةِ الواقعةِ صفةً . . كانَ لهُ ذلكَ لو ساعدَهُ الاستعمالُ ؛ كما في الحالِ ؛ بأنْ تقعَ صُورةٌ تتعيَّنُ للوصفيَّةِ ولا تحتملُ الحالَ .

قولُهُ : (وأمّا « ليسَ ») يريدُ : أنَّ ما ذكرَ حكمُ الفعلِ المنفيِّ بالحرفِ ؛ ماضياً كانَ أو مضارعاً ، وأمَّا الفعلُ الموضوعُ بنفسِهِ للنفيِ بحيثُ يقومُ مقامَ (لا يكونُ) ؛ وهو (ليسَ) : فقد جاءَ فيهِ الواوُ وتركُهُ ؛ لكونِهِ قائماً مَقامَ الفعلِ المنفيِّ ، إلا أنَّ

---

(١) وقد ذهب إلىٰ ذلك : الزمخشري في « الكشاف » (٢/ ٥٧٠) .

(٢) في أول الفن الرابع (٢/ ١٨٣) .

(٣) في (هـ) : (ألا) بدل (أن) .

(٤) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٠) .

(٥) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٠) .

قالَ[1] : [من الرجز]

إِذَا جَـرَىٰ فِـي كَفِّـهِ ٱلـرِّشَـاءُ خَلَّـى ٱلْقَلِيـبَ لَيْـسَ فِيـهِ مَـاءُ

إلا أنَّ ذِكرَ الواوِ أرجحُ ، ووقوعَهُ في الكلامِ أدوَرُ .

ذكرَ الواوِ ها هنا أرجحُ بحسَبِ الدليلِ وأشهرُ ، وفي الاستعمالِ أكثرُ ، على عكسِ الفعلِ المنفيِّ ؛ لأنَّ النفيَ الذي هو سببُ جوازِ الواوِ ها هنا. . بمنزلةِ الذاتيِّ لا العارضيِّ ؛ كالفعلِ المنفيِّ .

والمقصودُ : أنَّهُ ليسَ مِنْ قَبيلِ الأفعالِ المُتصرِّفةِ التي فيها معنى النفيِ ؛ كالإباءِ والامتناعِ ونحوِ ذلكَ ممَّا يلزمُ في ماضيهِ (قد) ، ويكونُ دخولُ الواوِ فيهِ لوجودِ (قد) ، ويمتنعُ ذلكَ فيما يدلُّ على الحالِ[2] ، ولا مِنْ قَبيلِ الأفعالِ المنفيَّةِ ؛ مِثلُ : (ما كانَ) ، و(لا يكونُ) حتىٰ يكونَ تركُ الواوِ أرجحَ .

وفي الكلامِ إشارةٌ إلىٰ أنَّ كلاًّ مِنْ ذكرِ الواوِ وتركِهِ. . كثيرٌ في نفسِهِ ، لا أنْ يكونَ الكثيرُ ذكرَ الواوِ ، والتركُ في صُوَرٍ معدودةٍ ؛ بناءً علىٰ أنَّ (ليسَ) بمنزلةِ حرفٍ ، والجملةَ اسميَّةٌ في الحقيقةِ[3] .

• • •

---

(1) البيت لأعرابي كما في « دلائل الإعجاز » (ص٢١٠) ، ونسبه أبو حيان في « التذييل والتكميل » (٩/ ١٧٤) لجرير ، وليس في المطبوع من « ديوانه » ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٣٩ـ١٤٠) .

(2) قوله : (الحال) ؛ يعني : الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم . من هامش (هـ) ، والمراد : أنه يمتنع دخول الواو في المضارع الذي يدل على الحال ؛ مثل : (يأبىٰ) و(يمتنع) ؛ فإنهما يدلَّان على الإباء والامتناع في الحال .

(3) وقد ذهب إلىٰ ذلك : المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٠) .

الإيجاز والإطناب

وأمّا الحالاتُ المقتضيةُ لطيِّ الجملِ عنِ الكلامِ إيجازاً ، ولا طيِّها إطناباً :

قولُهُ : (**وأمّا الحالاتُ المقتضيةُ لطيِّ الجملِ**) **جمعَها** نظراً إلىٰ كثرةِ أقسامِ الإيجازِ والإطنابِ .

وأجملَها[1] ؛ لأنَّهُ لم يُبيِّنْها ، بل أحالَها علىٰ علمِكَ ؛ فلا معنىٰ للتفصيلِ .

وخصَّ طيَّ الجملِ ولا طيَّها بالذِّكرِ معَ أنَّ الإيجازَ والإطنابَ قد يرجعانِ إلىٰ غيرِ الجملِ ؛ نظراً إلىٰ أنَّ وضعَ البابِ لذلكَ علىٰ ما سبقَ بيانُهُ[2] .

وقولُهُ : (**إيجازاً**) و(**إطناباً**) في موقعِ الحالِ ، لا المفعولِ لهُ[3] ؛ لأنَّهُ فسَّرَهما في صدرِ القسمِ بالطيِّ واللاطيِّ[4] .

وجعلَ اللاطيَّ إطناباً ؛ لأنَّهُ أرادَ بهِ تركَ الإيجازِ ، ولم يَعتبِرْ بالمساواةِ[5] .

---

(١) أي : لم يقل مثلاً : (وأما الحالة المقتضية لهٰذا القسم من الإيجاز : فكذا) . من هامش (هـ) .

(٢) انظر (٢/ ١٦٤) ، وفي ذلك رد على اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٠) بأن الإيجاز غير مختص بطي الجمل .

(٣) كما ذهب إليه المؤذني في « شرح المفتاح »(ق ١٢٠) .

(٤) قوله : (**لأنه فسرهما في صدر القسم**) حيث قال (١/ ٢٢٢) : (وكذا إن كان المقتضىٰ عند انتظام الجملة مع أخرىٰ فصلَها أو وصلَها ، والإيجازَ معها أو الإطنابَ ـ **أعني** : طيَّ جملٍ عن البين ولا طيَّها ـ فحُسنُ الكلام تأليفُهُ مطابقاً لذلك) ، وإذا كان كذلك يكونان محمولين ، وعلىٰ تقدير الحالية يكونان محمولين دون المفعولية . « قوجحصاري » (ق١٠١) .

(٥) فاندفع اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٠) بأن قول المصنف : (ولا طيِّها إطناباً) **ليس كما ينبغي** ؛ لأنه ليس بإطناب ، ولا مستلزماً اهـ .

فمَنْ أحاطَ علماً بما قد سبقَ استغنىٰ بذلكَ عن بَسْطِ الكلامِ ها هنا ؛ فلنقتصرْ علىٰ بيانِ معنى الإيجازِ والإطنابِ ، وعلىٰ إيرادِ عدَّةِ أمثلةٍ في الجانبينِ .

[مُتعارَفُ الأوساطِ هو ميزانُ معرفةِ الإيجازِ والإطنابِ]

أمَّا الإيجازُ والإطنابُ : فلكونِهما نسبيَّينِ لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهما إلا بتركِ التحقيقِ ، والبناءِ علىٰ شيءٍ عُرْفيٍّ ....

وقولُهُ : (**ها هنا**) قائمٌ مقامَ العائدِ إلى المبتدأِ[1] ، كأنَّهُ قالَ : (فيها) .

و(**ما قد سبقَ**) : **إشارةٌ** إلىٰ ما ذكرَ ؛ مِنْ طيِّ المسندِ إليهِ والمسندِ المفردِ والجملةِ ، وطيِّ السؤالِ في مِثلِ : (يُكتَبُ القرآنُ لي ؛ زيدٌ) ، وذكرِ المسندِ إليهِ والمسندِ وغيرِهما عندَ قيامِ القرينةِ ؛ لأغراضٍ تتعلَّقُ بذلكَ ، والتأكيدِ والتقييدِ علىٰ خلافِ مقتضى الظاهرِ ، وبسطِ الكلامِ حيثُ الإصغاءُ مطلوبٌ ، ووضعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ ، وأمثالِ ذلكَ .

قولُهُ : (**أمَّا الإيجازُ والإطنابُ : فلكونِهما نسبيَّينِ**) ؛ لا يكونُ تعقُّلُ أحدِهما ولا تحقُّقُهُ إلا بالقياسِ إلىٰ شيءٍ آخرَ ؛ إذ ليسَ لنا كلامٌ هو مُوجَزٌ أو مُطنَبٌ على الإطلاقِ ؛ مِنْ غيرِ ملاحظةٍ ومقايسةٍ إلىٰ كلامٍ آخرَ مُحقَّقٍ أو مُقدَّرٍ . لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهما وفي بيانِ معناهما إلا بتركِ التحقيقِ ، وبالبناءِ علىٰ أمرٍ منسوبٍ إلىٰ عُرْفِ النَّاسِ دونَ الثابتِ في نفسِ الأمرِ علىٰ ما هو المُعتبَرُ في معرفةِ حقائقِ الأشياءِ .

واعترضَ صاحبُ « الإيضاح » : بأنَّ كونَ الشيءِ نسبيّاً لا يقتضي ألا يتيسَّرَ الكلامُ فيهِ إلا بتركِ التحقيقِ ، والبناءِ على الشيءِ العُرْفيِّ[2] ؛ إذ كثيراً ما تُحقَّقُ الأمورُ الإضافيَّةُ وتُبيَّنُ معانيها على التحقيقِ ، غايةُ الأمرِ أنَّهُ يُتعرَّضُ لِمَا إليهِ الإضافةُ

---

(١) قوله : (المبتدأ) ؛ أي : قوله : (الحالات) . « قوجحصاري » (ق١٠١) .

(٢) انظر « الإيضاح » (ص١٣٩) .

. . . .

ولحيثيَّةِ الإضافةِ بضربٍ مِنَ التلطُّفِ ؛ كما يقالُ : (الأبُ حيوانٌ تولَّدَ مِنْ نُطفتِهِ شخصٌ آخرُ مِنْ نوعِهِ مِنْ حيثُ هو كذلكَ) .

وأُجيبَ : بأنَّهُ لا يريدُ بذلكَ تعسُّرَ تفسيرِهما وبيانِ معناهما ؛ لأنَّ ما ذكرَ بيانٌ لذلكَ ، بل عدمَ تيسُّرِ بيانِهما علىٰ وجهِ التعيينِ والتحديدِ والتثبيتِ ؛ بحيثُ لا يختلفُ ، ولا يكونُ ما هو إيجازٌ بالنِّسبةِ إلىٰ شيءٍ إطناباً بالنِّسبةِ إلىٰ آخرَ ، أو عدمَ تيسُّرِ تعريفِهما بدونِ اعتبارِ كلامٍ يكونُ أصلاً في البابِ ومقيساً عليهِ للإيجازِ والإطنابِ علىٰ ما هو شأنُ سائرِ الأمورِ النِّسبيَّةِ(١) .

وحاصلُهُ : أنَّهُ لا يتيسَّرُ تعريفُهما علىٰ طريقِ الأمورِ الحقيقيَّةِ دونَ الإضافيَّةِ .

ومِنَ الخارجِ عنِ القانونِ ما يقالُ ؛ ليسَ المرادَ أنَّ كلَّ ما يكونُ نسبيّاً لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهِ إلا بتركِ التحقيقِ ، بل أنَّ الإيجازَ والإطنابَ مِنْ بينِ النِّسبيَّاتِ كذلكَ ؛ لأنَّ شرطَ معرفتِهما على التحقيقِ كلامٌ لا إيجازَ فيهِ ولا إطنابَ أصلاً ليقاسَ عليهِ كلُّ كلامٍ ، فيُعرَفَ إيجازُهُ وإطنابُهُ ؛ إذ لو كانَ المَقِيسُ عليهِ أيضاً مشتملاً علىٰ إيجازٍ أو إطنابٍ . . لاحتاجَ إلىٰ مَقِيسٍ عليهِ آخرَ وتسلسلَ ، لـٰكنَّ الكلامَ الخاليَ عنِ الإيجازِ والإطنابِ غيرُ موجودٍ بالتحقيقِ ؛ لأنَّ كلَّ كلامٍ يُفرَضُ . . يمكنُ أنْ يُوجَدَ كلامٌ أزيَدُ منهُ أو أنقَصُ ؛ فتعيَّنَ المَصِيرُ إلىٰ غيرِ التحقيقِ ؛ وهو أنْ يُؤخَذَ كلامُ أهلِ العُرْفِ ويُجعَلَ مَقِيساً عليهِ ، ولا يُلتفَتَ إلىٰ إيجازِهِ وإطنابِهِ ، بل يقالُ علىٰ طريقِ التساهلِ : لا إيجازَ فيهِ ولا إطنابَ(٢) .

---

(١) في (أ) : (الإيجاز) بدل (للإيجاز) .

(٢) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٠٨) ، وقوله وارد في معرض الجواب عن اعتراض « الإيضاح » ، ووجهُ خروج كلامه عن القانون : أن الكبرىٰ حينئذ لا تكون كلية ، وتقريره : أن يقال : أما الإيجاز والإطناب : فلا يتيسَّر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق ؛ لكونهما نسبيَّين ، وبعض ما هو نسبيٌّ لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق ، وإذا لم يحصل شرط الإنتاج يخرج عن المنطق . « قوجحصاري » (ق١٠١) .

مِثلِ : جعلِ كلامِ الأوساطِ علىٰ مَجْرىٰ متعارَفِهم في التأديةِ للمعاني فيما بينَهم ـ ولا بدَّ مِنَ الاعترافِ بذلكَ ـ مَقِيساً عليهِ ، . . . .

قولُهُ : (مِثلِ) بدلٌ مِنَ (البناءِ) .

والشيءُ العُرْفيُّ : هو كلامُ الأوساطِ الذينَ لا يُوسَمُونَ بالبلاغةِ والفصاحةِ[1] ، ولا بالعِيِّ والفَهَاهةِ[2] ؛ مِنَ الوسطِ ؛ بمعنى المتوسِّطِ بينَ الجيِّدِ والرديءِ[3] .

وقولُهُ : (مَقِيساً) ثاني مفعولي (جعلِ) .

وقولُهُ : (ولا بدَّ مِنَ الاعترافِ بذلكَ) اعتراضٌ دافعٌ للاعتراضِ بأنَّ البناءَ علىٰ مُتعارَفِ الأوساطِ ردٌّ إلى الجهالةِ ؛ لأنَّهُ غيرُ معلومٍ[4] ؛ يعني : أنَّ مَنْ تركَ طريقَ العِنادِ ، وسلكَ جادَّةَ الإنصافِ . . اعترفَ بوجودِ كلامٍ لهم في مَجْرىٰ عُرْفِهم وعادتِهم في تأديةِ المعاني فيما بينَهم عندَ الحوادثِ اليوميَّةِ والمعاملاتِ الدنيويَّةِ ، معلومٍ بالنَّوعِ عندَ العوامِّ والخواصِّ ؛ كما أنَّ القَدْرَ الذي مِنَ الكلامِ يقتضيهِ المقامُ ويليقُ بهِ . . معلومٌ عندَ الخواصِّ وأربابِ البلاغةِ ، فيصحُّ جعلُهُ مَقِيساً عليهِ بالنِّسبةِ إليهم ، والحكمُ بأنَّ ما يكونُ أقلَّ منهُ ؛ بناءً علىٰ حالةٍ خفيَّةٍ لا تظهرُ إلا لأفرادِ البُلَغاءِ . . إيجازٌ ، وما يكونُ أكثرَ إطنابٌ ؛ فلا يكونُ البناءُ عليهِ ، ولا علىٰ كلامِ الأوساطِ . . ردّاً إلى الجهالةِ[5] .

---

(١) في (أ) ونسخة في هامش (د) : (لا يتوسَّمون) بدل (لا يوسمون) ، وفي (و) : (لا يتسمون) .

(٢) **الفهاهة** : العِي . انظر « الصحاح » (ف هـ هـ) (٦/ ٢٢٤٥) .

(٣) أي : لا من الوسط ؛ بمعنى الخيار والعدل . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

(٤) **المعترض** : هو القزويني في « الإيضاح » (ص١٣٩) ، وقوله : (اعتراض) ؛ أي : جملة معترضة . من هامش (أ) .

(٥) قوله : (والحكم . . .) إلىٰ آخره لا يخفىٰ ما في هـٰذه العبارة من الحزازة ، وحقُّها أن تكون هـٰكذا : والحكم بأن ما يكون أقلَّ منه إيجازٌ ، وما يكون أكثرَ منه إطنابٌ . . بناءً علىٰ حالةٍ خفيَّةٍ لا تظهر إلا لأفراد البلغاء ؛ فلا يكون البناءُ على الكلام الذي يقتضيه المقام ، ولا علىٰ كلام=

ولنُسمِّهِ : متعارَفَ الأوساطِ ، وإنَّهُ في بابِ البلاغةِ لا يُحمَدُ منهم ولا يُذَمُّ .

[تعريفُ الإيجازِ والإطنابِ ، وتفاوتُ مراتبِهما]

فالإيجازُ : هو أداءُ المقصودِ مِنَ الكلامِ بأقلَّ مِنْ عباراتِ متعارَفِ الأوساطِ .

والإطنابُ : هو أداؤُهُ بأكثرَ مِنْ عباراتِهِ ؛ . . . .

قولُهُ : (**ولنُسمِّهِ : مُتعارَفَ الأوساطِ**) ؛ ليتميَّزَ عن كلامِهمُ الغيرِ المُتعارَفِ عندَ تكلُّفِ تقليلٍ أو تكثيرٍ[1] .

قولُهُ : (**وإنَّهُ**) ؛ أي : كلامَهمُ المُتعارَفَ . . لا يُحمَدُ منهم في بابِ البلاغةِ ، ولا يُذَمُّ ؛ لأنَّ غرضَهم مُجرَّدُ تأديةِ المعاني بعباراتٍ مُتعارَفةٍ فيما بينَهم ، لا تُعتبَرُ فيها الخواصُّ والمزايا التي بها التفاضلُ حتىٰ تُحمَدَ بمصادفتِها ، أو تُذَمَّ بمُزايلتِها ، فلا عبرةَ في كلامِهم بالأحوالِ ومُقتضَياتِها التي بها يرتقي الكلامُ ؛ سواءٌ وُجِدَتْ أو فُقِدَتْ ، بل بما يُؤدَّىٰ بهِ أصلُ المعنىٰ بعباراتٍ تليقُ بهِ .

قولُهُ : (**فالإيجازُ**) لمَّا جعلَ مُتعارَفَ الأوساطِ هو الميزانَ ، وفسَّرَهُ وبيَّنَ وجودَهُ وسمَّاهُ ووصفَهُ[2] . . رجعَ إلى المقصودِ فقالَ : **الإيجازُ** : هو أداءُ المعنى الذي يُقصَدُ مِنَ الكلامِ بعبارةٍ أقلَّ مِنْ عباراتِ مُتعارَفِ الأوساطِ[3] ، **والإطنابُ** : أداؤُهُ بعبارةٍ أكثرَ منها[4] .

= الأوساط . . ردّاً إلىٰ جهالة ، فافهمْ . من هامش (هـ) .

(١) قوله : (**تقليل**) ؛ أي : بالإيجاز ، وقوله : (**تكثير**) ؛ أي : بالإطناب . « قوجحصاري » (ق١٠٢) ، وفي ذلك جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٠) بأنه لا حاجة إلى اصطلاح (متعارف الأوساط) ؛ لأن قوله : (كلام الأوساط) أخصر وأظهر .

(٢) في (ب ، ج) ونسخة في هامش (و) : (وسماته) بدل (وسمَّاه) ، وفي (أ) : (وسماته وسمَّاه) معاً .

(٣) قوله : (**عبارات متعارف الأوساط**) يجوز أن تكون الإضافة بيانية . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

(٤) في (د ، و) : (أداء المعنىٰ) بدل (أداؤه) .

سواءٌ كانَتِ القِلَّةُ أوِ الكثرةُ راجعةً إلى الجملِ أو إلىٰ غيرِ الجملِ .

هـٰذا ؛ وقد تُلِيَتْ عليكَ فيما سبقَ . . طُرُقُ الاختصارِ والتطويلِ ، فلَئِنْ فهمتَها لَتَعرِفَنَّ الوَجازَةَ متفاوتةً بينَ وجيزٍ وأوجزَ بمراتبَ لا تكادُ تنحصرُ ، والإطنابَ كذلكَ ، وعرفتَ مِنْ ذلكَ معنىٰ قولِ القائلِ في وصفِ البُلَغاءِ[1] : [من الكامل]

ولمَّا كانَ ما سبقَ مِنَ الكلامِ مُوهِماً بل مُؤدِّياً إلىٰ أنَّ المرجعَ في الإيجازِ والإطنابِ إلىٰ طيِّ الجملِ ولا طيِّها دونَ المفرداتِ[2] . . دفعَ ذلكَ ، وعمَّمَ الأمرَ بقولِهِ : سواءٌ كانتِ القِلَّةُ أوِ الكثرةُ في العبارةِ راجعةً إلى الجملِ أو إلىٰ غيرِ الجملِ مِنْ أجزاءِ الجملةِ ؛ المسندِ إليهِ والمسندِ وغيرِهما .

(وقد تُلِيَتْ عليكَ) ، وقُرِّرَتْ لديكَ فيما سبقَ ؛ مِنْ فنِّ الإسنادِ والمسندِ إليهِ والمسندِ والفصلِ الموعودِ[3] ، وبعضِ مباحثِ الفصلِ والوصلِ . . طُرُقُ الاختصارِ ؛ بتركِ التأكيدِ أوِ المسندِ إليهِ أوِ المسندِ أوِ المفعولِ أوِ الجملِ ، و طُرُقُ التطويلِ ؛ بذكرِها معَ دلالةِ القرائنِ ؛ لأغراضٍ تتعلَّقُ بذلكَ ؛ كزيادةِ التقريرِ ، وبسطِ الكلامِ لطلبِ الإصغاءِ ، أو فَرْطِ الابتهاجِ ، أو رعايةِ الفاصلةِ ، أو غيرِ ذلكَ .

فإنْ كنتَ فهمتَها ؛ أي : تلكَ الطُّرُقَ حقَّ الفهمِ . . فلا بدَّ ولا محالةَ تعرفُ كلّاً مِنْ وَجازةِ الكلامِ وطُولِهِ متفاوتاً في الزِّيادةِ والنُّقصانِ تفاوتاً لا حدَّ لهُ في نظرِ البُلَغاءِ ؛ فيأتونَ تارةً بالكلامِ البالغِ في الإطنابِ ، وتارةً بالكلامِ المُوجَزِ غايةَ الإيجازِ بمنزلةِ وَحْيِ مَنْ يلاحظُ المحبوبَ ، وينظرُ إليهِ بمُؤْخِرِ عينيهِ خوفاً مِنَ

---

(١) البيت لأبي دواد الإيادي كما في « البيان والتبيُّن » (١/١٤٣) ، و« أدب الكاتب » (ص٢٢٩) ، و« زهر الآداب » (١/١٤٦) .

(٢) في (و) : (مؤذناً) بدل (مؤدياً) .

(٣) قوله : (والفصل الموعود) ؛ أي : فصل القصر .

يَرْمُونَ بِـالْخُطَـبِ الطِّـوَالِ وَتَـارَةً وَحْـيَ الْمُـلَاحِـظِ خِيفَـةَ الـرُّقَبَـاءِ

وذُكِرَتْ لكَ أيضاً للاختصارِ والتطويلِ مقاماتٌ قد أُرشِدْتَ بها إلىٰ مناسباتِها ، فما صادفَ مِنْ ذلكَ موقعَهُ حُمِدَ ، وإلا ذُمَّ ، وسُمِّيَ الإيجازُ إذ ذاكَ : عِيّاً وتقصيراً ، والإطنابُ : إكثاراً وتطويلاً .

الرُّقَباءِ[1] ؛ يعني : يَرمُزُونَ إلى المقصودِ رمزاً خفيّاً لا يُدرِكُهُ إلا الأذكياءُ ، كلٌّ مِنْ ذلكَ بحسَبِ مقتضى المقامِ .

وكما تُلِيَتْ عليكَ طُرُقُ الاختصارِ والتطويلِ . . ذُكِرَتْ لكَ أيضاً مقاماتُهما التي قد أُرشِدْتَ بها إلىٰ مقاماتٍ أُخَرَ تناسبُها في اقتضاءِ الاختصارِ والتطويلِ ، فليسَ حالُكَ كحالِ الأوساطِ الذينَ لا يُحمَدُ منهمُ الكلامُ ، بل ما صادفَ مِنِ اختصارِكَ وتطويلِكَ مقامَهُ اللائقَ بهِ ؛ بأنْ يكونَ علىٰ وَفْقِ ما ذكرَ ومناسباً بهِ[2] . . حُمِدَ في بابِ البلاغةِ ، وما لم يُصادِفْهُ ذُمَّ ، وسُمِّيَ باسمٍ آخرَ يُميِّزُهُ عمَّا يُحمَدُ ، فسُمِّيَ الإيجازُ : عِيّاً وتقصيراً ؛ لأنَّهُ كأنَّهُ عَيِيَ في الكلامِ وقصَّرَهُ ، والإطنابُ : إكثاراً وتطويلاً ؛ لأنَّهُ أكثرَ مِنَ الكلامِ وطوَّلَهُ بلا طائلٍ .

فقولُهُ : (فيما سبقَ . . طُرُقُ الاختصارِ والتطويلِ) يريدُ بهما : المعنى اللغويَّ[3] .

---

(1) قوله : (بمؤخر) قال في « المصباح المنير » (أ خ ر) (ص ١٣) : (ومُؤْخِرُ العين ساكن الهمزة : ما يلي الصُّدْغَ) .

(2) في (د) : (له) بدل (به) .

(3) إذ لم يقل فيما سبق المعنى الاصطلاحي للاختصار ؛ وهو أداء المعنى الذي يُقصَدُ من الكلام بعبارة أقل من عبارات متعارف الأوساط ، والتطويل : أداؤه بعبارة أكثر منها مع كون اللفظ الزائد غير مفيد . من هامش (هـ) ، وفي ذلك جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق ١٢٠) : (معرفة الوجازة بالقياس إلىٰ كلام الأوساط ، ومعرفة التفاوت بالقياس إلىٰ وجيز وأوجز ، فإذاً لا حاجة بنا في فهم كونها متفاوتة إلى الإحاطة بتلك الطرق ، بل إنما يحتاج إلىٰ ذلك في إيراد الكلام وجيزاً وأوجز ، لا في كونها متفاوتة) .

. . . .

واللامُ في (لئنْ فهمتَها) : لامُ توطئةِ القسمِ ، **وفي (لَتعرِفَنَّ)** : جوابِ القسمِ القائمِ مقامَ جوابِ الشرطِ[1] .

و(**وَحْيَ المُلاحظِ**) : نصبٌ على المصدرِ ؛ أي : يُوحُونَ وَحْيَ المُلاحظِ .

و(**تارةً**) : نصبٌ على الظرفِ ؛ أي : في بعضِ الأحيانِ .

* * *

(١) أي : واللام في (لَتعرِفَنَّ) : لامُ جواب القسم . . . إلىٰ آخره .

من أمثلة الإيجاز

والعَلَمُ في الإيجازِ قولُهُ علَتْ كلمتُهُ : ﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة : ١٧٩] .

وإصابتُهُ المَحزَّ . . بفضلِهِ على ما كانَ عندَهم أوجزَ كلامٍ في هٰذا المعنىٰ ؛ وذلكَ قولُهمُ : (القتلُ أنفىٰ للقتلِ) .

قولُهُ : (وإصابتُهُ المَحزَّ) مبتدأٌ خبرُهُ (بفضلِهِ) ؛ أي : إصابةُ قولِهِ : ﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ ﴾ مَحزَّ البلاغةِ . . يظهرُ بأنَّهُ زادَ علىٰ أوجزِ كلامٍ لهم في هٰذا المعنى ـ وهو قولُهمُ : (القتلُ أنفىٰ للقتلِ) ـ بوجوهٍ مِنَ الحُسنِ :

الأوَّلُ : قلَّةُ حروفِهِ ؛ لأنَّها عشرةٌ[1] ، وحروفَ قولِهم أربعةَ عشرَ .

الثاني : أنَّهُ مُطَّردٌ ؛ إذ في كلِّ قصاصٍ حياةٌ ، وليسَ كلُّ قتلٍ أنفىٰ للقتلِ ، بلِ القتلُ قِصاصاً ، وأمَّا القتلُ ظلماً فأدْعىٰ للقتلِ .

الثالثُ : استغناؤُهُ عنِ الحذفِ ، بخلافِ قولِهم ؛ فإنَّهُ بتقديرِ : (القتلُ أنفىٰ للقتلِ مِنْ تركِهِ) .

الرابعُ : أنَّ المقصودَ بالذاتِ مِنَ القصاصِ ـ وهو الحياةُ ـ منصوصٌ فيهِ ، بخلافِ قولِهم .

الخامسُ : أنَّهُ خالٍ عمَّا في قولِهم مِنْ تكرارِ اللفظِ الذي هو عَيْبٌ في نفسِهِ وإنْ كانَ حسناً مِنْ جهةِ ما فيهِ ؛ مِنْ شبهِ ردِّ العَجُزِ على الصَّدرِ .

السادسُ : أنَّهُ يشتملُ علىٰ صنعةِ الطِّباقِ ؛ حيثُ جُمِعَ بينَ القِصاصِ والحياةِ اللَّذينِ هما بمنزلةِ الضِّدَّينِ .

---

(١) أي : في الذكر وإن كانت في الخط اثني عشر حرفاً ، والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة ؛ لأن الوجازة تتعلق بالعبارة لا بالكتابة . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

ومِنَ الإيجازِ :

قولُهُ : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ذهاباً إلىٰ أنَّ المعنىٰ : هدىً للضالِّينَ الصائرينَ إلى التقوىٰ بعدَ الضَّلالِ ؛ لِمَا أنَّ الهدىٰ ـ أيِ : الهدايةَ ـ إنَّما يكونُ للضالِّ لا للمهتدي[1] .

السابعُ : أنَّهُ يشتملُ علىٰ ما يفيدُهُ تنكيرُ (حياةٌ) ؛ مِنْ معنى النوعيَّةِ أوِ التعظيمِ علىٰ ما سبقَ في تنكيرِ المسندِ إليهِ[2] .

الثامنُ : أنَّهُ يشتملُ علىٰ ما يفيدُهُ دخولُ كلمةِ (في) على (القِصاصِ) ؛ مِنْ جعلِ ما هو إهلاكٌ وتفويتٌ للحياةِ ظرفاً لها ومَعْدِناً[3] .

التاسعُ : أنَّ القتلَ إنَّما ينفي القتلَ مِنْ حيثُ إنَّهُ قِصاصٌ ، لا مِنْ حيثُ إنَّهُ قتلٌ ، وقد نُصَّ على الحيثيَّةِ فيهِ[4] ، لا في قولِهم .

العاشرُ : أنَّهُ أفصحُ لفظاً ؛ **أعني** : مِنْ جهةِ سلاسةِ اللفظِ وعُذُوبتِهِ ؛ حيثُ لم يشتملْ علىٰ ما يشتملُ عليهِ قولُهم ؛ مِنْ توالي الأسبابِ الخفيفةِ[5] ؛ بحيثُ لا يلتقي فيهِ حرفانِ مُتحرِّكانِ إلا في موضعٍ واحدٍ ، وذلكَ يَنقُصُ مِنْ سلاسةِ اللفظِ وجَرَيانِهِ على اللِّسانِ .

قولُهُ : (**ذهاباً**) في موقعِ الحالِ[6] ؛ أي : يكونُ قولُهُ : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ٢] مِنَ الإيجازِ إذا كنتَ تذهبُ إلىٰ أنَّ المرادَ بـ (المتَّقينَ) : الضالُّونَ

---

(١) في (أ) : (تكون) بدل (يكون) ، ورُسم في (ب) بالوجهين ، وجاء دون إعجام في (ج ، د) .

(٢) انظر (١/ ٤٣٥ـ ٤٣٧) .

(٣) قوله : (معدناً) **المعدن** : مكان كل شيء يكون فيه أصله ومبدؤه . انظر « تاج العروس » (ع د ن) (٣٥/ ٣٨٢) .

(٤) في (ب ، ج ، د ، هـ) : (الجهة) بدل (الحيثية) ، وفي هامش (هـ) نسخة كالمثبت .

(٥) في (أ ، ب ، ج) : (الحقيقية) بدل (الخفيفة) ، **والسبب الخفيف** : (هو متحرِّك بعده ساكن ؛ نحو : « قم ») . « التعريفات » (ص١١٧) .

(٦) بمعنىٰ : ذاهباً . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

وَوجهُ حُسْنِهِ : قصدُ المجازِ المستفيضِ نوعُهُ ؛ وهو وصفُ الشيءِ بما يؤولُ إليهِ ، والتوصُّلُ بهِ إلىٰ تصديرِ أُولى الزَّهراوينِ بذكرِ أولياءِ اللهِ .

الصائرونَ إلى التقوىٰ ؛ ليصحَّ أنَّ الكتابَ هدايةٌ لهم ، **وأمَّا إذا حُمِلَ** (**المتَّقينَ**) **علىٰ حقيقتِهِ** ، ويُجعَلُ إثباتُ الهدىٰ لهم مِنْ قَبيلِ قولِهم للعزيزِ المُكرَّمِ : (أعزَّكَ اللهُ وأكرمَكَ) قصداً إلى الزِّيادةِ والثباتِ . . فلا إيجازَ مِنْ هـٰذهِ الجهةِ .

ووجهُ حُسنِ هـٰذا الإيجازِ أمرانِ :

أحدُهما : قصدُ المجازِ المستفيضِ ـ أيِ : المشهورِ ـ نوعُهُ ؛ وهو وصفُ الشيءِ بما يؤولُ إليهِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرًاۖ ﴾ [يوسف : ٣٦] ، وقولِهِ عليهِ السلامُ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ »(١) ؛ فإنَّ هـٰذا النوعَ مِنَ المجازِ شائعٌ كثيرٌ في الكلامِ وإنْ لم يَستفِضْ ولم يَكْثُرْ خُصوصُ هـٰذا الفردِ(٢) ؛ **أعني** : التعبيرَ عنِ الضالِّ الصائرِ إلى التقوىٰ بالمتَّقي .

وقيلَ : **المرادُ** : أنَّهُ مجازٌ مستفيضُ النَّوعِ ، فجازَ أنْ يُقصَدَ ، بخلافِ ما ليسَ كذلكَ ممَّا يحتاجُ إلى السماعِ(٣) ؛ كـ (نخلةٍ) لإنسانٍ طويلٍ ؛ فإنَّهُ لا يجري في كلِّ مَوردٍ ، ولا يُسمَّىٰ كلُّ طويلٍ نخلةً(٤) .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّهُ يكونُ لا محالةَ لعلاقةٍ ؛ كالمشابهةِ في المثالِ المذكورِ ، وكلُّ علاقةٍ بنوعِها مستفيضٌ .

وثانيهما : التوصُّلُ إلىٰ تصديرِ سورةِ (البقرةِ) ، وهي أُولى الزَّهراوينِ ـ **أعني** :

---

(١) رواه البخاري (٣١٤٢) ، ومسلم (١٧٥١) من حديث سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .
(٢) في (د) : (القرآن) بدل (الكلام) .
(٣) قوله : (**ما ليس كذلك**) ؛ أي : لم يستفض نوعه ، بل شخصه . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .
(٤) **القائل** : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٥٤) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٠٩) .

وقولُهُ : ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ . . أظهرُ مِنْ أنْ يخفىٰ حالُهُ في الوَجازةِ ؛ نظراً إلىٰ ما نابَ عنهُ .

وكذا قولُهُ : ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ .

(البقرةَ) ، و(آلَ عمرانَ) ، سُمِّيَتا بذلكَ ؛ لإضاءتِهما وإشراقِهما ؛ مِنْ زهرَتِ النَّارُ ؛ أضاءَتْ ، أو لتشبيهِهما بالشمسِ والقمرِ المُسمَّيينِ بالأزهرينِ ـ بذكرِ أولياءِ اللهِ والمُرتضَينَ مِنْ عبادِهِ ؛ وهمُ المتَّقونَ ؛ **يعني** : باللفظِ الذي مدلولُهُ الحقيقيُّ ذلكَ ، وإلا فالضالُّونَ الصائرونَ إلى التقوىٰ ليسوا أولياءَ اللهِ ما لم يحصلْ لهمُ التقوىٰ بالفعلِ .

قولُهُ : (﴿فَغَشِيَهُم﴾) ؛ أي : آلَ فرعونَ وجنودَهُ (﴿مِّنَ ٱلْيَمِّ﴾) ؛ أيِ : البحرِ (﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾) [طه : ٧٨] ؛ أي : ما لا يدخلُ تحتَ العبارةِ ، ولا يُحيطُ بهِ إلا علمُ اللهِ ؛ مِنَ العذابِ والهلاكِ والغضبِ والانتقامِ ونحوِ ذلكَ ، فنابَ عن ذلكَ كلمةُ (ما) في قولِهِ : ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ .

قولُهُ : (**وكذا قولُهُ تعالىٰ** : ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر : ١٤]) أظهرُ مِنْ أنْ يخفىٰ حالُهُ في الوَجازةِ نظراً إلىٰ ما نابَ عنهُ ؛ وذلكَ أنَّهُ وردَ بعدَ قولِهِ : ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۞ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر : ١٣ ـ ١٤] ، فنابَ مَنابَ أنْ يقالَ : (ولا يُنبِّئُكَ بمضمونِ ما ذكرَ على التفصيلِ مِثْلُ خبيرٍ كاملٍ في العلمِ والإحاطةِ بالأمورِ الماضيةِ منها والآتيةِ ، لا مِثْلَ لهُ في ذلكَ[1] ؛ إذ لو كانَ لهُ مِثْلٌ لأنبأَكَ ؛ أي : بحكمِ العادةِ ، لـٰكنَّ اللازمَ مُنتَفٍ ؛ فينتفي وجودُ المِثْلِ) .

---

(١) **يعني** : أن في الكلام الذي فيه إيجاز بالنسبة إلىٰ ما ناب عنه . . نفيَ المِثل أيضاً بطريق الكناية ؛ أي : يُنبِّئُك خبيرٌ لا مِثلَ له ، لا أن المقصود بالسَّوق نفيُ المِثل . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

وانظرْ إلى الفاءِ التي تُسمَّىٰ : فاءً فصيحةً في قولِهِ : ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ . . كيفَ أفادَتْ : فامتثلتُم فتابَ عليكم .

قولُهُ : (وانظرْ إلى الفاءِ) ذكرَ صاحبُ « الكشَّافِ » في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٤] . . أنَّ الفاءَ في (فتابَ عليكم) هي الفاءُ الفصيحةُ ، ويحتملُ أنْ يكونَ جزاءَ شرطٍ محذوفٍ يدلُّ عليهِ الكلامُ[١] ؛ أي : (إنْ تبتُم وقتلتُم أنفسَكم فقد تابَ عليكم) ، ويكونَ مِنْ مَقُولِ موسىٰ ، والخطابُ علىٰ ظاهرِهِ ، وأنْ يكونَ عطفاً علىٰ فعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليهِ سياقُ الكلامِ ؛ أي : (فامتثلتُم فتابَ عليكم) ، فيكونَ مِنْ كلامِ اللهِ تعالىٰ غيرَ داخلٍ في مَقُولِ موسىٰ عليهِ السلامُ ، ويكونَ التفاتاً مِنَ الغَيبةِ إلى الخطابِ[٢] ؛ إذ مقتضى الظاهرِ : (فتابَ عليهم) ؛ لأنَّ ذكرَ القومِ في كلامِ اللهِ تعالىٰ إنَّما هو بطريقِ الغَيبةِ ؛ حيثُ قالَ : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ ﴾ ، وإنَّما خطابُهم في مقالِ موسىٰ عليهِ السلامُ .

نعم ؛ يكونُ فيهِ التفاتٌ آخرُ ؛ حيثُ قالَ : (فتابَ) معَ أنَّ مقتضى الظاهرِ : (فتُبْنا) بطريقِ التكلُّمِ .

وبالجملةِ : فقد جعلَ الفاءَ فصيحةً على الوجهينِ[٣] ؛ لإفصاحِها عنِ المحذوفِ ، أو وصفاً لها بوصفِ صاحبِها ؛ كالكتابِ الحكيمِ[٤] ، أو لكونِها

---

(١) في (ب ، ج ، هـ) : (يحتمل) بدل (ويحتمل) .
(٢) انظر « الكشاف » (١/ ١٤٠ ، ١٤٤) .
(٣) قوله : (الوجهين) ؛ أي : الجزائية والعطفية . « قوجحصاري » (ق ١٠٢) .
(٤) لأن المتكلم ما لم يكن فصيحاً . . لم يورد هـٰذه الفاء في كلامه ؛ لأنه لا يعرف موضع إيراده . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

فصيحةً في نفسِها باعتبارِ ما تفيدُ مِنَ المعنىٰ[١] .

والمصنِّفُ لمَّا اقتصرَ على الوجهِ الثاني ؛ لِمَا فيهِ مِنْ تقليلِ الحذفِ . . توهَّمَ بعضُهم أنَّ تسميتَها بالفصيحةِ إنَّما هي علىٰ هـٰذا التقديرِ ؛ إذ علىٰ تقديرِ الشرطِ تكونُ جزائيَّةً لا فصيحةً[٢] ، وذهبَ عليهِ أنَّ كونَها فصيحةً ؛ بناءً علىٰ إفادةِ المعنى البديعِ ، والوقوعِ ذلكَ الموقعَ الحسنَ . . لا يُنافي كونَها جزائيَّةً في أصلِها ؛ كما لا يُنافي كونَها عاطفةً ، وأنَّ المشهورَ فيما بينَهم في الفاءِ الفصيحةِ ما يقعُ هـٰذا الموقعَ مِنَ الجزاءِ[٣] ، حتىٰ جعلوا العَلَمَ في ذلكَ قولَ الشاعرِ[٤] : [من البسيط]

قَالُوا خُرَاسَانُ أَقْصَىٰ مَا يُرَادُ بِنَا ثُـمَّ ٱلْقُفُـولُ فَقَـدْ جِئْنَـا خُـرَاسَـانَـا

أي : إنْ كانَ أقصى المرادِ بنا خُراسانَ . . فقد جِئْناها ، فلوِ ادُّعِيَ أنَّ الفصيحةَ إنَّما هي هـٰذهِ[٥] . . لم يَبْعُدْ .

والفاءُ في قولِهِ : ﴿ فَتُوبُوٓاْ ﴾ : للسببيَّةِ ؛ لأنَّ الظُّلمَ سببُ التوبةِ ، وفي ﴿ فَٱقۡتُلُوٓاْ ﴾ : للتعقيبِ ، علىٰ معنى : (اعزِموا على التوبةِ فاقتلوا أنفسَكم) ، أو (توبوا ثمَّ اقتلوا أنفسَكم) تماماً للتوبةِ .

وأُوثِرَ في هـٰذا الموضعِ ذكرُ الباريْ ؛ قصداً إلىٰ زيادةِ التقريعِ لهم ؛ بأنْ تركوا عبادةَ العالِمِ الحكيمِ الذي برَأهم بلُطْفِ حكمتِهِ على الأشكالِ المختلفةِ بريئاً مِنَ

---

(١) قوله : (المعنىٰ) ؛ أي : المعنى البديع . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .
(٢) المتوهِّم : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٥٤) .
(٣) قوله : (وأن المشهور) عطف علىٰ (أن كونها فصيحة) . « قوجحصاري » (ق ١٠٢) .
(٤) البيت للعباس بن الأحنف في « ديوانه » (ص١٧٩) ، والقفول : الرجوع إلى الوطن . من هامش (هـ) .
(٥) قوله : (هي هـٰذه) ؛ أي : دون غيرها . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

وفي قولِهِ : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ مفيدةٌ : فضربَ فانفجرَتْ .

وتأمَّلْ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ ؛ أليسَ يفيدُ : فضربوهُ فحييَ فقلْنا : كذلكَ يُحيي اللهُ الموتىٰ ؟!

التفاوتِ والتنافرِ[1] . . إلىٰ عبادةِ البقرِ الذي هو مَثَلٌ في الغَباوةِ والبَلادةِ[2] .

وكذا الفاءُ في ﴿ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ بعدَ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ﴾ [البقرة : ٦٠] . . فصيحةٌ مفيدةٌ معنىٰ : (فضربَ بها فانفجرَتْ) ، أو (فإنْ ضربتَ بها فقدِ انفجرَتْ)[3] .

ثمَّ ذكرَ مثالاً آخرَ للفاءِ الفصيحةِ المنبئةِ عن فعلٍ محذوفٍ ، لـٰكنَّها لمَّا كانَتْ مقدَّرةً غيرَ ملفوظةٍ ، وكانَتْ مفتقرةً إلىٰ تأمُّلٍ ليظهرَ موقعُها . . قالَ : (وتأمَّلْ) ، ولم يكتفِ بمُجرَّدِ (انظرْ) ؛ وذلكَ أنَّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ بعدَ قولِهِ : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ۝ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾ [البقرة : ٧٢ ـ ٧٣] . . يفيدُ أنَّ المعنىٰ : (فضربوهُ بها ، فحييَ ؛ فقلْنا : كذلكَ يُحيي اللهُ الموتىٰ) ؛ فالفاءُ في (فقلْنا) المُقدَّرِ : فصيحةٌ مِثْلُها في (فانفجرَتْ) .

وأمَّا الفاءُ في (فادَّارأْتُم) : فعطفٌ علىٰ (قتلتُم) ، وفي (فقلْنا اضربوهُ) : عطفٌ على (ادَّارأْتُم) ؛ أيِ : (اختصمتُم في شأنِ النَّفسِ التي قتلتُموها) ، وما بينَهما اعتراضٌ .

---

(١) في (د ، و) : (بأنهم) بدل (بأن) ، وفي (أ) : (العليم) بدل (العالم) ، وفي « الكشاف » (١/ ١٤٠) : (أبرياء من التفاوت والتنافر) .

(٢) ومن أمثال العرب : (أبلَدُ من ثورٍ ومن سلحفاة) . انظر « مجمع الأمثال » (١/ ١١٩) .

(٣) قال أبو السعود في « إرشاد العقل السليم » (١/ ١٠٦) : (« فانفجرت » : عطف علىٰ مقدَّر ينسحب عليه الكلام ، قد حُذف ؛ للدلالة علىٰ كمال سرعة تحقُّق الانفجار ؛ كأنه حصل عقيب الأمر بالضرب ؛ أي : فضرب فانفجرت « منه اثنتا عشرة عيناً » ، وأما تعلُّق الفاء بمحذوف ؛ أي : فإن ضربتَ فقد انفجرت : فغير حقيق بجلالة شأن النظم الكريم كما لا يخفىٰ) .

وقدَّرَ صاحبُ « الكشَّافِ » أصلَ قولِهِ : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [النمل : ١٥] ؛ نظراً إلى الواوِ في (وقالا) : ولقد آتينا داودَ وسليمانَ علماً ، فعملا بهِ وعلَّماهُ ، وعرَفا حقَّ النِّعمةِ فيهِ والفضيلةِ ، وقالا : الحمدُ للهِ .

ويحتملُ عندي : أنَّهُ أخبرَ تعالىٰ عمَّا صنعَ بهما ، وأخبرَ عمَّا قالا ، كأنَّهُ قالَ : (نحنُ فعَلْنا إيتاءَ العلمِ ، وهما فعلا الحمدَ) ، تفويضاً استفادةَ ترتُّبِ الحمدِ علىٰ إيتاءِ العلمِ إلىٰ فهمِ السامعِ مِثلَهُ في (قُمْ يدعوكَ) بدلَ (قُمْ ؛ فإنَّهُ يدعوكَ) .

وضميرُ (اضربوهُ) : للقتيلِ .

وضميرُ (بعضِها) : للبقرةِ .

والقصَّةُ مشهورةٌ مذكورةٌ في كُتُبِ التفسيرِ[١] .

قولُهُ : (وقدَّرَ صاحبُ « الكشَّافِ ») يريدُ : أنَّهُ جعلَ الآيةَ مِنْ قَبيلِ الإيجازِ ؛ حيثُ اقتضَتِ الواوُ معطوفاً عليهِ يكونُ مسبَّباً عن إيتائِهما العلمَ مترتِّباً عليهِ ، وليسَ بمذكورٍ ، بل مُقدَّرٌ ؛ أي : (فعملا بهِ ، وعلَّماهُ غيرَهما ، وعرفا حقَّ النِّعمةِ فيهِ وحقَّ الفضيلةِ)[٢] ؛ إذ لو كانَ المرتَّبُ علىٰ إيتاءِ العلمِ هو قولَهما : (الحمدُ للهِ) . لذُكِرَ بالفاءِ دونَ الواوِ .

وجوَّزَ المصنِّفُ أنْ يكونَ (قالا) عطفاً علىٰ (آتَينا)[٣] مِنْ غيرِ تقديرِ فعلٍ آخرَ مُصدَّرٍ بالفاءِ الدالَّةِ علىٰ إفادةِ التسبيبِ ، بل تُفوَّضُ استفادةُ الترتُّبِ والتسبُّبِ إلىٰ فهمِ السامعِ ودلالةِ المقامِ[٤] ؛ كما في قولِكَ : (قُمْ يدعوكَ زيدٌ) ؛ فإنَّ المعنىٰ على

---

(١) انظر « معالم التنزيل » (١/ ١٠٥ـ١٠٦) .

(٢) انظر « الكشاف » (٣/ ٣٥٢) .

(٣) في (أ) : (إيتاء العلم) بدل (آتينا) .

(٤) في (ب ، د ، و) : (الترتيب والتسبيب) بدل (الترتب والتسبُّب) .

وإنَّهُ فنٌّ مِنَ البلاغةِ لطيفُ المَسْلَكِ .

السببيَّةِ ؛ أي : (قُمْ ؛ فإنَّهُ يدعوكَ) ، لٰكنِ اكتُفِيَ بدلالةِ المقامِ ، وعُوِّلَ علىٰ فهمِ السامعِ وشهادةِ العقلِ التي هي أقوىٰ[1] ، ولم يُؤتَ بالفاءِ ، بلِ اقتُصِرَ على الاستئنافِ ؛ كما لم يُؤتَ في الآيةِ بالفاءِ ، واقتُصِرَ على العطفِ بالواوِ .

ولا يخفىٰ : أنَّ المعنىٰ في الآيةِ علىٰ سببيَّةِ الأوَّلِ ومسبَّبيَّةِ الثاني ، وفي المثالِ بالعكسِ ؛ لأنَّ الدُّعاءَ سببٌ للقيامِ .

فقولُهُ : (**تفويضاً**) نصبٌ على المصدرِ[2] ، أوِ الحالِ[3] ، أوِ المفعولِ لهُ[4] .

و(**استفادةَ**) : مفعولُ (تفويضاً) ، و(**مِثلَهُ**) : صفةٌ لهُ ؛ أي : تفويضاً مِثلَ تفويضِ استفادةِ الترتُّبِ علىٰ فهمِ السامعِ حالَ كونِهِ في (قُمْ يدعوكَ) حالَ كونِ (قُمْ يدعوكَ) بدلَ (قُمْ ؛ فإنَّهُ يدعوكَ) .

* * *

---

(١) في (ب ، د ، هـ) : (الذي هو) بدل (التي هي) .

(٢) بأن يُقدَّر (فوَّض) ، وتكون الجملة ـ أعني : (فوَّض) المقدَّرَ مع فاعله ـ حالاً من ضمير (قال) . من هامش (هـ) .

(٣) من فاعل (أخبر) أو (قال) . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

(٤) أي : لـ(أخبر) أو (قال) . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

ومِنْ أمثلةِ الاختصارِ :

قولُهُ : (ومِنْ أمثلةِ الاختصارِ) لا يظهرُ مِنْ كلامِهِ فرقٌ بينَ الإيجازِ والاختصارِ ، سوىٰ أنَّهُ ذكرَ أنَّ المرجعَ في الإيجازِ إلىٰ مُتعارَفِ الأوساطِ ، وفي الاختصارِ قد يكونُ إليهِ ، وقد يكونُ إلىٰ كونِ المقامِ خليقاً بأبسطَ مِنَ الكلامِ الذي ذُكِرَ علىٰ ما سيجيءُ[1] ، وأنَّهُ كثيراً ما يُطلَقُ الاختصارُ علىٰ ما ليسَ بإطنابٍ وإنْ كانَ علىٰ قَدْرِ مُتعارَفِ الأوساطِ ، وأنَّهُ لا يُطلِقُهُ إلا حيثُ يكونُ في الكلامِ حذفٌ .

فبالنظرِ إلىٰ هٰذهِ الاعتباراتِ يظهرُ أنَّ بينَهما عموماً مِنْ وجهٍ[2] .

ثمَّ إنَّهُ ميَّزَ هٰذهِ الأمثلةَ عمَّا سبقَ ؛ لأنَّها ليسَتْ في حيِّزِ (انظرْ إلى الفاءِ)[3] ، ولأنَّهُ قد تخلَّلَ وطالَ الكلامُ بنقلِ كلامِ « الكشَّافِ » وردِّهِ[4] .

وزادَ لفظَ (الأمثلةِ) ها هنا ؛ لأنَّ الذي أوردَهُ ها هنا آياتٌ كثيرةٌ ، فكأنَّهُ قالَ : (للاختصارِ أمثلةٌ كثيرةٌ ، وهٰذهِ جملةٌ منها) .

وقد ذكر فيها ما يُسمِّيهِ القومُ بالفاءِ الفصيحةِ[5] ؛ أعني : جزاءَ شرطٍ محذوفٍ مدلولٍ عليهِ بسياقِ الكلامِ ، فلو كانَ عندَهُ أيضاً مِنْ قَبيلِ الفاءِ الفصيحةِ . . لكانَ

---

(١) انظر (٢/ ٣٨٢) .

(٢) قوله : (فبالنظر إلىٰ هٰذه الاعتبارات) ؛ أي : مجموع هٰذه الاعتبارات ، لا كل واحد منها . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

(٣) لأن بعض الأمثلة بغير الفاء . من هامش (هـ) ، وانظر « حاشية الحفيد » (ق ١٩٨) .

(٤) قوله : (وردِّه) لا دلالة لقول المصنف : (ويحتمل عندي : أنه أخبر . . .) إلىٰ آخره . . علىٰ رد كلام « الكشاف » كما لا يخفىٰ . من هامش (هـ) .

(٥) قوله : (وقد ذكر . . .) إلىٰ آخره . . كأنه إيراد على المصنف ؛ لتركه ما هو المناسب ، لا علىٰ نفسه ؛ لما ذكر أوّلاً . من هامش (هـ) .

قولُهُ : ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ﴾ [الأنفال : ٦٩] بطيٌّ : (أَبَحْتُ لكمُ الغنائمَ) ؛ لدلالةِ فاءِ التسبيبِ في (فكُلُوا) .

وقولُهُ : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧] بطيٌّ : (إنِ افتخَرْتُم بقتلِهم فلم تقتلوهم أنتم ، فعَدُّوا عنِ الافتخارِ) ؛ لدلالةِ الفاءِ في (فلم) .

المناسبُ ذكرَها في جملتِها فيما سبقَ ؛ فالفاءُ في قولِهِ : ﴿ فَكُلُواْ ﴾ يدلُّ علىٰ أنَّهُ مسبَّبٌ عمَّا سبقَ[1] ، وليسَ في قولِهِ : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٦٨] . . ما يصلُحُ هـٰذا مسبَّباً عنه[2] ، فظهرَ أنَّ التقديرَ : أَبَحْتُ لكمُ الغنائمَ ، فبسببِ ذلكَ كلُوا ممَّا غنمتُم في الحربِ أو مِنَ الفديةِ المأخوذةِ مِنَ الأُسارى المتوعَّدِ عليها فيما سبقَ مِنَ الكلامِ[3] .

(حلالاً) : حالٌ مِنْ (ما غنمتُم) ، أو صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : أكلاً حلالاً .

قولُهُ : (﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾) جوابُ (إنِ افتخَرْتُم) ، لـٰكنَّ الجوابَ بالحقيقةِ : (فعَدُّوا عنِ الافتخارِ)[4] ، وهـٰذا سببٌ لهُ أُقيمَ مُقامَهُ ؛ أي : إنِ افتخَرْتُم فعَدُّوا عنِ الافتخارِ ؛ لأنَّكم ما قتلتُموهم أنتم أنفسُكم ، ولـٰكنَّ اللهَ قتلَهم[5] .

ولا يخفىٰ حُسْنُ ما أوردَهُ مِنْ تأكيدِ ضميرِ المخاطَبِ ؛ حيثُ قدَّرَ : (فلم

---

(١) يعني : أن الفاء للسببية ، وأكثر استعماله أن يكون ما قبله سبباً لما بعده . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

(٢) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : (فكلوا) . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

(٣) قوله : (فيما سبق من الكلام) ؛ أي : قوله تعالىٰ : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ . من هامش (هـ) .

(٤) قوله : (فعدُّوا) ؛ أي : تجاوزوا . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

(٥) ويحتمل أن يكون الجواب بالحقيقة : (فلم تقتلوهم) ، ويكون الأول ـ أعني : الافتخار ـ سبباً للإخبار بالثاني . من هامش (هـ) .

وكذا قولُهُ : ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴾ ؛ إذِ المعنىٰ : إذا كانَ ذلكَ فما هي إلا زجرةٌ واحدةٌ .

وكذا قولُهُ : ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ [الشورىٰ : ٩] ؛ تقديرُهُ : إنْ أرادوا وليّاً بحقٍّ فاللهُ هو الوليُّ بالحقِّ ، لا وليَّ سواهُ .

تقتلوهم أنتم) ، وبهِ يظهرُ حُسْنُ قولِهِ : ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ ؛ لدلالتِهِ علىٰ أنْ ليسَ الكلامُ في القتلِ بل في القاتلِ[1] .

فإنْ قيلَ : معنى الكلامِ على القصرِ ، ولا أداةَ .

قُلنا : أداتُهُ حرفُ الاستدراكِ الواقعُ موقعَ (لٰكنِ) العاطفةِ في (ما جاءَني زيدٌ لٰكنْ عمرٌو) .

قولُهُ : (وكذا قولُهُ : ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾) يعني : أنَّهُ أيضاً مِنْ قَبيلِ طيِّ الشرطِ لدلالةِ الفاءِ ، وكذا ما يَعقُبُهُ مِنَ الأمثلةِ المُصدَّرةِ بلفظِ (كذا)[2] ، والمعنىٰ : إذا كانَ وقتُ البعثِ فإنَّما هي ـ أي : الرَّادفةُ التي تَعقُبُ البعثَ ؛ وهي النفخةُ الثانيةُ ـ زجرةٌ ـ أي : صيحةٌ ـ واحدةٌ لا تتكرَّرُ لشدَّتِها ، فإذا نُفِخَتْ ﴿ فَإِذَا هُمْ ﴾ ؛ أي : الخلائقُ كلُّهم ﴿ يَنظُرُونَ ﴾ [الصافات : ١٩] ؛ أي : أحياءٌ يُبصِرونَ ، أو ينتظرونَ ما يُفعَلُ بهم .

قولُهُ : (لا وليَّ سواهُ) ؛ لأنَّ تعريفَ الخبرِ وتوسيطَ الفصلِ . . يفيدُ القصرَ .

فإنْ قيلَ : هلَّا جعلتَهُ مترتِّباً علىٰ ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الشورىٰ : ٩] مِنْ غيرِ تقديرِ شرطٍ ؛ فإنَّ معنى الهمزةِ الذي تتضمَّنُهُ (أم) المنقطعةُ في (أمِ اتَّخذوا) هو الإنكارُ والتوبيخُ ؛ بمعنىٰ : ما كانَ ينبغي أنْ يُتَّخَذَ مِنْ دونِهِ أولياءُ ؛ فإنَّ اللهَ هو الوليُّ وحدَهُ[3] .

---

(١) في (أ) : (الفاعل له) بدل (القاتل) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٢) والظاهر أن يقول : (من المثالين) . من هامش (هـ) .

(٣) والفاء تكون هي الفاءَ التي تقع في جواب النفي . من هامش (هـ) .

وكذا قولُهُ : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [العنكبوت : ٥٦] ؛ أصلُهُ : (فإنْ لم يتأتَّ أنْ تُخلِصُوا العبادةَ لي في أرضٍ فإيَّايَ في غيرِها اعبدوا فاعبدونِ ؛ أي : فأخلِصُوها في غيرِها) ، فحُذِفَ الشَّرطُ ، وعُوِّضَ عنهُ تقديمُ المفعولِ معَ إرادةِ الاختصاصِ بالتقديمِ .

قلنا : إنَّما يَحسُنُ ذلكَ في صريحِ النفيِ والإنكارِ ، لا في الاستفهامِ المتضمِّنِ لهما ؛ فإنَّهُ لا يَحسُنُ في البلاغةِ ، ولا يُوجَدُ لهُ نظيرٌ في الاستعمالِ .

قولُهُ : (أصلُهُ : « فإنْ لم يتأتَّ ») هٰذهِ الفاءُ أيضاً جزاءُ شرطٍ محذوفٍ ؛ أي : (إذا كانَتْ أرضي واسعةً ؛ فإنْ لم يتأتَّ) ، والثانيةُ ـ أعني : (فإيَّايَ) ـ جوابُ هٰذا الشرطِ ، والثالثةُ ـ أعني : (فاعبدونِ) ـ تكريرٌ لِمَا قبلَهُ ؛ ليكونَ المفسِّرُ علىٰ وَفْقِ المفسَّرِ[1] .

وذكرَ صاحبُ « الكشَّافِ » في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة : ٤٠] . . أنَّها للعطفِ على المحذوفِ ؛ أي : إيَّايَ ارهبوا فارهبونِ[2] .

وبهٰذا صرَّحَ المصنِّفُ أيضاً في أوَّلِ بحثِ (الفصلِ والوصلِ)[3] .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ لا بدَّ في العطفِ مِنَ المغايرةِ ولا مغايرةَ[4] .

وأُجيبَ : بأنَّ في الأوَّلِ الاختصاصَ دونَ الثاني ، فتغايرا ، وإنَّما لم يُعتبَرْ في الثاني التخصيصُ ؛ لأنَّ الغرضَ منهُ مُجرَّدُ تفسيرِ الفعلِ مِنْ غيرِ قصدٍ إلىٰ كيفيَّةِ تعلُّقِهِ بالمفعولِ .

---

(١) أي : فكما في المفسَّر الفاء . . فكذا في المفسِّر . من هامش (هـ) .

(٢) انظر « الكشاف » (٤/ ١٠١) في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ ﴾ [ص : ٥٧] .

(٣) انظر (٢/ ١٨٠) .

(٤) يعني : يجب أن يُجعل الفاء في هٰذه الآية أيضاً جزاء شرط محذوف ، لا عطفاً علىٰ محذوف ؛ لعدم المغايرة بوجه . من هامش (هـ) .

وقولُهُ : ﴿ كَلَّا فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ [الشعراء : ١٥] ؛ أي : (ارتدعْ عن خوفِ قتلِهم فاذهبا) ؛ أي : فاذهبْ أنتَ وأخوكَ ؛ بدلالةِ (كلَّا) على المطويِّ .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ لا بدَّ مِنَ التعقيبِ ولا تعقيبَ .

وأُجيبَ : بأنَّهُ باعتبارِ التفسيرِ ؛ فإنَّ مرتبةَ المُفسِّرِ أنْ يقعَ عَقِيبَ المفسَّرِ .

وأمَّا أنَّ تقديمَ المفعولِ معَ إفادتِهِ الاختصاصَ مُعوَّضٌ عنِ الشرطِ المحذوفِ ، وقد ذكرَهُ صاحبُ « الكشَّافِ » أيضاً[١] : **فمعناهُ** : أنَّهُ لمَّا قُدِّمَ المفعولُ على الفعلِ الذي هو جوابُ الشرطِ . . وقعَ موقعَ الشرطِ ، فبالحقيقةِ يكونُ العوضُ هو المفعولَ المقدَّمَ[٢] ، فحصلَ مِنْ تقديمِهِ فائدتانِ : التعويضُ ، والتخصيصُ .

قولُهُ : (**وقولُهُ** : ﴿ كَلَّا ﴾) لم يقلْ : (وكذا) ؛ لأنَّ هٰذا ليسَ مِنْ حذفِ الشرطِ ، بل مِنْ حذفِ المعطوفِ عليهِ بقرينةِ (كلَّا) ؛ أي : (ارتدعْ يا موسىٰ عن خوفِ أنْ يقتلَكَ قومُ فرعونَ ؛ لِمَا صدرَ عنكَ مِنْ قتلِ القِبْطيِّ الذي هو ذنبٌ بزعمِهم ، فاذهبْ أنتَ يا موسىٰ وأخوكَ هارونُ) ، فالخطابُ لموسىٰ ، وقد أُدرِجَ فيهِ هارونُ بطريقِ التغليبِ[٣] ، لا أنْ يكونَ أمراً لهما ، والخطابُ معَهما جميعاً بالاستقلالِ[٤] ؛ وذلكَ لأنَّ قولَهُ : ﴿ قَالَ كَلَّا ﴾ إنَّما وقعَ جوابَ قولِ موسىٰ عليهِ السلامُ : ﴿ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ . . . ﴾ إلىٰ آخرِهِ [الشعراء : ١٢ـ ١٤] ، **فمعناهُ** : (ارتدعْ) ، لا (ارتدِعا) .

وإنَّما لم يجعلوا المعطوفَ عليهِ هو (كلَّا)[٥] ؛ لأنَّهُ ليسَ اسمَ فعلٍ ؛ بمعنى :

---

(١) انظر « الكشاف » (٣/ ٤٦١) .

(٢) في (هـ) : (المعوَّض) بدل (العوض) .

(٣) أي : تغليب المخاطَب على الغائب . « قوجحصاري » (ق١٠٢) .

(٤) في (و) : (لهما) بدل (معهما) .

(٥) في (د) : (يجعل) بدل (يجعلوا) .

وقولُهُ : ﴿ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَـٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران : ٤٤] ؛ **أصلُهُ** : (إذ يُلقُونَ أقلامَهم ينظرونَ ليعلموا أيُّهم يكفُلُ مريمَ) ؛ لدلالةِ (أيُّهم) على ذلكَ بوساطةِ علمِ النَّحوِ .

وقولُهُ : ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَـٰطِلَ ﴾ ؛ **المرادُ** : ليُحِقَّ الحقَّ ويُبطِلَ الباطلَ فعلَ ما فعلَ .

(ارتدعْ) ، بل حرفاً يُفهَمُ منهُ معنى الرَّدْعِ بإجماعٍ مِنْ أئمَّةِ اللغةِ[١] .

قولُهُ : (**بوساطةِ علمِ النَّحوِ**) ؛ فإنَّهُ يدلُّ على أنَّ ﴿ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ واقعٌ على سبيلِ التعليقِ[٢] ؛ لكونِهِ متعلِّقاً بما قبلَهُ مِنْ جهةِ التعليقِ ، والتعليقُ مِنْ خواصِّ أفعالِ القلوبِ ؛ فلا بدَّ مِنْ تقديرِ العِلْمِ ، وهو لا يحصلُ مِنْ مُجرَّدِ إلقاءِ الأقلامِ في الماءِ ما لم يكنْ لقصدِ النظرِ المطلوبِ بهِ العلمُ .

قولُهُ : (﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾) اللامُ مِنْ حيثُ إنَّها حرفُ جرٍّ . . لا بدَّ لها مِنْ متعلَّقٍ ، ومِنْ حيثُ إنَّها للتعليلِ لا بدَّ لها مِنْ مُعلَّلٍ ، فإذا لم يكنْ مذكوراً كانَ محذوفاً مدلولاً عليهِ بسَوْقِ الكلامِ أو قرينةِ المقامِ ، مقروناً بحرفِ العطفِ أو غيرَ مقرونٍ[٣] ، وجازَ في مِثلِ هـٰذا الموضعِ حذفُ المعطوفِ وإبقاءُ حرفِ العطفِ ؛ لقيامِ المتعلِّقِ المذكورِ مقامَ المعطوفِ المحذوفِ ؛ ولهـٰذا يُقدَّرُ المحذوفُ متأخِّراً ؛ ليبقى الحرفُ معَ معطوفِهِ الظاهريِّ ، وليُشعِرَ بأنَّ الأهمَّ هو المذكورُ دونَ المحذوفِ .

وما قبلَ الآيةِ الأُولى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ۝

---

(١) قوله : (وإنما لم يجعلوا . . .) إلى آخره . . رد لقول المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢١) : (وعندي : أن « كلَّا » اسم فعل ، وليس في الكلام ما ذهب إليه ؛ من طي الجمل وتقديرها ؛ لكونه هو المعطوف عليه حينئذ) ، وفي (ج) : (حرف) بدل (حرفاً) .

(٢) المراد بالتعليق هنا : إبطال العمل . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (مقروناً بحرف العطف) ؛ كما في (ولنجعله آية للناس) . من هامش (هـ) .

وكذا قولُهُ : ﴿ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ ؛ أصلُ الكلامِ : ولنجعلَهُ آيةً فعلْنا ما فعَلْنا .

وكذا قولُهُ : ﴿ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ ﴾ ؛ أي : لأجلِ الإدخالِ في الرَّحمةِ كانَ الكفُّ ومنعُ التعذيبِ .

لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال : ٧ ـ ٨] ، والثانيةِ : ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۞ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ ۖ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً ﴾ [مريم : ٢٠ ـ ٢١] ، والثالثةِ : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [الفتح : ٢٥] ؛ وذلكَ أنَّهُ كانَ بمكَّةَ قومٌ مِنَ المسلمينَ مختلطونَ بالمشركينَ غيرُ متميِّزينَ منهم ولا معروفي الأماكنِ ، فقيلَ : لولا كراهةُ أنْ تُهلِكوا ناساً مِنَ المؤمنينَ بينَ المشركينَ مِنْ غيرِ علمٍ بحالِهم فيُصيبَكم بإهلاكِهم مكروهٌ ومشقَّةٌ ؛ مِنَ الدِّيةِ أوِ الكفَّارةِ ، والأسفِ ، وتعييرِ الكفَّارِ ، وإثمِ التقصيرِ في البحثِ عنهم . . لَمَا كفَّ أيديَكم عنهم ، ولعذَّبَهم بأيديكم .

وإنَّما قدَّرَ ها هنا : (كانَ الكفُّ ومنعُ التعذيبِ) دونَ (فعَلْنا ما فعَلْنا مِنَ الكفِّ والمنعِ) ؛ لأنَّ إطلاقَ الفعلِ علىٰ عدمِ التعذيبِ ليسَ بذلكَ الحُسنِ المُتداوَلِ ، ولينبِّهَ علىٰ جوازِ مِثلِ هـٰذا التقديرِ ، فيكونَ الجارُّ والمجرورُ ظرفاً مُستقَرّاً إنْ جُعِلَ (كانَ) المُقدَّرةُ ناقصةً[1] .

لا يقالُ : في بعضِ الآياتِ المذكورةِ احتمالاتٌ لا تفتقرُ إلىٰ ما ذكرتُم مِنَ التقديراتِ[2] .

---

(١) قوله : (الجار والمجرور) ؛ أي : (ليدخل) . من هامش (هـ) ، وفي (د ، هـ ، و) : (المقدَّر) بدل (المقدَّرة) .

(٢) انظر « شرح المفتاح » للمؤذني (ق١٢١) ، وقوله : (احتمالات) قيل : لا حذفَ في قوله تعالىٰ : ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ ، بل اللام متعلِّقةٌ بـ (يقطع) ، وكذا قيل في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً ﴾ : إنه معطوفٌ علىٰ تعليلٍ مضمَرٍ ، أي : لنبيِّنَ له قدرتنا ، ولنجعله آيةً . من هامش (هـ) .

وقولُهُ : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب : ٧٢] ، إذا لم يُفسَّرِ الحَمْلُ بمنعِ الأمانةِ والغدرِ ، وأُريدَ التفسيرُ الثاني ؛ وهو تحمُّلُ التكليفِ . . كانَ أصلُ الكلامِ : (وحملَها الإنسانُ ، ثمَّ خاسَ بهِ) مُنبِّهاً عليهِ بقولِهِ : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ الذي هو توبيخٌ للإنسانِ علىٰ ما عليهِ[1] ؛ مِنَ الظُّلمِ والجهلِ في الغالبِ .

لأنَّا نقولُ : كثرةُ الاحتمالاتِ لا تقدحُ في صحَّةِ التمثيلِ بالآياتِ علىٰ بعضِ الوجوهِ المنقولةِ عن أئمَّةِ التفسيرِ[2] .

قولُهُ : (**إذا لم يُفسَّرِ الحملُ بمنعِ الأمانةِ**) يريدُ : **أنَّ الحملَ المذكورَ في الآيةِ قد يُفسَّرُ بمنعِ الأمانةِ والامتناعِ عن أدائِها** ؛ مِنْ قولِكَ : (فلانٌ حاملٌ للأمانةِ ومحتمِلٌ لها) ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ لا يُؤدِّيها إلىٰ صاحبِها حتىٰ تزولَ عن ذمَّتِهِ ويخرجَ هو عن عُهْدتِها[3] ، تُجعَلُ الأمانةُ كأنَّها راكبةٌ للمُؤتمَنِ عليها ؛ كما يقالُ : (رَكِبَتْهُ الدُّيونُ) .

والمعنىٰ : أنَّا عرَضْنا الأمانةَ ـ أي : الطاعةَ اللازمةَ الوجودِ بمنزلةِ الأمانةِ اللازمةِ الأداءِ[4] ـ علىٰ هٰذهِ الأجرامِ العِظامِ ؛ مِنَ السَّماواتِ والأرضِ والجبالِ ، فانقادَتْ لأمرِ اللهِ تعالى انقياداً يصحُّ مِنَ الجمادِ ، وأطاعَتْ طاعةً تليقُ بها[5] ؛ حيثُ لم تمتنعْ علىٰ مشيئتِهِ وإرادتِهِ إيجاداً وتكويناً وتسويةً علىٰ هيئاتٍ مختلفةٍ وأشكالٍ متنوِّعةٍ ،

---

(١) في هامش (أ ، ب ، هـ) نسخة : (ما هو) بدل (ما) .
(٢) انظر مثلاً « الكشاف » (٢/ ٢٠٠) ، (٣/ ١٠) ، (٤/ ٣٤٣ـ ٣٤٤) .
(٣) في النسخ ما عدا (و) : (عهدته) بدل (عهدتها) ، والمثبت موافق لما في « الكشاف » (٣/ ٥٦٤) .
(٤) قوله : (**الطاعة**) يعمُّ الطبعيَّةَ والاختياريَّةَ . من هامش (هـ) .
(٥) في (أ ، د) : (إطاعة) بدل (طاعة) .

والإنسانُ معَ حياتِهِ وكمالِ عقلِهِ وصُلُوحِهِ للتكليفِ. . لم يكنْ حالُهُ فيما يصحُّ منهُ مِنَ الطاعةِ ، ويليقُ بهِ مِنَ الانقيادِ لأوامرِ اللهِ تعالىٰ ونواهيهِ. . مِثْلَ حالِ تلكَ الجماداتِ ، بل أبىٰ إلا أنْ يكونَ محتمِلاً لتلكَ الأمانةِ ، غيرَ مُؤَدٍّ إيّاها .

ثمَّ وصفَهُ بالظُّلم ؛ لكونِهِ تاركاً لأداءِ الأمانةِ ، **والجهلِ** ؛ لإخطائِهِ طريقَ سعادتِهِ ؛ وهو أداءُ الأمانةِ .

وقد يُفسَّرُ الحملُ بتحمُّلِ التكليفِ ؛ مِنْ حملتُ الشيءَ علىٰ ظهري .

والمعنىٰ : أنَّ ما كُلِّفَهُ الإنسانُ بلغَ مِنْ عِظَمِهِ وثِقَلِ مَحْمِلِهِ بحيثُ لو عُرِضَ علىٰ أعظمِ ما خلقَ اللهُ تعالىٰ مِنَ الأجرامِ وأقواهُ وأشدِّهِ تحمُّلاً واستقلالاً. . لأبىٰ حملَهُ والاستقلالَ بهِ ، وأشفقَ منها ، وقد حملَها الإنسانُ علىٰ ضَعْفِهِ ورخاوةِ قوَّتِهِ ، ثمَّ خاسَ بالحملِ ـ أي : غدرَ بهِ ـ ولم يَفِ بالأمانةِ ؛ إنَّهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً ؛ حيثُ حملَ الأمانةَ ثمَّ لم يَفِ بها ، وضَمِنَها ثمَّ خاسَ بضمانِهِ فيها .

ففي الكلامِ اختصارٌ ؛ حيثُ حُذِفَ المعطوفُ معَ حرفِ العطفِ ؛ **أعني** : (ثمَّ خاسَ) ، أو (ثمَّ لم يَفِ) ، أو نحوَ ذلكَ ممَّا يؤدِّي هـٰذا المعنىٰ ، والمُنبِّهُ على المحذوفِ هو قولُهُ تعالىٰ : ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ علىٰ قصدِ التوبيخِ .

وليسَ في التفسيرِ الأوَّلِ هـٰذا الحذفُ ؛ فلا اختصارَ فيهِ مِنْ هـٰذا الوجهِ وإنِ اشتملَ الوجهانِ علىٰ طيِّ (عرَضْنا ها على الإنسانِ)[1] .

---

(١) قوله : (**وليس في التفسير الأول**. . .) إلىٰ آخره. . جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق ١٢١) : (لا نسلِّم أنه لا يكون من قبيل الاختصار إذا فُسِّر بمنع الأمانة ؛ وذلك أنه يكون التقدير حينئذ بشهادة المعنىٰ : وعرَضْناها على الإنسان ، فلم يُشفِقْ منها ، وتحمَّلها ، وحملها ؛ أي : منعَها وخاسَ بها ، فيكون الدال علىٰ ذلك المطويِّ هو منع الأمانة ؛ لأنه لا يكون إلا بعد القبول والتحمل ، **فإن قلتَ** : ذلك مما يُفهَم التزاماً ؛ فلا ضرورة إلى القول بكونه مطوياً. . **قلتُ** : ذلك مشترك الإلزام) .

. . . .

وكيفَما كانَ فالعَرْضُ والإباءُ والإشفاقُ تمثيلٌ وتصويرٌ وتخييلٌ .

فقولُهُ : (مُنَبِّهاً) على لفظِ اسمِ المفعولِ . . حالٌ مِنْ (ثمَّ خاسَ) بتأويلِ هٰذا الكلامِ .

وضميرُ (عليهِ) : عائدٌ إليهِ .

و(الذي) : صفةٌ لقولِهِ : ﴿ إِنَّهُ كَانَ ﴾ .

و(في الغالبِ) : متعلِّقٌ بالظرفِ الواقعِ صلةً ؛ أعني : (عليهِ) ، وفيهِ احترازٌ عمَّنْ ليسَ على الظُّلمِ والجهلِ ؛ كالأنبياءِ ونحوِهم وإنْ كانَ يصحُّ منهُ الظُّلمُ والجهلُ في الجملةِ ؛ ففرقٌ بينَ الظالمِ والظَّلومِ ، وكذا الجاهلُ والجَهُولُ ؛ ولذا قالَ : (ما عليهِ) بكلمةِ الاستعلاءِ ، المُنبِئةِ عن كمالِ الاستيلاءِ .

ومِنْ كلامِ الحُكَماءِ : أنَّ المرادَ بالأمانةِ : العقلُ والتكليفُ ، ومعرفةُ الأشياءِ كما هي ، والعملُ بالأمورِ على ما ينبغي ، ونحوُ ذلكَ ، وبعَرْضِها عليهِنَّ : اعتبارُها بالإضافةِ إلى استعدادِهِنَّ ، وبإبائِهِنَّ : الإباءُ الطبيعيُّ الذي هو عدمُ القابليَّةِ والاستعدادِ ، أوِ الحصولِ بالفعلِ للسماواتِ[1] ، وعدمُ القابليَّةِ للجماداتِ ، وبحَمْلِ الإنسانِ : قابليَّتُهُ واستعدادُهُ معَ عدمِ الحصولِ بالفعلِ ، وبكونِهِ ظَلُوماً جَهُولاً : غَلَبَةُ القُوَّةِ الغضبيَّةِ والشهويَّةِ عليهِ ، ومعنى التعليلِ بذلكَ[2] : أنَّهُ حملَ العقلَ وقَبِلَهُ ؛ ليكونَ مُهَيمِناً على القوَّتينِ[3] ، حافظاً لهما مِنَ التعدِّي والإفراطِ[4] .

---

(١) قوله : (أو الحصول) عطف على (القابلية) ؛ أي : عدم الحصول بالفعل علىٰ تقدير وجود القابلية . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

(٢) قوله : (بذلك) ؛ أي : بكونه ظلوماً جهولاً . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

(٣) قوله : (مهيمناً) ؛ أي : شاهداً صادقاً . من هامش (هـ) .

(٤) قوله : (والإفراط) ؛ أي : مجاوزة الحد ؛ فإن معظم مقصود التكليف كسر سَوْرتهما . « قوجحصاري » (ق ١٠٣) .

وقولُهُ : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ ؛ تتمَّتُهُ : (ذهبَتْ نفسُكَ عليهم حسرةً) ، فحُذِفَتْ ؛ لدلالةِ : ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾ ، أو تتمَّتُهُ : (كمَنْ هداهُ اللهُ) ، فحُذِفَتْ ؛ لدلالةِ : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾ .

قولُهُ : (﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾) فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ [فاطر : ٨] ، **لا خفاءَ** في أنَّ قولَهُ : ﴿ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ عطفٌ على (زُيِّنَ) داخلٌ تحتَ حكمِ الصِّلةِ ، لا جزاءٌ للشرطِ[١] ؛ **أمَّا لفظاً** : فلوجودِ الفاءِ في الماضي بدونِ (قد) ، **وأمَّا معنىً** : فلأنَّهُ لا وجهَ حينئذٍ لاستفهامِ الإنكارِ ؛ لأنَّ رؤيةَ سُوءِ العملِ حسناً على تقديرِ التزيينِ متحقِّقٌ ، اللهمَّ إلا أنْ يُحمَلَ الإنكارُ على معنى : لا ينبغي أنْ يكونَ كذلكَ ، **وفيهِ أيضاً بُعدٌ لا يخفى**[٢] .

وإذا كانَ هو مِنْ حكمِ الصِّلةِ[٣] . . لزمَ المصيرُ إلى تقديرِ جزاءٍ أو خبرٍ حَسَبَ ما يدلُّ عليهِ الكلامُ ، ويقتضيهِ المقامُ ، فيُقدَّرُ : (ذهبَتْ نفسُكَ عليهم حسرةً) ؛ بقرينةِ : (فلا تذهبْ نفسُكَ عليهم حسراتٍ) ، أو (كمَنْ هداهُ اللهُ تعالى) ؛ بقرينةِ (فإنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يشاءُ ويهدي مَنْ يشاءُ) ، والمحذوفُ على هاذا خبرٌ[٤] ، وعلى

---

(١) قوله : (تحت حكم الصلة ، لا جزاء للشرط) فإن قلت : قوله : (تحت حكم الصلة) يوجب كون (من) موصولة ، وقوله : (لا جزاء للشرط) يوجب كونها شرطية ؛ فعلى الأوَّل : يكون المقدَّر خبراً ، وعلى الثاني : جزاء ، فما التوفيق ؟

قلت : يجوز أن يكون المراد المعنى اللغويَّ ، فيتناول القسمين ؛ فلهاذا قال : (تحت حكم الصلة) ، والدليل عليه ما قال ؛ إذا كان هو من حكم الصلة لزم المصير إلى تقدير جزاء أو خبر ، وما قال أيضاً ؛ وعلى الأوَّل يحتمل الجزاء . « قوجحصاري » (ق ١٠٣) .

(٢) لأن التزيين فعلُ الله ؛ فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ؛ فلا جهة للإنكار ، فيرجع الإنكار إلى (فرآه حسناً) مع أن الهمزة لم تدخل عليه . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

(٣) هاذا متصل بقوله : (داخل تحت حكم الصلة) . من هامش (هـ) .

(٤) أي : لا جزاءٌ ؛ لأنه لو كان جزاءً لاختلَّ المعنى . من هامش (هـ) ، وفي « حاشية =

وقولُ العربِ : (جاءَ بعدَ اللَّتيَّا والتي) ، بتركِ صلةِ الموصولِ . . **إيثارٌ للإيجازِ** ؛ تنبيهاً على أنَّ المُشارَ إليها بـ (اللَّتيَّا والتي) ـ . . . .

الأوَّلِ يحتملُ الجزاءَ[1] ، **فأطلقَ لفظَ التتمَّةِ** ؛ ليشملَهما .

وتقديمُ الوجهِ الأوَّلِ معَ تأخُّرِ قرينتِهِ . . **ربَّما يُشعِرُ بكونِهِ الرَّاجحَ عندَهُ** ؛ نظراً إلى زيادةِ الإفادةِ[2] .

وها هنا وجهٌ ثالثٌ ظاهرٌ ؛ هو أنْ تكونَ التتمَّةُ : (كمَنْ لم يُزيَّنْ لهُ) ، **لم يذكرْهُ** ؛ لِمَا في سببيَّةِ الفاءِ بعدَهُ مِنْ نوعِ خفاءٍ[3] .

و(**عليهم**) : متعلِّقٌ بـ (تذهبْ) ، و(**حسراتٍ**) : مفعولٌ لهُ ، **جُمِعَ** لتضاعفِ اغتمامِهِ على أحوالِهم ، وكثرةِ مساوئِ أفعالِهم ؛ أي : لا تَهلِكْ نفسُكَ عليهم للحسراتِ على غَيِّهم وإصرارِهم على التكذيبِ ؛ كما يقالُ : (هلكَ عليهِ حُبّاً) ، و(ماتَ عليهِ حزناً) .

قولُهُ : (**بعدَ اللَّتيَّا والتي**)[4] ؛ أي : بعدَ الخُطَّةِ الصغيرةِ والخُطَّةِ الكبيرةِ التي

= قوجحصاري » (ق ١٠٣) : (لأن « من » موصولة) .

(١) **يعني** : أن المحذوف على الثاني خبر قطعاً ، وعلى الأول يحتمل الخبر والجزاء . من هامش (هـ) .

(٢) لأنه إذا جعل تتمته : (كمن هداه الله) لم يكن قوله : (فإن الله يضل من يشاء . .) إلى آخره . . ظاهرَ التعلُّق به ؛ لأن الهمزة فيه للإنكار ، فيكون المعنى حينئذ : أن مُزيَّن العمل والمهديَّ ليسا سواء ؛ فإن الله يضل من يشاء . انظر « شرح المفتاح » للمؤذني (ق١٢٢) .

(٣) **قيل في بيان وجه الخفاء** : لأن الدال على المحذوف مذكور في الوجهين السابقين دون الثالث . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

(٤) قوله : (**اللَّتيَّا**) تصغير (التي) على خلاف القياس ، لأن قياس التصغير أن يُضَمَّ أوَّلُ المُصغَّر ، وهٰذا بقيَ على فتحته الأصلية ، لٰكنَّهم عوَّضوا عن ضم أوَّله بزيادة الألف في آخره . انظر « توضيح المقاصد والمسالك » (٣/١٤٤١ـ١٤٤٢) ، و« الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة » لابن عابدين (ص ٥٠ـ٥١) .

وهي المِحْنةُ والشدائدُ[1] ـ بلغَتْ مِنْ شدَّتِها وفظاعةِ شأنِها مبلغاً يُبهَتُ الواصفُ معَها حتىٰ لا يُحِيرَ ببنتِ شَفَةٍ .

مِنْ شأنِها كيتَ وكيتَ[2] ، فحُذِفَتِ الصِّلةُ إيهاماً لقُصورِ العبارةِ عنِ الإحاطةِ بها .

والمصنِّفُ جعلَ موصوفَ (اللَّتيّا) هو المِحْنةَ ، وموصوفَ (التي) الشدائدَ ؛ لكثرتِها[3] .

و(يُبهَتُ) : علىٰ لفظِ المبنيِّ للمفعولِ ؛ مِنْ بُهِتَ الرَّجلُ فهو مبهوتٌ .

وإنَّما أنَّثَ ضميرَ (معَها) معَ أنَّهُ عائدٌ إلىٰ (مبلغاً)[4] ؛ لكونِ الجملةِ صفةً لهُ[5] ؛ لأنَّهُ عبارةٌ عن غايةِ الشدَّةِ والفَظاعةِ .

و(حتىٰ) : غايةٌ لـ(يُبهَتُ) .

و(ما أحارَ ببنتِ شَفَةٍ) : ما تكلَّمَ بكلمةٍ .

* * *

---

(١) في النسخ ما عدا (د ، هـ) : (أو الشدائد) بدل (والشدائد) .

(٢) قوله : (الخطة) ؛ أي : الأمر . من هامش (هـ) ، وفي (أ ، ب ، هـ) : (شأنهما) بدل (شأنها) .

(٣) قوله : (والمصنف . . .) إلىٰ آخره . . دفع لقول المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٢) : (وإنما قال : « أو الشدائد » إشارة إلىٰ أنه يصح هناك تقديرُ المفرد والجمع ، فالوجهُ : أن يُقدَّر الجمع مع المصغَّر ، ويكون التصغيرُ للتكثير ؛ قضاءً من حقِّ المعنىٰ ؛ كما جاء للتفخيم في مواضع شتىٰ) ، هـٰذا ؛ وكلام الشارح مبني علىٰ نسخة الواو ، وكلام المؤذني مبني علىٰ نسخة (أو) ، وانظر « مفتاح المفتاح » للشيرازي (ق ١٥٨) ، و« حاشية قوجحصاري » (ق ١٠٣) .

(٤) لا عائد إلى المحنة كما ذهب الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٥٨) .

(٥) قوله : (لكون الجملة صفة له) علة لقوله : (عائد) ؛ لأن الجملة إذا وقعت صفةً لا بد لها من عائد إلى الموصوف . « قوجحصاري » (ق ١٦٩) نسخة نور عثمانية .

من أمثلة الإيجاز بنفي الملزوم أو ما هو بمنزلته مع القصد إلى نفيه ونفي لازمه

وَمِنَ الإيجازِ :

قولُهُ عزَّ قائلاً : ﴿ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ [يونس : ١٨] ؛ أي : بما لا ثبوتَ لهُ ، ولا علمُ اللهِ تعالىٰ متعلِّقٌ بهِ ، نفياً للملزومِ ـ وهو المُنبَّأُ بهِ ـ بنفيِ لازمِهِ ؛ وهو وجوبُ كونِهِ معلوماً للعالِمِ الذَّاتِ لو كانَ لهُ ثبوتٌ بأيِّ اعتبارٍ كانَ .

قولُهُ : (وَمِنَ الإيجازِ) ما هو نوعٌ مخصوصٌ يدخلُ تحتَ ضابطةٍ ؛ وهو نفيُ الملزومِ أو ما هو بمنزلتِهِ معَ القصدِ إلىٰ نفيِهِ ونفيِ لازمِهِ ؛ فإنَّ نفيَ علمِ اللهِ تعالىٰ بالمنبَّأِ بهِ ـ وهو أنْ يكونَ لهُ شريكٌ ، أو تكونَ معبوداتُهمُ الباطلةُ شُفَعاءَ عندَهُ ـ يستلزمُ نفيَ ثبوتِهِ ؛ لأنَّ ثبوتَهُ ملزومٌ لتعلُّقِ علمِ اللهِ بهِ ، فإذا نُفِيَ اللازمُ ـ وهو تعلُّقُ علمِ اللهِ بهِ ـ انتفى الملزومُ ؛ وهو ثبوتُهُ .

فقولُهُ : (ولا علمُ اللهِ مُتعلِّقٌ بهِ) جملةٌ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ معطوفةٌ على الجملةِ مِنِ اسمِ (لا) وخبرِهِ الذي هو (لهُ) .

وقولُهُ : (نفياً) في موقعِ الحالِ ؛ أي : أُفسِّرُ (ما لا علمَ لهُ) بـ (ما لا ثبوتَ لهُ ولا علمَ بهِ) حالَ كونِهِ نفياً .

وقولُهُ : (للعالِمِ الذاتِ) إشارةٌ إلىٰ مذهبِهم في نفيِ الصِّفاتِ[1] .

وقولُهُ : (لو كانَ لهُ) ؛ أي : للمُنبَّأِ بهِ ثبوتٌ بأيِّ اعتبارٍ كانَ مِنَ الاعتباراتِ . .

---

(١) أي : إشارة إلىٰ مذهب المعتزلة ؛ حيث يقولون : إنه تعالىٰ عالم لا علم له ، قادر لا قدرة له . . . إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

وقولُهُ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ [آل عمران : ٩٠] ؛ أصلُهُ : (لن يتوبوا فلن يكونَ قبولُ توبةٍ)[١] ، فأُوثِرَ الإيجازُ ذهاباً إلى انتفاءِ الملزومِ بانتفاءِ اللازمِ ؛ وهو قبولُ التوبةِ الواجبُ في حكمتِهِ تعالىٰ وتقدَّسَ .

وقولُهُ : ﴿ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا ﴾ [آل عمران : ١٥١] ؛

زيادةٌ في البيانِ ، وكذا لفظُ (وجوبُ) ؛ لأنَّ اللازمَ هو كونُهُ معلوماً لهُ ، فليُتأمَّلْ[٢] .

قولُهُ : (فلن يكونَ) ؛ أي : فلن يقعَ ويتحقَّقَ .

وذكرُ نفيِ اللازمِ ها هنا بالفاءِ ، وفيما سبقَ بالواوِ . . علىٰ عادةِ افتنانِهِ ، معَ الإشارةِ إلىٰ أنَّ اللُّزومَ في الأوَّلِ مقرَّرٌ متَّفَقٌ عليهِ بينَ الكلِّ ؛ إذ لا نزاعَ في أنَّ كلَّ ما يثبتُ يعلمُهُ اللهُ تعالى البتةَ ؛ فلا حاجةَ في التعبيرِ عنهُ إلى الحرفِ المُنبئِ عنِ اللُّزومِ ، بخلافِ لُزومِ قبولِ التوبةِ للتوبةِ[٣] ؛ فإنَّ ذلكَ إنَّما هو عندَ المعتزلةِ ، وعندَنا : لا وجوبَ ولا لُزومَ بالنِّسبةِ إلى اللهِ تعالىٰ .

وفي قولِهِ : (الواجبُ في حكمتِهِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ وجوبَهُ إنَّما هو مِنْ جهةِ أنَّهُ لا يَحسُنُ مِنَ الحكيمِ في مجاري العُقولِ والعاداتِ[٤] . . ألَّا يقبلَ التوبةَ ، لا مِنْ جهةِ أنَّهُ لا يقدرُ علىٰ تركِ القبولِ .

قولُهُ : (﴿ بِمَآ أَشْرَكُواْ ﴾) ؛ أي : سنُلقي في قلوبِ الذينَ كفروا الرُّعبَ بسببِ

---

(١) في (د ، هـ) : (توبتهم) بدل (توبة) ، وفي هامش (د) نسخة كالمثبت .

(٢) وفي ذلك تعريض بالكاشي حيث قال في « شرح المفتاح » (ق٢١٣) : (نفياً للملزوم ـ وهو ثبوت ألوهية الأصنام ـ بنفي لازمه ؛ وهو وجوب كونه معلوماً لله العالم بالذات الذي لا يخفىٰ عليه شيءٌ لو كان له ثبوتٌ بأي اعتبارٍ من الاعتبارات كان ، وتوضيحُ ذلك : أن ثبوت الشيء بأي وجه كان . . مستلزم لعلم الله به ؛ لأن الله عالم بجميع الأشياء . . .) إلىٰ آخره ، والحاصل : أن اللازم هو كونه معلوماً له ، لا وجوب كونه معلوماً . من هامش (أ) .

(٣) في (د) : (لله) بدل (للتوبة) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٤) قوله : (وجوبه) ؛ أي : وجوب قبول التوبة . من هامش (هـ) .

أي : شركاءَ لا ثبوتَ لها أصلاً ، ولا أنزلَ اللهُ بإشراكِها حُجَّةً ؛ أي : تلكَ وإنزالُ الحُجَّةِ كلاهما مُنتَفٍ على أسلوبِ قولِهِ :

إشراكِهم باللهِ شركاءَ لم يُنزِّلِ اللهُ تعالىٰ بها حُجَّةً وبرهاناً .

وممَّا يجبُ التنبُّهُ له[1] : أنَّ في الآيةِ وجهينِ مِنْ هـٰذا الأسلوبِ ـ أعني : أسلوبَ القصدِ إلىٰ نفيِ الأصلِ والفرعِ جميعاً ـ معَ أنَّ ظاهرَ الكلامِ يُوهِمُ أنَّ المرادَ نفيُ الفرعِ معَ ثبوتِ الأصلِ[2] ؛ وذلكَ أنَّ إنزالَ الحُجَّةِ بالشركاءِ فرعُ ثبوتِها ، وقدِ اقتُصِرَ علىٰ نفيِ الفرعِ معَ أنَّ المرادَ نفيُ الأصلِ والفرعِ جميعاً ؛ أي : لا شركاءَ ولا إنزالَ حُجَّةٍ بها ، وكذا إنزالُ الحُجَّةِ فرعُ ثبوتِ الحُجَّةِ[3] ، وقدِ اقتُصِرَ علىٰ نفيِ إنزالِها ، والمرادُ نفيُ الحُجَّةِ والإنزالِ جميعاً ، والمصنِّفُ قدِ اقتصرَ علىٰ تقريرِ الأوَّلِ ، وصاحبُ « الكشَّافِ » على الثاني[4] .

وقولُهُ : (علىٰ أسلوبِ) حالٌ عنِ الضميرِ في (مُنتَفٍ) ، أو مِنَ الضميرِ في الظرفِ الواقعِ خبراً[5] ؛ أي : ومِنَ الإيجازِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِمَآ أَشۡرَكُواْ . . . ﴾ إلىٰ آخرِهِ حالَ كونِهِ وارداً علىٰ أسلوبِ قولِ الشاعرِ[6] : [من الطويل]

---

(١) قوله : (ومما يجب التنبه له) إلىٰ آخره . . تعريضٌ بناصر الدين الترمذي ؛ حيث زعم أن الوجهين واحد ، وأن تقرير المصنف موافق لتقرير صاحب « الكشاف » . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

(٢) قوله : (الكلام) ؛ أي : كلام الله تعالىٰ . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (وكذا . . .) إلىٰ آخره . . إشارة إلىٰ ثاني الوجهين . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

(٤) انظر « الكشاف » (١/ ٤٢٥ـ٤٢٦) .

(٥) قوله : (الظرف) ؛ أي : (من الإيجاز) . من هامش (هـ) .

(٦) ورد الشطر الأول في بعض المصادر ؛ كـ « الصحاح » (ك ل ب) (١/ ٢١٣) ، و« تاج العروس » (ك ل ب) (٤/ ١٧٠) ، وله تتمَّة أخرىٰ غير التتمَّة التي ذكرها الشارح ؛ وهي :

. . . . كَـأَجِّ الظَّلِيـمِ مِنْ قَنِيـصٍ وكـالـبِ

وأما الشطر الثاني فورد شطراً أوَّل في بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٩٦) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٠ـ١٤١) ، والبيت بتمامه : =

. . . .   عَلَـىٰ لاحِـبٍ لا يُهْتَـدَىٰ بِمَنَـارِهِ

أي : لا مَنارَ ولا اهتداءَ بهِ .

وقولِهِ :

. . . .   وَلا تَـرَى ٱلضَّـبَّ بِهَـا يَنْجَحِـرْ

سَـدَا بِيَـدَيْـهِ ثُـمَّ أَجَّ بِسَيْـرِهِ   عَلَـىٰ لاحِـبٍ لا يُهْتَـدَىٰ بِمَنَـارِهِ

وقولِهِ[1] :   [من السريع]

لا تُفْـزِعُ ٱلأَرْنَـبَ أَهْـوَالُهَـا   وَلا تَـرَى ٱلضَّـبَّ بِهَـا يَنْجَحِـرْ

لـٰكنَّهُ يؤولُ إلىٰ أنْ تقولَ : (زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ في الدارِ جالساً) ؛ بمعنى : استقرُّوا وحصلوا فيها حالَ كونِ بكرٍ جالساً ، **وفي استقامتِهِ نظرٌ**[2] .

السَّدْوُ : مدُّ اليدِ نحوَ الشيءِ ، **وسَدْوُ النَّاقةِ** : تذرُّعُها في المشيِ[3] ، واتِّساعُ خَطْوِها[4] .

و(**أَجَّ الظَّلِيمُ يَؤُجُّ أَجّاً**) : عدا ولهُ حَفِيفٌ في عَدْوِهِ[5] .

اللاحِبُ : الطريقُ الواضحُ .

المَنارُ : العَلَمُ في الطريقِ .

= علىٰ لاحبٍ لا يُهتدىٰ بمَنـارِهِ   إذا سافَهُ العَوْدُ النُّباطيُّ جرجرا

(١) ورد البيت دون نسبة في عدة مصادر ، وهو لعمرو بن أحمر كما في « خزانة الأدب » للبغدادي (١٠/ ١٩٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤١) .

(٢) أي : فالمختار الوجه الأول . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

(٣) **التذرُّع في الأصل** : بسط الذِّراع على الشيء حتىٰ يصير قدرَ ذِراع . انظر « شمس العلوم » (٤/ ٢٢٦٤) .

(٤) قوله : (**واتساع خطوها**) عطف تفسيري . من هامش (أ) .

(٥) قوله : (**حفيف**) ؛ أي : صوت . انظر « تاج العروس » (ح ف ف) (٢٣/ ١٥٤) .

أي : لا ضَبَّ ، ولا انجحارَ ، نفياً للأصلِ والفرعِ .

ومنهُ : ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [لقمان : ١٥] ؛ إذِ المرادُ : لا ذاكَ ولا علمُكَ بهِ ؛ أي : كلاهما غيرُ ثابتٍ .

وكذا : ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر : ١٨] ؛ أي : لا شفاعةَ ولا طاعةَ .

و(انجحرَ) : دخلَ في الجُحْرِ .

وفي قولِهِ : (لا ضبَّ ، ولا انجحارَ) أخذٌ بالحاصلِ ، وإشارةٌ إلىٰ أنَّ في البيتِ وجهينِ مِنَ الأسلوبِ ؛ كما في الآيةِ ؛ فإنَّ رؤيةَ انجحارِ الضَّبِّ فرعُ ثبوتِ الضَّبِّ وثبوتِ الانجحارِ ، وقد نفى الرؤيةَ معَ أنَّ المقصودَ نفيُ الرؤيةِ والأصلينِ جميعاً .

وقولُهُ : (نفياً للأصلِ والفرعِ) ؛ يعني : في الآيةِ والبيتينِ ، وهو في موقعِ الحالِ ، وفيهِ إشارةٌ إلىٰ أنَّ هـٰذا ليسَ مِنْ قَبيلِ اللازمِ والملزومِ ، بل شبيهٌ بهما نظراً إلى اللُّزومِ العاديِّ .

قولُهُ : (ومنهُ) ؛ أي : مِنَ الواردِ علىٰ أسلوبِ البيتينِ ؛ وهو نفيُ الأصلِ والفرعِ بما ظاهرُهُ نفيُ الفرعِ ؛ فإنَّ ظاهرَ قولِهِ : ﴿ لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ نفيُ العلمِ بالشريكِ ، والمرادُ نفيُ ثبوتِ الشريكِ والعلمِ جميعاً ، وكذا ظاهرُ (لا شفيعٍ يُطاعُ) نفيُ طاعةِ الشفيعِ ؛ لأنَّ النفيَ في المقيَّدِ راجعٌ إلى القيدِ ، لـٰكنَّ المرادَ نفيُ الشفاعةِ والطاعةِ جميعاً[1] .

وإنَّما فصلَ الآيتينِ عمَّا سبقَ ؛ لخُلُوِّ الأصالةِ والفرعيَّةِ فيهما عنِ اللُّزومِ العاديِّ أيضاً[2] .

* * *

---

(١) في (د) بعد قوله : (نفي) زيادة : (ثبوت) .

(٢) أي : لخلوِّهما عن اللُّزوم العقلي والعادي أيضاً . « قوجحصاري » (ق١٠٣) .

ومنَ الإيجازِ :

قولُهُ : ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ [التوبة : ١٠٢] ؛ أصلُ الكلامِ : (خلطوا عملاً صالحاً بسيِّئٍ وآخرَ سيِّئاً بصالحٍ) ؛ لأنَّ الخلطَ يستدعي مخلوطاً ومخلوطاً بهِ ؛ أي : تارةً أطاعوا وأحبطوا الطاعةَ بكبيرةٍ ، وأخرىٰ عصَوا وتداركوا المعصيةَ بالتوبةِ .

وقولُهُ : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال : ٣٨] ؛ أصلُهُ : (قلْ لهم قولي لكَ : إنْ ينتهوا يُغفرْ لهم) ، **وكذا قولُهُ :** ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَيُغْلَبُونَ ﴾ . . فيمَنْ قرأَ بياءِ الغَيبةِ .

قولُهُ : (**ومنَ الإيجازِ**) نوعٌ آخرُ ؛ هو حذفُ المفعولِ بالواسطةِ أو بدونِها ؛ بناءً على اقتضاءِ الفعلِ ذلكَ ؛ فإنَّ الخلطَ يستدعي مخلوطاً ومخلوطاً بهِ ، فإذا ذُكِرَ المخلوطُ وحدَهُ كانَ المخلوطُ بهِ مُقدَّراً ، والأمرَ للمخاطَبِ بالقولِ لقومٍ ذُكِرُوا في المقولِ بلفظِ الغَيبةِ يستدعي أنْ يكونَ مفعولُ (قُلْ) محذوفاً[1] ؛ وهو قولٌ مضافٌ إلى المتكلِّمِ الآمرِ ليصحَّ في المَقُولِ ذكرُ القومِ بلفظِ الغَيبةِ ؛ إذ لو كانَ ذلكَ المَقُولُ متعلِّقاً بأمرِ (قُلْ) خطاباً مِنَ القائلِ . . لوجبَ أنْ يكونَ ذكرُهم بطريقِ الخطابِ ؛ مثلاً : يصحُّ : (قُلْ يا زيدُ لعمرٍو : إنْ تصبرْ تَظفَرْ بمطلوبِكَ) بطريقِ الخطابِ ، ولا يصحُّ : (إنْ يصبرْ هو يظفرْ بمطلوبِهِ) إلا بتقديرِ : (قُلْ لهُ قولي هٰذا) .

(**فيمَنْ قرأَ**) : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ ؛ أي : لأبي سفيانَ وأصحابِهِ ﴿ إِن يَنتَهُوا۟ ﴾ ؛ أي : عن معاداةِ الرَّسولِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بالدخولِ في الإسلامِ ﴿ يُغْفَرْ لَهُم ﴾ [الأنفال : ٣٨] . . بياءِ الغَيبةِ في (ينتهوا) و(لهم) بالهاءِ ، دونَ

---

(١) في (ج) : (المفعول) بدل (المقول) .

. . . .

(تنتهوا) بتاءِ الخطابِ و(لكم) بالكافِ ؛ كما في مصحفِ ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ[1] ، وقرأَ : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ ؛ يعني : مشركي مكَّةَ واليهودَ ﴿ سَيُغْلَبُونَ ﴾ [آل عمران : ١٢] ؛ يعني : يومَ بدرٍ . . بياءِ الغَيبةِ دونَ تاءِ الخطابِ[2] ، لزمَ أنْ يكونَ التقديرُ[3] : (قلْ لهم قولي لكَ هـٰذا) ؛ بمعنىٰ : أدِّ إليهم هـٰذا القولَ .

وأمَّا فيمَنْ قرأَ الآيتينِ بطريقِ الخطابِ : فلا حاجةَ إلى التقديرِ ؛ لأنَّهُ أُمِرَ محمَّدٌ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بأنْ يخاطبَهم بهـٰذا الخطابِ .

فإنْ قيلَ : لمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ معنىٰ : (قلْ للذينَ كفروا) : (قلْ لأجلِهم وفي حقِّهم) ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] ، وحينئذٍ يستقيمُ الكلامُ بدونِ التقديرِ ، وأنْ يكونَ (خلطوا عملاً صالحاً وآخرَ سيِّئاً) مِنْ عطفِ المفردِ على المفردِ مِنْ غيرِ اعتبارِ فعلٍ آخرَ ؛ كما تقولُ : (خلطتُ الحِنطةَ والشعيرَ)[4] ، ولا يكونَ مِنْ قَبيلِ : (خلطتُ الماءَ باللَّبنِ)[5] ، وحينئذٍ يستقيمُ الكلامُ بدونِ التقديرِ .

قُلنا : استقامتُهما لا تُنافي التمثيلَ على التقديرِ كما مرَّ غيرَ مرَّةٍ[6] .

---

(١) انظر « الدر المصون » (٥/ ٦٠٤) .

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بياء الغيبة ، والباقون بتاء الخطاب . انظر « البدور الزاهرة » (ص٥٩) .

(٣) قوله : (لزم) هو العامل في قوله : (فيمن قرأ) و(قرأ) ؛ أي : لزم هـٰذا التقدير فيمن قرأ الآيتين بالياء . من هامش (هـ) ، وذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق١٠٣) أن قوله : (هـٰذا) مبتدأ خبره (لزم) ، و(فيمن قرأ) : متعلّق بـ (لزم) ، و(قرأ) : عطف علىٰ (قرأ) في قوله : (فيمن قرأ) .

(٤) علىٰ معنىٰ : خلطت كلاً منهما بالآخر . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .

(٥) إذ لو أريد الخلط من الجانبين لقيل : (خلطت الماء باللبن ، وخلطت اللبن بالماء) ؛ فيكون من قبيل عطف الجمل . « قوجحصاري » (ق ١٠٤) .

(٦) في (ب ، ج ، د ، و) : (استقامتها) بدل (استقامتهما) ، وانظر ما ذكره الشارح =

وقولُهُ : (أي : تارةً أطاعوا . . .) إلىٰ آخرِهِ . . تفسيرٌ للآيةِ علىٰ مذهبِهم[١] ، وفيهِ دفعٌ لِمَا يقالُ ؛ أنَّ خلطَ العملِ الصالحِ بالسيِّئِ يفيدُ خلطَ العملِ السيِّئِ بالصالحِ ؛ فيكونُ قولُهُ : ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ خالياً عنِ الفائدةِ ؛ كما يقالُ : (خلطَ الماءَ باللَّبَنِ ، واللَّبَنَ بالماءِ) .

وأمَّا عندَنا : فالمعنىٰ : أنَّهم خلطوا عملاً صالحاً ـ هو إظهارُ الندمِ ، والاعترافُ بالذنبِ ـ وآخرَ سيِّئاً ؛ هو التخلُّفُ عنِ الجهادِ ، وموافقةُ أهلِ العِنادِ .

نزلَتْ في طائفةٍ مِنَ المتخلِّفينَ ، أوثقوا أنفسَهم علىٰ سواري المسجدِ لمَّا بلغَهم ما نزلَ في المتخلِّفينَ ، فقدمَ رسولُ اللهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، فدخلَ المسجدَ علىٰ عادتِهِ ، فصلَّىٰ ركعتينِ ، فرآهم ، فسألَ عنهم ، فذُكِرَ أنَّهم أقسموا ألا يَحُلُّوا أنفسَهم حتىٰ تَحُلَّهم ، فقالَ : « وَأَنَا أُقْسِمُ أَلَّا أَحُلَّهُمْ حَتَّىٰ أُومَرَ فِيهِمْ » ، فنزلَتْ ، فأطلقَهم[٢] .

* * *

= (٢/ ٣٣١ـ ٣٣٢) بقوله : (لا يقال : في بعض الآيات المذكورة احتمالات . . .) إلىٰ آخره .

(١) أي : مذهب المعتزلة ؛ من القول بالإحباط ؛ وهو أن يزول استحقاق الثواب بارتكاب كبيرة ، ثم لا يعود بالتوبة عنها . انظر تفصيل المسألة في « شرح المقاصد » (٢/ ٢٣٢) .

(٢) رواه الطبري في « تفسيره » (١٤/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨) .

ومِنْ أمثلةِ الإطنابِ :

قولُهُ : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة : ١٦٤] ؛ تُرِكَ إيجازُهُ ـ وهو : (إنَّ في ترجُّحِ وقوعِ أيِّ ممكنٍ كانَ على لا وقوعِهِ . . لآياتٍ للعُقَلاءِ) ـ لكونِهِ كلاماً لا معَ الإنسِ فحَسْبُ ، بل معَ الثقلينِ ،

قولُهُ : (ومِنْ أمثلةِ الإطنابِ) قد أطنبَ المصنِّفُ في تقريرِ هٰذهِ الأمثلةِ وأطابَ ، وأصابَ شاكلةَ الصوابِ[1] ، فلم يبقَ لنا إلا قليلُ تعرُّضٍ لحلِّ بعضِ الألفاظِ ، أو تنبيهٍ على نُكَتٍ رمزَ إليها بالألحاظِ[2] .

فقولُهُ : (تُرِكَ إيجازُهُ) ؛ أي : إيجازُ قولِهِ : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ . . . ﴾ إلى آخرِهِ ؛ وذلكَ الإيجازُ هو أنْ يقالَ : (إنَّ في ترجُّحِ وقوعِ كلِّ ممكنٍ على لا وقوعِهِ . . لآياتٍ للعُقَلاءِ) ؛ أي : علاماتٍ دالَّةً على وجودِ الصانعِ ووحدانيَّتِهِ وسائرِ صفاتِ كمالِهِ ؛ لأنَّ وجودَ الممكنِ لمَّا لم يكنْ مِنْ ذاتِهِ . . كانَ مِنْ فاعلٍ واجبٍ لذاتِهِ أو منتهىً إليهِ[3] ؛ قطعاً للدَّورِ والتسلسلِ ، ثمَّ وجوبُ الوجودِ يدلُّ على الوحدةِ والعلمِ والقدرةِ وغيرِ ذلكَ على ما بُيِّنَ في علمِ الكلامِ ، وتنساقُ إليهِ ثواقبُ الأفهامِ .

وإنَّما تُرِكَ إيجازُهُ ؛ لكونِهِ كلاماً غيرَ كائنٍ معَ الإنسِ فقطْ ، بل معَ الإنسِ

---

(١) الشاكلة : الطريقة والجهة . انظر « تاج العروس » (ش ك ل) (٢٩/ ٢٧٠) .

(٢) قوله : (الألحاظ) اللِّحاظ : مُؤْخِر العين . انظر « تاج العروس » (ل ح ظ) (٢٠/ ٢٦٨) .

(٣) في (ب ، هـ ، و) : (منته) بدل (منتهىً) .

ولا مع قَرْنٍ دونَ قَرْنٍ ، بل معَ القُرُونِ كلِّهم قَرْناً فقَرْناً إلى انقراضِ الدُّنيا ، وإنَّ فيهم لمَنْ تَعرِفُ وتُقدِّرُ ؛ مِنْ مرتكبي التقصيرِ في بابِ النَّظرِ والعلمِ بالصانعِ مِنْ طوائفِ الغُواةِ ، فقلْ لي : أيُّ مقامٍ للكلامِ أدعىٰ لتركِ إيجازِهِ إلى الإطنابِ مِنْ هٰذا ؟!

والجنِّ ، ولا معَ أهلِ زمانٍ واحدٍ ، بل معَ أهالي الأزمنةِ إلى انقراضِ الدنيا والحالُ أنَّ فيهم مَنْ تعرفُهُ أنتَ كالماضينَ والباقينَ ، أو تفرضُهُ وتُقدِّرُهُ كالآتينَ ؛ مِنَ المقصِّرينَ في بابِ النظرِ والاستدلالِ وتحصيلِ العلمِ بالصانعِ وصفاتِهِ ، فلا يُتصوَّرُ مقامٌ أدعىٰ إلى الإطنابِ مِنْ هٰذا المقامِ .

فقولُهُ : (إنَّ . . . وإنَّ) في الموضعينِ بكسرِ الهمزةِ .

و(قرناً فقرناً) : في موقعِ الحالِ ؛ أي : متدرِّجاً ، و(إلىٰ) : متعلِّقٌ بهِ ؛ لِمَا فيهِ مِنْ معنى التدرُّجِ والامتدادِ .

و(قلْ لي : أيُّ مقامٍ) : معناهُ : قلْ لي جوابَ هٰذا السؤالِ ، أو قلْ لي قولاً أعلمُ بهِ أيُّ مقامٍ أدعىٰ .

وأمَّا في الآيةِ : فالفُلْكُ : السُّفُنُ ، والاختلافُ : الاعتقابُ ، و(ما) في ﴿ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ ﴾ : مصدريَّةٌ أو موصولةٌ ، و﴿ بَثَّ ﴾ : عطفٌ علىٰ ﴿ أَنزَلَ ﴾ بحذفِ العائدِ[1] ، أو علىٰ ﴿ أَحْيَا ﴾[2] ، و﴿ تَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ﴾ ؛ أي : في مَهابِّها وأحوالِها[3] .

---

(١) أي : وما بثَّه فيها . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .

(٢) أي : وبثَّ به . « قوجحصاري » (ق ١٠٤) . .

(٣) قوله : (مهابِّها) ؛ أي : من كونها قَبُولاً ودَبُوراً وجنوباً وشَمالاً ، وقوله : (وأحوالها) ؛ أي : من كونها حارَّة وباردة ومعتدلة ، وعاصفة وليِّنة ، وعقيماً ولواقح . « قوجحصاري » (ق ١٠٤) .

وقولُهُ : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ [البقرة : ١٣٦] ؛ أُوثِرَ الإطنابُ فيهِ على إيجازِهِ ـ وهو : (آمنَّا باللهِ وبجميعِ كُتُبِهِ) ـ لمَّا كانَ بمَسْمَعٍ مِنْ أهلِ الكتابِ ، وفيهم مَنْ لا يُؤمِنُ بالتوراةِ وبالقرآنِ ؛ وهمُ النَّصارى القائلونَ : ﴿ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ ﴾ [البقرة : ١١٣] ، وفيهم مَنْ لا يُؤمِنُ بالإنجيلِ وبالقرآنِ ؛ وهمُ اليهودُ ، وكلٌّ منهم مُدَّعٍ للإيمانِ بجميعِ ما أنزلَ اللهُ ؛ تقريعاً لأهلِ الكتابِ ، وليبتهجَ المؤمنونَ بما نالُوا مِنْ كرامةِ الاهتداءِ ، ووقعَ الإيجازُ عن طِباقِ المقامِ بمراحلَ .

وقولُهُ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة : ١٢٣] ؛ لم يُؤثَرْ إيجازُهُ ـ ....

قولُهُ : (﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾) الخطابُ للمؤمنينَ .

والأسباطُ : جمعُ سِبْطٍ ، وكانوا اثني عشرَ سِبْطاً مِنْ أولادِ يعقوبَ عليهِ السلامُ ، وفيهم أنبياءُ .

وجازَ دخولُ (بينَ) في (أحدٍ) ؛ لكونِهِ في معنى الجماعةِ ، لا مِنْ حيثُ إنَّهُ نكرةٌ في سياقِ النفيِ (١) ، بل مِنْ جهةِ أنَّهُ اسمٌ لمَنْ يصلُحُ أنْ يُخاطَبَ ، يستوي فيهِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ ، والواحدُ والاثنانِ والجمعُ .

و(ليبتهجَ) : عطفٌ على (تقريعاً) ، وهو مفعولٌ لهُ لـ (أُوثِرَ الإطنابُ) .

و(وقعَ) : عطفٌ على (أُوثِرَ) .

قولُهُ : (﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا ﴾) ؛ يعني : يومَ القيامةِ .

---

(١) لأنه لا يجوز دخوله في غيره من النكرات المنفيَّة . « قوجحصاري » (ق ١٠٤) ، وفي ذلك رد لما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق ١٦٠) .

وهو : (واتَّقوا يوماً لا خلاصَ عنِ العِقابِ فيهِ لكلِّ مَنْ جاءَ مُذنِباً) ـ إذ كانَ كلاماً معَ الأمَّةِ لنَقْشِ صُورةِ ذلكَ اليومِ في ضمائرِهم وفي الأمَّةِ الجاهلُ والعالمُ ، والمُعترِفُ والجاحدُ ، والمُسترشِدُ والمُعانِدُ ، والفَهِمُ والبَلِيدُ ؛ لئلا يختصَّ المطلوبُ منهم بفهمِ أحدٍ دونَ أحدٍ ، وألا يكونَ بحيثُ يناسبُ قوَّةَ سامعٍ دونَ سامعٍ ، أو يخلُصُ إلىٰ ضميرِ بعضٍ دونَ بعضٍ .

﴿ لَا تَجْزِى ﴾ : لا تقضي .

﴿ شَيْئًا ﴾ ؛ أي : مِنَ الحقوقِ ، أو قليلاً مِنَ الجزاءِ ، علىٰ أنَّهُ مفعولٌ بهِ[1] ، أو مصدرٌ[2] ، والعائدُ إلى الموصوفِ محذوفٌ ؛ أي : لا تجزي فيهِ .

﴿ عَدْلٌ ﴾ ؛ أي : فديةٌ ؛ لأنَّها تعادلُ المفديَّ[3] .

وقولُهُ : (إذ كانَ كلاماً) متعلِّقٌ بـ (لم يُؤَثِّرْ إيجازُهُ) ، وكذا (لئلا يختصَّ المطلوبُ منهم)[4] ؛ أي : مِنَ الأمَّةِ ؛ وهو انتقاشُ صورةِ اليومِ في ضمائرِهم .

و(أو يَخلُصُ)[5] : عطفٌ علىٰ (يناسبُ) .

يريدُ : أنَّ الناسَ مختلفونَ في الاستعدادِ للإدراكِ ، وحصولِ الأسبابِ ، وارتفاعِ الموانعِ ، فربَّما تنتقشُ صورةُ المطلوبِ في ضميرِ البعضِ ببعضِ خواصِّهِ ومَعانيهِ ، وفي ضميرِ البعضِ الآخرِ بخواصَّ ومَعانٍ أُخَرَ ؛ فلا بدَّ مِنَ الإطنابِ في ذلكَ .

---

(١) بناء على التقدير الأول . من هامش (هـ) .
(٢) بناء على التقدير الثاني . من هامش (هـ) .
(٣) قوله : (تعادل) ؛ أي : تساوي . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .
(٤) وتعلُّقه علىٰ وجه العلِّيَّة ، وتعلُّق (إذ كان كلاماً) علىٰ وجه الظرفية . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .
(٥) يقال : خلص إليه الشيء ؛ أي : وصل . انظر « الصحاح » (خ ل ص) (٣/ ١٠٣٧) .

وقولُهُ : ﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ ﴾ [غافر : ٧]؛ لو أُريدَ اختصارُهُ لَمَا انخرطَ في الذِّكرِ : (يُؤمِنونَ بهِ) ؛ إذ ليسَ أحدٌ مِنْ مُصدِّقي حَمَلةِ العرشِ يرتابُ في إيمانِهم .

ووجهُ حُسْنِ ذكرِهِ : إظهارُ شرفِ الإيمانِ وفضلِهِ ، والترغيبُ فيهِ .

وقولُهُ : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون : ١] ؛ لو أُوثِرَ اختصارُهُ ـ فقولُهُ : ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ فَضْلٌ في البَيْنِ ؛ مِنْ حيثُ إنَّ مَساقَ الآيةِ لتكذيبِ المنافقينَ في دعوى الإخلاصِ في الشهادةِ ـ . . . .

فإنْ قيلَ : لا أثرَ لهُ بالنِّسبةِ إلى الجاحدِ والمُعاندِ ؛ فلا معنىٰ لذكرِهما في هـٰذا المقامِ[1] .

قُلنا : ممنوعٌ ، بل ربَّما يكونُ في الإطنابِ ما يردعُهما ، ويفيدُ بالنِّسبةِ إليهما ؛ لكونِهِ ممَّا لا يبقىٰ معَهُ إلى العِنادِ سبيلٌ .

قولُهُ : (﴿ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ ﴾) ؛ أي : بربِّهم .

فإنْ قيلَ : ما معنىٰ ذكرِهِ بلفظِ المضارعِ ؟

قُلنا : المواظبةُ عليهِ ، والاستمرارُ والدَّوامُ والثباتُ ؛ كما في حملِ العرشِ والتسبيحِ .

وفيهِ معَ إظهارِ شرفِ الإيمانِ التنبيهُ علىٰ أنَّ المشاركةَ في الإيمانِ مِنْ أقوى المناسباتِ بينَ المتَّصفينَ بهِ ؛ حيثُ يُوجِبُ النُّصحَ والشَّفقةَ فيما بينَهم وإنْ تخالفَتْ أجناسُهم ؛ ولذا عطفَ علىٰ (يُؤمنونَ) . . (يستغفرونَ للذينَ آمنوا) .

---

(١) فإن قلت : أيُّ فائدة في الإطناب بالنسبة إلى العالِم ؟ قلت : زيادة التفصيل وتمكين النَّقش . من هامش (هـ) .

لتُرِكَ ، ولٰكنَّ إيهامَ ردِّ التكذيبِ إلىٰ نفسِ الشهادةِ لو لم يكنْ هٰذا الفَصْلُ . . أبى الاختصارَ .

وما يحكيهِ عن موسىٰ عليهِ السَّلامُ : ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾ [طه : ١٨] . . . .

قولُهُ : (لتُرِكَ) جوابُ (لو أُوثِرَ) ، والضميرُ[١] : لقولِهِ : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ .

وما بينَ (لو أُوثِرَ) وجوابِهِ . . اعتراضٌ بالفاءِ في موقعِ التعليلِ لوجوبِ تركِهِ علىٰ تقديرِ اختيارِ الاختصارِ .

وقولُهُ : (ولٰكنَّ إيهامَ ردِّ التكذيبِ إلىٰ نفسِ الشهادةِ) ؛ يعني : المشهودَ بهَ ؛ وهو قولُهم : (إنَّكَ لرسولُ اللهِ) . . بيانٌ لفائدةِ الإطنابِ ؛ إذ لو لم يكنْ لفائدةٍ لكانَ تطويلاً وإكثاراً[٢] ، فإذا أخبرَ اللهُ تعالىٰ بأنَّهُ يعلمُ إنَّكَ لرسولُ اللهِ . . تعيَّنَ كونُ التكذيبِ راجعاً إلىٰ دعوىٰ إخلاصِ المنافقينَ في الشهادةِ كما يُنبِئُ عنهُ (إنَّ) واللامُ واسميَّةُ الجملةِ[٣] .

وما قيلَ ؛ أنَّ المصنِّفَ قد ضربَ بخطِّهِ علىٰ (هٰذا الفصلُ) ؛ محافظةً على التأدُّبِ والتحرُّزِ عن إطلاقِ الفصلِ علىٰ شيءٍ مِنَ القرآنِ[٤] . . فمعَ عدمِ اشتهارِهِ في النُّسَخِ ليسَ بمفيدٍ بعدَ تبقيةِ[٥] : (فصلٌ في البَيْنِ)[٦] .

---

(١) قوله : (والضمير) ؛ أي : الضمير المسند لـ (لتُرِك) . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (إذ لو لم يكن) ؛ أي : قوله : (والله يعلم إنك لرسوله) . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (ولٰكن إيهام . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق ١٢٢) : (ولو قال : ولٰكن إيهام رد التكذيب إلىٰ نفس الخبر ؛ وهو « إنك لرسول الله » . . لكان أَولىٰ) ، وقوله : (تعيَّن) أراد بالتعيُّن : الأولويَّة . « حفيد » (ق ٢٠١) .

(٤) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٦١) .

(٥) في (ب ، هـ ، و) : (مع) بدل (فمع) .

(٦) أي : بعد تبقية قوله : (فصل في البين) في قوله : (« والله يعلم إنك لرسوله » فصل في البين) . « قوجحصاري » (ق ١٠٤) .

جواباً عن قولِهِ : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ١٧] ـ **وكذا ما يحكيهِ** : ﴿ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ [الشعراء : ٧١] في الجوابِ عن قولِ إبراهيمَ : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء : ٧٠] ـ **مِنْ بابِ الإطنابِ** ؛ . . . .

قولُهُ : (﴿ مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾) **قيلَ** : كانَ يحملُ عليها زادَهُ وسِقاءَهُ ، وتُماشيهِ وتُحدِّثُهُ ، ويضربُ بها الأرضَ فيخرجُ ما يأكلُهُ يومَهُ ، ويَركُزُها فيخرجُ الماءُ ، فإذا رفعَها غارَ ، ويَركُزُها فتُورِقُ وتحملُ أيَّةَ ثمرةٍ أحبَّ ، وإذا أرادَ الاستقاءَ أدلاها فتصلُ إلى الماءِ[١] ، وتصيرُ شُعْبتاها كالدَّلوِ فيستقي بها[٢] ، وتُضيءُ لهُ شُعْبتاها في الليلِ كشمعتينِ ، وتحاربُ عنهُ ، وتطردُ الهَوامَّ .

وكأنَّهُ عليهِ السلامُ فهمَ أنَّ المقصودَ مِنَ السؤالِ أنْ يذكرَ حقيقتَها وما يرىٰ مِنْ منافعِها ، حتىٰ إذا رآها بعدَ ذلكَ علىٰ خلافِ تلكَ الحقيقةِ ، ووجدَ منها خصائصَ أخرىٰ خارقةً للعادةِ . . علمَ أنَّ ذلكَ آياتٌ باهرةٌ ، ومعجزاتٌ قاهرةٌ ، أحدثَها اللهُ تعالىٰ فيها لأجلِهِ ، وليسَتْ مِنْ خواصِّها ، فذكرَ حقيقتَها ومنافعَها مفصَّلةً ومجملةً علىٰ معنىً[٣] : أنَّها مِنْ جنسِ العصا ، تنفعُ منافعَ أمثالِها ؛ ليطابقَ جوابُهُ الغرضَ الذي فهمَهُ[٤] .

قولُهُ : (**مِنْ بابِ الإطنابِ**) خبرُ (ما يحكيهِ) ، و(**كذا ما يحكيهِ**) : اعتراضٌ بينَهما ، **وإنَّما يصحُّ جعلُهُ خبراً عنهما** لو لم يكنْ لفظُ (كذا)[٥] .

---

(١) في (هـ) : (الإسقاء) بدل (الاستقاء) .

(٢) في (هـ) : (فيسقي) بدل (فيستقي) .

(٣) في (د) : (جنسها) بدل (حقيقتها) .

(٤) جاء في هامش (هـ) : (هـٰذا الكلام لا يلائم ما فسَّر به : « مآرب أخرىٰ » ؛ لأن تلك المآرب كانت فيها مع أن أكثرها خارق للعادة ، اللهمَّ إلا أن يقال : إن قوله : « قيل : كان عليه السلام . . . » إلىٰ آخره . . ليس تفسيراً لـ « مآرب أخرىٰ » ، بل هو توطئة لقوله : « وكأنه عليه السلام فهم أن المقصود . . . » إلىٰ آخره ، وفيه ما فيه) .

(٥) وفي هـٰذا رد على الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٦١) .

إذ لو أُريدَ الإيجازُ لكفىٰ : (عصايَ)[1] ، و(أصناماً) .

وقد سبقَ وجهُ حُسْنِ الإطنابِ فيهما .

قولُهُ : (لكفىٰ : « عصايَ ») بل (عصاً)[2] ، فالأوَّلُ إيجازٌ بالنِّسبةِ إلى المذكورِ[3] ، والثاني على الإطلاقِ[4] .

قولُهُ : (وقد سبقَ وجهُ حُسْنِ الإطنابِ فيهما)[5] ؛ ففي الأُولىٰ : بَسْطُ الكلامِ افتراصاً ؛ لأنَّ إصغاءَ السامعِ مطلوبٌ ، وفي الثانيةِ : البَسْطُ ابتهاجاً منهم بعبادةِ الأصنامِ وافتخاراً بمواظبتِها .

وممَّا يجبُ التنبُّهُ لهُ[6] : أنَّهُ يريدُ بالإيجازِ والاختصارِ حيثُ يقولُ : (لو أُريدَ الإيجازُ أوِ الاختصارُ لكانَ كذا) . . خلافَ الإطنابِ وإنْ كانَ على حدِّ متعارَفِ الأوساطِ ؛ فلذا يثبتُ بنفيِهما الإطنابُ[7] .

---

(١) في هامش (ب) نسخة : (عصاً) بدل (عصاي) .

(٢) كأن الشارح قال : (بل « عصاً ») بالنظر إلىٰ نسخة (عصاي) ، وفي بعض نسخ « المفتاح » : (عصاً) بدون الإضافة ؛ فتغني عما ذكره الشارح . « قوجحصاري » (ق ١٠٤) .

(٣) قوله : (المذكور) ؛ أي : (هي عصاي) . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .

(٤) قوله : (والثاني) ؛ أي : (عصاً) . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .

(٥) انظر (١/ ٣٠٣ـ٣٠٥) .

(٦) في (ج ، د ، و) : (التنبيه) بدل (التنبُّه) .

(٧) قوله : (فلذا . . .) إلىٰ آخره ، ضُبط في (هـ) : (فلذا يُثبِتُ بنفيهما الإطنابَ) ، على أن الفاعل هو السكّاكي ، وفي قوله : (ومما يجب التنبُّه . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٢) بأنه إنما يكون ما أورده من أمثلة الإطناب أن لو كان يلازم من تركِ ما ذكر من الإيجاز . . الإطنابُ ، وهو ممنوع ، أو لم يكن متعارَف الأوساط بتلك المثابة من البسط هناك ؛ بناء على ما ذكر ، وهو ممنوع .

[مِنْ أمثلةِ الإطنابِ بزيادةِ ما ليسَ بجملةٍ]

ومِمَّا يُعَدُّ مِنَ الإطنابِ ـ وهو في موقِعِهِ ـ قولُ الخَضِرِ لموسىٰ عليهما السَّلامُ في الكرَّةِ الثانيةِ[1] : ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكَ ﴾ بزيادةِ (لكَ) ؛ لاقتضاءِ المقامِ مزيدَ تقريرٍ لِمَا قد كانَ قدَّمَ لهُ ؛ مِنْ ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ .

قولُهُ : (ومِمَّا يُعَدُّ مِنَ الإطنابِ) بزيادةِ ما ليسَ بجملةٍ ؛ وهو الجارُّ والمجرورُ ، بخلافِ ما سبقَ ؛ فلذا فَصَلَهُ .

وذلكَ في قولِ الخضرِ لموسىٰ عليهِ السلامُ : ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف : ٧٥] بعدما قالَ لهُ في الكرَّةِ الأُولىٰ : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف : ٧٢] ؛ وذلكَ لاقتضاءِ المقامِ مزيدَ تقريرٍ وتثبيتٍ وتذكيرٍ لِمَا قد كانَ الخضرُ عليهِ السلامُ قدَّمَهُ لموسىٰ عليهِ السلامُ ؛ مِنْ قولِهِ : ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف : ٦٧] حيثُ قالَ لهُ موسىٰ : ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف : ٦٦][2] ؛ ففي الكرَّةِ الأُولىٰ ـ وذلكَ حينَ اعترضَ وأنكرَ عليهِ خَرْقَ السفينةِ ـ اقتضى المقامُ تقريراً لِمَا قد قدَّمَ إليهِ ؛ مِنْ عدمِ استطاعتِهِ الصبرَ معَهُ ، وفي الكرَّةِ الثانيةِ ـ وذلكَ حينَ اعترضَ وأنكرَ عليهِ قتلَ الغلامِ ـ اقتضى المقامُ مزيدَ تقريرٍ لذلكَ ؛ لتكرُّرِ الاعتراضِ وتركِ الصبرِ والثباتِ .

فقولُهُ : (وهو في موقِعِهِ) اعتراضٌ بينَ المبتدأِ والخبرِ .

و(لاقتضاءِ المقامِ) : متعلِّقٌ بالظرفِ ؛ أعني : (في موقِعِهِ) ، أو بـ (زيادةِ « لكَ »)[3] .

---

(١) في (د) : (الثالثة) بدل (الثانية) .

(٢) قوله : (تعلمن) جاء في كثير من النسخ : (تعلمني) بإثبات الياء ، وقد أثبتها وصلاً : نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ، وفي الحالين : ابن كثير ويعقوب . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص ٣٦٩) .

(٣) أي : أو متعلق بـ (زيادة « لك ») . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .

و(لِمَا قد كانَ) : متعلِّقٌ بـ (تقريرِ) صلةً لهُ ، لا بـ (اقتضاءِ المقامِ مزيدَ تقريرٍ) تعليلاً لهُ[1] .

والأوفقُ بالنَّحوِ : أنْ تقولَ : (لِمَا كانَ قد قدَّمَ) ؛ لأنَّ وقوعَ الماضي بدونِ (قد) خبرَ (كانَ) . . ممَّا يأباهُ كثيرٌ مِنَ النُّحاةِ ، ويُجعَلُ مِثلَ : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ [يوسف : ٢٦] بتقديرِ (قد) .

وفي سياقِ قصَّةِ موسىٰ عليهِ السلامُ معَ الخَضِرِ نُكَتٌ :

منها : أنَّهُ جعلَ في قصَّةِ السفينةِ : (خرَقَها) جوابَ (إذا) ، واعتراضَ موسىٰ عليهِ السلامُ مستأنفاً ؛ حيثُ قالَ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا ﴾ [الكهف : ٧١] ، وفي قصَّةِ قتلِ الغلامِ عطفَ القتلَ على الشرطِ بالفاءِ ، وجعلَ اعتراضَ موسىٰ جوابَ الشرطِ ؛ حيثُ قالَ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ ﴾ [الكهف : ٧٤] ؛ وذلكَ لأنَّ القتلَ أقبَحُ ، وبالاعتراضِ أجدَرُ ، فناسبَ أنْ يُجعَلَ في عمدةِ الكلامِ[2] ؛ ولذا قالَ فيهِ : ﴿ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴾ [الكهف : ٧٤] ، وفي الخَرْقِ : ﴿ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴾ [الكهف : ٧١][3] ، ولأنَّ خرقَ السفينةِ لم يكنْ عَقِيبَ ركوبِها[4] ، وقتلَ الغلامِ كانَ عَقِيبَ لقائِهِ[5] ، وفي قصَّةِ القريةِ : يحتملُ أنْ يكونَ قولُ موسىٰ مستأنفاً ، والجزاءُ : ﴿ ٱسْتَطْعَمَا ﴾ [الكهف : ٧٧] ، وأنْ يكونَ جزاءً ، و﴿ ٱسْتَطْعَمَا ﴾ : صفة ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ .

---

(١) كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق ١٦١) .
(٢) أي : فناسب أن يجعل الاعتراض على القتل في عمدة الكلام . من هامش (هـ) .
(٣) قوله : (إمراً) ؛ أي : عظيماً ؛ من أَمِرَ الأمرُ ؛ إذا عَظُمَ ، والنُّكُرُ : أعظمُ منه . من هامش (هـ) .
(٤) فقال : (خرقها) بغير فاء . « قوجحصاري » (ق ١٠٤) .
(٥) ولذلك قال : (فقتله) بالفاء . « قوجحصاري » (ق ١٠٤) .

وكذا قولُ موسىٰ عليهِ السَّلامُ : ﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴾ بزيادةِ (لي) ؛ لاكتساءِ الكلامِ معَها مِنْ تأكيدِ الطلبِ لانشراحِ الصَّدرِ . . ما لا يكونُ بدونِهِ ؛ ألا تراكَ إذا قلتَ : (اشرحْ لي) أفادَ أنَّ شيئاً ما عندَكَ تطلبُ شرحَهُ ، فكنتَ مُجمِلاً ، فإذا قلتَ : (صدري) عُدتَ مُفصِّلاً ؟! وأنْ كانَ الطلبُ وقتَ الإرسالِ الذي هو مقامُ مزيدِ احتياجٍ إلى انشراحِ الصَّدرِ ؛ لِمَا تُؤذِنُ بهِ الرِّسالةُ ؛ مِنْ تلقِّي المَكارهِ وضُرُوبِ الشَّدائدِ .

ومنها : أنَّ الخَضِرَ صلواتُ اللهِ عليهِ قالَ في تأويلِ خَرْقِ السفينةِ : ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [الكهف : ٧٩] بالإسنادِ إلىٰ نفسِهِ ؛ لظاهرِ القُبحِ ، وفي تأويلِ قتلِ الغلامِ : ﴿ فَخَشِينَا ﴾ [الكهف : ٨٠] بلفظِ الجمعِ والإسنادِ إليهِ[1] ؛ لأنَّ الكفرَ ممَّا يجبُ أنْ يخشاهُ كلُّ أحدٍ، وفي تأويلِ إقامةِ الجدارِ : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا ﴾ [الكهف: ٨٢] بالإسنادِ إلى الربِّ ؛ لأنَّ بُلُوغَ الأشُدِّ وتكاملِ السِّنِّ بمَحْضِ مشيئةِ الربِّ مِنْ غيرِ أثرٍ لمشيئةِ العبدِ[2] .

قولُهُ : (وكذا) يُعَدُّ مِنَ الإطنابِ ـ وهو في موقعِهِ ـ قولُ موسىٰ عليهِ السلامُ : ﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴾ [طه : ٢٥] بزيادةِ « لي » ، وكانَ الأصلُ : (ربِّ اشرحْ صدري) ؛ أي : وسِّعْهُ لتحمُّلِ أعباءِ الرِّسالةِ ومَشاقِّ التكليفِ والتبليغِ ، ورَدِيِّ أخلاقِ فرعونَ .

والنُّكتةُ في هـٰذا الإطنابِ : أنَّهُ يفيدُ زيادةَ تأكيدِ الطلبِ لانشراحِ الصَّدرِ معَ أنَّ المقامَ مقامُ مزيدِ احتياجٍ إلىٰ ذلكَ ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلِمَا في الإجمالِ ثُمَّ التفصيلِ مِنْ زيادةِ التأكيدِ والتقريرِ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّ هـٰذا الدُّعاءَ كانَ وقتَ إرسالِهِ إلىٰ كفرةِ

---

(١) قوله : (إليه) ؛ أي : إلىٰ لفظ الجمع ، وفي (ب ، ج) : (بلفظ الخشية والإسناد إليه) بدل (بلفظ الجمع والإسناد إليه) ، وفي (د) : (بلفظ الخشية والإسناد إليه وإلىٰ غيره) ، وفي (و) : (بلفظ الخشية والإسناد إليه بـ« نا ») .

(٢) قوله : (وتكامل السن) عطف تفسير لـ(الأشد) .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] . . **واردٌ علىٰ هٰذا** ؛ لتوخِّي مزيدِ التقريرِ .

وقولُ البُلَغاءِ في الجوابِ مِثلَ : (لا ، وأصلحَكَ اللهُ) بزيادةِ الواوِ خلافاً لِمَا عليهِ كلامُ الأوساطِ . . **مِنَ الإطنابِ في مَوْقعٍ** .

معاندينَ ، وفيهِ مِنْ تلقِّي المَكارهِ وضُرُوبِ الشدائدِ ما لا يخفىٰ .

فقولُهُ : (**معَها**) ؛ أي : معَ (زيادةِ لي) .

و(**مِنْ تأكيدٍ**) : بيانُ (**ما لا يكونُ**)[1] ، وهو مفعولُ (اكتساءِ) .

وقولُهُ : (**بدونِهِ**) ؛ أي : بدونِ (لي) ، **وكانَ الأظهرُ** : (بدونِها) ؛ أي : (زيادةِ لي) .

وجعلُ الضميرِ للتأكيدِ[2] ، أو لاكتساءِ الكلامِ[3] . . **ممَّا لا معنىٰ لهُ** .

و(**أنْ كانَ**) : بفتحِ الهمزةِ ؛ أي : (لِأَنْ كانَ) عطفاً علىٰ (لاكتساءِ) ، وليسَ القصدُ إلىٰ أنَّ كلّاً مِنَ الأمرينِ نكتةٌ ، بلِ المجموعُ .

و(**لِمَا تُؤذِنُ**) : متعلِّقٌ بـ (مزيدِ احتياجٍ) .

قولُهُ : (**وقولُ البُلَغاءِ**) مبتدأٌ خبرُهُ (**في موقعٍ**) ، و(**مِنَ الإطنابِ**) : حالٌ مِنْ (موقعٍ) ، **وهٰذا أَولىٰ مِنَ العكسِ**[4] .

---

(١) ويلزم عليه تقديمُ البيان على المبيَّن ، وقد منعه الرضيُّ في « شرح الكافية » (٤/ ٣٦٧) ، وذكر ابن عاشور في « التحرير والتنوير » (١/ ٣٣٤) أنه شائع في كلام العرب ، وذكر في موضع آخر (٢٣/ ٢٨) أنه جائز على الأصح .

(٢) قوله : (**الضمير**) ؛ أي : ضمير (بدونه) . « قوجحصاري » (ق١٠٤) ، **وقد ردَّ جعلَهُ للتأكيد أيضاً** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٦٢) .

(٣) كما ذهب إليه : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢١٦) .

(٤) أي : أولىٰ من جعل (من الإطناب) خبراً ، و(في موقع) حالاً ؛ لأنه لا معنىٰ للتقييد ؛ لأن قولهم من الإطناب ؛ سواء كان في موقع أو لم يكن . من هامش (هـ) ، **وقد ذهب إلى**=

[بابُ (نعمَ) و(بئسَ) مِنَ الإطنابِ]

ولكَ أنْ تَعُدَّ بابَ (نعمَ) و(بئسَ) موضوعاً على الإطنابِ ؛ إذ لو أُريدَ الاختصارُ لكفىٰ : (نعمَ زيدٌ) ، و(بئسَ عمرٌو) ، . . . .

و(مِثلَ) : منصوبٌ مفعولُ (قولُ)[1] .

و(خلافاً) : في موقعِ الحالِ مِنْ (لا ، وأصلحَكَ اللهُ)[2] .

والواوُ عاطفةٌ للدُّعاءِ على الخبرِ المدلولِ عليهِ بكلمةِ (لا) ؛ أي : ليسَ الأمرُ كذا ، وجازَ معَ كمالِ الانقطاعِ ؛ لدفعِ إيهامِ كونِ النفيِ عائداً إلى الدُّعاءِ ، فيصيرُ الدُّعاءُ لهُ دعاءً عليهِ ؛ ولذا كانَ في موقعٍ أيِّ موقعٍ[3] .

قولُهُ : (ولكَ أنْ تَعُدَّ بابَ « نعمَ » و« بئسَ ») ؛ يعني : أفعالَ المدحِ والذمِّ . . موضوعاً على الإطنابِ ؛ لا خفاءَ في أنَّ أصلَ معنىٰ : (نعمَ الرَّجلُ أو رجلاً زيدٌ) ، و(بئسَ الرَّجلُ أو رجلاً عمرٌو) على الوجهِ اللائقِ بالأوساطِ . . كانَ يتأدّىٰ بأنْ يقالَ : (نعمَ زيدٌ) ، و(بئسَ عمرٌو) ، لـٰكنْ لم يَجُزْ في حكمِ الوضعِ مِثلُ هـٰذهِ العبارةِ ، ولم يَرِدِ الاستعمالُ بهِ ، والإطنابُ إنَّما كانَ يُطلَقُ حيثُ يكونُ هناكَ عبارةٌ أخصَرُ هي متعارَفُ الأوساطِ ، وحيثُ لا فلا[4] ؛ فبالنظرِ إلىٰ ذلكَ الكلامِ المختصَرِ المفروضِ المقدَّرِ ـ أعني : (نعمَ زيدٌ) ، و(بئسَ عمرٌو) ـ كانَ المذكورُ المُحقَّقُ ـ

= العكس : المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٢) ، والشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٦٢) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق ١٠٤) .

(١) أو صفة مصدر محذوف ؛ أي : قولاً . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .

(٢) أي : حال كون القول مخالفاً ، ويجوز أن يكون مصدراً ؛ أي : يخالفون خلافاً . « قوجحصاري » (ق١٠٤) .

(٣) قوله : (في موقع أي موقع) فيه إشارة إلىٰ أن تنكير (موقع) للتعظيم ؛ أي : كامل في موقعيّته . « قوجحصاري » (ق ١٠٥) .

(٤) أي : حيث لا يكون هناك عبارة أخصر فلا يكون إطناباً . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

وأنْ تجعلَ الحكمةَ في ذلكَ توخِّيَ تقريرِ المدحِ والذَّمِّ ؛ لاقتضائِهما مزيدَ التقريرِ ؛ لكونِهما للمدحِ العامِّ والذَّمِّ العامِّ الشائعينِ في كلِّ خصلةٍ محمودةٍ ومذمومةٍ المُستبعَدِ تحقُّقُهما ، . . . .

أعني : (نعمَ الرَّجلُ أو رجلاً زيدٌ) ، و(بئسَ الرَّجلُ أو رجلاً عمرٌو) ـ إطناباً ، لـٰكنْ وضعاً مِنَ الواضعِ ، لا استعمالاً مِنَ المتكلِّمِ ؛ كما في سائرِ الإطناباتِ[1] ؛ إذ لم يُوضَعْ إلا كذلكَ ، ولم يَرِدِ الاستعمالُ إلا بذلكَ ؛ فلأجلِ هـٰذا فوَّضَ عدَّهُ مِنَ الإطنابِ إليكَ ، وقيَّدَهُ بالوضعِ على الإطنابِ ؛ فقالَ : (ولكَ أنْ تَعُدَّهُ موضوعاً على الإطنابِ) .

وما أبعدَ وأبردَ ما قيلَ ؛ أنَّ المعنىٰ : يجبُ لكَ أنْ تَعُدَّهُ مِنَ الإطنابِ[2] .

قولُهُ : (وأنْ تجعلَ) ؛ أي : ولكَ أنْ تجعلَ الحكمةَ للواضعِ في وضعِ البابِ على الإطنابِ . . طلبَ تقريرِ المدحِ أوِ الذمِّ .

وآثرَ لفظَ الحكمةِ ؛ إذ يقالُ : (حكمةُ الواضعِ في وضعِهِ ذلكَ) ، ولا يقالُ : (وجهُ حُسْنِهِ) ، أوِ (النكتةُ) ، أو نحوُ ذلكَ .

وضميرُ (لاقتضائِهما) و(لكونِهما) : لـ (نعمَ) و(بئسَ) ، واللامُ الأُولىٰ : متعلِّقةٌ بـ (توخِّيَ) ، والثانيةُ : بـ (اقتضاءِ) .

وضميرُ (تحقُّقُهما) : للمدحِ والذمِّ العامَّينِ .

وضميرُ (خلافِها) : لـ (خِصالِ الحمدِ) .

ومعنىٰ كونِهما للمدحِ والذمِّ العامَّينِ : أنَّ (نعمَ) مثلاً موضوعٌ للمدحِ بأيِّ خَصْلةٍ تكونُ مِنَ الخِصالِ الحميدةِ ، و(بئسَ) للذمِّ بأيِّ خَصْلةٍ تكونُ مِنَ الخِصالِ

---

(١) فإنه باستعمال من المتكلم وتصرُّف منه . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(٢) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢١٦) .

وهو أنْ يَشِيعَ كونُ المحمودِ محموداً في خِصالِ الحمدِ ، وكونُ المذمومِ مذموماً في خلافِها ، **وتجعلَ وجهَ التقريرِ الجمعَ بينَ طرفَيِ الإجمالِ والتفصيلِ** .

الذَّميمةِ ، بخلافِ مِثلِ : (شَرُفَ) ، و(كَرُمَ) ، و(حَسُنَ) ، و(قَبُحَ)[1] .

ومعنى الشُّيوعِ : أنَّ الإطلاقَ يُصرَفُ إلى العُمومِ حِذارَ ترجيحِ أحدِ المتساوياتِ.

وظاهرُ هٰذا الكلامِ : أنَّ مِثلَ : (نعمَ الرَّجلُ زيدٌ) يفيدُ مَدْحَهُ بكلِّ خِصالِ الحمدِ[2] ، **وليسَ كذلكَ** ؛ إذ لا يفيدُ إلا المدحَ بكمالِ الرُّجوليَّةِ وما يتعلَّقُ بها ، و(نعمَ الشاعرُ) بالشِّعرِ ، و(نعمَ الشُّجاعُ) بالشجاعةِ ، **بلِ المرادُ** : أنَّ كلمةَ (نعمَ) مثلاً لا تدلُّ في بابِ المدحِ علىٰ خَصْلةٍ معيَّنةٍ[3] ، بل تعمُّ الخِصالَ[4] ، حتىٰ يصحُّ : (نعمَ الرَّجلُ) ، و(نعمَ الفاضلُ) ، و(نعمَ الفارسُ) ، وغيرُ ذلكَ .

والأقربُ : **أنَّ المرادَ** : أنَّ مِثلَ : (نعمَ الرَّجلُ) لجميعِ خِصالِ الرِّجالِ ، و(نعمَ الأميرُ) لجميعِ خِصالِ الأُمَراءِ ، و(نعمَ الفارسُ) لجميعِ خِصالِ الفوارسِ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ .

قولُهُ : (**وتجعلَ**) منصوبٌ معطوفٌ علىٰ (تَعُدَّ) أو (تجعلَ الحكمةَ)[5] ؛ **يعني** : لكَ أنْ تجعلَ وجهَ تقريرِ المدحِ العامِّ والذمِّ العامِّ أنَّكَ تُوجِّهُ المدحَ العامَّ إلى المخصوصِ بالمدحِ إجمالاً أوّلاً ؛ بالإسنادِ إلى اسمِ الجنسِ الصادقِ عليهِ ، أو إلىٰ ضميرِهِ المُبهَمِ المُفسَّرِ باسمِ جنسِهِ ، وتفصيلاً ثانياً ؛ بذكرِ المخصوصِ خبراً للمبتدأِ ؛ أي : هو زيدٌ ، **ولا خفاءَ** في أنَّ الإثباتَ مرَّتينِ أوكَدُ ، والإجمالَ ثمَّ التفصيلَ في النفسِ أوقَعُ .

---

(١) فإنَّها مقيَّدة بخصلة مخصوصة . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(٢) في (و) : (بكمال) بدل (بكل) .

(٣) وإلا لم يُستعمل في غير تلك الخصلة . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(٤) أي : علىٰ سبيل البدلية وإن أمكن الجمع . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(٥) في النسخ ما عدا (أ ، هـ) : (و« تجعل ») بدل (أو « تجعل ») .

ألا تراكَ إذا قلتَ : (نعمَ الرَّجلُ) مُريداً باللامِ الجنسَ دونَ العهدِ . كيفَ تُوجِّهُ المدحَ إلىٰ زيدٍ أوّلاً علىٰ سبيلِ الإجمالِ ؛ لكونِهِ مِنْ أفرادِ ذلكَ الجنسِ ، أو إذا قلتَ : (نعمَ رجلاً) فأضمرتَهُ مِنْ غيرِ ذِكْرٍ لهُ سابقٍ ، وفسَّرتَهُ باسمِ جنسِهِ ، ثمَّ إذا قلتَ : (زيدٌ) ، كيفَ تُوجِّهُهُ إليهِ ثانياً علىٰ سبيلِ التفصيلِ ؟!

والضميرُ المنصوبُ في (أضمرتَهُ) و(فسَّرتَهُ) : لزيدٍ ، **وكذا المجرورُ في (إليهِ)** .

وأمَّا المنصوبُ في (تُوجِّهُهُ) : فللمدحِ .

وجوابُ (إذا قلتَ : « نعمَ رجلاً ») محذوفٌ ؛ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليهِ ، **والتقديرُ** : إذا قلتَ : (نعمَ رجلاً) ، فأضمرتَهُ مِنْ غيرِ ذِكْرٍ لهُ سابقٍ ، وفسَّرتَهُ باسمِ جنسِهِ . كيفَ تُوجِّهُ المدحَ إلىٰ زيدٍ أوّلاً علىٰ سبيلِ الإجمالِ .

وها هنا بحثانِ :

الأوّلُ : أنَّ توجُّهَ المدحِ إلىٰ زيدٍ إجمالاً لا يتوقَّفُ علىٰ كونِ اللامِ للجنسِ دونَ العهدِ ؛ لأنَّهُ لا يرادُ بِهِ العهدُ الخارجيُّ المشارُ بِهِ إلىٰ معيَّنٍ ، بلِ العهدُ الذِّهنيُّ المشارُ بِهِ إلى البعضِ مِنَ الجنسِ باعتبارِ عهديَّتِهِ في الذِّهنِ ، وهو أيضاً يَصْدُقُ علىٰ زيدٍ ويحتملُهُ ، فيحصلُ توجُّهُ المدحِ إليهِ إجمالاً ؛ كما في لامِ الجنسِ ، بل إذا تأمَّلتَ فالفرقُ قليلٌ جدّاً[1] ؛ **إذ ليسَ المرادُ بالجنسِ** : الطبيعةَ مِنْ حيثُ هي التي لا تصدُقُ على الأفرادِ ، ولا الجنسَ مِنْ حيثُ الوجودُ في ضمنِ جميعِ الأفرادِ علىٰ ما هو معنى الاستغراقِ ، بل مِنْ حيثُ الوجودُ معَ قطعِ النظرِ عنِ الكلِّيَّةِ والبعضيَّةِ علىٰ ما مرَّ في (تعريفِ المسندِ إليهِ باللامِ) ، ولقد صرَّحَ ثَمَّةَ بأنَّهُ قريبٌ مِنَ النَّكرةِ ، وأنَّ مِثلَ : (اللئيمِ يسبُّني) مِنْ هـٰذا القَبيلِ[2] .

---

(١) قوله : (فالفرق) ؛ أي : بين العهد الذهني والجنس . من هامش (أ) .

(٢) انظر (١/ ٣٦٧-٣٦٨) .

. . . .

والجوابُ : أنَّهُ احترازٌ عن جعلِ اللامِ للعهدِ الخارجيِّ مُشاراً بهِ إلىٰ زيدٍ ؛ فإنَّهُ وإنْ أفادَ التكريرَ . . لم يُفِدِ الإجمالَ ثمَّ التفصيلَ .

الثاني : أنَّ جعلَ الضميرِ في (نعمَ رجلاً) لزيدٍ . . **ممَّا لا وجهَ لهُ أصلاً** ، لا سيَّما على القولِ المختارِ[1] ؛ وهو أنَّ المخصوصَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ **أمَّا أوَّلاً** : فلأنَّهُ لا معنىً لتفسيرِهِ بالنَّكرةِ ، **وأمَّا ثانياً** : فلأنَّهُ لا وجهَ لإفرادِهِ في مِثلِ : (نعمَ رجلينِ الزَّيدانِ) ، و(نعمَ رجالاً الزَّيدونَ) .

والجوابُ : أنَّهُ يجوزُ أنْ يُفسَّرَ بالنَّكرةِ مِنْ جهةِ أنَّهُ وإنْ كانَ لزيدٍ . . لـٰكنْ ما لم يُفسَّرْ لم يُعلَمْ جنسُهُ ، وما لم يُذكَرْ زيدٌ لم تُعلَمْ عينُهُ ، وبهـٰذا الاعتبارِ يحصلُ الإجمالُ ثمَّ التفصيلُ ، والإبهامُ ثمَّ التفسيرُ ، وأنْ يكونَ التزامُ استتارِ الضميرِ دونَ إبرازِهِ في المثنَّىٰ والمجموعِ مِنْ خواصِّ هـٰذا البابِ[2] ؛ لمشابهتِهِ الاسمَ الجامدَ في عدمِ التصرُّفِ[3] ، حتىٰ ذهبَ بعضُهم إلىٰ أنَّهُ اسمٌ[4] .

هـٰذا ؛ والأقربُ : أنَّ الضميرَ عائدٌ إلىٰ متعقَّلٍ معهودٍ في الذِّهنِ مُبهَمٍ باعتبارِ الوجودِ مُلتزَمٍ تفسيرُهُ بالنَّكرةِ ؛ ليُعلَمَ جنسُ المتعقَّلِ في الذِّهنِ ، ويكونَ في اللفظِ ما يُشعِرُ بالفاعلِ ، ولا يلتبسَ المخصوصُ بالفاعلِ في مِثلِ : (نعمَ رجلاً السلطانُ) ، ويصيرَ بعدَ التفسيرِ بمنزلةِ (نعمَ الرَّجلُ) ، ويحصلَ الإجمالُ والتفصيلُ ، والإبهامُ والتفسيرُ ، وعلىٰ هـٰذا ينبغي أنْ يُحمَلَ كلامُ المصنِّفِ ؛ بأنْ يجعَلَ معنىٰ (أضمرتَهُ) : وضعتَ موضعَهُ ضميراً غيرَ مذكورِ المرجعِ سابقاً ،

---

(١) لأن (زيد) علىٰ هـٰذا القول لا يكون مقدَّماً علىٰ (نعم) حتىٰ يكون فيه ضميره . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (وأن يكون . . .) إلىٰ آخره . . هـٰذا جواب عن الإيراد الثاني . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (لمشابهته) ؛ أي : مشابهة الفعل الذي هو (نعم) و(بئس) .

(٤) (نعم) و(بئس) فعلان عند البصريين والكسائي ، واسمان عند باقي الكوفيين . انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٢٣٩) .

وإنَّ هـٰذا البابَ مُتضمِّنٌ للطائفَ :

فيهِ مِنَ الإطنابِ الواقعِ في مَوقعِهِ . . ما ترىٰ .

وفيهِ تقديرُ السُّؤالِ وبناءُ المخصوصِ عليهِ ؛ يُقدَّرُ بعدَ (نعمَ الرَّجلُ) ، أو (نعمَ رجلاً) : (مَنْ هو ؟) ويُبنىٰ عليهِ : (زيدٌ) ؛ أي : هو زيدٌ .

وقد عرفتَ فيما سبقَ لُطْفَ هـٰذا النَّوعِ .

وفسَّرتَ ذلكَ الضميرَ باسمِ جنسٍ هو مِنْ أفرادِهِ ، والدليلُ علىٰ هـٰذا : أنَّهُ صرَّحَ في (إخراجِ المسندِ إليهِ علىٰ خلافِ مقتضى الظاهرِ) بأنَّ هـٰذا المُضمَرَ موضوعٌ موضعَ المُظهَرِ ، وأنَّ (نعمَ رجلاً) مكانَ (نعمَ الرَّجلُ)[1] .

قولُهُ : (وإنَّ هـٰذا البابَ) بكسرِ الهمزةِ . . ابتداءُ كلامٍ معطوفٍ علىٰ ما سبقَ ؛ يعني : أنَّ بابَ (نعمَ) و(بئسَ) متضمِّنٌ للطائفَ :

منها : الإطنابُ الواقعُ موقعَهُ ؛ لاشتمالِهِ على التقريرِ المناسبِ للمقامِ علىٰ ما ذكَرْنا .

ومنها : اشتمالُهُ علىٰ تقديرِ السؤالِ وبناءِ الجملةِ المحذوفةِ المبتدأِ عليهِ[2] ، وقد عرفتَ لُطْفَ البناءِ على السؤالِ المُقدَّرِ وتنزيلِهِ منزلةَ الواقعِ فيما سبقَ ؛ حيثُ قالَ في بحثِ (الفصلِ والوصلِ) في الحالةِ المقتضيةِ للقطعِ : (إنَّ تنزيلَ السؤالِ بالفَحْوىٰ منزلةَ الواقعِ لا يُصارُ إليهِ إلا لجهاتٍ لطيفةٍ ؛ إمَّا لتنبيهِ السامعِ علىٰ موقعِهِ ، أو لإغنائِهِ أنْ يسألَ ، أو لئلا يُسمَعَ منهُ شيءٌ ، أو لئلا ينقطعَ كلامُكَ بكلامِهِ ، أو للقصدِ إلىٰ تكثيرِ المعنىٰ بتقليلِ اللفظِ[3] ، أو نحوِ ذلكَ)[4] ، لا في (فصلِ متعلَّقاتِ

---

(١) انظر (١/ ٤٦٩) .

(٢) في (أ) زيادة : (فإنك إذا قلت : « نعم الرجل » ، أو « نعم رجلاً » . . كأن سائلاً يسأل : « من هو ؟ » ؛ أي : من الممدوح بهذا الكلام ؟ فقيل في جوابه : « زيد » ؛ أي : هو زيد) .

(٣) قوله : (بتقليل اللفظ) ؛ وهو تقدير السؤال وترك العاطف . من هامش (هـ) .

(٤) انظر (٢/ ١٩٥ـ١٩٦) .

وفيهِ اختصارٌ مِنْ جهةٍ ؛ وهو تركُ المبتدأِ في الجوابِ .

ولا يخفىٰ حُسْنُ مَوقعِهِ .

ولو لم يكنْ فيهِ شيءٌ سوىٰ أَنَّهُ **يُبرزُ الكلامَ في مِعْرَضِ الاعتدالِ** ؛ نظراً إلىٰ إطنابِهِ مِنْ وجهٍ وإلى اختصارِهِ مِنْ آخرَ ، أو إيهامِهِ الجمعَ بينَ المتنافيينِ مِثلَهُ في جمعِهِ بينَ الإجمالِ والتفصيلِ ؛ فمبنى السِّحْرِ الكلاميِّ الذي يَقرَعُ سمعَكَ علىٰ أمثالِ ذلكَ . . لكفىٰ . . . .

الفعلِ)[1] ؛ حيثُ قالَ : (ومِنَ البناءِ على السؤالِ المُقدَّرِ : ارتفاعُ المخصوصِ في بابِ « نعمَ »)[2] ؛ فإنَّهُ ليسَ فيهِ بيانٌ لِلُطْفِهِ ، ولا حيثُ بيَّنَ جهاتِ حُسْنٍ : (يُكتَبُ القرآنُ لي ؛ زيدٌ)[3] ؛ فإنَّهُ ليسَ فيها ما يناسبُ هـٰذا سوىٰ نيابةِ الكلامِ مَنابَ جملٍ ثلاثٍ .

ومنها : اشتمالُهُ على اختصارٍ بتركِ المبتدأِ في جوابِ السؤالِ المُقدَّرِ ، **ولا يخفىٰ** حُسْنُ موقعِ الاختصارِ بتركِ المبتدأِ ؛ لِمَا فيهِ مِنَ الاحترازِ عنِ العبثِ بناءً على الظاهرِ ، واتِّباعِ الاستعمالِ الواردِ علىٰ تركِ النظائرِ ؛ كما مرَّ[4] .

ولو لم يكنْ في الاختصارِ بتركِ المبتدأِ سوىٰ أَنَّهُ يُبرزُ الكلامَ في مِعْرَضِ الاعتدالِ نظراً إلىٰ إطنابِهِ ـ أي : إطنابِ الكلامِ مِنْ جهةِ الإتيانِ بالفاعلِ المُبهَمِ ثمَّ تفسيرِهِ بالمخصوصِ ـ وإلى اختصارِهِ مِنْ جهةِ حذفِ المبتدأِ في الجوابِ ، أو سوىٰ إيهامِ هـٰذا الاختصارِ الجمعَ بينَ المتنافيينِ[5] : الإطنابِ والاختصارِ إيهاماً مِثلَ الإيهامِ في جمعِ الكلامِ بينَ الإجمالِ والتفصيلِ المتنافيينِ . . لكفىٰ في الحُسنِ والغرابةِ ؛ لأنَّ

---

(١) كما قال الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٦٢) .

(٢) انظر (٢/ ٢٠) .

(٣) انظر (٢/ ٢٤ـ٢٩) ، **وقد قال بذلك** : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢١٧) .

(٤) انظر (١/ ٢٨٧) ، (١/ ٢٩٠) .

(٥) قوله : (**أو سوىٰ**) عطف علىٰ (سوىٰ أنه) . من هامش (هـ) .

مبنى السِّحْرِ الكلاميِّ الذي هو النُّدرةُ والغرابةُ والدِّقَّةُ الشبيهةُ بالسِّحْرِ الحقيقيِّ في تأخيذِ القلوبِ والتأثيرِ في النُّفوسِ[١] . . إنَّما هو على أمثالِ تلكَ اللطائفِ والغرائبِ التي مِنْ جملتِها إيهامُ الجمعِ بينَ المتنافيينِ ؛ فإنَّهُ معَ عدمِ تحقُّقِ جمعِ المتنافيينِ حقيقةً[٢] ؛ لِمَا أشارَ إليهِ مِنِ اختلافِ الجهةِ . . يُورِثُ الكلامَ لُطْفاً وغرابةً .

فإنْ قلتَ : كيفَ يستقيمُ إسنادُ الإبرازِ في مِعْرَضِ الاعتدالِ ، وإيهامِ الجمعِ بينَ المتنافيينِ إلى الاختصارِ بتركِ المبتدأِ ؟ وما الذي دعاكَ إليهِ والجمهورُ على أنَّ ضميرَ (فيهِ) و(يُبرِزُ) و(إيهامِهِ) و(جمعِهِ)[٣] . . للبابِ ؛ أعني : بابَ (نعمَ) و(بئسَ)؟

قلتُ : أمَّا الاستقامةُ : فهي أنَّ الإطنابَ لمَّا كانَ حاصلاً أوَّلاً ، فإذا لحقَهُ هٰذا الاختصارُ . . أبرزَ الكلامَ في مِعْرَضِ الاعتدالِ ، وأوهمَ الجمعَ بينَ المتنافيينِ ؛ ألا ترىٰ أنَّ الجمعَ بينَ الإجمالِ والتفصيلِ لمَّا لم يكنْ للاختصارِ مَدْخَلٌ فيهِ ، بل لذكرِ التفصيلِ[٤] ؛ سواءٌ كانَ علىٰ طريقِ حذفِ المبتدأِ أو ذكرِهِ[٥] . . لم يذكرْهُ علىٰ هٰذا الأسلوبِ ، بل علىٰ طريقِ التشبيهِ بهِ[٦] ؟!

وأمَّا الداعي : فلأنَّهُ لا يُعجِبُني أنَّ هٰذا البابَ يُبرِزُ الكلامَ في مِعْرَضِ الاعتدالِ

---

(١) التأخيذ في الأصل : أن تحتال المرأة في منع زوجها عن جماع غيرها ، وذلك نوع من السِّحر ، أو خرزة يُؤخِّذُ بها النساء الرِّجالَ ، وأخَّذته الساحرةُ تأخيذاً ، وآخذته ؛ رَقَتْهُ . انظر « تاج العروس » (أ خ ذ) (٩/٣٦٦) .

(٢) قوله : (فإنه . . .) إلىٰ آخره . . تعليل لقوله : (من جملتها إيهام الجمع بين المتنافيين) . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (والجمهور) ؛ أي : جمهور الشارحين . « قوجحصاري » (ق١٠٥) ، انظر مثلاً « مفتاح المفتاح » للشيرازي (ق ١٦٢) ، و« شرح المفتاح » للكاشي (ق ٢١٧) .

(٤) أي : بل لذكر التفصيل مدخل . من هامش (هـ) .

(٥) أي : سواء قيل في الجواب : (زيد) أو (هو زيد) . من هامش (هـ) .

(٦) أي : حيث قال : (مثله) . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

وقد أطلَعْناكَ على كيفيَّةِ التعرُّضِ لجهاتِ الحُسْنِ ، ففتِّشْ عنها ترَ البابَ مشحوناً بجهاتٍ ، وكنتَ المرجوعَ إليهِ في اختيارِ المختارِ مِنْ أقوالِ النَّحويِّينَ في البابِ ؛ كقولِ مَنْ يرى المخصوصَ مبتدأً والفعلَ معَ الذي يليهِ خبراً مقدَّماً ، وقولِ مَنْ يرى المخصوصَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ على ما رأيتَ ، . . . .

وإنْ كانَ على سبيلِ المجازِ ، بل هو نفسُهُ يُبرَزُ في هـٰذا المِعْرَضِ[١] .

قولُهُ : (**وقد أطلَعْناكَ**) في موقعِ الحالِ مِنْ قولِهِ : (كفى) ، أو مِنْ قولِهِ : (متضمِّنٌ للطائفَ) ؛ **يعني** : قد علمتَ مِنَ الكلامِ في الفنونِ الأربعةِ كيفيَّةَ تحصيلِ جهاتِ حُسْنِ الكلامِ ، ففتِّشْ عنها وتأمَّلْ ؛ فإنَّكَ إنْ فعلتَ ذلكَ ترَ بابَ (نعمَ) و(بئسَ) مملوءاً بجهاتٍ مِنَ الحُسنِ ؛ ككونِ المسندِ فعلاً يُنبئُ عنِ المدحِ العامِّ ، والمسندِ إليهِ مُعرَّفاً باللامِ أو مُضمَراً مُبهَماً مُفسَّراً بالنَّكرةِ ، ثمَّ تعيينِ ذلكَ المسندِ إليهِ بطريقِ الجوابِ عنِ السؤالِ المقدَّرِ ، وما في ذلكَ ؛ مِنَ التشويقِ ، وزيادةِ التقريرِ ، ونُكَتِ الإظهارِ والإضمارِ ، وتقديرِ السؤالِ ، وما في الجوابِ ؛ مِنَ الاختصارِ ، ونُكَتِ حذفِ المسندِ إليهِ ، ولطافةِ إحداثِ الاعتدالِ ، وغرابةِ إيهامِ جمعِ المتنافيينِ .

فقولُهُ : (**ترَ البابَ**) مجزومٌ على جوابِ الأمرِ ، و(**كنتَ المرجوعَ إليهِ**) : عطفٌ عليهِ ، **أُورِدَ بلفظِ الماضي** ؛ قصداً إلى تحقُّقِ وقوعِهِ .

ومعنى اختيارِ المختارِ : اختيارُكَ ما هو المختارُ في نفسِ الأمرِ مِنْ أقوالِ النَّحويِّينَ في هـٰذا البابِ ؛ **حيثُ اختلفوا في موضعينِ** :

أحدُهما : أنَّ المخصوصَ مبتدأٌ ، والفعلَ معَ فاعلِهِ المُظهَرِ أوِ المُضمَرِ المُفسَّرِ خبرٌ لهُ مُقدَّمٌ عليهِ ، أو هو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ على ما رأيتَ وقُرِّرْتَ ؛ مِنْ كونِهِ في تقديرِ جملةٍ اسميَّةٍ محذوفةِ المبتدأِ واقعةِ جوابَ سؤالٍ مُقدَّرٍ مبنيّاً على ذلكَ كثيرٌ مِنَ النُّكَتِ واللطائفِ ؛ ولهـٰذا كانَ المختارَ عندَ المحقِّقينَ معَ ما في الوجهِ الآخرِ مِنْ

---

(١) قوله : (بل هو نفسه) ؛ أي : نفس الاختصار . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

وقولِ مَنْ لا يرى اللامَ في الفاعلِ إلا للجنسِ ، وقولِ مَنْ لا يأبىٰ كونَها لتعريفِ العهدِ .

جهاتِ المرجوحيَّةِ ؛ مِثْلُ كونِ خبرِ المبتدأِ جملةً إنشائيَّةً ؛ فإنَّا وإنْ جوَّزْناهُ . . فلا كلامَ في قِلَّتِهِ بل في احتياجِهِ إلى التأويلِ عندَ البعضِ[١] ، ومِثْلُ التكلُّفِ في اعتبارِ العائدِ إلى المبتدأِ ؛ بجعلِ اسمِ الجنسِ أوِ الضميرِ بمنزلةِ العائدِ[٢] ، وفي اعتبارِ الإبهامِ ثمَّ التفسيرِ الذي عليهِ وضعُ البابِ ؛ بجعلِ التزامِ تقديمِ هـٰذا الخبرِ في الغالبِ إبهاماً وذكرِ المبتدأِ في الآخرِ تفسيراً ، ومِثْلُ جعلِ الضميرِ المُعبَّرِ بهِ عنِ المبتدأِ المتقدِّمِ تقديراً . . غيرَ مطابقٍ لهُ وغيرَ عائدٍ إليهِ عندَ التحقيقِ معَ الاحتياجِ إلى العائدِ .

وثانيهما : أنَّ اللامَ في الفاعلِ أو ما أُضِيفَ إليهِ الفاعلُ[٣] . . هل يجوزُ أنْ يكونَ للعهدِ أم يتعيَّنُ كونُهُ للجنسِ ؟

والحقُّ : **أنَّهُ إنْ أُريدَ بالجنسِ** : ما يعمُّ كلَّ الأفرادِ ؛ حِذارَ الترجيحِ بلا مُرجِّحٍ ، حتىٰ يكونُ معنىٰ : (نعمَ الرَّجلُ زيدٌ) : (نعمَ الرِّجالُ أو كلُّ رجلٍ ، وأنَّهُ زيدٌ) ، علىٰ طريقةِ : (هُمُ القومُ كلُّ القومِ) . . **فلا خفاءَ** في أنْ ليسَ المعنىٰ عليهِ ، ولا سَبْقَ للفهمِ إليهِ[٤] .

وإنْ أُريدَ : نفسُ الحقيقةِ لا مِنْ حيثُ الوجودُ والنظرُ إلى العددِ[٥] . . **فلا خفاءَ** في أنَّ الحكمَ بالجودةِ وغيرِها ، والممدوحيَّةِ والمذموميَّةِ ، وبأنَّهُ زيدٌ أو عمرٌو . .

---

(١) قوله : (**إلى التأويل**) ؛ أي : بتقدير القول . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (**اسم الجنس**) ؛ أي : بجعل (أل) في فاعلي (نعم) و(بئس) للجنس . انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٤٧) ، وقوله : (**بمنزلة العائد**) ؛ لأن الضمير في التحقيق عائد إلى المتعقَّل المعهود في الذهن . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(٣) في (هـ ، و) : (وما) بدل (أو ما) .

(٤) قوله : (**فلا خفاء . . .**) إلىٰ آخره . . تعريض بالكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢١٧) .

(٥) في (أ) : (التعدد) بدل (العدد) .

[بابُ التمييزِ مُزالٌ عن أصلِهِ لطلبِ الإجمالِ والتفصيلِ]

واعلمْ : أنَّ بابَ التمييزِ كلَّهُ ؛ سواءٌ كانَ عن مفردٍ أو عن جملةٍ . . **بابٌ مُزالٌ عن أصلِهِ ؛ لتوخِّي الإجمالِ والتفصيلِ** .

لا يصحُّ بالنِّسبة إليهِ ، وأنَّهُ لا يصحُّ فيهِ التثنيةُ والجمعُ ، وقد صحَّ : (نعمَ الرَّجلانِ أخواكَ) ، و(نعمَ الرِّجالُ إخوتُكَ) .

وإنْ أُريدَ : الجنسُ مِنْ حيثُ الوجودُ والتعدُّدُ ، واحتمالُ الكلِّيَّةِ والبعضيَّةِ ، وصحَّةُ التثنيةِ والجمعِ . . **فلا كلامَ في صحَّتِهِ** ، وفي كونِ المعنىٰ عليهِ ، وإنَّما الكلامُ في تميُّزِهِ عنِ المعهودِ الذِّهنيِّ .

وأمَّا نفيُ أنْ يكونَ للعهدِ : **فإنْ أُريدَ** : العهدُ الخارجيُّ ؛ بأنْ يكونَ الرَّجلُ إشارةً إلىٰ زيدٍ بقرينةِ الذِّكرِ لاحقاً ؛ كما في الذِّكرِ سابقاً . . **فلا خفاءَ** في أنَّهُ بعيدٌ خارجٌ عن قانونِ العهدِ[1] ، مُفوِّتٌ لِمَا عليهِ وضعُ البابِ ؛ مِنَ الإبهامِ والتفسيرِ ، **وإنْ أُريدَ** : العهدُ الذِّهنيُّ ؛ بأنْ يُرادَ بالرَّجلِ البعضُ مِنَ الحقيقةِ باعتبارِ عهديَّتِهِ في الذِّهنِ مِنْ غيرِ تعيينٍ لبعضِ الأفرادِ . . **فهو حقٌّ** ، لا وجهَ لمنعِهِ ، **بلِ الوجهُ** : هو لا غيرُ .

قولُهُ : (**واعلمْ : أنَّ بابَ التمييزِ**) لمَّا جعلَ الإجمالَ والتفصيلَ مِنْ جهاتِ الحُسْنِ في بابِ (نعمَ) و(بئسَ) بل معظمَها وعمدتَها[2] . . أوردَ زيادةَ بيانٍ لذلكَ وتعميمٍ ؛ فقالَ : إنَّ بابَ التمييزِ ـ وهو ممَّا لا تُحصىٰ أفرادُهُ ـ بابٌ مُزالٌ عن أصلِهِ لطلبِ الإجمالِ والتفصيلِ ؛ فلولا أنَّهُ مِنْ جهاتِ الحُسنِ ومزايا الكلامِ . . لَمَا عُدِلَ هٰذا البابُ العظيمُ القدرِ الكثيرُ الورودِ في الكلامِ عن أصلِهِ لأجلِهِ .

---

(١) في (د ، و) : (فإنه) بدل (في أنه) .

(٢) قوله : (بل معظمها) ليس على ما ينبغي ، بل حق العبارة أن يقول : (بل أعظمها وعمدتها) . من هامش (أ) .

ألا تراكَ تجدُ الأمثلةَ الواردةَ ؛ مِنْ نحوِ : (عندي مَنَوانِ سَمْناً ، وعشرونَ درهماً ، ومِلْءُ الإناءِ عسلاً) ، و(طابَ زيدٌ نَفْساً) ، و(طارَ عمرٌو فرحاً) ، و(امتلأ الإناءُ ماءً) . . مُنادِيةً على أنَّ الأصلَ : (عندي سَمْنٌ مَنَوانِ ، ودراهمُ عشرونَ ، وعسلٌ مِلْءُ الإناءِ) ، و(طابَتْ نفسُ زيدٍ) ، و(طيَّرَ الفرحُ عمراً) ، و(ملأَ الماءُ الإناءَ) ؟!

والمرادُ بالتمييزِ عنِ المفردِ : ما يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورةٍ باسمٍ تامٍّ بالتنوينِ ، أو بنونِ التثنيةِ أوِ الجمعِ ، أو بالإضافةِ ، **وبالتمييزِ عنِ الجملةِ** : ما يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مقدَّرةٍ مدلولٍ عليها بالنِّسبةِ في جملةٍ أو ما يُشبِهُها ؛ فإنَّ قولَكَ : (طابَ زيدٌ) يدلُّ على نسبةِ الطِّيبِ إلىٰ شيءٍ مُبهَمٍ مِنْ أشياءِ زيدٍ يُبيِّنُهُ قولُكَ : (نفساً) .

وجعلَ الأصلَ في (طارَ عمرٌو فرحاً) ، و(امتلأَ الإناءُ ماءً) : (طيَّرَ الفرحُ عمراً) على الإسنادِ المجازيِّ ، و(ملأَ الماءُ الإناءَ)[1] ؛ تنبيهاً على أنَّ الفعلَ الذي يكونُ هو المسندَ إلى التمييزِ في الأصلِ . . قد يكونُ الفعلَ المذكورَ بعينِهِ ؛ كما في (طابَ زيدٌ نفساً) ، وقد يكونُ غيرَهُ ممَّا يُلاقيهِ في الاشتقاقِ ؛ إمَّا متعدِّيَهُ ؛ كما في المثالينِ ، وإمَّا لازمَهُ ؛ كما في ﴿ فَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر : ١٢] ؛ فإنَّ أصلَهُ : تفجَّرَتْ عيونُ الأرضِ[2] ، **وكانَ الأنسبَ أنْ يُمثِّلَ بهٰذا**[3] .

---

(١) قوله : (ملأ الماء الإناء) عطف على (الإسناد المجازي) .

(٢) ظاهر كلام الشارح : أن (وفجَّرْنا الأرضَ عيوناً) تمييز محوَّل عن الفاعل ، وهو خلاف ما يُذكر في كتب النحو ؛ من أنه تمييز محوَّل عن المفعول ، ولعله ـ كما يُفهم من كلامه ـ على رأي من التزم أن يكون التمييز فاعلاً لنفس الفعل ، أو لما يتضمَّنه ، وأراد بما يتضمَّنه : مطاوعه ؛ كما في (فجَّرنا الأرض عيوناً) ؛ أي : انفجرت عيونها ، وانظر « حاشية سيالكوتي على المطوَّل » (ق٥٥) ، وقوله : (تنبيهاً على أن الفعل . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني بقوله في « شرح المفتاح » (ق ١٢٣) : (لا نسلِّم أن التمييز هنا خارج عن أصله ومزال ، وما قدَّره ؛ من أن الأصل : « ملأ الماء الإناء » . . غير ظاهر ؛ لأن هٰذا الكلام غير ذلك الكلام ، ولا يلزم من كونه فاعلاً هناك أن يكون خارجاً عن أصله هنا ؛ ألا ترىٰ أنك إذا قلت : « جاذب زيد عمراً الثوب » كان عمرو مفعولاً ، وإذا قلت : « تجاذباه » لم يكن مفعولاً ، ولا يكون مزالاً عن أصله ؟!) .

(٣) قوله : (بهٰذا) ؛ أي : بهٰذا المثال ؛ وهو (فجَّرْنا الأرضَ عيوناً) ؛ لتكون الأمثلة جامعة =

ولمصادفةِ الإجمالِ والتفصيلِ المَوقِعَ فيما يحكيهِ جلَّ وعلا عن زكريَّا عليهِ السَّلامُ ؛ مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ في مقام المُباثَّةِ وحينِ التلقّي لتوابعِ انقراضِ الشَّبابِ . . ترىٰ ما ترىٰ مِنْ مزيدِ الحُسْنِ .

وفي هـٰذهِ الجملةِ وفيما قبلَها ؛ مِنْ ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي ﴾ . . **لطائفُ** .

وأيَّةُ كلمةٍ في القرآنِ فضلاً عن جملةٍ فضلاً عمَّا تجاوزَ . . **لا تحتوي علىٰ لطائفَ** ؟!

قولُهُ : (**ولمصادفةِ**) متعلِّقٌ بقولِهِ : (**ترىٰ ما ترىٰ**) ، يريدُ زيادةَ تقريرٍ لحُسْنِ الإجمالِ والتفصيلِ في صورةٍ جزئيَّةٍ مِنَ التمييزِ ، وأخرىٰ مِنْ غيرِهِ .

ولِمَا أنَّ كلامَهُ كانَ في التمييزِ ، وفيما اشتملَ عليهِ ـ **أعني** : (اشتعلَ الرَّأسُ شيباً) ـ **قالَ** : (**وفي هـٰذهِ الجملةِ وفيما قبلَها** . . . **لطائفُ**) دونَ أنْ يقولَ : (وفي ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم : ٤] . . لطائفُ) .

والمُباثَّةُ : إظهارُ الشَّكوىٰ .

و(**أيَّةُ كلمةٍ**) : مبتدأٌ خبرُهُ (**لا تحتوي**) .

والمعنىٰ علىٰ إنكارِ ألا يحتويَ شيءٌ مِنْ كلماتِ القرآنِ علىٰ لطائفَ ، واستبعادِهِ ؛ أي : ليسَ لا يحتوي شيءٌ مِنْ كلماتِهِ فضلاً ألا يحتويَ شيءٌ مِنْ جملِهِ ، **والمعنىٰ** : انتفىٰ بالكلِّيَّةِ عدمُ احتواءِ الجملةِ علىٰ لطائفَ ، وبقيَ عنهُ إنكارُ ألا تحتويَ الكلمةُ عليها[1] ، **والغرضُ** : استبعادُ عدمِ احتواءِ الكلمةِ ، واستحالةُ عدمِ احتواءِ الجملةِ ، وعلىٰ هـٰذهِ الطريقةِ : معنىٰ (فضلاً عمَّا تجاوزَ الجملةَ) . . زيادةُ استحالةِ عدمِ احتواءِ ما فوقَ الجملةِ علىٰ لطائفَ .

= لجميع الأقسام ؛ كما فعل في (قسم النحو) . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(١) قوله : (وبقي عنه) لعله بمعنىٰ : فضل وتأخّر ؛ كما يقال : وبقيَ من الدَّين كذا ؛ فضل وتأخّر ، و(تبقّىٰ) مثله . انظر « المصباح المنير » (ب ق ي) (ص ٦٤) ، ويحتمل في (أ ، ب ، ج) : (ونفىٰ) بدل (وبقي) .

ولأمرٍ ما تُلِيَ علىٰ مَنْ كانوا النِّهايةَ في فصاحةِ البشرِ ، وبلاغةِ أهلِ الوَبَرِ منهم والمَدَرِ . . ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٣] ، فما أحاروا ببنتِ شَفَةٍ ، ولا صدروا هنالكَ عن موصوفٍ ولا صفةٍ ، . . . .

قولُهُ : (ولأمرٍ ما تُلِيَ) التنكيرُ للتعظيمِ ، و(ما) : إبهاميَّةٌ ، واللامُ : متعلِّقةٌ بالفعلِ ، أو مصدريَّةٌ ، وهي معَ الفعلِ وما عُطِفَ عليهِ ـ أعني : (فما أحاروا) ـ مبتدأٌ ، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدَّمٌ .

وأهلُ الوَبَرِ : سكَّانُ الخِيامِ .

وأهلُ المَدَرِ : سكَّانُ الأبنيةِ .

وضميرُ (منهم) : للبشرِ ؛ نظراً إلى المعنىٰ .

(﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ . . . ﴾) إلىٰ آخرِهِ : فاعلُ (تُلِيَ) .

و(ما أحاروا ببنتِ شَفَةٍ) : ما أجابوا ، وما تكلَّموا بكلمةٍ .

(ولا صدروا) : ولا رجعوا .

(هنالكَ) ؛ أي : في مقامِ تلاوةِ الآيةِ عليهم .

(عن موصوفٍ) ؛ كالسورةِ .

(ولا صفةٍ) ؛ كالفصاحةِ والبلاغةِ المُشارِ إليها بقولِهِ : ﴿ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ علىٰ أنَّهُ صفةُ (سورةٍ) ، والضميرُ : لـ (ما نزَّلْنا) ؛ أي : بسورةٍ كائنةٍ مِنْ مِثلِ القرآنِ علىٰ ما هو الأوجَهُ ؛ لأوجُهٍ مذكورةٍ في موضعِها[1] .

وأمَّا إذا جُعِلَ الضميرُ لـ (عبدِنا) ؛ أي : ممَّنْ هو علىٰ حالِهِ ؛ مِنْ كونِهِ بشراً أُمِّيّاً لم يقرأِ الكُتُبَ ، ولم يتعلَّمِ العلومَ ، أو جُعِلَ (مِنْ مِثْلِهِ) متعلِّقاً بـ (فأتوا) ،

---

(١) منها : المطابقة لقوله : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ ، ولسائر آيات التحدِّي ، ومنها : أن الكلام فيه ، لا في المنزَّل عليه ، فحقُّهُ ألا ينفكَّ عنه ؛ ليتَّسِقَ الترتيبُ والنظم . من هامش (هـ) .

علىٰ أنَّهم كانوا الحِراصَ على التسابقِ في رِهانِ المَفاخرِ ، والمتهالكينَ علىٰ ركوبِ الشَّطَطِ في امتهانِ المُفاخِرِ ؛ تأبىٰ لهمُ العصبيَّةُ ألا يُرَدَّ عَضْبُ مُفاخِرِهم

وحينئذٍ لا يكونُ الضميرُ إلا لـ (عبدِنا) ؛ لِمَا ذكَرْنا في « حواشي الكشَّافِ »[1] : فالمعنىٰ : ما رجعوا عن أدنىٰ شيءٍ مِنَ الكلامِ[2] ؛ أي[3] : مُجرَّدِ موصوفٍ أو صفةٍ فضلاً عن جملةٍ فضلاً عن سورةٍ ، ولكَ أنْ تجعلَ المرادَ هـٰذا علىٰ كلِّ تقديرٍ[4] .

قولُهُ : (علىٰ أنَّهم) حالٌ مِنْ فاعلِ (أحاروا) أو (صدروا) ، والضمائرُ : لـ (مَنْ كانوا النهايةَ) .

الحِرَاصُ : جمعُ حريصٍ .

الرِّهانُ : المراهنةُ .

و(المَفاخرِ) الأوَّلُ : بالفتحِ[5] ، مواضعُ الفخرِ ، والثاني والثالثُ : بالضمِّ ، اسمُ فاعلٍ مِنْ فاخرتُهُ ؛ غالبتُهُ في الفخرِ .

والامتهانُ : الابتذالُ .

(تأبىٰ لهم) : بيانٌ لِمَا قبلَهُ .

(عَضْبُ مُفاخِرِهم) ؛ أي : مَنْ يُفاخرُهم .

والعَضْبُ : السَّيفُ القاطعُ .

---

(١) من أن (فأتوا) أمرُ تعجيز باعتبار الآتي به ، والذَّوقُ شاهد بأن تعلُّقَ (من مثله) بالإتيان يقتضي وجودَ المِثل ، ورجوعَ العجز إلىٰ أن يُؤتىٰ منه بشيء ، ومِثلُ النبي عليه الصلاة والسلام في البشرية والعربية موجود ، بخلاف مِثل القرآن في البلاغة والفصاحة ، وأما إذا كان صفة للسورة : فالمعجوز عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة ، ولا يقتضي المِثلَ ، بل ربَّما يقتضي انتفاءه حيث تعلَّق به أمرُ التعجيز . انظر « حاشية السعد على الكشاف » (ق٧١ـ٧٢) .

(٢) في (و) زيادة : (أي : المركَّب من الحروف) .

(٣) في (و) : (إلى) بدل (أي) .

(٤) أي : من التقادير الثلاثة . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(٥) أي : فتح الميم . « قوجحصاري » (ق ١٠٥) .

كَهاماً ، أو ألا يُعَدَّ صَيِّبُ مُمطِراتِهِ جَهاماً .

والكلامُ في تلكَ اللطائفِ مُفتقِرٌ إلى أخذِ أصلِ معنى الكلامِ ومرتبتِهِ الأُولىٰ ، ثمَّ النَّظرِ في التفاوتِ بينَ ذلكَ وبينَ ما عليهِ نظمُ القرآنِ ، وفي كم درجةٍ يتَّصلُ أحدُ الطرفينِ بالآخرِ ، . . . .

والكَهَامُ : الكليلُ .

والصيِّبُ : فيعِلُ مِنْ صابَ المطرُ ؛ نزلَ .

والجَهَامُ : سحابٌ لا ماءَ فيهِ .

وضميرُ (**ممطراتِهِ**) : لـ (مُفاخرِهم) .

وإضافةُ (**صيِّبُ**) إلى المُمطِراتِ بيانيَّةٌ .

قولُهُ : (**والكلامُ في تلكَ اللطائفِ**) التي في جملةِ (اشتعلَ الرَّأسُ شيباً) وفيما قبلَها ؛ أي : (إنِّي وَهَنَ العظمُ منِّي) . . مُفتقِرٌ مِنْ جهةِ المعنىٰ إلى أخذِ أصلِ معنى الكلامِ ، ومِنْ جهةِ اللفظِ إلى أخذِ المرتبةِ الأُولىٰ للكلامِ ؛ **يعني** : مُتعارَفَ الأوساطِ ، ثمَّ إلى النظرِ في التفاوتِ بينَ المأخوذِ مِنْ أصلِ المعنىٰ والمرتبةِ الأُولىٰ وبينَ ما عليهِ نظمُ القرآنِ مِنَ العبارةِ والمعاني الثواني .

فإنْ قلتَ : الظرفُ ـ **أعني** : (في كم) ـ متعلِّقٌ بالفعلِ بعدَهُ ؛ **أعني** : (يتَّصلُ) ، فيكونُ المعطوفُ جملةً ، ولا معنىٰ لعطفِهِ على (التفاوتِ) واعتبارِ حرفِ الجرِّ فيهِ ، فعلامَ يُعطَفُ ؟ وهٰذا كما تقولُ : (نظرتُ في الكتابِ ، وفي كم فنٍّ ينحصرُ ، وعلىٰ كم فنٍّ يشتملُ)[1] ؛ ليسَ لكَ أنْ تجعلَ (في كم فنٍّ) عطفاً علىٰ (في الكتابِ) .

---

(١) قال الحفيد في « حاشيته » (ق ٢٠٢) : (قوله : « وفي كم فنٍّ ينحصر ، وعلىٰ كم فنٍّ » هٰكذا وقع في نسخته بجر « فن » ، **والأظهر** : نصب « فن » ؛ لأن « كم » استفهامية علىٰ ما صرَّح به العلامة وغيره ، والأكثرُ في مميِّز « كم » الاستفهامية إذا انجرَّت . . النصبُ) .

فنقولُ :

لا شُبهةَ أنَّ أصلَ معنى الكلامِ ومرتبتَهُ الأُولىٰ : (يا ربِّي ؛ قد شِخْتُ) ؛ فإنَّ الشَّيخوخةَ مشتملةٌ علىٰ ضَعْفِ البدنِ وشَيْبِ الرَّأسِ المتعرِّضِ لهما .

ثمَّ تُرِكَتْ هـٰذهِ المرتبةُ ؛ لتوخِّي مزيدِ التقريرِ . . إلىٰ تفصيلِها في (ضَعُفَ بدني ، وشابَ رأسي) .

قلتُ : لا مَحِيصَ سوىٰ أنْ يقالَ : هو بتقديرِ : (والنظرِ ليُعلَمَ في كم درجةٍ يتَّصلُ الطرفُ الأدنى المأخوذُ بالطرفِ الأعلى المذكورِ في القرآنِ)[١] ، وكذا في المثالِ المذكورِ يُقدَّرُ : (نظرتُ في الكتابِ ، ونظرتُ لأعلمَ في كم قسمٍ ينحصرُ) ، وهـٰذا كما مرَّ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران : ٤٤][٢] .

وأمَّا حملُهُ علىٰ (النظرِ في التفاوتِ ، وأنَّهُ في كم درجةٍ يتَّصلُ)[٣] بحذفِ (أنَّ) معَ الاسمِ وإبقاءِ الخبرِ[٤] : فسديدٌ مِنْ جهةِ المعنىٰ ، لـٰكنْ لم يُعهَدْ مِثلُهُ في الاستعمالِ ، ولا هو موافقٌ للقياسِ ؛ لكونِهِ بمنزلةِ حذفِ بعضِ الكلمةِ[٥] .

قولُهُ : (ومرتبتَهُ) بالنصب عطفاً علىٰ (أصلَ) .

والشيخوخةُ : في مصدرِ شاخَ ؛ كالكينونةِ في مصدرِ كانَ .

(المتعرِّضِ لهما) : صفةُ (ضَعْفِ البدنِ وشَيْبِ الرَّأسِ) ؛ أيِ : اللَّذينِ تُعُرِّضَ لهما .

---

(١) قوله : (درجة) ضُبط في (هـ) بالنصب .

(٢) انظر (٢/ ٣٣٠) ، والتقدير : إذ يُلقون أقلامَهم ينظرون ليعلموا أيهم يكفل مريم . من هامش (هـ) .

(٣) الحاصل : أنه بهـٰذا الحمل يكون معطوفاً على التفاوت . من هامش (هـ) ، وقوله : (درجة) ضُبط في (هـ) بالنصب .

(٤) حملَهُ علىٰ ذلك : نظام الدين الأعرج كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق١٠٥) .

(٥) لأن (أنَّ) مع اسمه وخبره بمنزلة مفرد . من هامش (هـ) .

ثمَّ تُرِكَتْ هـٰذهِ المرتبةُ الثانيةُ ؛ لاشتمالِها على التصريحِ . . إلىٰ ثالثةٍ أبلغَ ؛ وهي الكنايةُ في (وهنَتْ عِظامُ بدَني) ؛ لِمَا ستعرفُ أنَّ الكنايةَ أبلغُ مِنَ التصريحِ[1] .

ثمَّ لقصدِ مرتبةٍ رابعةٍ أبلغَ في التقريرِ . . بُنِيَتِ الكنايةُ على المبتدأِ ؛ فحصلَ : (أنا وهنَتْ عِظامُ بدَني) .

ثمَّ لقصدِ خامسةٍ أبلغَ . . أُدخِلَتْ (إنَّ) على المبتدأِ ؛ فحصلَ : (إنِّي وهنَتْ عِظامُ بدَني) .

ثمَّ لطلبِ تقريرِ أنَّ الواهنَ هي عِظامُ بدنِهِ . . قُصِدَتْ مرتبةٌ سادسةٌ ؛ وهي سُلوكُ طريقَيِ الإجمالِ والتفصيلِ ؛ فحصلَ : (إنِّي وهنَتِ العِظامُ مِنْ بدني) .

قولُهُ : (أنا وهنَتْ عِظامُ بدَني) كونُهُ أبلغَ في التقريرِ مِنْ جهةِ اشتمالِهِ علىٰ تقوِّي الحكمِ ؛ أمَّا علىٰ رأيِ الشيخِ عبدِ القاهرِ : فظاهرٌ كما مرَّ[2] ، وأمَّا علىٰ رأيِ المصنِّفِ : فلأنَّهُ في معنىٰ : (أنا وهنتُ) ، فيتكرَّرُ الإسنادُ .

قولُهُ : (ثمَّ لطلبِ تقريرِ أنَّ الواهنَ هي عِظامُ بدنِهِ) لا يريدُ بهـٰذا الحصرَ والاختصاصَ ؛ إذ لا دلالةَ لـ (وهنَتِ العِظامُ مِنْ بدَني) على الحصرِ[3] ، ولا تقريرَ نسبةِ الوَهَنِ إلىٰ عِظامِ بدنِهِ ليردَ الاعتراضُ بأنَّهُ حاصلٌ في (إنِّي وهنَتْ عِظامُ بدَني) ، فيُدفَعَ بأنَّ المرادَ زيادةُ التقريرِ[4] .

بلِ المرادُ : أنَّهُ يفيدُ تقريرَ نسبةِ العِظامِ إلىٰ بدنِهِ ؛ فإنَّ (عِظامُ بدَني) لا يفيدُ إلا

---

(١) انظر (٣/ ٤٧٩ـ ٤٨١) .

(٢) انظر (١/ ٦٢١ـ ٦٢٢) .

(٣) قوله : (لا يريد بهـٰذا . . .) إلىٰ آخره . . ردٌّ لما ذهب إليه بعضُهم . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(٤) انظر « مفتاح المفتاح » للشيرازي (ق١٦٤) .

والذي سبقَ في تقريرِ معنى الإجمالِ والتفصيلِ في ﴿ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴾ . . يُنبِّهُ عليهِ ها هنا .

ثمَّ لطلبِ مزيدِ اختصاصِ العِظامِ بهِ . . **قُصِدَتْ مرتبةٌ سابعةٌ** ؛ وهي تركُ توسيطِ البدنِ ؛ فحصلَ : (إنِّي وهنَتِ العِظامُ منِّي) .

ثمَّ لطلبِ شُمُولِ الوَهَنِ العِظامَ فرداً فرداً . . **قُصِدَتْ مرتبةٌ ثامنةٌ** ؛ وهي تركُ جمعِ العظمِ إلى الإفرادِ ؛ لصحَّةِ حصولِ وهَنِ المجموعِ بالبعضِ دونَ كلِّ فردٍ فردٍ ؛ فحصلَ ما ترىٰ ؛ وهو الذي في الآيةِ ؛ ﴿ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي ﴾ .

نفسَ نسبةِ العِظامِ إلىٰ بدنِهِ مِنْ غيرِ دلالةٍ علىٰ تقريرٍ وتثبيتٍ لذلكَ ، بخلافِ (وهنَتِ العِظامُ مِنْ بدَني) ؛ فإنَّهُ يفيدُ تلكَ النِّسبةَ إجمالاً أوَّلاً ؛ حيثُ احتملَ أنْ تكونَ العِظامُ مِنْ بدنِهِ ؛ كما احتملَ أنْ تكونَ مِنْ بدنِ ولدِهِ أو والدِهِ أو غلامِهِ ، وتفصيلاً ثانياً ؛ حيثُ قالَ : (مِنْ بدَني) ؛ كما أنَّ (اشرحْ) يفيدُ طلبَ الشَّرحِ لشيءٍ لهُ يحتملُ أنْ يكونَ الصَّدرَ ، وأنْ يكونَ غيرَهُ ، و(صدري) يفيدُ تفصيلَ ذلكَ .

والذي سبقَ في معنى الإجمالِ والتفصيلِ في ﴿ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴾[طه : ٢٥][1] . . **يُنبِّهُ عليهِ** ؛ أي : علىٰ معنى الإجمالِ والتفصيلِ ها هنا ؛ أي : في (إنِّي وهنَتِ العِظامُ مِنْ بدَني) .

فقولُهُ : (**أنَّ الواهنَ هي عِظامُ بدنِهِ**) للإشعارِ بأنَّ القصدَ إلى الفاعلِ بصفةِ الاشتمالِ على النِّسبةِ الإضافيَّةِ .

قولُهُ : (**لصحَّةِ حصولِ وَهَنِ المجموعِ بوَهَنِ البعضِ دونَ كلِّ فردٍ فردٍ**) ؛ **يعني** : أنَّ (وهنَتِ العِظامُ) يفيدُ شمولَ الوَهَنِ كلَّ جمعٍ جمعٍ ، لا كلَّ فردٍ فردٍ ؛ لأنَّ وِزانَهُ في تناولِ الجمعيَّةِ في الجنسِ . . وِزانُ المفردِ في تناولِ الجنسيَّةِ والجمعيَّةِ

---

(١) انظر (٢/٣٥٦) ، وفي النسخ ما عدا (هـ) : (فالذي) بدل (والذي) .

في جُمَلِ الجنسِ لا في وُحْدانِهِ ؛ ولهٰذا قيلَ في قراءةِ[1] : ﴿وَكِتَٰبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾[2] : إنَّ الكتابَ أكثرُ مِنَ الكُتُبِ ، وفي قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة : ١٧] : إنَّهُ أبلغُ وأكثرُ مِنَ الملائكةِ ، وأطبقوا علىٰ أنَّ استغراقَ المفردِ أشملُ ، لٰكنْ قد عرفتَ فيما سبقَ ضَعْفَ ذلكَ ، وأنَّهُ إنَّما يصحُّ في مِثلِ : (لا رجلَ) ، و(لا رجالَ) ، دونَ (جاءَني الرَّجلُ أوِ الرِّجالُ) ، و(سجدَ الملَكُ) ، و(سجدَتِ الملائكةُ)[3] ، **فعلىٰ صحَّةِ حصولِ وَهَنِ المجموعِ بوهنِ البعضِ .. منعٌ لا دفعَ لهُ**[4] ، وكذا علىٰ صحَّةِ (وهنَتِ العِظامُ) إذا وهنَتْ ثلاثةٌ مِنْ أربعةِ عِظامٍ عندَ قصدِ الاستغراقِ .

فالوجهُ في إفرادِ (العظمُ) : ما ذكرَهُ صاحبُ « الكشَّافِ » ؛ وهو أنَّ القصدَ إلىٰ أنَّ هٰذا الجنسَ الذي هو قِوامُ البدنِ وأشدُّ ما تركَّبَ منهُ الجسدُ .. قد أصابَهُ الوَهَنُ ، ولو جُمِعَ لكانَ القصدُ إلىٰ معنىً آخرَ ؛ وهو أنَّهُ لم يَهِنْ منهُ بعضُ عِظامِهِ ، ولٰكنْ كلُّها[5] ؛ لأنَّ القيدَ في الكلامِ ينفي ما يقابلُهُ ، والمقابلُ للكلِّيَّةِ والشُّمولِ هو

---

(١) قوله : (ولهٰذا) ؛ أي : ولكون إفادة الجمع شمولَهُ كلَّ جمع ، وإفادة المفرد شمولَهُ كلَّ فرد . « قوجحصاري » (ق١٠٥) .

(٢) أي : في قوله تعالىٰ : ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ، وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها على التوحيد ، والباقون بضم الكاف والتاء على الجمع . انظر « البدور الزاهرة » (ص٥٨) .

(٣) انظر (١/ ٦١٢) .

(٤) قوله : (منع) هو منعُ صاحب « الإيضاح » (ص١٤٨) ، وقوله : (لا دفع له) تعريض بالكاشي الذي دفعه في « شرح المفتاح » (ق٢٢٠) : بأن المراد بالمجموع ها هنا : هو المجموع من حيث المجموع ، لا كل واحد واحد ، ولا شك أن المجموع من حيث المجموع قوَّةٌ حصلت له من اجتماع قوىٰ كل واحد من أجزائه ، فإذا وهن بعضُ أجزائه ، وكانت الأجزاء الأخر قويَّةً .. لم تبقَ قوَّة المجموع التي حصلت لاجتماع جميع قوى الأجزاء ؛ إذ بانتفاء البعض ينتفي الكل . . . إلىٰ آخره ، وانظر « شرح المفتاح » للمؤذني (ق ١٢٤) .

(٥) انظر « الكشاف » (٣/ ٤) .

وهكذا تُرِكَتِ الحقيقةُ في (شابَ رأسي) إلىٰ أبلغَ ؛ وهي الاستعارةُ ، فسيأتيكَ أنَّ الاستعارةَ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ ؛ فحصلَ : (اشتعلَ شَيْبُ رأسي) .

ثمَّ تُرِكَتْ إلىٰ أبلغَ ؛ وهي : (اشتعلَ رأسي شَيْباً) .

وكونُها أبلغَ . . مِنْ جهاتٍ :

البعضيَّةُ ؛ مثلاً : إنَّما يقالُ : (جاءَني القومُ كلُّهم) لِمَنْ يتوهَّمُ أنَّ الجائيَ بعضُهم لا كلُّهم ، فكذا (وهنَتِ العِظامُ) بصيغةِ الجمعِ وقصدِ إصابةِ الوَهَنِ كلَّ عظمٍ . . إنَّما يقالُ لِمَنْ يتوهَّمُ أنَّ الواهنَ بعضُ العِظامِ لا كلُّها ، وهٰذا لا يناسبُ المقامَ .

قولُهُ : (وهكذا تُرِكَتْ) عطفٌ علىٰ (تُرِكَتْ هٰذهِ المرتبةُ الثانيةُ) .

و(اشتعلَ شَيْبُ رأسي) : استعارةٌ تصريحيَّةٌ تبعيَّةٌ ؛ شُبِّهَ انتشارُ الشَّيبِ وبياضُهُ في الرَّأسِ باشتعالِ النَّارِ ، ويجوزُ أنْ تكونَ مكنيَّةً ؛ شُبِّهَ الشَّيبُ بالنَّارِ ، فأُثبِتَ لهُ الاشتعالُ تخييلاً[1] .

ولمَّا كانَ القصدُ ها هنا إلىٰ أنَّ (اشتعلَ شَيْبُ رأسي) ـ وهو استعارةٌ ـ أبلغُ مِنْ (شابَ رأسي) ، وهو حقيقةٌ . . قالَ : (فسيأتيكَ أنَّ الاستعارةَ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ) ، معَ أنَّ الذي يأتي في (علمِ البيانِ) هو أنَّ المجازَ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ ، والاستعارةَ أبلغُ مِنَ التصريحِ بالتشبيهِ[2] .

(ثمَّ تُرِكَتْ) ؛ أي : تلكَ المرتبةُ التي هي أبلغُ . . إلىٰ أبلغَ منها ؛ وهي (اشتعلَ الرأسُ شيباً)[3] .

و(كونُها أبلغَ) : مبتدأٌ خبرُهُ (مِنْ جهاتٍ) .

---

(١) وهٰذا التقرير للمكنية أميَلُ إلىٰ مذهب صاحب « الإيضاح » . « قوجحصاري » (ق١٠٦) .

(٢) انظر (٣/ ٤٧٩ـ ٤٨٠) .

(٣) قال الحفيد في « حاشيته » (ق ٢٠٣) : (والواقع في نسخته بخطه : « اشتعل الرأس » باللام ، والظاهر : بالإضافة علىٰ ما هو المتن) .

إحداها : إسنادُ الاشتعالِ إلى الرَّأسِ ؛ لإفادةِ شُمُولِ الاشتعالِ الرَّأسَ ؛ إذ وِزانُ (اشتعلَ شَيْبُ رأسي) ، و(اشتعلَ رأسي شَيْباً) . . وِزانُ (اشتعلَ النَّارُ في بيتي) ، و(اشتعلَ بيتي ناراً) ، والفرقُ نيِّرٌ .

وثانيتُها : الإجمالُ والتفصيلُ في طريقِ التمييزِ .

وثالثتُها : تنكيرُ (شَيْباً) ؛ لإفادةِ المبالغةِ .

ثمَّ تُرِكَ : (**اشتعلَ رأسي شَيْباً**) ؛ **لتوخِّي مزيدِ التقريرِ** . . إلى (اشتعلَ الرَّأسُ منِّي شَيْباً) على نحوِ : ﴿ وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى ﴾ .

ثمَّ تُرِكَ لفظُ (منِّي) ؛ لقرينةِ عطفِ : (واشتعلَ الرَّأسُ) على (وَهَنَ العظمُ منِّي) ؛ **لمزيدِ مزيدِ التقريرِ** ؛ . . . .

(**ثالثتُها** : **تنكيرُ** « **شَيْباً** ») وكونُهُ لازماً[1] ؛ بناءً على أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً . . لا يُنافي أنْ يكونَ للتفخيمِ وإفادةِ المبالغةِ[2] .

قولُهُ : (**على نحوِ** : ﴿ **وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى** ﴾) ؛ **يعني** : على سلوكِ طريقِ الإجمالِ والتفصيلِ[3] ؛ فإنَّ الرأسَ في (اشتعلَ الرَّأسُ) مِنْ حيثُ إنَّهُ يَصدُقُ على رأسِهِ . . يفيدُ نسبتَهُ إليهِ إجمالاً ، و(منِّي) تفصيلاً ، فيحصلُ تقريرُ أنَّ المشتعلَ رأسُهُ كما مرَّ[4] .

قولُهُ : (**لمزيدِ مزيدِ التقريرِ**) علَّةٌ لتركِ لفظِ (منِّي) ؛ بناءً على قرينةِ العطفِ ، فالتركُ مُعلَّلٌ بالقرينةِ ، والتركُ للقرينةِ مُعلَّلٌ بمزيدِ مزيدِ التقريرِ[5] ؛ إذ مزيدُ التقريرِ

---

(١) قوله : (**وكونه**) ؛ أي : التنكير . « قوجحصاري » (ق ١٠٦) .

(٢) وفي ذلك رد لقول المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٤) : (لا نسلِّم أن تنكيره لإفادة المبالغة ؛ بل لكونه تمييزاً ؛ لأن مبنى التمييز على التنكير ؛ ولهـٰذا لا يصح تعريفه) .

(٣) في (د ، و) : (طريقَي) بدل (طريق) .

(٤) انظر (٢/ ٣٧٥ـ٣٧٦) .

(٥) فيكون تعليل المعلَّل . « قوجحصاري » (ق١٠٦) .

وهي إيهامُ حوالةِ تأديةِ مفهومِهِ على العقلِ دونَ اللفظِ[١] .

واعلمْ : أنَّ الذي فتقَ أكمامَ . . . .

كانَ حاصلاً في إثباتِ (منِّي) ، ففي حذفِهِ مزيدٌ للمزيدِ ؛ لما فيهِ مِنْ تخييلِ العُدولِ إلىٰ أقوى الدليلينِ ؛ أعني : شهادةَ العقلِ[٢] ، وقد سبقَ أنَّ هاذا يكونُ علىٰ سبيلِ التخييلِ والإيهامِ دونَ التحقيقِ[٣] ؛ إذِ المحذوفُ كالمذكورِ ، فلا يكونُ التعويلُ بالكلِّيَّةِ عندَ الحذفِ على العقلِ ؛ فلذا قالَ : (وهي ـ أي : زيادةُ مزيدِ التقريرِ ـ إيهامُ حوالةِ تأديةِ مفهومِ « منِّي » على العقلِ دونَ اللفظِ) ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ ليسَ في الكلامِ لفظٌ يؤدِّي مفهومَ (منِّي) ، بل عطفُ (اشتعلَ الرَّأسُ) علىٰ (وَهَنَ العظمُ) الواقعِ خبرَ (إنِّي) . . يقتضي عائداً هو (منِّي) ، فيُحكَمُ بذلكَ[٤] ، وهاذا عندَ مَنْ لا يرىٰ تعويضَ اللامِ عنِ الإضافةِ[٥] ؛ لتكونَ اللامُ لفظاً دالّاً عليهِ ؛ أي : (رأسي) .

فإنْ قيلَ : الصالحُ للتقريرِ هو تحقيقُ الحوالةِ وإفهامُها ، لا تخييلُها وإيهامُها .

قُلنا : معناهُ : الإيقاعُ في الوهمِ ، وهو نوعُ إفهامٍ .

قولُهُ : (واعلمْ : أنَّ الذي فتقَ) ؛ أي : فتحَ ، وشقَّ .

والأكمامُ : جمعُ كِمٍّ بالكسرِ ؛ وهو وِعاءُ الطَّلعِ ، وغِطاءُ النَّورِ[٦] .

---

(١) في (أ ، ب ، ج) : (وهو) بدل (وهي) ، وفي هامش (أ ، ب) نسخة كالمثبت .

(٢) قوله : (لما فيه . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٤) بأن الإيهام ليس بتقرير فضلاً أن يكون مزيدَ التقرير .

(٣) انظر (١/ ٢٨٧) .

(٤) أي : بوجود (منِّي) في هاذا المقام بقرينة العطف من هامش (أ) .

(٥) ذهب إلىٰ أن (أل) تنوب عن الضمير : الكوفيون وطائفة من البصريين ؛ كما في ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات : ٤١] ؛ أي : مأواه ، وقال المانعون : التقدير : هي المأوىٰ له . انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٤٨) .

(٦) النَّور : الزَّهر . انظر « تاج العروس » (ن و ر) (١٤/ ٣٠٦) .

هٰذهِ الجهاتِ عن أزاهيرِ القبولِ في القلوبِ . . هو أنَّ مقدِّمةَ هاتينِ الجملتينِ ـ وهي (ربِّ) ـ اختُصِرَتْ ذلكَ الاختصارَ ؛ بأنْ حُذِفَتْ كلمةُ النِّداءِ ؛ وهي (يا) ، وحُذِفَتْ كلمةُ المضافِ إليهِ ؛ وهي ياءُ المتكلِّمِ ، واقتُصِرَ مِنْ مجموعِ الكلماتِ علىٰ كلمةٍ واحدةٍ فحَسْبُ ؛ وهي المنادىٰ .

والمقدِّمةُ للكلامِ كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ لهُ قَدَمُ صِدْقٍ في نَهْجِ البلاغةِ . . نازلةٌ منزلةَ الأساسِ للبناءِ ؛ فكما أنَّ البنَّاءَ الحاذقَ لا يرى الأساسَ إلا بقَدْرِ ما يُقدِّرُ مِنَ البناءِ عليهِ . . كذلكَ البليغُ يصنعُ بمبدأِ كلامِهِ ، فمتىٰ رأيتَهُ اختصرَ المبدأَ[1] . . فقد آذنَكَ باختصارِ ما يُورِدُ[2] .

والأزاهيرُ : جمعُ أزهارٍ جمعِ زَهْرٍ ؛ وهي نَوْرُ الشجرِ .

و(هٰذهِ الجهاتِ) : إشارةٌ إلىٰ جميعِ ما ذكرَهُ في الجملتينِ ؛ مِنَ اللطائفِ والنُّكَتِ ، لا الجهاتِ الثلاثِ المذكورةِ لأبلغيَّةِ : (اشتعلَ رأسي شَيْباً) مِنِ (اشتعلَ شَيْبُ رأسي) .

والمعنىٰ : أنَّ الذي يدلُّ علىٰ أنَّ ما ذكَرْنا مِنِ اشتمالِ الجملتينِ على النُّكتِ واللطائفِ المذكورةِ حقٌّ ، وحقيقٌ بأنْ تقبلَها القلوبُ ، وتُذعِنَ لها النُّفوسُ . . هو أنَّ مقدِّمتَهما ومبدأَهما ـ أعني : (ربِّ) ـ قدِ اختُصِرَتْ ذلكَ الاختصارَ البليغَ ؛ بحذفِ حرفِ النِّداءِ والمضافِ إليهِ ، فدلَّتْ معَ قلَّةِ اللفظِ علىٰ كثرةِ المعنىٰ ؛ فينبغي أنْ يكونَ ما هو المقصودُ لتلكَ المقدِّمةِ ، والمقصدُ لذلكَ المبدأِ ، والبناءُ لذلكَ الأساسِ أيضاً . . كذلكَ مشتملاً معَ غايةِ الاختصارِ وقلَّةِ اللفظِ علىٰ كثرةِ المعاني والجهاتِ ، وتعدُّدِ اللطائفِ والاعتباراتِ ؛ لِمَا تقرَّرَ في العُقولِ والعاداتِ ؛ مِنْ أنَّ

(١) في (د) : (اقتصر) بدل (اختصر) .

(٢) في (د) : (باقتصار) بدل (باختصار) .

ثمَّ إنَّ الاختصارَ ؛ لكونِهِ مِنَ الأمورِ النِّسبيَّةِ . . يُرجَعُ في بيانِ دعواهُ إلىٰ ما سبقَ تارةً ، وإلىٰ كونِ المقامِ خليقاً بأبسطَ ممَّا ذُكِرَ أخرىٰ ، والذي نحنُ بصَدَدِهِ مِنَ القَبِيلِ الثاني ؛ إذ هو كلامٌ في معنى انقراضِ الشبابِ وإلمامِ المَشِيبِ ، وهل معنىً

وضعَ القاعدةِ والأساسِ يكونُ بقدرِ ما يُقصَدُ ويُرادُ مِنَ البناءِ عليهِ ، وعلىٰ وَفْقِهِ ؛ فكما أنَّ مقدِّمةَ الجملتينِ وأساسَهما على اختصارٍ في اللفظِ معَ كثرةٍ في المعنىٰ . . فكذلكَ ينبغي أنْ تكونَ الجملتانِ تحقيقاً لذلكَ اللُّزومِ العاديِّ[1] .

ولمَّا كانَ مِنَ الظاهرِ المكشوفِ : أنَّ في ﴿ وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ بالنِّسبةِ إلىٰ مُتعارَفِ الأوساطِ ـ وهو (قد شِخْتُ) ـ إطناباً ، لا إيجازاً واختصاراً . . أشارَ إلى الجوابِ : بأنَّ الاختصارَ أمرٌ نسبيٌّ تُعتبَرُ تارةً إضافتُهُ إلىٰ مُتعارَفِ الأوساطِ ، وتارةً إلىٰ كونِ المقامِ خليقاً بعبارةٍ أبسطَ مِنَ العبارةِ التي ذُكِرَتْ ؛ فما نحنُ فيهِ وإنْ كانَ إطناباً بالنِّسبةِ إلى المتعارَفِ . . لـٰكنَّهُ اختصارٌ بالنِّسبةِ إلىٰ مقتضى المقامِ ، سيَّما وقدِ اشتملَ علىٰ حذفِ (البدنِ) و(منِّي) ، وتركِ (العِظامُ) إلى (العظمُ) .

ثمَّ بيَّنَ وجهَ كونِ المقامِ خليقاً بأبسطَ مِنَ المذكورِ ؛ أعني : ﴿ وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ، فثبتَ أنَّهُ اختصارٌ في الغايةِ .

لا يقالُ : إذا كانَ مقتضى المقامِ هو الأبسطَ . . كانَ المذكورُ البسيطُ غيرَ مطابقٍ لمقتضى المقامِ ؛ فلا يكونُ بليغاً[2] .

لأنَّا نقولُ : ذلكَ مقتضىٰ ظاهرِ المقامِ ، وربَّما يكونُ العُدولُ عنهُ أوفقَ بحقيقةِ

---

(١) فلا يَرِدُ اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٤) بأنه قد يكون مبدأ الكلام مشتملاً علىٰ ما يقتضي الاختصارَ ، وأن يكون منتهى الكلام مشتملاً علىٰ ما يقتضي البسطَ ؛ فلا يكون اختصار الأول مؤذِناً باختصار ما يَعقُبه .

(٢) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق ٢٢٢) .

أحقُّ أنْ يمتريَ القائلُ فيهِ أفاويقَ المجهودِ ، ويستغرقَ في الإنباءِ عنهُ كلَّ حدٍّ معهودٍ . . مِنِ انقراضِ أيَّامٍ ما أصدقَ مَنْ يقولُ فيها : [من البسيط]

وَقَدْ تَعَوَّضْتُ مِنْ كُلٍّ بِمُشْبِهِهِ ... فَمَا وَجَدْتُ لِأَيَّامِ ٱلصِّبَا عِوَضَا[1]

ومِنْ إلمامِ المَشيبِ المَعِيبِ ، المُرِّ الطُّلوعِ الأمَرِّ المَغيبِ .

المقامِ والحالِ ؛ كما في هٰذا المقامِ ؛ فإنَّ التنبيهَ علىٰ كونِ معنى انقراضِ الشبابِ وإلمامِ المَشيبِ فوقَ ما تحيطُ بهِ العبارةُ ، وتفي بهِ الإشارةُ . . نكتةٌ في الاختصارِ .

يَفْنَى ٱلْكَلامُ وَلا يُحِيطُ بِوَصْفِهِ ... أَيُحِيطُ مَا يَفْنَىٰ بِمَا لا يَنْفَدُ[2]

الأفاويقُ : جمعُ أفواقٍ جمعِ فِيَقٍ جمعِ فِيقةٍ ، **والفِيقةُ** : اللَّبَنُ يجتمعُ بينَ الحَلْبَتينِ .

والامتراءُ : الحَلْبُ ، والاستدرارُ .

(**ما أصدقَ**) : تعجُّبٌ وقعَ صفةَ (أيَّامٍ) بتقديرِ القولِ ؛ أي : أيَّامٍ مَقُولٍ في حقِّها : (ما أصدقَ مَنْ يقولُ فيها !) .

و(**مَنْ يقولُ**) بلفظِ المضارعِ : استحضارٌ وإيماءٌ إلىٰ أنَّ القولَ لمَّا كانَ باقياً علىٰ وجهِ الزَّمانِ . . فكأنَّ القائلَ ـ وهو أبو العلاءِ[3] ـ حاضرٌ في قصيدتِهِ[4] .

قولُهُ : (**المُرِّ الطُّلوعِ**) مِنْ إضافةِ الصفةِ المشبَّهةِ إلى الفاعلِ ، وكذا (**الأمَرِّ المَغيبِ**) ؛ كـ (الحَسنِ الوجهِ) ، و(الأحسنِ الوجهِ) ، وليسَتِ الإضافةُ إلى المفضَّلِ عليهِ ليمتنعَ بالجمعِ بينَ اللامِ والإضافةِ[5] ؛ كـ (الخيرِ منهُ)[6] .

---

(١) في (ب ، د) : (عن كل) بدل (من كل) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للمتنبي في « ديوانه » (ص٥٠) ، وفيه : (بفضلكم) بدل (بوصفه) .

(٣) سقط الزند (ص ٢٠٨) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٢) .

(٤) في (د ، و) : (حاضر يقول) بدل (حاضر) .

(٥) في (أ ، د) : (ليمنع الجمع) بدل (ليمتنع بالجمع) ، وفي (ب ، هـ) : (ليمنع) بدل (ليمتنع) .

(٦) فإنه جمع فيه بين اللام و(مِنْ) . « قوجحصاري » (ق١٠٦) .

تَعِيبُ ٱلْغَانِيَاتُ عَلَيَّ شَيْبِي ... وَمَنْ لِي أَنْ أُمَتَّعَ بِٱلْمَعِيبِ[1]

اللهمَّ ؛ زِدْنا اطِّلاعاً على لطائفِ قرآنِكَ الكريمِ ، وغَوْصاً على لآلئِ فُرْقانِكَ العظيمِ ، ووفِّقْنا لابتغاءِ مرضاتِكَ في طُلُوعِ المَشِيبِ المُرِّ ، واختِمْ بالخيرِ في مَغِيبِهِ الأَمَرِّ ، فإنَّهُ لا يكونُ إلا ما تشاءُ ، بيدِكَ الأمرُ كلُّهُ .

وليكنْ هٰذا آخرَ الكلامِ في (الفنِّ الرَّابعِ) ، ولنَعُدْ إلى الفصلِ الموعودِ ؛ وهو الكلامُ في معنى القَصْرِ .

(**وَمَنْ لي**) ؛ أي : مَنْ يكفلُ لي ؛ **يعني** : أنَّ المَشِيبَ مع أنَّهُ مَعِيبٌ أتمنَّى أنْ يبقى زمناً ، وأُمتَّعَ بهِ ولا يغيبَ ، لأنَّ مَغِيبَهُ الموتُ ، وهو أمرُّ منهُ ومِنْ كلِّ مُرٍّ .

والقرآنُ الكريمُ : وصفٌ للشيءِ بوصفِ صاحبِهِ ، أو بأنَّهُ عزيزٌ مُكرَّمٌ .

و(**غاصَ على الدُّرِّ**) : هجمَ واستولى .

(**لا يكونُ إلا ما تشاءُ**) ، و(**بيدِكَ** ـ أي : قُدرتِكَ ـ **الأمرُ كلُّهُ**) : رجوعٌ إلى الحقِّ في أنَّ الكائناتِ كلَّها بمشيئةِ اللهِ تعالى وقُدرتِهِ[2] ، وهو خيرٌ مِنَ التمادي في باطلِ أنَّ الشُّرورَ والقبائحَ ليسَتْ بمشيئةِ اللهِ تعالى ، ووقوعَها بل وقوعَ جميعِ أفعالِ الحيواناتِ ليسَتْ بقُدرتِهِ .

اللهمَّ ؛ بصِّرْنا بنورِ هدايتِكَ ، ويسِّرْنا للتفيُّؤِ إلى ظِلِّ عنايتِكَ ؛ فإنَّ الأمرَ كلَّهُ بقُدرتِكَ ، ومُفوَّضٌ إلى مشيئتِكَ .

• • •

---

(1) البيت من الوافر ، وهو للبحتري في « ديوانه » (1/99) ، وانظر « الإفصاح » (ق 142) .

(2) قوله : (رجوع إلى الحق) ؛ يعني : أن المصنف مع أنه من المعتزلة . . وافق أهلَ الحق في ذلك . « قوجحصاري » (ق 106) .

فصل

في الكلام على القصر

اعلمْ : أنَّ القَصْرَ كما يجري بينَ المبتدأِ والخبرِ ؛ فيُقصَرُ المبتدأُ تارةً على الخبرِ ، والخبرُ على المبتدأِ أخرىٰ . . يجري بينَ الفعلِ والفاعلِ ، وبينَ الفاعلِ والمفعولِ ، وبينَ المفعولينِ ، وبينَ الحالِ وذي الحالِ ، وبينَ كلِّ طرفينِ .

قولُهُ : (فصلٌ) اعلمْ : أنَّ القصرَ في اللغةِ : الحبسُ ؛ تقولُ : (قصرتُ اللِّقْحةَ علىٰ فرسي)[1] ؛ إذا جعلتَ دَرَّها لهُ لا لغيرِهِ ، و﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴾ [الرحمن : ٧٢] : محبوساتٌ .

وفي الاصطلاحِ : جعلُ بعضِ أجزاءِ الكلامِ مخصوصاً بالبعضِ بحيثُ لا يتجاوزُهُ ، ولا يكونُ انتسابُهُ إلا إليهِ ، فكأنَّهُ محبوسٌ عليهِ .

وقد عُدَّ فيما سبقَ مِنْ أحوالِ المسندِ إليهِ[2] ، ثمَّ أُشيرَ إلىٰ أنَّهُ قد يكونُ حالاً للمسندِ[3] ، ثمَّ إلىٰ أنَّهُ لا يختصُّ بما بينَ المسندِ إليهِ والمسندِ[4] ، فحاولَ ها هنا تفصيلَ عدمِ الاختصاصِ ؛ ببيانِ جريانِهِ بينَ الفعلِ والفاعلِ ؛ مِثلُ : (ما قامَ إلا زيدٌ) ، و(ما قامَ زيدٌ بل قعدَ) ، أو (لـٰكنْ قعدَ) ، وبينَ الفاعلِ والمفعولِ ؛ مِثلُ : (ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً) ، و(ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ) ، وبينَ المفعولينِ ؛ مِثلُ : (ما أعطيتُ زيداً إلا درهماً) ، أو (ما علمتُ زيداً إلا فاضلاً) ، و(ما أعطيتُ درهماً إلا زيداً) ، أو (ما علمتُ فاضلاً إلا زيداً) ، وبينَ الحالِ وذي

---

(١) قوله : (اللِّقْحة) هي الناقة التي لها لبن . من هامش (هـ) .

(٢) انظر (١/ ٤٦١) .

(٣) انظر (١/ ٤٦٣) .

(٤) انظر (١/ ٤٦٤) .

الحالِ ؛ مِثلُ : (ما جاءَ زيدٌ إلا راكباً) ، و(ما جاءَ راكباً إلا زيدٌ) ، وبينَ كلِّ طرفينِ أو جزأينِ مِنْ أجزاءِ الكلامِ ، ومتعلِّقينِ مِنْ متعلِّقاتِ الفعلِ ؛ مِثلُ : (ما مررتُ إلا بزيدٍ) ، و(ما جَزِعْتُ عليهِ بل صبرتُ) ، و(ما جلستُ إلا أمامَكَ أو يومَ الجمعةِ) ، و(ما قعدتُ أمامَكَ أو يومَ الجمعةِ بل قمتُ) ، أو (لـٰكنْ قمتُ) ، و(ما ضربتُهُ إلا تأديباً) ، و(ما ضربتُهُ تأديباً بل شتمتُهُ) ، و(ما طابَ زيدٌ إلا نفساً) ، و(ما طابَ نفساً إلا زيدٌ) .

فإنْ قلتَ : قد صرَّحَ فيما سبقَ بأنَّ القصرَ يجري فيما بينَ المسندِ إليهِ والمسندِ ، ويكونُ للمسندِ على المسندِ إليهِ ؛ كما يكونُ للمسندِ إليهِ على المسندِ ، وهو شاملٌ لِمَا بينَ الفعلِ والفاعلِ ، ثمَّ أجملَ ما عدا المسندَ إليهِ والمسندَ ، فقالَ : (ثمَّ ليسَ هو مختصّاً بهـٰذا البَيْنِ)[1] ؛ فكانَ ينبغي أنْ يقولَ ها هنا : (القصرُ كما يجري بينَ المسندِ إليهِ والمسندِ . . يجري بينَ الفاعلِ والمفعولِ ، وبينَ المفعولينِ) .

قلتُ : قد مرَّ فيما سبقَ أنَّهُ يريدُ بالمسندِ إليهِ والمسندِ : المبتدأَ والخبرَ دونَ الفاعلِ والفعلِ[2] ، ونُبِّهْتَ علىٰ مواضعَ مِنْ كلامِهِ تُشيرُ إلىٰ هـٰذا .

ثمَّ ينبغي أنْ يُعلَمَ : أنَّهُ لا يريدُ بجَرَيانِهِ فيما بينَ الفاعلِ والمفعولِ ونحوِ ذلكَ : قصرَ نفسِ الفاعلِ على المفعولِ مثلاً ، وبالعكسِ[3] ؛ إذ لا معنىً لذلكَ ، بل قصرَ فاعليَّتِهِ ؛ أي : نسبةِ الفعلِ المنسوبِ إلى الفاعلِ ، وعلىٰ هـٰذا القياسُ ، وقد صرَّحَ بهـٰذا فيما سيأتي حيثُ قالَ : (الصفةُ المقصورةُ علىٰ عمرٍو في قولِنا : « ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً » . . هي ضربُ زيدٍ ، والمقصورةُ علىٰ زيدٍ في قولِنا : « ما ضربَ عمراً

(١) انظر (١/ ٤٦٤) .
(٢) انظر (٢/ ٧) .
(٣) قوله : (أنه لا يريد . . .) إلى آخره . . تعريض بالمؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٤) .

وأنتَ إذا أتقنتَهُ في موضعٍ ملكتَ الحكمَ في الباقي ، ويكفيكَ مجرَّدُ التنبيهِ هناكَ .

إلا زيدٌ ».. هي الضربُ لعمرٍو)[1] ؛ فقولُهم : (قصرُ الفاعلِ على المفعولِ) أو نحوَهُ.. عبارةٌ عن هـٰذا المعنىٰ مِنْ غيرِ اشتباهٍ .

قولُهُ : (وأنتَ إذا أتقنتَهُ) اعتذارٌ عمَّا فعلَهُ مِنْ تخصيصِ أكثرِ الأمثلةِ والبياناتِ بما بينَ المبتدأِ والخبرِ ، حتىٰ قالَ في الآخِرِ : (وإذ قد ذكَرْنا القصرَ فيما بينَ المبتدأِ والخبرِ بالطُّرُقِ التي سمعتَ.. فقد حانَ أنْ نذكرَهُ فيما بينَ غيرِهما)[2] .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (٢/ ٤٤٠) .

(٢) انظر (٢/ ٤٣٩) ، والمذكور في الآخِر : (وإذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند إليه) ، لا ما ذكره الشارح ، لـٰكن يُفهم من السياق أن المراد بهما : المبتدأ والخبر . من هامش (هـ) .

وحاصلُ معنى القصرِ راجعٌ إلىٰ تخصيصِ الموصوفِ عندَ السَّامعِ بوصفٍ دونَ ثانٍ ؛ . . . .

قولُهُ : (وحاصلُ معنى القصرِ) تفسيرٌ لمعنى القصرِ في تقسيمٍ لهُ إلىٰ قصرِ الموصوفِ على الصفةِ ، وقصرِ الصفةِ على الموصوفِ ، ثمَّ تقسيمِ كلٍّ منهما إلىٰ قصرِ الإفرادِ وقصرِ القلبِ ، معَ التنبيهِ علىٰ أَنَّهُ يريدُ بقصرِ الإفرادِ : ما يعمُّ القسمَ الذي يُسمِّيهِ بعضُهم : قصرَ التعيينِ .

فقولُهُ : (تخصيصِ الموصوفِ . . . بوصفٍ) ؛ أي : جعلِهِ خاصّاً بهِ غيرَ شاملٍ لهُ ولغيرِهِ . . إدخالٌ للباءِ في المقصورِ عليهِ علىٰ ما هو الاستعمالُ العُرْفيُّ العامِّيُّ ، وأمَّا على الاستعمالِ الشائعِ العربيِّ : فمعنىٰ تخصيصِ الموصوفِ بوصفٍ : جعلُهُ منفرداً بهِ غيرَ مشاركٍ لموصوفٍ آخرَ في موصوفيَّتِهِ ، فيكونُ الباءُ في المقصورِ ، ويكونُ هـٰذا قصرَ الصفةِ على الموصوفِ ، لا الموصوفِ على الصفةِ .

وقولُهُ : (دونَ ثانٍ) ؛ أي : متجاوزاً وصفاً آخرَ يكونُ ثانياً بالنِّسبةِ إلى الأوَّلِ ؛ سواءٌ كانَ واحداً أو أكثرَ ، فيتناولُ القصرَ الحقيقيَّ والإضافيَّ بالنِّسبةِ إلىٰ وصفينِ وأكثرَ[1] .

وبهـٰذا يندفعُ ما ذكرَهُ صاحبُ « الإيضاحِ »[2] ؛ مِنْ أنَّ السكَّاكيَّ أهملَ القصرَ الحقيقيَّ[3] .

---

(١) في (و) : (أو أكثر) بدل (وأكثر) .

(٢) ويندفع أيضاً ما ذكره المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٤) ؛ من أنه لو قال : (دون وصف) لكان أولىٰ ؛ لأنه قد يكون هناك ثالث ورابع .

(٣) انظر « الإيضاح » (ص١٠٠) .

كقولِكَ : (زيدٌ شاعرٌ لا مُنجِّمٌ) لمَنْ يعتقدُهُ شاعراً ومُنجِّماً ، أو قولِكَ[1] : (زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ) لمَنْ يتوهَّمُ زيداً علىٰ أحدِ الوصفينِ مِنْ غيرِ ترجيحٍ .

ويُسمَّىٰ هـٰذا : قصرَ إفرادٍ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ يُزيلُ شركةَ الثاني .

أو بوصفٍ مكانَ آخرَ ؛ كقولِكَ لمَنْ يعتقدُ زيداً مُنجِّماً لا شاعراً : (ما زيدٌ مُنجِّمٌ بل شاعرٌ) ، أو (زيدٌ شاعرٌ لا مُنجِّمٌ) . . . .

وقولُهُ : (لمَنْ يعتقدُهُ شاعراً ومنجِّماً) إشارةٌ إلى القسمِ الأوَّلِ مِنْ قصرِ الإفرادِ ؛ وهو أنْ يكونَ معتقَدُ السامعِ شركةَ الوصفينِ على التحقيقِ ، وهـٰذا الذي يخصُّهُ صاحبُ « الإيضاحِ » باسمِ قصرِ الإفرادِ .

وقولُهُ : (لمَنْ يتوهَّمُ زيداً علىٰ أحدِ الوصفينِ) إشارةٌ إلى القسمِ الثاني منهُ ؛ وهو ما يكونُ معتقَدُهُ شركةَ الوصفينِ على الاحتمالِ[2] ، وهـٰذا الذي يُسمِّيهِ[3] : قصرَ التعيينِ .

ومعنىٰ إزالةِ الشركةِ في الأوَّلِ ظاهرٌ ، وفي الثاني : قطعُ الشركةِ الاحتماليَّةِ .

وقولُهُ : (أو بوصفٍ مكانَ آخرَ) عطفٌ علىٰ (بوصفٍ دونَ ثانٍ) ، و(مكانَ) : نصبٌ على الظرفِ ؛ أي : بوصفٍ واقعٍ مجعولٍ في مكانِ وصفٍ آخرَ ؛ واحداً كانَ أو أكثرَ إلىٰ ما لا يُحصىٰ ؛ فيتناولُ القصرَ الحقيقيَّ وإنْ لم يصحَّ في الوجودِ قصرُ موصوفٍ علىٰ صفةٍ دونَ جميعِ ما عداها أو مكانَ جميعِ ما عداها على الإطلاقِ .

وفي التمثيلِ بالشِّعرِ والتنجيمِ إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ لا يُشترطُ في قصرِ القلبِ تنافي الوصفينِ ، وإلا لخرجَ مِثلُ : (زيدٌ شاعرٌ لا مُنجِّمٌ) ، أو (ما زيدٌ مُنجِّمٌ بل شاعرٌ)

---

(١) في (ج ، د) : (وقولك) بدل (أو قولك) .

(٢) قوله : (معتقده) ؛ أي : معتقد السامع .

(٣) أي : يسمّيه صاحب « الإيضاح » .

ويُسمَّىٰ هـٰذا : قصرَ قلبٍ ؛ بمعنىٰ : أنَّ المتكلِّمَ يَقلِبُ فيهِ حكمَ السَّامعِ .

أو إلىٰ تخصيصِ الوصفِ بموصوفٍ قصرَ إفرادٍ ؛ كقولِكَ : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) لمَنْ يعتقدُ زيداً شاعراً ، لـٰكنْ يدَّعي شاعراً آخرَ ، أو قولِكَ[1] : (ما قائمٌ إلا زيدٌ) . . . .

لمَنِ اعتقدَهُ مُنجِّماً لا شاعراً . . عن أقسامِ القصرِ ؛ كما أنَّ التمثيلَ في قصرِ الإفرادِ بالقيامِ والقُعودِ إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ لا يُشترطُ فيهِ عدمُ تنافي الوصفينِ ؛ لأنَّ قصرَ التعيينِ مُدرَجٌ فيهِ ؛ فلوِ اشتُرِطَ عدمُ التنافي لخرجَ مِثلُ : (زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ) لمَنْ يُردِّدُهُ بينَهما . . عنِ الأقسامِ[2] .

وآثرَ في (ما زيدٌ مُنجِّمٌ بل شاعرٌ) اللُّغةَ التميميّةَ على الحجازيّةِ[3] ؛ حِذارَ اختلافِ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ في الإعرابِ الظاهرِ[4] .

وقولُهُ : (أو إلىٰ تخصيصِ الوصفِ) عطفٌ علىٰ (إلىٰ تخصيصِ الموصوفِ) .

وقولُهُ : (قصرَ إفرادٍ) قائمٌ مقامَ : (دونَ موصوفٍ ثانٍ) ، وقولُهُ : (أو قصرَ قلبٍ) عطفٌ عليهِ قائمٌ مقامَ : (مكانَ موصوفٍ آخرَ) .

وقولُكَ : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) ، أو (ما قائمٌ إلا زيدٌ) . . كلامٌ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ مُقدَّمٍ ؛ لانتقاضِ عملِ (ما) بـ (إلا) وبتقديمِ الخبرِ ، والمستثنىٰ منهُ مقدَّرٌ عامٌّ ؛ أي : ما شاعرٌ أو ما قائمٌ أحدٌ إلا زيدٌ .

نعم ؛ يحتملُ أنْ يكونَ (زيدٌ) في (ما قائمٌ إلا زيدٌ) فاعلَ (قائمٌ) ؛ لاعتمادِهِ

---

(١) في (د) : (وقولك) بدل (أو قولك) .
(٢) أي : أقسام القصر . من هامش (أ) .
(٣) أي : عدم إعمال (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ (ليس) . من هامش (هـ) ، وأما أهل الحجاز : فيقولون : (ما زيد منجِّماً) . « قوجحصاري » (ق ١٠٦) .
(٤) وإنما قال : (في الإعراب الظاهر) ؛ لأنه في الإعراب التقديري موافق . من هامش (أ) .

. . . .

على النفيِ ، ويكونَ (قائمٌ) مبتدأً مِنْ قَبيلِ الصفةِ الواقعةِ بعدَ حرفِ النفيِ رافعةً لظاهرٍ .

ومِنَ الغريبِ ما ذكرَهُ الشارحُ العلَّامةُ ؛ أنَّ التقديرَ : (ما أحدٌ شاعرٌ إلا زيدٌ) ، لا (ما شاعرٌ أحدٌ إلا زيدٌ) ؛ لأنَّ خبرَ (ما) لا يتقدَّمُ على اسمِهِ وإنْ لم يعملْ ؛ إمَّا لأنَّ أصلَهُ العملُ[1] ، وإمَّا ليوافقَ اللغةَ العاملةَ ، وهم يُجْرونَ الفرعَ على الأصلِ[2] .

يريدُ : أنَّهُ لا مساغَ في اللغةِ العاملةِ لتقديمِ الخبرِ معَ بقاءِ العملِ ، وإلا فقد أطبقوا على أنَّهُ يتقدَّمُ الخبرُ فيبطلُ العملُ ؛ لضَعْفِها في بابِ العملِ ، وكأنَّهُ جعلَ هـٰذا مِنَ اللغةِ الغيرِ العاملةِ[3] ؛ ليكونَ على وَفْقِ (ما زيدٌ مُنجِّمٌ) برفعِ الاسمينِ ، ومعَ هـٰذا كلِّهِ فلا الحكمُ منقولٌ مِنْ أحدٍ مِنَ النَّحويِّينَ[4] ، ولا الاستدلالُ مقبولٌ عندَ القائسينَ[5] ؛ لظهورِ أنَّهُ قياسٌ معَ القطعِ بانتفاءِ الجامعِ في الفرعِ .

وأغربُ مِنْ ذلكَ تنويرُهُ[6] : بأنَّهم قدَّروا في قولِهِ : (أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفىٰ

---

(١) أي : الأصل في اللغتين والراجح هو اللغة العاملة . من هامش (هـ) .

(٢) انظر « مفتاح المفتاح » (ق١٦٩) ، والمراد بالفرع هنا : اللغة الغير العاملة . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : هـٰذا المثال ؛ وهو قوله : (ما شاعر إلا زيد) . من هامش (هـ) .

(٤) قوله : (ومع هـٰذا) ؛ أي : مع خفاء المراد في جعل هـٰذا المثال من اللغة الغير العاملة ، وقوله : (فلا الحكم) ؛ أي : الحكم بأنه لا يتقدَّم خبر (ما) في اللغة الغير العاملة . من هامش (هـ) .

(٥) قوله : (ولا الاستدلال) ؛ أي : بقوله : (إما لأن أصله العمل . . .) إلىٰ آخره . من هامش (هـ) .

(٦) قوله : (تنويره) ؛ أي : تنوير الشارح العلامة الشيرازي كلامَهُ . « قوجحصاري » (ق١٠٦) .

لِمَنْ يعتقدُ قائمينِ أو أكثرَ في جهةٍ مِنَ الجهاتِ معيَّنةٍ .

أو قصرَ قلبٍ ؛ كقولِكَ : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) لِمَنْ يعتقدُ أنَّ شاعراً في قبيلةٍ معيَّنةٍ أو طَرَفٍ معيَّنٍ ، لٰكنَّهُ يقولُ : (ما زيدٌ هناكَ بشاعرٍ) .

وينتعلُ)[1] ضميرَ الشأنِ ؛ لئلا يلزمَ تقديمُ الخبرِ على الاسمِ في بابِ (إنَّ) وإنْ كانَ العملُ باطلاً بالتخفيفِ[2] ، ولم يَعرفْ أنَّهم إنَّما قدَّروا ضميرَ الشأنِ في (أنِ) المخفَّفةِ المفتوحةِ لتبقىٰ عاملةً ؛ لأنَّهم وجدوا المكسورةَ عاملةً معَ أنَّها أدنىٰ شبهاً بالفعلِ .

وقولُهُ : (في جهةٍ مِنَ الجهاتِ) ؛ مِثْلِ بلدٍ أو قريةٍ أو دارٍ أو سُوقٍ أو نحوِ ذلكَ . قَيْدٌ في المثالينِ جميعاً[3] ؛ ليصحَّ حقيقةً ، ويوافقَ الاستعمالَ الشائعَ علىٰ ما قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ ؛ أنَّا إذا قلنا : (ما قائمٌ إلا زيدٌ) لم نُرِدْ : أنَّهُ ليسَ في الدنيا قائمٌ سواهُ ؛ لاستحالتِهِ ، وإنَّما نعني بهِ : ما قائمٌ حيثُ نحنُ ، أو بحضرتِنا ، أو ما أشبهَ ذلكَ[4] ، ولا فرقَ في هٰذا بينَ الشاعرِ والقائمِ ؛ ولهٰذا قالَ في مثالِ القلبِ : (لِمَنْ يعتقدُ أنَّ شاعراً في قبيلةٍ معيَّنةٍ أو طَرَفٍ معيَّنٍ) .



---

(١) هٰذا عجز بيت من البسيط ورد منسوباً للأعشىٰ ، وصدره :

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا . . . .

ورواية البيت في « ديوانه » (ص٥٩) :

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا أنْ ليسَ يدفعُ عن ذي الحِيلةِ الحِيَلُ

(٢) انظر « مفتاح المفتاح » (ق١٦٩) .

(٣) لا في المثال الثاني فقط كما ذهب إليه الشيرزاي في « مفتاح المفتاح » (ق ١٦٩) .

(٤) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٤٦) .

وللقصرِ طُرُقٌ أربعةٌ :

[القصرُ بالعطفِ]

أحدُها : طريقُ العطفِ ؛ كما تقولُ في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ إفراداً أو قلباً بحسَبِ مقامِ السَّامعِ : (زيدٌ شاعرٌ لا مُنجِّمٌ) ، أو (ما زيدٌ مُنجِّمٌ بل شاعرٌ) .

قولُهُ : (وللقصرِ طُرُقٌ أربعةٌ) لم يَعُدَّ فيها ضميرَ الفصلِ وتعريفَ الخبرِ[1] ؛ لأنَّهُ يريدُ بالطُّرُقِ : ما يُسلَكُ للقصرِ فيما بينَ كلِّ طرفينِ ؛ كالفاعلِ والمفعولِ ، وكالمفعولينِ ، ونحوِ ذلكَ ، وهـٰذانِ يخصَّانِ ما بينَ المسندِ إليهِ والمسندِ .

وفي قولِهِ : (بحسَبِ مقامِ السامعِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأمثلةَ لا تتعيَّنُ للإفرادِ أو للقلبِ إلا بالنظرِ إلىٰ حالِ السامعِ واعتقادِهِ .

والمذكورُ في « دلائلِ الإعجازِ » : أنَّ (لا) إنَّما تُستعمَلُ لقصرِ القلبِ دونَ الإفرادِ ، وليسَ معنىٰ (جاءَني زيدٌ لا عمرٌو) : أنَّهُ لم يكنْ مِنْ عمرٍو مجيءٌ مِثلُ ما كانَ لزيدٍ[2] .

واقتصرَ مِنْ حروفِ العطفِ علىٰ (بل) و(لا) ؛ لظهورِ أنْ لا مَدْخَلَ في ذلك لغيرِهما سوىٰ (لـٰكنْ)[3] ؛ فقد أشارَ في بحثِ (عطفِ المسندِ إليهِ) أنَّهُ يصلُحُ

---

(١) في النسخ ما عدا (د ، و) : (منها) بدل (فيها) ، وفي قوله : (لم يعد . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٤) .

(٢) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٣٦) .

(٣) قوله : (في ذلك) ؛ أي : في القصر . من هامش (أ) .

وفي قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ بالاعتبارينِ : (ما عمرٌو شاعرٌ بل زيدٌ) ، أو (زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو) ، أو (لا غيرُ) ، بتقديرِ : (لا غيرُ زيدٍ) ، إلا أنَّكَ تتركُ الإضافةَ ؛ لدلالةِ الحالِ ، وتبني غيراً بالضمِّ على نحوِ بناءِ الغاياتِ ، أو (ليسَ غيرُ) أو (ليسَ إلا) بتقديرِ : (ليسَ شاعرٌ غيرَ المذكورِ) أو (إلا المذكورَ) ، فتجعلُ النَّفيَ عامّاً ؛ . . . .

طريقاً لقصرِ القلبِ[١] ، ولم يذكرْ ها هنا ؛ لأنَّ المرادَ بالطريقِ : ما يُسلَكُ لأقسامِ القصرِ فيما بينَ كلِّ متعلِّقينِ .

قولُهُ : (وتبني غيراً بالضمِّ) ؛ لكونِ المضافِ إليهِ منوياً ؛ كما في الغاياتِ ؛ (مِنْ قبلُ) ، و(بعدُ) ، معَ ما لهُ مِنَ الشبهِ بالظروفِ في البناءِ[٢] ، ولكونِ حركتِهِ بنائيَّةً لا تتغيَّرُ بتغيُّرِ المعطوفِ عليهِ؛ تقولُ: (رأيتُ زيداً لا غيرُ) ، و(مررتُ بزيدٍ لا غيرُ).

وذهبَ بعضُ النَّحويِّينَ إلى أنَّ (لا) هـٰذهِ لنفيِ الجنسِ دونَ العطفِ ، والمعنى : (لا غيرَ زيدٍ شاعرٌ) ، فيعودُ إلى النفيِ والاستثناءِ .

وأمَّا عدُّ (ليسَ غيرُ) ، و(ليسَ إلا) في هـٰذا المقامِ : فعلى سبيلِ المشابهةِ والمناسبةِ ؛ لظهورِ أنَّهُ ليسَ مِنَ العطفِ في شيءٍ ، وأنَّ القصرَ المستفادَ منهُ راجعٌ إلى النفيِ والاستثناءِ[٣] ؛ ولهـٰذا قدَّرَ اسمَ (ليسَ) نكرةً تعمُّ بالنفيِ[٤] ؛ ليفيدَ إخراجُ المذكورِ منهُ القصرَ عليهِ ؛ كما تقولُ ابتداءً[٥] : (ليسَ شاعرٌ غيرَ زيدٍ)

---

(١) انظر (١/٤١٦) .

(٢) قوله : (بالظروف) ؛ أي : بالظروف المبنية على الضم ؛ مثل : (حيثُ) ، و(قطُّ) . « قوجحصاري » (ق١٠٦) .

(٣) فيكون من الطريق الثاني . « قوجحصاري » (ق١٠٦) ، وفي قوله : (وأما عد . . .) إلى آخره . . تعريض بالكاشي في « شرح المفتاح » (ق ٢٢٤) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق ١٠٦) .

(٤) أي : ليس شاعر إلا المذكور . « قوجحصاري » (ق١٠٦) .

(٥) أي : من غير سبق : (زيد شاعر) . من هامش (هـ) .

ليتناولَ كلَّ شاعرٍ يعتقدُ ممَّنْ عدا زيداً[1] .

والفرقُ بينَ قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ ، وقصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ . . واضحٌ ؛ فإنَّ الموصوفَ في الأوَّلِ لا يمتنعُ أنْ يشاركَهُ غيرُهُ في الوصفِ ، ويمتنعُ في الثاني ، وإنَّ الوصفَ في الثاني يمتنعُ أنْ يكونَ لغيرِ الموصوفِ ، ولا يمتنعُ في الأوَّلِ .

[القصرُ بالنَّفيِ والاستثناءِ]

وثانيها : النَّفيُ والاستثناءُ ؛ كما تقولُ في قصرِ الموصوفِ . . . .

أو (إلا زيداً) ، وفي هـٰذا تنكيرٌ للمسندِ إليهِ وتعريفٌ للمسندِ[2] ، إلا أنَّ لهُ أنْ يقولَ[3] : المسندُ بالحقيقةِ هو المستثنىٰ منهُ المحذوفُ[4] ؛ أي : ليسَ شاعرٌ أحداً إلا زيداً .

لا يقالُ : لمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ الاستثناءُ مِنَ المنفيِّ العامِّ المذكورِ[5] ، ويكونَ الخبرُ محذوفاً ؛ كما في (لا إلـٰهَ إلا اللهُ) ؟

لأنَّا نقولُ : فحينئذٍ يكونُ المختارُ هو الرفعَ ، والكلامُ في النصبِ[6] .

قولُهُ : (وثانيها) ؛ أي : ثاني الطُّرُقِ : النفيُ بـ (ليسَ) أو (ما) أو (لا) أو (إنْ) ، والاستثناءُ بـ (إلا) أو (غيرِ) أو (سوىٰ) .

---

(١) في (د) : (يعتقده) بدل (يعتقد) .
(٢) قوله : (وفي هـٰذا) ؛ أي : في (إلا زيداً) . « قوجحصاري » (ق١٠٦) .
(٣) في (ب ، د) : (إلا أن يقول) بدل (إلا أن له أن يقول) .
(٤) في (أ ، ب ، ج) : (بالخبر) بدل (بالحقيقة) ، وفي هامش (أ) : (الظاهر : بالحقيقة) .
(٥) وهو (شاعر) . من هامش (هـ) .
(٦) إذ رواية الكتاب على النصب . من هامش (هـ) .

على الصِّفةِ إفراداً أو قلباً : (ليسَ زيدٌ إلا شاعراً) ، أو (ما زيدٌ إلا شاعرٌ) ، أو (إنْ زيدٌ إلا شاعرٌ) ، أو (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ، أو (ما زيدٌ إلا يقومُ) .

ومِنَ الواردِ في التنزيلِ علىٰ قصرِ الإفرادِ :

قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ؛ فمعناهُ : محمَّدٌ مقصورٌ على الرِّسالةِ ؛ لا يتجاوزُها إلى البُعدِ عنِ الهلاكِ ، نُزِّلَ المخاطَبونَ لاستعظامِهم ألا يبقىٰ لهم . . منزلةَ المُبعِّدينَ لهلاكِهِ ، وهو مِنْ إخراجِ الكلامِ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ ﴾ [الشعراء : ١١٣] ؛ فمعناهُ : حسابُهم مقصورٌ على الاتِّصافِ بـ (علىٰ ربِّي) ؛ لا يتجاوزُهُ إلىٰ أنْ يتَّصفَ بـ (عليَّ) .

والأمثلةُ المذكورةُ تُحمَلُ على الإفرادِ والقلبِ بحسَبِ حالِ السامعِ .

وأوردَ مِنَ التنزيلِ أربعةَ أمثلةٍ لقصرِ الإفرادِ ، ومثالاً لقصرِ القلبِ ؛ ففي قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] نُزِّلَ المخاطَبونَ منزلةَ المُبعِّدينَ لهلاكِهِ ؛ بناءً على استعظامِهم عدمَ بقائِهِ لهم ، فصاروا بمنزلةِ المعتقدينَ فيهِ وصفينِ : الرِّسالةَ ، والبُعدَ عنِ الهلاكِ ، فقيلَ : (هو مقصورٌ على الرِّسالةِ ؛ لا يتجاوزُها إلى البُعدِ عنِ الهلاكِ) ، فتنزيلُهم منزلةَ المُبعِّدينَ معَ أنَّهم لم يكونوا مُبعِّدينَ بل مُستعظِمينَ . . إخراجٌ للكلامِ علىٰ خلافِ مقتضى الظاهرِ .

وإنَّما جعلَ الوصفَ الآخرَ هو البُعدَ عنِ الهلاكِ دونَ التبرُّؤِ[1] ، ونزَّلَهم منزلةَ المُبعِّدينَ دونَ المنكِرينَ ؛ لأنَّ هـٰذا أقربُ إلى الحقِّ ، وأنسبُ بأنْ يُنسَبَ إلى الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهم أجمعينَ .

قولُهُ : (حسابُهم مقصورٌ على الاتِّصافِ بـ « علىٰ ربِّي ») لمَّا كانتِ الوصفيَّةُ في

---

(١) أي : دون التبرُّؤ من الهلاك كما قدَّره صاحب « الإيضاح » (ص١٢٣) .

وقولُهُ : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ * إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [الشعراء : ١١٤ ـ ١١٥] ؛ فمعناهُ : أنا مقصورٌ على النِّذارةِ ؛ لا أتخطَّاها إلى طردِ المؤمنينَ .

وقولُهُ تعالى : ﴿ وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ [يس : ١٥] ؛ فالمرادُ : لستُم في دعواكم للرِّسالةِ عندَنا بينَ الصِّدقِ وبينَ الكذبِ كما يكونُ ظاهرُ حالِ المدَّعي إذا ادَّعى ، . . . .

جانبِ المقصورِ عليهِ غيرَ ظاهرةٍ ، وكانَ مَظِنَّةَ أنْ يُتوهَّمَ أنَّ المعنى على أنَّ وصفَ الحسابِ مقصورٌ على ربِّي ؛ لا يتجاوزُهُ إليَّ . . بالغَ في التوضيحِ والتصريحِ بوصفيَّةِ الخبرِ المقصورِ عليهِ وموصوفيَّةِ الحسابِ المقصورِ ، وأدخلَ حرفَ الجرِّ في (على ربِّي) ، و(عليَّ) بطريقِ الحكايةِ .

لٰكنْ لا يخفى : أنْ ليسَ الحسابُ متَّصفاً بلفظِ (على ربِّي) بل بمعناهُ ؛ أيِ : الكائنُ على ربِّي ؛ فالمرادُ : أنَّ حسابَهم مقصورٌ على الاتِّصافِ بالكونِ على ربِّي ؛ لا يتجاوزُهُ إلى الاتِّصافِ بالكونِ عليَّ .

قولُهُ : (على النِّذارةِ) بكسرِ النونِ مصدرٌ بمعنى الإنذارِ .

والقومُ كأنَّهمُ اعتقدوا في نوحٍ وصفينِ : الإنذارَ ، وطَرْدَ المؤمنينَ ، فقالَ : (أنا مقصورٌ على الأوَّلِ ؛ لا أتجاوزُهُ إلى الثاني) .

قولُهُ : (﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾) مِنْ كلامِ أهلِ أنطاكيةَ لرسلِ عيسى عليهِ السلامُ حينَ قالوا : ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ [يس : ١٤] .

والظاهرُ : أنَّ قصدَهم أنَّهم صادقونَ البتةَ[١] ؛ فينبغي أنْ يُحمَلَ قولُ الكفرةِ : (إنْ أنتم إلا تكذبونَ) على قصرِ القلبِ ، وقد حملَهُ على قصرِ الإفرادِ ـ يعني : القسمَ الذي يكونُ المخاطَبُ فيهِ متردِّداً مدَّعياً ثبوتَ أحدِ الوصفينِ مِنْ غيرِ تعيينٍ ـ

---

(١) قوله : (قصدهم) ؛ أي : الرسل . من هامش (هـ) .

بل أنتم عندَنا مقصورونَ على الكذبِ ؛ لا تتجاوزونَهُ إلىٰ حقٍّ كما تدَّعونَهُ ، وما معَكم مِنَ الرَّحمـٰنِ مُنزَلٌ في شأنِ رسالتِكم .

ومِنَ الواردِ علىٰ قصرِ القلبِ : قولُهُ تعالىٰ حكايةً عن عيسىٰ عليهِ السَّلامُ : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة : ١١٧] ؛ لأنَّهُ قالَهُ في مقامٍ اشتملَ علىٰ معنىٰ : (إنَّكَ يا عيسىٰ لم تقلْ للنَّاسِ ما أمرتُكَ ؛ لأنِّي أمرتُكَ أنْ تدعوَ النَّاسَ إلىٰ أنْ يعبدوني ، ثمَّ إنَّكَ دعوتَهم إلىٰ أنْ يعبدوا مَنْ هو دوني) ؛ ألا ترىٰ إلىٰ ما قبلَهُ ؛ ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ١١٦] ؟!

ليكونَ أبلغَ في ردِّ دعوى الرُّسلِ ؛ يعني : أنَّ ما أنتم عليهِ مِنَ الجزمِ بالصِّدقِ ممَّا لا ينبغي أنْ يَخطُرَ ببالِ العاقلِ ، بل غايةُ أمرِكمُ التردُّدُ بينَ الصِّدقِ والكذبِ ، وادِّعاءُ أنَّكم علىٰ أحدِ الوصفينِ كما هو ظاهرُ شأنِ المدَّعي عندَ الدَّعوىٰ ، لـٰكنَّكم لستُم كذلكَ ، بل أنتُم مقصورونَ على الكذبِ ؛ لا تتجاوزونَهُ إلى الصِّدقِ والحقِّ ، هـٰكذا يقالُ في دفعِ الإشكالِ[1] ، وتحقيقِ جعلِهِ مِنْ قصرِ الإفرادِ دونَ القلبِ .

لـٰكنْ لا يخفىٰ : أنَّ في قولِهِ : (أنتُم عندَنا مقصورونَ على الكذبِ ؛ لا تتجاوزونَهُ إلىٰ حقٍّ كما تدَّعونَهُ) . . بعضَ نَبْوةٍ عن هـٰذا المعنىٰ ؛ لدلالتِهِ علىٰ أنَّ المرادَ : أنَّهم يدَّعونَ تجاوزَهم إلى الحقِّ ، لا تردُّدَهم بينَ الحقِّ والباطلِ ، إلا أنْ يُحمَلَ علىٰ (لا تتجاوزونَهُ إلى احتمالِ حقٍّ كما تدَّعونَ)[2] .

قولُهُ : (ألا ترىٰ إلىٰ ما قبلَهُ) ؛ أي : ما قبلَ قولِهِ : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ ﴾ ؛ وهو ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ ؛ فإنَّهُ استفهامُ

---

(١) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٢٥) .

(٢) قوله : (إلى احتمال حق) ؛ أي : يُحمَل كلام « المفتاح » علىٰ حذف مضاف ؛ وهو (احتمال) . « قوجحصاري » (ق١٠٧) .

وفي قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ إفراداً : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) أو (ما جاءَ إلا زيدٌ) لِمَنْ يرى الشِّعرَ لزيدٍ ولعمرٍو ، أوِ المجيءَ لهما .

وقلباً : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) و(ما جاءَ إلا زيدٌ) لِمَنْ يرىٰ أنَّ زيداً ليسَ بشاعرٍ ، وأنَّ زيداً ليسَ بجاءٍ .

وتحقيقُ وجهِ القصرِ ....

تقريرٍ يدلُّ علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ كأنَّهُ جعلَ عيسىٰ بمنزلةِ مَنْ قالَ للناسِ قولاً غيرَ ما أمرَهُ اللهُ تعالىٰ بهِ ؛ وهو دعاؤُهم إلىٰ عبادتِهِ وأمِّهِ دونَ عبادةِ اللهِ تعالىٰ ، فيكونُ قولُ عيسىٰ عليهِ السلامُ : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ ﴾ . . قصرَ قلبٍ ، لا إفرادٍ[1] ؛ إذ لم يجعلْهُ اللهُ بمنزلةِ القائلِ للأمرينِ جميعاً ، أو لأحدِهما مِنْ غيرِ تعيينٍ .

قولُهُ : (وفي قصرِ الصِّفةِ) عطفٌ علىٰ قولِهِ : (في قصرِ الموصوفِ) .

وآثرَ ها هنا بعضَ التطويلِ والتفصيلِ معَ أنَّهُ كانَ يكفي أنْ يقولَ[2] : (إفراداً أو قلباً : « ما شاعرٌ إلا زيدٌ » ، أو « ما جاءَ إلا زيدٌ ») ؛ كما في قصرِ الموصوفِ .

وزادَ ها هنا مِثالَ الفعلِ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّهُ يجري في قصرِ الصفةِ دونَ قصرِ الموصوفِ .

واقتصرَ مِنْ أمثلةِ قصرِ الإفرادِ على القسمِ الأوَّلِ منهُ دونَ ما يُسمَّىٰ : قصرَ التعيينِ ؛ مِثلُ : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) ، و(ما جاءَ إلا زيدٌ) لِمَنْ يتوهَّمُ أنَّ الشاعرَ أوِ الجائيَ زيدٌ أو عمرٌو .

قولُهُ : (وتحقيقُ وجهِ القصرِ) لمَّا كانَ وجهُ القصرِ في العطفِ ظاهراً ؛ حيثُ اشتملَ على التصريحِ بإثباتِ شيءٍ ثمَّ نفيِ مقابلِهِ ؛ كما في كلمةِ (لا) ، أو

---

(١) كما جوَّزه المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٥) .

(٢) قوله : (بعض التطويل والتفصيل) ؛ أي : حيث قال : (لمن يرى الشعر لزيد ولعمرو . . .) إلىٰ قوله : (ليس بجاء) . من هامش (هـ) .

في الأوَّلِ : هو أنَّكَ بعدَ علمِكَ أنَّ أنفُسَ الذواتِ يمتنعُ نفيُها ، وإنَّما تُنفىٰ صفاتُها ـ وتحقيقُ ذلكَ يُطلَبُ مِنْ علومٍ أُخَرَ ـ متىٰ قلتَ : (ما زيدٌ) توجَّهَ النَّفيُ إلى الوصفِ ، وحينَ لا نزاعَ في طُولِهِ ولا قِصَرِهِ ، ولا سوادِهِ ولا بياضِهِ ، وما شاكلَ ذلكَ ، وإنَّما النِّزاعُ في كونِهِ شاعراً أو مُنجِّماً[١] . . تناولَهما النَّفيُ ، فإذا قلتَ : (إلا شاعرٌ) جاءَ القصرُ .

بالعكسِ ؛ كما في كلمةِ (بل) . . لم يحتجْ فيهِ إلىٰ تحقيقٍ وتفصيلٍ ، بخلافِ طريقِ النفيِ والاستثناءِ ؛ إذ لا تنصيصَ فيهِ علىٰ نفيِ المقابلِ بل علىٰ إثباتِ الشيءِ أيضاً عندَ الحنفيَّةِ مِنْ أئمَّةِ الأصولِ ؛ حيثُ لا يجعلونَ الاستثناءَ مِنَ النفيِ إثباتاً ، ولا يقولونَ بدلالةِ : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) علىٰ شاعريَّةِ زيدٍ ، ولا بدلالةِ : (لا إلـٰهَ إلا اللهُ) علىٰ وجودِ اللهِ وألوهيَّتِهِ . . إلا بطريقِ الإشارةِ[٢] ؛ فاحتيجَ إلىٰ تحقيقِ وجهِ القصرِ فيهِ .

فحقَّقَهُ في الأوَّلِ ـ أي : قصرِ الموصوفِ على الصفةِ ـ بأنَّكَ متىٰ قلتَ : (ما زيدٌ) مثلاً بإدخالِ حرفِ النفيِ في ذاتٍ جوهريٍّ أو عَرَضيٍّ بعدَ علمِكَ بأنَّ أنفُسَ الذَّواتِ يمتنعُ نفيُها ، وإنَّما يمكنُ نفيُ صفاتِها . . توجَّهَ النفيُ إلىٰ نفيِ أوصافِ تلكَ الذَّاتِ المذكورةِ[٣] ؛ كزيدٍ مثلاً ؛ ضرورةَ أنَّ النفيَ إنَّما يتوجَّهُ إلىٰ ما يمكنُ نفيُهُ ، ولمَّا لم يكنِ النِّزاعُ بينَكَ وبينَ مخاطَبِكَ الذي تقصدُ بكلامِكَ ردَّهُ عنِ الخطأِ إلى الصوابِ في طُولِ زيدٍ أو قِصَرِهِ ، ولا في سوادِهِ أو بياضِهِ ، أو غيرِ ذلكَ مِنَ الأوصافِ التي عُلِمَ بالضرورةِ أوِ الحسِّ أوِ الدليلِ أو قرائنِ الأحوالِ أوِ الاتِّفاقِ منكما ثبوتُها أوِ انتفاؤُها[٤] ، وإنَّما كانَ النِّزاعُ في كونِ زيدٍ شاعراً أو مُنجِّماً . . تناولَهما

---

(١) في (أ ، ب ، هـ) : (ومنجماً) بدل (أو منجماً) .

(٢) انظر تفصيل المسألة في « شرح العضد علىٰ مختصر المنتهى الأصولي » (٣/ ٥٠ـ ٥١) .

(٣) قوله : (**النفي**) ؛ أي : حرف النفي . من هامش (هـ) .

(٤) في (أ ، د) : (على ثبوتها وانتفائها) بدل (ثبوتها أو انتفاؤها) .

النفيُ ـ أي : كونَهُ شاعراً ، وكونَهُ مُنجِّماً ـ وتوجَّهَ إليهما ، فإذا أخرجتَ أحدَهما عن حكمِ النفيِ وقلتَ : (إلا شاعرٌ) . . جاءَ القصرُ ؛ أي : اقتصرَ الثبوتُ علىٰ كونِهِ شاعراً ، وبقيَ كونُهُ مُنجِّماً علىٰ حكمِ النفيِ ، ومبناهُ علىٰ أنَّ كونَ الاستثناءِ مِنَ النفيِ إثباتاً سيَّما في الاستثناءِ المُفرَّغِ[1] . . ممَّا لا ينبغي أنْ يُشكَّ فيهِ ، وفي دلالةِ اللفظِ عليهِ .

وقولُنا[2] : (**تناولَهما النفيُ**) ، و(**توجَّهَ إليهما**) دونَ أنْ نقولَ[3] : (انتفيا) . . دفعٌ **لِمَا يُتوهَّمُ** ؛ مِنْ لُزومِ التناقضِ ؛ بناءً علىٰ أنَّ الإثباتَ بعدَ النفيِ تناقضٌ ؛ وذلكَ أنَّ تناولَ النفيِ إيَّاهما إنَّما هو بحسَبِ دلالةِ اللفظِ دونَ الإرادةِ والحكمِ ، وإنَّما يتحقَّقُ الحكمُ ويتمُّ بعدَ تمامِ الكلامِ ولُحوقِ الاستثناءِ .

فقولُهُ : (**بعدَ علمِكَ**) متعلِّقٌ بـ (متىٰ قلتَ) ، **والشرطيَّةُ** : خبرُ (أنَّكَ) ، و(**تحقيقُ ذلكَ يُطلَبُ مِنْ علومٍ أُخَرَ**) : اعتراضٌ بينَهما .

و(**حينَ لا نزاعَ**) : بمنزلةِ الشرطِ ، و(**تناولَهما**) : جوابٌ لهُ ، وهو العاملُ في الظرفِ .

والمرادُ بالعلومِ الأُخَرِ : ما ليسَ مِنْ جنسِ العربيَّةِ وسائرِ العلومِ النقليَّةِ ، بل مِنَ العلومِ العقليَّةِ ؛ كالكلامِ[4] ، والأقسامِ الحِكَميَّةِ مِنَ الإلـٰهيَّةِ والطبيعيَّةِ[5] .

وليسَ بلازمٍ أنْ يكونَ ذلكَ مطلباً ومسألةً مِنْ كلٍّ منها[6] ، بل يكفي أنْ يكونَ

---

(١) لأنه أكثر وقوعاً . « قوجحصاري » (ق ١٧٤) نسخة نور عثمانية .

(٢) في (ج ، هـ) : (وقوله) بدل (وقولنا) .

(٣) في (ج ، هـ) : (يقول) بدل (نقول) .

(٤) وهو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية . « قوجحصاري » (ق١٠٧) .

(٥) **الحكمة** : العلم بالأشياء كما هي . « قوجحصاري » (ق١٠٧) .

(٦) في (أ ، ب ، ج ، د) : (منهما) بدل (منها) ، وقوله : (**وليس بلازم** . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض الكاشي في « شرح المفتاح » (ق ٢٢٧) بأنه لم يُذكر في الطبيعيات ذلك ، وقوله : (**ذلك**) ؛ أي : تحقيق أن أنفُس الذوات يمتنع نفيها . من هامش (هـ) .

مسألةً مِنْ أحدِها[1] ، أو يكونَ ما يُفتقَرُ إليهِ في تحقيقِهِ مبيَّناً فيها كلِّها أو بعضِها مجتمعاً أو متفرِّقاً .

بقيَ الكلامُ في المرادِ بقولِهِ : (أنَّ أنفُسَ الذَّواتِ يمتنعُ نفيُها) ، فنُقِلَ عنِ المصنِّفِ أنَّ المرادَ بها : الأجسامُ ، وقد ذُكِرَ في العلومِ الحِكَميَّةِ وبعضِ كُتُبِ الكلامِ أنَّ الجسمَ يمتنعُ فناؤُهُ ، بل في بعضِها : أنَّ الضرورةَ قاضيةٌ ببقاءِ الأجسامِ ، وإنَّما يَعرِضُ لها التفريقُ ، وهو ليسَ بإعدامٍ .

وقيلَ : المرادُ بالذَّواتِ : الواجبُ ، والجواهرُ ؛ مِنَ العقلِ والنَّفسِ والهَيُولىٰ والصورةِ والجسمِ ؛ فإنَّ الذاتَ ما يقومُ بنفسِهِ دونَ موضوعٍ يُقوِّمُهُ ، وقد تقرَّرَ في العلومِ أنَّها يمتنعُ فناؤُها ، وأنَّ ما يُشاهَدُ مِنَ التبدُّلاتِ والتغيُّراتِ في عالمِ الكونِ والفسادِ . . إنَّما هو بسببِ الزوالِ والحدوثِ للصُّوَرِ النوعيَّةِ والأعراضِ[2] .

واعترُِضَ : بأنَّ ما يدخلُهُ النفيُ ، ويُقصَدُ قصرُهُ علىٰ صفةٍ . . ربَّما لا يكونُ جسماً ولا شيئاً مِنَ الجواهرِ بل عَرَضاً ؛ مِثلُ : ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي ﴾ [الشعراء : ١١٣] ؛ فلا يتمُّ الدليلُ ـ اللهمَّ ـ إلا بطريقِ المقايسةِ وعدمِ القائلِ بالفصلِ[3] .

وقيلَ : هو إشارةٌ إلىٰ ما يقولُ الحكماءُ ؛ مِنْ أنَّ الماهيَّاتِ ليسَتْ بجعلِ الجاعلِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ ذواتِ الجواهرِ والأعراضِ ذواتٌ ؛ سواءٌ وُجِدَ الغيرُ أو لم يُوجَدْ ؛ فلا

---

(١) في (أ ، ج ، د) : (أحدهما) بدل (أحدها) .

(٢) القائل : هو ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق١٠٧) ، وانظر أيضاً « مفتاح المفتاح » للشيرازي (ق١٧٠) .

(٣) قوله : (واعترُِض) ؛ أي : اعترُض القيل السابق ، والمعترض : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٢٦) ، وقوله : (اللهم إلا بطريق المقايسة) لفظ (اللهم) ، وإقحام لفظ (طريق) . . دليل علىٰ ضعف وجه القياس . « قوجحصاري » (ق ١٠٧) .

وتحقيقُ وجهِ القصرِ في الثاني : هو أنَّكَ متىٰ أدخلتَ النَّفيَ على الوصفِ المسلَّمِ ثُبُوتُهُ ـ وهو وصفُ الشِّعرِ ـ وقلتَ : (ما شاعرٌ) ، أو (ما مِنْ شاعرٍ) ، أو (لا شاعرَ) . . توجَّهَ بحكمِ العقلِ إلىٰ ثبوتِهِ للمدَّعىٰ لهُ ؛ إنْ عامّاً ؛ كقولِكَ : (في الدُّنيا شعراءُ) ، أو (في قبيلةِ كذا شعراءُ) ، وإنْ خاصّاً ؛ كقولِكَ : (زيدٌ وعمرٌو شاعرانِ) ، فيتناولُ النَّفيُ ثبوتَهُ لذلكَ ، فمتىٰ قلتَ : (إلا زيدٌ) أفادَ القصرَ .

مكنُ توجُّهُ النفيِ إليها أصلاً ؛ بمعنىٰ[1] : أنَّ الذَّاتَ ليسَتْ بذاتٍ ، بل إلىٰ صفاتِها[2] ؛ بمعنىٰ : أنَّها ليسَتْ بموجودةٍ أو متحرِّكةٍ أو ساكنةٍ أو غيرِ ذلكَ[3] .

وهٰذا يوافقُ ما ذكرَ في بحثِ (الاستفهام) ؛ مِنْ أنَّ احتمالَ الاستقبالِ إنَّما يكونُ لصفاتِ الذَّواتِ[4] ، لا لأنفسِ الذَّواتِ ؛ لأنَّ الذَّواتِ مِنْ حيثُ هي هي . . ذواتٌ فيما مضىٰ ، وفي الحالِ ، وفي الاستقبالِ[5] .

وأمَّا تحقيقُ وجهِ القصرِ في الثاني ؛ أي : قصرِ الصفةِ على الموصوفِ : فهو أنَّكَ متىٰ أدخلتَ النفيَ على الوصفِ المسلَّمِ عندَ السامعِ ثبوتُهُ ؛ كوصفِ الشِّعرِ المقرَّرِ عندَكَ وعندَ مخاطَبِكَ أنَّهُ ثابتٌ ، وإنَّما النِّزاعُ في الموصوفِ بهِ أنَّهُ زيدٌ وعمرٌو مثلاً ، أو واحدٌ منهما لا على التعيينِ ، أو عمرٌو دونَ زيدٍ ، وقلتَ : (ما شاعرٌ) . . توجَّهَ النفيُ بحكمِ العقلِ ومَعُونةِ القرائنِ إلىٰ ثبوتِ ذلكَ الوصفِ للموصوفِ الذي ادَّعى السامعُ أنَّ الوصفَ المذكورَ ثابتٌ لهُ بصفةِ أعمِّ العمومِ ؛ مِثلُ : أنْ يدَّعيَ أنَّ في الدنيا شعراءَ ، أو نوعِ عمومٍ ؛ مِثلُ : أنْ يدَّعيَ أنَّ في قبيلةِ كذا شعراءَ ، أو بصفةِ الخصوصِ ؛ بأنْ يدَّعيَ أنَّ زيداً وعمراً شاعرانِ ، فيتناولُ النفيُ ثبوتَ ذلكَ الوصفِ

---

(١) قوله : (بمعنىٰ . . .) إلىٰ آخره . . تفسير لتوجُّه النفي .
(٢) أي : بل يتوجه النفي إلىٰ صفاتها .
(٣) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٥) .
(٤) في (ب ، هـ) : (لفعل) بدل (لصفات) .
(٥) انظر (٢/٥٠٢) .

[القصرُ باستعمالِ (إنَّما)]

وثالثُها : استعمالُ (إنَّما) ؛ كما تقولُ في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ

لذلكَ الموصوفِ المدَّعىٰ لهُ على الوجهِ الذي ادَّعىٰ ، حتىٰ كأنَّكَ قلتَ : (لا شاعرَ في الدنيا ، أو في قبيلةِ كذا ، أو فيما بينَ زيدٍ وعمرٍو) ، فمتىٰ قلتَ : (إلا زيدٌ) أفادَ القصرَ ؛ أيِ : اختصاصَ وصفِ الشِّعرِ بزيدٍ ، وبقيَتِ الموصوفاتُ الأُخَرُ على النفيِ .

فضميرُ (إلىٰ ثبوتِهِ) : للوصفِ المسلَّمِ .

وضميرُ (لهُ) : للموصولِ ؛ أعني : اللامَ في (المدَّعىٰ) .

والمستكنُّ في (المدَّعىٰ) : يعودُ إلىٰ (ثبوتِهِ) .

قولُهُ : (إنْ عامّاً) ؛ أي : إنْ كانَ المدَّعىٰ لهُ عامّاً . . يتوجَّهِ النفيُ إليهِ عامّاً ، وإنْ كانَ خاصّاً فخاصّاً .

وقولُهُ : (فيتناولُ) عطفٌ علىٰ (توجَّهَ) .

و(ذلكَ) : إشارةٌ إلى المدَّعىٰ لهُ .

وفي قولِهِ : (إنْ عامّاً ؛ كقولِكَ : « في الدنيا شعراءُ ») إشارةٌ إلى القصرِ الحقيقيِّ ؛ فإنَّهُ ممكنٌ واقعٌ في قصرِ الصفةِ[1] ؛ مِثلُ : (ما الأميرُ القاهرُ والسلطانُ العادلُ ، أوِ النِّحريرُ الفاضلُ . . إلا فلانٌ)[2] ، بخلافِ قصرِ الموصوفِ ؛ فلم يُشِرْ فيهِ إليهِ .

قولُهُ : (وثالثُها) ؛ أي : ثالثُ الطُّرُقِ : استعمالُ (إنَّما) .

لم يقل : (إنَّما) ؛ لأنَّ الطريقَ هو ما يُسلَكُ ويُشتغَلُ بهِ للوصولِ إلىٰ غايةٍ ،

---

(١) لأن إثباتَ الوصف لشخص ، ونفيَهُ عما عداه . . غير محال . من هامش (أ) .

(٢) في (ب ، ج) : (والنحرير) بدل (أو النحرير) .

قصرَ إفرادٍ : (إنَّما زيدٌ جاءٍ) (إنَّما زيدٌ يجيءُ) لِمَنْ يُردِّدُهُ بينَ المجيءِ والذَّهابِ مِنْ غيرِ ترجيحٍ لأحدِهما ، أو قصرَ قلبٍ لِمَنْ يقولُ : (زيدٌ ذاهبٌ لا جاءٍ) .

وفي تخصيصِ الصِّفةِ بالموصوفِ إفراداً : (إنَّما يجيءُ زيدٌ) لِمَنْ يُردِّدُ المجيءَ بينَ زيدٍ وعمرٍو ، أو يراهُ منهما ، وقلباً لِمَنْ يقولُ : (لا يجيءُ زيدٌ) ، ويضيفُ إليهِ الذَّهابَ .

وذلكَ في التحقيقِ استعمالُ (إنَّما) ، لا كلمةُ (إنَّما) ، بخلافِ باقي الطُّرُقِ[1] ؛ فإنَّها مَعانٍ مصدريَّةٌ يتَّصفُ بها المتكلِّمُ ، ويشتغلُ بها لغرضٍ[2] .

وما يقالُ ؛ أنَّ ذلكَ إشارةٌ إلىٰ أنَّ دلالةَ (إنَّما) ليسَتْ بحسَبِ الوضعِ[3] . . ليسَ بشيءٍ[4] .

ثمَّ لا يظهرُ لسكوتِهِ عنِ القسمِ الأوَّلِ مِنْ قصرِ الإفرادِ ؛ مِثْلُ : (إنَّما زيدٌ شاعرٌ) لِمَنْ يجعلُهُ شاعراً ومُنجِّماً معاً . . جهةٌ .

فإنْ قيلَ : ذلكَ لِمَا ذكرَ الشيخُ عبدُ القاهرِ[5] ؛ مِنْ أنَّكَ إذا قلتَ : (إنَّما جاءَني زيدٌ) لم تكنْ تنفي أنْ يكونَ قد جاءَ معَ زيدٍ غيرُهُ ، بل تنفي المجيءَ الذي أثبتَّهُ لزيدٍ عن عمرٍو ؛ فهو كلامٌ معَ مَنْ زعمَ أنَّ الجائيَ عمرٌو ، لا مَنْ زعمَ أنَّ زيداً وعمراً جائيانِ ، فإنْ زعمتَ أنَّ المعنىٰ : (إنَّما جاءَني مِنْ بينِ القومِ زيدٌ وحدَهُ) . . فإنَّهُ تكلُّفٌ ، والكلامُ هو الأوَّلُ[6] .

---

(١) وهي : العطف ، والنفي والاستثناء ، والتقديم . « قوجحصاري » (ق١٠٧) .
(٢) في (أ ، ب ، د ، هـ) : (به) بدل (بها) .
(٣) القائل : هو ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق١٠٧) .
(٤) لما سيأتي أن دلالة (إنما) على الحصر . . بحسب الوضع . « قوجحصاري » (ق١٠٧) .
(٥) قوله : (ذلك) ؛ أي : سكوت المصنف عن القسم الأول من قصر الإفراد . من هامش (أ) .
(٦) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٣٦) .

والسَّببُ في إفادةِ (إنَّما) معنى القصرِ : هو تضمينُهُ معنىٰ (ما) و(إلا) ؛ ولذلكَ تسمعُ المفسِّرينَ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ ﴾ [البقرة : ١٧٣] بالنصبِ . . يقولونَ : معناهُ : ما حرَّمَ عليكم إلا الميتةَ والدَّمَ ، وهو المطابقُ لقراءةِ الرفعِ المقتضِيةِ لانحصارِ التحريمِ على الميتةِ والدَّمِ ؛ . . . .

قلنا : فحينئذٍ لا يصحُّ ما ذكرَ في قصرِ الصفةِ على الموصوفِ[١] ؛ مِنْ مِثلِ : (إنَّما يجيءُ زيدٌ) لمَنْ يرى المجيءَ مِنْ زيدٍ وعمرٍو ، بل لا يصحُّ استعمالُهُ للقسمِ الثاني أيضاً مِنْ قصرِ الإفرادِ ، اللهمَّ إلا أنْ يقالَ : إنَّهُ حافظَ ها هنا علىٰ جهةِ الأولويَّةِ[٢] ، وثَمَّةَ علىٰ مُجرَّدِ الجوازِ ولو بتكلُّفٍ[٣] .

قولُهُ : (والسببُ في إفادةِ « إنَّما » معنى القصرِ : هو تضمُّنُهُ معنىٰ)[٤] النفيِ والاستثناءِ ، وهـٰذا لا يُنافي كونَ دلالتِهِ على القصرِ بوساطةِ الوضعِ ؛ لأنَّ الواضعَ هو الذي جعلَهُ متضمِّناً معنىٰ (ما) و(إلا) .

ولمَّا كانَ في إفادتِهِ القصرَ خفاءٌ وتردُّدٌ للبعضِ . . بيَّنَ لهُ السببَ ، والنقلَ عن أئمَّةِ التفسيرِ وأئمَّةِ النَّحوِ ، والمناسبةَ بحيثُ يكادُ يُجْرىٰ مُجْرى القولِ بالتركيبِ والاشتقاقِ[٥] ، والتنبيهَ مِنْ إجراءِ الفُصَحاءِ عليهِ بعضَ خواصِّ (ما) و(إلا)[٦] .

قولُهُ : (وهو المطابقُ لقراءةِ الرَّفعِ) ؛ أي : رفعِ (الميتةُ) معَ بقاءِ (حرَّمَ) علىٰ لفظِ المبنيِّ للفاعلِ ، وهـٰذهِ القراءةُ مذكورةٌ في « تفسيرِ الكَوَاشيِّ »[٧] ،

---

(١) قوله : (لا يصح) ؛ لأنه علىٰ تقرير الشيخ من قصر القلب . من هامش (هـ) .
(٢) قوله : (ها هنا) ؛ أي : في قصر الموصوف . من هامش (هـ) .
(٣) قوله : (وثمة) ؛ أي : في قصر الصفة . من هامش (هـ) .
(٤) في هامش (د) نسخة : (تضمينه) بدل (تضمنه) ، وهو الموافق لما في نسخ المتن .
(٥) يعني : أن المناسبة ها هنا كالمناسبة التي بالتركيب والاشتقاق بين شيئين . من هامش (أ) .
(٦) قوله : (من إجراء) متعلق بحال محذوف ، والتقدير : والتنبيهَ علىٰ ذلك ناشئاً من إجراء . من هامش (هـ) .
(٧) انظر « تفسير الكواشي » (١/ ٦٦ ـ ٦٧) ، و« الدر المصون » (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦) ، وهي قراءة=

بسببِ أنَّ (ما) في قراءةِ الرَّفع يكونُ موصولاً صلتُهُ (حرَّمَ عليكم) واقعاً اسماً لـ (إنَّ) ، ويكونُ المعنىٰ : إنَّ المحرَّمَ عليكُمُ الميتةُ والدَّمُ .

وقد سبقَ أنَّ قولَنا : (المنطلقُ زيدٌ) و(زيدٌ المنطلقُ) . . كلاهما يقتضي انحصارَ الانطلاقِ علىٰ زيدٍ[1] .

وترىٰ أئمَّةَ النَّحوِ . . . .

و(ما) علىٰ هـٰذهِ القراءةِ موصولةٌ لا غيرُ علىٰ ما لا يخفىٰ ، ولو كانَ مرادُهُ القراءةَ الأخرى التي هي رفعُ (الميتةُ) ، و(حُرِّمَ) علىٰ لفظِ المبنيِّ للمفعولِ[2] . . لَمَا سكتَ عنهُ ؛ لكونِهِ سكوتاً عنِ البيانِ في موضعِ الحاجةِ ، ولَمَا تعيَّنَ كونُ (ما) موصولةً لا كافَّةً وإنْ كانَ لها رجحانٌ مِنْ جهةِ بقاءِ (إنَّ) عاملةً علىٰ ما هو الأصلُ .

ولا ينبغي أنْ يُفهَمَ مِنْ قولِهِ : (إنَّ المحرَّمَ عليكمُ الميتةُ) أنَّ (حُرِّمَ) علىٰ لفظِ المبنيِّ للمفعولِ ؛ لأنَّهُ بيانٌ للمعنىٰ لا للتقديرِ ، ولا خفاءَ في أنَّ (المُحرَّمُ عليكم) و(الذي حرَّمَهُ اللهُ عليكم) . . سواءٌ في المعنىٰ ، وأنَّ (المنطلقُ زيدٌ) و(الذي ينطلقُ زيدٌ) . . سواءٌ في إفادةِ الحصرِ ؛ ولهـٰذا صحَّتْ روايةُ الكتابِ[3] : (صلتُهُ : « حرَّمَ عليكم ») علىٰ لفظِ المبنيِّ للفاعلِ[4] .

قولُهُ : (وترىٰ أئمَّةَ النَّحوِ) عطفٌ علىٰ (تسمعُ المفسِّرينَ) .

وإنَّما جعلَ هـٰذا مرئيّاً وذاكَ مسموعاً ؛ لأنَّ أئمَّةَ النَّحوِ أحقُّ بأنْ يتلبَّسَ بهم أربابُ المعاني ويتشبَّثَ ، ويشاهدَ أحوالَهم[5] ؛ لأنَّ أربابَ المعاني مِنْ أئمَّةِ النَّحوِ آخذونَ

= شاذة قرأ بها ابن أبي عبلة .

(١) انظر (١/ ٦١٤) .

(٢) وهي قراءة شاذة كما في « الدر المصون » (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

(٣) قوله : (ولهـٰذا) ؛ أي : لكونه بياناً للمعنىٰ لا للتقدير . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٤) قوله : (ولا خفاء . . .) إلىٰ آخره . . ردٌّ على الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٧١) .

(٥) قوله : (ويتشبَّث) هـٰكذا في (أ ، د ، هـ ، و) ومعظم نسخ الاستئناس، ويحتمل في (ب ، =

يقولونَ : (إنَّما) تأتي إثباتاً لما يُذكَرُ بعدَها ، ونفياً لِمَا سواهُ ، **ويذكرونَ لذلكَ وجهاً لطيفاً** يُسنَدُ إلىٰ عليِّ بنِ عيسى الرَّبَعِيِّ رحمَهُ اللهُ ـ وإنَّهُ كانَ مِنْ أكابرِ أئمَّةِ النَّحوِ ببغدادَ ـ وهو أنَّ كلمةَ (إنَّ) لمَّا كانَتْ لتأكيدِ إثباتِ المسندِ للمسندِ إليهِ ،

مستفيضونَ محكومونَ ، وعلى المفسِّرينَ مُفيضونَ باذلونَ حاكمونَ .

وقولُهُ : (**يقولونَ**) ثاني مفعولي (ترىٰ) ، أو حالٌ ؛ **يعني** : يقولونَ : كلمةُ (إنَّما) تأتي في الكلامِ لإثباتِ الحكمِ الذي يُذكَرُ بعدَها ونفيِ ما سوىٰ ذلكَ مِنَ المقابلاتِ؛ **مثلاً** : (إنَّما زيدٌ جاءَ)[1] لإثباتِ مجيءِ زيدٍ ونفيِ ذهابِهِ ، و(إنَّما جاءَ زيدٌ) لإثباتِ مجيءِ زيدٍ ونفيِ مجيءِ عمرٍو ؛ فلا بدَّ في عمومِ ما سواهُ مِنْ أدنىٰ تخصيصٍ[2] .

قولُهُ : (**ويذكرونَ**) عطفٌ علىٰ (يقولونَ) ، **والضميرُ** : لأئمَّةِ النَّحوِ ، و(**ذلكَ**) : إشارةٌ إلىٰ كونِها لإثباتِ ما بعدَها ونفيِ ما سواهُ ، أو علىٰ قولِهِ : (والسببُ : هو تضمُّنُهُ معنىٰ « ما » و« إلا ») ، **والضميرُ** : للعلماءِ والرُّواةِ ، و(**ذلكَ**) : إشارةٌ إلىٰ تضمُّنِهِ معنىٰ (ما) و(إلا) .

والرَّبَعيُّ : منسوبٌ إلىٰ ربيعةَ قبيلةِ عليِّ بنِ عيسىٰ[3] .

قولُهُ : (**وهو أنَّ كلمةَ « إنَّ »**) ؛ **يعني** : أنَّ كلمةَ (إنَّ) لتأكيدِ الحكمِ ، و(ما) المتَّصلةَ بالشيءِ للتأكيدِ . تؤكِّدُ المعنى الذي فيهِ ؛ كـ (أينَما) و(حيثُما)

ج) ، وفي بعض نسخ الاستئناس : (ويتثبت) بدل (ويتشبَّث) ، وضُبط (ويتشبث ويشاهد) في (هـ) بالبناء للمفعول ، هٰذا ؛ وفي هامش (هـ) : (« ويتشبَّثوا ويشاهدوا » **أظهر**) .

(١) قوله : (جاء) لم يُضبط في معظم النسخ ، وضُبط بصيغة الفعل في (و) ، ويحتمل أن يُضبط بصيغة اسم الفاعل .

(٢) **يعني** : تخصيصه بكونه من المقابلات . من هامش (هـ) .

(٣) في (أ ، هـ) : (ربيعة ، وعلي بن عيسىٰ كان من أئمة النحو ببغداد) بدل (قبيلة علي بن عيسىٰ) ، وفي (ب ، ج) : (وعلي بن عيسىٰ) ، وبعدها بياض في (ب) ، وفي (و) : (ربيعة ، وعلي بن عيسىٰ من أكابر بغداد في علم النحو ، وقد نُقِل عنه في تضمُّنه « ما » و« إلا » مناسبةٌ) .

ثمَّ اتَّصلَتْ بها (ما) المؤكِّدةُ ، لا النَّافيةُ على ما يظنُّهُ مَنْ لا وقوفَ لهُ بعلمِ النَّحوِ . ضاعفَ تأكيدَها ، فناسبَ أنْ يُضمَّنَ معنى القصرِ ؛ لأنَّ قصرَ الصِّفةِ على الموصوفِ وبالعكسِ . ليسَ إلا تأكيداً للحكمِ على تأكيدٍ ؛ . . . .

ونحوِ ذلكَ ، فيكونُ (إنَّما) لتأكيدٍ على تأكيدٍ للحكمِ ، ومعنى قصرِ الصفةِ على الموصوفِ ، أو قصرِ الموصوفِ على الصفةِ . ليسَ إلا تأكيداً للحكمِ على تأكيدٍ ، فناسبَ أنْ تُضمَّنَ كلمةُ (إنَّما) هـٰذا المعنى[1] ، وهو معنى تضمُّنِهِ معنى (ما) و(إلا) ، وكونِهِ لإثباتِ ما بعدَها ونفيِ ما سواهُ .

وهـٰذا كلُّهُ ظاهرٌ ، **وإنَّما الخفاءُ** في كونِ الإثباتِ الأوَّلِ الصريحِ تأكيداً ليكونَ الثاني الضمنيُّ تأكيداً على تأكيدٍ ، **ووجهُهُ فيما إذا اعتقدَ المخاطَبُ الشركةَ مِنْ غيرِ ترديدٍ وتردُّدٍ** . ظاهرٌ ؛ لأنَّ الإثباتَ بعدَ اعتقادِ الثبوتِ تأكيدٌ وتكريرٌ[2] ، **وفيما إذا ردَّدَ الأمرَ بينَهما مِنْ غيرِ تعيينٍ** . مبنيٌّ على أنَّ في الترديدِ وتجويزِ أنْ يكونَ الواقعُ هـٰذا ؛ **أعني** : معَ ملاحظةِ ذلكَ والالتفاتِ إليهِ أيضاً . نوعَ إثباتٍ ، فصريحُ الإثباتِ يكونُ تأكيداً .

وأمَّا في قصرِ القلبِ : **فلا وجهَ سوى أنْ يقالَ** : إنَّهُ تأكيدٌ لإثباتِ المجيءِ واعتقادِ وقوعِهِ في الجملةِ ، **أو يقالَ** : لا حاجةَ في وجهِ المناسبةِ إلى الجَرَيانِ في كلِّ صورةٍ مِنْ صُوَرِ القصرِ ، **وقد يقالُ** : إنَّهُ تأكيدٌ ؛ لكونِهِ تكريراً للثاني ، **والكلُّ بعيدٌ** .

ومرادُهُ بـ (مَنْ لا وقوفَ لهُ) ؛ أي : لا علمَ ولا إحاطةَ بصناعةِ النَّحوِ : الإمامُ فخرُ الدِّينِ الرازيُّ رحمَهُ اللهُ ؛ فإنَّهُ ذكرَ في « المحصولِ » في وجهِ إفادةِ (إنَّما) القصرَ . أنَّ كلمةَ (إنَّ) للإثباتِ ، وكلمةَ (ما) للنفيِ ، ولا يمكنُ توجُّهُهما إلى حكمٍ واحدٍ ؛ للُزومِ التناقضِ ، فتعيَّنَ توجُّهُ إحداهما إلى الحكمِ المذكورِ ،

---

(١) أي : معنى القصر . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (بعد اعتقاد الثبوت) ؛ أي : اعتقاد المخاطب الثبوت . من هامش (هـ) .

ألا تراكَ متىٰ قلتَ لمخاطَبٍ يُردِّدُ المجيءَ الواقعَ بينَ زيدٍ وعمرٍو : (زيدٌ جاءٍ لا عمرٌو) . . كيفَ يكونُ قولُكَ : (زيدٌ جاءٍ) إثباتاً للمجيءِ لزيدٍ صريحاً ، وقولُكَ : (لا عمرٌو) إثباتاً ثانياً للمجيءِ لزيدٍ ضمناً ؟! . . . .

والأخرىٰ إلىٰ ما سواهُ ، وتعيَّنَ كلمةُ (إنَّ) للتوجُّهِ إلى المذكورِ ؛ لكونِها أسبقَ ، وبالمحافظةِ عليها أحقَّ ؛ لكونِ الإثباتِ أشرفَ[1] .

لـٰكنْ معلومٌ مِنْ قواعدِ النَّحوِ : أنَّ لكلٍّ مِنْ (إنَّ) و(ما) صدرَ الكلامِ ، وأنَّها لا تدخلُ حرفَ النفيِ ، وأنَّ (ما) هـٰذهِ كافَّةٌ لا نافيةٌ ، وأنَّهُ لا معنىٰ لتوالي حرفَيِ النفيِ والإثباتِ ثمَّ تعقيبِهما بما هو المثبَتُ ؛ فلهـٰذا نسبَ القائلَ بهِ إلىٰ عدمِ الاطِّلاعِ علىٰ علمِ النَّحوِ .

لـٰكنْ مرادُهُ[2] : أنَّ كلمتَيْ (إنَّ) و(ما) في الأصلِ كذلكَ ، فناسبَ أنْ يُعتبَرَ فيهما هـٰذا المعنىٰ .

فقولُهُ : (علىٰ ما يظنُّهُ) في موقعِ الحالِ مِنَ المعطوفِ بـ (لا) ؛ أعني : (النافيةُ) ؛ أي : حالَ كونِها واقعةً على الوجهِ الذي يظنُّهُ .

وفاعلُ (ضاعفَ) : ضميرٌ يعودُ إلىٰ مصدرِ (اتَّصلَتْ)[3] .

وضميرُ (ناسبَ) : إلىٰ مصدرِ (ضاعفَ) بتأويلِ : (أنْ يضاعفَ)[4] .

وضميرُ (تأكيدَها) : لكلمةِ (إنَّ) .

وقولُهُ : (وبالعكسِ) ؛ أي : والقصرَ الكائنَ بالعكسِ .

---

(١) انظر « المحصول » (ص٣٨٣) .

(٢) أي : مراد الإمام فخر الدين الرازي . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٣) والتقدير : ضاعفَ اتِّصالُها .

(٤) الحاصل : أن مصدر (ضاعف) هو مضاعفة ؛ فيَرِدُ حينئذ أنه يجب تأنيث الضمير ، فدفعَهُ الشارح بأنه بتأويل (أن يضاعف) . « قوجحصاري » (ق١٠٨) ، ويؤخذ من ذلك : أن المصدر المؤنث يجوز تذكيره بتأويله بالفعل مع (أنْ) . من هامش (هـ) .

وممَّا يُنبِّهُ علىٰ أنَّهُ متضمِّنٌ معنىٰ (ما) و(إلا) : صحَّةُ انفصالِ الضميرِ معَهُ ؛ كقولِكَ : (إنَّما يضربُ أنا) مِثلَهُ في (ما يضربُ إلا أنا) .

قالَ الفرزدقُ[1] : [من الطويل]

أَنَا ٱلذَّائِدُ ٱلْحَامِي ٱلذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

و(علىٰ تأكيدٍ) : صفةُ (تأكيداً) .

و(صريحاً) : صفةُ (إثباتاً) ، وكذا (ضمناً) ؛ بمعنىٰ : ضمنيّاً .

قولُهُ : (وممَّا يُنبِّهُ) قد تقرَّرَ في علمِ النَّحوِ أنَّهُ لا يسوغُ الضميرُ المنفصلُ إلا حيثُ يتعذَّرُ المتَّصلُ ؛ وذلكَ بالتقدُّمِ على العاملِ[2] ، أو بحذفِهِ[3] ، أو بكونِهِ معنويّاً[4] ، أو حرفاً والضميرُ مرفوعٌ[5] ، أو بالفصلِ بينَهما لغرضٍ ، أو بكونِ المسندِ إلى الضميرِ صفةً جاريةً علىٰ غيرِ ما هي لهُ[6] ، ولا شيءَ منها يُتصوَّرُ في مِثلِ : (إنَّما يدافعُ أنا) سوى الفصلِ لغرضٍ[7] ؛ بأنْ يكونَ (إنَّما يدافعُ أنا) في معنىٰ : (لا يدافعُ إلا أنا) ، فوقوعُ (إنَّما يدافعُ)[8] في استعمالِ الفُصَحاءِ تنبيهٌ

---

(١) ديوان الفرزدق (٢/ ٣١٥) ، وفيه : (أنا الضامن الراعي عليهم) بدل (أنا الذائد الحامي الذمار) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٣ـ١٤٤) .

(٢) قوله : (وذلك) ؛ أي : التعذر . « قوجحصاري » (ق١٠٨) ، ومثال تقدم الضمير على العامل : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : ٥] . انظر « همع الهوامع » (١/ ٢٤٩) .

(٣) أي : حذف العامل ؛ مثل : (فإن أنت لم ينفعك علمك) . انظر « همع الهوامع » (١/ ٢٤٩) .

(٤) أي : كون العامل معنوياً ؛ وهو الابتداء ؛ نحو : (أنت تقوم) . انظر « همع الهوامع » (١/ ٢٤٩) .

(٥) أي : كون العامل حرفاً ؛ مثل : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] . انظر « همع الهوامع » (١/ ٢٥٠) .

(٦) نحو : (زيد هند ضاربها هو) . انظر « همع الهوامع » (١/ ٢٤٩) .

(٧) وهو القصر . من هامش (هـ) .

(٨) في (و) : (يدافع أنا) بدل (يدافع) .

. . . .

علىٰ كونِ (إنَّما) متضمِّناً معنىٰ (ما) و(إلا) .

فإنْ قيلَ : الياءُ في المضارعِ للغائبِ ، فكيفَ يصحُّ في المتكلِّمِ والمخاطَبِ في مِثلِ : (إنَّما يدافعُ أنا) ، و(إنَّما يدافعُ أنتَ) .

قُلنا : مِنْ جهةِ أنَّهُ في الأصلِ مسندٌ إلى المستثنىٰ منهُ العامِّ الغائبِ ؛ أي : لا يدافعُ أحدٌ إلا أنا أو أنتَ .

فإنْ قيلَ : هل هـٰذا الانفصالُ واجبٌ ؟[1] .

قُلنا : يحتملُ الوجوبَ نظراً إلىٰ أنَّ الفصلَ المقدَّرَ كالمحقَّقِ ، وحينئذٍ تكونُ الصحَّةُ بمعنىٰ عدمِ الامتناعِ علىٰ ما يعمُّ الوجوبَ ، ويحتملُ ألا يجبَ ، بل يجوزُ الانفصالُ نظراً إلى المعنىٰ ، والاتِّصالُ نظراً إلى اللفظِ ؛ إذ لا فصلَ لفظاً ، **والأوَّلُ هو الوجهُ** .

فإنْ قيلَ : **ذكرَ في « دلائلِ الإعجازِ »** أنَّهُ فصلَ الضميرَ وأخَّرَهُ ؛ لأنَّ غرضَهُ أنْ يخصَّ المدافِعَ لا المدافَعَ عنهُ ، ولو قالَ : (إنَّما أدافعُ عن أحسابِهم) لصارَ المعنىٰ : أنَّهُ يدافعُ عن أحسابِهم ، لا عن أحسابِ غيرِهم ، وليسَ ذلكَ معناهُ[2] ، وهـٰذا صريحٌ في جوازِ اتِّصالِ الضميرِ[3] .

قُلنا : لا كلامَ في جوازِ اتِّصالِ الضميرِ بل وجوبِهِ إذا لم يكنْ هو المقصورَ عليهِ[4] ، وإنَّما الكلامُ فيما إذا كانَ هو المقصورَ عليهِ ، **ولا يَبعُدُ أنْ يقالَ** : كلامُهُ

---

(١) في النسخ ما عدا (و) : (بواجب) بدل (واجب) .

(٢) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٤٢) .

(٣) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : ما ذكره الشيخ في « دلائل الإعجاز » ، وقوله : (**صريح في جواز اتصال الضمير**) ؛ أي : فكيف يكون المختار الوجه الأول دون الثاني مع أن الثاني أوفق بكلام الشيخ ؟! « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٤) قوله : (**بل في وجوبه**) ؛ أي : بل لا كلام في وجوبه . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

كما قالَ غيرُهُ[1] : [من السريع]

قَـدْ عَلِمَـتْ سَلْمَـىٰ وَجَـارَاتُهَـا ... مَـا قَطَّـرَ ٱلْفَـارِسَ إِلا أَنَـا

مُشعِرٌ بوجوبِ الانفصالِ حينئذٍ[2] .

وبالجملةِ : فالكلامُ فيما إذا قيلَ : (إنَّما يقومُ أنا)[3] هل يصحُّ : (إنَّما أقومُ) بمعناهُ ؟ الظاهرُ : أنْ ليسَ كذلكَ ، بل معنىٰ (إنَّما أقومُ) : ما أنا إلا أقومُ[4] .

الذائدُ : الطاردُ الدافعُ .

وفلانٌ حامي الذِّمارِ ؛ أي : يحمي ما لو لم يَحْمِهِ لِيمَ وعُنِّفَ[5] ؛ مِنْ حِماهُ وحريمِهِ[6] .

الحَسَبُ : ما يعُدُّهُ ويحسبُهُ المرءُ مِنْ مَفاخرِ نفسِهِ وآبائِهِ .

(قطَّرَ الفارسَ) : ألقاهُ على أحدِ قُطْريهِ ؛ أي : جانبيهِ .

وممَّا يُنبِّهُ على تضمينِ (إنَّما) معنىٰ (ما) و(إلا) : أنَّ النكرةَ الواقعةَ في سياقِ (إنَّما) تعمُّ ؛ كالواقعةِ في خبرِ النفيِ ؛ مِثلُ : (إنَّما لامرئٍ ما نوىٰ) ؛ أي : ليسَ لأحدٍ مِنَ الرِّجالِ إلا ما نوىٰ . . سوىٰ ما يكونُ الجزءَ الأخيرَ[7] ؛ مِثلُ : (إنَّما جاءَني رجلٌ) ؛ فإنَّهُ لا يعمُّ ؛ لكونِهِ كالواقعِ بعدَ (إلا) ، وهو إثباتٌ .

---

(١) البيت لسيدنا عمرو بن معدي كرب رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٦٧) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٤ـ١٤٥) .

(٢) قوله : (حينئذ) ؛ أي : حين إذ كان مقصوراً عليه . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٣) كأنه من قصر الصفة على الموصوف . من هامش (هـ) .

(٤) فهو من قصر الموصوف على الصفة . من هامش (هـ) .

(٥) يقال : عنَّفَهُ ؛ إذا لامه بعنف وشدة . انظر « تاج العروس » (ع ن ف) (١٨٩/٢٤) .

(٦) قوله : (من حِماه وحريمه) بيان لـ (ما) في قوله : (ما لو لم يحمه) . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٧) قوله : (سوىٰ) متعلّق بقوله : (تعم) ؛ أي : تعم الجزء الأوَّلَ لا الثانيَ ؛ لأن الأوَّلَ في سياق النفي ، والثانيَ في سياق الإثبات . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

[القصرُ بتقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ]

ورابعُها : التقديمُ ؛ كما تقولُ في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ : (تميميٌّ أنا) قصرَ إفرادٍ ، لِمَنْ يُردِّدُكَ بينَ قيسٍ وتميمٍ ، أو قصرَ قلبٍ ، لِمَنْ ينفيكَ عن تميمٍ ، ويُلحِقُكَ بقيسٍ .

وكذا (قائمٌ هو) أو (قاعدٌ هو) بالاعتبارينِ بحسَبِ المقامِ .

قولُهُ : (ورابعُها : التقديمُ) لِمَا حقُّهُ التأخيرُ ؛ سواءٌ بقيَ بعدَ التقديمِ على حالِهِ ؛ كما في (زيداً ضربتُ) ، أو لا ؛ كما في (أنا كفيتُ مُهِمَّكَ) .

واكتفىٰ ها هنا مِنْ مثالِ قصرِ الإفرادِ في قصرِ الموصوفِ بقسمِ الاحتمالِ ، وفي قصرِ الصفةِ بقسمِ الاشتراكِ معَ تكريرِ المثالِ[1] ، وتركَ مثالَ[2] : (شاعرٌ زيدٌ) لِمَنْ يعتقدُهُ شاعراً ومُنجِّماً ، و(أنا كفيتُ مُهِمَّكَ) لِمَنْ يُردِّدُ كفايةَ المُهِمِّ بينَكَ وبينَ زيدٍ[3] ، معَ إيرادِ مثالِ الإفرادِ والقلبِ للقصرِ فيما بينَ المفعولِ والفاعلِ[4] ، معَ أنَّ سَوْقَ كلامِهِ في الطُّرُقِ كلِّها إنَّما هو في قصرِ ما بينَ المسندِ إليهِ والمسندِ ؛ ولهـٰذا قالَ آخِراً : (وإذ قد ذكَرْنا القصرَ فيما بينَ المسندِ إليهِ والمسندِ بالطُّرُقِ التي سمعتَ . . فقد حانَ أنْ نذكرَهُ فيما بينَ غيرِهما) .

وقولُهُ : (وكذا « قائمٌ هو » أو « قاعدٌ هو » بالاعتبارينِ بحسَبِ المقامِ) ؛ أي : باعتبارِ قصرِ الإفرادِ في مقامِ ترديدِ السامعِ إيَّاهُ بينَ القيامِ والقعودِ ، وقصرِ القلبِ في مقامِ اعتقادِهِ القيامَ دونَ القعودِ أو بالعكسِ .

---

(١) قوله : (مع تكرير المثال) ؛ أي : في قصر الصفة . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .
(٢) أي : ترك مثالَ قصر الإفراد في قصر الموصوف على الصفة . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .
(٣) قوله : (بينك وبين زيد) ؛ أي : في قصر الصفة . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .
(٤) قوله : (مع إيراد . . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : ينبغي ألا يورد المثالَ فيما بين المفعول والفاعل ، وأن يوردَ المثالَ الذي ترك . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

وفي قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ إفراداً : (أنا كفيتُ مُهِمَّكَ) ؛ بمعنىٰ : وَحْدي ، لِمَنْ يعتقدُ أنَّكَ وزيداً كفيتُما مُهِمَّهُ ، وقلباً : (أنا كفيتُ مُهِمَّكَ) ؛ بمعنىٰ : لا غيري ، لِمَنْ يعتقدُ كافيَ مُهِمِّهِ غيرَكَ .

وكذا (زيداً ضربتُ) أو (ما زيداً ضربتُ) بالاعتبارينِ علىٰ ما تضمَّنَ ذلكَ فصلُ (التقديمِ) .

وكذا (زيداً ضربتُ) باعتبارِ قصرِ الإفرادِ لِمَنْ يعتقدُكَ ضربتَ زيداً وعمراً ، والقلبِ لِمَنْ يعتقدُكَ ضربتَ عمراً دونَ زيدٍ ، و(ما زيداً ضربتُ) قصرُ إفرادٍ إذا قلتَهُ لِمَنْ أصابَ في اعتقادِ الضربِ منكَ ، وأخطأَ في المضروبِ فاعتقدَهُ زيداً وعمراً ، أو أحدَهما على الترديدِ ، وقصرُ قلبٍ إذا قلتَهُ لِمَنِ اعتقدَهُ زيداً دونَ عمرٍو ، فتأمَّلْ ، وراجعْ بحثَ[1] (اعتبارِ التقديمِ والتأخيرِ معَ الفعلِ)[2] سيَّما النوعينِ الأوَّلينِ منهُ ؛ لئلا تتوهَّمَ أنَّ هـٰذا مِنْ قَبيلِ الخطأِ في مفعولِ عدمِ الضربِ بعدَ الإصابةِ في نفيِ الضربِ .

* * *

---

(١) في (ب ، هـ ، و) : (بحسب) بدل (بحث) .

(٢) قوله : (وراجعْ . . .) إلىٰ آخره . . شرح لقول المصنف : (علىٰ ما تضمَّن ذلك فصلُ « التقديم ») . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

[وجهُ الاتِّفاقِ بينَ طُرُقِ القصرِ]

وهـٰذهِ الطُّرُقُ تتَّفقُ مِنْ وجهٍ ؛ وهو أنَّ المخاطَبَ معَها يلزمُ أنْ يكونَ حاكماً حكماً مَشُوباً بصوابٍ وخطأٍ ، وأنتَ تطلبُ بها تحقيقَ صوابِهِ ونفيَ خطئِهِ .

تُحقِّقُ في قصرِ القلبِ كونَ الموصوفِ علىٰ أحدِ الوصفينِ ، أو كونَ الوصفِ لأحدِ الموصوفينِ ؛ وهو صوابُهُ ، وتنفي تعيينَ حكمِهِ ؛ وهو خطؤُهُ .

وتُحقِّقُ في قصرِ الإفرادِ حكمَهُ في بعضٍ ؛ وهو صوابُهُ ، وتنفيهِ عنِ البعضِ ؛ وهو خطؤُهُ .

قولُهُ : (وهـٰذهِ الطُّرُقُ) الأربعةُ تتَّفقُ مِنْ وجهٍ ؛ أي : تشتركُ في أمرٍ واحدٍ ؛ هو لُزومُ كونِ المخاطَبِ حالَ مقارنتِها والمخاطبةِ بالكلامِ المشتملِ عليها . . حاكماً حكماً مَشُوباً بصوابٍ وخطأٍ ، وكونِ المتكلِّمِ طالباً بها تحقيقَ صوابِ المخاطَبِ ونفيَ خطئِهِ .

وقدَّمَ البيانَ في قصرِ القلبِ ؛ لأنَّ الصوابَ فيهِ أخفىٰ[1] ، وبالبيانِ أحرىٰ .

وحاصلُهُ : أنَّ حكمَ المخاطَبِ في قصرِ القلبِ مَشُوبٌ بإطلاقٍ لازمٍ هو صوابٌ ، وتعيينٍ صريحٍ هو خطأٌ ، والمتكلِّمُ يُقرِّرُ إطلاقَهُ الصوابَ لـٰكنْ في ضمنِ معيَّنٍ آخرَ ، وينفي خطأَهُ الصريحَ إلىٰ معيَّنٍ آخرَ ، وحكمَهُ في قصرِ الإفرادِ مَشُوبٌ بتعيينٍ صريحٍ في القسمِ الأوَّلِ منهُ ، وإطلاقٍ صريحٍ في القسمِ الثاني ، وهو صوابٌ يُقرِّرُهُ المتكلِّمُ

---

(١) حتىٰ قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٥) : (لا نسلِّم أنه يحكم في قصر القلب حكماً مشوباً بصواب ، بل هو خطأ محض ؛ إذ يحكم بالعكس في حكمك ؛ فكيف يكون مشوباً بصواب ؟!) .

[وجوهُ الاختلافِ بينَ طُرُقِ القصرِ]

وتختلفُ مِنْ وجوهٍ :

فالطُّرُقُ الأُوَلُ الثلاثُ دلالتُها على التخصيصِ بوساطةِ الوضعِ وجزمِ العقلِ ، ودلالةُ التقديمِ عليهِ بوساطةِ الفَحْوىٰ وحكمِ الذَّوقِ .

في ضمنِ ذلكَ المعيَّنِ مِنَ الصفتينِ أوِ الموصوفينِ ، وبخطأٍ صريحٍ في القسمِ الأوَّلِ هو إثباتُ المعيَّنِ الآخرِ مِنَ الصفةِ أوِ الموصوفِ ، ولازمٍ في القسمِ الثاني هو تجويزُ كلٍّ مِنَ الصفتينِ أوِ الموصوفينِ ، والمتكلِّمُ ينفيهِ بنفيِ ذلكَ المعيَّنِ الذي أثبتَهُ ، أو ذلكَ التجويزِ الذي لزمَهُ .

ثمَّ هٰذا اللُّزومُ في كثيرٍ مِنَ الصُّوَرِ إنَّما هو بطريقِ الفَرْضِ والتقديرِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ المخاطَبَ لو كانَ ممَّنْ يجوزُ عليهِ الخطأُ . . لكانَ كذلكَ ، لا بطريقِ التحقيقِ ؛ لامتناعِهِ في مِثلِ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] .

قولُهُ : (**وتختلفُ مِنْ وجوهٍ**) عطفٌ علىٰ (تتَّفقُ مِنْ وجهٍ) .

الوجهُ الأوَّلُ : أنَّ دلالةَ طريقِ العطفِ وطريقِ النفيِ والاستثناءِ وطريقِ استعمالِ (إنَّما) . . بوساطةِ وضعِها لمعانٍ تقتضي الاختصاصَ ، وجزمِ العقلِ عندَ ملاحظةِ معانيها بذلكَ ، ودلالةَ التقديمِ على التخصيصِ . . بوساطةِ مدلولِ الكلامِ ومفهومِهِ الخَطابيِّ ، وحكمِ الذَّوقِ ـ أي : القوَّةِ المُدرِكةِ خواصَّ التراكيبِ ولطائفَ اعتباراتِ البُلَغاءِ ـ بإفادتِهِ التخصيصَ مِنْ غيرِ وضعٍ لذلكَ ، وجزمِ عقلٍ بذلكَ ، حتىٰ إنَّ مَنْ لم يكنْ لهُ هٰذا معَ كمالِ قوَّتِهِ الإدراكيَّةِ والتسابقِ إلى المعاني العقليَّةِ . . ربَّما يناقشُ في ذلكَ ؛ ولهٰذا قالَ ابنُ الحاجبِ : (إنَّ التقديمَ في « اللهَ أحمدُ » للاهتمامِ ، وما يقالُ ؛ أنَّهُ للحصرِ . . لا دليلَ عليهِ)[1] .

---

(١) الإيضاح شرح المفصل (١/ ٤٧) .

والطريقُ الأوَّلُ : الأصلُ فيهِ التعرُّضُ للمثبَتِ وللمنفيِّ بالنَّصِّ ؛ كما ترىٰ في قولِكَ : (زيدٌ شاعرٌ لا مُنجِّمٌ) في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ ، و(زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو) في قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ .

لا تتركُ النَّصَّ البتةَ إلا حيثُ يُورِثُ تطويلاً ، ويكونُ المقامُ اختصاريّاً ؛ كما إذا قالَ المخاطَبُ : (زيدٌ يعلمُ الاشتقاقَ والصَّرفَ والنَّحوَ والعَرُوضَ وعلمَ القافيةِ وعلمَ المعاني وعلمَ البيانِ) ، فتقولُ : (زيدٌ يعلمُ الاشتقاقَ لا غيرُ) ، أو (ليسَ غيرُ) ، أو (ليسَ إلا) ، أو كما إذا قالَ : (زيدٌ يعلمُ النَّحوَ وعمرٌو وبكرٌ وخالدٌ وفلانٌ وفلانٌ) ، فتقولُ : (زيدٌ يعلمُ النَّحوَ لا غيرُ) .

والطُّرُقُ الأخيرةُ الأصلُ فيها النَّصُّ بما يُثبَتُ دونَ ما يُنفىٰ ؛ كما ترىٰ في قولِكَ : (ما أنا إلا تميميٌّ) و(إنَّما أنا تميميٌّ) و(تميميٌّ أنا) في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ ، وفي قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ : (ما يجيءُ إلا زيدٌ) ، و(إنَّما يجيءُ زيدٌ) ، و(هو يجيءُ) .

قولُهُ : (والطريقُ الأوَّلُ : الأصلُ) ؛ يعني : أنَّ الوجهَ الثانيَ مِنْ وجوهِ الاختلافِ : هو أنَّ الأصلَ في طريقِ العطفِ التنصيصُ على المثبَتِ والمنفيِّ ؛ بجعلِ المثبَتِ معطوفاً عليهِ والمنفيِّ معطوفاً في (لا) ، وبالعكسِ في (بل) ، والأصلَ في الثلاثةِ الباقيةِ التنصيصُ على المثبَتِ دونَ المنفيِّ .

والأصلُ الأوَّلُ قد يُترَكُ[1] ؛ كراهةَ الإطنابِ ، كما ذكرَ في الكتابِ ، وقد سبقَ وجهُ ذكرِ (ليسَ غيرُ) و(ليسَ إلا) في طريقِ العطفِ[2] .

وأمَّا الأصلُ الثاني[3] : فلا يُترَكُ إلا في مِثلِ : (ما زيداً ضربتُ) ،

---

(١) قوله : (والأصل الأول) ؛ يعني : التنصيص على المثبت والمنفي . من هامش (هـ) .
(٢) انظر (٢/ ٣٩٤ـ٣٩٥) .
(٣) أي : التنصيص على المثبت دون المنفي . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

والطريقُ الأوَّلُ لا يُجامِعُ الثانيَ ؛ فلا يصحُّ : (ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ) ، ولا (ما يقومُ إلا زيدٌ لا عمرٌو) .

والسَّببُ في ذلكَ : هو أنَّ (لا) العاطفةَ مِنْ شرطِ منفيِّها ألا يكونَ منفياً قبلَها بغيرِها مِنْ كلماتِ النَّفيِ ؛ نحوُ : (جاءَ زيدٌ لا عمرٌو) ، ونحوُ : (زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ) أو (مُتحرِّكٌ لا ساكنٌ) ، أو (موجودٌ لا معدومٌ) ، ويمتنعُ تحقُّقُ شرطِها هـٰذا في منفيِّها إذا قلتَ : (ما يقومُ إلا زيدٌ لا عمرٌو) أو (ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ) .

والذي سبقَ في تحقيقِ وجهِ القصرِ في النَّفيِ والاستثناءِ.. يكشفُ لكَ الغِطاءَ .

ويجامعُ الطريقينِ الأخيرينِ ؛ فيقالُ : (إنَّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ) ، و(تميميٌّ أنا لا قيسيٌّ) ، و(إنَّما يأتيني زيدٌ لا عمرٌو) ، و(هو يأتيني لا عمرٌو) .

و(ما أنا قمتُ)[1] ؛ فإنَّهُ في التحقيقِ لقصرِ الفعلِ علىٰ غيرِ المذكورِ[2] ، لا لقصرِ نفيِ الفعلِ على المذكورِ[3] ؛ فالمثبَتُ المقصورُ عليهِ غيرُ مذكورٍ .

قولُهُ : (**والطريقُ الأوَّلُ لا يجامعُ**) ؛ يعني : **أنَّ الوجهَ الثالثَ مِنْ وجوهِ الاختلافِ** : هو أنَّ العطفَ بـ (لا) لا يجامعُ طريقَ النفيِ والاستثناءِ ، ويجامعُ طريقَ (إنَّما) والتقديمِ ؛ فلا يصحُّ في قصرِ الموصوفِ : (ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ) ، وفي قصرِ الصفةِ : (ما يقومُ إلا زيدٌ لا عمرٌو) ، ويصحُّ : (إنَّما زيدٌ

---

(١) أي : لا يُترك إلا في صورة التقديم دون (ما) ، و(لا) ، و(إنما) . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٢) لأن الضرب يكون منفياً عن المذكور ومثبَتاً لغيره . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٣) كقولك : (زيداً لم أضرب) ؛ لأن الاختصاص في الأول يُعتبَر في الضرب ، وفي الثاني في عدمه . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

. . . .

قائمٌ لا قاعدٌ) ، و(زيداً ضربتُ لا عمراً) ؛ وذلكَ لأنَّ شرطَ المنفيِّ بـ (لا) العاطفةِ ألا يكونَ منفياً قبلَها بغيرِها مِنْ أدواتِ النفيِ ؛ مِثلُ : (ليسَ) ، و(ما) ، و(لا) ، و(إنْ) ، و(لم) ، و(لمَّا) .

وقيَّدَ بذلكَ ؛ لأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ منفيّاً بحكمِ العقلِ أوِ الذَّوقِ أو لفظٍ يدلُّ على النفيِ وليسَ مِنْ كلماتِهِ ؛ مِثلُ : (إنَّما) ، و(أبىٰ) ، و(منعَ) و(نفىٰ) ، ونحوُ ذلكَ .

وأوردَ لتحقيقِ هـٰذا الشرطِ مثالاً مِنْ قصرِ الصفةِ[1] ، **وثلاثةَ أمثلةٍ مِنْ قصرِ الموصوفِ** يتحقَّقُ فيها كونُهُ منفيّاً بحكمِ العقلِ للتضادِّ[2] ؛ كما في القيامِ والقُعودِ ، أوِ المَلَكةِ والعدمِ؛ كما في الحركةِ والسكونِ ، أوِ التناقضِ ؛ كما في الوجودِ والعدمِ.

ولم يُبيِّنْ وجهَ اشتراطِ هـٰذا الشرطِ ؛ لأنَّهُ بحكمِ الوضعِ والنقلِ عن أئمَّةِ اللغةِ أنَّ (لا) العاطفةَ لنفيِ ما وجبَ للأوَّلِ ، **وهـٰذا ما قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ** ؛ أنَّ (لا) وُضِعَتْ للنفيِ ولا تفارقُهُ ؛ إذ لم تُستعمَلْ إلا لهُ ، و(لا) العاطفةَ وُضِعَتْ أيضاً لنفيِ ما يدلُّ عليهِ ما قبلَها صريحاً[3] ؛ فلهـٰذينِ اشترطَ في منفيِّ (لا) ألا يكونَ منفيّاً قبلَها بشيءٍ موضوعٍ للنفيِ[4] ، وعلىٰ هـٰذا[5] : لا يتوجَّهُ أنْ يقالَ : لمَ

---

(١) في (أ ، ب ، ج ، هـ) : (الموصوف) بدل (الصفة) ، **والصواب** : المثبت كما ذكر الحفيد في « حاشيته » (ق ٢٠٧) .

(٢) في (أ ، ب ، ج ، هـ) : (الصفة) بدل (الموصوف) ، **والصواب** : المثبت كما ذكر الحفيد في « حاشيته » (ق ٢٠٧) ، وقوله : (**كونه منفياً**) ؛ أي : كون منفيِّها منفياً . « قوجحصاري » (ق ١٠٨) .

(٣) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٣٥ ـ ٣٣٦) ، وفي (أ ، د) : (نصاً) بدل (أيضاً) .

(٤) قوله : (**فلهـٰذين**) ؛ أي : الأمرين المذكورين ؛ وهما أنَّ (لا) وُضعت للنفي ولا تفارقُهُ ، وأن (لا) العاطفةَ وُضعت لنفي ما يدلُّ عليه ما قبلها صريحاً . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٥) قوله : (**وعلىٰ هـٰذا**) ؛ أي : علىٰ ما قال الشيخ عبد القاهر . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

. . . .

لا يجوزُ أنْ يصحَّ : (ما جاءَ إلا زيدٌ لا عمرٌو) لإفادةِ التأكيدِ ؟[1] .

وأشارَ إلىٰ وجهِ انتفاءِ هـٰذا الشرطِ في صُورةِ النفيِ والاستثناءِ بما سبقَ في تحقيقِ معنى القصرِ في النفيِ والاستثناءِ ؛ وهو أنَّ النفيَ في قصرِ الموصوفِ على الصفةِ . . يتوجَّهُ إلى الوصفِ المتنازَعِ ، وفي قصرِ الصفةِ على الموصوفِ . . إلىٰ ثبوتِها للموصوفِ المتنازَعِ[2] ، فينتفي بتلكَ الأداةِ للنفيِ ذلكَ المتنازَعُ الذي هو المنفيُّ بـ (لا) العاطفةِ ؛ فلا يصحُّ ؛ ولهـٰذا لا يُوجَدُ في استعمالِ الفُصَحاءِ ، وإنَّما يقعُ في كلامِ المصنِّفينَ ، **وقد كَثُرَ في « الكشَّافِ »** ؛ مِثلُ : (ما هي إلا شهواتٌ لا غيرُ)[3] ، و(ما كانَ ذلكَ إلا بغياً وعناداً[4] ، لا شبهةً في الإسلامِ)[5] .

ثمَّ قولُهُ : (**بغيرِها**) ؛ **يعني** : بغيرِ (لا) العاطفةِ التي وقعَ بها العطفُ . . أتىٰ بهِ ؛ ليقعَ موصوفاً لقولِهِ : (مِنْ أدواتِ النفيِ) ، كأنَّهُ قالَ : (بشيءٍ آخرَ مِنْ أدواتِ النفيِ) ؛ احترازاً عمَّا ذكَرْنا مِنْ دلالةِ العقلِ أوِ الذَّوقِ أوِ اللفظِ الغيرِ الموضوعِ للنفيِ .

وليسَ كما يُوهِّمُ ؛ أنَّهُ إشارةٌ إلىٰ جوازِ كونِها منفيّاً بـ (لا) العاطفةِ للتأكيدِ[6] ؛ مِثلُ : (جاءَ زيدٌ لا عمرٌو لا عمرٌو) ، أو للبدلِ ؛ مِثلُ : (جاءَني الرِّجالُ لا النِّساءُ

---

(١) وإنما لم يكن لإفادة التأكيد ؛ لأنه خلاف وضعه . « قوجحصاري » (ق١٠٨) ، وفي (و) : (لإفادته) بدل (لإفادة) .

(٢) انظر (٢/ ٣٩٩ـ٤٠٣) .

(٣) انظر « الكشاف » (١/ ٣٤٢) ، وعبارته : (ليقرِّرَ أوَّلاً في النفوس أن المزيَّنَ لهم حبُّهُ . . ما هو إلا شهواتٌ لا غير) .

(٤) في (هـ) : (تعنُّتاً) بدل (بغياً) .

(٥) انظر « الكشاف » (١/ ٣٤٦) .

(٦) قال الحفيد في « حاشيته » (ق ٢٠٨) : (قوله : « إلىٰ جواز كونها منفيّاً » هـٰكذا في نسخته بخطه رحمه الله ، **والظاهر** : « كونه » بتذكير الضمير ؛ إذ المراد : كون مدخولها منفيّاً) .

وجهُ صحَّةِ مجامعةِ (لا) العاطفةِ (إنَّما) معَ امتناعِ مجامعتِها (ما) و(إلا) : عينُ وجهِ صحَّةِ أنْ يقالَ : (امتنعَ عنِ المجيءِ زيدٌ لا عمرٌو) معَ امتناعِ أنْ يقالَ : (ما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو) ؛ وهو كونُ معنى النَّفيِ في (إنَّما) ، وفي قولِكَ : (امتنعَ عنِ المجيءِ). . ضمناً لا صريحاً .

لا هندٌ ولا زينبُ ولا غيرُهما) ، أو للإخراجِ عنِ العطفِ ؛ مِثلُ : (جاءَني الرِّجالُ لا النِّساءُ لا هندٌ) ؛ بمعنىٰ : أنَّها جاءَتْ[1] .

ثمَّ أوردَ أمثلةَ مجامعتِها (إنَّما) والتقديمَ في قصرِ الموصوفِ وفي قصرِ الصفةِ .

وكانَ الأَولىٰ أنْ يُمثِّلَ للتقديمِ بما هو شائعٌ في الاختصاصِ ؛ مِثلُ : (زيداً ضربتُ) ، بخلافِ (هو يأتيني) ؛ فإنَّ احتمالَ التخصيصِ والتقوِّي فيهِ على السواءِ .

ولمَّا كانَ (إنَّما) بمنزلةِ (ما) و(إلا) ، **وكانَ في وجهِ صحَّةِ المجامعةِ والتفرقةِ بينَهُ وبينَ (ما) و(إلا) نوعُ خفاءٍ** . . **بيَّنَهُ** بأنَّ النفيَ فيهِ ضمنيٌّ لا صريحٌ ، فليسَ هو بمنزلةِ أدواتِ النفيِ ، بل بمنزلةِ الأفعالِ التي فيها معنى النفيِ ؛ مِثلُ : (أبىٰ) ، و(امتنعَ) ، و(نفىٰ) ، ونحوُ ذلكَ .

وهـٰذا ما قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ ؛ **أنَّهم وإنْ قالوا : إنَّ فيهِ معنىٰ « ما » و« إلا »** . . لم يريدوا أنَّهما بمعنىً واحدٍ بمنزلةِ المترادفينِ ، وفرقٌ بينَ أنْ يكونَ في الشيءِ معنى الشيءِ وأنْ يكونَ الشيءُ الشيءَ ؛ ولهـٰذا لا يصلُحُ (إنَّما) في مِثلِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٦٢] ، وقولِنا : (ما أحدٌ إلا وهو يقولُ ذلكَ) وإنْ كانَ مِنْ جهةِ أنَّ (مِنِ) المزيدةَ ولفظَ (أحدٌ) . . لا يقعانِ إلا في النفيِ أو

---

(١) قوله : (**وليس كما يُتوهَّم**. . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ الضمير في قوله : (بغيرها) لذلك المشخَّص ؛ أي : بغير (لا) العاطفةِ التي نُفِيَ بها ذلك المنفيُّ ، ومعلومٌ أنَّه يمتنع نفيُه قبلها بها ؛ لامتناع أن يُنفىٰ شيء بـ (لا) قبل الإتيانِ بها ، وهـٰذا كما يقالُ : (دَأْبُ الرجل الكريمِ ألا يُؤذيَ غيرَه) ؛ فإنَّ المفهوم منه أنَّه لا يُؤذي غيرَه ؛ سواءٌ كان ذلك الغير كريماً أو غيرَ كريم . انظر « المختصر » (ص٣٤٠) ، و« حاشية قوجحصاري » (ق١٠٨) .

. . . .

ما يجري مَجْراهُ[1] .

وجهُ الجمعِ بينَ (امتنعَ) و(إنَّما) : مُجرَّدُ كونِ النفيِ فيهما ضمناً لا صريحاً ، حتىٰ إنَّهُ يصحُّ : (إنَّما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو) ؛ كما يصحُّ : (امتنعَ عنِ المجيءِ زيدٌ لا عمرٌو) معَ أنَّ في كلٍّ منهما معنىٰ عدمِ المجيءِ ، ولا يصحُّ : (ما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو) ؛ لكونِهِ صريحاً وإنْ لم يكنِ المنفيُّ صريحاً منصوصاً عليهِ . . لا أنَّ المنفيَّ بـ (لا) منفيٌّ قبلَها بغيرِها[2] ؛ كما في (ما جاءَني إلا زيدٌ) ؛ إذ ليسَ في (امتنعَ عنِ المجيءِ زيدٌ) نفيُ مجيءِ عمرٍو ، ولا أنَّ المعطوفَ عليهِ منفيٌّ[3] ؛ كما في (ما جاءَ زيدٌ) ، و(امتنعَ عنِ المجيءِ زيدٌ) ؛ إذِ المعطوفُ عليهِ في (إنَّما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو) . . مثبَتٌ لا منفيٌّ .

فإنْ قلتَ : عندَ اجتماعِ طريقينِ أو أكثرَ إلىٰ أيِّهما تُنسَبُ إفادةُ القصرِ ؟

قلتُ : إلى الأسبقِ أوِ الأقوىٰ ؛ ففي مِثلِ : (إنَّما جاءَني زيدٌ لا عمرٌو) إلىٰ (إنَّما) ، وفي مِثلِ : (زيداً ضربتُ لا عمراً) إلى التقديمِ ، وفي مِثلِ : (إنَّما زيداً ضربتُ) ، و(إنَّما تميميٌّ أنا) إلى التقديمِ ، حتىٰ يكونُ المقصورُ عليهِ (زيداً) و(تميميٌّ) ، والدليلُ عليهِ قولُهُ[4] : [من المنسرح]

---

(1) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٢٩) ، وقوله : (وإن كان) ؛ أي : عدم صلوح (إنما) ، وفي ذلك إشارة إلىٰ سؤال يَرِدُ ها هنا ؛ وهو أن يقال : إن سبب ذلك أن (أحداً) لا يقع إلا في النفي وما يجري مجراه من النهي والاستفهام ، وأن (من) المزيدة في نحو : (وما من إلـٰه إلا الله) . . كذلك لا تكون إلا في النفي ؛ **وحاصل الجواب** : أن هـٰذا الاحتمال لا يضرُّ غرضَنا ؛ لأنه اعتراف بأنهما ليسا سواءً ؛ لأنهما لو كانا سواءً . . لكان ينبغي أن يكون في (إنما) من النفي مثلُ ما يكون في (ما) و(إلا) . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(2) قوله : (**لا أن المنفي . . .**) إلىٰ آخره . . معطوف علىٰ قوله : (مجرَّدُ كون النفي فيهما ضمناً لا صريحاً) . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(3) قوله : (**ولا أن المعطوف عليه منفي**) عطف علىٰ قوله : (لا أن المنفي بـ « لا ») . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(4) البيت للمتنبي ، وقد سبق (١/ ٦٣٥) ، وقوله : (**والدليل عليه**) ؛ أي : علىٰ أن التقديم=

لـٰكنْ إذا جامعَتْ (لا) العاطفةُ (إنَّما) . . جامعَتْها بشرطٍ ؛ وهو ألا يكونَ الوصفُ بعدَ (إنَّما) ممَّا لهُ في نفسِهِ اختصاصٌ بالموصوفِ المذكورِ ؛ كقولِهِ عزَّ اسمُهُ : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٦] ؛ . . . .

أَسَـامِيـاً لَـمْ تَـزِدْهُ مَعْـرِفَـةً وَإِنَّمَـا لَـذَّةً ذَكَـرْنَـاهَـا[1]

لأنَّ التقديمَ أقوىٰ[2] .

قولُهُ : (لـٰكنْ إذا جامعَتْ « لا » العاطفةُ) هي فاعلُ (جامعَتْ) ، والمفعولُ : (إنَّما) ، و(جامعَتْها) : جوابُ (إذا) ، و(لـٰكنِ) : استدراكٌ مِنْ قولِهِ : (ويجامعُ الطريقينِ الأخيرينِ) .

ولولا تصريحُهُ بعدمِ صحَّةِ الاستعمالِ[3] . . لَكُنَّا نحملُ كلامَهُ علىٰ أنَّ هـٰذا شرطُ حُسْنِ المجامعةِ[4] ؛ كما صرَّحَ بِهِ الشيخُ عبدُ القاهرِ ، حتىٰ يصحُّ : (ما جاءَ إلا زيدٌ لا عمرٌو)[5] ؛ لقصدِ التوكيدِ والتوضيحِ ؛ كما شاعَ في عبارةِ المصنِّفينَ ، ولم يشرطوا ذلكَ في مجامعتِها التقديمَ[6] ؛ لأنَّ دلالتَهُ على الاختصاصِ أضعفُ[7] ؛ إذ

= أولىٰ من (إنما) . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(١) أي : ما ذكَرْناها إلا لَذَّةَ ، ولو لم يؤخِّر (لَذَّةَ) ، وقدَّر الكلام بـ (ما) و(إلا) . . صار هـٰكذا : (ما لَذَّةَ إلا ذكَرْناها) ؛ فإن نصبتَ (لَذَّة) لم يكن للكلام صحة ، وإن رفعتَ انعكس المعنى المقصودُ ، واحتيجَ إلىٰ تقدير الضمير ؛ أي : ذكَرْناها لها ، وقيل : إنما كان القصر مستفاداً من التقديم ؛ لعدم احتياجه إلى التأويل ، فيكون أقوىٰ . « قوجحصاري » (ق١٠٨ ـ ١٠٩) .

(٢) قوله : (لأن التقديم) علة لقوله : (إلى التقديم) . « قوجحصاري » (ق١٠٨) .

(٣) أي : في قوله : (وإذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال « لا » العاطفة) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٤) قوله : (أن هـٰذا) ؛ أي : عدم الاختصاص . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٥) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٥٣) .

(٦) في (أ ، ب ، هـ) : (يشترطوا) بدل (يشرطوا) .

(٧) أي : أضعف من (لا) العاطفة . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

فإنَّ كلَّ عاقلٍ يعلمُ أنَّهُ لا يكونُ استجابةٌ إلا ممَّنْ يسمعُ ويعقلُ .

وقولِهِ : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴾ [النازعات : ٤٥] ؛ فلا يخفىٰ علىٰ أحدٍ ممَّنْ بهِ مُسْكةٌ . . أنَّ الإنذارَ إنَّما يكونُ إنذاراً ويكونُ لهُ تأثيرٌ إذا كانَ معَ مَنْ يُؤمِنُ باللهِ وبالبعثِ والقيامةِ وأهوالِها ، ويخشىٰ عقابَها .

وقولِهم : (إنَّما يَعْجَلُ مَنْ يخشى الفَوْتَ) ؛ فمركوزٌ في العُقولِ أنَّ مَنْ لم يَخْشَ الفَوْتَ لم يَعْجَلْ .

وإذا كانَ لهُ اختصاصٌ لم يصحَّ فيهِ استعمالُ (لا) العاطفةِ ، فلا تقلْ : (إنَّما يَعْجَلُ مَنْ يخشى الفَوْتَ لا مَنْ يأمنُهُ) .

ليسَتْ بالوضعِ وحكمِ العقلِ .

والإنذارُ : تخويفٌ معَ تبليغٍ ودعوةٍ ، ولا تتمُّ حقيقتُهُ ما لم يكنْ لهُ تأثيرٌ وتحصيلٌ للخوفِ والخشيةِ ، فالإنذارُ بالقيامةِ وأهوالِها لا يكونُ إلا إذا كانَ معَ مَنْ يُؤمِنُ باللهِ وبالبعثِ ، ويخشى الساعةَ ؛ أي : عقابَها .

ولمَّا كانَ في هـٰذا نوعُ خفاءٍ بالنِّسبةِ إلىٰ عدمِ استجابةِ مَنْ لا يسمعُ[١] . . جعلَهُ ممَّا يعلمُهُ كلُّ عاقلٍ ؛ لكونِهِ مِنَ الضروريَّاتِ الواضحةِ ، وهـٰذا ممَّا لا يخفىٰ علىٰ مَنْ لهُ مُسْكةٌ[٢] ؛ أي : قدرُ ما يتمسَّكُ بهِ مِنَ العقلِ[٣] ؛ يقالُ : فلانٌ ذو مُسْكةٍ وتماسكٍ ؛ أي : عقلٍ ، وفيهِ مُسْكةٌ مِنَ الخيرِ ؛ أي : بقيَّةٌ ، **وعدمُ العَجَلةِ ممَّنْ لا يخشى الفَوْتَ أخفىٰ مِنْ ذلكَ**[٤] ؛ إذ قد يَعْجَلُ مَنْ لا يخافُ الفَوْتَ . . جعلَهُ

---

(١) في (د ، و) : (يستمع) بدل (يسمع) .

(٢) قوله : (وهـٰذا) عطف على الضمير المنصوب في (جعله) . من هامش (هـ) ؛ أي : وجعل هـٰذا مما لا يخفىٰ . . . إلىٰ آخره .

(٣) في (هـ) : (يتماسك) بدل (يتمسك) .

(٤) قوله : (وعدمُ العجلة) عطف علىٰ قوله : (نوع خفاء) ؛ فيكون داخلاً في حيِّز الشرط ، وقوله : (جعله مركوزاً) جزاء للشرط . « قوجحصاري » (ق ١٧٦) نسخة نور عثمانية .

وطريقُ النَّفيِ والاستثناءِ يُسلَكُ معَ مخاطَبٍ تعتقدُ فيهِ أنَّهُ مُخطِئٌ ، وتراهُ يُصِرُّ ؛ كما إذا رُفِعَ لكما شَبَحٌ مِنْ بعيدٍ . . لم تقلْ : (ما ذاكَ إلا زيدٌ) لصاحبِكَ إلا وهو يتوهَّمُهُ غيرَ زيدٍ ، ويُصِرُّ علىٰ إنكارِ أنْ يكونَ إيَّاهُ(١) .

وما قالَ الكفَّارُ للرُّسُلِ : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ إلا والرُّسُلُ عندَهم في مِعْرَضِ المنتفي عنِ البشريَّةِ ، والمنسلخِ عنهُ حكمُها ؛ بناءً علىٰ جهلِهم ؛ أنَّ الرَّسولَ يمتنعُ أنْ يكونَ بشراً ؛ . . . .

مركوزاً في العقولِ ثابتاً فيها بحكمِ العادةِ وإنْ جازَ خلافُهُ ، هـٰذا معَ ما في ذلكَ مِنْ حُسْنِ الافتنانِ .

قولُهُ : (وطريقُ النَّفيِ والاستثناءِ) هـٰذا هو الرابعُ مِنْ وجوهِ الاختلافِ ؛ وهو أنَّ طريقَ النفيِ والاستثناءِ يُسلَكُ معَ مخاطَبٍ تعتقدُ أنتَ فيهِ اعتقاداً مطابقاً أو غيرَ مطابقٍ أنَّهُ مُخطِئٌ مُصِرٌّ علىٰ خطئِهِ ، وطريقَ (إنَّما) معَ مخاطَبٍ لا يُصِرُّ علىٰ خطئِهِ ، أو يجبُ ألا يُصِرَّ عليهِ ؛ فإذا رُفِعَ لكَ ولصاحبِكَ شَبَحٌ ـ أي : شخصٌ ـ مِنْ بعيدٍ . . لم تقلْ لصاحبِكَ : (ما ذاكَ الشَّبَحُ إلا زيدٌ) إلا في حالِ توهُّمِ صاحبِكَ أنَّ ذلكَ الشَّبَحَ غيرُ زيدٍ ، وإصرارِهِ علىٰ إنكارِ أنْ يكونَ الشَّبَحُ زيداً ، فيكونُ اعتقادُكَ فيهِ أنَّهُ مُخطِئٌ مُصِرٌّ . . مطابقاً .

وفي الآيةِ ـ أعني : قولَهُ تعالىٰ : ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ [إبراهيم : ١٠] ـ لم يقلِ الكفَّارُ للرُّسلِ : (إنْ أنتم إلا بشرٌ مِثلُنا) إلا والرُّسلُ ـ باعتقادِهمُ الباطلِ ـ في صُورةِ مَنِ انتفىٰ عنِ البشريَّةِ ، وانسلخَ عنهُ حكمُ البشريَّةِ ؛ بناءً علىٰ جهلِهم واعتقادِهم أنَّ الرَّسولَ يمتنعُ أنْ يكونَ بشراً ؛ فمَنِ ادَّعى الرِّسالةَ كانَ في مِعْرَضِ مَنْ يدَّعي انتفاءَهُ عنِ البشريَّةِ وانتزاعَ صفةِ البشريَّةِ عنهُ .

---

(١) في (د) : (الإنكار) بدل (إنكار) .

أوَما تسمعُهم في موضعٍ آخرَ كيفَ تجدُ ما يُحكىٰ عنهم هناكَ يَرْشَحُ بما يتلوَّثُ بهِ صِمَاخُكَ[1] ؛ مِنْ تقريرِ جهلِهم هـٰذا ؛ وهو : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَـٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ [يسٓ : ١٥] ؟!

فقولُهُ : (بناءً) مفعولٌ لهُ لِمَا يتضمَّنُهُ الكلامُ السابقُ ، أو حالٌ ؛ أي : يجعلونَ الرُّسلَ في هـٰذا المِعْرَضِ للبناءِ أو بانينَ بناءً علىٰ جهلِهم .

وقولُهُ : (أنَّ الرَّسولَ يمتنعُ أنْ يكونَ بشراً) في موقعِ البدلِ مِنْ (جهلِهم) ، لا متعلِّقٌ بهِ ؛ لأنَّ جهلَهم ليسَ بذلكَ ، بل بنقيضِهِ ؛ وهو أنَّ الرَّسولَ يجوزُ أنْ يكونَ بشراً .

والواوُ في (أوَما تسمعُهم) : للعطفِ علىٰ محذوفٍ ؛ مِثْلُ : (تغفلُ) ، و(لا تتنبَّهُ) .

و(كيفَ تجدُ) : في موقعِ الحالِ .

و(يَرْشَحُ) : ثاني مفعولي (تجدُ) ، والضميرُ : لـ(ما يُحكىٰ)[2] .

و(هناكَ) : إشارةٌ إلى الموضعِ الآخرِ[3] .

و(مِنْ تقريرِ) : بيانٌ لـ (ما يتلوَّثُ) ؛ أي : مِنْ تقريرِ جهلِهِمُ الذي هو أنَّ الرَّسولَ يمتنعُ أنْ يكونَ بشراً .

(وهو) ؛ أي : ما حُكِيَ عنهم هو قولُهُ تعالىٰ : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ . . . ﴾ الآيةَ .

واستشهدَ بهِ[4] ؛ لأنَّ إنكارَهم للرِّسالةِ ولإنزالِ الكتابِ وتكذيبَهم للرُّسلِ . .

---

(١) في (ب ، ج ، هـ) : (تسمع) بدل (تسمعهم) ، وفي (هـ) ونسخة في هامش (أ) : (حكي) بدل (يحكىٰ) .

(٢) قوله : (والضمير) ؛ أي : في قوله : (يرشح) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) ، وفي (أ ، ب ، ج ، هـ) : (ما حكي) بدل (ما يُحكىٰ) .

(٣) أي : المذكور في سورة (يسٓ) ؛ وهو قوله تعالىٰ : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا . . . ﴾ الآية . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٤) أي بقوله : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا . . . ﴾ الآية . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

وما أعجبَ شأنَ المشركينَ ! ما رَضُوا للنَّبيِّ أنْ يكونَ بشراً ، ورَضُوا للإلـٰهِ أنْ يكونَ حجراً !

وأمَّا قولُ الرُّسُلِ لهم[1] : ﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [إبراهيم : ١١] : فمِنْ بابِ المُجاراةِ وإرخاءِ العِنانِ معَ الخصمِ ليعثِرَ حيثُ يرادُ تبكيتُهُ ؛ . . . .

صريحٌ فيهِ ، بخلافِ ما تقدَّمَ[2] .

(رَضُوا لهُ بَشَرِيَّتَهُ أو حَجَرِيَّتَهُ) : مِنْ قَبيلِ : ﴿ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ۝ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴾ [طه : ٢٥ـ٢٦][3] .

قولُهُ : (وأمَّا قولُ الرُّسلِ) جوابُ سؤالٍ تقريرُهُ[4] : أنَّ الكفَّارَ لمَّا ادَّعَوا منافاةَ الرِّسالةِ للبشريَّةِ ، وادَّعَوا كونَ الرُّسلِ مقصورينَ على البشريَّةِ ؛ لا يتجاوزونَها إلى الرِّسالةِ . . فالرُّسلُ لمَّا سلَّموا ذلكَ لزمَهم تسليمُ انتفاءِ الرِّسالةِ ؛ لأنَّ ثبوتَ أحدِ المتنافيينِ لا سيَّما بطريقِ القصرِ . . يستلزمُ انتفاءَ الآخرِ ، فأجابَ : بأنَّهُ مِنْ بابِ مُجاراةِ الخصمِ والمساهلةِ معَهُ ؛ بتسليمِ بعضِ مُقدِّماتِهِ حيثُ يرادُ إفحامُهُ بمنعِ مقدِّمةٍ أخرىٰ ، كأنَّهُ قيلَ : سلَّمْنا ثبوتَ بشريَّتِنا ، لـٰكنْ لا نُسلِّمُ أنَّها تُنافي الرِّسالةَ ليلزمَ انتفاؤُها .

فإنْ قيلَ : فما وجهُ تسليمِهِ بطريقِ القصرِ ؟

قُلنا : ليكونَ علىٰ وَفْقِ كلامِ الخصمِ ، حتىٰ كأنَّهُ تسليمٌ لمقدِّمتِهِ بعينِها[5] ؛ نظراً إلى الصورةِ وإنْ لم يكنِ القصدُ في جانبِ النفيِ إلىٰ ما قصدَهُ الخصمُ .

---

(١) في (د) : (الرسول) بدل (الرسل) .

(٢) وهو ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٣) أي : من قبيل سلوك طريقي الإجمال والتفصيل . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٤) في (ب ، هـ) : (تقديره) بدل (تقريره) .

(٥) قوله : (تسليم لمقدِّمته) ؛ أي : ثبوت البشرية . « قوجحصاري » (ق١٠٩) ، وفي (أ ، ب ، هـ) : (لمقدمة) بدل (لمقدمته) .

كما قد يقولُ مَنْ يخالفُكَ فيما ادَّعيتَ : (إنَّكَ مِنْ شأنِكَ كيتَ وكيتَ) ، فأنتَ تقولُ : (نعم ، إنِّي مِنْ شأني كيتَ وكيتَ ، والحقُّ في يدِكَ هناكَ ، ولـٰكنْ كيفَ يقدحُ في دعوايَ هاتيكَ) .

وعلىٰ هـٰذا : ما مِنْ موضعٍ يأتي فيهِ النَّفيُ والاستثناءُ إلا والمخاطَبُ عندَ المتكلِّمِ مُرتكِبٌ للخطأِ معَ إصرارٍ ؛ إمَّا تحقيقاً إذا أُخرِجَ الكلامُ علىٰ مقتضى الظاهرِ ، وإمَّا تقديراً إذا أُخرِجَ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ ؛ كقولِهِ عزَّ قائلاً : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ۞ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر : ٢٢ ـ ٢٣] ؛ . . . .

ولتوجُّهِ هـٰذا السؤالِ قرَّرَ بعضُهم أصلَ السؤالِ[١] ؛ بأنَّهُ كيفَ صحَّ مِنَ الرُّسلِ : (إنْ نحنُ إلا بشرٌ مِثلُكم) بالنفيِ والاستثناءِ معَ أنَّ المخاطَبينَ ـ وهمُ الكفَّارُ ـ لا ينكرونَ ذلكَ ، بل يدَّعونَهُ مُصرِّينَ ؟

فقولُهُ : (ليعثِرَ) مِنَ العِثارِ والعثرةِ[٢] ؛ وهو الزلَّةُ ، والضميرُ : للخصمِ .

و(حيثُ) : متعلِّقٌ بالمجاراةِ ؛ وهي المشاركةُ في الجَرْيِ .

و(بكَّتَهُ بالحُجَّةِ) : غلبَهُ .

قولُهُ : (علىٰ مقتضى الظاهرِ) ؛ كما في مثالِ الشَّبَحِ المرفوعِ مِنْ بعيدٍ .

قولُهُ : (﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾) ؛ أي : لا مُسمِعٌ مَنْ في القبورِ ؛ يعني : المُصرِّينَ على الكفرِ ؛ تشبيهاً لهم بالأمواتِ .

---

(١) قوله : (هـٰذا السؤال) ؛ أي : (فما وجه تسليمه بطريق القصر ؟) ، والبعض المقرِّر : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٧٥) ، وقوله : (أصل السؤال) ؛ أي : المشار إليه بقول المصنف : (وأما قول الرسل لهم . . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : كيف يصح النفي والاستثناء ؟! بل ينبغي استعمال (إنما) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٢) أي : لا من العُثور ؛ بمعنى الاطِّلاع ، وفي إيراده عقيب إرخاء العنان لطف . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

لمَّا كانَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ شديدَ الحرصِ على هدايةِ الخلقِ ، وما كانَ مُتمنَّاهُ شيئاً سوى أنْ يرجعوا عنِ الكفرِ ، فيملكوا زِمامَ السَّعادةِ عاجلاً وآجلاً ، ومتى رآهم لم يؤمنوا تداخلَهُ مِنَ الوجدِ والكآبةِ ما كادَ يَبْخَعُ لهُ ، حتى قيلَ لهُ : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ ﴾ [الكهف : ٦] ، . . . .

وضميرُ (مُتمنَّاهُ) ، و(تداخلَهُ) : للنبيِّ .

وضميرُ (يرجعوا) ، و(رآهم) : للخلقِ ؛ لكونِهِ في معنى الجمعِ .

و(مِنَ الوجدِ) ؛ أي : الحُزنِ ، (والكآبةِ) ؛ أي : سُوءِ الحالِ والانكسارِ مِنَ الحُزنِ . . بيانٌ لـ (ما كادَ) ، وهو فاعلُ (تداخلَهُ) .

وضميرُ (يَبْخَعُ) : للنبيِّ عليهِ السلامُ ، و(لهُ) : لـ (ما كادَ) ؛ أي : الوجدِ الذي كادَ النبيُّ عليهِ السلامُ يُهلِكُ نفسَهُ ويقتلُها لأجلِهِ .

وقد يُجعَلُ ضميرُ (يَبخَعُ) : لـ (ما) ، و(لهُ) : للنبيِّ عليهِ السلامُ ، وليسَ بذاكَ[1] .

وفي « الصحاحِ » : (بَخَعَ نفسَهُ بَخْعاً : قتلَها غمّاً ، ومنهُ : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ ﴾ [الكهف : ٦])[2] .

وفي « الكشَّافِ » : (أصلُ البَخْعِ : أنْ يُبلَغَ بالذَّبائحِ البِخاعُ ؛ وهو عِرْقٌ مستبطنٌ للفِقارِ ، وذلكَ أقصى حدِّ الذَّبحِ)[3] .

وفي « تفسيرِ الكُوَاشيِّ »[4] : (أنَّهُ لم يُوجَدْ في اللُّغةِ : « البِخاعُ » بالباءِ ؛ إنَّما

---

(١) لأن (يبخع) متعدٍّ بنفسه . من هامش (أ) .

(٢) الصحاح (ب خ ع) (٣/ ١١٨٣) .

(٣) الكشاف (٣/ ٢٩٨) .

(٤) كلام الكواشي ردٌّ لكلام صاحب « الكشاف » . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

ويتساقطُ حَسَراتٍ علىٰ تولِّيهم وإعراضِهم عنِ الحقِّ ، وما كانَتْ شَفَقَتُهُ عليهم تدَعُهُ يُلقي حَبْلَهم علىٰ غاربِهم ليَهيموا في أوديةِ الضَّلالِ[1] ، بل كانَتْ تدعوهُ أنْ يرجعَ إلىٰ تزيينِ الإيمانِ لهم . . . .

هو « النُّخاعُ » بالنُّونِ)[2] .

ورُدَّ[3] : بأنَّ العِرْقَ هو البِخاعُ بالباءِ ، وأمَّا النُّخاعُ بالنُّونِ : فخيطٌ أبيضُ في جوفِ عظمِ الرَّقبةِ يمتدُّ إلى الصُّلبِ .

(ويتساقطُ) ؛ أي : النبيُّ عليهِ السلامُ . . عطفٌ علىٰ (تداخلَهُ) ، جيءَ بالمضارعِ ؛ لقصدِ الاستمرارِ ، لا علىٰ (يَبْخَعُ)[4] .

و(حسراتٍ) : تمييزٌ ؛ أي : يُلقي نفسَهُ مِنْ جهةِ الحسرةِ علىٰ إعراضِهم .

وضميرُ (شفقتُهُ) ، و(تدعُهُ) ، و(يُلقي) : للنبيِّ .

و(هامَ في الأرضِ) : ذهبَ متحيِّراً .

(بل كانَتْ) ؛ أي : شفقةُ النبيِّ عليهِ السلامُ (تدعوهُ) ؛ أي : النبيَّ عليهِ السلامُ إلىٰ (أنْ يرجعَ إلىٰ تزيينِ الإيمانِ) للكفَّارِ مرَّةً بعدَ أخرىٰ .

---

(1) في هامش (أ ، د) نسخة زيادة : (ويتغشمروا في مَهالك الغَواية) ، والغَشْمرة : ركوب الإنسان رأسه من غير تثبُّت في الحق والباطل ، لا يبالي ما صنع . انظر « تاج العروس » (غ ش م ر) (١٣/ ٢٤٠) .

(2) وتبع الكواشيَّ في هـٰذا الرد ابنُ الأثير في « النهاية في غريب الحديث والأثر » (ب خ ع) (١/ ١٠٢) ، ورُدَّ : بأن الزمخشري ثقة واسع الاطِّلاع ، فهو مقدَّم ، وأن المثبت مقدَّم على النافي . انظر « حاشية الشهاب الخفاجي علىٰ تفسير البيضاوي » (٧/ ٢) ، و« تاج العروس » (ب خ ع) (٢٠/ ٣٠٧) .

(3) أي : كلام الكواشي . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(4) أي : كما قال الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٧٦) ، ووجه رد هـٰذا القول : أنه علىٰ هـٰذا يكون داخلاً في حيِّز صلة (ما كاد) ؛ فلا يكون التساقط حاصلاً مع أنه حاصل . من هامش (هـ) ، ويلزمه الضمير ، ولم يوجد « حفيد » (ق ٢٠٩) .

عَوْدُهُ علىٰ بَدْئِهِ[1] ، عسىٰ أنْ يَسْمَعُوا ويَعُوا ، راكباً في ذلكَ كلَّ صَعْبٍ وذَلُولٍ . . أُبرِزَ لذلكَ في مِعْرَضِ مَنْ ظنَّ أنَّهُ يملكُ غَرْسَ الإيمانِ في قلوبِهم معَ إصرارِهم على الكفرِ ، فقيلَ لهُ : لستَ هناكَ ؛ إنْ أنتَ إلا نذيرٌ .

وضميرُ (**عَوْدُهُ**) : للنبيِّ عليهِ السلامُ ، وقد مرَّ في بحثِ (الحالِ) تفسيرُ (عَوْدُهُ علىٰ بَدْئِهِ)[2] .

(**راكباً**) : حالٌ مِنْ ضميرِ (يرجعَ) .

(**في ذلكَ**) ؛ أي : في تزيينِ الإيمانِ لهم ، والمواظبةِ علىٰ ذلكَ ، وتكريرِ المراجعةِ فيهِ .

والصَّعبُ مِنَ الإبلِ : ما لم يُذلَّلْ .

(**أُبرِزَ**) : جوابُ (لمَّا) ، **والضميرُ** : للنبيِّ .

و(**لذلكَ**) : إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ ؛ مِنْ شدَّةِ الحِرصِ علىٰ هدايةِ الخلقِ ، وقصرِ المُتمنَّىٰ علىٰ رجوعِهم عنِ الكفرِ ، وما يجري مَجرىٰ هـٰذا مِنَ المعطوفاتِ .

(**هناكَ**) ؛ أي : في محلٍّ أنْ تملكَ غرسَ الإيمانِ في قلوبِهم .

وبالجملةِ : فقد ظهرَ بالتقريرِ المذكورِ أنَّ قولَهُ : ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ مِنْ إخراجِ الكلامِ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ .

قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ : (لمَّا قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ ، وكانَ المعنىٰ : أنْ يقالَ للنبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : إنَّكَ لا تستطيعُ أنْ تُحوِّلَ قلوبَهم عمَّا هي عليهِ مِنَ الإباءِ ، ولا أنْ تُوقِعَ الإيمانَ في قلوبِهم معَ إصرارِهم على الكفرِ . كانَ اللائقَ بهـٰذا أنْ يُجعَلَ حالُ النبيِّ عليهِ السلامُ حالَ مَنْ قد ظنَّ أنَّهُ يملكُ

---

(١) في (د) : (تدعو) بدل (تدعوه) .

(٢) انظر (٢/٢٩٦ـ٢٩٧) .

وقولُهُ عزَّ وعلا : ﴿ قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٨] . . مصبوبٌ في هٰذا القالبِ .

وطريقُ (إنَّما) يُسلَكُ معَ مخاطَبٍ في مقامٍ لا يُصِرُّ على خطئِهِ ، . . . .

ذلكَ ، ومَنْ لا يعلمُ يقيناً أنَّهُ ليسَ في وُسعِهِ شيءٌ أكثرُ مِنْ أنْ يُنذِرَ ويُحذِّرَ ، فأُخرِجَ اللفظُ مُخرجَهُ إذا كانَ الخطابُ معَ مَنْ يشكُّ ، فقيلَ : ﴿ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ .

وجملةُ الأمرِ : أنَّكَ متىٰ رأيتَ شيئاً هو مِنَ المعلومِ الذي لا يُشَكُّ فيهِ قد جاءَ بالنفيِ والاستثناءِ . . فذلكَ لتقديرِ معنىً صارَ بهِ في حكمِ المشكوكِ فيهِ)[١] .

قولُهُ : (وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ قُل لَّآ أَمۡلِكُ . . . ﴾ الآيةَ) مبتدأٌ خبرُهُ (مصبوبٌ في هٰذا القالبِ) ؛ أي : واردٌ علىٰ نَهجِ قولِهِ : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ۞ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ في كونِهِ بالنفيِ والاستثناءِ ؛ بناءً علىٰ مِثلِ المعنى الذي ذُكِرَ فيهِ ؛ حيثُ اعتقدَ القومُ فيهِ[٢] ؛ لإصابتِهِ في الأمورِ ، ودلالتِهِ على المنافعِ والمَضارِّ . . كأنَّهُ يملكُ النَّفعَ والضرَّ ، ويعلمُ الغيبَ ، فأُمِرَ بأنْ يقولَ : (لستُ هناكَ ، وما أنا إلا نذيرٌ وبشيرٌ لقومٍ يؤمنونَ) ؛ لأنَّهُمُ الذينَ ينتفعونَ بتبشيرِهِ وإنذارِهِ ، أوِ المرادُ : نذيرٌ للكافرينَ ، بشيرٌ للمؤمنينَ ، فحُذِفَ للعلمِ بهِ .

وليسَ المرادُ[٣] : مُجرَّدَ كونِهِ مِنَ الإخراجِ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ[٤] .

قولُهُ : (معَ مخاطَبٍ في مقامٍ) الأنسبُ : أنْ يُجعَلَ (في مقامٍ) صفةَ (مخاطَبٍ) ، و(لا يُصِرُّ) صفةَ (مقامٍ) بحذفِ العائدِ ؛ أي : فيهِ ، أو بجعلِ

---

(١) دلائل الإعجاز (ص٣٣٣ـ٣٣٤) .
(٢) قوله : (فيه) ؛ أي : في النبي عليه الصلاة والسلام . من هامش (هـ) .
(٣) أي : من قوله : (مصبوب في هٰذا القالب) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .
(٤) كما قال الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٧٦) .

أو يجبُ عليهِ ألا يُصِرَّ علىٰ خطئِهِ ؛ لا تقولُ : (إنَّما زيدٌ يجيءُ) أو (إنَّما يجيءُ زيدٌ) إلا والسَّامعُ مُتلَقٍّ كلامَكَ بالقبولِ ، وكذا لا تقولُ : (إنَّما اللهُ إلـٰهٌ واحدٌ) إلا ويجبُ على السَّامعِ أنْ يتلقَّاهُ بالقبولِ .

والأصلُ في (إنَّما) أنْ تُستعمَلَ في حكمٍ لا يُعوِزُكَ تحقيقُهُ ؛ إمَّا لأنَّهُ في نفسِ الأمرِ جليٌّ ، أو لأنَّكَ تدَّعيهِ جلياً .

فمِنَ الأوَّلِ :

قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾ [النازعات : ٤٥] .

وقولُهُ : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٦] .

وقولُهم : (إنَّما يَعْجَلُ مَنْ يخشى الفَوْتَ) .

وقولُكَ للرَّجلِ الذي تُرقِّقُهُ علىٰ أخيهِ ، وتُنبِّهُهُ للذي يجبُ عليهِ ؛ مِنْ صلةِ الرَّحِمِ ، ....

ضميرِ (خطئِهِ) للمقامِ ؛ أي : معَ مخاطَبٍ كائنٍ في مقامٍ لا يُصِرُّ المخاطَبُ علىٰ خطئِهِ ؛ مِثلُ : (إنَّما زيدٌ يجيءُ) في قصرِ الموصوفِ ، و(إنَّما يجيءُ زيدٌ) في قصرِ الصفةِ ، أو يجبُ على المخاطَبِ ألا يُصِرَّ علىٰ خَطئِهِ ؛ كقولِكَ : (إنَّما اللهُ إلـٰهٌ واحدٌ) ، و(إنَّما الخالقُ هو اللهُ) .

قولُهُ : (والأصلُ في « إنَّما ») يُشبِهُ أنْ يكونَ هـٰذا وجهاً خامساً مِنْ وجوهِ الاختلافِ ؛ فإنَّ باقيَ الطُّرُقِ ليسَ بهـٰذهِ المَثابةِ ، ويحتملُ أنْ يكونَ تتميماً وتحقيقاً لِمَا ذكرَ ؛ مِنْ سلوكِ طريقِ (إنَّما) ؛ أي : تُستعمَلَ في حكمٍ يتيسَّرُ لكَ بسهولةٍ تحقيقُهُ لوضوحِهِ حقيقةً أوِ ادِّعاءً .

يقالُ : (أعوزَهُ الشيءُ) ؛ إذا احتاجَ إليهِ ولم يقدرْ عليهِ .

ومعنىٰ (تُرقِّقُهُ) : تجعلُهُ رحيماً رقيقَ القلبِ .

ومِنْ حُسْنِ التحفِّي : (إنَّما هو أخوكَ) ، ولصاحبِ الشِّركِ : (إنَّما اللهُ إلـٰهٌ واحدٌ) .

ومِنَ الثاني :

قولُ الشاعرِ :

إِنَّمَـا مُصْعَـبٌ شِهَـابٌ مِـنَ ٱللهِ ... تَجَلَّـتْ عَـنْ وَجْهِـهِ ٱلظَّلْمَـاءُ

ادَّعىٰ أنَّ كونَ مُصعَبٍ كما ذكرَ . . جليٌّ .

والتحفِّي : التعطُّفُ والمبالغةُ في الإكرامِ .

وقولُهُ : (**إنَّما مصعبٌ**) لابنِ قيسِ الرُّقيَّاتِ يمدحُ مُصعَبَ بنَ الزُّبيرِ[1] ، وبعدَهُ : [من الخفيف]

مِلْكُـهُ مِلْـكُ رَأْفَـةٍ لَيْـسَ فِيـهِ ... جَبَـرُوتٌ وَلا لَـهُ كِبْـرِيَـاءُ[2]

يَتَّقِـي ٱللهَ فِـي ٱلأُمُـورِ وَقَـدْ أَفْـ ... ـلَـحَ مَـنْ كَـانَ هَمَّـهُ ٱلاتِّقَـاءُ

رُوِيَ : أنَّهُ أمرَ مصعبٌ بقتلِ رجلٍ مِنْ أصحابِ المختارِ ، فقالَ : ما أقبحَ لي أنْ أقومَ يومَ القيامةِ إلىٰ صُورتِكَ هـٰذهِ الحسنةِ ووجهِكَ هـٰذا يُستضاءُ بهِ[3] ، فأتعلَّقَ بأطرافِكَ وأقولَ : يا ربِّ ؛ سلْ مصعباً فيمَ قتلَني ؟ قالَ : أطلِقوهُ ، قالَ : أيُّها الأميرُ ؛ اجعلْ ما وهبتَ لي مِنْ حياتي في خَفْضٍ[4] ، قالَ : قد أمرتُ لكَ بمئةِ ألفِ درهمٍ ، قالَ : فإنِّي أُشهِدُ اللهَ وأُشهِدُ الأميرَ أنَّ لابنِ الرُّقيَّاتِ نصفَها ، قالَ : ولمَ ؟ قالَ : لقولِهِ : (إنَّما مُصعَبٌ شِهابٌ . . .) الأبياتَ ، فضحكَ وقالَ : أرىٰ فيكَ

---

(١) انظر الأبيات في « ديوان عبيد الله بن قيس الرقيَّات » (ص٩١-٩٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٦) .

(٢) في (و) : (فيه ولا) بدل (ولا له) .

(٣) في (أ) زيادة : (بشكاية) .

(٤) قوله : (في خفض) ؛ أي : دَعَةٍ من العيش وحُسن حالٍ . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

وإنَّهُ عادةٌ للشُّعراءِ[1] ؛ يدَّعونَ الجَلاءَ في كلِّ ما يمدحونَ بهِ ممدوحيهم ؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ[2] : [من الطويل]

وَيَعْـذُلُنِـي أَفْنَـاءُ سَعْـدٍ عَلَيْهِـمُ ... وَمَا قُلْتُ إلا بِٱلَّتِي عَلِمَتْ سَعْدُ

وإلىٰ قولِهِ[3] : [من الكامل]

لا أَدَّعِـي لِأَبِـي ٱلْعَـلاءِ فَضِيلَـةً ... حَتَّـىٰ يُسَلِّمَهَـا إِلَيْـهِ عِـدَاهُ

موضعاً للصَّنيعةِ[4] ، وأمرَهُ بلُزومِهِ[5] .

قولُهُ : (يدَّعونَ الجَلاءَ) هو بالفتحِ الوضوحُ وضدُّ الخفاءِ .

والأفناءُ : الأخلاطُ والأوباشُ[6] ؛ يقالُ : هو مِنْ أفناءِ النَّاسِ ؛ إذا لم يُعلَمْ ممَّنْ هو .

وضميرُ (عليهم) : للممدوحينَ .

(وما قلتُ) : في موضعِ الحالِ ؛ أي : لم أحكمْ في حقِّهم إلا بالفضائلِ والكمالاتِ التي علمَتْ قبيلةُ سعدٍ بها وصدَّقَتْ[7] .

وإطلاقُ الادِّعاءِ في فضيلةِ أبي العلاءِ . . مِنْ بابِ المُجاراةِ وإرخاءِ العِنانِ[8] ،

---

(١) في (د) : (الشعراء) بدل (للشعراء) .

(٢) البيت للحطيئة في « ديوانه » (ص٤٢) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٦ـ١٤٧) .

(٣) البيت للبحتري في « ديوانه » (٤/ ٢٤٠٣) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٧ـ١٤٨) .

(٤) أي : أنت رجل حاذق . « قوجحصاري » (ق١٠٩) ، ويقال : رجل صَنيع اليدين ؛ أي : صانع حاذق . من هامش (هـ) .

(٥) انظر « ربيع الأبرار » للزمخشري (٢/ ١١١ ـ ١١٢) ، وفيه : (ما أقبح بي) بدل (ما أقبح لي) ، وقوله : (بلزومه) ؛ أي : بملازمته ومصاحبته . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٦) عطف (الأوباش) على (الأخلاط) عطف تفسير ، وانظر « تاج العروس » (و ب ش) (١٧/ ٤٣٧) .

(٧) وفيه إشارة إلىٰ أن القول يتضمَّن معنىٰ (حكم) ؛ لتعدِّيه بالباء . من هامش (هـ) .

(٨) وإلا فلا وجه لإطلاق الادِّعاء فيما كان مسلَّماً . من هامش (هـ) .

وإلىٰ قولِهِ[1] : [من الطويل]

فَيَا مَنْ لَدَيْهِ أَنَّ كُلَّ ٱمْرِئٍ لَهُ نَظِيرٌ وَإِنْ حَازَ ٱلْفَضَائِلَ هَلْ لَهُ

وما حُكِيَ عنِ اليهودِ في قولِهِ عزَّ وعلا[2] : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ١١] ؛ . . . .

ولمناسبةِ التسليمِ .

وقولُهُ : (لهُ نظيرٌ) جملةٌ اسميَّةٌ أو ظرفيَّةٌ خبرُ (أنَّ)[3] ، وهي معَ الاسمِ والخبرِ فاعلُ (لديهِ)[4] ؛ لاعتمادِهِ على الموصولِ ، أو مبتدأٌ خبرُهُ (لديهِ)[5] ، والجملةُ صلةُ (مَنْ)[6] .

و(هل لهُ) : استفهامُ تقريرٍ وإنكارٍ[7] ؛ أي : ظاهرٌ جليٌّ أنْ ليسَ للممدوحِ نظيرٌ في فضائلِهِ وكمالاتِهِ .

والأبياتُ الثلاثةُ أمثلةٌ وشواهدُ في ادِّعاءِ الظُّهورِ لِمَا مدحوا بهِ ممدوحيهم .

قولُهُ : (وما حُكِيَ)[8] عطفٌ علىٰ (قولُ الشاعرِ) ؛ أي : ومِنَ الثاني : ما حُكِيَ عنهم في هٰذهِ الآيةِ ؛ وهو ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ .

---

(١) البيت لا يُعلَم قائله كما في « الإفصاح » (ق ١٤٨) .
(٢) في (ب ، ج ، د) : (يحكىٰ) بدل (حكي) .
(٣) قوله : (اسمية) ؛ لأن قوله : (نظير) مبتدأ خبره (له) ، وقوله : (أو ظرفية) ؛ لأن قوله : (نظير) فاعل الظرف ؛ لاعتماده على الموصوف . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .
(٤) قوله : (وهي) ؛ أي : (أنَّ) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .
(٥) قوله : (أو مبتدأ) عطف علىٰ (فاعل) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .
(٦) قوله : (والجملة) ؛ أي : (لديه) مع فاعله أو مبتدئه . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .
(٧) والمبتدأ محذوف ؛ أي : هل له نظير . « قوجحصاري » (ق١٠٩) ، وقوله : (استفهام تقرير) ؛ أي : حمل المخاطب على الإقرار بمضمون الكلام . من هامش (هـ) .
(٨) في (أ ، ب ، ج) : (يحكىٰ) بدل (حكي) .

ادَّعَوا علىٰ مَجْرىٰ عادتِهم في الكذبِ أنَّ كونَهم مُصلِحينَ أمرٌ ظاهرٌ مكشوفٌ لا سُترةَ بهِ ؛ ولذلكَ أكَّدَ الأمرَ جلَّ وعلا في تكذيبِهم ؛ حيثُ قالَ : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ ﴾ [البقرة : ١٢] ؛ فجاءَ بالجملةِ اسميَّةً ، ومعرَّفةَ الخبرِ باللامِ ، وموسَّطةَ الفصلِ ، ومؤكَّدةً بـ (إنَّ) ، ومصدَّرةً بحرفِ التنبيهِ .

و(ادَّعَوا . . .) إلىٰ آخرِهِ . . بيانٌ لكونِ المحكيِّ مِنَ الثاني .

و(علىٰ مَجْرىٰ) : في موقعِ الوصفِ للمصدرِ أوِ الحالِ ؛ أي : ادِّعاءً كائناً علىٰ مَجْرىٰ عادتِهم ، أو جارينَ علىٰ ذلكَ .

قولُهُ : (ولذلكَ) ؛ أي : لادِّعائِهمُ المذكورِ أكَّدَ اللهُ جلَّ وعلا الأمرَ والشأنَ كائناً في تكذيبِهم .

و(مُعرَّفةَ الخبرِ) : مِنْ إضافةِ اسمِ المفعولِ إلىٰ فاعلِهِ ؛ أي : مُعرَّفاً خبرُها[1] ، والتأنيثُ باعتبارِ العائدِ إلىٰ ذي الحالِ ؛ أعني : الجملةَ[2] ، وكذا (مُوسَّطةَ) ؛ أي : مُوسَّطاً الفصلُ ؛ بمعنىٰ : مجعولاً في الوسطِ .

* * *

(١) في النسخ ما عدا (و) : (خبره) بدل (خبرها) .
(٢) يعني : أن (اسمية) ، و(معرَّفة . . .) إلىٰ آخره . . حالات من (الجملة) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

وإذ قد ذكَرْنا القصرَ فيما بينَ المسندِ والمسندِ إليهِ بالطُّرُقِ التي سمعتَ . . فقد حانَ أنْ نذكرَهُ فيما بينَ غيرِهما ؛ كالفاعلِ والمفعولِ ، وكالمفعولينِ ، وكذي الحالِ والحالِ .

ونحنُ نذكرُهُ في ذلكَ بطريقِ النَّفيِ والاستثناءِ وطريقِ (إنَّما) دونَ ما سواهما ، فلهما هناكَ عدَّةُ اعتباراتٍ تُراعىٰ ؛ فلا بدَّ مِنْ تلاوتِها عليكَ .

اعلمْ : أنَّكَ إذا أردتَ قصرَ الفاعلِ على المفعولِ قلتَ : (ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً) علىٰ معنىٰ : لم يَضرِبْ غيرَ عمرٍو .

وإذا أردتَ قصرَ المفعولِ على الفاعلِ قلتَ : (ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ) علىٰ معنىٰ : لم يَضرِبْهُ غيرُ زيدٍ .

والفرقُ بينَ المعنيينِ واضحٌ ؛ وهو أنَّ عمراً في الأوَّلِ لا يمتنعُ أنْ يكونَ مضروبَ غيرِ زيدٍ ، ويمتنعُ في الثاني ، . . . .

قولُهُ : (ونحنُ نذكرُهُ) ؛ أي : القصرَ حالَ كونِهِ في ذلكَ ؛ أي : فيما بينَ غيرِ المسندِ والمسندِ إليهِ . . بطريقِ النفيِ والاستثناءِ وطريقِ (إنَّما) دونَ طريقِ العطفِ والتقديمِ ؛ لأنَّ لطريقِ النفيِ والاستثناءِ وطريقِ (إنَّما) في بابِ القصرِ . . اعتباراتٍ تُحافَظُ ، فلا بدَّ مِنْ تلاوتِها عليكَ ؛ لتعلمَها فتراعيَها .

قولُهُ : (علىٰ معنىٰ : لم يَضرِبْ غيرَ عمرٍو) جعلَ كلمةَ (لم) أظهرَ في معنى النفيِ مِنْ كلمةِ (ما)[1] ؛ لعدمِ الاشتراكِ فيها[2] ، ولفظَ (غيرِ) أظهرَ في معنى

---

(١) ولهـٰذا فسَّر (ما) بـ (لم) . من هامش (هـ) .

(٢) بخلاف (ما) ؛ فإنها قد تكون غير نافية . من هامش (هـ) .

وأنَّ زيداً في الثاني لا يمتنعُ أنْ يكونَ ضارباً غيرَ عمرٍو ، ويمتنعُ في الأوَّلِ .

ولكَ أنْ تقولَ في الأوَّلِ : (ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ) ، **وفي الثاني** : (ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً) ، فتُقدِّمَ وتُؤخِّرَ ، إلا أنَّ هـٰذا التقديمَ والتأخيرَ لمَّا استلزمَ قصرَ الصِّفةِ قبلَ تمامِها على الموصوفِ . . قلَّ دَوْرُهُ في الاستعمالِ ؛ لأنَّ الصِّفةَ المقصورةَ علىٰ عمرٍو في قولِنا : (ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً) . . هي ضربُ زيدٍ ، لا الضَّربُ مطلقاً ، والصِّفةَ المقصورةَ علىٰ زيدٍ في قولِنا : (ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ) . . هي الضَّربُ لعمرٍو .

الاستثناءِ ؛ مِنْ جهةِ أنَّ دلالتَهُ بالاستقلالِ ؛ لكونِهِ اسماً .

قولُهُ : (**ولكَ أنْ تقولَ في الأوَّلِ**) ؛ أي : قصرِ الفاعلِ : (ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ) بتقديمِ المفعولِ معَ كلمةِ (إلا) على الفاعلِ ، وفي الثاني ؛ أي : قصرِ المفعولِ على الفاعلِ : (ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً) بتقديمِ الفاعلِ معَ كلمةِ (إلا) على المفعولِ ؛ لأنَّ ذلكَ لا يُخِلُّ بالدَّلالةِ على المقصودِ ، ولا يُفضي إلى التباسِ قصرِ الفاعلِ على المفعولِ بقصرِ المفعولِ على الفاعلِ ؛ لأنَّ ما يلي كلمةَ (إلا) هو المقصورُ عليهِ ؛ سواءٌ قُدِّمَ أو أُخِّرَ ، **لـٰكنْ قلَّ استعمالُهُ في الكلامِ** ؛ لأنَّا وإنْ قُلنا : إنَّهُ مِنْ قصرِ الفاعلِ على المفعولِ ، أو قصرِ المفعولِ على الفاعلِ . . لـٰكنَّهُ في التحقيقِ قصرٌ للفعلِ مِنْ حيثُ تعلُّقُهُ بالفاعلِ على المفعولِ ، ومِنْ حيثُ تعلُّقُهُ بالمفعولِ على الفاعلِ ، فيعودُ إلىٰ قصرِ الصفةِ على الموصوفِ ، ويلزمُ في صُورةِ التقديمِ والتأخيرِ قصرُ الصفةِ قبلَ تمامِها ؛ كما يلزمُ في بابِ التنازعِ علىٰ تقديرِ إعمالِ الأوَّلِ . . العطفُ على الجملةِ قبلَ تمامِها ؛ فإنَّ (أكرمتُ) في قولِكَ : (ضربَني وأكرمتُ زيدٌ) . . عطفٌ علىٰ (ضربَني زيدٌ) .

ومِنْ ها هنا ذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى امتناعِ هـٰذا التقديمِ والتأخيرِ[1] ، وجعلوا

---

(١) **قوله** : (**ومن ها هنا**) ؛ أي : مما ذكرنا أنه في صورة التقديم والتأخير يلزم قصر الصفة قبل =

. . . .

الظرفَ في قولِهِ تعالىٰ[1] : ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ ﴾ [هود : ٢٧] منصوباً بمضمَرٍ ؛ أيِ : اتَّبعوكَ في بادي الرأيِ ، وكذا (بابَ الأميرِ) في قولِ الشاعرِ[2] : [من الكامل]

لا أَشْتَهِـي يَـا قَـوْمُ إلا كَـارِهـاً ... بَـابَ ٱلأَمِيـرِ وَلا دِفَـاعَ ٱلْحَـاجِـبِ

أي : أشتهي بابَ الأميرِ ، و(النوائحُ) في قولِهِ[3] : [من الطويل]

كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِوَاكَ وَلَمْ تَقُمْ ... عَلَـىٰ أَحَـدٍ إلا عَلَيْـكَ ٱلنَّـوَائِـحُ

مرفوعاً بمضمَرٍ ؛ أي : قامتِ النوائحُ[4] .

وقالَ ابنُ الحاجبِ[5] : (لا يستقيمُ : « ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ » ، ولا « ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً » ؛ لأنَّهُ إنْ جُوِّزَ تعدُّدُ الاستثناءِ المُفرَّغِ حتىٰ يكونَ التقديرُ : « ما ضربَ أحداً أحدٌ إلا عمراً زيدٌ » ، و« ما ضربَ أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً ». . كانَ القصرُ فيهما جميعاً[6] ، والكلامُ فيما إذا كانَ القصرُ في أحدِهما فقطْ[7] ، وإنْ لم يُجوَّزْ لزمَ في « ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ ». . بقاءُ الفعلِ بلا فاعلٍ ؛ لأنَّ « زيدٌ » مرفوعٌ

= تمامها . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(١) قوله : (الظرف) ؛ أي : (بادي الرأي) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٢) البيت لموسى بن جابر كما في « الرسائل » للجاحظ (٢/ ٧٣) ، و« زهر الأكم » (١/ ٢٣٨) .

(٣) البيت لأشجع السلمي كما في « أمالي القالي » (٢/ ١١٨) ، و« ديوان المعاني » (٢/ ١٨٥) .

(٤) انظر في تفصيل هـٰذه المسألة « شرح الرضي على الكافية » (١/ ١٩١ـ١٩٦) .

(٥) هـٰذا بيان لوجه آخر لامتناع هـٰذا التقديم والتأخير غير الوجه الذي ذكره بعض النحاة . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٦) قوله : (فيهما) ؛ أي : في الفاعل والمفعول . من هامش (أ) .

(٧) فيرجع الكلام بذلك إلىٰ معنىً آخر غير مقصود . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

. . . .

بمُضمَرٍ[١] ، وفي « ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً » . . أنْ يكونَ « عمراً » منصوباً بمُضمَرٍ[٢] ، ويصيرَ الكلامُ جملتينِ ، ولا يكونَ مِنْ تقديمِ الفاعلِ على المفعولِ في شيءٍ)[٣] .

والجوابُ[٤] : أنَّ الفاعلَ مضمَرٌ قبلَ الذِّكرِ[٥] ؛ كما في (ضربَني وأكرمتُ زيداً) بإعمالِ الثاني ، أو ضميرٌ عائدٌ إلىٰ مصدرِ الفعلِ ، والمفعولَ في نيَّةِ التقديمِ[٦] ؛ فلا يصيرُ الكلامُ جملتينِ .

واعتُرِضَ على انتصابِهِ بمُضمَرٍ ؛ بمعنىٰ : ما وقعَ ضربٌ إلا مِنْ زيدٍ ، ثمَّ قيلَ : مَنْ ضربَ ؟ فقيلَ : عمراً ؛ أي : ضربَ عمراً : بأنَّهُ يقتضي القصرَ في الفاعلِ والمفعولِ جميعاً[٧] .

وردَّ بالمنعِ[٨] ؛ إذِ المُضمَرُ ليسَ معَ أداةِ القصرِ ، **ولو سُلِّمَ** فليكنْ كذلكَ ؛ أيِ : القصرُ فيهما جميعاً .

والجوابُ[٩] : أنَّ (مَنْ ضربَ ؟) سؤالٌ عن جميعِ مَنْ وقعَ عليهِ الفعلُ ، حتىٰ

---

(١) لأن التقدير حينئذ : (ضربَ زيدٌ) ، فبقي (ضرب) الأول بغير فاعل . « قوجحصاري » (ق١٠٩) ، وفي النسخ ما عدا (هـ) : (زيداً) بدل (زيد) .

(٢) أي : بفعل مقدَّر غير (ضرب) الأوَّل . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٣) شرح الوافية نظم الكافية (ص ١٥٨ـ١٥٩) .

(٤) أي : عن الشِّق الثاني من الترديد ؛ وهو قوله : (وإن لم يُجوِّز . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٥) فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٦) قوله : (والمفعول . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن الصورة الثانية ؛ وهي (ما ضرب إلا زيد عمراً) . « قوجحصاري » (ق١٠٩) .

(٧) قوله : (واعتُرِض) ؛ أي : على ابن الحاجب ، **والمعترض** : هو القزويني في « الإيضاح » (ص١٠٧) .

(٨) **صاحب الرد** : هو ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق١٠٩) .

(٩) أي : عن الرد بقسميه : المنع والتسليم . « قوجحصاري » (ق١٠٩) ؛ فالجواب عن المنع =

وإذا أردتَ قصرَ أحدِ المفعولينِ على الآخرِ في نحوِ : (كسوتُ زيداً جُبَّةً) . . قلتَ في قصرِ زيدٍ على الجُبَّةِ ، (ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّةً) ، أو (ما كسوتُ إلا جُبَّةً زيداً) ، وفي قصرِ الجُبَّةِ علىٰ زيدٍ : (ما كسوتُ جُبَّةً إلا زيداً) ، أو (ما كسوتُ إلا زيداً جُبَّةً) .

وفي نحوِ : (ظننتُ زيداً منطلقاً) تقولُ في قصرِ زيدٍ على الانطلاقِ : (ما ظننتُ زيداً إلا منطلقاً) ، أو (ما ظننتُ إلا منطلقاً زيداً) .

وفي قصرِ الانطلاقِ علىٰ زيدٍ : (ما ظننتُ منطلقاً إلا زيداً) ، أو (ما ظننتُ إلا زيداً منطلقاً) .

وإذا أردتَ قصرَ ذي الحالِ على الحالِ قلتَ : (ما جاءَ زيدٌ إلا راكباً) ، أو (ما جاءَ إلا راكباً زيدٌ) .

وفي قصرِ الحالِ علىٰ ذي الحالِ : (ما جاءَ راكباً إلا زيدٌ) ، أو (ما جاءَ إلا زيدٌ راكباً) .

لو ضربتَ زيداً وعمراً وبكراً ، فقيلَ : (مَنْ ضربتَ ؟) فقلتَ : (زيداً) . . لم يتمَّ الجوابُ حتىٰ تذكرَهم جميعاً، فإذا قلتَ : (عمراً) في جوابِ : (مَنْ ضربَ ؟) . . لم يكنْ غيرُ عمرٍو مضروباً لهُ ، وقد قلتَ : إنَّ الضربَ لم يقعْ إلا مِنْ زيدٍ ؛ فلزمَ القصرُ في الفاعلِ والمفعولِ ، والكلامُ فيما إذا قُصِدَ القصرُ في الفاعلِ فقطْ .

هـٰذا ؛ **والأوفقُ بالاستعمالِ** : ما ذهبَ إليهِ المصنِّفُ ؛ **مِنْ جوازِ التقديمِ والتأخيرِ علىٰ قلَّةٍ** ، وقد أشارَ إليهِ في المفعولينِ بـ(ما كسوتُ إلا جُبَّةً زيداً) ، و(ما كسوتُ إلا زيداً جُبَّةً) ، و(ما ظننتُ إلا منطلقاً زيداً) ، و(ما ظننتُ إلا زيداً منطلقاً) ، وفي الحالِ وذي الحالِ : (ما جاءَ إلا راكباً زيدٌ) ، و(ما جاءَ إلا زيدٌ راكباً) .

= بقوله : (أن « من ضرب ؟ » . . .) إلىٰ آخره ، وعن التسليم بقوله : (والكلام . . .) إلىٰ آخره . من هامش (هـ) .

والأصلُ في جميعِ ذلكَ : هو أنَّ (إلا) في الكلامِ النَّاقصِ تستلزمُ ثلاثةَ أشياءَ :

أحدُها : المستثنىٰ منهُ ؛ لكونِ (إلا) للإخراجِ ، واستدعاءِ الإخراجِ مُخرَجاً منهُ .

وثانيها : العُمومُ في المستثنىٰ منهُ ؛ لعدمِ المُخصِّصِ ، وامتناعِ ترجيحِ أحدِ المتساويينِ ؛ ولذلكَ ترانا في علمِ النَّحوِ نقولُ : تأنيثُ الضَّميرِ في (كانَتْ) في قراءةِ أبي جعفرٍ المدنيِّ : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ ﴾ [يس : ٢٩] بالرَّفعِ[1] ، وفي (تُرى) المبنيِّ للمفعولِ في قراءةِ الحسنِ : (فأصبحوا لا تُرىٰ إلا مساكنُهم) برفعِ (مساكنُهم)[2] ، وفي (بقيَتْ) في بيتِ ذي الرُّمَّةِ :

. . . . وَمَا بَقِيَتْ إلا ٱلضُّلُوعُ ٱلْجَرَاشِعُ

للنظرِ إلىٰ ظاهرِ اللفظِ ، والأصلُ التذكيرُ ؛ لاقتضاءِ المقامِ معنىٰ : (شيءٌ مِنَ الأشياءِ) .

وثالثُها : مناسبةُ المستثنىٰ منهُ للمستثنىٰ في جنسِهِ ووصفِهِ ، وأعني بصفتِهِ :

قولُهُ : (والأصلُ) ؛ أي : المَبنىٰ والمستنَدُ في جميعِ ما ذكرَ ها هنا ؛ مِنْ صُوَرِ القصرِ بالنفيِ والاستثناءِ بـ (إلا) ، وفيما سبقَ أيضاً ؛ أعني : القصرَ فيما بينَ المسندِ والمسندِ إليهِ[3] : هو أنَّ كلمةَ (إلا) في الكلامِ الناقصِ ـ أعني : الذي يكونُ المستثنىٰ منهُ غيرَ مذكورٍ ـ تستلزمُ تقديرَ مستثنىً منهُ عامٍّ مناسبٍ للمستثنىٰ في جنسِهِ ؛

---

(١) وقرأ الباقون بالنصب . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٦٦) .

(٢) انظر « معاني القرآن » للفراء (٣/ ٥٥) ، و« المحتسب » (٢/ ٢٠٧) ، و« الدر المصون » (٨/ ٣٨٥) ، والآية من سورة (الأحقاف) برقم (٢٥) .

(٣) قوله : (وفيما سبق . . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : وإن ذكر الأصل في الأمثلة فيما بين غير المسند إليه والمسند . . لكن لا خصوصية له بها ، بل يجري فيما سبق أيضاً . « قوجحصاري » (ق١٠٩ ـ ١١٠) .

كونَهُ فاعلاً أو مفعولاً أو ذا حالٍ أو حالاً ؛ أوَما ترىٰ كيفَ يُقدَّرُ المستثنىٰ منهُ في (ما جاءَني إلا زيدٌ) مناسباً لهُ في الجنسِ والوصفِ الذي ذكرتُ ؛ نحوُ : (ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ) ، وفي (ما رأيتُ إلا زيداً) ؛ نحوُ : (ما رأيتُ أحداً إلا زيداً) وفي (ما جاءَ زيدٌ إلا راكباً) ؛ نحوُ : (ما جاءَ زيدٌ كائناً علىٰ حالٍ مِنَ الأحوالِ إلا راكباً) ؟!

مِنَ الشيئيَّةِ أوِ الجسميَّةِ أوِ الحيوانيَّةِ أوِ الإنسانيَّةِ أوِ الثوبيَّةِ أو نحوِ ذلكَ بحسَبِ دلالةِ المقامِ ، لا مُجرَّدِ صدقِهِ على المستثنىٰ ؛ لأنَّ هـٰذا يشملُ ما هو أعمُّ مِنَ الجنسِ ؛ كالشيءِ للكلِّ ، والجسمِ للجُبَّةِ ، معَ أنَّهُ لا يُعَدُّ جنسَهُ ، فليُتدبَّرْ ، بل يُعَدُّ جنسُ زيدٍ أحداً ، وجنسُ الإنسانِ حيواناً ، وجنسُ الجُبَّةِ كسوةً ومَلْبَساً ، وجنسُ المسجدِ مكاناً ، إلىٰ غيرِ ذلكَ ، **وفي صفتِهِ** التي عرضَتْ لهُ في الكلامِ ؛ مِنْ كونِهِ فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً أو ذا حالٍ أو حالاً بل مبتدأً أو خبراً أو غيرَ ذلكَ ، فإذا نُفِيَ الجنسُ بتلكَ الصفةِ ، ثمَّ أُخرِجَ فردٌ مِنْ حكمِ النفيِ . . جاءَ القصرُ بالضرورةِ كائناً ما كانَ .

وخصَّ البيانَ بالكلامِ الناقصِ ؛ لأنَّهُ الشائعُ في طريقِ القصرِ ، ولأنَّ الأمرَ في الكلامِ التامِّ ؛ مِثلُ : (ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ) . . بيِّنٌ .

وعلَّلَ لُزومَ عمومِ المستثنىٰ منهُ بعدمِ المخصِّصِ ، وامتناعِ التخصيصِ بلا مخصِّصٍ .

ويُورَدُ عليهِ : أنَّهُ حينئذٍ لا يكونُ ممَّا تستلزمُهُ كلمةُ (إلا)[1] .

---

(١) **صاحب الإيراد** : هو المؤذني ، وعبارته في « شرح المفتاح » (ق ١٢٦) : (وليس المراد بالاستلزام : هو الاستلزام اللزومي ، بل ما هو أعم من اللزومي والاتفاقي ؛ وذلك أن المرجع في تقدير العموم ليس إلىٰ كلمة « إلا » ، بل إلىٰ عدم المخصِّص ، فيكون تقدير العموم في لوازم « إلا » في الكلام الناقص لزوماً اتفاقياً) .

ويجابُ : بأنَّ الاستلزامَ لا يوجبُ الاستقلالَ[1] ، **وبهِ يُعلَمُ**[2] : **أنَّهُ يُقلَّلُ مِنَ** العمومِ بقدرِ دلالةِ القرينةِ المخصِّصةِ[3] ؛ فيُقدَّرُ في (ما جاءَني إلا زيدٌ) . . (أحدٌ) ، وفي (ما كسوتُهُ إلا جُبَّةً) . . (مَلْبَساً)[4] ، ونحوُ ذلكَ ممَّا يُعَدُّ جنساً للمذكورِ .

قولُهُ : (**ولذلكَ**) ؛ أي : لاستلزامِ كلمةِ (إلا) عمومَ المستثنىٰ منهُ . . نقولُ : إنَّ تأنيثَ الفعلِ في القراءتينِ وفي البيتِ . . إنَّما هو للنظرِ إلىٰ ظاهرِ لفظِ المستثنىٰ ؛ أعني : (صيحةٌ) ، و(مساكنُهم) ، و(الضُّلوعُ) ؛ حيث يُعَدُّ فاعلاً ، والفعلُ إليهِ مسنداً[5] ، **وإلا فعندَ التحقيقِ** : الفعلُ للعامِّ المقدَّرِ الذي يعمُّ الكلَّ ، ويَصدُقُ في جميعِ الصُّوَرِ ؛ وهو (شيءٌ مِنَ الأشياءِ)[6] ، ويُخصَّصُ بالجسمِ أوِ الحيوانِ أوِ الإنسانِ أو غيرِ ذلكَ بحسَبِ قرائنِ المقامِ وخصوصِ المستثنىٰ منهُ[7] .

وفي قولِهِ : (**تأنيثُ الضميرِ**) **تسامحٌ** ؛ إذ لَسْنا في علمِ النَّحوِ نجعلُ الفاعلَ في

---

(١) أي : فيجوز أن يستلزم كلاهما ؛ فلا يكون اتفاقياً كما زعمه المعترض . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٢) قوله : (وبه) ؛ أي : بما سبق أو بالجواب . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٣) في (ج) : (يقلل المخصصة) بدل (يقلل) ، وفي (هـ) : (يقدَّر المخصَّص) .

(٤) في (ج ، د) : (ملبس) بدل (ملبساً) .

(٥) وإنما لم يقل : (والفعل مسنداً إليه) ؛ لئلا يُتوهَّم كون الفعل مسنداً إليه . « قوجحصاري » (ق ١١٠) .

(٦) في (أ) : (الذي بعدها يعم الكل ، ويصدق في جميع الصور شيء) بدل (الذي يعم الكل ، ويصدق في جميع الصور ؛ وهو شيء) ، وفي (ب) : (الذي يعد فيما يعم الكل ، ويصدق في جميع الصور شيء) وفي (د ، و) : (الذي بعدهما يعم الكل ، ويصدق في جميع الصور شيء) ، وفي (هـ) : (الذي هو فيما يعم الكل ، ويصدق في جميع الصور . . شيء) .

(٧) قوله : (**يخصَّص**) عطف علىٰ (يعم) . « قوجحصاري » (ق١١٠) ، وقوله : (منه) ؛ أي : من المقدَّر ؛ وهو المستثنىٰ منه ؛ أي : يُخصَّص المستثنىٰ منه بحسب خصوص المستثنىٰ من المستثنىٰ منه . من هامش (أ) .

. . . .

الاستثناءِ المُفرَّغ ضميراً يعودُ إلى العامِّ المقدَّرِ مِنْ جهةِ المعنىٰ ، والمذكورَ بعدَ (إلا) بدلاً منهُ[١] ؛ كما في حالِ الذِّكرِ وتمامِ الكلامِ ، بل نقطعُ بأنَّهُ لا ضميرَ في الفعلِ ، فالأَولىٰ : (تأنيثُ الفعلِ)[٢] ؛ كما ذكرَ في « الكشَّافِ »[٣] .

والمصنِّفُ لمَّا رأى المعنىٰ علىٰ نسبةِ الفعلِ إلىٰ ذلكَ العامِّ ، ولم يُجوِّزْ حذفَ الفاعلِ . . اعتبرَ ضميراً يعودُ إليهِ ؛ كما في قولِكَ : (إذا كانَ غداً فأتِني) ؛ أي : ما نحنُ عليهِ[٤] ، وفي قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ ﴾ [آل عمران : ١٨٨][٥] فيمَنْ قرأَ : (يحسَبنَّ) بياءِ الغَيبةِ[٦] ؛ فإنَّ فاعلَهُ ضميرٌ عائدٌ إلىٰ (حاسبٌ) .

وقيلَ : سمَّىٰ علامةَ التأنيثِ ضميراً مجازاً[٧] .

وقيَّدَ بقراءةِ الرَّفعِ ؛ إذ في قراءةِ نصبِ (صيحةً) : لفظُ (كانَتْ) مسندٌ إلىٰ ضميرِ العقوبةِ أوِ الأخذةِ ، وفي قراءةِ نصبِ (مساكنَهم) : (لا ترىٰ) علىٰ لفظِ المبنيِّ للفاعلِ ، والإسنادُ إلىٰ ضميرِ المخاطَبِ .

قولُهُ : (في بيتِ ذي الرُّمَّةِ)[٨] هو : [من الطويل]

---

(١) قوله : (منه) ؛ أي : من ذلك العام المقدَّر . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (فالأَولىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالأَولىٰ : أن يقال : (تأنيث الفعل) بدلاً من (تأنيث الضمير) . من هامش (هـ) .

(٣) انظر « الكشاف » (٤/ ١٢) .

(٤) أي : إذا كان ما نحن عليه غداً فأتني ، فأضمر الفاعل ؛ لدلالة الحال عليه . من هامش (هـ) .

(٥) في (هـ ، و) : (تحسبن) بدل (يحسبن) ، وجاء دون نقط في (أ) .

(٦) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بياء الغيب مع كسر السين ، وابنُ عامر وأبو جعفر بياء الغيب مع فتح السين ، وعاصمٌ وحمزة بتاء الخطاب مع فتح السين ، والكسائيُّ ويعقوب وخلف بتاء الخطاب مع كسر السين . انظر « البدور الزاهرة » (ص٧٥) .

(٧) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٣٦) .

(٨) ديوان ذي الرمة (٢/ ١٢٩٦) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٨ـ١٤٩) .

وهٰذهِ المستلزَماتُ توجبُ جميعَ تلكَ الأحكامِ .

بيانُ ذلكَ : أنَّكَ إذا قلتَ : (ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً) لزمَ أنْ يُقدَّرَ قبلَ (إلا)

طَوَى ٱلنَّحْزُ وَٱلإِجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا وَمَا بَقِيَتْ إِلا ٱلضُّلُوعُ ٱلْجَرَاشِعُ

النَّحزُ بالنُّونِ والحاءِ المهملةِ والزَّاءِ المعجمةِ : الضَّربُ بالأعقابِ ، والاستحثاثُ .

والإجرازُ بالجيمِ والرَّاءِ المهملةِ والزَّاءِ المعجمةِ : الدُّخولُ في الأرضِ الجُرُزِ ؛ وهي التي لا نباتَ بها[1] ، كأنَّهُ انقطعَ عنها ، أوِ انقطعَ عنها المطرُ[2] .

والغَرَضُ بالغين والضادِ المعجمتينِ : حِزامُ الرَّحلِ .

والضُّلوعُ : الأضلاعُ .

والجَراشعُ : جمعُ جُرْشُعٍ ؛ وهي مِنَ الإبلِ العظيمُ ، ويقالُ : العظيمُ الصَّدرِ ، المنتفخُ الجنبينِ ، **وبالجملةِ** : هو صفةٌ لـ (الضُّلوعُ)[3] .

والمعنىٰ : أضمرَ وهزَلَ الرَّكضُ والجَذْبُ النُّوقَ[4] ، بحيثُ لم يبقَ منها إلا عِظامُ الجنبِ .

وقد يُتوهَّمُ الأجرازُ بفتحِ الهمزةِ ؛ جمعُ جُرُزٍ[5] .

قولُهُ : (**وهٰذهِ المستلزَماتُ**) بفتحِ الزَّاءِ ؛ أي : الأمورُ الثلاثةُ التي استلزمَتْها

---

(١) في (د ، و) : (لها) بدل (بها) .

(٢) قوله : (انقطع عنها . . .) إلى آخره ؛ يعني : انقطع النبات مع وجود المطر ؛ لعدم صلوحهما ، أو انقطع عنها المطر مع صلوحهما . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (وبالجملة . . .) إلى آخره ؛ يعني : المراد هنا : مطلق العِظَم ؛ لأنه صفة (الضلوع) . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٤) في (هـ) : (وأهزل) بدل (وهزل) .

(٥) المتوهِّم : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٧٨) .

مستثنىً منهُ ؛ ليصحَّ الإخراجُ منهُ ، ولزمَ أنْ يُقدَّرَ عامّاً ؛ لعدمِ المخصِّصِ ، ولزمَ أنْ يُقدَّرَ مناسباً للمستثنى الذي هو عمرٌو في جنسِهِ ووصفِهِ ، وحينئذٍ يمتنعُ أنْ تكونَ صورةُ الكلامِ إلا هـٰكذا : (ما ضربَ زيدٌ أحداً إلا عمراً) ، واستلزامُ هـٰذا الكلامِ قصرَ الفاعلِ علىٰ عمرٍو المفعولِ . . ضروريٌّ .

وكذا إذا قلتَ : (ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ) ، وإذا قلتَ : (ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ) . . لزمَ تقديرُ مستثنىً منهُ مِنْ جنسِ المستثنىٰ ، وبوصفِ العُمومِ ، وبوصفِ المستثنىٰ ، وحينئذٍ تكونُ صورةُ الكلامِ هـٰكذا : (ما ضربَ عمراً أحدٌ إلا زيدٌ) ، ويلزمُ ضرورةً قصرُ المفعولِ علىٰ زيدٍ الفاعلِ .

وإذا قلتَ : (ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّةً) كانَ التقديرُ : (ما كسوتُ زيداً مَلْبَساً إلا جُبَّةً) ، فيكونُ زيدٌ مقصوراً على الجُبَّةِ ؛ لا يتعدَّاها إلىٰ مَلْبَسٍ آخرَ .

وإذا قلتَ : (ما كسوتُ جُبَّةً إلا زيداً) كانَ التقديرُ : (ما كسوتُ جُبَّةً أحداً إلا زيداً) ، فتكونُ الجُبَّةُ مقصورةً علىٰ زيدٍ ؛ لا تتعدَّاهُ إلىٰ مَنْ عداهُ .

كلمةُ (إلا) في الكلامِ الناقصِ . . توجبُ جميعَ تلكَ الأحكامِ المذكورةِ في القصرِ بالنَّفي والإثباتِ للفاعلِ على المفعولِ ، وأحدِ المفعولينِ على الآخرِ ، وذي الحالِ على الحالِ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ .

قولُهُ : (**وكذا إذا قلتَ : « ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ »**) ؛ **يعني** : أنَّ صُورةَ تقديمِ المقصورِ عليهِ معَ الأداةِ على المقصورِ . . كذلكَ في التقديرِ والبيانِ[1] .

قولُهُ : (**فتكونُ الجُبَّةُ مقصورةً علىٰ زيدٍ**) قد أشَرْنا إلىٰ أنَّ المرادَ في أمثالِ هـٰذهِ المواضعِ : قصرُ الفعلِ مِنْ حيثُ التعلُّقُ بذلكَ الذي يُعَدُّ مقصوراً ؛ فمعنىٰ (لا

---

(١) في (أ ، ج ، د ، و) : (التقرير) بدل (التقدير) ، وفي هامش (أ) نسخة كالمثبت .

وإذا قلتَ : (ما جاءَ راكباً إلا زيدٌ) كانَ التقديرُ : (ما جاءَ راكباً أحدٌ إلا زيدٌ) .

وإذا قلتَ : (ما جاءَ زيدٌ إلا راكباً) كانَ التقديرُ : (ما جاءَ زيدٌ كائناً علىٰ حالٍ مِنَ الأحوالِ إلا راكباً) .

وإذا قلتَ : (ما اخترتُ رفيقاً إلا منكم) كانَ التقديرُ : (ما اخترتُ رفيقاً مِنْ جماعةٍ مِنَ الجماعاتِ إلا منكم) .

وإذا قلتَ : (ما اخترتُ منكم إلا رفيقاً) كانَ التقديرُ : (ما اخترتُ منكم أحداً متَّصفاً بأيِّ وصفٍ كانَ إلا رفيقاً) .

وكذا إذا قلتَ : (ما اخترتُ إلا رفيقاً منكم) بدلَ أنْ تقولَ : (ما اخترتُ إلا منكم رفيقاً).. لم يَعْرَ عن فَرْقٍ .

تتعدَّى الجُبَّةُ زيداً إلىٰ مَنْ عدا زيداً) : أنَّ كسوةَ الجُبَّةِ لا تتعدَّاهُ .

قولُهُ : (**وإذا قلتَ : « ما اخترتُ »**) **يشيرُ** إلى القصرِ فيما بينَ المفعولِ بلا واسطةٍ والمفعولِ بواسطةٍ .

وفي قولِهِ : (**وكذا إذا قلتَ : « ما اخترتُ إلا رفيقاً منكم »**).. **إشارةٌ** إلىٰ أنَّ تأخيرَ المقصورِ عنِ المقصورِ عليهِ معَ الأداةِ جارٍ ها هنا أيضاً[1] ؛ فكما أنَّ في صورةِ الأصلِ الشائعِ ـ **أعني** : تقديمَ المقصورِ ـ إذا قلتَ : (ما اخترتُ منكم إلا رفيقاً) بدلَ (ما اخترتُ رفيقاً إلا منكم) كانَ بينَهما فرقٌ ظاهرٌ.. كذلكَ علىٰ تقديرِ الفرعِ القليلِ ـ **أعني** : تأخيرَ المقصورِ ـ إذا قلتَ : (ما اخترتُ إلا رفيقاً منكم) بدلَ (ما اخترتُ إلا منكم رفيقاً).. لم يَخْلُ عن فرقٍ ؛ وهو أنَّ القصرَ في الأوَّلِ على

---

(١) في (هـ ، و) : (جاز) بدل (جار) ؛ أي : كما جاز في الصورة السابقة . من هامش (هـ) .

. . . .

الرَّفيقِ ، حتىٰ يمتنعُ أنْ يختارَ منهم غيرَ الرَّفيقِ ، ولا يمتنعُ أنْ يختارَ الرَّفيقَ مِنْ غيرِهم ، وفي الثاني علىٰ (منكم) ، حتىٰ يمتنعُ أنْ يختارَ الرَّفيقَ مِنْ غيرِهم ، ولا يمتنعُ أنْ يختارَ منهم غيرَ الرَّفيقِ ؛ فظهرَ معنىٰ قولِهِ : (بدلَ كذا) ؛ فإنَّهُ لو لم يُقَلْ هـٰذا بدلَ ذاكَ ، ولم يُعتبَرْ في مقابلتِهِ . . لم يكنْ للفرقِ بينَهما معنىً .

وما يقالُ[1] ؛ أنَّ هـٰذا الفرقَ لا يتوقَّفُ علىٰ أنْ يقالَ الأوَّلُ بدلَ الثاني ، بل هو ثابتٌ ؛ سواءٌ قيلَ أحدُهما بدلَ الآخرِ أو لم يُقَلْ[2] . . كلامٌ خالٍ عنِ التحصيلِ[3] .

وكذا ما يقالُ ؛ أنَّ المرادَ : أنَّكَ لو قلتَ بدلَ (ما اخترتُ إلا منكم رفيقاً) : (ما اخترتُ إلا رفيقاً منكم) علىٰ أنْ يكونَ (منكم) صفةَ (رفيقاً) ، لا مفعولاً بواسطةِ لـ (اخترتُ) . . لم يَخْلُ أيضاً عن فرقٍ ؛ فإنَّ هـٰذا أيضاً يفيدُ قصرَ اختيارِ الرَّفيقِ عليهم ؛ كما في (ما اخترتُ إلا منكم رفيقاً) ؛ إذ لوِ اختارَ مِنْ غيرِهم رفيقاً . . لم يَصدُقْ أنَّهُ لم يخترْ إلا رفيقاً كائناً منهم ، والفرقُ : أنَّ القصرَ في (إلا منكم رفيقاً) قصديٌّ ، وفي (إلا رفيقاً منكم) ضمنيٌّ لازمٌ مِنْ ضرورةِ وصفِ الرَّفيقِ بكونِهِ منهم[4] .

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ هـٰذا الكلامَ معَ خروجِهِ عنِ الانتظامِ[5] ، وبُعدِهِ عن مقصودِ

---

(١) أي : علىٰ سبيل الاعتراض على المصنف . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٢) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٧٩) .

(٣) لأن الفرق لا يُتصوَّر إلا بين أمرين ؛ فإذا قيل الكلام الأول ، ولم يُقل الكلام الثاني بإزائه . . كان كلاماً واحداً ، وحينئذ لا يُتصوَّر الفرق . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٤) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٧) .

(٥) لأن مَساق هـٰذا الكلام يأبىٰ ما زعمه ؛ لأن مساق الكلام أن الحصر يحصل من مجرَّد التقديم والتأخير ، لا بحسب الوصف كما زعم ، ولأن ظاهره : أن تقدير المستثنىٰ منه هـٰكذا : (ما اخترت شيئاً إلا رفيقاً منكم) ، وأما تقديره بـ (ما اخترت رفيقاً إلا رفيقاً منكم) : فهو خلاف المتبادر من العبارة . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

وهـٰذا يُطلِعُكَ على الفرقِ بينَ ما قالَ الشاعرُ :

لَـوْ خُيِّـرَ ٱلْمِنْبَـرُ فُـرْسَـانَـهُ مَـا ٱخْتَـارَ إلا مِنْكُـمُ فَـارِسَـا

وبينَ ما إذا قلتَ : (ما اختارَ إلا فارساً منكم) .

وإذا عرفتَ هـٰذا في النَّفيِ والاستثناءِ . . فاعرِفْهُ بعينِهِ في (إنَّما) ؛ . . . . . .

المقامِ[1] . . **غيرُ وافٍ بما قصدَهُ**[2] ؛ إذِ الفرقُ بحسَبِ المعنىٰ أيضاً ظاهرٌ بينَ الكلامينِ ؛ وهو أنَّ في (إلا رفيقاً منكم) يمتنعُ أنْ يختارَ غيرَ الرَّفيقِ منهم ، وفي (إلا منكم رفيقاً) لا يمتنعُ ، وإنَّما يمتنعُ أنْ يختارَ الرَّفيقَ مِنْ غيرِهم .

قولُهُ : (**وهـٰذا**) الفرقُ ـ **يعني** : الفرقَ بينَ (إلا منكم رفيقاً) ، و(إلا رفيقاً منكم) ـ يُطلِعُكَ على الفرقِ بينَ ما قالَ الشاعرُ ؛ وهو السيِّدُ الحميريُّ في مدحِ أبي العبَّاسِ السفَّاحِ[3] : [من السريع]

لَـوْ خُيِّـرَ ٱلْمِنْبَـرُ فُـرْسَـانَـهُ مَـا ٱخْتَـارَ إلا مِنْكُـمُ فَـارِسَـا

وبينَ ما إذا قلتَ : (ما اختارَ إلا فارساً منكم) ؛ **فإنَّ معنى الأوَّلِ** : أنَّ المِنبرَ لا يختارُ الفارسَ إلا منكم ، ويقتصرُ رِضاهُ واختيارُهُ الخليفةَ عليكم ، **ومعنى الثاني** : أنَّهُ لا يختارُ منكم إلا فارساً ؛ أي : خليفةً ، ولا يمتنعُ أنْ يختارَهُ مِنْ غيرِهم أيضاً ، فيختلَّ المقصودُ ، ويقلَّ المدحُ .

قولُهُ : (**وإذا عرفتَ هـٰذا**) ؛ أي : القصرَ فيما بينَ غيرِ المسندِ والمسندِ إليهِ مِنْ

---

(١) وهو كون القصر بين المفعولين ، والقصر علىٰ هـٰذا القول بين الموصوف والصفة ؛ فيكون بعيداً عن مقصود المقام . من هامش (أ) .

(٢) أي : بما قصده هـٰذا القائل ؛ وهو أن الفرق بينهما ضعيف . من هامش (أ) .

(٣) ديوان السيد الحميري (ص١٢٥) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٤٩ـ ١٥٠) ، وقوله : (فرسانه) أراد : (في فرسانه) ، فحذف الحرف وأوصل الفعل ، وفرسان المنبر : الخطباء الفصحاء . من هامش (هـ) .

لا تصنعْ شيئاً غيرَ ما أذكرُهُ لكَ ، وامضِ في الحكمِ غيرَ مُدافَعٍ ؛ نزِّلِ القيدَ الأخيرَ مِنَ الكلامِ الواقعِ بعدَ (إنَّما) . . منزلةَ المستثنى ؛ فقدِّرْ نحوَ : (إنَّما يضربُ زيدٌ) تقديرَ : (ما يضربُ إلا زيدٌ) ، ونحوَ : (إنَّما يضربُ زيدٌ عمراً) تقديرَ : (ما يضربُ زيدٌ إلا عمراً) ، ونحوَ : (إنَّما يضربُ زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ) تقديرَ : (ما يضربُ زيدٌ عمراً إلا يومَ الجمعةِ) ، ونحوَ : (إنَّما يضربُ زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ في السُّوقِ) تقديرَ : (ما يضربُ زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ إلا في السُّوقِ) .

وكذلكَ إذا قلتَ : (إنَّما زيدٌ يضربُ) . . فقدِّرْهُ تقديرَ : (ما زيدٌ إلا يضربُ) ، ولا تُجوِّزْ معَهُ مِنَ التقديمِ والتأخيرِ ما جوَّزتَهُ معَ (ما) و(إلا) ، ولا تَقِسْهُ في ذلكَ عليهِ ، فذاكَ أصلٌ في بابِ القصرِ[1] ، وهـٰذا كالفرعِ عليهِ ، والتقديمُ والتأخيرُ هناكَ غيرُ مُلبِسٍ ، وها هنا مُؤَدٍّ إلى الإلباسِ .

متعلِّقاتِ الفعلِ في النفيِ والاستثناءِ . . فاعرِفْهُ في (إنَّما) .

والضابطُ : أنْ تُنزِّلَ القيدَ الأخيرَ مِنَ الكلامِ منزلةَ الواقعِ بعدَ (إلا) ، فيكونَ هو المقصورَ عليهِ ، ولا تُجوِّزْ ها هنا ما جوَّزتَهُ في (ما) و(إلا) ؛ مِنْ تأخيرِ المقصورِ ، وتقديمِ المقصورِ عليهِ ؛ فلا تقلْ في (إنَّما ضربَ زيدٌ عمراً) : (إنَّما ضربَ عمراً زيدٌ) ؛ كما كنتَ تقولُ : (ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ) ، ولا في (إنَّما ضربَ عمراً زيدٌ) : (إنَّما ضربَ زيدٌ عمراً) ؛ كما كنتَ تقولُ : (ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً) ؛ وذلكَ لأنَّ (ما) و(إلا) أصلٌ في بابِ القصرِ ؛ لكونِهِ موضوعاً لهُ بالأصالةِ مِنْ غيرِ اعتبارِ تضمُّنٍ لشيءٍ أوِ ابتناءٍ على مناسبةٍ[2] ، ومفيداً لهُ قطعاً مِنْ غيرِ احتمالٍ واختلافٍ ، و(إنَّما) كالفرعِ عليهِ ؛ لكونِ القصرِ فيهِ بتضمُّنِ معنى

---

(١) في (د) : (فذلك) بدل (فذاك) .

(٢) في النسخ ما عدا (هـ) : (تضمين) بدل (تضمن) .

وكذلكَ قدِّرْ : (إنَّما هٰذا لكَ) تقديرَ : (ما هٰذا إلا لكَ) ، و(إنَّما لكَ هٰذا) تقديرَ : (ما لكَ إلا هٰذا) ، . . . .

(ما) و(إلا) ، وبمَعُونةِ إقامةِ الدَّليلِ[1] ، ومرتبةُ الفرعِ ينبغي أنْ تنحطَّ عن مرتبةِ الأصلِ ، ولأنَّ تقديمَ المقصورِ عليهِ وتأخيرَ المقصورِ في (ما) و(إلا) . . غيرُ مُلبِسٍ ؛ لأنَّ ما بعدَ (إلا) متعيِّنٌ لكونِهِ المقصورَ عليهِ كيفَما كانَ ، وفي (إنَّما) مُلْبِسٌ ؛ لأنَّهُ لا دلالةَ فيهِ علىٰ تعيُّنِ المقصورِ عليهِ سوىٰ كونِهِ الجزءَ الأخيرَ ، فإذا قُدِّمَ ذلكَ التبسَ .

فقولُهُ : (لا تصنعْ) نهيٌ بيانٌ لـ(اعرِفْهُ) ، و(امضِ) : عطفٌ عليهِ .

و(غيرَ مُدافَعٍ) : علىٰ لفظِ اسمِ المفعولِ حالٌ مِنْ فاعلِ (امضِ) .

و(نزِّلْ) : أمرٌ بيانٌ لـ(ما أذكرُهُ لكَ) .

والمرادُ بـ(القيدَ الأخيرَ) : ما يكونُ مِنْ متعلِّقاتِ ذلكَ الكلامِ بالذاتِ ، حتىٰ لو كانَ مِنْ جملةِ قُيُودِ الكلامِ موصولٌ صلتُهُ تشتملُ علىٰ قُيُودٍ ، أو موصوفٌ بصفةٍ هي جملةٌ تشتملُ علىٰ قُيُودٍ . . فالمنزَّلُ منزلةَ المستثنىٰ هو ذلكَ الموصولُ أوِ الموصوفُ ، لا القيدُ الأخيرُ مِنْ قُيُودِ الصِّلةِ أوِ الصِّفةِ ؛ مثلاً : في (إنَّما جاءَني الرَّجلُ الذي أكرمتُهُ يومَ الجمعةِ) المقصورُ عليهِ هو (الرَّجلُ) .

قولُهُ : (ولا تَقِسْهُ) ؛ أي : (إنَّما) ، (عليهِ) ؛ أي : علىٰ (ما) و(إلا) ، ووجهُ إفرادِ الضميرِ[2] . . لا يخفىٰ[3] .

قولُهُ : (وكذلكَ قدِّرْ) ؛ أي : مِثلَما عرفتَ وقدَّرتَ في غيرِ المبتدأِ والخبرِ . . فاعرِفْ وقدِّرْ فيهما ، فيكونُ المتأخِّرُ مِنَ المبتدأِ والخبرِ بمنزلةِ الواقعِ بعدَ (إلا) ،

---

(١) يعني : قول المفسرين في (إنما حرَّم عليكم) . من هامش (أ) .

(٢) أي : في (عليه) . من هامش (هـ) .

(٣) وهو اعتبار كونهما معاً طريقاً واحداً للقصر . « قوجحصاري » (ق ١١٠) .

حتىٰ إذا أردتَ الجمعَ بينَ (إنَّما) وطريقِ العطفِ . . فقلْ : (إنَّما هـٰذا لكَ لا لغيرِكَ) ، و(إنَّما لكَ هـٰذا لا ذاكَ) ، و(إنَّما يأخذُ زيدٌ لا عمرٌو) ، و(إنَّما زيدٌ يأخذُ لا يُعطي) .

ومِنْ هـٰذا تعثُرُ على الفَرْقِ بينَ : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ وبينَ : (إنَّما يخشى العلماءُ مِنْ عبادِهِ اللهَ) بتقديمِ المرفوعِ على المنصوبِ ؛ فالأوَّلُ يقتضي انحصارَ خشيةِ اللهِ على العُلَماءِ ، والثاني يقتضي انحصارَ خشيةِ العُلَماءِ على اللهِ .

حتىٰ إذا أردتَ الجمعَ بينَ (إنَّما) وطريقِ العطفِ بـ (لا) . . اجعلِ المعطوفَ عليهِ هو الجزءَ الأخيرَ بالمعنى الذي ذكرَ ، حتىٰ إنَّ المقصورَ عليهِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ ﴾ [التوبة : ٩٣] . . هو الخبرُ[١] ، لا شيءٌ مِنْ أجزاءِ الصِّلةِ ، **والمعنىٰ**[٢] : لا على الذينَ لا يستأذنونَكَ .

وفي قولِهِ : (**زيدٌ يأخذُ لا يُعطي**) **دلالةٌ** علىٰ أنَّ (لا) العاطفةَ تقعُ في موقعِ عطفِ الأفعالِ ، فيصحُّ : (زيدٌ جاءَ لا ذهبَ) ، و(يقومُ لا يقعدُ) ، **ولي فيهِ نظرٌ**[٣] .

قولُهُ : (**ومِنْ هـٰذا**) ؛ أي : مِنْ كونِ القيدِ الأخيرِ بمنزلةِ الواقعِ بعدَ (إلا) . . تطَّلِعُ على الفرقِ بينَ ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر : ٢٨] على ما في التنزيلِ ، وبينَ أنْ تقولَ : (إنَّما يخشى العلماءُ مِنْ عبادِهِ اللهَ) .

---

(١) وهو (على الذين يستأذنونك) . من هامش (أ) .
(٢) علىٰ تقدير العطف بـ (لا) . من هامش (أ) .
(٣) لأن (لا) لا تقع في عطف الأفعال ، بل تختص بالأسماء . « قوجحصاري » (ق١١٠) ، وقال الرضي في « شرح الكافية » (٤/٤١٦) : (ولا تعطف بها الاسمية ، ولا الماضي على الماضي ، فلا يقال : « قام زيد لا قعد » ؛ لأنه جملة ، ولفظة « لا » لعطف المفردات ، وقد تعطف مضارعاً علىٰ مضارع ، وهو قليل ؛ نحو : « أقوم لا أقعد ») .

و(مِنْ عبادِهِ) : حالٌ مِنَ العلماءِ[(١)] ؛ قُدِّمَ أو أُخِّرَ ، وكأنَّهُ جوَّزَ عَوْدَ الضميرِ في قولِكَ إلى (اللهَ)[(٢)] ؛ لِمَا أنَّ مرتبةَ المفعولِ التقدُّمُ على الحالِ وإنْ كانَ مِنَ الفاعلِ .

وممَّا يجبُ التنبُّهُ لهُ : أنَّ ما ذكرَ ؛ مِنْ كونِ القيدِ الأخيرِ هو المقصورَ عليهِ . . إنَّما هو فيما إذا كانَ القصرُ مستفاداً مِنْ (إنَّما) ، وأمَّا إذا حصلَ مِنْ غيرِهِ ؛ كالتقديمِ ، وجُمِعَ بينَهُ وبينَ (إنَّما) للتأكيدِ . . فالعبرةُ بالتقديمِ ؛ مِثْلُ : (إنَّما أنا قلتُ هٰذا)[(٣)] ، وفي شعرِ أبي الطيِّبِ[(٤)] : [من المنسرح]

أَسَامِياً لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً   وَإِنَّمَا لَذَّةً ذَكَرْنَاهَا[(٥)]

فإنْ قيلَ : المقصورُ عليهِ ـ أعني : (لذَّةً) ـ هو القيدُ الأخيرُ مِنَ الكلامِ وإنْ قُدِّمَ في الذِّكرِ[(٦)] .

---

(١) قوله : (و« من عباده » . . .) إلىٰ آخره . . فيه جواب عما قال ناصر الدين الترمذي ؛ من أن امتناع قولك : (ضرب غلامه زيداً) عند الجمهور سوى ابن جنِّي . . يقتضي ألا يجوز على المذهب الأعرف ما ذكره المصنف من التركيب ؛ وهو قوله : (إنما يخشى العلماءُ من عباده اللهَ) ؛ لأن لفظ (العلماء) فاعل قد وقع موقع نفسه ، و(من عباده) بيان للعلماء ، وكان حقه أن يتصل بذكرهم ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لضمير (عباده) مرجع لا لفظاً ولا تقديراً . « قوجحصاري » (ق ١١٠) ، وفي قوله : (وكأنه جوَّز . . .) إلىٰ آخره . . رد على المؤذني ؛ حيث ذكر في « شرح المفتاح » (ق ١٢٧) أن الضمير يرجع إلى (الله) المذكور في المثال السابق .

(٢) في (أ ، و) بعد (قولك) زيادة : (من عباده) .

(٣) ومعناه : ما قاله إلا أنا . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٤) تقدم البيت (١/ ٦٣٥) .

(٥) المراد : قصر الذكر على اللذة . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٦) وقوله : (وإن قُدِّم في الذِّكر) فيكون القصر بـ (إنما) ، لا بالتقديم . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

[حكمُ (غيرٍ) حكمُ (إلا) في إفادةِ القصرينِ ، وامتناعِ مجامعةِ (لا) العاطفةِ]

واعلمْ : أنَّ حكمَ (غيرٍ) حكمُ (إلا) في إفادةِ القصرينِ ، وامتناعِ مجامعةِ (لا) العاطفةِ ؛ تقولُ : (ما جاءَني غيرُ زيدٍ) ؛ إمَّا إفراداً لِمَنْ يقولُ : (جاءَ زيدٌ معَ جاءٍ آخرَ) ، وإمَّا قلباً لِمَنْ يقولُ : (ما جاءَ زيدٌ ، وإنَّما جاءَ مكانَهُ إنسانٌ آخرُ) ، ولا تقولُ : (ما جاءَني غيرُ زيدٍ لا عمرٌو) .

قُلنا : فيلزمُ أنْ يكونَ المقصورُ عليهِ في مِثْلِ : (إنَّما لكَ هـٰذا) هو الخبرَ ، وليسَ كذلكَ علىٰ ما قالَ ؛ أنَّهُ في تقديرِ : إنَّما لكَ هـٰذا لا ذاكَ .

قولُهُ : (**ولا تقولُ : « ما جاءَني غيرُ زيدٍ لا عمرٌو**) ؛ كما لا تقولُ : (ما جاءَني إلا زيدٌ لا عمرٌو) ، وهـٰذا توضيحٌ لعدمِ مجامعةِ (لا) العاطفةِ .

والرِّوايةُ : (لا عمرٌو) بالرَّفعِ عطفاً علىٰ (غيرُ) ، وقياسُ (ما جاءَني إلا زيدٌ لا عمرٌو)[1] . . الجرُّ عطفاً علىٰ (زيدٍ)[2] ؛ لأنَّهُ الواقعُ موقعَ ما بعدَ (إلا)[3] .

وقد يقالُ : إنَّ موقعَهُ الرَّفعُ ؛ لأنَّهُ البدلُ بمنزلةِ ما بعدَ (إلا) ، وإنَّما الجرُّ لضرورةِ الإضافةِ إليهِ ، وانتقلَ إعرابُهُ إلى المضافِ[4] .



---

(١) قوله : (**وقياس « ما جاءني** . . . ») إلىٰ آخره ؛ أي : وقياسه علىٰ (ما جاءني إلا زيد . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٢) قوله : (**الجر**) ؛ أي : جر (عمرو) في قوله : (ما جاءني غير زيد لا عمرو) . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٣) فيكون واقعاً موقع ما بعد (غير) . « قوجحصاري » (ق١١٠) .

(٤) **القائل** : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٧) .

خاتمة القانون الأول

واعلمْ : أنِّي مهدتُ لكَ في هـٰذا العلمِ قواعدَ متىٰ بنيتَ عليها . . أعجبَ كلَّ شاهدٍ بناؤُها ، واعترفَ لكَ بكمالِ الحِذْقِ في صناعةِ البلاغةِ أبناؤُها ، ونهجتُ لكَ مناهجَ متىٰ سلكتَها . . أخذَتْ بكَ عنِ المَجْهَلِ المتعسِّفِ إلىٰ سواءِ السَّبيلِ ، وصرفَتْكَ عنِ الآجِنِ المطروقِ إلى النَّميرِ . . . .

قولُهُ : (**واعلمْ : أنِّي مهدتُ**) يُروىٰ بالتشديدِ ؛ مِنْ مهَّدْتُ الأمرَ ؛ سوَّيتُهُ وأصلحتُهُ ، وبالتخفيفِ ؛ مِنْ مهَدْتُ الفِراشَ ؛ بسطتُهُ ووطَّأتُهُ .

(**كلَّ شاهدٍ**) ؛ أي : حاضرٍ مُعاينٍ .

(**بناؤُها**) ؛ أي : بناءُ القواعدِ ؛ بمعنى البناءِ عليها ، إضافةٌ بأدنىٰ ملابسةٍ .

والحِذْقُ بالكسرِ : مصدرُ حَذِقَ الصبيُّ القرآنَ والعملَ حَذْقاً وحِذْقاً وحَذاقةً وحِذاقاً ؛ إذا مهرَ فيهِ .

(**نهجتُ الطريقَ**) : بيَّنتُهُ وأوضحتُهُ .

(**أخذَتْ بكَ**) ؛ أي : أخذَتْكَ المناهجُ ، والباءُ للتأكيدِ ؛ مِثلُ : (أخذَ بيدِهِ) ، و(أخذَ بالخِطامِ) ، **والمَجْهَلُ** : المَفازةُ لا أعلامَ فيها ، **والمتعسِّفُ** : موضعُ التعسُّفِ ؛ وهو الأخذُ علىٰ غيرِ الطريقِ ؛ أي : أبعدَتْكَ عنِ المَجْهَلِ مُتوجِّهاً وواصلاً أو مائلاً إلى الطريقِ المستقيمِ .

الآجِنُ : الماءُ المتغيِّرُ اللَّونِ والطَّعمِ .

والمطروقُ : ماءُ السماءِ الذي طرقَتْهُ الدَّوابُّ وخاضَتْهُ وبالَتْ[1] .

وماءٌ نَميرٌ : ناجعٌ[2] ؛ عَذْباً كانَ أو غيرَ عَذْبٍ .

---

(١) أي : وبالت فيه ، وفي (ج ، د) : (وبالته) بدل (وبالت) ، وفي (أ) زيادة : (وبعرت) .

(٢) في (ج ، و) : (نافع) بدل (ناجع) ، ويقال : نَجَعَ الطعامُ في الإنسان ؛ هنأ آكلَهُ . انظر =

الذي هو شفاءُ الغَليلِ ، ونصبتُ لكَ أعلاماً متى انتحيتَها . أعثرَتْكَ علىٰ ضوالَّ منشودةٍ ، وحشدَتْ لكَ منها ما ليسَ عندَ أحدٍ بمحشودةٍ ، ومثَّلتُ لكَ أمثلةً متىٰ حَذَوْتَ عليها . أَمِنْتَ العِثارَ في مَظانِّ الزَّللِ ، وأبَتْ أنْ تتصرَّفَ فيما تَثْني إليهِ عِنانَكَ يدُ الخَطَلِ .

الغليلُ : حرارةُ العطشِ .

(أعلاماً) : علاماتٍ .

(انتحيتَها) : قصدتَها واعتمدتَها .

الضالَّةُ : ما ضلَّ ـ أي : ضاعَ ـ مِنَ البهيمةِ ، تقالُ للذَّكرِ والأنثىٰ .

(منشودةٍ) : مطلوبةٍ .

و(حشدَتْ) ؛ أي : جمعَتِ الأعلامُ ، وحشدوا ؛ اجتمعوا .

(حذوتَ عليها) : قِسْتَ وقدَّرتَ الكلامَ علىٰ مِنْوالِها ؛ مِنْ حَذَوْتُ النَّعلَ بالنَّعلِ ؛ إذا قدَّرتَ كلَّ واحدةٍ علىٰ صاحبتِها .

العِثارُ : العَثْرةُ ؛ أي : الزَّلَّةُ ؛ وهي اسمٌ مِنْ زلَّ في طِينٍ أو منطقٍ زَلَلاً .

و(أبَتْ) : عطفٌ علىٰ (أمنتَ)[1] ؛ أي : أبَتْ يدُ الخَطَلِ أنْ تتصرَّفَ فيما تَصرِفُ إليهِ عِنانَكَ[2] ، فالعائدُ إلى الموصوفِ ـ أعني : (أمثلةً) ـ في الشرطِ ؛ أعني : (متىٰ حَذَوْتَ عليها) .

= « تاج العروس » (ن ج ع) (٢٢/ ٢٣١) .

(١) وذكر المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٧) أنه عطف على الجملة الشرطية كاملة ؛ لأنها خبرية أيضاً .

(٢) يعني : أن فاعل (أبت) وفاعل (تتصرَّف) هو (يد الخطل) على التنازع ، ويَرِد حينئذ : أن الصفة خلت عن ضمير الموصوف ، فأجاب : بأن الضمير في الشرط ، وهو كافٍ ؛ لأن الشرط مع الجزاء وقع صفةً . من هامش (هـ) .

ثمَّ إذا كنتَ ممَّنْ ملكَ الذَّوقَ إلى الطَّبعِ ، وتصفَّحتَ كلامَ ربِّ العِزَّةِ . . أطلعَتْكَ علىٰ ما يُورِدُكَ هناكَ مَواردَ الهِزَّةِ ، وكشفَتْ لنُورِ بصيرتِكَ عن وجهِ إعجازِهِ القِناعَ ، وفصَّلَتْ لكَ ما أجملَهُ إيثارُ أولـٰئكَ المَصاقعِ علىٰ معارضتِهِ القِراعَ ؛ . . . .

والأظهرُ[1] : أنَّ فاعلَ (أبَتْ) ضميرُ الأمثلةِ ؛ أي : منعَتِ الأمثلةُ تصرُّفَ يدِ الخَطَلِ[2] ـ وهو المنطقُ الفاسدُ المضطربُ ، وقد خَطِلَ ـ بالكسرِ ـ في كلامِهِ ، وأخطلَ ؛ أي : أفحشَ ـ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾[التوبة : ٣٢][3] ، وفي كلامِهم : (أبى اللهُ ورسولُهُ إلا أبا بكرٍ)[4] .

قولُهُ : (**ثمَّ إذا كنتَ**) ؛ **يعني** : بعدما مهدتُ لكَ ونهجتُ ومثَّلتُ إذا كنتَ مِنْ أهلِ الذَّوقِ والطَّبعِ جميعاً ـ وقد عرفتَ فيما سبقَ معناهما والفرقَ بينَهما[5] ـ وتصفَّحتَ القرآنَ عن علمٍ وتأمُّلٍ في تراكيبِهِ ومَعانيهِ[6] . . أطلعَتْكَ تلكَ القواعدُ والمناهجُ والأمثلةُ معَ الذَّوقِ والطَّبعِ علىٰ ما يُورِدُكَ في كلامِ ربِّ العِزَّةِ مَواردَ النَّشاطِ ، وعلىٰ كشفِ القِناعِ عن وجهِ الإعجازِ في نظمِ كلامِ ربِّ العِزَّةِ ، وعلمتَ بالتفصيلِ ما علمتَهُ إجمالاً ؛ مِنِ اختيارِ بُلَغاءِ ذلكَ العصرِ المقارَعةَ بالسُّيوفِ[7] ، على المعارضةِ بالحروفِ ، وهو أنَّهُ مِنَ البلاغةِ بحيثُ لا يتأتَّىٰ للبشرِ الإتيانُ

---

(١) كما ذهب إليه نظام الدين الأعرج . « قوجحصاري » (ق ١١٠) .

(٢) فيه إشارة إلىٰ أنه جعل فاعل (تتصرَّف) : (يدُ الخطل) . « قوجحصاري » (ق١١١) .

(٣) قوله : (**كقوله تعالى** . . .) إلىٰ آخره . . ردٌّ لما ذكر الكاشي في « شرح المفتاح » (ق ٢٣٩ـ ٢٤٠) ؛ من أن جعل فاعل (أبت) ضمير الأمثلة ، وفاعل (تتصرف) : (يد الخطل) . . إنما يصح أن لو كان معنىٰ (أبت) : منعت ، لكن معنىٰ (أبت) : امتنعت ، ورد أيضاً لما ذكر الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق ١٨١) ؛ من أن إباء الأمثلة من أن تتصرف يد الخطل غيرُ مفيد ، وإنما المعتبَرُ المفيدُ إباءُ يد الخطل من التصرف .

(٤) **الحاصل** : أن الإباء بمعنى المنع ؛ كما في الآية وكلام العرب . من هامش (هـ) .

(٥) انظر (١/ ٢٩١) .

(٦) في (أ) : (الكلام) بدل (القرآن) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٧) قوله : (**المقارعة**) ؛ أي : المحاربة . « قوجحصاري » (ق١١١) .

فإنَّ مِلاكَ الأمرِ في علمِ المعاني هو الذَّوقُ السَّليمُ ، والطَّبعُ المستقيمُ ، فمَنْ لم يُرزَقْهما فعليهِ بعلومٍ أُخرَ ، وإلا لم يَحْظَ بطائلٍ ممَّا تقدَّمَ وما تأخَّرَ .

إذَا لَمْ تَكُنْ لِلْمَرْءِ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ   فَلا غَرْوَ أَنْ يَرْتَابَ وَالصُّبْحُ مُسْفِرُ[١]

هـٰذا ؛ وإنَّ الخبرَ كثيراً ما يُخرَجُ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ ، . . . .

بما يُوازيهِ أويُدانيهِ[٢] .

وإنَّما اشترطَ معَ تلكَ القواعدِ والمناهجِ والأمثلةِ الذَّوقَ والطَّبعَ ؛ لأنَّهما مِلاكُ الأمرِ في علمِ المعاني[٣] ، بخلافِ سائرِ العلومِ ؛ فإنَّهُ يكفي فيها الفهمُ والإدراكُ .

و(مِلاكَ الأمرِ) : ما يُملَكُ بهِ الأمرُ ، ويُقتدَرُ عليهِ .

وحَظِيَ بالشيءِ : صارَ ذا حظٍّ منهُ .

والطائلُ : الفائدةُ والمزيَّةُ ؛ يقالُ : هـٰذا أمرٌ لا طائلَ فيهِ ؛ إذا لم يكنْ فيهِ غَناءٌ ومزيَّةٌ[٤] .

و(ما تقدَّمَ ، وما تأخَّرَ) : مِنَ المسائلِ الماضيةِ والآتيةِ ، أو لم يَحْظَ بفائدةٍ مِنْ سعيهِ وكَدِّهِ أوَّلاً وآخِراً .

(لا غَرْوَ) : لا عَجَبَ ، وغروتُ ؛ عجبتُ .

(والصبحُ مُسفِرُ) : مُضِيءٌ .

قولُهُ : (هـٰذا ؛ وإنَّ الخبرَ) يريدُ : أنَّهُ قد سبقَ تفاصيلُ الأحوالِ المتعلِّقةِ بأجزاءِ الخبرِ[٥] ، وانتظامِ الجملتينِ ، وما في ذلكَ مِنَ الإخراجِ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ ،

---

(١) ورد البيت دون نسبة أيضاً في « الطراز » (٣/١٥٦) ، وهو من الطويل .

(٢) في (أ ، ب ، د) : (يوازنه) بدل (يوازيه) .

(٣) في النسخ ما عدا (أ) : (فإنهما) بدل (لأنهما) .

(٤) قوله : (غناء) ؛ أي : كفاية . من هامش (هـ) .

(٥) في النسخ ما عدا (هـ) : (بإجراء) بدل (بإجزاء) .

ويكونُ المرادُ بهِ الطلبَ ، فسنذكرُ ذلكَ في آخرِ (القانونِ الثاني) بإذنِ اللهِ سبحانَهُ وتعالىٰ[1] .

ثمَّ إنَّ الخبرَ نفسَهُ على الإطلاقِ قد يُخرَجُ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ ؛ بأنْ يرادَ بهِ معنى الطلبِ ، وهٰذا وإنْ سبقَ إليهِ إشارةٌ ما في بحثِ (الفصلِ والوصلِ)[2] . . لٰكنْ لا على التفصيلِ وعلىٰ وجهِ بيانِ النُّكَتِ فيهِ ، فأخَّرَهُ إلىٰ آخرِ (قانونِ الطلبِ)[3] ؛ ليكونَ إلى الفهمِ أقربَ .

وهٰذا آخرُ الكلامِ في شرحِ (قانونِ الخبرِ) ، وقضائِنا مِنْ فُنُونِهِ الوطرَ ، واللهُ الموفِّقُ والمُعِينُ ، وإيَّاهُ أسألُ التوفيقَ لشرحِ الباقي ، وبهِ أستعينُ .

● ● ●

---

(١) في (آ ، هـ) : (فسيُذكر) بدل (فسنذكر) .

(٢) انظر (٢/ ٢٢٧) .

(٣) انظر (٢/ ٥٧٨ـ٥٨٨) .

القانون الثاني من علم المعاني
وهو قانون الطلب

[مقدِّمةٌ لقانونِ الطلبِ]

قد سبقَ أنَّ حقيقةَ الطلبِ حقيقةٌ معلومةٌ مستغنيةٌ عنِ التحديدِ ، فلا نتكلَّمُ هناكَ ، وإنَّما نتكلَّمُ في مقدِّمةٍ يستدعيها المقامُ ؛ مِنْ بيانِ ما لا بدَّ للطلبِ منهُ ، ومِنْ تنوُّعِهِ ، والتنبيهِ علىٰ أبوابِهِ في الكلامِ ، . . . .

قولُهُ : (القانونُ الثاني) قد جعلَ (القانونُ الأوَّلُ) مبتدأً خبرُهُ (فيما يتعلَّقُ بالخبرِ)[1] ، وها هنا قد ذكرَ المتعلِّقَ بالطلبِ بقولِهِ[2] : (وهو قانونُ الطلبِ) ، فكأنَّهُ جعلَ الخبرَ المحذوفَ اسمَ إشارةٍ ؛ أي : (هـٰذا) ، و(مِنْ علمِ المعاني) حالاً منهُ[3] .

وقولُهُ : (ومِنْ تنوُّعِهِ) عطفٌ علىٰ (مِنْ بيانِ) ، وأتىٰ بلفظِ (مِنْ) ؛ لئلا يُتوهَّمَ عطفُهُ على (الطلبِ) ، والمعنىٰ : مِنْ بيانِ تنوُّعِهِ ؛ أي : انقسامِهِ إلىٰ أقسامٍ مختلفةِ الحقيقةِ .

ولم يحتجْ في عطفِ (التنبيهِ) إلىٰ إعادةِ (مِنْ) ، ولا إلىٰ تقديرِ (بيانِ)[4] .

---

(١) أي : والمناسب أن يقول هنا : (القانون الثاني : فيما يتعلق بالطلب) . « قوجحصاري » (ق١١١) .

(٢) قوله : (قد ذكر . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بيَّنَ تعلُّقَهُ بالطلب بقوله . . . إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق ١١١) .

(٣) أي : أُشيرُ إليه أو أنبِّهُ عليه حال كونه من علم المعاني ، وإنما لم يعتبر العكس ؛ أي : (هـٰذا القانون الثاني) ؛ لأنه لا يوافق القانون الأول . « قوجحصاري » (ق ١١١) .

(٤) قوله : (ولم يحتج . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنه ظاهر عطفه علىٰ (بيان ما لا بد) بلا إيهام . « قوجحصاري » (ق١١١) .

وكيفيَّةِ توليدِها لِمَا سوىٰ أصلِها .

[شروطُ الطلبِ]

وهي أنْ لا ارتيابَ في أنَّ الطلبَ مِنْ غيرِ تصوُّرٍ إجمالاً أو تفصيلاً . . لا يصحُّ ، وأنَّهُ يستدعي مطلوباً لا محالةَ ، ويستدعي فيما هو مطلوبُهُ ألا يكونَ حاصلاً وقتَ الطلبِ .

وقولُهُ : (**وكيفيَّةِ**) عطفٌ علىٰ (أبوابِهِ) ؛ أي : التنبيهِ علىٰ كيفيَّةِ توليدِ الأبوابِ .

(**لِمَا سوىٰ أصلِها**) ؛ أي : أصلِ كلِّ بابٍ ؛ بمعنىٰ : أنَّ لكلِّ بابٍ أصلاً يتولَّدُ منها فروعٌ ونتائجُ ، فلو قالَ : (لِمَا سوىٰ أصولِها) لكانَ **أَولىٰ** ، إلا أنَّهُ احترزَ عن أنْ يُتوهَّمَ أنَّ لكلِّ بابٍ أصولاً .

(**وهي**) ؛ أي : المقدِّمةُ التي يستدعي المقامُ ذكرَها أمورٌ أربعةٌ :

الأوَّلُ : بيانُ ما لا بدَّ للطلبِ منهُ .

الثاني : بيانُ انقسامِهِ إلىٰ أقسامٍ[1] .

الثالثُ : التنبيهُ علىٰ أبوابِهِ .

الرَّابعُ : بيانُ كيفيَّةِ توليدِ كلِّ بابٍ لنتائجِ امتناعِ إجرائِهِ علىٰ أصلِهِ .

فلنتكلَّمْ في أربعةِ مقاماتٍ :

أمَّا المقامُ الأوَّلُ : **فهو أنَّهُ لا بدَّ للطلبِ مِنْ تصوُّرٍ إجمالاً** ؛ كتصوُّرِ شيءٍ ما ، **أو تفصيلاً** ؛ كتصوُّرِ قيامٍ أو قُعودٍ ، أو حركةٍ أو سكونٍ نوعيٍّ أو شخصيٍّ ؛ لامتناعِ طلبِ المجهولِ المطلقِ ، **ومِنْ مطلوبٍ** ؛ إذ لا يُعقَلُ طلبٌ بدونِ مطلوبٍ ؛ لكونِهِ نسبةً بينَ الطالبِ والمطلوبِ ، **ومِنْ كونِ المطلوبِ غيرَ حاصلٍ وقتَ الطلبِ** ؛

---

(١) في النسخ ما عدا (ب ، د) : (أقسامه) بدل (أقسام) .

وليكنْ هـٰذا المعنىٰ عندَكَ ؛ فسنُفرِّعُ عليهِ .

[أنواعُ الطلبِ]

والطلبُ إذا تأمَّلتَ نوعانِ :

نوعٌ لا يستدعي في مطلوبِهِ إمكانَ الحصولِ .

وقولُنا : (لا يستدعي أنْ يمكنَ) . . أعمُّ مِنْ قولِنا : (يستدعي ألا يمكنَ) .

ونوعٌ يستدعي فيهِ إمكانَ الحصولِ .

إذ لا معنىً لطلبِ ما هو حاصلٌ .

وليكنْ هـٰذا المعنىٰ ـ وهو افتقارُ الطلبِ إلى الأمورِ الثلاثةِ[1] ـ **مقرَّراً عندَكَ** ، حاصلاً في عقلِكَ ؛ فإنَّهُ يُفرَّعُ عليهِ عن قريبٍ بعضُ الأحكامِ سيَّما كيفيَّةِ توليدِ النتائجِ .

قولُهُ : (**والطلبُ إذا تأمَّلتَ نوعانِ**) . . **إشارةٌ إلى المقامِ الثاني** ؛ **يعني** : أنَّ الطلبَ بالذاتِ ينقسمُ إلىٰ قسمينِ[2] ؛ لأنَّهُ إمَّا أنْ يقتضيَ إمكانَ حصولِ المطلوبِ ، أو لا يستدعيَ إمكانَهُ ؛ سواءٌ استدعى امتناعَهُ أو لا ، فيكونُ أعمَّ مِنِ استدعاءِ عدمِ الإمكانِ .

وإنَّما اعتبرَ المفهومَ الأعمَّ ؛ ليتمَّ الانحصارُ ، ولأنَّ النَّوعَ الأوَّلَ هو التمنِّي ، وهو أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ المتمنَّىٰ محالاً ، أو ممكناً مستبعَداً .

---

(١) لا استدعاء الطلب ألا يكون مطلوبه حاصلاً وقت الطلب كما ذهب إليه الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق ١٨١) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق ١١١) .

(٢) قوله : (بالذات) ؛ أي : لا باعتبار متعلَّقه ـ وهو المطلوب ـ فإنه ستة أقسام كما سيأتي . « حفيد » (ق ٢١٢) .

والمطلوبُ بالنَّظرِ إلىٰ أنْ لا واسطةَ بينَ الثُّبوتِ والانتفاءِ . . يستلزمُ انحصارَهُ في قسمين : حصولِ ثبوتِ متصوَّرٍ ، وحصولِ انتفاءِ متصوَّرٍ .

وبالنَّظرِ إلىٰ كونِ الحصولِ ذهنياً وخارجياً . . . .

وإنَّما قدَّمَ القسمَ السلبيَّ ـ أعني : الذي لا يستدعي الإمكانَ ـ وجعلَهُ النَّوعَ الأوَّلَ ؛ لأنَّهُ بابٌ واحدٌ ، والثانيَ أبوابٌ أربعةٌ ؛ فهو منهُ بمنزلةِ البسيطِ مِنَ المركَّبِ .

وإنَّما اشترطَ التأمُّلَ ؛ لأنَّهُ في بادئِ النظرِ ربَّما يُذهَلُ ، فيُتوهَّمُ أنَّ الطلبَ لا يكونُ إلا لِمَا هو ممكنُ الحصولِ .

والطلبُ باعتبارِ متعلَّقِهِ ـ أعني : المطلوبَ ـ ينقسمُ ستةَ أقسامٍ ؛ لأنَّ المطلوبَ بعدما عُلِمَ بالضرورةِ أنَّهُ لا يكونُ إلا حصولَ أمرٍ ما ؛ مِنْ ثبوتٍ أوِ انتفاءٍ ، وأنَّهُ لا بدَّ فيهِ مِنْ تصوُّرٍ ما : إمَّا أنْ يكونَ حصولَ ثبوتِ أمرٍ متصوَّرٍ ، أو حصولَ انتفاءِ أمرٍ متصوَّرٍ ؛ ضرورةَ أنَّهُ لا واسطةَ بينَ الثبوتِ والانتفاءِ باتِّفاقِ العقلاءِ[1] ، وإنَّما الواسطةُ عندَ البعضِ بينَ الوجودِ والعدمِ[2] ؛ بناءً علىٰ أنَّ الوجودَ أخصُّ مِنَ الثبوتِ ، لا مُساوٍ لهُ أو مرادفٌ ، وأنَّ الحالَ ثابتٌ ليسَ بموجودٍ ولا معدومٍ .

ثمَّ الحصولُ : إمَّا ذهنيٌّ أو خارجيٌّ ؛ بناءً علىٰ رأيِ الحكماءِ في أنَّ الإدراكَ بحصولِ الصورةِ عندَ العقلِ ؛ لارتسامِها فيهِ ؛ كما في إدراكِ الكلِّيَّاتِ ، أو في بعضِ آلاتِهِ ؛ كما في إدراكِ الجزئيَّاتِ[3] ، وتمامُ تحقيقِهِ في الكُتُبِ الحِكَميَّةِ[4] .

---

(١) قوله : (باتفاق العقلاء) ؛ أي : من الأشاعرة والمعتزلة والحكماء . « قوجحصاري » (ق١١١) .

(٢) قوله : (عند البعض) ؛ أي : أكثر المعتزلة . « قوجحصاري » (ق١١١) ، وذكر الشارح في « شرح المقاصد » (١/ ٨٠) أن من قال بذلك هم : إمام الحرمين ، والباقلاني ، وأبو هاشم من المعتزلة ، وانظر أيضاً « محصَّل أفكار المتقدمين والمتأخرين » للرازي (ص ٣٨ـ٤٠) .

(٣) الحاصل : أن انحصار الحصول في القسمين مبني علىٰ رأي الحكماء . «قوجحصاري» (ق ١١١).

(٤) انظر مثلاً : « شرح المقاصد » (٢/ ٤١ـ٤٣) .

يستلزمُ انقساماً إلىٰ أربعةِ أقسامٍ : حصولينِ في الذِّهنِ ، وحصولينِ في الخارجِ .

ثمَّ إذ لم يَزِدِ الحصولُ في الذِّهنِ على التصوُّرِ والتصديقِ . . لم تتجاوزْ أقسامُ المطلوبِ ستَّةً : حصولَ تصوُّرٍ أو تصديقٍ في الذِّهنِ ، وحصولَ انتفاءِ تصوُّرٍ أو تصديقٍ فيهِ ، وحصولَ ثبوتِ تصوُّرٍ أوِ انتفائِهِ في الخارجِ .

فالمطلوبُ بهٰذا الاعتبارِ ينحصرُ في أربعةِ أقسامٍ[1] ؛ لأنَّهُ إمَّا أنْ يكونَ حصولَ ثبوتٍ ، أو حصولَ انتفاءٍ ، وكلٌّ منهما إمَّا في الخارجِ أو في الذِّهنِ ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (حصولينِ في الذِّهنِ ، وحصولينِ في الخارجِ) ، ثمَّ الحصولُ في الذِّهنِ ـ وهو معنى الإدراكِ والعلمِ ـ إمَّا أنْ يكونَ تصوُّراً أو تصديقاً ؛ لأنَّهُ إنْ كانَ إدراكاً لوقوعِ نسبةٍ تامَّةٍ لا مِنْ حيثُ تصوُّرُ هٰذا المفهومِ[2] ، بل مِنْ حيثُ الإذعانُ والقبولُ لها . . فتصديقٌ ، وإلا فتصوُّرٌ علىٰ ما بُيِّنَ في موضعِهِ بتفاصيلِهِ ومباحثِهِ ؛ تصيرُ الأقسامُ ستَّةً :

الأوَّلُ : حصولُ تصوُّرٍ في الذِّهنِ .

الثاني : حصولُ تصديقٍ في الذِّهنِ .

الثالثُ : حصولُ انتفاءِ تصوُّرٍ في الذِّهنِ .

الرَّابعُ : حصولُ انتفاءِ تصديقٍ في الذِّهنِ .

الخامسُ : حصولُ ثبوتِ تصوُّرٍ في الخارجِ .

السادسُ : حصولُ انتفاءِ تصوُّرٍ في الخارجِ .

---

(١) قوله : (بهٰذا الاعتبار) ؛ أي : اعتبار أن المطلوب حصول ثبوت أو انتفاء ، وكلٌّ منهما إما ذهني أو خارجي . « قوجحصاري » (ق١١١) .

(٢) قوله : (لا من حيث تصوُّر . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنه لو اعتبر ذلك لكان تصوُّراً لا تصديقاً . « قوجحصاري » (ق١١١) .

. . . .

وإنَّما لم تَصِرْ ثمانيةً ؛ لأنَّ التصوُّرَ والتصديقَ مِنْ أقسامِ العلمِ الذي هو حصولٌ في الذِّهنِ ، لا مِنْ أقسامِ الحصولِ في الخارجِ .

وها هنا أبحاثٌ :

الأوَّلُ : أنَّهُ إذا انقسمَ الحصولُ في الذِّهنِ إلى التصوُّرِ والتصديقِ . . كانَتْ أقسامُ المطلوبِ تصوُّراً أو تصديقاً بثبوتِ متصوَّرٍ أو بانتفائِهِ ، لا حصولَ ثبوتِ تصوُّرٍ أو تصديقٍ ، وحصولَ انتفاءِ تصوُّرٍ أو تصديقٍ .

الثاني : أنَّ حصولَ انتفاءِ التصوُّرِ أوِ التصديقِ قطُّ لا يكونُ مطلوباً ، ولا هو شيءٌ مِنْ أبوابِ الطلبِ ، ومعلومٌ أنَّ هـٰذا إشارةٌ إلى الاستفهامِ ، وإلىٰ أنَّ المطلوبَ فيهِ قد يكونُ حصولَ التصوُّرِ لشيءٍ ، وقد يكونُ حصولَ التصديقِ بثبوتٍ أوِ انتفاءٍ ؛ فلا معنىٰ لكونِ المطلوبِ حصولَ انتفاءِ تصوُّرٍ أو تصديقٍ في الذِّهنِ .

الثالثُ : أنَّهُ جعلَ أحدَ قسمَيِ المطلوبِ حصولَ انتفاءِ متصوَّرٍ ، والحصولُ هو الثبوتُ ؛ فيكونُ للانتفاءِ ثبوتٌ ، وهو باطلٌ بالاتِّفاقِ ، وإنَّما الكلامُ في صحَّةِ أنْ يكونَ لثبوتِ المتصوَّرِ ثبوتٌ[1] .

الرَّابعُ : أنَّهُ جعلَ أحدَ أقسامِ المطلوبِ حصولَ ثبوتِ تصوُّرٍ في الخارجِ ، والتصوُّرُ إنَّما يثبتُ في الذِّهنِ لا في الخارجِ ، وإنْ أريدَ بالتصوُّرِ : المتصوَّرُ ـ أعني : الشيءَ الذي يلحقُهُ التصوُّرُ ، ويكونُ لهُ الصورةُ الذهنيَّةُ ، وهو ممَّا يثبتُ في الخارجِ ـ فينبغي أنْ يكونَ التصديقُ أيضاً كذلكَ ، وينقسمَ الحصولُ الخارجيُّ أيضاً إلى التصوُّرِ والتصديقِ بهـٰذا المعنىٰ ، وتصيرَ الأقسامُ ثمانيةً ، ولا تنحصرَ في السِّتَّةِ[2] .

---

(١) صاحب الاعتراض : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٤٢) .

(٢) صاحب الاعتراض : هو الكاشي أيضاً في « شرح المفتاح » (ق٢٤٢) .

وطلبُ حصولِ التصوُّرِ في الذِّهنِ لا يرجعُ إلا إلىٰ تفصُّلِ مُجمَلٍ ، أو تفصُّلِ مُفصَّلٍ بالنِّسبةِ .

والجوابُ عنِ الكلِّ : أنَّ المرادَ بالتصوُّرِ والتصديقِ عندَ تعدادِ الأقسامِ : هو المتصوَّرُ والمصدَّقُ بهِ[1] ، فالمطلوبُ بالاستفهامِ يكونُ حصولَ الثبوتِ أوِ الانتفاءِ لِمَا يلحقُهُ التصوُّرُ أوِ التصديقُ بمعنىٰ فهمِ ذلكَ والعلمِ بهِ[2] ، ويصحُّ حصولُ الانتفاءِ في الذِّهنِ بمعنىٰ فهمِهِ ، وفي الخارجِ بمعنى اتِّصافِ الذاتِ بأنَّهُ قدِ انتفىٰ عنهُ الشيءُ ، وذلكَ في النَّهيِ حيثُ يقالُ : (لا تقمْ) ، والمطلوبُ أنْ يحصلَ للمخاطَبِ الاتِّصافُ بعدمِ القيامِ ولو بمعنىٰ كفِّ النَّفسِ عنِ القيامِ[3] ، ثمَّ المتصوَّرُ[4] ؛ كالقيامِ والقُعودِ . . قد يُطلَبُ حصولُهُ في الخارجِ ؛ كما في (قمْ) و(اقعدْ) ، ولا يُتصوَّرُ ذلكَ في المصدَّقِ بهِ ، ولا شيءَ مِنْ أبوابِ الطلبِ لحصولِ مضمونِ القضيَّةِ مِنْ حيثُ إنَّهُ قضيَّةٌ في الخارجِ[5] ، وهـٰذا القدرُ كافٍ في هـٰذا الكتابِ ، ولهُ زيادةُ تحقيقٍ في موضعِهِ .

قولُهُ : (وطلبُ حصولِ التصوُّرِ في الذِّهنِ) جوابُ سؤالٍ تقديرُهُ : أنَّ المتصوَّرَ حاصلٌ في الذِّهنِ ؛ فطلبُ حصولِهِ فيهِ طلبٌ لحصولِ الحاصلِ .

وتقريرُ الجوابِ : أنَّ تصوُّرَ الشيءِ قد يكونُ بكُنْهِهِ بحيثُ يتميَّزُ عن جميعِ ما عداهُ ، وهو غايةُ التفصيلِ ، وقد يكونُ بوجهٍ ما مترقِّياً في العمومِ إلىٰ شيءٍ ما ،

---

(١) إلىٰ هنا جواب الاعتراض الأول . « قوجحصاري » (ق١١١) .

(٢) إلىٰ هنا جواب الاعتراض الثاني . « قوجحصاري » (ق١١١) .

(٣) إلىٰ هنا جواب الاعتراض الثالث . « قوجحصاري » (ق١١١) .

(٤) قوله : (ثم المتصوَّر . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن الاعتراض الرابع . « قوجحصاري » (ق ١١٢) .

(٥) في النسخ ما عدا (و) : (المنطق) بدل (الطلب) ، وقال الحفيد في « حاشيته » (ق ٢١٢) : (قوله : « ولا شيء من أبواب الطلب » هـٰذا هو الظاهر ، وأما ما في نسخته بخطه رحمه الله ؛ « من أبواب المنطق » : فغير ظاهر) .

ووجهُ ذلكَ : أنَّ الإنسانَ إذا صحَّ منهُ الطلبُ ؛ بأنْ أدركَ ؛ إمَّا بالإجمالِ ؛ كشيءٍ ما ، أو بالتفصيلِ بالنِّسبةِ إلىٰ شيءٍ ما ، ثمَّ طلبَ حصولاً لذلكَ في الذِّهنِ ، وامتنعَ طلبُ الحاصلِ . . توجَّهَ إلىٰ غيرِ حاصلٍ ؛ وهو تفصُّلُ المُجمَلِ ، أو تفصُّلُ المُفصَّلِ بالنِّسبةِ .

[التنبيهُ علىٰ أبوابِ الطلبِ]

أمَّا النَّوعُ الأوَّلُ مِنَ الطلبِ : فهو التمنِّي ؛ أوَمَا ترىٰ كيفَ تقولُ : (ليتَ زيداً

وهو غايةُ الإجمالِ ، وما بينَهما إجمالٌ بالنِّسبةِ إلىٰ ما تحتَهُ مِنَ الخصوصِ ، وتفصيلٌ بالنِّسبةِ إلىٰ ما فوقَهُ مِنَ العمومِ ؛ فمعنىٰ طلبِ حصولِ المتصوَّرِ في الذِّهنِ : طلبُ حصولِ تصوُّرٍ آخرَ لهُ مشتملٍ علىٰ نوعِ تفصيلٍ بالنِّسبةِ إلى التصوُّرِ الحاصلِ حالَ الطلبِ، ولا يكونُ ذلكَ طلباً لحصولِ الحاصلِ ، بل لحصولِ ما ليسَ بحاصلٍ، فيكونُ مرجعُ الطلبِ إلىٰ تفصيلِ مجملٍ على الإطلاقِ ؛ كشيءٍ ما ، أو تفصيلِ مفصَّلٍ بالنِّسبةِ إلىٰ ذلكَ المجمَلِ ؛ كالجسميَّةِ أوِ الحيوانيَّةِ أوِ الإنسانيَّةِ أو غيرِ ذلكَ .

ووجهُ رجوعِ الطلبِ إلىٰ ذلكَ : أنَّ الإنسانَ إذا صحَّ منهُ الطلبُ بحصولِ شرطِهِ الذي هو الإدراكُ والتصوُّرُ بطريقٍ إجماليٍّ على الإطلاقِ ؛ كالشيئيَّةِ ، أو بطريقٍ تفصيليٍّ بالنِّسبةِ إلىٰ ذلكَ المجمَلِ وإنْ كانَ إجمالياً بالنِّسبةِ إلىٰ ما يطلبُ ، ثمَّ طلبَ حصولاً في الذِّهنِ لذلكَ الذي أدركَهُ إجمالاً أو تفصيلاً بالنِّسبةِ ، ومعلومٌ أنَّ طلبَ حصولِ الحاصلِ ممتنعٌ . . فبالضرورةِ يتوجَّهُ طلبُهُ إلىٰ حصولِ أمرٍ غيرِ حاصلٍ ؛ وهو تفصيلُ المجمَلِ ، أو تفصيلُ المفصَّلِ بالنِّسبةِ ؛ إذ تصوُّرُ نفسِهِ حاصلٌ ، وكذا تصوُّرُ ما هو أجملُ منهُ .

قولُهُ : (أمَّا النَّوعُ الأوَّلُ) شروعٌ في المقامِ الثالثِ ؛ وهو التنبيهُ علىٰ أبوابِ الطلبِ بعدَ البيانِ لأنواعِهِ ، والتمهيدِ لهـٰذا التنبيهِ .

جاءَني) ، فتطلبُ كونَ غيرِ الواقعِ فيما مضىٰ واقعاً فيهِ معَ حكمِ العقلِ بامتناعِهِ ؟! أو كيفَ تقولُ : (ليتَ الشَّبابَ يعودُ) ، فتطلبُ عَوْدَ الشَّبابِ معَ جزمِكَ بأنَّهُ لا يعودُ ؟! أو كيفَ تقولُ : (ليتَ زيداً يأتيني) أو (ليتَكَ تُحدِّثُني) ، فتطلبُ إتيانَ زيدٍ أو حديثَ صاحبِكَ في حالٍ لا تتوقَّعُهما ، ولا لكَ طَمَاعيَةٌ في وقوعِهما ؛ إذ لو توقَّعتَ أو طَمِعْتَ لاستعملتَ (لعلَّ) أو (عسىٰ) ؟!

وأمَّا الاستفهامُ والأمرُ والنَّهيُ والنِّداءُ : فمِنَ النَّوعِ الثاني .

وقد سبقَ أنَّ معنى التمنِّي معلومٌ بالضرورةِ ، مستغنٍ عنِ التحديدِ[1] ، **فاقتصرَ ها هنا على التمثيلِ** مشيراً إلىٰ قسميهِ المُحالِ والمستبعَدِ ؛ لِمَا تقدَّمَ ؛ مِنْ أنَّ عدمَ استدعاءِ الإمكانِ يشملُهما .

وجعلَ الاستفهامَ والأمرَ والنَّهيَ والنِّداءَ مِنَ النَّوعِ الثاني ؛ ضرورةَ استدعائِها إمكانَ المطلوبِ[2] .

وكانَ مقتضىٰ سَوْقِ كلامِهِ أنْ يقولَ : (وأمَّا النَّوعُ الثاني : فالاستفهامُ ، والأمرُ ، والنَّهيُ ، والنِّداءُ)[3] ، **إلا أنَّهُ عدلَ عنهُ** ؛ لأنَّهُ لا دليلَ على انحصارِهِ في الأربعةِ سوى الاستقراءِ الذي لا يُفيدُ إلا الظنَّ ، فأجرى الكلامَ علىٰ وجهٍ لا سبيلَ فيهِ إلى المنعِ ، **ولم يَحْسُنْ مِثْلُهُ في التمنِّي**[4] .

---

(١) انظر (٢/ ٤٦٣) .

(٢) فاندفع اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٧) بأنه لا يُسلَّم أنها من النوع الثاني ؛ ألا يرىٰ أن (هل) تُستعمل في مواضع لا يُتصوَّر إمكان الحصول هناك ، وإن صرتَ إلى التجوُّز فالأصل عدمه ، مع جواز أن يكون وضعها لمطلق الطلب ؛ سواء كان ممكناً أو لا ؟!

(٣) قوله : (وكان مقتضىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليناسب قوله : (أما النوع الأول : فهو التمنّي) ، وهـٰذا اعتراض للمؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٧) .

(٤) لأن النوع الأول منحصر في التمنّي ، فلو قيل فيه مثل ما قيل في النوع الثاني . . لتُوهِّم أنه بعض النوع الأول . من هامش (هـ) .

والاستفهامُ : لطلبِ حصولٍ في الذِّهنِ .

والمطلوبُ حصولُهُ في الذِّهنِ : إمَّا أنْ يكونَ حكماً بشيءٍ علىٰ شيءٍ ، أو لا يكونَ ، والأوَّلُ هو التصديقُ ، . . . .

قولُهُ : (والاستفهامُ[1] : لطلبِ حصولٍ) ؛ أي : حصولِ أمرٍ ما في الذِّهنِ .

والأمرُ الذي يُطلَبُ حصولُهُ في الذِّهنِ : إمَّا أنْ يكونَ حكماً بشيءٍ علىٰ شيءٍ بالإيجابِ أوِ السَّلبِ أوِ الاتِّصالِ أوِ الانفصالِ[2] ؛ كما في الشرطيَّاتِ ، أو لا يكونَ كذلكَ ، والأوَّلُ ـ أي : ما يكونُ حكماً بشيءٍ علىٰ شيءٍ ـ هو التصديقُ ، والثاني ـ أي : ما لا يكونُ كذلكَ ـ هو التصوُّرُ .

وهـٰذا يوافقُ ما يقولُهُ أربابُ التحقيقِ ؛ مِنْ أنَّ العلمَ إنْ كانَ إذعاناً وقبولاً للنِّسبةِ التامَّةِ بالمعنى الذي يقالُ لهُ بالفارسية : كرويدن . . فتصديقٌ ، وإلا فتصوُّرٌ إذا أُريدَ بالحكمِ : ذلكَ الإذعانُ الذي يحصلُ في النَّفسِ بعينِهِ ؛ بحيثُ تتَّصفُ بهِ النَّفسُ ، لا بصورتِهِ الإدراكيَّةِ ؛ بحيثُ لا يوجبُ الاتِّصافَ ؛ كما في تصوُّرِ الحرارةِ ؛ ألا ترىٰ أنَّ الكافرَ يتَّصفُ بالكفرِ الذي في نفسِهِ ولا يتصوَّرُهُ ، ويتصوَّرُ الإيمانَ بحصولِ صورتِهِ في نفسِهِ ولا يتَّصفُ بهِ ؟! وإنْ أُريدَ بالحكمِ : تلكَ النِّسبةُ التي يُتعقَّلُ ويُصدَّقُ بها . . فالمرادُ : أنَّ حصولَها في الذِّهنِ هو التصديقُ ، وحصولَ غيرِها هو التصوُّرُ ، وإنْ أُريدَ بالتصوُّرِ : المتصوَّرُ ، وبالتصديقِ : المصدَّقُ بهِ . . فيصحُّ مِنْ غيرِ تقديرِ الحصولِ ؛ أي : تلكَ النِّسبةُ الحاصلةُ في الذِّهنِ مِنْ حيثُ الإذعانُ لها . . هو المصدَّقُ بهِ ، وغيرُها مِنْ حيثُ الحصولُ في الذِّهنِ . . هو المتصوَّرُ[3] .

---

(١) في (ب ، هـ ، و) : (فالاستفهام) بدل (والاستفهام) .

(٢) قوله : (الاتصال) ؛ مثل : (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) ، وقوله : (الانفصال) ؛ مثل : (العدد : إما زوج أو فرد) . من هامش (أ) .

(٣) الحاصل : أنه إذا أريد بالحكم : الإذعان . . يوافق كلام أهل التحقيق بلا احتياج إلىٰ تقدير ، بخلاف ما إذا أريد بالحكم : النسبة ؛ فإنه يحتاج إلىٰ تقدير الحصول ؛ ليوافق كلام أهل =

ويمتنعُ انفكاكُهُ مِنْ تصوُّرِ الطرفينِ ، والثاني هو التصوُّرُ ، ولا يمتنعُ انفكاكُهُ مِنَ التصديقِ .

ثمَّ المحكومُ بهِ : إمَّا أنْ يكونَ نفسَ الثُّبوتِ أوِ الانتفاءِ ؛ كما تقولُ : (الانطلاقُ ثابتٌ ، أو متحقِّقٌ ، أو موجودٌ) كيفَ شئتَ ، أو (ما الانطلاقُ ثابتاً) ، فتحكمُ على الانطلاقِ بالثُّبوتِ أوِ الانتفاءِ بالإطلاقِ .

أو ثبوتَ كذا أوِ انتفاءَ كذا بالتقييدِ ؛ كما تقولُ : (الانطلاقُ قريبٌ) أو (ليسَ

وأمَّا قولُهُ : (ويمتنعُ انفكاكُ التصديقِ عنِ التصوُّرِ ـ أي : وجودُهُ بدونِهِ ؛ لامتناعِ وجودِ النِّسبةِ بدونِ المنتسبينِ ، وتعقُّلِها بدونِ تعقُّلِهما ـ **ولا يمتنعُ انفكاكُ التصوُّرِ عنِ التصديقِ) ؛** أي : وجودُهُ بدونِهِ ؛ لعدمِ علاقةِ اللُّزومِ ، ولأنَّ المنتسبينِ قد يوجدانِ بدونِ النِّسبةِ ، والشرطَ بدونِ المشروطِ[1] : **فتنبيهٌ على فائدةٍ مِنْ غيرِ أنْ يكونَ لها تعلُّقٌ بمقصودِ المقامِ ،** وباقي الكلامِ واضحٌ .

وقولُهُ : **(كيفَ شئتَ) كأنَّهُ يشيرُ** إلى أنَّ الثبوتَ والتحقُّقَ والوجودَ ألفاظٌ مترادفةٌ ، **لا كما تزعمُ عامَّةُ المعتزلةِ ؛** مِنْ كونِ الوجودِ أخصَّ ، وأنَّ الحالَ والمعدومَ الممكنَ ثابتٌ[2] .

قيلَ : جعلَ المحكومَ بهِ في قولِنا : (ليسَ الانطلاقُ ثابتاً) هو الانتفاءَ ؛ نظراً إلى أنَّهُ في قوَّةِ قولِنا : (الانطلاقُ منتفٍ) ، والانتفاءُ محكومٌ بهِ[3] .

والذي يَلُوحُ مِنْ قولِهِ : (أو ثبوتَ كذا لهُ ـ عطفاً على « نفسَ الثبوتِ » ـ أوِ انتفاءَ

= التحقيق ؛ أي : فحصول تلك النسبة لطريق الإذعان . . تصديق ، وأما إذا أريد بالتصوُّر : معنى المعقول : فموافق لكلامهم بلا تقدير . « حفيد » (ق ٢١٣) .

(١) لأن التصوُّر شرط للتصديق ، والشرط يوجد بدون المشروط . من هامش (أ) .

(٢) انظر « شرح المقاصد » (١/ ٧٩ـ٨١) .

(٣) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٨) ، والشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٨٢) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٤٣) .

بقريبٍ) ، فتحكمُ على الانطلاقِ بثبوتِ القُربِ لهُ أو بانتفائِهِ عنهُ .

لا مزيدَ للتصديقِ علىٰ هـٰذينِ النَّوعينِ .

والنَّوعُ الأوَّلُ لا يحتملُ الطلبَ إلا في التصديقِ والمسندِ إليهِ ؛ لكونِ المسندِ فيهِ ـ وهو نفسُ الثُّبوتِ والانتفاءِ ـ مستغنياً عنِ الطلبِ .

كذا عنهُ) ، ومِنْ قولِهِ : (فتحكمُ بثبوتِ القُربِ للانطلاقِ ، أو بانتفاءِ القُربِ عنهُ) . . أنْ ليسَ المرادُ بالحكمِ بالثبوتِ أوِ الانتفاءِ : أنْ تجعلَهُ المحكومَ بهِ[1] ؛ بمعنى المسندِ في عُرْفِ النَّحوِ ، والمحمولِ في عُرْفِ المنطقِ ، بل أنْ تجعلَهُ متعلَّقَ الحكمِ ؛ كما في قولِكَ : (حكمتُ بهـٰذا الحكمِ ، وهـٰذهِ النِّسبةِ ، وتلكَ القضيَّةِ ، وبأنَّ زيداً منطلقٌ ، وبكونِ زيدٍ منطلقاً) ، وعلىٰ هـٰذا : ففي قولِنا : (ليسَ الانطلاقُ ثابتاً) الانتفاءُ محكومٌ بهِ صريحاً ؛ مِنْ غيرِ أنْ يُؤوَّلَ فيُجعلَ الانتفاءُ محمولاً .

لـٰكنَّ قولَهُ : (والنَّوعُ الأوَّلُ ـ أي : التصديقُ الذي يكونُ الحكمُ فيهِ بالثبوتِ أوِ الانتفاءِ مطلقاً ـ لا يحتملُ الطلبَ إلا في التصديقِ ـ بأنْ يقالَ : هلِ الانطلاقُ ثابتٌ ؟ أو هلِ الانطلاقُ منتفٍ ؟ ـ والمسندِ إليهِ) ؛ بأنْ يقالَ : ما الانطلاقُ ؟ لا في نفسِ المسندِ ـ وهو نفسُ الثبوتِ والانتفاءِ ـ لكونِهِ ضروريّاً مستغنياً عن طلبِ تصوُّرِهِ علىٰ ما تقرَّرَ ؛ مِنْ أنَّ تصوُّرَ الوجودِ والعدمِ بديهيٌّ . . يُشعِرُ بأنَّ المحكومَ بهِ هو المسندُ المحمولُ ، لا نفسُ القضيَّةِ والحكمِ ؛ فالكلامُ لا يخلو عنِ اضطرابٍ .

وبالجملةِ : فيهِ إشارةٌ إلىٰ ما يقالُ ؛ أنَّ كلّاً مِنَ الوجودِ والعدمِ . . قد يُجعَلُ محمولاً ؛ كقولِنا : (زيدٌ موجودٌ ، أو معدومٌ) ، وقد يُجعَلُ رابطةً[2] ؛ كما يقالُ :

---

(١) لأنه حين قال : (بثبوت القرب) جعل الثبوت رابطة لا مسنداً . من هامش (هـ) ، وقوله : (تجعله) ؛ أي : الثبوت أو الانتفاء . من هامش (أ) .

(٢) للقضيَّة ثلاثة أجزاء : الموضوع ، والمحمول ، والنسبة الواقعة بينهما ، وقد يُدلُّ عليها بلفظ ، =

والثاني يحتملُهُ في التصديقِ وطَرَفيهِ .

وأمَّا الأمرُ والنَّهيُ والنِّداءُ : فلطلبِ الحصولِ في الخارجِ ؛ إمَّا حصولِ انتفاءِ متصوَّرٍ ؛ . . . .

(زيدٌ تُوجَدُ لهُ الكتابةُ ، أو تُعدَمُ) ، وأنَّ كلمةَ (هل) قد تكونُ بسيطةً يُطلَبُ بها ثبوتُ الشيءِ أو نفيُهُ مطلقاً ؛ أي : مِنْ غيرِ تقييدٍ بثبوتِ شيءٍ أوِ انتفائِهِ ، وقد تكونُ مركَّبةً يُطلَبُ بها ثبوتُ الشيءِ للشيءِ أوِ انتفاؤُهُ عنهُ ؛ كما يقالُ : (هلِ الحركةُ موجودةٌ ، أو ليسَتْ بموجودةٍ ؟)[1] ، و(هلِ الحركةُ دائمةٌ ، أو ليسَتْ بدائمةٍ ؟)[2] .

ثمَّ إنَّ احتمالَ النَّوعِ الثاني للطلبِ في التصديقِ وطَرَفيهِ . . لا يستلزمُ جَرَيانَهُ في كلِّ فردٍ حتىٰ يَرِدَ مِثلُ قولِنا : (الواحدُ نصفُ الاثنينِ) ، و(الوجودُ غيرُ العدمِ)[3] .

قولُهُ : (إمَّا حصولِ انتفاءِ) أمرٍ متصوَّرٍ ، قدَّمَهُ معَ أنَّهُ قدَّمَ في الذِّكرِ الأمرَ على النَّهيِ ؛ لِمَا فيهِ مِنَ الخفاءِ والاختلافِ ، فكانَ بالبيانِ والاهتمامِ بالشأنِ أَحْرىٰ ؛ وذلكَ أنَّ حصولَ الانتفاءِ في الخارجِ يُرىٰ في الظاهرِ كالمُحالِ[4] ، إلا أنَّ معناهُ : أنْ يتَّصفَ الفاعلُ بعدمِ ذلكَ الفعلِ ووجودِ ضدٍّ مِنْ أضدادِهِ ، وأنَّهمُ اختلفوا في أنَّ معنى

= واللفظ الدالُّ عليها يُسمَّىٰ : رابطةً ؛ لدلالته على النسبة الرابطة ، والرابطة قد تكون اسماً ؛ كلفظ (هو) ، وتُسمَّىٰ : رابطةً غيرَ زمانية ، وقد تكون فعلاً وجودياً ؛ كـ(كان) و(وجد) ، وتُسمَّىٰ : رابطةً زمانيةً . انظر « المطلع » (ص ١٨٨ـ١٨٩) .

(١) هـٰذا مثال للبسيطة . من هامش (هـ) .

(٢) هـٰذا مثال للمركَّبة . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (لا يستلزم . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض الكاشي في « شرح المفتاح » (ق ٢٤٣) .

(٤) قوله : (وذلك) ؛ أي : الخفاء والاختلاف ، وقوله : (أن حصول الانتفاء) بيان للخفاء ، وقوله : (وأنهم اختلفوا) بيان للاختلاف . « قوجحصاري » (ق١١٢) .

كقولِكَ في النَّهيِ للمتحرِّكِ : (لا تتحرَّكْ) ؛ فإنَّكَ تطلبُ بهـٰذا الكلامِ انتفاءَ الحركةِ في الخارجِ ، وإمَّا حصولِ ثُبُوتِهِ ؛ كقولِكَ في الأمرِ : (قُمْ) ، وفي النِّداءِ : (يا زيدُ) ؛ فإنَّكَ تطلبُ بهـٰذينِ الكلامينِ حصولَ قيامِ صاحبِكَ وإقبالِهِ عليكَ في الخارجِ .

والفرقُ بينَ الطلبِ في الاستفهامِ والطلبِ في الأمرِ والنَّهيِ والنِّداءِ . . واضحٌ ؛ فإنَّكَ في الاستفهامِ تطلبُ ما هو في الخارجِ ؛ ليحصلَ في ذِهنِكَ نَقْشٌ لهُ مطابقٌ ،

النَّهي : طلبُ تركِ الفعلِ ونفيِهِ ، أو كفِّ النفسِ عنِ الفعلِ ، وكونُهُ لطلبِ حصولِ انتفاءِ متصوَّرٍ في الخارجِ . . إنَّما هو على الأوَّلِ ، وأمَّا على الثاني : فهو لطلبِ حصولِ ثبوتِ المتصوَّرِ ؛ **أعني** : الكفَّ ؛ كما في الأمرِ .

وإنَّما قالَ : (**كقولِكَ . . . للمتحرِّكِ** : « **لا تتحرَّكْ** ») ؛ لأنَّ كلّاً مِنَ الأمرِ والنهيِ وإنْ جاءَ لقطعِ الواقعِ ؛ كما في قولِكَ للساكنِ : (تحرَّكْ) ، وللمتحرِّكِ : (لا تتحرَّكْ) ، ولاتِّصالِ الواقعِ ؛ كما في قولِكَ للمتحرِّكِ : (تحرَّكْ) ، وللساكنِ : (لا تتحرَّكْ) . . لـٰكنَّ الأصلَ السابقَ إلى الفهمِ الشائعَ في الاستعمالِ هو الأوَّلُ .

قولُهُ : (**فإنَّكَ في الاستفهامِ تطلبُ ما هو في الخارجِ**) **إشارةٌ** إلى أنَّ الحاصلَ مِنَ الشيءِ في الخارجِ عينُهُ ، وفي الذِّهنِ نَقْشٌ لهُ وصُورةٌ ومِثالٌ ، والحصولُ الأوَّلُ وجودٌ متأصِّلٌ ، والثاني وجودٌ غيرُ متأصِّلٍ بمنزلةِ الظِّلِّ للشجرِ .

فبالاستفهامِ يُطلَبُ لِمَا لهُ وجودٌ عينيٌّ في غيرِ النفسِ ؛ كالقيامِ ، أو في النَّفسِ ؛ كالعلمِ . . وجودٌ غيرُ متأصِّلٍ في ذهنِكَ[1] ؛ كما تقولُ : (ما القيامُ ؟) ، و(ما العلمُ ؟) ؛ وذلكَ أنَّ المعانيَ القائمةَ بالنَّفسِ ؛ كالعلمِ والحلمِ والبخلِ والكرمِ . . قد تحصلُ في النَّفسِ بأعيانِها بحيثُ تتَّصفُ النَّفسُ بها ، وقد تحصلُ بصُوَرِها فلا

---

(١) **الظاهر : أن يقول** : (أن يحصل وجود . . .) إلى آخره ؛ بقرينة قوله بعده : (أن يحصل وجود متأصل) . « حفيد » (ق ٢١٤) .

وفيما سواهُ تنقُشُ في ذِهنِكَ ، ثمَّ تطلبُ أنْ يحصلَ لهُ في الخارجِ مطابقٌ ، فنَقْشُ الذِّهنِ في الأوَّلِ تابعٌ ، وفي الثاني متبوعٌ .

وتوفيةُ هـٰذهِ المعاني حقَّها تستدعي مجالاً غيرَ مجالِنا هـٰذا ، فلنكتفِ بالإشارةِ إليها ، ومجرَّدِ التنبيهِ عليها .

تتَّصفُ ؛ كمَنْ تصوَّرَ معانيَها مِنْ غيرِ اتِّصافٍ بها ؛ كالمؤمنِ يتصوَّرُ الكفرَ ، والكريمِ يتصوَّرُ البخلَ ؛ فقولُ القائلِ : (ما العلمُ ؟) طلبُ أنْ يحصلَ في ذهنِهِ صورةُ العلمِ الموجودِ في العقولِ المتَّصفةِ بهِ .

وبما سواهُ[1] ؛ مِنَ الأمرِ والنَّهيِ والنِّداءِ **يُطلَبُ لِمَا لهُ انتقاشٌ في ذهنِهِ ، ووجودٌ غيرُ متأصِّلٍ . . أنْ يحصلَ وجودٌ متأصِّلٌ في الأجسامِ** ؛ كما في (قُمْ) و(اقعُدْ) ، **أو في النُّفوسِ** ؛ كما في (اعلمْ) و(افهمْ)[2] .

فقولُهُ : (**في الاستفهامِ تطلبُ ما هو في الخارجِ**) . . **معناهُ** : حصولَ ما هو في الخارجِ[3] ، وإلا فظاهرُ الكلامِ على القلبِ[4] ؛ أي : تطلبُ لِمَا هو في الخارجِ حصولَ نَقْشٍ في ذهنِكَ .

قولُهُ : (**وتوفيةُ هـٰذهِ المعاني**) ؛ مِنْ بحثِ التصوُّرِ والتصديقِ ، وانقسامِ الحصولِ إلى العينيِّ والذِّهنيِّ ، والاتِّفاقِ على نفيِ الواسطةِ بينَ الثبوتِ والانتفاءِ معَ الاختلافِ فيما بينَ الوجودِ والعدمِ ، وأنَّهُ هل معنى التحقُّقِ والثبوتِ والوجودِ

---

(١) عطف على قوله : (فبالاستفهام) . « قوجحصاري » (ق١١٢) .

(٢) فإن المتكلم تصوَّر وانتقش في ذهنه علمُ المخاطَب وفهمُهُ ، فأمرَهُ بهما ، فإذا امتثل وحصَّلَهما حصل له العلمُ والفهمُ بوجودٍ متأصِّلٍ قائمٍ بنفس المخاطَب ، وأما بالنسبة إلى المتكلم : فتصوُّر الوجود في ذهن المخاطب لا الوجود ؛ كما في (قم) و(اقعد) . « قوجحصاري » (ق١١٢) .

(٣) أي : تطلب حصولَ . . . إلىٰ آخره .

(٤) **فيه بحث** ؛ لأنه ليس بقلب . من هامش (أ) .

[كيفيّةُ تفرُّعِ فروعِ أبوابِ الطلبِ عليها]

وإذ قد عَثَرْتَ على ما رُفِعَ لكَ.. فبالحَرِيِّ أنْ نُبيِّنَ كيفَ يتفرَّعُ عن هٰذهِ الأبوابِ الخمسةِ : التمنِّي ، والاستفهامِ ، والنَّهيِ ، والأمرِ ، والنِّداءِ.. ما يتفرَّعُ على سبيلِ الجملةِ ؛ إذ لا بدَّ منهُ .

واحدٌ ؟ وأنَّهُ هلِ الإدراكُ بالانتقاشِ وحصولِ الصُّورةِ ؟ وغيرِ ذلكَ.. تستدعي مجالاً ـ أي : موضعَ جَوَلانٍ ؛ كالعلومِ المنطقيَّةِ والطبيعيَّةِ والإلٰهيَّةِ ـ غيرَ مجالِنا هٰذا ؛ وهو علمُ المعاني .

ومعنىٰ توفيتِنا إيّاها : أنْ نبيِّنَ تفاصيلَها وأحكامَها وشروطَها ، ونقيمَ الأدلَّةَ على ما يحتاجُ منها إلى الدليلِ ، وندفعَ الشُّبَهَ .

قولُهُ : (وإذ قد عَثَرْتَ) شروعٌ في المقامِ الرابعِ ؛ أي : وإذ قدِ اطَّلعتَ على بيانِ ما لا بدَّ منهُ للطلبِ ، وعلى بيانِ تنوُّعِهِ ، وعلى التنبيهِ على أبوابِهِ.. فتبيينُ كيفيَّةِ تفرُّعِ فروعِ الأبوابِ الخمسةِ عليها على طريقِ الإجمالِ هو الحَرِيُّ بأنْ نتكلَّمَ فيهِ ، والجديرُ بأنْ نُطلِعَكَ عليهِ .

فـ (إذ) : يتعلَّقُ بمضمونِ الجزاءِ ؛ أعني : (فبالحَرِيِّ أنْ نُبيِّنَ)[1] .

و(كيفَ) : في موقعِ الحالِ ، والمعنىٰ : نُبيِّنَ جوابَ هٰذا السؤالِ .

و(ما يتفرَّعُ) : فاعلُ (يتفرَّعُ) .

و(على سبيلِ) : متعلِّقٌ بـ (نُبيِّنَ) .

و(إذ لا بدَّ منهُ) ؛ أي : مِنْ تبيينِ كيفيَّةِ التفرُّعِ عليهِ.. بـ (الحَرِيِّ أنْ نُبيِّنَ)[2] .

---

(١) هٰذا تفسير للجزاء ، لا لمضمون الجزاء ، وأما مضمون الجزاء : فتفسيره : يليق بنا أن نبيِّن . « قوجحصاري » (ق ١١٣) .

(٢) أي : قوله : (إذ لا بد منه) متعلِّق بقوله : (بالحري أن نبيِّن) . من هامش (هـ) .

ثمَّ الفصولُ الآتيةُ في علمِ البيانِ لتلاوتِها عليكَ ما يُترقَّبُ[1] ؛ مِنَ التفصيلِ هنالكَ . . ضُمَناءُ .

فنقولُ : متى امتنعَ إجراءُ هٰذهِ الأبوابِ على الأصلِ . . تولَّدَ منها ما ناسبَ المقامَ ؛ كما إذا قلتَ لمَنْ هَمُّكَ هَمُّهُ : (ليتَكَ تُحدِّثُني) . . امتنعَ إجراءُ التمنِّي

(ثمَّ الفصولُ) : مبتدأٌ خبرُهُ (ضُمَناءُ) .

واللامُ في (لتلاوتِها) ؛ أي : لتلاوةِ الفصولِ إضافةً للمصدرِ إلىٰ فاعلِهِ : متعلِّقٌ بـ (ضُمَناءُ) .

و(ما يُترقَّبُ)[2] : مفعولُ (تلاوتِها) .

و(هنالكَ) : إشارةٌ إلىٰ علمِ البيانِ مُتعلِّقٌ بـ (تلاوتِها) ، أو إلىٰ بابِ التفرُّعِ متعلِّقٌ بـ (التفصيلِ) .

ومعنىٰ ضمانِ تلكَ الفصولِ لهٰذهِ التفاصيلِ : أنَّا نقتصرُ ها هنا علىٰ أنَّهُ إذا امتنعَ إجراءُ هٰذهِ الأبوابِ علىٰ معانيها . . أُجريَتْ علىٰ معانٍ تناسبُ معانيَها بحسَبِ قرائنِ المقامِ ، ونضربُ لذلكَ أمثلةً يشتملُ كلٌّ منها علىٰ بيانِ معنىً مناسبٍ للمقامِ .

وأمَّا أنَّ ذلكَ كنايةٌ أو مجازٌ ؟ ومِنْ أيِّ أقسامِ المجازِ ؟ وما وجهُ العلاقةِ فيهِ ؟ وكيفَ تقريرُ الاستعارةِ والتشبيهِ ؟ . . ففي فصولِ المجازِ والاستعارةِ مِنْ علمِ البيانِ ؛ وذلكَ كما قرَّرَ في بحثِ (الاستعارةِ التبعيَّةِ) كيفيَّةَ استعارةِ (لعلَّ) لمعنى الغَرَضيَّةِ[3] .

قولُهُ : (كما إذا قلتَ لمَنْ هَمُّكَ هَمُّهُ) ؛ أي : حُزْنُكَ حُزْنُهُ ، أو قصدُكَ قصدُهُ .

---

(١) في (أ ، ب ، ج) : (تترقب) بدل (يترقب) .
(٢) في (د) : (تترقب) دون (يترقب) ، وجاء دون إعجام في (ب ، ج) .
(٣) انظر (٣/٣١٨ـ ٣٢٤) ، وقوله : (وذلك كما قرّر . . .) إلىٰ آخره ، هٰذا نظير ، لا مثال ؛ لأن (لعل) ليس من الطلب . من هامش (أ) .

والحالُ ما ذُكِرَ علىٰ أصلِهِ ، فتطلبَ الحديثَ مِنْ صاحبِكَ غيرَ مطموعٍ في حصولِهِ ، وولَّدَ بمَعُونةِ قرينةِ الحالِ معنى السُّؤالِ .

أو كما إذا قلتَ : (هل لي مِنْ شفيعٍ ؟!) في مقامٍ لا يسعُ إمكانَ التصديقِ بوجودِ الشَّفيعِ . امتنعَ إجراءُ الاستفهامِ علىٰ أصلِهِ ، وولَّدَ بمَعُونةِ قرائنِ الأحوالِ معنى التمنِّي .

وكذا إذا قلتَ : (لو يأتيني زيدٌ فيُحدِّثَني) بالنَّصبِ طالباً لحصولِ الوقوعِ فيما يفيدُ (لو) ؛ مِنْ تقديرِ غيرِ الواقعِ واقعاً . . ولَّدَ التمنِّيَ .

(والحالُ ما ذُكِرَ) ؛ مِنْ كونِ الخطابِ معَ مَنْ هَمُّكَ هَمُّهُ ؛ قصداً إلى المُباثَةِ والمحادثةِ .

وأصلُ التمنِّي : هو أنْ يكونَ المتمنَّىٰ غيرَ مطموعٍ في حصولِهِ ؛ لكونِهِ مُحالاً أو بمنزلتِهِ في البُعدِ عنِ الوقوعِ .

وقولُهُ : (فتطلبَ) بالنصبِ جوابٌ للنفيِ المدلولِ عليهِ بقولِهِ : (امتنعَ) ، كأنَّهُ قالَ : لا يُمكِنُ إجراءُ التمنِّي علىٰ أصلِهِ فتطلبَ الحديثَ مِنْ صاحبِكَ حالَ كونِ الحديثِ غيرَ مطموعٍ في حصولِهِ كما في التمنِّي ، بل تطلبُهُ مطموعاً في حصولِهِ بمنزلةِ قولِكَ : (حدِّثْني) ، أو (هلَّا تحدِّثُني) ، إلا أنَّهُ عبَّرَ عنهُ بلفظِ التمنِّي ؛ قصداً إلىٰ تشبيهِ حالِهِ بحالِ مَنْ لم يتوقَّعْ مِنْ صاحبِهِ الحديثَ ، ولا لهُ طَمَاعيةٌ في حديثِهِ ؛ قصداً إلىٰ إظهارِ الشكوىٰ ، وأنَّ صاحبَهُ قليلُ الالتفاتِ إليهِ والاهتمامِ بحالِهِ وبالمحادثةِ معَهُ ، أو إلىٰ أنَّ صاحبَهُ عظيمُ القدرِ رفيعُ المرتبةِ ، لا يُتوقَّعُ منهُ المحادثةُ ، بل تُتمنَّىٰ ؛ كسائرِ الأمورِ المستبعَدةِ الملحَقةِ بالمحالاتِ .

قولُهُ : (وكذا إذا قلتَ) لم يقلْ : (أو كما إذا قلتَ) ؛ لأنَّ (لو) ليسَتْ مِنَ الأبوابِ الخمسةِ ، وإنَّما هو شرطٌ ولَّدَ بمعونةِ القرينةِ معنى التمنِّي ؛ فإنَّ (لو) في الأصلِ لتقديرِ غيرِ الواقعِ واقعاً فيما مضىٰ مِنَ الزَّمانِ ، وهـٰذا بالنظرِ إلى المستقبلِ

وسببُ توليدِ (لعلَّ) معنى التمنِّي في قولِهم : (لعلِّي سأحجُّ فأزورَكَ) بالنَّصبِ . . هو بُعدُ المرجوِّ عنِ الحصولِ .

يُناسبُ معنى التمنِّي ، فحينَ دخلَتْ على المضارعِ ، وانتصبَ في جوابِها المضارعُ ؛ كما في جوابِ الأشياءِ التي مِنْ جملتِها التمنِّي[١] . . دلَّ ذلكَ على أنَّها ليسَتْ على حقيقتِهِ[٢] ، بل على معنىً آخرَ يناسبُها ؛ وهو ها هنا التمنِّي .

ثمَّ ذكرَ على سبيلِ الاستطرادِ ومناسبتِهِ لغةً[٣] . . سببَ توليدِ (لعلَّ) معنى التمنِّي تشبيهاً لهُ بـ (ليتَ) بقرينةِ نصبِ المضارعِ في جوابِهِ ، وإلا فهو أيضاً ليسَ مِنَ الأبوابِ ؛ ولذا لم يقلْ : (أو كما إذا قلتَ) .

وقولُهُ : (**في مقامٍ لا يسعُ إمكانَ التصديقِ**) ؛ أي : لا يحيطُ بهِ ، ولا يشتملُ عليهِ ؛ للقطعِ بعدمِ الشفيعِ حينئذٍ ، فيمتنعُ أنْ يكونَ قولُكَ : (هل لي مِنْ شفيعٍ ؟!) لطلبِ تصديقِكَ بوجودِ الشفيعِ ، ويتعيَّنُ بمَعُونةِ القرينةِ كونُهُ للتمنِّي وإظهارِ محبَّةِ الشفيعِ معَ عدمِ التوقُّعِ .

وقولُهُ : (**مِنْ شفيعٍ**)[٤] مبتدأٌ بزيادةِ (مِنْ) ، و(**لي**) : خبرُهُ ، أو فاعلٌ للظَّرفِ ؛ لاعتمادِهِ على الاستفهامِ .

---

(١) قوله : (**وانتصب** . . .) إلى آخره ؛ **يعني** : لا وجه للنصب في هاذا الموضع إلا بإضمار (أنْ) ، ولا يضمر (أنْ) بعد الفاء إلا بعد أحد هاذه الأشياء . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٢) أي : حقيقة الشرط .

(٣) في (أ ، و) : (ومناسبة لغوية) بدل (ومناسبته لغة) ، وفي هامش (أ) نسخة كالمثبت ؛ **يعني** : لما ذكر (لو) من غير هاذا الباب . . ذكر (لعل) أيضاً من غيره ؛ لمناسبة (لو) . من هامش (أ) .

(٤) قوله : (**في مقام**) ، وقوله : (**من شفيع**) . . ينبغي أن يقدَّم على قوله : (وكذا إذا قلت) ، إلا أن عادة صاحب « الكشاف » تأخيرُ الإعراب بعد بيان المقصود ، والشارح العلَّامة تبعَهُ في ذلك . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

أو كما إذا قلتَ لمَنْ تراهُ لا ينزلُ : (ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً ؟!) امتنعَ أنْ يكونَ المطلوبُ بالاستفهامِ التصديقَ بحالِ نزولِ صاحبِكَ ؛ لكونِهِ حاصلاً ، وتوجَّهَ بمَعُونةِ قرينةِ الحالِ إلىٰ نحوِ : (ألا تحبُّ النُّزولَ معَ محبَّتِنا إيَّاهُ ؟!) وولَّدَ معنى العَرْضِ .

أو كما إذا قلتَ لمَنْ تراهُ يُؤذي الأبَ : (أتفعلُ هـٰذا ؟!) امتنعَ توجُّهُ الاستفهامِ إلىٰ فعلِ الإيذاءِ ؛ لعلمِكَ بحالِهِ ، ....

وقولُهُ : (فيما يفيدُ) متعلِّقٌ بالوقوعِ ؛ أي : حالَ كونِكَ طالباً لحصولِ الوقوعِ في الأمرِ الذي يُفيدُهُ (لو) ؛ وهو فَرْضُ ما ليسَ بواقعٍ واقعاً .

قولُهُ : (امتنعَ أنْ يكونَ مطلوبُكَ بالاستفهامِ) في قولِكَ : (ألا تنزلُ ؟!) .. هو تصديقَكَ بحالِ نزولِ صاحبِكَ ؛ مِنْ أنَّهُ ينزلُ أو لا ينزلُ ، وتفهُّمَ عدمِ نزولِهِ ؛ لأنَّكَ تعلمُ ذلكَ ، وتقطعُ بهِ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (لكونِهِ ـ أي : التصديقِ بعدمِ النُّزولِ ـ حاصلاً) ؛ حيثُ تراهُ لا ينزلُ ، فلا يمكنُ حملُهُ علىٰ حقيقةِ الاستفهامِ ، ويتولَّدُ منهُ معنى العَرْضِ ؛ أي : عَرْضِ النُّزولِ عليهِ ، وإظهارِ أنَّكَ تُحِبُّ أنْ ينزلَ عندَكَ ؛ أي : نحنُ نُحِبُّهُ ، أفلا تُحِبُّهُ أنتَ ؟!

ومِنَ الغريبِ ما قيلَ ؛ أنَّ المعنىٰ : تصديقُ صاحبِكَ إيَّاكَ في قولِكَ : (ألا تنزلُ ؟!) ؛ بأنْ يُصدِّقَكَ بحالِ نزولِ صاحبِكَ ؛ وهو أنَّهُ لا ينزلُ ، ويقولُ : بلىٰ ، لا أنزلُ[1] .

قولُهُ : (لعلمِكَ بحالِهِ) ؛ أي : حالِ الإيذاءِ ؛ وهو أنَّهُ واقعٌ البتةَ ؛ فلا معنىٰ للاستفهامِ عنهُ وطلبِ العلمِ بهِ .

---

(١) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٨٣) ، وإنما كان هـٰذا القيل غريباً ؛ لأن الاستفهام بحسب الوضع لتصديق المتكلم ، لا المخاطَب . « حفيد » (ق ٢١٥) .

وتوجَّهَ إلىٰ ما لا تعلمُ ممَّا يلابسُهُ ؛ مِنْ نحوِ : (أتستحسنُ ؟!) وولَّدَ الإنكارَ والزَّجْرَ .

أو كما إذا قلتَ لمَنْ يهجو أباهُ معَ حكمِكَ بأنَّ هَجْوَ الأبِ ليسَ شيئاً غيرَ هَجْوِ النَّفسِ : (هل تهجو إلا نفسَكَ ؟!) أو (غيرَ نفسِكَ ؟!) امتنعَ منكَ إجراءُ الاستفهامِ علىٰ ظاهرِهِ ؛ لاستدعائِهِ أنْ يكونَ الهَجْوُ احتملَ عندَكَ توجُّهاً إلىٰ غيرِهِ ، وتولَّدَ منهُ بمَعُونةِ القرينةِ الإنكارُ والتوبيخُ .

أو كما إذا قلتَ لمَنْ يُسيءُ الأدبَ : (ألم أُؤدِّبْ فلاناً ؟!) امتنعَ أنْ تطلبَ العلمَ بتأديبِكَ فلاناً وهو حاصلٌ ، وتولَّدَ منهُ الوعيدُ والزَّجْرُ .

قولُهُ : (أو غيرَ نفسِكَ) ؛ أي : أو إذا قلتَ بدلَ (هل تهجو إلا نفسَكَ ؟!) : (هل تهجو غيرَ نفسِكَ ؟!) فإنَّهُ بمعناهُ ، وظاهرُهما طلبُ التصديقِ بأنَّ هَجْوَ الأبِ غيرُ هَجْوِ نفسِ الابنِ .

وليسَ المرادَ : أنَّ (هل تهجو إلا نفسَكَ أو غيرَ نفسِكَ ؟!) مِثالٌ واحدٌ معناهُ : التردُّدُ في أنَّ هَجْوَ أبيهِ هَجْوُ نفسِهِ أم لا ، علىٰ ما قيلَ[1] ؛ وكأنَّهُ جعلَ (غيرَ نفسِكَ) عطفاً علىٰ (نفسَكَ) ؛ أي : إلا غيرَ نفسِكَ[2] .

قولُهُ : (أو كما إذا قلتَ لمَنْ يُسِيءُ الأدبَ : « ألم أُؤدِّبْ فلاناً ؟! » امتنعَ أنْ تطلبَ العلمَ بتأديبِكَ فلاناً) . . فيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ الاستفهامَ لو كانَ علىٰ حقيقتِهِ لم يكنْ لطلبِ العلمِ والتصديقِ بالتأديبِ بل بعدمِهِ ؛ لأنَّ ما دخلَهُ الاستفهامُ هو نفيُ التأديبِ لا ثبوتُهُ ؛ فالوجهُ : أنْ يقالَ : امتنعَ أنْ تطلبَ العلمَ بانتفاءِ التأديبِ .

---

(١) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٨٣) .

(٢) قوله : (وكأنه . . .) إلىٰ آخره . . بيان لفساد ما قيل ، ويضاف إلىٰ ذلك : أنه علىٰ هـٰذا التقدير لا يمكن الحمل على التوبيخ ، وعلىٰ تقدير إمكانه لا يكون معتداً به . من هامش (أ) .

أو كما إذا قلتَ لِمَنْ بعثتَ إلىٰ مُهِمٍّ وأنتَ تراهُ عندَكَ : (أما ذهبتَ بعدُ ؟!) امتنعَ الذَّهابُ عن توجُّهِ الاستفهامِ إليهِ ؛ لكونِهِ معلومَ الحالِ ، واستدعىٰ شيئاً مجهولَ الحالِ ممَّا يلابسُ الذَّهابَ ؛ مِثلِ : (أما تيسَّرَ لكَ الذَّهابُ ؟!) وتولَّدَ منهُ الاستبطاءُ والتحضيضُ .

أو كما إذا قلتَ لِمَنْ يتصلَّفُ عندَكَ وأنتَ تعرفُهُ : (ألا أعرِفُكَ ؟!) امتنعَتْ معرفتُكَ بهِ عنِ الاستفهامِ ، وتوجَّهَ إلىٰ مِثلِ : (أتظنُّني لا أعرِفُكَ ؟!) وتولَّدَ الإنكارُ والتعجُّبُ والتعجيبُ[1] .

أو كما إذا قلتَ لِمَنْ جاءَكَ : (أجئتَني ؟!) امتنعَ المجيءُ عنِ الاستفهامِ ، وولَّدَ بمَعُونةِ القرينةِ التقريرَ .

ولا يَرِدُ هٰذا علىٰ قولِهِ في (أما ذهبتَ ؟!) : (امتنعَ الذَّهابُ عن توجُّهِ الاستفهامِ إليهِ ؛ لكونِهِ معلومَ الحالِ) ؛ لأنَّ المعنىٰ : أنَّ الذَّهابَ يمتنعُ عن أنْ يُستفهَمَ عنهُ إثباتاً أو نفياً ؛ لأنَّهُ معلومُ الانتفاءِ قطعاً ؛ فلا وجهَ لطلبِ التصديقِ بانتفائِهِ ؛ كما لا وجهَ لطلبِ التصديقِ بثبوتِهِ ، وكذا الكلامُ في قولِهِ : (« ألا أعرِفُكَ ؟! » امتنعَتْ معرفتُكَ عنِ الاستفهامِ) ؛ أي : عن أنْ تَستفهِمَ أنَّها هل وقعَتْ أم لا ؛ للقطعِ بوقوعِها ؛ كما امتنعَ الذَّهابُ عنِ الاستفهامِ ؛ للقطعِ بلا وقوعِهِ ، وكأنَّهُ أرادَ : أنَّهُ يمتنعُ أنْ تطلبَ العلمَ بالتأديبِ وقوعاً أو لا وقوعاً وثبوتاً أوِ انتفاءً والحالُ أنَّ العلمَ بهِ حاصلٌ وقوعاً وثبوتاً ، وحينئذٍ لا إشكالَ .

وأمَّا الكلامُ في (أجئتَني ؟!) ، وإفادتِهِ التقريرَ ؛ بمعنى التحقيقِ والتثبيتِ : فظاهرٌ مِنَ المقامِ[2] ، وسَوْقِ الكلامِ ، للعارفينَ بخواصِّ التراكيبِ ، الواقفينَ على

---

(١) في (هـ) : (وتولد منه) بدل (وتولد) .

(٢) لا كما قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٩) : (وأما حديث التقرير : فتقريره غير ظاهر) .

أو كما إذا قلتَ لمَنْ يدَّعي أمراً ليسَ في وُسْعِهِ : (افعلْهُ) . . امتنعَ أنْ يكونَ المطلوبُ بالأمرِ حصولَ ذلكَ الأمرِ في الخارجِ ؛ لحكمِكَ عليهِ بامتناعِهِ ، وتوجَّهَ إلىٰ مطلوبٍ ممكنِ الحصولِ ؛ مِثلِ بيانِ عَجْزِهِ ، وتولَّدَ التعجيزُ والتحدِّي .

أو كما إذا قلتَ لعبدٍ شتمَ مولاهُ وإنَّكَ أدَّبتَهُ حقَّ التأديبِ ، أو أوعدتَهُ علىٰ ذلكَ أبلغَ إيعادٍ[1] : (اشتُمْ مولاكَ) . . امتنعَ أنْ يكونَ المرادُ الأمرَ بالشَّتمِ والحالُ ما ذُكِرَ ، وتوجَّهَ بمَعُونةِ قرينةِ الحالِ إلىٰ نحوِ : (اعرفْ لازمَ الشَّتمِ) ، وتولَّدَ منهُ التهديدُ .

أو كما إذا قلتَ لعبدٍ لا يمتثلُ أمرَكَ : (لا تمتثلْ أمري) . . امتنعَ طلبُ تركِ الامتثالِ ؛ لكونِهِ حاصلاً ، وتوجَّهَ إلىٰ غيرِ حاصلٍ ؛ مِثلِ[2] : (لا تكترِثْ لأمري ، ولا تُبالِ بهِ) ، وتولَّدَ التهديدُ .

الطُّرُقِ والأساليبِ ، وكذا الكلامُ في سائرِ المتولِّداتِ .

فالقولُ بأنَّا لا نُسلِّمُ ذا ، ولِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ كذا ؟[3] . . ممَّا لا يُلتفَتُ إليهِ ، ولا يُعرَّجُ عليهِ ؛ لكونِهِ خارجاً عن قانونِ هـٰذا الفنِّ ؛ مِنَ الابتناءِ على المناسباتِ ، والاستنادِ إلى الاعتباراتِ بلِ التحكُّماتِ .

قولُهُ : (أو كما إذا قلتَ لمَنْ يدَّعي أمراً) بعدما ذكرَ مِنْ متولِّداتِ التمنِّي : السؤالَ ، ومِنْ متولِّداتِ الاستفهامِ : التمنِّيَ ، والعَرْضَ ، والزَّجْرَ ، والتوبيخَ ، والوعيدَ ، والاستبطاءَ ، والتحضيضَ ، والتعجُّبَ ، والتعجيبَ ، والتقريرَ . . أخذَ في الثلاثةِ الباقيةِ ؛ فذكرَ مِنْ متولِّداتِ الأمرِ : التعجيزَ ، والتهديدَ ، ومِنْ متولِّداتِ النَّهيِ : التهديدَ ، ومِنْ متولِّداتِ النِّداءِ : الإغراءَ .

---

(١) في (د) : (وأوعدته) بدل (أو أوعدته) .

(٢) في (د) ونسخة في هامش (أ) : (وهو مثل) بدل (مثل) .

(٣) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٨) .

أو كما إذا قلتَ لِمَنْ أقبلَ عليكَ يتظلَّمُ : (يا مظلومُ) . . امتنعَ توجيهُ النِّداءِ إلى طلبِ الإقبالِ ؛ لحصولِهِ ، وتوجَّهَ إلى غيرِ حاصلٍ ؛ مِثلِ زيادةِ الشَّكوىٰ بمَعُونةِ قرينةِ الحالِ ، وتولَّدَ منهُ الإغراءُ .

ولنقتصِرْ ؛ فمَنْ لم يستضئْ بمِصباحٍ . . لم يستضئْ بإصباحٍ ، ناقلينَ الكلامَ إلى التصفُّحِ لأبوابِ الطلبِ .

وأحالَ ما سوىٰ ذلكَ إلى الأذهانِ السليمةِ ، والطِّباعِ المستقيمةِ ، والتتبُّعِ لتراكيبِ البُلَغاءِ ، والنظرِ في كُتُبِ الأصولِ .

وأشارَ إلىٰ كثرةِ المتولِّداتِ ؛ بأنْ جعلَ ما ذكرَهُ بالنِّسبةِ إلىٰ ما لم يذكرْهُ بمنزلةِ المِصْباحِ مِنَ الإصباحِ في إفاضةِ الضوءِ[1] .

وحاصلُ الأمرِ : أنَّهُ إذا تعذَّرَ إجراءُ شيءٍ مِنَ الأبوابِ الخمسةِ علىٰ معناهُ الحقيقيِّ . . كانَ ذلكَ بمنزلةِ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ الحقيقةِ ، ولزِمَ المصيرُ في تعيينِ المعنى المجازيِّ إلىٰ قرائنَ أُخَرَ تختلفُ باختلافِ الأحوالِ والمقاماتِ ، ثمَّ يُوجِبُ فعلُهُ الذي هو المصيرُ إلىٰ ذلكَ المعنى المجازيِّ فعلاً لهُ آخرَ ؛ كالإنكارِ والتوبيخِ علىٰ ما هو مذهبُهم في التوليدِ[2] ؛ فالمتولِّداتُ هي محصولاتُ المعاني المجازيَّةِ وغاياتُها .

وقد صرَّحَ في بعضِ الأمثلةِ بالمعنى المجازيِّ ؛ مِثلُ : (ألا تُحِبُّ النُّزولَ ؟!) ، (أتستحسنُ الإيذاءَ ؟!) ، (أما تيسَّرَ لكَ الذَّهابُ ؟!) ، (أتظنُّني لا أعرِفُكَ ؟!) ، (اعرفْ لازمَ الشَّتمِ) ، (لا تكترِثْ لأمري) ؛ أي : لا تُبالِ بهِ ،

---

(١) في (أ ، د ، و) : (إفادة) بدل (إفاضة) .

(٢) قوله : (علىٰ ما هو مذهبهم في التوليد) ؛ أي : مذهب المعتزلة في التوليد ؛ وهو أن يوجب وجودُ شيء وجودَ آخر ؛ كحركة اليد توجب حركةَ المفتاح ، ووجود الميل في الجسم يوجب حركته . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

وعدمُ الامتثالِ لا يستلزمُ عدمَ المبالاةِ لتمتنعَ حقيقةُ النَّهي[1] ، بل ربَّما يكونُ لأمرٍ آخرَ ، وسكتَ في البعضِ ؛ لخفائِهِ ، أو لانسياقِ الذِّهنِ إليهِ .

ولم يتعرَّضْ هو ولا غيرُهُ للعلاقةِ في ذلكَ ، ومبنى الكثيرِ على السببيَّةِ واللُّزومِ .

* * *

(١) قوله : (وعدم الامتثال . . .) إلى آخره . . جواب سؤال مقدَّر ؛ وهو أن يقال : كما امتنع طلبُ ترك الامتثال لكونه حاصلاً . . كذلك امتنع طلبُ ترك الاكتراث لكونه حاصلاً ؛ لأنه لازم ترك الامتثال . « قوجحصاري » (ق١١٣) ، وفي هامش (هـ) : (بل عدم الاكتراث والمبالاة مناسب لعدم الامتثال ، فصار معنى « لا تمتثل لأمري » : لا تكترث لأمري) .

الباب الأول

في التمني

[الكلمةُ الموضوعةُ للتمنِّي]

اعلمْ : أنَّ الكلمةَ الموضوعةَ للتمنِّي هي (ليتَ) وحدَها .

وأمَّا (لو) و(هل) في إفادتِهما معنى التمنِّي : فالوجهُ ما سبقَ .

قولُهُ : (البابُ الأوَّلُ) يريدُ : أنَّ كلمةَ (ليتَ) موضوعةٌ لأنْ تُستعمَلَ في تمنِّي الأشياءِ وعندَ قصدِها ، بخلافِ لفظِ (التمنِّي) ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لمفهومِهِ المصدريِّ ، وبخلافِ مِثلِ : (تمنَّيتُ) ، و(أتمنَّىٰ) ؛ فإنَّهُ للإخبارِ بذلكَ ، و(تَمَنَّ) ؛ فإنَّهُ للأمريَّةِ ؛ فليسَ شيءٌ منها للتمنِّي ، وكيفَ يُتصوَّرُ ذلكَ وهي أسماءٌ أو أفعالٌ[1] ، و(ليتَ) حرفٌ ؟![2] .

قولُهُ : (في إفادتِهما) الوجهُ : أنْ يكونَ مِنْ حيِّزِ الخبرِ[3] ؛ أيِ : الوجهُ في إفادتِهما ما سبقَ ؛ مِنْ أنَّهما لامتناعِ حملِهما علىٰ معناهما الحقيقيِّ يولِّدانِ معنى التمنِّي[4]؛ فلا يَرِدانِ إشكالاً علىٰ قولِنا: (إنَّ الكلمةَ الموضوعةَ للتمنِّي هي « ليتَ »).

---

(١) قوله : (ذلك) ؛ أي : كونها موضوعة لأن تُستعمل في تمني الأشياء . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (يريد . . .) إلى آخره . . جواب عما قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٩) ؛ من أنه لو قال : (لإنشاء التمني) لكان هو الوجه ، وإلا كان لفظ التمني مرادفاً لها .

(٣) أي : لا من حيِّز المبتدأ ؛ بأن يكون حالاً منه . من هامش (هـ) .

(٤) انظر (٢/ ٤٨٠) .

[حروفُ التنديمِ والتحضيضِ مأخوذةٌ مِنْ (لو) و(هل) ، مركَّبةٌ معَ (لا) و(ما) المزيدتينِ]

وكأنَّ الحروفَ المسمَّاةَ بحروفِ التنديمِ والتحضيضِ ـ وهي : (هلَّا) ، و(ألَّا) ، و(لولا) ، و(لوما) ـ مأخوذةٌ منهما مركَّبةٌ معَ (لا) و(ما) المزيدتينِ ، مطلوباً بالتزامِ التركيبِ التنبيهُ علىٰ إلزامِ (هل) و(لو) معنى التمنِّي .

فإذا قيلَ : (هلَّا أكرمتَ زيداً) ، أو (ألَّا) بقلبِ الهاءِ همزةً ، أو (لولا) ،

بقيَ إشكالُ حروفِ التنديمِ والتحضيضِ ؛ حيثُ تفيدُ معنى التمنِّي .

فأجابَ : بأنَّ ذلكَ ليسَ بحسَبِ الوضعِ ، بل بالتولُّدِ مِنْ (هل) و(لو) ، لٰكنْ بطريقِ اللُّزومِ عندَ التركيبِ معَ (لا) و(ما) المزيدتينِ ، بخلافِ ما إذا كانتا مفردتينِ ؛ فإنَّ ذلكَ بطريقِ الجوازِ ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (مطلوباً بالتزامِ التركيبِ التنبيهُ علىٰ إلزامِ « هل » و« لو » معنى التمنِّي) ، وهو حالٌ مِنْ ضميرِ (منهما)[1] ، والعائدُ مصرَّحٌ[2] ، أو مِنْ ضميرِ (مركَّبةٌ) ، والعائدُ محذوفٌ[3] ؛ أي : بالتزامِ التركيبِ فيها .

وفرقٌ آخرُ[4] : أنَّ القصدَ مِنْ تضمينِهما معنى التمنِّي[5] . . يكونُ عندَ الإفرادِ إلىٰ

---

(١) قوله : (وهو) ؛ أي : (مطلوباً) .

(٢) قوله : (والعائد) ؛ أي : والعائد إلىٰ ذي الحال ؛ وهو (هل) و(لو) ، وقوله : (مصرَّح) ؛ أي : مُظهَر وُضع موضع المضمَر ؛ وهو (علىٰ إلزام « هل » و« لو ») . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٣) ويجوز أن يكون اللام في قوله : (التركيب) عوضاً عن المضاف إليه ؛ أي : بالتزام تركيبها . من هامش (هـ) .

(٤) أي : بين المركَّب والمفرد . من هامش (هـ) .

(٥) في (أ ، ب ، ج ، و) : (تضمنها) بدل (تضمينها) .

أو (لوما) . . فكأنَّ المعنىٰ : (ليتَكَ أكرمتَ زيداً) متولِّداً منهُ معنى التنديمِ .

وإذا قيلَ : (هلَّا تكرمُ زيداً) ، أو (لولا) . . فكأنَّ المعنىٰ : (ليتَكَ تُكرِمُهُ) متولِّداً منهُ معنى السُّؤالِ والتحضيضِ .

إفادةِ معنى التمنِّي ، وعندَ التركيبِ إلىٰ أنْ يتولَّدَ منهُ في الماضي التنديمُ على التركِ ، وفي المستقبلِ التحضيضُ على الفعلِ ، **وإليهِ أشارَ بقولِهِ** : (**متولِّداً منهُ معنى التنديم**) ، (**متولِّداً منهُ معنى السؤالِ والتحضيضِ**) .

وإنَّما اعتبرَ توسُّطَ التمنِّي في ذلكَ[1] ؛ لكونِهِ أدخلَ في المناسبةِ[2] .

وإنَّما قالَ بهٰذا الأخذِ والتركيبِ ؛ لكونِهِ أقربَ إلى الضبطِ[3] ، وأنسبَ بقواعدِ الوضعِ .

وإنَّما ذكرَهُ بلفظِ (كأنَّ) ؛ لكونِهِ قولاً بالرأيِ ومَيْلاً إلى الأشبهِ مِنْ غيرِ دليلٍ قاطعٍ أو ظنٍّ غالبٍ ، وهم يستعملونَ لفظَ (كأنَّ) في مِثلِ هٰذا الموضعِ[4] ؛ كما يقولونَ : (الأشبهُ كذا) ، و(يُشبِهُ أنْ يكونَ كذا)[5] .

وفي قولِهِ : (**مركَّبةٌ معَ « لا » و« ما »**) . . **تسامحٌ لا يخفىٰ**[6] ، **والأحسنُ** :

---

(١) أي : لم يقل : (تولَّد من معناهما الحقيقي ـ أي : الاستفهام والشرط ـ التنديم والتحضيض) . من هامش (هـ) .

(٢) أي : لكون توسط التمنِّي أدخل في المناسبة بين المعنى الحقيقي والمجازي ؛ لأنه أنسب بالتنديم والتحضيض من الاستفهام والشرط . من هامش (هـ) .

(٣) في (أ) : (أدخل وأقرب) بدل (أقرب) .

(٤) انظر تفصيل ذلك في « الجنى الداني » (ص ٥٧٢) .

(٥) قوله : (وإنما ذكره . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٩) بأن لفظ (كأن) يفيد أنها تشبه الحروف المركَّبة ، لا أنها مركَّبة ؛ **فالوجه** : أن يقول : (وأما حروف . . .) إلىٰ آخره .

(٦) لأن (هلَّا) مثلاً لا يُركَّب مع (لا) ، بل (هل) يُركَّب مع (لا) ؛ إذ لا تركيب بين الكل وجزئه ، بل التركيب بين الأجزاء ليحصل الكل . « قوجحصاري » (ق١١٣) ، وقال السيد الشريف في « حاشيته على المطوَّل » (ص٢٢٦) : (لفظة « مركَّبة » هٰكذا وقعت في عبارة=

. . . .

(مركَّبتينِ معَ « لا » و« ما ») ، أو (مركَّبةٌ منهما ومِنْ « لا » و« ما ») .

* * *

= « المفتاح » على صيغة الإفراد ؛ فإن قُرئت مرفوعةً ، وجُعلت خبراً آخر لـ « كأنَّ » . . ورد أن تلك الحروف ـ أعني : حروف التحضيض ـ ليست مركَّبة مع « لا » و« ما » ؛ فلا بد أن يُؤوَّل بتركيب الجزء الأول منها ، كأنه قيل : مركَّبة أجزاؤها الأُوَل مع « لا » و« ما » ، وإن قُرئت منصوبةً ، وجُعلت حالاً من الضمير المجرور في « منهما » . . احتيج إلىٰ تنزيلهما منزلة كلمة واحدة ، أو منزلة جماعة من الكلم) .

الباب الثاني
في الاستفهام

[الكلماتُ الموضوعةُ للاستفهامِ]

للاستفهامِ كلماتٌ موضوعةٌ ؛ وهي : الهمزةُ ، و(أم) ، و(هل) ، و(ما) ، و(مَنْ) ، و(أيٌّ) ، و(كم) ، و(كيفَ) ، و(أينَ) ، و(أنَّىٰ) ، و(متىٰ) ، و(أيَّانَ) بفتحِ الهمزةِ وبكسرِها ، وهـٰذهِ اللُّغةُ ـ **أعني** : كسرَ همزتِها ـ تُقوِّي إباءَ أنْ يكونَ أصلُها : (أيَّ أَوَانٍ) .

قولُهُ : (**البابُ الثاني**) قد عرفتَ أنَّ معنى الوضعِ للاستفهامِ : الوضعُ للاستفهامِ[١] ، لا الوضعُ بإزاءِ معنى الاستفهامِ حتىٰ كأنَّهما لفظانِ مترادفانِ[٢] ؛ كيفَ وبعضُ كلماتِهِ حرفٌ ؛ كالهمزةِ و(هل) ، وبعضُها اسمٌ كالبواقي ؟!

قولُهُ : (**وهـٰذهِ اللغةُ**) **ذهبَ بعضُهم**[٣] : إلىٰ أنَّ (أيَّانَ) ليسَ مِنَ الأسماءِ الأصليَّةِ في الاستفهامِ ، بل مركَّبةٌ مِنْ (أيٍّ) و(أَوَانٍ) ، والأصلُ : (أيُّ أَوَانٍ) ، حُذِفَتِ الهمزةُ مِنْ (أَوَانٍ) والياءُ مِنْ (أيٍّ)[٤] ، فصارَ : (أَيْوانَ) ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغمَتْ فيها الياءُ ، فصارَ : (أيَّانَ) .

---

(١) أي : الوضع لأن يُستعمل في الاستفهام . من هامش (هـ) ، وانظر ما ذكره الشارح في بداية (باب التمني) (٢/ ٤٨٨) .

(٢) قوله : (**كأنهما**) ؛ أي : لفظ (الاستفهام) ، واللفظ الذي وُضع للاستفهام . من هامش (أ) .

(٣) انظر تفصيل ذلك في « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ٢٠٤ـ٢٠٥) .

(٤) أي : إحدى الياءين . من هامش (هـ) .

[أنواعُ كلماتِ الاستفهامِ]

وهـٰذهِ الكلماتُ ثلاثةُ أنواعٍ :

أحدُها : يختصُّ طلبَ حصولِ التصوُّرِ .

وثانيها : يختصُّ طلبَ حصولِ التصديقِ .

والأكثرونَ أبَوا هـٰذا التركيبَ ؛ لِمَا فيهِ مِنْ كثرةِ التصرُّفِ معَ كونِ الاسمِ غيرَ متمكِّنٍ[1] ، ولم يثبتْ فيهِ التركيبُ والاشتقاقُ .

وقد جاءَ فيهِ كسرُ الهمزةِ[2] ، فجعلَهُ المصنِّفُ مُقوِّياً لهـٰذا الإباءِ ؛ لأنَّهُ لا جهةَ لكسرِ الهمزةِ حينئذٍ ، ولم يجعلْهُ قاطعاً فيهِ ؛ لاحتمالِ أنْ يقالَ : كسروا الهمزةَ عوضاً عنِ الياءِ المحذوفِ ، ودلالةً عليهِ .

وأمَّا عدُّ (أم) في كلماتِ الاستفهامِ فيظهرُ في المنقطعةِ سيَّما بعدَ الخبرِ[3] ؛ مِثلُ : (إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ ؟) ؛ للقطعِ بأنَّ المعنىٰ : (بل أهي شاءٌ ؟) ، والدالُّ علىٰ هـٰذا هو (أم) لا غيرُ ، ومَنْ لم يَعُدَّهُ نظرَ إلىٰ أنَّهُ عائدٌ إلى الهمزةِ ، وكثيراً ما يقولُ صاحبُ « الكشَّافِ » : (إنَّ معنى الهمزةِ التي يتضمَّنُها « أم » هو الإنكارُ أوِ التقريرُ أو نحوُ ذلكَ)[4] ؛ ولهـٰذا لم يذكُرْها المصنِّفُ عندَ تفصيلِ كلماتِ الاستفهامِ[5] .

---

(١) والاسم الغير المتمكِّن لا يجوز فيه تصرُّف فضلاً عن كثرته . من هامش (هـ) .

(٢) وهي لغة سُليم كما في « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ٢٠٥) .

(٣) أي : الكلام الخبري . من هامش (هـ) .

(٤) انظر مثلاً : « الكشاف » (٢/ ٧٤) ، (٤/ ٢٩٦) .

(٥) قوله : (ولهـٰذا) ؛ أي : ولأن الاستفهام مستفاد من الهمزة ، لا من (أم) . من هامش (هـ) .

وثالثُها : لا يختصُّ .

وقد نُبِّهْتَ فيما سبقَ أنَّ طلبَ التصوُّرِ مَرْجِعُهُ إلىٰ تفصُّلِ المجملِ أو إلىٰ تفصُّلِ المفصَّلِ بالنِّسبةِ .

وإذا تأمَّلتَ طلبَ التصديقِ وجدتَهُ راجعاً إلىٰ تفصُّلِ المجملِ أيضاً ، وهو طلبُ تعيُّنِ الثُّبوتِ أوِ الانتفاءِ في مقامِ التردُّدِ .

قولُهُ : (**وثالثُها : لا يختصُّ**) ؛ أي : شيئاً مِنْ طلبِ حصولِ التصوُّرِ أوِ التصديقِ ، بل يعمُّهما ، فيُطلَبُ بهِ تارةً التصوُّرُ ، وتارةً التصديقُ .

وجعلَهُ النَّوعَ الأخيرَ ؛ لأنَّ الاختصاصَ مَلَكةٌ ، وعدمَ الاختصاصِ عدمُ مَلَكةٍ ، فيتأخَّرُ عنِ المَلَكةِ ، ولأنَّ ما يشملُ القسمينِ بالنِّسبةِ إلىٰ ما يختصُّ واحداً بمنزلةِ المركَّبِ مِنَ المفردِ .

وقدَّمَهُ في التفصيلِ ؛ حيثُ قالَ : (والهمزةُ : مِنَ النَّوعِ الأخيرِ) ؛ نظراً إلىٰ أصالةِ الهمزةِ في بابِ الاستفهامِ ، وعمومِ تصرُّفِها ، وكثرةِ فائدتِها .

وأعادَ التنبيهَ علىٰ أنَّ مرجعَ طلبِ التصوُّرِ إلىٰ تفصيلِ المجمَلِ مطلقاً أو بالإضافةِ[1] ؛ ليُفرِّعَ عليهِ أنَّ مرجعَ طلبِ التصديقِ أيضاً إلىٰ تفصيلِ المجمَلِ .

واشترطَ التأمُّلَ ؛ لعدمِ ظهورِهِ في بادئِ النظرِ[2] ، وإنَّما يظهرُ بالتأمُّلِ في أنَّ السائلَ يعلمُ قطعاً أنَّ بينَ الطرفينِ نسبةً البتةَ بالثبوتِ أوِ الانتفاءِ إجمالاً ، وليسَ طلبُ التصديقِ إلا طلبَ أحدِهما على التعيينِ .

---

(١) قوله : (أعاد التنبيه) ؛ أي : بقوله : (وقد نُبِّهْتَ فيما سبق) ؛ أي : في أوائل (القانون الثاني) بقوله : (وطلب حصول التصور في الذهن لا يرجع إلا إلىٰ تفصُّل مجمل ، أو تفصُّل مفصَّل بالنسبة) . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٢) في (ج ، د) : (الرأي) بدل (النظر) .

[الكلامُ على الهمزةِ]

والهمزةُ : مِنَ النَّوعِ الأخيرِ ؛ تقولُ في طلبِ التصديقِ بها : (أحصلَ الانطلاقُ ؟) و(أزيدٌ منطلقٌ ؟) ، وفي طلبِ التصوُّرِ بها في طَرَفِ المسندِ إليهِ : (أدِبْسٌ في الإناءِ أم عسلٌ ؟) ، وفي طَرَفِ المسندِ : (أفي الخابيةِ دِبْسُكَ أم في الزِّقِّ ؟) .

فأنتَ في الأوَّلِ تطلبُ تفصُّلَ المسندِ إليهِ ؛ وهو المظروفُ ، وفي الثاني تطلبُ تفصُّلَ المسندِ ؛ وهو الظَّرفُ .

ولم يذكرْ هذا فيما سبقَ[1] ، **بل أخَّرَهُ إلىٰ ها هنا** ؛ لأنَّهُ إنَّما ذكرَ جواباً عن إشكالٍ تُوهِّمَ علىٰ طلبِ التصوُّرِ[2] ؛ بناءً علىٰ ما قرَّرَ أوَّلاً ؛ مِنْ أنَّ الطلبَ مطلقاً لا يصحُّ مِنْ غيرِ تصوُّرٍ إجمالاً أو تفصيلاً ، ولم يقلْ : (مِنْ غيرِ تصديقٍ كذلكَ) ليُتوهَّمَ الإشكالُ فيحتاجَ إلى الجوابِ[3] .

قولُهُ : (**تقولُ في طلبِ التصديقِ**) **قدَّمَهُ في التمثيلِ معَ تأخُّرِهِ عنِ التصوُّرِ** ؛ ليتأتَّىٰ لهُ في جانبِ التصوُّرِ ذكرُ طرفِ المسندِ إليهِ وطرفِ المسندِ ؛ فإنَّ ذلكَ لا يكونُ إلا بعدَ التصديقِ والإسنادِ .

ومثَّلَ بمثالينِ ؛ **أمَّا لفظاً** : فللجملةِ الفعليَّةِ والاسميَّةِ ، **وأمَّا معنىً** : فلطلبِ

---

(١) قوله : (هٰذا) ؛ أي : طلبَ التصديق . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٢) قوله : (إشكال) ؛ وهو لزوم تحصيل الحاصل . من هامش (أ) ، وفي (أ ، د) : (ذكره) بدل (ذكر) .

(٣) قوله : (ولم يذكر هٰذا . . .) إلىٰ آخره . . جواب عما قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٢٩) ؛ من أنه لما كان المرجع في طلب التصور والتصديق إلىٰ وجه واحد . . كان ترك التعرض لذلك في التصديق مع التعرض له في التصور في أول القانون . . غير مناسب ؛ لعدم الموجب لتأخير ذلك إلىٰ هٰذا الموضع .

[الكلامُ على (هل)]

و(هل) : **مِنَ النَّوعِ الثاني ؛ لا تطلبُ بهِ إلا التصديقَ** ؛ كقولِكَ : (هل حصلَ الانطلاقُ ؟) و(هل زيدٌ منطلقٌ ؟) .

ولاختصاصِهِ بالتصديقِ امتنعَ أنْ يقالَ : (هل عندَكَ عمرٌو أم بِشْرٌ ؟) باتِّصالِ (أم) دونَ (أم عندَكَ بِشْرٌ ؟) بانقطاعِها ، . . . .

التصديقِ بثبوتِ الشيءِ على ما هو مَطْلَبُ (هلِ) البسيطةِ ، وثبوتِ الشيءِ للشيءِ على ما هو مَطْلَبُ (هلِ) المركَّبةِ ، وكذا الكلامُ في مثالَيْ (هل) .

وفي جعلِ المسندِ الظرفَ للدِّبسِ ؛ كالخابيةِ والزِّقِّ[1] . . **تسامحٌ لا يخفى** ، وإنَّما هو في الحقيقةِ الكائنُ في الخابيةِ أوِ الزِّقِّ .

قولُهُ : (**ولاختصاصِهِ**) ؛ أي : لكونِ (هل) مقصورةً على طلبِ التصديقِ . . لا يصحُّ أنْ تُقابَلَ بـ (أمِ) المتَّصلةِ ؛ فيقالَ : (هل عندَكَ عمرٌو أم بِشْرٌ ؟) ؛ لأنَّها لتعيينِ أحدِ الأمرينِ بمنزلةِ (أيٍّ) ، وذلكَ لا يكونُ إلا بعدَ التصديقِ بأصلِ الحكمِ والتردُّدِ في تعيينِ شيءٍ مِنَ الأجزاءِ ؛ فيجبُ أنْ يكونَ معادلُ (أمِ) المتَّصلةِ الهمزةَ الطالبةَ للتصوُّرِ دونَ (هلِ) الطالبةِ للتصديقِ ؛ لِمَا بينَ حصولِ التصديقِ وطلبِهِ مِنَ المنافاةِ ، ويصحُّ أنْ تُقابَلَ بـ (أمِ) المنقطعةِ ؛ فيقالَ : (هل عندَكَ عمرٌو أم عندَكَ بِشْرٌ ؟) ؛ لأنَّها إضرابٌ عن حكمٍ ، وطلبٌ لحكمٍ آخرَ ؛ فلا تنافيها (هلِ) الطالبةُ للتصديقِ .

فإنْ قلتَ : شرطُ المتَّصلةِ أنْ يليَها أحدُ المستويينِ ، والآخرُ الهمزةَ ؛ ففي مِثلِ : (هل عندَكَ عمرٌو أم بِشْرٌ ؟) لا سبيلَ إلى اتِّصالِ (أم) وإنْ كانَ الواقعُ موقعَ (هل) هي الهمزةَ ؛ مِثلُ : (أعندَكَ عمرٌو أم بِشْرٌ ؟) ، بلِ الواجبُ : (أعمرٌو

---

(١) أي : (في الخابية) و(في الزق) . من هامش (هـ) .

وقَبُحَ : (هل رجلٌ عرفَ ؟) ، ....

عندَكَ أم بِشْرٌ ؟) ، أو (أعندَكَ عمرٌو أم عندَ غيرِكَ ؟) ، والمنقطعةُ قد يقعُ بعدَها المفردُ إذا لم تلتبسْ بالمتَّصلةِ ؛ وذلكَ إذا لم يكنْ معادلُ ذلكَ المفردِ واقعاً بعدَ الهمزةِ قبلَها ؛ مِثلُ : (إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ ؟)[1] ، فيصحُّ : (هل عندَكَ عمرٌو أم بِشْرٌ ؟) على الانقطاعِ مِنْ غيرِ احتياجٍ إلىٰ إعادةِ الخبرِ ؛ أعني : (عندَكَ) .

أُجيبَ[2] : بأنَّ ذلكَ الشرطَ إنَّما هو حيثُ يكونُ بعدَ المتَّصلةِ مفردٌ لهُ معادلٌ فيما قبلَها ، فيُشترطُ أنْ يكونَ ذلكَ المعادلُ بعدَ الهمزةِ أو ما يقومُ مقامَها ، وأمَّا فيما سوىٰ ذلكَ : فالشرطُ أنْ يكونَ الواقعُ بعدَ المتَّصلةِ مفرداً[3] ، وهـٰذا موجودٌ في (هل عندَكَ عمرٌو أم بِشْرٌ ؟) ، لـٰكنْ لم يصحَّ الاتِّصالُ لدلالةِ (أمِ) المتَّصلةِ علىٰ حصولِ التصديقِ ، وأنَّ السؤالَ إنَّما هو عن تعيينِ أحدِ الأمرينِ بمنزلةِ (أيٍّ) ، و(هل) لا يصلُحُ لذلكَ ، وأمَّا المنقطعةُ : فشرطُها عندَ كونِها بعدَ الاستفهامِ أنْ يكونَ الواقعُ بعدَها جملةً ؛ فلذا أعادَ الخبرَ .

قولُهُ : (وقَبُحَ : « هل رجلٌ عرفَ ؟ ») ؛ أي : ولاختصاصِ (هل) بطلبِ التصديقِ قَبُحَ : (هل رجلٌ عرفَ ؟) ؛ لِمَا سبقَ ؛ مِنْ أنَّ البناءَ على المنكَّرِ المَحْضِ يكونُ للتخصيصِ والدلالةِ علىٰ حصولِ التصديقِ بأصلِ الفعلِ[4] ، وإنَّما الكلامُ في الفاعلِ أرجلٌ هو أمِ امرأةٌ ؟ أو أرجلٌ أم رجلانِ ؟ فيكونُ الاستفهامُ فيهِ لطلبِ تعيينِ

---

(١) للاتفاق علىٰ أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : أم هي شاء . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٢) **المجيب** : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٨٥) .

(٣) قوله : (**وأما فيما سوىٰ ذلك**) ؛ أي : إذا لم يكن له معادل لا يجب أن يكون بعد الهمزة ؛ كقولك : (هل عندك عمرٌو أم بِشْرٌ ؟) ، وتكون (أم) متصلة ، وإذا كان له معادل ، ولم يكن بعد الهمزة . . تكون منقطعة ؛ كقولك : (إنها لإبل أم شاءٌ ؟) ، **والمراد بالمعادلة** : أن يكون ما بعد (أم) معادلاً لما قبلها في كونهما اسمين أو فعلين ، مفردين أو جملتين . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٤) انظر (٢/ ٤٩٦) .

و(هل زيداً عرفتَ ؟) دونَ (هل زيداً عرفتَهُ ؟) ، **ولم يقبُحْ** : (أرجلٌ عرفَ ؟) ، و(أزيداً عرفتَ ؟) ؛ لِمَا سبقَ أنَّ التقديمَ يستدعي حصولَ التصديقِ بنفسِ الفعلِ ، فبينَهُ وبينَ (هل) تدافعٌ .

الفاعلِ ، و(هل) لا يصلُحُ لذلكَ .

وكذا قَبُحَ : (**هل زيداً عرفتَ ؟**) ؛ لأنَّ تقديمَ المفعولِ للتخصيصِ بعدَ التصديقِ بصدورِ الفعلِ عنِ الفاعلِ ، والسؤالَ إنَّما هو عن تعيينِ المفعولِ .

ولم يَقبُحْ : (**هل زيداً عرفتَهُ ؟**) بالإضمارِ على شريطةِ التفسيرِ ؛ لأنَّهُ لا يتعيَّنُ تقديرُ المضمَرِ مؤخَّراً ليفيدَ التخصيصَ ، بل يجوزُ أنْ يُقدَّرَ قبلَ المفعولِ على ما هو الأصلُ مِنْ تقدُّمِ العاملِ ، فلا يكونَ للتخصيصِ، ويكونَ (هل) للتصديقِ غيرَ مدافَعٍ .

وإنَّما لم يمتنعْ : (**هل رجلٌ عرفَ ؟**) ، و(**هل زيداً عرفتَ ؟**) ؛ لاحتمالِ ألا يكونَ الكلامُ للتخصيصِ ، بل يُجعَلُ (رجلٌ) فاعلَ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكورُ ؛ أي : (هل عرفَ رجلٌ عرفَ ؟) ، فلا يكونُ مِنَ التقديمِ في شيءٍ ؛ فلا يستدعي حصولَ التصديقِ بفعلِ الفاعلِ ، وكذا (زيداً) يحتملُ أنْ يكونَ مفعولاً لمحذوفٍ مقدَّمٍ وإنْ لم يكنِ الفعلُ بعدَهُ مشغولاً عنهُ[1] ، أو يكونَ مفعولاً للمذكورِ مقدَّماً ، لٰكنْ لا للتخصيصِ بل لغرضٍ آخرَ[2] ، لٰكنَّ ذلكَ قليلٌ بعيدٌ ، فقَبُحَ ولم يمتنعْ[3] .

---

(١) أي : بضميره . من هامش (هـ) ؛ أي : ويكون مفعول المذكور محذوفاً ، **والتقدير** : هل ضربت زيداً ضربته . انظر « تجريد البناني على المختصر » (٢/ ١١) .

(٢) فلا يكون التقديم مستدعياً للتصديق بحصول الفعل ؛ فلا تكون (هل) لطلب حصول الحاصل . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٢/ ٢٥٧) .

(٣) وإنما قبح ؛ لما يلزم على الأول من منع الفعل الظاهر عن العمل بلا شاغل ، وهو قبيح ، ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر ؛ إذ الغالب كون تقديم المنصوب للتخصيص ، ومخالفة الغالب قبيحة . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٢/ ٢٥٧) .

وإذا استحضرتَ ما سبقَ مِنَ التفاصيلِ في صُوَرِ التقديمِ[1] . . عساكَ أنْ تهتديَ لِمَا طويتُ ذكرَهُ أنا .

وأمّا نحوُ : (أرجلٌ عرفَ ؟) ، و(أزيداً عرفتَ ؟) : فلم يَقبُحْ ؛ لكونِ الهمزةِ لطلبِ التصوُّرِ والتعيينِ في الفاعلِ والمفعولِ بعدَ التصديقِ بأصلِ الفعلِ ، فليسَ بينَ التقديمِ والهمزةِ ما بينَهُ وبينَ (هل) مِنَ التدافعِ .

قولُهُ : (وإذا استحضرتَ ما سبقَ مِنَ التفاصيلِ) ؛ وهو أنَّ تقديمَ المسندِ إليهِ المنكَّرِ للتخصيصِ[2] ، والمعرَّفِ المظهَرِ لمجرَّدِ التقوِّي[3] ، والمضمَرِ يحتملُ التخصيصَ والتقوِّيَ[4] ، والمفعولِ بالواسطةِ وبدونِها وسائرِ المتعلِّقاتِ مِنَ الظرفِ والحالِ ونحوِهما يكونُ للتخصيصِ مِنْ غيرِ تقييدٍ بالغالبِ[5] ، أو معَ تقييدٍ بهِ[6] . . لا يَبْعُدُ[7] ، بل يتحقَّقُ أنْ تهتديَ وتعرفَ ما لم نذكُرْهُ ها هنا[8] ؛ مِنْ قُبحِ (هل بزيدٍ مررتَ ؟) ، و(هل في المسجدِ صلَّيتَ ؟) ، و(هل يومَ الجمعةِ سِرْتَ ؟) ، و(هل راكباً جئتَ ؟) ، ولم يقبُحْ : (هل زيدٌ عرفَ ؟) و(هل أنا عرفتُ ، وأنتَ عرفتَ ؟) مِنْ جهةِ اقتضاءِ حصولِ التصديقِ بالفعلِ[9] ؛ لِمَا عرفتَ مِنْ أنَّ (زيدٌ

---

(١) في (ج ، د) : (صورة) بدل (صور) .

(٢) نحو : رجل عرف . من هامش (هـ) .

(٣) نحو : زيد عرف . من هامش (هـ) .

(٤) نحو : هو عرف . من هامش (هـ) .

(٥) قوله : (من غير تقييد بالغالب) كما هو ظاهر عبارة المصنف . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٦) كما قيَّده القزويني . انظر « التلخيص مع المختصر » (ص ٣١٩) .

(٧) قوله : (لا يَبْعُدُ) جواب (إذا استحضرت) . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٨) في (أ ، ب ، و) : (تتهدىٰ) بدل (تهتدي) .

(٩) قوله : (من جهة اقتضاء . . .) إلىٰ آخره . . متعلِّق بـ (لم يقبح) ؛ أي : القبح الذي من هٰذه الحيثية منتفٍ . من هامش (هـ) .

ولا بدَّ لـ (هل) مِنْ أنْ يُخصِّصَ الفعلَ المضارعَ بالاستقبالِ ، فلا يصحُّ أنْ يقالَ : (هل تضربُ زيداً وهو أخوكَ ؟!) علىٰ نحوِ : (أتضربُ زيداً وهو أخوكَ ؟!) في أنْ يكونَ الضَّربُ واقعاً في الحالِ .

عرفَ) لا يحتملُ التقديمَ والتخصيصَ ، وأنَّ نحوَ : (أنا عرفتُ) ، و(أنتَ عرفتَ) ، و(هو عرفَ) . . لا يلزمُ أنْ يُحمَلَ على التقديمِ والتخصيصِ ، بل يحتملُهما على السَّواءِ ، فلا يلزمُ في شيءٍ مِنْ ذلكَ حصولُ التصديقِ بالفعلِ وكونُ الطلبِ عائداً إلىٰ تعيينِ الفاعلِ ليقبُحَ استعمالُ (هل) ، لـٰكنْ هـٰذا لا يستلزمُ عدمَ قُبحِها مِنْ جهةٍ أخرىٰ[1] ؛ مِثْلُ كونِ (هل) في الأصلِ بمعنىٰ : (قد) ؛ فلا يفارقُ أليفَهُ ـ أعني : الفعلَ ـ إذا وجدَهُ في الكلامِ ، بخلافِ ما إذا لم يَجِدْ ؛ مِثْلُ : (هل زيدٌ عارفٌ ؟) .

وأمَّا الهمزةُ : فلا تَقبُحُ في شيءٍ مِنَ الصُّوَرِ ؛ لصُلُوحِها لطلبِ التصوُّرِ .

قولُهُ : (ولا بدَّ لـ « هل » مِنْ أنْ يُخصِّصَ الفعلَ المضارعَ بالاستقبالِ) لا شكَّ أنَّ هـٰذا ليسَ إلا بحسَبِ الوضعِ ؛ كالسِّينِ و(سوفَ) ؛ فذكرُهُ بلفظِ (لا بدَّ) ليسَ بذلكَ الحُسْنِ ؛ إذ يُوهِمُ أنَّ ذلكَ مبنيٌّ علىٰ كونِهِ لطلبِ التصديقِ ؛ فإنَّ المحتاجَ إلى الطلبِ إنَّما هو الاستقباليُّ منهُ دونَ الحاليِّ ، وليسَ كذلكَ ؛ إذ طلبُ التصديقِ يصحُّ في الكلِّ[2] ؛ ولهـٰذا صحَّ بالهمزةِ .

ثمَّ فرَّعَ علىٰ تخصيصِهِ المضارعَ بالاستقبالِ أنَّهُ لا يصحُّ أنْ يقالَ[3] : (هل

---

(١) فاندفع بذلك قول القزويني ما حاصله : (ويلزم السكاكيَّ ألا يقبُح : « هل زيد عرف ؟ ») . « التلخيص مع المختصر » (ص ٣٥٨) .

(٢) قوله : (في الكل) ؛ أي : الماضي والحال والاستقبال . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٣) قوله : (ثم فرَّع . . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : أن قول المصنف : (فلا يصح أن يقال . . .) إلىٰ آخره . . تفريع ، لا استشهاد كما زعم المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٩) ؛ فذكر أن هـٰذا لا يصلح للاستشهاد ؛ لجواز أن يكون امتناع ذلك من حيث إن (هل) لا تُستعمل فيما يتفرَّع=

ولكونِ (هل) لطلبِ الحكمِ بالثُّبوتِ أوِ الانتفاءِ ، وقد نُبِّهْتَ فيما قبلُ إلىٰ أنَّ الإثباتَ والنَّفيَ لا يتوجَّهانِ إلى الذَّواتِ ، وإنَّما يتوجَّهانِ إلى الصِّفاتِ ، . . . . .

تضربُ زيداً وهو أخوكَ ؟!) علىٰ تقديرِ أنْ يكونَ الضربُ واقعاً في الحالِ ؛ بقرينةِ الجملةِ الحاليَّةِ الواقعةِ في الحالِ[1] ، لا الحادثةِ في الاستقبالِ ، وبقرينةِ المقامِ أيضاً ، حتىٰ لا يصحُّ أنْ يقالَ[2] : (هل تشتمُ السُّلطانَ ؟!) ، بخلافِ (أتضربُ زيداً وهو أخوكَ ؟!) ، و(أتشتمُ السُّلطانَ ؟!) ؛ فإنَّهُ يصحُّ ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تخصُّ الاستقبالَ ، بل تجري في الاستفهامِ عنِ الواقعِ في الحالِ[3] ، ويصلُحُ للإنكارِ عليهِ .

وإيَّاكَ أنْ تتوهَّمَ عدمَ الصحَّةِ مبنيّاً علىٰ أنَّ الفعلَ المصدَّرَ بحرفِ الاستقبالِ لا يصلُحُ عاملاً في الحالِ ؛ فإنَّهُ غلطٌ صريحٌ ؛ ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر : ٦٠] .

سَأَغْسِلُ عَنِّي ٱلْعَارَ بِٱلسَّيْفِ جَالِبًا ⁂ عَلَيَّ قَضَاءُ ٱللهِ مَا كَانَ جَالِبَا[4]

قولُهُ : (ولكونِ « هل ») يريدُ : أنَّ في (هل) صفتينِ تستلزمانِ وتستدعيانِ أنْ يكونَ لهُ بالفعلِ مزيدُ اختصاصٍ ـ أي : تعلُّقٍ وارتباطٍ واستدعاءٍ ـ لا يكونُ للهمزةِ

= على الاستفهام من الإنكار والتقرير . وانظر « حاشية قوجحصاري » (ق١١٣) .

(١) لأنه يُفهَم عُرفاً من ظاهر هٰذه الجملة الواقعة حالاً . . ثبوتُ الأخوَّة في زمان الحال ، ولا شك أن مضمونها مقارن للضرب العامل فيها ؛ فيُفهَم ثبوتُ الضرب في زمان الحال أيضاً . « قوجحصاري » (ق١١٣) .

(٢) قوله : (حتىٰ . . .) إلىٰ آخره . . تفريع علىٰ قرينة المقام . « قوجحصاري » (ق١١٤) .

(٣) في النسخ ما عدا (أ ، د) : (في الاستقبال) بدل (في الحال) ، وقال الحفيد في « حاشيته » (ق٢١٦) : (قوله : « في الاستفهام الواقع في الحال » هٰذا هو الصحيح ، لٰكن في نسخته بخطه رحمه الله : « عن الواقع في الاستقبال » ، وكأنه سهو قلم) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لسعد بن ناشب كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص١٥) ، وهو من جملة أبيات هو أوَّلها ، وقوله : (قضاء) يُروىٰ بالرفع والنصب كما في « خزانة الأدب » للبغدادي (٨/ ١٤١) ، وضُبط بالنصب في (هـ) .

ولاستدعائِهِ التخصيصَ بالاستقبالِ لِمَا يحتملُ ذلكَ ، وأنتَ تعلمُ أنَّ احتمالَ الاستقبالِ إنَّما يكونُ لصفاتِ الذَّواتِ ، لا لأنفُسِ الذَّواتِ ؛ لأنَّ الذَّواتِ مِنْ حيثُ هي هي ذواتٌ فيما مضىٰ وفي الحالِ وفي الاستقبالِ . . استلزمَ ذلكَ مزيدَ اختصاصٍ لـ (هل) دونَ الهمزةِ بما يكونُ كونُهُ زمانياً أظهرَ ؛ كالأفعالِ .

وإنْ كانَ لها أيضاً نوعُ اختصاصٍ ؛ مِنْ جهةِ أنَّ الاستفهامَ بالفعلِ أولىٰ .

ولا يريدُ بالاختصاصِ : القصرَ[1] ؛ لظهورِ أنْ ليسَ لهما بل لـ (هل) اختصاصٌ بالفعلِ ؛ بمعنى : القصرِ عليهِ فضلاً عن مزيدِ الاختصاصِ .

والصفتانِ : إحداهما : كونُهُ لطلبِ التصديقِ الذي هو الحكمُ بالثبوتِ أوِ الانتفاءِ .

والأخرىٰ : تخصيصُهُ بالاستقبالِ فيما يحتملُ الاستقبالَ[2] ؛ كالمضارعِ .

ووجهُ استلزامِ الأُولىٰ لهٰذا المعنىٰ : هو أنَّ الإثباتَ والنفيَ إنَّما يتوجَّهانِ إلى الصِّفاتِ دونَ الذَّواتِ ؛ كما سبقَ[3] .

ووجهُ استلزامِ الثانيةِ لذلكَ : أنَّ التخصيصَ بالاستقبالِ إنَّما يُتصوَّرُ فيما يحتملُ الاستقبالَ ؛ وهو الصفاتُ دونَ الذَّواتِ ؛ لأن الذَّواتِ ذواتٌ فيما مضىٰ وفي الحالِ وفي الاستقبالِ ، وإنَّما الصفاتُ هي التي لها التجدُّدُ والتغيُّرُ والثبوتُ في زمانٍ دونَ زمانٍ ، ولا شكَّ أنَّ الوصفيَّةَ بالفعلِ أليَقُ ، وهو بها ألصَقُ ؛ لكونِهِ موضوعاً للحدثِ الذي هو الصفةُ ، والزَّمانِ الذي شأنُهُ التغيُّرُ والتجدُّدُ المناسبُ للثبوتِ والانتفاءِ ، والتعرُّضُ للمُضِيِّ والحاليَّةِ والاستقباليَّةِ .

---

(١) كما ذهب إليه المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٢٩) .

(٢) في (أ ، ب ، د) : (ما يحتمل الاستقبال) بدل (فيما يحتمل الاستقبال) ، وفي (و) : (لما يحتمل الاستقبال) ، وهو غير موجود في (ج) .

(٣) انظر (٢/ ٤٠٠) .

ولذلكَ كانَ قولُهُ عزَّ وجلَّ : ....

فقولُهُ : (ولاستدعائِهِ) ؛ أيِ : استدعاءِ (هل) .. عطفٌ على (لكونِ « هل ») ، واللامُ : متعلِّقٌ بـ (استلزمَ) .

(ذلكَ) ؛ أي : كونُهُ لطلبِ الحكمِ ، واستدعاؤُهُ التخصيصَ .

و(زمانياً) : خبرُ (كونُهُ) .

و(أظهرَ) : خبرُ (يكونُ) .

وإنَّما كانَ الفعلُ أظهرَ زمانيَّةً ؛ لكونِ الزَّمانِ مأخوذاً في وضعِهِ ، مدلولاً عليهِ بلفظِهِ تضمُّناً غيرَ مفارقٍ إيَّاهُ بحالٍ ، بخلافِ الاسمِ ؛ فإنَّهُ لا دلالةَ لهُ في نفسِهِ على الزَّمانِ ، ولا تعرُّضَ لهُ إلا في بعضِ المشتقَّاتِ معَ أنَّهُ بطريقِ العُرُوضِ لا الوضعِ واللُّزومِ .

فإنْ قلتَ : بعدَ تعليلِ الاستلزامِ بالأمرينِ لا معنىٰ لإسنادِهِ إلى اسمِ الإشارةِ المشارِ بهِ إليهما[1] ؛ فإنَّهُ بمنزلةِ قولِكَ : (لفضلِهِ استوجبَ الفضلُ لزيدٍ الإكرامَ) ، وهو خارجٌ عنِ الانتظامِ ، وإنَّما الصوابُ : (لفضلِهِ استوجبَ زيدٌ الإكرامَ) .

قلتُ : هو شبهُ إعادةٍ للتعليلِ[2] ؛ لبُعدِ العهدِ وطُولِ الفصلِ ، إلا أنَّهُ أعادَهُ بطريقِ الإسنادِ إليهِ[3] ، فليُتدبَّرْ .

قولُهُ : (ولذلكَ) ؛ أي : ولأنَّ لـ (هل) مزيدَ اختصاصٍ بالفعلِ .. كانَ قولُهُ

---

(١) قوله : (لإسناده . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لإيراد اسم الإشارة (ذلك) فاعلاً في قوله : (استلزم ذلك) . من هامش (هـ) .

(٢) وإنما قال : (شبه إعادة للتعليل) ؛ لأن إعادة التعليل إنما تكون بإعادة اللام . من هامش (أ) .

(٣) الحاصل : أنه كان القياس أن يقول : استلزم (هل) مزيدَ اختصاص بذلك للأمرين ، لكنه أعاد بطريق الإسناد إلى السبب إسناداً مجازياً ، وليس الإسناد بطريق الحقيقة حتىٰ يلزم الركاكة ؛ ولهٰذه الدقيقة أمر الشارح بالتدبُّر . « قوجحصاري » (ق١١٤) .

﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ أدخلَ في الإنباءِ عن طلبِ الشُّكرِ مِنْ قولِنا : (فهل تشكرونَ ؟!) ، أو (فهل أنتم تشكرونَ ؟!) ، أو (أفأنتم شاكرونَ ؟!) ؛ لِمَا أنَّ (هل تشكرونَ ؟!) مفيدٌ للتجدُّدِ ، و(هل أنتم تشكرونَ ؟!) كذلكَ ، و(أفأنتم شاكرونَ ؟!) وإنْ كانَ يُنبئُ عن عدمِ التجدُّدِ . لٰكنَّهُ دونَ (فهل أنتم شاكرونَ ؟!) ؛ لِمَا ثبتَ أنَّ (هل) أدعىٰ للفعلِ مِنَ الهمزةِ ؛ فتركُ الفعلِ معَهُ يكونُ أدخلَ في الإنباءِ عنِ استدعاءِ المقامِ عدمَ التجدُّدِ .

تعالىٰ : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٨٠] بعدَ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ﴾ . . أدلَّ علىٰ طلبِ الشُّكرِ مِنْ قولِنا : (فهل تشكرونَ ؟!) ، و(فهل أنتم تشكرونَ ؟!) ؛ لأنَّ كلّاً منهما يفيدُ التجدُّدَ دونَ الثباتِ والاستمرارِ ، غايتُهُ أنَّ في الثاني زيادةَ تأكيدٍ مِنْ جهةِ تقوِّي الحكمِ بتكرُّرِ الإسنادِ إنْ جُعِلَ (أنتم) مبتدأً خبرُهُ (تشكرونَ) ، ومِنْ جهةِ التكريرِ إنْ جُعِلَ (أنتم) فاعلَ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (تشكرونَ) ، فتكونُ الجملةُ فعليَّةً ، **وكأنَّ هٰذا هو المختارُ ، وعليهِ التعويلُ**[1] .

وكذا مِنْ قولِنا : (أفأنتم شاكرونَ ؟!) بالجملةِ الاسميَّةِ معَ الهمزةِ وإنْ كانَ يدلُّ على الثبوتِ ؛ كما في (فهل أنتم شاكرونَ ؟!) دونَ التجدُّدِ ؛ كما في (هل تشكرونَ ؟!) ، أو (فهل أنتم تشكرونَ ؟!) ؛ وذلكَ لِمَا ثبتَ مِنْ أنَّ (هل) أشدُّ اختصاصاً وارتباطاً بالفعلِ مِنَ الهمزةِ[2] ، فيكونُ أدعىٰ للفعلِ مِنَ الهمزةِ ، فيكونُ تركُ الفعلِ معَهُ أدلَّ علىٰ كمالِ العنايةِ بثبوتِ ذلكَ الفعلِ ؛ حيثُ تُرِكَ لأجلِهِ ما هو بمنزلةِ مقتضى الذَّاتِ ، بخلافِ تركِهِ معَ الهمزةِ ؛ فإنَّهُ ليسَ بمنزلةِ تركِ مقتضى الذَّاتِ ، فلا يدلُّ علىٰ كونِ العنايةِ بالمعدولِ إليهِ في تلكَ الغايةِ .

---

(١) لأن (هل) حينئذ يكون داخلاً على الفعل . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (وذلك) ؛ أي : كونه أدل . من هامش (هـ) .

ولكونِ (هل) أدعىٰ للفعلِ مِنَ الهمزةِ . . لا يَحسُنُ : (هل زيدٌ منطلقٌ ؟!)
إلا مِنَ البليغِ ؛ كما لا يَحسُنُ نظيرُ قولِهِ[1] : [من الطويل]

لِيُبْكَ يَـزِيـدُ ضَـارِعٌ لِخُصُـومَـةٍ . . . .

مِنْ كلِّ أحدٍ ، علىٰ ما سبقَ في موضعِهِ .

والخَطْبُ معَ الهمزةِ في نحوِ : (أزيدٌ منطلقٌ ؟) . . أهوَنُ .

وقولُهُ : (**عن طلبِ الشُّكرِ**) ؛ أي : طلبِ حصولِهِ في الخارجِ ؛ كما هو شأنُ الأمرِ ؛ لاستحالةِ حقيقةِ الاستفهامِ في حقِّ علَّامِ الغيوبِ .

قولُهُ : (**لا يَحسُنُ : « هل زيدٌ منطلقٌ ؟ » إلا مِنَ البليغِ**) ؛ لأنَّهُ الذي يعرفُ النُّكتةَ في العُدولِ مِنَ الفعلِ إلى الاسمِ ، وأنَّ الأصلَ اللائقَ بـ (هل) هو الفعلُ ما لم يَعرِضْ داعٍ قويٌّ إلى الاسمِ ؛ كما أنَّ بناءَ الفعلِ للمفعولِ وإسنادَهُ إلى المفعولِ ، ثمَّ رفعَ الفاعلِ بفعلٍ محذوفٍ واقعٍ جوابَ سؤالٍ عنِ الفاعلِ ؛ كما في (ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ) . . لا يَحسُنُ إلا ممَّنْ يعرفُ النُّكَتَ في ذلكَ علىٰ ما مرَّ في موضعِهِ[2] ، بخلافِ (أزيدٌ منطلقٌ ؟) ؛ فإنَّهُ لو صدرَ عن غيرِ البليغِ لا يَنقُصُ حُسنُهُ ذلكَ النُّقصانَ ؛ لأنَّ استدعاءَ الهمزةِ للفعلِ ليسَ بذلكَ القويِّ ، فكأنَّهُ لا عُدولَ في ذكرِ الاسميَّةِ معَها ، بل هو قريبٌ مِنَ الجَرْيِ على الأصلِ ، وهـٰذا معنىٰ كونِ الخَطْبِ في إيرادِ غيرِ البليغِ الاسمَ معَ الهمزةِ . . أهوَنَ منهُ في إيرادِهِ معَ (هل) .

وفيهِ إيماءٌ إلىٰ أنَّ الأَولىٰ معَ الهمزةِ أيضاً هو الفعلُ .

فإنْ قيلَ : هبْ أنَّ العُدولَ إلى الاسميَّةِ فيما إذا قُصِدَ بالاستفهامِ السُّؤالُ والطلبُ . . يكونُ للدلالةِ علىٰ كمالِ العنايةِ بحصولِ الفعلِ ، وفيما إذا قُصِدَ الإنكارُ

---

(١) تقدم تخريجه (٢/ ١٩) .
(٢) انظر (٢/ ٢٠ـ٢٢) .

[الكلامُ على باقي كلماتِ الاستفهامِ]

وأمَّا (ما)، و(مَنْ)، و(أيٌّ)، و(كم)، و(كيفَ) ، و(أينَ) ، و(أنَّىٰ) ، و(متىٰ) ، و(أيَّانَ) : فمِنَ النَّوعِ الأوَّلِ مِنْ طلبِ حصولِ التصوُّرِ علىٰ تفصيلِ بينَهنَّ ، لا بدَّ مِنْ إيقافِكَ عليهِ ؛ ليصحَّ منكَ تطبيقُها في الكلامِ علىٰ ما يستوجبُ .

لزيادةِ التقريعِ والتوبيخِ بأنَّ ما كانَ ينبغي ألا يقعَ علىٰ سبيلِ الحدوثِ والتجدُّدِ[1] . . قد وقعَ علىٰ سبيلِ الثبوتِ والاستمرارِ ؛ فما وجهُهُ إذا كانَ الاستفهامُ علىٰ حقيقتِهِ ؛ مِثلُ : (هل زيدٌ منطلقٌ ؟) ؟

قُلنا : وجهُ العُدولِ : هو الدلالةُ والتنبيهُ علىٰ أنَّ السُّؤالَ إنَّما هو عن دوامِ الانطلاقِ واستمرارِهِ ، لا ثبوتِهِ مطلقاً ، حتىٰ إنَّ أصلَ الانطلاقِ كأنَّهُ معلومٌ ، وإنَّما السؤالُ عن دوامِهِ وثبوتِ استمرارِهِ .

قولُهُ : (فمِنَ النَّوعِ الأوَّلِ) مِنَ الأنواعِ الثلاثةِ لكلماتِ الاستفهامِ ؛ وهو الذي يختصُّ طلبَ حصولِ التصوُّرِ ؛ ففي بيانِهِ بقولِهِ : (مِنْ طلبِ حصولِ التصوُّرِ) حذفٌ واختصارٌ ؛ أي : مِنَ المختصِّ بطلبِ حصولِ التصوُّرِ .

وجمعَ الضميرَ العائدَ إلى المذكوراتِ تارةً ؛ فقالَ : (بينَهنَّ) ؛ لكونِها كلماتٍ ، وأفردَها أخرىٰ ؛ فقالَ : (ليصحَّ منكَ تطبيقُها) ؛ لكونِها جماعةً .

وضميرُ (يستوجبُ) : للكلامِ ، والعائدُ إلى الموصولِ محذوفٌ ؛ أي : تطبيقُ الكلماتِ في الكلامِ علىٰ ما يستوجبُهُ الكلامُ ويقتضيهِ بالنظرِ إلى الحالِ ؛ أي : علىٰ مقتضى الحالِ ، ومَنْ عكسَ فقد عكسَ[2] .

---

(١) في (أ ، ب ، د ، و) : (أن يقع) بدل (ألا يقع) ، والمثبت أبلغ كما ذكر الحفيد في « حاشيته » (ق ٢١٧) .

(٢) قوله : (ومن عكس) تعريض بالشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق ١٨٦) ؛ حيث جعل فاعلَ (يستوجب) ضميراً مستتراً راجعاً إلى الموصول ، ومفعولَ (يستوجب) محذوفاً ، وهو ضمير =

[الكلامُ علىٰ (ما)]

فنقولُ : **أمّا** (ما) : **فللسُّؤالِ عنِ الجنسِ** ؛ تقولُ : (ما عندَكَ ؟) ؛ بمعنىٰ : أيُّ أجناسِ الأشياءِ عندَكَ ؟ **وجوابُهُ** : إنسانٌ ، أو فرسٌ ، أو كتابٌ ، أو طعامٌ .

وكذلكَ تقولُ : (ما الكلمةُ ؟) ، و(ما الاسمُ ؟) ، و(ما الفعلُ ؟) ، و(ما الحرفُ ؟) ، و(ما الكلامُ ؟) .

وفي التنزيلِ : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ ﴾ [الحجر : ٥٧] ؛ بمعنىٰ : أيُّ أجناسِ الخُطُوبِ خَطْبُكم ؟

قولُهُ : (**وكذلكَ تقولُ** : « **ما الكلمةُ** » ؟) **يشيرُ إلىٰ** أنَّ (ما) التي لطلبِ الحقيقةِ وإنْ جعلوها قسماً علىٰ حِدَةٍ . . فهي داخلةٌ تحتَ السؤالِ عنِ الجنسِ ؛ فإنَّكَ إذا قلتَ : (ما الإنسانُ ؟) فكأنَّكَ قلتَ : أيُّ جنسٍ مِنْ أجناسِ الموجوداتِ أوِ الحقائقِ أوِ الأجسامِ أوِ الحيواناتِ هو ؟ وكذا التي لطلبِ شرحِ الاسمِ ؛ فإنَّكَ إذا قلتَ : (ما الغَضَنْفَرُ ؟)[1] فكأنَّكَ قلتَ : ما معنىٰ هـٰذا اللفظِ ؟ بمعنىٰ : أيُّ جنسٍ مِنْ أجناسِ المعاني معناهُ ؟ وإلا فاللغةُ لا تُثبِتُهُ قسماً علىٰ حِدَةٍ[2] .

= عائد إلىٰ (تطبيقها) ، والتقدير : على الذي يستوجب هو التطبيقَ ، وقوله : (فقد عكس) ؛ لأن التطبيق يكون على المقتضَىٰ لا على المقتضي . « قوجحصاري » (ق١١٤) .

(١) الغضنفر : الأسد . انظر « تاج العروس » (غ ض ف ر) (١٣/ ٢٤٥) .

(٢) قوله : (وإلا فاللغة) جواب عما قال الترمذي ؛ من أن ما ذكر الحكماء أَولىٰ مما قاله المصنف ؛ لأنه لم يذكر طلب شرح الاسم ، والحكماء ذكروه . « قوجحصاري » (ق١١٤) ، وقال الحفيد في « حاشيته » (ق٢١٧) : (قوله : « لا تثبته قسماً علىٰ حدة » هـٰكذا بتذكير الضمير في نسخته رحمه الله ، والظاهر : تأنيث الضمير) .

وفيهِ : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى ﴾ [البقرة : ١٣٣] ؛ أي : أيَّ مَنْ في الوجودِ تُؤثِرونَهُ في العبادةِ ؟

أو عنِ الوصفِ ؛ تقولُ : (ما زيدٌ ؟) ، و(ما عمرٌو ؟) ، وجوابُهُ : الكريمُ ، أوِ الفاضلُ ، وما شاكلَ ذلكَ .

ولكونِ (ما) للسُّؤالِ عنِ الجنسِ ، وللسُّؤالِ عنِ الوصفِ . . وقعَ بينَ فرعونَ وبينَ موسىٰ ما وقعَ ؛ لأنَّ فرعونَ حينَ كانَ جاهلاً باللهِ معتقِداً أنْ لا موجودَ مستقِلاً بنفسِهِ سوىٰ أجناسِ الأجسامِ اعتقادَ كلِّ جاهلٍ لا نظرَ لهُ ، ثمَّ سمعَ موسىٰ عليهِ السَّلامُ قالَ : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء : ١٦] . . سألَ بـ (ما) عنِ الجنسِ سؤالَ مِثلِهِ ؛ فقالَ : ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٣] ؛ كأنَّهُ قالَ : أيُّ أجناسِ الأجسامِ هو ؟

وحينَ كانَ موسىٰ عالماً باللهِ . . أجابَ عنِ الوصفِ ؛ تنبيهاً على النَّظرِ المؤدِّي إلى العلمِ بحقيقتِهِ الممتازةِ عن حقائقِ الممكِناتِ .

وأمَّا التي لطلبِ الوصفِ : فأثبتَها أئمَّةُ اللُّغةِ ، وكَثُرَ استعمالُها في الكلامِ ؛ كقولِهِ عليهِ السلامُ : « سِيرُوا ؛ فَقَدْ سَبَقَ ٱلْمُفَرِّدُونَ » ، قيلَ : وما المُفرِّدونَ يا رسولَ اللهِ ؟ فقالَ : « ٱلذَّاكِرُونَ ٱللهَ كَثِيراً وَٱلذَّاكِرَاتُ »(١) .

قولُهُ : (أجابَ عنِ الوصفِ) ؛ أي : عن سؤالِ الوصفِ ؛ للتنبيهِ على النظرِ المؤدِّي إلىٰ أنَّ حقيقتَهُ ممتازةٌ عن حقائقِ الممكناتِ ؛ لأنَّهُ وصفَهُ بكونِهِ ربَّ السماواتِ والأرضِ وما بينَهما ، والرُّبوبيَّةُ المطلَقةُ تقتضي الاستغناءَ عنِ الغيرِ

---

(١) رواه مسلم (٢٦٧٢) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وقوله : (المفردون) روي بصيغة اسم الفاعل والمفعول ، بتخفيف الراء وتشديده . انظر « شرح النووي على مسلم » (١٧/ ٤) ، و« كشف المشكل من حديث الصحيحين » (٣/ ٥٨٨) ، و« حاشية قوجحصاري » (ق ١١٤) .

فلمَّا لم يتطابقِ السُّؤالُ والجوابُ عندَ فرعونَ الجاهلِ . . عَجَّبَ مَنْ حولَهُ مِنْ جماعةِ الجَهلَةِ ، فقالَ لهم : ﴿ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٥] ، ثمَّ استهزأ بموسىٰ وجنَّنَهُ ؛ فقالَ : ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ .

وحينَ لم يرَهم موسىٰ يفطُنونَ لِمَا نبَّهَهم عليهِ في الكرَّتينِ ؛ مِنْ فسادِ مسألتِهِمُ الحمقاءِ ، واستماعِ جوابِهِ الحكيمِ . . غلَّظَ في الثالثةِ ؛ فقالَ : ﴿ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٨] .

ويحتملُ أنْ يكونَ فرعونُ قد سألَ بـ (ما) عنِ الوصفِ ؛ لكونِ ربِّ العالمينَ عندَهُ مشترَكاً بينَ نفسِهِ وبينَ مَنْ دعاهُ إليهِ موسىٰ في قولِهِ : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ؛ لجهلِهِ وفَرْطِ عُتُوِّهِ ، ....

بالكلِّيَّةِ ؛ إذ لوِ احتاجَ إليهِ لكانَ لهُ ربٌّ آخرُ احتاجَ إليهِ[1] ، ولم يكنْ ربّاً على الإطلاقِ ، والمستغني عنِ الكلِّ لا يكونُ ممكِناً ، وإلا لكانَ محتاجاً إلى الربِّ ، ويعودُ المحذورُ[2] ، وإذا لم يكنْ ممكِناً لم يمكنْ تعريفُهُ بالذاتيَّاتِ ؛ لامتناعِ تركُّبِهِ ، بل بالخواصِّ والأوصافِ .

قولُهُ : (**ثمَّ استهزأ بموسىٰ عليهِ السَّلامُ**) بقولِهِ : ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ ، (**وجنَّنَهُ**) بقولِهِ : ﴿ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء : ٢٧] .

والمسألةُ الحَمْقاءُ والجوابُ الحكيمُ : مجازٌ ، ووصفٌ للشيءِ بوصفِ صاحبِهِ .

قولُهُ : (**لكونِ ربِّ العالمينَ عندَهُ مشترَكاً**) ؛ إمَّا لأنَّهُ وإنِ ادَّعى الرُّبوبيَّةَ . . لم يُنكِرْ في نفسِهِ رُبوبيَّةَ اللهِ ، وإمَّا بناءً على زعمِ الخصمِ ، وعلىٰ تقديرِ التسليمِ .

العُتُوُّ : غايةُ الظُّلمِ والاستكبارِ .

---

(١) في (هـ) : (لاحتياجه) بدل (احتاج) .

(٢) وهو أنه لم يكن رباً على الإطلاق . « قوجحصاري » (ق١١٤) .

وتسويلِ نفسهِ الشيطانيَّةِ لهُ ذلكَ الضَّلالَ الشَّنيعَ ؛ مِنِ ادِّعاءِ الرُّبوبيَّةِ ، وارتكابِ أنْ يقولَ : (أنا ربُّكمُ الأعلىٰ) ، ونَفْخِ الشيطانِ في خَيْشُومِهِ ؛ بتسليمِ أولـٰئكَ البهائمِ لهُ إيَّاها ، وإذعانِهم لهُ بذلكَ ، وتلقيبِهم إيَّاهُ بربِّ العالمينَ ، وشُهرتِهِ فيما بينَهم بذلكَ إلىٰ درجةٍ دعَتِ السَّحرةَ إذ عرفوا الحقَّ ، وخرُّوا سُجَّداً للهِ ، وقالوا : ﴿ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ . . إلىٰ أنْ يُعقِّبوهُ بقولِهم : ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ ؛ نفياً لاتِّهامِهم أنْ يَعْنُوا فرعونَ .

وأنْ يكونَ ذلكَ السُّؤالُ مِنْ فرعونَ . . . .

والتسويلُ : التزيينُ .

ونَفْخُ الشيطانِ في خَيْشُومِهِ ؛ وهو أقصى الأنفِ : إلقاءُ الباطلِ إلىٰ دِماغِهِ ، وتصويرُهُ في خيالِهِ[1] .

(بتسليمِ أولـٰئكَ البهائمِ) ؛ يعني : قومَ فرعونَ .

(لهُ) ؛ أي : لفرعونَ .

(إيَّاها) ؛ أي : الرُّبوبيَّةَ .

و(إذعانِهم) : الضميرُ : لـ (أولـٰئكَ البهائمِ) ؛ نظراً إلى المعنى الحقيقيِّ ؛ لكونِهم مِنْ ذوي العُقولِ .

(إلىٰ أنْ يُعقِّبوهُ) ؛ أي : دعَتِ السَّحرةَ إلىٰ أنْ أوردوا عَقِيبَ قولِهم : ﴿ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء : ٤٧] . . قولَهم : ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ [الشعراء : ٤٨] ؛ نفياً لأنْ يتَّهِمَهم أحدٌ بأنَّهم يَعْنُونَ بربِّ العالمينَ فرعونَ .

قولُهُ : (وأنْ يكونَ) عطفٌ علىٰ (أنْ يكونَ) في قولِهِ : (ويحتملُ أنْ

---

(١) والنفخ في الخيشوم : عبارة عن الوسوسة بما يوجب التكبُّرَ المفرِطَ راسخاً في الدِّماغ . « قوجحصاري » (ق ١١٤) .

علىٰ طَمَاعيَةِ أنْ يَجْرِيَ موسىٰ في جوابِهِ علىٰ نَهْجِ حاضريهِ لو كانوا المسؤولينَ في وجهِهِ بدلَهُ ، فيجعلَهُ المَخْلَصَ ؛ لجهلِهِ بحالِ موسىٰ ، وعدم اطِّلاعِهِ علىٰ عُلُوِّ شأنِهِ ؛ إذ كانَ ذلكَ المقامُ أوَّلَ اجتماعِهِ بموسىٰ عليهِ السَّلامُ ؛ . . . .

يكونَ فرعونُ) .

الطَّمَاعيَةُ بالتخفيفِ : الطَّمعُ .

وضميرُ (جوابِهِ) ، و(حاضريهِ) و(وجهِهِ) : لفرعونَ .

وضميرُ (بدلَهُ) : لموسىٰ ، وهو في موقعِ البدلِ مِنَ (المسؤولينَ)[1] ، لا الحالِ[2] ؛ لكونِهِ معرفةً ؛ لأنَّهُ وإنْ جُعِلَ صفةً مشبَّهةً بمعنى البديلِ[3] . . فإضافتُهُ ليسَتْ إلى الفاعلِ ، بل كحسَنِ البلدِ[4] .

(فيجعلَهُ) : منصوبٌ معطوفٌ علىٰ (يَجْرِيَ) ، وضميرُهُ المستكِنُّ : عائدٌ إلىٰ فرعونَ ، والبارزُ : إلىٰ جوابِ موسىٰ ؛ أي : فيجعلَ فرعونُ جوابَ موسىٰ إذا جرىٰ علىٰ نَهْجِ حاضريهِ مَخْلَصاً لهُ عن طعنِ الطاعنينَ .

وقيلَ بالعكسِ ؛ أي : يجعلَ موسىٰ فرعونَ المَخْلَصَ والمُنتهَىٰ لجوابِهِ ؛ فيقولَ : إنَّ ربَّ العالمينَ هو فرعونُ[5] .

(لجهلِهِ) ؛ أي : لجهلِ فرعونَ : متعلِّقٌ بـ(طَمَاعيَةِ) .

و(إذ كانَ) : متعلِّقٌ بـ(جهلِهِ) ، والمعنىٰ : أنَّ ذلكَ أوَّلَ اجتماعِهِ بموسىٰ

---

(١) قوله : (وهو) ؛ أي : (بدله) . « قوجحصاري » (ق١١٤) .

(٢) أي : من الضمير الذي في قوله : (لو كانوا) ، وإضافته لفظية ؛ فلذا جاز كونه حالاً ، وقد ذهب إلىٰ ذلك : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٥٢) .

(٣) والبديل : هو ما يقوم مقام الشخص . من هامش (هـ) .

(٤) في (أ) : (الوجه) بدل (البلد) ، وفي هامشها : (الظاهر : البلد ؛ بأن إضافته ليست إلى الفاعل) .

(٥) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٥٢) .

بدليلِ ما جرىٰ فيهِ مِنْ قولِهِ : ﴿ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ * قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [الشعراء : ٣٠ ـ ٣١] ، فحينَ سمعَ المَخْلَصَ لم يَكُنْهُ تعجَّبَ وعجَّبَ ، واستهزأَ وجنَّنَ ، وتَفَيْهَقَ بما تَفَيْهَقَ ؛ مِنْ ﴿ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٩] .

بعدما غابَ عنهُ موسىٰ وهربَ حينَ قتلَ الواحدَ مِنْ قومِهِ[1] .

وضميرُ (فيهِ) : لـ (ذلكَ المقامُ) .

والمرفوعُ في (لم يَكُنْهُ) : للمَخْلَصِ ، والمنصوبُ : لجوابِهِ علىٰ نَهْجِ الحاضرينَ ؛ أو للجَرْيِ في الجوابِ علىٰ نَهْجِهم[2] .

وقيلَ : هو أيضاً للمَخْلَصِ ؛ أي : لم يكنِ المَخْلَصُ المَخْلَصَ[3] .

وقيلَ : لفرعونَ ؛ أي : لم يكنِ المَخْلَصُ فرعونَ كما كانَ في طَمَاعِيَتِهِ[4] .

(تَفَيْهَقَ في كلامِهِ) : توسَّعَ وتنطَّعَ ؛ أي : تعمَّقَ ، والفَهْقُ : الامتلاءُ ، كأنَّهُ ملأَ بهِ فمَهُ .

واللامُ في (المسجونينَ) : للعهدِ ؛ أي : لأجعلَنَّكَ واحداً ممَّنْ عُرِفَ حالُهم في سِجْني[5] ؛ وكانَ يطرحُهم في هُوَّةٍ لا يُرىٰ فيها نُورٌ[6] ، ولا يُسمَعُ فيها صوتٌ إلىٰ أنْ يموتوا .

---

(١) وهو القبطي . من هامش (هـ) .

(٢) في (أ ، د) : (أي) بدل (أو) ، وفي (ب ، ج ، و) : (نهجه) بدل (نهجهم) .

(٣) القائل : هو الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٨٧) .

(٤) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٥٢) .

(٥) في (هـ) : (عرفت) بدل (عرف) .

(٦) الهُوَّة : الوَهْدة العميقة . انظر « الصحاح » (هـ و ي) (٦/٢٥٣٨) .

[الكلامُ علىٰ (مَنْ)]

وأمّا (مَنْ) : فللسُّؤالِ عنِ الجنسِ مِنْ ذوي العلمِ ؛ تقولُ : (مَنْ جَبْرَئيلُ ؟) ؛ بمعنىٰ : أبشرٌ هو أم مَلَكٌ أم جِنِّيٌّ ؟ وكذا (مَنْ إبليسُ ؟) ، و(مَنْ فلانٌ ؟) .

ومنهُ : قولُهُ تعالىٰ حكايةً عن فرعونَ : ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ٤٩] ، أرادَ : مَنْ مالكُكما ومُدبِّرُ أمرِكما ؟! أمَلَكٌ هو أم جِنِّيٌّ أم بشرٌ ؟! مُنكِراً لأنْ يكونَ لهما ربٌّ سواهُ ؛ لادِّعائِهِ الرُّبوبيّةَ لنفسِهِ ذاهباً في سؤالِهِ هٰذا إلىٰ معنىٰ : ألكما ربٌّ سوايَ ؟!

فأجابَ موسىٰ بقولِهِ : ﴿ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه : ٥٠] ، كأنَّهُ قالَ : نعمْ ، لنا ربٌّ سواكَ ؛ . . . .

قولُهُ : (وأمّا « مَنْ » : فللسؤالِ عنِ الجنسِ مِنْ ذوي العلمِ) اعترِضَ عليهِ بالمنعِ ، بل هو سؤالٌ عنِ العارضِ المشخِّصِ لذي العلمِ ، وجوابُ (مَنْ زيدٌ ؟) ذكرُ أوصافٍ لهُ تفيدُ تشخُّصَهُ في الخارجِ ، لا مَلَكٌ أو بشرٌ أو جنِّيٌّ[1] .

قولُهُ : (﴿ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ﴾) ؛ أي : أعطىٰ كلَّ نوعٍ مِنَ الأنواعِ صُورتَهُ وشكلَهُ الذي يطابقُ كمالَهُ الممكنَ ، ويجوزُ أنْ يُجعَلَ (خَلْقَهُ) مفعولاً أوّلَ ؛ بمعنىٰ : أعطىٰ خليقتَهُ كلَّ شيءٍ يحتاجونَ إليهِ ويرتفقونَ بهِ[2] ، قُدِّمَ المفعولُ الثاني ؛ لأنَّهُ المقصودُ ، ﴿ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ ؛ أي : ثمَّ عرَّفَهُ كيفَ يرتفقُ بما أُعطِيَ ، وكيفَ يتوصَّلُ بهِ إلىٰ بقائِهِ وكمالِهِ .

---

(١) المعترض : هو القزويني في « الإيضاح » (ص١١١) .

(٢) يقال : ارتفق به ؛ انتفع . انظر « تاج العروس » (ر ف ق) (٢٥/٣٥٣) .

وهو الصانعُ الذي إذا سلكتَ الطريقَ الذي بيَّنَ ؛ بإيجادِهِ لِمَا أوجدَ ، وتقديرِهِ إيَّاهُ علىٰ ما قدَّرَ ، واتَّبعتَ فيهِ الخِرِّيتَ الماهرَ ؛ وهو العقلُ الهادي عنِ الضَّلالِ . . لزمَكَ الاعترافُ بكونِهِ ربّاً ، وأنْ لا ربَّ سواهُ ، وأنَّ العبادةَ لهُ منِّي ومنكَ ومِنَ الخلقِ أجمعَ . . حقٌّ لا مَدْفَعَ لهُ .

[الكلامُ علىٰ (أيٍّ)]

وأمّا (أيٌّ) : فللسُّؤالِ عمَّا يُميِّزُ أحدَ المتشاركينِ في أمرٍ يعمُّهما ؛ . . . . .

قولُهُ : (بيَّنَ) ؛ أي : بيَّنَهُ الصانعُ بإيجادِهِ لِمَا أوجدَهُ ، وتقديرِهِ لِمَا أوجدَ على الوجهِ الذي قدَّرَ .

و(اتَّبعتَ) : عطفٌ علىٰ (سلكتَ) .

وضميرُ (فيهِ) : للسُّلوكِ أو للطريقِ .

والخِرِّيتُ : الدَّليلُ الماهرُ ؛ أي : الحاذقُ .

(لزمَكَ) : جوابُ (إذا) .

وضميرُ (كونِهِ) : لذلكَ الصانعِ الموصوفِ .

ووجهُ لزومِ الاعترافِ بما ذكرَ : أنَّ سلوكَ طريقِ النظرِ والاستدلالِ دونَ تقليدِ أهلِ الضلالِ ، واتِّباعَ العقلِ دونَ الهوىٰ . . يُفضي إلى العلمِ بكونِ الصانعِ قديماً موصوفاً بصفاتِ الكمالِ ، مُنزَّهاً عن شوائبِ النَّقصِ والإمكانِ ، واحداً في ذاتِهِ ، كاملاً في صفاتِهِ ؛ فبالضرورةِ تكونُ العبادةُ حقّاً لهُ لا لغيرِهِ .

قولُهُ : (أحدَ المتشاركينِ) اعتبارٌ بالأقلِّ ، والمرادُ : أحدُ المتشاركينِ أوِ المتشاركاتِ في أمرٍ هو مضمونُ ما أُضيفَ إليهِ (أيٌّ) .

ووصفُهُ بأنَّهُ يعمُّ المتشاركينِ : لزيادةِ الإيضاحِ والبيانِ ، وإلا فالأمرُ الذي

يقولُ القائلُ : (عندي ثيابٌ) ، فتقولُ : (أيُّ الثِّيابِ هي ؟) فتطلبُ منهُ وصفاً يُميِّزُها عندَكَ عمَّا يشاركُها في الثَّوبيَّةِ .

قالَ تعالىٰ حكايةً عن سليمانَ عليهِ السَّلامُ : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ [النمل : ٣٨] ؛ أي : آلإنسيُّ أمِ الجنِّيُّ ؟

وقالَ حكايةً عنِ الكفَّارِ : ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ [مريم : ٧٣] ؛ أي : أنحنُ أم أصحابُ محمَّدٍ عليهِ السَّلامُ ؟

يتشاركُ فيهِ شيئانِ لا يكونُ إلا ما يعمُّهما .

(فتطلبُ منهُ) ؛ أي : مِنَ القائلِ ؛ وذلكَ كالثَّوبيَّةِ في (أيُّ الثيابِ) ، والخطابِ في (أيُّكم) ، والفريقيَّةِ في (أيُّ الفريقينِ) .

فإنْ قيلَ : لا شُبهةَ في أنَّ المسؤولَ عنهُ بـ (مَنْ) غيرُ المسؤولِ عنهُ بـ (أيٍّ) ، وقد ذكرَ المصنِّفُ أنَّ معنىٰ (مَنْ جَبْرَئيلُ ؟) : أبشرٌ هو أم مَلَكٌ أم جنِّيٌّ ؟ ومعنىٰ (أيُّكم يأتيني ؟) : آلإنسيُّ أمِ الجنِّيُّ ؟[1] .

قُلنا : ذاكَ ليسَ مِنْ جهةِ أنَّ المسؤولَ عنهُ فيهما واحدٌ ، بل في (مَنْ) مِنْ جهةِ أنَّ كلّاً مِنَ البشرِ والمَلَكِ والجنِّيِّ جنسٌ مِنْ ذوي العلمِ ؛ ولذا نكَّرَ ، وفي (أيٍّ) مِنْ جهةِ أنَّ خصوصيَّةَ هـٰذهِ الأجناسِ هي التي تُميِّزُ أحدَ المتشاركينِ في الخطابِ والحضورِ ؛ ولذا عرَّفَ .

والحاصلُ : أنَّ الاعتبارَ ثَمَّةَ بالمفهوماتِ ، وها هنا بالذَّواتِ .

---

(١) حاصل السؤال : أن المسؤول عنه بـ (مَنْ) غير المسؤول عنه بـ (أيٍّ) ، وكلام المصنف يدل علىٰ أنهما واحد ، وهو باطل . « قوجحصاري » (ق١١٤ ـ ١١٥) .

[الكلامُ علىٰ (كم)]

وأمَّا (كم) : فللسُّؤالِ عنِ العددِ ؛ إذا قلتَ : (كم درهماً لكَ ؟) ، و(كم رجلاً رأيتَ ؟) . . فكأنَّكَ قلتَ : (أعشرونَ أم ثلاثونَ ؟ أم كذا ؟ أم كذا ؟) .

وتقولُ : (كم درهمُكَ ؟) ، و(كم مالُكَ ؟) ؛ أي : كم دانقاً ؟ وكم ديناراً ؟ و(كم ثوبُكَ ؟) ؛ أي : كم شِبْراً ؟ أو كم ذِراعاً ؟ و(كم زيدٌ ماكثٌ ؟) ؛ أي : كم يوماً ؟ أو كم شهراً ؟ و(كم رأيتُكَ ؟) ؛ أي : كم مرَّةً ؟ و(كم سِرْتَ ؟) ؛ أي : كم فرسخاً ؟ أو كم يوماً ؟

قالَ عزَّ وجلَّ : ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ ؛ أي : كم يوماً ؟ أو كم ساعةً ؟

قولُهُ : (فكأنَّكَ قلتَ : « أعشرونَ أم ثلاثونَ ؟ ») إشارةٌ إلىٰ أنَّ مميِّزَ (كمِ) الاستفهاميَّةِ يكونُ منصوباً مفرداً اعتباراً بأوسطِ أحوالِ العددِ ؛ فإنَّ مميِّزَ ثلاثةَ إلىٰ عشرةَ مجرورٌ مجموعٌ ، وعشرينَ إلىٰ تسعينَ منصوبٌ مفردٌ ، وما بعدَ ذلكَ مجرورٌ مفردٌ .

قولُهُ : (وتقولُ : « كم درهمُكَ ؟ ») ؛ يعني : أنَّ مميِّزَ (كم) كثيراً ما يُحذَفُ بقرينةِ الكلامِ ، ويكونُ مِنْ أجناسِ الأشياءِ أوِ المقاديرِ أوِ الأزمنةِ أوِ الأمكنةِ أوِ المَرَّاتِ أو غيرِ ذلكَ ممَّا يدخلُ تحتَ العددِ باعتبارِ كونِهِ أجزاءً ممَّا ذُكِرَ في الكلامِ أو جزئيَّاتٍ لهُ .

قولُهُ : (﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ [الكهف : ١٩]) . . في قصَّةِ أصحابِ الكهفِ بعدَ قولِهِ : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ۞ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ ﴾ [الكهف : ١١ ـ ١٢] .

وقالَ : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ .

وقالَ : ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ .

ومنهُ : قولُ الفرزدقِ[1] : [من الكامل]

وقولُهُ : (﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [المؤمنون : ١١٢]) في سورةِ (المؤمنينَ) . . في حقِّ أهلِ النَّارِ بعدَ قولِهِ[2] : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾ [المؤمنون : ١٠٣] .

و(قالَ) : إيهامٌ لا يخفىٰ[3] ؛ فإنَّ الآيةَ في مصاحفِ أهلِ الكوفةِ : ﴿ قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ ، والضميرُ للهِ أو للمأمورِ بسؤالِهم مِنَ الملائكةِ ، وفي مصاحفِ أهلِ الحرمينِ والشامِ : ﴿ قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾[4] ، والخطابُ للمَلَكِ أو لبعضِ رؤساءِ أهلِ النَّارِ .

و(عددَ سنينَ) : مميِّزُ (كم) .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة : ٢١١] . . سؤالُ تقريعٍ ، والاستفهامُ استفهامُ تقريرٍ ، و(مِنْ آيةٍ) : مميِّزُ (كم) بزيادةِ (مِنْ) ؛ قالوا : إذا فُصِلَ بينَهُ وبينَ مميِّزِهِ بفعلٍ متعدٍّ وجبَ زيادةُ (مِنْ) فيهِ ؛ لئلا يلتبسَ بالمفعولِ ، ولم يُسمَعْ زيادةُ (مِنْ) في غيرِ ما يكونُ كذلكَ .

---

(١) ديوان الفرزدق (١/ ٥٨٣) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٥٠ـ١٥١) .

(٢) قوله : (في حق أهل النار) ؛ أي : ومن زعم أنها في حق أصحاب الكهف فقد أخطأ . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٣) أي : في لفظ (قال) . . إيهام لا يخفىٰ ؛ فإنه يحتمل أن يكون من كلام المصنف عطفاً علىٰ قوله : (قال عز وجل) ، ويحتمل أن يكون من قوله تعالىٰ ، فيكون معطوفاً علىٰ جملة (قال قائل منهم) . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٤) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي : (قل) بضم القاف وإسكان اللام على الأمر ، والباقون : (قال) بفتح القاف واللام وألف بينهما على الماضي . انظر « البدور الزاهرة » (ص٢٢٠) .

كَـمْ عَمَّـةً لَـكَ يَـا جَـرِيـرُ وَخَـالَـةً فَـدْعَـاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشَـارِي

فيمَنْ روىٰ بنصبِ المميِّزِ[1] .

[الكلامُ علىٰ (كيفَ)]

وأمَّا (كيفَ) : فللسُّؤالِ عنِ الحالِ ؛ ....

قولُهُ : (**فيمَنْ روىٰ بنصبِ المميِّزِ**) ؛ أي : (عمَّةً) ؛ لتكونَ (كمِ) استفهاميَّةً في موقعِ المبتدأِ ، والخبرُ (قد حَلَبَتْ) .

و(**فَدْعاءَ**) : صفةُ (عمَّةً) أو (خالةً) ؛ يقالُ : رجلٌ أفدَعُ ـ أي : مُعْوَجُّ الرُّسْغِ مِنَ اليدِ أوِ الرِّجْلِ ، فيكونُ مُنقلِبَ الكفِّ أوِ القدمِ ـ وامرأةٌ فَدْعاءُ .

والعِشارُ : جمعُ عُشَراءَ ؛ وهي النَّاقةُ التي أتَتْ عليها مِنْ يومِ أُرسِلَ فيها الفَحْلُ عشرةُ أشهرٍ .

وأمَّا علىٰ روايةِ جرِّ (عمَّةٍ) : فـ(كم) خبريَّةٌ ؛ أي : كثيرٌ مِنَ العَمَّاتِ ، **وعلىٰ رفعِها** : فيحتملُ الاستفهاميَّةَ والخبريَّةَ ؛ أي : كم مرَّةً أو مرَّاتٍ ، فيكونُ في موقعِ الظَّرفِ ، أو كم حَلْبَةً أو حَلَباتٍ ، ففي موقعِ المصدرِ[2] ، و(عمَّةٌ) مبتدأٌ ؛ لكونِها مخصَّصةً بالوصفِ ؛ **أعني** : (لكَ) ، والظَّرفُ أوِ المصدرُ قد قُدِّمَ علىٰ فعلِهِ والمبتدأِ جميعاً ، ومِثْلُ هـٰذا لا يُعَدُّ مِنَ الفصلِ بينَ العاملِ والمعمولِ بالأجنبيِّ ؛ كما تقولُ : (عمراً أو يومَ الجمعةِ أو ضرباً شديداً زيدٌ ضربَ أو زيدٌ ضاربٌ)[3] .

قولُهُ : (**وأمَّا « كيفَ » : فللسؤالِ عنِ الحالِ**) ؛ أي : عن كيفيَّةِ الشيءِ وصفتِهِ

---

(١) في (ب ، هـ) : (يروي) بدل (روىٰ) ، وفي هامش (ب) نسخة كالمثبت .

(٢) وتقديره على الأول : حلبَتْ زماناً كثيراً ، وعلى الثاني : حلبَتْ حَلَباتٍ كثيرةً . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٣) أي : عمراً زيدٌ ضرب أو زيدٌ ضارب ، أو يومَ الجمعة زيدٌ ضرب أو زيدٌ ضارب ، أو ضرباً شديداً زيدٌ ضرب أو زيدٌ ضارب . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

إذا قيلَ : (كيفَ زيدٌ ؟) فجوابُهُ : صحيحٌ ، أو سقيمٌ ، أو مشغولٌ ، أو فارغٌ ، أو شَجٍ ، أو جَذْلانُ ، ينتظمُ الأحوالَ كلَّها .

[الكلامُ علىٰ (أينَ)]

وأمَّا (أينَ) : فللسُّؤالِ عنِ المكانِ ؛ إذا قيلَ : (أينَ زيدٌ ؟) فجوابُهُ : في الدَّارِ ، أو في المسجدِ ، أو في السُّوقِ ، ينتظمُ الأماكنَ كلَّها .

[الكلامُ علىٰ (أنَّىٰ)]

وأمَّا (أنَّىٰ) : فتُستعمَلُ تارةً بمعنىٰ : (كيفَ) ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ ؛ . . . .

التي يكونُ هو عليها ؛ سواءٌ كانَ في موقعِ الخبرِ ؛ مِثلُ : (كيفَ زيدٌ ؟) ، أوِ الحالِ ؛ مِثلُ : (كيفَ جئتَ ؟) ؛ أي : أراكباً أم ماشياً ؟ وكيفَما كانَ فهو ظرفٌ بمعنىٰ : في أيِّ حالٍ ، وعلىٰ أيِّ صفةٍ .

والشَّجِيْ : الحزينُ ؛ مِنْ شَجِيَ بالكسرِ ؛ حزنَ ؛ كالفَرِحِ مِنْ فَرِحَ ، وأمَّا (ويلٌ للشَّجِيِّ مِنَ الخَلِيِّ) : ففعيلٌ[1] .

والجَذْلانُ : الفَرِحُ .

قولُهُ : (﴿ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٣]) ؛ أي : كيفَ شئتُم ، وعلىٰ أيِّ

---

(١) قال في « الصحاح » (ش ج و) (٦/٢٣٨٩) : (قال المبرِّد : ياء « الخليّ » مشدَّدة ، وياء « الشجي » مخفَّفة ، قال : وقد شُدِّد في الشعر . . . فإن جعلت « الشجيَّ » فعيلاً من شجاه الحزنُ فهو مشجوٌّ وشجيٌّ . . فهو بالتشديد لا غير) ، والخليُّ : هو الخالي من الهم . من هامش (أ) .

أي : كيفَ شئتُم ، وأخرىٰ بمعنىٰ : (مِنْ أينَ ؟) ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [آل عمران : ٣٧] ؛ أي : مِنْ أينَ لكِ ؟

[الكلامُ علىٰ (متىٰ) و(أيَّانَ)]

وأمَّا (متىٰ) و(أيَّانَ) : فهما للسُّؤالِ عنِ الزَّمانِ ؛ إذا قيلَ : (متىٰ جئتَ ؟) ، أو (أيَّانَ جئتَ ؟) . . قيلَ : يومَ الجمعةِ ، أو يومَ الخميسِ ، أو شهرَ كذا ، أو سنةَ كذا .

وضعٍ أردتُم مِنَ الاستلقاءِ وغيرِهِ بعدَ أنْ يكونَ المَأتىٰ موضعَ الحَرْثِ[١] ؛ وهو القُبُلُ دونَ الدُّبُرِ .

وتفسيرُهُ بـ (مِنْ أيِّ جهةٍ شئتُم) ردّاً لِمَا كانَتِ اليهودُ يزعمونَ ؛ أنَّ مَنْ جامعَ امرأتَهُ مِنْ دُبُرِها في قُبُلِها كانَ ولدُها أحولَ[٢] . . يميلُ إلى الاستعمالِ الثاني ؛ أعني : (مِنْ أينَ ؟) .

ولهم خلافٌ في أنَّ (أنَّىٰ) حينئذٍ بمعنىٰ[٣] : (مِنْ أينَ ؟) ، أو بمعنىٰ : (أينَ ؟) و(مِنْ) محذوفٌ .

وآثرَ عبارةَ (تُستعمَلُ بمعنىٰ : « مِنْ أينَ ؟ »)[٤] ؛ ليصحَّ على القولينِ[٥] .

وقولُهُ : (﴿ هَٰذَا ﴾) مبتدأٌ خبرُهُ أحدُ الظرفينِ المتقدِّمينِ ؛ أعني : (أنَّىٰ) ، و(لكِ) ، والآخرُ متعلِّقٌ بهِ .

---

(١) قوله : (المأتىٰ) ؛ أي : مكان الإتيان ، ويصح بكسر التاء وتشديد الياء . انظر « تجريد البناني على المختصر » (٢/ ٢٣) .

(٢) ذهب إلىٰ هٰذا التفسير : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٨٩) .

(٣) قوله : (حينئذ) ؛ أي : حين إذ لم يكن بمعنىٰ (كيف) . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٤) أي : بالإضافة لا بالوصف . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٥) لأن لفظ (بمعنىٰ : « من أين ؟ ») شامل للقولين . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

وعن عليِّ بنِ عيسى الرَّبَعِيِّ إمامِ أئمَّةِ بغدادَ في علمِ النَّحوِ : **أنَّ (أيَّانَ) تُستعمَلُ في مواضعِ التفخيمِ** ؛ كقولِهِ عزَّ قائلاً : ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة : ٦] ، ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] .

وقولُ الكفَّارِ : (**أيَّانَ يومُ الدِّينِ**) استهزاءٌ بالمسلمينَ وباعتقادِهِمُ البعثَ ، **والمعنىٰ** : أيَّانَ وقوعُ يومِ الدِّينِ ؛ لأنَّ الظَّرفَ لا يقعُ خبراً إلا عنِ الحدثِ .

* * *

استعمال كلمات الاستفهام في غيره

واعلمْ : أنَّ هـٰذهِ الكلماتِ كثيراً ما يتولَّدُ منها أمثالُ ما سبقَ مِنَ المعاني بمَعُونةِ قرائنِ الأحوالِ ؛ فيقالُ : (ما هـٰذا ؟!) و(مَنْ هـٰذا ؟!) لمجرَّدِ الاستخفافِ والتحقيرِ .

و(ما لي ؟!) للتعجُّبِ ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ حكايةً عن سليمانَ عليهِ السَّلامُ : ﴿ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ .

و(أيُّ رجلٍ هو ؟!) للتعجُّبِ ، و(أيُّما رجلٍ ؟!) .

و(كم دعوتُكَ ؟!) للاستبطاءِ .

و(كم تدعوني ؟!) للإنكارِ .

و(كم أحلمُ ؟!) للتهديدِ .

و(كيفَ تُؤذي أباكَ ؟!) للإنكارِ والتعجُّبِ والتوبيخِ .

[قولُهُ : (**واعلمْ : أنَّ هـٰذهِ الكلماتِ**) ؛ **يعني** : الأسماءَ الموضوعةَ للاستفهامِ . . قد يتولَّدُ منها مَعانٍ غيرُ الاستفهامِ أمثالُ ما سبقَ في حرفَيِ الاستفهامِ[1] ؛ وهما (هل) والهمزةُ ؛ وذلكَ حيثُ تدلُّ القرينةُ علىٰ أنْ ليسَ القصدُ إلىٰ حقيقةِ الاستفهامِ ، وعلىٰ أنَّ هـٰذا المعنىٰ هو المناسبُ للمقامِ .

قولُهُ : (﴿ **مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ** ﴾ [النمل : ٢٠]) **قد يقالُ** : إنَّهُ لا مانعَ مِنْ حملِهِ علىٰ حقيقةِ الاستفهامِ ؛ بمعنىٰ : أيُّ أمرٍ وقعَ لي وتلبَّسَ بي في حالِ عدمِ رؤيةِ

---

(١) قوله : (أمثال ما سبق) بدل من (معان) . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

وعليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨] بمعنى التعجُّبِ[١] .

ووجهُ تحقيقِ ذلكَ : هو أنَّ الكفَّارَ في حينِ صدورِ الكفرِ منهم . . لا بدَّ مِنْ أنْ يكونوا علىٰ إحدى الحالينِ ؛ إمَّا عالمينَ باللهِ ، وإمَّا جاهلينَ بهِ ، فلا ثالثةَ ، فإذ قيلَ لهم[٢] : (كيفَ تكفرونَ باللهِ ؟!) وقد علمتَ أنَّ (كيفَ) للسُّؤالِ عنِ الحالِ ، وللكفرِ مزيدُ اختصاصٍ بالعلمِ بالصانعِ وبالجهلِ بهِ . . انساقَ إلىٰ ذلكَ ،

الهُدْهُدِ ، أمانعٌ وحائلٌ أم هو غائبٌ ؟[٣] .

قولُهُ : (**وعليهِ**) ؛ أي : علىٰ معنى الإنكارِ والتعجُّبِ والتوبيخِ . . وردَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ . . . ﴾ الآيةَ .

(**بمعنى التعجُّبِ**) : متعلِّقٌ بـ (قولُهُ) ، أو حالٌ مِنْ مَقُولِهِ[٤] .

خصَّهُ بالذِّكرِ ؛ لكونِهِ العُمدةَ ، ولكونِهِ أحوجَ إلى الذِّكرِ مِنْ جهةِ ظُهُورِ استحالتِهِ على اللهِ تعالىٰ ، **وإنَّما المرادُ** : حالةٌ شبيهةٌ بالتعجُّبِ ، أو حقيقتُهُ علىٰ فَرْضِ الكلامِ ممَّنْ يصحُّ منهُ التعجُّبُ ؛ كما في كثيرٍ مِنَ القرآنِ المَقُولِ علىٰ ألسنةِ العبادِ[٥] .

وصرَّحَ بالتعجيبِ في آخرِ الكلامِ ؛ لكونِهِ مِنْ توابعِ التعجُّبِ .

وحاصلُ كلامِهِ : أنَّ مِثلَ هـٰذا الكلامِ وإنْ فُرِضَ كونُهُ صادراً مِنَ البشرِ . . فمعلومٌ أنَّهُ ليسَ لقصدِ الاستفهامِ عنِ الأحوالِ ؛ كيفَ وقد بُيِّنَ الحالُ ؛ وهو حالُ العلمِ

---

(١) في (أ ، ب ، ج) : (لمعنىٰ) بدل (بمعنىٰ) .

(٢) في (د) : (فإذا) بدل (فإذ) .

(٣) **القائل** : هو الزمخشري في « الكشاف » (٣/٣٥٨) .

(٤) قوله : (**مقوله**) ؛ أي : (كيف تكفرون) . من هامش (هـ) .

(٥) قوله : (**حالة . . .**) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣٠) بأنه لا يُسلَّم أنه وارد لمعنى التعجب ؛ لأن معنى التعجب لا يُتصوَّر في حقه تعالىٰ .

فأفادَ : أفي حالِ العلمِ باللهِ تكفرونَ أم في حالِ الجهلِ بهِ ؟! ثمَّ إذا قُيِّدَ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ بقولِهِ : ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ ، وصارَ المعنىٰ : كيفَ تكفرونَ باللهِ والحالُ حالُ علمٍ بهٰذهِ القصَّةِ[1] ؛ وهي أنْ كنتُم أمواتاً فصِرْتُم أحياءً ، وسيكونُ كذا وكذا ؟! . . صيَّرَ الكفرَ أبعدَ شيءٍ عنِ العاقلِ ، فصارَ وجودُهُ منهُ مَظِنَّةَ التعجُّبِ .

ووجهُ بُعْدِهِ : هو أنَّ هٰذهِ الحالةَ تأبىٰ ألا يكونَ للعاقلِ علمٌ بأنَّ لهُ صانعاً قادراً عالماً حيّاً سميعاً بصيراً موجوداً غنيّاً في جميعِ ذلكَ عن سواهُ ، قديماً غيرَ جسمٍ ولا عَرَضٍ ، حكيماً خالقاً مُنعِماً مُكلِّفاً ، مُرسِلاً للرُّسلِ باعثاً ، مُثِيباً مُعاقِباً ، وعلمُهُ بأنَّ لهُ هٰذا الصَّانعَ يأبىٰ أنْ يكفرَ ، وصدورُ الفعلِ عنِ القادرِ معَ الصَّارفِ القويِّ مَظِنَّةُ تعجُّبٍ وتعجيبٍ وإنكارٍ وتوبيخٍ ؛ فصحَّ أنْ يكونَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ . . . ﴾ إلى آخرِ الآيةِ . . تعجُّباً وتعجيباً وإنكاراً وتوبيخاً .

بالأطوارِ المختلفةِ المذكورةِ ؟! وبالنظرِ إلى الظاهرِ ليسَ استفهاماً عن جميعِ الأحوالِ علىٰ ما هو مدلولُ (كيفَ) ، بل عمَّا لهُ نوعُ اختصاصٍ بالكفرِ ؛ وهو العلمُ والجهلُ ؛ كما إذا قلتَ : (كيفَ جئتَ ؟) كانَ سؤالاً عمَّا لهُ تعلُّقٌ بالمَجيءِ ؛ مِنَ المشيِ والرُّكوبِ ، لا الطُّولِ والقِصَرِ ، والسوادِ والبياضِ ، ثمَّ إذا قُيِّدَ بقولِهِ : (وكنتم أمواتاً . . .) إلىٰ آخرِهِ ؛ بمعنىٰ : وأنتم عالمونَ بذلكَ . . انتفىٰ حالُ الجهلِ أيضاً ، وصارَ المعنىٰ : في أيِّ حالٍ تكفرونَ حالَ العلمِ بالصارفِ القويِّ للعاقلِ عنِ الكفرِ ؟!

فلم يبقَ إلا أنْ يكونَ للإنكارِ ؛ بمعنىٰ : ينبغي ألا يكونَ الكفرُ ، **وللتعجُّبِ** ؛ بمعنىٰ : أنَّ كلَّ عاقلٍ ناظرٍ في هٰذهِ القضيَّةِ يتعجَّبُ منها[2] ، **وللتعجيبِ** ؛ بمعنى :

---

(١) في (د) : (القضية) بدل (القصة) .

(٢) في هامش (و) نسخة : (القصة) بدل (القضية) .

. . . .

اسمعوا أيُّها السامعونَ ، وانظروا أيُّها الناظرونَ ، وتعجَّبوا مِنْ كفرِهمُ الجليِّ ، معَ هٰذا الصارفِ القويِّ ، **وللتوبيخِ** ؛ بمعنىٰ : أليسَ لكم حياءٌ أيُّها الكفرةُ مِنِ ارتكابِ هٰذا الأمرِ الشنيعِ القبيحِ في نفسِهِ المقرونِ بصارفٍ قويٍّ مِنَ الخارجِ ؟!

وما ذكرَهُ حاصلُ تقريرِ « الكشَّافِ »[1] ، تركَهُ لِمَا فيهِ مِنْ بعضِ التطويلِ ، وإنِ اشتملَ علىٰ زيادةِ تفصيلٍ .

والظَّرفُ ؛ **أعني** : (**في حينِ**) : متعلِّقٌ بمعنى النفيِ في (لا بدَّ)[2] .

و(**انساقَ**) : جوابُ (إذ قيلَ) ؛ أي : تأدَّى السؤالُ إلىٰ كونِ الكافرينَ علىٰ إحدى الحالينِ .

و(**إمَّا عالمينَ**) : منصوبٌ بدلٌ مِنْ خبرِ (أنْ يكونوا) ؛ **أعني** : (علىٰ إحدى الحالينِ) ، لا مِنَ المجرورِ[3] .

و(**صَيَّرَ الكفرَ**) : جوابُ (إذا قُيِّدَ) ، **والضميرُ** فيهِ عائدٌ إلىٰ مصدرِ (قُيِّدَ)[4] .

وضميرُ (**وجودُهُ**) ، و(**بُعدِهِ**) : للكفرِ .

(**عن سواهُ**) : عن غيرِهِ إجراءً لهُ مُجرى الأسماءِ دونَ الظروفِ[5] .

---

(١) انظر « الكشاف » (١/ ١٢١ ـ ١٢٢) ، وقوله : (**حاصل تقرير « الكشاف »**) رد علىٰ ناصر الدين الترمذي ؛ حيث توهَّم التغاير بين كلام الزمخشري وكلام المصنف . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٢) أي : انتفىٰ في حين صدور الكفر منهم عدمُ كونهم علىٰ إحدى الحالين . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٣) لأن التقدير حينئذ : (علىٰ عالمين) ، ولا معنىٰ له . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٤) أي : صيَّرَ التقييدُ . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٥) قوله : (**مجرى الأسماء**) فيكون بمعنىٰ (غير) . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

وكذلكَ يقالُ : (أينَ مُغِيثُكَ ؟!) للتوبيخِ والتقريعِ والإنكارِ حالَ تذليلِ المخاطَبِ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص : ٦٢] ؛ توبيخاً للمخاطَبينَ وتقريعاً لهم ؛ لكونِهِ سؤالاً في وقتِ الحاجةِ إلى الإغاثةِ عمَّنْ كانَ يُدَّعىٰ لهُ أنَّهُ يُغيثُ ، وقالَ : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التكوير : ٢٦] ؛ للتنبيهِ على الضَّلالِ .

ويقالُ : (أنَّىٰ تعتمدُ علىٰ خائنٍ ؟!) للتعجُّبِ والتعجيبِ والإنكارِ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [الأنعام : ٩٥] ؛ إنكاراً وتوبيخاً ، وقالَ : ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴾ [الدخان : ١٣] ؛ استبعاداً لِذكْراهم .

ويقالُ : (متىٰ قلتُ هـٰذا ؟!) للجحدِ والإنكارِ ، و(متىٰ تُصلِحُ شأني ؟!) للاستبطاءِ .

قولُهُ : (حالَ تذليلِ المخاطَبِ) ؛ أي : إهانتِهِ . متعلِّقٌ بـ(يقالُ) .

والإنكارُ ها هنا : بمعنى النفيِ ؛ أي : لا مُغِيثَ لكَ .

وقولُهُ : (لكونِهِ) ؛ أي : لكونِ هـٰذا الكلامِ ؛ أي : إنَّما كانَ للتوبيخِ والتقريعِ[1] ؛ لكونِهِ سؤالاً عمَّنْ كانَ يُدَّعىٰ كونُهُ مُغِيثاً أينَ هو ؟! بمعنىٰ : أنَّهُ ليسَ[2] ؛ لأنَّ مكانَهُ ليسَ[3] .

(تُؤفَكونَ) : تُمنَعونَ وتُصرَفونَ ؛ مِنْ أَفَكَهُ يَأْفِكُهُ .

---

(١) التقريع : التعنيف والملامة . من هامش (هـ) .

(٢) أي : أنه غير موجود ؛ لأنهم يذكرون (لَيْسَ) في مقابلة (أَيْسَ) ؛ بمعنىٰ : موجود . انظر « تاج العروس » (ل ي س) (١٦/ ٤٩٢) .

(٣) يعني : السؤال عنه علىٰ سبيل الإنكار لمكانه ؛ فيلزم منه إنكارُهُ علىٰ وجه برهاني . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

وقد عرفتَ الطَّريقَ ، **فراجعْ نفسَك** ، وإذا سلكتَها فاسلُكْها عن كمالِ التيقُّظِ لِمَا لُقِّنْتَ ، **فلا تُجوِّزْ** بعدَما عرفتَ أنَّ التقديمَ يستدعي العلمَ بحالِ نفسِ الفعلِ وقوعاً أو غيرَ وقوعٍ : (أزيداً ضربتَ ؟) سائلاً عن حالِ وقوعِ الضَّربِ ، ولا (أأنتَ ضربتَ زيداً ؟) بنيَّةِ التقديمِ ، . . . .

قولُهُ : (**وقد عرفتَ**) بما ذكَرْنا مِنْ أوَّلِ البابِ إلىٰ ها هنا . . طريقَ استعمالِ كلماتِ الاستفهامِ في معانيها ، والصَّرفِ بمَعُونةِ القرائنِ عن معانيها والحملِ علىٰ ما يناسبُ المقامَ مِنَ المتولِّداتِ .

وقد يُفسَّرُ الطريقُ : بحملِها علىٰ غيرِ معانيها بمَعُونةِ قرائنِ الأحوالِ[1] .

ويأباهُ قولُهُ : (**وإذا سلكتَها**) ؛ أي : الطريقَ التي عرفتَها . . فاسلُكْها عن كمالِ التيقُّظِ لِمَا عُرِّفْتَهُ وفُهِّمْتَهُ ؛ لأنَّهُ لا يخصُّ الصَّرْفَ عن معانيها وإنْ كانَ ينساقُ إليهِ[2] ، ومعَ هٰذا فهٰذا **أليَقُ بالمقامِ**[3] ، **وأسبَقُ إلى الأفهامِ** .

قولُهُ : (**وقوعاً أو غيرَ وقوعٍ**) تمييزٌ مِنْ (حالِ نفسِ الفعلِ)[4] .

(**فلا تُجوِّزْ**) أنتَ حالَ كونِكَ سائلاً عنِ الضَّربِ هل وقعَ أم لا : (أزيداً ضربتَ ؟) ؛ لأنَّ التقديمَ يستدعي العلمَ بوقوعِ الضَّربِ مِنَ المخاطَبِ ، والسؤالَ عنِ الوقوعِ يستدعي الشكَّ فيهِ ، فيتناقضُ ، وكذا (أأنتَ ضربتَ زيداً ؟) إذا قُصِدَ بهِ

---

(١) قال **بهٰذا التفسير** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٩٠) .

(٢) قوله : (**وإن كان ينساق إليه**) ؛ أي : ينساق الكلام إلىٰ تخصيص الطريق بالصرف عن معانيها ؛ لذكره عقبه . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (**ومع هٰذا**) ؛ أي : الإباء ، أو دليله ؛ وهو : لأنه لا يخص . . . إلىٰ آخره ، أو الانسياق . من هامش (هـ) ، وقوله : (**أليق بالمقام**) ؛ لأنه أورد فيها قوله : (أزيداً ضربت ؟) وغيره ، وليس فيها حملُ الكلام علىٰ غير معناها من المتولِّدات . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

(٤) أي : حالها من جهة وقوع الفعل وعدمه ، لا حال عن الحال كما قيل ؛ فإنه لا يساعد عليه المعنىٰ . « قوجحصاري » (ق١١٥) .

ولا ترْضَ : (أزيداً ضربتَ أم لا ؟) ، ولا (أأنتَ ضربتَ زيداً أم لا ؟) بنيَّةِ التقديمِ ، ولٰكنْ إنْ شئتَ (أم) فقلْ : (أزيداً ضربتَ أم غيرَهُ ؟) ، و(أأنتَ ضربتَ زيداً أم غيرُكَ ؟) .

أنَّ المسندَ إليهِ كانَ في الأصلِ مؤخَّراً فقُدِّمَ للاختصاصِ . . يستدعي العلمَ بوقوعِ الضَّربِ علىٰ زيدٍ ، فجعلُهُ سؤالاً عن وقوعِ الضربِ يناقضُهُ ، بخلافِ ما إذا لم تَنْوِ التقديمَ ، وجعلتَ (أنتَ) مِنْ أوَّلِ الأمرِ مبتدأً ، وحملتَ الكلامَ على التقوِّي دونَ التخصيصِ ؛ فإنَّهُ يجوزُ .

ولم يعتبرْ هـٰذا الشرطَ في المفعولِ وإنْ كانَ يحتملُ أنْ يكونَ التقديمُ لا للحصرِ والاختصاصِ[١] ؛ لأنَّهُ قليلٌ جدّاً لم يعتبرْهُ المصنِّفُ أصلاً ، بخلافِ المسندِ إليهِ ؛ فإنَّ كونَهُ مبتدأً مِنْ أوَّلِ الأمرِ غيرُ مفيدٍ للتخصيصِ مُساوٍ لاعتبارِ التقديمِ[٢] ، بل ربَّما يكونُ أرجحَ بحكمِ الأصلِ[٣] .

وكذا لا ترْضَ أنْ تقولَ : (أزيداً ضربتَ أم لا ؟) ، و(أأنتَ ضربتَ زيداً أم لا ؟) ؛ سواءٌ جعلتَ (أم لا) ؛ بمعنىٰ : (أم لم تضربْ أحداً)[٤] ، و(لم يَضرِبْ أحدٌ)[٥] ، أو بمعنىٰ : (لم تضربْ زيداً)[٦] ، و(لم تضربْ أنتَ)[٧] ؛ لأنَّ (أم) سؤالٌ عن تعيينِ أحدِ المتساويينِ ، فإذا وليَها نفيُ الفعلِ . . كانَ مقابلُها إثباتَ الفعلِ

---

(١) قوله : (**هـٰذا الشرط**) ؛ أي : اعتبار التقديم . من هامش (أ) .

(٢) في (ج ، د) : (التخصيص) بدل (التقديم) .

(٣) قوله : (**ولم يعتبر هـٰذا الشرط . . .**) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣٠) **بأنه كان الوجه** : التقييد بنية التقديم للحصر ؛ لجواز أن يكون تقديم المفعول لرعاية القرائن ، أو لمجرَّد الاهتمام ، أو لغير ذلك .

(٤) في (أزيداً ضربت) . من هامش (هـ) .

(٥) في (أأنت ضربت زيداً) . من هامش (هـ) .

(٦) في (أزيداً ضربت) . من هامش (هـ) .

(٧) في (أأنت ضربت زيداً) . من هامش (هـ) .

وإنْ أردتَ بالاستفهامِ التقريرَ فاحْذُهُ علىٰ مِثالِ الإثباتِ ؛ فقلْ حالَ تقريرِ الفعلِ : (أضربتَ زيداً ؟!) ، أو (أتضربُ زيداً ؟!) .

كيفَما كانَ[1] ، لا خصوصَ المفعوليَّةِ أوِ الفاعليَّةِ علىٰ ما يُعطيهِ التقديمُ .

وإنَّما قالَ : (**لا ترْضَ**) دونَ (**لا تُجوِّزْ**) ؛ لأنَّهُ يحتملُ احتمالاً بعيداً أنْ يقالَ : معناهُ : (أم لا زيداً ضربتَ بل غيرَهُ) ، و(أم لا أنتَ ضربتَ بل غيرُكَ) ، فيكونَ التردُّدُ في التعيينِ ، **لـٰكنَّهُ بعيدٌ عنِ الفهمِ** ، سخيفٌ في الاستعمالِ .

قولُهُ : (**وإنْ أردتَ بالاستفهامِ التقريرَ**) لمَّا ذكرَ في حقيقةِ الاستفهامِ السؤالَ عنِ الفعلِ وعنِ الفاعلِ وعنِ المفعولِ ، والفرقَ بينَها في صورةِ التركيبِ[2] ، وما يصحُّ وما لا يصحُّ . . حاولَ إجراءَ ذلكَ فيما هو بمنزلةِ الأصلِ مِنْ فروعِ الاستفهامِ ، وكالحقيقةِ في كثرةِ الاستعمالِ ؛ وهما التقريرُ والإنكارُ .

والتقريرُ عندَهم : **يقالُ بمعنى التحقيقِ والتثبيتِ** ، **وبمعنى الحملِ على الإقرارِ والإلجاءِ إليهِ** ، وهـٰذا هو الشائعُ فيما بينَهم ، **والأوَّلُ هو المرادُ ها هنا** ؛ بدليلِ قولِهِ : (حالَ تقريرِ الفعلِ) دونَ أنْ يقولَ : (التقريرِ بالفعلِ) ، وأمرَ بقياسِ التقريرِ علىٰ مِثالِ الإثباتِ[3] ، ونَسْجِ الإنكارِ علىٰ مِنْوالِ النَّفيِ[4] .

فقولُهُ : (**فاحْذُهُ**) أمرٌ مِنْ حَذَوْتُ النَّعلَ بالنَّعلِ ، **عدَّاهُ بـ** (**علىٰ**) ؛ لتضمينِ معنى القياسِ .

---

(١) قوله : (**مقابلها**) ؛ أي : مقابل (أم) الهمزة التي وليَها إثباتُ الفعل ، ففي الكلام اختصار . من هامش (هـ) .

(٢) في (ب ، ج ، و) : (بينهما) بدل (بينها) .

(٣) قوله : (**وأمر**) عطف علىٰ (قوله) في (بدليل قوله) . « قوجحصاري » (ق١١٦) ، وفي بعض النسخ : (ولذا أمر) . من هامش (هـ) .

(٤) قوله : (**ونسج**) عطف علىٰ (قياس) ، **والحاصل** : أن وجه الدلالة : أن النفي مقابل للإثبات بمعنى التحقيق والتثبيت ، لا بمعنى الحمل على الإقرار الذي يتناول النفي والإثبات . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

وقلْ حالَ تقريرِ أنَّهُ الضاربُ دونَ عمرٍو : (أأنتَ ضربتَ زيداً ؟!) ؛ كما قالَ تعالىٰ[1] : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ .

وأوردَ لتقريرِ الفعلِ مثالينِ ؛ تنبيهاً علىٰ جريانِهِ في الماضي والمضارعِ ، ولإنكارِ الفعلِ مثالينِ : أحدُهما ظاهرٌ صريحٌ ؛ وهو (أضربتَ زيداً ؟!) ، والآخرُ خفيٌّ مكنيٌّ ؛ وهو (أزيداً ضربتَ أم عمراً ؟!) لمَنْ يُردِّدُ الضَّربَ بينَهما ، ويدَّعي أنَّهُ ضربَ أحدَهما ؛ فإنَّكَ إذا أنكرتَ ما اعتقدَهُ المخاطَبُ مَحَلّاً للفعلِ . . لزمَ إنكارُ الفعلِ ؛ ضرورةَ أنَّ الفعلَ لا يوجدُ بدونِ مَحَلٍّ ، وباقي المحالِّ منتفيةٌ في اعتقادِ المخاطَبِ ، فإذا نفيتَ ذلكَ المحلَّ أيضاً كانَ ذلكَ نفياً للَّازمِ ، وهو دليلٌ علىٰ نفيِ الملزومِ وبرهانٌ عليهِ .

ونظيرُهُ مِنَ التنزيلِ : ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام : ١٤٣] ؛ أي : لو وُجِدَ التحريمُ لكانَ إمَّا هٰذا وإمَّا ذاكَ ، وكلاهما مُنتَفٍ ، والمعنىٰ : إنكارُ أنْ يُحرِّمَ اللهُ مِنْ جنسِ الغنمِ ضَأْنِها ومَعْزِها شيئاً مِنْ نوعَيْ ذكورِها وإناثِها ، ولا ممَّا تحملُ إناثُ الجنسينِ ، وكذا في جنسَيِ الإبلِ والبقرِ ؛ وذلكَ أنَّهم كانوا يُحرِّمونَ ذكورَ الأنعامِ تارةً ، وإناثَها تارةً ، وأولادَها كيفَما كانَتْ ذكوراً أو إناثاً أو مختلطةً أخرىٰ[2] ، وكانوا يقولونَ : قد حرَّمَها اللهُ .

وأوردَ مِنْ أمثلةِ تقريرِ الفاعلِ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٢] ، وتقريرُ « دلائلِ الإعجازِ » : أنَّ التقريرَ فيهِ بمعنى الحملِ على الإقرارِ ، قالَ : (لم يقولوا ذلكَ لهُ عليهِ السلامُ وهم يريدونَ أنْ يُقِرَّ لهم بأنَّ كسرَ الأصنامِ قد كانَ ، ولٰكنْ أنْ يُقِرَّ بأنَّهُ منهُ كانَ ؛ كيفَ وقد أشاروا إلى الفعلِ في قولِهم : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ ، وقالَ عليهِ السلامُ : ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ

---

(١) في (أ ، د ، هـ) زيادة : (﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى ﴾ ، وقوله) .

(٢) في هامش (هـ) : (« أو مختلفة » أصح) .

أو أنَّ زيداً مضروبُهُ : (أزيداً ضربتَ ؟!) .

وإنْ أردتَ بهِ الإنكارَ فانسُجْهُ على مِنوالِ النَّفيِ ؛ فقلْ في إنكارِ نفسِ الضَّربِ : (أضربتَ زيداً ؟!) ، أو قلْ : (أزيداً ضربتَ أم عمراً ؟!) ؛ فإنَّكَ إذا أنكرتَ مَنْ يُردِّدُ الضَّربَ بينَهما[1] . . تولَّدَ منهُ إنكارُ الضَّربِ على وجهٍ بُرْهانيٍّ .

ومنهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ .

وفي إنكارِ أنَّهُ الضاربُ : (أأنتَ ضربتَ زيداً ؟!) .

وفي إنكارِ أنَّ زيداً مضروبُهُ : (أزيداً ضربتَ ؟!) ؛ كما قالَ اللهُ تعالىٰ :

كَبِيرُهُمْ ﴾ [الأنبياء : ٦٣] ؟! ولو كانَ التقريرُ بالفعلِ لكانَ الجوابُ : « فعلتُ » ، أو « لم أفعلْ »)[2] .

وما يقعُ في بعضِ النُّسخِ ؛ مِنَ التمثيلِ بقولِهِ تعالىٰ : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ١١٦] . . يُقوِّي هٰذا ؛ لظهورِ أنَّ التقريرَ فيهِ بمعنى الحملِ على الإقرارِ ، لا بمعنى التثبيتِ .

فإنْ قيلَ : لا دلالةَ في السِّياقِ علىٰ أنَّهم كانوا عالمينَ بأنَّ إبراهيمَ عليهِ السلامُ هو الذي كسرَ الأصنامَ حتىٰ يُحملَ الهمزةُ على التقريرِ دونَ حقيقةِ الاستفهامِ[3] .

قُلنا : يدلُّ عليهِ أنَّهُ خاطبَهم بقولِهِ تعالىٰ : ﴿ تَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وأنَّهُ لمَّا قيلَ : ﴿ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٥٩ ـ ٦٠] ، وظاهرُهُ الاستدلالُ مِنْ ذمِّهِ الأصنامِ على أنَّهُ الكاسرُ لها[4] ، وذُكِرَ في تفسيرِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ

---

(١) في (أ ، ج) : (تردد) بدل (يردد) .

(٢) دلائل الإعجاز (ص١١٣) .

(٣) القائل : هو القزويني في « الإيضاح » (ص١١٣) .

(٤) في « المطوَّل » (ص ٢٣٦) : (من حَلِفِهِ وذمِّهِ) .

﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ ، وقالَ : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ .

ومنهُ أيضاً : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾ .

---

* ﴿ فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾ [الصافات : ٩٣ ـ ٩٤] أنَّ البعضَ منهم قد شاهدوا أنَّهُ يكسرُ الأصنامَ ، فأقبلوا إليهِ يُسرِعونَ ؛ ليكُفُّوهُ[(١)] .

قولُهُ : (﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [الأنعام : ١٤] ، ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٠]) تقديمُ المفعولِ وإيلاؤُهُ همزةَ الإنكارِ . . ظاهرٌ فيهما ، والمعنىٰ علىٰ إنكارِ أنْ يتَّخذَ غيرَ اللهِ وليّاً ، لا علىٰ إنكارِ اتِّخاذِ الوليِّ ، وكذا المعنىٰ : أتخصُّونَ آلهتَكم بالدَّعوةِ إذا أصابَكم ضُرٌّ أم لا ؟! بل تخصُّونَ اللهَ بالدُّعاءِ دونَ آلهتِكم ، فيكشفُ ما تدعونَهُ إلىٰ كشفِهِ .

وأمّا في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾ [القمر : ٢٤] : فتقديمُ المفعولِ ليسَ بظاهرٍ ؛ لأنَّهُ مِنْ بابِ الإضمارِ علىٰ شريطةِ التفسيرِ ، يحتملُ أنْ يُقدَّرَ الفعلُ المحذوفُ مقدَّماً على المفعولِ ، وأنْ يُقدَّرَ مؤخَّراً عنهُ ؛ ولذا قالَ : (ومنهُ أيضاً) ، ولم يَنظِمْهُ في سِلْكِ الآيتينِ المذكورتينِ .

ووجهُهُ : أنَّ سياقَ الكلامِ يدلُّ علىٰ أنَّهم لم يُنكِروا مطلَقَ الاتِّباعِ ، وإنَّما أنكروا أنْ يتَّبعوا بشراً مِثلَهم في الجنسيَّةِ ، وطلبوا أنْ يكونَ مِنْ جنسٍ آخرَ ؛ وهمُ الملائكةُ ، وقالوا : (منّا) ؛ لأنَّهُ إذا كانَ منهم كانَتِ المماثلةُ أقوىٰ ، وقالوا : (واحداً) ؛ إنكاراً لأنْ يتَّبعَ الأمَّةُ رجلاً واحداً ، أو أرادوا : واحداً مِنْ أفنائِهم[(٢)] ؛ ليسَ بأشرفِهم وأفضلِهم ، فوجبَ أنْ يُقدَّرَ الفعلُ بعدَ المنصوبِ ليكونَ ما يلي الهمزةَ هو المفعولَ ، فيعودَ الإنكارُ إلىٰ كونِهِ المفعولَ ، لا إلى الفعلِ نفسِهِ .

---

(١) انظر « الكشاف » (٤/ ٥٠) .

(٢) في (أ ، هـ) : (أبنائهم) بدل (أفنائهم) ، **ويقال** : (هو من أفناء الناس) ؛ إذا لم يُعلَم ممَّن هو . انظر « الصحاح » (ف ن ي) (٦/ ٢٤٥٧) .

فتذكَّرْ ، ولا تغفُلْ عنِ التفاوتِ بينَ الإنكارِ للتوبيخِ علىٰ معنىٰ : لمَ كانَ ؟ أو لمَ يكونُ ؟ كقولِكَ : (أعصيتَ ربَّكَ ؟!) ، أو (أتعصي ربَّكَ ؟!) ، وبينَ الإنكارِ للتكذيبِ علىٰ معنىٰ : لم يكنْ ، أو لا يكونُ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ ، وقولِهِ : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ ، وقولِهِ : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ .

قولُهُ : (فتذكَّرْ) لمَّا لم يكنِ الإنكارُ في الأمثلةِ التي جعلَها للإنكارِ بمعنىً واحدٍ ، بل في البعضِ بمعنىٰ : ما كانَ ينبغي أنْ يقعَ ما وقعَ في الماضي ، أو لا ينبغي أنْ يقعَ ما يقعُ في المستقبلِ ، وفي البعضِ بمعنىٰ : لم يكنْ ذلكَ في الماضي ، أو لا يكونُ ذلكَ في الحالِ أوِ الاستقبالِ . . حاولَ التنبيهَ عليهِ وعلىٰ ما بينَها مِنَ التفاوتِ .

فمعنىٰ (أعصيتَ ؟!) : لمَ عصيتَ ؟! وما كانَ ينبغي أنْ يكونَ ذلكَ العصيانُ الذي كانَ .

ومعنىٰ (أتعصي ؟!) : لمَ تعصي ؟! ولا ينبغي أنْ يكونَ منكَ العصيانُ .

ومعنىٰ ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ [الإسراء : ٤٠] ، و﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [الصافات : ١٥٣] : لم يقعْ ذلكَ الإصفاءُ والاصطفاءُ[1] ؛ وذلكَ أنَّهم قالوا : (الملائكةُ بناتُ اللهِ) ، فأنكرَ ذلكَ عليهم ، وقالَ : أيخصُّكم ربُّكم علىٰ وجهِ الخُلُوصِ والصَّفاءِ بأفضلِ الأولادِ[2] ـ وهمُ البنونَ ـ واتَّخذَ لنفسِهِ دونَهم ؛ وهي البناتُ ؟! لم يكنْ ذلكَ ، ولم يَصطفِ البناتِ ، ولا ينبغي لهُ ذلكَ .

ومعنىٰ ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود : ٢٨] : لا نُلزِمُكم علىٰ قبولِ البيِّنةِ[3] ، ولا نَقسِرُكم

---

(١) الإصفاء : الإيثار . من هامش (هـ) .

(٢) في (هـ) : (والإصفاء) بدل (والصفاء) .

(٣) في (و) : (لا نكرههكم) بدل (لا نلزمكم) .

وإيَّاكَ أنْ يَزِلَّ عن خاطِرِكَ التفصيلُ الذي سبقَ في نحوِ : (أنا ضربتُ) ، و(أنتَ ضربتَ) ، و(هو ضربَ) ؛ مِنِ احتمالِ الابتداءِ ، واحتمالِ التقديمِ ، وتفاوتِ المعنىٰ في الوجهينِ ؛ . . . .

على الاهتداءِ بها وأنتم تكرهونَها ولا تختارونَها[١] ، قد جيءَ بضميرَيِ المفعولينِ متَّصلينِ ، وفي مِثلِهِ يجوزُ انفصالُ الثاني ؛ مِثلُ : (أنُلزِمُكم إيَّاها) .

قولُهُ : (**وإيَّاكَ أنْ يَزِلَّ**) قد سبقَ في بحثِ (تقديمِ المسندِ)[٢] أنَّ مِثلَ : (أنا عرفتُ) ، و(أنتَ عرفتَ) ، و(هو عرفَ) . . يكونُ تارةً للتقوِّي ؛ بأنْ يُعتبَرَ الضميرُ مِنْ أوَّلِ الأمرِ مبتدأً ، وتارةً للتخصيصِ ؛ بأنْ يُعتبَرَ في الأصلِ مؤخَّراً علىٰ أنَّهُ فاعلٌ معنويٌّ قُدِّمَ للاختصاصِ[٣] ، وأنَّ المُظهَرَ المعرَّفَ ؛ مِثلُ : (زيدٌ عرفَ) . . للتقوِّي لا غيرُ[٤] ، والمنكَّرَ ؛ مِثلُ : (رجلٌ عرفَ) . . للتخصيصِ لا غيرُ[٥] ، **فأشارَ ها هنا** إلىٰ أنَّهُ ينبغي أنْ يكونَ حاضراً لديكَ عندَ إدخالِ الهمزةِ للاستفهامِ أو للتقريرِ أو للإنكارِ ؛ حتىٰ تحملَ كلّاً مِنَ التراكيبِ علىٰ ما يليقُ بهِ مِنَ التقوِّي أوِ التخصيصِ قطعاً أوِ احتمالاً ؛ فتحملَ (أرجلٌ ضربَ ؟!) علىٰ إنكارِ كونِهِ الفاعلَ ، لا علىٰ إنكارِ الفعلِ البتةَ ، و(أأنتَ ضربتَ ؟!) تارةً علىٰ إنكارِ الفاعليَّةِ[٦] ، وتارةً علىٰ إنكارِ الفعلِ بحسَبِ قرينةِ المقامِ ، و(أزيدٌ ضربَ ؟!) علىٰ إنكارِ الفعلِ البتةَ دونَ إنكارِ الفاعليَّةِ وتسليمِ الفعلِ ؛ لِمَا سبقَ ؛ مِنْ أنَّ المُظهَرَ المعرَّفَ يُحمَلُ على الابتداءِ البتةَ دونَ التقديمِ .

---

(١) قوله : (ولا نقسركم) من القَسْر ؛ وهو القهر . من هامش (أ) .
(٢) في (أ ، د) : (المسند إليه) بدل (المسند) .
(٣) انظر (١/ ٦٤٨ـ ٦٧٤) .
(٤) انظر (١/ ٦٧٠ـ ٦٧١) .
(٥) انظر (١/ ٦٧١) .
(٦) في (أ ، ب ، ج ، و) : (فاعلية زيد) بدل (الفاعلية) ، وفي (د) : (فاعلية « أنت ») .

فلا تَحمِلْ نحوَ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ على التقديمِ ؛ **فليسَ المرادَ** : أنَّ الإذنَ يُنكَرُ مِنَ اللهِ دونَ غيرِهِ ، ولـٰكنِ احمِلْهُ على الابتداءِ مراداً منهُ تقويةُ حكمِ الإنكارِ .

فمنْ ها هنا يُعترَضُ علىٰ قولِهِ[1] : فلا تَحمِلْ نحوَ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس : ٥٩] على التقديمِ ؛ بناءً علىٰ أنْ ليسَ القصدُ إلى التخصيصِ وإرادةِ أنَّ الإذنَ يُنكَرُ مِنَ اللهِ لا مِنْ غيرِهِ[2] ، ولـٰكنِ احمِلْهُ علىٰ أنَّ (الله) مبتدأٌ مِنْ أوَّلِ الأمرِ ، والمرادَ تقويةُ حكمِ الإنكارِ : بأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ مِثلَهُ يحتملُ التقديمَ والقصدَ إلى التخصيصِ إذا كانَ مناسباً للمقامِ[3] ، وقد سبقَ أنَّهُ ليسَ كذلكَ .

والجوابُ : أنَّ المذكورَ فيما سبقَ هو أنَّ (زيدٌ عرفَ) ، و(رجلٌ عرفَ) . . ليسا مِنْ قَبيلِ (هو عرفَ) في احتمالِ الاعتبارينِ على السواءِ ، بل حقُّ المعرَّفِ حملُهُ علىٰ وجهِ تقوِّي الحكمِ ، وحقُّ المنكَّرِ حملُهُ علىٰ وجهِ التخصيصِ ، وأنَّهُ ليسَ لقولِنا : (زيدٌ عرفَ) غيرُ احتمالِ الابتداءِ ، اللهمَّ إلا أنْ يُقدَّرَ بذلكَ الوجهِ البعيدِ ؛ وهو كونُهُ في الأصلِ مؤخَّراً علىٰ أنَّهُ بدلٌ ؛ كما في ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء : ٣] ، قُدِّمَ للتخصيصِ ، فلا يُرتكَبُ عندَ المعرَّفِ ؛ لكونِهِ علىٰ شرطِ المبتدأِ ، فذكرَ ها هنا أنَّ ذلكَ الاحتمالَ لا يُرتكَبُ في الآيةِ لمانعٍ آخرَ ؛ وهو عدمُ مناسبةِ المقامِ .

أو نقولُ : **مرادُهُ** : أنَّهُ علىٰ تقديرِ صحَّةِ اعتبارِ التقديمِ وإفادةِ الاختصاصِ في المُظهَرِ المعرَّفِ أيضاً **علىٰ ما يراهُ الشيخُ عبدُ القاهرِ وصاحبُ « الكشَّافِ »** علىٰ ما صرَّحَ بهِ في مواضعَ[4] . . فلا سبيلَ إليهِ في هـٰذهِ الآيةِ ؛ لأنَّ المعنىٰ علىٰ نفيِ

---

(١) قوله : (**فمن ها هنا**) ؛ أي : مما ذكر ؛ من أن مثل : (أزيد ضرب ؟!) يُحمَل علىٰ إنكار الفعل البتة دون إنكار الفاعلية ، **والمعترض** : هو القزويني في « الإيضاح » (ص١١٤) .

(٢) قوله : (**بناء**) علة لقوله : (فلا تحمل) « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٣) قوله : (**بأنه يوهم**) متعلق بقوله : (يُعترض) . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٤) انظر مثلاً : « الكشاف » (١/ ٢٠٠) .

. . . .

الإذنِ مِنَ اللهِ تعالىٰ ، لا علىٰ تسليمِ ثبوتِ الإذنِ وإنكارِ أنْ يكونَ الفاعلُ هو اللهَ تعالىٰ ، فتعيَّنَ حملُهُ على الابتداءِ وإفادةِ التقوِّي علىٰ رأيِهما أيضاً ، **فيكونُ ذلكَ اعتراضاً علىٰ صاحبِ « الكشَّافِ »** ؛ حيثُ عدَّ الآيةَ مِنْ قَبيلِ : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [الأنعام : ١٤] في كونِ الإنكارِ راجعاً إلىٰ ما يلي الهمزةَ ، لا إلى الفعلِ(١) .

قولُهُ : (**مراداً منهُ تقويةُ حكمِ الإنكارِ**) حالٌ مِنْ ضميرِ (احمِلْهُ) ، **والضميرُ** : لـ (نحوَ قولِهِ تعالىٰ) ، **وفيهِ إشارةٌ** إلىٰ أنَّ حرفَ الإنكارِ إذا دخلَ علىٰ كلامٍ يفيدُ التقوِّيَ . . كانَ لتأكيدِ الإنكارِ ، لا إنكارِ التأكيدِ ؛ كما أنَّهُ إذا دخلَ علىٰ ما يفيدُ الاختصاصَ ؛ مِثلُ : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ . . كانَ لاختصاصِ النفيِ ، لا نفيِ الاختصاصِ كالنفيِ بعينِهِ علىٰ ما سبقَ ؛ مِنْ أنَّ مِثلَ : (ما هم بمؤمنينَ) لتأكيدِ النفيِ ، و(ما أنا قلتُ) ، و(ما زيداً ضربتُ) لاختصاصِ النفيِ ؛ فقولُ الأَبِيوَرْديِّ(٢) : [من البسيط]

لا أَنْـتَ تُعْجِبُنَـا يَـا نَجْـدُ بَعْـدَهُـمُ ... وَلا لَنَـا بِـالْحِمَـىٰ عَيْـشٌ كَمَـا كَـانَـا

لمَّا لم يناسبْهُ الاختصاصُ كانَ لتأكيدِ النفيِ .

فإنْ قلتَ : هـٰذا يستقيمُ في مِثلِ التقريرِ والإنكارِ ، فما وجهُهُ في حقيقةِ الاستفهامِ ؛ كما إذا قيلَ : (أأنتَ ضربتَ زيداً ؟) و(أزيدٌ قامَ ؟) عندَ نيَّةِ الابتداءِ دونَ التقديمِ ؟ بل ما وجهُ كثرةِ التأكيدِ بعدَ حرفِ الاستفهامِ ؛ مِثلُ : ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ [يوسف : ٩٠] ؟

قلتُ : هو جارٍ على الأصلِ مِنْ كونِ الاستفهامِ عائداً إلى التحقيقِ والتأكيدِ ،

---

(١) انظر « الكشاف » (٢/ ٣٥٤) .

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من « ديوانه » ، وفي (ب ، ج ، و) : (تصحبنا) بدل (تعجبنا) .

وانظِمْ في هٰذا السِّلْكِ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ ، وقولَهُ : ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ ﴾ [الزخرف : ٤٠] ، وقولَهُ : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ ، وما جرىٰ مَجْراهُ .

حتىٰ إنَّ أصلَ الحكمِ كأنَّهُ معلومٌ ، وإنَّما السؤالُ عن تأكُّدِهِ وتقرُّرِهِ هٰذهِ الغايةَ مِنَ التأكُّدِ والتقرُّرِ[1] .

قولُهُ : (**وانظِمْ في هٰذا السِّلْكِ**) ؛ أي : سِلْكِ قولِهِ تعالى : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس : ٥٩] في الحملِ على الابتداءِ للتقوِّي دونَ التقديمِ للاختصاصِ ؛ **فمَيْلُ المصنِّفِ في الآياتِ الثلاثِ وأمثالِها إلىٰ أنَّ الإنكارَ علىٰ أصلِ الحكمِ** دونَ فاعليَّةِ الفاعلِ معَ تقرُّرِ الحكمِ مِنْ فاعلٍ آخرَ ليكونَ التقديمُ للاختصاصِ علىٰ ما يذهبُ إليهِ الكثيرونَ ، وهٰذا كما ذكرَ في الإثباتِ[2] ؛ أنَّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [النحل : ٢٠] ، ﴿ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأعراف : ١٩٦] ، ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [النمل : ١٧] ، ﴿ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾ [المائدة : ٦١] . . للتقوِّي دونَ التخصيصِ[3] .

وهٰذا ظاهرٌ في ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ [يونس : ٩٩] ، **﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾** ؛ إذِ المعنىٰ علىٰ إنكارِ صدورِ الفعلِ عنِ المخاطَبِ ، لا علىٰ إنكارِ أنْ يكونَ هو الفاعلَ وإثباتِ أنَّ الفعلَ متقرِّرٌ وفاعلَهُ غيرُكَ .

وأمَّا في ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [الزخرف : ٣٢] : **فالظاهرُ : اعتبارُ التقديمِ وقصدُ التخصيصِ** ؛ ردّاً لاعتراضِهم وتحكُّمِهم بقولِهم : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف : ٣١] ، وأنْ يكونوا همُ المدبِّرينَ لأمرِ

---

(١) كما يرشدك إليه جوابه عليه السلام بقوله : ﴿ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ﴾ ؛ فإن قوله : (وهٰذا أخي) تقرير وتحقيق لكونه يوسف ، فدل علىٰ أنهم سألوا عن تقرُّره وتحقُّقه . من هامش (هـ) .

(٢) في النسخ ما عدا (هـ) : (الآيات) بدل (الإثبات) .

(٣) انظر (١/ ٦٥٥) .

[وجهُ لُزومِ كلماتِ الاستفهامِ صدرَ الكلامِ]

وإذ عرفتَ أنَّ هٰذهِ الكلماتِ للاستفهامِ ، وعرفتَ أنَّ الاستفهامَ طلبٌ ، وليسَ يخفىٰ : أنَّ الطلبَ إنَّما يكونُ لِمَا يُهِمُّكَ ويَعْنِيكَ شأنُهُ ، لا لِمَا وجودُهُ وعدمُهُ عندَكَ بمنزلةٍ ، وقد سبقَ أنَّ كونَ الشيءِ مُهِمّاً جهةٌ مستدعيةٌ لتقديمِهِ في الكلامِ . . . .

النبوَّةِ[1] ، والمتولِّينَ لقسمةِ رحمةِ اللهِ ؛ ولهٰذا عقَّبَهُ بقولِهِ : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا ﴾ .

والحقُّ : أنَّ أمثالَ هٰذا مفوَّضةٌ إلىٰ قرينةِ الحالِ واقتضاءِ المقامِ ، وهي تختلفُ باختلافِ الطِّباعِ والأفهامِ ، فمَنِ ادَّعىٰ أحدَ الطرفينِ بمقتضىٰ ذَوْقِهِ وموجَبِ فَهْمِهِ . . فليسَ بحُجَّةٍ علىٰ مَنِ ادَّعى الطرفَ الآخرَ كذلكَ ، ولا منعُ أحدِهما على الآخرِ بضائرٍ ما لم تظهَرْ جهةُ امتناعٍ هنالكَ[2] .

وأمَّا مجرَّدُ أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ المعنىٰ علىٰ هٰذا ، ولمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ علىٰ ذلكَ ؟ مِثلُ أنْ يقالَ : لا نُسلِّمُ أنَّ الآياتِ الثلاثَ على التقوِّي دونَ الاختصاصِ أو بالعكسِ[3] : فخارجٌ عن قانونِ هٰذا الفنِّ ، وإنَّما يصحُّ في البُرهانيَّاتِ .

قولُهُ : (وإذ عرفتَ أنَّ هٰذهِ الكلماتِ للاستفهامِ)[4] قد وعدَ في بحثِ (تقديمِ المسندِ) أنَّهُ يُقرِّرُ في (قانونِ الطلبِ) وجهَ تضمُّنِ الاستفهامِ صدرَ الكلامِ[5] ، فهٰذا تقريرُهُ .

---

(١) قوله : (وأن يكونوا) عطف علىٰ (قولهم) . من هامش (هـ) .

(٢) وفي ذلك رد علىٰ ناصر الدين الترمذي ؛ حيث ذهب إلىٰ أن التقديم في هٰذه الآيات ممكن . « قوجحصاري » (ق ١١٦) .

(٣) انظر « شرح المفتاح » للمؤذني (ق١٢٨ ، ١٣١) .

(٤) في (ب ، ج ، د ، هـ) : (وإذا) بدل (وإذ) .

(٥) انظر (١/ ٦٣٤) .

. . . .

وحاصلُهُ : أَنَّهُ طلبٌ[1] ، والطلبُ لا يكونُ إلا لِمَا بهِ فَرْطُ اهتمامٍ ، وكلُّ ما بهِ فَرْطُ اهتمامٍ يجبُ تقديمُهُ في الكلامِ .

ولا يَرِدُ عليهِ أنَّ الإخبارَ أيضاً لا يكونُ إلا بما بهِ فَرْطُ اهتمامٍ[2] ؛ لأنَّ الإنسانَ كثيراً ما يُخبِرُ بما لا يَعْنيهِ[3] .

لٰكنْ يَرِدُ أنَّ كلّاً مِنَ الأمرِ والنَّهيِ طلبٌ ، وتقديمَ معمولاتِهِ عليهِ جائزٌ ؛ مِثْلُ : (زيداً اضربْ) ، و(عمراً لا تضربْ) .

ولا يقالُ : النَّهيُ طلبُ الانتفاءِ ، وهو دليلُ عدمِ الاهتمامِ .

لأنَّا نقولُ : فيكونُ اهتمامٌ بالانتفاءِ والتركِ وكفِّ النَّفسِ ، وفيهِ المطلوبُ[4] .

ويمكنُ أنْ يقالَ[5] : **المرادُ** : أنَّهُ طلبٌ للحصولِ في الذِّهنِ[6] ، واشتغالِ أشرفِ أجزائِكَ وخلاصةِ حقيقتِكَ بهِ ، والانتقاشِ بصورتِهِ ، وهٰذا لا يكونُ إلا لِمَا بهِ غايةُ الاهتمامِ ، بخلافِ طلبِ الحصولِ في الخارجِ ؛ فإنَّهُ قد لا يكونُ بهٰذهِ المثابةِ .

لا يقالُ : المطلوبُ لُزومُ تقديمِ الطلبِ بل ما بهِ الطلبُ ؛ كأدواتِ الاستفهامِ ، واللازمُ مِنَ الدليلِ لُزومُ تقديمِ المطلوبِ .

لأنَّا نقولُ : المطلوبُ بالطلبِ ، والطلبُ بالأداةِ ، وبهٰذا يتمُّ المطلوبُ .

---

(١) قوله : (أنه) ؛ أي : الاستفهام . من هامش (أ) .

(٢) **صاحب الإيراد** : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣١) ، وفي (أ ، ج) : (لما) بدل (بما) .

(٣) قوله : (بما لا يعنيه) ؛ أي : بما لا يهمُّهُ . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٤) أي : في كون الاهتمام بالانتفاء يحصل المطلوب . من هامش (أ) .

(٥) أي : في التفرقة بين الاستفهام والأمر والنهي في الطلبيّة . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٦) قوله : (أنه) ؛ أي : الاستفهام . من هامش (هـ) .

فلا **يُعَجِّبْكَ لُزومُ كلماتِ الاستفهامِ صدرَ الكلامِ** ، ووجوبُ التقديمِ في نحوِ : (كيفَ زيدٌ ؟) ، و(أينَ عمرٌو ؟) ، و(متى الجوابُ ؟) ، وما شاكلَ ذلكَ[1] .

فقولُهُ : (**لا يُعَجِّبْكَ**) نهيُ غائبٍ مِنَ التعجيبِ[2] ، فاعلُهُ (**لُزومُ**) ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ مفعولُهُ (**صدرَ الكلامِ**) .

فإنْ قيلَ : ليسَ الاستفهامُ لازمَ صدرِ الكلامِ بل ملزومُهُ[3] ؛ **فالوجهُ** : أنْ يُروىٰ : (صدرُ الكلامِ) بالرَّفعِ ، ويُجعلَ المصدرُ مضافاً إلى المفعولِ .

قُلنا : **أرادَ باللُّزومِ** : اللُّصوقَ وعدمَ المفارقةِ ؛ بمعنىٰ : أنَّها لا تُوجَدُ بدونِ صدرِ الكلامِ .

وقد يقالُ في صدارةِ الاستفهامِ[4] : إنَّهُ نوعٌ مِنَ الكلامِ ، وكلُّ ما هو نوعٌ مِنَ الكلامِ فلهُ صدرُ الكلامِ ؛ ليُعلَمَ مِنْ أوَّلِ الأمرِ أنَّهُ ذلكَ النَّوعُ .

ورُدَّ : بأنَّهُ ما مِنْ كلامٍ إلا وهو نوعٌ مِنَ الكلامِ .

قولُهُ : (**ووجوبُ التقديمِ**) عطفٌ علىٰ (لُزومُ) .

وخصَّ (كيفَ) و(أينَ) و(متىٰ) بالذِّكرِ معَ دخولِها فيما سبقَ مِنْ (كلماتِ الاستفهامِ) ؛ لأنَّها ظروفٌ ؛ أي : علىٰ أيِّ حالٍ ، وفي أيِّ مكانٍ ، وفي أيِّ زمانٍ ، ولا محالةَ لها متعلَّقٌ كسائرِ الظروفِ ؛ مِثلُ : (حصلَ) و(يحصلُ) ، **فربَّما يُتوهَّمُ** أنَّ وجوبَ تقديمِ هٰذهِ الكلماتِ إنَّما يكونُ بالنِّسبةِ إلىٰ جملِها ، حتىٰ يكونُ التقديرُ : (كيفَ حصلَ) ، لا (حصلَ كيفَ) ، ولا يجبُ التقديمُ على المبتدأِ الذي وقعَتْ

---

(١) في (د) زيادة : (والله أعلم وأحكم) .

(٢) في (أ) : (أمر) بدل (نهي) ، وهو سهو قلم كما ذكر الحفيد في « حاشيته » (ق ٢٢٠) .

(٣) قوله : (ملزومه) ضُبط في (هـ) بالنصب .

(٤) قوله : (وقد يقال) القائل : هم النحويون وبعض الشارحين . « قوجحصاري » (ق١١٦) ، وانظر « مفتاح المفتاح » للشيرازي (ق١٩٠) .

هٰذهِ الجملةُ خبراً لهُ ، **فأزالَ هٰذا الوهمَ** ، وصرَّحَ بوجوبِ تقديمِها على المبتدأِ ؛ لِمَا أنَّها في الظاهرِ ألفاظٌ مفردةٌ هي الأخبارُ للمبتدأِ .

وسكتَ عن (أنَّىٰ) و(أيَّانَ) ؛ لأنَّهما في معناها ، وحكمَهما حكمُها .

وأمَّا باقي الأسماءِ[1] ؛ مِثلُ : (ما) ، و(مَنْ) ، و(أيٍّ) ، و(كم) : فمفرداتٌ مَحْضةٌ يُعلَمُ وجوبُ تقديمِها مِنْ لُزومِ كلماتِ الاستفهامِ صدرَ الكلامِ مِنْ غيرِ اشتباهٍ واحتياجٍ إلىٰ تنبيهٍ ؛ لأنَّها أعمُّ مِنْ حروفِ الاستفهامِ وممَّا يتضمَّنُ معناها ؛ كأسماءِ الاستفهامِ ؛ سواءٌ في ذلكَ كونُها مبتدآتٍ ؛ مِثلُ : (ما عندَكَ ؟) ، و(مَنْ في الدَّارِ ؟) ، و(أيُّهم يأتيني ؟) ، و(كم درهماً في الكيسِ ؟) ، أو أخباراً ؛ مِثلُ : (ما هٰذا ؟) ، و(مَنْ أبوكَ ؟) ، و(أيُّ رجلٍ أخوكَ ؟) ، و(كم درهماً مالُكَ ؟) ، فيمَنْ يجعلُها عندَ كونِ المرفوعِ بعدَها معرفةً . . أخباراً ، أو مفاعيلَ ؛ مِثلُ : (ما تصنعُ ؟) ، و(مَنْ تضربُ ؟) ، و(أيَّهم تُكرِمُ ؟) ، و(كم تأخذُ ؟) ، ومِثلُ : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبأ : ١] ، و(بمَنْ يثقُ الإنسانُ ؟) ، و(في أيِّهما ترغبُ ؟) ، و(علىٰ كم تَصُولُ) ، وعلىٰ هٰذا القياسُ .

فإنْ قيلَ : أليسَتْ تبطُلُ صدارتُها بدخولِ الجارِّ عليها ؟

قُلنا : لا ؛ إذِ المعنى الذي لهُ الصَّدارةُ يُقدَّرُ قبلَ الجارِّ ؛ أي : أعن هٰذا تسألُ أم ذاكَ ؟ وقِسْ عليهِ ، وكذا إذا أُضِيفَ إليها اسمٌ ؛ مِثلُ : (غلامَ مَنْ تضربُ ؟)[2] ؛

---

(١) المدلول عليه بقوله : (وما شاكل ذلك) ، **ويُعلَم من قول الشارح** : (مثل : « ما » ، و« من » . . .) إلىٰ آخره : أنه لم يجعل (أي) و(أيان) داخلين في قوله : (وما شاكل ذلك) ، بل في قوله : (نحو : « كيف ») . « قوجحصاري » (ق١٨٦) نسخة نور عثمانية .

(٢) قوله : (**وكذا** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وكذا تقديرُ المعنى الذي له الصدارةُ قبل المضاف ؛ أي : (أغلامَ زيد تضرب أم غلامَ عمرو ؟) . من هامش (هـ) .

. . . .

وذلكَ لشدَّةِ الاتِّصالِ بينَ الجارِّ والمجرورِ[1] .

وأمَّا ما يُروىٰ في كلامِ بعضِ الثِّقاتِ ؛ مِنْ نحوِ : (يكونُ ماذا ؟) ، و(يصنعُ ماذا ؟) ، و(فعلَ ماذا ؟) : **فالوجهُ** : أنْ يكونَ (ماذا) متعلِّقاً بمحذوفٍ مدلولٍ عليهِ بما تقدَّمَهُ ؛ أي : (ماذا يكونُ ؟) علىٰ طريقِ التفسيرِ بعدَ الإبهامِ .



(١) قوله : (**وذلك لشدة الاتصال**) تعليل لتقدير ما له الصدارةُ قبل حرف الجر والمضاف . من هامش (هـ) .

الباب الثالث

في الأمر

[كلماتُ الأمرِ ، وصِيَغُهُ ، وأسماؤُهُ]

للأمرِ حرفٌ واحدٌ ؛ وهو اللامُ الجازمُ في قولِكَ : (ليفعلْ) ، **وصِيَغٌ مخصوصةٌ** سبقَ الكلامُ في ضبطِها في (علمِ الصَّرفِ) ، . . . .

قولُهُ : (**البابُ الثالثُ : في الأمرِ**) قد سبقَ أنَّ الأمرَ طلبٌ مخصوصٌ معلومٌ لِمَنْ لم يُمارسِ الحدودَ وطُرُقَ الاكتسابِ[1] ؛ فيكونُ ضروريّاً ، فالآنَ نذكرُ أنَّ ما يُستعمَلُ لتأديةِ هـٰذا المعنىٰ في لغةِ العربِ أيُّ شيءٍ هو ؟ وأنَّ لفظَ (أ م ر) لأيِّ معنىً وُضِعَ[2] ؟ وأنَّ الألفاظَ المستعمَلةَ في الأمرِ حقيقةٌ في طلبِ الاستعلاءِ فقطْ[3] ، وأنَّها للإيجابِ ، والوجوبَ قد يلزمُهُ ، وقد لا يلزمُهُ ، وأنَّ ما سوىٰ ذلكَ يتولَّدُ منها بمعونةِ القرائنِ .

فقولُهُ : (**سبقَ الكلامُ في ضبطِ الصِّيَغِ في « علمِ الصَّرفِ »**) **إشارةٌ** إلىٰ ما قالَ فيهِ ؛ (**اعلمْ** : أنَّ طريقَ اشتقاقِ الأمرِ : أنْ تحذفَ مِنَ المضارعِ الزائدَ في أوَّلِهِ ، وتبتدئَ على الثاني إنْ كانَ متحرِّكاً ، وإلا فإنْ كنتَ في بابِ « أفعلَ » رددتَ الهمزةَ الساقطةَ ، وإلا جلبتَ همزةَ وصلٍ مضمومةً في بابِ « يفعُلُ » مضمومَ العينِ ، ومكسورةً فيما عداهُ ، ثمَّ تحذفُ الآخِرَ إنْ كانَ معتلّاً ، أو تُسكِّنُهُ إنْ لم يَكُنْهُ ولا مشدَّداً ، وتُحرِّكُهُ في المشدَّدِ بأيِّ حركةٍ شئتَ إذا كانَ ما قبلَهُ مضموماً ،

---

(١) انظر (١ / ١٨١) .

(٢) في (د) : (شيء) بدل (معنىً) ، وقوله : (« أ م ر ») ؛ أي : اللفظ المركَّب من هـٰذه الحروف الثلاثة . من هامش (هـ) .

(٣) أي : طلب الفعل علىٰ سبيل الاستعلاء . من هامش (هـ) .

وعِدَّةُ أسماءٍ ذُكِرَتْ في (علمِ النَّحوِ) .

وإلا فبغيرِ الضمِّ)[1] .

وقولُهُ : (**وعِدَّةُ أسماءٍ ذُكِرَتْ في « علمِ النَّحوِ »**) **إشارةٌ إلىٰ** ما عدَّهُ في أسماءِ الأفعالِ[2] ؛ مِنْ نحوِ : (رُوَيْدَ)[3] ، و(هَلُمَّ)[4] ، و(هاتِ)[5] ، و(دُونَكَ)[6] ، و(عندَكَ)[7] ، و(حِذْرَكَ)[8] ، و(حيَّهَلَ)[9] ، و(بَلْهَ)[10] ، و(عليكَ الأمرَ وبهِ)[11] ، و(صَهْ)[12] ، و(مَهْ)[13] ، و(هَيْتَ) ، و(هَلْ) ، و(هَيْكَ) ، و(هيَّا)[14] ، و(قَدْكَ) ، و(قَطْكَ)[15] ، و(إليكَ)[16] ، و(آمينَ)[17] ،

---

(١) مفتاح العلوم (ص٦٥ ـ ٦٦) .

(٢) في النسخ ما عدا (د ، هـ) : (ما عدَّ) بدل (ما عدَّه) .

(٣) أي : أمهِلْ . انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٣/ ٩) .

(٤) أي : (أَحضِرْ) إن كانت متعدِّية ، وإن كانت لازمة فهي بمعنى (اقرُبْ) . انظر « شرح المفصل » (٣/ ٣٢) .

(٥) أي : أعطِني . انظر « شرح المفصل » (٣/ ٩) .

(٦) أي : خذْ . انظر « شرح المفصل » (٣/ ٩) .

(٧) أي : خذْ . من هامش (هـ) .

(٨) أي : احذرْ . من هامش (هـ) .

(٩) أي : أسرعْ . انظر « شرح المفصل » (٣/ ٣٦) .

(١٠) أي : دعْ . انظر « شرح المفصل » (٣/ ١٠) .

(١١) قوله : (**عليك الأمر**) ؛ أي : الزمه . انظر « شرح المفصل » (٣/ ١٠) ، وقوله : (**وبه**) ؛ أي : وعليك بالأمر .

(١٢) أي : اسكُتْ . انظر « شرح المفصل » (٣/ ١١) .

(١٣) أي : اكفُفْ . انظر « شرح المفصل » (٣/ ١١) ، **وقيل** : بمعنى : انكفِفْ . انظر « همع الهوامع » (٣/ ١٠٥) .

(١٤) **وهـٰذه الأربعة بمعنىٰ** : أسرعْ . انظر « شرح المفصل » (٣/ ١٤) ، وقوله : (**هيك**) يقال بتشديد الياء وتخفيفها .

(١٥) **وكلتاهما بمعنى** : اكتفِ ، وانتهِ . انظر « شرح المفصل » (٣/ ١٥) .

(١٦) أي : تنحَّ . انظر « شرح المفصل » (٣/ ١٥) .

(١٧) انظر في الأسماء المذكورة « مفتاح العلوم » (ص٧٧ ـ ٧٨) .

[تعريفُ الأمرِ]

والأمرُ في لغةِ العربِ : عبارةٌ عنِ استعمالِها ـ أعني : استعمالَ نحوِ : (لِيَنزِلْ) ، و(انزِلْ) ، و(نَزَالِ) ، و(صَهْ) ـ **علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ** .

وما كانَ علىٰ (فَعالِ) أمراً ؛ نحوُ : (حَذارِ) ، و(تَراكِ) ، و(نَزالِ) ، **وكأنَّهُ مالَ إلىٰ مذهبِ غيرِ سيبويهِ** ، وإلا فهو عندَهُ مِنَ الصِّيَغِ المضبوطةِ[1] ؛ لكونِهِ عندَهُ قياساً في جميعِ الثلاثيَّاتِ المجرَّدةِ .

وقولُهُ : (**الأمرُ**) ؛ أي : لفظُ (أ م ر) في لغةِ العربِ . . عبارةٌ عنِ استعمالِ الفعلِ المقرونِ باللامِ الجازمِ ، والصِّيَغِ المخصوصةِ ، والأسماءِ المعدودةِ . . علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ ؛ أي : طلبِ العُلُوِّ ، وعدِّ نفسِهِ عالياً ؛ سواءٌ كانَ لهُ العُلُوُّ حقيقةً ؛ كما في أمرِ الأعلىٰ للأدنىٰ ، أو لا ؛ كما في أمرِ الأدنىٰ للأعلىٰ ؛ ولهـٰذا يُنسَبُ إلىٰ سوءِ الأدبِ ؛ لأنَّ ذلكَ معناهُ الحقيقيُّ المصدريُّ بحسَبِ اللغةِ[2] ؛ لأنَّهُ إذا استعملَ ذلكَ يقالُ : أمرَ فهو آمرٌ[3] .

وأمَّا بحسَبِ عُرْفِ النُّحاةِ : فالأمرُ حقيقةٌ في المقرونِ باللامِ والصِّيَغِ المخصوصةِ .

وبحسَبِ عُرْفِ الأصوليِّينَ : في الطلبِ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ[4] .

---

(١) قوله : (**وإلا فهو**) ؛ أي : ما كان علىٰ وزن (فَعالِ) ، وقوله : (**عنده**) ؛ أي : عند سيبويه . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٢) قوله : (**لأن ذلك**) تعليل لقوله : (عبارة عن استعمال . . .) إلىٰ آخره . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٣) وعرَّف الشارح الأمرَ في « المطوَّل » (ص ٢٣٩) ، و« المختصر » (ص ٣٧٤) : بأنه طلبُ فعلٍ غيرِ كفٍّ علىٰ جهة الاستعلاء .

(٤) وفي عُرف الأشاعرة الذين يقولون بالكلام النفسي : عبارة عن معنىً قائم بالنفس ، وأما المعتزلة الذين لا يقولون بالكلام النفسي ، بل الكلام عندهم منحصر في اللفظي : فالتعريف علىٰ =

[ألفاظُ الأمرِ موضوعةٌ لغرضِ الاستعمالِ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ]

وأمَّا أنَّ هـٰذهِ الصُّوَرَ والتي هي مِنْ قَبِيلِها هل هي موضوعةٌ لتُستعملَ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ أم لا : ....

قولُهُ : (وأمَّا أنَّ هـٰذهِ الصُّوَرَ) ـ أي : (لِيَنزِلْ) ، و(انزِلْ) ، و(نَزَالِ) ، و(صَهْ) ـ والألفاظَ التي مِنْ قَبِيلِها ـ يعني : جميعَ الأفعالِ المقرونةِ باللامِ ، والصِّيغِ المخصوصةِ ، والأسماءِ المعدودةِ المختلَفِ في بعضِها أنَّهُ قياسيٌّ أو سماعيٌّ ؛ كـ (نَزَالِ) ، والمتَّفَقِ في بعضِها أنَّهُ سماعيٌّ ؛ كـ (صَهْ) ـ هل هي موضوعةٌ في اللغةِ بوضعٍ شخصيٍّ كالأسماءِ المعدودةِ[1] ، أو نوعيٍّ كالبواقي[2] ؛ لغرضِ الاستعمالِ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ ، أم لا . . ففيهِ خلافٌ :

فقيلَ : نعم ، هو للطلبِ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ .

وقيلَ : للوجوبِ خاصَّةً .

وقيلَ : للنَّدبِ خاصَّةً .

وقيلَ : لهما بالاشتراكِ اللفظيِّ .

وقيلَ : لهما وللإباحةِ بالاشتراكِ اللفظيِّ .

وقيلَ : للقدرِ المشترَكِ بينَ الثلاثةِ ؛ وهو الإذنُ .

= المذكور في الخبر عندهم . من هامش (هـ) .

(١) قوله : (هل هي موضوعة) جملة إنشائية وقعت خبر (أنَّ) في قوله : (أن هـٰذه الصور) .

(٢) قوله : (بوضع شخصي . . . أو نوعي . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن اعتراض المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣١) بأن المصنف أطلق القول بالوضع في الجميع مع أن نحو : (لينزل) غير موضوع ؛ لأنه ليس بكلمة ، بل كلمتان ؛ فلا يصح إدراجه في سلك الوضع .

فالأظهرُ : أنَّها موضوعةٌ لذلكَ ، وهي حقيقةٌ فيهِ ؛ لتبادرِ الفهمِ عندَ استماعِ نحوِ : (قمْ) و(ليقمْ زيدٌ) . . إلىٰ جانبِ الأمرِ ، وتوقُّفِ ما سواهُ ؛ مِنَ الدُّعاءِ والالتماسِ والنَّدبِ والإباحةِ والتهديدِ . . علىٰ اعتبارِ القرائنِ .

وإطباقُ أئمَّةِ اللُّغةِ علىٰ إضافتِهم نحوَ : (قمْ) و(ليقمْ) . . إلى الأمرِ بقولِهم : (صيغةُ الأمرِ) ، و(مِثالُ الأمرِ) ، و(لامُ الأمرِ) دونَ أنْ يقولوا : (صيغةُ الإباحةِ) ، و(لامُ الإباحةِ) مثلاً . . يُمِدُّ ذلكَ .

والأظهرُ : الأوَّلُ ـ وهو أنَّها موضوعةٌ للاستعمالِ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ ـ لأنَّهُ المتبادرُ إلى الفهمِ ؛ فقد ذكروا أنَّ ذلكَ مِنْ أقوىٰ أماراتِ الحقيقةِ[١] .

ثمَّ أيَّدَهُ بوجهٍ آخرَ ليسَ في إفادةِ الظنِّ كالأوَّلِ إلا أنَّهُ يُقوِّيهِ[٢] ؛ وهو إطباقُ أئمَّةِ اللُّغةِ علىٰ إضافةِ هـٰذهِ اللامِ وهـٰذهِ الصِّيَغِ إلى (الأمرِ) بقولِهم : (لامُ الأمرِ) ، و(صيغةُ الأمرِ) دونَ غيرِهِ مِنَ المعاني التي تُستعمَلُ فيها اللامُ والصِّيَغُ ؛ بأنْ يقولوا : (صيغةُ الإباحةِ أوِ الدُّعاءِ أوِ الالتماسِ أوِ النَّدبِ) ، أو نحوَ ذلكَ ، (أو لامُها) .

ووجهُ التأييدِ : أنَّ الأصلَ والشائعَ في مِثلِ هـٰذهِ الإضافةِ هو الإضافةُ إلىٰ ما هو المدلولُ الحقيقيُّ ؛ كألفاظِ الاستفهامِ ، وكلماتِ الشرطِ ، وحروفِ النِّداءِ ، وأسماءِ الأصواتِ ، وأفعالِ المقاربةِ ، وغيرِ ذلكَ ، والأمرُ وإنِ احتملَ أنْ يكونَ المرادُ بهِ ها هنا المعنى العُرْفيَّ النَّحويَّ ، والإضافةُ بيانيَّةً ؛ كمثالِ الماضي والمستقبلِ . . لـٰكنَّهُ بحسَبِ اللغةِ حقيقةٌ في الطلبِ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ .

وهـٰذا القَدْرُ كافٍ في التأييدِ ، وبهِ يندفعُ نظرُ صاحبِ « الإيضاحِ »[٣] ؛ لأنَّ

---

(١) قوله : (ذلك) ؛ أي : التبادرَ . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (أيّده) ؛ أي : التبادرَ . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (وبه) ؛ أي : بما ذكرنا من بيان وجه التأييد . « قوجحصاري » (ق١١٦) ، واعتراض=

. . . .

الظاهرَ أنَّ وجهَهُ ما ذكَرْنا ؛ مِنْ كونِ الأمرِ علىٰ معناهُ العُرْفيِّ .

فقولُهُ : (**هل هي موضوعةٌ**) جملةٌ استفهاميَّةٌ وقعَتْ خبرَ (أنَّ) ، و(أنَّ) مع الاسمِ والخبرِ مبتدأٌ خبرُهُ الجملةُ الواقعةُ جوابَ (أمَّا) ؛ **أعني** : (**فالأظهرُ** : أنَّها موضوعةٌ لذلكَ)[1] ، والعائدُ محذوفٌ ؛ أي : فيهِ[2] .

وقولُهُ : (**وتوقُّفِ ما سواهُ**) عطفٌ علىٰ (تبادرِ الفهمِ) ، **والضميرُ** : للأمرِ ؛ بمعنى استعمالِ الصِّيَغِ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ .

و(**على اعتبارِ**) : متعلِّقٌ بـ(توقُّفِ) .

والدُّعاءُ : هو الطلبُ علىٰ سبيلِ التضرُّعِ ؛ مِثْلُ : (اللهمَّ ؛ اغفِرْ لي) .

والالتماسُ : الطلبُ علىٰ طريقِ التساوي[3] ؛ كقولِكَ لصاحبِكَ : (أعطِني الكتابَ) .

والنَّدبُ : الطلبُ علىٰ قصدِ كونِ الفعلِ أفضلَ مِنَ التركِ ، والتركِ جائزاً في الجملةِ[4] ؛ مِثْلُ : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ [النور : ٣٣] .

والإباحةُ : علىٰ قصدِ تساوي الفعلِ والتركِ ؛ مِثْلُ : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة : ٢] .

= **القزويني** : أنه قال في قول السكاكي : (وإطباق أئمة اللغة . . .) إلى آخره : (**وفيه نظر** لا يخفىٰ على المتأمِّل) . « الإيضاح » (ص١١٦) .

(١) في (أ ، ب ، ج ، و) : (كونها) بدل (أنها) .

(٢) أي : **والتقدير** : فالأظهر فيه . من هامش (هـ) .

(٣) في (د) : (سبيل) بدل (طريق) .

(٤) في (أ ، و) : (جائز) بدل (جائزاً) .

وتحقيقُ معنى الحقيقةِ والمجازِ موضعُهُ (علمُ البيانِ) ، فيُذكَرُ هناكَ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ[1] .

[حقيقةُ الأمرِ الإيجابُ ، وفي الوجوبِ تفصيلٌ]

ولا شُبهةَ في أنَّ طلبَ المتصوَّرِ ....

والتهديدُ : الطلبُ علىٰ قصدِ التخويفِ وتسخُّطِ الإتيانِ بالمأمورِ بهِ ؛ مِثلُ : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت : ٤٠] .

وتحقيقُ معنى الحقيقةِ ليسَ إليهِ كثيرُ حاجةٍ .

قولُهُ : (**ولا شُبهةَ**) **قد ذهبَ الكثيرُ مِنَ العلماءِ** إلىٰ أنَّ الطلبَ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ . . يعمُّ الإيجابَ والنَّدبَ ، وأنَّ القولَ بكونِ الأمرِ حقيقةً في الطلبِ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ . . **معناهُ** : أنَّهُ للقدرِ المشترَكِ بينَ الوجوبِ والنَّدبِ .

والمصنِّفُ يدَّعي أنَّهُ لا شُبهةَ في أنَّ ذلكَ يستدعي مِنَ الآمرِ الإيجابَ ، إلا أنَّهُ لا يقتضي الوجوبَ على المأمورِ ما لم يكنِ الآمرُ عالياً ؛ إذ قد سبقَ أنَّ الاستعلاءَ أعمُّ مِنَ العُلُوِّ ، **وهـٰذا مذهبٌ غريبٌ**[2] ؛ أنَّ حقيقةَ الأمرِ الإيجابُ ، لـٰكنْ في الوجوبِ تفصيلٌ .

فقولُهُ : (**لا شُبهةَ في أنَّ طلبَ المتصوَّرِ**) **إشارةٌ** إلىٰ ما سبقَ ؛ مِنْ أنَّكَ تطلبُ بالأمرِ أنْ يحصلَ في الخارجِ ثبوتُ ما هو متصوَّرٌ ؛ أي : حاصلٌ في ذهنِكَ[3] .

---

(١) انظر (٣/ ١٨٦ـ٢٠٤) .

(٢) في (و) زيادة بعد (هـٰذا) : (أي : الإيجاب بدون الوجوب) ، وفي هامش (هـ) : أن المراد بـ (هـٰذا) : ما يدَّعيه المصنف ، وقوله : (**وهـٰذا مذهب غريب**) لـٰكن غريب غير معقول ؛ لأن تحقق الإيجاب بدون الوجوب . . كتحقق الانكسار بدون الكسر . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٣) انظر (٢/ ٤٦٦) .

علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ . . يُورِثُ إيجابَ الإتيانِ بهِ على المطلوبِ منهُ ، ثمَّ إذا كانَ الاستعلاءُ ممَّنْ هو أعلىٰ رُتبةً مِنَ المأمورِ[1] . . استتبعَ إيجابُهُ وجوبَ الفعلِ بحسَبِ جهاتٍ مختلفةٍ ، وإلا لم يَستتبِعْهُ .

فإذا صادفَتْ هٰذهِ أصلَ الاستعمالِ بالشَّرطِ المذكورِ . . أفادَتِ الوجوبَ ، وإلا لم تُفِدْ غيرَ الطلبِ .

وقولُهُ : (علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الطلبَ علىٰ سبيلِ التضرُّعِ أو غيرِهِ لا يُورِثُ الإيجابَ .

وقولُهُ : (إيجابَ الإتيانِ بهِ) ؛ أي : بالمتصوَّرِ .

وقولُهُ : (على المطلوبِ منهُ) ؛ أي : علىٰ مَنْ طُلِبَ منهُ المتصوَّرُ .

وقولُهُ : (بحسَبِ جهاتٍ) متعلِّقٌ بـ (وجوبَ الفعلِ) ، ومعناهُ : أنَّهُ يجبُ بحسَبِ اعتباراتٍ مختلفةٍ مِنَ الشرعِ والعقلِ والعُرْفِ[2] ؛ بمعنىً : إنْ كانَ الإيجابُ مِنَ الشارعِ فيجبُ شرعاً ، أو مِنَ العقلِ فعقلاً ، أو مِنَ العُرْفِ فعُرْفاً .

وقولُهُ : (وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يكنِ الاستعلاءُ ممَّنْ هو أعلىٰ رتبةً . . لم يَستتبِعْ إيجابُهُ وجوبَ الفعلِ .

وقولُهُ : (فإذا صادفَتْ هٰذهِ) ؛ أي : صِيَغُ الأمرِ أصلَ الاستعمالِ ـ وهو الطلبُ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ ـ بالشرطِ المذكورِ ؛ وهو كونُ الاستعلاءِ ممَّنْ هو أعلىٰ رتبةً . . أفادَتِ الوجوبَ ، وإلا ؛ أي : وإنْ لم تصادفْ أصلَ الاستعمالِ بالشرطِ ؛ بألا تكونَ معَ الاستعلاءِ ، أو لا يكونَ الاستعلاءُ مِنَ العالي . . لم تُفِدْ غيرَ مجرَّدِ الطلبِ ؛ مِنْ غيرِ إيجابٍ ووجوبٍ .

---

(١) في (د) : (مرتبة) بدل (رتبة) .

(٢) وحمله المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣١) على الوجوب العقلي .

[استعمالُ ألفاظِ الأمرِ في غيرِ حقيقتِهِ]

ثمَّ إنَّها حينئذٍ تُولِّدُ بحسَبِ قرائنِ الأحوالِ . . ما ناسبَ المقامَ .

إنِ استُعمِلَتْ علىٰ سبيلِ التضرُّعِ ؛ كقولِنا : (اللهمَّ ؛ اغفِرْ وارحَمْ) . . ولَّدَتِ الدُّعاءَ .

وإنِ استُعمِلَتْ علىٰ سبيلِ التلطُّفِ[1] ؛ كقولِ كلِّ أحدٍ لِمَنْ يُساويهِ في المرتبةِ : (افعلْ) بدونِ الاستعلاءِ . . ولَّدَتِ السُّؤالَ أوِ الالتماسَ كيفَ عبَّرتَ عنهُ .

وإنِ استُعمِلَتْ في مقامِ الإذنِ ؛ كقولِكَ : (جالسِ الحسنَ أوِ ابنَ سيرينَ) لِمَنْ يستأذنُ في ذلكَ بلسانِهِ أو لسانِ حالِهِ . . ولَّدَتِ الإباحةَ .

وقولُهُ : (إنِ استُعمِلَتْ) بيانُ توليدِها ما ناسبَ المقامَ .

وفي الكلامِ دلالةٌ علىٰ أنَّ أمرَ الإباحةِ أيضاً لطلبِ الفعلِ ؛ كأمرِ الإيجابِ والنَّدبِ ، لا أنْ يكونَ لطلبِ الفعلِ أوِ التركِ على التساوي بحيثُ لا يبقىٰ فرقٌ بينَ أمرِ الإباحةِ ونهيِ الإباحةِ ؛ بأنْ كانَ التركُ محظوراً[2] ، فوردَ النَّهيُ للرُّخصةِ في التركِ[3] ، وإلىٰ هـٰذا نظرَ مَنْ قالَ : (إنَّ أمرَ الإباحةِ كالجنسِ للإيجابِ والنَّدبِ) ؛

---

(١) في (د) : (التكلف) بدل (التلطف) .

(٢) قوله : (بأن كان) بيان نهي الإباحة ؛ يعني : كما أن رفع حظرِ الفعل إباحةٌ . . يكون رفعُ حظرِ الترك إباحةً ، ولـٰكن فُرِّق بين الأمر للإباحة والنهي لها ؛ فالأمرُ للإباحة للمستأذن في الفعل ، والنهيُ للإباحة للمستأذن في الترك ، فالأمرُ لطلب الفعل مع الرُّخصة في الترك ، والنهيُ لطلب الترك مع الرُّخصة في الفعل ؛ فلا يكونُ مدلولُهما واحداً ؛ وهو طلبُ الفعلِ والتركِ على التساوي كما ظُنَّ . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٣) في (هـ) : (فورود) بدل (فورد) ، وكتب في هامشها : (الظاهر : لا للرخصة) .

وإنِ استُعمِلَتْ في مقامِ تسخُّطِ المأمورِ بهِ . . ولِّدتِ التهديدَ علىٰ ما تقدَّمَ الكلامُ في أمثالِ ذلكَ[1] .

بمعنىٰ : أنَّهُ ليسَ معناهُ إلا مجرَّدَ طلبِ الفعلِ مِنْ غيرِ دلالةٍ علىٰ زيادةٍ ؛ كمنعِ التركِ[2] ، أو مرجوحيَّتِهِ[3] ، وإنَّما ذلكَ بقرينةٍ مِنْ خارجٍ .

* * *

---

(1) انظر (٢/ ٤٨٥) .
(2) كما في الإيجاب . من هامش (هـ) .
(3) كما في الندب . من هامش (هـ) .

الباب الرابع

في النهي

[حرفُ النَّهيِ]

للنَّهيِ حرفٌ واحدٌ ؛ وهو (لا) الجازمُ في قولِكَ : (لا تفعلْ) .

[أصلُ استعمالِ (لا تفعلْ) أنْ يكونَ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ]

والنَّهيُ مَحْذُوٌّ بهِ حَذْوَ الأمرِ في أنَّ أصلَ استعمالِ (لا تفعلْ) . . . .

[تعريفُ النَّهيِ]

قولُهُ : (البابُ الرابعُ : في النَّهيِ) ؛ وهو طلبُ انتفاءِ الفعلِ المتصوَّرِ في الخارجِ ، أو طلبُ كفِّ النَّفسِ عنهُ[1] .

وقولُهم : (حَذَوْتُ حَذْوَهُ) ؛ بمعنى : اتَّبعتُ أثرَهُ ، وسِرْتُ علىٰ طريقتِهِ . . عبارةٌ شائعةٌ فيما بينَهم ، ومعنىً صحيحٌ ظاهرٌ ، ومنهُ : (زيدٌ مَحْذُوٌّ بهِ حَذْوَ عمرٍو) ، و(النَّهيُ مَحْذُوٌّ بهِ حَذْوَ الأمرِ) ، إلا أنَّهُ عندَ التطبيقِ بالأصلِ مُشكِلٌ ؛ لأنَّ (حَذَوْتُ) في هٰذا المعنىٰ متعدٍّ ؛ يقالُ : حَذَوْتُ النَّعلَ بالنَّعلِ ؛ أي : قِسْتُهُ بهِ ؛ فالقياسُ أنْ يقالَ : (النَّهيُ مَحْذُوٌّ بالأمرِ) ، فكأنَّهُ نُزِّلَ منزلةَ اللازمِ ، ثمَّ عُدِّيَ بالباءِ ، وانتصبَ (حَذْوَ الأمرِ) على المصدرِ ، والوجهُ بعدُ غيرُ ظاهرٍ[2] .

---

(١) قوله : (أو طلب . . .) إلىٰ آخره . . إشارة إلى اختلاف في التعريف . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٢) لعدم ذكرِ المقيس عليه . من هامش (هـ) ، وقال الحفيد في « حاشيته » (ق ٢٢١) : (لأن المعنىٰ يصير هٰكذا : النهي مقيس قياساً مثل قياس الأمر) .

أنْ يكونَ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ بالشَّرطِ المذكورِ ؛ فإنْ صادفَ ذلكَ أفادَ الوجوبَ ، وإلا أفادَ طلبَ التَّركِ فحَسْبُ .

[استعمالُ النَّهيِ في غيرِ حقيقتِهِ]

ثمَّ إنِ استُعمِلَ علىٰ سبيلِ التضرُّعِ ؛ كقولِ المُبتهِلِ إلى اللهِ : (لا تَكِلْني إلىٰ نفسي) . . سُمِّيَ : دعاءً .

وإنِ استُعمِلَ في حقِّ المُساوي الرُّتبةِ لا علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ . . سُمِّيَ : التماساً .

قولُهُ : (بالشرطِ المذكورِ) ؛ أي : كونِ الاستعلاءِ ممَّنْ هو أعلىٰ رتبةً .

فإنْ قلتَ : ليسَ هـٰذا طريقةَ الأمرِ ، بلِ الاستعلاءُ فيهِ أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ معَ العُلُوِّ أو لا[1] ، وإنَّما العُلُوُّ شرطٌ لإفادتِهِ الوجوبَ ، وكذا النَّهيُ .

قلتُ : ما ذكرتَ هو حقيقةُ استعمالِ الأمرِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ هـٰذا ـ أعني : العُلُوَّ ـ أصلَ استعمالِهِ بمعنى الغالبِ الراجحِ ، فيصحَّ الكلامُ[2] .

فإنْ قلتَ : أيُّ حاجةٍ إلىٰ قولِهِ : (لا علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ) بعدَ قولِهِ : (وإلا) ؛ بمعنىٰ : وإنْ لم يصادفِ استعمالَهُ علىٰ سبيلِ الاستعلاءِ بالشرطِ المذكورِ[3] ؟ وكيفَ احتيجَ إليهِ في الالتماسِ دونَ الدُّعاءِ ؟[4] .

---

(١) قوله : (بل الاستعلاء فيه أعم . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهما ليسا بمحاذيين في ذلك ؛ فبطل قوله : (والنهي محذوٌّ به حَذْوَ الأمرِ) . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٢) لأنه محمول علىٰ أصل الاستعمال لا علىٰ حقيقته ؛ فلا تنافيَ بين القولين ؛ فيكون النهي علىٰ حَذْوِ الأمر . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٣) قوله : (بمعنىٰ . . .) إلىٰ آخره . . تفسير لقوله : (وإلا) . « قوجحصاري » (ق١١٦) .

(٤) قوله : (إليه) ؛ أي : إلىٰ قوله : (لا علىٰ سبيل الاستعلاء) ؛ أي : لم ذكرَ قوله : (لا علىٰ سبيل الاستعلاء) في الالتماس دون الدعاء ؟ « قوجحصاري » (ق١١٦) .

وإنِ استُعمِلَ في حقِّ المستأذنِ . . سُمِّيَ : إباحةً .

وإنِ استُعمِلَ في مقامِ تسخُّطِ التَّركِ . . سُمِّيَ : تهديداً .

[الأمرُ والنَّهيُ حقُّهما الفَوْرُ]

والأمرُ والنَّهيُ حقُّهما الفَوْرُ ، والتراخي يُوَقَّفُ علىٰ قرائنِ الأحوالِ ؛ لكونِهما للطلبِ ، ولكونِ الطلبِ في استدعاءِ تعجيلِ المطلوبِ . . أظهرَ منهُ في عدمِ الاستدعاءِ لهُ عندَ الإنصافِ .

قلتُ : انتفاءُ الاستعلاءِ بالشرطِ المذكورِ أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ بانتفاءِ الاستعلاءِ أصلاً ، أو بانتفاءِ العُلُوِّ معَ بقاءِ الاستعلاءِ ؛ فلا جرمَ احتاجَ إلى التعرُّضِ لانتفاءِ الاستعـلاءِ ؛ ليتحقَّقَ الالتماسُ والدُّعاءُ ، إلا أنَّ لفظَ (المبتهِلِ) أغنىٰ عن ذكرِهِ[١] .

قولُهُ : (والأمرُ والنَّهيُ حقُّهما الفَوْرُ) ؛ أي : وجوبُ الفعلِ والتركِ عَقِيبَ ورودِ الأمرِ والنَّهيِ ، والتراخي ـ أي : جوازُ التأخيرِ[٢] ـ مفوَّضٌ إلى القرائنِ ، وهـٰذا مذهبُ بعضِ الأصوليِّينَ .

وأمثالُ هـٰذا ظنِّيَّاتٌ ، يُكتفىٰ فيهِ بالإقناعيَّاتِ والتنبيهاتِ[٣] ، والأخذِ بالأَولىٰ والأخلقِ ، والأظهرِ في الفهمِ والأسبقِ ، والأنسبِ بالمشارِكاتِ والأليقِ .

ولا خلافَ في أنَّ الاستفهامَ والنِّداءَ على الفَوْرِ ، ولا يظهرُ لذلكَ سببٌ سوىٰ

---

(١) أي : أغنىٰ عن ذكره في الدعاء . « قوجحصاري » (ق١١٦) ، وقوله : (إلا أن . . .) إلىٰ آخره . . جواب عن قوله : (وكيف احتيج . . .) إلىٰ آخره . من هامش (هـ) .

(٢) في (هـ) : (التراخي) بدل (التأخير) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٣) في هامش (و) نسخة : (فيها) بدل (فيه) .

والنَّظرُ إلىٰ حالِ المطلوبِ بأخوَيْهما ـ وهما الاستفهامُ والنِّداءُ ـ منبِّهٌ علىٰ ذلكَ صالحٌ .

وممَّا يُنبِّهُ علىٰ ذلكَ : تبادرُ الفهمِ إذا أمرَ المَولىٰ عبدَهُ بالقيامِ ، ثمَّ أمرَهُ قبلَ أنْ يقومَ بأنْ يضطجعَ وينامَ حتى المساءِ . . إلىٰ أنَّ المَولىٰ غيَّرَ الأمرَ ، دونَ تقديرِ الجمعِ بينَهما في الأمرِ ، وإرادةِ التراخي للقيامِ ، وكذا استحسانُ العُقَلاءِ عندَ أمرِ المَولىٰ عبدَهُ بالقيامِ أوِ القُعودِ ، . . . .

كونِهما للطلبِ معَ اشتراطِ إمكانِ المطلوبِ ، والأمرُ والنَّهيُ يشاركانِهما في ذلكَ ، فكذا في الفَوْرِ ، **وهـٰذا هو المرادُ بقولِهِ** : والنظرُ إلىٰ حالِ ما يُطلَبُ بأخوَيِ الأمرِ والنَّهيِ . . منبِّهٌ علىٰ أنَّ حقَّهما الفَوْرُ صالحٌ للتنبيهِ .

ثمَّ أوردَ منبِّهينِ آخرينِ .

ويَرِدُ على الكلِّ : أنَّ الكلامَ في مطلَقِ الأمرِ والنَّهيِ ، وهـٰذهِ معَ القرائنِ .

فقولُهُ : (**والتراخي**) مبتدأٌ خبرُهُ (**يُوَقِّفُ**) ؛ مِنَ التوقيفِ[١] .

وقولُهُ : (**إلىٰ أنَّ المَولىٰ**) متعلِّقٌ بـ(تبادرُ الفهمِ) .

وقولُهُ : (**دونَ تقديرِ الجمعِ**) في موقعِ الحالِ مِنَ (الفهمِ) ، أو مِنْ مجرورِ (إلىٰ) ؛ أي : لتبادرِ الفهمِ إلى التغييرِ متجاوزاً التقديرَ ، **والفاعلُ المحذوفُ للمصدرينِ ؛ أعني** : (**تقديرِ**) ، و(**إرادةِ**) : هو المَولىٰ .

و(**إرادةِ**) : عطفٌ علىٰ (الجمعِ) ؛ أي : يتبادرُ الفهمُ إلىٰ أنَّ المَولىٰ غيَّرَ الأمرَ ، لا إلىٰ أنَّهُ قدَّرَ الجمعَ بينَ القيامِ والاضطجاعِ في الطلبِ ، لـٰكنْ لا مجتمعينِ ليستحيلَ ، بل معَ إرادةِ تراخي القيامِ .

---

(١) بمعنىٰ جعل الشيء موقوفاً . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

أو عندَ نهيِهِ إيَّاهُ إذا لم يتبادرْ إلىٰ ذلكَ . . ذمَّهُ .

[هلِ الأمرُ والنَّهيُ للمرَّةِ أوِ التكرارِ ؟]

وأمَّا الكلامُ في أنَّ الأمرَ أصلٌ في المرَّةِ أو في الاستمرارِ[1] **، وأنَّ النَّهيَ أصلٌ في الاستمرارِ أم في المرَّةِ** كما هو مذهبُ البعضِ : **فالوجهُ** : هو أنْ يُنظَرَ ؛ إنْ كانَ الطلبُ بهما راجعاً إلىٰ قطعِ الواقعِ ؛ كقولِكَ في الأمرِ للسَّاكنِ : (تحرَّكْ) ، وفي النَّهيِ للمتحرِّكِ : (لا تتحرَّكْ) . . فالأشبهُ المرَّةُ ، وإنْ كانَ الطلبُ بهما راجعاً

وإيَّاكَ أنْ تجعلَ (إرادةِ) عطفاً علىٰ (تقديرِ)[2] .

وقولُهُ : (**ذمَّهُ**) مفعولُ (استحسانُ) ، **والضميرُ** : للعبدِ .

قولُهُ : (**وأمَّا الكلامُ**) **إشارةٌ** إلىٰ خلافيَّةٍ أخرىٰ في الأمرِ والنَّهيِ ؛ وهي أنَّهما للمرَّةِ أوِ التكرارِ ، **والجمهورُ** علىٰ أنَّهُ لا دلالةَ لمطلَقِهما علىٰ شيءٍ مِنَ الأمرينِ ، **واختارَ المصنِّفُ التفصيلَ** ؛ أخذاً بالأشبهِ .

وتفصيلُ المذاهبِ في المسألتينِ ، وتقريرُ الأدلَّةِ والأجوبةِ . . مذكورةٌ في كُتُبِ الأصولِ لا سيَّما « مختصَرِ ابنِ الحاجبِ »[3] ؛ فلا نُطوِّلُ بذكرِها .

فقولُهُ : (**ولا تظنَّنَّ**) اعتراضٌ بينَ المعطوفِ عليهِ والمعطوفِ ؛ **أعني** : (قولِكَ في الأمرِ) ، و(قولِكَ في النَّهيِ) .

وقولُهُ : (**فالأشبهُ**) جزاءُ الشرطِ ؛ **أعني** : (وإنْ كانَ الطلبُ) .

---

(١) في (ب ، ج ، هـ) : (أم) بدل (أو) .

(٢) قوله : (**وإياك . . .**) إلىٰ آخره . . تعريض بالشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٩٣) .

(٣) انظر « شرح مختصر ابن الحاجب » للأصفهاني (٢/ ٢٨ ـ ٣٣) ، وقوله : (**مذكورة**) هـٰكذا في جميع النسخ ، **والظاهر** : (مذكور) ، أو (مذكوران) .

إلى اتِّصالِ الواقعِ ؛ كقولِكَ في الأمرِ للمتحرِّكِ : (تحرَّكْ) ـ ولا تظنَّنَّ هـٰذا طلباً للحاصلِ ؛ فإنَّ الطلبَ حالَ وقوعِهِ يتوجَّهُ إلى الاستقبالِ كما نُبِّهتَ عليهِ في صدرِ القانونِ ، ولا وجودَ في الاستقبالِ قبلَ صيرورتِهِ حالاً ـ وقولِكَ في النَّهيِ للمتحرِّكِ : (لا تسكُنْ) . . فالأشبهُ الاستمرارُ .

وقولُهُ : (كما نُبِّهتَ عليهِ في صدرِ القانونِ) ؛ يعني : بقولِهِ[1] : (أنَّ الطلبَ يستدعي فيما هو مطلوبُهُ ألا يكونَ حاصلاً وقتَ الطلبِ)[2] ؛ فإنَّهُ إذا استدعىٰ مطلوباً غيرَ حاصلٍ وقتَ الطلبِ . . تعيَّنَ أنْ يكونَ حصولُ المطلوبِ الذي يستدعيهِ في المستقبلِ ، وهـٰذا معنىٰ توجُّهِهِ إلى الاستقبالِ .

وضميرُ (وقوعِهِ) : للحاصلِ .

وضميرُ (صيرورتِهِ) : للاستقبالِ .

والمرادُ بـ (قبلَ صيرورتِهِ حالاً) : هو زمانُ الحالِ ؛ لأنَّ زمانَ الحالِ هو قبلَ صيرورةِ المستقبلِ حالاً ، والمعنىٰ : لا وجودَ للشيءِ في الاستقبالِ عندَ زمانِ الحالِ ؛ فلا يكونُ الوجودُ المطلوبُ في الاستقبالِ حاصلاً وقتَ الطلبِ ؛ فلا يلزمُ في قولِكَ للمتحرِّكِ : (تحرَّكْ) . . طلبُ الحاصلِ .



---

(١) أي : نُبِّهتَ بقوله . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .
(٢) انظر (٢/ ٤٦٤) .

جواز تقدير الشرط بعد التمني والاستفهام والأمر والنهي

واعلـمْ : أنَّ هـٰـذهِ الأبـوابَ الأربعـةَ : التمنِّـيَ ، والاستفهـامَ ، والأمـرَ ، والنَّهيَ . . تشتركُ في الإعانةِ علىٰ تقديرِ الشَّرطِ بعدَها .

كقولِكَ في التمنِّي : (ليتَ لي مالاً أُنفِقُهُ) علىٰ معنىٰ : إنْ أُرزَقْهُ أُنفِقْهُ .

وقولِكَ في الاستفهامِ : (أينَ بيتُكَ أَزُرْكَ ؟) علىٰ معنىٰ : إنْ تُعَرِّفْنيهِ أو إنْ أَعْرِفْهُ أَزُرْكَ .

قولُهُ : (واعلمْ : أنَّ هـٰذهِ الأنواعَ الأربعةَ : التمنِّيَ ، والاستفهامَ ، والأمرَ ، والنَّهيَ . . تشتركُ في الإعانةِ علىٰ تقديرِ الشرطِ بعدَها)[1] ؛ أي : في أنَّها تصلُحُ قرائنَ علىٰ ذلكَ .

وقرَّرَهُ ابنُ الحاجبِ : بأنَّ هـٰذهِ الأربعةَ فيها معنى الطلبِ ، والطلبَ لا ينفكُّ عن سببٍ حاملٍ للطالبِ عليهِ ، فوجودُ ذلكَ السببِ الحاملِ مُسبَّبٌ عن ذلكَ الطلبِ في الخارجِ ؛ فإنَّ العلَّةَ الغائيَّةَ وإنْ كانَتْ بماهيَّتِها وتصوُّرِها علَّةً لفاعليَّةِ الفاعلِ . . لـٰكنَّها بوجودِها معلولةٌ لها ؛ ولهـٰذا يقالُ : (إنَّ الغايةَ تتقدَّمُ في الذِّهنِ[2] ، وتتأخَّرُ في الخارجِ)[3] ، ولمَّا كانَ ذلكَ ـ أعني : كونَ وجودِ السببِ الحاملِ مسبَّباً عنِ الطلبِ في الخارجِ ـ مفهوماً مِنْ ذكرِ الطلبِ ، ودلَّ عليهِ ذكرُ المسبَّبِ الذي يصلُحُ سبباً حاملاً عليهِ . . أغنَتْ هـٰذهِ القرينةُ عن ذكرِ حرفِ الشرطِ والسببِ ؛ إذ ليسَ معنى الشرطِ والجزاءِ إلا سببيَّةَ الأوَّلِ ومسبَّبيَّةَ الثاني ، فانجزمَ السببُ الحاملُ

---

(١) قوله : (في الإعانة) ؛ أي : في الدلالة . من هامش (هـ) .

(٢) على المعلول . من هامش (هـ) .

(٣) وهـٰذا معنىٰ قولهم : (أول الفكر آخر العمل) . انظر « المطوَّل » (ص ٢٤٢) ، وفي (أ ، و) : (العلة الغائية) بدل (الغاية) .

وأمَّا العَرْضُ ؛ كقولِكَ : (ألا تَنزِلُ تُصِبْ خيراً) علىٰ معنىٰ : إنْ تَنزِلْ تُصِبْ خيراً : **فليسَ باباً علىٰ حِدَةٍ** ، **وإنَّما هو مِنْ مولَّداتِ الاستفهامِ** كما عرفتَ[1] .

وقولِكَ في الأمرِ : (أكرِمْني أُكرِمْكَ) .

قالَ تعالىٰ : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِى ﴾ بالجزمِ .

بـ (إنْ) مقدَّرةً بعدَ هٰذهِ الأشياءِ ، وأمَّا الإخبارُ : فلا يلزمُ أنْ يكونَ لتحصيلِ مُسبَّبٍ عنهُ ، وإنَّما هو لإفادةِ علمِ المخاطَبِ بمضمونِهِ ، أو بأنَّكَ عالمٌ بهِ ؛ فلذلكَ لم يقعِ الجزمُ في جوابِ النَّفيِ .

قولُهُ : (**وأمَّا العَرْضُ**) اعتراضٌ بينَ الأمثلةِ لدفعِ الاعتراضِ بأنَّ النُّحاةَ قد جعلوا انجزامَ المضارعِ في جوابِ الأشياءِ الخمسةِ التي مِنْ جملتِها العَرْضُ ، وأنتَ اقتصرتَ على الأربعةِ التي سواهُ .

وقولُهُ : (**علىٰ حِدَةٍ**) ؛ أي : على انفرادٍ : مصدرُ وَحَدَ يَحِدُ ، أصلُها : وِحْدَةٌ .

قولُهُ : (**قالَ اللهُ تعالىٰ**) حكايةً عن زكريَّا : ﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِى ﴾ [مريم : ٥ـ٦] . . **إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأمرَ الذي يُقدَّرُ بعدَهُ الشرطُ لا يجبُ أنْ يكونَ علىٰ حقيقتِهِ** ، بل لو كانَ للدُّعاءِ أو غيرِهِ لجازَ أيضاً ، **وإلىٰ أنَّهُ إنَّما يُقدَّرُ الشرطُ وينجزمُ المضارعُ إذا قُصِدَ السببيَّةُ** ، وأمَّا إذا لم يُقصَدْ : فيبقى المضارعُ علىٰ رفعِهِ حالاً ؛ مِثْلُ : ﴿ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام : ٩١][2] ، أو وصفاً ؛ مِثْلُ : (أكرمْ رجلاً يُحِبُّكَ) ، أوِ استئنافاً ؛ مِثْلُ : (قمْ يدعوكَ) .

---

(١) انظر (٢/ ٤٨٢) .

(٢) في النسخ : (فذرهم) بدل (ذرهم) ، وهو سهو .

وأمَّا قراءةُ الرَّفعِ : **فالأَولىٰ** : **حملُها على الاستئنافِ دونَ الوصفِ** ؛ لئلا يلزمَ منهُ أنَّهُ لم يُوهَبْ مَنْ وصفَ ؛ لهلاكِ يحيىٰ قبلَ زكريَّا عليهما السَّلامُ .

فقولُهُ : ﴿ يَرِثُنِي ﴾ في قراءةِ أبي عمرٍو والكسائيِّ مجزومٌ علىٰ جوابِ الأمرِ ، وفي قراءةِ الباقينَ مرفوعٌ[(١)] ؛ **فالجمهورُ على الوصفيَّةِ** كما هو الظاهرُ[(٢)] ، **والمصنِّفُ على الاستئنافِ** ؛ إذ يلزمُ مِنَ الحملِ على الوصفيَّةِ أنَّهُ طلبَ وليّاً يرثُهُ ، ولم يُوهَبْ وليّاً كذلكَ ؛ لأنَّ الموهوبَ هو يحيىٰ ، ولم يَرِثْهُ ، بل هلكَ قبلَهُ[(٣)] .

فإنْ قيلَ : الاستئنافُ إخبارٌ جازمٌ بأنَّهُ يرثُهُ ، وهو كذبٌ ، والخَطْبُ في لُزومِ كونِ النبيِّ غيرَ مستجابِ الدَّعوةِ أهوَنُ مِنْ كذبِهِ .

قُلنا : ليسَ هو في الحقيقةِ بإخبارٍ ، وإنَّما هو تعليلٌ[(٤)] ؛ كأنَّهُ قيلَ : (لِمَ تطلبُهُ ؟) ، فقالَ : (ليرثَني) ، غايةُ الأمرِ أنَّهُ لا يترتَّبُ علىٰ طلبِهِ ما كانَ غرضاً لهُ ، وكم مثلِهِ للأنبياءِ !

و(**ورثَ**) : يتعدَّىٰ بـ (مِنْ) ؛ مِثلُ : ﴿ يَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم : ٦][(٥)] ،

---

(١) انظر « البدور الزاهرة » (ص١٩٧) .

(٢) ومنهم الزمخشري في « الكشاف » (٣/ ٥) .

(٣) **وأُجيبَ عن الجمهور** : بأنه يجوز أن يكون ذلك من باب إطلاق اللازم ـ وهو الولاية والإرث ـ وإرادة الملزوم ؛ وهو الولد ؛ فكأنه قال : (هب لي من لدنك ولداً) ، وهو لا يستدعي كون الوراثة حاصلة ؛ كما تقول لطويل القامة : (طويل النِّجاد) وإن لم يكن طول النِّجاد حاصلاً ، ولأن الولي يطلق على الصديق ، وعلى المتولِّي ، وعلى القريب ، فكأنه أراد التنصيص على المقصود ، فقيَّده بقوله : (يرثني) تنصيصاً على المقصود ، وليكون ذلك قرينة لإرادة الولد ؛ أي : هب لي من لدنك ولداً من شأنه الوراثة . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

(٤) وقال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣١) : (ويمكن أن يقال بناء على الاستئناف : إنه يكون بياناً لسبب الطلب ، ولا يلزم منه الكذب ، أو إنما يلزم ما ذُكر أنْ لو لم يكن معنى الكلام هو التمنِّيَ وإن كان في صورة الإخبار) .

(٥) **وقيل** : (مِنْ) للتبعيض لا للتعدية ؛ لأن آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

وقالَ تعالىٰ : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾ [إبراهيم : ٣١] .

ومنهم مَنْ يُضمِرُ لامَ الأمرِ معَ (يُقيموا) ، إلا أنَّ إضمارَ الجازمِ نظيرُ إضمارِ الجارِّ ، فانظرْ .

وبنفسِهِ إلىٰ مفعولٍ ؛ مِثلُ : (يرثُني) ، وإلىٰ مفعولينِ ؛ مِثلُ : (وَرِثْتُهُ مالاً) .

والمرادُ ها هنا بإرثِهِ منهُ : العلمُ والشريعةُ[١] ، وقيلَ : إرثُ الحُبُورةِ[٢] ، ومِنْ آلِ يعقوبَ[٣] : المُلكُ .

قولُهُ : (وقالَ تعالىٰ) إشارةٌ إلىٰ مثالٍ آخرَ مِنَ التنزيلِ لانجزامِ جوابِ الأمرِ ؛ إشعاراً بأنَّ الأمرَ لا يجبُ أنْ يكونَ مضمونُهُ بحيثُ يستقلُّ بالسببيَّةِ[٤] ، بل يكفي أنْ يكونَ لهُ دَخْلٌ في ذلكَ وإفضاءٌ إليهِ في الجملةِ ولو بوسائطَ ؛ فإنَّ التقديرَ : (إنْ تقلْ لهم : أقيموا الصلاةَ وأنفِقُوا . . يقيموا الصلاةَ ويُنفِقُوا) ، ومجرَّدُ الأمرِ بالشيءِ لا يستقلُّ سبباً في حصولِهِ ، إلا أنَّهُ لمَّا شرَّفَ العبادَ بالإضافةِ والوصفِ بالإيمانِ . . زادَهم شرفاً بالإخبارِ عنهم بكونِهم بحيثُ يكفيهم في الامتثالِ مجرَّدُ الأمرِ .

ولذهولِ البعضِ عن هٰذا المعنىٰ جعلوا (يقيموا) مجزوماً بإضمارِ اللامِ الجازمةِ ؛ أي : (قلْ لهم قولي لكَ : ليقيموا) بطريقِ أمرِ الغائبِ بعبارةٍ تليقُ ؛ وهي (أقيموا) .

وردَّهُ المصنِّفُ : بأنَّ إضمارَ الجازمِ في الأفعالِ ؛ كما في قولِ الشاعرِ[٥] : [من الوافر]

---

(١) لا المالُ ؛ فإن الأنبياء لا يورِّثون المالَ . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

(٢) فإنه كان حَبْراً ؛ أي : عالماً بتحبير الكلام والعلم وتحسينه . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

(٣) قوله : (من آل يعقوب) عطف علىٰ قوله : (منه) . « قوجحصاري » (ق ١١٧) ؛ أي : والمراد بإرثه من آل يعقوب . . . إلىٰ آخره .

(٤) في النسخ ما عدا (هـ) : (إلىٰ أن) بدل (بأن) .

(٥) ورد البيت دون نسبة في عدة مصادر ؛ منها : « الكتاب » (٣/٨) ، و« المقتضب » =

وقولِكَ في النَّهيِ : (لا تشتِمْ يكنْ خيراً لكَ) علىٰ معنىً : إلا تشتِمْ يكنْ خيراً لكَ .

وتقديرُ الشَّرطِ لقرائنِ الأحوالِ غيرُ ممتنعٍ ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧] علىٰ تقديرِ : إنِ افتخرتُم بقتلِهِم فأنتم لم تقتلوهم .

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا

نظيرُ إضمارِ الجارِّ في الأسماءِ ؛ كما في قولِ رُؤبةَ : (خيرٍ) في جوابِ (كيفَ أصبحتَ ؟) ؛ أي : (بخيرٍ) ؛ لكونِ الجزمِ فيها بمنزلةِ الجرِّ في الأسماءِ ، وقد أطبقوا علىٰ أنَّ إضمارَ الجارِّ ضعيفٌ ، فانظرْ أهٰذا خيرٌ أم ما ذكَرْنا ؛ مِنْ كونِهِ جوابَ الأمرِ ؟

قولُهُ : (وتقديرُ الشرطِ) لمَّا ذكرَ تقديرَ الشرطِ بعدَ الأبوابِ الأربعةِ . . أرادَ تعميمَ الحكمِ ، وأنَّهُ جائزٌ في غيرِها أيضاً ؛ تكثيراً للفائدة وتأنيساً بتقديرِهِ وإنْ كانَ فيهِ كثرةُ حذفٍ بالنِّسبةِ إلىٰ حذفِ اللامِ الجازمِ[١] .

ثمَّ حكمَ بكثرتِهِ في أبلغِ كلامٍ وأفصحِهِ .

ثمَّ أشارَ إلىٰ تعميمِ التقديرِ وجَرَيانِهِ في الجزءِ الأخيرِ مِنَ الشرطيَّةِ[٢] ؛ أعني : الجزاءَ الذي هو العُمدةُ مِنَ الكلامِ ، والمقصودُ بالإفادةِ .

وقدَّرَ المبتدأَ في ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ ؛ لتصيرَ الجملةُ اسميَّةً ، فيَحْسُنَ الفاءُ زيادةَ حُسْنٍ .

= (٢/ ١٣٢) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٩/ ١) ، والشاهد : أن (تفد) بتقدير : (لتفد) .

(١) قوله : (فيه) ؛ أي : في المذكور بعد قوله : (وتقدير الشرط . . .) إلىٰ آخره . من هامش (هـ) .

(٢) في (أ) : (وطريانه) بدل (وجريانه) ، وفي هامشها نسخة : (بجريانه) .

وقالَ تعالىٰ : ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ علىٰ تقديرِ : إنْ أرادوا ولياً بحقٍّ . . فاللهُ هو الوليُّ بالحقِّ ، لا وليَّ سواهُ .

وأمثالُ ذلكَ في القرآنِ كثيرةٌ .

ولم يجعلْ : ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ مترتِّباً علىٰ ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الشورىٰ : ٩] معَ أنَّهُ إنكارٌ توبيخيٌّ ؛ بمعنىٰ : لا ينبغي أنْ يُتَّخذَ دونَ اللهِ أولياءُ[١] ؛ كما يقالُ : (لا ينبغي أنْ يُعبَدَ غيرُ اللهِ ؛ فاللهُ هو المستحِقُّ للعبادةِ) ؛ لأنَّ الإنكارَ وإنْ كانَ راجعاً إلىٰ معنى النفيِ . . فليسَ كلُّ ما فيهِ معنى الشيءِ حكمُهُ حكمُ ذلكَ الشيءِ ؛ فالذَّوقُ الصحيحُ شاهدُ صِدْقٍ علىٰ حُسْنِ قولِنا : (لا تتَّخذوا مِنْ دونِ اللهِ أولياءَ ؛ فاللهُ هو الوليُّ) دونَ قولِنا : (أَيُتَّخذُ مِنْ دونِهِ أولياءُ ؛ فهو الوليُّ وحدَهُ ؟!) ، وإنَّما يَحسُنُ معَهُ الواوُ الحاليَّةُ[٢] ؛ كما في قولِكَ : (أتضربُ زيداً وهو أخوكَ ؟!) دونَ (فهو) .

ومِنْ أمثلةِ حذفِ الشرطِ في القرآنِ : ﴿ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت : ٥٦] ؛ أي : إنْ لم تتيسَّرْ لكمُ العبادةُ في أرضٍ . . فخصُّوني بالعبادةِ في أرضٍ سِواها .

ومنها : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ ﴾ [المؤمنون : ٩١] ؛ أي : لو كانَ معَهُ إلـٰهٌ إذاً لذهبَ[٣] .

---

(١) في (ج) : (من دون) بدل (دون) .

(٢) وإنما لم يَحسُن الفاء ؛ لما فيه من عطف الجملة الخبرية على الإنشائية . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٢/ ٣٣٣) وزاد في « المطوَّل » (ص ٢٤٤) : (وذلك لأنهم وإن جعلوا استفهام الإنكار بمعنى النفي . . لم يقصدوا أن لافرق بينهما أصلاً ؛ لأن كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوتَ ، وأنه يصح وقوع أحدهما حيث لا يصح وقوعُ الآخر) .

(٣) في (و) : (آلهة) بدل (إلـٰه) .

وكذا تقديرُ الجزاءِ لها كذلكَ ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ ، وتُرِكَ الجزاءُ ـ وهو : ألستم ظالمينَ ؟! ـ لذكرِ الظُّلمِ عَقِيبَهُ في قولِهِ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأحقاف : ١٠] .

ومنها : ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [النحل : ٥١] ؛ أي : إنْ كنتُم تَرْهَبُونَ شيئاً . . فإيَّايَ فارهَبُوا[1] ، لا تَرْهَبُوا سِوايَ .

وقولُهُ : (**وكذا تقديرُ الجزاءِ لها**) ؛ أي : لأجلِ قرائنِ الأحوالِ .

فقولُهُ : (﴿ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾) عطفٌ علىٰ (فآمنَ) ، وهو علىٰ (شهدَ) ، **والمعنىٰ** : إنْ كانَ القرآنُ مِنْ عندِ غيرِ اللهِ ، وكفرتُم . . ألستُم ظالمينَ ؟! بمعنىٰ : كنتُم ظالمينَ قطعاً ؛ لأنَّ الاستفهامَ لإنكارِ النفيِ والتقريرِ لِمَا دخلَهُ النَّفيُ .

ومِنْ أمثلةِ تقديرِ الجزاءِ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ ﴾ [الأنعام : ٢٧] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ١٦٥] ، إلىٰ غيرِ ذلكَ .

* * *

(١) في (أ ، هـ) : (ارهبوا) بدل (فارهبوا) .

الباب الخامس
في النداء

ما يتعلَّقُ بالنِّداءِ ؛ مِنْ حروفِهِ وتفصيلِ الكلامِ في معانيها . . سبقَ التعرُّضُ لذلكَ في (علمِ النَّحوِ) ؛ فلا نتكلَّمُ فيهِ .

قولُهُ : (البابُ الخامسُ : في النِّداءِ) مباحثُ النِّداءِ منها : ما لا تعلُّقَ لهُ بعلمِ المعاني ؛ كبحثِ إعرابِ المنادىٰ وبنائِهِ وترخيمِهِ ، وأمثالِ ذلكَ ، ومنها : ما لهُ تعلُّقٌ بهِ ؛ كتعيينِ حروفِهِ ، وتفصيلِ الكلامِ في معانيها الأصليَّةِ والمعدولِ بها عنِ الأصلِ لنُكَتٍ[1] ، ونحوِ ذلكَ ممَّا يتعلَّقُ بتطبيقِ الكلامِ لمقتضى الحالِ .

وقد تعرَّضَ في (علمِ النَّحوِ) للقسمينِ جميعاً[2] ، إلا أنَّهُ خصَّ ها هنا الثانيَ بالذِّكرِ[3] ؛ لأنَّهُ الذي يتعلَّقُ بنظرِ علمِ المعاني ، كأنَّهُ قالَ : بعضُ مباحثِ النِّداءِ التي يناسبُ أنْ يُتعرَّضَ لها في علمِ المعاني . . قد سبقَ التعرُّضُ لهُ في (علمِ النَّحوِ) ؛ فلا نتكلَّمُ فيهِ ، وإنَّما نتكلَّمُ في البعضِ الذي لم يسبقِ التعرُّضُ لهُ ؛ لقلَّةِ تعلُّقِهِ بنظرِ النَّحويِّ ، بخلافِ البعضِ الأوَّلِ ؛ أمَّا تعيينُ الحروفِ : فمِنْ جهةِ نصبِها الأسماءَ ؛ فلا بدَّ مِنْ ذكرِها في بيانِ العاملِ ، وأمَّا تفصيلُ معانيها : فلِمَا جرَتْ بهِ عادةُ النَّحويِّينَ مِنْ بيانِ معاني حروفِ الجرِّ والحروفِ المشبَّهةِ وغيرِهما ، ومعاني الأفعالِ الناقصةِ وأفعالِ المقارَبةِ وغيرِهما ، علىٰ طريقِ تكميلِ الصِّناعةِ وتكثيرِ

---

(١) قوله : (والمعدول بها) ؛ كالمستغاث والمندوب والتعجب من المتولِّدات . من هامش (هـ) .

(٢) قوله : (للقسمين) ؛ أي : ما لا تعلُّق له بعلم المعاني ، وما له تعلُّق به . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (الثاني) ؛ أي : ما له تعلُّق بعلم المعاني . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

ولـٰكنْ ها هنا نوعٌ مِنَ الكلامِ صُورتُهُ صُورةُ النِّداءِ ، وليسَ بنداءٍ ، فَنُنَبِّهُ عليهِ .

الإفادةِ معَ اعترافِهم بأنَّ ذلكَ وظيفةٌ لغويَّةٌ .

قولُهُ : (سبقَ التعرُّضُ لذلكَ) حيثُ قالَ : (الضَّربُ الذي ينصبُ أينَما وقعَ مِنَ الحروفِ الناصبةِ للأسماءِ . . ستَّةٌ : « يا » ، و« أيا » ، و« هيا » : لنداءِ البعيدِ حقيقةً ؛ كـ « يا عبدَ اللهِ » إذا كانَ بعيداً عنكَ ، أو تقديراً ؛ لتبعيدِكَ نفسَكَ عنهُ هَضْماً[١] ؛ كنحوِ : « يا إلـٰهَ الخلقِ » ، أو لِمَا هو بمنزلةِ البعيدِ مِنْ نائمٍ أو ساهٍ تحقيقاً أو بالنِّسبةِ إلىٰ جِدِّ الأمرِ الذي يُنادىٰ لهُ ؛ كنداءِ اللهِ لنبيِّهِ بـ « يا »[٢] ، و« أيْ » ، والهمزةُ : لنداءِ القريبِ ، و« وا » : للنُّدبةِ خاصَّةً)[٣] .

فإنْ قيلَ : ما هو بمنزلةِ البعيدِ داخلٌ في البعيدِ تقديراً ؛ فكيفَ قالَ : (أو لِمَا هو ـ أي : لنداءِ ما هو ـ بمنزلةِ البعيدِ) ، وقسَّمَهُ إلى التحقيقيِّ وغيرِهِ ؟!

قُلنا : مِنْ جهةِ أنَّهُ أرادَ بالبعيدِ تقديراً : ما يكونُ لتبعيدِكَ نفسَكَ عنهُ هَضْماً ؛ فلم يتناولْ ما هو بمنزلةِ البعيدِ مِنْ نائمٍ أو ساهٍ الذي قسَّمَ كونَهُ بمنزلةِ البعيدِ إلىٰ ما يكونُ ذلكَ بحسَبِ التحقيقِ[٤] ؛ أي : مِنْ غيرِ إضافةٍ إلىٰ خصوصِ أمرٍ ، وإلىٰ ما يكونُ بالإضافةِ إلىٰ خصوصِ أمرٍ .

قولُهُ : (ولـٰكنْ ها هنا نوعٌ مِنَ الكلامِ صُورتُهُ صُورةُ النِّداءِ ، وليسَ بنداءٍ) . . فيهِ

---

(١) المراد بالهضم هنا : كسر النفس . من هامش (هـ) .

(٢) مثل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأنفال : ٦٤] ؛ فإن فيه إشارة إلىٰ أن ما يُنادىٰ له أمر يجب أن يهتمَّ بشأنه . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

(٣) مفتاح العلوم (ص١٠١) .

(٤) قوله : (من نائم أو ساهٍ) ؛ إذ لا يُتصوَّر هناك بُعد ، بل يُجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البُعد في اقتضاء رفع الصوت . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

وتلكَ الصُّورةُ هي قولُهم : (أمَّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرَّجلُ) ، و(نحنُ نفعلُ كذا أيُّها القومُ) ، و(اللهمَّ ؛ اغفِرْ لنا أيَّتُها العِصابةُ) ، . . . .

ملاحظةٌ لعبارةِ سيبويهِ[1] .

وفي قولِهِ : (نوعٌ مِنَ الكلامِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ هـٰذا بابٌ علىٰ حِدَةٍ ، نُقِلَ عن معناهُ الأصليِّ النِّدائيِّ ، لهُ صُوَرٌ وجزئيَّاتٌ ؛ كبابِ التعجُّبِ ؛ نُقِلَ عن بابِ الأمرِ ؛ مِثلُ : (أسمِعْ بهِ وأبصِرْ !) ، وعنِ الإخبارِ أوِ الاستفهامِ[2] ؛ مِثلُ : (ما أحسنَ زيداً !)[3] ، وكبابِ التسويةِ ؛ مِثلُ : (لا أُبالي أقمتَ أم قعدتَ) ؛ نُقِلَ عن معنى الاستفهامِ[4] ؛ ولهـٰذا التُزِمَ في هـٰذا البابِ تركُ حرفِ النِّداءِ ؛ لأنَّهُ لم يبقَ فيهِ معنى النِّداءِ أصلاً ، فكُرِهَ التصريحُ بأداتِهِ .

وليسَ هـٰذا مِنْ قَبيلِ المتولِّداتِ التي لم تَصِرْ باباً علىٰ حِدَةٍ ؛ كالإغراءِ في (يا مظلومُ) ، والاستغاثةِ في (يا لَلهِ مِنْ ألمِ الفِراقِ) ، والتعجُّبِ في (يا لَلماءِ) و(يا لَلدَّواهي) ، والتدلُّهِ والتضجُّرِ والتحسُّرِ ونحوِ ذلكَ في مِثلِ قولِهِ[5] : [من البسيط]

أَيَـا مَنَـازِلَ سَلْمَـىٰ أَيْـنَ سَلْمَـاكِ . . . .

---

(١) انظر « الكتاب » (٢/ ٢٣١) .

(٢) يعني : أن أصله خبر أو استفهام على الخلاف المشهور ، ثم نُقل إلى التعجُّب . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

(٣) فمعناه : شيء أحسنَ زيداً ، أو : أيُّ شيء أحسنَ زيداً ؟ من هامش (هـ) .

(٤) فإنه سؤال عن تعيين أحدهما مع التسوية بينهما ، ثم نُقل إلى الخبر بمعنى التسوية من غير سؤال . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

(٥) التدلُّه : التحيُّر . انظر « تاج العروس » (د ل هـ) (٣٦/ ٣٧٧) ، والتدلُّه ونحوه يكون في نداء الأطلال والمنازل والمطايا . من هامش (هـ) ، والبيت للشريف الرضي كما في « المنازل والديار » لأسامة بن منقذ (١/ ٧١) ، ولم أقف عليه في « ديوانه » ، وتتمَّته :

. . . . مِـنْ أجلِهـا إذ أتينـاهـا أتينـاكِ

. . . .

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

أَمَنْـزِلَتَـيْ مَـيٍّ سَـلامٌ عَلَيْكُمَـا هَلِ ٱلأَزْمُنُ ٱللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وقولِهِ[2] : [من الطويل]

أَلَا ٱنْعَمْ صَبَاحاً أَيُّهَا ٱلطَّلَلُ ٱلْبَالِي وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ فِي ٱلْعُصُرِ ٱلْخَالِي

وقولِهِ[3] : [من البسيط]

يَا رَبْعُ لَوْ كُنْتُ دَمْعاً فِيكَ مُنْسَكِبَا قَضَيْتُ نَحْبِي وَلَمْ أَقْضِ ٱلَّذِي وَجَبَا

وقولِهِ[4] : [من البسيط]

يَا نَاقُ جِدِّي فَقَدْ أَفْنَتْ أَنَاتُكِ بِي صَبْرِي وَعُمْرِي وَأَحْلاسِي وَأَنْسَاعِي

وقولِهِ[5] : [من السريع]

يَـا عِيـدُ مَـا عُـدْتَ بِمَحْبُـوبِ عَلَـىٰ مُعَنَّـى ٱلْقَلْـبِ مَكْـرُوبِ

---

(١) البيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » (٢/١٢٧٣) ، و(مي) : ترخيم (ميّة) . « قوجحصاري » (ق١١٧) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٣٥) ، وفيه : (ألا عم) بدل (ألا انعم) ، و(يعمن) بدل (ينعمن) ، وقوله : (الخالي) ؛ أي : الماضي ، والقياس : الخالية . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

(٣) البيت لأبي طالب عبد السلام بن الحسن المأموني كما في « الإعجاز والإيجاز » للثعالبي (ص٢٠٦) ، وقوله : (قضيت نحبي) ؛ أي : متُّ . « قوجحصاري » (ق ١١٧) .

(٤) البيت لأبي العلاء المعرِّي في « سقط الزند » (ص١٢٩) ، والأحلاس : جمع حِلْس ؛ وهو كل شيء وليَ ظهرَ البعير والدابة تحت الرَّحل والسَّرج ، وقيل : هو كساء رقيق علىٰ ظهر البعير يكون تحت البرذعة . انظر « تاج العروس » (ح ل س) (١٥/٥٤٦) ، و النِّسْع : سَيْرٌ يُنسَج عريضاً ، تُشَدُّ به الرِّحال ، والقطعة منه : نِسْعة . انظر « تاج العروس » (ن س ع) (٢٢/٢٤٩) .

(٥) البيت لأبي فراس الحمداني في « ديوانه » (ص٥٤) .

يرادُ بهٰذا النَّوعِ مِنَ الكلامِ الاختصاصُ علىٰ معنىٰ : (أنا أفعلُ كذا متخصِّصاً بذلكَ مِنْ بينِ الرِّجالِ) ، و(نحنُ نفعلُ كذا متخصِّصينَ مِنْ بينِ الأقوامِ) ، و(اللهمَّ ؛ اغفرْ لنا مخصوصينَ مِنْ بينِ العصائبِ) .

وقولِهِ[1] : [من السريع]

يَـا لَيْـلُ مَـا أَغْفَـلَ عَمَّـا بِـي ... حَبَـائِبِـي فِيـكَ وَأَحْبَـابِـي

وقولِهِ[2] : [من الكامل]

يَـا عَيْـنُ بَكِّـي عِنْـدَ كُـلِّ صَبَـاحِ ... جُـودِي بِـأَرْبَعَـةٍ عَلَـى ٱلْجَـرَّاحِ

وقولِهِ[3] : [من الطويل]

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ ... وَقَدْ كَانَ مِنْهُ ٱلْبَرُّ وَٱلْبَحْرُ مُتْرَعَا

وَيَـا قَبْـرَ مَعْـنٍ أَنْـتَ أَوَّلُ حُفْـرَةٍ ... مِنَ ٱلأَرْضِ خُطَّتْ لِلسَّمَاحَةِ مَضْجَعَا

وقولِهِ[4] : [من الخفيف]

أَيُّهَـا ٱلْبَـابُ لِـمْ عَـلاكَ ٱكْتِئَـابُ ... أَيْـنَ ذَاكَ ٱلْحِجَـابُ وَٱلْحُجَّـابُ

قولُهُ : (متخصِّصاً مِنْ بينِ الرِّجالِ) يشيرُ إلىٰ أنَّ (أيُّ) في قولِكَ : (أيُّها الرَّجلُ) وإنْ كانَ مضموماً ، و(الرَّجلُ) مرفوعاً صفةً لهُ ؛ كما في النداءِ . لٰكنِ المجموعُ في موضعِ الحالِ ممَّا قبلَهُ .

---

(١) البيت لأبي فراس الحمداني في « ديوانه » (ص٥٧) .

(٢) البيت لفاطمة بنت الأحجم الخزاعية كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٣٧٦) ، ومعنىٰ (بكِّي) : أكثري البكاءَ ، والمراد بالأربعة : قبائل الرأس ، وهي مجاري الدمع إلى العين ، وتريد بهٰذا الكثرة ، والمعنىٰ : يا عيني ؛ أكثري البكاءَ كل صباح على الجرَّاح ، واستنزلي الدُّموعَ الكثيرة عليه . انظر « شرح الحماسة » للتبريزي (ص٣٧٦ ـ ٣٧٧) .

(٣) البيتان للحسين بن مطير الأسدي كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٣٨٨) ، و« البيان والتبيُّن » (٣/ ١٦٠) ، و« أمالي القالي » (١/ ٢٧٥) .

(٤) البيت لأبي العباس بن الضبِّي كما في « معجم الأدباء » لياقوت الحموي (٢/ ٧١١) .

. . . .

وتحقيقُ ذلكَ : أنَّ أصلَهُ تخصيصُ المنادىٰ بطلبِ إقبالِهِ عليكَ ، ثمَّ جُعِلَ مجرَّداً عن طلبِ الإقبالِ ، ونُقِلَ إلىٰ تخصيصِ مدلولِهِ مِنْ بينِ أمثالِهِ بما نُسِبَ إليهِ[1] ؛ كإكرامِ الضَّيفِ في (أنا أكرمُ الضَّيفَ أيُّها الرَّجلُ)[2] ، والمسكنةِ في (أنا المسكينُ أيُّها الرَّجلُ)[3] ، وليسَ المرادُ بـ (أيّ) ووصفِهِ هو المخاطَبَ ليكونَ نداءً ، بل هو عبارةٌ عمَّا دلَّ عليهِ الضميرُ السابقُ .

وممَّا يجبُ التنبُّهُ لهُ : أنَّ هـٰذا البابَ قد جرىٰ فيهِ زيادةُ تعميمٍ ، ولم يُقتصَرْ علىٰ ما نُقِلَ عنِ النِّداءِ ؛ وذلكَ أنَّهُ قد يقومُ مقامَ (أيّ) اسمٌ منصوبٌ معرَّفٌ باللامِ ؛ نحوُ : (نحنُ العربَ أقرى الناسِ للضَّيفِ) ، ولا يكونُ منقولاً عنِ النِّداءِ ؛ لأنَّهُ لا يكونُ ذا لامٍ[4] ، أو بالإضافةِ ؛ نحوُ : « إنَّا مَعَاشِرَ ٱلأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ »[5] ، فيحتملُ أنْ يكونَ منصوباً بتقديرِ (يا) مِثلَ : (أيُّها الرَّجلُ) قطعاً ، وأنْ يكونَ منصوباً بتقديرِ (أعني) أو (أخصُّ) مِثلَ المعرَّفِ باللامِ قطعاً ، وربَّما يكونُ علَماً ؛ مِثلُ[6] : [من الرجز]

---

(١) قوله : (مدلوله) ؛ أي : مدلول (أيُّها الرجل) ؛ وهو ذات المتكلم المعبَّر عنها بالضمير . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٢/ ٣٣٦) .

(٢) قوله : (كإكرام . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : في معرض التفاخر . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (والمسكنة) ؛ أي : في معرض التصاغر ، أو لمجرَّد بيان المقصود بذكر الضمير ، لا للتفاخر ولا للتصاغر ؛ نحو : (نحن فقراء أيها القوم) ، و(أنا أدخل أيها الرجل) . من هامش (هـ) .

(٤) قوله : (لأنه) ؛ أي : النداء .

(٥) رواه النسائي في « السنن الكبرىٰ » (٦٢٧٥) من حديث سيدنا مالك بن أوس بن الحدثان رضي الله عنهما ، وأحمد في « المسند » (٢/ ٤٦٣) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) البيت لرؤبة بن العجَّاج في « ديوانه » (ص١٦٩) ، وصدره :

راحَتْ وراحَ كعصا السَّيسابْ . . . .

. . . .

. . . . بِنَــا تَمِيمــاً يُكْشَــفُ ٱلضَّبَــابُ

وقد يجري فيهِ زيادةُ تعميمٍ ؛ بألا يكونَ بياناً لضميرٍ سابقٍ ، بل ربَّما يكونُ معَ انتصابِهِ في صُورةِ العطفِ على مرفوعٍ ؛ مِثلُ : (الذين آمنوا والذين هادوا والنصارىٰ والصابئين)[1] ، أو مجرورٍ ؛ كقولِهِ[2] : [من المتقارب]

وَيَــأْوِي إِلَــىٰ نِسْــوَةٍ عُطَّــلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ ٱلسَّعَالِي

أي : وأخصُّ الصابئينَ ، وأخصُّ شُعْثاً .



(١) هٰذا مثال من عند الشارح ، وليس من القرآن ليَرِد عليه : أن ما في القرآن بنصب (الذين) . « حفيد » (ق٢٢٢) .

(٢) البيت لأميَّة بن أبي عائذ كما في « الكتاب » (١/٣٩٩) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٢/٤٢٦) ، وقوله : (عطَّل) يقال : تعطَّلت ؛ إذا خلا جِيدها من القلائد فهي عُطُل . من هامش (هـ) .

واعلمْ : أنَّ الطلبَ كثيراً ما يُخرَجُ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ ، وكذلكَ الخبرُ ؛ فيُذكَرُ أحدُهما في موضعِ الآخرِ ، ولا يُصارُ إلىٰ ذلكَ إلا لتوخّي نُكَتٍ قلَّما يتفطَّنُ لها مَنْ لا يرجعُ إلىٰ دُرْبةٍ في نوعِنا هـٰذا ، ولا يَعَضُّ فيهِ بضِرْسٍ قاطعٍ .

والكلامُ بذلكَ متىٰ صادفَ مِنْ مُتمِّماتِ . . . .

قولُهُ : (واعلمْ : أنَّ الطلبَ) جرىٰ علىٰ عادتِهِ في تعقيبِ الأبوابِ بعدَ بيانِ المقتضَياتِ . . ببيانِ خلافِ مقتضى الظاهرِ فيها ؛ لنُكَتٍ لا يتفطَّنُ لها إلا السَّحَرةُ مِنْ أربابِ البلاغةِ ، والمَهَرةُ مِنْ علماءِ المعاني .

الدُّرْبةُ : العادةُ ، والجُرْأةُ على الحربِ ونحوِها .

والعَضُّ بضِرْسٍ قاطعٍ : كنايةٌ عنِ الأخذِ بجِدٍّ ، والكمالِ في الأمرِ[1] .

و(فيهِ) ؛ أي : في نوعِنا هـٰذا : ظرفُ (يَعَضُّ) ، وصلتُهُ تكونُ (علىٰ)[2] .

(والكلامُ بذلكَ) ؛ أي : بواسطةِ ذكرِ واحدٍ مِنَ الطلبِ والخبرِ مكانَ الآخرِ ، أو ملتبساً بذلكَ[3] ، وقيلَ : أي : التكلُّمُ بذلكَ[4] . . متىٰ وجدَ حظّاً مِنْ متمِّماتِ

---

(١) قوله : (كناية . . .) إلىٰ آخره ؛ لأن العض بالضِّرس لازم للأخذ بجد والكمال فيه علىٰ ما هو العادة للناس ، فذكر اللازمَ وأراد الملزومَ علىٰ ما هو طريق الكناية علىٰ مذهب المصنف . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

(٢) يقال : (عضَّهُ) ، و(عضَّ به) ، و(عضَّ عليه) ، وقوله : (ولا يعضُّ فيه) من قبيل : (يَجرحْ في عَراقيبِها نَصْلي) ، والباء في قوله : (بضِرْس) : للاستعانة . « قوجحصاري » (ق ١١٧ ـ ١١٨) .

(٣) في (أ ، ج ، د) : (ومتلبِّساً) بدل (أو ملتبساً) ، وفي (ب) : (وملتبساً) ، وفي (و) : (أو متلبِّساً) .

(٤) القائل : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣٢) ، والشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٩٥) .

البلاغةِ[1] . . افترَّ لكَ عنِ السِّحْرِ الحلالِ بما شئتَ .

ومِنَ المتمِّماتِ : ما قد سبقَ لي ؛ أنَّ نظمَ الكلامِ إذا استُحسِنَ مِنْ بليغٍ . .

البلاغةِ ـ أي : مِنْ شرائطِها ومكمِّلاتِها وأسبابِ ظهورِها والاعتبارِ بها ـ أظهرَ لكَ حالةً شبيهةً بالسِّحْرِ في تأخيذِ القلوبِ وإمالتِها إلىٰ قبولِ الكلامِ واستحسانِهِ والانقيادِ بمضمونِهِ بقدرِ ما شئتَ ؛ أي : بغايةِ ما يمكنُ ؛ لأنَّ العاقلَ لا يرضىٰ باليسيرِ مِنْ أمثالِ ذلكَ .

وتفسيرُ المتمِّماتِ بالمحسِّناتِ اللفظيَّةِ والمعنويَّةِ علىٰ ما في علمِ البديعِ[2] . . لا يناسبُ هـٰذا المقامَ ؛ كيفَ وقد جُعِلَ مِنْ جملتِها بل مِنْ عُمدتِها كونُ كلٍّ مِنَ المتكلِّمِ والسامعِ كاملَ المعرفةِ بجهاتِ حُسْنِ الكلامِ ولطائفِ اعتباراتِهِ ؟! أمَّا المتكلِّمُ : فلأنَّهُ لو لم يكنْ كاملَ المعرفةِ بذلكَ فكلامُهُ وإنِ اشتملَ علىٰ غرائبِ نُكَتٍ وعجائبِ فِقَرٍ . . فإنَّهُ لا يُعتدُّ بها ، ولا تُعَدُّ مِنْ محسِّناتِهِ ، بل تُلحَقُ بالاتفاقيَّاتِ ، وتُنزَّلُ منزلةَ أصواتِ الحيواناتِ ، وأمَّا السامعُ : فلأنَّهُ إذا لم يكنْ واقفاً علىٰ ما تضمَّنَهُ الكلامُ مِنَ اللطائفِ . . نزَّلَهُ منزلةَ ما لا جهةَ لاستحسانِهِ ، ولا عبرةَ بشأنِهِ .

وقولُهُ : (مِنْ متمِّماتِ البلاغةِ) في نسخةِ المقابلةِ بدونِ (مِنْ)[3] .

(افترَّ عن كذا) : كشفَ عنهُ وأظهرَهُ ، وافترَّ عن أسنانِهِ : تبسَّمَ .

(بما شئتَ) : متعلِّقٌ بـ (افترَّ) .

(أنَّ نظمَ الكلامِ) : بيانٌ لـ (ما سبقَ) بحذفِ (مِنْ) ، أو بدلٌ منهُ .

---

(١) في (ب ، ج) : (متمِّمات) بدل (من متمِّمات) وفي هامش (ج) نسخة كالمثبت .

(٢) ممَّن فسَّرها بذلك : المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣٢) ، والشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٩٥) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٦٥) .

(٣) قوله : (في نسخة المقابلة) ؛ أي : في النسخة التي قُوبلت بنسخة المصنف . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

لا يمتنعُ ألا يُستحسَنَ مِثلُهُ مِنْ غيرِ البليغِ وإنِ اتَّحدَ المقامُ ؛ إذ لا شُبهةَ في صحَّةِ . .

وجعلُ هـٰذا مِنْ متمِّماتِ البلاغةِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ ما يتضمَّنُهُ هـٰذا الكلامُ ؛ مِنْ لُزومِ الانطباقِ علىٰ ما لأجلِهِ المَساقُ ، ومِنْ لُزومِ كمالِ المعرفةِ بجهاتِ حُسْنِ الكلامِ لكلٍّ مِنَ المتكلِّمِ والسامعِ . . ممَّا يتمُّ بهِ أمرُ البلاغةِ ويظهرُ .

فإنْ قلتَ : مضمونُ الكلامِ السابقِ أنَّهُ يجوزُ أنْ يُستحسَنَ الكلامُ مِنْ متكلِّمٍ ؛ لكونِهِ بليغاً ، ولا يُستحسَنَ مِثلُهُ مِنْ متكلِّمٍ آخرَ ؛ لكونِهِ غيرَ بليغٍ ، وإنْ كانَ المقامُ واحداً ؛ كما استُحسِنَ مِنْ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ تسميةُ الميتِ متوفِّياً بلفظِ اسمِ الفاعلِ ، ولم يُستحسَنْ مِنْ غيرِهِ كما مرَّ[1] ، وظاهرٌ : أنَّ صحَّةَ اختلافِ النظمِ مِنْ جهةِ المقبوليَّةِ وعدمِها عندَ اختلافِ المقامِ ؛ مِثلُ : (إنَّ زيداً لعالمٌ)[2] ؛ يُقبَلُ في مقامِ الإنكارِ دونَ الابتداءِ . . لا يصلُحُ علَّةً لهـٰذا ، فما معنىٰ تعليلِهِ بقولِهِ : (إذ لا شُبهةَ . . .) إلىٰ آخرِهِ ؟

قلتُ : معناهُ : أنَّهُ كأنَّهُ وقعَتْ لكَ شُبهةٌ في صحَّةِ استحسانِ الكلامِ الواحدِ مِنْ متكلِّمٍ دونَ متكلِّمٍ ، معَ أنَّهُ لا شُبهةَ لكَ في صحَّةِ الكلامِ الواحدِ مِنَ المتكلِّمِ الواحدِ في مقامٍ دونَ مقامٍ ، فقالَ : إنَّهُ يصحُّ الأوَّلُ ؛ إذ لا شُبهةَ لكَ في صحَّةِ الثاني معَ أنَّهُ نظيرُهُ ؛ فكما أذعنتَ لصحَّةِ ذاكَ فأذعِنْ لصحَّةِ هـٰذا ؛ كما تقولُ : (هـٰذا المُسكِرُ حرامٌ وإنْ لم يكنْ خمراً) ؛ لأنَّهُ لا شُبهةَ لكَ في حُرمةِ الخمرِ .

ولِمَا في ذلكَ مِنْ بعضِ الخفاءِ قد سبقَ إلىٰ بعضِ الأفهامِ أنَّهُ تعليلٌ لمقدَّرٍ ؛ أي : إنَّما لم نتعرَّضْ لصحَّةِ استحسانِ الكلامِ الواحدِ مِنَ المتكلِّمِ الواحدِ في مقامٍ دونَ مقامٍ ؛ لأنَّهُ لا شُبهةَ لكَ فيها[3] .

---

(١) انظر (٢/ ٢٢ـ ٢٤) .

(٢) في (أ ، د) : (لقائم) بدل (لعالم) .

(٣) المتوهِّم : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣٢) .

اختلافِ النَّظمِ مقبولاً وغيرَ مقبولٍ عندَ اختلافِ المقامِ ؛ **فلا بدَّ لحُسْنِ الكلامِ مِنِ انطباقٍ لهُ علىٰ ما لأجلِهِ يُساقُ ، ومِنْ صاحبٍ لهُ عرَّافٍ بجهاتِ الحُسْنِ لا يتخطَّاها** ، وإلا لم يمتنعْ حملُ الكلامِ منهُ علىٰ غيرِها ، ويتعرَّىٰ عنِ الحُسْنِ ؛ لذهابِ كسوتِهِ .

ولا بدَّ معَ ذلكَ مِنْ أُذُنٍ لافتناناتِ البلاغةِ مَصُوغةٍ ؛ فما الآفةُ العُظمىٰ والبَلِيَّةُ الكُبرىٰ لتلكَ الافتناناتِ إلا مِنْ أَصْمِخةٍ هي لغيرِها مخلوقةٌ ؛ إذا اتَّصلَ بذَوِيها

فقولُهُ : (**فلا بدَّ لحُسْنِ الكلامِ مِنِ انطباقٍ لهُ علىٰ ما لأجلِهِ يُساقُ**) . . تفريعٌ علىٰ صحَّةِ اختلافِ النظمِ في القبولِ وعدمِهِ عندَ اختلافِ المقامِ .

وقولُهُ : (**ومِنْ صاحبٍ لهُ عرَّافٍ بجهاتِ الحُسْنِ**) . . تفريعٌ علىٰ إمكانِ استحسانِ النظمِ الواحدِ في المقامِ الواحدِ مِنْ متكلِّمٍ دونَ متكلِّمٍ .

ولمَّا كانَ هـٰذا ممَّا فيهِ شُبهةٌ احتجَّ عليهِ بقولِهِ : وإلا ؛ أي : وإنْ لم يكنْ للكلامِ صاحبٌ عرَّافٌ بجهاتِ الحُسْنِ غيرُ متخطٍّ إيَّاها . . جازَ حملُ الكلامِ الصادرِ منهُ علىٰ غيرِ جهاتِ الحُسْنِ ؛ بأنْ يُحمَلَ كلامُهُ المؤكَّدُ علىٰ غيرِ نفيِ الشكِّ وردِّ الإنكارِ مثلاً ، ويتعرَّىٰ عنِ الحُسْنِ لذهابِ كسوتِهِ التي تُحسِّنُهُ وتزيِّنُهُ ؛ وهو الانطباقُ علىٰ مقتضى الحالِ في علمِ السامعِ .

ثمَّ لمَّا كانَ لظهورِ حُسْنِ الكلامِ شرطٌ ثالثٌ سوى الانطباقِ علىٰ مقتضى الحالِ ، وكونِ المتكلِّمِ عارفاً بجهاتِ الحُسْنِ ؛ وهو كونُ السامعِ أيضاً كذلكَ ، ولم يسبقْ في كلامِهِ ما يصلُحُ لابتناءِ هـٰذا عليهِ . . ذكرَهُ بكلمةِ الواوِ وإعادةِ لفظِ (لا بدَّ) ؛ فقالَ : ولا بدَّ معَ ذلكَ ـ أي : معَ وجودِ الانطباقِ ، ووجودِ متكلِّمٍ عرَّافٍ ـ مِنْ أسماعٍ مخلوقةٍ لافتناناتِ البلاغةِ وما فيها مِنْ أنواعِ اللطائفِ .

وضميرُ (غيرِها) : للافتناناتِ ، **وقيلَ** : للبلاغةِ .

وضميرُ (ذَوِيها) : للأصمِخةِ ؛ جمعِ صِمَاخٍ .

كلامٌ لا ترىٰ بهِ الدُّرَّ الثمينَ . . مسخَهُ لهم جهلُهم مَسْخاً يَفُوقُهُ قيمةُ المَشْخَلَبِ .

ولأمرٍ ما تجدُ القرآنَ متفاوتَ القَدْرِ ارتفاعاً وانحطاطاً بينَ العلماءِ في نوعِنا هٰذا وبينَ الجَهلَةِ .

والشرطيَّةُ ـ أعني : (**إذا اتَّصلَ . . . مسخَهُ**) ـ في موقعِ البيانِ لكونِ الآفةِ والبَلِيَّةِ مِنَ الأصمِخةِ .

و(**لا ترىٰ بهِ الدُّرَّ**) : صفةُ (كلامٌ) ، **والباءُ في** (**بهِ**) : للمقابَلةِ ؛ أي : لا ترىٰ أنتَ بدلَهُ ومقابَلاً بهِ الدُّرَّ ، أو للمصاحَبةِ ؛ أي : لا تُبصِرُ معَهُ الدُّرَّ ، ولا تلتفتُ إليهِ .

(**مسخَهُ**)[1] : جوابُ (إذا) ، **والضميرُ** : للكلامِ .

(**مَسْخاً**) : ثاني مفعولَيْ (مسخَهُ) علىٰ أنَّهُ بمعنى الممسوخِ ، **وضميرُ** (**يَفُوقُهُ**) ؛ أي : يعلوهُ : عائدٌ إليهِ ، وإنْ جعلتَهُ مصدراً فالمرادُ بالضميرِ معنى الممسوخِ[2] ، ويجوزُ أنْ يكونَ الضميرُ للكلامِ ، والعائدُ إلى الموصوفِ محذوفاً[3] ؛ أي : بسببِهِ .

والمَشْخَلَبُ بسكونِ الشينِ وفتحِ الخاءِ المعجمتينِ : الخَرَزةُ التي لا أخسَّ ولا أقلَّ قيمةً منها .

قولُهُ : (**ولأمرٍ ما تجدُ**) (**ما**) : مصدريَّةٌ أو إبهاميَّةٌ ، **والمعنىٰ** : أليسَ ارتفاعُ

---

(١) **المسخ** : تحويل صورة إلىٰ ما هو أقبح منها ؛ **يقال** : مسخه الله قرداً . انظر « الصحاح » (م س خ) (١/ ٤٣١) .

(٢) قوله : (**فالمراد بالضمير معنى الممسوخ**) ؛ **يعني** : من قبيل الاستخدام . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

(٣) في (أ ، هـ) : (محذوف) بدل (محذوفاً) .

[الجهاتُ المحسِّنةُ لإيرادِ الخبرِ في موضعِ الطلبِ]

والجهاتُ المحسِّنةُ لاستعمالِ الخبرِ في موضعِ الطلبِ . . تكثُرُ :

تارةً تكونُ قصدَ التفاؤلِ بالوقوعِ ؛ كما إذا قيلَ لكَ في مقامِ الدُّعاءِ : (أعاذَكَ اللهُ مِنَ الشُّبهةِ ، وعصمَكَ مِنَ الحَيْرةِ ، ووفَّقَكَ للتقوىٰ) ؛ . . . .

قدرِ كلامِ اللهِ تعالىٰ في نظرِ علماءِ المعاني والبيانِ إلىٰ حدِّ الإعجازِ[١] ، وفي نظرِ الجَهَلةِ بهٰذا العلمِ إلىٰ حيثُ يُسوُّونَ بينَهُ وبينَ كلامِ الناسِ[٢] ، ويظنُّونَ أنْ لا مزيدَ فيهما على استقامةِ المعنىٰ وصحَّةِ اللفظِ إفراداً وتركيباً ؟! بل ربَّما يَطعُنُ فيهِ الرَّاسخونَ في الجهلِ مِنْ جهةِ اللفظِ والمعنىٰ ؛ كما ذكرَ في خاتمةِ الكتابِ معَ الجوابِ[٣] .

قولُهُ : (والجهاتُ المحسِّنةُ لاستعمالِ) الكلامِ الذي في صورةِ الخبرِ وبحيثُ إذا استُعمِلَ في معناهُ الحقيقيِّ كانَ خبراً وإنْ كانَ عندَ استعمالِهِ في معنى الطلبِ إنشاءً وطلباً لا خبراً ، وبعضُهم علىٰ أنَّهُ بعدُ خبرٌ ، وإنَّما التصرُّفُ في أنْ جُعِلَ ما هو متوقَّعُ الحصولِ بمنزلةِ الحاصلِ ، فأُخبِرَ عنهُ واقعاً ، وهٰذا أنسبُ بقولِهم[٤] : (إنَّهُ

---

(١) في النسخ ما عدا (هـ) : (أن ليس) بدل (أليس) ، وقال قوجحصاري في « حاشيته » (ق١١٨) : (والصواب : « أليس » استفهام إنكار ، وقوله : « إلىٰ حد الإعجاز » خبر « ليس » ، وقوله : « بهٰذا » متعلِّق بالجهلة ، وقوله : « إلىٰ حيث » أيضاً خبر « ليس » ، وقوله : « في نظر الجهلة » عطف علىٰ قوله : « في نظر علماء المعاني ») ، وجاء في هامش (أ) : (خبر « ليس » هنا متروك تقديره : ليس ارتفاع قدر كلام الله تعالىٰ وانحطاطه . . إلا لذلك الأمر ؛ وهو تفاوت حال السامع) ، وفي هامش (هـ) : (خبر « ليس » محذوف ؛ أي : على الجزاف من غير سبب) .

(٢) في (و) : (والانحطاط في نظر) بدل (وفي نظر) .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٥٧٧ـ٥٩٩) .

(٤) قوله : (وهٰذا) ؛ أي : القول الأول دون قول بعضهم . من هامش (هـ) .

لِيُتفاءَلَ بلفظِ المُضِيِّ علىٰ عدِّها مِنَ الأمورِ الحاصلةِ التي حقُّها الإخبارُ عنها بأفعالٍ ماضيةٍ .

وإنَّهُ نوعٌ مُستحسَنُ الاعتبارِ .

استعمالٌ للخبرِ في موضعِ الطلبِ) دونَ أنْ يقولوا : (في معنى الطلبِ) ، إلا أنَّهُ قد سبقَ في بحثِ (الفصلِ والوصلِ) أنَّ مِثلَ : (رحمَهُ اللهُ) إنشاءٌ[1] ، وذكروا في مِثلِ : (لا ، وأيَّدَكَ اللهُ) أنَّهُ عطفٌ للإنشاءِ على الإخبارِ الذي هو مضمونُ قولِكَ : (لا) ؛ أي : ليسَ الأمرُ كذلكَ ، وجُوِّزَ معَ كمالِ الانقطاعِ ؛ لِمَا فيهِ مِنْ دفعِ إيهامِ خلافِ المقصودِ ؛ وهو أنْ يصيرَ الدُّعاءُ لهُ دعاءً عليهِ[2] ، وعلىٰ هـٰذا[3] : يكونُ كلُّ مجازٍ إخراجاً لا علىٰ مقتضى الظاهرِ ؛ إذ مقتضىٰ ظاهرِ اللفظِ أنْ يرادَ بهِ معناهُ الحقيقيُّ .

ومحصولُ كلامِهِ : أنَّ الجهاتِ المحسِّنةَ لاستعمالِ الخبرِ في موضعِ الطلبِ خمسةٌ : أربعةٌ تفصيليَّةٌ ؛ هي التفاؤلُ ، وإظهارُ الحرصِ في الوقوعِ ، وقصدُ الكنايةِ ، وحملُ المخاطَبِ على الفعلِ أبلغَ حملٍ ، وخامسةٌ إجماليَّةٌ ؛ هي مناسباتٌ أُخَرُ ، ووجهُ حُسنِ قصدِ الكنايةِ يجوزُ أنْ يكونَ الكنايةَ نفسَها ؛ لأنَّها لِمَا فيها مِنَ المبالغةِ ولُطْفِ التعبيرِ حسنةٌ ، وأنْ يكونَ لِمَا فيها مِنَ الاحترازِ عن صورةِ الأمرِ ؛ فمَنْ جعلَ الرَّابعةَ هي الاحترازَ عن صورةِ الأمرِ ، ولم يجعلِ الحملَ على الفعلِ واحدةً مِنَ الخمسِ . . فقد سها[4] .

---

(١) انظر (٢/ ٢٧٤) .

(٢) انظر (٢/ ١٦٤) .

(٣) أي : علىٰ ما سبق في بحث (الفصل والوصل) . من هامش (هـ) .

(٤) قوله : (فقد سها) تعريض بناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق١١٨) ، وفي هامش (د) : (ويُعرف سهوه بالتأمل في عبارة الكتاب) .

وقلْ لي إذا حَسُنَ اعتبارُ ما هو أبعَدُ ؛ كإباءِ الكُتَّابِ في حقِّ المُخدَّراتِ لفظَ (حِراستِها)[١] ، وما هو أبعَدُ وأبعَدُ ؛ كإباءِ أهلِ الظَّرْفِ إهداءَ السَّفرجلِ إلى الأحبَّةِ ؛ لاشتمالِ اسمِهِ إذا سُمِّيَ بالعربيَّةِ علىٰ حروفِ (سفرٌ جلَّ) . . فما ظنُّكَ بالقريبِ ؟!

وهل خلعَ هارونُ علىٰ كاتبِهِ إذ سألَهُ عن شيءٍ فقالَ : (لا ، وأيَّدَ اللهُ أميرَ المؤمنينَ) . . إلا لأنَّهُ لم يسمعْ ما عليهِ الأغبياءُ فيما بينَهم ؛ مِنْ (لا أيَّدكَ اللهُ) بتركِ الواوِ ؟!

أو غيرُ هارونَ حينَ خرجَ إلىٰ ناحيةٍ ؛ لمطالعةِ عِمارتِها ، وقد تراءَتْ لهُ في

قولُهُ : (**أبعَدُ وأبعَدُ**) ظاهرٌ ؛ لأنَّ ما يجبُ الاحترازُ عنهُ هو تصحيفُ بعضِ أسمائِهِ التي ربَّما لا اطِّلاعَ عليهِ للمُهدىٰ إليهِ[٢] .

قولُهُ : (**وهل خلعَ هارونُ**) الرَّشيدُ ابنُ المهديِّ[٣] ، خامسُ الخلفاءِ العباسيَّةِ ، بُويعَ لهُ بعدَ أخيهِ موسى الهادي في ربيعِ الآخِرِ سنةَ سبعينَ ومئةٍ ، وتوفِّيَ بطُوسَ يومَ السبتِ الثالثَ مِنْ جُمادى الآخِرِ سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ ومئةٍ[٤] ، وهو ابنُ أربعٍ وأربعينَ سنةً ، جعلَ الولايةَ بعدَهُ لولدِهِ محمَّدٍ الأمينِ ، وبعدَهُ للمأمونِ .

فما قيلَ ؛ أنَّهُ لمَّا سألَ المأمونَ عن جمعِ المِسْواكِ ، فقالَ : (ضدُّ محاسِنِكَ يا أميرَ المؤمنينَ) ؛ تفادياً عن لفظِ (مَساويكَ) جعلَ العهدَ لهُ ، وقدَّمَهُ علىٰ محمَّدٍ

---

(١) قوله : (**حراستها**) ضُبط في (ب) بالنصب ، وفي (هـ) بالوجهين ، والنصب على الحكاية ؛ إذ الأصل كما في هامش (أ) : (أدام الله حراستها) .

(٢) في (و) : (تحت) بدل (يجب) ، وجاء دون نقط في كثير من النسخ ، وقوله : (**بعض أسمائه**) ؛ أي : سفرجل . من هامش (أ) .

(٣) في النسخ ما عدا (ج) : (المهتدي) بدل (المهدي) .

(٤) في (ب ، د) : (السادس) بدل (الثالث) ، وفي هامش (د) نسخة كالمثبت ، وقوله : (**الآخر**) بتقدير : شهر جمادى الآخر .

طريقِهِ شجرةٌ مِنْ بعيدٍ ، فسألَ عنها كاتباً يصحبُهُ ، فقالَ الكاتبُ : (شجرةُ الوِفاقِ) ؛ تفادياً عن لفظِ (الخلافِ) ، فكساهُ .

أفترىٰ ذلكَ لغيرِ ما نحنُ فيهِ ؟!

أو هل حينَ غضبَ الدَّاعي علىٰ شاعرِهِ أبي مقاتلٍ الضَّريرِ حينَ افتتحَ[1] : [من الرجز]

مَـوْعِـدُ أَحْبَـابِـكَ لِلْفُـرْقَـةِ غَـدْ . . . .

الأمينِ[2] . . ليسَ علىٰ ما ينبغي[3] .

ومِنْ قَبيلِ الاحترازِ عن لفظِ (مَساويكَ) ولفظِ (شجرةِ الخِلافِ) : ما رُوِيَ : أنَّ الرَّشيدَ رأىٰ بيدِ رجلٍ حُزْمةَ خَيْزُرانٍ ، فقالَ للفضلِ بنِ الرَّبيعِ : (ما ذاكَ يا فضلُ ؟) ، فقالَ : (ذاكَ عُرُوقُ الرِّماحِ يا أميرَ المؤمنينَ) ؛ تفادياً عن لفظِ الخَيْزُرانِ ؛ لأنَّهُ كانَ اسمَ والدةِ الرَّشيدِ[4] .

قولُهُ : (أفترىٰ) ؛ أي : أتغفُلُ فتظنُّ أنَّ خلعَ هارونَ علىٰ كاتبِهِ ، وغيرِ هارونَ علىٰ صاحبِهِ . . كانَ لأمرٍ غيرِ التفاؤلِ ؟!

قولُهُ : (أو هل حينَ غضبَ الدَّاعي) العَلَويُّ[5] ؛ هو الحسنُ بنُ زيدِ بنِ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ الحسنِ بنِ زيدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ عليٍّ رضوانُ اللهِ عليهِم أجمعينَ[6] ، وكانَ مولدُهُ ومنشؤُهُ بمدينةِ الرَّسولِ عليهِ السلامُ .

---

(١) نسبه لابن مقاتل العبَّاسي في « معاهد التنصيص » (٤/٢٢٩) ، والشارح في « المطوَّل » (ص ٤٧٨) ، و« المختصر » (ص ٨٢٠) .

(٢) القائل : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٦٧) .

(٣) لأنه مخالف لما ذُكر في التواريخ ؛ من أنه جعل الولاية بعده للأمين ثم للمأمون . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

(٤) انظر « أخبار الظراف والمتماجنين » لابن الجوزي (ص٨٢) .

(٥) ويسمَّى : الداعيَ الكبير . « قوجحصاري » (ق ١١٨) .

(٦) في النسخ ما عدا (ج) : (الحسين بن زيد) بدل (الحسن بن زيد) .

أغضبَهُ شيءٌ غيرُ معنى التفاؤُلِ حتىٰ قالَ لهُ : (موعدُ أحبابِكَ يا أعمىٰ ، ولكَ المَثَلُ السَّوءُ) ، وأمرَ بإخراجِهِ ؟!

ونسبُهُ وقصَّتُهُ مِنَ الشُّهرةِ بحيثُ لا ينبغي أنْ يُظَنَّ أنَّهُ ملكٌ بمصرَ[1] ؛ وذلكَ أنَّهُ خرجَ في خلافةِ المستعينِ باللهِ ، واستولىٰ علىٰ طَبَرِسْتانَ وما يليها ، وانقادَتْ لهُ الدَّيالمةُ[2] ، وذلكَ في سنةِ خمسينَ ومئتينِ ، وتوفِّيَ في سنةِ سبعينَ ومئتينِ ، ووليَ الأمرَ أخوهُ محمَّدُ بنُ زيدٍ إلىٰ أنْ قُتِلَ بجُرْجانَ في سنةِ سبعٍ وثمانينَ ومئتينِ .

وشاعرُهُ : أبو مقاتلٍ الرَّازيُّ ، وقد أنشدَهُ في يومِ المِهْرَجانِ : [من الرمل]

لا تَقُلْ بُشْرَىٰ وَلَٰكِنْ بُشْرَيَانْ غُرَّةُ ٱلدَّاعِي وَيَوْمُ ٱلْمِهْرَجَانْ

فقالَ لهُ الدَّاعي : (أعمىٰ[3] ؛ تبتدئُ بهٰذا يومَ المِهْرَجانِ ؟!) .

وقيلَ : بطحَهُ وضربَهُ خمسينَ عصاً[4] ، وقالَ : (إصلاحُ أدبِهِ أبلغُ في ثوابِهِ) .

وفي « تاريخِ السُّلاميِّ » : أنَّ الدَّاعيَ قالَ لهُ : (كانَ الواجبَ أنْ تفتتحَ القصيدةَ بغيرِ « لا » ؛ فإنَّهُ حرفٌ غيرُ محبوبٍ ، ولو قدَّمتَ المِصْراعَ الثانيَ لكانَ أصوبَ) ، فقالَ لهُ أبو مقاتلٍ : (أيُّها السيِّدُ ؛ ما في الدُّنيا كلمةٌ أجلُّ مِنْ قولِ « لا إلٰهَ إلا اللهُ » ، وابتداؤُها « لا ») فقالَ الدَّاعي : (أصبتَ ، وأجدتَ) ، وأجزلَ عليهِ[5] .

---

(١) وممَّن ظن ذلك : الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٦٦) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق ١١٨) .

(٢) الدَّيالمة ، والدَّيلم : جماعة من الناس . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

(٣) أي : يا أعمىٰ . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

(٤) قوله : (بطحه) ؛ أي : أكبَّه علىٰ وجهه . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

(٥) انظر « الكامل في التاريخ » لابن الأثير (٤٢٧/٦) ، و« البداية والنهاية » لابن كثير (٤٧/١١) ، وقوله : (وأجزل عليه) ؛ أي : أعطاه عطاء كثيراً . « قوجحصاري » (ق ١١٨) .

وهل تسميةُ العربِ الفلاةَ مَفازةً ، والعطشانَ ناهلاً ، واللَّديغَ سليماً ، وما شاكلَ ذلكَ . . إلا مِنْ بابِ التفاؤلِ ؟! فالمَفازةُ هي المَنْجاةُ ، والنَّاهلُ هو الرَّيَّانُ ، والسَّليمُ هو ذو السَّلامةِ .

وتارةً لإظهارِ الحرصِ في وقوعِهِ ؛ فالطالبُ متىٰ تبالغَ حرصُهُ فيما يطلبُ . .

ورُوِيَ : أنَّ المعتصمَ باللهِ لمَّا بنىٰ قصرَهُ بالميدانِ[1] ، وجلسَ فيهِ . . أنشدَهُ إسحاقُ الموصليُّ : [من الكامل]

يَا دَارُ غَيَّرَكِ ٱلْبِلَىٰ وَمَحَاكِ ... يَا لَيْتَ شِعْرِيَ مَا ٱلَّذِي أَبْلاكِ

فتطيَّرَ المعتصمُ بهٰذا الابتداءِ ، وأمرَ بهدمِ القصرِ[2] .

قولُهُ : (وهل تسميةُ العربِ) يشيرُ إلىٰ أنَّ هٰذا التجوُّزَ والتفاؤلَ ليسَ مِنَ المتكلِّمِ وأهلِ الاستعمالِ ، بل إنْ كانَ فمِنَ المسمِّي وأهلِ الوضعِ .

وقد يقالُ : إنَّ الفَوْزَ قد يجيءُ بمعنى الهلاكِ أيضاً ؛ يقالُ : فوَّزَ الرَّجلُ ؛ إذا ماتَ ، وإنَّ النَّهَلَ هو أوَّلُ الشُّربِ ، فقد يُروي ، وقد ينقطعُ دونَ الرِّيِّ .

قولُهُ : (وتارةً لإظهارِ الحرصِ) الوجهُ : تركُ اللامِ ؛ لأنَّ الجهةَ المحسِّنةَ نفسُ إظهارِ الحرصِ ، وكذا الكلامُ في قولِهِ : (وتارةً لقصدِ الكنايةِ) ، (وتارةً لحملِ المخاطَبِ) .

والاعتذارُ بأنَّ المعنىٰ : (وتارةً القصدَ إلىٰ إظهارِ الحرصِ)[3] . . معَ بُعدِهِ لا يستقيمُ في قصدِ الكنايةِ ، بل هو مِنْ بابِ المَيلِ معَ المعنىٰ ؛ لأنَّ قولَكَ : (الجهةُ

---

(١) أي : ميدان بغداد . انظر « حاشية الدسوقي على المختصر » (٤/ ٥٣٣) .

(٢) انظر « الإنباء في تاريخ الخلفاء » لابن العمراني (ص١٠٤) ، و« مرآة الزمان في تواريخ الأعيان » لسبط ابن الجوزي (١٤/ ٢٤٣) .

(٣) المعتذر : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣٢) .

ربَّما انتقشَتْ في الخيالِ صُورتُهُ ؛ لكثرةِ ما يُناجي بهِ نفسَهُ ، فيُخيَّلُ إليهِ غيرُ الحاصلِ حاصلاً ، حتىٰ إذا حكمَ الحِسُّ بخلافهِ غلَّطَهُ تارةً ، واستخرجَ لَهُ مَحْمِلاً أخرىٰ .

وعليهِ قولُ شيخِ المَعرَّةِ[1] : [من البسيط]

مَا سِرْتُ إلا وَطَيْفٌ مِنْكِ يَصْحَبُنِي ... سُرىً أَمَامِي وَتَأْوِيباً عَلَىٰ أَثَرِي

يقولُ : لكثرةِ ما ناجيتُ نفسي بكِ . . انتَقَشْتِ في خيالي ، فأَعُدُّكِ بينَ يديَّ مُغلِّطاً للبصرِ بعلَّةِ الظَّلام إذا لم يُدْرِكْكِ ليلاً أمامي ، وأَعُدُّكِ خَلْفي إذا لم يتيسَّرْ لي تغليطُهُ حينَ لا يُدرِكُكِ بينَ يديَّ نهاراً .

المحسِّنةُ تارةً تكونُ كذا) في معنىٰ أنَّ استعمالَ الخبرِ في موضعِ الطلبِ يكونُ لكذا .

وضميرُ (**صُورتُهُ**) ، و(**بهِ**) : لـ (ما يطلبُ) .

وضميرُ (نفسَهُ) ، و(**إليهِ**) ، و(**بخلافِهِ**) : للطالبِ ، **وكذا المستكِنُّ في** (**غلَّطَهُ**) ، **والمنصوبُ** : للحسِّ .

والمجرورُ في (**لهُ**) : لحُكمِ الحسِّ .

وضميرُ (**عليهِ**) : لانتقاشِ الصورةِ في الخيالِ بحيثُ يُغلِّطُ الحسُّ في الحكمِ بخلافِهِ تارةً ، ويُستخرَجُ لهُ مَحْمِلٌ تارةً أخرىٰ .

وشيخُ المَعرَّةِ : هو أبو العلاءِ المَعرِّيُّ ، واسمُهُ أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سليمانَ التَّنوخيُّ ، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وستينَ وثلاثِ مئةٍ ، وقالَ الشِّعرَ وهو ابنُ إحدىٰ عشرةَ سنةً أوِ اثنتي عشرةَ ، ورحلَ إلىٰ بغدادَ سنةَ ثمانٍ وتسعينَ وثلاثِ مئةٍ ، وماتَ بمَعرَّةِ

---

(١) سقط الزند (ص٥٦) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٥١ـ ١٥٢) .

وتارةً لقصدِ الكنايةِ ؛ كقولِ العبدِ للمَولىٰ إذا حوَّلَ عنهُ الوجهَ : (ينظرُ المَولىٰ إليَّ ساعةً) .

ووجهُ حُسْنِهِ : إمَّا نفسُ الكنايةِ إنْ شئتَ ، وإمَّا الاحترازُ عن صُورةِ الأمرِ ، وإمَّا هما .

النُّعْمانِ يومَ الجمعةِ الثانيَ مِنْ ربيعِ الأوَّلِ سنةَ تسعٍ وأربعينَ وأربعِ مئةٍ في أيَّامِ القائمِ بأمرِ اللهِ[1] .

والسُّرىٰ : السَّيْرُ باللَّيلِ ، **والتأويبُ** : بالنهارِ ، وهما في موقعِ الظرفِ بحذفِ المضافِ[2] ؛ أي : يصحبُني في وقتِ السُّرىٰ أمامي ، وفي وقتِ التأويبِ خَلْفي .

وقد يقالُ في معنى البيتِ : إنَّ سَيْري ليسَ إلا فيكِ ، فعلىٰ عادةِ المسيرِ إلى الحبائبِ ، أتوجَّهُ إليكِ في أوَّلِ اللَّيلِ ، فخيالُكِ أمامي ، وأرجعُ عنكِ وقتَ الفجرِ ، فخيالُكِ علىٰ أثري[3] .

قولُهُ : (**وتارةً لقصدِ الكنايةِ**) وذلكَ أنَّ صحَّةَ الإخبارِ بحصولِ النَّظرِ في الاستقبالِ مِنْ لوازمِ طلبِ النظرِ المفضي إلى الامتثالِ ، فعُبِّرَ بهِ عنهُ علىٰ ما هو طريقُ الكنايةِ التي هي في نفسِها مِنَ المحسِّناتِ[4] ؛ لكونِها أبلغَ مِنَ التصريحِ معَ ما فيها ها هنا مِنْ رعايةِ الأدبِ بتركِ صورةِ الأمرِ .

---

(١) في (أ ، هـ) : (وتسعين) بدل (وأربعين) .

(٢) أو في موقع الحال علىٰ أن المصدر بمعنى اسم الفاعل ؛ أي : يصحبني سارياً أو مؤوِّباً . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

(٣) **القائل** : هو ناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق ١٨٩) نسخة نور عثمانية ، **والحاصل** : أنه قد جرت عادة العُشَّاق أن يسيروا إلى الحبيب ليلاً ؛ ليستتروا بظلام الليل عن أعين الرُّقَباء ، وأن يرجعوا عند طلوع الفجر ؛ فعند المسير إليه يكون خيالُهُ بين يديَّ ، وعند الرجوع من عنده يكون خيالُهُ علىٰ أثري ، ولـٰكن البيت علىٰ هـٰذا المعنىٰ يكون خارجاً عن الاستشهاد . « قوجحصاري » (ق١١٨)، وفي (ب، د، هـ): (أي سيري) بدل (إن سيري) .

(٤) قوله : (به) ؛ أي : باللازم ، و(عنه) ؛ أي : عن الملزوم . من هامش (أ) .

وتارةً لحملِ المخاطَبِ على المذكورِ أبلغَ حملٍ بألطفِ وجهٍ ؛ كما إذا سمعت مَنْ لا تحبُّ أنْ يُنسَبَ إلى الكذبِ يقولُ لكَ : (تأتيني غداً ، أو لا تأتيني) .

وتارةً مناسباتٌ أُخَرُ ، فتأمَّلْها[1] ، ففيها كثرةٌ .

قولُهُ : (**وتارةً لحملِ المخاطَبِ على المذكورِ**) ؛ أي : على الفعلِ أوِ التركِ الذي أُخبِرَ بهِ قصداً إلىٰ طلبِهِ . . أبلغَ حملٍ بألطفِ وجهٍ ؛ **أمَّا الأبلغ** : فلِمَا فيهِ مِنَ الدَّلالةِ علىٰ أنَّ المخاطَبَ كأنَّهُ سارعَ إلى الامتثالِ بحيثُ صحَّ الإخبارُ عن وقوعِهِ ولو في الاستقبالِ ، **وأمَّا الألطفُ** : فلِمَا فيهِ مِنَ الإشارةِ إلىٰ أنَّ المخاطَبَ في محبَّتِهِ بهٰذهِ المَثابةِ .

قولُهُ : (**وتارةً مناسباتٌ أُخَرُ**) **كانَ اللائقُ** بالعطفِ علىٰ (قصدَ التفاؤلِ) : (مناسباتٍ) بالنصبِ ، وبالعطفِ علىٰ (لإظهارِ الحرصِ) : (لمناسباتٍ) باللامِ ، **إلا أنَّ الرِّوايةَ بالرفعِ** ؛ علىٰ معنىٰ : (وتارةً الجهةُ مناسباتٌ أُخَرُ) ، ومِثلُ هٰذا افتنانٌ مُفضٍ إلى افتنانٍ[2] .

وتلكَ المناسباتُ مِثلُ : إظهارِ تهيُّؤِ الأسبابِ ؛ كقولِكَ : (اشتريتَ لي عبداً) مقامَ : (اشترِ) ، والدلالةِ على الكمالِ في بذلِ النَّوالِ ؛ كقولِكَ : (أعطيتَني) مقامَ : (أعطِني) ، والإشعارِ بالاستغناءِ عنِ السُّؤالِ ؛ كقولِكَ : (سعيتَ في حاجتي ، ورحمتَ ذُلِّي وفاقتي) ، والاحترازِ عمَّا يكرهُهُ المخاطَبُ مِنْ عدمِ التقوىٰ لو قلتَ : (اللهمَّ ؛ وفِّقْهُ للتقوىٰ) ، بخلافِ (وفَّقَكَ اللهُ) ؛ نظراً إلىٰ ظاهرِ اللفظِ ، وأمثالُ ذلكَ .

---

(١) في (د) : (فتأمل) بدل (فتأملها) .

(٢) يعني : أن قوله : (لإظهارِ الحرص) افتنان بالنظر إلىٰ قوله : (قصدَ التفاؤلِ) ؛ عدل فيه عن النصب إلى الجر ، ثم عدل عن الجر إلى الرفع في قوله : (مناسباتٌ أُخَرُ) . « قوجحصاري » (ق١١٨) .

وما مِنْ آيةٍ مِنْ آيِ القرآنِ واردةٍ على هٰذا الأسلوبِ . . إلا مدارُها على شيءٍ مِنْ هٰذهِ النُّكَتِ .

قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : ٨٣] ؛ في موضعِ (لا تعبدوا) .

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٤] ؛ في موضعِ (لا تَسْفِكوا) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الصف : ١٠ ـ ١١] ؛ في موضعِ (آمِنُوا وجاهِدُوا) .

قولُهُ : (وما مِنْ آيةٍ) هي مبتدأٌ بزيادةِ (مِنْ) للاستغراقِ ، وكلٌّ مِنْ (آيِ القرآنِ) و(واردةٍ) صفتانِ لها ، والجملةُ بعدَ (إلا) خبرُ المبتدأ .

و(هٰذا) : إشارةٌ إلى استعمالِ الخبرِ مقامَ الطلبِ .

والآيةُ في الأصلِ : العلامةُ ، أصلُها : (أَوَيَةٌ) ؛ لأنَّها يُرجَعُ إليها في معرفةِ ذي العلامةِ[1] ، نُقِلَتْ إلى الطائفةِ المخصوصةِ مِنَ القرآنِ المبيَّنِ أوَّلُها وآخرُها توقيفاً[2] .

والنُّكتةُ في (لا تعبدونَ إلا اللهَ) : حملُ المخاطَبِ على الكفِّ عن عبادةِ غيرِ اللهِ بالطريقِ الأبلغِ الألطفِ ، وإظهارُ الرَّغبةِ في وقوعِهِ ، ووصفُ المخاطَبينَ بالمسارعةِ إلى الامتثالِ ، وكذا في (لا تَسْفِكونَ) ، و(تؤمنونَ) ، و(تجاهدونَ) .

ووجهُ كونِ هٰذهِ الأخبارِ في موضعِ الطلبِ : أنَّ أخذَ الميثاقِ يكونُ بطريقِ

---

(١) كأن الشارح بيَّنَ وجهَ تسمية العلامة بالآية ، وكأنه جعله من أوىٰ إليه ؛ بمعنىٰ : رجع . « قوجحصاري » (ق ١١٨) .

(٢) قوله : (توقيفاً) ؛ أي : من الشارع . من هامش (أ) .

فانظرْ .

ومِنْ هـٰذا القَبِيلِ : قولُ كلِّ مَنْ يقولُ مِنَ البُلَغاءِ في الدُّعاءِ : (رحمَهُ اللهُ) ، أو (يرحمُهُ اللهُ)[1] .

[الجهاتُ المحسِّنةُ لإيرادِ الطلبِ في موضعِ الخبرِ]

ومِنَ الجهاتِ المحسِّنةِ لإيرادِ الطلبِ في مقامِ الخبرِ :

الطلبِ دونَ الإخبارِ بوقوعِهِ ، والدلالةَ على التِّجارةِ المنجيةِ مِنْ عذابِ اللهِ تكونُ بالأمرِ والإرشادِ إلىٰ أسبابِ النَّجاةِ ، لا بطريقِ الإخبارِ بذلكَ .

وقولُهُ : (**فانظرْ**) إلىٰ أنَّ هـٰذا أوجَهُ لفظاً[2] ، وأوفرُ معنىً . . مِنْ حملِ (لا تعبدونَ) و(لا تَسْفِكونَ) علىٰ حذفِ (أنْ) ورفعِ المضارعِ[3] ، **والمعنىٰ** : (ألا تعبدوا) ، و(ألا تَسْفِكوا) ، وحملِ (تؤمنونَ) على الاستئنافِ ؛ بياناً لِمَا كانوا يقولونَ ؛ مِنْ أنَّا لو عَلِمْنا أحبَّ الأعمالِ إلى اللهِ تعالىٰ لعَمِلْنا بهِ .

قولُهُ : (**ومِنْ هـٰذا القَبيلِ**) ما مرَّ ؛ مِنْ نحوِ : (أعاذَكَ اللهُ) ، و(عصمَكَ اللهُ) . . كانَ مثالاً مِنْ عندِ نفسِهِ ، وهـٰذا استشهادٌ بقولِ البُلَغاءِ كما بالآيِ[4] .

والنُّكتةُ في الماضي : التفاؤلُ ، **وفي المضارعِ** : الرَّغبةُ في الوقوعِ ، والإنباءُ عنِ استحقاقِ الرَّحمةِ حتىٰ كأنَّها وقعَتْ ، ونحوُ ذلكَ .

قولُهُ : (**ومِنَ الجهاتِ المحسِّنةِ**) ما مرَّ كانَتْ نُكَتَ إيرادِ الخبرِ في مقامِ

---

(١) في (د) : (ويرحمه) بدل (أو يرحمه) .

(٢) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : الحملَ علىٰ استعمال الخبر في موضع الطلب . من هامش (د) ، وفي (و) : (أوجز) بدل (أوجه) .

(٣) علىٰ ما ذهب إليه بعضهم . « قوجحصاري » (ق ١١٨) .

(٤) فاندفع ما قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق ١٣٢) ؛ من أنه كان عن إيراد هـٰذا غُنيةٌ بما مر ؛ من التمثيل بقوله : (أعاذك الله من الشبهة) .

إظهارُ معنى الرِّضا بوقوعِ الدَّاخلِ تحتَ لفظِ الطلبِ إظهاراً إلىٰ درجةٍ كأنَّ المَرْضيَّ مطلوبٌ ؛ قالَ كُثَيِّرٌ[1] : [من الطويل]

أَسِيئِـي بِنَـا أَوْ أَحْسِنِـي لا مَلُـومَـةٌ . . . .

فذكرَ لفظَ الأمرِ بالإساءةِ ، ثمَّ عطفَ عليهِ بلفظِ (أوِ) الأمرَ بضدِّ الإساءةِ ؛ تنبيهاً بذلكَ علىٰ أنْ ليسَ المرادُ بالأمرِ الإيجابَ المانعَ عنِ التَّركِ ، لـٰكنَّ المرادَ هو الإباحةُ التي لا تُنافي تخيُّرَ المخاطَبِ بينَ أنْ يفعلَ وألا يفعلَ ، فاعلاً كلَّ ذلكَ لتوخِّي إظهارِ مزيدِ الرِّضا بأيِّ ما اختارَتْ في حقِّهِ مِنَ الإساءةِ أوِ الإحسانِ .

الطلبِ ، فذكرَ مِنْ نُكَتِ إيرادِ الطلبِ مقامَ الخبرِ . . إظهارَ معنى الرِّضا بما دخلَ تحتَ الطلبِ ، وفصَّلَهُ إلىٰ وجهينِ ، ثمَّ أشارَ إلى التعميمِ بقولِهِ : (وما شاكلَ ذلكَ)[2] .

قولُهُ :

(أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لا مَلُومَةٌ) لَـدَيْنَـا وَلا مَقْلِيَّـةٌ إِنْ تَقَلَّـتِ

أي : لا مَلُومةٌ أنتِ ولا مَقْليَّةٌ ؛ مِنْ قلاهُ ؛ أبغضَهُ .

ومقتضى الظاهرِ : الإخبارُ ؛ لأنَّ المعنىٰ : أنَّا راضونَ بما تفعلينَ ؛ لا نلومُكِ ولا نُبغِضُكِ ؛ أسأتِ أو أحسنتِ .

قالوا : لو قالَ هـٰذا البيتَ في وصفِ الدنيا . . لكانَ أشعرَ النَّاسِ .

وقولُهُ : (**فاعلاً**) حالٌ مِنْ (ذكرَ لفظَ الأمرِ . . .)[3] إلىٰ آخرِهِ .

وضميرُ (**اختارَتْ**) : لعزَّةَ ، و(**في حقِّهِ**) : لكُثَيِّرٍ .

---

(١) ديوان كُثيِّر عزَّة (ص١٠١) .

(٢) في (أ) : (أو ما شاكل) بدل (وما شاكل) .

(٣) أي : حال من فاعل (ذكر) . « حفيد » (ق ٢٢٤) .

أو توخِّي إظهارِ نفيِ أنْ يتفاوتَ جوابُهُ بتفاوتِهِ وقوعاً وعدمَ وقوعٍ ؛ كما تقولُ : (صُمْ أو لا تَصُمْ ؛ فإنِّي لا أتركُ الصِّيامَ) ؛ تُوهِمُ مَنْ تخاطبُ أنَّكَ تطلبُ منهُ أنْ يصومَ وينظرَ في حالِكَ ، أو لا يصومَ وينظرَ ؛ ليتبيَّنَ ثباتُكَ على الصِّيامِ[1] ؛ صامَ هو أو لم يَصُمْ[2] .

وعليهِ ....

وضميرُ (جوابُهُ) : للأمرِ .

وضميرُ (تفاوتِهِ) : لـ (ما اختارَتْ) .

ومبنىٰ ذلكَ علىٰ أنَّ قولَهُ[3] : (أو توخِّي إظهارِ نفيِ أنْ يتفاوتَ) عطفٌ علىٰ (توخِّي إظهارِ مزيدِ الرِّضا) ، وقولَهُ : (كما تقولُ : « صمْ أو لا تَصُمْ ») تمثيلٌ للبيتِ على التقديرِ الثاني بهـٰذا المثالِ[4] .

وقد يُتوهَّمُ أنَّهُ مرفوعٌ معطوفٌ علىٰ (إظهارُ معنى الرِّضا) علىٰ أنْ يكونَ نكتةً مستقلَّةً مقابلةً لإظهارِ معنى الرِّضا ، وضميرُ (جوابُهُ) و(تفاوتِهِ) : للطلبِ[5] .

وفسادُهُ بيِّنٌ[6] .

وضميرُ (عليهِ) : لتوخِّي إظهارِ نفيِ أنْ يتفاوتَ الجوابُ .

---

(١) قوله : (ثباتك) ضُبط بالنصب في (ب ، د) .
(٢) في (ج) : (أم) بدل (أو) .
(٣) قوله : (ومبنىٰ ذلك) ؛ أي : مبنىٰ ما ذكرنا . « قوجحصاري » (ق١١٨) .
(٤) قوله : (التقدير الثاني) ؛ أي : توخِّي إظهار نفي أن يتفاوت جوابه . « قوجحصاري » (ق١١٨) .
(٥) المتوهِّم : هو الكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٦٨) .
(٦) أما لفظاً : فلبُعد المعطوف عليه ، مع ظهور أن يكون المعطوف عليه هو قوله : (توخِّي إظهار مزيد الرِّضا) ؛ لقُربه منه ، وأما معنىً : فلأنه لا تفاوت في الطلب . « حفيد » (ق ٢٢٤) .

قولُهُ تعالى : ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٠] .

وكذا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ﴾ [التوبة : ٥٣] .

وما شاكلَ ذلكَ مِنْ لطائفِ الاعتباراتِ[1] .

والأمرُ في بابِ التعجُّبِ ؛ مِنْ نحوِ : (**أكرِمْ بزيدٍ**) ، **علىٰ قولِ مَنْ يقولُ** : **إنَّهُ بمعنى الخبرِ** ، آخذاً همزتَهُ مِنْ قَبِيلِ : ذِي كذا ، جاعلاً الباءَ زائدةً مِثلَها في (كفىٰ باللهِ) . . **مُنخرِطٌ في هٰذا السِّلْكِ** .

فقولُهُ : (﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾) **معناهُ** : استغفرتَ لهم أو لم تستغفرْ لا يتفاوتُ الجوابُ ؛ وهو أنَّ اللهَ لا يغفرُ لهمُ البتةَ .

وكذا ﴿ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ **معناهُ** : أنَّ عدمَ تقبُّلِ إنفاقِهم لا يتفاوتُ ؛ بأنْ يقعَ مطلوبُهُ[2] ـ وهو الإنفاقُ بالطَّوعِ ـ أو لا يقعَ .

قولُهُ : (**وما شاكلَ ذلكَ**) مرفوعٌ معطوفٌ علىٰ (إظهارُ معنى الرِّضا) ؛ وذلكَ كالإيماءِ إلىٰ كونِ ما يُخبَرُ بهِ محبوباً ومرغوباً وغريباً وعجيباً يرادُ حصولُهُ .

قولُهُ : (**والأمرُ**) مبتدأٌ خبرُهُ (**منخرِطٌ**) ، والظُّروفُ بعدَهُ في موقعِ الحالِ أوِ الصِّفةِ بزيادةِ اللامِ[3] ؛ ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة : ٥] .

يريدُ : أنَّ (أكرِمْ بزيدٍ) في معنىٰ (أكرمَ زيدٌ) ؛ أي : صار ذا كرمٍ ، والباءُ زائدةٌ في الفاعلِ ؛ مِثلُ : (كفىٰ باللهِ) ، **والنُّكتةُ** : إظهارُ أنَّ هٰذا الفعلَ أمرٌ عجيبٌ ينبغي أنْ يُطلَبَ ليحصلَ فيُتعجَّبَ منهُ .

---

(١) في (ب ، ج ، هـ) ونسخة في هامش (أ) : (أو ما) بدل (وما) .
(٢) أي : مطلوب الطالب . من هامش (أ) .
(٣) أي : في (الأمر) . من هامش (هـ) .

[لإخراجِ الكلامِ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ أساليبُ متفنِّنةٌ]

ولهـٰذا النَّوعِ ـ أعني : إخراجَ الكلامِ لا علىٰ مقتضى الظاهرِ ـ أساليبُ متفنِّنةٌ ؛

و(**هـٰذا السِّلْكِ**) : إشارةٌ إلىٰ كونِ الجهةِ المحسِّنةِ فيهِ اعتباراً لطيفاً ، لا إلىٰ إيرادِ الطلبِ في مقامِ الخبرِ[1] ، وإلا لكانَ هـٰذا معَ التقييدِ بقولِ مَنْ يجعلُهُ أمراً بمعنى الخبرِ[2] . . مِنْ لَغْوِ الكلامِ ولَهْوِ الحديثِ .

واحترزَ بهـٰذا التقييدِ مِنْ قولِ مَنْ يجعلُهُ أمراً مِنْ (أكرمتَهُ)[3] ، والباءَ مزيدةً في المفعولِ ، أو مِنْ (أكرمَ) : صارَ ذا كرمٍ ، والباءَ للتعديةِ ، **والمعنىٰ** : اجعلْهُ كريماً ، وصيِّرْهُ ذا كرمٍ ؛ أي : صِفْهُ بالكرمِ ، واعتقدْ كرمَهُ ، والأمرُ علىٰ أصلِهِ[4] .

قولُهُ : (**ولهـٰذا النَّوعِ**) ؛ **يعني** : أنَّ طُرُقَ الكلامِ البليغِ وأساليبَهُ متكثِّرةٌ جدّاً

---

(١) أي : **كما ذهب إلىٰ ذلك** : الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق١٩٧) ، والكاشي في « شرح المفتاح » (ق٢٦٩) ، وناصر الدين الترمذي كما ذكر قوجحصاري في « حاشيته » (ق١١٩) .

(٢) أي : **عند سيبويه** الذي يقول : إنه أمر ومعناه الماضي ، والباء بعده زائدة ، والمجرور مرفوع محلّاً فاعل ، **وعند الفراء** : (أكرِمْ) أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً ؛ أي : أن يصفه بالكرم ، كأنه قيل : صِفْهُ بالكرم كيف شئتَ ؛ فإن فيه من الكرم كلَّ ما يمكن أن يكون في شخص ، وهـٰذا معنىً مناسبٌ للتعجب ، **وفي مذهب سيبويه** ـ وهو أن يجعله أمراً بمعنى الخبر ـ **نظرٌ** ؛ **أمّا أوّلاً** : فلأن الأمر بمعنى الماضي غير وارد في كلامهم ، **وأمّا ثانياً** : فلأن الفاعل في صيغة الغائب لا يكون إلا مُظهَراً أو ضميراً مستتراً ، **وأمّا ثالثاً** : فلأن زيادة الباء في الفاعل على الشذوذ . من هامش (هـ) .

(٣) قوله : (**واحترز بهـٰذا التقييد** . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنه ليس في الوجوه المذكورة الأمرُ بمعنى الخبر . من هامش (هـ) .

(٤) أي : لا بمعنى الخبر . من هامش (أ) .

إذ ما مِنْ مقتضىً كلامٍ ظاهريٍّ إلا ولهـٰذا النَّوعِ مَدْخَلٌ فيهِ بجهةٍ مِنْ جهاتِ البلاغةِ علىٰ ما تُنبِّهُ علىٰ ذلكَ منذُ اعتنَيْنا بشأنِ هـٰذهِ الصِّناعةِ ، وتُرشِدُ إليهِ تارةً بالتصريحِ ، وتاراتٍ بالفَحْوىٰ .

ولكلٍّ مِنْ تلكَ الأساليبِ عِرْقٌ في البلاغةِ يتشرَّبُ مِنْ أفانينِ سِحْرِها ، . . . .

بحيثُ لا تُحصىٰ ، وكلَّ مقتضىً ظاهريٍّ للكلامِ فلخلافِ الظاهرِ مَدْخَلٌ فيهِ ، فبالضرورةِ يتكثَّرُ هـٰذا ، **والمصنِّفُ ينبِّهُكَ عليهِ** ، ويُرشِدُكَ إليهِ ؛ **تارةً بالتصريحِ** ؛ كما صرَّحَ في آخرِ (فنِّ الإسنادِ) و(المسندِ إليهِ) و(المسندِ) بذلكَ[1] ، وفي أثناءِ الحالاتِ أيضاً ، **وتاراتٍ كثيرةً بطريقِ الفَحْوىٰ** ؛ أي : المفهومِ والدلالةِ ؛ بأنْ يُورِدَ في أثناءِ المباحثِ أحكاماً وأمثلةً مِنْ خلافِ مقتضى الظاهرِ مِنْ غيرِ تصريحٍ بأنَّها كذلكَ .

وتلكَ الأساليبُ معَ تكثُّرِها واختلافِها جدّاً . . مشتركةٌ في رجوعِ أصلِها إلى البلاغةِ ، وفي كونِ نَشْوِها ونمائِها ورَوْنقِها ومائِها مِنْ طُرُقِ البلاغةِ وشُعَبِها[2] ، ومِنْ خفيَّاتِ أسرارِها وغرائبِ نُكَتِها .

شبَّهَ أساليبَ الإخراجِ علىٰ خلافِ مقتضى الظاهرِ بأشجارٍ لها أصولٌ وعُرُوقٌ في قلوبِ العارفينَ[3] ، تأخذُ الماءَ شيئاً فشيئاً مِنْ مَواردِ البلاغةِ وفروعِها ، ومَشاربِ الفصاحةِ وصنوفِها ، وجعلُ العُرُوقِ متشرِّبةً مِنَ الأفانينِ . . إغرابٌ[4] ؛ إذِ المعهودُ عكسُهُ ؛ **ولذا يُتوهَّمُ أنَّهُ قلبٌ وإنْ كانَ قلباً**[5] .

---

(١) انظر (١/ ٢٤٤) ، (١/ ٤٦٥) ، (٢/ ١٥٣) .

(٢) في (أ ، هـ ، و) : (وبهائها) بدل (ومائها) .

(٣) قوله : (شبَّه . . .) إلىٰ آخره ، هـٰذا التشبيه يجوز أن يكون استعارة بالكناية ، وإثبات العروق استعارة تخييلية ، ويجوز أن يكون من باب التشبيه بحذف المشبَّه به والأداة والوجه ، وهو من أعلى المراتب في الدرجة . من هامش (هـ) .

(٤) في (هـ) : (الإغراب) بدل (إغراب) .

(٥) **المتوهِّم** : هو المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣٢) ، وقوله : (**وإن كان**) ؛ أي : ذلك المتوهَّم . من هامش (هـ) ، وقوله : (**وإن كان قلباً**) ؛ **يعني** : ليس بجيِّد ؛ إذ ليست =

ولا كالأسلوبِ الحكيمِ فيها ؛ وهو تلقِّي المخاطَبِ بغيرِ ما يترقَّبُ ؛ كما قالَ[1] : [من الطويل]

أَتَتْ تَشْتَكِي عِنْدِي مُزَاوَلَةَ ٱلْقِرَىٰ ... وَقَدْ رَأَتِ ٱلضِّيفَانَ يَنْحُونَ مَنْزِلِي

فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلامَهَا ... هُمُ ٱلضَّيْفُ جِدِّي فِي قِرَاهُمْ وَعَجِّلِي

أوِ السَّائلِ بغيرِ ما يتطلَّبُ ؛ ....

وقولُهُ : (ولا كالأسلوبِ) ؛ أي : والحالُ أنَّهُ لا مِثلَ الأسلوبِ الحكيمِ في جملةِ تلكَ الأساليبِ[2] ؛ وهو أنْ يتلقَّى المتكلِّمُ المخاطَبَ بغيرِ ما يترقَّبُهُ ويتوقَّعُهُ ، أوِ السائلَ بغيرِ ما يسألُهُ ويتطلَّبُهُ .

فالأوَّلُ : كقولِ الشاعرِ : (أتتْ تشتكي. . .) البيتَ ؛ أي : جاءَتِ المرأةُ مشتكيةً عندي معالجةَ أمرِ الضِّيافةِ ومباشرةَ تهيئةِ الطبائخِ والأطعمةِ للضُّيوفِ ، مترقِّبةً أنْ آمُرَها بالمساهلةِ في ذلكَ مكانَ المزاولةِ ، والتقاعدِ هنالكَ مقامَ المسارعةِ ، فأجبتُها بخلافِ مرادِها ، وأمرتُها بأنْ تجريَ علىٰ معتادِها ، وتزيدَ في ذلكَ علىٰ معهودِ جِدِّها واجتهادِها .

فقولُهُ : (وقد رأتْ) حالٌ مِنْ ضميرِ (تشتكي) ، وهو مِنْ ضميرِ (أتَتْ) ، و(كأنِّي) : مِنْ ضميرِ (قلتُ) .

والضِّيفانُ : جمعُ ضَيْفٍ .

(يَنْحُونَ) : يقصدونَ .

= العروق والأفانين ها هنا منسوبةً إلىٰ شيء واحد . « قوجحصاري » (ق١١٩) ، وفي هامش (هـ) : (لأن المقصود تشبيهُ الأساليب التي علىٰ مقتضى الظاهر بأشجار تشرَّبت عروقُها من الأفانين ؛ لغرابتها وكونها علىٰ خلاف الأشجار الأُخر ، لا تشبيهُها بالأشجار المتشرِّبة أفانينُها من العروق كما هو المتعارف) .

(١) ورد البيتان دون نسبة أيضا في « الكشكول » (٢/ ٤٣) ، وانظر « الإفصاح » (ق ١٥٢ـ ١٥٣) ، وفي (د) : (منِّي) بدل (عندي) .

(٢) في (هـ) : (من الحكيم) بدل (الحكيم) .

كما قالَ تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٨٩] ؛ قالوا في السُّؤالِ : ما بالُ الهلالِ يبدو دقيقاً مِثلَ الخيطِ ، ثمَّ يتزايدُ قليلاً قليلاً حتىٰ يمتلئَ ويستويَ ، ثمَّ لا يزالُ ينقصُ حتىٰ يعودَ كما بدأَ ؟ فأُجيبوا بما ترىٰ .

وكما قالَ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة :٢١٥] ؛ سألوا عن بيانِ ما ينفقونَ ، فأُجيبوا ببيانِ المَصْرِفِ .

والضَّيفُ : للجنسِ ، يُطلَقُ على القليلِ والكثيرِ ، وكأنَّهُ في الأصلِ للمصدرِ ؛ كالزَّوْرِ[١] ؛ ولذا قالَ : (همُ الضَّيفُ) ، والضميرُ : للضِّيفانِ القاصدينَ منزلَهُ ومأْواهُ ، النازلينَ ساحتَهُ وذُراهُ[٢] .

والثاني : كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ . . . ﴾ الآيةَ ؛ سألوا عن بيانِ السببِ الفاعليِّ في بُدُوِّ الهلالِ دقيقاً ، ثمَّ تزايدِهِ على التدريجِ إلىٰ أنْ يصيرَ بدراً ، ثمَّ تناقُصِهِ على التدريجِ إلىٰ أنْ يصيرَ كالهلالِ ، فأُمِرَ النَّبيُّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بأنْ يُجيبَهم ببيانِ السببِ الغائيِّ في ذلكَ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ السؤالَ عن هـٰذا أليَقُ بحالِهم ؛ لأنَّهم ليسوا ممَّنْ يفهمونَ بسهولةٍ أمرَ استفادةِ القمرِ النُّورَ مِنَ الشمسِ ، واختلافِ تشكُّلاتِ ضوئِهِ فيما يلي أبصارَنا باختلافِ أوضاعِهِ مِنَ الشمسِ علىٰ ما بُيِّنَ في علمِ الهيئةِ[٣] .

وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ . . . ﴾ الآيةَ ؛ سألوا عن بيانِ ما ينفقونَ ، فأُجيبوا ببيانِ مَصارفِ النَّفقاتِ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ السؤالَ عن ذلكَ أهمُّ

---

(١) يقال : هـٰؤلاء زَوْر فلان ؛ أي : زُوَّاره . من هامش (هـ) .

(٢) يقال : أنا في ذرا فلان ؛ أي : في كنفه وستره ودفئه . انظر « تاج العروس » (ذ ر و) (٣٨/ ٩٠) .

(٣) في (أ) : (صورته) بدل (ضوئه) ، وفي (و) : (صوره) .

يُنزِّلُ سؤالُ السائلِ منزلةَ سؤالٍ غيرِ سؤالِهِ ؛ لتوخِّي التنبيهِ لهُ بألطفِ وجهٍ على تعدِّيهِ عن موضعِ سؤالٍ هو أليَقُ بحالِهِ أنْ يسألَ عنهُ ، أو أهمُّ لهُ إذا تأمَّلَ .

لهم ؛ لأنَّ النفقةَ لا تكونُ خيراً وصدقةً ، ولا تخرجُ عن حدِّ الإضاعةِ . . إلا إذا صُرِفَتْ إلى المَصْرِفِ ، ووقعَتْ في الموقعِ .

إِنَّ ٱلصَّنِيعَـــةَ لا تَكُـــونُ صَنِيعَـــةً حَتَّىٰ يُصَابَ بِهَا طَرِيقُ ٱلْمَصْنَعِ[1]

وأمَّا أنَّها ماذا تكونُ ؟[2] . . فغنيٌّ عنِ السؤالِ ؛ إذ كلُّ أحدٍ يعرفُ أنَّهُ الذي يكونُ فيهِ خيرٌ ومنفعةٌ[3] ؛ ولذا أُدرِجَ في الجوابِ لا بطريقِ أنْ يكونَ جواباً ، بل بطريقِ أنْ يكونَ بياناً لِمَا ينفقونَ بقولِهِ : ﴿ مِّنْ خَيْرٍ ﴾ .

فقولُهُ : (أوِ السائلِ) عطفٌ على (المخاطَبِ) .

والباءُ في (بغيرِ) : للتعديةِ أوِ الملابسةِ .

(تلقَّاهُ بكذا) : لقيَهُ واستقبلَهُ بهِ .

وقولُهُ : (يُنزِّلُ سؤالُ السائلِ) جملةٌ مبيِّنةٌ لكيفيَّةِ تلقِّي السائلِ بغيرِ ما يتطلَّبُ .

وضميرُ (سؤالِهِ) ، و(لهُ) ، و(تعدِّيهِ) ، و(حالِهِ) : للسائلِ .

و(عن) في (عن موضعِ) : للتقويةِ ؛ كاللامِ في (الضَّربِ لزيدٍ) ، وإلا فالتعدِّي متعدٍّ بنفسِهِ .

وقولُهُ : (أنْ يسألَ عنهُ) بدلٌ مِنْ (هو) ، أو مبتدأٌ خبرُهُ (أليَقُ) والجملةُ خبرُ

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لقيس بن يزيد بن هلال النخعي ، أو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب كما في « ربيع الأبرار » (٥/ ٢٩٠) ، وقيل : لسيدنا حسان رضي الله عنه كما في « شرح مقامات الحريري » للشريشي (٢/ ٢١٢) ، والصنيعة : المعروف . من هامش (هـ) .

(٢) في (هـ) : (ينفقون) بدل (تكون) .

(٣) في (د ، و) : (واحد) بدل (أحد) .

. . . .

(هو) ، والجملةُ صفةُ (سؤالٍ) ، وهو بمعنى المسؤولِ عنه[1] .

وفي كونِ الآيةِ الأُولىٰ ـ أعني : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ ـ مِنْ قَبيلِ الأسلوبِ الحكيمِ . نظرٌ ؛ إذ لا دلالةَ لسؤالِهم علىٰ أنَّهُ سؤالٌ عنِ السببِ دونَ الحكمةِ ، وفي عبارةِ « الكشَّافِ » ما يُشعِرُ بأنَّهُ سؤالٌ عنِ الحكمةِ[2] ، وتمامُ بيانِ ذلكَ في « الحواشي »[3] .

---

(١) وإنما قال هـٰذا ؛ لأن السائل لم يتعدَّ السؤال مطلقاً ، بل السؤالَ عن المصرف . من هامش (هـ) ، وقوله : (هو) ؛ أي : لفظ (سؤال) ، وفي (ب ، ج ، هـ) : (السؤال) بدل (المسؤول) .

(٢) لأن الزمخشري قال في « الكشاف » (١/ ٢٣٤) : (كأنَّهُ قيل لهم عند سؤالهم عن الأهلة وعن الحكمةِ في نقصانها وتمامها : معلوم أن كل ما يفعله الله عز وجل لا يكون إلا حكمةً بالغةً ومصلحةً لعباده ، فدعوا السؤال عنه ، وانظروا في واحدة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في شيء وأنتم تحسبونها برّاً . . .) إلىٰ آخره .

(٣) قال الشارح في « حاشيته على الكشاف » (ق ١٤١ـ١٤٢) : (قوله : « كأنه قيل » بيَّنَ وجهَ اتصال هـٰذا الكلام بما قبله بثلاثة أوجه لا خفاء في الأخيرين منها ؛ وهو أنه استطراد ؛ وهو أن يُذكر عند سَوْق الكلام لغرض ما يكون له نوعُ تعلُّقٍ به ، ولا يكون السَّوْق لأجله ، ولمَّا ذكر أن الأهلة مواقيت للحج ، وكان من جملة أفعالهم في الحج دخولُ البيوت من ظهورها . . نهاهم عن ذلك ، وبيَّن أنه ليس من البر في شيء ، وأصله : الصائد قصدَ صيداً بعينه ، فعرض له صيدٌ آخر ، فيطرده لا عن قصده ومضيٍّ في أمره ، أو تمثيلٌ لتعكيسهم في السؤال ؛ حيث سألوا عما لا يهمُّهم ولا يليق بحالهم ، وتركوا ما يهمُّهم من السؤال أو من أفعال البر ؛ يعني : أنهم في ذلك كمن يترك باب البيت ويدخل من ظهره ، فنُهُوا عن ذلك ، وأُمروا بالتقوىٰ .

أمَّا الأول : فمنهم من قرَّره بأنه من باب الأسلوب الحكيم ؛ وهو تلقِّي السائل بغير ما تطلَّب ؛ بتنزيل سؤاله منزلةَ غيره ؛ تنبيهاً علىٰ أنه تعدَّى السؤال اللائقَ بحاله والأهمَّ له ، ومنهم من زاد بصيرةً فقال : هو بيان لسبب الإعراض عن جواب سؤالهم إلىٰ سلوك طريق الأسلوب الحكيم ؛ يعني : أن ذلك السؤال لم يكن لائقاً بحالهم ومهمّاً لهم ، إنما المهمُّ لهم السؤالُ عن وقائعهم ؛ مثل هـٰذه الفَعْلة التي يحسبونها برّاً ، ومنهم من زاد ـ وهو غاية في التدقيق ـ فقال : لما كان جواب السؤال عن الأهلة من الأسلوب الحكيم ؛ حيث سألوا عن =

قولُهُ : (وإنَّ هـٰذا الأسلوبَ الحكيمَ) إشارةٌ إلى الجنسِ[1] ؛ كما يقالُ : (هـٰذا الحيوانُ الناطقُ) إشارةً إلى الإنسانِ ، و(ذلكَ الكتابُ المنزَّلُ على النبيِّ) إشارةً إلى القرآنِ ، وهو قليلٌ في الاستعمالِ[2] .

= السبب ، وأُجيبوا بالحكمة والفائدة . . كان فيه التنبيهُ علىٰ تعذُّر موضع السؤال ؛ فهو برٌّ ، وليس ما هم فيه من البر ؛ لأن السائل عن الأفعال الإلـٰهية فيما لا يتعلق بالمكلَّف إذا لم يكن برّاً في أفعاله وأقواله . . فالأولىٰ إصلاحُ حاله ، وتركُ التعرُّض لجواب سؤاله ؛ فسواء قيل : دعوا السؤال وانظروا ، أو قيل : هو برٌّ ، وما أنتم فيه ليس ببرٍّ . . لم يختلف المقصود ؛ إذ الغرض بيان الجامع بين الأمرين ، وقد انساق الكلام إليه .

وأنا لا أزيد على التعجُّب سوىٰ أن أقول : أيُّ دلالة لقولهم : (ما بالُ الهلال يبدو دقيقاً ثم يزيد ؟) علىٰ أنه سؤال عن السبب والفاعل دون الحكمة والغاية ؟! ثم أيُّ دلالة لكلام المصنف علىٰ أنه فهم ذلك ؟! وهل قوله : (كأنه قيل لهم عند سؤالهم عن الأهلة وعن الحكمة في نقصانها وتمامها . . .) إلىٰ آخره ، وهل قوله (والمراد : وجوب توطين النفس علىٰ أن جميع أفعال الله حكمة وصواب حتىٰ لا يُسأل عنه ؛ لما في السؤال من الإيهام بمقارفة الشك) . . إلا مُنادٍ علىٰ أنه فهم السؤالَ عن الحكمة والمصلحة ، وجعل الجوابَ جواباً عنه مطابقاً له من غير عدول إلى الأسلوب الحكيم علىٰ ما فهمه السكَّاكي ؟! ثم أيُّ وجه لسكوت المصنف ها هنا عن سؤالِ كيفية مطابقة الجواب للسؤال ، والجوابِ عنه بأن فيه بناء الكلام على الأليق والأهم ؛ علىٰ ما ذكر في قوله تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ . . . ﴾ الآية [البقرة : ٢١٥] ؟! وكيف لم يقع منه ها هنا إشارةٌ ما إلىٰ هـٰذا المعنىٰ ؟!

ثم وجهُ الاتصال علىٰ ما ذكر ظاهر ؛ وهو أنهم لما أُجيبوا عن سؤال الحكمة في الأهلة . . قيل لهم : دعوا السؤال عن الحكمة والمصلحة في أفعال الله تعالىٰ ، واعتقدوا أنها كلها حكم ومصالح ، وانظروا في فَعْلة واحدةٍ من أفعالكم تحسبونها برّاً ، وليست من البر في شيء ؛ فإن هـٰذا أليق بحالكم ، وأحقُّ بأن تصرفوا إليه أفكاركم) .

(١) لأن الأسلوب أعم من الأسلوب الحكيم ، فإذا ضُمَّ إليه اسم الإشارة وقُصد به هـٰذا النوع من الأسلوب . . ظهر لاسم الإشارة فائدة ، وكان بمنزلة (هـٰذا الحيوان) إشارة إلىٰ نوع الإنسان ، ولو قال : (هـٰذا الأسلوب) ، وأشار به إلى الأسلوب الحكيم . . لكان أظهر . « قوجحصاري » (ق١١٩) .

(٢) قوله : (وهو) ؛ أي : الإشارة إلى الجنس . من هامش (أ) .

لربَّما صادفَ المقامَ ، فحرَّكَ مِنْ نشاطِ السَّامعِ ما سلبَهُ حكمَ الوَقُورِ ، وأبرزَهُ في مِعْرَضِ المسحورِ .

وهل ألانَ شَكِيمةَ الحجَّاجِ لذلكَ الخارجيِّ ، . . . .

وقولُهُ : (لربَّما صادفَ المقامَ) ؛ أي : أحسنَ مصادفةٍ وأشدَّ مطابقةٍ ؛ ليترتَّبَ عليهِ ما ذكرَ[1] ؛ مِنْ تحريكِ نشاطِ السامعِ بحيثُ يصيرُ كالطائشِ المسحورِ الذي لا حِلْمَ لهُ ولا وَقارَ[2] .

و(مِنْ) في (مِنْ نشاطِ السامعِ) : ليسَتْ مِثلَها في قولِهم : (هزَّ مِنْ عِطْفِهِ) ، و(حرَّكَ مِنْ نشاطِهِ) ؛ لأنَّها تكونُ تبعيضيَّةً ، وهي ها هنا بيانيَّةٌ[3] ، اللهمَّ إلا أنْ يُجعَلَ (ما سلبَهُ) بدلاً والمفعولُ (مِنْ نشاطِ)[4] .

والوَقارُ : الحِلْمُ والرَّزانةُ ، وَقَرَ يَقِرُ فهو وَقُورٌ .

والمسحورُ : الذي أصابَهُ السِّحْرُ فصارَ كالهائمِ المتحيِّرِ الطائشِ .

وضميرُ (سلبَهُ) ، و(أبرزَهُ) : للسامعِ .

والشَّكِيمةُ : الحديدةُ المُعترِضةُ في فمِ الفرسِ ، ويقالُ : (فلانٌ شديدُ الشَّكيمةِ) ؛ إذا كانَ قويَّ النَّفسِ أَنِفاً أَبِيّاً ، و(ليِّنُ الشَّكيمةِ) بخلافِهِ .

وذلكَ الخارجيُّ : هو القَبَعْثَرِيُّ ، مِنَ الخوارجِ الذينَ خرجوا على عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ حينَ رضيَ بالتحكيمِ[5] .

---

(١) قوله : (ليترتب) علة لقوله : (أي : أحسن) ؛ يعني : إنما فسَّرنا المصادفة المطلقة بالمصادفة الكاملة ؛ ليترتب . . . إلى آخره . « قوجحصاري » (ق١١٩) .

(٢) الطَّيْش : الخِفَّة ، وقيل : خِفَّة العقل . انظر « تاج العروس » (ط ي ش) (١٧/ ٢٤٨) .

(٣) لأنها بيان (ما سلبه) . « قوجحصاري » (ق١١٩) ، وهو من تقديم البيان على المبيَّن ، وقد تقدم الكلام فيه (٢/ ٣٥٧) .

(٤) وعليه : تكون (من) زائدة في المفعول على ما هو رأي الأخفش .

(٥) قوله : (القبعثري) هو الغضبان بن القبعثري كما في « تاريخ دمشق » لابن عساكر (٤٨/ ٦٧)=

وسلَّ سَخِيمتَهُ حتىٰ آثرَ أنْ يُحسِنَ علىٰ أنْ يُسِيءَ . . غيرُ أنْ سَحَرَهُ بهـٰذا الأسلوبِ ؛ إذ توعَّدَهُ الحجَّاجُ بالقَيْدِ في قولِهِ : (لأحملنَّكَ على الأدهمِ) ، فقالَ متغابياً : (مِثلُ الأميرِ حملَ على الأدهَمِ والأشهَبِ) مُبرِزاً وعيدَهُ في مِعْرَضِ الوعدِ ، ومتوصِّلاً أنْ يُرِيَهُ بألطفِ وجهٍ أنَّ امرأً مِثلَهُ في مسندِ الإِمْرةِ المُطاعةِ . . خليقٌ بأنْ يُصْفِدَ لا أن يَصْفِدَ ، وأنْ يَعِدَ لا أنْ يُوعِدَ .

و(سلَلْتُ السَّيفَ) : نزعتُهُ عنِ الغِمْدِ[1] .

والسَّخيمةُ : الضَّغينةُ والمَوْجِدةُ في النَّفسِ[2] .

(غيرُ أنْ سَحَرَهُ) : فاعلُ (سلَّ) ، وفي (ألانَ) مضمَرٌ علىٰ ما هو مذهبُ البصريِّينَ في تنازعِ الفعلينِ[3] .

والمستترُ في (سَحَرَهُ) : للخارجيِّ ، والبارزُ : للحجَّاجِ .

والدُّهْمةُ : السَّوادُ ، فرسٌ أدهَمُ ؛ أسودُ .

والأدهَمُ : القَيْدُ .

والشُّهْبةُ : البياضُ الذي غلبَ على السَّوادِ ، فرسٌ أشهَبُ .

وقولُهُ : (متغابياً) ؛ أي : مُظهِراً مِنْ نفسِهِ الغَباوةَ مِنْ غيرِ أنْ يكونَ بهِ غَباوةٌ ، و(مُبرِزاً) ؛ أي : مُخرِجاً وعيدَ الحجَّاجِ إيَّاهُ بالحَبْسِ والقَيْدِ في مِعْرَضِ الوعدِ بالحملِ على الفرسِ الأدهمِ : حالانِ مِنْ فاعلِ (قالَ) ، وهو ضميرُ (الخارجيِّ) ، قدَّمَ الأوَّلَ على المَقُولِ ؛ لأنَّهُ باعتبارِ ما تقدَّمَهُ مِنْ كلامِ الحجَّاجِ ، وأخَّرَ الثاني معَ

= وغيره من المصادر ، ويرد اسمه في بعض المصادر : (القبعثرىٰ) مقصوراً ، والقبعثرىٰ : هو الجمل الضخم العظيم . انظر « تاج العروس » (ق ب ع ث ر) (١٣/ ٣٦٠) .

(١) في (أ ، د) : (غمده) بدل (الغمد) .

(٢) يقال : وجد عليه ؛ أي : غضب . انظر « تاج العروس » (و ج د) (٩/ ٢٥٥) .

(٣) في (أ ، ب ، ج ، د) : (العاملين) بدل (الفعلين) .

[خاتمةُ الكلامِ في علمِ المعاني]

وليكنْ هـٰذا آخرَ كلامِنا الآنَ في علمِ المعاني ، منتقلينَ عنهُ إلىٰ علمِ البيانِ بتوفيقِ اللهِ تعالىٰ وعَوْنِهِ[1] ، ....

عدمِ العاطفِ ؛ لكونِهِ باعتبارِ ما قبلَهُ مِنْ كلامِ الخارجيِّ مِنْ غيرِ تشاركٍ .

ويشاركُهما بالعاطفِ حالٌ ثالثٌ هو قولُهُ : (**متوصِّلاً**) ؛ أي : متوصِّلاً بذلكَ إلىٰ أنْ يُرِيَ الحجَّاجَ بألطفِ وجهٍ أنَّ مَنْ كانَ مِثْلَهُ فهو جديرٌ بأنْ يُعطِيَ لا أنْ يُقيِّدَ .

والإِمْرةُ بالكسرِ : الإمارةُ ، لا بالفتحِ ؛ فإنَّها المرَّةُ مِنْ أَمَرَ[2] ، أو مِنْ أَمُرَ بالضمِّ ؛ صارَ أميراً .

(**أصفدَهُ**) : أعطاهُ مالاً ، **والصَّفَدُ** بالتحريكِ : العطاءُ .

و(**صفَدَهُ**) : شدَّهُ وأوثقَهُ ، **والصِّفادُ** : ما يُوثَقُ بهِ الأسيرُ مِنْ قَدٍّ وقَيْدٍ وغُلٍّ ، والجمعُ : الأصفادُ .

والوعدُ : حينَ قُوبِلَ بالإيعادِ المختصِّ بالشرِّ تعيَّنَ كونُهُ للخيرِ .

قولُهُ : (**وليكنْ**) عطفٌ علىٰ مقدَّرٍ ؛ أي : خُذْ هـٰذا .

و(**في علمِ المعاني**) : متعلِّقٌ بـ (كلامِنا) علىٰ ما ذكرَ في صدرِ الفصلِ ؛ أنَّهُ لضبطِ مَعاقدِ علمِ المعاني والكلامِ فيهِ .

و(**منتقلينَ**) : حالٌ مقدَّرةٌ مِنْ ضميرِ (كلامِنا)[3] .

---

(١) في (أ) : (متنقلين) بدل (منتقلين) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٢) أي : الأَمْرة : هي المرة الواحدة من الأمر ؛ **يقال** : لك عليَّ أَمْرةٌ مُطاعةٌ ؛ أي : لك عليَّ أَمْرةٌ أطيعك فيها . انظر « الصحاح » (أ م ر) (٢/٥٨١) ، وفي (أ ، ب ، د ، و) : (أمره) بدل (أمر) .

(٣) قوله : (**حال مقدَّرة**) ؛ أي : مقدِّرين الانتقال . من هامش (هـ) .

حتىٰ إذا قضَيْنا الوَطَرَ مِنْ إيرادِنا منهُ لِمَا نحنُ لهُ . . استأنَفْنا الأخذَ في التعرُّضِ للعلمينِ ؛ . . . .

و(حتىٰ) : غايةٌ لِمَا في الانتقالِ إلىٰ علمِ البيانِ ؛ مِنْ معنىٰ مدِّ الكلامِ فيهِ وبَسْطِهِ[1] .

وضميرُ (منهُ) : لعلمِ البيانِ ، وهو بيانٌ لـ (ما نحنُ لهُ) ؛ أي : متصدُّونَ لهُ ، ومنتصبونَ لأجلِهِ .

و(ما نحنُ لهُ)[2] : مفعولُ (إيرادِنا) ، واللامُ : للتقويةِ ، و(منهُ) : في موضعِ الحالِ مِنَ المجرورِ[3] ، وقد كَثُرَ في هـٰذا الكتابِ مِثلُ هـٰذا التقديمِ .

والمرادُ بـ (ما نحنُ لهُ) : الكلامُ فيهما مِنْ غيرِ تعرُّضٍ لخصوصِ مقامِ الاستدلالِ[4] ، والكلامِ فيما يتعلَّقُ بالمنظومِ ؛ بدليلِ أنَّهُ جعلَ الكلامَ في الاستدلالِ والعَرُوضِ استئنافاً للأخذِ في التعرُّضِ لعلمَيِ المعاني والبيانِ ، وسمَّاهُ في موضعٍ آخرَ[5] : انتصاباً لهُ ثانياً ، وبهـٰذا يظهرُ وجهُ صحَّةِ تقييدِ (آخرَ كلامِنا) بـ (الآنَ) ؛ فكأنَّ لهُ آخِراً بالنِّسبةِ إلىٰ ما نحنُ لهُ ؛ وهو الآنَ ، وآخِراً بحسَبِ التحقيقِ ؛ وهو حينَ نختمُ الكتابَ .

---

(١) في (أ ، هـ) : (جر) بدل (مد) ، وفي هامش (أ) نسخة : (امتداد) .

(٢) أي : في قول المصنف : (من إيرادنا منه لما نحن له) .

(٣) قوله : (من المجرور) ؛ أي : (ما نحن) . « قوجحصاري » (ق١١٩) .

(٤) قوله : (والمراد . . .) إلىٰ آخره ، فإن قلت : هـٰذا ينافي ما ذكر ؛ من قوله : (وضمير « منه » : لعلم البيان) ، قلت : لا ؛ لأن معناه : نحن متعرِّضون لهما من غير تعرُّض لخصوص مقام الاستدلال والعَرُوض ، لـٰكنا تعرَّضْنا للمعاني ، فنتعرَّض للبيان ، فبقي مما نحن له البيان ، فيرجع الضمير إلى البيان ؛ يعني : إذا قضَيْنا الوطرَ من علم البيان بعدما قضَيْناه من المعاني . . استأنفنا الأخذَ للتعرُّض لهما . « قوجحصاري » (ق ١١٩) .

(٥) أي : في آخر البيان (٣/ ٦١٤) .

لتتميمِ المرادِ منهما بحسَبِ المقاماتِ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ[1] .

ثمَّ كونُ البيانِ شُعبةً مِنَ المعاني باعتبارٍ . . لا يُنافي كونَ كلٍّ منهما علماً علىٰ حِدَةٍ يُفرَدُ بالتدوينِ[2] ، ويُنتقَلُ مِنْ أحدِهما إلى الآخرِ ؛ ولهٰذا سمَّاهما علمينِ ، وعرَّفَهما تعريفينِ ، وجعلَ لهما فصلينِ .

وهٰذا آخرُ كلامِنا في شرحِ (الفصلِ الأوَّلِ) ، واللهُ المسؤولُ للتوفيقِ لشرحِ الثاني ، وأنْ يُفيضَ علينا في البيانِ ما أفاضَ في المعاني ، إنَّهُ المُفِيضُ للأَوْلىٰ والأَحْرىٰ[3] ، ولهُ الحمدُ في الأُولىٰ والأُخرىٰ[4] .



---

(١) في (د) : (تمت الكتابة عند الرَّواح إلى الجامع ، يوم الجمعة أواسط ربيع الآخر من سنة خمس وثلاثين وسبع مئة ، والكاتب قطب المولىٰ حامداً) .

(٢) قوله : (ثم كون . . .) إلىٰ آخره . . ردٌّ لما قال المؤذني في « شرح المفتاح » (ق١٣٢) : (قوله : « منتقلين عنه إلىٰ علم البيان » ظاهر في أن علم البيان ليس شُعْبةً ، وإلا كان بمنزلة أن يقول : هٰذا آخِر كلامنا في علم الصرف منتقلينَ إلىٰ شُعْبةٍ من شُعَبِهِ ؛ كالإمالة ونحوها) .

(٣) في (ج ، هـ) : (والأخرىٰ) بدل (والأحرىٰ) ، وجاء دون إعجام في (ب) .

(٤) في (أ) : (والآخرة) بدل (والأخرى) ، وفي هامشها : (الظاهر : والأخرى) .

محتوى الجزء الثاني

فصل

اعتبارات الفعل وما يتعلق به ٥

الترك لا يتوجه إلى الفاعل ٥

ترك الفعل ٨

إثبات الفعل ٣٠

ترك المفعول ٣١

إثبات المفعول ٤٠

إضمار الفاعل ٤٢

إظهار الفاعل ٤٥

التقديم والتأخير مع الفعل ٤٦

اعتبار التقديم والتأخير بين الفعل والفاعل المعنوي ٤٨

اعتبار التقديم والتأخير بين الفعل وغير الفاعل المعنوي من المتعلقات ٦٠

اعتبار التقديم والتأخير بين متعلقات الفعل ٧٧

تقييد الفعل بالشرط ٩٥

الكلام على (إن) ٩٦

الكلام على (إذا) ٩٩

الكلام على التغليب ١١٢

الكلام على باقي أدوات الشرط ١٢٠

إعراب حروف الشرط ١٢٦

الأصل في جملتي الشرط والجزاء أن تكونا فعليتين مضارعيتين ١٢٨

الكلام على (لو) ١٤٢

الفن الرابع

في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب ١٦٢

مدار الفصل والوصل على أن بين الجملتين كمال الاتصال ، أو كمال الانقطاع ، أو التوسط بينهما ١٦٢

تمييز موضع عطف الجمل عن غيره أصل الفن الرابع ١٦٧

مقدمة عامة نافعة : في بيان قرب القريب التعاطي وبعد البعيد التعاطي ١٦٩

تفصيل الدليل على قرب القريب التعاطي بصنفيه ١٧١

بيان سبب بعد البعيد التعاطي ١٨٦

بيان الطريق إلى تقريب البعيد التعاطي ١٨٧

الحالة المقتضية لقطع الجملة عما قبلها ١٩٣

الحالة المقتضية للإبدال ، والإيضاح والتبيين ، والتأكيد والتقرير ١٩٨

الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ٢٠٠

حاجة صاحب علم المعاني إلى التنبه لأنواع الجامع ٢٢٢

التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ٢٢٧

أمثلة للحالات المذكورة سابقاً ٢٤١

من أمثلة القطع للاحتياط ٢٤٢

من أمثلة القطع للوجوب ٢٤٥

من أمثلة الاستئناف ٢٤٩

من أمثلة البدل ٢٦٢

من أمثلة الإيضاح والتبيين ٢٦٤

من أمثلة التقرير والتأكيد ٢٦٦

من أمثلة الانقطاع للاختلاف خبراً وطلباً ٢٧٢

من أمثلة الانقطاع لغير الاختلاف خبراً وطلباً ٢٧٤

الفصل لازم للانقطاع ٢٧٦

من أمثلة التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ٢٧٨

من محسنات الوصل ٢٨٠

الكلام في الحال التي تكون جملة ٢٨٦

الأصل في النوعين ألا يدخلهما الواو ٢٩٠

الأصل في الجملة الحالية ألا يدخلها الواو ٢٩٢
امتناع الواو في الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع مثبت ٢٩٣
ذكر الواو في الجملة الاسمية الواقعة حالاً غير مؤكدة ٢٩٥
جواز ذكر الواو وتركه إذا كانت الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع منفي ، والترك أرجح ٢٩٨
جواز ذكر الواو وتركه إذا كانت الجملة الحالية فعلية فعلها ماض ، والترك أرجح ٣٠٠
جواز ذكر الواو وتركه مع الظرف ٣٠٣
جواز ذكر الواو وتركه مع (ليس) ، والذكر أرجح ٣٠٦
الإيجاز والإطناب ٣٠٨
متعارف الأوساط هو ميزان معرفة الإيجاز والإطناب ٣٠٩
تعريف الإيجاز والإطناب ، وتفاوت مراتبهما ٣١٢
من أمثلة الإيجاز ٣١٦
من أمثلة الاختصار ٣٢٥
من أمثلة الإيجاز بنفي الملزوم أو ما هو بمنزلته مع القصد إلى نفيه ونفي لازمه . ٣٣٨
من أمثلة الإيجاز بحذف المفعول بالواسطة أو بدونها ٣٤٣
من أمثلة الإطناب بزيادة جملةٍ أو أكثر ٣٤٦
من أمثلة الإطناب بزيادة ما ليس بجملة ٣٥٤
باب (نعم) و(بئس) من الإطناب ٣٥٨
باب التمييز مزال عن أصله لطلب الإجمال والتفصيل ٣٦٨

فصل
في الكلام على القصر

٣٨٥
معنى القصر ، وأقسامه ٣٨٨
طرق القصر ٣٩٣
القصر بالعطف ٣٩٣
القصر بالنفي والاستثناء ٣٩٥
القصر باستعمال (إنما) ٤٠٤
القصر بتقديم ما حقه التأخير ٤١٤
وجوه الاتفاق والاختلاف بين طرق القصر ٤١٦

وجه الاتفاق بين طرق القصر ٤١٦
وجوه الاختلاف بين طرق القصر ٤١٧
القصر فيما بين غير المسند والمسند إليه ٤٣٩
حكم (غير) حكم (إلا) في إفادة القصرين ، وامتناع مجامعة (لا) العاطفة . ٤٥٧
خاتمة القانون الأول ٤٥٨

القانون الثاني من علم المعاني
وهو قانون الطلب

٤٦٣
مقدمة لقانون الطلب ٤٦٣
شروط الطلب ٤٦٤
أنواع الطلب ٤٦٥
التنبيه على أبواب الطلب ٤٧٠
كيفية تفرع فروع أبواب الطلب عليها ٤٧٨
الباب الأول : في التمني ٤٨٨
الكلمة الموضوعة للتمني ٤٨٨
حروف التنديم والتحضيض مأخوذةٌ من (لو) و(هل) ، مركبةٌ مع (لا) و(ما) المزيدتين ٤٨٩
الباب الثاني : في الاستفهام ٤٩٢
الكلمات الموضوعة للاستفهام ٤٩٢
أنواع كلمات الاستفهام ٤٩٣
الكلام على الهمزة ٤٩٥
الكلام على (هل) ٤٩٦
الكلام على باقي كلمات الاستفهام ٥٠٦
الكلام على (ما) ٥٠٧
الكلام على (من) ٥١٣
الكلام على (أي) ٥١٤
الكلام على (كم) ٥١٦
الكلام على (كيف) ٥١٨

الكلام على (أين) ٥١٩
الكلام على (أنى) ٥١٩
الكلام على (متى) و(أيان) ٥٢٠
استعمال كلمات الاستفهام في غيره ٥٢٢
وجه لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام ٥٣٨
الباب الثالث : في الأمر ٥٤٣
كلمات الأمر ، وصيغه ، وأسماؤه ٥٤٣
تعريف الأمر ٥٤٥
ألفاظ الأمر موضوعة لغرض الاستعمال على سبيل الاستعلاء ٥٤٦
حقيقة الأمر الإيجاب ، وفي الوجوب تفصيل ٥٤٩
استعمال ألفاظ الأمر في غير حقيقته ٥٥١
الباب الرابع : في النهي ٥٥٣
حرف النهي ٥٥٣
أصل استعمال (لا تفعل) أن يكون على سبيل الاستعلاء ٥٥٣
تعريف النهي ٥٥٣
استعمال النهي في غير حقيقته ٥٥٤
الأمر والنهي حقهما الفور ٥٥٥
هل الأمر والنهي للمرة أو التكرار؟ ٥٥٧
جواز تقدير الشرط بعد التمني والاستفهام والأمر والنهي ٥٥٩
الباب الخامس : في النداء ٥٦٦
أسلوب الاختصاص ٥٦٧
إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في الخبر والطلب ٥٧٣
الجهات المحسنة لإيراد الخبر في موضع الطلب ٥٧٨
الجهات المحسنة لإيراد الطلب في موضع الخبر ٥٨٨
لإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر أساليب متفننة ٥٩٢
خاتمة الكلام في علم المعاني ٦٠١
محتوى الجزء الثاني ٦٠٤

